

ابن سينا

التشبيهات  
لمنطق

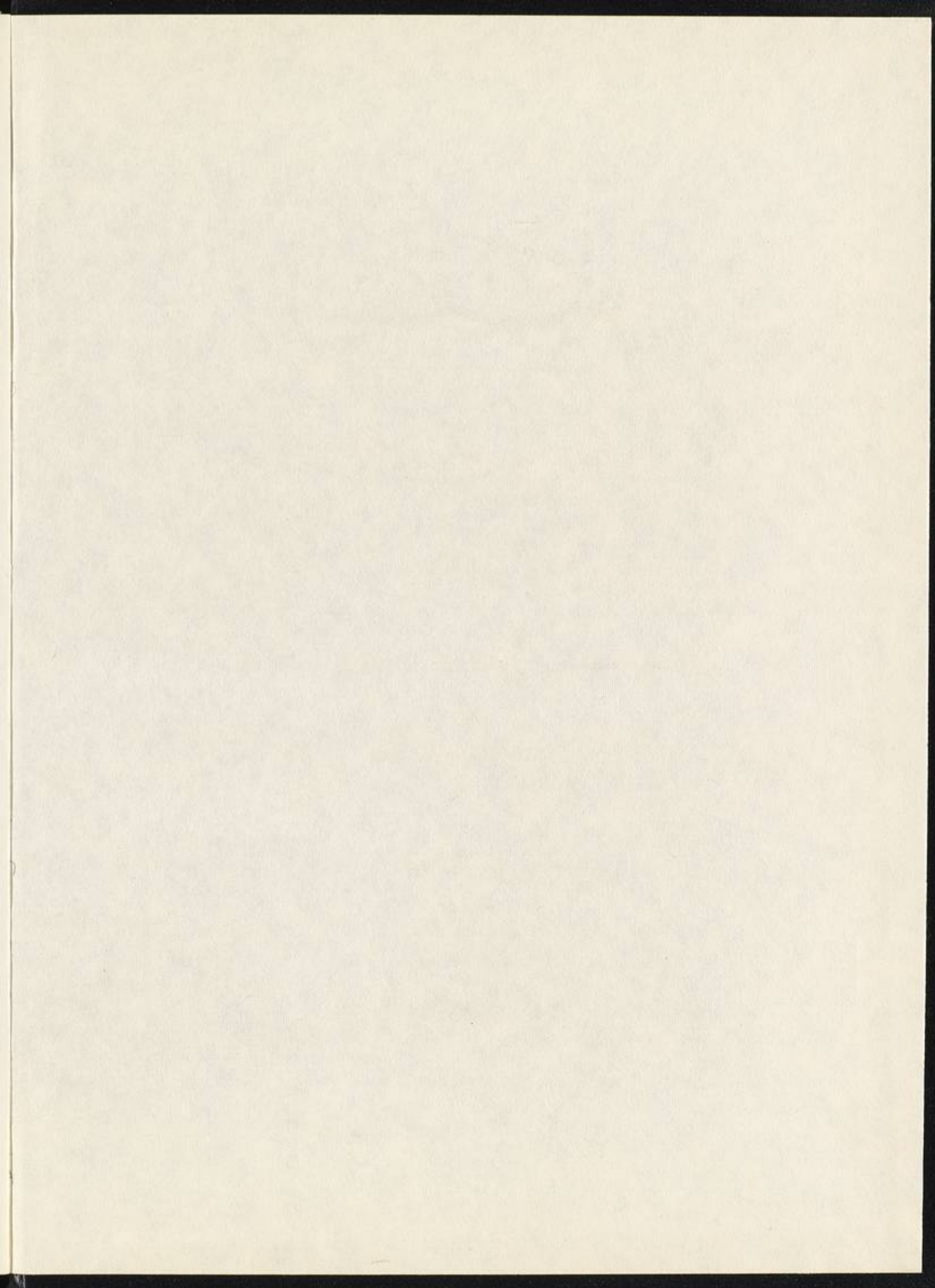
مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي  
قم المقدسة - إيران ١٤٠٤ ق





V. 1, pt. 5

IR-AR-86-930441



لابن سينا

# الشفاء

لمنطق

هـ - البرهان

تصدير ومراجعة الدكتور ابراهيم مذكور

تحقيق الدكتور ابو العلا عفيفى

نشر وزارة التربية والتعليم

الإدارة العامة للثقافة

بمناسبة الذكرى الالفية للشيخ الرئيس

الطبعة الاميرية بالقاهرة

١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م

But/Stax

B

751

.S5

1983

v. 1

pt. 5

مَشُورَاتِ مَكْتَبَةِ آيَةِ اللَّهِ الْعَظِيمِ الرَّعْشِيِّ النَّجَفِيِّ

قَمِّ الْمَقَدِسَةِ - أَيْرَانَ ١٤٠٤ ق

## الفهرس

صفحة	
٤٧- ١	مقدمة الناشر .....
٣- ٢	أهمية كتاب البرهان ومنزله من كتب منطق الشفاء .....
١٠- ٣	مادة الكتاب والصلة بينه وبين منطق أرسطو .....
١٢- ١٠	منهج الكتاب .....
١٣- ١٢	أسلوبه .....
١٥- ١٤	نظامه وأجزائه .....
١٦- ١٥	المخطوطات واختيار النص .....
٤٧- ١٦	تحليل مادة الكتاب وبيان أصولها من كتاب أرسطو .....
٢٦- ١٧	المقالة الأولى .....
٢٣- ٢٦	المقالة الثانية .....
٤٠- ٢٣	المقالة الثالثة .....
٤٧- ٤١	المقالة الرابعة .....

## كتاب البرهان

### المقالة الأولى

٥٣- ٥١	الفصل الأول : في الدلالة على الغرض في هذا الفن .....
٥٦- ٥٤	» الثاني : في مرتبة كتاب البرهان .....
٦٢- ٥٧	» الثالث : في أن كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم قد سبق .....
٦٧- ٦٣	» الرابع : في تعدد مبادئ القياسات بقول عام .....
٧١- ٦٨	» الخامس : في المطالب وما يتصل بها : وفي ذلك بيان أصناف مبادئ العلوم وأصناف الحدود الوسطى .....
٧٧- ٧٢	» السادس : في كيفية إصابة المجهولات من المعلومات .....

صفحة	
٨٤ — ٧٨	الفصل السابع : في البرهان المطلق وفي قسميه اللذين أحدهما برهان "لم" ، والآخر برهان "إن" ويسمى دليلاً ... ..
٩٢ — ٨٥	» الثامن : في أن العلم اليقيني بكل ماله سبب من جهة سببه ، ومراعاة نسب حدود البرهان من ذلك ... ..
٩٨ — ٩٣	» التاسع : في كيفية تعرف ما ليس محموله سبب في موضوعه ، وفي الاستقراء وموجبه ، والتجربة وموجها ... ..
١٠٥ — ٩٩	» العاشر : في بيان كيفية كون الأخص علة لإنتاج الأعم على مادون الأخص ، وإبانة الفرق بين الأجناس والمواد وبين الصور والفصول ... ..
١٠٩ — ١٠٦	» الحادى عشر : في اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها وسائر شرائطها ... ..
١١٦ — ١١٠	» الثانى عشر : في مبدأ البرهان ... ..

### المقالة الثانية

١٢٤ — ١١٧	الفصل الأول : في معرفة مبادئ البرهان وكليتها وضرورتها ... ..
١٣٤ — ١٤٥	» الثانى : في المحمولات الذاتية التى تشترط فى البرهان ... ..
١٤٣ — ١٣٥	» الثالث : فى كون المقدمات البرهانية كلية ، وفى معنى « الأتولى » ... .. وتتميم القول فى « الذاتى » ... ..
١٤٩ — ١٤٤	» الرابع : فى أنا كيف نعطى الكلى والأتولى ونقلن أنا لم نعطه ... ..
١٥٤ — ١٥٠	» الخامس : فى تحقيق ضرورية مقدمات البراهين ومناسبتها ... ..
١٦١ — ١٥٥	» السادس : فى موضوعات العلوم ومبادئها ومسائلها ، واقتران مبادئها ومسائلها فى حدودها المحمولة ... ..
١٦٨ — ١٦٢	» السابع : فى اختلاف العلوم واشتراكها بقول مفصل ... ..
١٧٣ — ١٦٩	» الثامن : فى نقل البرهان من علم إلى علم وتناوله للجزئيات تحت الكليات ، وكذلك تناوله للحد ... ..
١٨٣ — ١٧٤	» التاسع : فى تحقيق مناسبة المقدمات البرهانية والجدلية لمطالبيها ، وكيف يكون اختلاف العليين فى إعطاء « الم » و « الإن » ... ..
١٨٩ — ١٨٤	» العاشر : ... ..



## المقالة الثالثة

صفحة	
١٩٥ — ١٩٠	الفصل الأول : في المبادئ والمسائل المناسبة وغير المناسبة وكيف تقع العلوم ... ..
٢٠١ — ١٩٦	» الثاني : في اختلاف العلوم الرياضية وغير الرياضية مع الجدل ، وفي أن الرياضة بعيدة عن الغلط وغيرها غير بعيدة منه ، وبيان ما ذكر في التحليل والتركيب
٢٠٩ — ٢٠٢	» الثالث : في استئناف القول على برهان «لم» و «إن» ومشاركتها ومباينتهما في الحدود ، واختلافهما في علم وفي علمين ... ..
٢١٩ — ٢١٠	» الرابع : في فضيلة بعض الأشكال على بعض ، وفي أن قياس الغلط كيف يقع في الأشكال ... ..
٢٢٧ — ٢٢٠	» الخامس : في ذكر كيفية انتفاع النفس بالحس في المعقولات ، وذكر المفردات من المعاني وكيف تكتسب . وفي التركيب الأول منها وكيف ينتهي إليه تحليل القياسات ... ..
٢٣٧ — ٢٢٨	» السادس : في حكاية ما قيل في التعلم الأول من تنهى أجزاء القياسات وأوساط الموجب والسالب ... ..
٢٤٦ — ٢٣٨	» السابع : في أن البرهان الكلي والموجب والمستقيم كل أفضل من مقابله ... ..
٢٥٥ — ٢٤٧	» الثامن : في معاودة ذكر اختلاف العلوم واتفاقها في المبادئ والموضوعات ... ..
٢٦٠ — ٢٥٦	» التاسع : في حال العلم والظن وتشاركهما وتباينهما ، وفي تفهيم الذهن والفهم والحس والذكاء والصناعة والحكمة ... ..

## المقالة الرابعة

٢٦٩ — ٢٦١	الفصل الأول : [ المطالب والمعلومات بالطلب ] ... ..
٢٧٨ — ٢٧٠	» الثاني : في أن الحد لا يكتسب ببرهان ولا قسمة ... ..
٢٨٧ — ٢٧٩	» الثالث : في أن الحد لا يقتنع أيضا بالقسمة والاستقراء ، وتأكد القول في هذه الأبواب ، وفي مناسبة بعض البراهين مع الحدود وتنبه بعض البراهين على الحدود ... ..
٢٩٥ — ٢٨٨	الفصل الرابع : في مشاركة أجزاء الحد وأجزاء بعض البراهين ، وكيفية الحال في توسيط الحدود وتوسيط أصناف العلال ... ..

صفحة	
٣٠٥-٢٩٦	الفصل الخامس : في تفصيل دخول أصناف العلل في الحدود والبراهين ليم الوقوف به على مشاركة ما بين الحد والبرهان ... ..
٣١١-٣٠٦	» السادس : في الإشارة إلى أن اكتساب الحد هو بطريق التركيب ... ..
٣١٧-٣١٢	» السابع : في أن طريقة القسمة نافعة أيضا في التحديد . وكيفية ذلك ، وتفصيل طريقة التركيب وما فيها من قلة الوقوع في تضليل الاسم المشترك... ..
٣٢٤-٣١٨	» الثامن : في الانتفاع بقسمة الكل إلى الأجزاء ، وتمام الكلام في توسيط العلل المنعكسة وغير المنعكسة وتحقيق الحال فيه ... ..
٣٢٩-٣٢٥	» التاسع : في تحقيق ما أورده المعلم الأول في معنى توسيط العلل ومحاذاة مذهب كلامه فيه مع الإيضاح... ..
٣٣٣-٣٣٠	» العاشر : في خاتمة الكلام في البرهان ... ..

## تصدير

للدكتور ابراهيم مذكور

## البرهان

باب هام من أبواب المنطق القديم ، وقل أن نجد له ذكرا في الكتب المنطقية المعاصرة ، وما ذاك إلا لأن نظرية الاستدلال القياسي حلت محله وطفت عليه . وقد عني به ابن سينا عناية كبرى ، فعرض له في مختلف مؤلفاته المنطقية ، ووقف عليه القسم الخاص من منطق الشفاء . ولا نزاع في أن هذا القسم أوسع مصدر عربي كتب في البرهان ، وقد أخذ عنه مناطق العرب اللاحقون دون استثناء ، وهناك ما يؤيد أنه امتد شيء من أثره إلى العالم اللاتيني .

ولكى يدرس ابن سينا البرهان كان لا بد له أن يوضح حقيقةته ، ويشرح مبادئه ، ويحاول تطبيقه على العلوم المختلفة ، وحول هذه النقط الثلاث تدور دراسته ، ويكاد يتلخص "كتاب البرهان" الذي نصدر له .

والبرهان عنده قياس يقيني مؤلف من يقينيات لإنتاج يقيني<sup>(١)</sup> فهو قياس ذو مقدمات خاصة يوصل إلى العلوم اليقينية<sup>(٢)</sup> . والأقيسة في الواقع مراتب ، فمنها ما يوقع اليقين وهو البرهاني ، أو ما يوقع شبه اليقين وهو الجدلي أو المغالطي ، أو ما يوقع ظنا غالبا وهو الخطابي ، أو ما يوقع تخيلا تنبسط له النفس أو تنقبض وهو الشمري<sup>(٣)</sup> . وكل تلك أقيسة تختلف في المادة وإن اتفقت في الصورة ، وتتفاوت في المبادئ التي تقوم عليها .

وهذه القسمة الخماسية التي تخلط المنطق بالأدب تصعد إلى أصل أرسطي ، ذلك لأن المعلم الأول سبق إلى قسمة القضايا إلى يقينه ومحملة ، وحاول تطبيق قياسه على الخطابة والشعر كما

(١) ابن سينا ، البرهان ، القاهرة ١٩٥٦ ، ص ٧٨ - ٧٩ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٥١ - ٥٢ .

(ح)

طبقه على البرهان والجدل<sup>(١)</sup>. وقد اعتد بها فلاسفة الإسلام اعتدادا كبيرا، وعولوا عليها في الحوار والمناقشة. وشاءوا أن يخاطب كل فريق بنوع الاستدلال الذي يلائمه، فإذا كان الفلاسفة يستمسكون بالأقيسة البرهانية، فن السياسيين ينبغي أن يقنعوا في مخاطبة الجماهير بالأدلة الخطابية<sup>(٢)</sup>.

والبرهان ضربان : برهان لم وهو ما كان الحد الأوسط فيه علة منطقية وطبيعية للنتيجة ، منطقية لأنه يستلزمها ، وطبيعية لأنه علة وجدها ، مثال ذلك : هذه الخشبة باشرتها النار ، وكل خشبة باشرتها النار متترقة ، إذن هذه الخشبة متترقة<sup>(٣)</sup> . وبرهان إن وهو ما ربط الطرفين أحدهما بالآخر ، وكان منهما بمثابة العلة المنطقية فقط ، مثل : سقراط إنسان ، وكل إنسان ناطق ، إذن سقراط ناطق<sup>(٤)</sup> . وواضح أن هذه التفرقة بين برهان اللم ، وبرهان الإن إنما ترجع أيضا إلى مادة القياس لا إلى صورته ، وهي بدورها تفرقة أرسطية .

\*  
\* \*

ومبادئ القياس كثيرة ، يصعد بها ابن سينا إلى أربعة عشر صنفا ، أخصها المخيلات ، والمحسوسات ، والمجربات ، والمتواترات ، والأويآت ، والوهميات ، والمشهورات ، والمسلمات والمقبولات والمشبّهات والمظنونات<sup>(٥)</sup> ، ويخالها مبدأ مبدأ ، مبينا خصائص كل واحد منها وأنسب موضع لاستعماله<sup>(٦)</sup> .

وتمتاز مبادئ البرهان بأنها يقينة ، أو بعبارة أخرى كلية وضرورية ، فهي صادقة صدقا شاملا في كل زمان ومكان<sup>(٧)</sup> . ولا تتوفر هذه الشروط فيما ذكرنا من مبادئ القياس إلا في الأوليات والمحسوسات والمجربات والمتواترات<sup>(٨)</sup> .

\*  
\* \*

(١) Modkour. l'Organon d'Aristote dans le monde arabe, Paris. 1934.p. 13,193.

(٢) Ibid. p.232—232.

(٣) ابن سينا ، البرهان ، ص ١٨٠ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٦٧ .

(٦) » » ، ص ٦٣—٦٧ ، ٦٨—٧١ .

(٧) » » ، ص ١١٧ .

(٨) » » ، ص ١٣٥ .

والبرهان هو السبيل القويم للاستدلال العلمى ، فبه نَحْص قضايا العلم ، ويبيِّن صوابها وخطئها . فلا تسمو التجربة إلى منزلته ، لأنها إنما تنصب على بعض الجزئيات وكثيرا ما تخطئ (١) . ولا يصل الاستقراء إلى مستواه ، لأنه شبيه بالتجربة ، وكل ما يؤدي إليه إنما هو ظن غالب (٢) اللهم إلا إن كان استقراء كاملا ، وحين ذلك يكون بالقياس أشبهه ، وهذه لغة لا تختلف عما قال به أرسطو .

على أن هذا رأى ابن سينا هنا ، أما في الطبيعة والطب فيقف منهما موقفا آخر . ويدعو إلى الملاحظة الصادقة والتجربة المنظمة ، وكثيرا ما يستشهد على الرأى الذى يرتبه بتجاربه الخاصة وملاحظاته الشخصية ، وفي اختياره للأدوية وتشخيصه للأدواء يضع طائفة من القواعد التى لا بد أن يكون قد أفاد منها المنهج التجريى الحديث (٣) . ولعل في هذا ما يفسر لنا الخلاف القائم حول الحديد في منطق ، فهناك من يرى أنه ذهب في سن متأخرة إلى منطق جديد أهم مميزاته إحلال الحس المستمد من البحث العلمى والتجربة محل القياس النظرى (٤) ، ومن يرى أن ليس في الأمر جدّة وأن الشيخ الرئيس إنما حاذى منطق أرسطو في ترتيب أكل وعرض أوضح (٥) .

ولاشك في أن ابن سينا الفيلسوف والميتافزى لا يكاد يسلم إلا بالبرهان والاستدلال القياسى . أما ابن سينا العالم والطبيب فذو نزعة تجريبية واضحة مهتد لروجر بيكون ومن جاء بعده من أنصار المنهج التجريى في التاريخ الحديث ؛ إلا أن هذا — فيما نعتقد — لا يدعو إلى القول بأنه انتهى إلى منطق جديد ، بجانب منطق القديم .

ولكل علم موضوعه الخاص به ، ومن هنا تنوعت العلوم وتعددت . بيد أن من بينها ما تباين موضوعه كالتطبيعات والرياضيات ، وما تقارب وتشابه كالحساب ، والهندسة (٦) ، ولكل علم

(١) المصدر نفسه ، ص ٩٦ .

(٢) » » ، ص ٩٨ .

(٣) ابن سينا ، المدخل ، القاهرة ١٩٥٢ ، مقدمة ، ص (٣٣) .

(٤) الآتسة جواشون الكتاب الذهبى للهرجان الألفى لذكرى ابن سينا القاهرة ١٩٥٢ ، ص ٢٤٦ ، ٥٨-٥١ .

(٥) عبد الرحمن بدوى ، البرهان من كتاب الشفاء ، القاهرة ١٩٥٤ ص ٤١ — ٤٤ .

(٦) ابن سينا ، البرهان ، ص ١٥٧ .

مسائله (θέσεις) التي يدور حولها البحث ، ويقوم عليها الاستدلال (١) . إلا أنه ليس في الامكان أن نبرهن على كل شيء ، وإلا أنكرنا العلم ، ووقعنا في دور وتسلسل لا مخرج منهما ، فهناك « اللامبرهن » كما أن هناك « اللامعرف » ، لاسيما وليست كل معرفة سبيلها البرهان ، بل بعض ما يعلم إنما يعلم مباشرة وبطريق الحدس دون واسطة (٢) .

لذا احتاجت البرهنة العلمية الى مبادئ (ἀξιωματα) أوضح وأعرف مما يبرهن عليه (٣) وهذه المبادئ إما عامة تصدق على كل برهان كبداً عدم المتناقض ، أو خاصة تصدق على علم أو طائفة من العلوم كقولنا : « الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية » ، فهذا مبدأ يشترك فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة وعلم الموسيقى (٤) .

ومن أخص مبادئ العلم الحدود والتعريفات ، فهي فضلا عن أنها توضح الحقائق العلمية تمد الباحث بمصادر (ἀιτημα) أو فروض (ὑποθεσις) يعول عليها في البرهنة والاستدلال (٥) . ولهذا ربط ابن سينا نظرية الحد بنظرية البرهان ، واعتبر الجزء الخامس من منطق الشفاء كتاب البرهان والحد معا (٦) . وفي هذا الجزء يعرض للحد في غير ما موضع ، ويكاد يقف عليه المقالة الرابعة والأخيرة منه (٧) . فيوازن بينه وبين البرهان (٨) ، ويبين وسائل الكشف عنه (٩) ، ومدى استخدام العلل في تكوينه (١٠) .

\*  
\* \*

(١) المصدر نفسه ، ص ١٥٥ .

(٢) » » ص ١١٧ — ١١٨ .

(٣) » » .

(٤) » » .

(٥) » » ص ١٥٥ .

(٦) المصدر نفسه ص ١١٢ .

(٧) » » ص ٢٦١ — ٢٢٩ .

(٨) » » ص ٢٨٨ — ٢٩٥ .

(٩) » » ص ٣٠٦ — ٣١١ ؛ ٣١٩ — ٣١٧ .

(١٠) » » ص ٣٩٦ — ٣٠٥ .

ففي "كتاب البرهان" دراسات منطقية وأنتولوجية، وإبستمولوجية مستفيضة، لم نحاول أكثر من أن نشير إلى عناوينها، وتحت كل عنوان تفاصيل شتى ممتعة أحيانا، ومضنية أحيانا أخرى، وهي على كل حال جديرة بالبحث والدرس. وفي درسها ما يعين على فهمها على وجهها، وما يسمح بربطها بتطور علم المنطق عامة، فيستبين ما كان لأرسطو وشراحه فيها من أثر، وما أضافه ابن سينا إلى ذلك من مجهود شخصي، ويمكن أيضا أن نتبع أثرها في المدارس اللاحقة عربية كانت أو لاتينية، شرقية كانت أو غربية، ولا سبيل إلى هذا كله إلا بتحقيق "كتاب البرهان" أولا، ونشره نشرًا علميًا صحيحًا.

\*  
\*  
\*

ويوم أن فكرت لجنة نشر "كتاب الشفاء" في ذلك، لم تجد أحدا أولى به من الدكتور أبو العلا عفيفي، فله في مضمار النشر والتحقيق خبرة قديمة ممتازة، وفي علم المنطق بحث وتأليف<sup>(١)</sup>. وقد قبل مشكورًا ما وكل إليه، وبذل فيه جهدًا صادقًا، وشغل به سنين عدة، ولئن كان قد قنع بثلاث مخطوطات فقط اعتمد عليها في إعداد النص المنشور، فإنه أحسن اختيارًا، بغناء من خير ما وصلنا حتى الآن من مخطوطات "كتاب الشفاء" عامة، و"كتاب البرهان" بوجه خاص. واستخلص منها نصًا مختارًا أثبت فيه ما رجحه، وأشار في الهامش إلى ما يقابله من قراءات استضعفها، على نحو ما أخذ به في الأجزاء التي نشرت من "كتاب الشفاء" من قبل.

ويظهر أنه كشف في مخطوط المتحف البريطاني مزايا لم تعرف من قبل<sup>(٢)</sup>، وعده في مرتبة تلي مرتبة مخطوط "بخت" مباشرة<sup>(٣)</sup>. وفي هذا ما يؤيد مذهبنا إليه سابقًا من أنه لم يكن الوقت بعد للبت في موضوع الصلة بين مخطوطات "الشفاء" المختلفة وعقد نسب بينها، ولا يزال الأمر يتطلب مقارنات أخرى<sup>(٤)</sup>.

(١) في الوقت الذي كما ننتظر فيه هذا التحقيق أنرج الدكتور عبد الرحمن بدوي تحقيقًا آخر (البرهان من كتاب الشفاء، القاهرة ١٩٥٤) على نحو وبوسائل تختلف عن تحقيقنا هذا، وفي هذا ما يسمع بالموازنة بين القراءات التي أخذ بها كل من التحقيقين.

(٢) ابن سينا، المدخل، مقدمة، ص ٧٦.

(٣) » البرهان، مقدمة ص ١٦.

(٤) » المدخل، مقدمة، ص ٧٥.

( ل )

و يبدو بوضوح أن المحقق وضع نصب عينيه دائما "كتاب البرهان" لأرسطو ، وحاول أن يرد إليه نص الكتاب الذي اضطلع بتحقيقه ، وكشف عما بين الكائين من اتفاق أو تباين ، ولاحظ بحق ، أن أخذ ابن سينا عن أرسطو يختلف درجة ونوعا ، فهو أقوى في المقاتين الثالثة والرابعة ، وأضعف في المقاتين الأولى والثانية (١) .

ولم يقنع بالذم والتحقيق ، بل أضاف إليه مقدمة كبيرة عاج فيها منزلة "كتاب البرهان" ، وصلته ببرهان أرسطو ، ومنهجه ، وأسلوبه ، وعنى خاصة بتحليل مادته ، وبيان أصولها لدى أرسطو ، وفي هذه المقدمة الطويلة تحقيقات نافعة ، وملاحظات قيمة ، وإثارة لمشاكل هامة ، وحرص أيضا على أن يختم الكتاب بدليل وفهرس للأعلام ، فيسر النفع به وسهل على القراء متابعته .

وإذا كان نشر المخطوطات عملا مضميا حقا ، فإنه إحياء لتراث - ، وإخراج من عالم الظلمة إلى عالم النور ، وشرط أساسي لاستكمال الدرس والبحث ، وهو لهذا كله جدير بما يبذل فيه من عناء وجهد .

إبراهيم مذكور

(٣) ابن سينا ، البرهان ، مقدمة ص ٤ .



## مقدمة الناشر

( ١ )

ترددت كثيرا فيما ينبغي أن أكتب وما ينبغي أن أترك الكتابة فيه - في هذه المقدمة ؛ من المسائل العديدة المتنوعة المتصلة بكتاب البرهان من منطق ابن سينا ؛ لأن بعض هذه المسائل - مع أهميتها وجدارة البحث فيها - تتطلب دراسات طويلة عميقة وواسعة قد تخرج بي عن الغرض الذي تونى من مجرد نشر الكتاب نشرأ علميا محققا . ولذلك كان لا بد لي من التزام طريق وسط بين الإفراط والتفريط . بين أن أحاول معالجة كل شيء يتصل بالكتاب ؛ وبين أن أقف منه موقف الناشر للنص المحقق له وحسب . فاخترت من جملة المسائل الكثيرة التي فكرت فيها ما هو بنص الكتاب الصق ؛ وبتحقيق الغرض المنشود من نشره أوفى . وكانت أولى المسائل التي برزت أهميتها في نظري بعد أن أعددت النص وحققته ، وشعرت أن من واجبي أن أعالجها في شيء من التفصيل ؛ هي تحليل مادة الكتاب برمته ، وعقد مقارنة بينه وبين كتاب البرهان لأرسطو<sup>(١)</sup> لمعرفة مدى ما أخذه ابن سينا من المعلم الأول ؛ ومدى ما استقل به عنه . وقت بذلك فيما يراه القارئ في النصف الثاني من هذه المقدمة .

ولما اطلعت على المقدمة القيمة التي صدر بها الدكتور ابراهيم مذكور القسم الأول من منطق ابن سينا - المدخل - وتحدث فيها عن كتاب الشفاء في جملته ؛ من حيث موضوعه وقيمه العلمية ومبنيته من بين مؤلفات الشيخ الرئيس ؛ وصلته بمؤلفات أرسطو وأثره في العالم الإسلامي ، والعالم المسيحي في القرون الوسطى ، وأسلوب الكتاب ومنهجه إلى غير ذلك ، أيقنت أنه بذلك كفاني مثونة الخوض في بعض النواحي التي كنت أعتم الخوض فيها : على الأقل النواحي العامة التي تصدق على كتاب الشفاء برمته ، كما تصدق على كل جزء من أجزائه . ولكن لما كان لكل قسم من أقسام هذه الموسوعة العلمية الضخمة المعروفة بالشفاء طابعه الخاص وظروفه المعينة ، ووحدته الموضوعية ، بل والمنهجية مما يتحتم معه التنبيه إلى الخصائص الذاتية المميزة لكل فن من فنون الكتاب ،

(١) وهو المعروف بأبود يقطيقا (أي البرهان) أو أنا لوطيقا الثانية ، ويسمى أحيانا أنا لوطيقا الأواخر والتحليلات الثانية

حاولت بدورى أن أبرز خصائص كتاب البرهان التي ينفرد بها ، والتي قد يشاركه فيها بعض أجزاء منطق الشفاء الأخرى التي لا يزال يشتغل الزملاء بإعدادها للنشر. وقد قصرت القول في هذه المقدمة على الموضوعات الآتية :

- ( ١ ) أهمية الكتاب ومنزله من كتب ابن سينا الأخرى .
- ( ٢ ) مادته وصلته ببرهان أرسطو .
- ( ٣ ) منهجه في التأليف وقيمه .
- ( ٤ ) أسلوبه .
- ( ٥ ) نظامه .
- ( ٦ ) مخطوطاته واختيار النص المنشور .
- ( ٧ ) تحليل مادة الكتاب ، وبيان الصلة بينها وبين كتاب أرسطو . وهو موضوع البحث في النصف الثانى من هذه المقدمة .

### ١ - أهمية كتاب البرهان ومنزله من كتب منطق الشفاء :

ليس من شك في أن كتاب البرهان - وهو الجزء الخامس من منطق ابن سينا ، والرابع من منطق أرسطو - هو أهم جزء من أجزاء المنطق على الإطلاق ، بل هو منها بمنزلة القمة من هرم المنطق الضخم المعقد البناء ، أو بمنزلة الثمرة من الشجرة المتشعبة الفروع المتشابكة الأغصان ، لأنه يعالج المنهج الذى يسترشد به العقل الإنسانى في محاولة الوصول إلى أرقى درجة من درجات المعرفة الإنسانية ، بل أرقى نوع من أنواعها - أعنى العلم اليقينى الدائم فيما يزعم الفلاسفة . فلا غرابة أن يصله ابن سينا كما وصله أرسطو من قبل بكثير من أمهات مباحث الفلسفة الأنطولوجية والأبستمولوجية من جهة ، وبكثير من مباحث الألفاظ والقضايا والقياس التي عرض لها ابن سينا في الكتب الأربعة السابقة على البرهان من جهة أخرى .

وليس من شك أيضا في أن كتاب البرهان أعقد كتب المنطق وأصعبها فهما على الإطلاق ، وهى صعوبة نلمسها في كتاب ابن سينا كما نلمسها في كتاب أرسطو ، على الرغم من المجهود المضنى الذى بذله الأول في إيضاح وتبسيط ما استغلق من معانى الثانى .

وقد أدرك ابن سينا الصلة الوثيقة بين البرهان والحد ( التعريف ) ، فلم يعتبر كتاب البرهان قاصرا على البرهان ، بل اعتبره كتاب البرهان والحد معا<sup>(١)</sup> . وذلك لأنه جعل الغاية من الكتاب إفادة الطرق الموقعة للتصديق اليقيني والتصوير الحقيقي : والموقع للتصديق اليقيني هو البرهان ، والموقع للتصوير الحقيقي - الذى هو إدراك ماهية الشيء - هو الحد . وهذه الصلة ظاهرة فى الفصول وأجزاء الفصول التى يقرن فيها ابن سينا - متبعا فى ذلك أرسطو - البرهان بالحد ، ويبين أهمية الحدود فى الأقيسة البرهانية .

وقد كان الأولى - إذا روعى شرف الموضوع - أن يقدم كتاب البرهان على غيره من كتب المنطق الأخرى ، إذ أن موضوعه أشرف الموضوعات - وهو الحق واليقين - ولكنه وضع الخامس فى الترتيب لاعتبارات تعليمية ، وللتدرج بالناشئ فى سلم المنطق من البسائط إلى المركبات : من التصورات إلى التصديقات ، ومن القضايا إلى الأقيسة إطلاقا ، ومن الأقيسة إطلاقا إلى الأقيسة الخاصة التى منها البرهان . لذا تأخر كتاب البرهان فى الترتيب عن كتب المدخل والمقولات والعبارة والتحليلات الأولى ، وكان تأخره أمرا طبيعيا لاعتبار التدرج التعليمى الآنف الذكر . أما تقدمه على كتاب الجدل ، فمسألة لا يرى ابن سينا فيها وجها قويا يدافع عنه ، بل على العكس يرى أن تأخر البرهان عن الجدل قد يكون أفضل من بعض الوجوه : إذ النظر فى الجدل توطئة نافعة للنظر فى البرهان ، وإذ المادة الجدلية أعم من المادة البرهانية .

## ٢ - مادة الكتاب والصلة بينه وبين برهان أرسطو :

لهذه المسألة شقان يجب النظر فى كل منهما على حدة ، لى تتضح أماننا الصلة بين كتاب البرهان الذى وضعه ابن سينا ونظيره الأرسطى : الشق الأول هو مدى ما أفاده ابن سينا من المعلم الأول وإلى أى حد تابعه ، أو حاذاه على حد قوله - واستمد مادته منه ، والثانى عن الطرق التى بها وصلته هذه المادة الأرسطية ، فإنه مما لا شك فيه أنه لم يكن يعرف اللغة اليونانية ، ولم ينقل عن المعلم الأول نقلا مباشرا ، بل كان ذلك عن طريق ترجمة عربية ما لنص البرهان الأرسطى ، والشروح اليونانية التى وضعها الإسكندر الأفروديسى ويحيى النحوى . وكذلك عن شروح وتعليقات عربية كلك التى وضعها الفارابى .

(١) راجع الفصل الأول من المقالة الأولى : آخر الفصل .

أما الذق الأول فقد عالجتة فيما قمت به من مقارنة بين نص ابن سينا ونص أرسطو ، حيث وضع وضوحا تاما أن مادة البرهان السينوى مستمدة فى حملتها من كتاب البرهان الأرسطى وشروحه ، وإلى حد ما من كتب أرسطو المنطقية الأخرى وكتبه غير المنطقية . غير أن أخذ ابن سينا عن أرسطو يختلف درجة ونوعا ؛ فهو أقوى فى المقالين الثالثة والرابعة حيث يلخص فى الأولى فصول المقالة الأولى الأرسطية ، ويلخص فى الأخرى فصول المقالة الثانية ؛ ويحاذى المعلم الأول خطوة خطوة ، ويقتبس منه اقتباسا مباشرا أحيانا . ولكن هذا الأخذ أضعف فى المقالين الأولى والثانية حيث نهج فى تأليف فصولها نهجا آخر .

ولما كان برهان ابن سينا - من ناحية مادته على الأقل - صورة عربية من صور برهان أرسطو ، ونقلت هذه الصورة عن الأصل الأرسطى نقلا غير مباشر كما قلنا ، لزم النظر فى الشق الثانى من مسألتنا ، ووجب البحث فى المراحل التى مر بها البرهان الأرسطى فى طريق وصوله إلى الشيخ الرئيس ؛ فإن الصلة التى تربط ابن سينا بمترجم أرسطو لا تنقل فى نظرنا أهمية عن تلك التى تربطه بأرسطو نفسه : إذ عليه عول ، وعنه أخذ أخذًا مباشرا . بل ربما كان لترجمته أثر غير قليل فى فهم ابن سينا لمادة البرهان ، ودقته أو عدم دقته فى فهمها وصياغتها .

والذى نعرفه من المراجع التى بين أيدينا أن كتاب البرهان لأرسطو قد نقل إلى اللغة العربية على مرحلتين : نقله إلى السريانية إسحق بن حنين - وكان أبوه قد سبقه إلى نقل الكتاب ولم يتمه - ثم نقل أبو بشر متى بن يونس المترجم النسطورى ، ترجمة إسحق إلى العربية على حد قول ابن النديم<sup>(١)</sup> وهذه هى الترجمة التى نشرها سنة ١٩٤٩ الدكتور عبد الرحمن بدوى فى المجلد الثانى من منطق أرسطو . ولكن البحث العلمى الحديث قد كشف عن ترجمة عربية أخرى لبرهان أرسطو لم يشر إليها صاحب الفهرست ، وأشار إلى أجزاء باقية منها الدكتور مينو بالويلو Mino Paluello على ما ذكره الدكتور ريتشارد فالترس R. Walzer فى مقال له عن الترجمات العربية لأرسطو<sup>(٢)</sup> وقال إن ابن رشد ومعاصرا لاتينيا له هو جرارد الكريمنى Gerard of Cremona (المتوفى سنة ١١٨٧) قد أشارا إلى هذه الترجمة الأخرى المجهولة المؤلف<sup>(٣)</sup> وانتفعا بها .

(١) راجع الفهرست ص ٣٤٨ (٢) راجع مجلة Oriens المجلد السادس سنة ١٩٥٣ ص ٩١ - ١٤٢

(٣) يرجح الدكتور فالترس أن مترجمها شخص اسمه مرايا Maraya اعتمادا على إشارة إليه وردت فى أحد التعليقات على ترجمة أبى بشر (أنظر نشرة الدكتور بدوى ص ٣٧٩) . ولكنه ترجيح بدون مرجح ظاهر حتى الآن ، ولا يبدو أن يكون مجرد حدس وتخمين

أما عن شروح برهان أرسطو ، فيقول ابن النديم : ”شرح تامسطيوس هذا الكتاب شرحا تاما ، وشرحه الإسكندر ولم يوجد ، وشرحه يحيى النحوى . ولأبي يحيى المروزى الذى قرأ عليه متى ( بن يونس ) كلام فيه . وشرحه أبو بشر متى والفارابى والكندى“ . ومعنى هذا أن أبى يحيى المروزى أستاذ أبى بشر كان أول شارح لكتاب البرهان الأرسطى فى العالم الإسلامى ، وأغلب الظن أنه كتب شرحه بالسريانية لأنها كانت اللغة التى أُلّف بها (١) وأما أول شارح باللغة العربية لهذا النص فأبو بشر متى بن يونس الذى فسر — على حد قول القفطى ”الكتب الأربعة فى المنطق بأسرها ، وعابها يعول الناس فى القراءة“ . ثم تلاه الفارابى فكتب تعليقات على البرهان لم تتح لى فرصة الاطلاع عليها بعد (٢) . أما شرح الكندى الذى يشير إليه ابن النديم فلا نعلم عنه شيئا ؛ بل على العكس نعلم أن الكندى لا يذكر كتاب البرهان لأرسطو إلا قليلا ، فى حين أنه يفصل القول فى المقولات والعبارة والتحليلات الأولى .

وأما الشروح اليونانية على برهان أرسطو لتامسطيوس والأسكندر ويحيى النحوى فقد كان معروفا عند العرب منها على الأقل الاثنان الأخيران ، والأرجح أنهما نقلتا إلى اللغة العربية .

هكذا كان الحال فى شأن برهان أرسطو وشروحه فى العالم العربى إلى عهد ابن سينا ، فمن أى مصدر من هذه المصادر استمد مادته فى برهانه ؟ لقد اطلع من غير شك على ترجمة عربية ، لأنه يشير صراحة إلى مترجم ما من غير أن يذكر اسمه حيث يقول :

”ثم إن المترجم يقول إن معنى أنك تقول فى لغة العرب . . . .“ (٣) فهل كانت هذه الترجمة ترجمة أبى بشر متى بن يونس أم ترجمة أخرى ؟ ولمن كانت ؟ كان المترجم الذى يشير إليه ابن سينا على إلمام باللغة اليونانية ، لأنه — فى الموضوع الذى اقتبس منه — يناقش مسألة لغوية يونانية ، فمن ياترى كان ذلك المترجم الذى ترجم برهان أرسطو إلى اللغة العربية ، وكان يعرف اللغة اليونانية ؟

ولقد اطلع ابن سينا من غير شك أيضا على شروح للبرهان الأرسطى كما يدل عليه قوله : ”وقد أوردوا فى الشروح“ ، وقوله ”فهذه الأقوال مما قبلت فى التعليم الأول وفى الشروح“ (٤)

(١) قال القفطى (ص ٣٦) ”ولأبي يحيى المروزى الذى قرأ عليه متى كلام فيه ، والظاهر أنه سريانى“ .

(٢) وهى موجودة فى مجموعة قفا سيره على منطق أرسطو وتعالىق ابن بجه عليها فى نسخة خطية بالأسكوريال رقم ٦١٢ . راجع ما يتصل بتعليقات الفارابى ، الفهرست ص ٢٦٣ ، والقفطى ٢٧٩ — ٢٨٠ وابن أبى أصيبعة ص ٢٨ ص ١٣٨

(٣) انظروا ١١١٨ ، ولم أجد كلام هذا المترجم فى ترجمة أبى بشر لكتاب البرهان ولهذا دلالة .

(٤) انظروا ١١٠٧

وقوله " من الناس من رأى أن الأصبوب هو . . . . " (١) ، وقوله " فأما بعض المفسرين فيقول . . . . " (٢) وغير ذلك من العبارات الكثيرة التي تدل على أنه لم يستفد في كتابه بترجمة عربية لبرهان أرسطو وحسب ، بل وآراء الشراح والمفسرين أيضا :

بل لا يخامرني شك في أنه عرف شرح الإسكندر الأفروديسي ويحيى النحوى على برهان أرسطو في صورة ما : إن لم يكن في نصوص عربية كاملة لهذين الشرحين ، فعلى الأقل في بعض أجزائها التي تسربت إلى بيئات المشتغلين بالمنطق الأرسطى من السريان الذين كان لهم علم باللغة العربية مثل متى بن يونس ، أو المناطقة المسلمين مثل الفارابى . وأغلب الظن أنه اطلع على تعليقات الفارابى على " أنا لو طيقا الثانية " وانتفع بها إلى حد كبير كما انتفع بهذا الفيلسوف في كل فن من فنون الفلسفة أَلَفَ فيه . أما معرفته بشرح الإسكندر الأفروديسي ويحيى النحوى فدليل عليه المثال الآتى :

في الفصل الثالث من المقالة الثالثة يقتبس ابن سينا من التعليم الأول - الذى هو منطق أرسطو - فيقول : " فقد قيل في ( التعليم الأول ) ما هذا لفظه : " وأيضا في الأشياء التي يوضع الأوسط فيها خارجا إنما يكون البرهان على ( لم هو ) إذا كان أخبر بالعلة نفسها ، فإن لم يجربها نفسها ، لم يكن برهاناً على ( لم ) بل على ( إن ) . وفي تعليقه على هذه الفقرة الأرسطية يورد خلافا في رأى ابن الإسكندر ويحيى النحوى في تفسير كلمة ( خارجا ) من غير أن يذكر اسميهما فيقول :

" لكن قوله ( أى أرسطو ) " الأشياء التي يوضع فيها الأوسط خارجا " يحتمل وجهين : أحدهما ألا يكون ترتيب الحدود على ترتيب الشكل الأول ، بل على ترتيب ( الشكل ) الثانى ، فيكون الحد الأوسط ( خارجا ) ولا يكون أعطى العلة القريبة . . . . وهذا التأويل أظهر ؛ ويكون إنما نسب إلى الشكل الثانى لأنه كما علمت أولى بالسلب ، وهذا يقع في البراهين السالبة أكثر ، وإن كان قد يقع في المرجبة . فأما التفسير الثانى ، وهو الأصبوب وإن لم يكن الأظهر ، فهو يعنى بالأوسط الأوسط في القياس والوجود جميعا - وهو العلة القريبة على أنها منعكسة : ويكون معنى وضعه خارجا ألا يكون قد رتب في أجزاء القياس ، بل ترك من خارج " (٣)

(٣) أظرو ١٠٦ ب -

(٢) أظرو ١١٧ ب

(١) أظرو ١٩٠

ومن الواضح أن الوجه الأول يعبر عن رأى الإسكندر ، والثانى عن رأى يحيى النحوى كما يدل عليه ما ورد فى هامش ترجمة متى بن يونس ، تعليقا على الفقرة الأرسطية نفسها ، وهو :

” أبو يحيى (المروزى) عن الإسكندر قال : يريد (أى بقوله خارجا) نظام الشكل الثانى . ويحيى النحوى يقول : ليس الأمر كذلك ، بل إنما يريد به العلة البعيدة . وأبو بشر يظهر من قوله أنه يذهب إلى الأمرين جميعا . وأظن أن ما قاله يحيى النحوى أصح الأقاويل ، ويشهد بذلك قول الفيلسوف إذ يقول : إن كان لا يخبر بالعلة نفسها . قال لى الشيخ الفاضل يحيى ابن عدى : الحق ما قاله يحيى النحوى فى ذلك“<sup>(١)</sup> . ولا يكاد يخرج التعليق الطويل الذى تلى به ابن سينا على الفقرة الأرسطية عن هذا .

نعم ليس من اليسير ، إن لم يكن مستحيلا ، أن نستقصى كل ما أخذه ابن سينا عن شراح أرسطو ، ولا أن نرد ذلك الذى أخذه إلى مصادره من كلامهم ، مع اعترافنا بقيمة مثل هذا البحث لو أمكن الاضطلاع به ، لأننا لم ندرس تعليقات الفارابى على ”أناطيقا الثانية“ بعد ولا شرح متى بن يونس الذى قال فيه القفطى إنه كان عماد قراء المنطق ، ولا نعلم على وجه التحديد ما وصل إلى العالم العربى من شرحى الإسكندر ويحيى النحوى ، أو شرح غيرهما . فالتوقف فى هذه المسألة عند هذا الحد إلى أن ينكشف لنا وجه جديد من وجوهها .

وإذا كان ابن سينا قد استمد بعض مادة كتابه فى البرهان من شراح أرسطو ، فقد استمد الجزء الأكبر والأهم منه من النص الأرسطى نفسه : ذلك النص الذى حاذاه - على حد قوله - وأخذ مسائله بترتيبها واصطلاحاتها وأمثاتها على النحو الذى وضعه أرسطو كما تشهد بذلك مقارنتنا بين النصين .

والآن نتساءل : أى نص عربى لبرهان أرسطو كان ذلك الذى عرفه ابن سينا وأخذ عنه ؟ لو لم نعلم أن ترجمة عربية أخرى غير ترجمة أبى بشر متى بن يونس قد وجدت ، لجزمنا بأن ترجمة أبى بشر كانت مصدره ، ولكننا نعلم الآن أن ترجمة أخرى وجدت واستعملها ابن رشد وغيره ، فهل كانت تلك الترجمة التى نجهلها ونجهل اسم واضعها حتى اليوم هى التى استعملها ابن سينا أيضا ؟ أم أنه استعمل ترجمة متى مع الشرح الذى وضعه ؟ . أما أنه اعتمد على ترجمة

(١) منطق أرسطو - ٢ ص ٣٥١ هامش ١

متى وحدها ، فأمر لا أكاد أصدقه أو أتصوره، لأنها ترجمة حرفية مستغلقة المعنى ، مستحيلة :  
الفهم ، مجافية للذوق العربي ، خارجة على أبسط قواعد اللغة .

وقد عرف القدماء لهذا المترجم - مع علو كعبه في المنطق - هذه العجمة وهذه الركاكة  
في التعبير ، فوصفوه بما يستحق أن يوصف به . يقول فيه ابن النديم : " وكتبه مطرحة مجفوة  
لأن عباراته كانت عطفية غلقة" (١) . وفي اعتقادي أنه أسوأ مترجمي "الأرجانون" على الإطلاق  
إذا قورن بإسحق بن حنين الذي نقل "المقولات" و"العبارة" أو بأبي عثمان الدمشقي الذي نقل "الجلد"  
أو غيرهما . لهذا أعتقد أنه من المستحيل أن تلك الترجمة الغلقة التي نعرفها له كانت وحدها  
مصدر كتاب البرهان الذي عرض ابن سينا مادته عرضا واضحا مفهوما ، اللهم إلا إذا استعان على  
فهمها بشرح أبي بشر نفسه أو شرح آخرين . غير أن هذه دعوى يعوزها التدعيم من جانب آخر،  
ولذا أخذت أقارن بين النصوص الأرسطية التي اقتبسها ابن سينا في كتابه اقتباسا مباشرا ونص  
على أنها من أقوال المعلم الأول بلفظها، وبين نظائرها في ترجمة أبي بشر، على أجد مطابقة بينها فلم  
أجد هذه المطابقة تامة إلا في حالة واحدة هي الآتية :

يقول ابن سينا . واعلم أنه لما سُمِعَ ما قيل في التعليم الأول حيث قيل ما قيل . "بجميع التي  
يأخذها وهي مقبولة من حيث لم يتبينها ، إن كان أخذه لما هو مظنون عند المتعلم فإنما يضعها  
وضعا، وهي أصل موضوع : أعني الوضع لا على الإطلاق، لكنها عند ذلك فقط . فإما إن هو  
أخذه من حيث ليس فيه بعينه ولا ظن واحد ، أو من حيث ظنه على ضد ، فإنما يصادر  
عليه مصادرة" (٢) .

وهذه الفقرة واردة بحذافيرها وبنصها في الترجمة العربية لأبي بشر (٣) وليس بين النصين من  
فرق سوى أن قوله "إن كان أخذه لما هو مظنون عند المتعلم" يقابله في نص أبي بشر "إن كان  
أخذه لما هو مظنوننا عند المتعلم" . ومراده بقوله "لها" الأقوال الموضوعية .

(١) الفهرست ط مصر ص ٣٦٧ : واللفظ بالكسر الألكن .

(٢) انظر و ٩٦ ب من برهان ابن سينا

(٣) منطق أرسطو ح ٢ ص ٣٤٠ وهذه الفقرة ترجمة للنص الأرسطي الوارد في ٧٦ ب ٢٥ - ٠



أما الاقتباسات الأخرى فلا مطابقة بينها وبين نظائرها في ترجمة أبي بشر، بل هي تقاربها في المعنى وتختلف عنها في اللفظ ولنوضح هذا النوع بالمثال الآتي :

يقول ابن سينا : . فقد قيل في التعليم الأول ما لفظه : "وأیضا في الأشياء التي يوضع الأوسط فيها خارجا وإنما يكون البرهان على (لم هو) إذا أخبر بالعلة نفسها، فإن لم يخبرها نفسها لم يكن برهان على (لم) بل على (إن)"<sup>(١)</sup> ويقول أبو بشر في ترجمة الفقرة ذاتها: وأیضا في الأشياء التي توضع الأوساط فيها خارجا فإن في هذه أيضا وإنما يكون البرهان على إن الشيء لا على لم هو، إذ كان لا يخبر بالعلة نفسها"<sup>(٢)</sup> .

وبالمقارنة بين النصين ، وبينهما وبين النص الأرسطي الأصلي نلاحظ ما يأتي :

أولا - أن قول ابن سينا . إنما يكون البرهان على "لم هو" إذا كان أخبر بالعلة نفسها، ليس واردا على هذا النحو في ترجمة أبي بشر .

ثانيا - أن ترتيب الجمل في النصين مختلف .

ثالثا - أن ابن سينا استعمل كلمة "الأوسط" و "إذا" و "إن" في حين استعمل أبو بشر "الأوسط" . "وإن الشيء" و "وإذ" .

رابعا - أن نص أبي بشر أقرب إلى النص الأرسطي الأصلي من نص ابن سينا .

أما جميع ما يذكره ابن سينا مما يشعر أنه اقتباس من أرسطو، وذلك في الحالات التي يقول فيها "وقيل في التعليم الأول كيت وكيت - وهو في الحقيقة لا يقتبس معنى أرسطيا ، وإنما يلخص ويشرح فكرة أرسطية - فلا مطابقة بينه وبين ترجمة أبي بشر على الإطلاق . نذكر من هذا النوع المثال الآتي :

يقول ابن سينا :

"وقد قيل في التعليم الأول : إنما يمكن أن يكون في الأكثر في علمين إذا كان أحدهما تحت الآخر بمنزلة علم المناظر عند علم الهندسة ، وعلم الحيل عند علم المجسمات ، وعلم تأليف

(١) أنظر ١٠٦ ب من برهان ابن سينا

(٢) منطق أرسطو - ٢ ص ٣٥١ : ٧٩ ب ١٣ - ١٥

للحون عند علم العدد ، وعلم ظاهرات الفلك تحت علم أحكام النجوم - أى أحكام علم الهيئة فإن هذه العلوم تكاد أن يكون الأعلى والأسفل منهما متواطئ الاسم " (١)

ويقول أبو بشر :

فأما في علمين مختلفين فيكون على نحو آخر : وهذا أن يكون أحد العلمين ينظر في أحدهما ( أى برهان إن وبرهان لم ) والعلم الآخر في الآخر منهما . وأمثال هذه العلوم هي جميع العلوم التي حال أحدهما ( أحدها ؟ ) عند الآخر هي هذه الحال التي أنا واصفها : وهي أن يكون أحد العلمين تحت الآخر بمنزلة علوم ( علم ؟ ) المناظر عند الهندسة ، وعلم الحيل عند علم المجسمات ، وعلم تأليف اللون عند علم العدد ، والظاهرات عند علم النجوم . وذلك أنه كاد أن تكون هذه العلوم متواطئة أسماؤها " (٢)

فهنا يبدو الفرق واضحا بين النصين : بين الترجمة الحرفية لنص أرسطو لأبي بشر، والتلخيص الحرفي لهذا النص ، لابن سينا .

يظهر من كل ما تقدم إذن، أن دعوانا بأن ابن سينا لم يعتمد على ترجمة أبي بشر وحدها، لائترال قائمة ، وأن المقارنة بين ما اقتبسه ابن سينا من أقوال أرسطو بلفظه ، وبين نظير ذلك في ترجمة أبي بشر ، قد أتت معززة لهذه الدعوى . أما اتفاقهما في الحالة الواحدة التي ذكرتها ، فقد يكون محض اتفاق بين مترجمين ترجمتا نصا واحدا .

بقي إذن احتمالان اثنان لا ثالث لهما : الأول ، أن ابن سينا إن كان انتفع بترجمة أبي بشر ، فقد انتفع بها مع شرح أبي بشر عليها - لا عليها وحدها . الثاني ، أنه استعمل الترجمة الأخرى التي عرفها ابن رشد من بعده ، واستفاد من الشروح المختلفة التي وضعت على كتاب البرهان الأرسطي ، فيما أورده من تعليقات وشروح على النصوص الأرسطية . وإني إلى هذا الاحتمال أميل .

### ٣ - منهج الكتاب :

لم يتأتم ابن سينا طريقة واحدة في معالجته لموضوعات كتاب البرهان كلها، ولذا اختلفت فصول كتابه اختلافا بينا في المنهج وطريقة العرض . فبعض الفصول لا تعدو أن تكون تلخيصا للأفكار

(٢) منطلق أرسطو - ٢ ص ٣٥٢

(١) برهان ابن سينا و ١٠٧

الأرسطية ، سار فيها على نفس النمط الذي سار عليه أرسطو في كتابه ، وعرضها فقرة فقرة ، شارحا لها تارة ، ومعلقا عليها تارة أخرى ، وهى الفصول التى صرح أنه حاذى فيها المعلم الأول : وهذه المحاذاة واضحة كل الوضوح فى جميع فصول المقالين الثالثة والرابعة اللتين نلخص فيهما أهم ما أورده أرسطو فى الفصول ١٣ - ٣٤ من مقالته الأولى ، وجميع فصول المقالة الثانية . وكثيرا ما يتخلل شرحه وتعليقه اعتراضات يثيرها فى صورة "فإن قيل كذا وكذا" ويوجب عنها إجابة منتصرة لتعاليم أرسطو غير خارج على أقواله .

وفى الكتاب عدد غير قليل من الفصول التى جمع ابن سينا مادتها من أجزاء مختلفة من كتاب البرهان الأرسطى ولم يلتزم فيها ترتيبه ؛ أو جمعها منه ومن غيره من كتب أرسطو المنطقية الأخرى ، ثم شرحها وفصل القول فيها ، وهذا النوع غالب فى فصول المقالة الثانية . والنوع الثالث من الفصول ، تلك التى استقل فيها عن أرسطو بعض الشئ ، فوضعها وضعها واستوحى فيها أقوال الشراح . وينطبق هذا الوصف على الفصول الأولى من المقالة الأولى من الكتاب .

وقد يتبادر إلى الذهن أن ابن سينا لا يصح أن يوصف بأنه "مؤلف" لكتاب البرهان ، لأنه لم يضع كتابا جديدا ولم يبتكر نظريات منطقية لم يسبق إليها ، ولم يتجه بنظرية البرهان الأرسطية وجهة جديدة أو ينقدها ؛ وأن الأجدر أن يوصف بأنه جامع لمسائل البرهان الأرسطى ، عارض وشارح ومبسط لها .

ولكن هذا حكم فيه الكثير من القسوة والمجافاة للعدل والإنصاف . فإننا لانستطيع أن نصف ابن سينا بأنه شارح لكتاب البرهان الأرسطى على نحو ما نصف ابن رشد أو أى شارح أرسطى آخر ، لأنه لم يعن بتفسير النص الأرسطى بقدر ما عنى بتوضيح القواعد الأرسطية ، كما أنه لم يكن جماعا لمادة أرسطو فى البرهان على نحو ما وضعت المجاميع والمختصات للكتب الأرسطية . بل هو جماع يختار ما يرتضيه من الآراء ويترك ما لا يرتضيه ، ويوائم بين ما يختاره فى نسق منتظم متماسك ، ويناقش كل هذا ويعالجه ويفسره . على أن ابن سينا لم يلتزم فى كتابه حدود كتاب البرهان الأرسطى بل تجاوزها فى استطراداته إلى ميادين أخرى من ميادين المنطق ، بل إلى ميادين علم النفس والطبيعة وما بعد الطبيعة مما قد نجده فى كتب أرسطو الأخرى غير البرهان . ومن أمثلة ذلك أنه بعد أن شرح القاعدة الأرسطية القائلة : إنك إذا فقدت حاسة فقدت علما ما ، يستطرد فيذكر مسائل هى فى صميم علم النفس ونظرية المعرفة ، ويتكلم عن العلم

المكتسب بالحواس ، والعلم المكتسب بغيرها ، ويدل على إمكان الوصول إلى المعاني العقلية المجردة ، وغير ذلك مما بسطه فيما بعد في كتاب الإشارات<sup>(١)</sup> .

وإذا لم يكن لابن سينا فضل تأليف كتاب جديد في البرهان ، بل كان مجهوده فيه مجهود جامع ملخص عارض ، شارح معقب معلق على برهان أرسطو ، فأين فضله إذن ، وما هي قيمة كتابه ؟ الحق أن فضله إنما هو في هذه كلها مجتمعة . وليس بقادح في قيمة كتابه أن مادته في جوهرها هي مادة البرهان الأرسطي .

لم تكن المهمة التي اضطلع بها ابن سينا مهمة سهلة أو هينة ، فقد كان عليه أن يعرض - لأول مرة في تاريخ المنطق في العالم الإسلامي - صورة من صور البرهان الأرسطي في لغة ، إن لم تكن واضحة الوضوح كله ، فهي على الأقل مفهومة خالية من الركاكة والاستغراق اللذين نجدهما في ترجمة أبي بشر متى بن يونس ، وليست موضوعات البرهان الأرسطي من الموضوعات التي يسهل فهمها واستيعاب معانيها ومراميها حتى على المتمرسين بصناعة المنطق والفلسفة ، بل تحتاج إلى تأمل عميق وفهم دقيق وإحاطة شاملة بالتراث الأرسطي المنطقي والفلسفي . كما أن لغة أرسطو في البرهان ليست باللغة المستقيمة الواضحة ، بل هو أعقد وأعوص كتبه المنطقية وأكثرها تركيزاً على الإطلاق .

فإذا استطاع ابن سينا أن يخرج للعالم العربي ، في منبر هذه الظروف المظلمة ، ومن غير استعانة بأستاذ ما ، كتاباً في نظرية البرهان يمكن فهمه واستساغته : كتاباً كان معتمد كل باحث عربي في العالم الإسلامي من بعده ، كان ذلك فضلاً عظيمًا له ولكتابته ، ونصراً مبيناً لعبقريته .

#### ٤ - أسلوبه :

إننا لا نتطلب عادة ممن يكتبون في مادة كإدانة المنطق ، جمالاً في الأسلوب ، أو روعة وأناقة في التعبير ، فإن طبيعة العلم نفسه تأبى ذلك عليهم . وإنما ألزم مانلزمهم به الدقة في التعبير والتحليل والقصود في الألفاظ ، والبساطة في اللغة ، والوضوح في الفكرة ، والترتيب المنطقي المتسلسل المترابط . ولابن سينا في كتاب البرهان حظ غير قليل من هذه الصفات جميعها : فقد عنى ما وسعه الجهد بلباضح الأفكار المنطقية ، وقصد إلى أقصر الطرق في التعبير عنها ، متحاشياً لغو القول

(١) راجع الإشارات في النقط الرابع في الوجود وعقله .

والتكرار فيه ، وجانب المباحكات اللفظية جملة . ومع كل هذا لم يخل أسلوبه من شيء من العجالة أحيانا ونبو عن الذوق العربي السليم ، كما لم يخل من إبهام وعموض . وليس هذا قاصرا على أسلوبه في هذا الكتاب ، بل هو الغالب عليه في جميع مؤلفاته عدا كتاب الإشارات والتنبيهات ، بل عدا الأنماط الأربعة الأخيرة من هذا الكتاب ، حيث يرتفع أسلوب ابن سينا إلى مرتبة من البيان لاعهد لنا بها في كتبه الأخرى .

كما أننا يجب ألا ننسى أن ابن سينا كان غريبا على اللغة العربية ، وأنه ككل غريب على لغة إن ملك زمامها لم يملك ذوقها ، كما أننا يجب ألا ننسى أنه يمثل في تاريخ نقل التراث اليوناني إلى العالم الإسلامي ، المرحلة الوسطى بين مرحلتين : أولاهما مرحلة الترجمة حيث كانت لغة الفلسفة لاتزال بجة قلقة ، والأسلوب الفلسفي معقدا غامضا ، روعى فيه أمانة النقل من الأصول المترجمة أكثر مما روعى فيه الصقل والبساطة والوضوح . والمرحلة الأخرى مرحلة التحرر التام من قيود الترجمة ومقتضياتها ، وهي مرحلة التأليف الحر التي أعقبت عصر ابن سينا كما نراها واضحة في تأليف الغزالي مثلا . أما ابن سينا فيقف وسطا بين هذين الطرفين : فهو متحرر نوعا ما من التحرر ، ولكنه مقيد أيضا نوعا ما ، لشدة حرصه على متابعة الأصول اليونانية التي يستمد منها مادته . وهذه ظاهرة نلمسها في كتاب البرهان بوجه خاص .

وفي أسلوب البرهان صفات أخرى من أجلها يستعصى فهمه على القارئ أحيانا : من أبرزها طول الفقرات وتداخل أجزائها وكثرة الجمل المعترضة فيها . ومنها استعمال الفاءات بغير حساب . وكم من مرة وقفت طويلا عند كلمة تسبقها "فاء" فلم أتبين في وضوح أنها ابتداء جملة جديدة أو تامة بجملة سابقة ، أو استئناف لقول أو عطف أو تفسير ! ولذا كان وضع نقط الوقف والفواصل بين الجمل من أصعب الأمور التي واجهتها في إعداد النص ، مع أن على هذه النقط والفواصل يتوقف فهم الكتاب فهما صحيحا .

وعلى الرغم من كل هذا فأسلوب ابن سينا في البرهان أسلوب علمي دقيق ، وإلى حد كبير جلي واضح . وقد كان من غير شك أسلوبا موفيا بغرض المؤلف وأغراض العصر الذي عاش فيه ، وإن لم يعد اليوم موفيا بأغراضنا بعد أن فرقت القرون العشرة الماضية بيننا وبينه ، وباعدت بين أسلوبنا وأسلوبه . ولن نستطيع أن نرجع بعجلة الزمان هذه القرون العشرة فنجعل من كل دارس للناطق الأرسطي تلميذا كابن سينا أو أبي بشر متى بن يونس .

## ٥ - نظامه وأجزاؤه :

يتألف كتاب البرهان لابن سينا من أربع مقالات متقاربة في أحجامها ، بينما يتألف برهان أرسطو من مقالتين تقرب أولاهما من ضعف الثانية . وقد جرى ابن سينا في برهانه ، بل وفي جميع كتبه المنطقية في الشفاء على سنة أرسطو ، فقسم الكتاب إلى مقالات ، والمقالات إلى فصول ، والفصول إلى فقرات ، ولكنه في البرهان لم يلتزم نهج أرسطو في عدد الفصول ولا عناوينها ، كما لم يلتزمه في عدد مقالات الكتاب . ولذا نجد تداخلا كبيرا بين فصول الكتابين وبين موضوعاتهما . وبينما يفرد أرسطو لموضوع واحد فصلا برمته ، يعرض ابن سينا لموضوع هذا الفصل تحت عنوان مخالف لعنوان أرسطو ؛ وقد يعرض له في ثنايا كلامه عن موضوع آخر لم يفرد له أرسطو فصلا خاصا . ذلك لأن ابن سينا اختار لفصوله من مسائل البرهان الأرسطى ما شاء أن يختار ، وجمع كل طائفة متلائمة من هذه المسائل في فصل من الفصول ، وإن كان أحيانا يعرض المسألة الواحدة في أكثر من فصل واحد ، فيشيرها في موضع ثم يستأنف القول فيها في موضع آخر .

والظاهر أنه اختار عناوين فصوله - على اقتراض أنه هو الواضع لهذه العناوين - وهذا ما أشك فيه - على غير قاعدة ثابتة . فبعض العناوين قصير منصب على موضوع بعينه ، مع أن الفصل المعنون به يحتوي هذا الموضوع وغيره ؛ وبعضها طويل يفصل الموضوعات المختلفة التي تعالج تحتها . ولا يكاد يتفق واحد منها مع واحد من فصول برهان أرسطو ، مما كان له أثره في الصعوبات التي عانيتها عند ما حاولت مقارنة النصين .

ولا يختلف الكتابان في عدد المقالات والفصول وعناوين الفصول فحسب ، بل يختلفان اختلافا بينا في الحجم . فبرهان ابن سينا أكبر من ضعف برهان أرسطو بفضل ما أضافه إلى المادة الأصلية من شروح وتعليقات واستطرادات .

ويحتوي الكتاب على واحد وأربعين فصلا : إثنا عشر منها في المقالة الأولى ، وعشرة في الثانية ، وتسعة في الثالثة ، وعشرة في الرابعة ، في حين يحتوي كتاب أرسطو على ثلاثة وخمسين فصلا : أربعة وثلاثون منها في المقالة الأولى وتسعة عشر في الثانية . ويرجع السبب في هذا الفرق في عدد الفصول إلى أن أرسطو فصل مادة كتابه تفصيلا لم يلتزمه ابن سينا .

وتقسيم ابن سينا لمقالات كتابه على غير أساس واضح ، وإن كنا نستطيع أن نقول بوجه عام إنه قصد أن تكون المقالتان الأولى والثانية في المسائل العامة المتصلة بالبرهان من غير مراعاة لمحاذاة أرسطو أو تتبع لخطواته وترتيبه ، وأن تكون المقالتان الثالثة والرابعة تلخيصا لأهم ما أورده أرسطو في كتابه مع مراعاة هذه المحاذاة ، ولكن هذا لم يمنعه من معالجة بعض مسائل البرهان الخاصة في المقالتين الأوليين . ولذا إذا تكلمنا عن الوحدة الموضوعية في المقالات ، وجدناها أظهر في المقالتين الثالثة والرابعة ، منها في الأولى والثانية .

### ٦ - المخطوطات واختيار النص :

اعتمدت في إعداد هذا النص المنشور على ثلاث مخطوطات هي :

( أ ) مخطوطة مكتبة الأزهر رقم ٣٣١ خصوصية ، ٢٤١٥ بحيث ، وهي التي رمزت لها بحرف ب ، وإلى هامشها بحرف نج . وهي بمثابة نسختين .

( ب ) مخطوطة المتحف البريطاني رقم ٧٥٠٠ . وهي التي رمزت لها بحرف م .

( ج ) مخطوطة داماد ( سليمانية ) رقم ٨٢٤ ، وهي التي رمزت لها بحرف س .

وقد كانت هذه المخطوطات الثلاث من جملة المخطوطات التي اعتمدها عليها حضرات الزملاء الأفاضل الذين نشروا المجلد الأول من منطق الشفاء ( المدخل ) ، وقد وصفوها بالتفصيل من حيث مسطرتها وعدد أوراقها وأسطرها وكلماتها ونوع خطها وتاريخ نسخها الخ : فلا داعي لتكرار القول في هذا مرة أخرى . ولذا سأقتصر كلامي هنا على ملاحظاتي عن هذه المخطوطات في الأجزاء التي وقع فيها كتاب البرهان لابن سينا ، مبينا مميزات كل مخطوطة وعيوبها وعلامة كل واحدة منها بالأحرى ، وذاكرا حكمي في النهاية على قيمتها .

يقع كتاب البرهان من مخطوطة الأزهر في ٣١ ورقة وجزء من ورقة : أي من ٨٧ ب إلى ١١٨ ب وجزء من ١١٨ ب .

ويقع من مخطوطة المتحف البريطاني في ٣١ ورقة وجزء من ورقة أيضا : أي من ١٩٠ ب إلى ١٢٠ ب وجزء من ١٢١ ب .

ويقع من مخطوطة داماد في ٧٣ ورقة : أي من ٢١١ ب إلى ٢٨٤ ب .

ومن الغريب أن تتفق المخطوطتان م ، ب في عدد الأوراق ، ولكنهما تتفقان أيضا فيما هو أكثر من ذلك خطرا : أعني قراءات النص ذاته ، وفي أغاب المواضع ، في الأخطاء اللغوية والإملائية ، وفيما يتكرر من كلمات مفردة أو جمل ، مما يجئني عن الظن بأن المخطوطتين فرعان لأصل واحد . أما س فمخطوطة مستقلة عن كل من م ، ب : لها قراءاتها الخاصة بها وأخطاؤها ، ولهذا وقعت الاختلافات الحقيقية في النص بينها وبين المخطوطتين الأخرين .

وأفضل المخطوطات الثلاث على الإطلاق ب ، ويلها م ثم س . ولكنني مع هذا لم أتردد في الأخذ بقراءة س في كل موضع ظهر فيه أنها أقرب إلى المعقول وإلى ما يقتضيه سياق الكلام .

وقد لاحظت أن عددا غير قليل من مواضع الاختلاف في س مرده إلى محاولة الناسخ تقويم لغة النص ، فقد كان - في هذه المواضع - أقرب إلى الذوق العربي من صاحبي ب ، م .

ولم اختر واحدة بعينها من المخطوطات الثلاث وأثبت نصها في صلب الكتاب وأسجل في الهوامش القراءات الأخرى المغايرة كما يفعل بعض الناشرين ، بل احتقت النص الأفضل في كل حالة وأثبتته في الصلب ووضعت في الهوامش ما يخالفه . أعني بذلك أن النص الذي أنشره هنا نص منتخب من المخطوطات الثلاث وليس نص مخطوطة واحدة . أما الترقيم الذي يرى في المتن بين الحاصرتين المعقوفتين [ ] فهو ترقيم المخطوطة م ، وليس له من الدلالة أكثر من أنه مفتاح استعنت به على مراجعة النص أو أى جزء فيه كلما دعت الضرورة إلى ذلك .

(ب)

### تحليل مادة الكتاب وبيان أصولها من كتاب أرسطو

ذكرت فيما مضى صلة كتاب البرهان لابن سينا بكتاب التحليلات الثانية لأرسطو في صورة إجمالية عامة ، وقررت أن الكتاب في جملته - مادته ومسائله - بمثابة ملخص مختار لكتاب المعلم الأول ، وضع عليه ابن سينا ما رآه من الشروح والتعليقات . أما هنا فقد حاولت أمرين : أولها تحليل مادة الكتاب كما عرضها المؤلف في فصوله ، وعلى النسق الذي عرضها به ، وثانيهما الإشارة إلى المواضع الهامة من كتاب أرسطو في الحالات التي تبين لي أنها المصدر الذي أخذ عنه .



ولا أدعى أن في محاولتي هذه استقصاء أو استيعاباً، بل الاستقصاء والاستيعاب مستحيلان تقريباً في تتبع أصول نص كنعن ابن سينا تداخلت أجزاءه مع أجزاء النص الأرسطي تداخلاً يكاد يكون تاماً، وتخال هذه الأجزاء شروح هي مزيج من كلام الشراح الأرسطاطالين وكلام أرسطو في غير كتاب البرهان. على أنى لم أغفل الإشارة جملة إلى كتب المنطق الأرسطي الأخرى غير البرهان بل ذكرتها في الحالات التي كانت صلتها ببعض أجزاء برهان ابن سينا قوية واضحة، ولكن الذي قصدت إليه بالذات هنا هو المقارنة بين نصي كتابي البرهان: السينوي والأرسطي.

### المقالة الأولى

١ - الفصل الأول - في الغرض من كتاب البرهان :

ليس لهذا الفصل ولا للفصل الذي يليه نظير في برهان أرسطو، وإن كان جزء كبير من مادتهما أرسطياً. ويبحث هذا الفصل في الموضوعات الآتية :

(١) انقسام العلم إلى التصور والتصديق، وطريق كسب كل منهما. اليقيني من التصديق وغير اليقيني. أنواع الأقيسة. قارن كتاب الجدل لأرسطو م ١ ف ١

(٢) أنواع التصور: التصور بالمعاني الذاتية، وبالمعاني العرضية. الحد والرسم. قارن إيساغوجي - المدخل - لابن سينا ف ٧

(٣) يفيد كتاب البرهان (١) مواد القياس الموقع لليقين - البرهان - ومواد التعريف الموقع للتصور التام - الحد. والحق أنه كتاب البرهان والحد معا.

(٤) التصور مبدأ للتصديق، والتصديق كالتمام للتصور.

٢ - الفصل الثاني - مرتبته :

يبحث ابن سينا فيه الموضوعات الآتية :

(١) الغرض الأول من المنطق هو التوصل إلى كسب الحق واليقين، فبحسب شرف المنزلة كان يجب أن يوضع كتاب البرهان أولاً.

(٢) رأى من يرى وضع كتاب الجدل قبل كتاب البرهان ورأى ابن سينا في ذلك.

(٣) نسبة القياس المطلق إلى البرهان .

(٤) الجدل والمغالطة والخطابة متقدمة على البرهان في الزمان .

٣ — الفصل الثالث — في أن كل تعليم وكل تعلم ذهني فبعلم قد سبق :

يكاد يكون كل ما أورده ابن سينا في هذا الفصل دائرا حول الجملة الأولى الواردة في م ١ ف ١ من برهان أرسطو . أما ما بقى من الفصل الأرسطي — وهو كيفية إصابة المحمول من المعلوم — فقد عاجله ابن سينا في م ١ ف ٦ كما سنرى .

وإلى جانب الفكرة الرئيسية في هذا الفصل ، عرض ابن سينا للمسائل الآتية التي جمعها من أنحاء شتى من كتاب البرهان وغيره ، وهي :

- (١) أنواع التعليم والتعلم . التعلم الصناعي والتأديبي والتقليدي والتنبيهي ، وتحديد معنى التعليم والتعلم الذهنيين والفكرين والفرق بينهما . رأى من يخرج الحسى من الفكرى .
- (٢) وقوع ما يتعلمه الإنسان ذهنيا في التصور والتصديق ، وبيان تحصيل كل منهما .
- (٣) رأى من يفرق بين الذهني والحسى والرد عليه .
- (٤) معنى العلم السابق ، وأنه ليس كل سبق اتفق .
- (٥) معنى التعلم الحدسى والفهمى والذاتى — أى الذى من ذات المتعلم لا بواسطة المعلم .
- (٦) أنواع القياس الخلى والاستثنائى : المنفصل والمتصل ، والاستقراء والتمثيل .
- (٧) معنى العلم بالقوة والعلم بالفعل واختلاف درجات القوة قريبا وبعدا .

٤ — الفصل الرابع — مبادئ القياسات بوجه عام :

يعتمد هذا الفصل في جملته على م ١ ف ٦ من برهان أرسطو ، وكذلك على م ١ ف ١ من كتاب الجدل وكتاب الخطابة ويبحث في الموضوعات الآتية :

- (١) مبادئ القياس على نوعين (١) مبادئ مصدق بها ، (ب) مبادئ غير مصدق بها . وينقسم المصدق به إلى (١) ما يكون التصديق به على وجه الضرورة ، (ب) ما يكون على وجه الظن (ج) ما يكون بالتسليم .

(٢) تنقسم المبادئ المصدق بها على وجه الضرورة إلى (١) ما كانت الضرورة فيه ظاهرة،  
(ب) ما كانت الضرورة فيه باطنة. وتنقسم هذه الأخيرة إلى (١) ما كانت الضرورة فيه عقلية،  
(ب) ما كانت الضرورة فيه خارجة عن العقل - وهي الأحكام الوهمية .

أما ما كانت الضرورة فيه عقلية فيتنقسم إلى (١) ما كانت الضرورة فيه مجرد العقل، وهو  
الأوليات، (ب) ما كانت الضرورة فيه هي العقل مستعينا بشيء آخر. وتنقسم هذه الأخيرة  
إلى (١) ما كان المعين فيه شيئاً غير غريزي، (ب) ما كان المعين فيه غريزيا .

(٣) تنقسم القضايا إلى :

الأوليات والضروريات والمحسوسات والمجربات والمظنونيات والمتوترات والوهميات  
والمشهورات والمسلمات والمقبولات الخ .

٥ - الفصل الخامس - في المطالب ومبادئ العلوم وأصناف الحدود الوسطى :

أكثر هذا الفصل متصل بما ورد في م ٢ ف ١ ، م ١ ف ١٣ من برهان أرسطو .  
وهو يبحث في الموضوعات الآتية :

(١) تنقسم المطالب قسمة أولى إلى ثلاثة :

مطلب "ما" ومطلب "هل" ومطلب "لم" . فإذا قسمنا كلا من هذه إلى قسمين كانت  
المطالب ستة<sup>(١)</sup> . أما مطلب الأي والكيف والكم والأين والمتى وغيرها فراجعة إلى مطلب الهل  
المركب .

(٢) الحدد بحسب الاسم ، والحد بحسب الذات . وضع الحدود في العلوم التعليمية  
(الرياضة) .

(٣) الأمور التي تذكر في المبادئ منها معان مركبة ومنها معان مفردة . القضايا المتعارفة  
والأصول الموضوعية مركبة . المعاني المفردة إما أعراض موضوع الصناعة ، وإما داخلية  
في جملة موضوع الصناعة .

(١) حصر أرسطو المطالب في أربعة : (١) هل يوجد الشيء . صفة كذا؟ (ب) لماذا توجد له؟ (ج) هل الشيء موجود؟  
(د) ماهو الشيء؟ أي أنه حصرها في مطلب "هل" البسيط والمركب ومطلبي "لم" ، "ما" . راجع م ٢ ف ١ من برهانه .

(٤) مطلب "لم" متأخر عن مطلب "ما" وينقسم مطلب "لم" إلى قسمين: (١) مطلب "لم" بحسب القول، (ب) مطلب "لم" بحسب الأمر في نفسه .

(٥) الحد الأوسط علة القياس ، وقد يتفق أن يكون علة للأمر في نفسه - أى علة وجود المحمول للموضوع .

قارن أرسطو م ١ ف ١٣ ، م ٢ ف ٨ : ١٩٣ وما بعدها .

ويلاحظ أن ابن سينا قد وفى القول في مبادئ البرهان بمد ذلك في م ١ ف ١٢ ، م ٢ ف ١ ، الخ ٦ .

كما أنه ذكر برهان "لِمَ" بالتفصيل في م ١ ف ٧ ، م ٣ ف ٣ ، وستأتى مقارنة كل ذلك بأرسطو .

٦ - الفصل السادس - في كيفية إصابة المجهول من المعلومات :

يبحث هذا الفصل في كيفية اقتناص المجهول عن طريق المعلوم . وهذا بعينه موضوع م ١ ف ١ من كتاب أرسطو .

وقد أثار ابن سينا هنا الإشكال الذي أثاره أفلاطون في محاورة مينون<sup>(١)</sup> : وهو إما أن الإنسان لا يتعلم شيئاً وإما أنه يتعلم الأشياء التي يعلمها . وهذا وارد أيضاً في أرسطو م ١ ف ١ . أما الكلام في أول الفصل عن العلم بالأمر العدمية المستحيلة الوجود : المفردة منها والمركبة : فلا نظيره في الفصل الأرسطي المشار إليه .

٧ - الفصل السابع - في البرهان اللّمي والإيني :

يحتوي هذا الفصل على المسألة الرئيسية التي أوردها أرسطو في م ١ ف ١٣ وهي العلم بأن الشيء موجود، والعلم بعلة وجوده . ولكن ابن سينا قد تجاوز هذه المسألة إلى مسائل أخرى كثيرة ليست موجودة في الفصل الأرسطي المذكور فقد عرض للموضوعات الآتية :

(١) العلم المكتسب يقال على :

(١) التصور الواقع بالحد أو الموضوع في العلوم وضعا .

(١) راجع مينون (Meno E.)

(ب) على التصديق الواقع من قياس متج أن كذا هو كذا .

(ج) على التصديق الواقع من قياس متج أن كذا هو كذا مع الاعتقاد بأنه لا يمكن ألا يكون كذا

قارن (ج) بما ورد في أرسطو م ١ ف ٢ : ٧١ ب ١٠

(٢) مناقشة القول بأن البرهان قياس مؤلف يقيني بمعنى أنه مؤلف من يقينيات لا بمعنى أنه يقيني النتيجة .

(٣) الاستقراء التام يقيني أيضا ، والناقص ليس يقينيا . الاستقراء التام في الحقيقة قياس مقسم وهو من جملة الاقترانيات . قارن أنا لو طيقا الأولى م ٢ ف ٢٣

(٤) برهان إن يعطى علة التصديق ، وبرهان لم يعطى علة التصديق وعلة الوجود ، ومناقشة برهان إن المطلق وبرهان إن المسمى بالدليل . وهذا في جملته تلخيص لما ورد في أرسطو م ١ ف ١٣

(٥) السبب في وجود المطلوب إما أن يكون سببا لنفس الحد الأكبر مع كونه سببا لوجود الأكبر للأصغر ، أولا يكون سببا لوجود الأكبر في نفسه مع كونه سببا لوجوده في الأصغر .

(٦) كل شيء يكون علة للحد الأكبر ، يكون صالحا لأن يكون حداً أوسط له . وإلى أن يتبين أنه علة له ، لا يكون القياس المؤلف برهان لم .

(٧) ربما يكون الأوسط في الوجود معلول الأكبر في الحقيقة ، لكنه ليس معلول وجود الأكبر في الأصغر .

(٨) الفصل : وهل هو أولا للجنس أم للنوع .

٨ - الفصل الثامن - في أن العلم اليقيني بكل ماله سبب (إنما هو) من جهة سببه :

عالج أرسطو الفكرة الرئيسية التي يحتويها عنوان هذا الفصل في مواضع مختلفة من كتابه : مثال ذلك ٧١ ب : ٩-١٢ ، ٧٤ ب : ٢٦-٣٦ م : ١٧٦ : ٤-٦ الخ . ولكن ابن سينا ذكر في الفصل مسائل أخرى كثيرة متصلة به وغير متصلة ، وهي في جملتها أسئلة يثيرها ثم يجيب عنها . وهما هي أهم عناصر الفصل :

( ١ ) إذا كان الحمل ضرورياً - دائماً أو بعض الوقت - كانت هذه الضرورة لعلّة، وكانت النسبة بين الموضوع والمحمول راجعة إلى تلك العلة ، لا إلى ذات الموضوع والمحمول .

قارن ما ورد في أرسطو في م ١ ف ٦ : ١٠١٧٥

( ٢ ) إذا كان الأكبر للأصغر لا بسبب بل لذاته ، ولكنه ليس بين الوجود له ، والأوسط كذلك للأصغر إلا أنه بين الوجود للأصغر ، والأكبر بين الوجود للأوسط ، فيعقد برهان يقيني هو برهان إن .

قارن أرسطو م ١ ف ١٣

( ٣ ) برهان إن قد يعطى اليقين الدائم وذلك فيما لا سبب له (أى فيما هو لذاته) . فأما فيما له سبب فلا يعطى اليقين الدائم .

( ٤ ) إذا كان الأوسط صفة ذاتية للأصغر ، فلا يجوز أن يكون معلولاً للأكبر ، لأنه قد يكون معلولاً لعلّة داخلية تحت الأكبر . فكون الجسم مؤلفاً من "هيولى وصوره" ليس معلولاً لكونه "له مؤلّف" بل معلول لكونه "مؤلفاً" . و"مؤلف" داخلية تحت معنى أعم هو "ذو المؤلّف" - أى الذى له مؤلّف يؤلّفه .

( ٥ ) توسط المضاف فى القياس .

( ٦ ) القياس الاستثنائى ليس فيه علة .

( ٧ ) قياس الخلف يفيد برهان الإن .

( ٨ ) لا يكفى فى اليقين التام الدائم أن يكون الأوسط علة لوجود الأكبر فى الأصغر فقط .

( ٩ ) حال الأصغر من الأوسط فى البراهين :

( أ ) يجوز أن يكون الأصغر علة للأوسط مقتضية لذاته اقتضاء النوع لخواصه .

( ب ) يجوز أن يكون الأصغر من خواص الأوسط .

( ١٠ ) ليس برهان "لم" هو الذى يعطى العلة القريبة بالفعل ، بل هو برهان "لم" وان

لم يفعل ذلك .

٩ - الفصل التاسع - في كيفية ما ليس محموله سبب في موضوعه :

يتصل هذا الفصل بمسائل كثيرة أثارها أرسطو في أجزاء مختلفة من أنا لوطيقا الثانية وغيرها . فهو يتصل بنسبة المحمول إلى الموضوع من جهة أنها شيء يطالب البرهنة عليه . راجع أرسطو ١٢١٨٨ ، وبالأستقراء الناقص من حيث هو طريق الوصول إلى حكم كلي عن طريق فحص الجزئيات وأنه لذلك لا يعطى نتائج يقينية . راجع أنا لوطيقا الأولى لأرسطو ٢٣ف٢٣ وأنا لوطيقا الثانية ٩١ ب ٣٥

وأهم المسائل التي عرض لها ابن سينا في الفصل هي :

- ( ١ ) إذا كانت نسبة المحمول إلى الموضوع لا لسبب في نفس الوجود ، فإما أن تكون بيّنة بنفسها فتكون يقينية ولا تحتاج إلى برهان ، وإما أن تكون غير بيّنة بنفسها ، فلا يمكن أن يقع بها يقين دائم . وهذه يقع بيانها بالاستقراء لا بالقياس ، ويكون بيانها يقينيا .
- ( ٢ ) التجربة غير الاستقراء ، ويكون الحكم المستند إليها فيما لا يعرف سببه ، ومع ذلك يقع بها اليقين . وهي لا تفيد العلم لكثرة ما يشاهد في التجربة ، بل لاقتراح قياس به .
- ( ٣ ) التجربة لا تفيد علما كليا قياسيا مطلقا ، بل كليا بشرط ، وهو أن المتكرر في الحس له طبع يلزم أمرا دائما . وقد توقع ظنا لا يقينا إذا أخذ فيها ما بالعرض مكان ما بالذات .

١٠ - الفصل العاشر - في كون الأخص علة لإنتاج الأعم :

هذا الفصل أدخل في باب الكليات الخمس منه في باب البرهان ، ولذا كان وثيق الصلة بما ذكره ابن سينا في كتاب " المدخل " في الفصل التاسع في الجنس . ص ٤٧ وما بعدها ، ٩٧

ولكنه يناقش هنا الجنس والفصل والنوع وجنس الجنس وفصل النوع وفصل الجنس من حيث وقوعها حدودا في مقدمات البراهين . وأهم عناصر الفصل هي الآتية :

- ( ١ ) أي معنى أخذته فوجدته قد يجوز انضمام الفصول إليه أيا كانت ، على أنها فيه ومنه ، كان ذلك جنسا . وإن أخذته من جهة بعض الفصول واعتبرت أنه تم بها ، وأن كل شيء آخر يضاف إليه يكون خارجا ، لم يكن ذلك جنسا ، بل بمثابة المادة للجنس .

وإن أخذته بشرط زيادة توجب تمام المعنى له كان نوعا .

(٢) لا تجرد الجنس الأعلى يوجد أولا للنوع ثم يتلوه الجنس الذي دونه ويُحمل بعده ، بل تجرد كل ما هو أعلى تابعا في الحمل للأسفل .

(٣) الجنس الأقرب إذا نسب إلى النوع بالفعل ونسب الجنس الذي يليه إلى ذلك النوع بالفعل ، أو نسب فصله إلى ذلك النوع بالفعل ، لم تكن نسبة جنس الجنس وفصل الجنس قبل نسبة الجنس .

(٤) الجال كذلك فيما تحت النوع مع النوع .

قارن الصلة بين الجنس والنوع في أرسطو ٩٦ ب ٢١-٢٥

١١ - الفصل الحادى العاشر - في اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها وسائر شروطها :

يعتمد هذا الفصل على ما أورده أرسطو في م ١ ف ٢ : ٧١ ب : ٢٥-٣٠ ، ٥١٧٢ وما بعدها فيما يتصل بشروط مقدمات البرهان من أنها يجب أن تكون صادقة ، أقدم من النتيجة وأعرَف منها .

غير أن ابن سينا فصل كثيرا في كلامه عن معنى الأقدم والأعرَف بالنسبة لنا وللطبيعة ، وأضاف كلاما عن الطبيعة الكلية المسككة لنظام العالم ، وعن مقاصدها وغاياتها ؛ وكذلك تكلم عن البسائط والمرجات أيها أقدم وأعرَف عندنا وعند الطبيعة . وهذه التفاصيل لا وجود لها في الفصل الأرسطى المشار إليه ، ولكن لها أصلا فيما ذكره أرسطو في مطلع كتابه في الطبيعة (قارن الطبيعة م ١ : ١١٨٤ : ١٥) حيث يقول :

” إن الطريقة الطبيعية لدراسة العلم الطبيعي هي أن نبدأ بالأشياء التي هي أعرَف وأوضح بالنسبة إلينا ، وبوساطتها ننتقل إلى الأشياء التي هي أوضع وأعرَف بالطبيعة “ .

والظاهر أن المقصود من قوله ” أعرَف بالطبيعة “ ” أعرَف في ترتيب تفسير الأشياء “ ، لأن أرسطو نفسه يستعمل هذا التعبير الثانى مرادفا للأول في كتاب الطبيعة نفسه في ١١٨٩ ع . أما قول ابن سينا ” أعرَف عند الطبيعة “ فالمراد به ما تقصد الطبيعة إلى وجوده كطبائع الأنواع .



وأهم عناصر الفصل هي الآتية :

( ١ ) مقدمات البرهان أقدم بالذات وبالزمان وفي المعرفة من النتيجة . ويجب أن تكون صادقة ، أولية ، مناسبة للنتيجة ؛ ومع ذلك فقد تؤخذ مقدمات صادقة غير مناسبة وينتج عنها نتائج صادقة .

( ٢ ) الأقدم عندنا هي الأشياء التي نصيها أولا ؛ وعند الطبيعة هي الأشياء التي إذا رفعت رفع ما يدخل تحتها . والأعرف عندنا هو الأقدم عندنا . وعند الطبيعة هو الشيء الذي تقصد الطبيعة إلى وجوده . فالجزئيات المحسوسة أقدم عندنا وأعرف من الكلّيات . والكلّيات الجنسية أقدم بالطبع ، وليست أعرف عند الطبيعة . وهي من جهة معقوليتها أقدم عندنا وأعرف . وطبائع الأنواع أعرف من طبائع الأجناس عند الطبيعة .

( ٣ ) إذا أردنا أن نتحقق الكلّيات ابتدأنا بما هو أقدم عند الطبيعة وأعرف عندنا - وهو الجنس - واتهينا إلى ما هو أعرف عند الطبيعة ولكنه ليس أقدم عندها - وهو النوع .

( ٤ ) وإذا ابتدأنا بالبسائط وصرنا على طريق التركيب ، فقد ابتدأنا أيضا بما هو أقدم عند الطبيعة ولكنه قد يكون أعرف عندنا وقد لا يكون .

( ٥ ) البسائط التي هي علل كالفواعل والغايات أقدم وأعرف عند الطبيعة من معلولاتها ؛ والبيان منها برهاني .

## ١٢ - الفصل الثاني عشر - مبدأ البرهان :

عاجل ابن سينا في هذا الفصل طبيعة البرهان بوجه عام والأقوال التي تتألف منها مقدماته ، ولكنه تجاوز ذلك إلى ذكر مسائل أخرى متصلة بهذا الموضوع استمد ما دتها من الفصول ٢ و ٦ و ٩ و ١٠ و ١١ من المقالة الثانية من كتاب أرسطو . وأهم هذه المسائل هي :

( ١ ) مبدأ البرهان على وجهين : مبدأ البرهان بحسب العلم مطلقا ، وبحسب علم خاص . معنى القضية التي هي مبدأ برهان والفرق بينها وبين غيرها . قارن م ١ ف ٢ : ١٧٢ و ١٠ وهي مسألة كرر أرسطو القول فيها في أكثر فصول المقالة الأولى .

(٢) الحد (التعريف) يخالف المقدمة المسلم بها ، بل يخالف كل مقدمة قارن م ١  
ف ١١ : ٧٦ ب : ٣٥ - ٤٠

(٣) الأصل الموضوع والأسماء المختلفة التي وضعت له .

(٤) اختلاف العلوم في استعمال أنواع المبادئ .

(٥) يجب أن يكون تصديقنا بالمقدمات متقدما على تصديقنا بالنتيجة . قارن م ف ٢ :  
١٧٢ : ٢٥ - ٣٠

(٦) الفرق بين الأصل الموضوع والمصادرة . وهنا يقتبس ابن سينا اقتباسا مباشرا ويناقش  
هذا النص مناقشة طويلة من قوله "واعلم أنه لما سمع ما قيل في التعليم الأول" إلى قوله  
"أو لم يكن ولا في شيء من العلوم وسط" . قارن م ١ ف ١٠ (١) .

(٧) المقدمات البرهانية على المطالب الضرورية ، والمغالطات البرهانية ، والمقدمات  
المغالطية الجدلية . وقد ورد بعض هذا في م ١ ف ٦ من أرسطو .

## المقالة الثانية

١٣ - الفصل الأول - في معروفة مبادئ البرهان وكليتها وضرورتها :

هذا الفصل استمرار للفصل الأخير من المقالة الأولى ، وقد عاجل أرسطو موضوعه في الفصل  
الثالث من المقالة الأولى من كتابه . أما عناصره فهي :

(١) الرأي المبطل للبرهان ، والرأي القائل إن مبادئ البرهان تتبين دورا ، باطلان . قارن  
أرسطو م ١ ف ٣ و ٧٢ ب : ٥ - ٢٠ ، كل ما أضافه ابن سينا هنا تفصيل في استحالة أن توجد  
أوساط في القياس إلى غير نهاية .

(١) ورد اقتباس ابن سينا بنصه في ترجمة أبي بشر متى بن يونس لبرهان أرسطو . انظر منطق أرسطو ج ٢ ص ٣٤٠

ص ٣ من أسفل وما بعدها .

(٢) المجمع على بطلان البرهان بالدور وهي واردة كلها في أرسطو . نفس المرجع ٧٢ ب :

٢٥ - ٣٥ و ١٧٣ .

(٣) مقدمات البرهان غير ممكنة التغير ، وهذا أحد المعاني التي تسمى ضرورية . مناقشة مطولة لمعنى "الضروري" وهو أدخل في موضوع "الموجهات" كما هو وارد في كتاب العبارة وكتاب أنا لو طيقا الأولى لأرسطو .

(٤) المقدمة "كل ج ب بالضرورة" لها معنى في كتاب القياس غيره في كتاب البرهان فمعناها في الأول أن كل ما يوصف بأنه ج ، دائما أو بالضرورة ، أو وصف به وقتا ما ، أو بالوجود الغير الضروري ، فهو موصوف كل وقت ودائما بأنه ب . ومعناها في الثاني أن كل ما يوصف بأنه ج بالضرورة ، فإنه ما دام موصوفا بأنه ج فإنه موصوف بأنه ب . أى أن الضرورة هنا راجعة إلى ثبوت المحمول لكل فرد من أفراد الموضوع وفي جميع الأوقات . قارن م ١ ف ٣ : ١٧٣ : ٢٥ - ٤٠ من أرسطو .

١٤ - الفصل الثاني - في المحمولات الذاتية في البرهان :

يستند معظم هذا الفصل إلى م ١ ف ٤ و ١٠ من أرسطو . وأهم موضوعاته ما يأتي :

(١) يقال "الذاتي" على وجوه :

(١) يقال ذاتي لكل شيء مقول على آخر من طريق ماهو . وفرق بين المقول في جواب ماهو والمقول من طريق ماهو .

(ب) ويقال ذاتي للمحمول إذا أخذ في حده الموضوع أو جنسه .

أى أن كل محمول برهاني إما مأخوذ في حد الموضوع أو الموضوع وما يقومه مأخوذ في حده .

قارن م ١ ف ٤ ، ١٧٣ : ٣٥ ، ٧٣ ب : ٥ - ١٥

(٢) رأى من ظن أن المحمولات في البراهين لا تكون إلا من الصفات المقومة للنوع ،

وما ترتب على هذه الدعوى من أوهام . رد ابن سينا على ذلك .

(٣) سميت الأعراض الذاتية كذلك لأنها خاصة بذات الشيء أو جنس ذاته . قارن

م ١ ف ٤ : ٧٣ ب ١٥ - ٢٥

(٤) تنقسم العلوم إلى كلية وجزئية . والجزئي هو الذي يبحث فيما يعرض لموضوعه من حيث هو كذلك .

ولهذا الموضوع مصادر كثيرة من فصول البرهان الأرسطي . قارن مثلا م ١ ف ١٠ : ٧٦ ب :  
١-٥ ، ف ١٢ : ١٧٧ ٣٥ - ٤٠ ، ٧٧ ب : ٥-١٥ ، ف ٢٨ الخ

١٥ - للفصل الثالث - مقدمات البرهان كلية . معنى الذاتى والأولى :

وهذا الفصل أيضا استمرار للفصل السابق . وأهم عناصره ما يأتى :

(١) الكلى فى كتاب البرهان هو المقول على كل واحد ، وفى كل زمان ، وأولا .

(٢) كل واحد من نوعى الذاتى اللذين شرحناهما فى الفصل السابق قد يقال أولا وقد يقال غير أول .

وهذا شرح وتفصيل لما ورد فى أرسطو فى م ١ ف ٤ من ١٧٣ إلى ٧٣ ب ٣٥

(٣) فرق بين المقدمة الأولية - وهى التى ليس بين مجموعها وموضوعها واسطة فى التصديق - وبين المقدمة التى مجموعها أولى .

(٤) تنقسم الأشياء بالعوارض الذاتية قسمة أولية إذا كانت القسمة لها أولا ، ولغيرها - إن وجد - ثانيا . وتكون القسمة بهذا المعنى مستوفاة . يشرح ابن سينا هنا بالتفصيل القسمة المستوفاة وغير المستوفاة والقسمة بالفصول بعوارض أولية للجنس وبعوارض غير أولية له الخ الخ .

١٦ - الفصل الرابع - فى الأغلاط فى كلية التأتج البرهانية :

حاذى ابن سينا فى هذا الفصل ما أورده أرسطو فى م ١ ف ٥ من أنالوطيقا الثانية خطوة خطوة مع الشرح والتمثيل . أما المسائل التى عالجها فيه فهى :

(١) قد نعطى حكما كليا أوليا ويظن أننا لم نعطه . وقد لانعطيه ويظن أننا أعطيناه وذلك لأسباب ثلاثة :

الأول - فى الحالات التى يكون الحكم فيها واقعا على طبيعة كلية ونظن أنه واقع على شىء

جزئى .

الثاني - في الحالات التي لا يوضع فيها المقول على الكلي ونظن أنه وضع .

الثالث - في الحالات التي لا يكون فيها المبرهن عليه أوليا لشيء ونظن أنه أولى له .

١٧ - الفصل الخامس - ضرورة مقدمات البراهين ومناسبتها :

حاذى فيه ابن سينا م ١ ف ٦ من كتاب أرسطو واستمد منه مادته بترتيبها ، ولكنه شرحها وفصل القول فيها وقد عرض في ذلك للمسائل الآتية :

( ١ ) يجب أن تكون مقدمات البرهان ضرورية . وللضرورة وجهان سبق ذكرهما (راجع م ٢ ف ١ لابن سينا) .

( ٢ ) المقدمات الصادقة في نفسها أو المقبولة من غير أن تكون أولية الصدق لا تنتج اليقيني الضروري . والمقدمات الصادقة غير المناسبة ( أى للجنس ) يقع بها برهان إن لا برهان لم .

( ٣ ) ليس كل ماهو حق فهو مناسب ، لاسيما إذا لم يكن ضروريا .

( ٤ ) كما أنه يمكن أن تنتج نتائج صادقة من مقدمات كاذبة ، كذلك يمكن أن تنتج نتائج ضرورية من مقدمات غير ضرورية : ولكن العكس غير صحيح .

( ٥ ) المقدمات العرضية لا تنتج شيئا ضروريا ، ولكنها تنتج بالضرورة ، فإن كل قياس ينتج بالضرورة .

١٨ - الفصل السادس - موضوعات العلوم ومبادئها ومسائلها :

معظم هذا الفصل مأخوذ من م ١ ف ١٠ من أرسطو . وقد فصل فيه ابن سينا ما أوجزه أرسطو أو ما أشار إليه إشارة عابرة ، كما أضاف مسائل لم يتعرض لها أرسطو في البرهان . وأهم ما عولج فيه الموضوعات الآتية :

( ١ ) المبادئ هي المقدمات التي تبرهن العلم ولا تبرهن فيه . والموضوعات هي الأشياء التي يبحث العلم عن الأحوال المنسوبة اليها والعوارض الذاتية لها . والمسائل هي القضايا التي محولاتها عوارض ذاتية للموضوعات أو لأنواعها أو عوارضها . قارن ٧٦ ب : ١٠ - ٢٠

(٢) المبادئ منها ماهو خاص بعلم علم ، ومنها ماهو عام : إما على الإطلاق ، أو لجملة علوم .  
قارن أرسطو ١٧٦ : ٣٧-٤٠ .. وهنا يفصل ابن سينا القول في المبادئ العامة التي هي بالقوة  
والتي هي بالفعل ، والمبادئ الخاصة بعلم من العلوم مأخوذة في جملته ، والخاصة بمسألة أو مسائل  
من علم .

(٣) لكل علم موضوع خاص به . قان ٦٧ ب : ١-٥ . يفصل ابن سينا القول في وجود  
صناعات مختلفة لعلم واحد ولكنها مشتركة أو متحدة .

(٤) المسائل منها البسيط ومنها المركب : ومنها ما يطلب الإثبات ومنها ما يطلب البرهنة . تفصيل  
القول فيما يصلح أن يكون محمولا في المسائل البرهانية وما لا يصلح .

#### ١٩ - الفصل السابع - اختلاف العلوم واشتراكها :

وهذا الفصل تنمة للفصل السابق وتفصيل لجزء خاص فيه - وهو مسألة اختلاف العلوم  
من حيث موضوعاتها ومبادئها ، كما أنه وثيق الصلة بالفصل الذي يليه .

والفصل في جملته غريب عن فصول كتاب البرهان الأرسطي ، وأن كنا لانعدم أن نعثر على  
إشارات قصيرة لبعض مسائله في المنطق الأرسطي . وهما خلاصة ما قرره ابن سينا فيه :

(١) تختلف العلوم إما بسبب اختلاف موضوعاتها وإما بسبب اختلاف موضوعاتها . وينقسم  
النوع الأول إلى قسمين : (١) ما كان الاختلاف فيه في الموضوعات على الإطلاق من غير تداخل  
بينها . (ب) ما كان الاختلاف فيه مع مداخلته . وينقسم هذا الأخير إلى : (١) ما كان فيه أحد  
الموضوعين أعم من الآخر ، (ب) ما كان فيه اشتراك من ناحية ومغايرة من ناحية بين الموضوعين .  
وما كان فيه عموم وخصوص بين موضوعين ينقسم إلى : (١) ما كان فيه العموم عموم جنس ،  
(ب) ما كان فيه العموم عموم اللوازم .

(٢) تنقسم العلوم التي بين موضوعاتها عموم وخصوص إلى أربعة أقسام : ثلاثة منها  
مشترك في أن موضوع العلم الأخص من جملة طبيعة العلم الأعم ، فيحمل موضوع العلم الأعم عليه ،  
أما الرابع فهو العلم الذي لا يحمل فيه الموضوع الأعم على الأخص .

(٣) مبادئ العلوم تبرهن في العلم الأعلى أو العلم الكلي .

( ٤ ) الفلسفة الأولى تختلف عن الجدل والسوفسطائية في موضوعها ومبادئها وغايتها .

( ٥ ) العلوم المتفقة في موضوع واحد قد تختلف على وجهين :

( أ ) عندما ينظر أحدهما في الموضوع على الإطلاق وينظر فيه الآخر من جهة خاصة .

( ب ) عندما ينظر كل منهما في الموضوع من جهة غير الجهة التي ينظر منها الآخر .

( ٦ ) تقع الشركة في العلوم في المبادئ ، أو في الموضوعات ، أو في المسائل .

٢٠ - الفصل الثامن :

العنوان الكامل لهذا الفصل هو " في نقل البرهان من علم إلى علم ، وتناوله للجزئيات تحت الكليات ، وكذلك تناوله للحد " . ولكن مسألة نقل البرهان الواردة في أول الفصل ، ومسألة كلية مقدمات البرهان الواردة في آخره ، ليستا إلا جزءا صغيرا منه ، أما الجزء الأكبر فيبحث في نتائج البرهان وأنها كلية وثابتة أبدا . وفي هذا الجزء يحاذي ابن سينا أرسطو فيما أورده في م ١ ف ٨ من أنا لوطيقا الثانية .

وهاك أهم موضوعات الفصل :

( ١ ) نقل البرهان على وجهين :

( أ ) أن تؤخذ مقدمة بالتسليم في علم وينقل برهانها إلى علم آخر .

( ب ) أن تؤخذ قضية على أنها " مطلوب " في علم ، ثم يبرهن عليها ببرهان حدّه الأوسط

من علم آخر ، وهو المقصود هنا . - قارن م ١ ف ٧ : ٧٥ ب : ١٤ - ١٧

( ٢ ) نتائج البرهان يجب أن تكون كلية ودائمة . قارن أرسطو ٧٥ ب : ٢٠ - ٣٠

( ٣ ) إذا فرض على الفاسد برهان ، كانت إحدى المقدمتين غير كلية وفاسدة . قارن أرسطو

في الموضع السابق .

( ٤ ) الحد لا يجوز أن يكون للشخص ( أي الجزئي ) الفاسد . قارن أرسطو ٧٥ ب : ٣٠ - ٣٥

(٥) القول بأن مقدمات البرهان يجب أن تكون كلية يدخل فيه المقدمة الجزئية - لا الشخصية - لأن موضوعها كلي .

(٦) الأشياء الواجبة الوقوع، المتكررة بالعدد يبرهن عليها وتُحدَّد. قارن أرسطو ٩٥ب : ٣٠-٣٥

(٧) الرد على من يقول إن كون مقدمات البرهان يجب أن تكون كلية لا يظهر إلا ببيان أن الفاسد لا يقين به ، فكيف يثبت القوم أن الفاسد لا برهان عليه لأن مقدمات البرهان كلية ؟

## ٢١ - الفصل التاسع :

بحث هذا الفصل في مناسبة المقدمات البرهانية للطالب ، وفي اختلاف العلوم في إعطاء البرهان اللى والأنى . وقد استمد ابن سينا مادته من مواضع متعددة من فصول البرهان الأرسطي على النحو الآتي :

(١) يجب أن تكون مقدمات البرهان أولية غير ذات وسط ، وأن تكون مناسبة للنتيجة إلى جانب كونها صادقة مقولة على الكل . قارن م ١ ف ٢ : ٧١ ب : ٢٥-٣٠

(٢) برهان برايسون Bryson على تربيع الدائرة . قارن م ١ ف ٩ : ٧٥ ب : ٣٧-٤٠ ،

١٧٦ : ١ - ٤

(٣) يجب أن يكون الحد الأوسط من العوارض والمحمولات الذاتية حتى يكون البرهان مناسباً ويكون على الشيء من جهة ما هو هو . تعليق ابن سينا على هذه العبارة الأرسطية . راجع م ١ ف ٦ : ١٧٥ : ٢-١٥ ، ف ٧ : ٧٥ ب : ١٠-١٥ من أرسطو .

(٤) يختلف برهان إنَّ وبرهان لم في العلم الواحد وفي العلوم المختلفة . أصل ذلك ما ورد

في م ١ ف ١٣ : ٧٨ ب ٣٢-٤٠ ، ١٧٩ : ١-١٥

(٥) شرح للعلل الأربع وما يعطى منها حدوداً وسطى في البرهان ، واختلاف العلوم باختلاف

ما تأخذ في براهينها من العلل. وهذا مستمد من مواضع كثيرة من برهان أرسطو منها م ١ ف ١٣ :

١٧٩ : ٦-١٠ ، م ٢ ف ١١ : ١٩٤ : ٢٠-٣٥



٢٢ - الفصل العاشر :

ليس لهذا الفصل عنوان في أى واحد من المخطوطات الثلاثة، وأفضل عنوان له هو "المبادئ وأنواعها" وهو بعينه عنوان ف ١٠ م ١ من برهان أرسطو الذى استمد منه ابن سينا معظم مادته .  
أما موضوعات الفصل فهى :

( ١ ) مبادئ أى علم لا تبرهن فى ذلك العلم ، فإذا كانت بينة بنفسها فلا تبرهن إطلاقاً ،  
وإذا كانت غير بينة فتبرهن فى علم آخر . قارن أرسطو ١٧٦ : ٣٠-٣٥

( ٢ ) موضوع أى علم يجب أن يصدق به وأن يتصورّ معا : أى يجب أن يفرض موجوداً وأن يفهم : أما عوارضه الذاتية فيبرهن عليها . قارن أرسطو ٧٦ ب ١-١٠

( ٣ ) الحد ليس " أصلاً موضوعاً " ولا " مصادرة " : قارن أرسطو ٧٦ ب : ٣٥

( ٤ ) الرد على من طعن فى الأصول الموضوعية فى الهندسة : قارن أرسطو ٧٦ ب ٤٠

( ٥ ) كل أصل موضوع فهو كلى أو جزئى : قارن أرسطو ١٧٧ : ١-٥

( ٦ ) حسب قوم أن موضوعات العلوم صور مفارقة ، لكل نوع منها " مثال " : قارن أرسطو مطلع م ١ ف ١١ - ولكن ابن سينا يفصل القول فى ذلك ويناقش نظرية المثل الأفلاطونية ويرد عليها بما لا وجود له فى برهان أرسطو .

المقالة الثالثة

٢٣ - الفصل الأول - فى المبادئ أو المسائل المناسبة وغير المناسبة :

عرض ابن سينا فى هذا الفصل لأهم المسائل التى أثارها أرسطو فى م ١ ف ١١ والجزء الأكبر من ف ١٢ وحادى فى ذلك المعلم الأول وفصل ما أجمله كعادته . أما هذه المسائل فهى :

( ١ ) المبادئ الواجب قبولها ، ولا سيما مبدأ " الثالث المرفوع " ، لا توضع وضعا فى العلوم بالفعل . قارن أرسطو ١٧٧ : ١٠-٢٢ ، والوجوه التى يصح أن يوضع فيها هذا المبدأ : قارن

نفس المصدر ٢٢-٢٥

(٢) تشترك العلوم كلها في المبادئ العامة ويستعملها الجدل أيضا : قارن أرسطو ١٧٧

٣٠ - ٢٥

(٣) الجدل لا يقتصر على موضوعات معينة ، ولا على مسائل معينة ، ولا على النظر

في مبادئ معينة . قارن أرسطو ١٧٧ : ٣٢-٣٥ : وكذلك أنالوطيقا الأولى م ١ ف ١

(٤) المسألة العامة قضية تحتوي أحد طرفي النقيض المعلوم أنه الحق وأنه لا تعداه المخاطب

أو المحيَّب . قارن أرسطو ١٧٧ : ٣٦-٤٠ ، ٧٧ ب : ١-١٥

(٥) إذا قلنا بوجود مسائل هندسية ، فهل يلزم وجود مسائل غير هندسية ؟ قارن أرسطو

٧٧ ب ٢٣

#### ٢٤ - الفصل الثاني - في اختلاف العلوم الرياضية عن الجدل :

هذا الفصل متم للفصل السابق : لأن ابن سينا أثار هناك الفرق بين الجدل والبرهان

في الموضوعات والمسائل والمبادئ، وهو هنا يقارن بين الجدل والعلوم التعليمية (أى علوم الرياضة)

التي هي أدق العلوم البرهانية. وقد استمد مادته من فصول مختلفة من برهان أرسطو مثل: م ١ ف ١٢

و ١٣ و ٢٢ . وأهم موضوعات الفصل هي :

(١) الجهل المضاد للعلم قلما يقع في العلوم التعليمية؛ لأن الحدود الوسطى في براهينها لا يقع

التباس في مفهومها ، وليس الحال كذلك في الجدل . قارن ما يقوله أرسطو في ٧٧ ب :

٢٧-٣٣ فيما يسميه formal falacy وأنها قلما تقع في البرهان . وفي هذا الموضع من الفصل

يشرح ابن سينا أن القضيتين اللتين تستعملان حدا وسطا مقولا بالاشتراك اللفظي لا بالتواطؤ ،

غير متناقضتين .

(٢) أن العلوم الرياضية تستعمل في أكثر الأمر الضرب الأول من الشكل الأول ، وربما

استعملت الشكل الثاني ، بخلاف الجدل الذي يستعمل جميع الأشكال والضروب ، الحقيقي منها

والمظنون .

(٣) التعاليم تؤخذ محمولات مسائلاها من الحدود وما يلزم من العوارض بسبب الحدود؛ ولذلك

كانت النتائج منعكسة على النتيجة ، وهذا أيضا فرق بينها وبين الجدل . قارن أرسطو ١٧٨ ١٢

(٤) يختلف الجدل عن البرهان أيضا في تحليل مقدمات القياس وتركيبها : أما في التحليل فلأن الأوساط تكون أمورا كثيرة متشوشة ، وقد تذهب في التحليل إلى غير نهاية . وأما في التركيب فلأنه لا يكون فيه على تأليف مستقيم يبدئ من غير ذوات الأوساط ثم يستمر على نطاق ، بل يكون كيف اتفق . أما العلوم البرهانية فلا يذهب التحليل ولا التركيب فيها إلى غير نهاية . قارن أرسطو ٧١٨٤ ، ب ٢

٢٥ - الفصل الثالث - فيما يشترك فيه برهان الإن وبرهان اللم وما يختلفان فيه في علم وفي علمين :

هذا الفصل متم للفصل التاسع من المقالة الثانية ، وهو معتمد على الفصل ١٣ من المقالة الأولى لأرسطو : فقد حاذاه ابن سينا خطوة خطوة ، مع شرح وتفصيل لما أوجزه . وفي هذا الفصل نموذج طيب لانتفاع ابن سينا بأقوال الشراح ومناقشة بعض آرائهم . وهك أهم مسأله :

(١) يختلف برهان إن وبرهان لم في حالتين :

(١) حيث لا تكون المقدمات غير ذات وسط .

(ب) حيث تكون غير ذات وسط ولكن لا توضع علة الشيء حدا أوسط في القياس ، بل يوضع حد آخر ينعكس مع العلة ويكون أعرف منها ، أو حيث تكون العلة والمعلول غير متعاكسين ولكن المعلول أعرف من العلة ، أو حيث يوضع الحد الأوسط خارجا عن الأكبر والأصغر - وهنا لا توضع العلة إطلاقا . قارن أرسطو : م ١ ف ١٣ :

١٧٨ : ٢٢ - ٧٨٤ ، ب ١ : ٣٠

(٢) يكون برهاننا الإن واللم في علمين على ثلاثة أنحاء :

(١) في علمين أحدهما أعم من الآخر .

(ب) في جزء من علم داخل تحت علم آخر : مثل نظرية "قوس قزح" فإنها من العلم الطبيعي ولكن يمكن أن يبرهن عليها في علم المناظر ثم في الهندسة .

(ج) في مسألة بعينها من علم تكون داخلة تحت علم آخر . مثل عسر اندمال الجرح المستدير فإنها مسألة في الطب ولكن يمكن تعليلها في الهندسة .

قارن أرسطو في م ١ ف ١٣ ، ٧٨٤ ، ب ٣٥ : ١٨٩ ، ٤٠ : ١ - ١٥

٢٦ - الفصل الرابع - في فضيلة بعض الأشكال على بعض :

استمد ابن سينا مادة هذا الفصل من الفصول ١٤، ١٥، ١٦، ١٧ من المقالة الأولى لأرسطو  
وهاهي أهم المسائل التي عالجها :

(١) الشكل الأول أصح الأشكال وأكثرها إفادة لليقين من وجوه ثلاثة :

(أ) أنه يعطى برهان لمّ بالفعل ، وغيره يعطى هذه اللية بالقوة .

(ب) أن الحد إن أمكن أن ينال بقياس فإنما ينال بالشكل الأول .

(ج) أن الشكل الأول قياس كامل بين القياسية بنفسه . قارن أرسطوم ١ ف ١٤ : ١٧٩

١٧ - ٢٥

(٢) استشكل على أرسطو في قوله إن الشكلين الثاني والثالث يمكن تحليل قياساتها إلى  
مقدمات غير ذات وسط في الشكل الأول ، بأن السالبة لا يمكن تحليلها إلى مقدمات غير ذات  
وسط . قارن ١٧٩ : ٣٠ - ٤٠

(٣) الجهل منه ما هو بسيط - وهو عدم العلم - وهذا لا يكتسب بقياس ، ومنه ما هو  
مركب ، وهذا فيه مع عدم العلم وجود رأى مضاف . وهذا قد يقع باكتساب قياسى . تفصيل  
ذلك في الأقيسة . راجع أرسطوم ١ ف ١٦

(٤) قد يكون القياس الموقع للجهل المركب بقضية ذات وسط . قارن هذا بأرسطوم ١ ف ١٧

٢٧ - الفصل الخامس - الانتفاع بالحس في المعقولات . كيف تكتسب مفردات

المعاني :

يدور الجزء الأول من هذا الفصل حول الفكرة الأرسطية القائلة إن بعض الجهل مرده إلى فقدان  
حاسة ، وهو موضوع الفصل الثامن عشر من المقالة الأولى في التحليلات الثانية . ولكن ابن سينا  
لم يقف طويلا عند هذه النقطة بل تعداها إلى مسائل هي أدخل في علم النفس منها في المنطق . فقد  
شرح معنى المعقولات والمحسوسات وبين الفرق بينهما على الرغم من أن الحس مبدأ لحصول كثير  
من المعقولات ، وأن المحسوس متشخص بوضع وأين وكيف ، ولذلك لا تقع فيه الشركة ، وتقع  
الشركة في المعقول . وقسم الموجودات إلى قسمين : معقولة الذوات في الوجود ومحسوسة الذوات

في الوجود ، وهذه الأخيرة يجعلها العقل معقولة . وأخيرا يذكر أن التصديق بالمعقولات يكتسب بالحس على أربعة وجوه :

( ١ ) حيث يكون الحس مبدأ للمعقول بالعرض لا بالذات .

( ٢ ) بالقياس الجزئى .

( ٣ ) بالاستقراء .

( ٤ ) بالتجربة .

ويدور القسم الثانى من الفصل حول المسائل الآتية :

( ١ ) كل قياس مؤلف من حدود ثلاثة : وينتهى تحليل الأقيسة البرهانية إلى برهانيات ، والأقيسة الجدلية إلى المشهورات . قارن أرسطوم ١ ف ١٩ : ٨١ ب ١٠ وما بعدها .

( ٢ ) يقال للشئ إنه محمول بالذات والحقيقة إذا كان الوصف للشئ بنفسه لا بغيره .

ويقال للشئ إنه محمول بالذات إذا كان محمولا على ما يحمل عليه حملا أوليا .

ويقال إنه محمول ذاتى إذا كان ليس واردا على الشئ من خارج : أى يكون مما يقتضيه طبع الشئ .

ويقال إنه محمول ذاتى إذا كان أمرا ليس من شأنه أن يفارق الشئ .

ويقال محمول ذاتى لكل ما من شأنه أن يؤخذ فى حد الشئ أو يؤخذ الشئ فى حده .

ويقابل الذاتى فى كل حالة من هذه الحالات العرضى . قارن أرسطوم ١ ف ٤ : ١٧٣

٣٣ - ٤٠ ، ٧٣ ب : ١ - ١٥ ، م ١ ف ١٨ ، ٨١ ب : ٢٤ - ٢٩

٢٨ - الفصل السادس - فى تنهى أجزاء القياسات وأوساط الموجب والسالب :

يكاد يكون هذا الفصل ترجمة حرفية لما أورده أرسطو فى م ١ ف ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ .

( ١ ) هل يمكن أن تتسلسل المحمولات على الموضوع الأول المحدود، وأن تتسلسل الموضوعات لمحمول محدود إلى غير نهاية ؟ وهذا هو موضوع م ١ ف ١٩ من أرسطو : راجع ٨١ ب : ٣٠ -

(٢) إن الوسائط بين حدى الإيجاب متناهية . قارن أرسطو م ١ ف ٢٠ : وكذلك الأصر فى السلب . قارن أرسطو م ١ ف ٢١ .

(٣) إن المحمولات الداخلة فى ماهية الشيء متناهية . قارن أرسطو م ١ ف ٢٢ .

(٤) من قوله "فقد بانّ إذن أنه لا الموضوعات" إلى آخر الفصل ، لوازم لما تقدم ، وهى بينها ما أورده أرسطو فى م ١ ف ٢٣ ولا داعى لتفصيلها .

٢٩ - الفصل السابع - للبرهان الكلى والموجب والمستقيم كل أفضل من مقابله :

هذا الفصل تلخيص ، وفى بعض المواضع يكاد يكون ترجمة حرفية لما أورده أرسطو فى م ١ ف ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ وهى أهم مسأله :

(١) يبحث الجزء الأول منه فى أفضلية البرهان الكلى على الجزئى ، وهنا نقل ابن سينا م ١ ف ٢٤ لأرسطو نقلا يكاد يكون حرفيا ، ومن غير تصرف فى الألفاظ أو الأمثلة ، وأورد الحجج الثمانى التى ذكرها المعلم الأول فى تفضيل البرهان الكلى . وذلك من أول الفصل إلى قوله "والمحسوس من جهة ما هو محسوس لا علم به ولا برهان عليه" .

(٢) ويبحث الجزء التالى فى فضل القياس الموجب على السالب ، وقد أخذ ابن سينا مادته من م ١ ف ٢٥ ، إلا أنه كان أقل التزاما لحرفية النص الأرسطى : وذلك من قوله "ثم قيل إن البراهين المأخوذة من أصول ومبادئ ومصادرات موجبة" إلى قوله "والمنتج له أفضل وأشرف" .

(٣) ويبحث الجزء الثالث من الفصل فى فضل القياس المستقيم على قياس الخلف ، وهذا مأخوذ من م ١ ف ٢٦ .

(٤) ويبحث الجزء الأخير فى صفات العلم الذى هو أشد استقصاء من علم غيره : وهى أن يكون :

(١) جمع مع الإن اللم

(ب) أن يكون أكثر تجريدا .

(ج) أن يكون موضوعه أكثر بساطة . وهذا مصدره ١م ف ٢٧ .

ويختتم ابن سينا هذا الفصل بعبارة غامضة تشعر أنه بالرغم من محاذاته أقوال أرسطو وحكايته لآرائه لا يوافقها في هذه الآراء كل الموافقة لو حاول تدقيق النظر فيها . يقول :

” فقد قربنا في هذه الأشياء من محاذاة التعليم الأول (كتاب المنطق لأرسطو) ومحاكاته ، وكان ذلك غرضنا دون الاستقصاء فيها : فكان هذا النمط من النظر غير مناسب لتصورنا ولا عالق بأفهامنا ولا حسن الانقياد لنا إذا أردنا إتقانه “ .

٣٠ - الفصل الثامن - في معاودة ذكر اختلاف العلوم واتفاقها في المبادئ والموضوعات :

يعتمد هذا الفصل على عدة فصول من برهان أرسطو وهي ١م ف ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ والموضوعات التي عرض لها هي ما يأتي :

(١) تكون المباحث من علم واحد إذا اشتركت في الموضوع وفي المبادئ ؛ والمراد بالمبادئ لا المقدمات فقط ، بل المقدمات والحدود . راجع أرسطو ١م ف ٢٨

(٢) لا يوجب اختلاف البراهين اختلافا في العلوم ، فقد يكون على شيء واحد برهانان مختلفان . قارن أرسطو ١م ف ٢٩

(٣) البرهان في الأصل على الضروري ؛ وقد يكون على الأكثرى - والقضية الأكثرية هي القضية التي الحكم فيها صادق في أكثر الأمر - أما الاتفاق فلا برهان عليه . قارن أرسطو ١م ف ٣٠

(٤) لا يقوم برهان بطريق الحس . قارن أرسطو ١م ف ٣١

وقف ابن سينا في هذا الجزء من الفصل موقف الشارح من جهة والملخص من جهة أخرى ؛ وأغفل بعض ما ذكره أرسطو من مثل فضل العلم الكلي على الإدراك الحسي والتصوير العقلي .

والظاهر أن ابن سينا أخطأ فهم النص الأرسطي الآتي : وهو ” ومع ذلك فقد توجد أشياء يرجع السبب في النظر فيها إلى فقد الحس . وذلك أن بعض الأشياء لو كنا نعاينها بالحس لما كنا

نبحث : لا بمعنى أننا نعلمها من قبل أننا نراها ؛ بل بمعنى أننا نحصل المعنى الكلى ( بالعقل )  
عندما نراها . ( أرسطو ١٨٨ : ١٠-١٥ ) .

ومعنى هذا أن النظر في تفسير بعض الأشياء قد يثيره عدم إحساسنا بها ؛ فإذا حصل الحس  
وضع حدا للبحث : لا بمعنى أننا عندما نحس نعلم علما كليا أو نعلم العلة ؛ بل بمعنى أننا عن  
طريق الحس نصطاد الكلى .

يفسر ابن سينا هذا النص الأرسطي ذلك التفسير الخاطئ عندما يقول :

”ولما كان الحس قاصرا في كثير منها (من الأحيان) عن الإدراك المستقصى ؛ صار يوقعنا  
ذلك في عناء وبحث عن حال ذلك المحسوس نفسه بقوة غير الحس وهي العقل بالفعل“ . وليس  
هذا مراد أرسطو في شيء ، فإن المسألة ليست قصورا في الحس ؛ بل عدم الحس إطلاقا ؛ ومن  
ناحية أخرى ليس البحث عن ”حال ذلك المحسوس“ بل البحث عن ”الشيء غير المحسوس“ .

والظاهر أيضا أن عدم فهم ابن سينا لغرض أرسطو من هذه الفقرة لازمه في تفسير المثال  
الذي ضربه أرسطو ليوضح به كلامه وهو مثال النور والزجاج .

( ٥ ) يجب أن تكون للعلوم المختلفة مبادئ مختلفة : تلخيص جيد لما ورد في أرسطو

م ١ ف ٣٢

### ٣١ - الفصل التاسع - في العلم والظن وتشاركهما وتباينهما :

يمتد الجزء الأول من هذا الفصل في الموضوع الوارد في عنوانه ، وهو العلم والظن  
وما يشتركان وما يختلفان فيه ، وهذا معتمد على م ١ ف ٣٣ في أرسطو ، إلا أن ابن سينا أفاض في شرح  
أنواع الاعتقادات التي تدخل تحت العلم ، والأخرى التي تدخل تحت الظن ، وما ينطوي من  
الاعتقادات على جهل بسيط ، وما ينطوي على جهل مضاد ، والظن الصادق والظن الكاذب الخ .

أما الجزء الثاني من الفصل فلا صلة له بعنوانه ، وهو بحث في معاني ”الذهن“ و”الصناعة“  
و”الفهم“ و”الحكمة“ و”الذكاء“ و”الحدس“ . وهي بعينها موضوعات م ١ ف ٣٤  
في برهان أرسطو . ولم يتجاوز ابن سينا إعطاء تعريفات لهذه الألفاظ قائلا إن علوما أخرى  
كالطبيعات والحلقيات أولى بها .



## المقالة الرابعة

### ٣٢ - الفصل الأول - في المطالب :

ليس لهذا الفصل عنوان في المخطوطات : وهو يبحث في مسائل متعددة وردت في م ٢ ف ١ ، ٢ ، ٣ من برهان أرسطو. ويلاحظ أنه يتبدى حيث يتبدى الفصل الأول من المقالة الثانية من كتاب أرسطو . أما مسأله فهى :

( ١ ) المطالب بعدد أنواع الطلـب ، ويمكن تكثيرها ، ولكنها بحسب المقصود هنا أربعة :  
اثنان منها هـل ، وواحد يـلـم ، وواحد بما . ويتبع مطاب ما مطاب هل البسيط (الذى يسأل به عن وجود الشئ إطلاقاً) فإذا عرف هل الشئ موجود ، سئل ما هو ؟ قارن م ٢ ف ١ .

( ٢ ) الحد الأوسط هو العلة ، ويقع في مطاب ما ، بعد مطاب هل . والمراد "بما" هنا "ما" التى يسأل بها عن علة القياس وعلة الأمر في نفسه : أى ما الأوسط ؟ وهذا بعينه مطلب "لم" . ولكن الأمر لا ينعكس : فليس كل بحث عن "ما هو" بحثاً عن العلة . وهذا كله في أرسطو م ٢ ف ٢ .

وقد أطال ابن سينا بعد ذلك في شرح قول بعضهم إن الأوسط في البراهين هو الحدود، وردّ على هذا الرأى ، ثم عاد إلى محاذاة المعلم الأول في النقطة التالية وهى :

( ٣ ) العلل الذاتية للاهية داخلية في البرهان لأنها داخلية في الحد (التعريف) ، والبحث عن لم الشئ هو بحث ما بوجه ما عن ما هو الشئ . قارن أرسطو ١٩٠ : ١٣ - ٢٤ .

( ٤ ) يختلف الحد عن البرهان : وليس إعطاء الحد معناه إعطاء البرهان . قارن أرسطو م ٢ ف ٣ .

### ٣٣ - الفصل الثانى - الحد لا يكتسب ببرهان ولا قسمة :

يعالج ابن سينا فى هذا الفصل المسألتين الرئيسيتين اللتين عالجهما أرسطو فى الفصلين ٤ ، ٥ من المقالة الثانية من برهانه، وعرض ابن سينا للمسألتين دقيق وواضح ومفصل ، والظاهر أنه استعان فيه بكلام الشراح .

المسألة الأولى — إن الحد لا يكتسب بالبرهان : لأن البرهان يتطلب وسطا ويستحيل أن يكون الوسط حدا أو رسما أو فصلا أو خاصة . قارن أرسطو م ٢ ف ٤ ، ٥ : ١٢١٩١ ، ٩٢ ب ٤ — ٣٨ .

المسألة الثانية — أن الحد لا يكتسب بطريق القسمة المنطقية لأنه يترتب على ذلك إخلال بإنتاج الحد من وجوه كثيرة . قارن م ٢ ف ٥ من أرسطو ٩١ ب ١٢ — ١٩٢

ولكن ابن سينا إذ يشرح الفكرة الأرسطية الرئيسية يعرض أيضا الموضوعين الآتين :

( أ ) أن المسألة في القسمة مسألة جمع فقط لصفات الشيء المحدود وليست حدا له .

( ب ) أن الحال ليست أفضل إذا جمعنا بين القسمة والقياس للوصول إلى الحد .

#### ٣٤ — الفصل الثالث :

يبحث هذا الفصل في أن الحد لا يُقْتَنَصُّ بالقسمة والاستقراء ، وفي مناسبة بعض البراهين مع الحدود وتبنيه بعض البراهين على الحدود، وهو معتمد على بعض فقرات وردت في م ٢ ف ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من كتاب أرسطو لأنه لم يستقص جميع المسائل التي عرض لها أرسطو في تلك الفصول . وهاهي النقط التي عرض لها :

( ١ ) أن الحد لا يكتسب بقياس شرطى يوضع فيه حد أحد الضدين ، فيستنتج حد الضد الآخر ، لأن في هذا مصادرة على المطلوب . قارن أرسطو ١٩٢ ٢٠ وما بعدها .

( ٢ ) أن الحد لا يقتنص بالاستقراء : قارن أرسطو ١٩٢ : ٣٧ — ٩٢ ب ٤ .

( ٣ ) الحد لا يبين بقياس ، لأن الذى يعلم الحد يعلم وجود الشيء المحدود ، فإذا فرضنا أن الحد يبين بالبرهان ، هل يبرهن وجود الشيء في الوقت نفسه ، ونحن نعلم أن وجود الشيء ليس جزءا من ماهيته . قارن أرسطو ٩٢ ب : ٥ — ٣٥ .

( ٤ ) قد يتفق أن يكون لبعض البراهين منفعة في حدس بعض الحدود وبالعكس ، وأن البرهان قد يكشف طبيعة الشيء الذى له علل غير ذاته . قارن م ٢ ف ٨ .

ويلاحظ أن ابن سينا في هذه المسألة أوضح في شرحه وعرضه بكثير من الأصل الذى أخذ عنه ، وإن كان استعماله لكلمة " حد " قد يحدث شيئا من الاضطراب في فهم بعض أغراضه :

فهو يستعمل "الحد" بمعنى التعريف اللفظي - أى تعريف الاسم - وبمعنى تعريف الماهية .  
وبمعنى الحد فى القياس ( الحد الأوسط أو الأكبر أو الأصغر ) ، ويتكلم فى نهاية الفصل عن  
الحد التام والحد الناقص ، وهو موضوع سيعرض له بالتفصيل فى الجزء الأول من الفصل الرابع  
من هذه المقالة .

- ( ٥ ) البراهين ذوات العلة تعطى تنبيها ما على الحدود ، وأما ما لاعلة له مطلقا مثل مبادئ  
العلوم ، فإنه يصدق به من غير قياس على وجوده أو ماهيته ( حده ) . قارن أرسطو م ٢ ف ٩  
( ٦ ) ليس كل حد يُتَوَقَّع أن يُصَار إليه من البرهان . قارن م ٢ ف ١٠ : ٩٣ ب  
١٠١٩٤ ، ٣٨ .

### ٣٥ - الفصل الرابع :

يبحث هذا الفصل فى المسألتين الرئيسيتين اللتين عرض لهما أرسطو فى م ٢ ف ١٠ ، ١١ ومسائل  
أخرى متصلة بهما أو متفرعة عنهما . وهالك أهم محتوياته :

- ( ١ ) الحدود ( التعريفات ) أربعة أنواع :
- ( أ ) قول يشرح الاسم ويُفهم المعنى المقصود بالذات فى ذلك الاسم لا بالعرض ، ولا يدل  
على وجود أو سبب وجود . قارن أرسطو فى م ٩٣ ب ٣٠ وما بعدها .
- ( ب ) ويقال الحد لما يعطى علة وجود معنى المحدود ، ويُؤخذ فى البرهان حداً أوسط فيكون  
مبدأ برهان . قارن أرسطو : نفس المرجع ٣٧ وما بعدها .
- ( ج ) حد هو نتيجة برهان - وهو المعلول .
- ( د ) حد هو مجموع الاثنين العلة والمعلول ويسمى الحد التام : قارن أرسطو ١٠١٩٤ ، ١٠ وما بعدها .  
ويشير ابن سينا إلى أن أرسطو لم يذكر الحد الذى هو مبدأ برهان اكتفاء بالحد  
التام الذى هو مبدأ البرهان ونتيجته ، وهذا صحيح .
- ( ٢ ) يرى بعضهم أن الحد الذى هو نتيجة برهان علة مادية ، والذى هو مبدأ برهان علة  
صورية دائماً ، وليس الأمر كذلك .

(٣) ليس كل مبدأ برهان يؤدي إلى حد هو نتيجة برهان ، فقد يجوز أن يكون مبدأ البرهان لأمر عارضة خارجة عن الحد .

بعد ذلك يشرح ابن سينا الحدود الثلاثة في القياس : الأكبر والأوسط والأصغر ، وحدود هذه الحدود ، واستخدام كل ذلك في الشكلين الأول والثاني مما هو أدخل في أنالوطيقا الأولى (القياس) (٤) إن من يبرهن على أن كذا موجود لشيء بعد أن عرف أنه موجود لحد الشيء فإنما يصادر على المطلوب .

(٥) العلل أربع ، كلها تصلح أن توضع حدودا وسطى . ويكاد أن يكون ما يذكره ابن سينا في هذا الموضوع ترجمة حرفية لما يذكره أرسطو في الجزء الأول من ف١١ م ٢ مع عدم التعرض لشرح الأمثلة بالرموز .

٣٦ - الفصل الخامس - في تفصيل دخول أصناف العلل في الحدود والبراهين :

يعتمد هذا الفصل على أجزاء من م ٢ ف ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، جمعها ابن سينا جمعا وشرحها وعلق عليها ، وها هي أهم المسائل التي عرض لها :

(١) قد تكون العلة قريبة وقد تكون بعيدة ، وقد تكون بالذات وقد تكون بالعرض ، وهي في هذه الحالات الأربع إما غائية ، أو صورية أو فاعلة أو مادية . قارن أرسطو م ٢ ف ١١

(٢) يلزم وجود المعلول عن وجود العلة الغائية ووجود العلة الصورية . أما المادة فلزوم الصورة لها يلزم عنها المعلول والغاية . ولا يلزم من وجود العلة المادية وحدها وجود الصورة إلا إذا وجدت العلة الفاعلة . أما وضع العلة الفاعلة مع وضع القابل فقد يجب معه وضع المعلول كما هو الحال في الأمور الطبيعية ، وقد لا يجب كما هو الحال في الأمور الصناعية .

(٣) لا تنافي بين أن يوجد الشيء لغاية وأن يكون ضروريا . قارن أرسطو ٤٩ ب ٢٧ - ٣٠ ،

١١٩٥ - ١٠

(٤) لا يكون الحد التام إلا باجتماع جميع المعاني الذاتية للحدود ، لا بمجرد إيراد ما هو مميز ذاتي له ، فإذا كان في المحدود ما نسبته إلى جميع العلل ذاتية ، وجب أن توجد كلها في حده .

(٥) حد الشيء من جهة ماهيته يتم بإجزاء قوامه ، ومن جهة إنثيته يتم بسائر العلل .

(٦) قولنا إن القوي يُحدُّ بأفعالها يمكن أن يفسر بأن معناه أن القوي تحد، أو بأنها تُرسم .  
(٧) ينبغي أن يتجنب من الأسباب ما كان بالعرض، ومن الغايات ما كان بالاتفاق ،  
فلا يؤخذ في حد أو رسم أو برهان .

(٨) في الأشياء التي تكون عالا بالفعل (لا بالقوة) يجب أن يؤخذ في البرهنة على أن  
كذا قد وُجد فيما مضى، ما كان من العلل قد وجدت فيما مضى، وعلى ما هو في الحال كذا، ما كان  
من العلل في الحال، وعلى ما سيكون كذا، من العلل ما سيكون . قارن أرسطو م ٢ ف ١٢ .  
١٠١٩٥ وما بعدها .

(٩) كثير من الأمور الطبيعية ليس ترتيبها معلولاتها على الاستقامة بل على الدور  
قارن أرسطو ٩٥ ب ٣٧ وما بعدها . ويلاحظ أن ابن سينا ترك كثيرا من التفاصيل التي أوردتها  
أرسطو في الفصل الثاني عشر الذي أشرنا إليه .

### ٣٧ - الفصل السادس - في أن اكتساب الحد يكون بطريق التركيب :

مادة هذا الفصل برمتها مأخوذة من الجزء الأول من م ٢ ف ١٣ أي من ٢٠١٩٦ - ٢٥  
غير أن ابن سينا أطال في شرح مسألة حد الجنس وفيما أورده من كلام بعض المفسرين في استعمال  
ألفاظ المقولات في الحدود . والنقطة الرئيسية في الفصل هي أن الحد لا يكتسب  
بالبرهان ولا بالقسمة ، بقي أن يكتسب بالتركيب : وذلك بأن نعمد إلى الذوات الداخلة  
في المحدود فنأخذ الأمور الذاتية المحمولة عليها التي هي أعم منها ولا تخرج عن جنسها الأول  
أو جنسها الأقرب ، ونترع من جميع ذلك ما هو داخل في ماهيتها ، بحيث تكون هذه العناصر  
مساوية للمحدود في جملتها ، ويكون كل منها على حدة أعم من المحمول .

### ٣٨ - الفصل السابع - في فائدة القسمة في الحد :

يعتمد هذا الفصل على م ٢ ف ١٣ من كتاب أرسطو ويلخص المسألتين اللتين أثارهما  
المعلم الأول فيه وهما :

(١) أن القسمة تفيد في الحد من وجوه ثلاثة :

(١) أنها تضع الأعم والأخص من الصفات فيؤخذ هذا في ترتيب الحدود : الأعم  
أولا والأخص ثانيا .

(ب) أن القسمة تدل على اقتران كل فصل مع جنس فوقه فتجعله جنسا لما تحته .

(ج) أنها إذا كانت مستوفاة ذكرت فصول المحدود كلها .

قارن أرسطو م ٢ ف ١٣ . ٩٦ ب ٢٥ - ٣٠ ، ١١٩٧ - ٥

(٢) أن المقسم ليس مضطرا في تقسيمه ، ولا الحاد في تحديده إلى أن يعلم كل شيء كما ظن بعضهم .

قارن أرسطو : نفس الفصل ١٩٧ - ٥ ، ٣٥ ، ٩٧ ب ١ - ٥

٣٩ - الفصل الثامن - في الانتفاع بقسمة الكل إلى أجزاء وتوسيط العلل المنعكسة وغير المنعكسة .

يستمد ابن سينا مادة هذا الفصل من م ٢ ف ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ويعرض فيه المسائل الآتية :

(١) يجب ألا يقتصر في الحدود والأقيسة على الانتفاع بالقسمة التي للكل إلى جزئياته ، بل يجب أن يعتمد أيضا على تقسيم (تسريح) الكل إلى أجزائه . قارن أرسطو م ٢ ف ١٤ : الجزء الأول من الفصل .

(٢) قد تتحد مسائل كثيرة في مسألة واحدة لكون الحد الأوسط واحدا بالنوع ، وقد تختلف مسائل مشتركة في سبب واحد فلا تكون في الحقيقة مسألة واحدة لأن نسبتها إلى الأوسط ليست واحدة .

وهذا مأخوذ أخذا حرفيا من أرسطو م ٢ ف ١٥

(٣) ليس في القياس دور إذا استعمل فيه حد أوسط مساو للحد الأكبر في انعكاسه عليه .

(٤) إننا قد نبرهن على نتيجة واحدة بوسائط من أسباب مختلفة : الفاعل أو الصورة أو الغاية أو المادة .

قارن أرسطو م ٢ ف ١٦ .

وليس في الفصل الأرسطي كل التفصيلات التي ذكرها ابن سينا عن الأنواع المتوسطة ، وأن كل نوع متوسط سبب لوجود جنسه في النوع الذي دونه والأشخاص التي تحته .

٤٠ - الفصل التاسع - معنى توسيط العلل :

الجزء الأول من هذا الفصل تتمم للموضوع الذى أثاره ابن سينا فى الفصل السابق : وهو إمكان تساوى أو عدم تساوى الحديد الأوسط والأكبر وانعكاس أحدهما على الآخر . وهذا مقتبس بعضه من م ٢ ف ١٦ : ٩٨ ب ٣٥ وما بعدها ، م ٢ ف ١٧ : ٢٥١ ٩٩ وما بعدها . والجزء الثانى من الفصل تلخيص لمادة الفصل ١٧ م ٢ : وهو هل يمكن ألا يكون لشيء واحد بعينه علة واحدة فى جميع أفرادها ، بل علل مختلفة ؟

والجزء الأخير خلاصة للفصل ١٨ م ٢ : وهو أن العلة الحقيقية هى العلة القريبة .

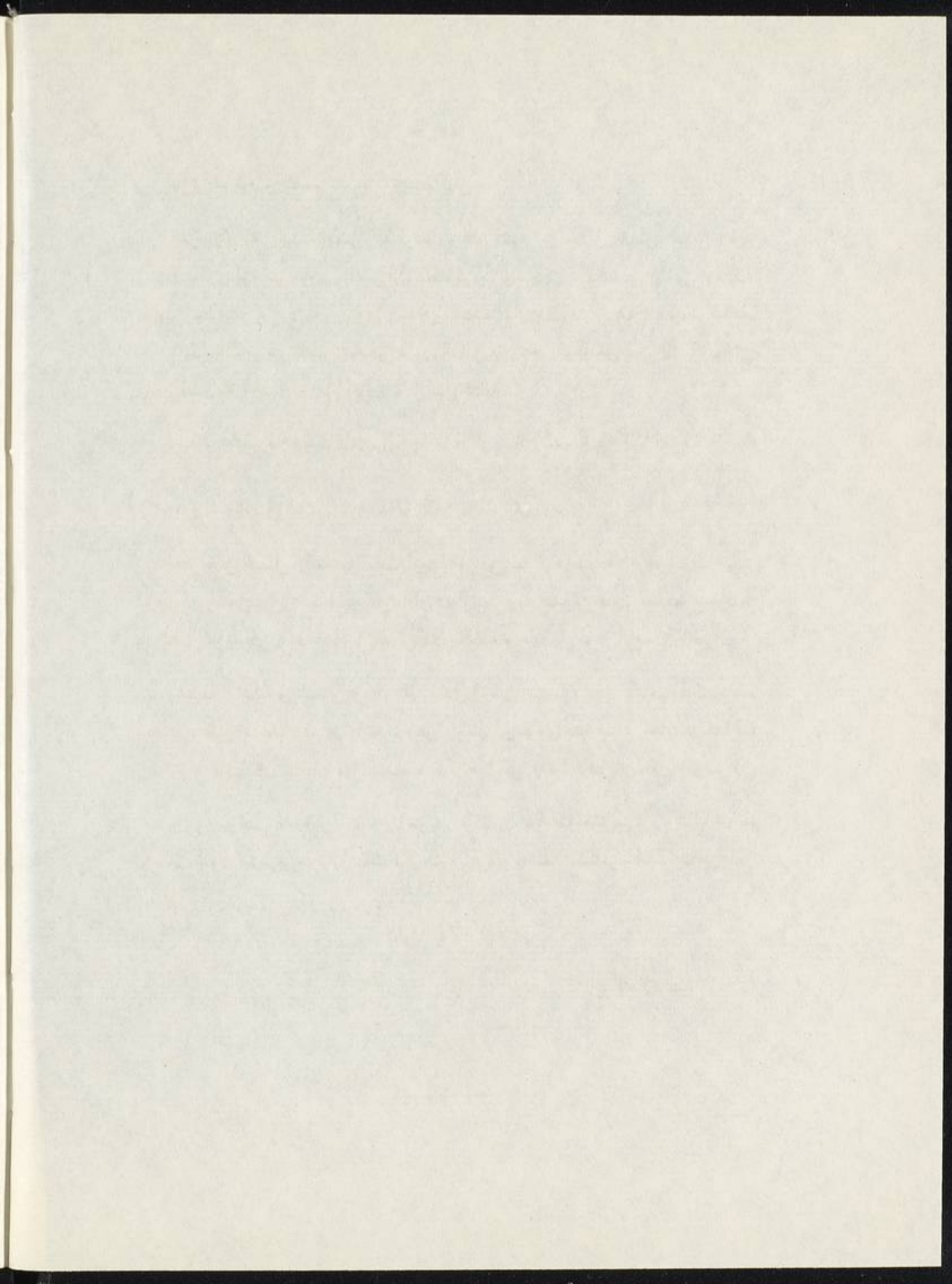
٤١ - الفصل العاشر - فى خاتمة الكلام فى البرهان :

وهو يقابل الفصل الأخير من كتاب أرسطو ويتفق معه فى موضوعه : وهو إدراك مبادئ البرهان . وقد ضمن ابن سينا فصله كل ما أورده أرسطو وزاد عليه زيادات معظمها مأخوذ من علم النفس الأرسطى : وذلك فى كلامه عن القوى العقلية ووظائفها وقوى الإنسان والحيوان الخ . والنقطة الرئيسية فى الفصل هى أن العلم بمبادئ البرهان يجب أن يكون أعرف وأكد من العلم بنتيجته ، فهل هما علمان أم علم واحد ، وهل يرجعان إلى قوة واحدة فينا ، وهل نعلم هذا العلم بالفطرة ، وإذا كان بالفطرة فهل نسيناه ثم تذكرناه ؟ كل هذه شكوك تثار حول الموضوع . والحق أنه ليس عالما فطريا ، وإنما هو علم مكتسب بواسطة قوة فينا من شأنها أن تعلم الأسباب بدون تعلم ، ويعاونها فى ذلك قوى أخرى هى قوى الحس الظاهر والحس الباطن .

الاسكندرية ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٢

٢ مارس سنة ١٩٥٤

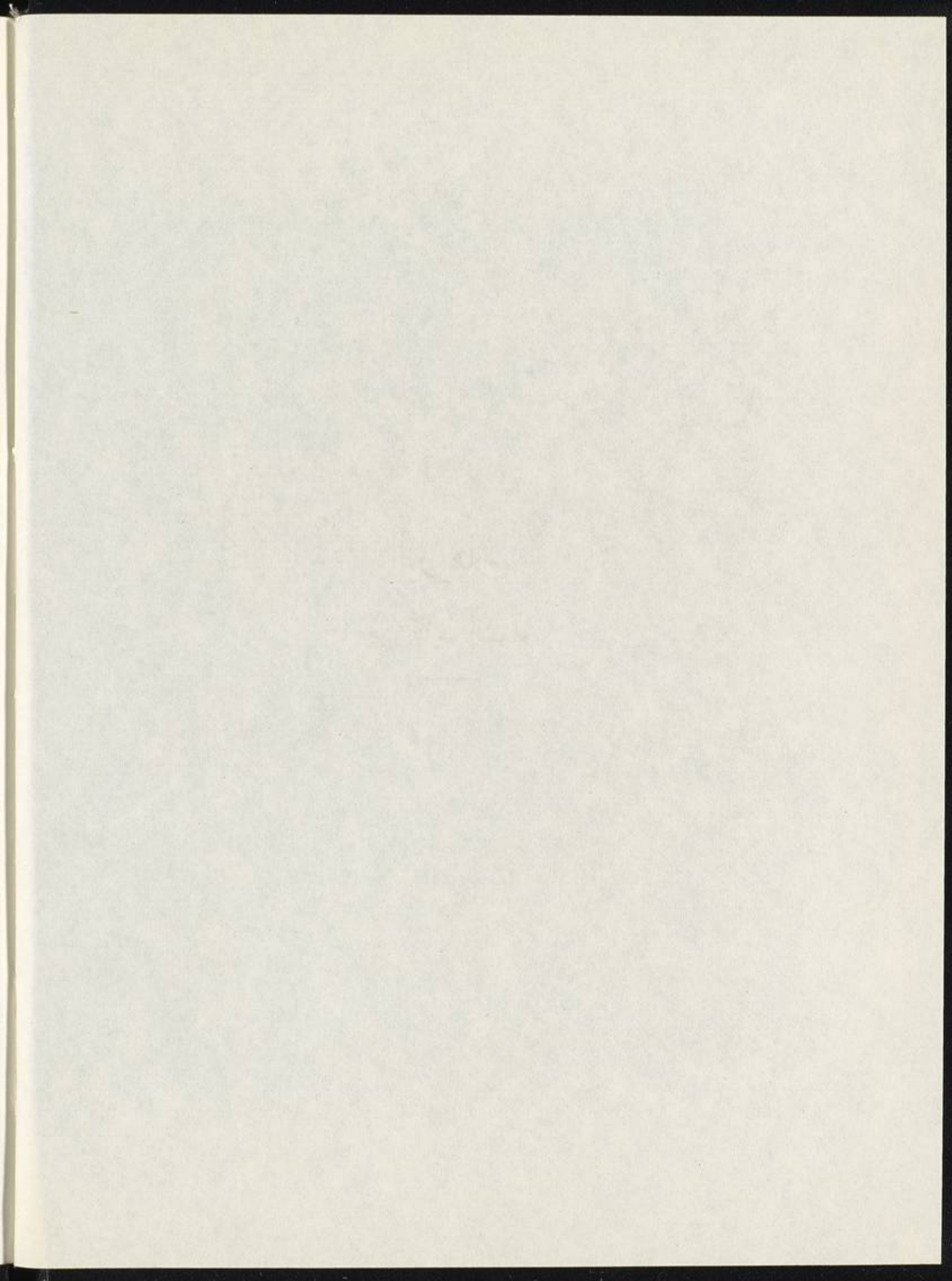
أبو العلا عفيفي





البرهان  
من كتاب الشفاء

---



## البرهان

من كتاب الشفاء

الفن الخامس من المنطق في البرهان ، وهو أربع مقالات : المقالة الأولى اثنا عشر فصلا

### الفصل الأول

في الدلالة على الغرض في هذا الفن <sup>(١)</sup>

لما كان العلم المكتسب بالفكرة ، والحاصل بغير اكتساب فكري - قسمين : أحدهما التصديق والآخر التصور ؛ وكان المكتسب بالفكرة من التصديق حاصلنا بقياس ما ؛ والمكتسب بالفكرة من التصور حاصلنا بمجرد ما ؛ وكان كما أن التصديق على مراتب ؛ فنه يقيني <sup>(٢)</sup> يعتقد معه اعتقاد ثان - إما بالفعل وإما بالقوة القريبة من الفعل - أن المصدق به لا يمكن ألا يكون على ما هو عليه إذا كان لا يمكن زوال هذا الاعتقاد فيه ؛ ومنه شبيه [١٩٠] باليقين ؛ وهو إما الذي <sup>(٣)</sup> يعتقد فيه اعتقاد واحد ، والاعتقاد الثاني الذي ذكرناه غير معتقد معه بالفعل ولا بالقوة القريبة من الفعل <sup>(٤)</sup> ؛ بل هو بحيث لو عسى إن نُبَّ عليه بطل استحكام التصديق الأول ، أو إن كان معتقداً كان جائز الزوال ؛ إلا أن الاعتقاد الأول متقرر لا يعتقد معه بالفعل لتقيضه إمكان ؛ ومنه إقناعي ظني دون ذلك ؛ وهو أن يعتقد الاعتقاد الأول ويكون معه اعتقاد ثان - إما بالفعل وإما بالقوة القريبة من الفعل - أن لتقيضه إمكانا ، وإن لم <sup>(٥)</sup> يُعتقد هذا فلأن الذهن لا يتعرض له وهو بالحقيقة مطنون - كانت القياسات <sup>(٦)</sup> أيضا على مراتب . فمنها ما يُوقع اليقين وهو البرهاني . ومنها ما يوقع شبه اليقين وهو إما القياس الجدلي وإما القياس السوفسطيقي

(١) هكذا في س . وفي ب وم بسم الله الرحمن الرحيم . المقالة الأولى من الفن الخامس من الجملة الأولى وهي في المنطق . فصل في الدلالة على الغرض في هذا الفن . وهو اثنا عشر فصلا .

(٢) س : يقين . (٣) س : الذي إنما يعتقد .

(٤) من الفعل ساقطة من س . (٥) س : فإن .

(٦) قوله كانت القياسات الخ جواب لما في قوله لما كان العلم الخ .

المغالطى (١) . ومنها ما يُقنع فيوقع (٢) ظنا غالبا (٣) وهو القياس الخطأى . وأما الشمرى فلا يوقع تصديقا ؛ ولكن يوقع تخيلا محركا للنفس إلى انقباض وانبساط بالمحاكاة لأشياء جميلة أو قبيحة . وأيضا كما أن التصور المكتسب على مراتب : فمنه تصور للشيء بالمعاني العرضية التي يخصه مجموعها ؛ أو (٤) على وجه يعمه وغيره . ومنه تصور للشيء بالمعاني الذاتية (٥) على وجه يخصه وحده ، أو على وجه يعمه وغيره . والتصور الذي يخصه من الذاتيات وحده إما أن يشتمل على كمال حقيقة وجوده حتى يكون صورة معقولة موازية لصورته الموجودة إذا لم يشذ منها شيء من معانيه الذاتية . وإما أن يتناول شطرا من حقيقته دون كمالها . كذلك القول المفصل المستعمل في تمييز الشيء وتعريفه ؛ ربما كان تمييزه للمعرف (٦) تمييزا عن بعض دون بعض : فإن كان بالعرضيات فهو رسم ناقص ، وإن كان بالذاتيات فهو حد ناقص . وربما كان إنما تمييزه (٧) عن الكل ؛ فإن كان بالعرضيات فهو رسم تام ؛ وخصوصا إن كان بالجنس قريبا فيه . وإن كان بالذاتيات فهو عند الظاهريين (٨) من المنطقيين حد تام ، وعند المحصلين : إن كان اشتمل على جميع الذاتيات اشتمالا لا يشذ (٩) منها شيء فهو حد تام ؛ وإن كان يشذ منها شيء فليس حدا تاما . وليس الغرض في التحديد أن يحصل تمييز بالذاتيات (١٠) فقط . ألا ترى إلى قولك "إن الإنسان جسم ناطق مائت" ؛ فليس هذا (١١) وإن ميز بالذاتيات ، بحد تام ، لأنه أخذ بفصول أجناس متوسطة . وكذلك إن اشتمل على فصول الأجناس المتوسطة وكان للشيء وحده بغير شركة غيره فصول كثيرة ؛ وكان بواحد منها كفاية في التمييز ؛ ولم يكن به (١٢) وحده كفاية في تمام الحد ؛ بل يُحتاج أن تُذكر جملتها حتى يكون الحد الحقيقي .

فالهدا ليس رسم الحد ما قيل من أنه "قول وجيز مميز للطلوب بالذات" ، بل ما قاله المعلم الأول في "كتاب الجدل" : إن الحد قول (١٣) دال على الماهية (١٤) . يعنى بالماهية كمال حقيقة الشيء التي بها هو ما هو ؛ وبها يتم حصول ذاته .

(١) س : "فإنها ما يوقع اليقين شبه اليقين وهو إما القياس الجدل وإما القياس السقسطاني في المغالطى"

(٤) س : و .

(٣) م : عاليا .

(٢) س : ويوقع .

(٦) : أى الشيء المعروف .

(٥) س : الذاتى .

(٨) ب ٦ س : الظاهريين .

(٧) م : كان يميزه .

(١٠) ب : في الذاتيات .

(٩) س : لا يشذ به منها .

(١٢) س : بها .

(١١) س : هو .

(١٤) راجع طويقا (الجدل) ك ١ ف ٥ .

(١٣) م : قول ذلك .

فهذا الكتاب (١) هو الذى يفيدنا المواد التى إن جُعِلَتْ حدودَ قياس كان القياس موقعا لليقين - وهو القياس البرهانى - ويفيدنا المواد التى إذا جُعِلَتْ أجزاء حد ؛ كان الحد موقعا للتصور التام .

ويصلح أن يُجْعَلَ التصور بنوع ما مبدءاً للتصديق ، لأن كل مصدق به متصور ؛ وليس كل متصور مصدقاً (٢) به : فإن معانى الألفاظ المفردة والألفاظ المركبة التى ليس تركيبها تركيب قول جازم كلها متصورة (٣) وليست بمصدقة . بل الأقوال الجازمة قد تتصور ويصدق بها ؛ ولكن (٤) يكون ذلك (٥) من وجهين . أما التصور فمن جهة أن معناها قائم فى النفس كقولك الإنسان حيوان ، وأما التصديق فلأن معناها مضاف إلى حال الشيء فى نفسه بأنه كما تصور : أى أنه (٦) كما حصلت منه صورة معقولة من نسبة أوقعت بين حديثها . كذلك (٧) الحال لحديثها فى الوجود فى نفس الأمر .

فإذا كان هذا (٨) هكذا ، فيشبه أن يكون التصديق بوجه ما كالتمام للتصور ؛ وتكون سائر أصناف التصورات التى لا تنفع فى التصديق مطرحة فى العلوم . وإنما يُطلب منها فى العلوم ما يعين فى التصديق . فإذا كان هذا هكذا ؛ فيجوز أن يكون إنما نُسِبَ هذا الكتاب إلى القياس دون الحد بأن سُمِّيَ "كتاب البرهان" لهذا المعنى . وأما فى الحقيقة فهو كتاب البرهان والحد معا .

وإذا ذكرنا غرض الكتاب وهو (٩) إفادة الطرق (١٠) الموقعة للتصديق اليقيني والتصور الحقيقى ، فمتفعة الكتاب ظاهرة ؛ وهو التوصل إلى العلوم اليقينية والتصورات الحقيقية النافعة لنا ؛ بل الضرورية لنا إذا شرعنا فى استعمال هذه الآلة التى هى المنطق ؛ وأخذنا نزن بميزانها العلوم النظرية والعملية معا .

(٢) : من بمصدق .

(١) : أى كتاب البرهان .

(٥) : ساقطة .

(٤) : من لكن .

(٣) : من متصور .

(٨) : ساقطة .

(٧) : من فكذلك .

(٦) : من بأنه .

(١٠) : س : الطرق اليقينية والتصورات الحقيقية النافعة لنا الخ .

(٩) : من هو .

## الفصل الثاني<sup>(١)</sup>

### في مرتبة كتاب البرهان

إن الفنون التي سلفت ، سلف أكثرها على نهج طبيعي من الترتيب ؛ فكان من حق الفن الذي<sup>(٢)</sup> في البسائط أن يقدم على المركبات ؛ ومن حق الفن الذي في التركيب الأول الجازم<sup>(٣)</sup> أن يقدم على الذي في القياس ؛ وكان من حق الفن الذي في القياس المطلق أن يقدم على القياسات الخاصة . وأما هذه الفنون التي انتقلنا إليها فن الجائز أن يقدم بعضها على بعض ؛ وليس إلى شيء من الترتيب والأوضاع حاجة ضرورية . لكن الأشبه أن يكون<sup>(٤)</sup> المعلم الأول رتب هذا الفن الذي في البرهان قبل سائر الفنون : لأن الغرض الأفضل في جميع ما سلف ، وفي القياس نفسه ، هو التوصل إلى كسب الحق واليقين . وهذا الغرض يفيد هذا الفن دون سائر الفنون . والأولى في كل شيء أن يقدم الأهم<sup>(٥)</sup> وأن يصرف الشغل إلى الغرض قبل النقل . فأما<sup>(٦)</sup> ما يفيد سائر الفنون فكأنه من الأمور التي ينتفع ببعضها في الأمور<sup>(٧)</sup> المدنية المشتركة دون استفادة الكالات الخاصة إلا ما يتعلم منه على سبيل ما يتعلم الشر ليُحَدَّر . والكمال الخاص قبل الكمال المشترك . وذلك لأن بعضها يتعلم ليتحرز منه<sup>(٨)</sup> ؛ وبعضها ليرتاض به أو ليكبح به معاند الحق . وبعضها ليُقَدَّر<sup>(٩)</sup> به على مخاطبة الجمهور في حملهم على المصالح بما<sup>(١٠)</sup> يظنون منه ظنا أو يتخيلون تخيلا . وجميع ذلك مما لا غنية عن تلخيصه لتكملة الأقسام .

لكن من الناس من رأى أن الأصوب هو أن يتقدم الفن المعلم للجدل على هذا الفن ، فاستنكر ما يقوله كل الاستنكار ورد عليه كل الرد ، وليس يستحق الرجل كل ذلك النكير وكل ذلك الرد ؛ فإن من وسع وقته للتأخر<sup>(١١)</sup> وأمل له في الأجل فسلك ذلك السبيل ، كان ذلك أحسن من وجه ،

(١) م ٦ ب : ساقطة

(٢) س : الذي يستعمل ؛ ومن قوله الذي في البسائط إلى قوله المركبات ساقط في م .

(٣) س : ساقطة .

(٤) بعض القضايا الحلية .

(٥) س : الأحوال .

(٦) س : وأما .

(٧) س ما هو أشد اهتماما فيه .

(٨) س : كما .

(٩) ب : يقتدر .

(١٠) س : عنه .

(١١) س : للتأخير .

وإن كان الأول أحسن من وجه . فإن الأول أحسن من جهة (١) حسن الاختيار والشفقة على الروزكار (٢) . والثاني أحسن من جهة (٣) اختيار حسن التدريج : وذلك لأن مدار الجدل إنما هو على القياس والاستقراء ، ومن كل واحد منهما : برهاني وغير برهاني . والقياسات البرهانية الأولى هي المؤلفات من مقدمات محسوسة ومجربة وأولية ، أو أولية القياس كما ستقف عليه . والاستقراءات البرهانية هي المستوفية المذكورة (٤) . فأما القياس الجدلي فهو (٥) من المقدمات المشهورة ، واستقراؤه من المستوفية بحسب الظاهر أو (٦) بحسب الدعوى . وكل مقدمة محسوسة أو مجربة أو أولية فإنها مشهورة وفي حكمها . ولا ينعكس (٧) . وكل استقراء حقيق فهو أيضا استقراء بحسب الظاهر ، ولا ينعكس . وليس كل ما أُورد في الجدل فهو شيء بعيد عن البرهان ، بل كثير من المواد البرهانية مذكورة في الجدل ، لكنها لم تؤخذ من حيث هي صادقة بوسط (٨) أو بلا وسط ، بل من حيث هي مشهورة . ولو أخذت من حيث هي صادقة لم (٩) يُرض بمشهورات غير صادقة . فالمادة الجدلية الأولى أعم من المادة البرهانية الأولى . نعم سيتشعب البرهان إلى مواد لا تكون مشهورة ، ولكن ليست تلك المواد بالمواد الأولى للبرهان . ومع ذلك فإن النسبة التي تكون بين تلك المواد البرهانية لا يدفع (١٠) الجدل استعمالها ، بل إنما لا يستعملها لأنه ليس له إلى معرفتها سبيل . وأما النسبة التي بين تلك الحدود فتستعمل في الجدل ، لكن الحدود أنفسها ربما دقت عن الجدل . وفي المنطق (١١) لا يعطى الحدود إنما (١٢) يعطى النسب التي بين الحدود . فإذا نُسب المواد الثواني مما يُعطى أيضا في تعليم صناعة الجدل بحسب المنطق .

وإذا كان كذلك فنسبة مادة الجدل ونسبة النسب التي تعطى في تعليم قانون الجدل — وهما شيان مختلفان — إلى المواد الأولى للبرهان وإلى النسب التي تعطى لحدود المواد في تعليم قانون البرهان — وهما شيان مختلفان — نسبة صورة القياس (١٣) المطلق إلى القياس البرهاني .

- 
- (١) ب وجه .  
(٢) ب وجه .  
(٣) ب وجه .  
(٤) من فهي مستوفية المذكورة .  
(٥) من فأما في القياس الجدلي فهي الخ .  
(٦) ب ، م و .  
(٧) أي لا يقال كل مقدمة مشهورة هي محسوسة أو مجربة أو أولية .  
(٨) مراده بالوسط هنا الحد الأوسط في القياس وهو علة الحكم .  
(٩) من ولم .  
(١٠) م يتدفع .  
(١١) من المنطق .  
(١٢) من بل .  
(١٣) من قياس .

وإذا كانت هذه النسبة إحدى الدواعى إلى تقديم القياس (١) ، فكذلك تلك هى إحدى الدواعى إلى تقديم كذب الجدل . لكن بينهما بعد ذلك فرق . وذلك لأن العام قد يكون [٩٠ب] مقومًا للشيء وقد يكون عارضا . ونسبة القياس المطلق إلى القياس البرهانى هى نسبة أمر مقوم . ونسبة المشهور إلى الصادق بلا وسط ليس (٢) نسبة أمر مقوم . ولذلك إذا التفت الإنسان إلى الصادق بلا وسط - من حيث هو صادق بلا وسط - ولم يلتفت إلى سهرته ، بل فرض مثلا أنه غير مشهور ، بل شنيع ، لما (٣) أوقع ذلك خلافاً في التصديق به كما لو سبب القياس البرهانى حد (٤) القياس المطلق لاختل ، بل لا تمتنع . لكنه وإن كان كذلك فإن الابتداء بالأعم ثم التدرج إلى الأخص متعرفا (٥) فيه الفصل بينه وبين ما يشاركه في ذلك الأعم ، أمر نافع ، وإن كان الأعم ليس مقوماً .

وعلى هذه الصورة حصلت ملكة البرهان : فإنه إنما فطن أولا للجدل ثم انتقل إلى البرهان . وأيضا فإن الأمور المجهولة إذا طُلبت وإنما يتوصل إليها في أكثر الأمر بأن تورد (٦) أولا قياسات جدلية على سبيل الارتياض ، ثم يتخلص منها إلى القياس البرهانى . وهذا شئ ستعلمه في صناعة الجدل . فأما صناعة الخطابة والشعر فبعيدان عن النفع في الأمور الكلية النظرية : وذلك لأن موضوعهما الأمور الجزئية . وإن نقلت إلى الأمور الكلية ظلمت هى الأمور الكلية (٧) .

وأما (٨) المغالطة فإنها وإن شاركت الجدل في أنها كانت أولا قبل البرهان في الزمان ، فإنها إنما كانت تتقدم تقدم الضار لا النافع . وتقدم الجدل تقدم النافع . والمغالطة ليست مما (٩) ينفع بوجه ، ولا مادتها بمشاركة لمادة البرهان بوجه . بل لا المادة المغالطية تُحمل على مادة البرهان ولا صورتها على صورته (١٠) ، ولا بالعكس .

والخطابة فقد تقدمت أيضا على البرهان في الزمان (١١) فكانت إما مشبهة بالجدل ومن حكم الجدل ، أو كانت على حكم المغالطة . وليس التقدم في الزمان هو المقصود ، بل التقدم النافع الذى مع مشاركة ما .

(١) من وإذا كانت إلى القياس ساقط في م .

(٤) من فى حد .

(٣) من ما .

(٢) من لكن .

(٧) ظلمت... الكلية ساقطة فى م .

(٦) من تعدد .

(٥) من معرفا .

(١٠) من ولا صورتها على صورتها .

(٩) من ما .

(٨) من فأما .

(١١) من والمغالطة ( هكذا ! ) قد تقدمت البرهان أيضا فى الزمان .



## الفصل الثالث<sup>(١)</sup>

### في أن كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم قد سبق

لتعليم والتعلم منه صناعى مثل تعلم النجارة والصبغة ، وإنما يحصل بالمواظبة على استعمال أفعال تلك الصناعة . ومنه تلقيني مثل تلقين شعر ما أو لغة ما<sup>(٢)</sup> ، وإنما يحصل بالمواظبة على التلفظ بتلك الأصوات والألفاظ ليحصل ملكة . ومنه تأديي ، وإنما يحصل بالمشورة على متعلمه . ومنه تقليدى ، وهو أن يألف الإنسان اعتقاد رأى ما ، وإنما يحصل له من جهة الثقة بالمعلم . ومنه تنبيهى كحال من يعلم أن المغناطيس<sup>(٣)</sup> يجذب الحديد ، لكنه غافل عنه في وقته ولا يفتن له عند إحساسه جاذبا للحديد ، فيعجب منه ، فيقال له : هذا هو المغناطيس الذى عرفت حاله . فحينئذ يتنبه ويزول عنه التعجب . أو كمن يخاطب بالأوائل<sup>(٤)</sup> فلا يفتن لها لنقص في العبارة أو في ذهنه فيحتمل في تقريرها له . ومنه أصناف أخر ، وليس شئ منها بذهنى أو فكرى . . والذهنى والفكرى هو الذى يكتسب بقول مسموع أو معقول من شأنه أن يوقع اعتقاداً أو رأياً لم يكن ، أو يوقع تصوراً ما لم يكن<sup>(٥)</sup> . وهذا التعليم والتعلم الذهنى قد يكون بين إنسانين وقد يكون بين إنسان واحد مع نفسه من جهتين . فيكون من جهة ما يحدد الحد<sup>(٦)</sup> الأوسط في القياس مثلاً - معلماً ، ومن جهة ما يستفيد النتيجة من القياس - متعلماً . والتعليم والتعلم بالذات واحد وبالاعتبار إنان . فإن شيئاً واحداً - وهو انسياقاً ما إلى اكتساب مجهول بمعلوم - يسمى بالقياس إلى الذى يحصل فيه - معلماً ، وبالقياس إلى الذى<sup>(٧)</sup> يحصل منه ، وهو العلة الفاعلة - تعليماً . مثل التحريك والتحرك .

وكل تعليم وتعلم ذهنى وفكرى فإنما يحصل بعلم قد سبق . وذلك لأن التصديق والتصوير الكائنين بهما إنما يكونان بعد قول قد تقدم مسموع أو معقول . ويجب أن يكون ذلك القول معلوماً أولاً ، ويجب أن يكون معلوماً لا كيف اتفق ، بل من جهة ما شأنه أن يكون معلوماً بالمطلوب : إن لم يكن بالفعل فبالفوة .

(١) م ٦ ب ساقطة .  
(٢) م ٦ ب ساقطة .  
(٣) م ٦ ب مغناطيس .  
(٤) أى القضايا الأولية الية بذاتها .  
(٥) م " أو رأياً لم يوقع تصوراً ما لم يكن " .  
(٦) م ٦ ب ساقطة .  
(٧) من قوله فيه إلى قوله الذى ساقط في م .

أما التصديق فيتقدمه معلومات ثلاثة : أحدها تصور المطلوب وإن لم يصدق به بعد . والثاني تصور القول الذي يتقدم عليه في المرتبة . والثالث تصديق القول الذي يتقدم عليه في المرتبة . فيتبع هذه الثلاثة المعلومات تصديق بالمطلوب . وسواء جعلت القول الذي يتقدم عليه بالمرتبة قياسا أو استقراء أو تمثيلا أو ضميرا<sup>(١)</sup> أو غير ذلك ، فلا بد من مقدمة أو مقدمات يحصل العلم بها من وجهين : من جهة التصور أولاً ، والتصديق ثانياً ، حتى يكتسب بها تصديق لم يكن .

وأما التصور فيجب أن يتقدمه تصور أجزاء الحد أو الرسم لا غير<sup>(٢)</sup> . وفي الصناعات العملية أيضا إنما يتوصل إلى التعليم والتعلم من علم متقدم<sup>(٣)</sup> : كما أن متعلم التجارة يجب أن يعلم أولا ما الخشب وما القدوم ، وأن الخشب من شأنه أن ينحط بالقدوم وينشر بالمنشار وينقب بالمتقب وما أشبه هذا<sup>(٤)</sup> .

واعلم<sup>(٥)</sup> أنه لما قيل : كل تعليم وتعلم ذهني ، حسبوا أن الغرض في قوله "ذهني" هو أن يفرق عن الحسي . قالوا فإنه قد يتعلم أيضا حسي عن علم قد سبق : كمن أدرك شيئا بالحس ثم نسيه فهو يتطلبه ويتعرفه ، فيكون هذا التطلب الثاني بعد علم سبق . وهذا مما ليس يعجبني : فإنه يشبه أن يكون التعلم والتعليم لا يقالان على ما يستفاد بالحس . ولو أن إنسانا أرى إنسانا غيره شيئا ما عرضه على حسه فأفاده إدراكا لمحسوس لم تكن عنده معرفته ، فإنه لا يقال لنفس ما فعل به الآخر إنه علمه شيئا ، ولا يقال للفعول به ذلك إنه تعلم شيئا ، اللهم إلا أن يكون إنما أراه ما أراه ليحدث له به ملكة ما صناعية . وذلك إذا كان<sup>(٦)</sup> ما يريه هو هيئة عمل . وذلك اعتبار غير اعتبار كونه مدركا لذلك من حيث هو محسوس . والأشبه أن يكون هذا أيضا ليس تعلما وتعلما ، بل تعريفا وتعرفا ، وألا يكون إدراك الجزئيات علما بل معرفة .

وبعد ذلك فإن قولهم : إن كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم قد سبق ، ليس الغرض به أي سبق اتفق ، بل أن يكون سبقا نافعا في التعليم والتعلم ، وحاصل الوجود في هذا التعلم حصول العلة مع المعلول . وأما الأحساس الأول فليس شيئا موصلا إلى الأحساس الثاني ولا جزءا من السبب الموصل إلى الأحساس الثاني نافعا فيه ، موجودا معه . فإن أريد أن يكون هذا الكلام على هذا

(١) الضمير هو قياس طويت مقدمته الكبرى إما لظهورها أو لإخفاء كذبتها .

(٢) س ذلك

(٣) م مقدم .

(٤) س وغير ذلك .

(٦) إذا كان ساقطة من س .

(٥) س هذا واعلم .

التأويل كالصحيح ، فيجب أن يجعل بدل التعلم والتعلم التعريف والتعرف ، أو يفهم من التعليم والتعلم ما لم يتواطأ عليه في هذه<sup>(١)</sup> الكتب ، بل ما يفهم من التعريف والتعرف ، ولا مناقشة في ذلك .

وقد<sup>(٢)</sup> قالوا إن قول القائل ” كل تعليم وتعلم ذهني ” ليس في صححة قول القائل ” كل تعليم وتعلم فكري ” : فإن هذا القائل يكون قد أخرج بقوله ” الفكري ” الحسي . فهؤلاء يعرض لهم ما عرض لأولئك . وشئ آخر : وهو أن الذهني هو الذي يكتسب بالذهن ، والذهن غير<sup>(٣)</sup> الحس : فأى حاجة إلى ما يفصله عن الذي بالحس ؟ والذي عندي هو أن الذهني أصلح من الفكري ؛ فإن الذهني أعم من الفكري والحدي والفهمي : فإن الفكري هو الذي يكون بنوع من الطلب ؛ فيكون هناك مطلوب ثم تتحرك النفس إلى طلب الأوسط على الجهة المذكورة في اكتساب القياس . فلا تزال تستعرض الأمور المناسبة إلى أن تجد حداً أوسطاً<sup>(٤)</sup> . وأما الحدي<sup>(٥)</sup> فهو أن يكون المطلوب إذا سنع للذهن تمثل الحد الأوسط عن<sup>(٦)</sup> غير طلب . وهذا كثيراً ما يكون . أو تكون إحدى المقدمتين سانحة للذهن فيضاف<sup>(٧)</sup> إليها دفعة حد إما أصغر وإما أكبر ، فتخلق نتيجة من غير فكر ولا طلب .

وأما الفهمي فهو ألا يكون الحد الأوسط حصل بطلب ولا بسنوح ، بل بسمع<sup>(٨)</sup> من معلم من خارج ، والذهن هو الذي يتلقى جميع هذا . فإن قال قائل إن الفهمي هو فكري<sup>(٩)</sup> أيضاً : لأن النفس عندما تسمع تفكراً ؛ فيقال له إن المعلم كلما أورد حداً للقياس فعلمه المتعلم من جهة التصور كان ذلك دفعة . ثم إذا انضاف إليه حد آخر فصلت مقدمة ، فإن شك فيها لم ينتفع بما قال المعلم ، إلا أن يفكر في نفسه فيعلم ، فيكون هذا تعليماً مركباً من فهمي ومن فكري : إذ هو قياس مركب ، وكل قياس من جملة فهو تعليم مفرد ، وكلامنا في المفرد . وإما أن يرجع إلى المعلم فيفيده المعلم العلم بالقياس ، فيكون العلم إنما جاء مع القياس : وكلامنا في ذلك القياس كهذا الكلام<sup>(١٠)</sup> . فأما إن لم يشك المتعلم ، فظاهر أن الصديق يتبع التصور دفعة بلا فكرة .

(١) س من

(٢) س وقوم .

(٣) س عن

(٤) م ك ب أوسطا .

(٥) وأما الحدي ساقطة في س .

(٦) م من

(٧) س فيضاف .

(٨) س بل بأن يسنع من معلم . م يسمع عن . (٩) س الفكري .

(١٠) م فيكون كهذا الكلام .

وبالجملة يجب أن يفرد التعليم الذي نحن في اعتباره تعليما واحدا وقياسا<sup>(١)</sup> واحدا، ولا يؤخذ خلطا : فإن الخلط قد يجوز أن يتركب من أصناف شتى، فيجد فيها ما يكون فهما دفعة، وما هو غير فهم دفعة ، وهناك لا يكون انتفاع .

فإن عاد وفكر في نفسه فذلك تعلم من نفسه . أو عاد فاستفهم المعلم مرة أخرى ففهم<sup>(٢)</sup> ، فالتعلم هو الذي في هذه الكرة .

ثم قد علم أن الفكرة أمر كالحركة للنفس يُنْتَقَلُ بها من شئ إلى شئ ، ويتردد طالبه لا واجده<sup>(٣)</sup> . فإذا لم يحصل في التعليم والتعلم [١٩١] هذه الحركة على وجهها لم تكن هناك فكرة .

وإذا كان كل تعليم وتعلم للأمر العقلية ، فهو إما على سبيل الفكر أو الحدس أو الفهم ، وليس ذلك في التصديق فقط ، بل وفي التصور . وكل ذلك ذهن . فقولهم "تعليم وتعلم ذهني" أصوب .

والشئ الذي<sup>(٤)</sup> إذا وقع التصديق به كان تصديقا بالقوة بشئ آخر ، فهو إما ملزومه<sup>(٥)</sup> وإما معانده، أو كلي فوقه، أو جزئي تحته، أو جزئي معه . والملزوم إذا عُلِمَ بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة بلازمه، وذلك بالقياس الاستثنائي من شرطيات متصلة. والمعاند إذا علم بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة بمعانده : إما برفعه عند وضع ذلك ، أو وضعه عند رفع ذلك . وذلك بالقياس الاستثنائي من شرطيات منفصلة . والكلى إذا علم وجود حكم عليه من إيجاب أو سلب بالفعل<sup>(٦)</sup>، كان ذلك علما بالقوة بالجزئي الذي تحته بطريق القياس . والجزئي إذا عُلِمَ وجود حكم عليه بالإيجاب أو السلب ، كان ذلك ظنا بالقوة بالكلى الذي فوقه إن كان المعلوم حكما في بعض الجزئيات ، وذلك بالاستقراء الناقص . أو كان علما بالقوة بالكلى الذي فوقه إن كان المعلوم حكما يعم كل جزئي ، وذلك بالاستقراء التام . والجزئي إذا عُلِمَ وجود حكم عليه ، كان ذلك ظنا بالقوة في جزئي آخر أنه كذلك - إذا كان يشاركه في معنى - وذلك بالتمثيل .

(١) م ٦ ب وقياسا وقياسا .

(٢) م حتى فهم .

(٣) م طالبا لا واحدا م واحدة

(٤) م ملزومة وإما معاندة .

(٥) م "الذهني" وهو خطأ .

(٦) أي إذا علم ذلك بالفعل .

فإذن كل صنف من الظن والعلم المكتسب<sup>(١)</sup> إذا كان اكتسابه ذهنيا فهو بعلم أو ظن سابق : سواء كان يتعلم من الغير أو باستنباط من النفس . وليست هذه كلها سواء في كونها علما بالقوة ، بل قوة بعضها أقرب ، وقوة بعضها أبعد . فإن اللازم ليس متضمنا في الملزوم إذا لم يكن لزومه على سبيل و - مع وحمل . فإنا إذا قلنا كل ب ا فمعنى هذا القول : كل واحد مما تحت ب ومما يوصف بب ويوضع لب فهو ا . فقد ضمنا موضوعات ب في هذا الحكم . فهذه المعرفة بالقوة التي كانتها فعل . والعلم بأن الأوسط موجود للأصغر ليس علما بالقوة بأن الأكبر موجود له إذا كان الأكبر مجهولا<sup>(٢)</sup> : فإن كون الأكبر للأصغر ليس مُدرجا في كون الأصغر للأوسط كأنه محصور تحته ، بل الأمر بالعكس . فإنك إذا علمت<sup>(٣)</sup> أن كل ب ا فقد علمت أن كل موصوف بب هو ا ، فدخلت فيه الموصوفات بب<sup>(٤)</sup> . وأما إذا علمت أن كل ج ب فلم يدخل ا<sup>(٥)</sup> الذي هو محمول على ب في هذا ، لا بفعل ولا قوة : لأن قولنا كل ب ا معناه كل موصوف بب وداخل تحت ب فهو ا . وليس قولك كل ج ب معناه كل ج<sup>(٦)</sup> هو كل محمول ب : إذ الكلية في جنب الموضوع . فإن قال قائل إنه إذا كان كل ج ب كان ج موصوفا بكل محمول لب ، فذلك وإن كان حقا ، فليس مفهوم نفس اللفظ ، بل هو لازم عنه . إذا<sup>(٧)</sup> قلت كل ب فمفهومه كل موضوع تحت ب . وليس يجب أن يظن أن معنى قول أرسطو<sup>(٨)</sup> " فبعلم<sup>(٩)</sup> سابق " أن هذا السبق هو في الزمان ، بل بالذات . فمن الأشياء ما نعرفها الآن بالفعل إذا كانت معنا<sup>(١٠)</sup> معرفة قديمة بالقوة التي كانتها فعل ، وتكون تلك المعرفة قد سبقت بالزمان . وبعضها إنما نعرفها مع العلم المحتاج إليه في أن نعلمه<sup>(١١)</sup> ، الذي لو سبق في الزمان لكان علما بالقوة القريبة جدا . ومثال ذلك أنك إذا فرضت حداً أكبر وأوسط وأصغر ، وكان الأوسط حاصل الوجود للأصغر ، وأنت تنظر هل الأكبر للأوسط

(١) من العلم والظن المكتسب . (٢) من : مجهولا . (٣) من فإذا علمت .

(٤) م " فإنك إذا علمت أن كل موصوف بب هو ا فدخلت فيه الموصوفات " .

(٥) ا ساقطة من س .

(٦) ج ساقطة من م . (٧) من وإذا . (٨) من المعلم بدل أرسطو .

(٩) من يعلم . (١٠) من معنى . (١١) من يعلم .

لينتج منه الأكبر للأصغر . فإذا<sup>(١)</sup> بَانَ لك أنه للأوسط ، بَانَ لك في الحال أنه للأصغر ، ولم تحتج أن تنتظر شيئاً وأن<sup>(٢)</sup> تنظر في تأليف الأصغر مع الأوسط ؛ بل يتبين لك الأمران معا في الزمان ، ولم تحتج أن تطلب بعد وجودك الأكبر للأوسط أنه موجود للأصغر ولا في أقصر جزء من الزمان لو كان ، لكن هذا العلم السابق إنما هو سابق بالذات ، وإليه توجه أول الطلب بالذات . فهكذا ينبغي أن يفهم هذا الموضوع .

---

(١) من وإذا .

(٢) من وإن لم .

## الفصل الرابع<sup>(١)</sup>

### في تعديد مبادئ القياسات بقول عام

ثم إن مبادئ القياسات كلها إما أن تكون أمورا مصدقا بها بوجه أو غير مصدق بها .  
والتي لا يصدق بها إن لم تجر مجرى المصدق بها<sup>(٢)</sup> بسبب تأثير يكون منها في النفس ، يقوم ذلك التأثير  
من جهة ما مقام ما يقع به التصديق<sup>(٣)</sup> ، لم يُنتفع بها في القياسات أصلا . والذي يفعل هذا الفعل  
هي الخيالات ، فإنها تقبض النفس عن أمور وتبسطها نحو أمور ، مثل ما يفعله الشيء المصدق به ،  
فتقوم مع التكذيب بها مقام ما يصدق به<sup>(٤)</sup> : كمن يقول<sup>(٥)</sup> للعسل إنه مرة مقيئة<sup>(٦)</sup> فتتقزز عنه  
النفس مع التكذيب بما<sup>(٧)</sup> قيل ، كما<sup>(٨)</sup> تتقزز عنه مع التصديق به<sup>(٩)</sup> أو قريبا منه . وكما يقال  
إن هذا المطبوخ المسهل هو في حكم الشراب ، ويجب أن تتخيله شرابا حتى يسهل عليك شربه ،  
فيتخيل ذلك فيسهل عليه ، وذلك مع التكذيب به . فهذا الواحد هو مبدأ القياسات<sup>(١٠)</sup> الشرعية .  
ومنافع القياسات الشرعية عند الجمهور في الأمور الجزئية قريبة من منافع القياسات المعقودة<sup>(١١)</sup>  
من المصدقات التي تؤلف منها قياسات في الأمور الجزئية : إذ كان الغرض في إيقاع التصديق فيها  
هو<sup>(١٢)</sup> تقزز النفس على انقباض وانبساط ، أو سكون<sup>(١٣)</sup> عنهما .

وإذا كان التخيل من شأنه أن يفعل ذلك ، قام مقامه . على أن أكثر عوام الناس<sup>(١٤)</sup> أطوع  
للتخيل منهم للتصديق . فهذا قسم . وأما القسم الذي فيه التصديق فإما أن يكون التصديق<sup>(١٥)</sup> به  
على وجه ضرورة أو على وجه تسليم لا يحتلج في النفس معانده ، أو على وجه ظن غالب . والذي  
على وجه ضرورة ، فإما أن تكون ضرورته ظاهرة<sup>(١٥)</sup> - وذلك بالحس أو بالتجربة أو بالتواتر -

- 
- |                   |                              |                    |
|-------------------|------------------------------|--------------------|
| (١) م ك ب ساقطة . | (٢) م ساقطة .                | (٣) م س بالتصديق . |
| (٤) م س صدق .     | (٥) م س كما قد يقول القائل . | (٦) م ساقطة .      |
| (٦) م ساقطة .     | (٧) م س بها .                | (٨) م ساقطة .      |
| (٩) م س ساقطة .   | (١٠) م س للقياسات .          | (١١) م ساقطة .     |
| (١٢) م س ساقطة .  | (١٣) م س العوام .            | (١٤) م س ساقطة .   |
| (١٥) م س ساقطة .  | (١٥) م س ظاهرة .             | (١٥) م س ساقطة .   |

أو تكون ضرورته باطنية . والضرورة الباطنية إما أن تكون عن العقل ، وإما أن تكون خارجة عن العقل ولقوة أخرى غير العقل . فأما (١) الذى عن العقل فلإما أن يكون عن مجرد العقل ، أو عن العقل مستعينا فيه بشئ . والذى عن مجرد العقل فهو الأوَّلُ الواجب قبوله : كقولنا الكل أعظم من الجزء . وأما الذى عن العقل مع الاستعانة بشئ : فأما أن يكون المعين غير غريزى فى العقل فيكون هذا التصديق واقعا بكسب فيكون بعد المبادئ ، وكلامنا فى المبادئ . وإما أن يكون المعين غريزيا فى العقل أى حاضرا - وهو الذى يكون معلوما بقياس حده الأوسط موجود بالفطرة وحاضر (٢) للذهن . فكما أُحْضِرَ المطلوب مؤلفا من حدين أكبر وأصغر تمثل هذا الوسط بينهما للعقل من غير حاجة إلى كسبه . وهذا مثل قولنا : إن كل أربعة زوج : فإن من فهم الأربعة وفهم الزوج تمثل له أن الأربعة زوج ، فإنه فى الحال يتمثل أنه منقسم بمتساويين . وكذلك كلما تمثل للذهن أربعة ، وتمثل الاثنان ، تمثل (٣) فى الحال أنها ضعفه لتمثل الحد الأوسط . وأما إذا كان بدل ذلك ستة وثلاثون (٤) أو عدد آخر ، افتقر الذهن إلى طاب الأوسط . فهذا القسم الأوَّلُ به أن يسمى مقدمة فطرية القياس .

وأما الذى هو خارج عن العقل فهو أحكام القوة الوهمية التى يحكم بها جزما وبالضرورة الوهمية إذا كانت تلك الأحكام (٥) فى أمور ليس فيها للعقل حكم أوَّلُ . وتلك الأمور مع ذلك خارجة عن المحسوسات فيضطر الوهم النفس إلى حكم ضرورى فيها كاذب ، إذ يجعلها فى أحكام ما يحس ، مثل حكم النفس فى أول ما يوجد مميزه (٦) ، وقبل أن تتقف بالآراء والنظر ، أن كل موجود فهو فى مكان أو فى حيز مشار إليه ؛ وأن الشئ الذى ليس فى داخل العالم ولا فى خارجه فليس بموجود . فإن النفس تحكم بهذا بالضرورة ، ولا يكون العقل هو الموجب لهذا ، ولكن يكون ساكنا (٧) عن هذا . ثم إذا نظر العقل النظر الذى يخصه ، وألَّفَ قياسات من مقدمات مشتركة القبول بين العقل وبين قوى أخرى - إن كان لها حكم فى القبول والتسليم - أنتج أن للمحسوسات (٨) مبادئ مخالفة للمحسوسات . فإذا انتهى النظر إلى النتيجة مانعت القوة التى تحكم

(١) م ٦ ب وأما .

(٢) م ٦ ب موجودا وحاضرا .

(٣) م ساقطة .

(٤) فى المخطوطات الثلاثة ستة وثلاثين أري عددًا آخر .

(٥) م الأحوال .

(٦) هكذا فى المخطوطات . ولعلها توجد مميزة ، أى توجد النفس مميزة بمعنى يحصل لها التمييز وإدراك الأشياء . فى مرحلة

(٨) م المحسوسات .

(٧) م ساكنا .

الطفولة .



الحكم المذكور<sup>(١)</sup> ، فيعلم أنها كاذبة ضرورة ، وأن فطرتها وضرورتها غير الضرورة العقينة ، وإن كانت ضرورة قوية في أول الأمر. وأول ما يكذبها أنها نفسها لا تدخل في الوهم. ومع ذلك فإنه قد يصعب علينا التمييز بين الضرورتين ، إلا أن ننظر<sup>(٢)</sup> في موضوع المطلوب ومحموله. فإن كان شيئا أعم من المحسوس أو خارجا عنه ، وكانت الضرورة تدعو إلى جعله على صورة محسوسة ، لم نلتفت إليها بل نفرغ إلى الحجمة . والموجود والشئ والعلة والمبدأ والكلى والجزئى والنهائية وما أشبه ذلك كلها خارجة عن الأمور المحسوسة. بل حقائق النوعيات أيضا مثل حقيقة الإنسان فإنها مما لا يتخيل ألبتة ولا تتمثل في أوهامنا . بل إنما يناها عقلنا . وكذلك كل حقيقة كلية<sup>(٣)</sup> من حقائق نوعيات الأمور الحسية فضلا عن العقلية كما سنبين ذلك في موضعه .

فبادئ البراهين التي من جنس المدركات [ ٩١ ب ] بالضرورة من هذه<sup>(٤)</sup> التي تدرك ويصدق بها بالضرورة الحقيقية دون تلك الوهمية. وأما ما يكون على سبيل التسليم فإما أن يكون على سبيل تسليم صواب ، وإما على سبيل تسليم غلط. أما<sup>(٥)</sup> الذي على سبيل تسليم صواب فهو إما على سبيل تسليم مشترك فيه ، وإما على سبيل تسليم من واحد خاص ، يكون ذلك نافعا في القياس الذي يخاطب به ذلك الواحد الخاص ، ولا يكون التصديق به مما يتجه نحو المخاطب والقياس بل نحو المخاطب . فلا ينتفع به المخاطب والقياس فيما بينه وبين نفسه ألبتة انتفاعا حقيقيا أو مجردا .

والذي على سبيل تسليم مشترك فيه : إما أن يكون رأيا يستند إلى طائفة ، أو يكون رأيا لا يستند إلى طائفة ، بل يكون متعارفا في الناس كلهم قبوله ، وقد مرهنا عليه ، فهم لا يحلونه محل الشك : وإن كان منه ما إذا اعتبره المميز<sup>(٦)</sup> ، وجعل نفسه كأنه حصل في العالم دفعة وهو مميز ، ولم يعود شيئا ولم يؤدب ولم يلتفت إلى حاكم خير العقل ، ولم<sup>(٧)</sup> ينقل عن الحياء والنجل ، فيكون حكمه خلقيا لا عقليا ؛ ولم ينظر إلى موجب مصلحة فيكون بوسط لا بضرورة ؛ وأعرض عن الاستقراء أيضا فيكون بوسط ؛ ولم يلتفت إلى أنه هل ينتقص عليه بشيء . فإذا<sup>(٨)</sup> فعل

(١) هذه الجملة مضطربة ناقصة في م وكلمة الحكم الواردة فيها مفعول لقوله ما نعت لا لقوله تحكم .

(٢) م ينظر . (٣) م ساقطة .

(٤) م هي من . (٥) م وأما .

(٦) أى ما إذا نظرية المميز أى العاقل الذى يستطيع التمييز بين الأشياء .

(٧) م أولم . (٨) م وإذا .

هذا كله ورام أن يشكك فيه نفسه أمكنه الشك : كقولهم إن العدل جميل ، وإن الظلم قبيح ، وإن شكر المنعم واجب . فإن هذه مشهورات مقبولة ؛ وإن كانت صادقة فصدقها ليس مما يتبين بفطرة العقل المنزل<sup>(١)</sup> . المنزل المذكورة ؛ بل المشهورات هذه وأمثالها منها ما هو صادق ولكن يحتاج في أن يصير يقينا إلى حجة<sup>(٢)</sup> ، ومنها ما هو صادق بشرط دقيق لا يفتن له الجمهور .

ولا يبعد أن يكون في المشهورات كاذب . والسبب في اعتقاد المشهورات أخذ ما تقدمنا بالاحتراز عنه عند تمثيلها في الذهن للامتحان . وهذه هي المشهورات المطلقة .

وأما التي<sup>(٣)</sup> تستند إلى طائفة فمثل ما يستند إلى أمة وإلى أرباب صناعة وتسمى مشهورات محدودة ، ومثل ما يستند إلى واحد أو اثنين أو عدد محصور يوثق به ويُحَصَّ بِاسْمِ المَقْبُولَاتِ .

واعلم أن جميع الأوليات أيضا مشهورة ولا ينعكس ، كما أن جميع المصدق بها متخيَّل ومحرَّك للخيال ولا ينعكس . وأما المصدق بها على سبيل تسليم غلط فهو أن يسلم المسلم شيئا على أنه أمر آخر لمشابهته إياه ومشاركته في لفظ أو معنى على ما سنين في موضعه ، وهي المقدمات المشبهة ، كمن يقول "كل عين باصرة" ويكون ذلك مسأما له من حيث يفهم منه أحد معاني الاسم المشترك ، ويأخذ بدله آخر فيحسبه أنه المسلم ، أو يقصد به مغالطة حتى يقع في أن يظن بنفسه أو يظن غيره أن الدينار يبصر<sup>(٤)</sup> . وكذلك من يسلم أن كل مسكر نحر وأخذ بدله ما يسكر بالقوة . وهذه هي المقدمات المشبهة .

فأما المظنونات فهي التي تُظَنُّ ظنا من غير وقوع اعتقاد جزم : وذلك<sup>(٥)</sup> إما لمشابهتها للأمر المشهورة فتكون مشهورة في بادئ الرأي الغير المتعقب<sup>(٦)</sup> ؛ فإذا تعقبت علم أنها غير مشهورة مثل قولهم "أنصر أخاك ظالما أو مظلوما" فإن هذا يظن كما يقرع السمع ظنا ويمال إليه ميلا : ثم إذا تعقب كان المشهور أنه لا يجوز أن يُنصَرَ الظالم أخوا كان أو ولدا ، لكنه في الحال يفعل فعله إلى أن يتعقب . وإما أن يقع بها الظن على سبيل القبول من ثقة : وإما أن يقع

(١) م والمنزل .

(٢) من "صادق" إلى حجة ساقط في م . (٣) من الذي يستند .

(٤) وذلك لأن الدينار من ذهب وهم يطلقون عليه اسم "العين" من قبيل الاشتراك اللفظي .

(٥) م ذلك . (٦) أي الناظر في العواقب أو المفكر إطلاقا .

الظن بها من جهات أخرى ليس لأخذها<sup>(١)</sup> على أنها مشهورات ، كمن يرى عبوساً يأتيه فيظنه باطشاً به . وهذه المظنونات إنما تنفع في المقاييس من حيث<sup>(٢)</sup> إن بها اعتقاداً لا من حيث إن مقابلها يخلج في الضمير .

فإذن<sup>(٣)</sup> جميع المشهورات وما سلف ذكره أيضاً معها نافع<sup>(٤)</sup> حيث تنفع هي لأنها معتقدة . فأى صناعة جاز فيها استعمال المظنونات ، جاز استعمال المذكورات قبلها كلها . وكذلك المشهورات إنما ينتفع بها - لا من حيث إنها قد يجوز أن يتشكك فيها - بل من حيث هي معتقدة اعتقاداً لا يخلج مُقَابِلُهُ<sup>(٥)</sup> ؛ فيكون ما قبلها من الأمور الضرورية إذا اعتقدت وُسِّمَتْ نافعاً نفعها ، فيصلح استعماله<sup>(٦)</sup> حيث يصلح استعمال تلك .

وأما الضروريات الوهمية فإنها بالحرى أن تكون أقوى من المشهورات - لا في النفع - بل في شدة إذعان النفس الغير المقومة لها . فربما بقيت مشهورة وربما صارت شِنَعَةً ، فتكون كاذبة وشنعة معا . وتكون صيرورتها شنعة ليست بسبب أمر يدعو إليه<sup>(٧)</sup> من الفرائز والأخلاق والمصالح ، بل لما يدعو إليه العقل .

فإذن مبادئ القياسات مخيلات ، ومحسوسات ، ومجربات ، ومتواترات ، وأوليات ، ومقدمات فطرية القياسات ، ووهميات<sup>(٨)</sup> ومشهورات مطلقة ، ومشهورات محدودة ، ومسلمات ، ومقبولات ، ومشبهات ، ومشهورات في بادئ الرأي الغير المتعقب ، ومظنونات ظناً . فهي أربعة عشر صنفاً .

وها هنا قسم<sup>(٩)</sup> من مبادئ المقاييس وهي التي ليست مبادئ من جهة القائس نفسه ، فإن أقسام الذي يكون من جهة القائس<sup>(١٠)</sup> هو ما قلناه ، ولكن هي مبادئ<sup>(١١)</sup> من جهة المعلم ، وهي أن يكلف المعلم المتعلم تسليم شئ ووضع<sup>(١٢)</sup> لينبئ عليه بيان شئ آخر فيسلمه ويضعه . وهذه هي الأمور التي تسمى أصولاً موضوعة ومضاهرات .

- (١) م ٦ ب لأحدها . (٢) س إنها .  
(٣) م إذن ، س فإن . (٤) س نافع أيضاً معها .  
(٥) أى لا يخطر بالبال مقابله : أى ضده أو قبيضه . (٦) م ٦ ب استعمالها .  
(٧) ب أمر إليه يدعو . (٨) س وهميات بدون الواو .  
(٩) م ساقطة . (١٠) م ٦ ب القياس . (١١) م ٦ ب مباد .  
(١٢) س أو وضعه .

## الفصل الخامس<sup>(١)</sup>

### في المطالب وما يتصل بها

وفي ذلك بيان أصناف مبادئ العلوم وأصناف الحدود الوسطى

أما المطالب بحسب ما يحتاج إليه ها هنا فإنها بالقسمة الأولى ثلاثة أقسام ، وبالقسمة الثانية ستة . أما بالقسمة الأولى فمطلب "ما" ومطلب "هل" ومطلب "لم" <sup>(٢)</sup> . ومطلب "ما" على قسمين : أحدهما الذي يُطالَب به معنى الاسم كقولنا ما الخلاء وما العنقاء ؟ والناثي الذي تطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الحركة وما المكان ؟ ومطلب "هل" على قسمين : أحدهما بسيط وهو مطلب هل الشيء موجود على الإطلاق ، والآخر مركب وهو مطلب هل الشيء موجود كذا أو ليس موجودا كذا ، فيكون "الموجود" رابطة لا محجولا ، مثل قولك هل الإنسان موجود حيوانا أو ليس موجودا حيوانا <sup>(٣)</sup> . ومطلب "لم" على قسمين : فإنه إما بحسب القول وهو الذي يُطالَب الحد الأوسط ، وهو علة لاعتقاد القول والتصديق به في قياس ينتج مطلوبا ما ، وإما بحسب الأمر في نفسه وهو يطلب علة وجود الشيء في نفسه على ما هو عليه من وجوده مطلقا أو وجوده بحال . وأما مطلب الأي-<sup>(٤)</sup> والكيف والكم والأين والمتى <sup>(٥)</sup> وغير ذلك ، فهي راجعة بوجه ما إلى "الهل" المركب . فإن أراد أحد أن يكثر المطالب بتعديده هذه فيفعل ، إلا أن المطالب العلمية الذاتية هي تلك . ومع ذلك فإن مطلب "أي" أبسط هذه البواق وأشد دلالة على المطلوب به ، فإنه يُطالَب به تمييز الشيء بما يخصه <sup>(٦)</sup> ، وتلك <sup>(٧)</sup> أوسع مذهبا وأعرض مجالاً . وإن أحب أحد أن يجعل مطلب "أي" مستهدلا بوجه على مطالب كيف وكم وأين <sup>(٨)</sup> وغير ذلك فيفعل . فحينئذ يكون مطالبا "هل" و"لم" يطلبان التصديق ، ومطلبا "ما" و"أي" يطلبان

(١) م ك ب ساقط .

(٢) ومطلب لم ساقطة في م .

(٣) ليس للرابطة وجود في اللغة العربية عادة فإننا نقول هل الإنسان حيوان أو هل ليس الإنسان حيوانا ؟ وما ذكره ابن سينا أكثر انطباقا على بعض اللغات الأجنبية .

(٤) م س ساقطة .

(٥) م ك ب متى .

(٦) م ك ب وإنما يطلب تمييز الشيء بما يخصه .

(٨) م س ساقطة .

(٧) يشير إلى مطالب الكيف والكم والأين والمتى .

التصور . فطلب "ما" الذي بحسب الاسم<sup>(١)</sup> متقدم على كل مطاب ، وأما مطلب "ما" الذي بحسب تحقق الأمر في نفسه فمتأخر عن مطلب "هل" البسيط . فإن الذي يطلب ما ذات الحركة وما الزمان<sup>(٢)</sup> وإنما يطلب مائة أمر موجود عنده . وأما إن طلب أحد هل حركة أو هل زمان أو هل خلاء أو هل إله موجود، فيجب أن يكون فهمً أولاً ما تدل عليه هذه الأسماء : فإنه يمكن أن يعلم ما يدل عليه الاسم ولا يعلم هل ذلك المدلول عليه موجود أو غير موجود . وإن كان الحد إنما هو بالحقيقة للموجود ، ولكن لا يوقف في أول الأمر أن هذا القول حد بحسب الاسم أو بحسب الذات إلا بعد أن يعرف أن الذات موجودة . ولذلك يوضع في التعاليم<sup>(٣)</sup> حدود أشياء يبرهن على وجودها من بعد كالمثلث والمربع وأشكال أخرى حدثت في أول كتاب "أسطقسات الهندسة" . فكان حدًا بحسب شرح الاسم ، ثم أثبت وجودها من بعد ، فصار الحد ليس بحسب الاسم فقط بل بحسب الذات : بل صار حدًا بالحقيقة . ويجب أن يعلم أن الفرق بين الذي يفهم من الاسم بالجملة والذي يفهم من الحد بالتفصيل غير قليل . فكل إنسان إذا خوطب<sup>(٤)</sup> باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم إذا كان عالمًا باللغة . وأما الحد فلا يقف عليه إلا<sup>(٥)</sup> المرئاض بصناعة المنطق . فيكون أحد الأمرين معرفة ، والثاني علماً ، كما أن الحس معرفة والعقل<sup>(٦)</sup> علم .

ومبادئ العلوم مختلف في تقديمها على العلوم وتصدير التعاليم بها . ففي بعضها إنما يوضع أن الأمر موجود أو غير موجود فقط ، لأن الضرورة (١٩٢) تدعو فيها إلى هذا المتدار كقولنا "إن الأمر لا يخرج عن طرفي النقيض" ، أو<sup>(٧)</sup> مثل وضعهم "أن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية" . وفي بعضها إنما يوضع أولاً ما ذا يدل عليه الاسم كما ذكرناه من حال المثلث والمربع المذكورين في فاتحة كتاب الاسطقسات ، ثم من بعد ذلك يبين وجوده . وفي بعضها يحتاج أن يوضع الأمران جميعاً : مثل الوحدة في فاتحة علم العدد . ونحن مستقصون لهذا<sup>(٨)</sup> فنقول :

إن الأمور التي تذكر في المبادئ منها معان مركبة ومنها معان مفردة . والمعاني المركبة إنما يليق بها أن يستدعى فيها التصديق<sup>(٩)</sup> لا لأن تعطى لها<sup>(١٠)</sup> الحدود ، فإن التركيب الجبري للتصديق .

(١) أي الذي يطلب فيه معنى اسم كقولنا ما العنقا . ؟ .

(٢) من وما ذات الزمان . (٣) التعاليم علم الرياضة . (٤) م خطب .

(٥) م ساقطة . (٦) المراد بالحس والعقل هنا الإحساس والعقل .

(٧) م و . (٨) من ونحن تزيد هذا استقصاء .

٩ من إلى التصديق . (١٠) من بها .

وأما الحدود فللمعاني المفردة وما في حكم المفردة. والقضايا المتعارفة والأصول الموضوعية مركبة ،  
فإذن لا يتحقق فيها معنى إعطاء الحد والماهية ، ولا بد من أن تقبل بالهلية ليتبين بها غيرها .  
فقد حصل من هذا أن هذا القسم من المبادئ يوضع بالهلية .

وأما المعاني المفردة فمنها (١) ما هي أعراض موضوع الصناعة ، ومنها ما هي داخلية في جملة  
موضوع الصناعة (٢) . فما كان منها من أعراض موضوع الصناعة وآثاره ، فهي التي تطلب  
في الصناعة ليصحح فيها وجودها (٣) . وليس وجودها إلا للموضوع . فيكون النظر في أنها موجودة  
ع الصناعة لتلك الصناعة (٤) . وذلك هو النظر في أنها موجودة . فإذن إثبات وجوده  
إلى تلك الصناعة . فهذه لا يجوز أن تكون بيّنة الوجود (٥) ومجهولة (٦) لموضوع الصناعة ، إذ  
موضوع الصناعة كما يبين (٧) لك من بعد هو مأخوذ في حدها (٨) ووجودها أن يكون له . وإذا  
هذه في الصناعة المستعملة لموضوعها غير بيّنة الوجود ، وإنما يطلب وجودها لموضوع الصناعة ،  
بل وجودها مطلقا في تلك الصناعة ، فيستحيل (٩) أن يفرض وجودها مطلقا ، فستحيل (١٠)  
أن يفرض وجودها في المبادئ . وإذا لا بد من أن تفهم حدودها فيجب أن توضع حدودها  
في المبادئ . فهذا القسم حدودها في المبادئ دون وجودها .

وأما ما كان من المفردات داخلا في جملة الموضوع فلا بد من أن يفهم ، ولا بد أيضا  
من أن يعترف (١١) بوجودها وأنها حقّةٌ معا . فإنها إن لم تفهم ماهيتها لم يمكن أن يعرف (١٢) شيء  
من أمرها . وإن لم يوضع وجودها فكيف يطلب وجود شيء لها ؟

وإذا لا مفرد في العلوم البرهانية إلا شيء داخل في الصناعة : والداخل في الصناعة إما  
الموضوع الذي للصناعة وما هو منه ، وإما أحكام الموضوع . فإذن بعض المفردات توضع  
حدودها في المبادئ دون وجودها : وبعضها توضع حدودها ووجودها .

وإذا ما خلا المفرد المركب (١٣) ، والمركب النافع في العلوم قضية ، والقضية إنما يوضع  
وجودها لا محالة دون حدها . وعلى ما قلنا فتبين من جميع ذلك أن من الأمور المصدرة في الصناعة

- (١) من منها . (٢) من + وآثاره ولواحقه ولوازمه .  
(٣) من ليصحح في تلك الصناعة وجودها . (٤) من موجودة لموضوع تلك الصناعة .  
(٥) م الموجود . (٦) من الوار ساقطة . (٧) م تبين .  
(٨) من حدودها . (٩) من فستحيل . (١٠) من ومستحيل .  
(١١) من يعرف . (١٢) من يعرف .  
(١٣) من مفرد المركب . والمعنى وحيث إن المركب هو ما عدا المفرد .

ما يوضع بهليته فقط ، ومنه ما يوضع بماهيته . ومنه ما يوضع بهليته وماهيته . وأما مطلب  
"اللّم" فإنه على كل حال متأخر عن المطلبين معا؛ فإن ما لم يُتَّصَرَّحَ معناه فإن طلب اللّم فيه محال .  
وما تصور أيضا معناه وأنه ما هو أو ما معنى الاسم الدال عليه ، ولم يعط<sup>(١)</sup> أنه موجود أو غير  
موجود بحال أو على الإطلاق ، فإن طلب اللّم فيه أيضا محال . ولكن<sup>(٢)</sup> طلب اللّم الذي بحسب  
القول<sup>(٣)</sup> ربما كان متقدما على طلب اللّم الذي بحسب الأمر في نفسه . فربما صح عندنا بقياس  
أن ج ب ولا ندرى العلة في نفس الوجود لكون ج ب . فنكون قد علمنا أنا إذن<sup>(٤)</sup> لم نعتقد أن  
ج ب ولم نعلم أنه لم يكن ج ب في نفس الأمر . وربما كان مطلب "لم" الذي بحسب الأمر  
في نفسه<sup>(٥)</sup> غير مفتقر إلى مطلب "اللّم" الذي بحسب القول ، وذلك إذا كان الشيء<sup>(٦)</sup> بيّنا بنفسه بالحس .  
وأما علة تخفية مثل جذب المغناطيس الحديد ، فإن ذلك ليس يمكن أن يثبت بقياس أو بطلب  
بلم حتى يعطى<sup>(٧)</sup> الحد الأوسط فيه . ولكن إذا أصيب بالحس خطر بالبال طلب اللّم فيطلب  
لم صار مغناطيسٌ يجذب الحديد ، فيطلب علة<sup>(٨)</sup> الأمر في نفسه لا علة التصديق به .  
وكثيرا ما<sup>(٩)</sup> يتفق أن يكون الحد الأوسط في القياس - وهو<sup>(١٠)</sup> علة القياس - علة أيضا للأمر  
في نفسه فيكون قد اجتمع المطلبان معا في بيان واحد .

(١) أي طلب العلة بقياس .

(٢) م ك ب وليكن .

(٣) من من أنه .

(٤) من كالشيء .

(٥) في نفسه ساقطة في من .

(٦) من ساقطة .

(٧) من ما ساقطة .

(٨) م علة .

(٩) م يعط .

(١٠) من هو بدون و .

## الفصل السادس<sup>(١)</sup>

### في كيفية إصابة المجهولات من المعلومات

كل مطلب من هذه وإنما يتوصل إلى نيته بأمر موجودة حاصلة . لكن<sup>(٢)</sup> ها هنا موضع شك في أن المعدوم الذات المحال الوجود كيف يتصور إذا سئل عنه "ما هو" حتى يطلب بعد ذلك "هل هو"<sup>(٣)</sup> . فإنه إن لم يحصل له في النفس معنى ، كيف يحكم عليه بأنه حاصل أو غير حاصل ؟ والمحال لا صورة له في الوجود ، فكيف يؤخذ عنه صورة في الذهن يكون ذلك المتصور<sup>(٤)</sup> معناه ؟ فنقول إن هذا المحال إما أن يكون منفردا لا تركيب فيه ولا تفصيل ، فلا يمكن أن يتصور البتة إلا بنوع من المقايسة بالموجود وبالنسبة إليه<sup>(٥)</sup> كقولنا الخلاء ، وضد الله : فإن الخلاء يتصور بأنه<sup>(٦)</sup> لـ "جسام كالتقابل ، وضد الله يتصور<sup>(٧)</sup> بأنه لله كما للحار البارد ، فيكون المحال يُتصور<sup>(٨)</sup> بصورة أمر ممكن ينسب إليه المحال ، ويتصور نسبة إليه وتشبها به . وأما في ذاته فلا يكون متصورا ولا معقولا ولا ذات له .

وأما الذي فيه تركيب ما وتفصيل مثل عترأيل أو عتقاء وإنسان يطير وإنما يتصور أولا تفاصيله التي هي غير محالة ، ثم يتصور لتلك التفاصيل اقتران ما على قياس الاقتران الموجود في تفاصيل الأشياء الموجودة المركبة الذوات . فيكون هناك أشياء ثلاثة اثنان منها جزءان كل بانفراده موجود ، والثالث تأليف بينهما ، هو من جهة ما هو تأليف متصور ، بسبب أن التأليف من جهة ما هو تأليف من جملة ما يوجد . فعلى هذا النحو يعطى معنى دلالة اسم المعدوم . فيكون المعدوم إنما تصور لتصور متقدم للوجودات .

ونقول<sup>(٩)</sup> الآن إنه إذا كان حصل عندنا حكم على كلى أول حصوله : إما بيننا بنفسه مثل إن كل إنسان حيوان ، والكل أعظم من الجزء ، أو بيننا باستقراء أو تجربة على الوجوه التي

(١) م ب ساقطة . (٢) م يكن .

(٣) أى إذا سئل عن ماهيته حتى يطلب بعد ذلك السؤال عن وجوده . س هل هو هو .

(٤) م التصور . (٥) م ساقطة . (٦) م أنه .

(٧) س يفهم . (٨) م ب يتصوره .

(٩) س فنقول .



يُصدَّقُ بها بالأشياء من غير استعانة بقياس ، فقد علمنا بالقوة الحكم على كل جزئى تحته ، ولكن جهلناه بالفعل . فلا نعرف مثلا أن زيدا الذى بالهند حيوان : لأننا إنما عرفناه (١) بعد بالقوة إذ عرفنا أن كل إنسان حيوان ، وإنما جهلناه بالنعلم لأنه يحتاج أن يجتمع لنا إلى هذا العلم علم آخر أو علمان آخران حتى يخرج الذى بالقوة إلى الفعل . وذلك بأنه يجب أن نعلم أن زيدا موجود ، وأن نعلم أنه موجود إنسانا . فإذا حصل لنا بالحس معرفة أنه موجود وأنه إنسان من غير أن يكون مطلوباً (٢) أو متعلماً ، واقترن بذلك علم ، كان عندنا حاصلًا أيضا بغير قياس ، اقترانا على التأليف الذى من شأنه أن يُحدث بالذات علما ثالثا ، علمنا أن زيدا حيوان . فيكون عن معرفة وعن علم اجتماعا حدث لنا علم . أما المعرفة منهما فهو ما كان من الحس ، وأما العلم فما كان من العقل . والمعرفة حدثت (٣) في الحال ، وأما العلم فقد كان قبلها . والذى يحصل منهما فقد يجوز أن يكون قد كان لنا مطلوبا وطابنا مبادئته الموصلة إليه ، ويجوز أن يكون شيئا قد انسقنا إليه انسياقا لموافاة أسبابه عن غير طلب . ومع ذلك فيجب أن يتقدم تصور المطلوب ومبادئه على كل حال .

وقد يتفق ألا يكون هكذا : بل يكون الحكم على الكلى حاصلًا عندنا بقياس ، والحكم على الجزئى حاصلًا بقياس آخر . فإذا اجتماعا حصل العلم الثالث . ولكن وإن كان كذلك فإن (٤) القياسات الأولى تكون من مقدمات بيّنة بنفسها أو مكتسبة بالاستقراء والتجربة (٥) والحس من غير قياس على ما نوصِّح (٦) بعد .

ثم إن لسائل أن يسأل أحدا فيقول : هل تعلم أن كل اثنين زوج ؟ ومعلوم أن جوابه لاني أعلم ذلك . فيعود ويقول : هل الذى فى يدي هو زوج أو فرد ؟ وعدد الناس الذى بمدينة كذا زوج أو فرد ؟ فإن أجيب بآنا لا نعلم ذلك ، عاد فقال : فاستم تعرفون أن كل اثنين عدد زوج ، فإن هذا الذى فى يدي اثنان ولم تعرفوا أنه زوج . وقد قيل فى التعابير (٧) إن قوما أجابوا عن هذا بجواب غير مستقيم فقالوا : نحن إنما نعرف أن كل اثنين عرفناه فهو زوج . وهذا الجواب فاسد :

(١) من عرفنا .

(٢) أى من غير دليل عقلى .

(٣) م ك ب حديث

(٤) من بيان .

(٥) من أو التجربة .

(٦) من وضع

(٧) من التعليم الأول .

فإننا نعرف أن كل اثنين<sup>(١)</sup> موجود عرف أو لم يعرف ، فهو زوج . بل الجواب عن هذا : أنا لم نقل  
إنا نعرف كل اثنين زوج ، فإذا لم نعرف اثنين<sup>(٢)</sup> زوجا يتقضى قولنا . وأيضا لم نقل إنا نعرف  
من كل شيء هو اثنان أنه اثنان فنعرف أنه زوج<sup>(٣)</sup> . بل قلنا أحد قولين : إما [ ٩٢ ب ] أن كل  
اثنين عرفناه فإننا نعرف<sup>(٤)</sup> أنه زوج ، أو كل اثنين في نفسه — عرفناه أو لم نعرفه — فهو في نفسه  
زوج . أما القسم الأول فلا ينتقض بالشبهة<sup>(٥)</sup> التي أوردت . وأما الوجه الثاني فهو معرفة  
عامة<sup>(٦)</sup> لا يناقضه الجهل الخاصي : لأننا وإن لم نعلم أن الذي في يد<sup>(٧)</sup> فلان زوج أو ليس  
زوج فعلمنا أن كل اثنين فهو في نفسه زوج ، ثابت معناه<sup>(٨)</sup> غير باطل . وأما ما جهلناه فإنه داخل  
في علمنا بالقوة لا بالفعل . فالجهل به لا يكون جهلا بالفعل بما عندنا . وإذا حصل عندنا أن  
الذي في يده اثنان ، وتذكرنا<sup>(٩)</sup> المعلوم الذي كان عندنا ، عرفنا في الحال أن الذي في يده زوج .  
فإذن مجهولنا غير معلومنا . وليس إذا لم نعرف أن شيئا ما هو زوج أم لا — لأننا لا نعرف أنه  
اثنان أم لا — يبطل ذلك أن نعلم<sup>(١٠)</sup> أن كل ما هو اثنان فهو زوج ، فنكون قد علمنا أيضا  
أن ذلك زوج من وجه ، فهذا يزول ذلك الشك .

وقد ذكر أن مانن<sup>(١١)</sup> الذي خاطب سقراط في إبطال التعليم والتعلم قال له : إن الطالب علما ما  
إما أن يكون طالبا لما يعلمه فيكون طلبه باطلا ، وإما أن يكون طالبا لما يجمله فكيف يعلمه  
إذا أصابه ؟ كمن يطلب عبدا أبقا لا يعرفه ، فإذا وجدته لم يعرفه . فتكلف<sup>(١٢)</sup> سقراط في مناقضته

(٢) س اثنيان .

(١) م ساقطة .

(٣) م "وأبضا لم نقل إنا نعرف كل اثنين زوج فإذا لم نعرف من كل شيء هو اثنان فنعرف أنه زوج"  
وفي هذا خلط .

(٦) يريد عامة .

(٥) م فلا ينتقض الشبهة .

(٤) س فإنه يدرب .

(٩) ويدكرنا .

(٨) م ب معنا .

(٧) س يدي

(١٠) م يبطل .

(١١) هذه هي قراءة ب أما م فذكرت مانن بدون همزة وس مانن والمراد مينون Menon في المحاوراة  
الأفلاطونية المعروفة بهذا الاسم . وقد أشار ابن سينا إلى تشكك مانن هذا في الفصل التاسع عشر من المقالة التاسعة  
من الفن الرابع وهي في صور القياس . قال "فقد زال تشكك رجل يقال له مانن على فيلسوف يقال له سقراط إذ قال له :  
هل المطلوب عندك بالقياس معلوم أم مجهول ، فإن كان معلوما فالطلب محال ، وإن كان مجهولا فكيف تعرفه إذا  
وجدته ؟ وهل يمكن أن يظفر بالآيق من لم يعلم عينه ؟ الخ .

(١٢) م فكلف .

أن<sup>(١)</sup> عرض عليه مأخذ<sup>(٢)</sup> بيان شكل هندسي، فقرر<sup>(٣)</sup> عنده أن المجهول كيف يصاد<sup>(٤)</sup> بالمعلوم بعد أن كان مجهولا . وليس ذلك بكلام منطقي، لأنه بين أن ذلك ممكن فأتى بقياس أنتج إمكان ما كان أتى به "ما نن" بقياس أنتج غير إمكانه ولم يحل الشبهة. وأما أفلاطون<sup>(٥)</sup> فإنه تكلف حل الشبهة وقال إن التعلم تذكر : يحاول بذلك أن يصير المطلوب قد كان معلوما قبل الطلب وقبل الإصابة، ولكن إنما كان يُطلب إذ كان قد نُسي . فلما تأدى<sup>(٦)</sup> إليه البحث تذكر وتعلم : فيكون إنما علم الطالب<sup>(٧)</sup> أمرا كان علمه . فكان أفلاطون قد أذعن للشبهة وطلب الخلاص منها فوقع في محال . وهذا شيء كما قد استقصينا كشفه في تلخيصنا للكتاب الذي في "القياس". لكننا نحن مع ذلك نقول :

إن المطلوب لو كان معلوما لنا من كل جهة ما كنا نطلبه ، ولو كان مجهولا لنا من كل جهة ما كنا نطلبه . فهو معلوم لنا من وجهين مجهول من وجه ، فهو معلوم لنا بالتصور بالفعل ، ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة . وإنما هو<sup>(٨)</sup> مجهول لنا من حيث هو مخصوص بالفعل ، وإن كان معلوما من حيث لا يخص أيضا بالفعل . فإذا سبق منا العلم بأن كل ما هو كذا فهو كذا من غير طلب ، بل بفطرة عقل أو حس أو غير ذلك من الوجوه ، فقد أخطنا بالقوة علما بأشياء كثيرة . فإذا شاهدنا بالحس بعض تلك الجزئيات من غير طلب، فإنها في الحال تدخل بالفعل تحت العلم الأول. وهذا يحاذي من وجه ما أورد مانن<sup>(٩)</sup> من مثال الآبق حذوا بحذو . فإننا نعلم المطلوب بالتصور أولا كما نعلم الآبق بالتصور أولا ، ونعلم<sup>(١٠)</sup> ما قبله مما يوصل إلى معرفته بالتصديق ، كما نعلم الطريق قبل معرفة مكان العبد الآبق . فإذا سلكنا السبيل إلى المطلوب وكان عندنا منه تصور لذاته سابق ، وطريق موصل إليه ، فإذا اتهمنا إليه فحينئذ نكون<sup>(١١)</sup> أدركنا المطلوب ، كما إذا سلكنا السبيل إلى الآبق وكان<sup>(١٢)</sup> عندنا منه تصور سابق لذاته وطريق موصل إليه ،

(١) س إذ . (٢) مأخذ في المخطوطات الثلاثة والمراد أخذ .

(٣) م قرره .

(٤) م يضاد . ومعنى الجملة أن سقراط وضع لمينون بواسطة شكل هندسي كيف يمكن الوصول إلى المجهول عن طريق المعلوم .

(٥) ب فلاطن ج س أفلاطن . (٦) م ج ب فكا يتأدى . (٧) م ج ب الطالب .

(٨) س ساقطة . (٩) س مانن . (١٠) س ولم نعلم وهو خطأ .

(١١) س + قد . (١٢) م فكان .

فإذا اتهمنا إليه عرفناه ولو أنا كنا لم نشاهد الآبق ألبتة ، ولكن تصورنا له علامة : كل من يكون على تلك العلامة فهو آبقنا<sup>(١)</sup> . ثم إذا انضم إلى ذلك علم واقع لا يكسب بل اتفاقا بالمشاهدة ، أو واقع بكسب وطب وامتحان وتعريف ، فوجدنا تلك العلامة على عبد ، علمنا أنه آبقنا . فتكون العلامة كالحذ الأوسط<sup>(٢)</sup> في القياس . واقتناصنا لتلك العلامة في عبد كحصول الصغرى ، وعلمنا بأن كل من به تلك العلامة فهو آبقنا ، كحصول الكبرى قديما<sup>(٣)</sup> عندنا ، ووجدان الآبق كالنتيجة . وهذا الآبق أيضا لم يكن معلوما لنا من كل وجه ، وإلا ما كنا نطلبه ، بل كان معلوما لنا من جهة التصور ، مجهولا من جهة المكان . فنحن نطلبه من جهة ما هو مجهول<sup>(٤)</sup> لا من جهة ما هو<sup>(٥)</sup> معلوم . فإذا علمناه<sup>(٥)</sup> وظفرنا به حدث لنا بالطلب علم به لم يكن . وإنما حدث باجتماع سببين للعلم : أحدهما السبيل وسلوكها إليه ، والثاني وقوع الحس عليه .

كذلك المطلوبات المجهولة تعرف<sup>(٦)</sup> باجتماع شيئين : أحدهما شيء متقدم عندنا وهو أن كل ب أ وهو نظير السبب الأول في مثال الآبق . والثاني أمر واقع في الحال : وهو معرفتنا أن ح ب بالحس ، وهو نظير السبب الثاني في مثال الآبق . وكما أن السببين هناك موجبان لإدراك الآبق ، فكذلك السببان ها هنا موجبان لإدراك المطلوب . وليس ما صادر<sup>(٧)</sup> عليه : " أن كل ما لم يعلم من كل وجه فلا يعلم إذا أصيب " بمسئم ، بل كل ما جهل من كل وجه فهو الذي لا يعلم إذا أصيب . وأما إذا كان قد علم أمر مضى العلم به فذلك علم بالجزء المطلوب بالقوة<sup>(٨)</sup> وهو<sup>(٩)</sup> كالعلامة له . وإنما يحتاج إلى اقتران شيء به يخرج به إلى الفعل . فكما<sup>(١٠)</sup> يقترن به ذلك المخرج إلى الفعل يحصل المطلوب .

(١) أى علامة أن كل من يكون الخ .

(٢) أى سابقا .

(٣) من كالأوسط

(٤) من علمنا

(٥-٤) ساقط في م .

(٦) أى مينون في المثال المتقدم . من صودر عليه .

(٧) من كذلك المطلوب المجهول يعرف .

(٨) أى علم به بالقوة . م " علم بالمطلوب بالقوة " . س " وأما إذا كان قد علم أمر ، العلم بذلك الأمر علم

بالمطلوب بالقوة " .

(٩) هو يشير إلى العلم الماضى وهو علم كلى كما أشار إليه بقوله كل ب أ .

(١٠) من فيكون كما .

فإذ قد تقرر أنه كيف يكون التعليم والتعلم الذهني، وأن ذلك إنما يحصل بعلم سابق؛ فيجب أن تكون عندنا مبادئ<sup>(١)</sup> أولى للتصور، ومبادئ<sup>(١)</sup> أولى للتصديق. ولو أنه كان كل تعليم وتعلم بعلم سابق؛ ثم كان كل علم بتعليم وتعلم؛ لذهب الأمر إلى غير النهاية؛ فلم يكن تعليم وتعلم. بل لا محالة أن يكون عندنا أمور مصدق بها بلا واسطة؛ وأمور متصورة بلا واسطة؛ وأن تكون هي المبادئ الأولى للتصديق والتصور.

ولنبداً بمبادئ التصديق؛ ولنشتغل أولاً بمبادئ التصديق اليقيني.

---

(١) م ٦ ب مباد .

## الفصل السابع<sup>(١)</sup>

في البرهان المطلق وفي قسميه اللذين أحدهما برهان "لِمَ"  
والآخر برهان "إِنَّ" ويسمى دليلا

ونفصل<sup>(٢)</sup> أولا وجوه العلم المكتسب : فقد يقال علم مكتسب للتصور الواقع بالحدود  
والمصادر والأوضاع التي تفتح بها العلوم<sup>(٣)</sup> ؛ ويقال لكل تصديق حق وقع من قياس  
منتج<sup>(٤)</sup> أن كل كذا كذا أو ليس كذا ؛ ويقال لما كان أخص من هذا : وهو كل تصديق  
حق وقع من قياس<sup>(٤)</sup> يوقع التصديق بأن كذا كذا ؛ ويوقع أيضا تصديقا بأنه لا يمكن أن لا يكون  
كذا . ومعلوم أن بين التصديقين فرقانا : لأن النتائج المطلقة يعلم أنها كذا ولا يكون معها التصديق  
بأنها لا يمكن ألا تكون كذا إلا إذا أخذ المطلق عاما للضرورة مادام الذات موجودة<sup>(٥)</sup> ؛  
وللضرورة ما دام الموضوع موجودا على ما وضع به ؛ وللوجود غير الضروري بأحد الوجهين ،  
ثم علم وجه الضرورة بعد علم وجه الاطلاق ، وذلك نظر ثان . فالعلم الذي هو بالحقيقة يقين  
هو الذي يعتقد فيه أن كذا كذا ؛ ويعتقد أنه لا يمكن ألا يكون كذا اعتقادا لا يمكن أن يزول .  
فإن قيل للتصديق الواقع إن كذا كذا — من غير أن يقترن به التصديق الثاني أنه يقين<sup>(٦)</sup>  
فهو يقين غير دائم ؛ بل يقين وقتا ما .

فالبرهان<sup>(٧)</sup> قياس مؤتلف يقيني . وقد قيل في تفسير هذا أقوال . ويشبه ألا يكون  
المراد باليقيني أنه يقيني النتيجة ؛ فإنه إذا كان يقيني النتيجة فليس هو نفسه يقينيا ؛ وإن أمكن  
أن يجعل لهذا وجه متكلف لو<sup>(٨)</sup> تكلف جعل إدخال المؤتلف<sup>(٩)</sup> فيه حشوا من القول .  
بل يكفي أن يقال قياس يقيني النتيجة .

(١) م ك ب ساقطة . (٢) س الواو ساقطة .

(٣) أى فقد يقال للتصور الواقع بالحدود الخ . علم مكتسب .

(٤-٤) ساقط من س . وقوله منتج أن كل كذا كذا أو ليس كذا أى منتج قضية كلية موجبة أو سالبة .

(٥) س موجودا (٦) أى إن قيل لهذا النوع من التصديق إنه يقين .

(٧) أى القياس بالبرهان . (٨) س أو .

(٩) أى كلمة مؤتلف الواردة في تعريف البرهان .

ويغلب على ظني أن المراد بهذا قياس مؤلف من يقينيات وأن في اللفظ أدنى تحريف .  
فاليقينية إذا كانت في المقدمات كان ذلك حال البرهان من جهة نفسه . وإذا كانت في النتيجة  
كان ذلك حاله بالقياس إلى غيره . وكونه<sup>(١)</sup> يقيني المقدمات أمر له في ذاته ، فهو<sup>(٢)</sup> أولى  
أن يكون مأخوذاً في حده ومعرفاً لطبيعته .

والاستقراء الذي تستوفي فيه الجزئيات كلها فإنه بهذا اليقين أيضاً إن كانت القضايا الجزئية  
يقينية ، وهي التي تصير في القول كبريات وإن كان - قها أن تكون صغريات . وهي في جملة  
البرهان المفيد للإن<sup>(٣)</sup> . وذلك لأن ذلك الاستقراء هو بالحقيقة قياس ، وهو القياس الشرطي الذي  
اسمه المقسم . فهو داخل في هذا الحكم . إنما الاستقراء الآخر هو الذي لا يدخل في هذا الحد .  
وقد علمت أن القياس المقسم كيف هو قياس حقيقي اقتراني ، إذ قد علمت أنه ليس كل قياس  
اقتراني إنما هو من جملتين . فيجب ألا يروج عليك أن شيئاً يفيد اليقين في الإن وليس ببرهان .  
ولا يلتفت إلى ما يقوله من لا يعرف من أصناف القياسات الاقترانية إلا الجملة<sup>(٤)</sup> فقط .  
بل ذلك الاستقراء قياس ما .

وإذا كان القياس يعطى التصديق بأن كذا كذا ولا يعطى العلة في وجود كذا كذا<sup>(٥)</sup>  
كما أعطى العلة في التصديق فهو<sup>(٦)</sup> برهان [ ١٩٣ ] إن . وإذا كان يعطى العلة في الأمرين جميعاً  
حتى يكون الحد الأوسط فيه كما هو علة للتصديق بوجود الأكبر للأصغر أو سلبه عنه في البيان ،  
كذلك هو علة لوجود الأكبر للأصغر . أو سلبه في نفس الوجود . فهذا البرهان يسمى برهان لم .

وبرهان<sup>(٧)</sup> الإن فقد يتفق فيه أن يكون الحد الأوسط في الوجود لا علة لوجود الأكبر  
في الأصغر ولا معلولاً له ، بل أمراً مضافاً<sup>(٨)</sup> له أو مساوياً له في النسبة إلى علته ، عارضاً معه  
أو غير ذلك مما هو معه في الطبع معاً . وقد يتفق أن يكون في الوجود معلولاً بوجود الأكبر  
في الأصغر . فالأول يسمى برهان الإن على الإطلاق ، والثاني يسمى دليلاً . مثال برهان الإن

(١) م فكونه . (٢) أي كونه مؤلفاً من مقدمات يقينية أولى بأن يؤخذ في تعريفه .

(٣) س الآن . م لأن . (٤) م بالجملة .

(٥) كذا الثانية ساقطة في س . (٦) م ب . وهو

(٧) س الواو ساقطة . (٨) س مطابقتاً .

المطلق أن هذا المحموم قد عرض له بول أبيض خائر<sup>(١)</sup> في عاتقه الحادة ، وكل من يعرض له ذلك خيف عليه السرّسام<sup>(٢)</sup> ثم ينتج أن هذا المحموم يخاف عليه السرّسام . وأنت تعلم أن البول الأبيض والسرّسام معا معلولان لعلّة واحدة وهي حركة الأخلاط الحادة إلى ناحية الرأس واندفاعها نحوه . وليس ولا واحد منها<sup>(٣)</sup> بعلة ولا معلول للآخر . ومثال الدليل : هذا المحموم تنوب حمّاه غبا<sup>(٤)</sup> ، وكل من ناب حمّاه غبا فحمّاه من عفونة الصفراء . أو نقول<sup>(٥)</sup> إن القمر يتشكل بشكل كذا وكذا عند الاستنارة: أى يكون<sup>(٥)</sup> أولا هلالا<sup>(٦)</sup> ثم نصف قرص ثم بدرا ، ثم يتراجع على تلك النسبة . وما قبل الضوء هكذا فهو كرى<sup>(٧)</sup> ، فالقمر كرى . أو نقول إن القمر ينكسف انكسافه ، وإذا انكسف القمر انكسافه فقد حالت الأرض بينه وبين الشمس . أو نقول : هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسّه النار . بجميع هذا بين العلة من المعلول ويسمى دليلا ، وهذا ظاهر لا نطول بيانه<sup>(٨)</sup> .

وأما البرهان المطلق - أعنى برهان لم - فنل أن نقول : إن هذا الإنسان عفت<sup>(٩)</sup> فيه الصفراء لا تتقانا وانسداد المسام ، وكل من عرض له هذا فهو يحمّ غبا ، نائبة<sup>(١٠)</sup> أو لازمة تستد في الثالث . أو نقول : القمر كرى<sup>(١١)</sup> ، وكل كرى<sup>(١١)</sup> فإن استفادته النور من المقابل يكون على شكل كذا وكذا . أو نقول إن القمر وقع في مقابلة الشمس والأرض متوسطة تستر ضوءها عنه ، وكل ما كان كذلك انكسف<sup>(١٢)</sup> . أو<sup>(١٣)</sup> نقول : إن هذه الخشبة باشرتها<sup>(١٤)</sup> النار ، وكل خشبة باشرتها النار تحترق<sup>(١٥)</sup> . فإن هذا كله مما يعطى التصديق بالمطلوب ويعطى علة وجود المطلوب<sup>(١٦)</sup> في نفسه معا . وأما أصناف الأسباب وكيف يمكن أن تؤخذ حدودا وسطى فستفصلها التفصيل المستقصى بعد<sup>(١٧)</sup> . وأما الآن فنقول :

إن جميع ما هو سبب لوجود المطلوب إما أن يكون سببا لنفس الحد الأكبر مع كونه سببا لوجوده للأصغر ، أو لا يكون سببا لوجود الحد الأكبر في نفسه ، ولكن لوجوده للأصغر فقط . مثال

- |   |   |
|---|---|
| (١) أى تخين . وقوله في عاتقه أى في مرضه . | (٢) حمى في المنع .                                  |
| (٣) هكذا والأفضل منهما .                  | (٤) الغب أن يأتي الشيء يوما بعد يوم ومنه حمى الغب . |
| (٥-٥) م ساقطة .                           | (٦) م و ب هلاليا . (٧) م كدى                        |
| (٨) م لا يجب أن نطول القول في بيانه .     | (٩) م و ب عفت . (١٠) أى على نوبات .                 |
| (١١) م كذا .                              | (١٢) م انكشف . (١٣) م و .                           |
| (١٤) م باشرها .                           | (١٥) م تحترق . (١٦) م ساقطة .                       |
| (١٧) م من بعد .                           |   |



الأول أن حمى الغيب معلولة لعفونة الصفراء على الإطلاق، ومعلولة<sup>(١)</sup> لها أيضا في وجودها لزيد. ومثال الثاني أن الحيوان محمول على زيد بتوسط حملة على الإنسان. فالإنسان علة لوجود زيد حيوانا - لأن الحيوان محمول أولا على الإنسان. والإنسان محمول على زيد. فالحيوان محمول كذلك على زيد<sup>(٢)</sup>. وكذلك الجسم محمول أولا على الحيوان ثم على الإنسان. فالحيوان وجوده للإنسان<sup>(٣)</sup> علة في وجود الإنسان جسما. فأما على الإطلاق فليس الإنسان وحده علة لوجود الحيوان على الإطلاق، ولا الحيوان وحده علة لوجود معنى الجسم على الإطلاق. فإن سنع لقائل أن يقول: بل الحيوانية علة لوجود الإنسانية لزيد، فإنه ما لم يصر حيوانا لم يصر إنسانا: وكذلك حل الشك في أن فصل الجنس هو أولا للنوع أو للجنس<sup>(٤)</sup>؟ فليكن الجواب عن ذلك فرضا له علينا ودينا تقضيه؛ والآن فنقول:

إن الجنس علة للنوع في حمل فصل الجنس عليه، كما هو علة له في حمل جنس الجنس عليه. ونبين تحقيق<sup>(٥)</sup> ذلك من حل<sup>(٦)</sup> الشك المذكور بعد، ونقول:

إن كل شئ يكون علة للحد الأكبر فإنه يكون صالحا لأن يكون حدا أوسط له، وإن لم يكن بينا أنه علة له. ولكن لا يكون القياس المؤلف "برهان لم" بعد<sup>(٧)</sup>. فإلى أن يبين ذلك فلا يكتسب به اليقين التام. وإذا تبين بحجة<sup>(٨)</sup>، بأن باعتبار أو حجة، فيكون اليقين إنما يتم لا بذلك الحد الأوسط وحده، بل بالحد الأوسط الآخر - وهو الذي يبين أن السبب سبب بالفعل. فكثيرا ما يكون السبب المعطى أولا ليس سببا قريبا، أو ليس سببا وحده بالذات، بل هو بالحقيقة جزء سبب. وهذا مثل الحساس: فإنه علة بوجه ما للحيوان. فإذا<sup>(٩)</sup> قلنا: كل حساس حيوان: لم يخل ذلك من أحد وجهين: إما أن يجعل اسم الحيوان مرادفا لاسم الحساس حتى لا يكون الحيوان إلا نفس الشئ ذى الحس، فيكون حينئذ الأوسط والأكبر اسمين مترادفين،

(١) س له .

(٢) على زيد ساقطة في س .

(٣) س فوجود الحيوان للإنسان .

(٤) س وكذلك إذا تشكك متشكك فيسأل في حال فصل الجنس فنقول من فصل الجنس هو أولا للنوع أو للجنس .

والمراد بالفصل هنا الصفة الذاتية المبررة للنوع عن بقية أفراد الجنس .

(٥) م تحقق .

(٦) س حمل .

(٧) أى لا يكون برهانا لما . م . برهان لم بعد .

(٨) تبين بحجة ساقطة في س .

(٩) م ك ب وإذا .

ولا يكون أحدهما أولى بأن يكون علة للآخر، وإما أن يكون معنى الحساس يدل على شيء، ومعنى الحيوان على شيء أكل معنى منه على ما هو الحق وعلى ما علمت، حتى يكون الحيوان ليس شيئاً ذا حس فقط، بل جسماً ذا<sup>(١)</sup> نفس غذائية نامية مولدة<sup>(٢)</sup> حساسة متحركة. وأنت تعلم أن نفس كونه ذا حس ليس نفس كونه جسماً ذا نفس غذائية نامية مولدة<sup>(٣)</sup> حساسة، وإن كان هذا لا يخلو عنه. وقد علمت الفرق بين المعنيين؛ ومع ذلك فليس أيضاً يلزم من وضعك شيئاً ذا حس من غير وسط ولا حجة أن تعلم أنه يجب أن يكون جسماً ذا نفس متغذية نامية مولدة وغير ذلك. فإنك لو فرضت أن هاهنا جسماً له حس ولا شيء من ذلك<sup>(٤)</sup>، لم يمتنع عليك تصويره بالبدئية. نعم. قد تستنكره وتجد الوجود يخالفه، وليس اليقين يصير يقيناً بمطابقة الوجود له وبلاستقراء كما قد علمت. لا، بل كل<sup>(٥)</sup> ما لا تنكر البدئية وجوده فإنك تجوز وجوده. وكل<sup>(٥)</sup> ما جوزت وجوده فليس مقابله يقيناً<sup>(٦)</sup> لك.

وإذا كان كذلك فليس قولك كل حساس حيوان — ولا تعنى بالحيوان الحساس<sup>(٧)</sup> نفسه حتى يكون اسماً مرادفاً له، بل تجعله أمراً له خصوصية مفهوم حقيقته — أمراً<sup>(٨)</sup> متيقناً به، مع أن الحساس علة، إلا أنه علة<sup>(٩)</sup> ليس وحده علة، بل هو إحدى العلل: أى جزء العلة. فيجب أن يعتقد هذا ولا يلتفت إلى ما يقال. فأما إذا<sup>(١٠)</sup> أخذت "الحساس" مرادفاً للحيوان فقد جعلت الحد الأوسط اسماً مرادفاً لاسم الأكبر، فما فعلت شيئاً.

فإذن علة الكبرى التي<sup>(١١)</sup> نحن في ذكرها يجب أن تكون علة كاملة وعلة واضحة، ثم تعتبر الاعتبار التي أعطيناها. ونعود فنقول:

وربما كان الأوسط في الوجود معلول الأكبر بالحقيقة، لكنه ليس معلول وجود الأكبر في الأصغر. بل إنه وإن كان بالحقيقة معلولاً للأكبر فإنه يكون علة لوجود العلة في المعلول.

(١) م ولا — م وإذا .

(٢) غير واضحة في ب م ولعلها مولدة كما وردت فيما بعد . ومن قوله مرتبة إلى قوله نامية ساقط في م .

(٣) أى من الصفات الأخرى التي ذكرها .

(٤) م ساقطة . (٥) كما في المخطوطات الثلاثة . (٦) م يقيناً .

(٧) م ولا تعنى بالحساس الحيوان الحساس .

(٨) أمراً خبر ليس وما بين الفاصلتين جملة معرّضة . وخصوصية المفهوم هنا مجموعة الصفات التي يتصف بها

الكائن الحساس .

(٩) م ساقطة . (١٠) م إن . (١١) م ساقطة .

فإنه لا يمتنع أن تكون العلة أولا موجودة لشيء فيكون ذلك الشيء معلولا لها ، ثم تكون العلة بتوسط ذلك المعلوم لمعلوم آخر<sup>(١)</sup> ، فتكون هذه الواسطة معلولة<sup>(٢)</sup> في الوجود للأكبر ، لكنها<sup>(٣)</sup> علة لوجود علة في معلول آخر. وليس سواء أن نقول "وجود الشيء" ، وأن نقول "وجود الشيء في الشيء"<sup>(٤)</sup>. ولا يتناقض أن نقول هذا معلول الشيء ، ثم نقول لكنه علة لوجود هذا الشيء في معلول آخر : فإن حركة النار مثلا معلولة لطبيعتها ، ثم قد تصير علة لحصول طبيعتها عند الشيء الذي حصلت عنده ففعلت فيه . ولذلك هي التي تجعل حدا أوسط دون نفس طبيعة النار ، فإن نفس طبيعة النار لا تكون علة الإحراق<sup>(٥)</sup> بذاتها إلا بتوسط معلول هو مماسها للمحترق أو حركتها إليه مثلا .

فالشيء الذي هو علة لوجود الأكبر مطلقا ، فهو علة له في كل موضوع ، ولوجوده في كل أصغر . وإلا فهو علة لا لوجوده مطلقا ، ولكن لوجوده في موضوع ما . فأما العلة لوجود الأكبر في الأصغر فليس يجب أن تكون لا محالة علة للأكبر ، بل ربما كان معلولا له على الوجه الذي قلنا .

وليس لقائل أن يقول : يجب من قولكم أن يكون ما هو علة لوجود الشيء فهو علة في وجوده لما وجد له ، وإذا كان كذلك ، فمتى كان الأكبر علة لوجود الأوسط ، كان علة له حيث كان ، فكان علة له في وجوده للأصغر : فلم يكن هو علة لوجود<sup>(٦)</sup> الأكبر في الأصغر ، بل معلولا له . ومحال أن يكون المعلوم علة علته<sup>(٧)</sup> . فإن الجواب عن ذلك أنه يجوز أن يكون الأوسط والأكبر لكل واحد منهما ذات ولكل واحدة من الذاتين كون في شيء ؛ فيكون الأكبر من حيث هو ذاته علة للأوسط من حيث هو ذاته ، ويكون لكل واحد منهما اعتبار كونه في شيء هو<sup>(٨)</sup> غير اعتبار ذاته . فإن كان ذات الأوسط لا تتحقق موجودة إلا أن تكون في ذلك الأصغر<sup>(٩)</sup> ، فلا شك في أن الأكبر علة لوجوده في الأصغر . وأما إن كان ذلك أمرا لا يلزمه ، فيجوز أن يكون شيء آخر علة لذلك . ويجوز أن يكون الأكبر علة لذلك . وكيف كان ، فإن ذات<sup>(١٠)</sup>

(١) أي تكون العلة لمعلوم آخر بتوسط ذلك المعلوم .

(٢) من معلولا . (٣) من لكه . (٤) من في في .

(٥) من الإحراق .

(٦) م في وجود . (٧) من ساقطة . (٨) من وهو .

(٩) من لا تتحقق موجودا إلا أن تكون موجودا في ذلك الأصغر . (١٠) من ساقطة .

الأكبر شيء، ووجوده للأصغر شيء. فيجوز ألا يكون وجود الأكبر للأصغر من الأمور اللازمة للأكبر؛ فيكون الأكبر<sup>(١)</sup> هو علة للأوسط من حيث ذات الأوسط؛ أو علة له من حيث وجوده للأصغر؛ ويكون ذلك من الأكبر من حيث ذاته ليس من حيث [٩٣ ب] هو موجود للأصغر؛ ويكون المعلول كونه للأصغر؛ فلا تنقلب العلة معلولا. وتأمل هذا المعنى في مثل المثال الذي أوردناه.

هذا؛ ونقول<sup>(٢)</sup>: فإذا كان الحد الأوسط علة لوجود الأكبر في الأصغر فهذا برهان "لم" بعد أن علمت أن كون الأوسط علة بوجه ما<sup>(٣)</sup> للأكبر ليس كافيا في أن يصلح رضعه حداً أوسط ما لم يستكمل شرائط علته. وأما إذا كان الحد الأوسط معلولا للأكبر في وجوده للأصغر حتى يكون ذلك علته فيه<sup>(٤)</sup>: فهو الذي يكون البرهان من مثله برهان "إن". فيجب أن تعرف هذا الفصل على هذه الصيغة فتتخلص<sup>(٥)</sup> من كثير من الشبهات<sup>(٦)</sup>.

(١) فيكون الأكبر ساقطة في م ومكتوبة في الهامش في نج .

(٢) م فقول . (٣) م توجه . م بوجه ما . (٥) م ساقطة .

(٤) م عن . (٦) م كبير الشبهات .

## الفصل الثامن<sup>(١)</sup>

في أن العلم اليقيني بكل ما له سبب من جهة سببه<sup>(٢)</sup>  
ومراعاة نسب حدود البرهان من ذلك

ثم نقول: إذا كان حمل<sup>(٣)</sup> محمول على موضوع دائما، أو سلبه عنه دائما<sup>(٤)</sup>، أو لجملة أو سلبه في وقت معين يكونان فيه بالضرورة علة<sup>(٥)</sup> لتلك العلة، صارت النسبة بين الموضوع والمحمول تلك النسبة<sup>(٦)</sup>. وذات المحمول والموضوع ليس لهما - لولا<sup>(٧)</sup> تلك العلة - تلك النسبة بالوجوب بل بالإمكان. وإذا علمنا من غير الوجه الذي به صار حكم<sup>(٨)</sup> ما بينهما ضروريا على تلك النسبة، فقد علمنا من جهة غير الجهة التي بها لا يمكن ألا<sup>(٩)</sup> يكونا بتلك الحال: وذلك هو أن يعلم الحكم بوجه غير وجه السبب الذي يوجبه: لأن كل نسبة للموضوع إلى المحمول المذكورين؛ وللمحمول إلى الموضوع المذكورين تُفرض واقعة لا من الجهة التي توجبها العلة، فهي<sup>(١٠)</sup> واقعة من جهة إيمان لا وجوب. فيكون قد علم أن كذا كذا، ولم يعلم أنه لا يمكن ألا يكون كذا؛ إذ لا يعلم ما به<sup>(١١)</sup> لا يمكن ألا يكون كذا. فإن قاس إنسان فقال: إن فلانا به بياض البول في حمى حادة، وكل من به بياض بول في حمى حادة فهو يعرض له سرسام، وأنتج، لم يكن له بما أنتج علم يقيني أو يعلم<sup>(١٢)</sup>. وكذلك لو قال قائل: إن كل<sup>(١٣)</sup> إنسان ضحك، وكل ضحك ناطق، فلا يجب من هذا أن يتيقن أن كل إنسان ناطق، بحيث لا يجوز أن يصدق بإمكان نقيض هذا: وذلك لأن الضحك - أي قوة الضحكية - لما كانت معلولة لقوة النطق، فما لم يعلم وجوب قوة المنطق أولا للناس، ووجوب إتباع قوة الضحك لقوة النطق، لم يجب أن يتيقن أنه

(١) م ٦ ب ساقطة . (٢) أي أنه يقيني من جهة سببه . (٣) م يحمل .

(٤) أو سلبه عنه دائما ساقط في م . (٥) كان هنا تامة وعلة فاعل أي إذا وجدت علة .

(٦) أي تلك النسبة الضرورية . ومعنى هذه الجملة المعقدة إذا وجدت علة في حمل محمول على موضوع كانت النسبة بينهما نسبة ضرورية سواء أكان الحمل بالإيجاب أو بالسلب، دائما أو في وقت معين .

(٧) س أولا . (٨) م ٦ ب الحكم .

(٩) م ٦ ب أن يكونا، ولكن سياق الفصل يؤيد قراءة ألا، لأن الوجه الذي يحدث عنه هو وجه الوجوب، وهو أن يعلم الشيء بوجه أنه لا يمكن ألا يكون على ما هو عليه .

(١٠) الجملة خبر لأن . (١١) س بأنه .

(١٢) أي إلى أن يعلم العلة في ذلك . (١٣) م كان .

لا يمكن أن يوجد إنسان ليست له قوة الضحك إلا أن يوجد ذلك في الحس<sup>(١)</sup> ؛ والحس<sup>(٢)</sup> لا يمنع الخلاف فيما لم يحس أو يوجد<sup>(٣)</sup> بالتجربة . وأما العقل فيمكن إذا ترك العادة أن يشك في هذا فيتوهم أنه ليس للإنسان قوة ضحك دائماً وللجميع ، أو يتوهمه زائلاً ، إذ ليس بمقوم لماهية الإنسان أو بين الوجود له ؛ إلا أن يكون تيقنه بوجود كون الإنسان ناطقاً يوجب كونه ضاحكاً - إن أوجب ولم يحتاج إلى زيادة . وحينئذ يكون قد عرف وجوبه بعلمه فاستحال أن يعود وتبين به العلة . فإن فرضنا أنه ليس يعرف أن الإنسان ناطق ؛ فحينئذ لا يتبين له أن الإنسان ضحك باليقين ومن طريق الناطق . وإن كان بيننا مثلاً<sup>(٤)</sup> أن كل ضحك ناطق فكيف<sup>(٥)</sup> يصير من ذلك بيننا أن الإنسان ناطق ؟ وبالجملة إذا كان معلوماً أن الإنسان ناطق<sup>(٥)</sup> لم يكن<sup>(٦)</sup> لطلبه والقياس عليه وجه . وإن كان مما يطلب ويجهل ، فالصغرى في هذا القياس مجهولة يجب أن تطلب . فإذا من الجائز حينئذ أن يتوهم أنه ليس كل إنسان بضاحك . فيكون العلم المكتسب منه<sup>(٧)</sup> جائز الزوال ؛ إذ<sup>(٨)</sup> كان إنما اكتسب من جهة اعتبار<sup>(٩)</sup> أن كل إنسان ضاحك . فإن علم من الوجه الذي صار الضحك واجباً ؛ وهو أن أعطيت العلة الموجبة في نفس الأمر للضحك ، فيجب ضرورة أن يكون ذلك قوة النطق . فيكون عرف أولاً أن كل إنسان ناطق . فافتناصه ذلك بتوسط الضحك فضل . وكذلك حال السواد للغراب . فإننا إنما نقول كل غراب أسود بوجه من الاستقراء والتجربة ؛ وإنما يمكننا أن نتيقن بذلك إذا عرفنا أن للغراب مزاجاً ذاتياً من شأنه أن يسود دائماً ما يظهر عليه من الريش .

فبين أن الشيء أو الحال إذا كان له سبب لم يتيقن إلا من سببه . فإن كان الأكبر للأصغر لا بسبب بل لذاته لكنه ليس بين الوجود له<sup>(١٠)</sup> ؛ والأوسط كذلك للأصغر إلا أنه بين الوجود للأصغر ؛ ثم الأكبر<sup>(١١)</sup> بين الوجود للأوسط ؛ فينعتقد برهان يقيني ؛ ويكون برهان إن ليس برهان لم . وإنما كان يقينا لأن المقدمتين كليتان واجبتان ليس فيهما شك ؛ والشك الذي كان في القياس الذي

(١) م ب إلا أن يوجد في ذلك بالحس .

(٢) م ساقطة .

(٣) م يؤخذ .

(٤) م هل .

(٥-٥) ساقط في س .

(٦) م يمكن .

(٧) م .

(٨) م إذا .

(٩) م بوضع بدلاً من من جهة اعتبار .

(١٠) الواو ساقطة في م .

(١١) م والأكثر .

لأن كبره سبب يصله بأصغره ، كان حين لم يعلم من السبب الذي به يجب ، بل أخذ من جهة (١) هو بها لا يجب بل يمكن . فإن كل فنى سبب وإنما يجب بسببه . وأما ما هنا فكان بدل السبب الذات ، وكان الأكبر للأصغر لذاته ولكن كان خفياً ، وكان الأوسط أيضاً له لذاته لا بسبب (٢) ؛ حتى إن جهل جهل . ولكنه لم يكن خفياً . فقد علمت المقدمة الصغرى بوجوبها ، والكبرى أيضاً كذلك : إذ لم يكن الأكبر للوصفات بالأوسط إلا لذاتها ؛ لا لسبب يجهل حكمه لجهله (٣) : والذي يبقى هاهنا شيء واحد : وهو أن لقائل أن يقول كيف تكون الذات الواحدة تقتضى لذاتها (٤) شيئين : مثلاً ج الأضمر كيف يقتضى ب الأوسط ، الأكبر (٥) اللهم إلا أن يقتضى أحدهما لذاته أولاً (٦) ؛ ويقتضى الثانى لذاته بل بتوسط ذلك الأول بينهما . فينتهذ يكون ب علة ١ - لا بحسب البيان فقط ، بل وبحسب الوجود . فالجواب أن المتعلق من حيث هو منطوق يجب أن يأخذ أن هذا يمكن في مواد هذه صفتها ؛ ولا يمكن في مواد مخالفة لها . وأما هل لهذه المواد إمكان أم لا (٧) ؛ وهل هذا الشك صحيح فيها أم لا (٨) ؛ فليس هو بعلم منطوق ؛ بل البحث عن أمثال هذه للفلسفة (٨) الأولى ؛ فإنه متعلق بالبحث عن أحوال الموجودات . وهناك (٩) يتبين أنه يجوز أن يكون للذات الواحدة من الذوات التى ليست بغاية البساطة لواحق كثيرة تلحق معا ليس بعضها قبل بعض ؛ وأن فى بعض الذوات البسيطة أحوالاً تشبه هنا من جهة تركيب معنى فيها ، إذ لا تكون بساطتها بساطة مطلقة . وأكثر الموجودات هذه صورتها .

فقد تحصل من هذا أن برهان الإن قد يعطى فى مواضع يقينا دائماً ؛ وأما فيما له سبب فلا يعطى اليقين الدائم ، بل فيما لا سبب له . ومن هذه الجهة نقول إن الرياضى لا يقين له فى كثير من الأمور المنسوبة إلى الهيئة (١٠) لأنه يأخذها من جهة ما وجدت بالرصد . كذلك صنيعه حين يستخرج مثلاً أوج الشمس من جهة أن حركة الشمس غير مستوية فى أجزاء أفلك البروج سرعة وبطأ . فبطؤها للأوج وسرعتها للمضيض ، ولا يعطى العلة فى شيء من هذا وإنما يعطيها الطبيعى .

فإن قال قائل إنا إذا رأينا صنعة علمنا ضرورة أن لها صناعاً ؛ ولم يمكن أن يزول عنها هذا التصديق - وهو استدلال من المعلول على العلة ؛ فالجواب أن هذا على وجهين : إما جزئى (١١)

- (١) من جهة ما .  
(٢) من لسبب .  
(٣) من بجهله .  
(٤) من لذاته .  
(٥) من كيف ب الأوسط والأكبر .  
(٦) من ب وأولا .  
(٧) من وها هنا .  
(٨) فى الفلسفة .  
(٩) هيئة الأضلاك أو علم الهيئة .  
(١٠) من أحدهما أن يكون جزئياً .

كقولك هذا البيت مصور وكل مصور فله مصوّر . وإما كلى<sup>(١)</sup> كقولك كل جسم مؤلف من هيولى وصورة؛ وكل مؤلف فله مؤلف . فأما القياس الأول : وهو أن هذا البيت له<sup>(٢)</sup> مصوّر، فليس مما يقع به اليقين الدائم لأن هذا البيت مما يفسد فيزول الاعتقاد الذى كان إنما يصح مع وجوده . واليقين ادايم لا يزول . وكلامنا فى اليقين الدائم الكلى . وأما المثال الآخر: وهو أن كل جسم مؤلف<sup>(٣)</sup> من هيولى وصورة، وكل مؤلف فله مؤلف؛ فإن كون الجسم مؤلفا من هيولى وصورة إما أمر ذاتى للجسم به يتقوم؛ وإما عرض لازم . فإن<sup>(٤)</sup> كان عرضا لازما يلزمه لذاته<sup>(٥)</sup> ولا سبب له فى ذلك ، فيجوز أن يكون من قبيل<sup>(٦)</sup> ما يقوم عليه برهان الإن باليقين . فلنترك ذلك إلى أن تستبرأ<sup>(٧)</sup> حاله . وإن كان عرضا لازما ليس يلزمه لذاته بل لواسطة<sup>(٨)</sup> ، فالكلام فيه كالكلام فى المطلوب به<sup>(٩)</sup>؛ فلا يكون ما ينتج عنه يقينا بسببه . وإن كان ذاتيا أو كان من اللوازم التى تلزم لا بسبب؛ فالمحمول عليه «أن له مؤلفا» لا «المؤلف» . فليس المحمول العلة ، لأن العلة<sup>(١٠)</sup> هى «المؤلف» لا «أن له مؤلفا»<sup>(١١)</sup> . وليس «المؤلف» هو الحد الأكبر بل «إن له مؤلفا» . فهذا هو محمول على الأوسط الذى هو «المؤلف» فإنك تقول إن المؤلف يوصف بأن له مؤلفا كما يقال للإنسان إنه - يوا . ولا تقول إن المؤلف مؤلف . ثم ذو المؤلف هو أولا للمؤلف ، ثم للمؤلف من هيولى وصورة، سواء كان مقوما<sup>(١٢)</sup> للمؤلف فى [١٩٤] نفس الوجود<sup>(١٣)</sup> أو تابعا لازما . وإذا كان ذو المؤلف فى نفس الوجود هو أولا للمؤلف ، فهو<sup>(١٤)</sup> لما تحت المؤلف بسبب المؤلف على ما عرفت فيما سلف . فيكون اليقين حاصلًا بعلة<sup>(١٥)</sup> ويكون المؤلف علة لوجود ذى المؤلف للجسم ، وإن كان جزء من ذى المؤلف — وهو المؤلف — علة للمؤلف<sup>(١٦)</sup> . فقد<sup>(١٧)</sup> بآن أن الحد الأكبر فى الشيء المتيقن اليقين الحقيقى لا يجوز أن يكون علة للأوسط؛ عسى أن يكون فيه جزء هو علة

(١) من وأما الثانى أن يكون كناية .

(٣) من ساقطة .

(٢) من ساقطة .

(٥) من فإن كان يلزمه لذاته . (٦) من شأن .

(٤) من وإن .

(٨) من بالواسطة . (٩) ب ساقطة .

(٧) من تستر .

(١١) من مؤلف . (١٢) م مؤلفا .

(١٠) من هى .

(١٣) من "فى نفس الوجود" ساقط . (١٤) أى فهو أيضا ثبت لما تحت المؤلف .

(١٦) م "وهو المؤلف علة للمؤلف" ساقط .

(١٥) من لعلة .

(١٧) من وقد .



للحد الأوسط<sup>(١)</sup> . واعتبار الجزء غير اعتبار الكل : فإن المؤلف شيء وذو المؤلف شيء آخر : فإن ذا المؤلف<sup>(٢)</sup> هو بعينه محمول على المؤلف ؛ وأما المؤلف فمحال أن يكون محمولا على المؤلف . لكن لقائل أن يقول إنه يجوز أن يكون الحد الأكبر غير مقول للأوسط ؛ بل هو أمر لازم له ومع ذلك ليس بمعلول له ، بل هو أمر مقارن له ، وكلاهما معا في الوجود ، ولكليهما علة في الوجود واحدة يشتركان فيها مثل الحال بين الأخ والأخ . وكيف يمكننا أن نقول إن لزوم وجود الأخ عن الأخ - إذا جعلناه حداً أوسطاً - لزوم عن علة ؟ ومع ذلك فإنه يقيني لا شك فيه . وكذلك إذا علمنا أن هذا العدد ليس بزواج علمنا بتوسطه أنه فرد علمنا باليقين لا يزول ألبته . وليس ذلك عن علة : فإنه ليس أنه ليس بزواج علة كونه<sup>(٣)</sup> فردا ؛ بل الأولى أن يكون كونه فردا هو أمر في نفسه علة لكونه ليس بزواج ، وهو أمر خارج عن ذاته ، إذ هو باعتبار غيره . فيجب أن ننظر في هذه ونحلها فنقول :

أما إذا كان ها هنا أمران ليس أحدهما متعلقا بطبيعة الآخر ، بل تعلق أحدهما أو كلاهما بشيء آخر<sup>(٤)</sup> ، فإنه ليس أحدهما يجب بالآخر ، بل مع الآخر . وإذا كان كذلك فليس أحدهما يتيقن بالآخر . وأما إذا كان أحدهما علم من جهة العلة ؛ فإن كان الآخر علم أيضا من جهة العلة فتوسط الأمر الآخر لا يفيد يقينا بذاته ؛ إذ قد حصل ذلك من جهة العلة . وأما إن<sup>(٥)</sup> كان أحدهما يعلم من جهة العلة والآخر مجهول<sup>(٦)</sup> لم يعلم بعلمه ، ثم من شأنه أن يعلم به الآخر ، فليس بينهما حال الإضافة ؛ فإن المضافين يحضران الذهن معا . وإذا لم يكن كذلك لم يكن هذا جاريا<sup>(٧)</sup> مجرى الأخ والأخ إذ كان أحدهما أعرف للأصغر<sup>(٨)</sup> من الآخر ؛ لكن الآخر الذي هو الأكبر معروف للأوسط . فلو كانت العلة الموجبة للأوسط توجب ذلك أيضا للأصغر ، لم يفتقر إلى الأوسط . فإنه إن كان في ذاته بحيث يجب للأصغر بالأوسط - وليس هو باعتباره بالأوسط وحده في حد الإمكان له - فلا وسط مدخل في علته ، وفرض لا كذلك . وإن كان اعتباره بالأوسط

(١) يعني أن الحد الأكبر وهو "له مؤلف" لا يجوز أن يكون علة للأوسط الذي هو "مؤلف من هولي بصورة" ، بل العلة في الأوسط هو مؤلف الداخلة تحت "ذو المؤلف" . والمراد بذو المؤلف كل شيء له مؤلف يؤلفه ، وهذا يدخل تحته "المؤلف" ثم يدخل تحت المؤلف "المؤلف من هولي بصورة" .

(٢) م ٦ ب "المؤلف" بدلا من "ذا المؤلف" .

(٣) م لكنه . (٤) م واحد .

(٥) م إذا . (٦) م محمول . (٧) لم يكن هذا ساقط في م .

(٨) أي نسبته إلى الأصغر معروفة بصورة أقوى ، وكذلك قوله معروف للأوسط معناه معروف نسبته للأوسط .

اعتبار شيء له إمكان بعد في الأصغر - ليس بوجوب - فلا يجب من جهة الأوسط أن يقع يقين .

واعلم أن توسط المضاف أمر قليل الجدوى في العلوم . وذلك لأن نفس علمك أن زيدا أخ هو علمك بأن له أخوا ، أو يستعمل على علمك بذلك . فلا تكون النتيجة فيه شيئاً أعرف من المقدمة الصغرى . فإن لم يكن كذلك ، بل بحيث يجهل إلى أن يتبين أن له أخوا ، فما تصورت نفس قولك زيد<sup>(١)</sup> أخ . وأما هذه الأشياء الأولى ألا تسمى قياسات فضلاً عن أن تكون براهين .

أما الاستثناء<sup>(٢)</sup> المذكور فلا يخلو : إذا استثنى فقال : لكنه ليس بزواج - أى ليس له حد الزوجية - إما أن يقول ذلك لمقدمة<sup>(٣)</sup> غير موجبة لذاتها أن يكون<sup>(٤)</sup> ليس بزواج ، فيكون العلم بهذه المقدمة غير يقيني ؛ فلا تكون النتيجة بأنه فرد من جهة هذا البيان يقينية . وإما أن يكون علم بذلك للعللة الموجبة لأنه ليس بزواج - ولا علة لذلك إلا فقدان حد الزوج ، وليس يمكن أن يفقد حد الزوج إلا بأن يوجد أولاً حد الفرد - فيكون هذا القياس مما لا فائدة فيه : لأنه<sup>(٥)</sup> ينتج ما قد علم قبل الاستثناء . وإنما يفيد من القياس الاستثنائي ما ينتج ما يعلم بعد الاستثناء .

وأما قياس الخلف وإنما يفيد برهان الإن لأنه يبين صدق شيء بكذب نقيضه لأيجابه المحال . وهذه كلها بأمور خارجة . لكنه في قوته أن يعود إلى المستقيم فيكون منه ما في قوته أن يكون برهاناً .

وبعد هذا كله فيجب أن يعلم أنه لا يكفي في اليقين التام الدائم أن يكون الأوسط علة<sup>(٦)</sup> لوجود الأكبر في الأصغر فقط ؛ وأن يعلم أن أكثر الأمثلة الموردة في التعليم الأول المقتصر على هذا القدر إنما أوردت على سبيل المسامحة ؛ مثل حال الشجر<sup>(٧)</sup> ؛ وعرض ورقة<sup>(٨)</sup> ؛

(٢) يشير إلى القياس الاستثنائي في مثل هذا العدد إما زوج وإما فرد :

(٣) من علامة . (٤) مصدر مفعول لموجبة .

(٦) من أن قول إن الأوسط علة الخ .

(٨) من ورقها .

(١) م ك ب زيدا .

لكنه ليس بزواج . هوفرد .

(٥) فيه لأنه ساقط في .

(٧) من الشجر .

وجفاف الرطوبة ؛ والانتشار ؛ وحال القمر وستر الأرض والكسوف . وذلك لأنه إذا كان الأوسط ليس قائم الوجود للأصغر ، فإنه لا يجب أن يدوم ما يوجبه وما هو علة له . فإن كان علة فيكون ما يفيد من اليقين إنما يفيد وقتا ما .

ولقائل أن يقول : فكيف يكون حال الأصغر من الأرسط في البراهين ؟ فنقول : يجوز أن يكون الأصغر علة للأوسط تقتضيه لذاتها بلا توسط علة اقتضاء النوع لخواصه المنبئة عنه انبعاثا أوليا . لكن الأوسط علة للأصغر في ذاته ، بل في بعض أحكامه وخواصه التي هي تابعة للأوسط ، مثل « كون زوايا المثلث مساوية لقائمتين » ، إذا جعلناه الأوسط وفرضنا أنه كذلك بالقياس إلى الأصغر - وليكن المثلث (١) ، وليكن الأكبر « كون زوايا المثلث نصف زوايا المربع » .

ويجوز أن يكون الأصغر من - واصل الأوسط التي يقتضيهما الأوسط ؛ ثم الأوسط علة لحكم يقارن الأصغر . وأما كيف يكون الأكبر والأصغر معا لازمين لشيء وليس أحدهما علة تقتضى الآخر ، فقد علمت (٢) الوجه فيه . وأما قياس الأكبر من الأوسط فما علمت .

ولكن لقائل أن يقول إنه إذا ثبت حكم على الأصغر فصحت النتيجة فأردنا أن نجعلها كبرى قياس ما ، فكيف يكون ذلك القياس في إفادة اليقين ؟ فنقول إن الأصغر إذا صار أوسط . قد صار الأكبر بيننا له بعلة ؛ فقد صارت تلك العلة بعينها علة لكل ما يوصف بالأصغر ؛ فقد صارت علة أيضا للأصغر الثاني ؛ إلا أنها علة للأصغر الثاني بواسطة ؛ وللأول بغير واسطة .

وليس برهان اللم هو الذي يعطى العلة القريبة بالفعل فقط ؛ بل هو برهان لم وإن لم يفعل ذلك (٣) بعد أن يكون إنما يبين ما يبين بالعلة واليقين ، وكان يخل البيان فيه إلى العلة . والذي سنقوله من أن البرهان إذا أعطى العلة البعيدة من الحد الأكبر لم يكن برهان لم (٤) ، فهو أن يكون مثلا الحد الأصغر والحد الأوسط والحد الأكبر ؛ لكن ليس علة قريبة لكون

(١) وليكن المثلث ساقط من س . (٢) من عرفت .

(٣) من وإن لم يكن يفعل كذلك . ومعنى هذه العبارة المعقدة أن برهان لم ليس قاصرا على البرهان الذي يعطى العلة القريبة بالفعل ، بل قد يكون البرهان برهان لم وإن لم يفعل ذلك الخ .

(٤) ب إن .

ج ١ ، إنما هو علة لذلك لأجل أنه د . وإذا (١) أعطينا أن ب ١ لم يخل إما (٢) أن يكون يقينا لنا أن ب ١ ومقبولا عندنا ، أو لا يكون . فإن لم يكن مقبولا لم يكن هذا القياس برهانا ، فضلا عن أن يكون برهان إن . وإن كان مقبولا لا من جهة د لم يكن يقينا بأن كل ب ١ يقينا تاما ، وكان (٣) إنتاجنا أن كل ج ١ لأنه ب غير متيقن يقينا دائما تاما . فاما إذا كان قد تقدم العلم بأن كل ب (٤) ١ لأجل أن د ١ ، أو تأخر فعمل ذلك ، فإن البرهان حينئذ لا يكون برهان إن مجردا .

---

(١) م فإذا .

(٢) م ساقطة ، وهي في الهامش في نج . (٣) وما كان وهو خطأ .

(٤) م ج ١ وهو خطأ لأن ج ١ هي النتيجة وليست الكبرى في القياس الذي يناقشه .

## الفصل التاسع<sup>(١)</sup>

في كيفية تعرف ما ليس محموله سبب في موضوعه ، وفي الاستقراء  
وموجبه ، والتجربة<sup>(٢)</sup> وموجبها

ثم لسائل أن يسأل فيقول إنه إذا لم يكن بين المحمول والموضوع سبب في نفس الوجود، فكيف  
تبين النسبة بينهما ببيان؟ فنقول: إذا كان ذلك بينا بنفسه<sup>(٣)</sup> لا يحتاج إلى بيان، ويثبت فيه  
اليقين من جهة أن نسبة المحمول إلى الموضوع لذات الموضوع، فذات الموضوع يجب مواصلتها  
للمحمول. وقد علمت المواصلة<sup>(٤)</sup> ووجوبها من حيث وجبت، فالعلم الحاصل يقيني. وإن لم  
يكن بينا بنفسه، فلا يمكن ألته أن يقع به علم يقيني غير زائل: لأننا إذا جعلنا المتوسط ما ليس  
بسبب، لم يمكن أن يطلب به هذا العلم اليقيني. وإن جعلناه ما هو سبب فقد وسطنا سببا،  
وهذا محال إذا فرضنا أنه لا سبب. فيشبه أن تكون أمثال هذه بينة بنفسها كلها، أو يكون بيانها  
بالاستقراء. إلا أنه لا يخلو، إذا بين بالاستقراء، من أحد أمرين: وذلك لأنه إما أن يكون وجود  
نسبة المحمول إلى جزئيات الموضوع بينا بنفسه بلا سبب، إذ إنما يتبين الاستقراء بهذا النوع،  
وإما أن يكون وجود نسبة المحمول إلى جزئيات الموضوع في نفسه بسبب. فإن كان بينا بنفسه  
في كل واحد منها، فإما أن يكون البيان<sup>(٥)</sup> بالحس فقط، وذلك لا يوجب الدوام ولا رفع أمر جائز  
الزوال<sup>(٦)</sup>، فلا يكون من تلك المقدمات يقين. وإما أن يكون بالعقل وهذا القسم غير جائز،  
لأن هذا المحمول لا يجوز أن يكون ذاتيا بمعنى المقوم: فإننا سنبين بعد أن الذاتى بمعنى المقوم غير  
مطلوب<sup>(٧)</sup> في الحقيقة، بل وجوده لما هو ذاتى له بين. وإما أن يكون<sup>(٨)</sup> عرضيا - ولا شك  
أنه يكون من الأعراض اللازمة لكلى يقال على الجزئيات إذا صح حملها على الكل - فيكون هذا  
العرض لازما لشيء من المعانى الذاتية للجزئيات، فإن العرض الذى هذه صفته، هذا شأنه. وإذا

(١) م ك ب ساقطة .

(٢) س وفي التجربة .

(٣) س فلا .

(٤) س أن المواصلة .

(٥) م البياض وهو خطأ .

(٦) س ولا رفع إمكان الزوال .

(٧) أى لا يبرهن عليه .

(٨) س وأما إن كان .

كان كذلك كان حمله [٩٤ب] على كل جزئى لأجل معنى موجود له ولغيره من الذاتيات (١) ،  
فيكون ذلك - اى الذاتى - سبباً عاماً لوجود هذا العرض فى الجزئيات ، وفرضناه (٢) بلا سبب .  
وإذا علم من جهة ذلك السبب ، لم يكن ذلك بعلم ضرورى ولا يقين ، فضلاً عن بين بنفسه .  
ويستحيل أن يكون عرضاً للمعنى (٣) العام حتى يصحح أن يكون مطلوباً ، لكنه ذاتى لكل واحد  
من الجزئيات إلى آخرها (٤) : فإن الذاتى لجميع الجزئيات لا يصحح أن يكون عرضياً للمعنى الكلى  
المساوى لها ، لأنه ليس ثمة شىء (٥) من موضوعات ذلك الكلى يعرض له ذلك الحمل بسلبه أو  
إيجابه . فإذا (٦) لم يكن عارضاً لشىء منها ، فكيف يكون عارضاً لكلها ؟ وعارض طبيعة الكلى  
عارض لكل : فإن الحركة بالإرادة لما كانت عرضاً لازماً بلجنس الإنسان كانت عرضاً للإنسان  
ولكل نوع مع الإنسان . فقد بان أن نسبة المحمول فى مثل ما كلامنا فيه تكون عرضية عامة ،  
وتحتاج أن تبين فى كل واحد من الجزئيات بسببه . فقد بطل إذن أن يكون استقراء جزئيات  
سبباً فى تصديقنا بما لا واسطة له تصديقاً يقينياً ، وأن يكون ذلك بيناً فى الجزئيات بنفسه .

وأما إن كان حال المحمول عند جزئيات الموضوع غير بين بنفسه ، بل يمكن أن يبين بياناً ،  
فذلك البيان إما أن يكون بياناً لا يوجب فى كل واحد منها اليقين الحقيقى الذى تقصده ، فكيف  
يوقع ما ليس يقيناً اليقين الحقيقى الكلى (٧) الذى بعده ؟ وإما أن يكون بياناً بالسبب ليوجب (٨)  
اليقين الحقيقى فى كل واحد منها ، فيجب أن تتفق فى السبب كما قلنا ؛ فيكون وجود السبب  
للمعنى الكلى أولاً . وإذا كان السبب لا ينفع فى المعنى الكلى فليس أيضاً بنافع فى الجزئى .  
وإذا نفع فى الكلى فيكون النافع هو القياس عند ذلك لا الاستقراء . وإما ألا يكون سبب هناك  
ألبتة ، فيكون إما بيناً بنفسه ، وذلك مما قد أبطل ، وإما استقراء آخر ، وهذا مما (٩) يذهب  
بلا وقوف .

فقد بان أن مالا سبباً لنسبة محموله إلى موضوعه ، فلما بين (١٠) بنية وإما لا يبين ألبتة  
بياناً يقينياً بوجه قياسى .

(١) الأولى أن يقال لأجل معنى من الذاتيات موجود له ولغيره .

(٢) من فرضناه . (٣) م لمعنى .

(٤) م عن أحدها كـ ب عن أخذه . (٥) م لأن كل شىء . (٦) وإذا .

(٧) م الكل . (٨) م فيوجب .

(٩) م ما . وقوله وهذا مما يذهب بلا وقوف معناه أنه يتسلسل أو يذهب إلى غير نهاية .

(١٠) م كـ ب بينا .

وأما التجربة فإنها غير الاستقراء، وسنبين ذلك بعد . والتجربة مثل حكمتنا أن السقمونيا مسهل للصفراء ، فإنه لما تكرر هذا (١) مرارا كثيرة ، زال عن أن يكون مما يقع بالاتفاق . فحكم الدهن أن من شأن السقمونيا إسهال الصفراء وأذعن له . وإسهال الصفراء عرض لازم للسقمونيا .

ولسائل أن يسأل فيقول (٣) : هذا مما لم يعرف سببه ، فكيف يقع هذا اليقين الذي عندنا من أن السقمونيا لا يمكن أن يكون صحيح الطبع فلا يكون مسهلا للصفراء ؟ أقول إنه لما تحقق أن السقمونيا يعرض له إسهال الصفراء وتبين ذلك على سبيل التكرار الكثير ، علم (٣) أن ليس ذلك اتفاقا ، فإن الاتفاق (٤) لا يكون دائما أو أكثر يا . فعلم أن ذلك شئ يوجبه السقمونيا طبعاً ، إذ لا يصح أن يكون عنه اختياراً (٥) : إذ علم أن الجسم بما هو جسم لا يوجب هذا المعنى ، فيوجبه بقوة قريبة فيه ، أو خاصة له ، أو نسبة مقرونة به . فصح بهذا النوع من البيان أن في السقمونيا بالطبع ، أو معه ، علة مسهلة للصفراء . والقوة المسهلة للصفراء إذا كانت صحيحة ، وكان المتفعل مستعداً ، حصل الفعل والانفعال . فصح أن السقمونيا في (٦) بلادنا تسهل دائماً للصفراء إذا كانت صحيحة . فإذن عرفنا بالأعظم (٧) للأصغر بواسطة الأوسط — الذي هو القوة المسهلة وهو السبب . وإذا حلت باقي القياس وجدت كل بيان إنما هو بيان بواسطة هي علة لوجود الأكبر في الأوسط ، وإن لم يكن علة للعظم بالأكثر (٨) . فإذن بالسبب حصل لنا هذا النوع من اليقين أيضا .

ولقائل أن يقول : ما بال التجربة تنفيذ الإلتصاق علما بأن السقمونيا تسهل الصفراء على وجه يخالف في إفادته إقادة الاستقراء ؟ فإن الاستقراء إما أن يكون مستوفياً للأقسام (٩) ، وإما أن لا يوقع غير الظن الأغلب . والتجربة ليست كذلك . ثم يعود يتشكك فيقول : ما بال التجربة توقع في أشياء حكما يقينياً ثم لو توهمنا أن الأناس إلا في بلاد السودان ، ولا (١٠) يتكرر على الحس إنسان إلا أسود ، فهل يوجب ذلك أن يقع اعتقاد بأن كل إنسان أسود ؟ لأن لم يوقع ، فلم صار تكرر يوقع وتكرر

(١) من إسهاله للصفراء بدلا من " هذا " .

(٢) من فاسائل أن يشك ويقول . (٣) من علم ويعرف . (٤) من الاتفاق .

(٥) المراد أن هذه الخاصية من طبع السقمونيا وليست فلا اختياريا .

(٦) من النسي في . (٧) يريد الأكبر — أى الحد الأكبر .

(٨) من لطيفة الأكبر . (٩) من مستوى الأقسام . ومعنى استيفائه للأقسام أنه استقراء تام .

(١٠) من فلا .

لا يوقع " وإن أوقعت (١) فقد أوقعت (١) خطأ وكذبا (٢) . وإذا (٣) أوقعت خطأ وكذبا (٣) فقد صارت التجربة غير موثوق بها ولاصالحة أن تكتسب منها مبادئ البراهين : فنقول في جواب ذلك :

إن التجربة ليست تفيد العلم لكثرة ما يشاهد على ذلك الحكم فقط (٤) ، بل لاقتران قياس به قد ذكرناه . ومع ذلك فليس تفيد علما كلياً قياسياً (٥) مطلقاً ، بل كلياً بشرط ، وهو أن هذا الشيء الذي تكرر (٦) على الحس تلتزم طباعه في الناحية التي تكرر الحس بها (٧) أمراً دائماً ، إلا أن يكون مانع فيكون كلياً بهذا الشرط لا كلياً مطلقاً . فإنه إذا حصل أمر يحتاج لا محالة إلى سبب ، ثم تكرر مع حدوث أمر (٨) ، عُمِّمَ أن سبباً قد تكرر . فلا يخلو إما أن يكون ذلك الأمر (٩) هو السبب أو (١٠) المقترن بالسبب ، أو لا يكون سبب . فإن لم يكن هو السبب (١٠) أو المقترن بالطبع بالسبب لم يكن حدوث الأمر مع حصوله في الأكثر (١١) بل لا محالة يجب أن يعلم أنه السبب (١٢) أو المقارن بالطبع للسبب .

واعلم (١٣) أن التجربة ليست تفيد إلا في الحوادث التي (١٤) على هذا السبيل وإلى هذا الحد . وإذا اعتبرت هذا القانون الذي أعطيناه ، سهل لك الجواب عن التشكك المورد لحال الناس السود في بلاد السودان وولادتهم السود . وبالجملة فإن الولادة إذا أخذت من حيث هي ولادة عن ناس سود ، أو عن ناس في بلاد كذا ، صحت منه التجربة . وأما إن أخذت من حيث هي ولادة عن ناس فقط ، فليست التجربة متأتية باعتبار الجزئيات المذكورة ، إذ التجربة (١٥) كانت في ناس سود ، والناس المطلقون غير الناس السود . ولهذا فإن التجربة كثيراً ما تغلط أيضاً إذا أخذ ما (١٦) بالعرض مكان ما بالذات (١٧) فتوقع ظناً ليس يقيناً . وإنما يوقع اليقين منها ما اتفق أن كان تجربة وأخذ فيها (١٨) الشيء المحزَّب عليه بذاته . فأما إذا أخذ غيره مما هو أعم منه أو أخص ، فإن التجربة لا تفيد اليقين .

- |                            |   |
|----------------------------|---|
| (١) من أوقع .              | (٢) من أو كذبا .  |
| (٣-٣) ساقط في س .          | (٤) أي ليست المشاهدة المتكررة فقط هي التي تفيد العلم في التجربة . |
| (٥) م قياساً .             | (٦) من ساقطة .  |
| (٧) من فيها .              | (٨) من + آخر .  |
| (٩) ذلك الأمر ساقطه في م . | (١٠-١٠) م ساقط .  |
| (١١) من الأكبر .           | (١٢) من سبب .   |
| (١٣) ثم يجب أن يعلم .      | (١٤) من يجب أن يعلم .   |
| (١٤) من التي تدل .         | (١٥) من فإن تلك التجربة .   |
| (١٦) من أخذنا .            | (١٧) من فيها .  |
| (١٨) من فيه .              |   |



ولسنا نقول إن التجربة أمان عن الغلط وإنما موقعة لليقين دائما . وكيف والقياس أيضا ليس كذلك ! بل نقول إن كثيرا ما يعرض لنا اليقين عن التجربة فيطلب وجه إيقاع ما يقع منها اليقين . وهذا يكون إذا أمنا أن يكون هناك أخذ شئ\* بالعرض ، وذلك أن تكون أوصاف الشئ معلومة لنا ، ثم كان يوجد<sup>(١)</sup> دائما أو في الأكثر بوجوده أمر ، فإذا<sup>(٢)</sup> لم يوجد هو لم يوجد<sup>(٣)</sup> ذلك الأمر . فإن كان ذلك عن وصف عام فالشئ\* بوصفه العام مقارن للخاص . فالوصف الخاص أيضا مقارن للحكم . وإن كان ذلك الوصف مساويا للشئ\* أيضا، فوصفه الخاص المساوي مقارن للحكم . وإن كان لوصف خاص بل أخص من الطبيعة التي للشئ\* ، فذلك الوصف الخاص عسى أن يكون هو الذي تكرر علينا فيما امتحنا وفي أكثر الموجود من الشئ\* عندنا، فيكون ذلك مما يهدم الكلية المطلقة ويجعلها كلية ما أخص من كلية الشئ\* المطلقة، ويكون الغفول عن ذلك مغلطا لنا في التجربة من جهة حكمتنا الكلية<sup>(٤)</sup> : فإن في مثل ذلك، وإن كان لنا يقين بأن شيئا هو كذا يفعل أمرا هو كذا ، فلا يكون لنا يقين بأن كل ما يوصف بذلك الشئ\* يفعل ذلك الأمر :<sup>(٥)</sup> فإننا أيضا لا نمنع أن سقمونيا في بعض البلاد يقارنه مزاج وخصاصة<sup>(٦)</sup> أو يعدم فيه مزاج وخصاصة<sup>(٦)</sup> لا يسهل<sup>(٧)</sup> . بل يجب أن يكون الحكم التجريبي عندنا هو أن السقمونيا المتعارف عندنا ، المحسوس ، هو لذاته أو طبع فيه يسهل الصفراء إلا أن يقاوم بمائع . وكذلك حال الزمرد في إعمائه الحية .

ولو كانت التجربة مع القياس الذي يصحبها تمنع أن يكون الموجود بالنظر التجريبي عن معنى أخص ، لكانت التجربة وحدها توقع اليقين بالكلية المطلقة لا بالكلية المقيدة فقط . وإذا<sup>(٨)</sup> ذلك وحده لا يوجب ذلك إلا أن يقترن به نظر وقياس غير القياس الذي هو جزء من التجربة ، فبالحرى أن التجربة بما هي تجربة لا تفيد ذلك . فهذا هو الحق ، ومن قال غير هذا فلم ينصف أو هو ضعيف التمييز لا يفرق بين ما يعسر الشك فيه لكثرة دلائله وجزئياته ، وبين اليقين . فإن ها هنا عقائد تشبه اليقين وليست باليقين . وبالجملة فإن التجربة معتبرة في الأمور التي تحدث<sup>(٩)</sup> على الشرط الذي شرطناه ، وفي اعتبارها<sup>(٩)</sup> فقط . فإن كان ضرب من التجربة يتبعه يقين كلي حتم على غير<sup>(٩)</sup> الشرط الذي شرطناه لا شك فيه ، فيشبه أن يكون وقوع ذلك اليقين ليس عن التجربة

- |                   |               |                 |
|-------------------|---------------|-----------------|
| (١) م يؤخذ .      | (٢) س إذا .   | (٣) س ب يكن .   |
| (٤) س للكلية .    | (٥) ب ساقطه . | (٦) ب خاصة .    |
| (٧) س + الصفراء . | (٨) س فإذا .  | (٩-٩) س ساقطه . |

بما هي تجربة على أنه أمر يلزم عنها ، بل عن السبب المباين الذي يفيد أوائل اليقين ، وخبره ( ١٩٥ ) في علوم غير المنطق . فيشبه حينئذ أن تكون التجربة كالمعد ، وليس بذلك المعد الملزم الذي هو القياس ، بل معد فقط .

فالفرق بين المحسوس والمستقرى والمجرب أن المحسوس لا يفيد رأيا كلية أليته ، وهذان قد يفيدان . والفرق بين المستقرى والمجرب أن المستقرى لا يوجب كلية بشرط أو غير شرط بل يوقع ظنا غالبا - اللهم إلا أن يؤول إلى تجربة . والمجرب يوجب كلية بالشرط المذكور .

---

## الفصل العاشر<sup>(١)</sup>

في بيان كيفية كون الأخص علة لإنتاج الأعم على<sup>(٢)</sup> ما دون الأخص  
وإبانة الفرق بين الأجناس والمواد وبين الصور والفصول

فأقول :

إنه<sup>(٣)</sup> مما يشكل إشكالا عظيما أن الحيوان كيف يكون سببا لكون الإنسان جسما على ما  
ادعينا من ذلك : فإنه ما لم يكن الإنسان جسما لم يكن حيوانا. وكيف يكون سببا لكون الإنسان  
حساسا ، وما لم يكن الإنسان حساسا لم يكن حيوانا : لأن الجسمية والحس سببان لوجود  
الحيوان . فما لم<sup>(٤)</sup> يوجد الشيء لم يوجد ما يتعلق وجوده به . وأيضا<sup>(٥)</sup> إذا كان معنى الجسم  
ينضم إلى معنى النفس فيكون مجموعهما - لا واحد منهما - حيوانا ، فكيف يحمل الجسم على  
الحيوان فيكون كما يحمل الواحد على الاثنين ؟ وكذلك كيف تحمل النفس على الحيوان فيكون كما  
يحمل الواحد على الاثنين ؟ فنقول :

إن هذا كله يُحَلُّ إذا عرفنا الجسم الذي هو مادة والجسم الذي هو جنس ؛ والحساس والناطق  
الذي هو صورة أو جزء ، والذي<sup>(٦)</sup> هو فصل ، وبأن لنا من ذلك أن<sup>(٧)</sup> ما كان منه بمعنى المادة  
أو الصورة فلا يحمل ألبتة ، ولا يؤخذ حدودا وسطى بذاتها وحدها ، بل كما تؤخذ العلة حدودا ،  
وسطى وعلى النحو الذي نبينه بعد فنقول :

إننا إذا أخذنا الجسم جوهرًا ذا طول وعرض وعمق من جهة ما له هذا بشرط أنه ليس  
داخلا فيه معنى هو غير هذا - وبحيث لو انضم إليه معنى غير هذا مثل حس أو تغذ<sup>(٨)</sup> أو غير  
ذلك كان خارجا عن الجسمية محمولا في الجسمية مضافا إليها - كان المأخوذ هو الجسم الذي  
هو المادة .

(١) م كآب ساقطه .  
(٢) م كآب ساقطه . ومعنى العنوان "في بيان كيفية كون الأخص علة لثبوت  
الأعم لما دون الأخص" كالحیوان الذي هو أخص من الجسم فإنه علة لثبوت الجسم للإنسان .  
(٣) م كآب ساقطه .  
(٤) م كآب ساقطه .  
(٥) م كآب ساقطه .  
(٦) م كآب ساقطه .  
(٧) م كآب ساقطه .  
(٨) م كآب ساقطه .

وإن (١) أخذنا الجسم جوهرًا ذا طول وعرض وعمق بشرط ألا نتعرض لشيء آخر ألبتة ولا نوجب أن تكون جسمية لجوهرية مصورة بهذه الأقطار فقط ، بل جوهرية كيف كانت ولو مع ألف معنى مقوم لخاصية تلك الجوهرية ، وصورة وكان معها وفيها الأقطار ولكن للجمله (٢) أقطار ثلاثة على ما هي للجسم وبالجملة ؛ أي مجتمعات تكون بعد أن تكون جملة جوهرًا ذا أقطار ثلاثة ، وتكون تلك المجتمعات - إن كانت هناك مجتمعات - داخلة في هوية ذلك الجوهر ، لا أن تكون تلك الجوهرية تمت بالأقطار ثم ألحقت (٣) بها تلك المعاني خارجة عن الشيء الذي قد تم ، كان هذا المأخوذ هو الجسم الذي هو الجنس (٤) . فالجسم بالمعنى الأول - إذ هو جزء من الجوهر المركب من الجسم والصور التي بعد الجسمية التي (٥) بمعنى المادة - فليس بمحمول : لأن تلك الجملة ليست بمجرد جوهر ذي طول وعرض وعمق فقط . وأما هذا الثاني فإنه محمول على كل مجتمع من مادة وصورة ، واحدة كانت أو ألفا ، وفيها الأقطار الثلاثة . فهو إذن محمول على المجتمع من الجسمية التي هي كالمادة ، ومن النفس ، لأن جملة ذلك جوهر . فإن (٦) اجتمع من معان كثيرة فإن تلك الجملة موجودة لا في موضوع . وتلك الجملة جسم لأنها جوهر له طول وعرض وعمق .

وكذلك فإن الحيوان إذا أخذ حيوانًا بشرط ألا يكون في حيوانيته إلا جسمية واغتذاء وحس ، كان (٧) لا يبعد أن يكون مادة ، وأن يكون ما بعد ذلك خارجًا عنه ؛ فربما كان مادة للإنسان وموضوعًا وصورته النفس الناطقة . وإن أخذ بشرط أن يكون جسمًا بالمعنى الذي به يكون الجسم جنسًا وفي معاني ذلك الحيوان (٨) على سبيل التجويز للحس (٩) وغير ذلك من الصور . ولو كان النطق ، أو فصل يقابل النطق - غير متعرض لرفع (١٠) شيء منها أو وضعه بل مجوزًا (١١) له وجود أي ذلك كان في هويته ، ولكن هناك معها بالضرورة قوة تغذية وحس وحركة ضرورة ، ولا ضرورة في ألا يكون غيرها أو يكون ، كان حيوانًا بمعنى الجنس .

(١) من فإن . (٢) م ك ب بالجملة . (٣) من لحقت .

(٤) م ك ب ساقطه . والفرق بين المعنيين أن الجسم بالمعنى الأول مأخوذ من حيث هو مادة ذات أبعاد ثلاثة ، وأنه مخالف للصورة ، وبالمعنى الثاني مأخوذ في جملة - أي كانت هذه الجملة من غير نظر إلى تفرقة بين مادته وصورته .

(٥) ب الذي . (٦) س وإن . (٧) من وكان .

(٨) هكذا في م ك ب ولكن س قرأ "الجسم" وربما كان ذلك أدق . (٩) من الحس .

(١٠) م ك ب لدفع بالدال . (١١) ب ، م مجوز .

وكذلك فافهم الحال في الحساس والناطق. فإن أخذ الحساس جسما أو شيئا<sup>(١)</sup> له حسب بشرط ألا تكون<sup>(٢)</sup> زيادة أخرى ، لم يكن فصلا بل كان جزءا من الإنسان . وكذلك كان الحيوان غير محمول عليه . وإن أخذ جسما أو شيئا مجوزا له وفيه ومعه أى الصور والشرائط كانت ، بعد أن يكون فيها حسن ، كان فصلا وكان الحيوان محمولا عليه .

فإذن أى معنى أخذته مما يشكل<sup>(٣)</sup> الحال في جنسيته أو ماديته<sup>(٤)</sup> فوجدته قد يجوز انضمام الفصول إليه - أيها<sup>(٥)</sup> كان - على أنها فيه ومنه ، كان جنسا. وإن أخذته<sup>(٦)</sup> من جهة بعض الفصول وتمت به المعنى وختمته<sup>(٧)</sup> حتى لو أدخل شئ آخر لم يكن من تلك الجملة وكان خارجا ، لم يكن جنسا بل مادة. وإن أوجبت له<sup>(٨)</sup> تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن أن يدخل ، صار نوعا. وإن كنت في الإشارة إلى ذلك المعنى لا تتعرض لذلك ، كان جنسا. فإذا باشتراط ألا تكون<sup>(٩)</sup> زيادة يكون مادة ، وباشتراط أن تكون زيادة نوعا<sup>(١٠)</sup> ، وبألا يتعرض لذلك بل يجوز أن يكون كل واحد من الزيادات على أنها داخله في جملة معناه ، يكون جنسا. وهذا إنما يشكل فيما ذاته مركب ، وأما فيما ذاته بسيط فعسى أن العقل يفرض فيه هذه الاعتبارات - على النحو الذى ذكرنا قبل هذا الفصل - فى نفسه . وأما فى الوجود فلا يكون منه شئ متميز هو جنس ، وشئ هو مادة .

وإذا قررنا هذا فلنقصد<sup>(١١)</sup> المقصود الأول ونقول<sup>(١٢)</sup> : إنما يوجد للإنسان الجسمية قبل الحيوانية فى بعض وجوه التقدم إذا أخذت الجسمية بمعنى المادة لا بمعنى الجنس<sup>(١٣)</sup>. وكذلك إنما يوجد له الجسم قبل الحيوانية إذا كان الجسم بمعنى لا يحمل عليه ، لا بمعنى يحمل عليه . وأما الجسمية التى يجوز أن توضع<sup>(١٤)</sup> متضمنة لكل معنى مقرون به مع وجوب<sup>(١٥)</sup> أن تتضمن الأقطار الثلاثة ، فإنها<sup>(١٦)</sup> لا توجد للشئ الذى هو نوع من الحيوان إلا وقد تضمنت الحيوانية بالفعل بعد أن كان

(١) م ك ب شئ .

(٢) س + من حيث هو حساس . (٣) م يشكك . (٤) م ك ب ومادته .

(٥) م : أنها فيه ومنه ألخ . (٦) س أخذتها . (٧) م وحثته .

(٨) س لها . (٩) س تكون له . (١٠) م " وباشتراط أن يكون

نوعا " : اسقط " تكون زيادة " .

(١١) س إلى المقصود . (١٢) س فنقول . (١٣) س " الجسم " وهو خطأ .

(١٤) س التى تفرض مع جواز أن توضع ألخ . (١٥) س وجود . (١٦) س فإنه .

مجوزا في نفسه<sup>(١)</sup> تضمنته إياها<sup>(٢)</sup> . فيكون معنى الحيوانية جزءا ما من وجود ذلك الجسم إذ<sup>(٣)</sup> حصل حال الجسم ، بعكس حال الجسم الذي بمعنى المادة فإنه جزء من وجود الحيوان ، ثم الجسم المطلق الذي ليس بمعنى المادة : وإنما وجوده واجتماعه من وجود أنواعه . وما يوضع تحته فهي أسباب لوجوده وليس هو سببا لوجودها . وإر كان للجسمية التي بمعنى الجنس وجود يحصل قبل وجود النوعية ، لكان سبب وجود النوعية مثل الجسم الذي بمعنى المادة — وإن كانت قبلته لا بالزمان — ولكان إذ يوجد ذلك ، يوجد شيئا ليس هو النوع ، بل علة للنوع يوجد بوجوده النوع ، فلا يكون النوع هو هو ، وهذا محال . بل وجود تلك الجسمية في النوع هو وجود النوع لا غير ، بل هو في الوجود هو نوعه .

فلترتب الآن نوعا ولنحمل عليه جنسه وفصل جنسه وجنس جنسه فنقول :

إنا إذا اعتبرنا هذه الأمور من جهة ما لها نسبة بالفعل إلى موضوعاتها — ليس من جهة اعتبار طبائعهما فقط — لم نجد الجنس الأعلى يوجد أولا مستقرا بنفسه للنوع ، ثم يتلوه الجنس الذي دونه ويحمل بعده ؛ بل نجد كل ما هو أعلى تابعا في الحمل للأسفل . فإنك تعلم أنه لا يحمل جسم على الإنسان إلا الجسم الذي هو الحيوان ، فإنه ليس يحمل عليه جسم غير الحيوان<sup>(٤)</sup> ، بل يسلب عنه جسم ليس بحيوان . فشرط الجسم الذي يحمل عليه أن يكون حيوانا . ولولا الحيوانية لكان الجسم لا يحمل عليه : إذ الجسم الذي ليس بحيوان لا يحمل عليه . وليس الجسم<sup>(٥)</sup> إلا حيوانا أو هو نفس الحيوان . والجسم الذي يحمل عليه هو الذي إذا اعتبر بذاته كان جوهرًا كيف كان ، ولو كان مركبا من ألف معنى ، وذلك<sup>(٦)</sup> الجوهر طويل عريض عميق . وهو إذا حمل عليه بالفعل قد<sup>(٧)</sup> صار المجوز فيه من التركيب محصلا في الوجوب<sup>(٨)</sup> : فإن كل مجوز كما علمته وتعلمه فقد يعرض له سبب به يجب ، وهو السبب المعين . فكذلك هذا المجوز الذي نحن في حديثه ليس مما يبقى مجوزا لا يجب البتة ، بل قد يجب فيكون الجسم قد<sup>(٩)</sup> وجب فيه التركيب الجاعل إياه حيوانا ، فيكون ذلك الجسم<sup>(٩)</sup> حينئذ حيوانا ، وذلك الحيوان إنسانا . فيكون الإنسان لا يحمل عليه جسم إلا الجسم الذي هو حيوان لاشيء آخر . فالحيوان هو أولا جسم ، ثم الإنسان .

- 
- (١) من قسمها . (٢) من تضمنها إياه . (٣) من إذا . (٤) من حيوان . (٥) أي الجسم الذي يجوز حمله على الإنسان . (٦) من كذب بدون الواو . (٧) من فقد . (٨) أي ما كان جائزا وجوده فقد وجد بالفعل عند وجوب وجوده . (٩-٩) م ساقط .

وبعد هذا كله ، فليكن الجسم المحول على الإنسان علة لوجود الحيوان ، وليس <sup>(١)</sup> ذلك مانعا - على ما علمت - أن يكون الحيوان <sup>(٢)</sup> علة لوجود الجسم للإنسان ، فربما وصل المعلول إلى الشيء قبل علة بالذات فكان سببا لعلة عنده <sup>(٣)</sup> إذا لم يكن وجود العلة في نفسها ، ووجودها <sup>(٤)</sup> لذلك الشيء واحدا : مثل وجود العرض في نفسه ووجوده في موضوعه <sup>(٥)</sup> فإن العلة فيهما واحد . وليس كذلك حال الجسم والإنسان : فإنه ليس وجود الجسم هو وجوده للإنسان . وبالجملة لو شئنا أن نوصل الجسم إلى الإنسان قبل الحيوان لم [ ٩٥ ب ] يمكن ، وذلك لأن الموصول إليه حينئذ لا يكون إنسانا ، لأن ما لم يكن حيوانا لم يكن إنسانا .

فمحال أن نوصل الجسم إلى حد أصغر يكون ذلك الحد الأصغر إنسانا ولم يصل إليه الحيوان . والحيوان إذا وصل إلى شيء تضمن ذلك الوصول وصول مافوق الحيوان . ويكون وصول الحيوان إليه غير ممكن أيضا بلا واسطة يكون وصولها نفس حصول الإنسان <sup>(٦)</sup> . وافهم من الوصول الجملي على مفروض . .

وهذه فصول نافعة في العلوم دقيقة <sup>(٧)</sup> في أنفسها لا يجب <sup>(٨)</sup> أن يستهان بها .

وقس على هذا حال الفصل الذي هو لجنس الإنسان في وجوده للإنسان فإنه بجنس الحيوان أيضا في أنه جزء من الحيوان يوجد أولا للحيوان ، وبالحيوان للإنسان . واعرف هذا بالبيانات التي قدمت ، فإنك إن حاولت عرفانه من البيان الأخير تخيل عندك أن ذلك مختص بالجنس ولا يقال <sup>(٩)</sup> للفصل ، وليس كذلك . ولكن في تفهم <sup>(١٠)</sup> كيفية الحال فيه صعوبة ربما سهلت عليك إن تأنيت للاعتبار ، وربما عسرت . وطبيعتها غير مطردة . فإذا أردت أن تعتبر ذلك فتذكر حال الفرق بين الفصل والنوع ، وتذكر ما بيناه من أن طبيعة كل فصل ، وإن كانت في الوجود

(٢) من ساقطه .

(١) من فليس .

(٣) كالحَيوان المعلول للجسم ، فإن وجوده للإنسان قبل وجود الجسم له ، وهو سبب لوجوده (وهي الجسم)

في الإنسان .

(٥) م موضعه

(٤) م وجوده .

(٦) يشير إلى الصفات الأخرى التي تحقق معنى الإنسان وتجعله إنسانا .

(٨) م يمكن .

(٧) من ساقطه .

(١٠) م تفهم .

(٩) م ينال .

مساوية لنوع واحد ، فهي صالحة لأن تقال على أنواع كثيرة . فإذا تذكرت هذا وأحسنت الاعتبار ، وجدت طبيعة فصل الجنس يستحيل حملها على الإنسان ولم يحمل عليه الحيوان حالما لم يحمل عليه الحيوان . فقد بان لنا أن الجنس الأقرب إذا نسب إلى النوع بالفعل ونسب الجنس الذي يليه إلى ذلك النوع بالفعل ، أو نسب فصله إلى ذلك النوع بالفعل ، لم تكن نسبة جنس الجنس وفصل الجنس قبل نسبة الجنس ، وأن ذلك ليس كما يأخذ الآخذ طبيعة الجنس والفصل بذاتهما غير منسوبة إلى شيء بعينه حتى يكون ما هو أعم مما يجوز (١) أن يوجد وإن لم يوجد ما هو أخص . وفرق بين أن يكون قبل في الوجود مطلقا ، وأن يكون قبل في الوجود لشيء .

فقد اتضح من ذلك أن الشبهة منحلّة . وهذا يتبين (٢) بيانا أوضح إذا نحن تأملنا الأمور البسيطة . فإنه لا يجوز أن يوجد معنى اللون لشيء ثم توجد له البياض ، بل الموجود الأول له هو البياض . وإذا وجد شيء بياضا أو سوادا تبعه (٣) وجود أن للشيء لونا ، وإن كان اللون أعم من البياض وقد يوجد حيث لا يوجد البياض . لكنه لا يوجد بلحزئيات البياض إلا لأنه موجود للبياض ، إذ كان معنى فصل الجنس وجنسه يوجدان (٤) للجنس وإن لم يوجدان لنوعه المعين . ولا يوجدان للنوع إلا وقد وجد للجنس . فهما إذن لمعنى الجنس قبلهما لمعنى النوع . (٥) فظاهر بين أن وجودهما للجنس بذاته ، ووجودهما للنوع بالجنس . فإذن الجنس سبب في وجودهما للنوع : لأن كل ما هو بذاته فهو سبب لما ليس بذاته .

وكذلك حال ماتحت النوع مع النوع : فإن قال قائل : إنا إذا قلنا إن كل ج حساس ، وكل حساس - حيوان ، فانتجنا أن كل ج - حيوان ، لم يمكن أن يزول هذا العلم ألبتة ، ولم يمكن ألا نصدق بأنه لا يمكن ألا يكون كل ج - حيوانا : فالجواب أن الأمر ليس هكذا ، بل الحيوان ، وإن لزم وجود الحساس ، فليس بيننا أن كل - حساس - حيوان بيانا يقينيا ، بل بيانا وجوديا ، وهو بيان ما ببيان برهاني (٦) . وذلك لأن معنى قولك - حساس هو أنه شيء ذو حس من غير زيادة شرط ، فليس يلزم (٧) ضرورة أن يكون ذلك الشيء من جهة أنه ذو حس هو ذو اغتذاء ونمو وحركة مكانية ،

(٢) م بين .

(١) م كاب مما يجوز .

(٤) م يوجد .

(٣) م كاب تبعه .

(٥) أي حملهما على الجنس متقدم في الرتبة والذهن على حملهما على النوع . (٦) من أو هو أمر ما بيان برهاني .

(٧) م + ذلك .



لابأن تكون هذه المعاني مضمنة في الحساس تضمينا بالفعل، ولا بأن يكون العقل يوجب في أول الأمر أن يكون كل حساس يلزمه هذه المعاني كلها بذاتها - وجملة هذه المعاني معنى الحيوان.

فإذن كون الحساس حيوانا بلا بيان آخر أمر ليس يتهين بالوجوب إلا بوسط ، بل هو أمر لا يمنع العقل في أول رهلة أن يكون شجرا أو يكون جسما له حس وليس له سائر المعاني التي بها تكون الحياة . فإذن توسط الحساس وحده لا يوجب اليقين المدعى ، إلا أن يؤخذ الحساس من جهة يكون<sup>(١)</sup> علة للحيوان لا فصلا . ثم يتم سائر<sup>(٢)</sup> المعاني التي يصير بها علة موجبة للحياة على<sup>(٣)</sup> ما نوضح في باب العلل من كيفية أخذ العلل حدودا وسطى . فحينئذ لا يكون الحساس<sup>(٤)</sup> الفصل حدا أوسط ، ولا أيضا الحساس وحده . وأما إذا كان الحيوان هو الحد الأوسط والحساس مضمن فيه ، ليس لازما خارجا عنه ، وجب اليقين بالحساس لا محالة ولم يمكن أن يتغير . وأنت تزداد تحقيقا لهذا مما سلف .

(١) من ساقطة .

(٢) من سائر

(٣) من بل ما هو خطأ .

(٤) من والفصل .

## الفصل الحادى عشر<sup>(١)</sup>

فى اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها وسائر شرائطها

ولما كانت مقدمات البرهان عللا للنتيجة، والعلل أقدم بالذات ، فمقدمات البرهان أقدم<sup>(٢)</sup> بالذات . وكذلك هى أقدم من النتيجة عندنا فى الزمان وأقدم عندنا فى المعرفة من جهة أن النتيجة لاتعرف إلا بها . ويجب أن تكون صادقة حتى ينتج الصدق .

وإذا كانت هذه المقدمات عللا ، فيجب أن تكون مناسبة للنتيجة داخلة فى جملة العلم<sup>(٣)</sup> الذى فيه النتيجة أو علم يشاركه على نحو ما نبين بعد، وأن تكون أوائل براهينها من مقدمات أول بينة بنفسها هى أعرف وأقدم من كل مقدمة بعدها. وإن لم تكن بهذه الشرائط لم تكن المقدمات برهانية .

وكثيرا<sup>(٤)</sup> ما يؤخذ فى الإقناع الجدلى كواذب مشهورة ينتج بها صادق<sup>(٥)</sup> . وكثيرا ما تؤخذ صوادق غير مناسبة فى قياسات ينتج بها صوادق : مثل احتجاج الطبيب أن الجراحات المستديرة أعسر براء من قبل أن المستدير أكثر إحاطة<sup>(٦)</sup> . فتكون أمثال هذه دلائل لا براهين حقيقية لأنها غير مناسبة : فإنه<sup>(٧)</sup> استعمل مقدمة كبرى هندسية تؤنئى بها إبانة مطلوب طبيعى ولم يوضح علة مناسبة .

والأقدم عندنا هى الأشياء التى نصيبها أولا . والأقدم عند الطبع هى الأشياء التى إذا رفعت ارتفع ما بعدها من غير انعكاس . والأعرف عندنا هى أيضا الأقدم عندنا . والأعرف عند الطبيعة هى الأشياء التى تقصد الطبيعة قصدها فى الوجود . فإذا رتبنا الكليات بأزاء<sup>(٨)</sup> الجزئيات المحسوسة ، كانت المحسوسات الجزئية أقدم عندنا وأعرف<sup>(٩)</sup> عندنا معا ، وذلك لأن أول شئ نصيبه نحن ونعرفه هو المحسوسات وخیالات مأخوذة منها ، ثم منها نصير إلى اقتناص الكليات

(١) م كآب الحادى عشر ساقطة . (٢) من + من النتيجة . (٣) من العلم .  
(٤) من فكثيرا . (٥) من صوادق . (٦) من إحاطة به .  
(٧) من فإن . (٨) م بأن . (٩) ب والأعرف .

العقلية . وأما إذا رتبت الكليات النوعية بأزاء الكليات الجنسية ، كانت الكليات الجنسية أقدم بالطبع وليست أعرف عند الطبيعة ، وكانت الكليات الجنسية أيضا أقدم وأعرف عند عقولنا . والكليات النوعية أشد تأخرا<sup>(١)</sup> وأقل معرفة بالقياس ألينا : وذلك لأن طبيعة الجنس إذا رفعت ارتفعت<sup>(٢)</sup> طبائع الأنواع ، وإن كانت طبيعة الجنس من جهة ما هي كلية - لا من جهة ما هي طبيعة فقط - قائمة بالأنواع . فطبائع الأجناس أقدم بهذا الوجه من طبائع الأنواع . لكن الأعراف عند الطبيعة هي طبائع الأنواع : لأن الطبيعة إنما تقصد لا طبيعة الجنس في أن يوجد ، بل طبيعة النوع . فيلزمها<sup>(٣)</sup> طبيعة الجنس على سبيل المقصود بالضرورة أو بالعرض : وذلك لأن النوع هو المعنى الكامل المحصل . وأما<sup>(٤)</sup> طبيعة الجنس وحدها ، فلا يمكن أن يوضع لها<sup>(٥)</sup> في الوجود تحصيل . والطبيعة تقصد الكامل المحصل الذي هو الغاية . وأيضا لو كان المقصود طبيعة الجنس بذاتها لما تكثرت<sup>(٦)</sup> أنواع الجنس في الطبيعة ، ووقع الاقتصار على نوع واحد .

وبعيد أن يظن ظان أن<sup>(٧)</sup> طبيعة اللون هي أعرف عند الطبيعة من البياض والسواد وغيرها<sup>(٨)</sup> ، بل الطبيعة<sup>(٩)</sup> الكلية المسكة لنظام العالم تقصد الطبائع النوعية . والطبائع الجزئية التي ليست ذاتية لنظام العالم تقصد الطبائع الشخصية ، والجنس داخل في القصد بالضرورة أو بالعرض .

فقد بان أن طبائع الأنواع أعرف من طبائع الأجناس في الطبيعة ، وإن كان الجنس أقدم بالطبع من النوع . لكن طبائع الأجناس أقدم عندنا من طبائع الأنواع - أعنى بالقياس إلى عقولنا وإدراك عقولنا الإدراك المحقق لها : فإن العقل أول شيء إنما يدرك المعنى العام الكلي ، وثانبا يتوصل إلى ما هو مفصل . فلهذا ما<sup>(١٠)</sup> نجد<sup>(١١)</sup> الناس كلهم مشتركين في<sup>(١٢)</sup> معرفة الأشياء بنوع أعم . وأما نوعيات الأشياء فإنما يعرفها أكثر من بحثه أكثر . ونحن في مبدأ استفادتنا للدركات يلوح لنا ما هو أقدم عندنا على الإطلاق وأشد تأخرا في الطبيعة على الإطلاق - وهي الجزئيات المحسوسات - فنقتنص منها الكليات . وبعد ذلك إذا أردنا أن نتحقق الكليات تحققا كليا ، ليس شيئا<sup>(١٣)</sup> منتشرا خياليا ، يكون ما نبتدئ منه هو من جانب الأعراف عندنا ، والأقدم

(٣) أي يلزم طبيعة النوع .

(٦) من تكون .

(٩) من الطبائع .

(١٢) م من .

(٢) من ارتقع .

(٥) من له .

(٨) من غيرها .

(١١) م نجد .

(١) م ب تأخيرا .

(٤) م ظا .

(٧) م ساقطة .

(١٠) م لاما .

(١٣) م ساقطة .

عند الطبيعة<sup>(١)</sup> [ ١٩٦ ] معا ، ونسلك منه منحطا على التدرج إلى الخواص والجزئيات ، أى النوعيات ، فنبحث أول شيء أعم بحث<sup>(٢)</sup> ، ثم نفصل ونترل بالتدرج . فإذا كنا نتعرف أول شيء طبائع الكليات الجنسية ثم النوعية ، فإننا نكون قد ابتدأنا مما هو أقدم بالطبع<sup>(٣)</sup> وأعرف عندنا وليس أعرف عند الطبيعة ، واتهينا إلى ما ليس أقدم بالطبع من الجهة التي حددنا بها الأقدم بالطبع ، لكنه أعرف عند الطبيعة . فإذا اتهينا إلى الأنواع الأخيرة ختمنا التعليم ، فإننا لا نترل إلى الأشخاص ، وإنما نختم التعليم عند الأشياء التي هي أعرف عند الطبيعة .

فأما<sup>(٤)</sup> إذا ابتدأنا أولا وأخذنا من البسائط رصنا على طريق التركيب إلى المركبات ، فنكون قد ابتدأنا مما هو أقدم في الطبع<sup>(٥)</sup> . لكن وإن كان ذلك مما خصصناه نظرننا أعرف عندنا ، فليس هو دائما أعرف عندنا ، فإنه ليس كل بسيط أعرف عندنا من المركب ، وإن<sup>(٦)</sup> كان هذا البسيط النافع لنا<sup>(٧)</sup> في معرفة هذا المركب المخصوص أعرف عندنا ، ونكون قد سلكتا سبيلا برهانيا لا محالة ، لأن البسائط أسباب . فنبحث هل البسائط أعرف عند الطبيعة أو المركبات . فأما البسائط التي هي أجزاء من المركبات فيشبهه أن تكون هي لأجل المركبات<sup>(٨)</sup> ، فإن المادة لأجل الصورة والجزء لأجل<sup>(٨)</sup> الكل . فيجب أن تكون المركبات أعرف عند الطبيعة لأنها هي الغاية لتلك البسائط ، وهذا هو الأصح . ولا يجب أن تكون الأجزاء واحدا<sup>(٩)</sup> منها أعرف من الآخر من حيث إنها أجزاء . بل هي سواء في المعرفة عند الطبيعة ، إلا أن تعتبر لبعضها خصوصية زائدة على أنه جزء .

وأما البسائط التي هي علل كالفواعل والغايات فليست<sup>(١٠)</sup> بأجزاء المعلولات . فيشبهه أن تكون هي أعرف وأقدم معا عند الطبيعة من المعلولات التي لها بالذات<sup>(١١)</sup> ، فيكون البيان منها برهانيا<sup>(١٢)</sup> : لكن عما هو أقدم عند الطبع وأعرف عند الطبع<sup>(١٣)</sup> معا لما هو أشد تأخرا .

- |                   |                                  |
|-------------------|----------------------------------|
| (١) م الطبع .     | (٢) م بحثا .                     |
| (٣) م في الطبع .  | (٤) م فإننا .                    |
| (٦) م فإن .       | (٧) م ساقطة                      |
| (٩) م ٦ ب واحدا . | (١٠) م وليست .                   |
| (١٢) م برهاننا .  | (١٣) وأعرف عند الطبع ساقط في م . |
- (٥) م بالطبع .  
(٨-٨) ساقط في م م .  
(١١) التي لها بالذات ساقط في م م .

فإن ابتدأنا عن<sup>(١)</sup> المركبات وسلكنا إلى البسائط ، أو ابتدأنا من<sup>(٢)</sup> الجزئيات وسلكنا إلى الكليات بالاستقراء ، فإننا نكون مستدلين غير مبرهنيين ، ويكون قد اتفق أن كان الأعراف عندنا هو الأعراف عند الطبيعة . فيجب أن تتحقق هذه الأصول على هذا المأخذ .

فإن قال قائل ما قد قاله بعضهم : إن المعنى الجنسي أعراف عند الطبيعة لأنه وإن لم يعرف بحسب شيء فهو في نفسه وبقياس الحق أعراف . فيقال له : لا معنى لقولك إنه بقیاس الحق أعراف ، لأن الشيء إنما يصير معروفاً بعارفه ، وعارفه إما نحن بالعقل<sup>(٣)</sup> أو كل ما هو ذو عقل . وأما الطبيعة في قصدها لنظام الكل على سبيل الاستعارة فيكون الأعراف عندها ما تقصده لنظام الكل . فإن اعتبرنا بالمعرفة الحقيقية ، فالطبيعة الجنسية لا تكون معروفة بذاتها إلا بالقوة : وأما بالفعل وإنما تعرف إذا عرفت بالعقول . وإنما تكون معروفة بذاتها بالقوة على النحو الذي نريد<sup>(٤)</sup> أن تصير<sup>(٥)</sup> معروفة بالفعل . ولا ينكر<sup>(٦)</sup> أحد أن الطبيعة الجنسية أعراف عند العقول ، فإن<sup>(٧)</sup> الطريقة البرهانية تأخذ مما هو أعراف عند العقول<sup>(٧)</sup> إلى ما هو أعراف عند الطبيعة كما يصرح به المعلم الأول في ابتداء تعليمه للطبيعيات . ونحن نتقبل<sup>(٨)</sup> به هناك ونشرح الأمر فيه .

(٣) من بالفعل .

(٢) من إلى .

(١) من وإن ابتدأنا من .

(٤) غير منقوطة في م ٦ . أما م فتقرأ يزيد . والظاهر أنها تزيد بالنون .

(٧-٧) حافظ من .

(٦) من مستكون ( هكذا ) .

(٥) أي الطبيعة الجنسية .

(٨) من نتقبل .

## الفصل الثاني عشر

### في مبدأ البرهان

ومبدأ<sup>(٢)</sup> البرهان يقال على وجهين . فيقال مبدأ البرهان بحسب العلم مطلقا ، ويقال مبدأ البرهان بحسب علم ما . ومبدأ البرهان بحسب العلم مطلقا هو مقدمة غير ذات وسط على الإطلاق ، أى ليس من شأنها أن يتعلق بيان نسبة محمولها إلى موضوعها - كانت إيجابا أو سلبا - بحد أو وسط فتكون مقدمة أخرى أقدم منها وقبلها .

ومبدأ البرهان بحسب علم ما يجوز أن يكون ذا وسط في نفسه ، لكنه يوضع في ذلك العلم وضعا ولا يكون له في مرتبته في ذلك العلم وسط<sup>(٣)</sup> ، بل إما أن يكون وسطه في علم قبله أو معه ، أو يكون وسطه في ذلك<sup>(٣)</sup> العلم بعد تلك المرتبة كما ستعرف الحال فيه .

وكلا القسمين من مبدأ البرهان . و<sup>(٤)</sup> يتفقان في أن كل واحد منهما أحد طرفي النقيض بعينه و<sup>(٥)</sup> لا يمكن أن يكون الآخر برهانيا . ويخالفان المقدمة الجدلية بأن الجدلية وإن كانت أحد طرفي النقيض فليس بعينه على ما علمت .

والمقدمة التي هي مبدأ برهان ولا وسط لها ألينة ولا تكتسب من جهة غير العقل ، فإنها تسمى العلم المتعارف والمقدمة الواجب قبولها . وأما كل شيء بعدها مما يلحق في افتتاحات العلوم تلقينا - سواء كان حدا أو مقدمة - ففي الظاهر أنهم يسمونها وضعا .

والحد<sup>(٦)</sup> يخالف المقدمة التي يكلف المتعلم<sup>(٧)</sup> تسليمها وليست بيينة بنفسها ، بل يخالف كل مقدمة . وإن كان الحد قد يقال على هيئة مقدمة : مثلا كما لقائل أن يقول إن الوحدة هي مالا ينقسم بالكم<sup>(٨)</sup> . ووجه المخالفة إن الغرض ليس أن يصدق على الوحدة محمول ما ، بل أن يتصور

(١) م ٦ ب الثاني عشر ساقطة . (٢) م الواو ساقطة .

(٣-٣) م ساقطة . (٤) الواو ساقطة في م ٦ ب .

(٥) لا بدرن الواو في م ٦ ب . (٦) أى التعريف . (٧) م المعلم .

(٨) فهذا القول يفيد التصور لا التصديق على الرغم من أنه على هيئة قضية أو مقدمة كما يقول

معنى اسم الوحدة أو معنى ذات الوحدة ، لا أنها هل هي كذا أو ليست كذا . ثم لا سبيل إلى تلقين ذلك إلا بقول يقال على هيئة المقدمة ولا يكون في ذلك منازعة ألبتة : لأن لكل جد أنت يوضع له كل اسم<sup>(١)</sup> . وإنما<sup>(٢)</sup> تقع المنازعة في الحدود - إن وقعت - لافي معنى التصديق بل في خطأ إن وقع في التصور . وأما المقدمة<sup>(٣)</sup> وإنما تورد ليقرر بها التصديق لا التصور .

ثم إن المقدمة الوضعية تختص دون الحد باسم آخر ، وهو الأصل الموضوع . والحد وضع وليس أصلا موضوعا ، لأنه لا إيجاب فيه و<sup>(٤)</sup> لا سلب .

وقوم يسمون الأصل الموضوع بالمصادرة<sup>(٥)</sup> . وقوم يقسمون الأصل الموضوع إلى مقبول ، بالمساهلة ، وليس في نفس المتعلم رأى يخالفه ، ويخصونه مرة أخرى باسم "الأصل الموضوع" وإلى متوقف فيه بحسب ضمان المعلم<sup>(٦)</sup> بيانه في وقته وفي نفس المتعلم رأى يخالفه . وربما قالوا "وضع" لكل أصل موضوع فيه تصديق ما - كان أوليا أو غير أولى - كان في نفس المتعلم ما يخالفه أو لم يكن .

وربما سمي في التعليم الأول باسم الوضع كل رأى<sup>(٧)</sup> يخالف ظاهر الحق يقال باللسان دون العقل : مثل قول من قال إن الكل واحد وإنه لا حركة .

وربما قصر المتعلم عن تصور الأوليات في العقل<sup>(٨)</sup> أولية ، فتصير الأوليات بالقياس إليه أوضاعا ، وذلك إما لنقص في فطرته أصلى أو حادث ، مَرَضِيٌّ أو سِنِّيٌّ ؛ أو لتشوش من فطرته بآراء مقبولة أو مشهورة يلزم بهارد الأولى لثلا ينتج نقيضا . وربما كان اللفظ غير مفهوم فيحتاج أن يبدل ، أو يكون المعنى غامضا لا يفهم ، فإذا فهم أذعن له . وغموضه قد يكون كثيرا لكليته وتجريده وبعده عن الخيال<sup>(٩)</sup> . وفي مثل هذا قد يستقرى المخاطب<sup>(١٠)</sup> الجزئيات فينتفع<sup>(١١)</sup> كثيرا لأن الاستقراء وإن كان<sup>(١٢)</sup> لا يثبت ، فقد يذكر .

(١) م "لأن لكل حد أن يوضع له لكل اسم" . س "لأن لكل أحد أن يوضع له لكل اسم" .

(٢) م إنها . (٣) س المقدمة .

(٤) س أو . والمراد أن الحد لا يقال فيه صدق أو كذب . (٥) م ب المصادرة .

(٦) س من المعلم . (٧) س ساقطة . (٨) في العقل ساقطة من س .

(٩) م الخلال . (١٠) م ب للماظب . (١١) م ب وينفع .

(١٢) س ساقطة .

وعلى الأ-وال كلها فيجب أن نضع أن مبادئ العلوم حدود ومقدمات واجب قبولها في أول العقل (١) ، أو بالحس والتجربة ، أو بقياس (٢) بديهى في العقل . وبعد هذا (٣) أصول موضوعة مشكوك فيها ولكن لا يخالفها رأى المتعلم ، ومصادرات . وليسب الأصول الموضوعة تستعمل في كل علم ، بل من العلوم ما يستعمل فيها الحدود والأوليات (٤) فقط كالحساب . وأما الهندسة فيستعمل فيها جميع ذلك . والعلم الطبيعي أيضا قد يستعمل فيه جميع ذلك ، ولكن مخلوطا غير مميز (٥) .

ولما كان البرهان يوقع لنا تصديقا يقينا بجهول ، وإنما يوقعه البرهان بسبب مبادئ البرهان ، فيجب أن يكون (٦) تصديقا بها متقدما . وليس يكفينا أن (٦) نكون مصدقين بمبادئ البرهان كلها أو بعضها ، أى الذى ليس بمصادرة فقط ، بل أن يكون تصديقا بها أكد وأدلى من تصديقا بالنتيجة (٧) ، وتكذيبنا (٨) بمقابلاتها أشد من تكذيبنا (٨) بمقابل النتيجة . وليس المقابل بالنقيض فقط ، بل وبالضد (٩) . وإنما وجب ذلك لأنه إذا كان شىء علة لشىء فى معنى يشتركان فيه ، فيجب أن يكون ذلك المعنى فى العلة أكد وأكثر إذا كان من أجله يحصل فى الآخر . فإنا إذا كنا نحب شيئين لكن حب أحدهما سبب لأن نحب الآخر ، فالسبب أولى بأن يحب أكثر كالولد والمعلم للولد . وليس يجب أن يظن أن كل شيئين يقال إن أحدهما أولى بأمر من الآخر فهو لنقص فى الآخر أو (١٠) المخالطة من الضد للآخر ، كما يظن من أن الأولى بالسوادية ماشارك فى نفس السواد وكان أزيد سوادية فيكون الآخر أزيد بياضية ، حتى يكون الشىء إنما يكون أولى بالصدق إذا كان الآخر أولى باللاصدق فيخالطه شىء (١١) من الكذب . بل قد يقال إن كذا أولى بكذا من كذا إذا كانا فى طبيعة سواء لكن أحدهما له الأمر فى نفسه أولا وللآخر بعد .

- 
- (١) من العقول . (٢) من القياس .  
(٣) من ذلك . (٤) م ك ب الأوليات بدون الواو .  
(٥) من . بعد قوله "جميع ذلك" تضيف "ولكن أكثر ما جرت العادة به فيها أن يستعمل مخلوطا" الخ .  
(٦-٦) م ساقطة . (٧) من بالتجربة . (٨) م ساقطة .  
(٩) بل الضد . (١٠) م و . (١١) م ساقطة ك ب من شىء .



وإذا صدقت النفس بأمرين كليهما، لكن<sup>(١)</sup> صدقت بأحد<sup>(٢)</sup> الأمرين قبل و بالآخر بعد، كانت النفس تصدق [ب ٩٦] بأحدهما ملتفتة إليه نفسه ، و بالآخر ليس<sup>(٣)</sup> ملتفتة إليه نفسه بل ملتفتة إلى الأول ، فكان<sup>(٤)</sup> التصديق بالأول أشد لهذا المعنى .

فإن شوشك هذا الفصل فدعه فلا كبير جدوى فيه . واعلم أنه لما سمع ما قيل في التعليم الأول حيث قيل ما قيل : <sup>(٥)</sup> "بجميع التي يأخذها"<sup>(٦)</sup> وهي مقبولة من حيث لم يبينها، إن كان أخذه<sup>(٧)</sup> لما هو مظنون عند المتعلم فإنما يضعها وضعا ، وهي أصل موضوع : أعنى الوضع<sup>(٨)</sup> لا على الإطلاق لكنها عند ذلك فقط . فاما إن هو<sup>(٩)</sup> أخذه من حيث ليس له فيه بعينه ولا ظن واحد<sup>(١٠)</sup> ، أو من حيث ظنه<sup>(١١)</sup> على ضد ، فإنما يصادر عليه مصادرة " ، وهذا هو الفرق<sup>(١٢)</sup> المذكور في التعليم الأول<sup>(١٣)</sup> بين المصادرة وبين الأصل الموضوع ، وذلك أن المصادرة هو ما كان مقابلا لظن المتعلم ، وهو هذا الذي يأخذه الإنسان وهو متبرهن ويستعمله من حيث لم يبينه<sup>(١٤)</sup> ، ظنوا أن الأصل الموضوع هو<sup>(١٥)</sup> الذي يتبين بأدنى تأمل ، وأن المصادرة مالا يتبين بأدنى تأمل ؛ بل<sup>(١٦)</sup> كأن الأصل الموضوع هو الذي يحضر<sup>(١٧)</sup> المتعلم حقيقته إذا فكر أدنى فكر ، وأن المصادرة هو ما لا سبيل له إلى ذلك : وليس الأمر كذلك . فإن الذي يتبين بأدنى تأمل إما أن يكون التأمل هو الاستكشاف لمفهوم اللفظ على سبيل التنبيه : وهو أن يكون الشيء حقه أن يعلم ثم يذهب عنه<sup>(١٨)</sup> المتعلم ولا يتبينه لنوع من الغفلة عن مفهوم اللفظ . وإما أن يكون التأمل هو الاستكشاف لحال القول في صدقه لا في فهمه . فاما الاستكشاف للتصور فليس إنما يعرض في القسم الذي هو الأصل الموضوع ، بل قد يقع أيضا في الأوائل الحقيقية ؛ فإنها ربما ذهب عنها وأغفلت حتى أنكرت فيحتاج أن ينبه المتعلم . فاما التأمل للتصديق فالتصديق بالمجهول لا يتضح إلا بالوسط ،

- |   |                               |                          |
|---|-------------------------------|--------------------------|
| (١) من لكنها .  | (٢) من بإحدى .                | (٣) من غير .             |
| (٤) من كان .  | (٥) ما قيل ساقطة من س .       | (٦) من يأخذ .            |
| (٧) من أخذها .  | (٨) من الموضوع .              | (٩) من ساقطة .           |
| (١٠) م ب ساقطة .  | (١١) من هو ظنه .              | (١٢) من فكان هذا الفرق . |
| (١٣) المذكور في التعليم الأول ساقطة في ب ومذكورة في نج و س .  |                               |                          |
| (١٤) من قوله بجميع إلى قوله يبينه موضوع بين حاصرتين في ب وقد ذكر في نج ما يأتي " ما بين العلامتين معلم في النسخة المكتوبة عنها هذه النسخة . | (١٥) م : وهو .                |                          |
| (١٦) من ساقطة .   | (١٧) ب يحصر بالصاد ، من يخص . |                          |
| (١٨) من عند . وربما كانت كلمة " يذهب " تحريفًا من النسخ لكلمة " يذهل " .  |                               |                          |

فيكون هذا الاستكشاف هو ابتغاء الحد الأوسط في موضع بنوع<sup>(١)</sup> يسهل على المتعلم إدراكه .  
فيذبه أن تكون المطالب والمسائل القليلة الأوساط أصولا موضوعة . فإن كان كذلك صار كثير  
من المسائل السهلة التي في الهندسة التي يفظن لها المتعلم بأدنى تأمل ، من جملة<sup>(٢)</sup> الأصول الموضوعة :  
وهذا محال . بل الأصول الموضوعة هي المقدمات المجهولة في أنفسها التي من حقها أن تبين  
في صناعة أخرى إذ كان المتعلم قد قبلها وظنها بحسن ظنه بالمعلم وثقته بأن ما يراه من ذلك  
صدق .

والمصادرة ما كان كذلك ، لكن المتعلم لا<sup>(٣)</sup> يظن ما يراه المعلم ظن مقابلة ، أو لم يظن شيئا .  
والمؤكد بالجملة فيه أن يكون عند المتعلم ظن يقابله . بل الأشبه<sup>(٤)</sup> أن تكون المصادرة هي ما تكلف  
المتعلم<sup>(٥)</sup> تسليمه وإن لم يظنه ، كان<sup>(٦)</sup> من المبادئ أو كان<sup>(٧)</sup> من المسائل في ذلك العلم بعينه :  
لمسائل التي تبين بعد فيستسمح بتسليمها في درجة متقدمة . فيكون المبدأ الواحد الذي ليس  
أينا بنفسه أصلا موضوعا باعتبار ، ومصادرة باعتبار .

وقد يكون مثل ذلك الاعتبار في غير المبدأ للصناعة ، بل في مبدأ لبعض<sup>(٨)</sup> مسائل الصناء  
إذا كان يتبين في الصناعة . فيقال لذلك المبدأ "مصادرة" .

وبالحري أن يكون ما وضع في كتاب أو قليدس<sup>(٩)</sup> وهو التقاء خطين في جهة الناقص عن  
قائمتين "مصادرة" إذ كان للأوسط لا يكون هناك إلا من صناعة الهندسة .

والعجب ممن ظن أن الأصل الموضوع يكون كقولهم في الهندسة "إن الخطوط الخارجة  
من المركز إلى المحيط متساوية" : فإن هذا قد يشكل قليلا ، ولا يشكل أن المساوية لواحد  
متساوية . ثم يكون هذا الإشكال مما يقع بيانه بأدنى تأمل : قال وذلك بفركار<sup>(١٠)</sup> يعرف به  
المتعلم ذلك فيقبله . ولعمري<sup>(١١)</sup> إن هذا الغافل<sup>(١٢)</sup> لو قال إن تفهم هذه القضية على سبيل  
التصور قد ينتفع فيه<sup>(١٣)</sup> بالفركار<sup>(١٤)</sup> ، لكان له معنى . وأما على سبيل التصديق فكيف يمكن

- 
- |                    |                              |                        |
|--------------------|------------------------------|------------------------|
| (١) من ساقطة .     | (٢) الجار والمجرور خبر صار . | (٣) من ليس .           |
| (٤) من + بالجملة . | (٥) م المعلم .               | (٦) أي سواء أكان الخ . |
| (٧) من ساقطة .     | (٨) م البعض .                | (٩) من أقليدس .        |
| (١٠) من فركار .    | (١١) من لعمري .              | (١٢) من الغافل .       |
| (١٣) من ساقطة .    | (١٤) من الفرجار .            |                        |

ذلك ؟ فإنه إذا سمع المتعلم أن الدائرة يعنى بها شكلٌ خطوطُ مركزه كذا وسأله وحده ، لم يمكنه أن يضع دائرة وخطوط مركزها لا كذا : فيكون وضع دائرة ليست دائرة . وهذا (١) لا يمكنه أن يشك فيه بعد فرض وضع دائرة (٢) ؛ ويكون هذا بين اللزوم من (٣) فرض الدائرة . بل الذى يجب أن يشك عليه هو أنه (٤) هل هذا المسمى دائرة له وجود أم ليس له وجود ؟ فإن بلغ إلى أن أشكل عليه حال هذه الخطوط بعد أن سمع حد الدائرة وفرض أن لها وجودا (٥) فالفركار كيف يصحح الأمر العقلى فى الهندسة ؟ ولو كان فركار عقلى لعز ذلك فيه فضلا عن الحسى ! (٦) فكيف يمكن أن يدل بفركار (٧) جزئى عقلى أو حسى إلا أن خطوطا (٨) محدوده هى متساوية ؟ وكيف يلزم من ذلك أن كل خط مما لا نهاية له فى القوة كذلك (٩) لزونا ضروريا ؟ فإن شك المتعلم فى وجود الدائرة شك فى ذلك مع كل فركار يفرضه . وأن سلم وجود الدائرة لم يمكنه - وقد حدتها - أن يشك فى ذلك .

ثم إن كان متعلم أبه شك فى ذلك بعد أن فهم ما الدائرة ، وانتفع بالفركار على سبيل التنبيه عن الغفلة ، فستجد معلمين بلهاء أكثر من ذلك سيفعلون عن تفهم أن المقادير المتساوية لمقدار واحد متساوية ، حتى يؤخذ لهم مسطرة وخطوط فيبين لهم ذلك على سبيل التنبيه .

وبالجملة فإن سبيل التنبيه لا يتميز به العلم المتعارف من غير المتعارف ، بل الحق هو أنه إنما صارت هذه المقدمة أصلا موضوعا لأن وجود الدائرة غير بين بنفسه فيحتاج إلى بيان فوق البيان الواقع بالفركار . فإن سأل المتعلم صار أصلا موضوعا . بل يجب أن يفهم ما سمع من المعلم الأول على ما أعبر عنه . فكل (١٠) ما يؤخذ ويكلف قبوله (١١) من غير بيان - وهو محتاج إلى (١٢) بيان ، ويقع للتعلم ظن بتصديقه - فهو أصل موضوع بالقياس إلى ذلك المتعلم الذى ظن ؛ لا بالقياس إلى غيره . فأما إن أخذه وهو لا يظن ما يظنه المعلم ؛ أو يظن خلاف ذلك ، فهو مصادرة ، والمصادرة هو ما يقابل ظن المتعلم : إما بالسلب بأن (١٣) لا يظن أو بالتضاد بأن يظن غيره وذلك حين يأخذ هذا الذى يحتاج إلى بيان أخذا من غير بيان .

- |                                    |                   |                  |
|------------------------------------|-------------------|------------------|
| (١) من فهذا .                      | (٢) من الدائرة .  | (٣) م ومن .      |
| (٤) من ساقطة .                     | (٥) م ك ب وجود .  | (٦) م الجسى .    |
| (٧) من فرجار بالجيم وبسقاط الباء . | (٨) من خطوطا ما . | (٩) أى هو كذلك . |
| (١٠) من وكل .                      | (١١) من فتواه .   | (١٢) من لله .    |
| (١٣) من فأن .                      |                   |                  |

ومما غلظهم في أمر الأصل الموضوع ما سمع أنه جعله أحد قسمي ما لا وسط له ؛ وحسبوا أن معناه لا وسط له في نفسه ؛ وليس كذلك . بل معناه ما لا وسط له في ذلك العلم سواء كان له وسط في علم آخر أو لم يكن ولا في شيء من العلوم وسط <sup>(١)</sup> .

واعلم أن المقدمات البرهانية التي على مطالب ضرورية <sup>(٢)</sup> إنما هي في مواد واجبة ضرورية ، والمغالطات البرهانية في أمثالها هي في <sup>(٣)</sup> مواد ممتنعة ضرورية . وأعني بالمغالطات البرهانية ما يشبه البرهان <sup>(٤)</sup> ، وليس برهانا . فإن من المغالطات مغالطات جدلية غير برهانية . والفرق بينهما أن مقدمة المغالطة البرهانية تشبه بالأولية وتكون من أمور ضرورية ؛ إلا أن يكون المطلوب أمرا ممكنا فيكون القياس عليه من الممكنات . وأما القياس على ما ليس منها فإنما يكون من ضروريات ومقابلاتها مقابلات الضرورية . فذلك توجد كلية كاذبة في الكل ، كبرى وصغرى ، وينتج منها نتائج كاذبة في الكل إذا أخذت كبرى ؛ وتكون المقدمة منها مضادة للمقدمة البرهانية ، والنتيجة منها مضادة للنتيجة البرهانية ، إذا أخذت على هذه الصورة .

وأما المقدمة المغالطية الجدلية فإنها <sup>(٥)</sup> تشبه بالمشهورة ولا تكون مشهورة عند التعقب ؛ ولا يجب في الأكثر أن تكون ضرورية . وربما كانت شائعة ؛ وربما كانت مع شاعتها صادقة ولكن استعمالها في الجدل يكون مغالطة لأنها وإن كانت صادقة فهي خلاف المشهورة <sup>(٦)</sup> . فإن كثيرا من المشهورات كاذب ؛ وكثيرا <sup>(٧)</sup> من الشنع حق . ونسبة المشهور والشنع إلى القياسات الجدلية نسبة الحق والباطل إلى القياسات البرهانية ، فالغلط في البرهان هو بما ليس بحق ؛ وفي الجدل بما ليس بمشهور ؛ والمغالطة البرهانية تقع لسهو من القياس ، وقد تقع لقصد الامتحان ، وقد تقع شرا ورداءة نفس .

(١) من ولا شيء من العلوم فقط .

(٢) من كلية .

(٣) - ساقطة .

(٤) من بالبرهان

(٥) من + مقدمة .

(٦) من المشهور

(٧) من ونشير .

## المقالة الثانية<sup>(١)</sup>

### من الفن الخامس

## الفصل الأول

### في معرفة<sup>(٢)</sup> مبادئ البرهان ووظيفتها وضرورتها

إنه لما علم أن مبدأ البرهان يجب أن يكون أوضح وأعرف<sup>(٣)</sup> من البرهان وهو الحق ؛ واقترن به ظن أن كل شيء يتبين بالبرهان وهو باطل ، اجتمع منهما<sup>(٤)</sup> رأيان أحدهما رأى مُبطل البرهان ، والثاني رأى من يرى أن مبادئ البرهان تبين دورا .

فأما الرأي الأول فقد احتج أصحابه بأن قالوا : لما كان المطلوب بالبرهان يتبين بمقدمات تحتاج أن تكون أوضح منه فيجب أن يكون [١٩٧] بيانها قبل المطلوب بالبرهان إنما يقع بمقدمات تحتاج أن تكون أوضح منها ، فيجب أن يكون بيانها متعلقا بإقامة البرهان عليها ؛ فحتاج أن يتقدمها أيضا مقدمات<sup>(٥)</sup> أوضح منها وقد بانت قبل بيانها . وكذلك هلم جرا . وذلك يؤدي إلى أن يكون الشيء الواحد متوقفا في إقامة البرهان عليه على أن يتقدمه إقامة براهين بلا نهاية وهذا محال . أو يكون الشيء يتسلم من غير بيان ، وما يُبنى على غير البين فهو غير بين . فكذلك<sup>(٦)</sup> ما ليس بيِّن فلا يكون مبدأ للبيان . فإذن لا سبيل إلى إقامة برهان على شيء .

وأما الرأي الثاني فإن أصحابه لما لزمهم هذا المأخذ من الاحتجاج اضطروا إلى أن يقولوا إن للبراهين مبادئ أول . وكانوا وضعوا أن كل شيء يتبين ببرهان ، فوقعوا في أن قالوا إن هذه المبادئ يكون البرهان منها عليها بعضها على بعض ؛ فيبرهن هذا المبدأ بذلك المبدأ، وذلك

(١) من المقالة الثانية : عشرة فصول : الفصل الأول في معرفة الخ . مج ١٠ - وهي عشرة فصول .

(٢) معرفية في المخطوطات كلها .

(٣) من أحرف بدون الواو . (٤) من أحدها . (٥) من مقامات .

(٦) م فلذلك .

بهذا على سبيل الدور . فحسبوا أنهم حفظوا وضعهم أن البرهان موجود ، ووضعهم أن على كل شيء برهانا معا ، وتخلصوا عن ذهاب المبادئ والمقدمات إلى غير النهاية .

وكلا الرأيين باطل . والمقدمة المؤدية إلى الرأيين - وهي أن كل علم إنما يقع بالبرهان ، وأنه إما ألا يكون علم أو يكون ببرهان - باطلة . بل الحق أن يقال . إما أن يكون كل شيء مجهولا ، أو يكون شيء معلوما . والمعلوم إما معلوم بذاته أو معلوم ببرهان . وليس كل شيء مجهولا : فإنه لو كان كل شيء مجهولا لم<sup>(١)</sup> يكن قولنا " كل شيء مجهول " بمعلوم ، ولا كل شيء معلوم ببرهان<sup>(٢)</sup> : فإنه لو كان كل شيء يعلم<sup>(٣)</sup> ببرهان ، لكان كل برهان يعلم ببرهان ، وهذا محال ، فمن الأشياء ما يعلم بذاته . ولو تمموا القياس على هذا النسق لم يلزمهم ما يلزمهم . وكيف يكون على كل شيء برهان وقد علمت أن البراهين تكون بمتوسطات بين حدين<sup>(٤)</sup> ، ولا يمكن أن يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد ما بين الطرفين الأولين أيضا : لأنه لا بد في كل ترتيب عددي ، كان متناهيا أو غير متناه ، من تلو واحد لآخر . فإذا كان مثلا بين ج ، ب متوسطات بلا نهاية لزم<sup>(٥)</sup> محالان : أحدهما أن يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد ما بين الطرفين في أنه لا نهاية له ، فيكون بعض محصور الجانبين مرتباً مثل الكل الحاصر - وهذا خلف<sup>(٥)</sup> . والثاني أن هذه المتوسطات وإن كانت تذهب إلى غير النهاية ، فلكل واحد مما لا نهاية له من جانبيه جاران . ومعلوم أنه ليس بينه وبين جاره واسطة : فتكون إذن بعض المقدمات التي في الوسط لا وسط له ، وهو من مبادئ البرهان لا محالة . ووضع<sup>(٦)</sup> أن كل علم بوسط : فيكون بعض ما هو مبدأ البرهان غير معلوم : هذا خلف .

فبين إذن<sup>(٧)</sup> أنه ليس كل علم ببرهان . وأن بعض ما يُعلم يُعلم بذاته بلا وسط ، فيكون عند النهاية في التحليل ، ويكون هو وما يجري مجراه المبدأ الذي تنتهي إليه مقدمات البراهين . فلا يكون أيضا ما ظن من أن مقدمات البراهين إما أن تكون بلا نهاية ، أو توقف في كل برهان عند أصل موضوع بلا بيان حقا<sup>(٨)</sup> . بل الحق أن ذلك ينتهي إلى بين بنفسه بلا واسطة .

(١-١) ساقط في . . (٢) ساقطة .

(٣) . + ولا يمكن أن يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بين حدين .

(٤) من يلزم . (٥) وهذا خلف ساقطة من س .

(٦) من وضع . (٧) من ساقطة . (٨) حقا خبر يكون .

وأما الذين ظنوا أنهم يتخلصون<sup>(١)</sup> من الشبهة بأن يجعلوا البراهين منتهية<sup>(٢)</sup> إلى أوائل بين بعضها ببعض<sup>(٣)</sup> ، فقد فسح طريقهم في التعليم الأول ، فقيل إن البيان بالدور ليس ببيان البتة ، وبين ذلك بحجج ثلاث :

إحداها أن بيان الدور يوجب<sup>(٤)</sup> أن يكون شيئان كل واحد منهما أكثر تقدما وأعرف من الآخر ، وكل واحد منهما أشد تأخرا وأخفى من الآخر ، لا من وجهين<sup>(٥)</sup> مثل أن يكون أحدهما بالقياس إلينا والآخر بالقياس إلى الطبيعة ، حتى يكون ما هو أعرف فهو أعرف عندنا وأخفى عند الطبيعة ، وأن<sup>(٦)</sup> يكون ما هو أشد تأخرا هو أشد تأخرا عندنا وأعرف عند الطبيعة ، فإن هذا يمكن<sup>(٧)</sup> . ولكن الأعراف فيما يتعلق بالبيان الدورى في الشئين<sup>(٨)</sup> جميعا من جهة واحدة ، وبالقياس<sup>(٩)</sup> إلينا وحده ، أو بالقياس إلينا وإلى الطبيعة معا : لأنه لا بد من أن يكون ما يؤخذ مقدما في قياس ما أعرف عندنا من النتيجة . ثم قد يكون مع أنه أعرف أقدم بالطبع . وقد لا يكون كذلك ، بل يكون ما هو أعرف عندنا متأخرا عند الطبيعة بحزئيات الاستقراء الشخصية . وإذا كان كذلك حصل الشئ الواحد بعينه أعرف عندنا من شئ ، وأقل معرفة منه بعينه ، وهذا مستحيل جدا .

والحجة الثانية - أن المبرهن بالدور يكون في الحقيقة مصادرا على المطلوب الأول . وذلك لأنه إذا كان يبين مقدمة بمقدمة ، ثم كانت تلك المقدمة تبين نفسها بالمقدمة الأولى ، أو تبين بمقدمة أو مقدمات تبين بالمقدمة الأولى : سواء كانت تلك المقدمات وتلك الأوساط<sup>(١٠)</sup> واحدة أو كثيرة ، أى كثرة كانت ، فإنه إنما يبين الشئ بما يتوقف بيانه على بيان الشئ ، فيكون إنما تبين الشئ ببيان الشئ نفسه ، وهذا محال : لأن القول بأن الشئ موجود<sup>(١١)</sup> لا يفترق فيه الحال بين أن يوضع وضعاً بلا بيان لميته ، وبين أن يقال إن الشئ موجود لأن<sup>(١١)</sup> الشئ موجود فقط ولا يزداد . فإن كان لا يقبل أن الشئ موجود ، فلا يقبل أيضا أن الشئ موجود لأن الشئ موجود . وإن كان لا يقبل أن الشئ موجود لأن الشئ موجود ، فلا يقبل البيان بالدور .

- |                     |                   |                                   |
|---------------------|-------------------|-----------------------------------|
| (١) م ، ب يتخلصوا . | (٢) ب متناهية .   | (٣) س أوائل بينة يتبين بعضها ببعض |
| (٤) م يجب .         | (٥) س وجهين .     | (٦) س أن بدون الواو ، م أو .      |
| (٧) س يمكن .        | (٨) م السنن .     | (٩) س الواو ساقطة .               |
| (١٠) س الوسائط .    | (١١-١١) س ساقطة . |                                   |

والحجة الثالثة - أنه قد تبين في أنولوطيقا الأولى\* أن البيان بالدور كيف يكون وفي أى شيء يكون - فإنه لا بد من أن يقع<sup>(١)</sup> في حدود أقلها ثلاثة ، وأن يكون بعضها منعكسا على بعض مساويا له . واتفاق مثل هذه في البراهين قليل . وكيف يمكن أن يتفق أن تكون المبادئ الأولى للبراهين كلها على هذه الشريطة حتى يتبين بعضها ببعض بالدور ؟ وهذه - أعني مبادئ البراهين<sup>(٢)</sup> - كثيرة جدا لا يتفق في جميعها أن تكون حدودها متعاكسة . فإن لم يتفق هذا في بعضها لا يتبين بالدور . ونعم ما قيل : إن هؤلاء يعالجون الداء بأدوية<sup>(٣)</sup> منه . فإنهم لما أرادوا أن يتخلصوا من لزوم أن لا برهان ، أو لا بد من ذهاب مبادئ البرهان إلى غير النهاية<sup>(٤)</sup> ، فجعلوا مبادئ البرهان محتاجة في أن تعلم إلى ما لا يعلم إلا بها ، قال أمرهم إلى أن جعلوا مبادئ البرهان لا تعلم ألبتة ولا يعلم بها شيء .

على أن بيان الدور لا يخلص من الذهاب إلى غير نهاية ، فإن الدور نفسه ذهاب إلى غير النهاية<sup>(٥)</sup> ، ولكن في موضوعات متناهية العدد . فلا هم يتخلصوا من الشناعة<sup>(٥)</sup> المبطللة للعلم ، ولا يتخلصوا من الذهاب إلى غير النهاية .

ولما كانت مقدمات البرهان تفيد العلم الذي لا يتغير ولا يمكن أن يكون معلوم ذلك العلم بحال أخرى غير ما علم به ، فيجب أن تكون مقدمات البرهان أيضا غير ممكنة التغير عما هي عليه . وهذا المعنى أحد المعاني التي تسمى ضرورية<sup>(٦)</sup> . فلنعدَّ الوجوه التي يقال عليها "الضرورية" . وكنا أزمانا إلى ذلك في بعض ما سلف فنقول :

إن "الضرورية" إما أن يقال بحسب الوجود المطلق بلا شرط : وهذا الذي لا يمكن ألبتة أن يفرض معدوما في وقت من الأوقات . وإما أن يقال بحسب العدم المطلق ، وهو الشيء الذي لا يمكن ألبتة أن يفرض موجودا في وقت من الأوقات ، وإما أن يقال بحسب وجود حمل ما أو عدم حمل ما وهو سلبه . وهذا على أنحاء خمسة : فيقال إما أن يكون<sup>(٧)</sup> السلب والإيجاب دائما لم يزل ولا

(٥) الإشارة إلى أنولوطيقا الأولى م ٢ ف ٥ عند أرسطو .

(١) س يتفق . (٢) س البرهان .

(٣) س بأدوية . (٤) س نهاية .

(٥) س شناعة . (٦) س ضرورية .

(٧) هذا في س ، يج وفي ب ، م لما كان من السلب الخ .



يزال : كقولنا الباري واحد، والباري ليس بجسم . أو يكون السلب والإيجاب ليس دائماً على الإطلاق، بل دائماً مادام ذات الموضوع موجودا ذاتا كقولنا : كل إنسان حيوان بالضرورة ، أى مادام كل إنسان وكل موصوف بأنه إنسان - وهو الموضوع - موجود الذات : فإنه يوصف بأنه حيوان لا دائماً<sup>(١)</sup> : فإن كل إنسان يفسد فلا يبقى اتصافه بأنه حيوان دائماً ، أو يكون لا مادام ذات الموضوع موجودا ، بل مادام ذاته موصوفا بالمعنى الذى جعل موضوعا معه . مثاله : كل أبيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر لا دائماً لم يزل ولا يزال ، ولا مادام ذات الموصوف بأنه أبيض موجودا - فإن بعض الذوات الموصوفة بأنها أبيض قد تزول هذه الصفة عنها مع وجودها ويزول أيضا ما يلزم هذه الصفة وهو ذو لون مفرق للبصر - بل مادامت الذات موصوفة بأنها أبيض فإنها تكون لا محالة موصوفة بأنها ذات لون مفرق للبصر . أو تكون الضرورة فيه بشرط مادام المحمول موجودا . وهذا يصح في كل وجود<sup>(٢)</sup> وفي كل نحو من الضرورة مما سبق ذكره وما يجيء بعد : فإن كل موجود ضرورى الوجود أو غير ضرورى الوجود فإنه مادام موجودا فلا يمكن ألا يكون موجودا بشرط مادام موجودا . ولكن إنما يفرد هذا القسم فيما لا يكون لمحموله ضرورة إذا رفع<sup>(٣)</sup> [٩٧ ب] هذا الشرط ألبتة . كقولنا كل إنسان فإنه قاعد بالضرورة مادام قاعدا ، ولا نقول قاعد بالضرورة ونسكت . فإذ هذه الجهة من الضروريات ممكنة لكل من الموضوع وفي كل وقت . وبهذا تفارق الأقسام الأخرى . أو تكون الضرورة متعلقة بشرط وقت كائن لا محالة - لا بشرط وضع أو حمل - مثل قولنا إن القمر ينكسف بالضرورة - أى وقت ما ، وبعض الشجر ينتثر ورقه بالضرورة ويورق في الربيع بالضرورة . وقوم - سبوا أن هذا القسم هو الذى قبله : لأن القمر ينكسف<sup>(٤)</sup> بالضرورة مادام منكسفا<sup>(٥)</sup> ، وليس كذلك : بل هذا قسم على حدة وإن كان يصح عليه شرط ذلك القسم كما يصح في سائر الأقسام السالفة ، وذلك لأن هذا القسم له وقت ضرورى لا يمكن ألا يكون فيه . والقسم الذى قبله ليس له وقت ضرورى ؛ بل ضرورته اشتراط وجود نفسه ، واشتراط وجود نفسه صالح في كل وقت . وهذا القسم في وقته ضرورى الوجود - لا لأنه موجود وبشرط وجوده فقط ، بل على الإطلاق . وهو في ذلك الوقت لا يمكن ألا يكون .

(١) لا ساقطة في من والمعنى لا تستقيم بدونها .

(٢) م موجود .

(٣) م وقع .

(٤) م كاسف .

(٥) م كاسفا .

وليس انكشاف<sup>(١)</sup> القمر وقت انكشافه<sup>(١)</sup> كقعود زيد وقت قعوده . ولا يحتاج الى أن نطول الكلام في هذا فإن المقدار الذي قلناه واضح .

والقسم<sup>(٢)</sup> الرابع لا يدخل في إنتاج النتائج البرهانية الضرورية بذاتها<sup>(٣)</sup> : بل إن كانت من مواد ممكنة أكثرية صلحت أن تنتج نتائج إمكانية أكثرية . وأما سائر الأبحاث فتستعمل في البرهان إن كانت محمولاتها ذاتية . وسنفضل الذاتي<sup>(٤)</sup> بعد . ولكن كل نحو يفيد نتيجة مثل نفسه . وإنما صلحت أن تدخل في البرهان لأنها تصلح أن تفيد اليقين . وإنما صلحت لأن تفيد اليقين لأن كل واحدة<sup>(٥)</sup> منها فهي من الجهة التي صار بها ضروريا ممتنع التغير ، فما يلزمه من النتيجة ممتنع التغير

وكا<sup>(٦)</sup> إذا قلنا في "كتاب القياس" إن كل ج ب بالضرورة، عتينا أن كل ما يوصف بأنه ج - كيف وُصِفَ يج - دائما أو<sup>(٧)</sup> بالضرورة ، أو وصف به وقتا ما، أو<sup>(٧)</sup> بالوجود الغير الضروري ، فهو موصوف كل وقت ودايما بأنه ب ، وإن لم يوصف بأنه ج . وأما في هذا الكتاب فإننا<sup>(٨)</sup> إذا قلنا كل ج ب بالضرورة، عتينا أن كل ما يوصف بأنه ج بالضرورة فإنه موصوف بأنه ب . لا - بل معنى أعم من هذا وهو أن كل ما يوصف بأنه ج فإنه ما دام موصوفا بأنه ج فإنه موصوف بأنه ب، وإن لم يكن مادام موجود الذات، لأن المحمولات الضروريات ها هنا أجناس وفصول وعوارض ذاتية لازمة . ولزوم هذه بالضرورة على هذه الجهة . فإنه ليس إذا وصف شيء بنوع ما يجب أن يوصف بجنسه أو فصله أو حده أو لازم له دائما . بل ما دام موصوفا بذلك النوع ، فإذا زال فإن حده يزول لا محالة . وكثير<sup>(٩)</sup> من فصوله يزول لا محالة<sup>(٩)</sup> . وأما الجنس فربما زال . مثلا إذا استحال الأبيض فصار مُشَقًّا؛ أو الحلوفصار ففها لا طعم له ؛ فزال حينئذ النوع وجنسه ، وهو الأبيض واللون ؛ وزال الحلو والطعم معا . وربما لم يزل كما إذا استحال الأسود فصار أبيض ، بطل حمل النوع ولم يبطل حمل الجنس .

- 
- |                  |                 |                   |
|------------------|-----------------|-------------------|
| (١-١) من كسوف .  | (٢) من فالقسم . | (٣) من بذاته      |
| (٤) من الذاتية . | (٥) من واحد .   | (٦) م وكا .       |
| (٧-٧) م و .      | (٨) من ساقطة .  | (٩-٩) ساقط من م . |

ولأن المقدمات البرهانية قيل فيها إنها يجب أن تكون كلية ؛ فلنبين كيف يكون المقول على الكل في المقدمات البرهانية فنقول :

أما في "كتاب القياس" فإنما كان المقول على الكل بمعنى أنه ليس شئ، من الأشياء الموصوفة بالموضوع كج مثلا إلا والمحمول كب مثلا موجود لها إن كان القول الكلي موجبا ، ومسلوب عنها إن كان القول الكلي سالبا . ولم يكن هناك شرط ثان : وهو أن الوجود والسلب يكون في كل زمان ، بل في المطلقات - لقد كان يجوز أن يكون المحمول موجودا في كل واحد من الموصوفات بالموضوع وقتا ما ولا يوجد وقتا<sup>(١)</sup> .

وأما هاهنا فإن المقول على الكل معناه أن كل واحد مما يوصف بالموضوع ، وفي كل زمان يوصف به - لافي كل زمان مطلقا - فإنه موصوف بالمحمول أو مسلوب عنه المحمول . وذلك لأن هذه المقدمات كليات<sup>(٢)</sup> ضرورية . والضروري تبطل كليته بشيئين : إما أن يقال إن من الموضوع واحدا ليس الحكم عليه بالمحمول موجودا : كالكتابة للإنسان : لأنه ليس كل إنسان كاتباً . أو يقال إن من<sup>(٣)</sup> الموصوف بالموضوع ما هو في زمان ما ليس يوصف بالمحمول ، كالصبي لأنه لا يوصف بعالم . فهذان يبطلان كون المقول على الكل<sup>(٤)</sup> ضروريا .

وإن قال قائل : إنكم أخذتم الضروريات التي بمعنى "مادام الموضوع موصوفا" من جملة المطلقات في كتاب القياس ، فكانت هناك كليات مطلقة ، وكانت كليتها لا تبطل بالخلل الواقع من جهة الزمان ، فالجواب : أنا إنما كنا نأخذها مطلقاً بأن نرفع عنها جهة الضرورة ، وهاهنا أثبتنا لها جهة الضرورة في المحمول . وحيث كنا نجعلها مطلقة<sup>(٥)</sup> فما كنا نقول إن الضروري - مادام الموضوع موصوفا بما وصف به - مطلق من جهة اشتراط هذه الضرورة بالفعل ، بل مطلق من جهة إمكان اشتراط هذه الضرورة<sup>(٦)</sup> فيه ، لإمكان الضرورة<sup>(٦)</sup> الحقيقية ، حتى إن المقدمة التي إذا اشترط فيها الضرورة لم يمكن أن تشترط إلا من هذه الجهة ، فهي مطلقة إذا خلت من هذه الشرائط والجهات . وفرق بعيد بين إمكان اشتراط شئ ، وبين اشتراطه بالفعل . فهاهنا إذا اشترطت الضرورة انتقضت بالخلو عن الحكم أي زمان كان ، وهناك إذا لم تشترط الضرورة ، بل كانت القضية مطلقة

(٣) م ساقطة .

(٢) من كلية .

(١) من وقتا ما .

(٦-٦) ساقط في س .

(٥) من مقدمة .

(٤) من الكلي به .

بلا شرط بالفعل ، فلم تنتقض بالخلو عن الحكم زمانا إذ وجد زمانا (١) وكان لم يشترط دوام الحمل للوضع . ولو اشترط هناك شرط الضرورة فكان (٢) بالضرورة ما دام موصوفا بالموضوع ، فلم يوجد في بعض زمان اتصافه به ، لكان القول منتقضا .

ولنعبر عن هذا من جهة أخرى فنقول : إن الذي يعتبر فيه الخلو زمانا والدوام زمانا هاهنا هو غير الذي كان يعتبر فيه الأمران هناك . فهناك إنما كان يعتبر ذلك ما بين حدى المطلوب على الإطلاق : وهما ذات الشيء الأبيض وذات اللون المفرق للبصر ، فيعتبر حال المحمول عندذات الموضوع من حيث ذاته . وهاهنا يعتبر ذلك في شرط للموضوع وهو - ما دام ذات الموضوع موصوفا بصفة أنه أبيض . وهناك لم يكن بشرط هذا (٣) بل كان إنما يكون مطلقا لأنه ليس يعرض لذات الموضوع دائما ، بل في وقت اتصافه بأنه كذا . فكان ليس كل موصوف بأنه أبيض فهو ذو لون مفرق للبصر مادام موجود الذات ، بل مادام موصوفا بأنه أبيض . فكان "ذو لون مفرق للبصر" لا يجهل في كل وقت على ذات الموصوف بأنه أبيض ، بل وقتا ما . وهاهنا كذلك أيضا . ولكن إنما يُمنعُ هاهنا أن يخلو شيء من الموضوع عن المحمول زمانا إذا أخذنا الموضوع بالشرط الذي تصدق معه الضرورة وكان هناك كذلك أيضا . وهذه المقدمة (٤) تستعمل في البرهان مع حذف جهة الضرورة ولكن تُتَوَى . وإنما تكون مطلقة بالحقيقة إذا حذفت ولم تُتَوَى ، بل (٥) نظر إلى الوجود فقط .

فقد انحلت هذه الشبهة العويصة .

(١) أى إذا وجد الحكم زمانا . (٢) من وكان .

(٣) من تقرأ بعد هذا "وكان إذا جعل مطلقا فإنما يكون مطلقا الخ . (٤) من المقدمات .

(٥) من ثم .

## الفصل الثاني<sup>(١)</sup>

### في المحمولات الذاتية التي تشتت في البرهان

وإذا<sup>(٢)</sup> كانت المقدمات البرهانية يجب أن تكون ذاتية المحمولات للموضوعات الذاتية التي تشتت في البرهان غير غريبتها ، فإن الغريبة لا تكون عللا . ولو كانت المحمولات البرهانية يجوز أن تكون غريبة ، لم تكن مبادئ البرهان عللا ، فلا<sup>(٣)</sup> تكون مبادئ البرهان عللا<sup>(٣)</sup> للنتيجة . فلنبين<sup>(٤)</sup> ما الذي هو بذاته فنقول :

إن الذي هو بذاته يقال على وجوه : منها وجهان خاصان بالحمل والوضع ، وهما المعتمد بهما<sup>(٥)</sup> في " ذاب<sup>(٦)</sup> البرهان " :

فيقال " ذاتي " من جهة لكل شيء مقول على الشيء من طريق ماهو ، وهو<sup>(٧)</sup> داخل في حده ، حتى يكون سواء قلت " ذاتي " أو قلت " مقول من طريق ماهو " . وهذا هو جنس الشيء وجنس جنسه وفصله وفصل جنسه وحده وكل مقوم لذات<sup>(٨)</sup> الشيء مثل الخط للثلث ، والنقطة للخط المتناهي من حيث هو خط متناه ، وهكذا<sup>(٩)</sup> قيل أيضا في التعليم الأول . فأقول قبل أن نرجع<sup>(١٠)</sup> إلى الغرض يجب أن نستيقن من هذا أن الفصول<sup>(١١)</sup> صالحة في أن تكون داخلية في جواب ماهو صلوح الجنس . وفي<sup>(١٢)</sup> التعليم الأول وضع<sup>(١٣)</sup> الفصل والجنس كل واحد منهما للنوع كالآخر في كونه داخلا في ماهيته ، ومقولا في طريق ماهو . ثم<sup>(١٤)</sup> قد جعل الفصل<sup>(١٥)</sup> الأخير المورد في حد الجنس بأنه مقول في جواب ماهو : وفرق به<sup>(١٦)</sup> بين الجنس والفصل وغير الفصل .

- |   |                |
|---|----------------|
| (١) م ساقطة   | (٢) ب فإذا     |
| (٣-٣) م ساقطة   | (٤) م معنى     |
| (٦) م ساقطة   | (٧) م ساقطة    |
| (٩) م فهكذا   | (١٠) م أرجع    |
| (١١) بعض الفصول المنطقية : وهي الصفات المميزة للأشياء | (١٢) م قد ر في |
| (١٣) م قد جعل   | (١٤) م + إنه   |
| (١٦) م وبه فرق  | (١٥) م ساقطة   |

فيجب من ذلك<sup>(١)</sup> أن يكون المقول في جواب ماهو غير المقول في طريق ماهو، وأن يكون بينهما فرقان<sup>(٢)</sup> على ما رأيناه وأوضحناه في موضعه .

[١٩٨] هذا<sup>(٣)</sup> ولنعد إلى موضعنا الذي فارقناه ونقول :

ويقال الذي بذاته من جهة أخرى : فإنه إذا كان شئ عارضا لشيء وكان يؤخذ في حد العارض إما المعروض له كالأنف في حد الفطوسة ، والعدد في حد الزوج ، والخط في حد الاستقامة والانحناء ؛ أو موضوع المعروض له كالخارج من المتوازيين لمساو زواياه من جهة لقاأمتين ؛ أو جنس الموضوع المعروض له بالشرط الذي يذكر ، فإن جميع ذلك يقال له إنه عارض ذاتي وعارض<sup>(٤)</sup> للشيء من طريق ماهو هو . وهذان<sup>(٥)</sup> هما اللذان يدخلان من المحمولات في البراهين، واللواتي يؤخذ في حدها جنس موضوع المسألة : إن كان ذلك الجنس أعم من موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة على الوجه العام ، بل خصص بموضوع الصناعة . فيكون الضد المستعمل في الإبيعيات مخصصا من جهة النظر فيه بما فيه<sup>(٦)</sup> بما يكون طبيعيا . والمناسبة في المقادير مناسبة مقدارية ؛ وفي العدد مناسبة عددية تجعل بحيث يدخل في حدها موضوع الصناعة . وأما ماخرج من موضوع الصناعة فلا يعتد به ولا يلتفت إليه ولا ينتفع به من حيث هو خارج . نعم إن كان خارجا من موضوع المسألة وليس خارجا من موضوع الصناعة ، فلا<sup>(٧)</sup> يؤخذ في حده موضوع المسألة ، بل جنسه وموضوعه وأمر أعم منه . ولكن لا بد من<sup>(٨)</sup> أن يؤخذ موضوع الصناعة في حده آخر الأمر ، فهو مما يدخل في البرهان . فإن المحمول في قولك ” هذا الخط مساو لهذا الخط “ و” هذا المضروب في نفسه زوج “ محموله أعم من الموضوع ؛ فكيف يؤخذ في حده الموضوع ؟ فليس كل محمول في المقدمات البرهانية يكون إما نفس الموضوع مأخوذا في حده، وإما ماهو مأخوذ في حد الموضوع ، اللهم إلا أن يقال إن محمولات المقدمات إما أن تؤخذ في حدود الموضوعات لها ، أو يؤخذ في حدودها موضوع الصناعة ؛ أو يقال إن محمولات المقدمات إما أن تؤخذ في حدود الموضوعات لها ، أو تكون الموضوعات أو مايقومها مما هو من<sup>(٩)</sup> تلك الصناعة يؤخذ في حدودها . وإلى هذا ذهب المعلم الأول وإن لم يفصح به . فكل<sup>(١٠)</sup> محمول برهاني إما مأخوذ

(١) من حيث .

(٢) من + لا محالة .

(٣) من فهذا .

(٥) من فهذان .

(٤) من ساقطة .

(٦) بما فيه ساقطة من من .

(٨) من ساقطة .

(٧) من فلا .

(١٠) من وكل .

(٩) من في

في حد الموضوع ، أو الموضوع وما يقومه مأخوذ في حده : إما مطلقا كالسطح للثلث ، وإما لتخصيص يلحق به ضرورة ، كما أن الخط إذا حُمِلَ عليه "المساوي" فإنما يُحْمَلُ عليه "المساوي لخط ما" وهو مخصَّص . والعالم إذا حُمِلَ عليه أنه واحد حُمِلَ عليه الواحد في العالمية لا الواحد مطلقا . وهذا أيضا تخصيص له بقول أو فعل .

وأما كيفية أخذ ما يقوم الموضوع في حد العارض فذلك أن يؤخذ موضوع المعروض له أو جنس المعروض له أو موضوع جنسه . الأول كما يؤخذ العدد في حد مضروب عدد زوج في عدد فرد ؛ والمثلث في حد مساواة مضروب ضلعه في نفسه لمضروب الآخرين كل في نفسه : فلأن موضوع هذا العارض هو المثلث القائم الزاوية . ولكن يؤخذ في حده المثلث<sup>(١)</sup> . والثاني كما يؤخذ السطح في حد المثلث القائم الزاوية ، فإنه موضوع جنسه . والثالث كما يؤخذ العدد في حد زوج الزوج . بجميع هذه يقال لها أعراض ذاتية .

فما كان من المحمولات لا مأخوذا في حد الموضوع ، ولا الموضوع أو ما يقومه مأخوذا في حده ، فليس بذاتي ، بل هو عرض مطلق غير داخل في صناعة البرهان مثل البياض للقنفس وإن كان لازما على ما سنوضح . وما بعدهذا فيقال بذاته لا على جهة تليق بالحمل والوضع ولا لاتفاقا<sup>(٢)</sup> بالبرهان : فيقال لما معناه غير مقول على موضوع أو في موضوع وهو<sup>(٣)</sup> قائم بذاته . وأما الماشي والمحمولات كلها فكل واحد منها يقتضى معنى ذاته مثل معنى الماشي ؛ ويقتضى شيئا آخر هو الموضوع له . فليس ولا واحد<sup>(٤)</sup> منها مقتصر<sup>(٥)</sup> الوجود والدلالة في المعنى على ذاتها . فنواتها ليست هي بنواتها .

ويقال أيضا "بذاته" للشئ الذي هو سبب للشئ موجب له : مثل إن الذبح إذا تبعه الموت لم<sup>(٦)</sup> يُقَلَّ إنه قد عرض ذلك اتفاقا : بل الذبح يتبعه الموت بذاته ، لا مثل أن يعرض برق إثر مشي ماش ، أو يمشي إنسان فيعثر على كنز ، وسائر كل ما كان اتفاقا .

ويقال أيضا "بذاته" لما كان من الأعراض في الشئ أوليا . أعنى بقولى أوليا أنه لم يعرض لشئ آخر ثم عرض له ، بل . كان لا واسطة فيه بين العارض والمعروض له<sup>(٧)</sup> ، وكان المعروض

(١) م ولكن يوجد حده في المثلث . (٢) س يقال . (٣) س فهو .

(٤) م ك ب واحدا . (٥) س مقتضى . (٦) س ما .

(٧) س ساقط .

له سببا لأن يقال إنه عرض في شئ آخر : كما تقول جسم أبيض وسطح أبيض . فالسطح أبيض بذاته ، والجسم أبيض لأن السطح أبيض .

فهذه<sup>(١)</sup> هي الوجوه الخارجة عن غرضنا ما هنا . بل الداخلة في غرضنا هو المذكوران الأولان : فإنه قد يطلق لفظة<sup>(٢)</sup> " ما بذاته " مرادفة لما هو مقول من جهة " ما هو " على المعنى المذكور في هذا الفن : فيقال للمقوم ذاتي لما يقومه وبذاته له . وقد يطلق لفظة بذاته والذاتي ويعنى به العارض المأخوذ في حده الموضوع أو ما يقومه على ما قيل - وربما قيل على معنى أخصر وأشد تحقيقا - ويعنى<sup>(٣)</sup> به ما يعرض للشئ<sup>(٤)</sup> أو<sup>(٥)</sup> يقال عليه لذاته ولما هو هو ، لا لأجل أمر أعم منه ، ولا لأجل أمر أخص منه . وحين استعمل على هذا المعنى في التعليم الأول فقد يتضمن<sup>(٦)</sup> شرط الأولية . فلذلك<sup>(٧)</sup> من غير استثناء وشرط أنتج منه أنه يجب أن يكون أوليا . وإذا لم يفهم ذلك شوش ونوقض وقيل<sup>(٨)</sup> : ما كان يجب أن يقال إن لذاته هو الذي لما هو هو . والسبب فيه أنه لم يفهم هذا الاشتراك الأول . ولذلك قيل : لا الموسيقى ولا البياض بذاته للحيوان : لأن الموسيقى من خواص الإنسان فتكون للحيوان بسبب أنه إنسان . وأما البياض فهو له لأنه جسم مركب . ومن هذه الأعراض الذاتية ما هو ضروري مثل قوة<sup>(٩)</sup> الضحك للإنسان ، ومنه ما هو غير ضروري<sup>(٩)</sup> مثل الضحك بالفعل للإنسان .

وقد بلغ من عدول بعض الناس عن المحجة في هذا الباب لسوء فهمه أن ظن أن المحمولات في البراهين لا تكون البتة لإلزام المقومات ، لأنه لما جرت العادة عليه في تأمله لكتاب " إيساغوجي " بأن يسموا المقوم ذاتيا ، ولا يفهم هناك من الذاتي إلا المقوم ، ظن أن الذاتي في " كتاب البرهان " ذلك بعينه وهو العلة . قال : وليس كل علة ، فإن<sup>(١٠)</sup> الفاعل والغاية لا يصلح أن يجعل أحدهما وسط برهان ، بل المادة أو ما يجرى مجراها وهو الجنس ، أو الصورة أو ما يجرى مجراها وهو الفصل ؛ وإن محمولات المطالب أيضا هي هذه بأعيانها ؛ وإنما تكون المقدمة الكبرى ذاتية إذا كان محمولها ذاتيا بمعنى المقوم للموضوع<sup>(١١)</sup> . وقال إن الحد الأوسط يكون ذاتيا لكللا

(١) ب وهذه . (٢) من ساقطة . (٣) من فيعنى . (٤) من لشي . (٥) من و . (٦) من بضمن . (٧) ب فكذلك . (٨) من وإذا لم يفهم ذلك قوم شوشوا وتناقضوا وقالوا الخ . و " ما " في قوله ما كان يجب نافية وقوله إن لذاته يعنى إن الذى لذاته . (٩-٩) م ساقط . (١٠) م قال . (١١) من ذاتيا للموضوع بمعنى المقوم .



الطرفين يعنى المقوم<sup>(١)</sup> . وحين سمع قسمة الذاتى لم يعلم أن الذاتى فى كلا القسمين المستعملين هو المحمول ، بل حسب أنه المأخوذ فى الحد فظن أن القسمة هكذا : أن من الذاتيات ما هو محمول مأخوذ فى حد موضوعه ؛ ومنه ما هو موضوع مأخوذ فى حد المحمول ، ليس أن ذلك المحمول يكون ذاتيا للموضوع ، بل الموضوع .

وقد رأيت بعض المنتسبين إلى المعرفة ممن كانت<sup>(٢)</sup> عبارة هذا الإنسان أقرب إلى طبعه فعول عليه فى المنطق ، فاعتقد جميع هذا فالزمه لزوم هذا المنهج أن قال : كل محمول ضرورى غير مفارق فهو مقوم<sup>(٣)</sup> ؛ وألا معنى للخاصة التى تعم النوع كله فى كل وقت ؛ وأن الخاصة مما لا يمتنع مفارقتها ؛ وأن كون المثلث المتساوى الساقين ذا زاويتين متساويتين عند القاعدة فصل<sup>(٤)</sup> لا خاصة ؛ وأن كون كل مثلث ذا زوايا مساوية<sup>(٥)</sup> لقائمتين فصل لا خاصة ؛ وأن هذه مقومات لموضوعها . ومع ذلك فيجعل الحد الأوسط علة موجبة للأكبر حتى يكون البرهان برهانا . ويعترف أن ذلك كثيرا ما يكون مساويا ، ويعترف أن كل مقوم علة ، وأن المعلول<sup>(٦)</sup> ليس بمقوم ، فيكون الأكبر المعلول ليس مقوما بل لازما ، وقد فرضه<sup>(٧)</sup> محمولا ذاتيا بمعنى المقوم . ومنع أن يكون لازم غير مقوم — ومع ذلك فإن المقدمة تكون ذاتية ومحمولها ليس بذاتى بمعنى المقوم . ويعترف أن المعلول ربما كان لازما عن العلة دائما لا يفارقه . وأيضا فإنه مع قوله ذلك يعترف أن مثل المساوى زواياه لقائمتين إن كان مقوما لمثل المثلث فلا يكون المثلث مقوما له : لأن المقوم علة ، والشئ لا يكون للشئ<sup>(٨)</sup> الواحد علة ومعلولا إلا بسبيل العرض : لأن كل مقوم متقدم ؛ والمتقدم لا يكون متأخرا عن<sup>(٩)</sup> نفس ما هو عنه متقدم . ويعترف أنه ليس كل ما هو مع شئ دائما فهو علة ، بل يحتاج أن يكون مع المعية مقوما ، والآخر مع المعية غير مقوم . فيكون المحمول فى الأكثر — لأنه ذاتى — مقوما<sup>(١٠)</sup> للأوسط . ولأن الأوسط فى البرهان علة للأكبر عنده مطلقا ، فهو مقوم<sup>(١١)</sup> بالأوسط . وأيهما كان غير مقوم فهو لازم لزوما [ ٥٩٨ ] كلياً . وما هو لازم لزوما [ ٥٩٨ ] كلياً فهو ذاتى : فهو مرة أخرى مقوم<sup>(١٢)</sup> .

- |                 |                         |                        |
|-----------------|-------------------------|------------------------|
| (١) من المقدم . | (٢) من كان .            | (٣) من مفهم .          |
| (٤) من فصل له . | (٥) م متساوية .         | (٦) من المعلوم .       |
| (٧) من فرض .    | (٨) م الشئ بدون الاسم . | (٩) م كاب من .         |
| (١٠) من مقوم .  | (١١) من مقوم .          | (١٢) م مفهوم وهو خطأ . |

فما أخلق بالعاقل أن يتعجب من <sup>(١)</sup> عقول هؤلاء ! وأنت تعلم أن جميع المطالب في علم الهندسة والعدد تطلب عن أمور لازمة غير <sup>(٢)</sup> مقومة بوجه ، فإنك لا تجد فيها قياسا يطلب عن محمول جنسى أو فصلي . والعجب من ذلك الأول <sup>(٣)</sup> المتشبه به إذ <sup>(٤)</sup> أنكرا أن تكون العلة الفاعلة وسطا ، ثم إنه في الحال ضرب المثل بتوسط قيام الأرض في الوسط في إثبات الكسوف : وذلك في الحقيقة علة فاعلية للكسوف <sup>(٥)</sup> وتؤخذ في حد الكسوف . والعفونة تؤخذ في حد صنف من الحيات . وكثير من الأسباب <sup>(٦)</sup> الفاعلية والغائية تؤخذ في الحدود والبراهين كما يأتيك بيانه من بعد .

والعجب الآخر أن المثل الذي أورده هو قيام الأرض في الوسط : وذلك علة لانحاق الضوء مقومة له ، لا متقومة به ، وعارض خاصي للقمر الذي هو الحد الأصغر ، لا مقوم له . ومما يفهم ما يقال من أمر الحد وأنه مناسب للبرهان ، فيحسبون أن كل برهان ينحل إلى الحد ، وإذا أنحل إلى الحد كان المطلوب هو الحد الأوسط أو <sup>(٧)</sup> الأصغر وليس كذلك . إن كان فإنما يكون ذلك بين الأوسط والأكبر . وأن القانس القائل إن القمر تقوم الأرض بينه وبين الشمس : وما قامت الأرض بينه وبين الشمس أورثته ظلمة بالستر ، لم يكن الوسط فيه حدا للقمر ولا جزء حد ، ولا الأكبر <sup>(٨)</sup> حدا للأوسط <sup>(٩)</sup> بمعنى المقوم ، ولا جزء حد له ، لكنه معلول له . بل الأوسط <sup>(٩)</sup> والأكبر كل واحد منهما أو مجموعهما - كما ستعلم - حد للمطلوب الذي هو الكسوف ، وهو عرض ذاتي من الأعراض التي للقمر ، وليس شيئا مقوماله حتى يكون ذاتيا بالمعنى الذي عندهم .

وهذا الطغيان إنما يعرض لهم من سببين : أحدهما بسبب <sup>(١٠)</sup> ماجرت به العادة من استعمال لفظة الذاتى في "كتاب إيساغوجي" . ولم يعلموا أنه لا الذاتى ولا الضرورى ولا الكلى في هذا الكتاب هو ما قيل في كتاب قبله . والثانى تفخيم أمر البرهان إذ <sup>(١١)</sup> جعلوه من الذاتيات المقومة ، إذ كان الذاتى المقوم يتخيل <sup>(١٢)</sup> عندهم أنه أشرف ؛ والبرهان أيضا بالحقيقة هو أشرف . فيتوهمون أنه

(١) من ساقطة . (٢) من ليست .

(٣) الفاهر أن الأول صفة للعجب بدليل قوله بعد ذلك والعجب الآخر . (٤) من إذا

(٥) من الكسوف . (٦) من الأفعال . (٧) أو ساقطة في من .

(٨) من ولا كان الأكبر . (٩-٩) م ساقط .

(١٠) من لسبب . (١١) م كتاب إذا . (١٢) من يتخيل .

يجب أن تكون مقدمات البرهان من الأشرف لا غير ، كما لو قال قائل (١) إنه لا يجب أيضا أن يكون برهان على (٣) سالب لأنه خسيس ، أولا يجب أن يكون برهان على الأمور (٣) الطبيعية أو التعاليمية ، بل إنما يناسب البرهان الأشرف من الأمور وهو (٤) الأمر الألهي : فإنه إن كان للأشرف في هذا الكتاب مدخل ، وكان المدخل ليس على سبيل شرف المناسبة والصدق ، بل الشرف الآخر ، وكان يجب أن يعتبر هذا في المبادئ ، فيجب أن يعتبر أيضا في المسائل : فيكون إنما يجب في المقدمات أن تكون ذاتية المحمولات بمعنى المقوم الفائز بالشرف إذا كانت مختصة بالعلم الألهي لشرفه .

لكن ليس هذا وأمثاله بشيء . ولا يجب أن يصنعى الرجل العلمى إلى ما يفرع إليه القاصرون من أن ذا شريف وذا خسيس ، بل إلى الموجود في نفس الأمور . فنعرض عن أمثال هؤلاء الخارجين ، ولنصر إلى غرضنا في تحقيق الأعراض الذاتية فنقول :

إنما سميت هذه أعراضا ذاتية لأنها خاصة بذات الشيء أو جنس (٥) ذات الشيء : فلا يخلو عنها ذات الشيء أو جنس ذاته — إما على الإطلاق مثل ما للثلث من كون الزوايا الثلاث مساوية لثلاثين ، وإما بحسب المقابلة إذا كان (٦) الموضوع لا يخلو عنه أو عن مقابله بحسب المضادة أو بحسب العدم الذى يقابله خصوصا : مثل الخط فإنه لا يخلو عن استقامة أو انحناء ، والعدد عن زوجية أو فردية ، والشيء عن موجبة أو سالبة .

فإذا اجتمع في هذه العوارض أن كان الموضوع لا يخلو عنها بأحد الوجهين المذكورين . وكانت ليست لغير الموضوع أو جنسه (٧) ، كانت مناسبة لذاته . فلو كان الموضوع لا يخلو عنها ، ولكن توجد لغيره من أشياء غريبة من ذاته أو جنسه — مثل السواد للغراب — لما كانت ذاتية له بوجه : إذ (٨) كانت لا تتعلق بذاته (٩) ولا بذات ما يقومه ولا ذات الشيء تقوم بها . ولو كان الموضوع يخلو عنها لا إلى مقابل مثلها . بل إلى سلب فقط ، لكان ذات الموضوع لا يقتضيها في المقارنة ولا في التقوم بها . فأما إذا كانت من الأمور اللاحقة للموضوع ، التي

(١) س + أيضا . (٢) س ساقطه . (٣) م ساقط .  
(٤) س وهى . (٥) س بجنس . (٦) س إذا .  
(٧) م بجنسية . (٨) س إذا . (٩) س + ولا بذات ما .

تقتضيها ذاته ، واختصت بجنسه ولزمته مطلقا ، أو على التقابل ، صارت تستحق أن تسمى أعراضا ذاتية .

ونقول : إن الأشياء الموجودة في موضوع موضوع<sup>(١)</sup> للصناعات - لست أعني في موضوع موضوع للسائل ، أعني<sup>(٢)</sup> التي وجودها أن تكون فيه - هي<sup>(٣)</sup> التي تعرض لذلك الموضوع لذاته ولأنه ما هو هو . وأما اللوازم العرضية التي ليست بهذه الصفة فإنها وإن كانت لازمة فهي خارجة عن أن تفيد الموضوع أثرا من الآثار المطلوبة له . وكيف وهي أعم من تلك الآثار : إذ تلك الآثار إنما توجد في الموضوع، وهي<sup>(٤)</sup> توجد خارجة عنه . فإن أخذت من حيث هي مخصصة بالموضوع صارت ذاتية مأخوذا في حدها الموضوع .

واعلم أن الأعراض الغريبة لا تُجمل مطلوبات في مسائل الصنائع البرهانية : وذلك لأنها إن أخذت من حيث تخصص بموضوع الصناعة زال بذلك غرابتها . وإنما يمكن أن تخصص إذا كانت مناسبة للموضوع أو لجنسه أو لما هو كالجنس فيكون العام للعام والتخصص للتخصص . وما لم يكن كذلك لم يكن مستعملا في البرهان . وإن أخذت مطلقة فليس وجودها لموضوع الصناعة - من حيث هو موضوع الصناعة - إذ قد توجد في غيره فلا يكون النظر فيها من جنس النظر المخصوص بالصناعة .

ثم العلوم إما جزئية وإما كلية . والعلم الجزئي إنما هو جزئي لأنه يفرض موضوعا من الموضوعات ويبحث عما يعرض<sup>(٥)</sup> له من جهة ما هو هو ذلك الموضوع . فإن لم يفعل كذلك لم يكن العلم الجزئي جزئيا ، بل دخل كل علم في كل علم ، وصار النظر ليس في موضوع مخصص ، بل في الوجود المطلق ، فكان<sup>(٦)</sup> العلم الجزئي علما كليا ولم تكن العلوم متباينة . مثال هذا أن علم الحساب جعل علما على حدة لأنه جعل له موضوع على حدة وهو العدد . فينظر صاحبه فيما يعرض للعدد من جهة ما هو عدد . فلو كان الحاسب ينظر في العدد أيضا من جهة ما هو كم : أو كان الناظر في الهندسة ينظر في المقدار من جهة ما هو كم ، لكان الموضوع لهما «الكم» لا العدد والمقدار . وإن كان ينظر في العدد من جهة ما هو في مقدار ما ، أو ذو مقدار ، فيكون نظره في عارض للمقدار من حيث هو مقدار . وإذا كان له أيضا حين ينظر في المقدار من جهة ما هو عدد أن ينظر فيما يعرض للعدد من حيث هو عدد ، كان العلمان قد صارا علما واحدا . وكذلك إن كان

(٣) الجملة خزيران

(٦) من كان بدون الماء .

(١) أي موضوع هو موضوع للصناعات . (٢) من ساقطة

(٥) من يبحث

(٤) م ك ب وهذه هي

هذا ينظر في المقدار من جهة ما يقارن مبدأ حركة ، فيكون له أن ينظر في الشيء من جهة له مبدأ حركة ، فلم يتميز علم من علم . أو كان صاحب العدد ينظر في العدد من جهة ما هو موجود ، كان له أن ينظر فيما يعرض للموجود من حيث هو موجود ، فكان (١) الحساب لا يفارق الفاسفة الأولى .

فكذلك (٢) إذا كان موضوع صناعة ماجزئية - ولتكن الطب - أمرا - وليكن بدن الإنسان - وطلب عارض غريب ليس للإنسان من جهة ما هو إنسان - مثلا كالسواد المطلق والحركة المطلقة - فإن السواد للإنسان من جهة ما هو جسم مركب تركيبا ما، والحركة له من جهة ما هو جسم طبيعي ، وكان له أن ينظر فيما يعرض للجسم المركب من حيث هو جسم مركب ، أو من حيث هو جسم - لكان الطب هو عين (٣) العلم الطبيعي الكلي ، ولم يكن علما جزئيا ، فكان يكون أيضا بيطرة وفلاحة ، إذ كان يكون كل واحد منهما العلم الطبيعي ويتخير فيه الفهم ، إلا أن يجعل السواد سوادا مخصصا بالإنسان ، ليس أن يجعله سوادا لإنسان بل سوادا (٤) هو بحال مع تلك الحال يكون للإنسان ، حتى لا يكون تخصيص (٥) نسبة فقط ، بل تخصيص (٥) لأمر خاص ، لذلك الخاص تخصصت النسبة . فبين أن الأعراض الغريبة لا ينظر فيها في علم من البرهانيات . وإذا اتفق أن أنتج شيء من هذا في علم ما (٦) - وإن كان من مقدمات صادقة - وإنما يكون بيانا على سبيل العرض : لأن في مثل هذا القياس إما أن يكون الأوسط غريبا أو الأكبر . فإن كان (٧) الأوسط أمرا غريبا من هذا الموضوع ، فيكون مناسباً لموضوع آخر وللعلم الكلي ، فيكون البرهان بالذات من صناعة أخرى ، ويكون من هذه الصناعة بطريق العرض . فإن كان الأوسط مناسباً ، لكن حمل الأكبر عليه لا يكون لأنه هو ، بل الأكبر المحمول غريب منه ومن جنسه - وإلا لكان الأكبر (١٩٩) مناسباً ، ولا يكون أيضاً لأجل شيء داخل معه ، فيكون من حق الأوسط أن يكون بينه وبين الأكبر أوسط آخر قد ترك ، وأخذت النتيجة لا عن وجهها الذي تبين به حين لم يؤخذ في بيانها مقدمة بينة بنفسها ، ولا مقدمة يجرى أمرها على أنها مبدأ لعلم وأصل موضوع ، فلا يحصل من ذلك يقين مطلق ولا يقين لازم عن أصل موضوع . فلا يكون البيان بيانا حقيقياً بل بالعرض .

(١) م كان .

(٢) م فذلك .

(٥-٥) م ساقط .

(٣) م كآب غير .

(٦) م ساقطة .

(٤) م سواد .

(٧) م ساقطة .

وقد ظن بعضهم أن السبب في ألا يستعمل في البراهين وسط من عرض غريب - وإن كان لازما - أنه لا يكون علة<sup>(١)</sup> ذاتية للطرف الأكبر ، فلا يكون البرهان "برهان لم" . وليس الأمر على ذلك : فإن هذا النظر الذي نحن فيه ليس كله في "برهان لم" حتى إذا لم يكن للشيء<sup>(٢)</sup> "برهان لم" لم ينظر فيه في هذا الكتاب ، وصار حينئذ قياسا خارجا عن القياسات التي في هذا الكتاب ، فصار ذلك جدليا أو مغالطيا أو غير ذلك . فإنه ليس بصير القياس بأن ينتج<sup>(٣)</sup> شيئا صدقا من مقدمات صادقة مأخوذة من حيث هي صادقة ، جدليا<sup>(٤)</sup> ولا مغالطيا ولا شيئا حقه أن يبان في فن آخر من الفنون الخارجة عن البرهان . ولا أقسام الصنائع القياسية أكثر من هذه الخمسة . بل هذا الكتاب يشتمل على بيان البرهان المطلق الواقع على ما يعطى اليقين بالإين فقط ، وعلى ما يعطيه مع الإين اللم . فيكون العارض<sup>(٥)</sup> الغريب الذي ليس بعلة لا يجعل القياس خارجا عن البحث الذي في كتاب البرهان ، ولا يوجب ألا يكون يقين . وكفى سقوطا بقول من يقول إن ما لا يعرف له علة لا يكون به يقين ، أنه<sup>(٦)</sup> يوجب<sup>(٧)</sup> ألا يكون له يقين بالبارئ جل ذكره<sup>(٨)</sup> إذ لا سبب لوجوده ، فيعترف<sup>(٩)</sup> بأنه ضائع السعي في طلب العلم ، إذ هو فاقد للشيء<sup>(١٠)</sup> الذي يطلب له العلم ، وهو اليقين بالبارئ تعالى جده . بل يجب أن يعلم أن العلة في تعريف هذا العارض ما هو مفهوم كلام المعلم الأول لمن فهمه : وهو أن هذا العارض إذا جعل وسطا كان الأكبر إما مساويا له وإما أعم منه : وكيف كان الأكبر ، كان أمرا غريبا عن موضوع<sup>(١١)</sup> الصناعة خارجا عن موضوع الصناعة . وذلك أن مساوى شيئا يقع خارج موضوع الصناعة فهو واقع خارجا ، فضلا عما هو أعم منه . فإذا كان كذلك لم يكن الأكبر من الأعراض الذاتية بوجه من الوجوه . فإن كان الأكبر عرضا ذاتيا<sup>(١٢)</sup> وكان الأوسط عرضا غريبا أعم منه ، دل كما تدل العلامات التي هي أعم وجودا ، وعلى ما قيل في الفن المتقدم . ويكون مثل هذا البيان بيانا إن وقع حقا فلأنما يقع حقا على سبيل العرض .

- |                   |                 |                        |
|-------------------|-----------------|------------------------|
| (١) م عليه .      | (٢) م الشيء .   | (٣) أى بإنتاجه .       |
| (٤) خبر ليس .     | (٥) م العارضى . | (٨) جل ذكره ساقطة من م |
| (٦) م فإنه .      | (٧) م يجب .     | (١١) م موضع .          |
| (٩) م فليعترف .   | (١٠) م الشيء .  |                        |
| (١٢) م لا ذاتيا . |                 |                        |

## الفصل الثالث<sup>(١)</sup>

في كون المقدمات البرهانية كلية وفي معنى "الأولى" وتتميم القول في "الذاتي"

وقد كان المقول على الكل في "كتاب القياس" مقولا على كل واحد وإن لم يكن في كل زمان . وكان المقول على الكل في "كتاب البرهان" مقولا على كل واحد وفي كل زمان يكون فيه الموضوع بالشرط المذكور . ثم قد يختلف في "كتاب البرهان" المفهوم من « المقول على الكل » ، ومن "الكل" ، فإن "الكل" في "كتاب البرهان" هو المقول على كل واحد في كل (٣) زمان وأولا . فيكون كليا باجتماع شرائط ثلاثة<sup>(٤)</sup> . وكل واحد من نوعي الذاتي<sup>(٥)</sup> قد<sup>(٦)</sup> يقال أولا ، وقد يقال غير أول . فإذا كان الشيء محمولا على كلية الموضوع مثل الجنس والفصل والعرض اللازم<sup>(٧)</sup> فإنما يكون<sup>(٨)</sup> أولا له إذا كان لا يُحمَلُ أولا على شيء أعم منه حتى يحمل بتوسط ذلك الشيء عاياه . فإننا<sup>(٩)</sup> إذا قلنا "كل إنسان جسم" فإن الجسم ليس<sup>(١٠)</sup> أوليا للإنسان : لأن الجسم يُحمَلُ على الحيوان فيكون حملة على الحيوان قبل حملة على الإنسان . فلا يتوقف حملة على الحيوان أن يكون محمولا على الإنسان . ولا يحمل على الإنسان إلا وقد حُمِلَ على الحيوان . والشيء الذي يكون لشيء ولم يكن لآخر<sup>(١١)</sup> ، لا يكون للآخر إلا وقد كان له ، فهو للشيء أولا وقبل كونه للآخر .

وإذا تعقبت أصناف ما يقال أولا وقبل ، وجدتها<sup>(١٢)</sup> تدخل في هذه الخاصية — كان بالطبع أو بالعلية أو بالمكان أو بالزمان أو بالشرف أو غير ذلك .

فتبين أن كل محمول على أعم من الموضوع فهو محمول على الأعم أولا ، وعلى الموضوع ثانيا . وعلى هذا القياس إذا قلنا "كل متساوي الساقين فزاياه الثلاث مساوية لقائمتين" فإن<sup>(١٣)</sup> ذلك مما<sup>(١٤)</sup> يوجد لغير متساوي الساقين من المثلثات . فهو إذن للمثلث أولا ، ولمتساوي الساقين

- |                |                  |
|----------------|------------------|
| (١) م ساقطة .  | (٢) م الذاتية .  |
| (٣) م ساقطة .  | (٤) م ثلاث .     |
| (٦) م ساقطة .  | (٧) م العام .    |
| (٩) م فأما .   | (١٠) م لا يكون . |
| (١٢) م وجدته . | (١٣) م كان .     |
|                | (٥) م الذات .    |
|                | (٨) م يمكن .     |
|                | (١١) م الآخر .   |
|                | (١٤) م مما قد .  |

ثانياً. وهذا الصنف<sup>(١)</sup> الأول ربما كان المحمول أولاً فيه<sup>(٢)</sup> أعم من الموضوع ، كالجسم للحيوان في المثال الأول ، والحيوان للإنسان . وربما كان مساوياً مثل مساواة الزوايا لقائمتين - للثلث . وهذا ربما كان داخلاً في الماهية كما في المثال الأول ، وربما كان عرضاً ذاتياً كما في المثال الثاني .

ويجوز أن يكون الموضوع الذي يعرض له العارض أولاً مقوماً<sup>(٣)</sup> لماهية الموضوع الذي يعرض له ذلك ثانياً : مثل المثلث : فإن كون الزوايا هكذا يعرض له أولاً . وأما متساوي<sup>(٤)</sup> الساقين فإنما يعرض له ذلك ثانياً ، فيكون عارضاً أولاً لجنسه ، وعارضاً ثانياً له . وجنسه يقومه .

ويمكن أن يكون عارضاً أولاً لعارض للموضوع<sup>(٥)</sup> : مثل الزمان فإنه أولاً للحركة ثم للجسم ، والحركة عارضة للجسم . وعسى ألا تكون<sup>(٦)</sup> هذه الأولوية معتبرة في هذا الموضع ، بل تكون الأولوية في هذا الموضع هي ألا يكون الشيء محمولاً على أعم من الذي قيل إنه له أولاً وإن كان محمولاً عليه بتوسط مساوٍ<sup>(٧)</sup> . فكل برهان يقوم على حمل شيء على شيء غير أول<sup>(٨)</sup> ، فلا يكون البرهان قام عليه بالحقيقة ؛ بل في الحقيقة إنما قام على ماهو له أول . فإن من بين أن كل مثلث متساوي الساقين فإن زواياه مساوية لقائمتين ، فلم يبين ذلك بالحقيقة من جهة ماهو متساوي الساقين ، بل من جهة ماهو مثلث .

وليس من شرط الأول ألا يكون بينه وبين الموضوع واسطة : فإن بين هذا<sup>(٩)</sup> العارض للثلث وبين المثلث وسائط وحدوداً مشتركة كلها عوارض أقرب منه . بل الشرط ماقد بيناه<sup>(١٠)</sup> أولاً .

وأما ما كان<sup>(١١)</sup> ليس محمولاً على كلية الموضوع ، فلا يمكن أن يكون هذا من جملة الذاتيات الداخلة في ماهية الشيء ، بل من جملة الذاتيات الداخلة في ماهيات أنواع الشيء ، أو من

(١) من ساقطة .

(٢) من المتساوي .

(٣) خبر يكون .

(٤) من فيه أولاً .

(٥) من ساقطة .

(٦) من ساقطة .

(٧) أي إذا كان محمولاً بتوسط مساوٍ للموضوع المحمول عليه ، فهو أيضاً محمول حملاً أولاً بالنسبة لهذا الموضوع .

(٨) "غير أول" صفة لكلمة "حمل" . لالكلمة شيء : أي حمل غير أول .

(٩) من ساقطة .

(١٠) من لدمناه .

(١١) من ساقطة .



جملة الأعراض الخاصة الذاتية للشيء . لكن إنما يحمل على كلية الموضوع (١) بسبيل (٢)  
التقابل على ما قلنا .

فأما القسم الأول فهو مثل الفصول المقسمة للجنس التي لا تقسم نوعا تحتها ألبتة : فتكون  
فصولا أولية لأنواع من جهة أنها تقومها ولا تقوم أجناسها ، وتكون فصولا أولية للأجناس  
من جهة أنها (٣) تقسمها ولا تقسم أنواعها .

وإنما القسم الثاني فهي العوارض الخاصة (٤) للجنس ما التي لاتعمه ، ولا يحتاج أن يصير الجنس  
نوعا ما (٥) معينا فتهيأ حينئذ لقبول مثل ذلك العارض ، مثل أن الجسم لا يحتاج في أن يكون  
متحركا وساكننا إلى أن يصير حيوانا أو إنسانا ، ويحتاج في أن يكون صححا إلى أن يصير أولا  
حيوانا بل إنسانا .

فقد قانا في كيفية أولية كل صنف من الذاتيات .

واعلم أنه قرئ بين أن يقال "مقدمة أولية" وبين أن يقال "مقدمة مجموعها" (٦) أولى : لأن  
المقدمة الأولية هي التي لا تحتاج أن يكون بين موضوعها ومجموعها واسطة في التصديق وأما الذي  
نحن فيه فكثيرا ما يحتاج إلى وسائط . فالمحمول إنما يكون كليا في "كتاب البرهان" إذا كان مع كونه  
مقولا على الكل في كل (٧) زمان ، أوليا (٨) . وما كان من الأعراض الذاتية ليس يختص (٩)  
بالنوع الذي وجد له ، فهو ذاتي للنوع بأن جنسه يؤخذ في حده (١٠) ذلك العارض ؛ وذاتي للجنس  
بأن نفسه يؤخذ في حده . وقد تكون أجناس الأعراض الذاتية ذاتية للموضوع : مثل زوج (١١)  
الزوج كما أنه عرض ذاتي وأولى للعدد ، كذلك جنسه وهو الزوج . وقد يكون ذاتيا  
لا (١٢) للموضوع ولكن لجنسه ، مثل أن جنس الزوج - وهو المنقسم - ليس عرضا ذاتيا للعدد  
لأنه يوجد في المقادير ؛ ولكنه ذاتي للجنس العدد وهو الكم .

(١) من الشيء الموضوع . (٢) من بسبب . (٣) من ما .

(٤) من فهي من العوارض الخاصة . (٥) من ساقطة . (٦) من مجموعها .

(٧) م ساقطة . (٨) خبر كان . (٩) من بخاص .

(١٠) من حد بدون الهاء . (١١) م ٦ من إن زوج . (١٢) م ساقطة .

وكل ما كان عرضا ذاتيا لموضوع من الجواهر ولم<sup>(١)</sup> يكن جنسه ذاتيا لذلك الموضوع فيجب أن يكون لا محالة ذاتيا لجنس الموضوع أو ما يقوم مقامه . وأما في غير الجواهر فقد لا يكون ذاتيا لجنس الموضوع مثل أن التنافر والاتفاق أعراض ذاتية للنغم ، وأجناسها ليست أعراضا ذاتية لأجناس النغم ، بل ربما وقعت في الكم .

فقد عرفت الكلي الأولى الخاص مما أشرنا لك إليه إشارةً ما ، وسهل لك<sup>(٢)</sup> من ذلك أن تعلم أن من المحمولات الأولية المقومة لماهية الشيء ماهي<sup>(٣)</sup> خاصة كالحدود وبعض الفصول [ ٩٩ ب ] كالحساس للحيوان ، ومنها ماهي<sup>(٣)</sup> غير خاصة ، وإن كانت أولية<sup>(٤)</sup> ، كالجنس وبعض الفصول مثل المنقسم بمتساويين للزوج ، والناطق للإنسان عند من يرى الناطق مشتركا للإنسان والمملوك .

والجنس أولى غير خاص ، والحد أولى خاص . وأما المحمولات التي هي أعراض ذاتية فمنها أولية خاصة<sup>(٥)</sup> كحال زوايا المثلث للمثلث ، ومنها أولية غير خاصة<sup>(٥)</sup> مثل كون الزاويتين اللتين من جهة واحدة مساويتين<sup>(٦)</sup> لقائمتين : فإنه أولى للخط الواقع على خطين المصير زاويتيهما<sup>(٧)</sup> المتبادلتين متساويتين ، وللخط<sup>(٨)</sup> الواقع على خطين المصير الزاوية الخارجة كالداخلة المقابلة<sup>(٩)</sup> ، ولكن ليس بخاص لأحدهما . وهذا الخط وإن كان واحدا بالذات فهو اثنان بالمعنى والاعتبار . فإن صعب عليك تصور هذه الاثنيية نغذب لهما<sup>(١٠)</sup> الخط الواقع على خطين ، الجاعل زاويتي جهة واحدة متساويتين<sup>(١١)</sup> ، والآخر الجاعل إياهما مختلفتين ، لكن المتبادلتين متساويتان .

ولا يقبل قول من يظن أن جنس الفصل ، إذا<sup>(١٢)</sup> لم يكن جنسا ، وفصله ، أوليان<sup>(١٣)</sup> للنوع . وعسى أنهم إنما قالوا هذا في الفصول المساوية .

- 
- (١) من ثم لم . (٢) من ساقطة . (٣) من هو .  
(٤) من كان أوليا . (٥) من خاصة .  
(٦) في المخطوطات الثلاث مساوية . (٧) من زاويتها .  
(٨) معناها : وهي أولية أيضا للخط الواقع الخ .  
(٩) من المصير الزاوية كالخارجة والداخلة والمقابلة وهو حنط .  
(١٠) من بدلها . (١١) من متساوية . (١٢) من إذ .  
(١٣) أوليان خبر أن .

واعلم أنه قد يكون البرهان أولا على ما ليس بجمل أولى : فإن الأوسط إذا كان أعم من الأصغر في القياس الكلي<sup>(١)</sup> وحمل عليه الأكبر، فإن الأكبر لا يكون حملا على الأصغر أولا، بل يكون البرهان عليه أول برهان<sup>(٢)</sup>، ولكنه على جزئيات الأصغر برهان ثان . وقد يجتمع الأمران جميعا ، كالبرهان على المثلث المثبت كون زواياه الثلاث مساوية لقائمتين . وهذا حيث يكون الأوسط مساويا للأصغر سواء كان الأكبر مساويا للأوسط كما في هذا المثال ، أو أعم منه . لكنه ليس يقال على ما هو أعم منه كما قد علمت .

والأعراض الذاتية قد تكون خاصة بالموضوع مثل مساواة الثلاث لقائمتين فإنه ذاتي للمثلث ومساوية له ، وقد يكون غير خاص وذاتيا ، وذلك مثل الزوج فإنه عرض ذاتي لضروب الفرد في الزوج ، ولكن غير خاص<sup>(٣)</sup> . أما أنه غير خاص فهو ظاهر . وأما أنه ذاتي فلا أن العدد — وهو جنس — موضوعه يؤخذ في حده . والعرض الذاتي الخاص قد يكون مساويا ، وقد يكون أنقص من الشيء على الإطلاق . وأما المساوي فمثل مساواة الثلاث لقائمتين فإنه مساو للمثلث . وأما الأنقص فمثل الزوج للعدد .

وأما<sup>(٤)</sup> العرض الخاص فيكون<sup>(٥)</sup> : إما اتخاص على الإطلاق مثل ما مثلنا به قبل ، وإما أخص من وجه وأعم من وجه مثل المساواة : فإنه من الأعراض الذاتية للعدد لأن جنس العدد يؤخذ في حده وهو الكم . ولكنه أخص من العدد من وجه ، لأنه يوجد في بعض العدد ، وأعم منه من وجه لأنه يوجد فيما ليس بعدد كالمقادير . وما كان من الأعراض الذاتية على هذه الجهة وكان متقابلا<sup>(٦)</sup> فإنه يقسم موضوعه كالعدد ها هنا ، وأنواع<sup>(٧)</sup> أخر كالخط والعظم والزمان وما أشبه ذلك .

ومن موضوعات الأعراض الذاتية ما هي<sup>(٨)</sup> بالحقيقة أنواع أو أجناس متوسطة<sup>(٩)</sup> أو عالية مثل الإنسان لأعراضه الذاتية ، ومثل الحيوان والجسم والكم : فإن لكل واحد منها أعراضا ذاتية على ما قلنا . ومنها ما يشبه أجناسا<sup>(١٠)</sup> وأنواعا وليست ، وهي المعاني التي تقال على كثير

- 
- |                 |                                |
|-----------------|--------------------------------|
| (١) من ساقطة .  | (٢) م ب برهان أول .            |
| (٣) من ساقطة .  | (٤) من ساقطة .                 |
| (٦) من مقابلا . | (٧) ب م أنواعا .               |
| (٨) من هو .     | (٩) من أجناس أو أنواع متوسطة . |
| (١٠) من ساقطة . | (٥) من فقد يكون .              |

ولكن لا بالسوية ، وهي لوازم غير داخلية في ماهية الأشياء الداخلة في المقولات مثل (١) الوجود والوحدة ، وهما شبيهان (٢) من جهة للأجناس (٣) العالية . ويعرض لها عوارض ذاتية يبحث عنها في ما بعد الطبيعة مثل القوة والفعل ، والعلة والمعلول ، والواجب والممكن . وقد تكون أيضا لأمر أخص من الواحد والموجود وكلا أنواع (٤) لها .

هذا : ونعود فنقول : قد كما (٥) بينا أن المساواة واللامساواة عرضان ذاتيان للعدد ، وكما بينا أنهما غير خاصتين بالعدد . ثم كل عدد إما (٦) أن يكون مساويا أو غير مساو : فينقسم (٧) العدد إليهما قسمة مستوفاة . وأيضا فإن العدد ينقسم إلى الزوج والفرد (٨) قسمة مستوفاة . ولكن قسمة العدد إلى المساوي وغير المساوي ليست قسمة أولية : لأن ما ليس بعدد ولا تحت العدد ينقسم كذلك : مثل الخط والسطح والجسم والزمان . وأيضا جنس العدد ينقسم كذلك : فإن كل كم إما مساو وإما غير مساو . فإذاً القسمة الأولية بهما بالجنس (٩) العدد . وأما القسمة إلى (١٠) الزوج والفرد فهي للعدد قسمة (١١) أولية بالقياس إلى ما ليس بعدد . ولذلك فإن جنس العدد لا ينقسم بهما (١٢) قسمة مستوفاة . فلا نقول (١٣) كل كم إما زوج وإما فرد (١٤) .

ونقول إن القسمة الأولية بالأعراض الذاتية قد (١٥) تكون بتقابل كقولنا : كل خط إما مستقيم وإما منحنٍ ، وكل عدد إما زوج وإما فرد . وقد تكون بغير تقابل كقولنا : إن من الحيوان ما هو ساجح ومنه ماش (١٦) ، ومنه زاحف ومنه طائر .

ونقول إن القسمة المستوفاة الأولية إما أن تكون بفصول ولا تكون نسبتها إلى الجنس ونسبتها إلى النوع مختلفة (١٧) في الأولية على ما بينا ، وإن كان نسبة الأولية في كل آخر (١٨) ؛ وإما أن تكون بعوارض هي للجنس أيضا أولية مثل قولنا كل كم إما مساو وإما غير مساو ، وقولنا كل جسم إما متحرك وإما ساكن ، وإما بعوارض لا تكون للجنس أولية وإن كانت القسمة بها

- |  |                         |                 |
|--|-------------------------|-----------------|
| (١) س وهو مثل .                            | (٢) س شيهان .           | (٣) م الأجناس . |
| (٤) م للوارساقطة .                         | (٥) س ساقطة .           | (٦) س إما .     |
| (٧) م ك ب فيقسم .                          | (٨) س وإلى الفرد .      | (٩) م الجنس .   |
| (١٠) م ساقطة .                             | (١١) م ك ب وقسمة .      | (١٢) س بها .    |
| (١٣) س يكون .                              | (١٤) س فزوج وإما فردا . | (١٥) م وقد .    |
| (١٦) س ما هو ماش وكذا في الباقي .          | (١٧) س مختلفة .         |                 |
| (١٨) لعله يقصد في كل حالة مختلفة على حدة . |                         |                 |

أولية - وذلك إذا كانت العوارض إنما تعرض للجنس إذا صلبو نوعا بعينه : مثل قولنا كل عدد إما زوج وإما فرد، فالزوج والفرد ليس يعرض للعدد أولا، بل ما لم يصر العدد نوعا <sup>(١)</sup> معلوما لم يكن زوجا ولا فردا : لأن الزوج والفرد عوارض لازمة لأنواعه . وكذلك قسمة الحيوان إلى الضحاك وغير الضحاك وغير ذلك : لأن هذه عوارض تعرض للأشكال بعد أن قامت طبائعها النوعية . ولا تكفى طبيعة الجنس في أن يعرض شيء من هذه العوارض . فهي من جهة القسمة أولية للجنس ؛ وأما بذاتها فليست أولية له .

والقانون في تمييز الأمرين أن نمتحن ونأخذ طبيعة الجنس مخصوصة : مثل قولك عدد ما أو جسم <sup>(٢)</sup> ما . فإن أمكن أن يكون ذلك صالحا لأن يعرض له الأمران في حالين، فعروضهما أولى . وعند <sup>(٣)</sup> هذا الامتحان يكون جسما ما يصلح لأن يتحرك وأن يسكن . ولا تجد عددا ما يصلح لأن يكون زوجا وأن يكون فردا . فإن طبيعة الجسمية كافية لأن تتصورها وقد عرض لها الأمران قبل أن نلتفت إلى حقوق فصل بها . وليس طبيعة العدد كافية في أن تتصورها قد عرض لها <sup>(٤)</sup> واحد من الأمرين ما لم ينضم إليها في الذهن فصل إذا ألحقته بها تبين <sup>(٥)</sup> لك حينئذ أن يلحقها ذلك العارض .

وقد يكون من أنحاء القسمة للجنس ما ليس بمستوفاة ولا أول <sup>(٦)</sup> له ، بل هو أول <sup>(٧)</sup> لما فوقه ، كقولك كل عدد إما زائد وإما ناقص وإما مساو ، أو لما تحته كقولك كل كم إما زوج وإما فرد .

ونقول أيضا إن القسمة التي تكون أولية للجنس من حيث القسمة ، وتكون الأعراض التي انقسم إليها ليست أولية للجنس بل للنوع <sup>(٨)</sup> ، على أقسام ثلاثة : إما <sup>(٩)</sup> أن تكون تلك الأعراض كل واحد منها أوليا وخاصة بنوعه كقولنا كل مثلث إما أن تكون زاوية منه مساوية للباقيتين أو زاوية <sup>(١٠)</sup> منه أعظم من الباقيتين مجموعتين ، وإما أن تكون كل زاويتين منه مجموعتين

(١) من ماقظة . (٢) من عددا ما أو جسما ما .

(٣) من عند بدون الواو . (٤) من له . (٥) من تيسر .

(٦) من غير واضحة . (٧) من أولى . (٨) من بالنوع .

(٩) من وإما . (١٠) من وإما أن تكون زاوية منه .

أعظم. (١) من الثالثة . فالأول عارض خاص بللمثالث القائم الزاوية ، والثاني عارض خاص بمنفرج الزاوية ، والثالث عارض خاص بمجاد الزاوية . وإما أن يكون كل واحد منها أوليا وغير خاص مثل قولنا : كل عدد إما زوج وإما فرد ، وكل حيوان إما مئاء وإما سابع وإما طائر وإما زاحف . فإن كل واحد منها وإن كان أوليا لنوع ما فلا يكون خاصا به ، وإما (٢) أن يكون بعضها أوليا خاصا وبعضها غير خاص مثل قولنا : كل حيوان إما ضاحك وإما غير ضاحك : فالضاحك أولى خاص ، وغير الضاحك أولى غير خاص .

ونقول إن السبب في أنه لم قيل إن (٣) الزوج والفرد عارضان للعدد وليسا بنوعين أو فصلين مقسمين ، ظاهر (٤) : وهو أن النوع من العدد يعرف مبالغه وهو كمال حقيقته وماهيته ، ويعرف ما معنى الزوج والفرد ، ولا يعرف له الزوج والفرد إلا بنظر أنه هل ينقسم بمتساويين أو (٥) ليس ينقسم . وتكون نوعيته ، وهي مبالغه ، لا تقتضى أن يكون بيئاً له الانقسام بمتساويين ومقابله .

والزوج والفرد لا يخلو إما أن يكون كل واحد منهما جنسا لذلك النوع من العدد أو فصل جنس أو فصلا خاصا . أو يكون نفس النوع ، وقد علم نفس ذلك النوع ، فكيف (٦) يمكن أن يكون عارضا لازما له (٦) ، وكيف يمكن أن يكون فصلا خاصا له ؟ وقد توجد الزوجية لنوع آخر وكذلك الفردية (٧) .

وكيف يكون جنسا أو فصل جنس أو شيئا من الذاتيات على الإطلاق (١٠٠) ؟ وقد يجوز أن يفهم معناه ومعنى ذلك العدد ولا يفهم ذلك له (٨) ، وكانت (٩) الذاتيات ليست المحمولات التي تلزم في كل وقت ، بل التي (١٠) لا يمكن أن يرفع معناها عما هو ذاتي له مثل معنى العدد : فإنه لا يمكن أن يعقل ما العدد ويجهل أن الأربعة عدد حتى يتأمل ويستبان ، اللهم إلا أن لا يكون معنى العدد مفهوما ولا (١١) يكون أخصر في الذهن مع معنى الأربعة . ونحن قد علمنا ما معنى

(٣) من فيا قيل من .

(٢) م ساقطة .

(١) م أم .

(٥) م و .

(٤) خير إن .

(٧) م وكذلك ساقطة .

(٦-٦) م ساقطة .

(٩) م وذلك .

(٨) م ولا يفهم هو له .

(١١) م أو .

(١٠) م الذي .

الزوج والفرد . فإذا أحضرنا معناه ومعنى عدد ما مثل ألف ونمساية ، أمكن أن نشك فلا ندرى في أول وهلة أنه زوج أو فرد حتى نستبين ونتأمل حال الانقسام بنصفين أو مقابله بنوع فكر ونظر . فإن كان عدد ما يُعرف ذلك فيه بسرعة أو كأنه في أول وهلة مثل الأربعة والثمانية ، فإننا إنما نحكم بسرعة أنه زوج<sup>(١)</sup> لا لأجل أنه ذاتي للأربعة والثمانية - ولكن لأنه قليل ، فيلوح لنا أنه منتصف عن قريب . ولو كان لا يلوح ذلك لكان يتوقف إلى أن يستثبت . فإذا لم يكن بيان<sup>(٢)</sup> كون الأربعة زوجا لذاته ، بل لظهور عارض آخر عرفناه له وهو التنصف .

وها هنا وجوه أخر يعرف بها أن الزوج عارض لا ذاتي لأصناف العدد لا يحتاج إلى التطويل بها . فإذا<sup>(٣)</sup> كان الزوج والفرد عارضين لأصناف العدد وليسا بفصول ذاتية ولا أجناس ، ولا يمكن أن يكونا نوعين للعدد ولا فصلين مقسمين - لأن الفصل المقسم للجنس هو بعينه الفصل المقوم للنوع - فبقي أن يكون كل واحد<sup>(٤)</sup> منهما عرضا عاما بالقياس إلى نوع نوع من العدد وغيره ، وعرضا<sup>(٥)</sup> خاصا بالقياس إلى العدد .

(١) من فإننا نعرف ذلك في أول وهلة ونحكم به بسرعة : فقولنا مثل الأربعة إنه زوج الخ .

(٢) أي ظهور ووضوح . (٣) من فإذا .

(٤) من ساقطة . (٥) من غيره .

## الفصل الرابع<sup>(١)</sup>

قيل في التعليم الأول إنا ربما أعطينا الكلي الأولى<sup>(٢)</sup> ويظن بنا أنا لم نعطه ، وكثيرا ما لم نعطه فيظن بنا أنا أعطينا . والأسباب في ذلك ثلاثة أمور ، واحد منها هو سبب لما يكون قد أعطينا ويظن أنا لم نعطه ، مثل قولنا إن الشمس تتحرك في فلك خارج المركز حركة كذا ، وإن القمر يتحرك في فلك تدويره إلى المغرب حركة كذا ، وإن الأوض في وسط الكل . فإن هذه للمواوض تكون مقولة على الكل أولية ويظن أنها ليست كلية بشرط هذا الكتاب<sup>(٣)</sup> .

والسبب في ذلك أن هذه الأشياء في الوجود مفردة وطبائعها غير مشترك فيها ولا مقولة على كثير في الوجود ، فيظن أن محولاتها وإن كانت مثلا أولية فليست بكلية ، وليس الأمر كذلك . فإن قولنا "شمس" وقولنا "هذه الشمس" مختلفان . وذلك لأن قولنا "الشمس" يدل على طبيعة ما<sup>(٤)</sup> وجوهها . وقولنا "هذه الشمس" فإنما يدل على اختصاص من تلك الطبيعة بواحد بعينه . ثم كل برهان نبرهن به على الشمس فلسنا نبرهن عليها من جهة ماهي هذه الشمس ؛ حتى لو كانت طبيعة الشمس مقولة على غير هذه الشمس ، كان البرهان مما<sup>(٥)</sup> لم يقم عليه ، بل مجرد طبيعة الشمس من غير اعتبار خصوص ولا عموم . فنبرهن عليها بشيء أو نحكم عليها بشيء لو<sup>(٦)</sup> كانت تلك الطبيعة مقولة على ألف شخص شمسي لكان الحكم والبرهان متناولا للجميع .

والطبيعة الكلية يقال لها كلية بوجوه ثلاثة . فيقال "كلية" من جهة ماهي في الوجود مقولة بالفعل على كثيرين ، وليست الأحكام العقلية تقال عن الكليات من جهة ماهي كلية بهذا الشرط . ويقال "كلية" من جهة ماهي محتملة لأن تقال في الوجود على كثيرين ، وإن اتفق أن قيلت<sup>(٧)</sup> في الحال على واحد مثل بيت مسبع ، وكما يحكى من أمر طائر يقال له<sup>(٨)</sup> ققنس<sup>(٩)</sup> حتى يقال إنه

(١) من الفصل الرابع في أنا كيف نعطي الكلي والأولى ونظن أنا لم نعطه .

(٢) أي أعطينا الحكم الكلي الأولى مقدمة في برهان أو نتيجة له .

(٣) أي التعليم الأول . (٤) من ساقطة .

(٥) ب ما . (٦) من حتى لو وهو أوضح . (٧) في المخطوطات الثلاثة قيل .

(٨) من لها . (٩) لعله تحريف لكلمة فوقس لاسم الطائر الخراف .



يكون في العالم واحد (١) فإذا بطل حدث من جيفته أو (٢) رماد جيفته مثله (٣) آخر . ويقال "كلية" لما ليس له في الوجود بالفعل عموم ولا أيضا له في الوجود إمكان عموم ، ولكن لأن مجرد تصور العقل له لا يمنع أن يكون فيه شركة ، وإن منع وجود الشركة فيه أمر ومعنى آخر ينضم إليه ويدل على أنه لا يوجد إلا واحدا أبدا . وأما نفس الطبيعة فلا يكون تصورهما وتصور أنها واحدة بالعدد شيئا واحداً ، بل تصورهما شيء غير مانع وحده عن (٣) أن تقال في العقل على كثيرين . ولكن معنى آخر وراء تصورهما هو الذي يمنع العقل عن تجويز ذلك .

والجزئي المقابل له فهو الذي نفس معناه وتصوره تصور فرد من العدد كتصويرنا ذات زيد بما هو زيد . ولا يمكن أن تكون هوية زيد ، بما هو زيد ، لافي الوجود ولا في التوهم - فضلا عن العقل - أمرا مشتركا فيه .

فالطباع الكلية تقال على هذه الوجوه الثلاثة . وكان الأخير منها يعم الأولين . وهو أن العقل لا يمنع أن يكون المتصور منها مشتركا أو ينضم إلى تصورهما معنى آخر . وليس هذا نفس الطبيعة كالحوانية ، بل الطبيعة مقرونا بها هذا الاعتبار ، وهو أزيد من الطبيعة وحدها بلا اعتبار زيادة . وإنما يشترط هذا وينب عليه حتى لا يظن أن هذا الاعتبار ليس اعتبار الكلية الذي (٤) هو اعتبار غير اعتبار الطبيعة ، بل هو اعتبار طبيعة الشيء فقط .

فهذا هو الذي ينبغي أن نجعله (٥) الكلي المعترف في العلوم وفي موضوعات المقدمات . ويجب أن نتذكر ما سمعته من هذا المعنى في مواضع أخرى . ولا يجب أن تكون أمثال هذه القضايا عندك شخصية ، بل يجب أن تعتقد أن المقدمة الشخصية هي ما يكون موضوعها شخصا مثل زيد وكل ما نفس تصور موضوعه يمنع وقوع الشركة فيه . وأما ما كان مثل الشمس فالموضوع فيه كلى ومقدمته كلية .

(٣) من ساقطة .

(٢-٢) ساقطة في س .

(١) من واحدا .

(٥) من يجعل

(٤) م بالذي .

ولا تسئل (١) كيف كان كليته من الوجوه الثلاثة بعد أن يصح الواحد الآخر (٢) كذلك (٣) .  
فإذا قلت إن الشمس كذا وحكمت على الشمس من جهة ما هي شمس ، فقد حكمت على كل  
شمس لو كانت (٤) ، إلا أن مانعا يمنع أن تكون شمس كثيرة فيمنع أن يشترك في حكم الكلي  
كثيرون ، وأنت جعلته كليا . فالحكم على الشمس بالإطلاق ذاتي أولى (٥) ؛ وعلى هذه الشمس  
غير أولى . فهذا سبب هذه الشبهة الواحدة

وأما الثاني من الأسباب الثلاثة فهو سبب الشبهة الثانية ؛ وهي (٦) كأنها عكس هذه الأولى  
في الوجهين جميعا . أحدهما في أنه لم يضع المقول على الكل فظن (٧) أنه وضع . وكان هناك  
وضع فظن أنه لم يضع . والثاني أن السبب فيه أنه لما حكم على كل واحد فكان الحكم عاما (٨)  
حسب أنه كلي ولم يكن في الحقيقة كليا إذ كان قد فاته أنه أولى ؛ وكان هناك (٩) حكم على  
واحد فظن أنه لم يحكم كليا . وهذا (١٠) كما يقول القائل (١١) إن التوازي أولى لخطين يقع  
عليهما خط فيعجل كل زاوية داخلية من جهة واحدة قائمة . وذلك لأنه لا يخلو شيء من خطين  
بهذه الصفة إلا وهما متوازيان . فظن المقول على الكل كليا وليس كذلك : لأن شرط الأولية  
فأنت ، لأن الزاويتين اللتين من جهة واحدة — وإن لم تكن كل واحدة قائمة بل كانتا مختلفتين  
لكن مجموعهما مثل قائمتين — فإن التوازي يكون محمولا على الخطين . وهذا (١٢) الخطان وذاتك  
الخطان يعمهما شيء التوازي موجود له أولا . وذلك الشيء هو خطان وقع عليهما خط فصير  
الداخلتين من جهة واحدة معادلتين (١٣) لقائمتين ، سواء كانتا متساويتين وقائمتين أو مختلفتين .

وأما السبب الثالث فهو سبب الشبهة الثالثة . وهي شبهة توقع فيها الضرورة أو الخطأ . أما  
الضرورة فإذا كان الشيء الكلي العام لأنواع مختلفة لا اسم له . فيبين الحكم في كل واحد من أنواعه  
التي لها (١٤) أسماء ببيانات خاصة . فإذا لم يوجد الحكم لشيء أعم منه لفقدان الاسم العام ظن أنه

- 
- (١) من ولا تبال . ب تبال . (٢) ب الأخير . (٣) من لذلك .  
(٤) أي كل شمس اقترض وجودها . (٥) من + بل كلي . (٦) من ساقطة .  
(٧) من وظن . (٨) من وكان الحكم على ما .  
(٩) أي في الحالة الأولى ؟  
(١٠) يقصد بها الحالة الجديدة وهي الحالة التي فيها وضع للمقول على الكل وظن أنه لم يوضع .  
(١١) من قائل . (١٢) من فهذان . (١٣) من معادلتين معا .  
(١٤) م ك ب التي هي .

أولى لكل واحد منها ، وأن الحكم منا عليه كلى . مثاله أن يبرهن في المقادير أن المقادير المتناسبة إذا بدلت تكون متناسبة ، ويبرهن أيضا في الأعداد أن الأعداد المتناسبة إذا بدلت تكون متناسبة<sup>(١)</sup> وقد يبرهن في كل واحد منها<sup>(٢)</sup> ببرهان آخر . ولكن المبرهن عليه ليس أوليا لواحد منهما . بل هو أولى لكل كم<sup>(٣)</sup> إلا أن اسم الكم لا يوضع في<sup>(٤)</sup> صناعة الحساب ولا في صناعة الهندسة لأن صناعة الحساب يوضع العدد فيها على أنه<sup>(٥)</sup> أعم جنس ولا يتجاوز . وصناعة الهندسة يوضع فيها المقدار<sup>(٦)</sup> على أنه أعم جنس ولا يتجاوز . فكأن اسم الكم معدوم<sup>(٧)</sup> بحسب الصناعتين ، وكأنه ليس في إحدى<sup>(٨)</sup> الصناعتين للمعنى العام اسم . فيظن<sup>(٩)</sup> في كل صناعة أن هذا العارض أولى لموضوع صناعته<sup>(١٠)</sup> وهو في الحقيقة<sup>(١١)</sup> أولى لجنس موضوعي الصناعتين . وكذلك هذا [١٠٠ ب] التبدل<sup>(١٢)</sup> متقرر في الأزمان وفي النغم وفي الأقوال وفي غير ذلك مما هو كم بالذات أو ذو كم .

والسبب الذي يقع لأجله أن يبرهن لا على العام الذي الحكم عليه أولى ، بل على أنواعه ، إما فقدان الاسم على ما قلنا ، وإما لأن العام الأول خارج عن أعم موضوع لتلك الصناعة البرهانية ، وإما لأن البرهان على العام صعب جدا ، ولكنه على نوع نوع من أحوال تخص ذلك النوع سهل ؛ وإما لأن العام لا ينتصب بجذائه<sup>(١٣)</sup> الخيال لأنه جنسى<sup>(١٤)</sup> ، والنوعيات التي تحته تكون أقرب إلى الخيال فتنتصب بجذائه ؛ ويكون شأن ذلك العام أن يبرهن عليه بتخييل<sup>(١٥)</sup> ما كالتشكيلات<sup>(١٦)</sup> الهندسية .

وهذه المعاني كلها مجتمعة في مسألة التبدل : فإن اسم الكم غير جائز في الصناعتين . وأيضا الكم ليس من موضوعات إحدى<sup>(١٧)</sup> الصناعتين . وأيضا فإن البرهان إنما تسهل إقامته على المقادير

(١) وذلك مثل قولنا إذا كانت ٢ إلى ٤ = ٦ إلى ١٢ ، كانت ٢ إلى ٦ = ٤ إلى ١٢ .

(٢) من برهن على كل واحد منها . (٣) من ما . (٤) من إلا في ؛ وهو خطأ .

(٥) من أنها

(٦) المراد بالمقدار هنا الكم المتصل كالسطح والخط والجسم في مقابل الكم المنفصل وهو العدد .

(٧) من فكان اسم الكم معدوما . (٨) من أحد .

(٩) م ويظن . (١٠) من صناعة . (١١) من بالحقيقة .

(١٢) من ب التبدل . (١٣) م بجذ . (١٤) من جنس .

(١٥) م بتخييل . (١٦) من كالأشكال . (١٧) من أحد .

من جهة حال الأضعاف، ويقوم على العدم من جهة حال الأجزاء. فيكون قد قام على كل واحد (١) من جهة تخصصه، وصعب إقامته بنحو يعمهما (٢) جميعا. وأيضا لأن تخيل العدد والمقدار بالتشكيل والتقريب من الوهم أسهل من تخيل (٣) الكم. ولهذا السبب يوضع للكم بحث (٤) يخصه كما وضع لأنواعه، بل لم ينسب إلى المقدار - من جهة ما هو مقدار - مباحث كثيرة، بل خصَّ أكثرها بالخط والسطح والجسم كل على حدة، إذ كانت نسبة الأحكام إلى (٥) النوعيات من الخط والسطح والجسم أسهل من نسبتها إلى المقدار المطلق بحكم القياس إلى التخيل.

فهذا وجه وقوع سبب هذا الخلط (٦) من قبل الضرورة؛ وأما كيفية وقوعه من جهة الغلط: وذلك أن ينظر الإنسان أول نظرة في آحاد معنى عام كمثلث مثلث من أنواع المثلث العام من غير أن يحس كيفية الوجه في استيفائها كلها، فإن (٧) كان استوفائها كلها لم يحس باستيفائها كلها، فيبين في كل واحد (٨) منها أمرا يبرهان عام أو برهان (٩) خاص لكل واحد. وله أن يتبدى فيبين ذلك في المثلث المطلق لأنه (١٠) له أولا، إلا أن الغلط زاغ به عنه وخص ابتداء نظره بالجزئيات. فحينئذ كيف يمكنه أن ينتقل إلى المثلث المطلق إلا أن يعمل على الاستقراء المغالطي، وهو أن ينقل الحكم من جزئيات غير مستوفاة - أو غير متحقق استيفائها - إلى الكلي. فإن هذا ليس مغالطة في الجدل، وهو مغالطة في البرهان: لأنه لا يلزم من وجود أي حكم كان في جزئيات شئ لم يشعر باستيفائها يقينا أن نحكم بالحكم اليقين (١١) على الكل. وأما الحكم الإقناعي الشبيه باليقين، فقد يجوز أن يحكم به. ولذلك (١٢) ليس هذا مغالطة في الجدل وهو مغالطة في البرهان: لأن هذا الناظر في الجزئيات من المثلثات كيف يتنبه (١٣) للشئ الذي هو المثلث المطلق ما لم يكن يقين استيفاء (١٤) الأقسام التي يقين الذي لو كان حصل له كان له بعد أن ينقل الحكم إلى المثلث المطلق الذي الحكم له أولى وعليه كلي؟ وإذا لم يتبينه لذلك، حسب أن الحكم أولى لتلك الجزئيات، وظن الحكم على كل صنف منها كليا بطريق هذا الكتاب. ومن أراد ألا يضل في معرفة أن الحكم أولى، فيجب إذا كان الحكم مقارنا لمعان مختلفة أن يمتحن أولية الحكم بأن يرفع

- |                 |                    |                     |
|-----------------|--------------------|---------------------|
| (١) من ساقطة .  | (٢) من يعمها .     | (٣) من كم تخيل .    |
| (٤) من ساقطة .  | (٥) من في .        | (٦) م كم من الغلط . |
| (٧) من أو إن .  | (٨) من أحد .       | (٩) من برهان .      |
| (١٠) ب لأن له . | (١١) من اليقيني .  | (١٢) م وكذلك .      |
| (١٣) م يبينه .  | (١٤) من باستيفاء . |                     |

جملة المعاني إلا واحدا منها ؛ ويبدل ذلك الواحد دائما : فما إذا أثبتت وبطلت البواقي ؛ ثبت الحكم ، وإذا (١) ارتفع وإن بقيت البواقي - لو أمكن ذلك - ارتفع الحكم . فالحكم له أولا . مثال هذا : مثلث متساوي الساقين من نحاس ؛ وهو أيضا شكل . فإذا رفعت تساوي الساقين وكونه من نحاس ؛ وأثبتت المثلث ؛ وجدت كون ثلاث زوايا منه كقائمتين (٢) ثابتا . ولو أمكن أن يرفع معنى الشكل ويبقى المثلث ، كان الحكم ثابتا . ولكن إنما لا يبقى لأن المثلث لا يبقى . ثم إذا رفعت المثلث وبقي الشكل ، لم يبقى هذا الحكم . فمن جانب (٣) تساوي الساقين وكونه من نحاس ، تجد الحكم ثابتا مع رفع الأمرين وإثبات المثلث . ومن جانب الشكل ؛ تجد الحكم مرتفعا مع وضع الأمرين ورفع المثلث . فيجتمع من الامتحانين أن الحكم كلي للمثلث لاغير .

(١) من وإن .

(٢) من مساوية لقائمتين .

(٣) من جهة .

## الفصل الخامس<sup>(١)</sup>

### في تحقيق ضرورة مقدمات البراهين ومناسبتها<sup>(٢)</sup>

ثم إن مقدمات البرهان يجب أن تكون ضرورية ، وذلك إذا كانت على<sup>(٣)</sup> مطلوبات ضرورية . قيل : لأن ما يكتسب بوسيط ما يجوز أن يتغير لا يكون ثابتا لا يتغير . بل النتيجة الضرورية تلزم من مقدمات ضرورية لا يقع فيها إمكان تغير .

والأمور الضرورية<sup>(٤)</sup> على وجهين : أمور ضرورية<sup>(٤)</sup> في اللزوم من غير أن يكون بعضها لبعض ضروريا في الجوهر والطبيعة ، وهذه لوازم خارجة . وقد أوضحنا قبل أنها<sup>(٥)</sup> لا تنفع في كسب العلم اليقيني ؛ وضرورية<sup>(٦)</sup> في الجوهر والطبيعة ، وهي الأمور الموجودة بذاتها .

أما الداخلة في حد الموضوع فهي ضرورية للموضوع في جوهره . وأما<sup>(٧)</sup> التي الموضوع داخل في حدها ، فالموضوع لها ضروري في الجوهر ، وهي ضرورية للموضوع في اللزوم أيضا : إما على الإطلاق وإما على المقابلة . والتي على المقابلة ، فالأخذ منها في البرهان ما كان ضروري للزوم للنوع الواحد . فإن كان مما يوجد ولا يوجد في موضوع واحد بالنوع ، فليس داخلا في البرهان على الأمر الضروري من حيث ما هو ضروري .

وأما كيف ترتب هذه ليكون منها العلم اليقين فنقوله بعد .

قالوا : وكل قول ينتج به أمر ضروري وليس ضروريا<sup>(٨)</sup> فإن للمعاند أن يقول إن الملزوم الذي وضعت ليس دائما الوجود ، فما يلزمه ليس بدائم الوجود ، إذ لا يجب أن يكون دائما الوجود . فإن كان إبطال النتيجة المدعاة أنها ضرورية يكون بهذه السبيل ، فإن<sup>(٩)</sup> استحكام قوة اليقين والضرورة فيها هو بالأ يكون فيها هذا المطعن .

(١) م ك ب ساقطة .  
(٢) س ومناسبتها .  
(٣) س ساقطة .  
(٤-٤) ساقط في م .  
(٥) س أنه .  
(٦) أي وأمور ضرورية .  
(٧) س ساقطة .  
(٨) أي وليس ذلك القول ضروريا .  
(٩) م ك ب فإذن .

فتبين من هذا أن الذين يقتصرون في أخذ المبادئ على أن تكون صادقة في نفسها، أو مقبولة :  
أى معترفاً<sup>(١)</sup> بها عند قوم أو إمام، أو مشهورة : أى يعترف بها كافة الناس وتراها ، من غير أن  
تكون أولية المصدق — وربما كانت غير صادقة كما نعرفه في "كتاب الجدل"<sup>(٢)</sup> ، فقد يضلون  
السبيل : فإن استعمل المقبولات والمشهورات وأمثالها في طاب اليقين مغالطة أو غلط وبلاهة :  
إذ يمكن أن تكون كاذبة . وأما الصادقات فإذا لم تكن مناسبة للجنس الذى فيه النظر ، و كانت  
خارجية غريبة ، لاتبين شيئاً من الجهة التى بمثلها يقع اليقين العلمى<sup>(٣)</sup> وإن كان يقع بها يقيناً  
لأنها لاتدل على العلل : إذ العلل مناسبة للشيء . وإنما تعطى صدق النتيجة فقط<sup>(٤)</sup> ، لا ضرورة  
صدقها أو<sup>(٥)</sup> لمية صدقها .

وليس كل حق مناسباً<sup>(٦)</sup> وخصوصاً إذا لم يكن ضرورياً : فإنه إذا كان الأوسط غير ذاتى وغير  
ضرورى للأصغر، فلا يخلو إما أن يكون الأكبر ضرورياً أو<sup>(٧)</sup> غير ضرورى . فإن لم يكن ضرورياً<sup>(٧)</sup>  
كان اليقين بنسبته إلى الأصغر غير ثابت ؛ فلم يكن يقيناً محضاً ، إلا أن يكون البرهان عليه  
من جهة ما هو ممكن ، لا من جهة ما هو موجود بالضرورة . وإن كان ضرورياً فإنما هو ضرورى  
في نفسه ليس ضرورياً عند القياس عليه ، لأنه يمكن أن يزول الحد الأوسط عن الأصغر لأنه غير  
ضرورى له . فحينئذ لا يبقى الشيء الذى كان علم بتوسطه فيزول حينئذ الظن والشيء موجود  
في نفسه . فإننا<sup>(٨)</sup> إذا علمنا أن هذا الإنسان حيوان لأنه يمشى وكل ماش حيوان ، فإذا لم يمش  
بطل عنا العلم الذى اكتسب بتوسط المشى ، فلم ندر حينئذ أنه حيوان أو ليس بحيوان . والأمر  
في نفسه باق .

فإن قال قائل<sup>(٩)</sup> إن هذا اليقين لا يزول وإن زال الحد الأوسط : لأن قولنا كل ماش حيوان  
معناه كل شيء موصوف بأنه ماش وقتاً ما فهو حيوان<sup>(١٠)</sup> دائماً — مادام ذاته الموضوع للشيء  
موجودة — فإن كل شيء موصوف بأنه ماش فهو حيوان<sup>(١٠)</sup> يقيناً وإن لم يمش — على ما علم في "كتاب

---

(١) م ٦ ب ٦ س معترف . (٢) س باب . (٣) ب العِل .  
(٤) س فقد . (٥) س ولا . (٦) أى مناسباً للنتيجة المطلوبة : ومعنى  
مناسب للنتيجة أن يكون المحمول صادقا على جنس بينه . فإرن ٢٣ ب ٧١ ٦ ٢٥ ب ٧٤ ٦ ٣٥ ب ٧٥ من أرسطو .  
(٧) م فاما . (٨) م ساقط .  
(٩) ب ساقطه . (١٠) س ساقط .

القياس “ ، فتكون الصغرى وجودية والكبرى ضرورية : لأن حمل الحيوان على كل موصوف بأنه يمشى — ولو مشى وقتاً ما — ضروري ، والنتيجة عن هذين ضرورية كما علم .

فالجواب عن هذا إنما يفيد اليقين لرجوعه بالقوة إلى قياس برهاني ، لولا ذلك لم يفد اليقين . وذلك لأن الكبرى الضرورية المأخوذ ضرورتها على نحو ضرورة “كتاب القياس“ ، لا على نحو ضرورة “كتاب البرهان“ — وهي (١) قولنا كل ماش بالضرورة حيوان (٢) — حقيقتها أن كل شئ من شأنه أن يمشى فهو حيوان بالضرورة . فلا يخلو إما أن يكون عُرف بالعلة أن كل ما من شأنه أن يمشى فهو حيوان ، أو لم يكن عُرف بالعلة . فإن (٣) كان لم يعرف (٣) بالعلة واللية لم يكن اليقين ثابتاً حقيقياً كلياً على ما أوضحناه قبل . وإن كان عُرف ، فإنما اكتسب اليقين بقياس العلة . وهذا المشى يكاد أن يكون من الأعراض الذاتية بالإنسان من وجه ، وبالحيوان من وجه آخر على ما قيل في الأبواب المتقدمة . فيكون إنما (١١٠١) صار هذا القول برهاناً لأن الأوسط فيه عرض ذاتي — وهو المشى .

ثم إن تحقيق حال المقدمتين إذا عرفنا باليقين يرجع بالمقدمتين في القوة إلى مقدمتين كبراهما ضرورية : وذلك لأن قولنا “كل واحد مما يمشى وقتاً ما فهو حيوان بالضرورة“ قوته قوة قولنا “كل ما من شأنه أن يمشى ويمكن أن يمشى ويصح أن يمشى فإنه حيوان بالضرورة“ . وقولنا “كل إنسان يمشى“ فإنه في قوة قولنا “كل إنسان يصح أن يمشى“ ومتى صدق صدق هذا معه .

وإذا (٤) كان كذلك وكانت الكبرى عرفت بالعلة حتى صح اليقين بها ، وكان (٥) قولنا “كل ما شأنه أن يمشى فهو حيوان“ قولاً يقيناً معلوماً بعلمه ، وكان الأوسط عارضاً ذاتياً للمحدد باعتبارين ، كان القياس برهاناً ، وكان كأنك تقول : كل إنسان يمكن أن يمشى ويصح أن يمشى ، وكل ما يمكن أن يمشى وصح أن يمشى فهو حيوان . فلما كان القياس المذكور في قوة هذا القياس ، أنتج يقيناً وليس يضر في ذلك ألا يكون (٦) هو هذا القياس بعينه بالفعل ، فإنه ليس اليقين . إنما جاء من كونه بالفعل هكذا . بل لو لم يكن إلا كونه بالفعل هكذا لم يقع يقين ، بل وقع اليقين بسبب كونه بالقوة هكذا ، ولو لم يكن في قوته (٧) ذلك استحالة وقوع اليقين به (٨) .

(١) من وهو . (٢) من + بهذا اليقين . (٣-٣) ساقط في من .

(٤) من فإذا . (٥) من فكان .

(٦) من وليس يضر ذلك في ألا يكون الخ . (٧) من قوة . (٨) من ساقطة



وكما أنه قد كان يمكن أن تنتج نتائج صادقة عن مقدمات كاذبة ، فكذلك قد يمكن أن تنتج نتيجة ضرورية عن مقدمات غير ضرورية . وكما أن النتيجة الصادقة لم يكن صدقها هناك من جهة عين (١) القياس بل من جهة (١) أنها كانت بذاتها صادقة ، وأن من نفس تلك الحدود يوجد صدق نتیجتها ولو بالعرض ، كذلك النتيجة الضرورية هاهنا لا تكون ضرورية من جهة اللزوم عن القياس ، بل من جهة أنها بذاتها ضرورية ، وفي قوة الحدود أن تغلب على نحو نتیجتها ضرورية (٢) .

وكما أن هناك قد يُشكَّ متى أحسَّ بكذب المقدمات ، فلا ندرى أن النتيجة (٣) صادقة أو كاذبة - وإن كانت صادقة في نفسها - ما لم يُعلم صدقها في نفسها بوجه آخر ، كذلك هاهنا نشك فلا ندرى هل النتيجة ضرورية (٤) أو غير ضرورية (٤) ما لم نعلم ضرورتها من وجه آخر يلوح مع تلك المقدمات وفي قوتها ، أو لا يلوح عنها بل عن مقدمات أخرى .

وكما أن هناك لم يكن يمكن أن تنتج كاذبة عن صواب ، كذلك هاهنا لا يمكن إنتاج غير ضرورية ونسبتا (٥) الحد الأوسط ضروريتان .

والمقدمات العرضية وإن كانت لا تنتج شيئا ضروريا فقد تنتج بالضرورة . وفرق بين ما ينتج ضروريا وبين ما ينتج بالضرورة (٦) : فإن كل قياس ينتج بالضرورة ، وليس كل قياس ينتج ضروريا . وإذا كان القول (٧) منتجا بالضرورة ، فإن (٨) لم ينتج ضروريا فإنه لا يعرى عن فائدة ، بل لا بد من أن يتبعه فائدتان : إحداهما العلم بوجود شيء وإن لم يكن يقينيا فإننا (٩) نجهد سببه . ففرق بين العلم المطلق وبين العلم اليقيني ، كما أنه فرق بين أن يعرف أن كذا كذا وأن يعرف لم كذا كذا . وهذا وإن لم يكن نظرا برهانيا مطلقا فهو نافع من جهة ما في البرهان : لأن الشيء إذا ثبت دخوله في الوجود لم يقصر البرهان عنه أو (١٠) يكشف من كنهه لميته . والثاني إلزام الخصم والمخاطب عندما سمح بتسليم المقدمة . وهذا بعيد عن مأخذ البرهان ، لأن البرهان

(١-١) س ساقط . (٢) ب ب س ضرورية . والظاهر أنها ضرورية أي ضرورة اللزوم .

(٣) س + فيها . (٤-٤) ساقط في س .

(٥) أي لا يمكن إنتاج غير ضرورية عن نسب ضرورية . (٦) ما ينتج بالضرورة أي ما تلزم

نتيجته عن مقدماته لزوما منطقيا ضروريا ، وما ينتج ضروريا أن ينتج نتيجة ضرورية .

(٧) يريد بالقول هنا مقدمات مؤلفة على نحو خاص كالقياس مثلا . (٨) س وإن .

(٩) س فإنها . (١٠) معناها إلى أن .

لا يتوقف على تسليم الخصم للقضية ، بل على تسليم الحق إياها وأن تكون ضرورية . ولا تكون  
ضرورية على النحو المذكور في البرهان إلا أن تكون محمولاتها ، مع ضرورتها ، ذاتية على أحد وجهي  
الذاتي : فإن الضروريات الخاصة بكل جنس هي إما أجناسها وفصولها ، وإما عوارضها الذاتية .  
وما سوى ذلك فهي إما ضروريات غريبة ، وإما غير ضروريات بل أعراض مطلقة ، ولا يعلم  
منها (١) لمية شيء ألبتة . فإذا (٢) كان الأوسط للأصغر ذاتياً ، والأكبر للأوسط ذاتياً ، لم يمكن أن  
ينتقل من علم إلى علم آخر . بل يبين كل علم بمقدمات خاصة مثل الهندسيات براهين خاصة  
بالهندسة ، والعدييات بالعدد . ولم يدخل في (٣) شيء من العلوم بيان منقول (٤) أو بيان غريب  
إلا فيما يشتركان فيه — وسنوضح هذا بعد — فتكون المقدمات مناسبة للنتيجة .

---

(١) من ساقطة .

(٢) من وإذا .

(٣) من ساقطة .

(٤) ب مقول .

## الفصل السادس<sup>(١)</sup>

في موضوعات العلوم ومبادئها ومسائلها واقتران<sup>(٢)</sup> مبادئها ومسائلها  
في حدودها المحمولة

نقول<sup>(٣)</sup> إن لكل واحد من الصناعات - وخصوصا النظرية - مبادئ وموضوعات  
ومسائل . والمبادئ هي المقدمات التي منها تُبرهن تلك الصناعة ولا تُبرهن هي في تلك الصناعة :  
إما لوضوحها ، وإما لجلالة شأنها عن أن تبرهن<sup>(٤)</sup> فيها<sup>(٥)</sup> وإنما تبرهن في علم فوقها ، وإما  
لدنو شأنها<sup>(٦)</sup> عن أن تبرهن في ذلك العلم ، بل في علم دونه ، وهذا قليل .

والموضوعات هي الأشياء التي إنما تبحث الصناعة عن الأحوال المنسوبة إليها ، والعوارض  
الذاتية لها . والمسائل هي القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع أو لأنواعه أو  
عوارضه ، وهي مشكوك فيها فيستبرأ<sup>(٧)</sup> حالها في ذلك العلم .

فالمبادئ منها البرهان ، والمسائل لها البرهان ، والموضوعات عليها البرهان . وكأن الغرض فيما عليه  
أبرهان الأعراف الذاتية ، والذي لأجله ذلك<sup>(٨)</sup> هو الموضوع ، والذي منه ( هو ) المبادئ .

ونقول : إن المبادئ على وجهين : إما مباد خاصة بعلمٍ مثل اعتقاد وجود الحركة للعلم  
الطبيعي ، واعتقاد إمكان انقسام كل مقدار إلى غير النهاية للعلم الرياضي . وإما مباد عامة وهي  
على قسمين : إما عامة على الإطلاق لكل علم كقولنا " كل شيء إما أن يصدق عليه الإيجاب أو  
السلب " ، وإما عامة لعدة علوم مثل قولنا " الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية " : فهذا مبدأ  
يشارك فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة<sup>(٩)</sup> وعلم اللغون وغير ذلك ، ثم لا يتعدى ماله

(١) م ٦ ب ساقطة .

(٢) ب ٦ م واقتران .

(٣) س وقول .

(٤) م تبرهن .

(٥) س فيه .

(٦) س منزلتها .

(٧) س فيستبرأ .

(٨) س ساقطة .

(٩) م الهندسة وهو خطأ لأنها ذكرت قبل .

تقديرًا<sup>(١)</sup> : فإن هذه الأشياء هي المساويات<sup>(٢)</sup> في الكميات وذواتها<sup>(٣)</sup> لا غير : فإن المساواة لاتقال لغير ما هو كم أو ذوكم إلا باشتراك<sup>(٤)</sup> .

والمبادئ الخاصة التي موضوعاتها موضوع الصناعة أو أنواع موضوعاتها أو أجزاء موضوعاتها أو عوارضها الخاصة<sup>(٥)</sup> فهي المبادئ الخاصة بالصناعة — كانت مجولاتها خاصة بالموضوع أو غير خاصة به<sup>(٦)</sup> بل بجنسه ، مثل المساواة في مقدمات من الهندسة والعدد ، وإن كان استعمالها في الصناعة يخصصها بها : لأن المساوي في الهندسة مساوي<sup>(٧)</sup> مقدار ، وفي العدد مساوي عدد ، وكلاهما خاص بالصناعة . والمضادة في مقدمات من العلم الطبيعي والخالق على ذلك الوجه بعينه : فإن المساواة ليست خاصة بموضوع الهندسة ولا موضوع الحساب ، ولا المضادة أيضا خاصة بموضوع العلم الطبيعي من جهة ما هو موضوع العلم الطبيعي والاعتبار على الظاهر . ولكن إن كان شيء مما هو من الأعراض الذاتية محمولا على موضوع العلم أو نوع موضوعه أو جزء موضوعه في المبادئ ، كانت المبادئ خاصة كقولنا " كل عدد زوج منقسم بمتساوين " ، فالمنقسم بمتساوين خاص بجنس موضوع الزوج . وإن قلنا " كل عدد ينقسم بمتساوين فهو زوج " ، كان<sup>(٨)</sup> المحمول خاصا بنفس الموضوع . وأما<sup>(٩)</sup> إذا كان الموضوع في المبدأ خارجا عن موضوع الصناعة أو أعم منه ؛ فهو مبدأ غير خاص .

والمبادئ العامة تستعمل في العلوم على وجهين : إما بالقوة وإما بالفعل . وإذا<sup>(١٠)</sup> استعملت بالقوة لم تستعمل<sup>(١١)</sup> على أنها مقدمة وجزء قياس ؛ بل استعملت<sup>(١٢)</sup> قوتها فقط فقيل<sup>(١٣)</sup> إن لم يكن كذا - قما فمقابله - وهو كذا - حق ؛ ولا يقال لأن كل شيء إما أن يصدق عليه السلب أو الإيجاب : لأن هذا مشهور مستغنى عنه إلا عند تبكيك المغالطين والمناكرين . وإذا استعملت بالفعل خصصت<sup>(١٤)</sup> إما في جزءها معا كقولنا في تخصيص هذا المبدأ المذكور في العلم الهندسي " كل مقدار إما مشارك وإما مباين " . فقد خصصنا الشيء بالمقدار ، وخصصنا الإيجاب والسلب بالمشارك والمباين . وأما في الموضوع فكنتقلنا المقدمة العامة : وهي كقولنا<sup>(١٥)</sup> " كل الأشياء

(١) أي ماله مقدار أو كم .

(٢) من هي المساواة . (٣) م وذورها . (٤) م بالاشتراك .

(٥) م وب الخاصة . (٦) من ساقطة . (٧) من مساو .

(٨) من وكان . (٩) من فأما .

(١٠) من فإذا استعملناها . (١١) من فهي لا تستعمل . (١٢) من بل إنما تستعمل .

(١٣) من حتى يقال . (١٤) من واستعمالها بالفعل هو أن تخصص . (١٥) من قولنا .

المساوية لشيء واحد متساوية " إلى أن " كل المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية " .  
نخصصنا الشيء بالمقدار وتركنا المحمول بحاله . وهذا على الاعتبار<sup>(١)</sup> الذي مضى لنا أيضا .

ونقول أيضا إن المبادئ الخاصة بمسائل علم ما على قسمين : إما أن تكون خاصة بحسب ذلك العلم كله ، أو بحسب مسألة أو مسائل .

ونقول إنه قد يكون للعلم موضوع مفرد مثل العدد لعلم الحساب . وقد [١٠١ ب] يكون غير مفرد ؛ بل تكون في الحقيقة موضوعات كثيرة تشترك في شيء تتأحد به ، وذلك على وجوه :  
فإنها إما أن تشترك في جنس هو الشيء المتحد به ، اشتراك الخط والسطح والجسم في جنس تتحد به وهو المقدار . أو تشترك في مناسبة متصلة بينها<sup>(٢)</sup> اشتراك النقطة والخط والسطح والجسم ؛ فإن نسبة الأول منها إلى الثاني كنسبه الثاني<sup>(٣)</sup> إلى الثالث والثالث إلى الرابع . وإما أن تشترك في غاية واحدة كاشتراك موضوعات علم الطب - أعني الأركان والمزاجات والأخلاق والأعضاء والقوى والأفعال - إن أخذت هذه موضوعات الطب لا أجزاء موضوع واحد ، فإنها تشترك في نسبتها إلى الصحة ؛ وموضوعات العلم الخلقى في نسبتها إلى العادة<sup>(٤)</sup> . وإما أن تشترك في مبدأ واحد مثل اشتراك موضوعات علم الكلام ، فإنها تشترك في نسبتها إلى مبدأ واحد إما طاعة الشريعة أو كونها إلهية .

وأیضا فإن موضوع العلم إما أن يكون قد أخذ على الإطلاق من جهة هويته وطبيعته غير مشترط فيها زيادة معنى ، ثم طلبت عوارضها الذاتية المطلقة مثل العدد للحساب . وإما أن يكون قد أخذ لا على الإطلاق ، ولكن من جهة اشتراط زيادة معنى على طبيعته من غير أن يكون فصلا ينوعه ، ثم طلبت عوارضه الذاتية التي تلحقه من تلك الجهة مثل النظر في عوارض الأكر المتحركة .

و"المسألة" إما بسيطة حملية ؛ وإما مركبة شرطية . والمركب يتبع البسيط فيما نورده فنقول : كل مسألة بسيطة فهي منقسمة إلى محمول وموضوع . فلتأمل أولا جهة الموضوع فنقول : إن الموضوع<sup>(٥)</sup> في المسألة الخاصه بعلم ما إما أن يكون داخلا في جملة موضوعه<sup>(٦)</sup> أو كائنا من جملة الأعراض الذاتية له . والداخل في جملة موضوعه إما نفس موضوعه سواء كان واحد الموضوع

(١) س اعتبار . (٢) م ك ب بينهما . (٣) س كاللاني .

(٤) س الخلق والعادة . (٥) فنقول إن الموضوع ساقط في م .

(٦) أي موضوع ذلك العلم الخاص .

أو كثير الموضوع مثل قولنا: هل الجسم ينقسم إلى ما لا نهاية له؟ وذلك في مسائل العلم الطبيعي؛ وإما نوع له كقولنا: هل الهواء المحبوس في الماء يندفع إلى فوق بالطبع أو للانضغاط<sup>(١)</sup> القاسر؛ وهل الغضب مبدؤه الدماغ أو القلب؟ والكائنة من أعراضه: فإما عرض ذاتي لموضوعه كقولنا: هل حركة كذا مضادة لحركة كذا؟ أو عرض ذاتي لأنواع موضوعه كقولنا: هل الإضاءة المسية مسخنة، أو عرض ذاتي لعرض ذاتي له كقولنا: هل الزمان بعد السكون؟ فإن الزمان عارض للحركة التي هي عرض ذاتي للجسم، أو عرض ذاتي لنوع عرض له كقولنا: هل إبطاء الحركة هو لتخلل سكون؟ فإن الإبطاء من عوارض بعض الحركات دون بعض: فإن بعض الحركات مستوية السرعة لا تبطئ ألبتة.

ولنقصد الآن ناحية المحمول فنقول: إن المحمول في المسألة على أنها مجهولة الإنية وتطلب فيها الإنية، لا التي هي مجهولة الية<sup>(٢)</sup> وتطلب فيها الية دون الإنية، لا يجوز أن يكون طبيعة جنس أو فصل، أو شيئاً مجتمعاً منهما إذا كانت طبيعة الموضوع محصلة. فإن المحمولات الذاتية التي تؤخذ في حد الشيء يجب أن تكون بينة الوجود للشيء إذا تحقق<sup>(٣)</sup> الشيء كما قد علمت؛ وإن كان يمكن في بعضها أن تبين بحد أوسط: لكن ليس كل بيان بحد أوسط فهو قياس؛ فإن الأوليات قد يمكن أن تبين بوجه ما بحد أوسط، مثل<sup>(٤)</sup> أن يجعل الحد الأوسط حد المحمول أو رسمه<sup>(٥)</sup>، أو يجعل الأوسط كذلك للأصغر، فيوسط بين الموضوع وبين المحمول. وليس مثل ذلك قياساً عند التحقيق: فإن القياس إنما يكون قياساً على الإثبات والإبانة إذا كان على خفي الثبات؛ ويكون قياساً على اللم إذا كان على خفي<sup>(٦)</sup> اللم. وقد يجتمعان وقد يفترقان. وأما طلب أن هذا المحمول هل هو حد أو جنس أو فصل، فهو مما يجوز أن يكون مطلوباً؛ لأن كون الشيء طبيعة ما وكونه جنساً ما أو فصلاً للشيء أمران مختلفان. فإن الحساس من جهة ما هو حساس طبيعة ما؛ ومن جهة أخرى، وبالقياس إلى الإنسان، هو فصل جنس. فيشبه أن يكون إنمياً يشكّل في مثل هذا أنه هل هو جنس للإنسان أو ليس بجنس، أو هل هو فصل له أو لجنسه أو ليس. ولا يشكّل أنه هل هو للإنسان موجود من جهة ما هو معنى ما من شأنه أن يكون جنساً أو فصل جنس إذا اعتبره اعتبار العموم.

(١) س أو الانضغاط . (٢) هذه قراءة س أمام باب فقرآن الإنية . (٣) س حقي .

(٤) م باب مثاك . (٥) أي تعريف المحمول بالحد أو الرسم .

وقد ينبه أيضا على وجود أمثال هذه المحمولات المقومة الذاتيات ببيان ما ، من ليس سليم الفطرة كما ينبه على المبادئ الأولية . وأيضا قد يبرهن على وجودها لشيء ما إذا كان عُرف بعوارضه ولم يكن تحقق جوهره : فعرف مثلا من جهة ما هو منسوب إلى شيء ، أو له فويل أو انفعال ولم يكن عُرف ذاته : مثل أنا نطلب هل النفس جوهر أو ليس بجوهر ، والجوهر جنس النفس . ولكن إنما نطلب هذا إذا لم نكن بعد عرفنا النفس بذاتها ، ولكن عرفناها من جهة ما هي مضانة إلى البدن وكال ما له ، وتصدر عنها الأفاعيل الحيوانية . وبالجملة إذا عرفناها من جهة أنها شيء هو كمال كذا ومبدأ لكذا فقط ، فكون بعد ما عرفنا<sup>(١)</sup> ذاتها ، فلا نكون عرفنا ذاتها ووضعناها<sup>(٢)</sup> ثم طلبنا حمل جنسها عليها . فإذا لم نكن وضعنا حقيقة ذاتها ثم نطلب حمل أمر آخر عليها - ذلك الأمر جنس لذاتها - لم يكن المحمول في طلبنا بالحقيقة جنسا للموضوع في القضية ؛ بل كان جنسا لشيء آخر مجهول يعرض له هذا الذي يطلب المحمول له . وكثيرا ما يتفق هذا الطلب حيث لا نكون قد حصلنا معنى الموضوع والمطلوب ، بل عندنا منهما اسم فقط : كما نطلب هل الصورة جوهر أم لا : فإننا إذا كنا عرفنا بالحقيقة ما الجوهر ، وعرفنا<sup>(٣)</sup> أنه الموجود لا في موضوع ، وعرفنا بالحقيقة ما الموضوع ، وعرفنا ما الصورة - فكانت الصورة كل هيئة لمادة لا تقوم دونها تلك المادة<sup>(٤)</sup> ، بل تتقوم بها ، وكان الموضوع كل مادة متقومة الذات ؛ أو قابل<sup>(٥)</sup> متقوم دون الهيئة التي فيهما<sup>(٦)</sup> وإن لم تكن الهيئة ولا شيء يخلف<sup>(٧)</sup> بدلها ؛ أو كانت الهيئة لازمة لحقت بعد تقوم ذلك الأمر الذي هو مادة أو قابل - عرفنا أن الصورة جوهر ولم نحتاج إلى وسط . ولكن إذا كان عندنا من الصورة خيال ومن الجوهر خيال ، أخذنا نحتاج ونقيس من غير حاجة إلى القياس .

بل المطلوبات والمسائل إذا كانت موضوعاتها من الموضوع للصناعة ، كانت محمولاتها من أعراضها الذاتية ، وأجناس أعراضها وفصول أعراضها وأعراض أعراضها . فإن كانت موضوعاتها من أعراضها الذاتية ، جاز أن تكون محمولاتها من جنس الموضوع ومن<sup>(٨)</sup> أنواعه وفصوله وأعراضه وأعراض أعراضه وأجناس أعراض أخرى وفصولها وما يجري مجراها . وقد تكون محمولات الصنفين من الموضوعات

(١) أي لم نعرف . (٢) من فرضناها . (٣) م الواو ساقطه .  
(٤) لا تقوم دونها تلك المادة أي لا تتقوم بدونها . (٥) أي كل قابل .  
(٦) في المخطوطات فيها . (٧) م يختلف . (٨) م ساقطه .

عوارض ذاتية للجنس كالمساواة في علم الهندسة والعدد ، وعوارض ذاتية لما هو شبيهه جنس كالقوة والفعل في العلم الطبيعي : فإن القوة والفعل من العوارض الخاصة<sup>(١)</sup> بالموجود<sup>(٢)</sup> . والمضادة أيضا إذا استعملت في العلم الطبيعي كانت من العوارض الخاصة بجنسه<sup>(٣)</sup> . وإنما<sup>(٤)</sup> ، لا تكون محمولة في مسائل العلم الرياضي لأن موضوعات العلم الرياضي إما غير متحركة وإما متشابهة الحركة لا مضادة فيها ، وإن لم تتفق حركاتها من كل جهة . وأما موضوعات العلم الطبيعي فهيأة للتغير<sup>(٥)</sup> بين الأضداد .

فأما إذا كان المطلوب هو<sup>(٦)</sup> الية دون الإنية فيصلح أن يجعل مقوم ما حدا أوسط يبين به مقوم آخر إذا كان الأوسط علة لوجود الأكبر له : إذ يكون الأكبر أولا للأوسط ، ونسبته<sup>(٧)</sup> تكون للأصغر : كالمدرِك فإنه أولا للناطق والحاس ثم للإنسان .

وأقول إن كل ما لم يصلح<sup>(٨)</sup> أن يكون محمولا في المسائل البرهانية فلا يصلح أن يكون محمولا في المقدمات البرهانية ألينة سواء كانت مبادئ خاصة أو مبادئ عامة ، إلا الأجناس والفصول وما يشبهها فإنها<sup>(٩)</sup> يجوز أن تكون محمولة على أنواعها في المقدمات . فإنه يجوز أن يكون الأكبر جنسا للأوسط أو فصلا ، والأوسط عرضا ذاتيا للأصغر . ويكون<sup>(١٠)</sup> كما أن العرض يجوز أن يبدأ فيطلب ، فكذلك يجوز أن يبدأ فيطلب جنسه أو فصله . وأيضا يجوز أن يكون الأوسط جنسا للأصغر أو فصلا ، والأكبر عرضا ذاتيا للأوسط . فمن هذه الجهة تدخل الأجناس والفصول في جملة المحمولات .

وإذا كان يمكن أن يكون وجود العرض الذاتي لفصل الشيء أو لجنسه أوضح منه للشيء ، جاز أن<sup>(١١)</sup> يوسط الفصل أو الجنس . وكذلك لما كان يمكن أن يكون نوع العرض أعرف للشيء ، أو المفصول بالعرض أعرف للشيء ، جاز أن يوسط هذا الأعرِف . وأما أن يكون الأكبر مقوما

---

(١) م وب الخاصة . (٢) م الموجود . (٣) م بجنسه .  
(٤) م إنما . (٥) م للتعبير .  
(٦) م هي . (٧) م وبسببه يكون وهو أدق .  
(٨) لم ساقطه في م . (٩) م وب فإنه . (١٠) م فيكون .  
(١١) م جاز في .



للأصغر فليس يقع إلا [١٠٢] على الوجه المحدود . فإن طلب مطالب<sup>(١)</sup> وقال : لما كان من حق الجنس ألا يحمل على النوع فكيف يعرف وجود النوع في الأصغر ولا يعرف وجود جنسه ؟ فالجواب عن ذلك أن الجنس - كما علمت - ليس مما لا يحمل جملة على النوع وجها من وجوه الحمل ألبتة ، بل ما لم يخطر معناه بالبال ، ومعنى النوع بالبال ، ولم<sup>(٢)</sup> يراع ألبتة النسبة بينهما في هذه الحال ، أمكن أن يغيب عن الذهن . فيجوز أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن إلى الجنس . ويجوز<sup>(٣)</sup> أن يخطر النوع بالبال محمولا على شيء ولا يخطر حينئذ الجنس ولا حمله بالفعل بالبال فلا يحمل ؛ لكنه إذا أخطر مع النوع بالبال حمل بالفعل على ما يحمل عليه النوع . فإن فوض ذلك الموضوع وحده ولم يلتفت إلى حمل النوع عليه ، لم يخطر الجنس بالبال ألبتة<sup>(٤)</sup> . وذلك أولى : فإن المخطر إياه بالبال كان يخطر ولا يخطر الجنس بالبال<sup>(٤)</sup> . فكيف إذا لم يخطر ألبتة ؟

(١) ب قام طالب .

(٢) من ساقطه .

(٣) من فيجوز .

(٤-٤) ساقط من .

## الفصل السابع<sup>(١)</sup>

### في اختلاف العلوم واشتراكها بقول مفصل

نقول إن اختلاف العلوم الحقيقية هو بسبب موضوعاتها . وذلك السبب إما اختلاف الموضوعات وإما اختلاف موضوع<sup>(٢)</sup> . ولنفصل أقسام الوجه الأول ونقول :

إن اختلاف موضوعات العلوم إما على الإطلاق من غير مداخلة - مثل اختلاف موضوعي الحساب والهندسة ، فليس شيء من موضوع هذا في موضوع ذلك - وإما مع مداخلة مثل أن يكون أحدهما يشارك الآخر في شيء . وهذا على وجهين : إما أن يكون أحد الموضوعين أعم كالجنس ، والآخر أخص كالنوع أو الأعراض الخادعة بالنوع . وإما أن يكون في الموضوعين شيء مشترك وشيء متباين مثل علم الطب وعلم الأخلاق : فإنهما يشتركان في قوى نفس الإنسان من جهة ما الإنسان حيوان ، ثم يختص الطب بالنظر في جسد الإنسان وأعضائه ، ويختص علم الأخلاق بالنظر في النفس الناطقة وقواها العمالية .

وأما القسم الأول من هذين القسمين فإما أن يكون العام فيه عموم<sup>(٣)</sup> للخاص عموم الجنس أو عموم اللوازم مثل عموم الواحد والموجود<sup>(٤)</sup> . ولنؤخر الآن هذا القسم . وأما الذي عموم<sup>(٥)</sup> فيه عموم الجنس للنوع فهو كالنظر في المخروطات تلي أنها من المجسمات ، والمجسمات على أنها من المقادير . وأما الذي عموم<sup>(٥)</sup> كالجنس لعرض النوع فمثل موضوع الطبيعي وموضوع الموسيقى : فإن موضوع الموسيقى عارض نوع من موضوع العلم الطبيعي<sup>(٥)</sup> .

وهذا القسم نقسمه على قسمين : قسم يجعل الأخص من جملة الأعم وفي علمه حتى يكون النظر فيه جزءا من النظر في الأعم . وقسم يفرد الأخص من الأعم ولا يجعل النظر فيه جزءا من النظر في الأعم . ولكن يجعله عالما تحته .

(٣) من ساقطة .

(٢) من + واحد .

(١) م ب ساقطة .

(٤) باعتبار أنهما من موضوعات الفلسفة الأولى أو ما بعد الطبيعة كما سيأتي بيانه .

(٥) موضوع العلم الطبيعي الجسم من حيث وقوعه في الحركة والسكون وموضوع الموسيقى النغم . والنغم عرض من

أعراض نوع من أنواع الجسم وهو الأرتار وأعضاء الصوت .

والسبب في هذا الانقسام هو أن الأخص إما أن يكون إنما صار أخص بسبب فصول ذاتية ثم طلبت عوارضه الذاتية من جهة ما صار نوعا ، فلا يختص النظر بشيء منه دون شيء وحال دون حال ، بل يتناول جميعه مطلقا : وذلك مثل المخروطات للهندسة . فيكون العلم بالموضوع الأخص جزءا من العلم الذى ينظر في الموضوع الأعم . وإما أن يكون نظره في الأخص ، وإن كان قد صار أخص بفصل مقوم ، فليس من جهة ذلك الفصل المقوم وما يعرض له من جهة نوعيته مطلقا ، بل من جهة بعض عوارض تتبع ذلك الفصل ولو احقه ، مثل نظر الطبيب في بدن الإنسان : فإن ذلك من جهة ما يصح ويمرض فقط . وهذا يفرد العلم بالأخص عن العلم بالأعم ويجعله علما تحته . كما أن الطب ليس جزءا من العلم الطبيعى . بل علم موضوع تحته (١) .

وإما أن يكون الشيء الذى صار به أخص ليس يجعله نوعا بل يفرد صنفًا ، ويعارض فينظر فيه من جهة ما صار به أخص وصنفًا ، ليجتأ أى عوارض ذاتية تلزمه . وهذا أيضا يفرد العلم بالأخص عن العلم بالأعم ويجعله علما تحته (٢) .

وبالجملة فإن أقسام الموضوعات المخصصة التى العلم بها ليس جزءا من العلم بالموضوع الأعم . بل هو علم تحت ذلك العلم - أربعة :

أحدها أن يكون الشيء الذى صار به أخص عرضا من الأعراض الذاتية معينة ، فينظر في اللواحق التى تلحق الموضوع المخصص من جهة ما اقترن به ذلك العارض فقط . كالطب الذى هو تحت العلم الطبيعى : فإن الطب ينظر في بدن الإنسان وجزء من العلم الطبيعى ينظر أيضا في بدن الإنسان . نكن (٣) الجزء من العلم الطبيعى الذى ينظر في بدن الإنسان (٣) ينظر فيه على الإطلاق ويبحث عن عوارضه الذاتية على الإطلاق ، التى تعرض له من حيث هو إنسان ، لا من حيث شرط يقرب به . وأما الطب فينظر فيه من جهة ما يصح ويمرض فقط . ويبحث عن عوارضه التى له من هذه الجهة .

والقسم الثانى أن يكون الشيء الذى صار أخص من الأعم عارضا غريبا ليس ذاتيا ، ولكنه مع هيئته في ذات الموضوع ، لانسبة مجردة . وقد أخذ الموضوع مع ذلك العارض الغريب شيئا

(١) يريد بهذا العلم الأخص الذى ليس نوعا للعلم الأعم بالرغم من أنه صار أخص بفصل مقوم .

(٢) مثل النظر في الكرات المتحركة فهو تحت النظر في الكرات إطلاقا ، والشيء الذى صار به الشيء أخص في هذا

المثال هو الحركة .

(٣-٣) ساقط في م .

واحدًا ، ونظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران ذلك الغريب به ، مثل النظر في الأكر المتحركة تحت<sup>(١)</sup> النظر في المجسمات أو الهندسة .

والقسم الثالث أن يكون الشيء الذي به صار أخص من الأعم عارضا غريبا وليس هيئته في<sup>(٢)</sup> ذاته ولكن نسبة مجردة ، وقد أخذ مع تلك النسبة شيئا واحدا ونظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران تلك النسبة به مثل النظر في المناظر فإنه يأخذ الخطوط<sup>(٣)</sup> مقترنة بالبصر فيضع ذلك موضوعا وينظر في لواحقها الذاتية . وهي لذلك ليست من الهندسة ، بل تحت الهندسة .

وهذه الأقسام الثلاثة تشترك في أن الشيء المقرون به العارض الموصوف هو من جملة طبيعة الموضوع للعلم الأعلى من العالمين فيحمل موضوع الأعلى عليه .

والقسم الرابع ألا يكون الأخص يحمل عليه الأعم ، بل هو عارض لشيء من أنواعه كالنغم إذا قيست إلى موضوع العلم الطبيعي : فإنها من جملة عوارض تعرض لبعض أنواع موضوع العلم الطبيعي . ومع ذلك فقد أخذت النغم في علم الموسيقى من حيث قد اقترن بها أمر غريب منها ومن جنسها - وهو العدد - فتطلب لواحقها من جهة ما اقترن ذلك الغريب بها ، لا من جهة ذاتها . وذلك كالاتفاق والاختلاف المطلوب في النغم . فحينئذ يجب أن يوضع لا تحت العلم الذي في جملة موضوعه<sup>(٤)</sup> بل تحت العلم الذي منه ما اقترن به . وذلك مثل وضعنا الموسيقى تحت علم الحساب . وإنما قلنا "لا من جهة ذاتها" لأن النظر في النغمة من جهة ذاتها نظر في عوارض موضوع العلم الأعم أو عوارض عوارض أنواعه . وذلك جزء من العلم الطبيعي لا علم تحته .

والفرق بين هذا القسم والقسم الذي قبله - أعني القسم الذي جعلنا مثاله<sup>(٥)</sup> الأكر المتحركة أن ذلك العلم ليس موضوعا تحت العلم الناظر في العارض المقرون به ، بل تحت العلم الذي ينظر في العام لموضوعه : إذ علم الأكر المتحركة ليس تحت الطبيعيات ، بل تحت الهندسة . وأما هذا

(١) من فإنه تحت . (٢) م هي .

(٣) يشير إلى الخطوط المفروضة في سطح مخروط النور المتصل بالبصر ، والخطوط في مخروط ما نوع من أنواع المقادير التي يبحث عنها علم الهندسة .

(٤) من موضوعه في جملة . (٥) م له .

فهو موضوع تحت العلم الناظر في العارض المقرون به : لأن الموسيقى ليس تحت الطبيعي بل تحت الحساب (١)

وأما الذي عمومه عموم الموجود والواحد (٢) فلا يجوز أن يكون العلم بالأشياء التي تحته (٣) جزءا من علمه : لأنها ليست ذاتية له على أحد وجهي الذاتى . فلا العام يؤخذ حد الخاص ولا بالعكس (٤) ؛ بل يجب أن تكون العلوم الجزئية ليست أجزاء منه . ولأن الموجود والواحد عامان لجميع الموضوعات ، فيجب أن تكون سائر العلوم تحت العلم الناظر فيهما . ولأنه لا موضوع أعم منهما فلا يجوز أن يكون العلم الناظر فيهما تحت علم آخر . ولأن ما ليس مبدأ لوجود بعض الموجودات دون بعض ، بل هو مبدأ لجميع الموجودات [ب ١٠٢] ، فلا يجوز أن يكون النظر فيه في علم من العلوم الجزئية ، ولا يجوز أن يكون بنفسه موضوعا لعلم جزئى ، لأنه يقتضى نسبة إلى كل موجود . ولا هو موضوع العلم الكلى العام ، لأنه ليس أمرا كلياً عاماً . فيجب أن يكون العلم به جزءا من هذا العلم .

ولأننا قد وضعنا أن من مبادئ العلوم ما ليس بيننا بنفسه ، فيجب أن يبين في علم آخر إما جزئى مثله أو أعم منه فننتهى لا محالة إلى أعم العلوم . فيجب أن تكون مبادئ سائر العلوم تصح في هذا العلم . فذلك يكون كأن جميع العلوم تبرهن على قضايا شرطية متصلة : مثلا إنه (٥) إن كانت الدائرة موجودة فالثلث الفلانى كذا ، أو المثلث الفلانى موجود . فإذا صير إلى الفلسفة الأولى يبين وجود المقدم فيبرهن أن المبدأ كالدائرة مثلا موجود . فحينئذ يتم برهان أن ما يتلوه موجود (٦) . فكان ليس علم من الجزئية لم يبرهن على غير شرطى (٧) .

والصناعات المشتركة في موضوع هذا العلم ثلاثة : الفلسفة الأولى والجدل والسوفسطائية . والفلسفة الأولى تفارق الجدل والسوفسطائية في الموضوع وفي مبدأ النظر ، وفي غاية النظر :

(١) من قوله وأما هذا إلى قوله الحساب مضطرب في م ظاهر فيه خلط النسخ بين أسطر المخطوط .

(٢) وهو الذى قال فيه إن عمومه عموم اللوازم ويقصد به العلم الأعلى .

(٣) وهى الموجودات الخاصة التى هى موضوعات العلوم الجزئية .

(٤) المقصود بالعام هنا "الموجود" أو "الواحد" اللذان هما في موضوعات العلم الأعلى ، وبالخاص "المقدار" مثلا ، فلا "الموجود" يؤخذ في حد المقدار ولا المقدار يؤخذ في حد الموجود .

(٥) م (ب) أنه مثلا . (٦) أى قيم البرهان على وجود التالى .

(٧) من فكان علما من الجزئية لم يبرهن على غير شرطى .

أما في الموضوع فلا ن الفلسفة الأولى إنما تنظر في العوارض الذاتية<sup>(١)</sup> للموجود والواحد ومبادئهما<sup>(٢)</sup> ولا تنظر في العوارض الذاتية لموضوعات علم علم من العلوم الجزئية . والجدل والسوفسطائية ينظران في عوارض كل موضوع - كان ذاتيا أو غير ذاتي - ولا<sup>(٣)</sup> يقتصر ولا واحد منهما على عوارض الواحد والموجود .

فالفلسفة الأولى أعم من العلوم الجزئية لعموم موضوعها . وهما<sup>(٤)</sup> أعم نظرا من العلوم<sup>(٥)</sup> الجزئية لأنهما يتكلمان على كل موضوع كلاما مستقيما كان<sup>(٦)</sup> أو معوجا، لكل بحسب صناعته .

وقد تفارقهما من جهة المبدأ : لأن الفلسفة الأولى إنما تأخذ مبادئها من المقدمات البرهانية اليقينية . وأما الجدل فبدؤه من المقدمات الدائعة المشهورة في الحقيقة . وأما السوفسطائية فبدؤه من المقدمات المشبهة بالدائعة أو اليقينية من غير أن تكون كذلك في الحقيقة .

وقد تفارقهما من جهة : لأن الغاية في الفلسفة الأولى إصابة الحق اليقين بحسب مقدور الإنسان . وغاية الجدل الارتياض في الإثبات والنفي المشهور تدرجا إلى البرهان ونفعا للمدينة<sup>(٧)</sup> . وربما كانت غايتها الغلبة بالعدل . وذلك العدل ربما كان بحسب المعاملة وربما كان بحسب النفع ، والذي بحسب المعاملة فإن يكون الإلزام واجبا مما يتسلم ، وإن لم يكن اللازم حقا ولا صوابا . وأما الذي بحسب النفع فربما كان بالحق وربما كان بالصواب المحمود .

وغاية السوفسطائية الترائى بالحكمة والقهر بالباطل .

واعلم أن اختلاف العلوم المتفقه في موضوع واحد يكون على وجهين : فإنه إما أن يكون أحد العلمين ينظر في الموضوع على الإطلاق والآخر في الموضوع من جهة ما مثل ما<sup>(٨)</sup> أن "الإنسان" قد ينظر فيه جزء من العلم الطبيعي على الإطلاق وقد ينظر فيه الطب - وهو علم تحت العلم الطبيعي ولكن لا على الإطلاق ، بل إنما ينظر فيه من جهة أنه يصح ويمرض . وإما أن يكون كل واحد من العلمين ينظر فيه من جهة دون الجهة التي ينظر الآخر فيها، مثل أن جسم العالم أو جرم الفلك

(١) من ساقطة .

(٢) من ومبادئها .

(٣) من العلوم وهو خطأ .

(٤) من ساقطة .

(٤) أي الجدل والسوفسطائية .

(٣) من فلا .

(٦) من كان مستقيما .

(٧) من إلى المدينة .

ينظر فيه المنجم والطبيعي جميعا . ولكن جسم الكل هو موضوع للعلم <sup>(١)</sup> الطبيعي بشرط : وذلك الشرط هو أن له مبدأ حركة وسكون بالذات . وينظر فيه المنجم بشرط : وذلك الشرط أن له كما <sup>(٢)</sup> . وإنهما <sup>(٣)</sup> . وإن اشتركا في البحث عن كرية <sup>(٤)</sup> فلك الجسم . فهذا يجعل نظره من جهة ما هو كم وله أحوال تلحق الكم . وذلك يجعل نظره من جهة ما هو ذو طبيعة بسيطة هي مبدأ حركته وسكونه على هيئة . ولا يجوز أن تكون هيئته التي يسكن عليها السكون المقابل للفساد والاستحالة هيئة مختلفة في أجزائه ، فتكون في بعضه زاوية ولا تكون في بعضه زاوية : لأن القوة الواحدة في مادة واحدة تفعل صورة متشابهة <sup>(٥)</sup> . وأما المهندس فيقول إن الفلك كرى لأن مناظره كذا والخطوط الخارجة إليه توجب كذا . فيكون الطبيعي <sup>(٦)</sup> إنما ينظر من جهة القوى التي فيه . والمهندس من جهة الكم الذي له . فيتفق <sup>(٧)</sup> في بعض المسائل أن يتفقا به لأن الموضوع واحد . وفي الأكثر يختلفان .

ونقول من رأس إن العلوم المشتركة إما أن تشترك في المبادئ وإما أن تشترك في الموضوعات وإما في المسائل . <sup>(٨)</sup> والمشاركة في المبادئ فلسنا نعني بها المشاركة في المبادئ العامة لكل <sup>(٩)</sup> علم ، بل المشاركة في المبادئ التي تعم علوما ما مثل العلوم الرياضية المشتركة في أن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية .

وتلك الشركة إما أن تكون على مرتبة واحدة كالمهندسة والعدد في المبدأ الذي ذكرناه . وإما أن يكون المبدأ للواحد منهما <sup>(١٠)</sup> أولا وللثاني بعده ، مثل أن الهندسة وعلم المناظر ، بل الحساب وعلم الموسيقى ، يشتركان في هذا المبدأ . لكن الهندسة أعم موضوعا من علم المناظر . فلذلك <sup>(١١)</sup> يكون لها <sup>(١٢)</sup> هذا المبدأ أولا . وبعدها <sup>(١٣)</sup> للمناظر . وكذلك حال الحساب من الموسيقى .

- 
- (١) م العلم .  
(٢) م كم .  
(٣) م فإنهما .  
(٤) م كونه .  
(٥) م لأن القوة الواحدة إنما تفعل في مادة واحدة فعلا وهيئة متشابهة .  
(٦) م أي العالم الطبيعي .  
(٧) م أي فيحدث .  
(٨) م وأما .  
(٩) م ساقطة .  
(١٠) م منها .  
(١١) م ولذلك .  
(١٢) م له .  
(١٣) م وبعده .

وإما أن يكون ماهو مبدأ في علم مسألة في علم آخر وهذا على وجهين : إما أن يكون العلمان مختلفي الموضوعين بالعموم والخصوص فيبين شيء في علم أعلى ويؤخذ مبدأ في علم أسفل ، وهذا يكون مبدأ حقيقيا . أو يبين شيء في علم أسفل ويؤخذ<sup>(١)</sup> مبدأ للعلم<sup>(٢)</sup> الأعلى ، وهذا يكون مبدأ بالقياس إلينا<sup>(٣)</sup> . وإما أن يكون العلمان غير مختلفين في العموم والخصوص ، بل هما مثل الحساب والهندسة ، فتجعل مسائل أحدهما مبادئ لمسائل الآخر: فإن كثيرا من مبادئ المقالة العاشرة من "كتاب الاسطفسات" عديدة قد تبرهن عليها قبل في المقالات العددية . وهذا لا يمكن إذا لم يكن بين العلمين شركة في موضوع أو في جنس موضوع .

وأما الشركة في المسائل فهي أن يكون المطلوب فيهما جميعا محمولا<sup>(٤)</sup> لموضوع واحد ، وإلا فلا شركة . وهذا أيضا لا يمكن أن يكون إلا مع اشتراك العلمين في الموضوع .

فإن الشركة الأولية الأصلية التي للعلوم هي على موجب القسم الثالث ، وهو الشركة في الموضوع على وجه من الوجوه المذكورة . وهي ثلاثة :

إما أن يكون أحد الموضوعين أعم والآخر أخص كالطب والعلم الطبيعي ، والهندسة والمخروطات ، وسائر ما أشبه ذلك . وإما أن يكون لكل واحد من موضوعي علمين شيء خاص وشيء يشترك فيه الآخر كالطب والأخلاق . وإما أن يكون ذات الموضوع فيهما واحدا ، ولكن أخذ باعتبارين مختلفين فصار باعتبار موضوعا لهذا وباعتبار موضوعا<sup>(٥)</sup> لذلك . كما أن جسم السماء والعالم موضوع لعلم الهيئة وللعلم الطبيعي .

وإذا تكلمنا في مشاركة العلوم في الموضوعات والمبادئ والمسائل ، فيجب أن نتكلم في نقل البرهان .

(١) س ٦ م يوجد بغير متقوطة . (٢) س العلم .

(٣) أى بالقياس إلى من يستعين به في مسائل العلم الأعلى .

(٤) س محمولة . والمراد أن يكون الشيء المراد لإثباته هو بعينه في المسألة المشتركة بين العلمين : وذلك مثل كرية الفلك المشتركة بين العلم الطبيعي وعلم الفلك : والمسألة التي هي محل الاشتراك هي " الفلك كروي " . فكري — وهي المطلوب محمول على موضوع واحد في العلمين — وهو الفلك .

(٥) س ساقطة .



## الفصل الثامن<sup>(١)</sup>

### في نقل البرهان من علم إلى علم وتناوله للجزئيات تحت الكليات وكذلك تناول الحد

نقل<sup>(٢)</sup> البرهان يقال على وجهين : فيقال أحدهما على أن يكون شيء<sup>(٣)</sup> مأخوذاً مقدمة في علم ويكون برهانه في علم آخر، فيتسلم في هذا العلم وينقل برهانه إلى ذلك العلم، أى يحال به على العلم. ويقال على وجه آخر وهو أى يكون<sup>(٤)</sup> شيء مأخوذاً في علم على أنه مطلوب ثم يبرهن عليه ببرهان حده الأوسط من علم آخر. فتكون أجزاء القياس - وهى الحدود - صالحة للوقوع<sup>(٥)</sup> في العلمين، كما يبرهن على زوايا مخروط البصر في علم المناظر بتقديرات هندسية على جهة لو جعلت معها تلك الزاوية هندسية محضة لكان البرهان عليها ذلك. وكذلك البراهين التى تقوم على الأعداد التى فى علم التأليف<sup>(٦)</sup> وإن كان الداعى إلى هذا لاشيء من<sup>(٧)</sup> نفس الأمور، بل ضرورة ما على ما سنبينه بعد.

ونحن نغنى هاهنا بنقل البرهان ما كان على سبيل القسم الثانى : وذلك لا يمكن إلا أن يكون أحد العلمين تحت الآخر. وبالجملة يجب<sup>(٨)</sup> أن يشتركا فى الموضوع حتى يشتركا فى آثاره، إما على الإطلاق، وإما بوجه ما؛ وهذا الوجه هو أن أحدهما تحت الآخر. فحينئذ يجوز أن ينقل البرهان من العام إلى الخاص؛ فيكون العام يعطى العلة للخاص على ما سنوضحه بعد.

وأما إذا اشتركا فى الموضوع على الوجوه الأخرى فيمكن أن يتفقا فى القياس : فإنه إذا كان الحد الأوسط جنساً للأصغر أو فصلاً مقوماً<sup>(٩)</sup> أو شيئاً من هذه المقومات، والأكبر<sup>(١٠)</sup> عارضاً<sup>(١١)</sup>

(١) م ك ب ساقطة . (٢) م قول إن نقل الخ .

(٣) م أحدهما مثل أن يكون شيء . ، ويقال ساقطة .

(٤) م تقرأ "والثانى مثل أن يكون" الخ . (٥) م الوقوع .

(٦) أى التأليف الموسيقى . (٧) م فى .

(٨) م ساقطة . (٩) م ساقطة . (١٠) م الأكثر .

(١١) المراد بالعارض هنا المعنى الذى يرد على الشيء. فينخصص به نوعاً أو صنفاً كما يقال الإنسان عارض للحيوان .

لذلك الجنس أو ذلك المقوم - [ ١١٠٣ ] وهو المأخذ الأول من مأخذ البرهانيات - أو كان [ ١١٠٣ ] الأوسط عارضا ذاتيا للأصغر ، والأكبر عارضا ذاتيا لآخر أو جنس عارض أو فصله أو شيئا مقوماله - وهو المأخذ الثاني من البرهانيات - ليس غيرهما على ما أوضحنا - كان نحو النظر في العالمين واحدا . وإن لم يكن هكذا لم يكن القياس برهانيا في كليهما جميعا : بل عساه أن يكون برهانيا في أحدهما غير برهاني في الآخر (١) ، أو يكون في كليهما غير برهاني : إذ بينا أن البرهان لا يخلو عن أحد هذين المأخذين ، وأشبعنا القول فيه .

ثم من المحال أن يتفق في أحد المأخذين عالمان متباينا الموضوع أو متباينا نحو (٢) النظر في الموضوع . ولهذا السبب ليس للمهندس أن يبين هل الأضداد بها علم واحد أولا : فإن الأضداد ليست من جملة موضوعات علمه ولا من العوارض الذاتية له أو لجنسه .

وإذا كان الأمر على ما حققناه فيجب أن نعلم (٣) أنه إنما ينقل (٤) البرهان من علم أعلى إلى علم تحته (٥) كالبراهين الهندسية تستعمل في المناظر ، والعددية تستعمل في التأليف .

ويجب ألا يتفق بحثا علمين متباينين في الموضوعات والأعراض ؛ وألا يكون شيء من العلوم ينظر في الأعراض الغريبة ولا في الأعراض التي تعرض للشيء لا بما هو هو مثل الحسن والقبح إذا استعملوا في (٦) الشكل والخط ؛ والمقابلة إذا روعيت بين المستدير والمستقيم : فإن أمثال هذه وإن كانت تؤخذ بوجه ما في موضوعات الهندسة ، فليست تعرض لها بما هي هي ، بل هي عوارض خارجية (٧) قد تعرض لأشياء غير الجنس الذي يختص بموضوعات الهندسة .

هذا : وقد قيل في التعليم الأول (٨) : لما كان يجب أن تكون مقدمات البرهان كلية حتى تكون يقينية لا تتغير تغير الأمور الشخصية ، ووجب أن تكون نتائجها كذلك (٩) كلية ودائمة ، وجب ألا يكون برهان على الأشياء الجزئية الفاسدة ؛ بل على أحوالها قياس ما يدل على أن الأمر هكذا فقط : فإنه لا يمكن أن يدل على أنه يجب ألا يتغير . ولا أيضا بها علم إلا العلم الذي

(١) م الأجزاء وهو الخ . (٢) نحو أى جهة . (٣) من يعلم .

(٤) من ينقل . (٥) من ساقطة . (٦) في ساقط في س .

(٧) من " فليست تعرض لها بما هي ، بل في عوارض غريبة خارجية الخ .

(٨) من ساقطة . (٩) من ساقطة .

بطريق العرض. وأما اليقين فإنما يكون بالحكم الكلي الذي يعم الشخص وغيره ، ثم عرضاً يوافق أن دخل هذا الشخص تحت ذلك الحكم دخولاً لا تقتضيه نفس ذلك الحكم ، ولا الشخص يقتضى دوامه تحته . فليس أحدهما يقتضى دوام النسبة مع الآخر . فإذا النسبة بينهما عارضة وقتاً ما . والعلم إقن بالجزئى - أعنى الشخص - علم بالعرض . ولذلك إذا زال عن الحس وقع فيه شك ولو فى الذاتيات : مثل أنه هل زيد حيوان ؟ فإنه إن مات أو فسد لم يكن حيواناً .

وقيل (١) فى التعليم الأول أيضاً إنه إذا فرض (٢) على الفاسد برهان كانت إحدى المقدمتين غير كلية - وهى الصغرى - وفاسدة . أما فاسدة فلأن المقدمات لو كانت دائمة لكنت النتيجة دائمة ، فكان دائماً يوصف الشخص الفاسد بالأكبر ولو بعد فساده . وهذا محال . وأما غير كلية فإن الكلية تبقى وهذا (٣) الشخص قد فسد ، فكيف يمكن أن يحكم عليه بالكلية ؟ وإنما يبقى الكلى محمولاً أيماً ووقتاً (٤) . ومحال أن يكون برهاناً وليست المقدمتان كليتين ودائمتين . فإذا لا برهان على الفاسد . ولا قياس أيضاً كلياً ، بل قياسات فى وقت . وسنين بعد أن كل حد فإما أن يكون مبدأ برهان أو تمام برهان أو نتيجة (٥) - أو يكون برهاناً متغيراً متقابلاً ، وتكون الأجزاء التى للحد مشتركة بين البرهان والحد . وإذا لا برهان عليها فلا حد لها . ثم الفاسدات إنما يفارق كل واحد منها إما شيئاً خارجاً عن نوعه ، أو شيئاً فى نوعه . فأما مفارقتها (٦) لما هو خارج عن نوعه فيجوز أن يكون بالمحمولات الذاتية . ولكن لا يكون ذلك بما هو هذا الشخص ، بل بما له طبيعة النوع . وأما الأشياء التى فى نوعه فإنما يفارقها بأمر غير ذاتية ، بل بخواص له عرضية . ويمكن أن تكون مشاركاته فى نوعه بالقوة بلانهاية ، وله مع كل واحد منها فصل آخر عرضى لا ذاتى ، فإن الأشياء التى تحت النوع الواحد متفق كلها فى الذاتيات .

فإذا لم يجوز أن يحد الشخص الفاسد والشخص المشارك فى نوعه الأقرب حداً يكون له بما هو شخص أصلاً ، لأنه إن ميز بقول (٧) كان ذلك القول من عرضيات لا من ذاتيات ، ومن عرضيات غير محدودة . وأما القول الذى من الذاتيات الذى يفرقه (٨) لا من أشخاص نوعه ، بل من سائر الأنواع ، فليس له لأنه هذا الشخص ، بل لأن له طبيعة النوع . فالحد للشخص الفاسد أيضاً بالعرض مثل البرهان .

(٣) من ويكون هذا .

(٦) م مفارقة .

(٢) من عرض .

(٥) م ك ب نتيجة .

(٨) من التى تفرقه .

(١) من قيل .

(٤) من ساقطة .

(٧) م قول .

ولقائل أن يقول : إنكم قد أشرتتم في مقدمات البراهين أن تكون كلية لاحالة ؛ ونحن قد علمنا أن من مقدمات<sup>(١)</sup> البراهين ماهي جزئية - وذلك إذا كانت المطالب جزئية . والبرهان الجزئي وإن لم يكن في شرف البرهان الكلي فإنه برهان يعطى اليقين والعللة ، كما أن البرهان السالب وإن لم يكن في شرف البرهان الموجب ، فإنه برهان يعطى اليقين والعللة في كثير من الأوقات . فيكون الجواب .

إن "الكلي" يقال على وجهين : فيقال كلي لقياس الشخص المخصوص ؛ ويراد به أن الحكم فيه على كلي ، سواء كان على كنه أو بعضه أو مهملًا بعد أن يكون الموضوع كليًا . ويقال كلي لقياس الجزئي والمهمل ، ويراد به أن الحكم على موضوع كلي وعلى كنه .

والمقدمة الجزئية غير الشخصية : فإن موضوعها كلي . والبعض أيضا الذي يختص بالحكم منها وإن لم يكن معينا فإنه في الأكثر<sup>(٢)</sup> طبيعة كلية : كقولنا بعض الحيوان ناطق .

فإذن الوجه الذي اشتراطناه في هذا الموضوع تدخل فيه المقدمة الجزئية ولا تدخل الشخصية .

وقيل في التعليم الأول : ولأن<sup>(٣)</sup> الأشياء الواجبة الوقوع المتكررة بالعدد قد يبرهن عليها وتحد<sup>(٤)</sup> مثل كسوف القمر ، فخرى<sup>(٥)</sup> أن يشك شك أنه كيف وقع لها مع فسادها برهان واحد .

والجواب : أن كسوف القمر على<sup>(٥)</sup> الإطلاق نوع ما بذاته مقول على كسوفات قمرية جزئية فاسدة ، وذلك النوع طبيعة معقولة كلية . فالبرهان والحد لتلك الطبيعة النوعية ذاتية ودائمة يقينية<sup>(٦)</sup> وكذلك الكسوف في وقت ما : فإنه وإن اتفق ألا يكون إلا واحدا ، فليس نفس تصويره كسوفًا قمريا في وقت حاله وصفته كذا يمنع<sup>(٧)</sup> عن أن يقال على كثيرين حتى يكون في وقت ما بتلك الصفة كسوفات كذلك شمسية أو قمرية ؛ كما ليس تصور معنى الشمس والقمر يمنع أن يقال على كثيرين<sup>(٨)</sup> .

(١) من المقدمات .

(٤) من تحل .

(٣) من فلا'ن .

(٢) ب الأكبر .

(٦) هكذا !

(٥-٥) ماقط في س .

(٧) جملة يمنع خبر ليس .

(٨) يريد كما أن تصور معنى الشمس والقمر لا يمنع أن يقال على كثيرين وإن كان في الواقع (في ظنهم) لا يقال

إلا على شمس واحدة وقمر واحد .

وعلى ما سلف لك <sup>(١)</sup> منا شرحه ، فأذن إنما صار الكسوف الواقع في وقت كذا غير كثير ،  
لأن معناه إذا تصور منع أن تقع فيه شركة ، بل اتفق لفقدان أمور أخرى <sup>(٢)</sup> من خارج  
ولاستحالتها : إذ ليست الشمس إلا واحدة ، والقمر إلا واحدا ، والعالم إلا واحدا ، وعرض  
للكسوف ما عرض للقمر نفسه على ما سلف منا الكلام فيه . وأما كسوف ما معين مشار إليه في  
وقت ما معين ، وإنما يتناوله البرهان بالعرض كما يتناول سائر الفاسدات . وليس يقوم البرهان على  
كسوف ما من جهة ما هو كسوف ما ، بل من جهة ما هو كسوف على الإطلاق يشاركه فيه  
كل كسوف عددي كان وتكرر ، أو جوز الوهم وجوده معه <sup>(٣)</sup>

ولقائل أن يقول إن الحاجة إلى كون مقدمات <sup>(٤)</sup> البرهان كلية لاتيين إلا ببيان أن الفاسد  
لا يبقى به يقين ، فكيف صار القوم يثبتون <sup>(٥)</sup> أن الفاسد لا برهان عليه <sup>(٦)</sup> لأن مقدمات البرهان  
كلية ؟

فالجواب أن الغرض <sup>(٧)</sup> ليس ذلك ، ولكن معنى القول هو أنه لما كان الحكم إذا أخذ  
مقولا على الموضوع وليس دائما في كل واحد منه ، حتى لم يكن كليا بحسب الكلي في البرهان ،  
أعرض الحكم للشك والانتقاض <sup>(٨)</sup> إذ كان <sup>(٩)</sup> يتغير في البعض من الأعداد <sup>(١٠)</sup> ، والمتغير لا يقين  
به إذا أخذ مطلقا . كذلك حال الجزئي المتغير إذا كان الحكم مقولا على الموضوع وليس دائما  
في كل وقت له ، فيعرض للشك والانتقاض إذ كان يتغير في البعض من الأزمنة ، والمتغير لا يقين  
به : فكأنه يقول : السبب الذي أوقع في الأمور العامية حاجة إلى أن تكون مقدمات البراهين  
عليها كلية ، وإلا منع اليقين ، موجود بعينه في الحكم على الشخصيات ، وذلك هو التغير وعدم  
الدوام ، فيكون الكلي موردا للبيئة <sup>(١١)</sup> على العلة ، لا لأن يكون نفس مقدمة بيان .

(١) من مثالك . (٢) أي لعدم توافر أسباب أخرى .

(٣) خلاصة كلامه أن البرهان لا يقع إلا على الطبيعة الكلية ، والحد لا يكون إلا للطبيعة الكلية لا للأمر الجزئية  
المشخصة . وفي المثال الذي ذكره لا يبرهن على كسوف الشمس أو للقمر بعينه ، بل على الكسوف على الإطلاق ، وهو زوال  
النور لتوسط حائل : وهذا معنى كلي لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه على كثيرين ، وإن كان في الواقع لا يقع إلا  
في حالة الشمس أو القمر .

(٤) م المقدمات . (٥) م يفسون . (٦) م م + ولا يثبتونه .

(٧) م : العرض . (٨) م ولانتقاص . (٩) م إذا كان .

(١٠) أي البعض من حالات وروده . (١١) يمكن أن تقرأ أيضا التنيه .

## الفصل التاسع (١)

في تحقيق مناسبة المقدمات البرهانية والجدلية لمطالبها ، وكيف يكون  
اختلاف العلين في إعطاء اللم والإن

قيل في التعليم (٢) الأول إنه يجب ألا يقتصر (٣) في إقامة [ ١٠٣ ب ] البرهان على أن تكون  
المقدمات صادقة (٤) ، بل يجب أن تكون مع ذلك أولية غير ذات أوساط ؛ ولا على أن تكون  
مع ذلك مقولة على الكل فقط ، لكن يجب مع ذلك كله أن تكون مناسبة على ما أشرنا إليه  
مرارا كثيرة .

فيكاد أن يكون القياس الذي أورده بروسن (٥) على تربع الدائرة مأخوذا من مقدمات (٦)  
صادقة بينة بنفسها ، مقولة على الكل ، إلا أن كلامه ليس ببرهان هندسي : لأن مقدماته غير  
مناسبة . فيبانه كما علمت بالعرض ؛ والعرض في هذا التربع أن يبين أن دائرة مساوية لشكل (٧)  
مستقيم الخطوط كيف كان عدد أضلاعه ، فإنه يمكن أن يحل إلى مثلثات مثلا ، ثم يمكن أن  
يوجد لكل مثلثة مربع مساو لها ، وجملتها أيضا مربع واحد مساو ، فيكون ذلك المربع مساويا  
للدائرة ، فيكون ضلع ذلك المربع جذر (٨) الدائرة . فبين بروسن غرضه (٩) ذلك بأن قال :  
إن الدائرة أكبر من كل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا هو فيها ، وأصغر من كل شكل  
مستقيم الخطوط كثير الزوايا هي فيه ؛ فتكون مساوية لكل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا  
هو أكبر من كل مستقيم خطوط (١٠) يقع فيها (١١) ، وأصغر من كل مستقيم خطوط يقع  
خارجا عنها . فقد وجد أيضا (١٢) شكل مستقيم الخطوط مساو للدائرة .

(١) م ٦ ب : ساقطة .

(٢) م : تعليم . (٣) س : أن يقتصر . (٤) س : + فقط .

(٥) Bryson : س : بروشن . م يضبطها بروسن . راجع ما أورده برايسون في تربع الدائرة في أنا لوطيقا

الثانية ٧٥ ب ٤٠ وصوفسطيكا ١٧١ ب ١٦ ، ١٧٢ ، ٤

(٦) س : مقدمة . (٧) س : للشكل .

(٨) ب : بالحاء المهملة والذال المعجمة . م : بدون فقط . (٩) س : ساقطه .

(١٠) م : الخطوط . (١١) س : يقع فيه . (١٢) س : ساقطه .

وقيل في التعليم الأول<sup>(١)</sup> قول مجمل : وهو أن هذا الكلام بيان غير خاص بطريقة<sup>(٢)</sup> الهندسة ، بل هو عام مشترك فيه ويوجد لأشياء أخرى ويطابقها ، وليست تلك الأشياء متناسبة الجنس - أي مشتركة في الموضوع أو جنس الموضوع .

وقال بعضهم في بيان كون هذا القياس<sup>(٣)</sup> لاعلى الشروط البرهانية ، إن السبب فيه أنه أخذ مقدمة غير خاصة بالمقادير ، لأنه وضع في قوة كلامه « أن الأشكال التي هي أعظم من أشياء واحدة بعينها كالأشكال التي في الدائرة ، وأصغر من أشياء واحدة بعينها كالأشياء المحيطة ، هي أشياء متساوية » - أي<sup>(٤)</sup> كالدائرة - وذلك هو الشكل المستقيم الخطوط المذكور<sup>(٥)</sup> . قال : وهذه المقدمة غير خاصة بالأشكال ، بل بالأعداد وبالزمن وغير ذلك . فذلك صار البرهان غير مناسب .

وأظن أن هذه المقدمة المستعملة في هذا القياس ، وإن كانت غير خاصة بالمقادير ، فهي خاصة بجنس المقادير - أعنى الكم . والمقدمات التي من هذا الجنس مستعملة في العلوم : مثل أن الكل أزيد من الجزء ، وأن كل كم إما مساوٍ وإما أزيد وإما أنقص . فإن هذين أولاً للكم ثم للمقادير والعدد . وإذا أريد أن يجعل خاصين بأحد الموضوعين قيل في المقادير إن الكل أعظم من الجزء ، وقيل في الأعداد إن الكل أكبر<sup>(٦)</sup> من الجزء . وأيضاً قيل في المقادير إن كل مقدار إما مساوٍ لمقدار آخر أو أزيد أو أنقص ؛ وفي الأعداد كل عدد إما مساوٍ لعدد آخر وإما أزيد وإما أنقص . ومن هذا الجنس ما يقال تارة : إن المقادير المتساوية لمقدار واحد متساوية ؛ وتارة الأعداد المتساوية لعدد<sup>(٧)</sup> واحد متساوية ؛ وما أشبه ذلك . وجميع هذه على نحو ما أنكره هذا المتأول . وبالجملة فليس إنما يستعمل في العلوم الجزئية من المبادئ مبادئ خاصة المحمولات بموضوعاتها<sup>(٨)</sup> ، بل والحواص بأجناسها أيضاً التي<sup>(٩)</sup> تشترك فيها . ولكن ينقل من العموم إلى الخصوص بما قد أشير إليه . وهذا يمكن أن يعمل<sup>(١٠)</sup> بهذه المقدمة فيقال :

(١) س : ساقطه . (٢) س : بطريق .

(٣) يشير إلى القياس الذي وضعه برايسون على تربيعة الدائرة . (٤) س : ساقطة .

(٥) م : المذكورة . (٦) س : أكثر .

(٧) س : لمقدار ، ومن قوله لمقدار إلى قوله لعدد ساقط في م . (٨) س : لموضوعاتها .

(٩) س : الذي . (١٠) ب : أن أيضاً يعمل .

إن الأشكال أو المقادير ذوات الأشكال التي هي أصغر من أشكال بأعيانها وأكبر<sup>(١)</sup> من أشكال بأعيانها فهي متساوية ، فيصير حينئذ مبدأ ملائما . فإن لم يصِرْ هذا مبدأ فلا واحد من تلك المبادئ الأخر .

ولكن الوجه الذي عندي<sup>(٢)</sup> في هذا أن هذه المقدمة إنما تنفع إذا أخذت هكذا<sup>(٣)</sup> :  
إن الدائرة واسطة بين أشكال بلا نهاية في القوة داخله فيها ، وأشكال بلا نهاية<sup>(٤)</sup> في القوة محيطه بها . أعني بالواسطة ما هو أكبر من كل<sup>(٥)</sup> هذه وأصغر من كل تلك بأعيانها . وهاهنا شكل مستقيم الخطوط لا محالة هو أكبر<sup>(٥)</sup> من جميع الداخلة وأصغر من جميع الخارجة . فالدائرة وذلك الشكل المستقيم الخطوط<sup>(٦)</sup> متساويان . فإن فرضت الأشكال أشكالا بأعيانها ولم تفرض غير متناهية ، لم يجب أن يكون المتوسطان بينهما متساويين ، إلا أن توضع تلك الأشكال على ترتيب متصل ، وهذا لا يمكن في الأشكال ، لأن كل شكل يفرضه أصغر من الدائرة فهناك شكل آخر أيضا أكبر منه وأصغر من الدائرة . بل يحتاج أن تقع هذه الداخلة والخارجة أشكالا بالقوة بغير نهاية ، فيكون حينئذ قد أخل من وجهين : أحدهما في البرهان والآخر في المطلوب . أما في البرهان فلا أنه تكلم على أمور بالقوة وجعل منها المقدمات : وليس ما بالقوة من العوارض الذاتية بالمقادير والأشكال ، ولا من العوارض الذاتية بجنس الكم ، بل أعم من جميع ذلك لأنه من العوارض الذاتية بالموجود . وإنما ينقل<sup>(٧)</sup> من العلم الأعلى الناظر في الموجود المطلق بما هو موجود ، وما يعرض له بذاته من جهة ما هو موجود ، إلى العلوم الناظرة في أشياء<sup>(٨)</sup> تحت الموجود ، إذا كانت تلك<sup>(٨)</sup> الأشياء من شأنها أن تكون بالقوة وبالفعل كالأموال القابلة للتغير والحركة . وأما الصورة الهندسية فإنما تؤخذ مجردة عن المواد ، ومشارا<sup>(٩)</sup> إليها في الوهم والعقل بالفعل<sup>(١٠)</sup> على أنها أمور موجودة .

وأما الخلل في المطلوب فهو شبيه هذا بعينه : لأن ذلك المضلع المتوسط ليس مشارا إليه بالفعل . إنما نشير إليه<sup>(١١)</sup> على أنه موجود بالقوة بين أمور ما بالقوة مجهولة . والبيان الذي يبين

(١) م : غير واضحة

(٢) م : عنده .

(٥-٥) ساقط في م

(٧) م : ينقل .

(١٠) م ساقطة .

(٣) م : هذا .

(٦) م : ساقطه .

(٨-٨) م : ساقط .

(١١) م بل إنما يشار إليه .

(٤) م : لانهاية لها .

(٩) م : يشار .



أن مضلعا مثل (١) هذا ليس يكون أيضا هندسيا: بل إما جدليا وإما منطقيًا—أى من العوارض الغريبة. وأنا أظن أنه بهذا السبب صار هذا القياس ليس برهانيا ولا ذاتيا للهندسة بل خارجيا .

وقيل في التعليم الأول يجب أن يكون الحد الأوسط من العوارض الذاتية والمحمولات الذاتية حتى يكون البرهان مناسبا (٢) ويكون إنما قام البرهان على الشيء (٣) من جهة ما هو هو . مثلا لو أردنا أن نبين أن ثلاث زوايا المثلث مساوية لثلاثين ، فيجب أن نأخذ الحد الأوسط من الأمور الذاتية للمثلث أو لجنس المثلث : وبالجملة للموضوع الذى المثلث من عوارضه الذاتية . فإن جاء حد (٤) أوسط من جنس آخر ، فيجب أن يكون من جنس أعلى وينقل (٥) عنه إلى ماتحته كما بينا من حال الهندسة والمناظر ، والحساب والموسيقى . ويكون السبب فى ذلك هو المشاركة فى الموضوع بوجه ما على ما قيل من قبل . فيكون حينئذ العلم الأسفل يعطى برهان إن ، والعلم الأعلى يعطى برهان لم . وذلك لأن المقدمات تكون فى العلم الأسفل مأخوذة مسلمة على سبيل موضوعات أو مصادرات غير معلومة العلل ، ومعلوم أن نتائجها لا تكون على الحقيقة يقينية مالم يحصل اليقين بمقدماتها . وإنما يحصل اليقين بمقدماتها فى العلم الأعلى ، إذ كان الأوسط إنما هو بالذات فى العلم الأعلى . فهناك نظفر بالعلل والأسباب الذاتية . فإن نقل أحد ذلك البرهان من العلم الأعلى إلى الأسفل ، فقد أدخل فى العلم الأسفل ما ليس منه .

وقد ظن قوم أن المراد فى ذلك أن (٦) العلم الأعلى يعطى اللم فى المسألة بعينها التى يعطى العلم الأسفل فيها الإتن ، وهذا غير سديد : لأنه على هذا التأويل يجب أن تجعل المسألة فيهما واحدة بعينها ، فيكون العلم الأسفل مشاركا للعلم الأعلى فى المسائل ، ويكون لاحالة مشاركا فى الأمور الذاتية للموضوع فى المسألة (٧) ، فيكون مشاركا فى الأوسط ، فيكون صالحا لأن يبرهن فى كل واحد منهما بما يبرهن به فى الآخر ، ولا يفترقان بأن هذا يعطى الإتن وذلك يعطى اللم بل يجب أن يعلم أن الأعلى إنما يعطى اللم على الوجه الذى قلناه ، أو على وجه يتناه خيث تكلمنا فى حال الموسيقى والمناظر ، لا على الوجه الذى قيل . وبالحقيقة (٨) فإن الوجه الذى قيل (٨) فى الموسيقى والمناظر فهو رخصة تدعو إليه الضرورة وقصور الإنسان عن (٩) إعداد ما يحتاج إليه قبل وقته لنفسه فضلا عن غيره ممن ينظر نظرا فى أمر يحتاج إلى عدة .

- (١) أى يبرهن على وجود مضلع مثل هذا .  
(٢) م : شئ .  
(٣) م : ساقطه .  
(٤) م : س : حدا .  
(٥) م : أى موضوع المسألة .  
(٦) م : ساقط فى م .  
(٧) م : س : على .  
(٨) م : س : متاسبا .  
(٩) م : س : وينقل .

ولولا ذلك لكان بالحري أن يبرهن على أحوال الخطوط التي تؤخذ<sup>(١)</sup> في المناظر ، وأحوال الأعداد التي تؤخذ<sup>(١)</sup> في الموسيقى ، لا في علمي المناظر والموسيقى ، بل في علمي الهندسة والحساب [ ١٠٤ - ١ ] ، وتعد نتائجها لأصحاب المناظر والموسيقى . ولكن لما كانت المنة<sup>(٢)</sup> الإنسانية قاصرة عن<sup>(٣)</sup> معرفة جميع المقدمات التي تتفق إليها<sup>(٤)</sup> في المناظر والموسيقى حاجة ما — إذ كان ذلك كثيرا جدا — لم يمكن إعدادها إعدادا مستوفى ، بل أعد من ذلك ما تفتقر إليه الأصول دون الفروع ، أو تفتقر إليه الأصول المشعور بها دون أصول يشعر بها بعد .

فلما أوقع الإمعان في الاستنباط حاجة إلى مقدمات أخرى كسل عن أن تفرد عن العالمين<sup>(٥)</sup> وتلحق بالعلم الذي هو منه . ولنرجع إلى ذكر اختلاف معونة العالمين على<sup>(٦)</sup> اللم والإن فنقول<sup>(٦)</sup> :

أما العلمان المختلفان في العلو والدنوفى الأكثر إنما يتم البرهان المعطى للعلم الأعلى للأسفل بأن يعطى الأعلى للأسفل<sup>(٧)</sup> مقدمات تؤخذ مبادئ البرهان . ومن هذا القبيل أيضا أن يكون في أحدهما برهان حده الأوسط علة ما ، وفي الثاني برهان آخر حده الأوسط علة ما أخرى قبل تلك العلة — وهو علة العلة . فيكون الأسفل لم يعط العلة بالتمام .

وكثيرا ما تكون أمثال هذه المسائل مرّدة في العلمين . والسبب في ترديدها قصور من الناس عن المبالغة في التمييز . مثاله أن العلم الطبيعي والفلسفة الأولى يشتركان في النظر في تشابه الحركة الأولى وثباتها<sup>(٨)</sup> . لكن العلم الطبيعي يعطى العلة التي هي الطبيعة التي لا ضد لها ، والمادة البسيطة التي لا اختلاف فيها ، فيمنع أن يعرض فساد أو تغير . والفلسفة الأولى تعطى العلة الفاعلة المفارقة التي هي الخير المحض والعقل المحض ، والعلة الغائية الأولى التي هي الوجود<sup>(٩)</sup> المحض . والبرهان في العلمين مختلفان<sup>(١٠)</sup> ، لكن العلم الطبيعي مع أنه أعطى برهانا ما فإنه لم يعط

(١) م : توجد ، والمراد تؤخذ أي تدرس وتعالج والضمير عائد على أحوال الخطوط لا على الخطوط وأحوال الأعداد لاعلى الأعداد .

(٢) المنة بضم الميم : القوة . (٣) م : على : وهو خطأ .

(٤) تتفق إليها حاجة أي تصادف حاجة إليها .

(٥) م : كسل عن أن يفرد عن العالمين ؛ س : كسل أن يفرد من العالمين . (٦-٦) ساقط في م .

(٧) م : للأسفل . (٨) ب ٦ م : وبيانها . (٩) م : الجواد .

(١٠) هكذا في المخطوطات الثلاثة والأصح مختلف .

البرهان اللى مطلقا ، بل أعطى أن ذلك متشابه ما دامت المادة موجودة وتلك الطبيعة موجودة .  
والعلم الأعلى أعطى البرهان اللى الدائم مطلقا ، وأعطى علة دوام المادة والطبيعة التى لا ضد  
لها فيدوم مقتضاها .

وكذلك العلم الطبيعى يعطى العلة فى كون الأرض (١) غير كرية بالتحقيق ، ووقوع الماء  
فى قعور منها حتى ينكشف أديمها فى بعض النواحي . فىكون سبب ذلك فى العلم الطبيعى أن الماء  
بالطبع سيال إلى القعور والأرض يابسة لا تتشكل بذاتها ، بل تحفظ الأشكال الاتفاقية . فإذا (٢)  
اتفق لأجزائها كونٌ وفسادٌ بقى مكان الفاسد قعرا ووهدة ، ولم يجتمع لأجله الباقى على الشكل  
الكري ، وبقى مكان الكائن ربوة . وكذلك الحال عند اتفاق سائر الأسباب التى توجب نقل  
جزء منها عن موضعه . وأما الماء والهواء وغير ذلك فكلٌ يجتمع على شكله إذا زيد عليه أو نقص  
منه . وذلك الشكل هو الشكل البسيط الكرى الذى لا يجوز غيره أن يكون مقتضى طبيعة  
البسيط .

وأما فى الفلسفة الأولى فنكون العلة لهذا مثلا من جهة الغاية : وهو أن تستقر الكائنات  
على مواضعها الطبيعية . والحال فى البرهانين ما قلناه .

فهذا ما هو على الأكثر من حال معونة الأعلى فى اللم (٣) . وأما فى الأقل فربما أخذ العلم  
الأعلى مبادئ اللم من العلم الأسفل بعد ألا تكون تلك المبادئ متوقفة فى الصحة على صحة مبادئ  
إنما تبين فى العلم الأعلى ، أو تكون تبين بمبادئ من العلم الأعلى ، لكن إنما تبين بها ثانيا من العلم  
الأعلى مسائل ليست مبادئ لها وللجزء الذى فيه من هذا العلم الأسفل . بل كما أن بعض مسائل  
علم واحد تكون مبادئ بالقياس إلى بعض مسائل منه بواسطة مسائل منه هى أقرب إلى المبادئ  
منها ؛ فلا (٤) يبعد أن تكون مسائل علم ما تبين بمبادئ من علم آخر ، ثم تصير تلك المسائل مبادئ  
لمسائل أخرى من ذلك العلم الآخر بلا دور . فىكون هذا حال مسائل تبين فى علم أسفل بمبادئ  
من علم أعلى ؛ ثم تبين (٥) بها مسائل ما من علم أعلى . وإما أن تكون هذه المبادئ المأخوذة

(١) أظن أنه يقصد اليابس لا الكرة الأرضية .

(٢) س ٦٦ ب : وأذا . (٣) س : الكم وهو خطأ . (٤) س : ولا .

(٥) س يتبين .

من العلم الأسفل لا تبيين بمبادئ<sup>(١)</sup> من العلم الأعلى بوجه ، وذلك مثل أن تبيين بالمبادئ البينة بأنفسها أو بالحس أو بالتجربة .

وإذا كانت هذه مبادئ مسائل من العلم الجزئي هي مبادئ لمسائل<sup>(٢)</sup> من العلم الأعلى ، صارت بواسطة<sup>(٣)</sup> العلم الجزئي مبدأ ما لمسائل من العلم الأعلى . لكن المبنى على الحس والتجربة لا يعطى اللم في علم أسفل ولا علم فوق ، بل إنما يمكن أن يعطى<sup>(٤)</sup> اللم من هذه في العلم الأعلى ما كان مبنيا على المبادئ البينة بنفسها .

واعلم أن الأمور الجزئية الحسية والتجريدية هي أقرب إلى العلوم الجزئية منها إلى العلوم الكلية ، كما أن الأمور العامة العقلية أولى بأن تكون المبادئ المقتضية منها مبادئ العلوم الكلية ؛ فإن ما كان أشد عموما فهو أولى بأن يكون مبدأ للعلم الذي هو أشد عموما .

وأما العلوم التي ليس<sup>(٥)</sup> بعضها تحت بعض ولا تحت جزء بعض ، فكثيرا ما يكون أحد العلمين معطيا في مسألة واحدة بعينها برهان الإن ؛ والآخر معطيا فيه<sup>(٦)</sup> برهان اللم . مثل أن العلم الرياضى يعطى في كرية الماء برهان إن بالدليل ؛ والعلم الطبيعى يعطى برهان اللم . وأيضا كذلك القول في كرية الأرض ووقوعها في الوسط ؛ وكرية الأجسام السماوية ؛ فإن الرياضى يعطى برهان الإن والطبيعى يعطى برهان اللم في جميع ذلك .

وكثيرا ما يتفق أن يكون أحد هذين العلمين من هذه العلوم التي ليس بعضها تحت بعض يعطى الآخر مبدأ لم<sup>(٧)</sup> مثل العدد والهندسة<sup>(٨)</sup> في مسائل المقالة العاشرة .

ولا يتفق في العلوم الجزئية أن يعطى علمان معا برهان اللم لمسألة واحدة . ونحن نخبر من بعد عن العلة في ذلك . فإنا سنوضح بعد أن العلل كم<sup>(٩)</sup> هي ، وأنها كيف تكون حدودا وسطى . وإذا كانت حدودا وسطى كيف<sup>(١٠)</sup> تكون حتى تكون معطية البرهان<sup>(١١)</sup> التام .

- 
- (١) م ك ب من : مبادئ . (٢) م المسائل .  
(٣) م : بواسطة . (٤) م : يكون يعطى . (٥) م : ليست .  
(٦) هكذا في جميع المخطوطات ، والأولى أن تكون فيها .  
(٧) م : اللم . (٨) م : للهندسة . (٩) م : كما .  
(١٠) م : فكيف . (١١) م : للبرهان .

وأما ما هنا فنقول على الجملة إن الأسباب<sup>(١)</sup> أربعة: مبدأ حركة - أى الفاعل وما فى جملة -  
والموضوع<sup>(٢)</sup> وما فى جملة ، والصورة وما يجرى مجراها ، والغاية وهى التمام الذى لأجله يكون  
ما يكون ، وإليه نسوق مبدأ الحركة وما يجرى مجراه .

وقد يتفق أن تجتمع هذه الأسباب كلها لشيء واحد بالذات . وربما كان الشيء ليس له  
من الأسباب إلا الفاعل والغاية فقط كالعقول المفارقة . وربما كان للشيء جميع هذه الأسباب .  
وإذا لم يكن للشيء مادة وحركة فإن الفاعل الذى يقال له إنه فاعل ، فنحو آخر يقال : وتكون  
نسبته إليه نسبة داخلية فى صورته . وكذلك غايته .

فكل ما هو مجرد عن المادة فإنما يمكن أن يعطى من الأسباب ما هو صورته فقط . وتسمى  
العلوم المختصة بمثلها علوما انتزاعية . فمن العلوم الانتزاعية ما انتزاعته بالذات كالعلوم الناظرة  
فى الموجودات التى صورها مفارقة للوادر على الإطلاق . ومنها ما هى انتزاعية بالحد كالعلوم  
الرياضية . فإن موضوعاتها أمور غير مفارقة للذات للموضوعات ؛ ولكن مفارقة الحدود لها ؛  
وذلك لأن موضوعاتها أمور غير معينة بالنوع : فإن المثلث كما يكون فى<sup>(٣)</sup> خشبة كذلك يكون  
فى<sup>(٤)</sup> ذهب . فليس تقتضى طباعها موضوعا معينا ، بل كيف اتفق . فليس شئ من الموضوعات  
التي توجد<sup>(٥)</sup> فيه داخلية فى حدودها لهذا السبب .

وأما الصور الطبيعية فإن لكل واحدة<sup>(٦)</sup> منها مادة ملائمة لها بالنوع لا يمكن أن توجد تلك  
الصورة منها مفارقة لها ، ولا فى مادة أخرى<sup>(٧)</sup> . فطباع تلك الصورة شتى بتلك  
المادة . فلذلك تدخل المواد فى حدودها . والأمور الطبيعية هى التى تجتمع فيها بالذات هذه  
العلل كلها .

ثم من المعلوم<sup>(٨)</sup> أن ما كانت الحدود الوسطى فى برهانه مأخوذة من علل صورية فقط ،  
فلا يجوز أن يشترك فى البرهان عليه علمان - إذا أريد بالبرهان برهان اللام . وأما إذا كانت له

(١) أى اهل .

(٢) يريد به المادة .

(٣) س : واحد .

(٤) م س : العلوم .

(٥) س : من .

(٦) أى ولا يمكن أن توجد فى مادة أخرى .

(٧) س : يؤخذ ولعلها تؤخذ .

علل مختلفة ، فلا يخلو إما أن يكون بعض الأسباب<sup>(١)</sup> خارجة عن موضوع الصناعة مثل السبب الأول الفاعل للأمر الطبيعية على الإطلاق ، والغاية<sup>(٢)</sup> القصوى ، فإنها مفارقة للوجودات الطبيعية . أما السبب الفاعل بالذات ، وأما الغاية القصوى لها فمن وجه بالحد ومن وجه<sup>(٣)</sup> بالذات . وإما أن تكون كل تلك داخلة في موضوع الصناعة : أى إما كائنة أنواعاً لها [ ١٠٤ - ب ] أو كائنة من<sup>(٤)</sup> عوارض الذاتية مثل السبب الفاعل والتمامى والمادى والصورى لموجودات ما طبيعية ، دون العامة لكل مثل أسباب الإنسان أو أسباب نوع أو جنس آخر من الكائنات الطبيعية أو الطبيعيات التى ليست بكائنة ، فإن أسبابها الظاهرة كلها طبيعية .

ونشرح هذا فيما هو أظهر كالإنسان ، فإن سببه الفاعل الظاهر إما إنسان أو نطفة أو قوة فى نطفة وصورة فيها . وهذه الثلاثة إما نوع موضوع الصناعة وإما صورة وإما عرض ذاتى داخل<sup>(٥)</sup> فى موضوع العلم الطبيعى الذى هو الجسم من جهة ما يتحرك ويسكن . وسببه المادى إما الأركان أو الأخلاط أو الأعضاء ، وهو من أنواع الجسم الطبيعى . وسببه الصورى النفس ، وهو ، من حيث هو ، صورة<sup>(٦)</sup> ما للجسم الطبيعى وكال ما له . وسببه الغائى الكمالى الذى ينحصره ، وجود<sup>(٧)</sup> أكمل جوهرى يمكن حصوله<sup>(٨)</sup> من مبادئ كائنة فاسدة حصولاً متحداً من نفس وبدن ، حتى يكون من شأنه أن تبقى نفسه للسعادة . وهذا الكمال من عوارض الجسم الطبيعى التى لا يمكن أن توجد فى غيره .

ويشبه أن يكون الفاعل والصورة والغاية فى الأمور الطبيعية واحداً بالنوع ، وأن تكون الغاية التى هى غير الصورة فى الطبيعيات خارجة عن فعل الطبيعة ، ومن عند مبدأ أعلى من الطبيعة وغاية له ، مثل أن فاعل الإنسان إنسانيةً ما ، وصورته إنسانيته ، وهى غاية الفاعل<sup>(٩)</sup> الطبيعى . وأما الكمال الآخر كالطحن الذى هو الغاية المقصودة فى تعريض الأضراس للطحن ، فهى مقصودة عند مبدأ أعلى من الطبيعة . وأما نفس التعريض فإنه غاية للفاعل الطبيعى ومقصودله . فكان الغاية فى الطبيعيات غايتان : غاية هى صورة - وهى نهاية حركة وتمام محرك طبيعى - مثل التعريض - وغاية بعد الصورة ليست الصورة المقصودة قصداً أولياً فى حركة التكوين ، وهى مثل الطحن . وهى غاية لفاعل أعلى من الطبيعة .

- 
- |                             |                     |                          |
|-----------------------------|---------------------|--------------------------|
| (١) أى العلل المشار إليها . | (٢) أى مثل الغاية . | (٣) س : جهة .            |
| (٤) س : هن .                | (٥) س : ساقطة .     | (٦) صورة خبر هو الأولى . |
| (٧) خبر سببه .              | : حصوله له .        | (٩) س : الفعل .          |

ونقول بقول مطلق إن المادة والصورة لا يجوز أن يكونا غريبين<sup>(١)</sup> من جنس الصناعة؛  
والفاعل والغاية ربما كان غريبين . فإذا<sup>(٢)</sup> مهدنا هذه الأصول فنقول :

إذا أمكن أن تكون بعض أسباب الشيء خارجا<sup>(٣)</sup> عن موضوع صناعته وواقعا في صناعة  
أخرى ، أمكن أن يكون على المسألة برهاتان من علمين . وأما إذا كانت الأسباب متعلقة  
بالموضوع غير غريبة منه ، لم يمكن<sup>(٤)</sup> في غير ذلك العلم إعطاء برهان اللم .

فقد اجتمع من جميع ما قلناه أنه لا سبل إلى إقامة البراهين إلا من مبادئ خاصة . وبهذا<sup>(٥)</sup>  
السبب نغلط فنظن في كثير من الأشياء أننا علمناه بالحقيقة إذا كانت المقدمات المأخوذة  
في قياساتها صادقة ولا نكون علمناه العلم<sup>(٦)</sup> الحقيقي إذا<sup>(٧)</sup> لم تكن مناسبة .

(١) س : غريبين .

(٢) س : فإذا .

(٣) ب م : خارجة .

(٤) س : يكن .

(٥) س : فهنا .

(٦) س : ساقطه .

(٧) م إذ .

## الفصل العاشر<sup>(١)</sup>

من البين أنه لا سبيل إلى إقامة البراهين في العلوم على مبادئها، وإلا فما يبين به المبدأ هو المبدأ، والعلم به أحق من العلم بما قيل إنه مبدأ له . فبعض مبادئ العلوم بيّنة بأنفسها ، وبعضها محتاجة إلى بيان . وكلاهما من المستحيل أن يبيّنا في العلوم التي هي لها مبادئ أول .

أما البيّنات بأنفسها، فلا يمكن بيانها في ذلك العلم ولا في علم آخر . وأما ما ليس بيّنا بنفسه فإنما يمكن بيّانه في علم آخر، وخصوصا في علم أعلى . ومبادئ<sup>(٢)</sup> العلم الأعم الذي سائر العلوم تحته جلها<sup>(٣)</sup> بيّنة بنفسها ، وبعضها مأخوذة من علوم جزئية تحتها على ما قلنا<sup>(٤)</sup> ، وذلك قليل .

وأما<sup>(٥)</sup> موضوع الصناعة فقد يجب أن يصدق<sup>(٥)</sup> به وأن يتصور جميعا ، فما كان منه ظاهر الوجود - فمى الحد مثل الجسم الطبيعي لم يوضع وجوده في العلم ، بل اشتغل<sup>(٦)</sup> بأن يوضع حده فقط . وما كان خفي الوجود والحد معا مثل العدد والواحد والنقطة ، فإنهم يضعون وجوده أيضا . ووضع وجوده هو من جملة مبادئ الصناعة التي تسمى أصولا موضوعة، لأنه مقدمة<sup>(٧)</sup> مشكوك فيها ، مبني عليها الصناعة . وإن كانت<sup>(٨)</sup> ظاهرة الأمرين جميعا كان تكلف<sup>(٩)</sup> وضع الأمرين فضلا .

وربما وضعوا الحدود فقط في الشيء الذي هو خفي الوجود والحد جميعا ، إذ قد يفهم من ذلك أن الشيء موجود وأن الحد ليس بحسب الاسم<sup>(١٠)</sup> بل بحسب الذات : كقولهم في فاتحة علوم الهندسة إن النقطة شيء لا جزء له .

(١) ليس لهذا الفصل عنوان مكتوب ويمكن أن يوضع له العنوان الآتي "لا سبيل إلى إقامة البراهين في العلوم على مبادئها" .

(٢-٢) م : وجل مبادئ العلم الأعم الذي سائر العلوم مرتبة تحته . (٣) م ذكرناه .

(٤) أما ساقطة من ب كم . (٥) م يصدق .

(٦) م أن . (٧) م ساقطة .

(٨) يريد موضوعات الصناعات ، وكان الأولى أن يقول كان ، طردا للباب على وتيرة واحدة .

(٩) م ساقطة . (١٠) يريد أن الحد (التعريف) ليس حدا لفظيا فقط .



وأما المحمولات الذاتية من العوارض في هذه الموضوعات فإنها هي المطلوبة كما<sup>(١)</sup> قلنا مرارا ، فلا يمكن أن يوضع وجودها على سبيل أصل . موضوع أو مصادرة ، ولا<sup>(٢)</sup> على سبيل البيان قبل البرهان عليها . إنما يوضع في فاتحة الصناعة<sup>(٣)</sup> حدودها إن كانت خفية الحدود . وأما إن كانت ظاهرة الماهية مثل المساواة والزائد والناقص وما أشبه ذلك في علم الهندسة ، فربما لم يتكلف وضع ذلك . بل إنما يوضع حد مثل الوحدة والمستقيم والمثلث والأصم والمنطق<sup>(٤)</sup> في الهندسة ، والزوج والفرد والمربع والمستدير<sup>(٥)</sup> في الحساب . فهذا القسم إنما يوضع فيه الحدود فقط .

وأما المبادئ ، فيجب أن تكون قد علمت من طريق الهلية وهو التصديق ، حتى يمكن أن يعلم بها هلية شيء آخر ، إما تصديقا - حقيقيا ، أو تصديقا وضعيا . ولا بد من تصورهما وإلا لم يمكن التصديق بها ؛ فيجب أن تكون موضوعة الإنية في نفسها ، وموضوعة ماهية الأجزاء في فاتحة الصناعة ، إلا أن يستغنى لفرط الشهرة والوضوح<sup>(٦)</sup> عن ذلك . وإن كانت أعم من الصناعة خصصت بالصناعة على نحو ما قيل .

فإذن الموضوعات إن احتيج<sup>(٧)</sup> إلى التنبيه على وجودها وضعت وضعيا ولا برهان عليها في الصناعة ، بل على<sup>(٨)</sup> عوارضها الذاتية . وأما العوارض الذاتية فتحد حدا فقط إن احتيج إليه ، ولا يوضع موجودة إلا عند الفراغ عن إقامة البرهان في مسألة مسألة ليستين منه أنها موجودة لموضوع أو مسلوقة عن موضوع .

والمبادئ التي ليست أصولا موضوعة وليست مصادرات فإن وضعها من التكلف ، مثل أن التقيضين<sup>(٩)</sup> لا يجتمعان وما أشبه ذلك . وإن نازع فيها منازع فلا تنقلب بذلك أصلا موضوعا أو مصادرة ، لأن تلك المنازعة باللسان دون العقل ، وبالقول الخارج دون القول الداخل<sup>(١٠)</sup> .

(١) ب ٦ م ١ . (٢) م لا بد من الوار .

(٣) أي الصناعة أيا كانت : م فاتحة الكتاب الصناعة .

(٤) الأصم irrational والمنطق rational .

(٥) م المكعب والمسدس بدلا من المستدير .

(٦) م أو الوضوح ، وقوله عن ذلك متعلق بقوله يستغنى .

(٧) م فموضوعات العلوم إذا احتيج . (٨) أي بل البرهان على الخ . (٩) م ب ٦ التقيض .

(١٠) م الخارج .

وإنما القياس الذي يتكلف أحيانا في تصحيح شئ من ذلك أو تبكيك مخالف فيه من السوفسطائية<sup>(١)</sup> ، فإن ذلك كله نحو القول الداخلة لا<sup>(٢)</sup> الخارج ، وعلى ما عرف فيما سلف ويعرف فيما يستأنف .  
وأما المبادئ التي قد يشك فيها ، فلا بد من أن يوضع وجودها وتفهم ماهية أجزائها إن لم تكن<sup>(٣)</sup> بينة تصور الأجزاء .

والحد فليس أصلا موضوعا ولا مصادرة لأنه ليس فيه حكم ، بل إنما يوضع لتفهم اسم فقط ، اللهم إلا أن يُسمى إنسان<sup>(٤)</sup> كل مسموع في فواتح الصناعات أصلا موضوعا . بل إنما الأصول الموضوعية أشياء مصدق بها وهي في أنفسها صادقة تجتمع من التصديق بها — ولو بالوضع مع مقدمات أخرى — نتيجة . والحدود ليست كذلك . ولما قيل في التعليم الأول هذا فُظِنَ<sup>(٥)</sup> لظن لعله يسبق إلى بعض السامعين : أنه ربما كان من المقدمات المستعملة مبدأ ما لعلم كله ، أو لمسألة منه ما هو كاذب ثم يطلب منها نتيجة . فكان سائلا سأل وقال : قد نرى في العلوم أصولا موضوعية ومقدمات كاذبة يتدرج<sup>(٦)</sup> منها إلى المسائل مثل أن المهندس يقول خط<sup>(٧)</sup> أب لا عرض له ، وهو مستقيم ، ولا يكون كذلك . ومثل أبج مستقيم الخطوط ، متساوي الأضلاع ، ولا يكون في الحقيقة كذلك ، بل يكون كاذبا فيما يقول ويروم مع ذلك إنتاج<sup>(٨)</sup> نتيجة صادقة . وإنما يكون كاذبا لأن ذلك<sup>(٨)</sup> الخط لا يكون عديم العرض ولا مستقيما في الحقيقة ، ولا ذلك المثلث يكون متساوي الأضلاع في الحقيقة . فأجيب وقيل إن هذا الخط المخطوط والمثلث المشكل ليس مخطوطا لافتقار البرهان إلى مثله ، والبرهان هو على خط بالحقيقة مستقيم وعديم العرض ؛ وكذلك على مثلث بالحقيقة متساوي الأضلاع المستقيمة ، بل إنما خط ذلك وشكل هذا إعانة للذهن بسبب التخيل . والبرهان هو على المعقول دون المحسوس والمتخيل . ولو لم يصعب تصور البرهان المجرد عن التخيل لما احتجج إلى تشكيل<sup>(٩)</sup> ألبيته .

(١) من السوفسطائيين .

(٢) من دون .

(٣) م يمكن .

(٤) من إنسانا .

(٥) من فُظِنَ وكلمة لظن ساقطة .

(٦) م بتدرج .

(٧) من مثل ما يقوله المهندس من أن خط الخ . ب مثل ما أن المهندس يقول .

(٨) من ساقطة ؛ ( ٨ — ٨ ) ساقطة من م .

(٩) من تشكيل وهو خطأ .

فقد بان أن الأصول الموضوعية مصدق بها ، وعلل (١) للتصديق بالنتيجة والمطلوب ، ولا كذلك الحد .

وأیضا (٢) فإن كل أصل موضوع فهو محصور : كلى أو جزئى . وليس شىء من الحدود بمحصور (٣) كلى ولا جزئى . فليس شىء من الأصول الموضوعية محدود . على أنه لا حاجة إلى هذا البيان بعد ما قيل .

ولأن قوما حسبوا أن موضوعات العلوم هي صور مفارقة ، لكل نوع منها مثال يشبه قائم (٤) بذاته عقلى موجود لا فى مادة ، فبالحرى أن يقع الشك وحله فى جملة ما يتعلق بالبرهان . ويجب أن نذكر أولا السبب [ ١٠٥ ] الذى حمل أولئك على هذا الظن فنقول :

إنما وقع أولئك القوم فى هذا الظن من جهة قياس قاسوه فقالوا إن هذه العلوم كلها إنما تنظر فى موجودات (٥) ما ، فالمعدومات (٥) لا فائدة فى النظر فيها . ثم الموجودات إما واقعة تحت الفساد والتغير ، وإما دائمة الوجود غير متغيرة . وأيضا إما محسوسة ، وإما معقولة . والفسادات لا برهان عليها ولا حد لها . والمحسوسات ليست أيضا (٦) مبرهنا عليها ولا محدودة من جهة ما هي محسوسة وشخصية ، بل من جهة طبيعية عقلية أخرى . فالبرهان (٧) ليس يقوم على الشمس من جهة ما هي هذه الشمس ، بل من جهة ما أنها شمس مجردة من سائر العوارض اللاحقة لها (٨) والشخصية (٩) العارضة لها . وكذلك الحد ليس لها من جهة ما هي هذه الشمس .

فإذا كان كذلك ، كان البرهان على صور معقولة مجردة عن المادة ، لثلا تكون محسوسة ولا قابلة للفساد .

وكذلك الحد . فبعضهم وضع ذلك للعدديات فقط ، وبعضهم للعدديات والصور الهندسية ، (١٠) وبالجملة للصور التعاليمية (١١) دون الطبيعية ورقى إليها (١٢) الطبيعية .

- 
- (١) أى وبان أنها علل . (٢) من وقيل أيضا .  
(٣) من بمحصورة . (٤) من وذلك المثال قائم .  
(٥-٥) م موجودات فأما المعدومات . من لأن المعدومات .  
(٦) من والمحسوسات أيضا ليست . (٧) من فإن البرهان . (٨) م ساقطة .  
(٩) من من الشخصية . (١٠) من وبعضهم وضع ذلك للعدديات وللصور الهندسية .  
(١١) من التعليمية . (١٢) من أليها .

وكان مأخذ هؤلاء في الاحتجاج شيئا آخر : وهو أن هذه<sup>(١)</sup> مستغنية عن المادة في الحد، وكذلك في الوجود . قالوا : وأما ما يضعه الرياضى من خط وشكل محسوس فهو كاذب فيه . والنخط والشكل الحقيقي عقلى وعليه البرهان .

وقوم ألفوا الهندسيات من العدديات ، وجعلوا العدديات مبدأ الهندسيات . وأما أفلاطن بفعل الصور<sup>(٢)</sup> المعقولة المفارقة موجودة لكل معقول حتى للطبيعيات فسامها إذا كانت مجردة مُثلاً ، وإذا اقترنت بالمادة صوراً طبيعية . وجميع هذا باطل ، فإن الصور الطبيعية لا تكون هى إذا جردت عن المادة، والصور التعليمية لا تقوم<sup>(٣)</sup> بلا مادة وإن كانت تحدد لا بالمادة، والكلام فى إبطال هذه الآراء والقياسات الداعية إليها إنما هو فى صناعة الفلسفة الأولى دون المنطق وعلوم أخرى ، بل يحسن فى المنطق بوجه من الوجوه أن يبين أن هذه وإن فرضت موجودة فلا مدخل لها فى علم البرهان ولا هى موضوعة لهذه البراهين التى نحن فى تعليمها : لأن هذه البراهين وإن كانت بالذات وأولاً لأموه عقلية كلية ، فإنها ثانياً وبالعرض للحسوسات والفسادات . فإن كل حكم يصح على الشمس المطلقة يصح على هذه الشمس ، وكل حكم يصح على الغب<sup>(٤)</sup> على الإطلاق فيصح على هذا الغب . وإذا صح أن كل إنسان حيوان، صح على إنسان ما أنه حيوان .

والبرهان إنما لا بد من أن يكون فيه<sup>(٥)</sup> قول<sup>(٦)</sup> كلى ليكون شاملاً للكثرة بأن يعطى اسمه وحده للكثرة الجزئية . ويمكن أن يجعل الكلى فيه المحكوم عليه بالحكم الكلى حداً أوسطاً موجباً على الكثرة بالاسم والحد . فما حكم عليه حكم على الكثرة . وأما الصور فلإنها إن كانت موجودة فلا يجب أن يكون الحكم عليها حكماً على الكثرة من الجزئيات الشخصية<sup>(٧)</sup> ، ولا يمكن أن تكون حدوداً وسطى فى إثبات شىء<sup>(٨)</sup> على الكثرة من الجزئيات الشخصية ، وذلك لأن المثل وإن أنزلنا أنها تعطى الكثرة أسماءها<sup>(٩)</sup> ، فلا يمكننا أن نقول إنها تعطى حدودها : لأنه ليس

(١) المراد بهذه الصور التعليمية .

(٢) من الصورة .

(٣) أى لا تقوم فى الوجود الخارجى .

(٤) من فى الغب . وللفب معان كثيرة ولعله يشير هنا إلى حى الغب وهى حى تأخذ يوماً وتدع يوماً .

(٥) من ساقطة .

(٦) أى اسم كلى .

(٧) من الشخصيات ألبنة .

(٨) من إثباتها شيئاً .

(٩) ب ٦ م أسماها .

شيء من الجزئيات صورة<sup>(١)</sup> عقلية مفارقة أبدية - وهذا هو الحد الجامع للصور المفارقة . وكيف (٢) يمكن أن تكون طبيعة الإنسان المحسوس تحمل عليها طبيعة الإنسان المثالي ، وهذا الإنسان حيوان ناطق مائت ، وذلك لا حيوان ولا ناطق إلا باشتراك الاسم ، ولا مائت . وكيف يقال لشيء (٣) من هذه إنها تلك كما يقال إنها حيوان ؟

فإذن الصور المُثَلِّيه لا تُعْطَى أسماؤها وحدودها معا للكثرة والجزئيات<sup>(٤)</sup> ، فلا تصلح أن تتخذ حدودا وسطى في برهان على الجزئيات ، وإن كان ذلك البرهان برهانا بالعرض . وكذلك لا يجوز أن تكون حدودا كبرى . وأما أنها ليست حدودا صغرى فلائن الحدود الصغرى إما أن تكون أعيان الموجودات المبحوث عن أحوالها ، وإما أمورا الحكم عليها حكم بوجه ما على أعيان الموجودات . وليست أعيان الموجودات الطبيعية ولا الرياضية ، ولا هي أيضا أمورا الحكم عليها حكم بوجه ما على أعيان تلك الموجودات لأنها حينئذ تكون حدودا وسطى ، وقد بينا أنها لا تكون حدودا وسطى . ولا هي أيضا الموضوعات الأولية لهذه العلوم حتى تكون إنما تطلب أعراضها الذاتية . وذلك لأنها أيضا إنما تطلب أعراضا ذاتية لأمر هي إما أعيان ، وإما الحكم عليها كالحكم على الأعيان . وليست<sup>(٥)</sup> المثل على أحد الحكمين . فليس الصور والمثل المفارقة إذن داخله في موضوعات<sup>(٦)</sup> البراهين ولا في مبادئها بوجه<sup>(٧)</sup> .

(١) من بصورة .

(٢) م كيف بدون الواو .

(٣) من ساقطة .

(٤) والجزئيات .

(٥) من فليس .

(٦) من موضوع .

(٧) من + واقه تعال أهل .

## المقالة الثالثة

من الفن الخامس<sup>(١)</sup>

### الفصل الاول

في المبادئ والمسائل المناسبة وغير المناسبة<sup>(٢)</sup> وكيف تقع في العلوم

المبادئ الواجب قبولها وخصوصا المبدأ الأول الذى منه تنشعب كلها :

أعنى قولنا "إن كل شيء إما أن تصدق عليه الموجبة وإما أن تصدق عليه السالبة" ليس يوضع<sup>(٣)</sup> في العلوم وضعا بالفعل إلا عند مخاطبة المغالطين والمناكدين، بل إنما يوضع فيها على ما قيل في التعليم الأول على وجوه ثلاثة. وجه<sup>(٤)</sup> يجب أن يعتبر في تكميل التصديق بالمقدمة الكبرى ليعتبر مثله في النتيجة، وذلك بأن يعتقد أن الكبرى إن<sup>(٥)</sup> كانت موجبة فلا يجوز أن تصدق سالبة، أو كانت سالبة فلا يجوز أن تكون موجبة، لتكون<sup>(٦)</sup> النتيجة بهذه الحال. فهذا الاعتقاد يعتقد دائما وإن لم يلفظ به بالفعل: لأنه يعلم أنه إذا هو موجب فليس بسالب<sup>(٧)</sup> وإذا هو سالب فليس بموجب ألبتة، وأن السلب والإيجاب لا يجتمعان، أو أن كل شيء يصدق فيه أحدهما فلا يحتاج إلى التصريح به. وإنما تكون هذه القوة في نسبة الأوسط إلى الأكبر في الكبرى، أو الأصغر إلى الأكبر في النتيجة من غير عكس. فلذلك إذا كنت قلت في الأكبر مثلا "فكل إنسان حيوان" أضمرت "وليس ليس بحيوان" وأنتجت<sup>(٨)</sup> أن "الكاتب حيوان" وأضمرت وليس ليس بحيوان.

وبالجملة ما جعل موضوعا للحكم محمول فليس موضوعا لمقابله<sup>(٩)</sup>.

- (١) من + من الجملة الأولى من المنطق في البرهان وهي تسعة فصول . الفصل الأول .  
(٢) غير المناسبة ساقطة في م . (٣) أى هذا المبدأ الذى هو مبدأ الثالث المرفوع .  
(٤) م ساقطة . (٥) من إذا . (٦) من فتكون .  
(٧) من + ألبتة . (٨) من أنتجت بدون الواو .  
(٩) المراد بالمقابل هنا التقيض ، ومعنى العبارة ما جعل موضوعا لحكم موجب لا يكون موضوعا لحكم سالب .

وأما من جهة المحمول فليس يستمر هذا حتى يكون الحيوان في القياس<sup>(١)</sup> محمولا على الإنسان وليس محمولا على ما ليس بإنسان ، أو يكون الحيوان في النتيجة محمولا على الكاتب وليس محمولا على ما ليس بكاتب ، فإن هذا لا يستقيم ، لأن المحمول يجوز أن يحمل على موضوعات يسلب بعضها عن بعض . ولا يجوز أن يوضع الموضوع لمحمولات يسلب بعضها عن بعض . فهذا وجه واحد .

والوجه الثاني كما يقال في الخلف إنه إن كان قولنا " إن ا ب " ليس صادقا ، فقولنا " ليس ا ب " صادق ، فيكون هذا المبدأ الذي نحن في ذكره مضمرا ، وقوته قوة الكبرى ، كأنه يقول بعد قوله ذلك " لأن كل شيء إما أن يصدق عليه الموجب أو السالب .

والوجه الثالث يخالف الوجهين جميعا ، فإنه ليس يدخل بالقوة فيه هذا المبدأ على أنه نافع في تكميل مقدمة كما في الأول ، ولا في تكميل قياس كما في الثاني ، بل بأن يخصص إما موضوعه وإما موضوعه ومحموله معا : كقولنا كل مقدار إما مباين وإما مشارك ، فنأخذ فيه بدل الشيء شيئا ما خاصا بالصناعة - وهو المقدار - وبدل الموجب موجبا<sup>(٢)</sup> خاصا بالصناعة وهو المشارك ، وبدل السالب سالبا<sup>(٣)</sup> ما خاصا بالصناعة وهو المباين : لأنك لا تحتاج أن تأخذ هذا المبدأ بحيث ينفع نفعا مشتركا في كل علم ، بل بحيث<sup>(٤)</sup> ينفع في ذلك العلم<sup>(٥)</sup> خاصة فإن ذلك يكفيك .

وهذه العلوم العامية الواجب قبولها تشترك العلوم فيها ، لا على أنها ما فيه البيان - أي الموضوعات - أوله البيان وإياه نيين - وهي المسائل - بل على أنها من الذي منه البيان . والبدل يستعملها من جهة<sup>(٦)</sup> أن كل أولى مشهور أيضا . والجدل أيضا يشارك كل علم في المسائل كما يشارك في المبادئ الواجب قبولها ، وكما يشارك في الموضوعات ، فإنه لا يختص بموضوع . لأن الجدل<sup>(٧)</sup> ليس بمحدود النظر في شيء من الوجوه . وكل علم فإنه محدود النظر في الوجوه الثلاثة من الموضوعات والمبادئ والمسائل .

(١) في المقدمة الكبرى من القياس .

(٢) م موجب .

(٣) م ساقطة .

(٤) م حيث .

(٥) م العلوم .

(٦) م كل جهة .

(٧) م ولكن الجدل .

وأما [١٠٥ ب] أن الجدل ليس محدود النظر في الموضوعات<sup>(١)</sup> فإنه لا يقتصر على موضوع واحد يبحث عن أحواله ، بل الجميع عنده سواء . والبرهان يقتصر عليه . وأما بيان أنه ليس بمحدود النظر في المسائل ، فذلك من وجهين : أحدهما أنه لا يقتصر على المسائل الذاتية بالموضوع الذى يبحث عن أحواله في الوقت ، بل في الغريبة<sup>(٢)</sup> أيضا : مثل أنه ليس ينظر هل الخط المستقيم إذا قام عليه خط كان كذا وكذا ، بل هل هو أحسن من المستدير أو ليس ، وهل علمه مضاد للمستدير أو ليس<sup>(٣)</sup> . والثانى لأنه قد يتفق أن ننصر<sup>(٤)</sup> الضدين والتقيضين معا بقياسين في وقتين كل واحد منهما جدلى على ما ستعرفه حيث نتكلم في الجدل : فتارة نقيس من المشهورات أن النفس لا تموت ، وتارة نقيس منها أن النفس تموت . وأما بيان أنه ليس أيضا محدود النظر في المبادئ فذلك من وجهين : أحدهما أنه لا يأتي بالمبادئ الذاتية بالشيء ، بل كيف اتفق . والثانى أنه يأخذ المبادئ الأولية والصادقة والمشهورة التى ليست بصادقة معا ، وما يتسلمه من المخاطب . وقد يجعل كل واحد من المتقابلين مبدأ لقياسه<sup>(٥)</sup> — ذلك في وقت ، وهذا في وقت على ما علمت . وأما البرهان فإنه محدود الموضوع ، محدود المسألة التى بينها وينصرها<sup>(٦)</sup> محدود المبادئ التى منها تين . ويكاد أن يكون الحق هو أنه ليس فى العلوم مسألة عن طرفى التقيض ، وذلك أن السؤال النافع عنهما بالحقيقة هو أن يتكافأ تسليم<sup>(٧)</sup> الطرفين معا عند السائل ، فأيهما كان ، جاز ، واستمر فى عقد قياسه . والقائس المبرهن إذا سلم له الواحد<sup>(٨)</sup> المعين ، النافع له فى عقد قياسه ، انتفع به . وإن سلم مقابله ، سكت ولم يمكنه الاستمرار ، فلا يكون لسؤاله حينئذ فائدة ، إذ كان إنما ينتفع بالواحد فيجب أن يأخذه أخذا من غير مسألة .

ولكن قد يقال "مسألة علمية" على وجهين : أحدهما يقع فى التعليم والتعلم — وهو أحد طرفى التقيض المعلوم أنه هو الحق ، وأنه لا يتعداه المحيىب أو المخاطب ، وإنما يسأل للتقرير والتعميد

(١) أى قاصرا نظره على بعض الموضوعات دون البعض الآخر . (٢) أى فى الأحوال الغريبة .

(٣) يشير صدر العبارة إلى أن مسائل الجدل تشمل الأعراض الذاتية للموضوع المبحوث فيه والأعراض الغريبة على حد سواء ، ولكن المؤلف عند ما مثل لما يقول رفض اشتغال الجدل بالأعراض الذاتية وقصره على النظر فى الأعراض الغريبة .

(٤) غير منقوطة فى م وب ومنقوطة فى م يبصر ، وقد رجحت قراءتها تنصر من النصر أى تنصر للرأىين المتعارضين .

(٥) قياسه . (٦) من بيته وينصره . (٧) من تسلّم .

(٨) أى القول الواحد الذى هو أحد المتقابلين .



لا على سبيل مسائل الجدلية . والثاني في المخاطبات الامتحانية التي تكون في العلوم ولا يبالي فيها بتسليم أى طرفي النقيض كان على ما ستعلمه .

والمسألة الامتحانية فإنها من وجه علمية ومن وجه ليست (١) علمية : فإنها علمية من جهة أن مبادئها مناسبة . وليست علمية من جهة أن الغرض فيها ليس إثبات علم . فذلك (٢) إذا حققت لم تكن مسألة علمية برهانية مطلقة ، بل المسائل العلمية المطلقة محدودة . وليس كل سؤال هندسيا ولا طيبيا ولا حاسيبيا ولا من علم من العلوم الأخر ، بل المسألة الهندسية مثلا (٣) إنما هي إما عن مقدمة صحيحة وبانت بالطرق الهندسية (٤) ، ويراد أن يبان بها غيرها فتكون عن (٤) مبدأ خاص بالمطلوب ، وإما عن مبدأ عام للمسائل الهندسية خاص بالهندسة يتبين به (٥) المطالب الهندسية ولا يبين هو في الهندسة . وكذلك الحال في المسألة المنظرية : إما أن تكون منظرية خاصة يتبين فيها ، وإما أن تكون هندسية ، وهي مبدأ لعلم (٦) المناظر فإن مبادئه من الهندسة ، فتكون مسائل هندسية هي (٧) مبادئ مناظرية ، ومن وجه مسائل هندسية . وأما أنه كيف يكون ذلك حتى تكون مطالب هندسية هي أيضا مسائل هندسية ، فذلك بوجهين مختلفين (٨) . أما المبادئ فإنها مسائل هندسية لأنها في نفسها مسائل ، وهي هندسية لأنها نافعة في الهندسة ، فتكون المسائل النافعة في الهندسة مسائل هندسية . وأما المطالب فهي مسائل هندسية بمعنى أنها مسائل هي من الهندسة .

وقد فهم هذا الموضوع من التعليم الأول على وجه آخر ، وهو أن تكون المسألة من وجه هندسية على أنها مبدأ مثلا للمناظر . فهي من المناظر وليست مناظرية بل هندسية . وتكون المسألة من وجه آخر هندسية إذا كانت هندسية صرفة غير مضافة إلى علم آخر .

وهذا التأويل ليس بجيد ولا بين الأمرين تباين يفتقران به . بل إنما يعني بالمسألة ها هنا لا المطلوب ، بل المسألة التي تؤخذ (٩) مقدمة . فمن ذلك مبدأ ديم يانه في ذلك العلم ، ومن ذلك ما من شأنه أن يبين في ذلك العلم ويبين به غيره أيضا .

- 
- |                        |                |                    |
|------------------------|----------------|--------------------|
| (١) من ليس .           | (٢) من ولذلك . | (٣-٣) م ساقط .     |
| (٤) من غير وهو خطأ .   | (٥) ب م بها .  | (٦) من م ب العلم . |
| (٧) من هي بدون الوار . | (٨) من ساقطة . | (٩) م توجد .       |

فالمبادئ مسائل هندسية ، أى مسائل نافعة فى الهندسة . والمطالب مسائل هندسية ، أى مسائل من الهندسة . وليس كونهما مسائل هندسية بنوع واحد ، وإن كانا من حيث هما نافعان فى مطالب أخرى من الهندسة لا يختلفان . وإذا حققت اعتبار معنى المسألة ، فلا يجوز أن يكون المبدأ مسألة من (١) العلم الذى هو مبدأ فيه ، لأن المسألة فى علم ما جزء من ذلك العلم تكتسب بمبادئه .

والمسائل متميزة عن المبادئ . وليس أحد من أصحاب العلوم يمكنه أن يبين مبادئه من جهة ما هو صاحب علمه . فالمهندس من جهة ما هو مهندس لا يمكنه إثبات مبادئه . والمنظرى من جهة ما هو منظرى كذلك . فإن تكلف المنظرى ذلك فى مبادئه فقد صار هندسيا . ومن جهة الهندسة ما يبين مبادئه . وإن تكلف المهندس ذلك فى مبادئه ، فقد صار فيلسوفا . ومن جهة ما هو فيلسوف ما يبين مبادئه .

ومبادئ جميع العلوم تُبين فى علم ما بعد الطبيعة . وكما (٢) أنه ليس لأحد من أصحاب العلوم أن يبين مبادئه ، فكذلك لا كلام له مع من يناقض مبادئه ، ولا كلام له مع من لا يبنى (٣) على مبادئه . ولا أيضا يلزمه أن يجيب عن كل مسألة ، بل إنما يلزمه إن كان مهندسا أن يجيب عن المسألة الهندسية .

وعلى (٤) صاحب علم ما أن يعرف عماذا يجيب ، وعلى السائل أن يعرف عماذا يسأل . فإذا كان السائل إنما يخاطب المهندس فى أمور هندسية مبنية على مبادئ الهندسة فهو مصيب ، وإلا فليس بمصيب . ولا أيضا مطلوبه يتكشف فى الهندسة بالذات ، بل عسى بالعرض ، وكذلك المحيب المهندس . فلا (٥) كلام له مع من ليس بمهندس فإن كلامهما فضل (٦) ويجرى مجرى ردى المآخذ .

ثم إن المسألة التى ليست علمية — أى ليست مثلا هندسية — على وجهين : أحدهما أن تكون بالجملة خارجة عن ذلك العلم ، والآخر أن تكون بوجه داخلية فيه . مثلا لو أن إنسانا سأل فى الهندسة عن الأضداد هل علمها واحد ، فقد سأل مسألة من حق الفلسفة الأولى . أو عن

(١) من ساقطة .

(٢) من كما بدون الواو .

(٣) غير منقوطة فى ب ومنقوطة يبنى فى م .

(٤) من ولا على .

(٥) من لا .

(٦) أى من فضول القول .

عدد من مكعبين هل يجتمع منهما مكعب كما يجتمع من عدد من مربعين مربع ، فقد سأل مسألة حسابية .  
أو قال مثلا هل طرفا الذي بالكل والأربعة متفقان ؟ فقد سأل مسألة تأليفية . فأى هؤلاء سأل  
في الهندسة كانت مسألته غير هندسية على الإطلاق . وكذلك إن جهل هذا ، كان جهله غير  
هندسى على الإطلاق . وفرق بين الخطأ والجهل المطلق على ما نوضح بعد في موضعه . فكل خطأ  
جهل ، وليس كل جهل خطأ .

ولو أن إنسانا سأل على سبيل التقرير هل خطان وقع عليهما خط فصير الزاويتين اللتين  
تبادلان متساويتين - يلتقيان<sup>(١)</sup> ، أو ظن في نفسه أنهما يلتقيان ، لم تكن هذه المسألة تقريرا  
هندسيا ، ولا هذا الظن ظنا هندسيا من جهة ، وكانا هندسيين من جهة . ذلك لأن غير الهندسى  
يقال على وجهين : أحدهما بمعنى السلب العام<sup>(٢)</sup> المقارن لعدم القوة في الشيء ، كقولنا إن النقطة  
لا وزن لها ولا نهاية لها ، وإن اللون غير مسموع . والثاني بمعنى السلب المقارن للقوة ، كقولنا  
للساكن الذى من شأنه أن يتحرك إنه ليس يتحرك<sup>(٣)</sup> . فالمسألة الغير الهندسية ، والظن الغير  
الهندسى على الوجه الأول هو الذى لا يكون فى قوة حدوده أن تكون هندسية أو تصير بعمل ما  
هندسية ، مثل قولنا إن طرفى الذى بالكل والأربعة متفقان أو غير متفقين أيهما كان خطأ :  
فإن هذه الحدود لا يمكن أن ترد إلى مسألة هندسية أو ظن هندسى<sup>(٤)</sup> . وإن أزيل حالها الذى  
هو الإيجاب إلى السلب ، فليس فى قوة حدود هذه المقدمة أن تصير هندسية . وأما على الوجه الثانى  
فهى أن لا تكون هندسية بسبب أن نسبتها إلى الهندسة نسبة رديئة ، وإن كانت هندسية من  
وجه لكون حدودها بالقوة هندسية ، وإن كانت ليست بالفعل . ألا ترى أن تلك الحدود إذا  
حفظت وأزيل ما عرض لها من النسبة الإيجابية بينها إلى نسبة سلبية ، فقبل مثلا إن الخطين  
الواقع عليهما خط كذا وكذا لا يلتقيان ، صارت المسألة حينئذ هندسية . فهذه المسألة بالقوة  
هندسية<sup>(٥)</sup> ، وبالفعل مضادة للهندسة . ولما كانت الأضداد إنما تنسب إلى موضوع واحد  
وجنس واحد ، فلا بأس أن يقال من هذه<sup>(٦)</sup> الجهة لكليهما مسألة هندسية أو ظن هندسى .

(١) يلتقيان باللفظ والياء فى ب . س غير منقوطة : يلتقيان فى م والمراد بالخطين اللذين لا يلتقيان الخطان المتوازيان .

(٢) المراد بالسلب العام هنا أن السؤال ليس هندسيا على الإطلاق .

(٣) هذا مثال للشيء الذى ليس بكذا ولكن فى قوته أن يكون كذا ، لا للسؤال الذى ليست هندسية ولكن فى قوتها أن  
تكون هندسية وهى موضوع الكلام .

(٤) أى رأى هندسى .

(٥) م الهندسية .

(٦) م ساقطه .

## الفصل الثاني<sup>(١)</sup>

[١١٠٦]

في اختلاف العلوم الرياضية وغير الرياضية مع الجدل ، وفي أن الرياضة بعيدة عن الغلط وغيرها غير بعيدة منه ، وبيان ما ذكر في التحليل والتركيب

إن الجهل المضاد للعلم — وهو الذى ليس إنما يعدم معه العلم فقط ، بل أن يعتقد<sup>(٢)</sup> ويرى صورة مضادة لصورة العلم ، كما يقع في الوجه الثانى من وجهى اللاعلى واللاهندسى — قلما يقع في التعاليم . وذلك لأن هذا الجهل إنما يقع لأسباب ، وأظهرها أمران : أحدهما التباس مفهوم حدود القياس لاشتراك الاسم وخصوصا الأوسط ، فإن أكثر انخداع يقع بسببه إذا كان اللفظ واحدا في المقدمتين والمعنى مختلفا . والثانى حال التأليف وشكل القول إذا لم يكن منتجاً وأشبه المنتج مثل الموجبتين في الشكل الثانى وما أشبه ذلك .

وأما القسم الأول فإنه مما لا يقع في التعليميات لأن ألفاظ معانى الهندسيات معلومة المعانى بالتحصيل فلا توهم غير المعنى المقصود به<sup>(٣)</sup> . بل لكل لفظ منها معنى مفهوم بحسب الغرض<sup>(٤)</sup> أو بحسب ما سبق من<sup>(٥)</sup> التحديد . ثم معانى تلك الألفاظ قريبة من الخيال ، فكما يفهم في العقل للفظ منها معنى ، كذلك يقوم له في الوهم خيال ، فيثبت خياله<sup>(٦)</sup> حقيقة ذلك المعنى ويحفظه ولا يدع الذهن يزيغ عنه . فينبذ يكون الحد الأوسط مضاعفاً أى واحدا بعينه يؤخذ مرتين لشيئين معلومين فينتج ضرورة . وأما في العلوم الأخرى — وفي الجدل خصوصا — فلا تكون هذه المعاون ، بل تكون ألفاظها في أكثر الأمر مشتركة ، والمعنى العقلى باطن غائر في النفس غير مُعان بخيال ملائم لذلك المعنى يثبتته ويحفظه في الذهن . بل ربما كان الخيال اللأخ منه في الذهن مناسباً لمعنى والغرض معنى آخر ، ويزيغ<sup>(٧)</sup> الذهن<sup>(٨)</sup> عن الغرض إلى الخيال .

(١) م ك ب ساقطة .

(٢) م يقد .

(٤) م المرض .

(٧) م فيزيغ .

(٣) هكذا في المخطوطات الثلاثة والأفضل "بها"

(٥) س به .

(٦) أى ما يتخيل منه .

(٨) م الذى وهو تحريف .

والخيال فيما سوى التعليميات في أكثر الأمر مضل ، وفي التعليميات هاد مرشد . ولذلك ما صارت<sup>(١)</sup> المسائل الرياضية يصعب تعليمها إلا بان تشكل أشكالا محسوسة معاملة بحروف ، ليكون ذلك معونة للخيال وتقوية ، إذ كان<sup>(٢)</sup> لا يخاف من ذلك فيما ما يخاف في العلوم الأخرى .

وأما العلوم الأخرى فإذا لم يكن فيها معونة<sup>(٣)</sup> من قبل الخيال وكان اللفظ مشتركا وفي تفصيل معانيه صعوبة ، زاغ الذهن . ويخص الجدل أن وحدانية معنى اللفظ المستعمل فيه قد تكون بحسب الشهرة لا بحسب الحقيقة . فربما كان بحسب الحقيقة مشتركا فيه<sup>(٤)</sup> فيكون هذا الالتباس اللفظي في الجدل أكثر — مثل استعمال لفظة الدور<sup>(٥)</sup> في الجدل ، ولفظة الدائرة : فإن لفظة الدائرة عند المهندس محدودة المعنى وعند الجدلي ملتبسة ما لم ترسم<sup>(٦)</sup> . فيكاد يقع عنده أن الدائرة المشكلة والشعر الدائري الأجزاء بعضه على بعض ، والبيان الدوري ، مفهوم لفظة الدائرة في جميعها قريب<sup>(٧)</sup> من مفهوم اللفظ من المتواطىء ، فيشكل صدق قول القائل كل دائرة شكل . وربما ظن أنه ليس كل دائرة بشكل ، فيكون مثل هذا سببا للغلط عظيما إلا أن يرسم ويميز ذلك .

ولما كان وقوع اسم الدائرة أو ما أشبه الدائرة على أمثال هذه المعاني ليس واحدا في الحد ، وجب أن يكون قولنا " كل دائرة كذا " مقتصر في الدلالة على بعض هذه المعاني دون البعض إن أريد أن تكون مقدمة واحدة . ووجب ألا يناقض قول القائل ، جدليا كان يستقرى أو غير جدلي ، " إن كان دائرة شكل " كأنه يتخيل الدائرة بحسب المشهور معنى واحدا . فلا تكون عنده بحسب المشهور لفظا مشتركا يناقضه<sup>(٨)</sup> بأن يقال له إن الدائرة الشعرية ليست بشكل : لأن المناقضة<sup>(٨)</sup> مقدمة بنفسها ، ومناقضة بالقياس إلى غيرها . وما لم تصر أولا مقدمة في نفسها لم تصلح أن تصير مناقضة لغيرها .

ولا تكون الكلمة مقدمة وليس معنى الدائرة فيها بمحصل . فإذا حصل معناها وحصل معنى قول القائل " كل دائرة شكل " لم تكن هذه مناقضة لها . بل إنما يظن أنها مناقضة على أحد

(١) ما هنا مصدرية وغير نافية : ومعنى العبارة : لهذا السبب صارت مسائل الرياضة صعبة التعلم إلا بان تشكل الأشكال المحسوسة .

(٢) س إذا كان . (٣) م ب معونة فيها .

(٤) أى مقولا بالاشتراك اللفظي على أكثر من معنى . (٥) م ب النور .

(٦) أى تحدد بالتعريف بالرسم . (٧) ب م قريبا . (٨) س مناقضة (٨ - ٨) ساقط في م .

الوجهين اللذين بهما لا تكون في الحقيقة مقدمة : إذ كان إما أن تصير هذه المقدمة غير مقدمة للجهل الكائن بمعنى موضوعها الذي هو الدائرة ، بل لا يفهم لموضوعها معنى : وإما أن تصير غير مقدمة بأن تكون قد أخذ موضوعها - وهو الدائرة - في قولهم "كل دائرة شكل" على معنى "كل ما يسمى دائرة" لا على معنى "كل ماله معنى الدائرة". وكلا الأمرين ينعان أن تكون هناك مناقضة : فإن المناقضة مقدمة صحيحة في أنها مقدمة ، مقابلة لمقدمة صحيحة في أنها مقدمة .  
ف(١) لم تتقرر المقدمة مقدمة لم تتقرر مناقضة (٢) .

ولنرجع إلى بيان حكم القسم الثاني من وجوه الغلط الواقع في العلوم دون التعليميات فنقول :

إن العلوم الرياضية إنما يستعمل فيها في أكثر الأمر الشكل الأول ، ومن ضروبه ، الضرب الأول . وربما استعمل الضرب الثاني فلا تقع (٣) فيه مغالطة بتأليف القياس إلا في النادرة النادرة جدا . وأما الجدل فكثيرا ما تستعمل فيه قياسات غير منتجة سهوا وانخداعا لأنه متصرف (٤) في الأشكال وفي الضروب ، ويستعمل (٥) الحقيقى والمظنون ، وخصوصا التأليف (٦) الكائن من الموجبتين في الشكل الثاني ، فإنه كثيرا ما يستعمل في الجدل ، كمن (٧) يريد منهم مثلا أن يبين أن النار كثيرة الأضعاف في النسبة (٨) بأن يقول : "النار سريعة التولد والترديد" و "كثير الأضعاف في النسبة سريع التولد والترديد" فينتج "أن النار كثيرة الأضعاف في النسبة". فإن هذه الصورة غير منتجة في الحقيقة وإن كانت قد تعد منتجة في الظاهر . وإنما يمكن أن تصح لها نتيجة في بعض المواضع بسبب المادة إذا كانت المقدمة متساوية الموضوع والمحمول ، فيمكن أن تعكس كبرها كلية فترجع إلى الشكل الأول .

والجدل والتعاليم يتخالفان غاية التخالف في التحليل بالعكس . وذلك لأن التعاليم تؤخذ مجملات مسائلها من الحدود وما يلزم من العوارض بسبب الحدود - وهي العوارض التي تعرض للأشياء

(١) س فكا .

(٢) س + ولا مناقضه .

(٣) ب م فلا تقع .

(٤) س منصور . (٥) س ومستعمل .

(٦) س من التأليف .

(٧) س كما يستعمله من يريد .

(٨) أى أنها تموت وتريد على نسبة هندسية كما يدعى قانس Caenus : وقد ذكر أرسطو هذا المثال : راجع أقالو طيقا الثانية ٧٧ ب ٤٠ - ٤٢ وما بعدها .

بذاتها ؛ وهي من جهة ما هي ، هي من حيث لها حدودها . وكلها محدود محصور ومعلوم .  
وأكثرها منعكس (١) .

فإذا كان مطلوب وأريد أن يطلب له قياس من جهة التحليل بالعكس ، طلب من لواحق  
الطرفين ما هو على الشريطة المذكورة ، وهي لواحق بمدودة معلومة فتصاب عن كتب فيكون  
سبيل التحليل فيها سهلا .

وكذلك سبيل التركيب الذي هو عكس التحليل فيكون التركيب فيها أيضا سهلا : لأن ما هو  
عكس السهل سهل (٢) . وبطريق التركيب يتدرجون من مسألة إلى مسألة من غير أن يُجتمعا  
بمقدمات (٣) ذات وسط ويتجاوزوا عنها إلا بعد إيضاحها بالقياسات القريبة منها ، ويكون التريد  
فيها تريدا محدودا (٤) والطريق منهوجا .

والجدل مخالف في جميع هذا (٥) . أما أولا ففي التحليل بالعكس : وذلك لأن الأوساط تكون  
أمورا كثيرة متشوشة ، فإنها تكون أمورا عرضية وذاتية ، وتكون من العرضيات صادقة وكاذبة  
بعد أن تكون مشهورة ، فتتضاعف مطالب الأوساط فيصعب تحايلها . وليس إنما يصعب التحليل  
في المسائل الجدلية على الإطلاق ، بل وفي الصادقة منها ، لأنها قد تخرج من كواذب (٦) إذا كانت  
مشهورة أو مسلمة أو متبعة منها . ولولا ذلك لما كانت سهلة من وجه واحد : وهو أنها كانت  
تكون مقتصرة على الصادقات . وأما ثانيا ففي التركيب : لأن التحليل لما صعب صعب عكسه  
وهو التركيب ، لأن التركيب فيه ليس يكون على تأليف مستقيم يتبدى عن غير ذوات (٧) أوساط ثم  
يستمر على نظام ، بل يكون كيف اتفق وبأى أوساط اتفقت ، وربما عكس التركيب في الجدل  
بفعل ما بينه الجدل بمقدمة نتيجة لتلك المقدمة بيان (٨) بها بعينها (٩) في مجادلة أخرى ، فيتضاعف  
التركيب .

(١) ولذلك لا تعدد المحمولات ولا تتزايد البراهين التعليمية (الرياضية) إلى غير نهاية ، ولكن هذا يمكن  
في البراهين الجدلية .

(٢) م قابل لأن ما هو عكس سهل سهل . (٣) م مقدمة .

(٤) م حدودا وهو خطأ . (٥) م ذات .

(٦) م من كواذب مشهورة أو مسلمة . (٧) م ذات .

(٨) م قابل غير مقطوع ؛ م بيان . (٩) م غير مقطوع ، ب ويعينها .

وربما وقع ذلك في بعض مقدمات الجدل<sup>(١)</sup> التي إن سلمت نفذ فيها وعقد القياس ؛ وإن لم تسلم<sup>(٢)</sup> رجع من التركيب إلى التحليل ، فيتخلل التركيب مواضع التحليل - وهي مواضع المباحثة<sup>(٣)</sup> عما لا يسلم ويطلب له حد أوسط مرة أخرى ، وهذا هو التحليل . فيختلط تركيبه بالتحليل .

وأما ثالثا ففي التريد . وهذا الموضوع يمكن أن يفهم على أنه يعني به<sup>(٤)</sup> التريد البرهاني التعليمي من جهة أنه يتريد لا بالتوسيط على ما بيننا ، بل بإضافة حد من خارج - إما إلى غير النهاية أو نقف فنبتدئ برهاننا على شيء منقطع عن الأول كما فعل في أو قليدس حين اشتغل بزوايا<sup>(٥)</sup> حول خط قائم على خط . ومثل أن يكون تيين<sup>(٦)</sup> أولا أن العدد الفرد عدد ذو كم<sup>(٧)</sup> محدود بتوسط أنه عدد ذو كم ، ثم يبين أيضا للزوج كذلك . فلا يكون قد استمر بل عدل .

ومن أحب أن يفهم [ ١٠٦ ب ]<sup>(٨)</sup> الخلاف في الحدين الأوسطين ، كرر الفرد في أوسط أحدهما والزوج في الآخر . ويمكن أن يفهم<sup>(٨)</sup> أنه يعني به التريد الجدل فيكون كأنه يقول إن<sup>(٩)</sup> التريد في نتائج الطريقة الجدلية ليس يكون على الاستقامة فقط ، بل تارة يتريد على الاستقامة ، وتارة يعدل إلى جانب فيداخل في أوساط المقدمات نتائج أخرى ، أنواعا كثيرة من المداخل ، مثل أنه يجعل<sup>(١٠)</sup> الحد الأكبر شيئا واحدا مثلا ، والحدين الآخرين مختلفين فيقول : إن كل عدد فرد - وهو الأصغر - فهو عدد فرد ذو كم - وهو الأوسط<sup>(١١)</sup> ؛ وكل عدد ذي كم<sup>(١٢)</sup> فهو عدد ذو كم محدود متناه أو غير محدود ولا متناه . فينتج أن العدد الفرد هو<sup>(١٣)</sup> ذو كم محدود متناه أو غير محدود ولا متناه . ويقول أيضا : العدد الزوج - وهو الأصغر - عدد زوج ذو كم ؛ وكل عدد ذي<sup>(١٤)</sup> كم فهو عدد ذو كم محدود متناه أو غير محدود ولا متناه . فيكون هذا قياسا<sup>(١٥)</sup> آخر يشارك القياس الأول لا في النتيجة ولكن في الحد الأكبر .

- 
- |  |                     |                             |
|--|---------------------|-----------------------------|
| (١) س الجدل .  | (٢) م يسلم .        | (٣) م : المباحث .           |
| (٤) س ساقطه .  | (٥) س برهاننا .     | (٦) س غير منقوطة ؛ م يبين . |
| (٧) س وكم .  | (٨-٨) ساقط من س .   |                             |
| (٩) ب لأن .  | (١٠) ب كم أنه جعل . |                             |
| (١١) المقدمة التي يتحدث عنها هي " كل عدد فرد فهو عدد فرد ذو كم " . فوضعها هو الحد الأصغر ومحولها الحد الأوسط . |                     |                             |
| (١٢) ب كم ذو كم .  | (١٣) م وهو .        | (١٤) س ذو .                 |
| (١٥) ب كم قياس .   |                     |                             |



وقد يحول هاهنا إلى جانب آخر في تكثير القياس والنتيجة .

وإنما جوزنا أن يفهم هذا<sup>(١)</sup> أنه يزيد به جانب الجدل ليتبين أن أكثر قياساته<sup>(٢)</sup> على هذه السبيل . ويقل في البراهين هذا وفي التعليميات لأنها منعكسة الحدود ولأن<sup>(٣)</sup> هذا المثال يابق بالجدليين من حيث المقدمات ومن حيث إنه على مطلوبين متقابلين .

وقد يمكن أن يفهم هذا الموضوع من التعليم الأول على غير هذا الوجه ، بل على عكسه : وذلك لأن الجدل وإن كان أكثر تصرفاً وأكثر شعب تصرفاً ، فإنه أقل نتائج . فإن الجدل<sup>(٤)</sup> لا يتغلغل إلى الكلام في جميع المسائل ، فإنه لا تفي بذلك مشهوراته وما يبنى عليها . وذلك لأنه يحتاج في كل مسألة إلى قياس حاضر . فما كان يتبين مثلاً بألف وسط لا يمكنه أن يحضره . ولا أيضاً ينتفع في جدله ببيان شيء يحتاج إلى أوساط كثيرة جداً لا يفي المخاطب بإيرادها كلها وقت المجادلة . والقياس<sup>(٥)</sup> البرهاني فلا يرى<sup>(٦)</sup> بأساً في أن يكون مطلوبه إنما يتوصل إليه بألف وسط وفي مدة طويلة . فهو يعمد في التركيب على الاستقامة ؛ ولا يرى بأساً في العدول<sup>(٧)</sup> أيضاً عن أوساط وحدود صغرى إلى غيرها لأن له مدة فراغ وقد وطن نفسه على التعب .

(١) من على بدلا من هذا . (٢) من مناسباته .

(٣) م لأن . (٤) لا ساقطه في م . (٥) من وأما .

(٦) من ساقطه . (٧) من بالعدول .

## الفصل الثالث<sup>(١)</sup>

في استئناف القول على برهان لم وإن ومشاركتها ومباينتهما في الحدود  
واختلافهما في علم وفي علمين

قد تقدم منا القول في إبانة الفرق بين برهان إن وبرهان لم ؛ وكيف يكون على شيء واحد  
برهان إن وبرهان لم . وبقى أن نحاذى بكلامنا ما قيل في التعليم الأول فنقول :

إن الحدود قد يقع فيها برهان إن وبرهان لم على وجهين : أحدهما أن يكون المطلوب واحدا  
بعينه فيكون عليه قياسان : أحدهما لا يكون قد وفيت فيه العلة الأولى - أى القريبة للامر ،  
الموجبة له لذاته ، وتكون هذه العلة<sup>(٢)</sup> قد وفيت في الآخر ، فيشترك القياسان في أن كل واحد  
منهما أعطى العلة للامر . ويفترقان في شيئين : أحدهما أن أحد القياسين أعطى العلة البعيدة  
والثاني أعطى العلة القريبة . والثاني منهما أن أحد القياسين فيه مقدمة تحتاج إلى متوسط وهو  
العلة القريبة ، والمعلول القريب ؛ ولذلك لم يعط فيها<sup>(٣)</sup> اللم المحقق ، والآخر ليس فيه مقدمة  
محتاجة إلى ذلك . فهذا أحد الوجهين الممكنين وسيرد تفصيله بعد . وأما الوجه الثاني فإن لا يكون  
قد أعطى في كل قياس منهما<sup>(٤)</sup> علة لا قريبة ولا بعيدة ، ولكن أعطى في أحدهما ما ليس بعلة<sup>(٥)</sup>  
أصلا : فإنه قد يمكن أن يكون ما ليس بعلة منعكسا على الحد الآخر من المقدمة ، سواء كان  
ما ليس بعلة معلولا للآخر كلبع الكواكب<sup>(٦)</sup> الذي هو معلول لبعده<sup>(٧)</sup> ، وهو مما ينعكس على العلة  
وهي بعده ، ومثل هيئة تزايد ضوء القمر الذي هو معلول<sup>(٧)</sup> كرتيه ، وهو مما ينعكس على العلة  
وهي كرتيه ، أو كان ما ليس بعلة ليس أيضا بمعلول<sup>(٨)</sup> للآخر ولا علة ، مثل دلالة ثبات الهالة

(١) م ٦ ب ساقطه .

(٢) س + فيه .

(٣) س ساقطة .

(٤) منها في المخطوطات الثلاثة .

(٥) أى ما ليس بعلة للشيء . وإن كان علة في إنتاج القياس : وذلك كأن نضع "غير اللامع" حداً أوسطاً في إنتاج  
أن الكواكب المنحيرة قريبة . و "غير اللامع" و "القريب" حدان متعاكسان بمعنى أنه يمكن أن يؤخذ أحدهما بدل  
الآخر حداً أوسطاً في القياس .

(٨) س معلول .

(٧-٧) ساقط في س .

(٦) ب ٦ م الكواكب .

على سُجُومِ المطر عن السحاب الذي فيه الهالة. فإنه إذا كان يمكن أن يكون معلول منعكس أو علامة منعكسة - وإن لم يجب ذلك فر بما لم يكن المعلول منعكسا ، بل كان أعم مثل إضاءة البيت بسبب الاصطباح، أو كان أخص مثل التدخين<sup>(١)</sup> عن النار ، وكذلك العلامة على ما علمت - فتبين أنه يمكن أن يبين بالمعلول العلة ، وبالعلامة ذو العلامة ، ويمكن أن يبين بالعكس . وإنما يتوقف الأمر على الأعراف . فإن كان الأعراف نسبة المعلول أو العلامة إلى الحد الأصغر ، كان هو الأولى أن يجعل حداً أوسط والعلة حداً أكبر ، فكان ذلك وجهها من وجهي هذا البرهان ، مثل قولك : إن<sup>(٢)</sup> الكواكب المتحيرة مضيئة غير لامعة ، وكل مضيء غير لامع فهو قريب ، فالكواكب المتحيرة قريبة . وأيضا : الكواكب الثابتة مضيئة لامعة ، وكل مضيء لامع فهو بعيد ، فالكواكب الثابتة بعيدة . ثم كل واحد<sup>(٣)</sup> من اللع وسابه مسبب<sup>(٤)</sup> ومعلول : ذلك للبعد ، وهذا للقرب . وكذلك قولك : القمر يتريد ضوءه كذا وكذا ، وكل ما يتريد<sup>(٥)</sup> ضوءه كذا وكذا فهو كرى ، فالقمر كرى . فهذا أيضا الحد الأوسط فيه معلول الأكبر .

فهذه أمثلة الضرب الثاني من برهان إن. ولو أن هذه الحدود الكبرى كانت أعرف من هذه الحدود الوسطى ، وكان القرب والبعث للمتغيرة<sup>(٦)</sup> والثابتة أعرف من اللع واللامع ، والكربية أعرف للقمر من هيئة قبول الضوء ، لكان يمكن أن تجعل هذه العلل حدودا وسطى ؛ فيقال إن الكواكب المتحيرة قريبة الضوء ، وكل قريب الضوء فإنه لا يلمع ؛ أو يقال إن القمر كرى ، وكل كرى فإنه يقبل الضوء هكذا ، فكان هذا برهان لم . على أنه يجوز أن يعلم أولا الإن بالمعلول ثم يقلب فيعلم اللم بالعلة فلا يكون دورا : لأن البيان الأول لم يطلب فيه لم<sup>(٧)</sup> ألبته ؛ وأما البيان الثاني فلم يطلب فيه إن ألبته . فيكون هذا قريبا من المصادرة على المطلوب وليس مصادرة على المطلوب .

ففي أمثال هذه المواد المنعكسه يمكن في علم واحد أن يعلم إن صرف أولا ثم يعلم لم صرف ثانيا من مواد بأعيانها مع ما فيها من تقديم وتأخير وزيادة ونقصان . . مثاله أن يعلم بالعلم الرصدى أن القمر كرى الشكل لأنه يستضيئ كذا وكذا ، فيكون هذا محفوظا . ثم يتعرف من العلم<sup>(٨)</sup> الطبيعي أن الأجرام السماوية يجب أن تختص بالأشكال الكرية من جهة برهان طبيعي يعطى اللم والإن

- |                 |               |                      |
|-----------------|---------------|----------------------|
| (١) ت التدخين . | (٢) ب ساقطة . | (٣) ب واحدة .        |
| (٤) س ساقطة .   | (٥) س يزيد .  | (٦) ب بام المتحيرة . |
| (٧) س ساقطة     | (٨) س علم .   |                      |

جميعا ، ثم يقال : فلذلك ما صار يتشكل على هذا الشكل الذى أنت غير شاك به فى إنيته وإنما تجهل لميته .

وقد يمكن مثل ذلك من وجه آخر . وذلك لأنه قد يمكن أن يكون لشيء واحد معلولات ولوازم<sup>(١)</sup> مقارنة ، لا هى علل ولا معلولات ، مثل أن تكون معلولات لشيء<sup>(٢)</sup> واحد وتكون منعكسة عليه ويكون له أيضا علل ذاتية منعكسة عليه ، ويكون وجود تلك المعلولات واللاوازم لموضوع ما أعرف من وجود الشيء له ، ووجود تلك العلة أيضا لذلك الموضوع أعرف من وجود الشيء له . فإن جعل الحد الأوسط من العلل ، كان برهان لم وإن معا ؛ وإن جعل من اللوازم والمعلولات كان برهان إن فقط .

فإذن هذا الوجه الواحد من وجهى ما نحن فيه قديما قد انشعب إلى وجهين : أحدهما الوجه الذى تكون مواده مشتركا فيها للأمرين ولكن يجرى الأمر فى الأمرين على العكس . والثانى الوجه الذى تكون مواده مختلفا فيها وأخذ أحد<sup>(٣)</sup> المختلفين ، الذى ليس<sup>(٤)</sup> هو العلة ، وسطا تارة فأعطى<sup>(٥)</sup> برهان إن ، وأخذ ثانيهما الذى هو<sup>(٥)</sup> العلة وسطا تارة فأعطى برهان إن ولم معا . فعلى هذا الوجه يجب أن يفسر هذا الموضع حتى يكون الإن واللم<sup>(٦)</sup> لشيء واحد . والذى يفسره قوم آخرون يكون فيه الإن لشيء واللم لشيء آخر .

ولنرجع إلى تفصيل القسم الذى لا يكون فى<sup>(٧)</sup> أحد قياسيه علة قريبة ويكون فى الثانى علة قريبة . أما الذى لا يكون فيه علة قريبة فقد قيل فى التعليم الأول ما هذا لفظه : " وأيضاً فى الأشياء التى يوضع الأوسط فيها خارجا : إنما يكون البرهان على لم هو<sup>(٨)</sup> إذا كان أخبر بالعلة نفسها ، فإن لم يخبر بها نفسها لم يكن برهان على لم بل على إن " . وإنما يعنى بالعلة العلة القريبة .

لكن قوله " الأشياء التى يوضع فيها الأوسط خارجا " يحتمل معنيين : أحدهما ألا يكون ترتيب الحدود على ترتيب الشكل الأول بل على ترتيب الثانى مثلا ، فيكون الحد الأوسط خارجا ولا يكون

(١) من باب أولوازم .

(٤) من وأعطى .

(٣) من هو ليس .

(٢) من معلول شيء .

(٧) م ساقطة .

(٦) من اللم والإن .

(٥) م ليس هو .

(٨) م ساقطة .

أعطى العلة القريبة فيه — كما نقول في الشكل الثاني إن الجدار لا يتنفس لأنه ليس بحيوان ، وكل متنفس حيوان . وهذا التأويل أظهر . ويكون إنما نسب إلى الشكل الثاني<sup>(١)</sup> لأنه كما علمت أولى بالسلب . وهذا يقع في البراهين السالبة أكثر وإن كان قد يقع في الموجبة .

فأما<sup>(٢)</sup> التفسير الثاني — وهو الأصوب وإن لم يكن الأظهر<sup>(٣)</sup> — فهو أنه<sup>(٤)</sup> يعني بالأوسط الأوسط في القياس والوجود جميعا ، وهو العلة القريبة ، على أنها منعكسة ، ويكون معنى وضعه خارجا ألا يكون قدرتب في أجزاء القياس بل ترك من خارج . فإن الجدار في مثالنا المذكور ليس علة كونه غير [ ١١٠٧ ] متنفس ما<sup>(٥)</sup> وُضِعَ وهو : كونه ليس بحيوان ، بل ما ترك خارجا وهو : كونه غير ذي رئة . فإنه إذا كان للإيجاب مطلقا علة منعكسة ، فرفع تلك العلة علة السلب ، وكان السلب مطلقا إذا كان له علة منعكسة ، فقابل تلك العلة علة الإيجاب . ولو كان علة أنه لا يتنفس كونه ليس بحيوان ، كان علة أنه يتنفس ، كونه حيوانا : وليس كذلك ، فإن من الحيوان ما لا يتنفس . وكذلك<sup>(٦)</sup> ليس علة أنه لا يتنفس أنه<sup>(٧)</sup> ليس بحيوان ، بل الحيوان أعم مما لا يتنفس و " ليس بحيوان " أخص مما " لا يتنفس " : فإن من غير المتنفسات ما هو حيوان . بل علة التنفس<sup>(٨)</sup> أخص من الحيوانية وهو وجود<sup>(٩)</sup> الرئة<sup>(١٠)</sup> . وعلة عدم التنفس أعم من عدم الحياة وهو عدم الرئة<sup>(١١)</sup> .

ولكن قوما لشدة تكلفهم دقة الكلام والتقدير فيه ، يتباعدون عن العلل القريبة إلى البعيدة ، كما قيل إن بلاد الصقالبة ليس فيها زُمار إذ ليس فيها كروم . ولو قيل<sup>(١١)</sup> إنه ليس فيها خمور لكان عسى قد أدت العلة القريبة في الإغناء عن المطربين . ولكن أعطى علة العلة فلم يوضع المقصود ولم يبرهن .

وقد قيل في التعليم الأول : إنما يمكن أن يكون هذا في الأكثر في علمين إذا كان أحدهما تحت الآخر بمنزلة علم المناظر عند علم الهندسة<sup>(١٢)</sup> ، وعلم الحيل عند علم المجسمات ، وعلم تأليف اللحون

(١) من قوله إن الجدار لا يتنفس إلى قوله الشكل الثاني ساقط في س . (٢) س وأما .  
(٣) س أظهر . (٤) م له وهو خطأ . (٥) م بما . وما خبر ليس .  
(٦) س فكذلك . (٧) س هو أنه . (٨) م النفس .  
(٩) م موجود . (١٠-١١) موجود في . مخ لا في ب . (١١) س + بدل ذلك .  
(١٢) م وب الهيئة . ولكن الأقرب أن يدخل علم المناظر تحت علم الهندسة لا علم الهيئة .

عند علم العدد ؛ وعلم ظاهرات الفلك تحت أحكام النجوم — أى أحكام علم الهيئة : فإن هذه العلوم يكاد أن يكون الأعلى والأسفل منهما <sup>(١)</sup> متواطئ الاسم . وإنما قيل " يكاد " ولم يُقل بالحقيقة ؛ وذلك لأن العلمين من هذين ينسبان إلى شيء واحد من وجه : فإن الظاهرات وعلم الهيئة كلاهما ينظر في حال الأجرام والأبعاد . وكذلك النجوم التعليمى ونجوم أصحاب الملاحة ، فإن كليهما ينظر <sup>(٢)</sup> في مواضع النجوم . وتأليف المحون التعليمى وتأليف المحون السماعى كلاهما ينظر <sup>(٣)</sup> في حال النجم . وكذلك علم المناظر وعلم الهندسة ينظران في أشكال وخطوط ومقادير . وكذلك علم الحيل وعلم المجسمات ينظران في مقادير ذوات عمق .

فهذا الاشتراك الذى <sup>(٤)</sup> لها تشبه <sup>(٥)</sup> المتواطئة ولكن ليست بالحقيقة متواطئة لسببين : أحدهما أن العلمين في بعض الأصناف المذكورة لا يشتركان في النسبة اشتراكاً تاماً : فإن علم الموسيقى ينظر في عدد ما بحال ؛ وهو عدد وقع في نغم . وعلم المناظر ينظر في مقادير ما بحال وهى مقادير ما للبصر إليها نسبة . وعلم <sup>(٦)</sup> الحساب ينظر في العدد على الإطلاق ، وعلم الهندسة ينظر في المقادير على الإطلاق .

والوجه الثانى أنهما ولو اشتركا في المنظور فيه واستقرت نسبتها إليه من جهة كمية المنسوب إليه وكيفيته ، فليست النسبة معا ؛ بل لبعضها أولاً ولبعضها آخر <sup>(٧)</sup> — وهذا يمنع التواطؤ الصرف — وإن اشتركت أشياء في المعنى إذا لم تتساو فيه ، بل اختلفت بالتقديم <sup>(٨)</sup> والتأخير والاستحقاق أو النقصان والزيادة كما تبين لك من قبل . ولما كادت تكون هذه من المتواطئة أسماؤها شابهت بوجه ما العلم الواحد فشاركت بوجه ما في المسائل لكن اختلفت ؛ فإن العلم الأعلى يعطى اللم والعلم الأسفل يعطى الإن على نحو ما كنا نحن أنفسنا أوضحناه في موضعه .

ثم قيل : وذلك لأن العلم بان هو لمن يمسُّ بالأمر ؛ فأما العلم بلم فهو لأصحاب التعاليم . معناه أن العلم "بان هو" للملاح <sup>(٩)</sup> والعلم "بلم هو" للنجم . والعلم "بان هو" للتدرب في صناعه الموسيقى

(١) هكذا في المخطوطات والأفضل منها .

(٢) ب ٦م ينظران ، والأصح الإفراد : قال تعالى كلنا الجنتين آتت أكلها ولم يقل آتتا .

(٣) ينظر في المخطوطات الثلاثة . (٤) م س ساقطه .

(٥) م نسبة وس غير منقوطة . (٦) م علم بدون الواو

(٧) م ب أخيراً . (٨) م بالتقدم والتأخر . (٩) م س للملاح .

العملية (١) والعلم "بلم هو" (٢) لصاحب علم التأليف التعليمي (٣) . وهذا هو ظاهر الكلام الذي قيل في التعليم الأول . وقيل إن أصحاب العلوم العالية عندهم السبب وكثيرا لا يحسون بالجزئيات ولا يشعرون بها على ما هي عليها ، وكثيرا ما يسمع التعليم العالم بالموسيقى (٤) بعد الذي بالأربعة (٥) أو الطينيني أو غير ذلك من الأبعاد المتفقة ، فلا يحس ولا يعلم أنها متفقة مع أنه يعلم السبب في اتفاقها ؛ لأن عنايته بالأمر الكلي لا الأمر الجزئي ، وعنايته بالصورة مجردة عن المادة في الوهم لا محصلة في المادة بالطبع أو الصناعة : فإن المقادير أو المسوحات وإن كانت لا تكون إلا في المادة ، فإن المهندس ينزعها عنها وينظر فيها لذاتها لا لما يعرض لها من وجود في مادة على ما أوضحناه من قبل .

فهذا القسم هو الأكثر . وقد يكون على وجه ثان . وهو أن يكون جزء من علم ما تحت علم آخر لا كله ، مثل أن النظر في الهالة والقوس (٦) وما أشبه ذلك من الخيالات الكائنة من انعكاس البصر إلى نير أو ملون غير أملس صقيل ، جزء من العلم الطبيعي وموضوع تحت علم المناظر ثم تحت الهندسة ، والعلم كله ليس كذلك . وأيضا فإن النظر في الزوايا الواقعة عند البصر بين الوسط والمقوم (٧) من مكان الكواكب ، وبين ما يرى عليه الكوكب أو يرى عليه اكر التدوير في أبعادها البعيدة والقريبة ، وزوايا انحرافات (٨) المنظر ، جزء من علم المجسطى وواقع (٩) تحت علم المناظر . والعلم كله ليس واقعا تحته . فها هنا أيضا يعرض مثل ما يعرض هناك فيكون عند الطبيعي "أن القوس هي هكذا أو هكذا بسبب كذا" سببا غير محصل ولا مقرب . وعند المناظري أنه (١٠) لم هو بالسبب المحصل المقرب .

(١) م العلية .

(٢) من ساقطة .

(٣) يقصد بالتأليف التعليمي علم الموسيقى النظري ، كما قصد من قبل بعلم النجوم التعليمي عن النجوم النظري ، وذلك في مقابلة علم إيقاع الموسيقى وعلم أحكام النجوم على التوالي . وكذلك يقصد بالعلم الأعلى في هذا المقام العلم النظري الذي هو الأصل ، وبالعلم الأسفل العلم العملي .

(٤) م الموسيقى بدون الباء .

(٥) أي النعمة المنقسمة أربعة أقسام .

(٦) أي قوس قزح .

(٧) م أو المقوم . (٨) من انحراف .

(٩) م واقع بدون الواو .

(١٠) م أن ذلك . ومعنى العبارة يكون عند الطبيعي علم بيان الظاهرة التي هي القوس ، وعند المناظري علم

بلم الظاهر .

وقد يكون على وجه ثالث : وهو أنه قد يتفق ألا يكون العلم كله ولا جزء ما معين منه تحت علم آخر، بل مسألة ما بعينها : إذ يتفق أن يقع عارض غريب لموضوع الصناعة مثل استدارة الجرح، فإن هذا العارض يوجب عارضا ذاتيا وهو تسر الاندمال ، فيكون الموضوع قد صار باقتران عارض غريب مخصصا مهيا لا لتمام عارض ذاتي . ولولم يجعل مخصصا ما لترم عارضا ذاتيا على ما أوضحنا . فيكون برهانه المعطى ليم لا من ذلك العلم ، بل من العلم الذي منه العارض الغريب . فالطبيب<sup>(١)</sup> يحكم أن الجراحات المستديرة بطيئة الاندمال ، والمهندس يعطى العلة في ذلك حين<sup>(٢)</sup> يقول لأن الدائرة أوسع الأشكال إحاطة .

وقد يمكن أن يعطى سبب مركب من العلم الطبيعي والمهندسي<sup>(٣)</sup> فيقال : لأن الاندمال تحركه<sup>(٤)</sup> إلى الوسط : فإذا كانت زاوية تعينت جهة الحركة فيسهل الالتقاء ، وإذا لم تكن زاوية كانت الحركة<sup>(٥)</sup> في جميع المحيط معا وتقاومت الأجزاء وأبطأ الاندمال .

وقد أوردوا في<sup>(٦)</sup> الشروح مثلا لما يكون برهانه في العلم الأسفل من جهة الإن . وفي العلم الأعلى من جهة اللم : أن صاحب المناظر يحكم بأن المخروط البصرى إذا بعد قتي : وعلته ذلك يعرفه المهندس من قبل معرفته بأن الخطين اللذين يخرجان عن غير قائمتين يلتقيان . وهذا المثال غير جيد<sup>(٧)</sup> : وذلك لأنه يجب أن يكون المثال مشتملا على شيء يبرهن عليه في العلمين يبرهانين مختلفين . وأما<sup>(٨)</sup> الذي أوردته - إن صح - فيكون مما يوضع<sup>(٩)</sup> في المناظر وضعا لا مما يبرهن عليه فيه .

نعم لو عتوا أن أمرا ما إذا كان مما يبرهن<sup>(١٠)</sup> بهذه المقدمة في العلم المناظري ، وهى غير معطاة العلة ، فإنما يبين بما لم يتحقق بعد ، فلا يكون بيانه يبرهان<sup>(١١)</sup> لم ، وإذا وقع إلى المهندس صار ذلك برهان لم - كان له وجه . على أن هذا المثال ردىء جدا وبالعكس من الواجب<sup>(١٢)</sup> : لأن الصنوبرية زاويتها عند الحدقة وقاعدتها عند المبصر ، وهذلك<sup>(١٣)</sup> لا التقاء ألبته . بل كلما أمعن كان التباين أكثر .

- |                         |                  |                     |
|-------------------------|------------------|---------------------|
| (١) من والطب .          | (٢) من حتى .     | (٣) من والمهندسي .  |
| (٤) م يحركه .           | (٥) من الزاوية . | (٦) من بعض الشروح . |
| (٧) م حينئذ وهو تحريف . | (٨) من فإلا .    | (٩) من يوضح .       |
| (١٠) - يبرهن .          | (١١) ب فأم برهان | (١٢) م + وبالعكس .  |
| (١٣) من وهناك .         |                  |                     |



فهذه الأشياء مما قيلت في التعليم الأول وفي الشروح (١) . وقد كان وعد التعليم الأول أن  
يرينا قياسين على إنَّ ولم في علمين مختلفين ، وهذه الأمثلة التي أُوردت في إنجاز ذلك الوعد (٢) .  
وماخذ (٣) التفاسير لها إنما ترينا أمرين : أحدهما أن يكون اللم معلوما بقياس ، والإن موجودا  
بالحس . والثاني أن يقع الإن في غير ما وقع فيه اللم . فإذن هذه الأمثلة إما أن ترينا قياسين على  
مختلفين ، وإما أن ترينا أمرين أحدهما قياس والآخر غير قياس . والذي أظنه حلا (٤) لهذه  
الشبهة هو أن المعلم الأول لم يعن بقوله "يحس بالأمر" (٥) أن يكون حاساً بالنتيجة والمطلوب ،  
بل تكون عنده مقدمات مأخوذة من الحس تنتج المدلوب "إنه" دون "لم هو" : فإن أصحاب العمل  
لم يقاييس عن مقدمات تجريبية وامتحانية ، وبينهم محاوراة في إثبات وتبكيث مبنية على ذلك :  
مثلا كما يقول صاحب التأليف السماعي (٦) إن هذه النعمة ليست موافقة (٧) لهذه النعمة من أجل  
أن (٨) الوتر الفلاني كذا ، ومن أجل أن النعمة الفلانية كذا . فتكون مقدمات حسية ينتج منها  
نتيجة حسية يتبين بها أن شيئا كذا أو ليس كذا (٩) . وكذلك يقول صاحب صناعة الملاحظة  
"ليس هذا وقت أن يكون كوكب كذا في ذلك الموضع لأن كوكب كذا بعد لم يُشْرِق" . ويقول  
صاحب العلم الطبيعي "إن هذه القوس ليست نصف دائرة لأن الشمس [ ١٠٧ ب ] ليست  
على الأفق" — فيكون أما أولئك فقد أخذوا مقدمات امتحانية ، وأما هذا فقد أخذ مقدمات  
مسلمة عن علة بعيدة غير بيّنة له بالعلة القريبة : فإن كون الشمس على الأفق ليست علة قريبة ،  
إنما (١٠) العلة القريبة (١٠) لذلك وقوع قطب القوس على الأفق . بل إنما بيان مقدمته بالعلة  
القريبة في علم المناظر ، فيكون معنى أمثلة المعلم الأول على هذا الوجه (١١) .

(١) من الشرح . (٢) م كآب الموعد . س + كلها .

(٣) س وما حد بدون ققط ولعلها مأخذ . م وما أخذ . ب وما أخذ . (٤) س في حل .

(٥) في قوله "وذلك أن العلم بأن الشيء في هذه هو لمن يحس بالأمر" راجع أرسطو : أنا لوطيقا لثانية ٢١٧٩ .

(٦) صاحب التأليف السماعي هو رجل الموسيقى العملي لا النظري . (٧) س متوافقة .

(٨) س ساقطة . (٩) س ليس كذا وكذا . (١٠-١) س ساقط .

(١١) س + والله أعلم .

## الفصل الرابع<sup>(١)</sup>

في فضيلة بعض الأشكال على بعض

وفي أن قياس الغلط كيف يقع في الأشكال

قد بين المعلم الأول أن الشكل الأول أصح الأشكال وأكثرها إفادة لليقين لوجوه<sup>(٣)</sup> ثلاثة: أولها أن العلوم التعاليمية إنما تستعمل هذا الشكل في تأليفات براهينها ، ويكاد كل علم يعطى في مسألة برهان لم فلانما يستعمل هذا الشكل في الأكثر: وذلك لأن حقيقة هذا الشكل أن تكون العلة موجودة للحد الأصغر فيوجد له المعلول ، فإن هذا هو تأليف الشكل الأول : إذ يكون قد أوجدت العلة للأصغر وتبع<sup>(٤)</sup> فيه المعلول العلة . فإن<sup>(٥)</sup> كان البيان<sup>(٦)</sup> البرهاني لإيجاب الكلي ، فلا يكون<sup>(٦)</sup> إلا بالشكل الأول ؛ وإن كان بالسلب فقد يمكن في الشكل الثاني ، ولكن يكون قد غير هذا النظام لأن الحد الأصغر يكون أعطى العلة وحملت عليه العلة ثم لم يجعل المعلول تابعا للعلة في الوجود له<sup>(٧)</sup> ، بل حُرّف فجعل المعلول متبوعا والعلة تابعة له . فلا تكون العلة قد جرت معلولها بالقصد الأول ، وفي الشكل الأول تكون قد فعلت ذلك بالقصد الأول . وأما الشكل الثالث فلا تكون أيضا العلة<sup>(٨)</sup> قد أوجدت فيه للحد الأصغر ، بل يكون الحد الأصغر أوجد العلة التي يتبعها معلول ، فتكون العلة لم تجز المعلول بالقصد الأول .

إنما الشكل الأول هو الذي يعطى الشيء فيه علة ما ثم يتبع المعلول علة . فهذا بالحقيقة هو الذي بالفعل برهان لم . وسائر ذلك بالقوة برهان لم .

والوجه الثاني أن العلم بما هو - وهو الحد - إن أمكن أن ينال بقياس فلانما يمكن

بهذا الشكل .

(٢) من بعض الأشكال .

(٥) من وإن .

(٨) من العلة فيه .

(٤) من وأتبع .

(٧) من ساقطة .

(١) م ٦ ب ساقطة .

(٣) من بوجه .

(٦-٦) م ساقط

وسنوضح بعد<sup>(١)</sup> أنه كيف يمكن ذلك بقياس وكيف لا يمكن . أما أنه لم هو بهذا الشكل فلأن الحد موجب كلي ، والشكل الثاني لا ينتج موجبا ، والشكل الثالث لا ينتج كليا .

والوجه الثالث فهو<sup>(٢)</sup> أن الشكل الأول قياس كامل بين القياسية بنفسه . والشكلان الآخران إنما يبين أنهما قياسان بالرد إليه - إما بعكس وإما باقتراض . والخلف أيضا فإنه يرد إليه بوجه<sup>(٣)</sup> . فإذا رُدَّ إليه صار إلى المقدمات الأولى التي لا وسط لها وإلى الترتب الأول القياسى الذى لا وسط له : فاجتمع عدم الوسط في الوجهين جميعا .

وها هنا وجوه من الفضيلة للشكل الأول : من ذلك أن تحليل القياسات إلى المقدمات الأولية لا يمكن بغيره : لأنه لا بد في كل قياس من موجبة وكلية ، والموجبة لا تتحل<sup>(٤)</sup> إلى مقدماتها<sup>(٥)</sup> التي أنتجتها بالشكل الثاني<sup>(٦)</sup> . والكلية لا تتحل إليها بالشكل الثالث .

ووجه آخر أن المطالب البرهانية يراد فيها تقصى العلم ومعرفة ما للشئ بالذات<sup>(٧)</sup> وذلك بالكلى الموجب . فأما الجزئى فليس به علم مستقصى : لأن قولك بعض ج ب مجهول أنه أى بعض هو . فإذا عينته وعرفته وكان مثلا "البعض الذى هو د" عاد إلى الكلية فصار كل د ب . أما السالب فإنه يعرف من الشئ ما ليس له ، وهذا أمر غير ذاتى وبغير نهاية ، إلا أن يوما فى ضمن السلب إلى معنى ليس ساذج السلب<sup>(٨)</sup> فتكون قوته قوة الموجبة المعدولية<sup>(٩)</sup> . ويكاد تكون أكثر السوالب البرهانية على هذه الصفة كبرهان المعلم الأول على أن الفلك لا ضده .

فإذن النظر المستقصى الذاتى<sup>(١٠)</sup> هو الموجب الكلى ، وهو مما لا ينال إلا بالشكل الأول .

(١) سنوضح سنوضح من بعد . (٢) س هو . (٣) س بوجه ما .

(٤) س تتحل . (٥) س مقدماته .

(٦) قوله بالشكل الثاني متعلق بقوله تتحل لا بقوله أنتجتها .

(٧) المراد بتقصى العلم المعرفة الكاملة ، وما للشئ بالذات ماهية الشئ . أو حقيقته .

(٨) أى ليس السلب البسيط . (٩) أى معدولة المحمول كقولنا كل ا هـ لا ب .

(١٠) م ك ب الذاتى المستقصى . وقوله النظر المستقصى الذاتى هو الخ فيه تجوز فى التعبير والمراد النظر هو فى المستقصى

وقد يكفى (١) الشكل الأول من الفضائل أن هيئته هيئة قياس بالفعل ؛ وهيئة غيره هيئة قياس بالقوة ، فقد أوضحنا أن ذلك كيف يكون .

وكأن قائلاً تشكك على المعلم الأول في هذا الموضوع إذ ذكر أن تحليل القياسات من الشكلين الآخرين إلى مقدمات غير ذات وسط في الشكل الأول أن السالبة كيف يكون لها تحليل إلى مقدمات غير ذات وسط ، فإن المقدمات التي تحل إليها السالبة (٢) فلا بد فيها من سالبة ، فكيف تنتهي إلى سالبة غير ذات وسط ، وكيف تكون سالبة غير ذات وسط ؟ أما الموجبة التي لا وسط لها فهي التي لا يمكن أن يكون المحمول (٣) فيها أولاً (٤) لشيء هو علة لوجوده للموضوع . والسالب كيف يكون فقدانه للوسط ، ليت شعري ! فقال إنه كما أن الموجبة قد تكون بغير وسط (٥) - أى بحيث لا يقتضى حمل محموله على موضوعه شيئاً متوسطاً يقطع مجاورتهما ، فيكون هو أولاً للموضوع ، والمحمول له أولاً للموضوع ؛ فكذلك السالبة قد تكون بغير انقطاع ، أى بحيث لا يكون الحكم بسلب محمولها عن موضوعها مقتضياً شيئاً آخر عنه يسلب محموله أولاً وهو موجود للموضوع ؛ ولأن السلب الكلى منعكس ، وخصوصاً في الضرويات لذاتيات : ففتى وجد لأحد الحدين شيء محمول عليه ليس على الآخر، وإن لم يكن أو لم يسبق أولاً إلى الذهن وجود شيء للآخر محمول عليه ليس للأول ، أو كان يوجد لكل واحد منهما شيء يخصه أو أشياء فيكون في كل رتبة شيء أو أشياء خاصة تساوى ذلك الحد ، كانت الرتبتان متنافيتين ليس في إحداهما (٦) شيء يدخل في جملة الأخرى ، فإن المحمول على أحدهما يمكن أن يجعل حداً أوسطاً ، فيكون سلبهما أيهما شئت عن الآخر بقياس .

فإن كان المحمول الموجب إنما هو في جانب أحد الحدين فقط، كان ذلك بقياس واحد لاغير، مثل إن كان كل أ ج ولا شيء من ب ج : أو كان كل ب ج ولا شيء من أ ج .

وإن كان المحمول الموجب قد وجد في جانب كل واحد من الحدين ، كان بقياسين . مثلاً إن كان أ ما د ما ج (٧) طبقة متساوية ، وط تحمل عليها وتساويها ؛ وب ما ه ما ز

(١) من كفى .  
(٢) من السالب .  
(٣) م مجهول .  
(٤) أى بغير وسط .  
(٥) من انقطاع .  
(٦) من ليس إحداهما . م ليس أحدهما .  
(٧) من أ ج ما د .

طبقة مساوية ما ج<sup>(١)</sup> يحمل عليها ويساويها<sup>(٢)</sup> ، ومعلوم أن شيئا من هذه الطبقة لا يحمل على شيء من تلك الطبقة . فإن قيل : كل ا ط<sup>(٣)</sup> ولا شيء من ب ط ، كان<sup>(٤)</sup> قياس . وإن قيل كل ب ج ولا شيء من ا ج كان قياس ، وهما قياسان . وكذلك الحال إن لم يكن إلا ويحمل عليه ط فقط أوب<sup>(٥)</sup> ويحمل عليه ج فقط . لكن العادة في التمثيل جرت بذلك .

فإذا كان على أحد الحدين<sup>(٦)</sup> محمول خاص كان السلب بانقطاع . فيجب أنه إذا كان ليس على أحد الحدين محمول خاص ، وأحدهما مسلوب عن الآخر، أن يكون ذلك سلبا بلا انقطاع — أى بلا واسطة — فإنه أى واسطة أُحْضِرَت ، كانت مسلوبة عن الطرفين أو موجبة على الطرفين فلم ينتج .

وأما لفظ الكتاب في نسختنا<sup>(٧)</sup> فيوهم بدل المحمول الموضوع والأقسام بحالها . وذلك أيضا من وجه يستقيم ، ولكن النتائج تكون جزئية : فإنه إذا كان على كل<sup>(٨)</sup> بعض حكم كلي بقياس ، فليس على الكل بلا قياس . وقد وضع كليا بلا انقطاع . فيشبه أن يكون هذا معنى ظاهر النسخة التي عندنا . والأولى ما كتبناه أولا .

ولقائل أن يقول : إن السالبة التي لا وسط لها إن طلبت بهذه الشريطة لم توجد : فإنه لا يخلو ا<sup>(٩)</sup> ما ب من حد أو رسم ومن أجزائهما . وإن كان نفسه حدا لم يخل من اسم يدل على المعنى بلا تفصيل . وبالجملة ليست الأشياء تخلو<sup>(١٠)</sup> عن خواص ولوازم حتى الأجناس العالية التي لا يحمل عليها جنس . فكيف يوجد ا ما ب غير محمول على أحدهما شيء لا يحمل على الآخر ؟

فأقول : إنه<sup>(١١)</sup> عسى ألا يكون مثل هذا الوسط أي محمول اتفق ، وألا يكون القياس كل ما له وسط أي وسط اتفق ، بل يجب أن يكون الوسط شيئا : وجوده للأصغر والحكم بالأكبر عليه : كل واحد منهما أعرف من الحكم بالأكبر على الأصغر . وفي المطلوب السالب يجب أن يكون

(١) م : ط .

(٢) م + ما ب ما هـ و طبقة مساوية ما ج يحمل عليها ويساويها .

(٥) م وب بدلا من أوب .

(٤) م فكان .

(٣) م + يحمل عليها .

(٨) م ساقطة .

(٧) م نسختنا .

(٦) م الجزئين . ب مطموسة .

(١١) م ساقطة .

(١٠) م لا تخلو .

(٩) م و .

وجود الوسط للأصغر، وسلب الأكبر عن الأوسط، أعرف من سلب الأكبر عن الأصغر . حينئذ يكون وسط وقياس .

فيشبه أن يكون المعلم الأول عني محمولا نسبتته إلى ١ وإلى ب أعرف من نسبة ما بينهما .

هذا وقد علمت أن الجهل ليس صنفا واحدا : بل من الجهل ما هو بسيط — وهو عدم العلم في النفس فقط: وهو ألا يكون للنفس رأى في الأمر — حق ولا صواب — وهذا لا يكتسب بقياس ، فإنه سلب العلم فقط وخلو النفس عنه ، وإن كان قد يظن أن ذلك مكتسب بقياس على أحد وجهين : إما على ما ظنه بعضهم [ ١١٠٨ ] أن تكافؤ الحجج يوجب هذا الجهل ، وهذا خطأ . بل تكافؤ الحجج يثبت هذا الجهل الموجود ويحفظه<sup>(١)</sup> ، وأما أنه يحدثه فليس . وإما على ما ظنه بعضهم أن الرأى الباطل<sup>(٢)</sup> إذا أفسد بحجج<sup>(٣)</sup> ولم يتضح بفساده<sup>(٤)</sup> الرأى الحق ، أوجب ذلك حينئذ الجهل البسيط الذي على وجه السلب فقط ، وكان بقياس . وهذا أيضا ليس بالحقيقة حادثا عن القياس ، بل بالعرض : لأن ذلك القياس إنما أوجب بالذات بطلان الرأى الفاسد . فلما بطل ولم يكن هناك رأى آخر ، عرض أن بقيت النفس عادمة للرأى<sup>(٥)</sup> أصلا كما كانت . بل القول الصواب أن هذا الجهل لا يكتسب .

ومن الجهل ما هو مركب — وليس هو عدما فقط ، بل فيه مع عدم العلم وجود رأى مضاد له ، وهو جهل على سبيل القنينة والملكة ، وهو مرض نفساني . وذلك لأن صحة كل شيء إما أن تكون موجودة<sup>(٦)</sup> على مزاجه الذاتي وفطرته الأصلية فقط ، أو يكون قد اكتسب<sup>(٧)</sup> مع ذلك كما لا ثانيا ، كمن يكون مع وجوده على مزاجه الصحي جميلا أو قويا<sup>(٨)</sup> . وليس هو في المزاج من البسدن ، بل وفي التركيب أيضا ، فإن صحة البدن هي في اعتدال المزاج واستواء التركيب . وكحال الصحة أن تقترن بهذين الأمرين<sup>(٩)</sup> البدنيين الأمور التي يستعد البدن بهذين لها<sup>(١٠)</sup> من الجمال والجزالة والقوة .

(٣) من ساقطة .

(٢) من باطل .

(١) من يحفظه بدون الواو .

(٦) من بوجوده .

(٥) من الرأى .

(٤) من بفساد .

(٩) م الأمر .

(٨) من قويا أو جميلا .

(٧) من + إليها .

(١٠) من لها .

كذلك صحة النفس على وجهين : صحة أولى - وهي أن تكون على فطرتها الأولى ومزاجها مثلا الأصلي ، وليس فيها معنى خارج عن الملاءمة . وصحة ثانية - وهي أن تحصل لها الزوائد البكالية التي تستعد لها بتلك الصحة ، وهي العلوم الحقيقية . وكما أن البدن إذا حدث فيه أمر غريب لا تقتضيه فطرته ، فمنع مقتضى فطرته والأفعال التي له بذاته ، كان (١) البدن مريضا ، كذلك النفس إذا اعتقدت الآراء الباطلة المخالفة لما يجب أن يكون مبنياً على فطرتها الأصلية ، كانت مريضة .

وإنما سمي هذا الجهل مرتجياً لأن فيه خلاف العلم ومقابله من وجهين : أحدهما أن النفس خالية عن العلم ، والثاني أن مع خلوها عن العلم قد حدث فيها ضد العلم (٢) . وهذا النوع من الجهل قد يقع ابتداء وإذعاناً للنفس له من غير حد أوسط ، وقد يقع باكتساب قياسي (٣) . والكائن باكتساب قياسي (٣) إما أن يكون فيما لا وسط له ، أو فيما له وسط . والكائن فيما له وسط إما أن يكون الحد الأوسط فيه من الأشياء المناسبة أو من الأشياء الغريبة . وجميع ذلك إما أن يكون الوسط (٤) فيه هو بعينه أوسط القياس الصادق بعينه ، أو ليس هو بعينه . ولا يخلو إما أن يكون يقابله حق سالب فيكون هو موجبا ، ويقع في الشكل الأول فقط إن كان كلياً ، أو (٥) يكون يقابله حق موجب فيكون هو سالبا ، ويقع في الشكل الأول والثاني معا إن كان كلياً (٥)

ولنبداً بالانخداع الواجب فنقول (٦) : إذا كان الحق هو أنه لا شيء من ب ١ وكان بغير انقطاع واختدع فظن أن كل ب ١ حتى يكون في غاية المضادة للحق ، وكان (٧) ذلك بقياس حده الأوسط ج ، فقد يمكن أن تكون الصغرى والكبرى كاذبة ، وقد يمكن أن تكون إحداهما فقط كاذبة (٨) . أما القسم الأول فإذا كان ج شيئاً لا يحمل (٩) على ب ولا يحمل عليه ١ ، وأخذ أن كل ب ج ما كل ج ١ ، أنتج الباطل \* . وهذا ممكن : فإنه لا بد أن لب ما ل ١ ما لا يحملان عليه . ويجوز أن يتفقا في واحد من ذلك وإلا وجب أن يختص بعض ذلك بإيجاب طرف بخفاء وسط . وكذلك إن

(١) ب وكان .

(٢) س للعلم .

(٣-٥) ساقط في س .

(٤) س وسط .

(٦) ساقط في س .

(٧) م مكان .

(٨) س لا يحمل عليه ب .

(٩) المثال الذي يذكره لذلك هو كل كم جوهر ١ كل كيف كم . كل كيف جوهر . أنظر التحليلات الثانية

كان ج إنما يحمل على بعض ما<sup>(١)</sup> من ب لاعلى كله ما ب غير ممكن أن يكون في كل شيء ألبتة؛  
أو أن يكون في كل شيء ألبتة - أي مما يبين ب ، لأن ب ا مقدمة بلا وسط في كلها ، فيكون  
قولنا كل ب ج كاذبة بالجزء ؛ وكل ج ا كاذبة إما بالكل والجزء معا ، أو بالجزء وحده .  
وأما إن كانت إحداهما فقط صادقة ، فلا يمكن إلا أن تكون الكبرى . ومثال هذا أن نفرض ا  
محمولة ولها موضوعان ج ما ب ، لكنها تكون موجبة على ج ومسلوبة عن ب بلا انقطاع ؛ ما ب  
ما ج لا يحمل أحدهما على الآخر . فإن قيل كل ب ج وهو الباطل ، وكل ج ا وهو الحق ، أنتج  
باطلا وهو أن كل ب ا .

وسواء كان هذا السلب والإيجاب بانقطاع أو بغير انقطاع ، فإن هذه المادة لا تنتج  
إلا باطلا . فهذا هو<sup>(٢)</sup> وجه إعطاء القياس الذي يوقع<sup>(٣)</sup> خدعة في اعتقاد الكلي الموجب ،  
ولا يكون إلا في الشكل الأول . وأما القياس الموقع للجهل المركب بكلي سالب غير ذي وسط ،  
فيكون<sup>(٤)</sup> في الشكل الأول عن مقدمتين كاذبتين : فإنه إذا كان كل ج وكل ب ا بلا واسطة  
وكان لا شيء من ب ج ، فقيل كل ب ج ، ولا شيء من ج ا ، أنتج لا شيء من ب ا . ويمكن  
أن تكون إحداهما<sup>(٥)</sup> صادقة أيتها كانت . ولنضع<sup>(٦)</sup> أولا الكبرى صادقة . ولتكن ا حينئذ  
من المسلوبات عن ج والموجبات لب ، وهما كما قلنا . وهذا ممكن . فيجب أن يكون قولنا  
كل ب ج كاذبا - وهي الصغرى - . فإن قيل كل ب ج ، وهو كذب ، ولا شيء من ج ا  
وهو صدق ، أنتج الكذب . ولنضع الصغرى صادقة : فإنه إذا كان الحق أن<sup>(٧)</sup> كل ب ج  
وكل ج ا<sup>(٨)</sup> فقيل كل ب ج ولا شيء من ج ا أنتج لا محالة سالبا مضادا للحق . وهذه المادة  
هي أن تكون ا موجبا لب وج معا ما ب تحت<sup>(٩)</sup> ج أو مساو لـ . لكن الجهل المركب لا يكون  
بمقدمة غير ذات وسط .

وأما في الشكل الثاني والمقدمتان كاذبتان بالكل ، فلا يمكن ذلك لأنهما إذا ردا<sup>(١٠)</sup> إلى الصدق  
فأوجبَت السالبة وسُلبَت الموجبة أنتجا ذلك بعينه : فإنه إذا قيل أولا إن كل ب ج ولا شيء

- 
- (١) من بعض ما هوب .  
(٢) من ساقطة .  
(٣) من يقع .  
(٤) من فقد يكون .  
(٥) ب ما يكون أحدهما .  
(٦) من ساقطة .  
(٧) من ساقطة .  
(٨) من وكل ب ا .  
(٩) م تحب ، من ب غير منقولة .  
(١٠) م رددا .



من ا ج وكانتا<sup>(١)</sup> كاذبتين بالكلية وأنتجتا لاشئ من ب ا ، فإن<sup>(٢)</sup> رداً إلى الصدق فقيل لاشئ من ب ج ما كل ا ج أنتجتا ذلك بعينه - وهو أنه لاشئ من ب ا .

وكذلك إن كان القياس الكاذب هو أنه لاشئ من ب ج ما كل ا ج وكانتا كاذبتين بالكلية وأنتجتا لاشئ من ب ا . فإن رداً إلى الصدق فقيل : كل ب ج ولا شئ من ا ج<sup>(٣)</sup> أنتجتا ذلك بعينه . فإذن نتيجة هذا القسم صادقة دائماً .

وأما إن كان الكذب بالجزء فممكن أن يقع منه قياس الخدعة على موجبة غير منقطعة . فإنه إذا كان بعض ب ج ما بعض ا ج ، وكان كل ب ا فقيل لاشئ من ب ج ما كل ا ج : أو قيل كل ب ج ولا شئ من ا ج ، كانت المقدمتان كاذبتين بالجزء والنتيجة كاذبة لا محالة .

وقد يجوز أن يكون الكذب في إحدهما<sup>(٤)</sup> فقط : فإنه إذا كان في مثالنا كل ا ج فبين أن كل ب يكون ج لأن كل ا ب ما كل ا ج . فإن كذب في هذه فقيل كل ا ج ولا شئ من ب ج ، أنتج الكذب . وأيضاً إن كان ج ليس محمولاً على شئ من ا فكان لاشئ من ا ج فيكون لا محالة لاشئ من ب ج . فإن قيل لاشئ من ا ج ما كل ب ج أنتج الكذب .

وأيضاً إن كان كل ب ج كذب<sup>(٥)</sup> حينئذ أنه لاشئ من ا ج لأن ب ا<sup>(٦)</sup> ، ج . فإن قيل كل ب ج ، ولا شئ من ا ج - وهو كذب - أنتج الكذب .

فلتكم الآن في القياس الموقع للجهل المركب بقضية ذات وسط . ولنبدأ بما يوقعه في موجب كلي<sup>(٧)</sup> ذي وسط في الشكل فنقول :

أما إذا كان الأوسط مناسباً ، كان قياس الحق لا محالة من كائتين موجبتين ، فكان<sup>(٨)</sup> مثلاً كل ب ج ما كل ج ا حتى أنتج الحق وهو كل ب ا . ولما غلط فيه حتى أنتج المضاد للحق فلا يمكن أن يكذب في المقدمتين جميعاً ، وإلا صارتا سالتين فلم ينتج التأليف .

(١) ب ج م وكانا . (٢) س فإذا .

(٣) ب ج م "فقيل كل ب ا ولا شئ من ب ج وهذا خطأ لأن لاشئ من ب ج الكاذبة ترد صادقة إلى كل ب ج ما كل ا ج الكاذبة ترد صادقة إلى لاشئ من ا ج .

(٤) م أحدهما . (٥) س كان . (٦) س لأن ب ج .

(٧) س كل . (٨) س وكان .

ولا أيضا يمكن أن يكذب في الصغرى فتصير سالبة فلا ينتج ، بل إنما يمكن أن يرد إلى الكذب ما يجوز أن يكون سالبا في الشكل وهو الكبرى لا محالة ، إذ الشكل هو الشكل الأول . فالكذب السالب إنما يمكن أن يكون في الكبرى فقط<sup>(١)</sup> . وأما إذا كان الأوسط ليس مناسباً فيمكن أن تكون  $a$  محمولة على كل  $b$  ما ج موضوع ل  $a$  مثل  $b$  إلا أنه مباين لب مثل الإنسان والفرس تحت الحيوان . فإن قيل كل  $b$  ج - وهو كذب - ولا شيء من ج  $a$  - وهو كذب - أنتج الكذب . والحق لا شيء من  $b$  ج وكل ج  $a$  ، وهذا لا ينتج ألبتة ، فليس الأوسط مناسباً .

ويمكن أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة : فإنه إذا لم تكن ج تحت  $a$  وكانت ب تحت  $a$  وموضوعه لها ، وكان ج ماب [١٠٨] متباينتين ، فإذا قيل كل  $b$  ج كان كاذباً ، ثم قيل ولا شيء من ج  $a$  وكان<sup>(٢)</sup> صادقا ، أنتج منهما كاذب ، وهو أنه لا شيء من  $b$   $a$  .

أما مثل ذلك في الشكل الثاني في الأوسط<sup>(٣)</sup> - سواء كان مناسباً أو غير مناسب - فإن الكاذبتين في الكل قد بان من أمرهما أن<sup>(٤)</sup> نتيجتهما صادقة لا محالة .

وأما إذا<sup>(٥)</sup> كانت إحداهما كاذبة في الكل أيتها كانت ، أمكن أن يقع منه قياس الخدعة مثل أن يكون كل  $b$  ج ما كل  $a$  ج ما كل<sup>(٦)</sup>  $b$   $a$  . فإن أقرت<sup>(٧)</sup> إحدى المقدمتين على الصدق وسلبت الأخرى أيتها كانت ، أنتج لا شيء من  $b$   $a$  وهو كذب ، وإحدى المقدمتين صادقة .

وأما الكاذبتان في الجزء مثل أن يكون ج في بعض  $a$  وفي بعض  $b$  وكل  $b$   $a$  ، فأخذ أيهما كان موجبا كلياً والثاني سالبا كلياً ، أنتج الكذب ، مثل أن يقال كل  $a$  ج ولا شيء من  $b$  ج أو : لا شيء من  $a$  ج وكل  $b$  ج . وأما قياس الخدعة والحق سالب والظن موجب والمتوسط مناسب ، فقد بان أن هذا لا يكون إلا في الشكل الأول . وبين بما قلناه<sup>(٨)</sup> في ضد هذا أن الصغرى يجب أن تقر

(١) لأن شرط الشكل الأول إيجاب الصغرى . أما الكبرى فقد تكون موجبة وقد تكون سالبة .

(٢) م كان .

(٣) من والأوسط ، وهذا أدق لأنهم كثيراً ما يسمون الشكل الثاني الشكل الأوسط .

(٤) من أنهما . (٥) من إن . (٦) هذه هي نتيجة القياس .

(٧) باقرنت . بخ أقرت . م أقرب . (٨) من قلنا .

على إيجابها الذي كان في القياس الصادق فيبقى صادقا، وإنما يمكن قلب الكبرى ورجعها إلى الموجب - فلا يمكن إذن إلا من صادقة صغرى وكاذبة كبرى . فإن كان الحد الأوسط غير مناسب و بحيث لا ينعقد من نسبته<sup>(١)</sup> الصادقة إلى الطرفين قياس ينتج الحق ، فيمكن أن يكذبا في قياس الخدعة معا ، ويمكن أن تكذب الصغرى وحدها ، ولا يمكن أن تكذب الكبرى وحدها . فإنه إن كان كل ج ا وكان لاشيء من ب ج ، كان ولا شيء من ب ا . فإن قيل كل ب ج وإن<sup>(٢)</sup> كان كاذبا ، وكل ج ا وكان صادقا ، أنتج كاذبا وهو أن كل ب ا . وإن كان لاشيء من ج ا هو الحق ، فيمكن أن يكون كل ب ج إذا كان لاشيء من ب ا ج [ هو ] ا ، ويمكن ألا يكون شيء من ب ج . فإن كان كل ب ج حقا وقيل<sup>(٣)</sup> كل ج ا وكان باطلا - وكان كليا في بطلانه - كان أنتج باطلا من مناسب . وأما إن كان جزئيا في كذبه ، فإنه<sup>(٤)</sup> يمكن أن ينتج من أوسط غير مناسب . وأما إن لم يكن شيء من ب ج فنقات المقدمتان إلى الإيجاب الكلى ، أنتج كذبا لاعتن مناسب : فإنه حيث تكون الصغرى سالبة لا يكون الأوسط مناسباً مع ذلك . مثال الأول الحيوان بدل ب والعلم بدل ج والموسيقى بدل ا<sup>(٥)</sup> . والمثال الثاني الموسيقى بدل ب والعلم بدل ج والمناظر بدل ا . والثالث الموسيقى بدل ب والمناظر بدل ج والحيوان بدل ا . ففي القسم الأول لا بد من أن تكون الصغرى كاذبة . وفي القسم الثاني الكبرى كاذبة في الجزء ، وفي الثالث تكون المقدمتان جميعا كاذبتين حتى ينتج الكذب ، فيكون كل موسيقى فهو علم المناظر ، وكل علم المناظر فهو حيوان ، فكل موسيقى فهو حيوان .

(٣) من وكان قيل

(٢) إن ساقطه من س

(١) م س نسبة .

(٥) من والموسيقى بدل ج والعلم بدل ا

(٤) م ساقطه .

## الفصل الخامس<sup>(١)</sup>

في ذكر كيفية انتفاع النفس بالحس في المعقولات  
وذكر المفردات من المعاني وكيف تكتسب . وفي التركيب الأول منها  
وكيف ينتهي إليه تحليل القياسات

قيل إن مَنْ فقد حسا ما فقد يجب أن يفقد علما ما - أي العلم الذي يحرك النفس إليه  
ذلك الحس فلا يمكنه أن يصل إليه . وذلك أن المبادئ التي منها يتوصل إلى العلم اليقيني برهان<sup>(٢)</sup>  
واستقراء : أي الاستقراء الذاتي . ولا بد من استناد الاستقراء إلى الحس .

ومقدمات البرهان كلية ، ومبادئها إنما تحصل بالحس ، وبأن تكتسب بتوسطه خيالات  
المفردات لتتصرف فيها القوة العقلية تصرفا تكتسب به الأمور الكلية مفردة ؛ وتركبها على هيئة  
القول<sup>(٣)</sup> . وإن رام أحداً أن يوضحها لمن يذهل عنها ولا يحسن التنبه لها ، لم يمكن إلا باستقراء يستند<sup>(٤)</sup>  
إلى الحس لأنها أوائل ، ولا برهان عليها ، مثل المقدمات الرياضية المأخوذة في بيان أن الأرض  
في الوسط ؛ والمقدمات الطبيعية في أن الأرض ثقيلة والنار خفيفة .

ولذلك فإن أوائل العوارض الذاتية لكل واحد من الموضوعات فإنما تعرف بالحس أولاً  
ثم يكتسب من المحسوس معقول آخر : مثل المثلث والسطح وغير ذلك في علم الهندسة ، سواء  
كانت مفارقة أو غير مفارقة ، فإن وجوه الوصول إليها أولاً بالحس . فهذا قول مجمل قيل في التعليم  
الأول .. ونحن فقد حاذينا بكلامنا ذلك ، على أنا تزيدك تفصيلاً فنقول :

يجب أن تعلم أنه ليس شئ من المعقولات<sup>(٥)</sup> بمحسوس ؛ ولا شئ من المحسوس ، من جهة  
ما هو معرض للحس ، بمعقول ، أي معرض لإدراك العقل له ، وإن كان الحس مبدأ ما لحصول  
كثير من المعقولات . ولنمثل لهذا<sup>(٦)</sup> من الإنسان المحسوس والمعقول أولاً فنقول<sup>(٧)</sup> . إن كل

(١) م ٦ ب ساقطة .

(٢) خبر أن .

(٣) أي يتوقف تركيبها على الهيئات الخاصة بالأقيسة .

(٤) م : يستند . س : مستند . (٥) س : المعقول .

(٦) س : هذا . (٧) س : قول .

واحد من الناس المحسوسين فإن الحس يناله أيضا بقدر ما من العظم ، وهيئة ما من الكيفية ، ووضع ما معين في أجزاء أعضائه ، ووضع له في مكانه . وكذلك <sup>(١)</sup> تنال هذه الأحوال في عضو عضو منه . فلا يخلو إما أن يكون هذا الذي أدركه الحس هو الإنسان المعقول ، أو <sup>(٢)</sup> يكون المعقول شيئا غير هذا المحسوس - وإن كان يلازمه . ثم من البين أن الإنسان المعقول مشترك فيه على السواء . فزيد عند العقل إنسان كما وعمرو إنسان ، وذلك بالتواطؤ المطلق . وهذا المحسوس ليس بمشترك فيه : إذ ليس مقداره وكيفيته <sup>(٣)</sup> ووضعه مشتركا فيها . وهو غير محسوس هذا المحسوس إلا كذلك <sup>(٤)</sup> .

فإذن ليس الإنسان المعقول هو المتصور في الخيال من الإنسان المحسوس . وبالجملة إن الشيء الذي يصادفه الحس ليس هو حقيقة الإنسان المشترك فيها ، وليس هو الذي يصادفه العقل منها إلا بالعرض . فلننظر كيف يجب أن يكون الإنسان المعقول فنقول :

يجب أن يكون مجردا عن شريطة تلحقه من خارج مثل تقدير بعظم ما معين ، وتكييف <sup>(٥)</sup> بكيفية ما معينة ، وتحديد بوضع ما معين ، وأين ما معين . بل يكون طبيعة معقولة مهيأة لأن تعرض لها كل المقادير والكيفيات والأوضاع والأيون التي من شأنها أن تعرض للإنسان في الوجود . ولو أن الإنسان كان <sup>(٦)</sup> تصوره في العقل بحده مقترنا بتقدير ما أو وضع ما وغير ذلك ، لكان يجب أن يشترك فيه <sup>(٧)</sup> كل إنسان . وهذا العظم المشار إليه ، والوضع والأين وغير ذلك إنما يلحق الإنسان من جهة مادته التي تختص به .

فبين أن الإنسان من حيث يتصور في العقل بحده ، مجرد بتجريد العقل عن المادة ولو احققها ، وهو بما هو كذلك غير متطرق إليه بالحس . بل الإنسان إذا تناول الحس تناول مغمورا بلواحق غريبة . ثم نقول :

إن الموجودات قسمان <sup>(٨)</sup> : معقولة الذوات في الوجود ، ومحسوسة الذوات في الوجود . فأما معقولة الذوات في الوجود فهي التي لا مادة لها ولا لواحق مادة ، وإنما هي معقولة بذاتها لأنها

(١) م ٦ ب : ولذلك . (٢) س : و . (٣) س : وكيفه .

(٤) هكذا ! وهو أسلوب في غاية السقم . ومراده وهذا المحسوس لا يكون محسوسا إلا على هذا النحو .

(٥) م ٦ س : ويكتنف . (٦) م : ساقطة .

(٧) أى في ذلك القدر أو الوضع . (٨) س : قسمت بقسمين اثنين .

لا تحتاج إلى عمل يعمل بها حتى تصير معقولة، ولا يمكن أن تكون محسوسة ألبتة. وأما محسوسات الذوات في الوجود فإن ذواتها في الوجود غير معقولة بل محسوسة، لكن العقل يجعلها بحيث تصير معقولة لأنه<sup>(١)</sup> بمجرد حقيقتها عن لواحق المادة.

ونقول إنه إنما يكتسب تصور المعقولات بتوسط الحس على وجه واحد، وهو أن الحس يأخذ صور المحسوسات ويسلمها إلى القوة الخيالية فتصير تلك الصور موضوعات لفعل العقل النظري<sup>(٢)</sup> الذي لنا، فتكون هناك صور كثيرة مأخوذة من الناس المحسوسين، فيجدها العقل متخالفة<sup>(٣)</sup> بعوارض مثل ما تجد زيدا مختصا بلون وسحنة وهيئة أعضاء، وتجد عمرا مختصا بأخرى غير تلك. فيقبل على هذه العوارض فيتزعمها فيكون كأنه يقشر هذه العوارض منها<sup>(٤)</sup>، ويطرحها من جانب<sup>(٥)</sup> حتى يتوصل إلى المعنى<sup>(٦)</sup> الذي يشترك فيه<sup>(٧)</sup> ولا يختلف به<sup>(٨)</sup>، فيحصلها ويتصورها. وأول ما يفتش عن الخلط الذي في الخيال فإنه يجد عوارض وذاتيات؛ ومن العوارض لازمة وغير لازمة، فيفرد معنى معنى من الكثرة المجتمعة في الخيال ويأخذها إلى ذاته.

وأما كيفية هذا الصنيع ومائية القوة الفاعلة لذلك، والقوة المعينة للفاعلة، فليس هذا الموضوع موضع العلم به، بل هو من حق علم النفس. لكن الذي نقوله هنا فهو:

أن الحس يؤدي إلى النفس أمورا مختلطة غير معقولة، والعقل يجعلها معقولة. فإذا أفردها العقل معقولة كان له أن يركبها أنحاء من التركيب، بعضها على التركيب الخاص بالقول المفهم لمعنى<sup>(٩)</sup> الشيء كالحمد والرسم، وبعضها بالتركيب الجازم.

بل نقول إن تصديق المعقولات يكتسب بالحس على وجوه أربعة<sup>(١٠)</sup>: أحدها بالعرض والثاني بالقياس الجزئي والثالث بالاستقراء [١١٠٩] والرابع بالتجربة. أما الكائن بالعرض فهو أن يكتسب من الحس، بالوجه الذي قلنا، المعاني المفردة المعقولة مجردة عن الاختلاط<sup>(١١)</sup> الحسي

(١) م : لأن العقل .

(٢) م : الناظري .

(٤) ب ٦ م : عنه .

(٧) م : فيها .

(٩) م : لعين .

(٣) في المخطوطات الثلاثة متخالفة بالحاء .

(٥) أي ويطرحها جانبا . (٦) م : المعاني .

(٨) م : ساقطه .

(١٠) م : أربعة وجوه . (١١) م : الأخلاط .

والخيالى ، ثم يقبل العقل على تفصيل بعضها عن بعض وتركيب بعضها مع بعض . ويتبع ذلك أحكام العقل بالفطرة فى بعضها ويتوقف فى بعضها إلى البرهان . أما (١) القسم الأول من هذين فيكون باتصال من (٢) العقل بنور من الصانع مفاض على الأنفس والطبيعة يسمى العقل الفعال ، وهو المخرج للعقل بالقوة إلى الفعل (٣) ولكنه وإن كان كذلك ، فإن الحس مبدأ ماله بالعرض لا بالذات .

وأما القسم الثانى منهما فيفزع فيه إلى الحد الأوسط ، فإذا حصل الحد الأوسط اكتسب المعقول المصدق به اكتساب الأوليات بعينها وبقوة ذلك المبدأ . فهذا وجه من الأربعة .

وأما الكائن بالقياس الجزئى فإن يكون عند العقل حكم ما كلى على الجنس فيحس أشخاص نوع لذلك الجنس ، فيتصور عنه (٤) الصورة النوعية ، ويمثل ذلك الحكم على النوع فيكتسب معقولا لم يكن .

وأما الكائن بالاستقراء فإن كثيرا من الأوليات لا تكون قد تبينت (٥) للعقل بالطريق المذكور أولا . فإذا استقرأ جزئياته تنبه العقل على (٦) اعتقاد الكلى من غير أن يكون الاستقراء الحسى الجزئى موجبا لاعتقاد كلى ألبتة ، بل منبها عليه . مثل أن المماسين لشيء واحد وهما غير مماسين يوجبان قسمة لذلك الشيء . فهذا ربما لا يكون ثابتا مذكورا (٧) فى النفس . فكما يحس بجزئياته يتنبه (٨) له العقل ويعتقده .

وأما الكائن بالتجربة فكأنه مخلوط من قياس واستقراء ، وهو أكد من الاستقراء . وليس إفادته فى الأوليات (٩) الصرفة بل بمكتسبات الحس . وليس كالأستقراء ، فإن الاستقراء لا يوقع من جهة التقاط الجزئيات علما كليا يقينيا وإن كان قد يكون منبها . وأما التجربة فتوقع ، بل التجربة مثل أن يرى الرأى ويحس الحاس أشياء من نوع واحد يتبعها حدوث فعل أو (١٠) انفعال .

(١) م : وأما . (٢) م : ساقطة .

(٣) م : وهو المخرج للفعل ما بالقوة إلى الفعل . (٤) م : عنده .

(٥) م : لاحت واستبانت . (٦) هكذا والأفضل إلى . (٧) لعلها مركزا .

(٨) م : ينبه . (٩) م : بالأوليات . (١٠) م : و .

فإذا تكرر ذلك كثيرا (١) جدا حكم العقل أن هذا ذاتي لهذا الشيء وليس اتفاقيا عنه ، فإن الاتفاق لا يدوم . وهذا مثل حكمتنا أن حجر المغناطيس يجذب الحديد وأن السقمونيا تسهل الصفراء . ومن هذا الباب أن يكون شيء يتغير من حاله الذي بالطبع (٢) لاقتران شيء آخر معه ووصوله (٣) إليه ولا يمكن عند العقل (٤) أن يكون تغيره بذاته ، فيحكم أن السبب هو الواصل إليه ، وخصوصا إذا تكرر .

فهذه الأنواع تفيدنا بالحس علوما كثيرة (٥) . ومبادئ العلوم كثيرة ، والتجربة منها ، فإن فيها اختلاط استقراء حسي بقياس عقلي (٦) مبني على اختلاف ما بالذات وما بالعرض ، وإن (٧) الذي بالعرض لا يدوم . وقد أشرنا إلى بيان هذا فيما سلف .

فهذه هي الأنحاء التي لاستفادة العقل علما تصديقا بسبب من الحس بحسب ما حضرنا الآن . وقد ذكرنا نوعا من استفادة العلم التصوري بسببه .

فإذن كل فاقد حس ما فإنه فاقد لعلم ما وإن لم يكن الحس لهما .

ولما كان كل قياس مؤلفا من حدود ثلاثة : أما الموجب منه فإنما يبين أن شيئا ما موجود لثان لأنه موجود لثالث موجود للثاني . وأما السالب (٨) فيبين أن شيئا غير موجود لثان لأنه غير موجود (٩) لثالث موجود للثاني .

وكذلك القياس على كل واحد من نسبة ما بين حدين حدين . إن كانت محتاجة إلى وسط ومشكلة غريبة ، فلا بد من أن تنتهي إلى مبادئ وأصول موضوعة موجبة أو سالبة لا محالة لا وسط لها على الإطلاق ، أو في ذلك العلم (١٠) . والمبرهن يأخذ المقدمات الأولى على أنها لا وسط لها ، على (١١) أحد الوجهين المذكورين ، وينحل آخره إلى ما لا وسط له مطلقا وإن لم يكن في ذلك العلم .

(١) من ساقطة . (٢) أي الذي له بطبعه . (٣) من : وهوله ، وهذا تحريف .

(٤) ويكون العقل غير مجوز الخ . (٥) من : فهذه الوجوه نستفيد بها من الحس علوما كثيرة .

(٦) من فإن التجربة كأنها خلط من استقراء حسي وقياس عقلي . (٧) من : وأما

(٨) من : الثالث وهو خطأ . (٩) من : مسلوب .

(١٠) أي لا وسط لها في ذلك العلم الذي تعمل فيه البرهنة . (١١) أي يكون على أحد الوجهين .



والذين يقيسون: إما على الظن - وهم الخطائيون - أو على الرأي المشهور - وهم الجدليون -  
فليس يجب أن ينتهى تحليل قياسهم إلى مقدمات غير ذرات<sup>(١)</sup> وسط في الحقيقة . بل إذا انتهت  
إلى المشهورات التي يراها الجمهور ، أو المقبولات التي يراها فريق ، كان القياس قياسا في بابه ،  
وإن كانت المقدمات الأولى ليست ذرات وسط ، بل لها وسط ما<sup>(٢)</sup> مثل أن العدل جميل  
والظلم قبيح ، فإنه مأخوذ في الجدل على أنه لا وسط له . وفي العلوم يطلب لذلك وسط . وربما  
طلب أيضا في الجدل على نحو ما يخاطب به سقراط تراسوما خوس .

وربما كان المشهور<sup>(٣)</sup> لا وسط له - لا لأنه يبين بنفسه وفي<sup>(٤)</sup> حقيقته - بل لأنه  
كاذب مثل أن اللذة خير وسعادة .

فتحليل القياسات الجدلية يجب أن يكون إلى المشهورات ، وتحليل البرهانية يجب أن يكون  
إلى البرهانيات .

ويجب أن نبتدئ الآن فنيين<sup>(٥)</sup> أن هذه الأوساط<sup>(٦)</sup> متناهية بعد أن نعاود مرة أخرى حال  
ما بالذات وما بالعرض من المحمولات . فنقول :

يقال من وجه للمحمول إنه محمول بالحقيقة لا بالعرض إذا كان الموضوع مستحقا لأن يوضع  
بذاته محصل الذات ليحمل عليه ما يحمل ، فوضع وحمل عليه محمول ما أى حمل كان ، مثل قولنا  
الإنسان أبيض : فإن الإنسان جوهر قائم بذاته غير محتاج إلى حامل يحمله . ثم البياض قائم فيه  
ومحتاج إلى حامل له مثله . فإذا جعل الإنسان موضوعا والأبيض محمولا فقد حمل حمل<sup>(٧)</sup> مستقيم  
فهو حمل حقيق لا بالعرض . وبإزاء هذا القسم حمل ما بالعرض ، وهذا إما أن<sup>(٨)</sup> يقلب ما من شأنه  
أن يكون محمولا في طباعه فيوضع لما من شأنه أن يكون موضوعا في طباعه . فيقال أبيض ما  
إنسان ، فيكون بالحقيقة قد أخذ الموضوع مرتين بالقوة . وذلك لأن الأبيض من جهة ما هو

(١) س : ذات .

(٢) س : وإن كانت المقدمات الأولى فيها ليست غير ذرات وسط في أنفسها ، بل لها وسط في اعتبار التحقيق مثل الخ .

(٣) أى القضايا المشهورة . (٤) س في بدون الواو .

(٥) س : ونيين . (٦) س + : وما هي لها أوساط . (٧) س : عليه .

(٨) م : إنما .

أبيض فقط لا يمكن أن يكون موضوعا ، ولكن الموضوع هو الذى عرض له أن كان أبيض - وهذا هو الإنسان الذى عرض له البياض، فهو أبيض . وإما أن يكون عرضان في واحد فيحمل أحدهما على الآخر، فيقال إن الأبيض متحرك: أى الشئ الذى عرض له البياض فقد عرض له الحركة ، لا أن الأبيض نفسه من حيث هو أبيض موضوع للتحرك .

ويقال للشئ إنه محمول بالذات والحقيقة إذا كان الوصف له بنفسه ، كان (١) عن طبعه أو بقاسر (٢) أوجده فيه، ولكنه ليس لشئ غيره من أجله يقال له . وإذا تحققت (٣) لم تجد (٤) الصفة في نفسه ، مثل ما يقال إن الحجر متحرك (٥) وإن كان لا بالذات يتحرك ولكن بالقسر (٥) .

وإزاء هذا محمول بالعرض ، وذلك إذا كان الشئ يوصف بمحمول ليس في ذاته مثل ما يقال للساكن في السفينة إنه متحرك وإنه يسير (٦) إلى موضع كذا ، وإذا حققت وجدته ساكنا . فربما كان الموصوف به بالحقيقة منفصلا عنه كالسفينة في هذا المثال (٧) . وربما كان متصلا كما يقال كرم أبيض أى (٨) عناقيد بيض (٨) . ويقال محمول بالذات لمثل حمل الأعم على الأخص كالحيوان على الإنسان . ويقابله المحمول بالعرض وهو أن يحمل (٩) الأخص على الأعم ، فيقال حيوان ما إنسان .

ويقال للشئ إنه محمول بالذات إذا كان محمولا على ما يحمل عليه (١٠) أولا، مثل السطح إذا قيل له أبيض . وإزاء هذا : محمول بالعرض كما يقال جسم أبيض - أى سطحه أبيض .

ويقال للشئ إنه محمول بالذات والحقيقة إذا كان ليس واردا على الشئ من خارج، غريبا (١١)، بل هو شئ يقتضيه طبعه ويكون من طبعه مثل ما نقول إن الحجر يتحرك إلى أسفل بالذات . وإزاء هذا المحمول بالعرض كالحجر يتحرك إلى فوق بالقسر .

- 
- (١) أى سواء كان . (٢) س : بقياس وهو خطأ .  
(٣) س : حقت . (٤) س لم تحدد ذلك المحمول أو الصفة .  
(٥-٥) تردى س ٦ نج كما أتى : " سواء كانت حركته بالطبع وبالذات أو كانت لا بالطبع والذات (س : وبالذات) ولكن بالقسر .  
(٦) س : يقصد . (٧) م ٦ ب + : فيها . (٨-٨) ساقط في س .  
(٩) س : يجعل . (١٠) س + : يؤخذ الشئ في حده .  
(١١) صفة لوارد

ويقال محمول بالذات لما لم يكن من شأنه أن يفارق الشيء في حال . وبإزائه (١) المحمول بالعرض . فيشبهه أن يكون انحدار (٢) الحجر إذا حمل عليه الحجر من المحمولات بالعرض من هذه الجهة لأنه ليس ملازما .

ويقال محمول بالذات لما كان ليس من شأنه أن يفارق الشيء وكان مع ذلك مقوما لما هيته لاواردا غريبا . وبإزائه المحمول بالعرض معروف . فيكون إذن كون السطح أبيض محمولا بالعرض .

ويقال محمول بالذات لكل ما من شأنه أن يؤخذ (٣) في حد الشيء أو يؤخذ (٣) الشيء في حده . وبالجملة ما يكون مناسبا (٤) لذلك الشيء بالحد الذي لأحدهما (٥) . فما خرج من هذين يكون محمولا بالعرض .

ونريد أن نبين أن المحمولات الذاتية على ما بيننا من الذاتى متناهية (٦) ، ولا يلتفت إلى ما بالعرض في هذا الموضوع .

(١) من بإزائه . (٢) من الجدار . (٣) من يوجد .

(٤) من : مناسبه . (٥) م ك ب + : أن يؤخذ الشيء في حده .

(٦) من : أجزاء متناهية

## الفصل السادس<sup>(١)</sup>

في حكاية<sup>(٢)</sup> ما قيل في التعليم الأول من [١٠٩ ب] [تنتهي أجزاء  
القياسات وأوساط الموجب والسالب

فنقول محاكين للتعليم الأول :

قيل قد علم أن المحمولات بذاتها موجودة ، والموضوعات بذاتها موجودة . فليكن موضوع  
بذاته مثل ج وإيس من شأنه أن يصير محمولا إلا بالعرض . وليكن حمل ه على ج أولا بلا متوسط  
وكذلك ز ل ه ، ب ل ز . أفترى أن هذه المحمولات تتماهى<sup>(٣)</sup> بلا نهاية من موضوع أول  
محدود فيؤخذ دائما على كل محمول محمول بلا واسطة ولا يقف ، أو يقف ؟

ثم ليكن ب شيئا ليس من شأنه أن يحمل عليه شيء آخر بالذات ، لكنه محمول على ط  
بلا وسط ، ك ط على ج كذلك ك ج على ب كذلك . أفترى أن هذا النزول في الموضوعات من  
محمول أول محدود ، يتماهى بلا نهاية ويؤخذ دائما موضوع لموضوع بلا واسطة ولا يقف ،  
أو يقف ؟

والفرق بين البحثين أنا ابتدأنا في الأول منهما من الموضوع المحدود وأخذنا نصعد في  
المحمولات . وابتدأنا في الثاني منهما من المحمول المحدود وأخذنا ننزل في الموضوعات .

ولتكن<sup>(٤)</sup> ا محمولة على ج بوسط ب - سواء كان ا لا محمول عليه أو عليه محمول ؛ و ج  
لاموضوع له أوله موضوع . فهل يمكن أن يكون بين ا وبين ب أوساط موضوعات ل ا  
ومحمولات على ب بلا نهاية ، وبين ج ك ب كذلك؟ وهذا البحث يفارق الأولين بأن المحدود<sup>(٥)</sup>  
كان في ذينك طرفا<sup>(٦)</sup> واحداً ، والمحدود هاهنا طرفان<sup>(٧)</sup> . وإنما يطلب : هل الوسائط بينهما  
بغير نهاية ، فيكون هذا البرهان متوقف الصحة على براهين بلا نهاية ؟

(١) م ك ب ساقطه . (٢) س : كفاية . (٣) س : تتأدى .

(٤) هنا حالة ثالثة وهي هل توجد أوساط بين طرفين محدودين إلى غير نهاية ؟

(٥) س : في المحدود - وهو خطأ . (٦) في المخطوطات الثلاثة طرف واحد .

(٧) المحدود في الحالة الأولى كان الموضوع وحده ، وفي الثانية المحمول وحده ، وفي الثالثة الموضوع والمحمول معا .

وليس هذا وج موجب لها فقط ، بل وإن كانت مقدمة اج<sup>(١)</sup> سالبة والمتوسط ب فصارت ب ج موجبة ما اج سالبة . فهل دائما بين اج واسطة ؟

وكذلك هل بين كل كبرى سالبة تحدث<sup>(٢)</sup> واسطة ، أو تقف قبل ؟

وهذا الطلب لا يكون في الأشياء التي تستحق أن ينعكس بعضها على بعض ، إن كانت أشياء تستحق أن ينعكس بعضها على بعض في الحمل بالحقيقة وليس فيها موضوع أول ومحمول ثان ، بل كل واحد منها يصلح أن يكون محمولا وموضوعا ، أو واسطة بين محمول وموضوع . بل الشك يكون منا في الحالتين<sup>(٣)</sup> . جميعا أنه هل يوجد لما وضع<sup>(٤)</sup> محمولا شيء آخر ينعكس عليه وعلى صاحبه بحيث يذهب ذلك إلى غير النهاية ، أو هي محدودة<sup>(٥)</sup> ؟ وإذا استبان تناهى الوضع فيها من جهة ، كان ذلك استبانة تناهى الحمل في تلك الجهة . وبالعكس ، إذ الوضع هناك حمل والحمل وضع ، اللهم إلا ألا يكون حكم كل واحد منهما في العكس مثل حكم صاحبه . بل يكون أحدهما حمل<sup>(٦)</sup> حملا حقيقيا والآخر حمل حملا عرضيا .

أقول : إن لهذين تأويلين : أحدهما أن يكون الحمل الحقيقي مثل حمل الضحك على الإنسان ، والعرضي كحمل الإنسان على الضحك . فإن ذهب هذا المذهب فعناه أن هذه<sup>(٧)</sup> المتعاكسات تكون في الطبع أحدهما موضوعا والآخر محمولا متعينا ، ولا يكون حكمهما على ما قلنا من أنه ليس أحدهما أولى من الآخر بذلك . والتأويل الثاني أن يكون الحمل العرضي كحمل الإنسان على الحيوان ، والحمل الذاتي الحقيقي كحمل الحيوان على الإنسان : فإنه وأن حمل حيوان على إنسان وإنسان على حيوان فالموضوع والمحمول بالذات معين . وإذا قد تقرر هذا فنقول :

إن الوسائط بين حدى الإيجاب متناهية . فليكن كل ب ا : فنقول إن الوسائط بينهما متناهية وهي الأشياء التي تحمل على كل واحد منها ، أو يحمل واحد منها على ب وبعضها على بعض في الولاء . وذلك أنها إن كانت بغير نهاية لكان إذا أخذنا من جهة ب ، صاعدين على الولاء ، أو من جهة ا نازلين على الولاء ، لم نبلغ ألبتة الطرف الثاني . وسواء أخذنا بعضها على

(١) غير واضحة في الأصل .

(٢) م : تجذب . ب غير منقوطة . (٣) يخ الناحيتين . (٤) م : بوضع .

(٥) فإرن التعليقات الثانية الكتاب الأول : الفصل ١٩ الفقرة ١٨٢ من ١٥ وما بعده . الحدود التي ينعكس بعضها على بعض مترجمة هناك بالكتابة الإنجليزية Reciprocating terms ، وكلمة موضوع أول مترجمة Primary subject .

(٦) م : حمله . (٧) م : هذا . (١٦)

الولاء بلا واسطة بينها ، أو أخذنا<sup>(١)</sup> بعضها<sup>(٢)</sup> وقد تركنا الوسائط فيما بينها ، أو أخذنا<sup>(٣)</sup> الكل متتالية<sup>(٤)</sup> ولا واسطة بينها وكانت لا تنهاى ، أو أخذنا الكل على طرفات يتضاعف لها مالا نهاية له ، فإن الكلام فى ذلك واحد . فإذا كنا كلما ابتدأنا من حد لم ننته إلى حد أخير<sup>(٥)</sup> ، فليس هناك حد أخير<sup>(٦)</sup> : فإنه لا فرق بين قولك هذا سبيل لا يتناهى عند السلوك ، وقولك لا حد له . وكذلك قولك له حد ، وقولك يتناهى إليه عند السلوك واحد . ثم من المحال أن يكون حد محدود ولا يبلغ إليه<sup>(٧)</sup> ، ونهاية لا<sup>(٨)</sup> يتناهى إليها . ويكون ذلك كقول من يقول أنت إذا أخذت تتصاعد من الواحد لم تبلغ ألبتة الألف الذى هو حد محدود لأن بينهما درجات للعدد<sup>(٩)</sup> بلا نهاية . ولا ينتقض هذا بالمقادير ويقول القائل : إن بين طرفى كل<sup>(١٠)</sup> مقدار حدودا بالقوة بلا نهاية ، وذلك لأن المقادير المتصلة لا قسم لها ما لم يقسم<sup>(١١)</sup> ألبتة : وكل قسم يفرض<sup>(١٢)</sup> فيها يكون محدود العدد ، وأن اللانهاية التى تتوهم بين حدين منها هو أمر بالقوة ، أى تلك الحدود التى فيها هى فى القوة ، ووجودها فى القوة ، ولا توجد ألبتة موجودة بالفعل ، بل واحد منها بعد واحد .

والذى نحن فى البحث فيه فإن فيه حدين وطرفين . وإذا كان بينهما وسائط ، تكون معانى تستحق ترتيبا فى أنفسها ، كانت<sup>(١٣)</sup> حاصلة لامتوقفه على قسمة<sup>(١٤)</sup> قاسم . فبين إذن أنه لا يمكن أن يكون بين مثل هذين الطرفين وسائط بلا نهاية .

وكذلك الأمر فى السلب إذا قلنا : لاشيء من ج ١ وكان بينهما واسطة : أعنى شيئا<sup>(١٥)</sup> مثل<sup>(١٦)</sup> (١٤) ب يوجد ل ج ولا يوجد له ١ ، فليس يمكن أن تكون دائما بواسطة بعد واسطة فى المقدمتين جميعا : الكبرى السالبة والصغرى الموجبة . أما الموجبة<sup>(١٧)</sup> فقد فرغنا عنه . وأما السالبة فلا نبيان<sup>(١٨)</sup> ذلك يكون من أحد الأشكال الثلاثة ، أما<sup>(١٩)</sup> على سبيل الشكل الأول كما مثلنا له فيجب على كل حال إن كانت الوسائط التى للكبريات السالبة تذهب إلى غير النهاية — أن تحصل موجبات

(١) م وأخذنا .  
(٢) م ساقطة .  
(٣) م : مساله .  
(٤) م : آخر .  
(٥) م : ألبتة .  
(٦) م : س : ولا .  
(٧) م : العدد .  
(٨) م : يفترض .  
(٩) م : س : كل طرفى .  
(١٠) م : س : سبيل الشكلا الأول كما مثلنا له فيجب على .  
(١١) م : س : قسمة .  
(١٢) م : س : يفرض .  
(١٣) م : س : حاصلة لامتوقفه على قسمة .  
(١٤) م : س : قاسم .  
(١٥) م : س : شيئا .  
(١٦) م : س : مثل .  
(١٧) م : س : الموجبة .  
(١٨) م : س : بيان .  
(١٩) م : س : على سبيل الشكلا الأول كما مثلنا له فيجب على .

بغير نهاية ، لكل سالبة موجبة وسالبة ينتجانها معا ، ثم للموجبة موجبات . وقد بان في الموجبات أنها متناهية .

فإذا كانت الحدود الموجبة للصغرى السافلة لا يمكن أن تذهب إلى غير نهاية بين حدين ، فبين أن الذي لا يزيد عليها في العدد من حدود الكبريات العالية السالبة — متناهية<sup>(١)</sup>

وكذلك هذا إذا كان الشكل شكلا ثانيا : وذلك لأن الموجبة وإن لم يجب فيه أن تكون الصغرى<sup>(٢)</sup> بعينها ، فلا<sup>(٣)</sup> بد من أن يكون في كل قياس مقدمة موجبة .

وأما الشكل الثالث منها ، فإن الموجب فيها متعين على كل حال .

وقيل أيضا إن المحمولات الداخلة في ماهية الشيء متناهية ، لأن هذه داخلة في تحديد الأشياء .

والحدود إنما تتم بها . فلو كانت الحدود متوقفة إلى أن توجد<sup>(٤)</sup> فيها بغير نهاية ، لما كان يمكننا أن نحد شيئا . لكن الحدود موجودة ، إذ الأمور متصورة ، فبإدائها متناهية .

ثم قيل بعد هذا في التعليم الأول<sup>(٥)</sup>

إنا إذا قلنا<sup>(٦)</sup> إن الأبيض يمشى ، وهذا الكبير هو خشبة ، فقد عكس الحمل والوضع عن وجه استحقاقه<sup>(٧)</sup> وأما إذا قيل الخشبة هي كبيرة ، أو قيل هذا الإنسان يمشى ، فإنه قد أجرى الحمل والوضع على وجه استحقاقه . وذلك أن قولنا الأول — وهو أن الكبير خشبة<sup>(٨)</sup> أو الماشى إنسان — ليس معناه أن<sup>(٩)</sup> نفس الماشى من جهة ماهو ماش ، أو الكبير من جهة ماهو كبير موضوع للخشبة أو الإنسان ، ولا معناه أن الماشى بنفسه شيء قائم غير مقتضى ولا متضمن شيئا آخر هو موضوع له ، فإن ذلك لا يصبح . بل معنى قولنا « الماشى إنسان » أن الشيء الذي عرض له المشى وعرض له أن كان ماشيا ، ذلك الشيء<sup>(١٠)</sup> هو إنسان . وكذلك الشيء الذي عرض له

(١) س : فبين أيضا أن الذي لا يزيد عليه في العدد الكبريات العالية للسالبة متناهية .

(٢) يريد لأن الموجبة وإن لم يلزم أن تكون المقدمة الصغرى في الشكل الثاني ، لأنها قد تكون الكبرى .

(٣) س : ولا . (٤) أى المحمولات .

(٥) راجع التحليلات الثانية الكتاب الأول الفصل ٢٢ : قرة ١٨٣ .

(٦) س : لأنه إذا قيل . (٧) م : الاستحقاق .

(٨) م ٦٦ : ساقطة . (٩) س : ساقطة . (١٠) س : ساقطة .

أن كان بمقدار (١) كذا وعرض له أن كان كبيرا ، ذلك الشيء هو خشبة . وأما معنى قولنا "إن الإنسان ماش" معناه أن الإنسان نفسه - لاشيئا يعرض له أن يكون إنسانا - هو نفسه ماش . وكذلك قولنا "الخشبة كبيرة" معناه أن نفس الخشبة - لاشيئا آخر يعرض له أن يكون خشبة - هي كبيرة . وأنت تعلم أن بين قولك "الشيء الذى هو ماش وله عرض المشى" ، وبين قولك "الشيء الذى هو إنسان أو خشبة أو جوهر أو ذات" ، فرقا (٢) . وذلك لأن الشيء فى الأول عين من الأعيان هو فى (٣) نفسه نوع من الأنواع ، وحقيقة من الحقائق . والماشى ، من حيث هو مجرد شيء ذى مشى ، شيء آخر ليس هو .

وأما فى المثال الآخر ، فإن الشيء الذى هو جوهر ليس غير ذات الجوهر ، وليس شيئا عرض له جوهرية فيكون فى نفسه أمرا محصلا النوعية والحقيقة : وقد أضيف إليه معنى آخر خارج عن ذاته يسمى لأجله جوهر الكما سمي هناك [ ١١١٠ ] لأجله ماشيا .

فالإنسان والخشبة بالحقيقة موضوعان ولا يقتضيان نسبة إلى موضوع . وإلى شيء غير جوهرهما . فاما الماشى والكبير فكل واحد منهما يدل على معنى الماشى والكبير (٤) ، ويدل على موضوع .

فلنضع للأمرين اسمين يفتقران به (٥) ، فنجعل حمل الماشى على الإنسان مخصوصا باسم الحمل بالحقيقة ، وأما حمل الإنسان على الماشى فلنخصه باسم الحمل بالعرض .

وكل حمل فلما أن يكون من طريق ما هو الشيء ، وإما أن يكون على سبيل كيف هو أو كم هو ، أو مضاف هو ، أو أين هو ، أو متى هو ، أو يفعل أو ينفع ، وكذلك سائر المقولات . وبعض ذلك داخل فى الجوهر ، وبعضه عارض : كالإنسان يحمل عليه الأبيض . وليس فى المحمولات شيء خارج عن هذين (٦) ألبة .

(٢) اسم أن فى قوله أن بين قولك الخ .

(١) س : لمقدار .

(٣) م : فى ساقطة .

(٤) فى هذه العبارة كثير من التساهل فى التعبير ، وغرضه أن الماشى يدل على معنى الماشى ، والكبير على معنى الكبير .

(٦) أى الجوهر والأعراض .

(٥) هكذا فى جميع المخطوطات والصحيح بهما .



أما الصور الأفلاطونية فعليها السلام<sup>(١)</sup> ، فإنها أصوات وأسماء باطلة لا معنى لها . ولو كانت موجودة لم يكن لها مدخل في علم البرهان ، إذ البرهان بهذه المحمولات المذكورة .

وهذه<sup>(٢)</sup> العرضيات توجد في الجواهر في الحقيقة ، وإن كان يمكن في القول أن يجعلكم ما وحده موضوعا لكم<sup>(٣)</sup> ، وكيف ما وحده لكيف<sup>(٤)</sup> . وأما في الوجود فلا يمكن ذلك ، بل كلها يكون موضوعها الأول الجوهر . مثال ذلك أن السطح موضوع للشكل<sup>(٥)</sup> في التحديد والقول ، وأما في الوجود فلا يمكن ألبة أن يكون السطح وما يعرض له إلا قائمين في الجوهر وهو الموضوع بالحقيقة للجميع .

وإذا كان كذلك فإن الطرف الذي هو الموضوع الحقيقي حد<sup>(٦)</sup> ونهاية . والمحمولات الداخلة فيما هو الشيء<sup>(٧)</sup> ، محدودة متناهية من الأجناس والفصول<sup>(٨)</sup> : إذ بينا أن الذهن لا يمكن أن يقطع أمورا بلا نهاية لتحديد<sup>(٩)</sup> شيء واحد . والتحديد موجود . والمحمولات العارضة، لها طرف من جهة الموضوع - وهو الجوهر - وطرف من جهة المحمولات - وهو المقولات العشر : لأن كل واحد منها إما كيف وإما كم وإما مضاف وإما غير ذلك . فمابين الطرفين محدود على ما أوضحنا قبل .

وأياضا فإن المحمولات من جملتها<sup>(١٠)</sup> داخلة في حدودها - أعني حدود المحدودات الجزئية منها، الموجودة في الموضوع، وإن لم تكن داخلة في حدود موضوعاتها من الجواهر. والداخلات في حدود الشيء متناهية . فإذاً جميع المحمولات متناهية، سواء كانت داخلة في حدود الجواهر، أو كانت أعراضا ذاتية ، أو أعراضا غريبة .

(١) في جميع المخطوطات السلم . والفقرة موجودة بنصها في التعليقات الثانية : الموضع السابق ، ولكن بدون ذكر لأفلاطون .

(٢) س : وهي .

(٣) بئني أنه يمكن أن يوصف عرض بعرض مثل كم بكم وكيف بكيف ، ولكنه لا يجعل عليه حملا حقيقيا لأن الحمل الحقيقي على الجوهر .

(٤) م : للتشكل . (٥) س : حد ما . (٦) أي الداخلة في ماهية الشيء .

(٧) س : فيما هو الشيء من الأجناس والفصول محدودة متناهية . (٨) م : بتحديد .

(٩) يظهر أنه يقصد في جملتها .

فقد استبان من هذه الجهة<sup>(١)</sup> أيضا تناهى الأرساط . وهذه<sup>(٢)</sup> الجهة هي جهة<sup>(٣)</sup> اعتبار التصور والحد . فقد بان واتضح أن هاهنا مقدمات أولى ، وأن محمولات وموضوعات بلا واسطة ، وأنها جارية على الولاء . والأشياء التي تعلم بالبرهان لا يمكن أن تعلم بوجه آخر أشرف منه . وكل علم برهاني وإنما يكون بعلم أقدم منه . فإن ذهب ذلك إلى غير النهاية ارتفع العلم البرهاني أصلا . وأما إن وقف عند مقدمات لا أوساط لها ، فأحسن ما تأول عليه ذلك أن يكون الوقوف عند أصول موضوعة . والوقوف<sup>(٤)</sup> عند أصول موضوعة<sup>(٥)</sup> — إن كانت تلك الأصول لا تبرهن في علم آخر — وقوف<sup>(٦)</sup> غير برهاني .

فيجب إذن إن كان<sup>(٧)</sup> وقوف على أصول موضوعة أن يكون لها وقتا ما بيان برهاني . وفي آخر الأمر يجب أن ينتهي البحث إلى مقدمات لا أوساط لها ، وإلا لم يمكن برهان ولا علم برهاني .

فلم يكن احتجاج الخصوم في إمكان وجود أوساط لا نهاية لها برهانيا يلتفت إليه .

ولما كان البرهان إنما يؤخذ من جهة الأشياء الموجودة للموضوع بذاتها — إما داخلية في حد الموضوع أو الموضوع داخل في حدها : مثال الأول الكم والكثرة للعدد — وقد بان أن هذا القسم متناه — ومثال الثاني الفرد للعدد — وهذا أيضا لا يجوز أن يذهب إلى غير النهاية حتى يكون للفرد شيء مثل ما للعدد ، ولذلك الشيء شيء آخر : وذلك لأن قوام جميع ذلك مع الفرد يكون في العدد ، ويكون العدد مع الفرد مأخوذا في حدودها . فإن ذهبت تلك إلى غير النهاية ذهب أيضا معها<sup>(٨)</sup> ما يؤخذ في حدودها إلى غير النهاية ، لأن لكل محمول منها موضوعا من هذه التي تؤخذ في حدودها ؛ وكل سابق داخل مع المسبوق في حد المحمول . فتكون إذن موضوعات بغير نهاية متتالية كلها تؤخذ في الحدود . وقد بان استحالة هذا<sup>(٩)</sup> . فإنه لما كانت الموضوعات المأخوذة في حدود محمولاتها لا تذهب إلى غير نهاية ، فكذلك المحمولات التي تساويها في العدد . على أن لقائل أن يقول . إنما بان استحالة ذلك في أشياء غير متناهية تؤخذ في حد شيء واحد ، وهاهنا لا يكون المأخوذ في حد شيء واحد منها إلا الجملة متناهية من تلك الغير المتناهية ، هي ما بين الطرفين ، وذلك الواحد وما بين الطرفين وبين كل واحد — متناه .

(١) س الجملة .

(٢-٣) من هذه الجهة وهي جهة .

(٣-٣) ساقط في ب ٦ م .

(٥) س كانت .

(٤) س وموقوف وهو خطأ .

(٦) س ذهب معها أيضا .

(٧) س ذلك .

فيقال له . قد جعلها هنا لغير المتناهي من الموضوعات حصول (١) بالفعل ، والفعل يشتمل على الجميع من غير أن يبقى شيء خارجا منه هو (٢) بعد القوة . وكل واحد والكل والجميع موجود في حد واحد . لأن كل سابق مأخوذ في حد ما يؤخذ فيه المسبوق . أعني بالسابق القريب من الطرف ، و يكون شيء خارج عنه هو (٣) مأخوذ في حده . فيجب أن يكون لما حصل في الوجود من الموضوعات محمول خارج عنها ، لكن ليس شيء خارج عنها (٤) ، بل كل محمول يوجد فيؤخذ على أنه (٥) واحد من جملتها (٦) . هذا محال .

ثم كيف يمكن أن تكون أمور بلا نهاية هي معا في جنس واحد ، بل في شيء واحد بالعدد لها ترتيب ؟ فإن الفرد وما يتبعه من الواحق الغير المتناهية إنما توجد كلها لا محالة في شيء (٧) من أنواع العدد . وكلما صعد في المحمولات انتقص عددها . والعدد (٨) المتضمن للترتيب فإنه في التقصان متناه (٨) إلى الوحدة .

فقد بان إذن أنه لا الموضوعات المأخوذة في حدود المحمولات ، ولا المحمولات المأخوذة في حدود الموضوعات ، ذاهبة إلى غير النهاية . فقد بان من جميع هذا أن للبراهين (٩) مبادئ غير ذوات أوساط ، وبأن أنها لا برهان عليها ، وأنها مقدمات غير منقسمة ، وحين بان أن الحمل من فوق ومن أسفل واقف ، وأن هناك (١٠) حملا أولا (١١) على الشيء .

وإنه وإن كان كثير من الحمل على الموضوع يكون لسبب (١٢) عام مثل أن حمل مساواة ثلاث زوايا المثلث لقائمتين على متساوي الساقين وعلى مختلف الأضلاع ليس ولا على (١٣) واحد منهما أولا من جهة ما هو هو ، بل من جهة ما هو مثلث - والمثلث عام لهما - فليس يجب أن يكون دائما كل حمل لكل شيء إنما هو أولا لشيء عام ، حتى يكون للمثلث شيء آخر عام ، وكذلك لذلك الشيء شيء آخر عام . بل يكون آخر الأمر لشيء بذاته وأولا ، ويكون له بلا واسطة

- 
- (١) س حصل . (٢) س فهو . (٣) أى السابق . (٤) يريد لا يوجد على الحقيقة شيء خارج عنها . (٥) م ك ب أنها . (٦) هذا محال ساقطة في م . (٧) س شيء ما . (٨-٨) س والعدد في التقصان المتضمن للترتيب فإنه متناه الخ . (٩) س البراهين . (١٠) س ها هنا . (١١) م : أول . (١٢) س بسبب . (١٣) س ساقطه .

والمقدمة الواحدة والبسيطة والاسطقسية هي في هذه التي لا واسطة لها ، ولا تنقسم بالقوة إلى مقدمتين بدخول حد ؛ وليس عليها برهان : فإن ما ليس ينقطع بحد أوسط فليس عليه برهان

وهذه المبادئ بعضها مبادئ البراهين المنتجة للوجبات ، وبعضها مبادئ البراهين المنتجة للسالبات . فإنه كما أنه قد تكون مقدمة غير ذات وسط موجبة — وهي مبدأ للبرهان<sup>(١)</sup> الموجب ، كذلك تكون مقدمة غير ذات وسط سالبة ، وهي مبدأ للبرهان السالب .

وهذه بسائط المقدمات وأوائلها ، كما أن أول<sup>(٢)</sup> الثقل مناً ، وأول الأبعاد الخفية هو ربع الطينيني الذي نسبة إحدى نعمتيه إلى الأخرى نسبة ست وثلاثين إلى خمس وثلاثين . وذلك لأن هذه لا تنقسم إلى أبعاد أخرى ، وينقسم إليها بوجه ما سائر الأبعاد التي لها الأسماء ، مثل الذي بالكل والذي بالخمس والذي بالأربعة والطينيني<sup>(٣)</sup> . وإذا انقسمت المقدمة بالحد الأوسط وكانت موجبة كلية فلا يمكن أن يقع الحد الأوسط خارجاً عن الطرفين ، بل يكون متوسطاً بينهما لا محالة .

وأما في السالب<sup>(٤)</sup> فقد يقع خارجاً وقد يقع غير خارج ، فإن كان مغزلك في قياسك أن تسلب عن الموجود للأصغر ، فلا يمكن أن يقع خارجاً ، ولو أمعنت في التحليل ، فلم<sup>(٥)</sup> تزل توسط بين كل حدى سلب هذا النوع من التوسيط<sup>(٦)</sup> .

وأما<sup>(٧)</sup> البيان بالشكل الثالث فلإثبات الجزئي فقط ، وهو أيضاً بيان لا بالفعل بل بالقوة . وكل حد يقع في الشكل الأول فإنه يقع بين بين ، أي بين الحدين . لكنه يخرج في الشكل الثاني — لا من جانب<sup>(٨)</sup> الأصغر ، لكن من جانب الأكبر ، وبالجملة من جانب الكلي .

(١) م البرهان .

(٢) م أوائل . والمنا باللاتينية mina وباليونانية mna وزن مائة دراهمه من فضة والعريسة ما يكال به السمن . وقيل ما يوزن به رطلان . والمقصود المعنى الأول اليوناني واللاتيني .

(٣) الذي بالكل هو الذي يسمى octave والذي بالخمس dominant والذي بالأربعة Sub-dominant والطينيني tonic . وربع الطينين quarter tone .

(٤) م السلب . (٥) م لم . (٦) م التوسط .

(٧) م فأما . (٨) م الجانب .

ويخرج في الشكل الثالث، لا من جانب الأكبر الذي (١١٠ب) يمكن أن يكون سالبا، بل<sup>(١)</sup> من جانب الأصغر. وكذلك<sup>(٢)</sup> إذا أردت في التحليل أن تصحح السالبة من قياس مقدمة من<sup>(٣)</sup> الشكل الأول، فلنك أن تستمر في التحليل وتدخل الوسط بين بين. وأما إن احتجت<sup>(٤)</sup> إلى مثل ذلك من قرائن في الشكل الثاني، وأردت أن تركب قياسا لأنتاج السالبة، لم يخرج من جانب الأصغر. وفي الثالث لم يخرج من جانب السالب.

فقد حاذينا ما قيل في التعليم. وجميع ما أوردنا من هذا توخيها فيه إيراد ما قيل في المشهور. ويجب أن تعلم أن جملة تتحصر في أنه إذا<sup>(٥)</sup> كان حدان امتنع السلوك من أحدهما إلى الآخر إن كانت وسائط بلا نهاية. وإن كانت مجمولات بالحقيقة غير متناهية، لم يكن حد ولا برهان. فلا يلزم شيء<sup>(٦)</sup> من هذا من ينكر البرهان والحد، إلا أن يبين عليه من وجه آخر أن هاهنا حدا وبرهانا. وليس ذلك على المنطقي، بل هو موضوع له. وأن المعتمد ما ذكر<sup>(٧)</sup> من أمر التحليل لأن التحليل يوجب ألا تكون المحمولات في الشيء متناهية. ومن جميع هذا لا تبين أن التزايد في البراهين لا يذهب إلى غير النهاية، بل التحليل فقط. وأما أن التزايد كيف يذهب<sup>(٨)</sup> إلى غير النهاية فسنبينه بعد.

(١) من ساقطه .

(٢) من ولذلك .

(٣) من في .

(٤) م وما احتجت .

(٥) ب إن .

(٦) من ساقطه .

(٧) من ما ما ذكرناه .

(٨) من يكون .

## الفصل السابع<sup>(١)</sup>

في أن البرهان الكلي والموجب والمستقيم كُلُّ أفضل من مقابله

قيل في التعاليم الأول<sup>(٢)</sup> إنه لما كانت البراهين منها كلية ومنها جزئية ، ومنها موجبة ومنها سالبة ، ومنها مستقيمة ومنها بالخلف ، فيجب أن يبحث هل البرهان الكلي أفضل أم الجزئي ، وهل الموجب أفضل أم السالب ، وهل المستقيم أفضل أم الخلف ؟

ثم قيل<sup>(٣)</sup> إن لظان أن يظن أن البرهان الجزئي أفضل من الكلي بأن يقول: إذا بينا أن زيدا موسيقار أو ناطق من نفس زيد ، فهو أفضل من أن يبين أن كل إنسان كذلك ، لأن هذا بيان للشيء<sup>(٤)</sup> من ذاته ، وذلك بيان له — لا من ذاته ؛ بل من بيان أمر في غيره . وليس أن يعرف<sup>(٥)</sup> أن متساوي الساقين زواياه مساوية لقائمتين من نفسه ، كما يعلم ذلك لا من نفسه ، بل من شيء آخر هو المثلث . ولما كان البيان من<sup>(٦)</sup> الجزئي بذاته ومن نفسه ، والبيان من الكلي ليس من ذات الشيء ومن نفسه ، والذي بذاته أفضل ، فالجزئي أفضل .

وأیضا لظان أن يظن أن الجزئي أفضل من جهة أخرى ، لأن الموجودات هي هذه الجزئيات ، والكلي إما أمر غير موجود ، بل موهوم فقط ، وإما أمر موجود فيها ، قائم بها . فإن<sup>(٧)</sup> كان غير موجود فما برهن<sup>(٨)</sup> به عليه إنما برهن<sup>(٨)</sup> على غير موجود فيها . والبرهان على الموجود أفضل منه على غير الموجود . وإن كان موجودا لكنه قائم فيها غير خارج عنها .

ثم البرهان على الكلي يجعله كأنه شيء مفارق بالذات للجزئيات وخارج عنها ، فيجعل المثلث شيئا غير هذا المثلث وذلك المثلث ، والعدد شيئا غير هذا العدد وذلك العدد . وما أوجب تحريف الحق فهو محرف عن الحق . فإذا البرهان على الكلي إما أن يقع على معدوم ، وإما على محرف الوجود عن حقيقته ، فالبرهان على الجزئي إذن أفضل .

(١) م و ب ساقطة .  
(٢) قارن التحليلات الثانية : الكتاب الأول الفصل ٢٤  
(٣) س + في التعليم الأول .  
(٤) س لشيء .  
(٥) س يعلم .  
(٦) س للجزئي .  
(٧) س وإن .  
(٨) س يبرهن .

وأيضاً<sup>(١)</sup> فإن البيان الكلى شديد التعرض للخلط بسبب أن مستعمليه يكونون كالمبرهنيين على غير المطلوبات . مثلاً إذا برهن مبرهن على أن الكليات المتناسبة إذا بدلت تكون متناسبة ، فلا يكون قد برهن بالذات على خط أو سطح ، بل على ما ليس شيئاً منها . وإن كان البرهان الكلى من وجه ما<sup>(٢)</sup> على ما هو أكثر ، فإنه من وجه آخر على ما هو أقل في الوجود ، لأن الذى هو في الوجود هو خط أو سطح أو زمان . على أنه كثيراً ما<sup>(٣)</sup> يتفق أن يقع بالجزئى ظن يخالف الحق الكلى — على ما قيل في "أنولوجيا" . ولو كان البرهان يقصد به أن يكون على الجزئى وعلى الموجود الحاصل ، لاستحال وقوع علم وظن معا . فإذا البرهان على الكلى<sup>(٤)</sup> أحسن وأوضح<sup>(٥)</sup>

ثم قيل في التعاليم الأول : ليس العلم بالجزئى أكثر من العلم بالكلى ، بل أقل : فإنه إذا كان المثلث المتساوى<sup>(٦)</sup> الساقين زواياه كذا وكذا ليس لأنه متساوى الساقين ، بل لأنه مثلث ، فالذى يعلم ذلك في متساوى الساقين لا من جهة ما هو متساوى الساقين ، بل من جهة ما هو مثلث ، فعلمه أكثر ، إذ يعلم ذلك بالقوة القريبة من الفعل في غير متساوى الساقين من المثلثات ، كما يعلمه في متساوى الساقين . وإذا علمه للمثلث فقد علمه لما هو له بالذات ، وإذا علمه لمتساوى الساقين فقد علمه لما هو له<sup>(٧)</sup> بالذات . فالكلى<sup>(٨)</sup> إذن أفضل

وأيضاً فإن اللفظ الدال على طبيعة الكلى ليس اسماً مشتركاً بل اسماً متواطئاً . وليست طبيعته في الجزئيات كطبيعة الأعراس ، بل طبيعة ملائمة للجوهر داخلية في الحد وليس وجوده أقل من وجود الآحاد الجزئية ، وإن كان هو واحداً لتشابهه ، وتلك لانهاية<sup>(٩)</sup> لها . وذلك لأن وجود الثابت<sup>(١٠)</sup> الباقى أكثر وأكد من وجود الفاسد . والبرهان على الجزئى الفاسد<sup>(١١)</sup> من جهة ما هو

(١) من أيضاً .

(٤) م ٦ ب الكل .

(٣) من ساقطة .

(٢) من ما ساقطة .

(٥) في هذه الجملة شئ من الاضطراب والخلط بين فضائل البرهان الكلى واعتراض من يفضل الجزئى عليه . وهو واردة في أرسطو (التحليلات الثانية ٨٥ ب ، ١ — ٥) هكذا "وحيث إن هذا برهان كلى ، وهو أقل اتصالاً بالواقع من الجزئى وربما أوقنا في ظن كاذب ، فإنه يلزم أن البرهان الكلى أحسن من البرهان الجزئى .

(٦) م المساوى .

(٧) من ساقطة . والمراد أن الذى يعلم صفة من صفات المثلث يعلمها باعتبارها شيئاً ذاتياً له ، ويعلمها لئى مثلث

خاص كتساوى الساقين لا باعتبارها صفة ذاتية .

(١٠) من ساقطة .

(٩) من بلا نهاية .

(٨) فى الأصل الكل .

(١١) من ساقطة .

جزئى يكاد لا يُعنى ولا يتناهى إذا لم يُجمع في كل تشترك<sup>(١)</sup> فيه أمور بلا نهاية وتتحد به فيكفيها كلها برهان واحد . ولولا ذلك لا حثيج<sup>(٢)</sup> إلى براهين بغير نهاية . وأيضا فإنه ليس يجب على المبرهن من جهة برهانه على الكلى أنه إن لم يجعل الكلى معدوما<sup>(٣)</sup> يلزمه أن يجعله شيئا مبينا للجزئيات . فليست الجواهر الكلية في ذلك بمبينة الحال للأعراض الكلية مثل الكيفية والكمية . فترى هل يجب لكون هذه الأعراض كلية أن تكون أمورا خارجة عن الجزئيات ، قائمة بذاتها ، موجودة لا في موضوع ؟ وهل جزئياتها إذا انفردت بحد تنفرد<sup>(٤)</sup> بالقوام . وإذا غلط غلط فظن أن الكلى شيء خارج عن الجزئيات بسبب إفراد البرهان عليه ، فاللوم ياحقته في إصغائه للباطل وتوهمه المحال<sup>(٥)</sup> دون الذى يستعمل البرهان الكلى على واجبه<sup>(٦)</sup>

وقد علمت أنت في مواضع أخرى الفرق بين الذى ينظر إليه دون اعتبار غيره ، وبين الذى ينظر إليه وهو مجرد مبين<sup>٥</sup> لغيره .

وأیضا فإنا قد أشبعنا القول في أن البرهان هو قياس من العلة واللية ، والكلى أولى بأن يعطى العلة : وذلك لأن المعنى يوجد للكلى بذاته وأولا ، فإن كل شيء له أمر بذاته لا يحتاج أن يكون لشيء آخر يفرض غيره حتى يكون له ، بل إن لم يكن للغير المفروض كان له ، ولا يكون لذلك الغير إلا ويكون له ، فهو للغير بسببه . وهو العلة الغريبة<sup>(٧)</sup>

فالكلى<sup>(٨)</sup> هو الذى يعطى الجزئى ماله<sup>(٩)</sup> بذاته . والكلى هو الذى عنده نهاية البحث عن لم . وعند تنهى البحث ما يظن أنا علمنا الشيء ، كما لو سأل سائل : لم جاء فلان ؟ فقيل ليأخذ مالا ما ، فيقال : لم يأخذ ؟ قيل ليقضى دين غريمه ، قيل ولم يقضى ؟ قيل لكى لا يكون ظالما . فإذا وقف البحث عن المم عند هذا وأمثاله ، فقد سكنت النفس إلى معلومها .

(١) س ٦ ب مشترك . (٢) س لاحتاج . (٣) أى لم يفترضه معدوما .

(٤) معناه : هل إذا انفردت الجزئيات بإمكان وضع حدود لها ، تنفرد بقيامها بذاتها ؟

(٥) س للبحال .

(٦) هم واحد واحد . وفي هذا كله إنكار لنظرية المثل الأفلاطونية .

(٧) هكذا في المخطوطات الثلاثة . س + فيه .

(٨) م ساقطة . (٩) أى الكلى يعطى الجزئى الصفات التى للكلى لذاته .



ولا محالة أن بحث اللم في أمثال هذا ينتهي إلى أمر لا يتجاوز عنه . يكون هذا الأمر الأعم الأعلى الذي يلزمه الحكم لنفسه ولغيره بسببه ، وهو العلة المطلوبة .

وكذلك إذا سئلنا عن الجزئيات : أن هذا<sup>(١)</sup> المثلث لم زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم ، وأجبنا بشئ جزئى فقلنا لأنه من ذهب ، أو لأنه مخطوط في نوب ، أو لأنه هذا المثلث ، لم يكن شئ من هذا جوابا عن العلة الذاتية التي تطلب<sup>(٢)</sup> ، إلا أن نقول لأنه شكل يحيط به ثلاثة<sup>(٣)</sup> خطوط مستقيمة كل واحد منها إذا خرج ارتسم حوله مساويتان لقائمتين فيكون جميعها<sup>(٤)</sup> ست زوايا<sup>(٥)</sup> قوائم : اثنتان منها داخلتان ، فيبقى الخارج<sup>(٦)</sup> أربعة . فنحن إذن في إعطاء العلة نضطر إلى البرهان على الكلى . وكذلك<sup>(٧)</sup> ليس يمكننا أن نبرهن على هذا الحكم في المتساوى السابق برهانا كلياً إلا أن نقول إنه مثلث حال أضلاعه أن تخرج كذا وكذا .

وأيضاً فإن الجزئيات غير متناهية ولا محدودة ، والكلى بسيط محدود . والغير المتناهية من جهة ما هو غير متناه ، غير معلوم . وإنما يعلم المتناهي المحدود . فإذن العلم الذاتى إنما هو للكلى ، وهو أكبر<sup>(٨)</sup> في معنى المعلوماتية ، فأولى بأن يكون المقصود بالبرهان . وإذا كان هو<sup>(٩)</sup> وألى بالبراهين ، فالبراهين<sup>(١٠)</sup> أيضاً أولى به ، لأن الأولى من باب المضاف . وإذا كان هذا أولى به منه بغيره ، فذلك أيضاً أولى من ذلك الغير به منه<sup>(١١)</sup>

وأيضاً فإن الشئ الذى إذا علم هو علم غيره من غير انعكاس ، فهو أولى بأن [١١١] يفيد العلم من ذلك الغير . والكلى إذا برهن عليه وعلم ، كان ذلك علماً به وبالجزئى أيضاً تحته<sup>(١٢)</sup> بالقوة القريبة من الفعل . وإذا علم الجزئى فليس يجب أن يكون ذلك علماً بالكلى — لا بالفعل ولا بالقوة القريبة من الفعل . فالعلم بالكلى إذن آثر .

وأيضاً فإن البرهان الكلى يكون الحد الأوسط فيه أقرب إلى المبدأ ، فهو أشد استقصاءً في كل شئ وأكبر في المعنى الذى له المبدأ مما هو أبعد منه من المبدأ . فالبرهان الكلى أشد استقصاءً من الجزئى .

- |                                    |                |                     |
|------------------------------------|----------------|---------------------|
| (١) يقصد مثلنا معنا .              | (٢) م بطلت .   | (٣) م ب ثلاث .      |
| (٤) م جميعه .                      | (٥) م ساقطة .  | (٦) م الخارجة .     |
| (٧) م ب ولذلك .                    | (٨) م أكثر .   |                     |
| (٩) م هذا : والمراد به هنا الكلى . |                |                     |
| (١٠) م ساقطة .                     | (١١) م ساقطة . | (١٢) م تحته أيضاً . |

وأمثال هذه الأقاويل هي التي قيمت في التعليم الأول ، ولكن يشبه أن يكون الأمر - على ما قال المعلم الأول بنفسه - من أن بعض هذه الحجج منطقية جدلية ، وإن كان بعضهم يفهم منه أنه يقول إن بعض هذه الحجج لا تختص بالبرهان .

والذي يجب أن يصفى إليه من جملة هذه الحجج هو أن العلم بالكلى علم بالقوة بالجزئى ، ومبدأ للبرهان على الجزئى . وأما العلم بالجزئى فليس فيه ألبتة علم بالكلى . فإن من علم أن كل مثلث فزوياه كذا ، فما أسهل أن يعرف أن متساوى الساقين كذلك . ومن <sup>(١)</sup> علم أن متساوى الساقين كذلك فلا يعلم من ذلك وحده ألبتة <sup>(٢)</sup> أن كل مثلث كذلك . ومثل هذا ما قيل إن البحث باللم يُجوج إلى العلم الكلى <sup>(٣)</sup> . وأيضا فإن الكلى معقول ، والعلم الحقيقى للعقل . وأما الجزئى فمحسوس والمحسوس من جهة ما هو محسوس لا علم به <sup>(٤)</sup> ولا برهان عليه .

ثم قيل إن البراهين المأخوذة من أصول ومبادئ ومصادرات موجبة فقط ، وهي التي تبين الموجب ، أفضل من الكائنة عن سواب . واحتج في ذلك <sup>(٥)</sup> بحجج :

من ذلك أن تلك <sup>(٦)</sup> لا تحوج إلى استعمال الأشياء مفضنة مختلفة كثيرة الأصناف ، والبرهان على السلب يحوج إلى ذلك : إذ <sup>(٧)</sup> لم تكن السواب الصرفة تنتج إنتاج الموجبات الصرفة ، بل تنتج إذا خلطت بالموجبات . وإذا أعطينا عللا متوالية في الشيء فإنما نعطي المية الحقيقية الواحد منها الأخير <sup>(٨)</sup> الذى هو أقرب من المعلول . وليس في تكثير الأوساط فائدة . بل الفائدة في تقليلها والاختصار منها على القريب الملتصق بالجملة . فإن العلم الكائن مما هو أقل ، أفضل من العلم الواقع باجتماع أمور كثيرة . فإن الغلط في القليل أقل ، وفي الكثير أكثر . وانحصار المعنى في القليل أكثر ، وفي الكثير أقل . فإذا كان كذلك فالبرهان الذى يجرى على سنة واحدة غير مختلفة أفضل من البرهان المتكثر الأجزاء المختلفة .

والبرهان الموجب هو من موجبات فقط . والبرهان السالب هو من موجب وسالب <sup>(٩)</sup> . فبادئ الموجب أقل في النوع <sup>(١٠)</sup> ومبادئ السالب أكثر في النوع وأشد اختلافا . فالموجب أفضل .

(١) س فإن . (٢) س ساقطة . (٣) الأفضل العلم بالكلى .

(٤) س ساقطة . (٥) س من . (٦) أى البراهين الموجبة .

(٧) س إذا . (٨) الواحد مفعول ثانى لنعطى . (٩) س موجبة وسالبة .

(١٠) لأنها من نوع واحد وهو الموجب . أما القياس السالب فقدماه من نوعين ، سالة وموجبة .

وأيضاً فإن الذى لا حاجة له فى أن يعرف وأن يوجد معا إلى شىء ثان (١) - والثانى منهما إليه (٢) حاجة - فهو أقدم وأعرف معا من الثانى . والبرهان السالب لا يتم ألبتة إلا بمقدمة موجبة إنما (٣) يكون عليها (٤) برهان موجب إن كان ، ولا يعرف إلا بها . والبرهان الموجب يتم ويعرف بلا سالبة . فإذن البرهان الموجب أقدم من السالب وأعرف .

وأيضاً فإن البراهين الموجبة تجرد (٥) المتوسط فى حدودها إنما نسبته إلى الطرفين نسبة إيجاب فقط . وكذلك التزايد فيها - وهو أخذ حد (٦) خارج عن الحدود الثلاثة لتركيب البراهين الموجبة - موجب أيضاً ، ويستمر كذلك لو كان يجوز أن يكون ذلك بغير نهاية ولا مدخل للسلب فيها . وأما البرهان السالب فالغالب فيه فى التوسيط والترديد معا (٧) هو الموجب . فإنك إذا كنت (٨) قلت كل ج ب ، ولا شىء من ب أ : فإن أردت أن توسط بين ج ب حداً فلا شك أنك توسط بليجابين (٩) . وإن أردت أن توسط بين ب أ حداً ، لم يكن بد من موجبة وسالبة . فتصير جملة القياس - كيف وسطت - مؤلفة (١٠) من موجبتين وسالبة واحدة : كقولك كل ج ب وكل ب د ولا شىء من د أ . أو كل (١١) ج د وكل د ب ولا شىء من ب أ .

وكذلك لو ذهبت فى التوسيط إلى المقدمات الأولى ، كانت الموجبات تزيد والسالبة تكون واحدة . فإن لم تكن تتمم القياس بالتوسيط بل بالترديد (١٢) من خارج ، فضممت إلى قولك ولا شىء من ب أ قولاً سالباً آخر ، لم يمكنك أن تأتى بقياس مركب . ولكن تحتاج إلى أن تزيد لا محالة موجبة فتقول وكل د أ حتى ينتج بقياس مركب أن لا شىء من ج د .

فبين إذن أن الموجبات غالبية (١٣) فى البراهين السالبة وأكثر عدداً فى القوة من السالبة .

(١) أى لا حاجة له إلى شىء ثان لئى يعرف .

(٢) الأفضل له حاجة .

(٣) لا داعى لها . والجملة وصف ثان لكلمة مقدمة .

(٤) من ساقطة . (٥) غير منقوطة فى م ، ب . (٦) من ساقطة .

(٧) من ما . (٨) من ساقطة ومكتوبة فى الهامش .

(٩) مرسومة بهذه الصورة فى م والنقط كله خطأ والمراد التوسط بمقدمتين موجبتين تنتجان ج ب .

(١٠) ب ، م مؤلف . (١١) م وكل . (١٢) من بالتزيد .

(١٣) من عالية .

فالموجبات إذن<sup>(١)</sup> أوجب إحضارا في الذهن من السوالب في كل قياس ، وهي في أنفسها أفضل . فالمركب<sup>(٢)</sup> منها والمؤدى إليها أفضل<sup>(٣)</sup>

وأیضا فإنه وإن كانت المقدمات الكبرىات غير ذوات<sup>(٤)</sup> أو ساط وكانت موجبة في البراهين الموجبة وسالبة في البراهين السالبة ، فإن الموجبة أقدم وأعرف .

أما أنها أقدم ، فلأنها أبسط ، لأنها تتم بحدين ورابطة . والسالبة تحتاج إلى حدين ورابطة وحرف سلب كما علمت في الفن الثالث . والذي يتم وجوده بأشياء<sup>(٥)</sup> أقل وأبسط ، أقدم من الذي يتم وجوده<sup>(٦)</sup> بتلك الأشياء وزيادة .

وأما أنها أعرف ، فلأن الإيجاب وكل معنى وجودى فهو معروف بذاته ، متصور بنفسه ، لا يحتاج في تفهمه<sup>(٧)</sup> إلى قياسه إلى السلب كالوجود والمملكات<sup>(٨)</sup> . وأما السلب وكل معنى عدمى فإنه إنما يعرف بالوجودى . فما لم يعرف الوجود لم يعرف اللاوجود ، وما لم يعرف الملكة لم يعرف العدم كما<sup>(٩)</sup> قد اتضح لك فيما سلف . فالسلب إنما يعرف إذا عرف الإيجاب ، فإنه إذا لم يعرف ما هو لم يعرف ما ليس هو . فإذا البرهان المستعمل للبدأ الموجب والمنتج له أفضل وأشرف .

والبرهان المستقيم أفضل من الخلف .

وليكن المستقيم هكذا : كل ج ب ، ولا شيء من ب أ ، ينتج أنه لا شيء من ج أ . وليكن الخلف هكذا : إن كان قولنا لا شيء من ج أ باطلا ، فليكن بعض ج أ ، وكان لا شيء<sup>(١٠)</sup> من ب أ - وهو مسلم - ينتج أنه ليس كل ج ب . هذا خلف إذا كان كل ج ب . ثم إنما أوجب هذا الخلف ومضمنا بعض ج أ . فهو محال : فنقيضه - وهو قولنا لا شيء من ج أ هو حق . ففى المستقيم إنما أوجب المطلوب صدق قولنا كل ج ب الموضوع بجنب<sup>(١١)</sup> قولنا لا شيء من ب أ إيجابا بذاته . وفى الخلف إنما أوجب النتيجة كذب قولنا بعض ج أ مع صدق قول آخر

(٢-٢) ساقطة في م .

(١) م أيضا .

(٥) م تفهيمه .

(٤-٤) ساقطة في م .

(٣) م ذات .

(٦) من قياس كذا إلى كذا أى مضاهاته به . والمقصود قياس الصفات الوجودية . والمملكات جمع ملكة وهى ضد العدم .

(٩) م تحت .

(٨) م ولا شيء .

(٧) م كما أنه قد .

شرطى انتقل به من كذب النتيجة إلى صدق ضدها<sup>(١)</sup> كما بان لك في الفن الذى قبل هذا . والذى  
يوجب بصدقه وحده وبذاته صدق النتيجة بلا قياس آخر ، أفضل من الذى يوجب بكذبه صدق  
النتيجة لا بذاته ولا وحده ، بل بقياس آخر ينضم إليه .

وأنت تعلم أن القياس بالذات — على ما أوضحناه<sup>(٢)</sup> لك في الفن الذى قبل هذا — هو<sup>(٣)</sup>  
ما تكون إحدى المقدمتين فيه كجزء تحت الكل ، وهى<sup>(٤)</sup> الصغرى . والأخرى كالكل فوق  
الجزء وهى الكبرى ، وتكون النتيجة أيضا تحت الكبرى كجزء تحت الكل ، حتى يكون العلم  
بالكبرى علما بالقوة بالنتيجة . وكذلك<sup>(٥)</sup> تكون الكبرى عند النتيجة كالكل عند الجزء ، وتكون  
مقدمة كل ج ب تحت مقدمة لا شيء من ب ا ، ونتيجة لا شيء من ج ا تحت<sup>(٦)</sup>  
مقدمة لا شيء من ب ا كجزء تحت الكل . أما كون الصغرى تحت الكبرى وإن كانت تخالف  
الكبرى فى الكيفية ، فلأن ج تحت ب ، والحكم على ب كالحكم على ج . وأما فى النتيجة فهذا  
الوجه والاتفاق فى الكيفية معا ، وهذا لا يوجد لصغرى قياس الخلف مع النتيجة . فإن قولنا  
بعض ج ا ليس داخلا تحت قولنا ولا شيء من ب ا . ولا أيضا النتيجة — وهو قولنا ليس  
بعض ج ب — داخلا تحت قولنا ولا شيء من ب ا . فإذن صورة القياس بالذات — التى  
شرطها هذا الشرط — هى للمستقيم لا للخلف .

وأیضا فمقدمات المستقيم أعرف لأنها معروضة بذاتها مسلمة . ومقدمات<sup>(٧)</sup> الخلف  
مشكوك فيها ؛ وليست أعرف من النتيجة . بل أحدهما<sup>(٨)</sup> نقيض النتيجة . والقياس الكائن  
من مقدمات أعرف أفضل على كل حال .

ونقول<sup>(٩)</sup> انه قد يكون علم<sup>(١٠)</sup> أشد استقصاء من علم من وجوه ثلاثة : أحدها أن يكون<sup>(١١)</sup>  
أحد العلمين قد جمع مع الإن اللم<sup>(١١)</sup> ووقف على السبب القريب الذاتى ، والثانى اقتصر على الإن

(١) الأولى أن يقول قبيضا . (٢) من أوضحنا . (٣) من وهو .  
(٤) من وهو . (٥) من ولذلك . (٦) من أيضا تحت .  
(٧) م مقدمة . (٨) هكذا فى المخطوطات الثلاثة والأولى إحداهما .  
(٩) قارن هذا الجزء بما ورد فى التحليلات الثانية لك ٢ ف ٢٧

(١٠-١٠) ساقط فى م .

(١١) أى برهن على وجود الشيء بما هو عليه وهو على علة كونه كذلك .

فقط . والثاني أن يكون أحد (١) العلمين أخذ الشيء المنظور فيه مجردا بصورته عن المادة، والثاني لم يفعل ذلك ، فيكون المجرد أشد استقصاء من العلم الذي يأخذ ذلك الشيء مقتربا (٢) بمادة . ولذلك [ ١١١ ب ] فإن علم العدد أشد استقصاء من علم الموسيقى . وكذلك حال علم الهندسة من علم المناظر وعلم الهيئة .

والثالث أن (٣) العلم الذي موضوعه الأول معنى بسيط - بشرط أنه مسلوب عنه سائر الزوائد - أشد استقصاء من العلم الذي موضوعه الأول ذلك المعنى وموجب له زيادة . مثاله أن الوحدة والنقطة يوضعان لعلميهما (٤) بمعنى بسيط ، وهو أن ذات كل واحد (٥) منهما غير منقسم ، ثم يقترن بذلك في الوحدة ألا يكون لها وضع ، وبالنقطة أن يكون لها وضع ، فتكون الوحدة أبسط ذاتا من النقطة لأنها ليس لها ، مع ذلك المعنى البسيط، زيادة وضع ، وللنقطة ذلك المعنى وزيادة وضع (٦) . ثم الوحدة موضوعة أولى للعدد ، والنقطة موضوعة أولى للهندسة . فالحساب أشد استقصاء لذلك من الهندسة .

فقد قرُبنا في هذه الأشياء من محاذاة التعليم الأول ومحاكاته فيها ، وكان ذلك غرضنا دون الاستقصاء ، فكان هذا النمط (٧) من النظر غير مناسب لتصورنا ولا عالق بأفهامنا ولا حسن الانقياد لنا إذا أردنا إتقانه .

(١) س ساقطة .

(٢) س مقرونا .

(٣) س ساقطة .

(٤) ب بعلبيهما . م تعليمها .

(٥) قوله "ذات كل واحد" معناه الذات (الجوهر) الذي يبحث فيه كل واحد من العلمين .

(٦) م موضع - وقوله "وللنقطة ذلك المعنى وزيادة وضع" ساقط في س . والمراد بالوحدة الوحدة العددية ، وبالنقطة النقطة الهندسية ، وكل منهما موضوع أول بسيط لعله ، إلا أن النقطة تمتاز عن الوحدة بأنها مع بساطتها لها وضع في المكان .

(٧) ساقطة .

## الفصل الثامن<sup>(١)</sup>

في معاودة ذكر اختلاف العلوم وأتفاقها<sup>(٢)</sup> في المبادئ والموضوعات

المباحث إنما تكون من علم واحد إذا اشتركت في الموضوع الأول وكان البحث فيها إنما هو عن العوارض الذاتية التي تعرض له أو لأجزائه أو لأنواعه ، واشتركت في المبادئ الأولى التي منها يتبرهن أن تلك العوارض الذاتية موجودة للموضوع الأول أو لأجزائه أو لأنواعه . فإذا اختلفت في الموضوع الأول وفي<sup>(٣)</sup> المبادئ الأولى<sup>(٤)</sup> للبراهين اختلافا ما نشير إليه - ونعني بالمبادئ الأولى لا المقدمات فقط ، بل الحدود وغير ذلك - فليست من علم واحد . فإذا أردت الامتحان<sup>(٥)</sup> فارفع كل شيء إلى مبادئه الأولى وجنسه الأول - أي موضوعه - فتجد المختلفات من العلوم مختلفة فيهما مثل مسائل المناظر ومسائل الهندسة . أما في الجنس - أي الموضوع - فتجدهما مختلفين فيه لا محالة . وأما في المبادئ فتجدهما وإن اشتركا فيها بوجه ما ، فإنهما يختلفان<sup>(٦)</sup> من وجه آخر . فإنك تجد المبادئ ، وهي للهندسة أولا وللناظر ثانيا . وهذا أمر قد فرغنا منه<sup>(٧)</sup> .

وليس اختلاف البراهين يوجب<sup>(٨)</sup> اختلافا في هذا الباب ، فقد يكون على شيء واحد برهانان مختلفان<sup>(٩)</sup> لا من حدين أوسطين يحمل أحدهما على الآخر فقط ، مثل قولنا كل إنسان حيوان . وكل حيوان مغتذ ، وقولنا كل إنسان نام ، وكل نام مغتذ ، بل ومن حدين أوسطين لا يحمل أحدهما على الآخر مثل قولنا كل قابل للذة متحرك ، وكل متحرك متغير ، مع قولنا كل قابل للذة ساكن وكل ساكن متغير . فالأول أحد حديه الأوسطين تحت الآخر : فإن الحيوان تحت النامي . وأما الثاني فهما مختلفان ليس أحدهما تحت الآخر . وكذلك قولنا كل إنسان ضاحك ، وكل ضاحك متعجب . وأيضا كل إنسان مستحى ، وكل مستحى متعجب : فإن هذين وإن كانا من جملة

(١) م ، ب ساقطة .

(٢) س اتفاق العلوم واختلافها .

(٣) س واختلفت في . (٤) س الأول .

(٥) أي التحقق بما قال . (٦) س + فيها .

(٧) س من صحته . (٨) م يوجد .

(٩) أو براهين كثيرة كما هو وارد في الفصل ٢٩ من التحليلات الثانية الكتاب الأول .

ما ينعكس أحدهما<sup>(١)</sup> على الآخر لأجل موضوعهما، فهما ليسا مما يكون أحدهما<sup>(١)</sup> تحت الآخر. فقد بان أن اختلاف الحدود الوسطى لا يوجد اختلافا في المباحث من جهة اختلاف علومها. وقد يمكن أن يطلب فيوجد نظير هذا في الشكلين الآخرين: فتوجد الحدود الوسطى المختلفة بالوجهين جميعا تنتج نتيجة واحدة. ولقرب مأخذ ذلك البيان لا نطول الكلام بتفصيله.

وأما أن جل البرهان إنما هو على الضروري<sup>(٢)</sup> فأمر قد فرغنا منه. وأما أنه قد يكون على الأكثرى<sup>(٣)</sup> فبعض المفسرين يأبى أن يكون على الأكثرى برهان. بل إنما تسمح نفسه بأن يكون عليها قياس، ويقول لأنها لا يتبعها يقين إذ ليس بها أنفسها يقين. والحق ورأى المعلم الأول يوجب أنه قد يكون على الأكثرى برهان مصنوع من مقدمات أكثرية يعطى سببا من أسباب أكثرية، ويكون به يقين غير زائل من جهة ما هو أكثرى، وإن كان ظنا من جهة ما هو موجود<sup>(٤)</sup> على ما علمت في مواضع أخرى.

فإن أريد بالبرهان كل قياس يكون على الشيء من جهة العلة وعلى نحو وجوده<sup>(٥)</sup>، فيكون على الأكثرى برهان. وأما إن أراد أحد<sup>(٦)</sup> أن يخص باسم البرهان ما كان بالقياسات المعطية للعلة على شرط أن يعطى وجودا غير متغير وغير مختلف وبالفعل الصرف وليس فيه إمكان، فليس على الأكثرى برهان، بل قياس ما آخر يصنع من<sup>(٧)</sup> البرهاني والجدلي والخطابي والمغالطي والشعري، ويكون قد تكلف في هذا الاشتراط ما لا حاجة إليه. بل الأولى أن يقول إنه لما كان كل بيان إنما يكون لوجود متميز عن لا وجود: وهذا على وجهين: إما أن يكون الاستحقاق دائما فيكون ضروريا، أو غالبا غير دائم—وهو الأكثرى. فإذن لا بيان في أمر متميز الوجود إلا لهذين.

ولا برهان على شيء كونه ووجوده اتفاقا لا يتميز بالاستحقاق عن لا كونه.

(١-١) م ساقط.

(٢) أى ما كانت الصلة فيه بين الموضوع والمحمول صلة ضرورية وهذا لا يكون إلا عن مقدمات ضرورية.

(٣) يقصد ما كان الحمل فيه على الأكثرى الغالب كقولنا المصريون زراع.

(٤) أى وجوده إطلاقا. (٥) أى وجود الشيء على ما هو عليه.

(٦) م ساقطة.

(٧) م، ب بين. ويلاحظ أن البرهان الأكثرى الذى تكون مقدماته برهانية يعطى نتيجة أكثرية

لا ضرورية مطلقة.



لكن أزيد هذا الكلام تحصيلا وأقول :

إن الأمور الممكنة يعتبر حال وجودها ويعتبر حال إمكانها . فأما اعتبار حال الوجود في الممكنات على سبيل التوقع فلا طلب فيه إلا عن الأكثريات ، ولا قياس إلا عليها ، فإن لوجودها فضيلة على لا وجودها في الطبع والإرادة ، وإلى الجهة التي أوضحتها في فن سلف . وأما المتكافئ في الوجود واللا وجود فليس يقوم برهان أو دليل على أحد طرفيه إلا قيام مرجح لذلك الطرف مخرج<sup>(١)</sup> إياه عن المكافأة . فهذا هو النظر من جهة اعتبار الوجود . وأما من جهة اعتبار نفس الإمكان فعلى جميع أصنافه برهان على الممكن الأكثرى وعلى المساوى وعلى الأقلى — أعنى البرهان الذى يبين أنه ممكن لا ضرورى الوجود ولا ضرورى العدم — لا البرهان الذى ينذر بوجوده أو لا وجوده ، إلا أن يكون شئ منهما أكثرىا . وكل ما قلناه<sup>(٢)</sup> فى الأكثرى الوجود فانقله إلى الأكثرى الوجود وأنزل أنا عَيْنًا بالوجود الحكم أى حكم كان إيجابا أو سلبا<sup>(٣)</sup> .

ثم قيل فى التعليم الأول<sup>(٤)</sup> إنه ليس الحس برهانا ولا مبدأ للبرهان بما هو حس : لأن البراهين ومبادئها كليات لا تختص بوقت وشخص وأين . والحس يحد حكما فى جزئى فى آن بعينه وأين بعينه . فإذا الحس لا ينال مبادئ البرهان ولا البراهين ، ولا شئ منه هو علم بكلى . ولو كما<sup>(٥)</sup> نحس أن زوايا المثلث المحسوس مساوية لقامتين ، لما كان ينعقد لنا<sup>(٦)</sup> من أساس ذلك رأى كلئ " أن كل مثلث كذلك " . ولا علم بالعلة<sup>(٧)</sup> . ولو كنا نحس أيضا أن القمر لما حصل فى المخروط الظلى انكسف ، لم يمكنا — من جهة الحس — أن نحكم بالكلئ : وهو « أن كل كسوف قمرى فمن كذا وكذا »<sup>(٨)</sup> ، لأننا لا يمكنا أن نحس بكل كسوف ولا بالكسوف الكلئ . أما كل كسوف فلأن ذلك مما لا نهاية له فى القوة . وأما الكسوف الكلئ فلأنه للدقل<sup>(٩)</sup> فقط ،

(١) من فيخرج . (٢) س قلنا .

(٣) تجد خلاصة ما ذكره ابن سينا من قوله "وأما أن جل البرهان إنما هو على الضرورى" فى التعليقات الثانية . المرجع المذكور ف ٣٠ ، ومعلم ما ذكره إنما هو شرح للفكرة الأرسطية الرئيسية .

(٤) انظر التعليقات الثانية — المرجع المذكور ف ٣١ (٥) ، ولو أنا كنا .

(٦) من ساقطة . وهذا رأى يخالف رأى بروتا غوراس .

(٧) أى ولا ينعقد لنا عن طريق الإحساس علم بالعلة .

(٨) يريد أننا لا يمكنا أن ندرك العلة فى الكسوف على الرغم من أننا ندرك بالحس الكسوف الحاصل بالفعل .

(٩) أى للعقل إدراكه .

وإن كما قد نستقرئ من تكرار المحسوسات الجزئيات (١) أمورا كلية - لأن الحس أدركها ونالها - ولكن لأن العقل من شأنه أن يقتنص من الجزئيات المتكررة (٢) كليا مجردا معقولا لم يكن الحس أدركه ، ولكن أدرك جزئياته فاخلاق العقل من الجزئيات معنى معقولا لا سبيل إليه للحس ، بل يناله بإشراق فيض إلهي عليه (٣) .

وأیضا فإننا (٤) كثيرا ما نتوصل بالحس إلى مقدمات كلية - لأن الحس يدركها - بل لأن العقل يصطادها على سبيل التجربة، وعلى ما أوضحناه نحن من قبل حيث (٥) بينا ما للتجربة .

ولما كان الحس قاصرا في كثير منها عن الإدراك المستقصى، صار يوقعنا ذلك في عناء وبحث عن حال ذلك المحسوس نفسه بقوة غير الحس وهي العقل بالفعل (٦) مثل حال الزجاجاة والجسم الملون الذي وراءها ، فإن الجسم الملون الذي وراءها يرى من غير أن تحجب القارورة دون ذلك حجب كثيرة من الأجسام الأخرى . فقوم يقولون إن السبب في شف الزجاجاة أن كل ماللون له فهو شاف (٧) مؤد للون الذي وراءه . وقوم يرون أن سبب ذلك استقامة المسام والثقب التي في الزجاجاة فينفذ فيها الشعاع الخارج من البصر ويجوزها إلى أن يلاقى المبصر . قيل في التعليم الأول : فلو كان الحس مما يمكنه بنفسه إدراك الثقب لكان العقل سيجد سبيلا إلى أن يحكم بأن السبب فيه الثقب، وأن الإبصار كائن بنفوذ البصر في تلك الثقب، ولكن يميل إلى المذهب المائل إليه ، وإن كان بعده البحث باقيا أنه : هل فيها هواء أو خلاء (٨) ، وإن كان فيها هواء فهل الهواء في تلك الثقب يؤدي اللون ، أو الشعاع ينفذ إليه فيه ؟ . وبالجملة لو كان الأبصار بنفوذ [١١١٣] شيء في الثقب ، وكان الحس مع ذلك يميز ذلك ويدركه، لكان العقل يجد سبيلا إلى أن يحكم في الأبصار بأن السبب فيه اتصال بين البصر والمبصر بواسطة شعاعية، لانفس شفيف الزجاجاة من حيث لا لون لها ، وكان حينئذ يكون ذلك العلم حاصلًا بالحس ، لا أن (٩) الحس حصله ، لكن لأن العقل اتخذ الحس مبدأ للتجربة .

(١) س ساقطة . (٢) ش المتكررة والمتكررة أصوب .

(٣) هذا الفيض الإلهي الإشراق لا وجود له في أرسطو ؛ وهو أدنى إلى نظرية أفلاطون في المثل .

(٤) س فإن . (٥) س وحيث .

(٦) م ، ب بالعقل . (٧) شفاف .

(٨) س خلاء أو هواء . ب هواء وخلاء .

(٩) م لأن - وهذا عكس المطلوب .

ثم قيل إنه لا يصح أن يظن أن مبادئ المقاييس<sup>(١)</sup> كلها متفقة : أما أولا فإن المقاييس منها منتجة للكاذبة ، ويجب أن تكون مقدماتها كاذبة ؛ ومنها منتجة للصادقة - وهي وإن كانت قد يجوز أن تكون مقدماتها كاذبة فذلك إنتاج يقع منها لا بالذات بل بالعرض . ويشبه ألا تكون هي من جهة إنتاجها للصادق عن الكاذبة قياسات ، لأن القياس إنما هو قياس من جهة ما ينتج بالذات ، لا من جهة ما ينتج بالعرض . وإذا كان كذلك فيجب أن تكون القياسات المنتجة للصادقات من مقدمات صادقة ، وللكاذبات من كاذبة . وإذا كانت كذلك كانت مبادئ القياسات الصادقة غير مبادئ القياسات الكاذبة .

وأیضا فإن القياسات الكاذبة ليست متفقة في النتائج، فإن الأضداد قد<sup>(٢)</sup> تكذب معا: مثل قولنا إن المساوي هو أكبر ، والمساوي<sup>(٣)</sup> هو أصغر .

وأیضا فإن أشياء غير متضادة تكذب معا ولا تصدق معا : مثل قول القائل إن العدل تهوّر، وقوله إن العدل شجاعة . وكذلك قوله الإنسان فرس وقوله الإنسان ثور ، فإن هذه في قوة المتقابلة<sup>(٤)</sup> ، وإن لم تكن متضادة أو متقابلة بالفعل .

فبين أن مبادئ النتائج الكاذبة هي مختلفة مثل هذه .

وأیضا فإن المقاييس الصادقة يجب أن تكون<sup>(٥)</sup> واحدة بأعيانها : وذلك أن المبادئ إما خاصة بالأجناس الموضوعية لكل علم ، فتكون من موضوعاتها ومن عوارضها الذاتية : مثل قولنا في الهندسة إن كل مقدار إما منطوق<sup>(٦)</sup> ، وإما أصم ، وقولنا في العدد : كل عدد إما أول وإما مركب . وبين أن هذه مختلفة لا مطابقة فيها ، لأن الهندسة كلها بعد النقطة ، والعددية

(١) يقصد بالمقاييس الأقيسة ، وهذه أول مرة يستعمل فيها هذه الكلمة .

(٢) من ساقطة . (٣) من أو المساوي .

(٤) م المقابلة والمقصود المقابلة بالمتضاد .

(٥) هكذا في جميع المخطوطات ولكن الأصح أن لا تكون كما يدل عليه سياق العبارات التالية .

(٦) م ، ب منطوق هـ . والمنطوق هو الكم المعقول commensurable ، والأصم هو الكم غير المعقول

incommensurable .

كلها بعد الوحدة ، ولا يمكن بينهما مطابقة ألبتة<sup>(١)</sup> . ولو كانت مطابقة غير صرفة لكانت على أحد وجوه :

إما أن يكون أحد المبدئين أعم من الآخر كقولنا كل ج ا وكل ب ا على أن ج تحت ب . فإذا كان<sup>(٢)</sup> كذلك كان أحد المبدئين تحت الآخر أو فوقه<sup>(٣)</sup> ، فكان حينئذ أحد الجنسيتين تحت الآخر أو فوقه<sup>(٣)</sup> . ومثل هذه الشركة قد تقع في المبادئ . وهناك قد<sup>(٤)</sup> يكون الأمر على ما أوضحناه<sup>(٥)</sup> قبل ، وذلك إذا كانت أجناس العلوم المتشاركة واقعا بعضها تحت بعض . وأما<sup>(٦)</sup> الأجناس التي ليس بعضها تحت بعض فلا يمكن ذلك فيها ، وأعني بالأجناس الموضوعات<sup>(٦)</sup> .

وإما أن يكون مبدأ داخلا في الوسط للآخر مثل الخطوط المتوازية التي بين المتوازيين : فيكونان حينئذ إما متشاركتين في الجنس ، فيكون أحدهما مبدأ والآخر نتيجة لا مبدأ ، أو غير متشاركتين في الجنس - أعني الموضوع - بل في جنسه ، فيكون أيضا أحد العلمين تحت الآخر ، فتكون الشركة في المبدأ على نحو ما حددناه<sup>(٧)</sup> قبل .

وأما العلوم المختلفة التي ليس بعضها تحت بعض فلا يمكن أن تشترك في المبدأ الخاص ألبتة ، لا على أن يدخل حد منها في الوسط<sup>(٨)</sup> ولا فوق منها<sup>(٩)</sup> ولا تحت منها ولا خارجا موضوعا أو محمولا مختلفا في ذلك في علمين .

وأما المبادئ العامة مثل قولنا إن كل شيء إما أن يصدق عليه موجبة وإما أن يصدق عليه سالبة ، فقد يشترك فيها ، لأن هذه المبادئ صالحة في بيان أحوال جميع الموجودات المختلفة التي بعضها كم وبعضها كيف<sup>(١٠)</sup> وبعضها شيء آخر ، لأنها من جملة ما هو مبدأ ما في العلم الناظر في الموجود من جهة ما هو موجود<sup>(١١)</sup> ، ولكنها توجد في العلوم بالقوة ، ولا تؤخذ ألبتة

- 
- (١) من ألبتة صرفة . (٢) من وأذا كان . (٣) م وقوفه - وهو خطأ .  
(٤) من ساقطة . (٥) من أوضحنا . (٦-٦) من ساقط .  
(٧) من حددنا . م حدود . (٨) م الوسيط . (٩) من ساقطة .  
(١٠) وبعضها كيف ساقطة من س . (١١) وهو علم ما بعد الطبيعة .

بالفعل مقدمات كبرى ولا صغرى إلا وقد أخذت مخصصة لموضوع (١) ذلك العلم  
ولعوارضه (٢) الذاتية على ما بينا جميع ذلك فيما سلف . فإذن لا يكون في العلوم المختلفة اشتراك  
بالفعل بل بالقوة .

والتأنيح المطلوبة في العلوم وإن كانت تزيد على (٣) المقدمات على النحو المعلوم في تركيب  
القياس ، فليست زيادة مفرطة خارجة عن نسب محفوظة . وليس عن تلك المقدمات إلا تلك  
التأنيح بأعيانها .

وليست تصلح لغير ذلك القدر من الكثرة . وإذا أدخل (٤) حد من جانب أو في الوسط  
لم يزد أي نتيجة اتفقت ، بل ما يناسب ذلك . فإذا كانت نسبة المقدمات مع النتائج هذه  
النسبة ، فكيف تكون اللواتي هي المبادئ منها صالحة لأن ينتج منها لا هذه ، بل نتائج خارجة  
من هذه ؟ (٥) فإن جميع المقدمات التي في علم ما لا ينتج منها إلا المناسبة لتلك المقدمات . فبعضها  
التي هي المبادئ أبعد من أن ينتج منها مسائل علوم أخرى غير مناسبة لذلك العلم . وكيف والتأنيح  
المطوية في العلوم غير متناهية بالقوة ، والحدود التي للمبادئ متناهية : فإن المبادئ والأدول  
الموضوعة لكل صناعة متناهية . وأما النسب الممكن اعتبارها بينها وبين عوارضها ، وإن كانت  
في ذواتها محصورة ، فقد لا تنهاى بالقوة من جهة أن بعض المحمولات تكون ضرورية متقررة  
في الشيء دائماً ، وبعضها ممكنة تحصل باعتبارات بينها . مثال ذلك أن المئات المتساوي السابقين  
من حاله أن زاويتي متساويتان — أمر موجود (٦) في نفسه بالضرورة . وأما أنه أمر نسبه إلى  
مئات آخر يقع مثلا في دائرة كذا ، وفي خمس كذا نسبة (٧) كذا ، وما يجري مجراه ، فأمور ليست  
محصلة الوجود فيه ، وإلا لكنت (٨) فيه أمور غير متناهية بالفعل . بل هي أمور تحدث له من  
جهة مناسبات ممكنة يفرضها العقل فيها .

(١) م ، ب بموضوع ، ولكن المقصود لموضوع ذلك العلم — والمراد بالعلم ما بعد الطبيعة ، وبموضوعه الوجود المطلق  
فإن العلوم الأخرى يبحث كل منها في الوجود من حيثية خاصة وهذا هو التخصيص المشار إليه .

(٢) م ، ب وبوارضه . ولكن المراد ولعوارضه — أي المخصصة لعوارضه .

(٣) م في .

(٤) م دخل . والمراد بقوله أدخل حد من جانب أو في الوسط : أدخل طرف جديد (موضوع أو محمول) في القضية ،  
أو أدخل حد أوسط .

(٥) أي فكيف تكون المبادئ صالحة لأن ينتج منها نتائجها ونتائج أخرى خارجة عنها .

(٦) م أمرا موجودا . (٧) خبر نسبه السابقة في الجملة . (٨) م كانت .

فأمثال المبادئ الخاصة — مثلا الخاصة بعلم الهندسة — يعظم فيها أن تكون وافية بمسائل الهندسة ، فضلا عن مسائل خارجة لاتتعلق بها .

وكيف يقال إن مبادئ العلوم المختلفة متفقة ؟ أم<sup>(١)</sup> جهة أن العلوم المختلفة متفقة وهذا ظاهر البطلان . أو من جهة أن كل واحد منها يصلح أن ينتج منها في كل علم ، حتى يكون مبدأ أى علم اتفق صالحا لأى علم اتفق ؟ وهذا معلوم الاستحالة . فإن مبادئ العلوم التعليمية — وهى محدودة<sup>(٢)</sup> في المصادرات مميزة بالفعل — ، ظاهر من أمرها أنها لا يصلح بعضها لبعض ، فكيف تصلح لكل علم ؟ بل ولا مبدأ علم<sup>(٣)</sup> واحد يصلح لجميع مسائل ذلك العلم ، فكيف لمسائل علوم أخرى ؟ .

ولا أيضا إذا استعملنا طريق التحليل بالعكس فصرنا إلى المقدمات التى لا أوساط لها فى علم ما وميزناها إن لم تكن مميزة<sup>(٤)</sup> تميزها فى الرياضيات ، وجدناها مشتركة لجميع النتائج ، بل كان كل<sup>(٥)</sup> خاصة لنتيجة أو نتائج بأعيانها .

ومع هذا كله فليس يمكننا أن نقول : إن مبادئ العلوم مختلفة اختلافا لا اشتراك فيها ألبتة ولا فى شىء منها . فقد بان فيما سلف أن بعض العلوم يشترك<sup>(٦)</sup> فى المبادئ ، وأن من المبادئ خاصة ومنها عامة . فعسى الحق هو أن المبادئ متناسبة فى الجنس ، أى فى الموضوع . ولكن هذا لا يمكن ؛ فإن العلوم التى لا تتناسب فى الموضوع ، فإن مبادئها الخاصة بأجناسها لا تتناسب أيضا فى الموضوع .

والذى يجب أيضا أن يعتقد فيه أنه الحق والقضاء الفصل هو أن المبادئ تقال على نوعين : إما مبادئ منها البرهان — أى المقدمات الأولى<sup>(٧)</sup> فى العلوم ، وإما مبادئ فيها البرهان وهى

(١) م ، ب من . (٢) من معلومة . (٣) بل ولا مبدأ علم ساقطة من م .

(٤) من متميزة . ومعنى الجملة ولا يمكن التسليم أيضا بأننا إذا استعملنا طريقة التحليل بالعكس الخ وجدنا المقدمات مشتركة فى إنتاجها جميع النتائج . بل الواقع أن كلا منها خاص بنتيجة أو نتائج معينة .

(٥) ب كل إلا خاصة . (٦) من مشترك .

(٧) من الأول وهى المقدمات التى لا وسط لها : أى التى لا تبرهن بغيرها .

أجناس العلوم — أى موضوعاتها وما يتعلق بها — مما يوضع معها أو يساويها كأو واحد بوجه ما للوجود . فالقسم الأول يجوز أن يكون فيها مبادئ عامة مثل قولنا : كل شئ إما يصدق عليه الإيجاب أو السلب ؛ وقولنا : الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية . وأما القسم الثانى فلا يجوز إلا أن تكون خاصة ، أو يتناسب علمان فى الجنس . وما كان من المبادئ\* - التى بمعنى المقدمات — مما هو خاص أو مخصص كما علم ، فلا يشترك فيها فى جل الأمر إلا علمان أحدهما فوق الآخر ، ويكون لأحدهما أولا وللثانى ثانيا .

ولما كانت الموضوعات فى المسائل العلمية إما جنس الموضوع<sup>(١)</sup> للصناعة ؛ أو نوع منه وعرض ذاتى فيه<sup>(٢)</sup> ، فلا يجوز أن تكون الصغريات من المبادئ المشتركة بوجه من الوجود . أبل إن كان ولا بد للكبريات<sup>(٣)</sup> ، على النحو الذى تجوز به الشركة .

---

(١) من موضوع .

(٢) م منه .

(٣) من للكبريات

## الفصل التاسع<sup>(١)</sup>

في حال العلم والظن وتشاركهما وتباينهما

وفي تفهيم الذهن والفهم [١١٢ب] والحدس والذكاء والصناعة والحكمة

من المعلوم أن هاهنا علما بشئ<sup>\*</sup> ، وهاهنا ظنا به ؛ وأن الاختلاف فيهما من جهة<sup>(٢)</sup> الوثاقة والقلق ، وأنهما<sup>(٣)</sup> داخلان تحت الرأي ، وأن بينهما موضع مقايسة ومناسبة .

وليس كل علم يحسن أن يقايس<sup>(٤)</sup> بالظن ؛ بل العلم التصديقي<sup>(٥)</sup> . ولا كل علم مع كل ظن ، بل مع ظن يوافقه في جنس الرأي . وأن ماسواه من الظن فيجب أن يقايس بالجهل .

والعلم التصديقي هو أن يعتقد في الشئ أنه كذا . واليقين<sup>(٦)</sup> منه هو أن يعتقد في الشئ أنه كذا، ويعتقد أنه لا يمكن ألا يكون كذا اعتقادا وقوعه من حيث لا يمكن زواله . فإنه إن كان بينا بنفسه لم يمكن زواله . وإن لم يكن بينا بنفسه ، فلا يصير غير ممكن الزوال ؛ أو يكون الحد الأوسط الأعلى<sup>(٧)</sup> أوقعه<sup>(٨)</sup> .

على أنا نغني بالعلم هاهنا المكتسب . والذي يخالفه أصناف من الاعتقاد : اعتقاد<sup>(٩)</sup> في الشئ<sup>(١٠)</sup> الذي هو كذا ضرورة أنه كذا<sup>(١١)</sup> ، مع اعتقاد أنه لا يمكن ألا يكون كذا ، لكن يكون هذا الاعتقاد في نفسه ممكن الزوال ، لأنه لم يقع من حيث لا يمكن معه الزوال . واعتقاد في الشئ<sup>\*</sup> انه كذا مع عدم اعتقاد آخر بالفعل بل بالقوة — إذا أُخِطِرَ بالبال اعتقد وهو أنه يمكن ألا يكون كذا . واعتقاد في ذلك الشئ<sup>\*</sup> أنه ليس كذا — وهذا جهل مضاد للعلم لا يشاركه . لكن

(١) م ، ب ساقطة . (٢) الجار والمجرور خبر أن . (٣) أي ومن جهة أنهما .

(٤) س ويقايس . (٥) أي بل العلم التصديقي هو الذي يقاس بالظن .

(٦) س واليقيني . (٧) س الأصل .

(٨) أي بحيث يتوصل إلى مقدمة غير ذات وسط أي مقدمة لا يبرهن عليها .

(٩) هذا أول أنواع الاعتقاد التي تخالف الاعتقاد الذي هو العلم .

(١٠) س للشئ .

(١١) أي في الواقع لأن العقل يدرك علاقة عليية من أجلها يجب أن يكون ضروريا .



اعتقاد أنه يمكن ألا يكون كذا إما أن يعتقد في الموجود كذا الذي ليس <sup>(١)</sup> من شأنه ألا يكون إلا كذا ، أو في الموجود كذا ومن شأنه ألا يكون كذا . و كل واحد من هذين بالحري أن يسمى ظنا . والأول منهما فإنه ظن صادق مركب بجهل مضاد . وأما الموجود كذا ومن شأنه ألا يكون كذا ، والاعتقاد فيه أنه كذا مع الاعتقاد أن من شأنه ألا يكون ، إن كان لا كونه على أنه جائز في نفسه — لكن الوجود قد غلب — أو جائز في وقت آخر ، فهذا نوع من العلم ليس ظنا . ولكنه إن وقع بما يوجب كنهنا ما بالشئ على ما هو به . وإن كان على أنه يرى ويحكم أنه موجود ، ويخطر بالبال عسى ألا يكون موجودا عندما يفرضه موجودا ، حتى يجوز أن يكون اعتقاد وجوده حين يضعه موجودا كاذبا <sup>(٢)</sup> — فهو الظن الصادق المطلق الذي ليس فيه تركيب بجهل مضاد ، بل بجهل بسيط : إذ لا بد في كل ظن من جهل .

والعلم موضوعه هو الضروري ، إما على الدوام <sup>(٣)</sup> فيكون العلم <sup>(٤)</sup> على الدوام ، أو الضروري <sup>(٥)</sup> بالشرط فيكون العلم أيضا بالشرط . والظن موضوعه الحقيق الأمور الممكنة المتغيرة التي لا تضبط : فيكون حال الأمر بحسب القياس إلى الوجود حال الرأي فيه بحسب القياس إلى الصحة . وقد يكون الظن المركب بالجهل المركب واقعا أيضا في الأمور الضرورية . والاعتقاد المؤكد <sup>(٦)</sup> ليس يجب — من حيث هو مؤكد — ألا يعد في الظن .

فتكون ثلاثة أشياء من جملة ما عددها داخل في اعتبار الظن : أحدها ، الاعتقاد بالشئ الموجود مثلا أنه موجود ، والاعتقاد معه أنه لا يمكن ألا يكون موجودا مع جواز استحالة هذا الاعتقاد . فإن هذا بالحقيقة ليس علما ، بل ظنا . والثاني الذي سميناه الظن الصادق المركب بالجهل المركب . والثالث الذي سميناه الظن <sup>(٧)</sup> الصادق المركب بالجهل البسيط . وتشترك هذه كلها في شئ واحد وهو أنه عقد <sup>(٨)</sup> في الشئ أنه كذا ، ممكن أن يلحقه العقد أنه لا يكون <sup>(٩)</sup> كذا . وذلك لأن الأول منهما إذا كان جائزا للاستحالة ، فليس ممتنعا في طباعه أن يقترن <sup>(١٠)</sup> به عقد إمكان ألا يكون الشئ — إما ابتداء وغير طاري على العقد <sup>(١١)</sup> الآخر الذي معه — وإما فاسخا للعقد الآخر الذي معه وهو الحق .

- 
- |                          |                |                                 |
|--------------------------|----------------|---------------------------------|
| (١) من ساقطة             | (٢) خبر يكون   | (٣) من إما الضروري على الدوام . |
| (٤) من العلم به          | (٥) م والضروري | (٦) من المؤكدة .                |
| (٧) من ساقطة             | (٩) من لا يمكن | (١٠) من يقترن .                 |
| (٨) عقد أي اعتقاد        |                |                                 |
| (١١) حل العقد ساقطة في س |                |                                 |

وكذلك حال العقد الثاني المركب بالعقد الباطل ، و يقابل عقد صاحب العقد الأول ، لأن ذلك كان يعتقد أنه لا يمكن ألا يكون ما اعتقد كونه ؛ وهذا يعتقد أنه يمكن ألا يكون ما اعتقد كونه . وأما العقد الثالث فإن الاعتقاد المذكور مقارن معه بقوة أو بفعل .

وكل واحد من أقسام الظن قد يكتسب بواسطة توقع الظن ، كما أن العلم يكتسب بواسطة توقع العلم ، فإنه ليس كل واسطة غير ضرورية إلزام<sup>(١)</sup> إلا أكثر ، تدعو<sup>(٢)</sup> إلى ممتنع ، بل قد تدعو<sup>(٢)</sup> إلى أمر واجب .

والعلم بالجملة مخالف للظن في هيئة العقد<sup>(٣)</sup> وفي الأمور التي العلم أولى بها . وكما أنه قد يقع لإنسان<sup>(٤)</sup> في هذا الشيء علم ، ولاخر ظن ، فكذلك يمكن أن يكون يقع لهذا علم بمبادئ ذلك العلم تتدرج حتى تنتهي إليه ، وأن يقع للآخر ظن بتلك المبادئ والمقدمات ، فيتدرج إلى ذلك الظن الذي هو نتيجة لها . فيكون الأول يرى في تلك المقدمات والنتيجة رأيا صادقا ، ويرى أنها لا تتغير عما هي عليه<sup>(٥)</sup> . وأما هذا الثاني فيكون رأيه فيها صادقا إلا أنه خال عن<sup>(٦)</sup> الرأي الثاني ، أو يجوز لغير ما يراه لحال يجوز أن يستحيل . فيكون الأول يعلم أن الشيء موجود ، ويعلم لم هو موجود ؛ وهذا الثاني يظن أنه موجود ، ويظن أنه لم هو موجود . وإن لم يكن ذلك بمتوسطات ، فيظن أنه موجود فقط ، ولا يظن لم هو موجود<sup>(٧)</sup> .

وعلى الأحوال<sup>(٧)</sup> كلها فليس العلم والظن شيئا واحدا - وإن كان قد يقع في شيء واحد علم وظن كما يقع فيه ظنان مختلفان : صادق وكاذب . ولا يمكن أن يكون في إنسان واحد ظن وعلم معا ، ولا ظن صادق وظن كاذب معا .

أما العلم والظن فإنهما لا يجتمعان : لأن قولنا العلم<sup>(٨)</sup> ، يقتضى اعتقادا ثابتا في الشيء محصلا ، وهو أنه ممتنع التحول عما هو عليه ، ويمتنع أن يقارنه أو يطرأ عليه اعتقاد مضاد لهذا الثاني . وقولنا

(١) س التزام . (٢) م ، ب تدعوا .

(٣) س العقل والمراد في صورة الاعتقاد .

(٤) س للإنسان .

(٥) م تقرأ عليها بالكسبة بدلا من عما هي عليه .

(٦) م من . كلمة الظن ومشتقاتها هنا مأخوذة في مقابل العلم ومشتقاتها . والمراد بالعلم المعرفة العلية .

(٧) س الأصول .

(٨) أى لأننا إذا ذكرنا العلم ، فإن ذلك يقتضى .

الظن ، يقتضى اعتقادنا ثانياً بالفعل أو بالقوة القريبة أو البعيدة : وهو أن الشيء جازم التحول عما هو عليه . ومحال أن يجتمع في الشيء الواحد للإنسان الواحد في وقت واحد ، امتناع تحوله عما هو عليه وجواز تحوله معا ، أو يجتمع فيه رأى أن يجوز زواله ورأى ألا يجوز زواله .

وأما الظن الصادق والكاذب فكيف يجتمعان في إنسان واحد ؟ فإن الظن الذى يظنه وهو كاذب ، والظن المقابل الذى له وهو<sup>(١)</sup> فيه صادق — إن تساويا لم يكن ظن بل شك فى الأمرين . وإن مالت النفس إلى الصادق بقى الكاذب غير مضمون ، أو إلى الكاذب بقى الصادق غير مضمون . والشيء الواحد بعينه ، الثابت ، قد يظن ممكناً<sup>(٢)</sup> مرة ، ويرى<sup>(٣)</sup> غير ممكن أخرى . فإذا تناول الرأى كونه غير ممكن تناولاً تاماً ، فهو علم . وإذا وقع عليه الرأى من الجهة الثانية فهو ظن . فيكون فى الشيء الواحد من جهتين ظن وعلم للإنسانين<sup>(٤)</sup> : مثلاً هذا يظن أن القطر غير مشارك<sup>(٥)</sup> للضلع ويصدق ، وذلك يرى أن القطر مشارك له فيكذب . والظنان مختلفان<sup>(٦)</sup> لكنهما واحد فى الموضوع .

وأما الكلام فى الذهن والصناعة والفهم والحكمة والذكاء والحدس فيكاد يكون أكثره أولى بعلوم أخرى من الطبيعيات والخلقيات . إلا أنا نحدها هنا حدًا .

فالذهن قوة للنفس المهيأة المستعدة لاكتساب الحدود والآراء . والفهم<sup>(٧)</sup> جودة تهيؤ لهذه القوة نحو تصور ما يرد عليها من غيرها . والحدس<sup>(٨)</sup> جودة حركة لهذه القوة إلى اقتناص الحد الأوسط من تلقاء نفسها : مثل أن يرى الإنسان القمر وأنه إنما يضىء من جانبه الذى يلى الشمس على أشكاله ، فيقتنص ذهنه بحدسه حداً أوسط وهو أن سبب ضوئه من الشمس . والذكاء جودة حدس من هذه القوة يقع فى زمان قصير غير مهمل<sup>(٩)</sup> . والفكرة حركة ذهن الإنسان نحو المبادئ للمطالب ليرجع منها إلى المطالب<sup>(١٠)</sup> . والصناعة<sup>(١١)</sup> ملكة نفسانية تصدر عنها أفعال إرادية

(١) من هو بدون الوار . (٢) من مرة ممكناً . (٣) من ساقطة .

(٤) من وإنسانين .

(٥) أى مشارك فى الطول . والمراد بالقطر والضلع قطر الشكل الرباعى وضلعه .

(٦) من فيكون الظنان مختلفين . (٧) مترجمة فى التحليلات الثانية بكلمة Intuition .

(٨) مترجمة بكلمة Quick wit . راجع الفصل ٣٤ من المرجع نفسه .

(٩) من مهمل . (١٠) م الطالب . (١١) مترجمة بكلمة Art

بغير روية تنحو تماما مقصودا . والحكمة (١) خروج نفس الإنسان إلى كماله الممكن له في حدى العلم والعمل . أما في جانب العلم فأن يكون متصورا للوجودات كما هي ومصداقا بالقضايا كما هي . وأما في جانب العمل فأن يكون قد حصل عنده الخلق الذى سمي العدالة . وربما قيل حكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الإحاطة بالمعقولات النظرية والعملية وإن لم يحصل خلق .

---

(١) مترجمة بكلمة dom

## المقالة الرابعة

من الفن الخامس<sup>(١)</sup>

### الفصل الأول<sup>(٢)</sup>

المطالب والمعلومات بالطلب متساوية<sup>(٣)</sup> . فإن الشيء إنما يطلب ليعلم . فإذا علم بطل  
الطلب والمطالب<sup>(٤)</sup> . وإن كان للكثير أن يكثرها بالأى والكم والكيف وغير ذلك ، فإنها بحسب  
ما يبحث عنه في هذا الموضوع أربعة<sup>(٥)</sup> : اثنان داخلان في الهل - أحدهما هل يوجد الشيء  
أى على الإطلاق - والثاني هل يوجد الشيء شيئا؟ مثل أنه هل يوجد الجسم مركبا من<sup>(٦)</sup> أجزاء  
غير متجزئة؟ . وكل واحد من مطلبي الهل يتبعه مطلب اللم ؛ ( ١١٣ ) ويتصل بذلك مطلب  
الما<sup>(٧)</sup> . وأما مطلب الأى فن التوابع لمطلب الما .

ومطلب اللم إما أن يطلب علة الحكم بوجود موضوع أو عدمه على الإطلاق؛ أو علة الحكم  
بوجوده أو لا وجوده بحال . وكل ذلك إما أن يتعدى فيه طلب علة الحكم إلى طلب علة الوجود  
أو لا يتعدى . والأخرى أن يكون القياس المبين للهل المطلق شرطيا استثنائيا ، وعلته في الشرط .  
أما سائر ذلك فالأخرى أن تكون العلة فيه حدا أو وسط .

وأما مطلب ما فإنه يتبع المطلب البسيط من مطلبي الهل تبعا ظاهرا . فإنه إذا علم أن الشيء  
موجود ، طلب ما ذلك الشيء الموجود . فقد علم أن مطلب ما الذي بحسب الذات فهو بعد طلب

(١) س + من الجملة الأولى من المنطق في البرهان وهي عشرة فصول (س) الفصل الأول .

(٢) م ، ب ساقطة .

(٣) المراد أنواع المطالب إنما هي بعدد أنواع الأشياء التي نعملها .

(٤) من ساقطة .

(٥) في الجملة تقديم وتأخير . يريد أن المطالب بحسب موضوع بحثنا هنا أربعة ، وإن كان لمن يريد أن يزي

مطالب أخرى أكثر من ذلك أن يزيدها .

(٦) من مركبا ساقطة .

(٧) أى السؤال عن الماتية أو المساهية . وقوله يتصل بذلك أى يتصل بمطلب هل الذى يسأل فيه عن وجود الشيء . مطلقا .

هل (١) وتابع له ، لكنه قد يسبق من حيث هو مطلب ما بمعنى الاسم . فإذا أعطى ، ثم أعطى مطلب هل ، اتضح في الحال مقتضى طلب ما بحسب الذات . ويتبع المطلب المركب من مطلبي الهل أيضا على وجه من الوجوه ، حتى يكون كأنه يطلب ما الحد الأكبر أو ما الحد الأوسط . وذلك لأن الموضوع في المطلوب بالهل المركب يجب أن يكون معطى الهلية والماهية أولافي كل علم ؛ ثم تطلب عوارضه الذاتية له بالهلية . فإذا طلب وجود العارض له أولا وجوهه بالهل المركب ، بالقياس إلى ذلك الموضوع ؛ فبالحرى أن ذلك (٢) يقتضى إثبات المحمول العارض بالهل البسيط بالقياس إلى نفسه . وذلك لأن البراهين إنما تبحث عن الأعراض الذاتية للموضوعات ، وتلك الأعراض لا توجد إلا في تلك الموضوعات وأجناسها . فإن منع أن يكون لها وجود في تلك الجملة منها ، صارت في جملة الممتنعات . وإذا أعطيت وجودا في شئ منها (٣) ، ثبت أنها في الموجودات . فيكون البحث عن هليتها للموضوع بحثا بوجه من الوجوه عن هليتها مطلقا : كالبحث عن هلية المثلث المتساوي الأضلاع للمثلث المعمول على خط طرفاه مركزا دائرتين وقد وده أيضا بالتقاطع ، فهو بحث عن هليته في نفسه . فبذلك يعلم أن (٤) له إمكان وجود . وإذا صح للشئ هليته استحق أن يطلب له الماهية وأن يعطاها بحسب الذات . وقبل (٥) ذلك لا يكون استحق طلبها أو إعطاءها إلا بحسب الاسم لا بحسب (٥) الذات (٦) فقد فرغنا من هذا فيما سلف .

فوق وضوح بحث الما بحسب الذات لهذه العوارض هو هذا الوقت ، وإن كان لا مانع من أن يكون ما قد أفيد في جواب ما بحسب الاسم قبل الاشتغال بالهل كافيا ابتداء طلب (٧) ما بحسب الذات : فإنه يتضح حينئذ مع إيضاح الهلية .

(٣) من ساقطة .

(٢) من ساقطة .

(١) من الهل .

(٥-٥) من ساقطة .

(٤) من بأن .

(٦) وخلاصة هذا الكلام أن المطلب أربعة اثنان بهل واحد بل وواحد بما . والنوع الأول من مطلبي هل يسأل فيه عن نسبة محمول لموضوع كقولنا هل يخسف القمر؟ والثاني يسأل فيه عن وجود الموضوع في نفسه كقولنا هل يوجد القمر؟ والأول يسأل فيه عن جزء من وجود الموضوع ، والثاني عن وجوده إطلاقا . والذي يسأل فيه عن الوجود إطلاقا هو الذي يسميه ابن سينا مطلب هل البسيط . وهذا يتبعه مطلب ما . فإذا علم أن الشئ موجود ، يسأل بعد ذلك عن ماهيته . والثاني من مطلبي هل هو الذي يسميه بالمركب . وهذا قد يتبعه مطلب ما أيضا . أما مطلب لم فيسأل فيه عن علية الحكم — أو عن وجود الحد الأوسط . فإنه إذا علم أن القمر يخسف ، تبع ذلك السؤال لماذا يخسف القمر ؟

(٧) هكذا في المخطوطات الثلاثة ، وكلمة طلب مشکولة بالنصب في م ، ب . ولعل المراد أنه لا مانع من أن يكون ما يفيد جواب ما بحسب الاسم كافيا عن السؤال بما بحسب الذات .

وأما الحد الأوسط فهو العلة ، ويتبع فيه طلب الما بعد اهل على وجهين : أحدهما بالقوة والآخر بالفعل . أما بالقوة فلا ن طالب اهل في مثل هذا إنما يطلب عما هو مشكوك فيه . فيقتضى طلب اهل أنه يطلب بالقوة هل هناك حد أوسط : مثل من سأل هل القمر ينكسف ؟ فإنما يطلب هل شئ يوجب العلم بأن القمر ينكسف ؟ فإذا أعطى اهل وقيل نعم وطلب ثانيا لم كان القمر ينكسف ، ولم قلت إن القمر ينكسف ، فإنه يطلب ما علة القياس في أنه قياس ، وهو الحد الأوسط كيف كان ؛ أو ما علة القياس في أنه برهان ، وهو علة الأوسط الذى هو علة الأمر في نفسه . ومعنى الطالبين جميعا أن الحد الأوسط الذى أعطيته بالقوة أولا أنه (١) موجود حين ضمنت أن الأمر الحق كذا ، يجب (٢) أن تعطيه الإن بالفعل وتقول ما هو الإن . فيكون البحث عن لم بحثا عما هو الحد الأوسط بالقوة ، فيكون طلب لم ها هنا إنما هو طلب لم بالقياس إلى النتيجة ، ويكون بالفعل (٣) ، وطلب "ما" بالقياس إلى الحد الأوسط ويكون بالقوة . وأما طلب ما الحد الأوسط بالفعل فذلك ظاهر لا بد منه إن كان مجهولا .

فقول المعلم الأول "الموجود بالجزء" (٤) يعنى الموجود (٤) شيئا ما (٥) . و"الموجود بالكل" يعنى به الموجود على الإطلاق .

والموجود شيئا (٦) ما إما شيئا جوهريا للموضوع ، أو عرضا ذاتيا أو عرضا خارجيا .

ثم يقول المعلم الأول : أعنى بالموجود على الإطلاق الشئ المطلوب هل نفسه موجود؟ مثل قولنا هل المثلث موجود أو (٧) الآلة (٨) ؟ فهذا إنما يبحث عن وجود نفس الموضوع . وأما هل المثلث كذا ؛ أو هل الآلة سبب للشئ ، فإنه إنما يبحث عن وجود عارض ما أو لا حق . وهذا هو الموجود شيئا ما .

فقد (٩) بان من هذا أن المطالب بالقوة ترجع إلى هل الشئ وإلى ما الشئ . وأن مطلب الما يبحث عن ما الشئ بوجه ، لأنه بالقوة بمعنى ما الأوسط .

(١) م أول أنه . (٢) م ويجب . (٣) م الفعل . (٤-٤) م ساقط .

(٥) أى الموجود لا إطلاقا بل الموجود من حيث هو منتصف بصفة ما كقولنا هل يوجد الإنسان أبيض؟ أو هل ينكسف القمر؟ وهذا هو الذى يسميه أرسطو الموجود بالجزء . (٦) م ساقطة (٧) م وهل . (٨) الآلة في المخطوطات كلها . (٩) م ساقطة .

ولكن من الناس من ظن أن هذا منعكس ، وأنه ليس في البراهين شئ هو بحث اللم الا وهو بحث الما بالقوة، ولا بحث الما الا وهو بحث اللم. وتعدى هذا إلى أن ظن أن الأوسط في البراهين هي الحدود . وكل ذلك أمر باطل . فإنه ليس كل بحث عن ما هو<sup>(١)</sup> عن الأوسط<sup>(٢)</sup> . وأيضا ليس البحث عما هو الأوسط هو البحث عن مائة أحد الحدين الآخرين حتى يكون الجواب به حدا . ولا كل ما هو علة موجبة فهو حد أو جنس أو فصل أو مادة أو<sup>(٣)</sup> صورة : فإن العلل الموجبة لأمو لا في أنفسها ولا هي بوجه ما نفس الواجب - لا صورة ولا مادة<sup>(٤)</sup> .

وكثيرا ما نجد بين الأوساط في البراهين ما ليس مادة ولا صورة ولا حدا ، بل نجده<sup>(٥)</sup> شيئا موجبا لشيء<sup>(٦)</sup> في شئ : فإن الجنس المتوسط يوجب وجود الجنس الأعلى في نوع<sup>(٧)</sup> الآخر ، بل وفي كل ما يحمل عليه الجنس المتوسط - وإن لم يكن على أن ذلك الشئ نوع الجنس المتوسط - إيجاب<sup>(٨)</sup> العلة ؛ وليس هو حدا للأكبر ولا صورة ولا مادة . ولا أيضا يوجب إيجاب غير علة كما علمت أو ستعلم .

وكثير من الخواص هو علة لكثير من الخواص، وهي خارجة عنها ليست بجنس لها ولا فصل ولا حد . فإن كون المثلث بحيث يكون خطه الخارج عنه على صفة مذكورة، يوجب كون زواياه مساوية لقائمتين من غير أن يكون خطه - بتلك الصفة - جنسا ولا فصلا داخلا في الذات لكون<sup>(٩)</sup> زواياه مساوية لقائمتين ، ولا مادة ولا صورة .

وكذلك كثير من الأوساط البرهانية ليست حدودا ولا عللا داخلية في جوهر الشئ ، بل عللا فاعلة وموجبة . وهكذا حكم قيام الأرض في الوسط للكسوف . وهكذا مماس النار فإنها قد تجعل حدا أوسط<sup>(١٠)</sup> في إثبات احتراق<sup>(١١)</sup> الخشبة . وإن كان قد يجوز أن تجعل هذه العلل الموجبة فصولا من جهة - على أنها أجزاء فصول لا تحمل ، بل تحمل الفصول المعمولة منها . كما أن القدوم لا يقال إنه حديد ، بل من حديد ، ولا يقال إن الخمي عفونة ، بل من عفونة .

- 
- (١) أى عن المساهية . (٢) أى يكون بحثا عن الوسط . من قرأ عن ما هو عن الوسط .  
(٣) س و . (٤) كلمة كسوف القمر فإنها ليست صورة القمر ولا مادته .  
(٥) م يحده . (٦) م للنبي . (٧) ب - النوع .  
(٨) أى يوجب إيجاب العلة بدليل قوله بعد ذلك ولا أيضا يوجب إيجاب غير علة .  
(٩) م ما ب كون . (١٠) م وسطا . (١١) ب إحراق .



وليست أجزاء فصول مقومة للذات هي أخص الفصول ، بل أجزاء فصول خاصة<sup>(١)</sup> فقط .  
فإن العلل الفاعلة هي علل الوجود وليست عللا للماهية . وأجزاء الحد — أجناسا كانت أو فصولا  
حقيقية ، أو أجزاء فصول — هي التي تكون عللا للماهية . وأما علل الوجود فليس يجب أن تكون  
عللا للماهية . ولذلك لا تدخل علل الوجود — وهي الفواعل<sup>(٢)</sup> والغايات — في الحدود ، بل  
تدخل في الرسوم القائمة مقام الحدود . ولو كانت جميع العلل الموجبة للوجود تدخل في الحدود  
لكنا نعلم حدوث كل مُحدث ومُحدث كلُّ مُحدث من حدّه .

فإذن قد يكون من الحدود الوسطى في البراهين ما هي علل موجبة لأموار ليست تلك الحدود  
أجزاء من تلك الأموار<sup>(٣)</sup> . فإذن ليس كل حد أوسط حدا<sup>(٤)</sup> أو جزء حد ، وإن كان قد تكون  
الحدود<sup>(٥)</sup> حدودا وسطى وأجزاؤها ، اللهم إلا أن يكون يعنى بالحد الحد والرسم معا فتكون  
العلل الموجبة للشيء خاصة على الإطلاق أو مخصصة بها مما يدخل في الرسوم .

وأما إذا كان الحد الأوسط أخص من الأكبر لم يلزم من هذا القليل شيء . وإنما لم حينئذ  
أن يقولوا إن<sup>(٦)</sup> الأوسط يكون هناك حدا للأصغر . ويلزم أيضا ما نقوله للآخرين .

فلو كانت الحدود هي الحدود الوسطى<sup>(٧)</sup> لا غيرها لكان يكون إدراك الأشياء أمرا سهلا .  
وذلك لأن من المحال أن يطلب وجود محمول لموضوع ولا يعلم ما الذي يفهم من لفظه . فإن  
كان له حد فأول ما علينا أن نفهم<sup>(٨)</sup> حده ، وإلا فرسمه فقط . فكما نفعل ذلك لا يبقى علينا كثير  
شغل في أن نفهم وجوده للأصغر . فإنه<sup>(٩)</sup> كما نفهم حد المساواة لقائمتين ونضيفه إلى الأصغر —  
وهو المثلث — يقوم لنا أوسط يبرهن منه . وكما نفهم حد المساواة ونضيفه إلى مثلثين متساويي  
الأضلاع على التناظر ، فينشرح<sup>(١٠)</sup> لنا معرفة المساواة فيها . وقد يفعل هذا فلا يفلح بل يحتاج  
إلى أوساط أخرى ضرورية إذا أعطيناها وأحضرناها علمنا أن المثلثين متساويان ، ونكون  
قد علمنا حد التساوي وحد المثلث قبل ذلك ولم ينفع علمنا بهما .

(١) من خاصة . (٢) من العلل الفواعل .

(٣) من خاصة . (٤) حدا أى تعريفا بالحد .

(٥) أى التعريفات ، وقوله وأجزاؤها أى أجزاء التعريفات . (٦) من الحد الأوسط .

(٧) يجب الحد في هذا الفصل من الخلط بين الحد الذي هو التعريف والحد الذي هو أحد حدود القياس كالحد

الأوسط مثلا .

(٨) أن والفعل في تأويل مصدر خبر أول . وقوله أول ما علينا معناه أول واجب علينا .

(٩) م ، ب فإذن . (١٠) م ينشرح بدون الفاء .

فهذه أقاويل من جنس الزخارف التي يرومون بها التنويه باسم البرهان، وأنه الشيء الذي من الحد لا غير .

وكثير من هؤلاء يدعى خَلَل كلامه أنه يأتي ببرهان على [ ١١٣ ب ] وجود الحد للمحدود ، فيكون الأوسط مما يأتي به كالحد للأكبر ، ويكون الذي يبينه هو وجود الأكبر للأصغر (١) ، ولا يكون الأكبر (١) إلا عرضا للأصغر غير حد ، فيكون بين غير الحد ، وعنده أنه بين الحد .

على أن ها هنا (٢) شيئا يجب أن نعلمه وتيقنه ، وهو أنه لا يمكن في الحقيقة إثبات حد أكبر له حد أو رسم إلا بتوسط الحد والرسم بالقوة أو بالفعل : فإنه ما لم يكن حد الشيء أورسمه موجبا للشيء فليس هو بموجب ، وما لم يكن مسلوبا (٣) فليس هو بمسلوب ، لكنه ليس ذلك (٤) على أنه هو الحد الأوسط الكافي الذي لا حاجة إلى غيره . فإنه حق ما قيل في أمثلتهم إن حد الاتفاق هو كون النعم على نسبة عددية كذا ، وإنه إذا جعل هذا حداً أوسط أنتج أن النعم متفقة ؛ فيكون الشيء الذي هو ماهية مفصلة (٥) بالاتفاق (٦) هو بعينه حد أوسط . لكنه ليس يجب من ذلك أن يكفيك هذا التوسط ، أو أنه لا يكون البرهان إلا بمثل هذا التوسط . فإنه لو كان معلوما لنا أن هذه النعم (٧) موجودة (٨) لها هذا الحد ، لكننا لا نشك في أنها موجودة (٨) لها الاتفاق ، ولكن في أكثر الأمور يشكل علينا حمل الحد كما يشكل علينا حمل المحدود ، فلا ننتفع بتوسط الحد ، بل نحتاج إلى توسط (٩) أمور أخرى لا محالة يتأدى بتوسطها إلى إنتاج وجود الحد قبل تأديتها إلى إنتاج الجملة التي يدل (١٠) عليها اسم المحدود . لكن تلك الوسائط تكون أمورا غير الحدود للمحدود . فلست ترى برهانا قط وسط فيه حد حقيقى للأكبر ثم أنتج منه حمل المحدود على الأصغر . ولو كان البرهان هو هذا فقط : أعني الذي أوسطه الحد ، ما كنا نجد برهانا على شيء إلا على ما وجود حد الحد الأكبر للأصغر فيه ظاهر ، ووجود نفس الحد الأكبر خفى ، وما أقل أمثال هذه الأشياء . وكذلك إن جعلوا الأوسط حداً للأصغر ، وقلما يجرى ذلك في أمثلتهم .

- |                 |  |
|-----------------|--|
| (١-١) م ساقطة . | (٢) ب نعم ها هنا . م يم ها هنا .               |
| (٣) م مساويا .  | (٤) م كذلك .                                   |
| (٥) م مفصل .    | (٦) هكذا في المخطوطات الثلاثة ولعلها للاتفاق . |
| (٧) م النعمة .  | (٨) موجودة — في جميع المخطوطات .               |
| (٩) م توسط .    | (١٠) م ب يدرك .                                |

ولو شئت أن أبين أن هذا لا يكون بالحقيقة وإنما يكون بحسب الظنون لفعات . وبالجملة يعسر عليهم أن يدلوا على أنه كيف يبرهن على مطلوب محموله أعم ، بمتوسط<sup>(١)</sup> أخص . فيجب إذن أن ننصف. ولا نفتري هذه الأقاويل الملققة . ونرجع إلى ترتيب التعليم الأول .

ولأن<sup>(٢)</sup> العلل الذاتية للساهية داخلية في الحد لأنها مقومة لذات الشيء ، فهي<sup>(٣)</sup> داخلية في البرهان ، لأننا بينا أن اليقين إنما يكون بمعرفتها . والبحث عن لم هو بحث ما بوجه ما عن ما هو<sup>(٤)</sup> بعد الوجه الذي ذكرناه أولا . وإذا أعطينا في<sup>(٥)</sup> الحد الأوسط حد الحد الأكبر ، وكان بين الوجود للوضوع ، فقد برهنا إذ دللنا على السبب .

وإذا<sup>(٦)</sup> أوردنا الحد الأوسط الذي هو العلة الذاتية إيرادا في قول الشيء فقد حددنا . مثاله أن يقال : لم كان كسوف القمر ؟ فيقال لأن الأرض توسطت بينه وبين الشمس فاحتجب الضوء . وكلما كان كذلك فإن القمر ينكسف . والحد الأوسط هو ما هية الكسوف : لأن ما هية كسوف القمر هو انمحاء ضوء القمر<sup>(٧)</sup> لتوسط الأرض بينه وبين مفيد الضوء — أعنى الشمس . وكذلك إذا قيل لم اتفقت هذه النعمة مع هذه النعمة ؟ قيل لأن بينهما نسبة عددية ، التفاوت فيها بالقوة أو بالفعل مثل أحد العددين . فهذا بعينه ما هية الاتفاق الذي في النعم : لأن اتفاق النعم ائتلاف صوتين عند الحس بسبب نسبة عددية بهذه الهيئة . فالأوسط إذن داخل في الحد ها هنا دخوله في البرهان ، والبحث عن لم يطلب الأوسط . ألا ترى أنا لو كنا نشاهد هيئة انكساف القمر بتوسط الأرض ولو مشاهدة حسية فنكتسب منه بالتجربة دين البرهان علمنا كليا لكان بحثنا حينئذ عن لم باطلا : إذ كنا وجدنا علة الكسوف ؟ فكذلك إذا لم نجده من ذلك الوجه فنحن<sup>(٨)</sup> إنما نطلب إياه بالقياس .

فإذن المطلوب باللم هو النافع في طلب ما وقع من ذلك .

وليس إذا أعطينا برهانا فقد أعطينا حدا ، وإن كان قد يتوهم فيما سلف من ذكر مشاركة طلب اللم — وهو<sup>(٩)</sup> طلب البرهان — وطلب ما ، وهو طلب الحد ، أن البرهان والحد قد

- 
- (١) من لمتوسط . (٢) م فلائن . (٣) م وهي .  
(٤) م والبحث عن لم هو ، بحث بوجه عن ما هو . (٥) في ساقطة في م .  
(٦) م وإن . (٧) م الحما. الضوء عن القمر .  
(٨) م فيجب . (٩) م هو بدون الواو .

يقومان على شيء واحد من جهة واحدة ، وأنا إذا أعطينا<sup>(١)</sup> برهانا أعطينا حدا ، وليس كذلك من وجوه :

أولها أن كل حد فهو إيجابي لمحدود ، وليس كل برهان يوجب على مبرهنه<sup>(٢)</sup> بل قد يسلب .  
وأیضا أن كل حد فمحدوده كلي ، وليس كل برهان كلياً على مبرهنه . فليس إعطاء برهان المبرهن إعطاء حد المحدود .

وأیضا فإن البرهان يعطى للشيء عرضاً ذاتياً — على ما أوضحنا مراراً — والحد يعطى من الذاتيات المقومة . والعرض الذاتي غير داخل في حد الشيء<sup>(٣)</sup> . فليس إذن ما يعطيه البرهان هو بعينه ما يعطيه الحد . مثاله أن البرهان إنما يعطى أن المثلث زواياه مساوية لقاמתين . وذلك المعنى خارج عن حد المثلث . ولا<sup>(٤)</sup> يعطى البرهان ألبتة حد الموضوع ولا أيضاً حد المحمول ، بل يوجب المحمول أو يسلبه عن شيء .

وإذا استقرت لم تجد البرهان إذا أعطاك محمولاً ذاتياً بغير عرضياً فكان نفس ما يعطيك من وجوده للموضوع أعطاك كونه ذاتياً أو عرضياً ، فضلاً عن كونه حداً<sup>(٥)</sup> .

وليس إذا أعطينا حداً فقد أعطينا برهاناً : وذلك لأننا إذا أعطينا حداً فلم نوجب شيئاً على شيء ، ولم نسلب شيئاً عن شيء<sup>(٥)</sup> بحد أوسط ، ولم نعلم حال المحدود في المعنى الذي يطلب البرهان عليه : فليس نفس إعطاء الحد هو إعطاء برهان . وإن كان قد يتفق في كثير من المواضع أن يشارك الحد البرهان في المادة ، لكن ليس ذلك دائماً : فإن المقدمات الواجب قبولها لا برهان عليها<sup>(٦)</sup> ، وأجزاء تلك المقدمات كلها — أعني الحدود المحدودة<sup>(٧)</sup> — تعطى حدودها ولا تعطى بذلك برهاناً عليها ، فإنها لا برهان عليها لأنها بسائط والبسائط تحد ولا يبرهن عليها . والتأليف منها بين<sup>(٨)</sup> بغير برهان . ولو كان أيضاً برهاناً<sup>(٩)</sup> لم يكف إعطاء الحد مثونة إعطاء البرهان . ولو كان على كل شيء برهان لما كان على شيء برهان . وأنت تعلم أن الحد شيء غير البرهان ، وأنه ليس كل محدود مبرهننا بحدده ، ولا كل مبرهن محدوداً ببرهانه .

(١) من فقد أعطينا . (٢) يريد وليس كل برهان موجباً . (٣) م ك ب للشيء .  
(٤-٤) من لا بدون الواو . والظاهر أن المراد من هذه العبارة السقيمة أن استقراء الأحوال يبين لنا أن البرهان إذا أثبت لموضوع ما صفة ذاتية أو عرضية فإنه يثبت وجود هذه الصفة للموضوع فقط ، ولا يعطى كونها ذاتية أو عرضية ، فضلاً عن أنه يعطى حداً ؛ فإن إعطاء مثل هذا من عمل الحد لا البرهان .  
(٥) قوله ولم نسلب شيئاً عن شيء ساقط في م . والذي يوجب ويسلب هو البرهان .  
(٦) من محدودة ولا برهان عليها . (٧) من وأجزاء تلك المقدمات من الحدود المحدودة .  
(٨) من ساقطه . (٩) من ساقطه .

و إذا كان الحد شيئاً غير البرهان ، فليس الذى يعطيه البرهان إلا ما يقتضيه ما هو<sup>(١)</sup> غير الحد - بما هو غير الحد - إذ<sup>(٢)</sup> كما أن البرهان غير الحد، كذلك ما يفيد البرهان - بما هو برهان بالذات - شئ غير الذى يفيد الحد - بما هو حد بالذات . وإلا لكان البرهان لا يحتاج إليه ، بل يحد : والحد لا يحتاج إليه ، بل يبرهن . وكيف<sup>(٣)</sup> وهذا<sup>(٤)</sup> يوجب بالذات تصورا ساذجا فقط ، وذلك<sup>(٥)</sup> يوجب بالذات تصديقا ساذجا فقط ؟ أما أن التصديق لا يكون إلا بالتصور فسلم - لا على أن ذلك التصور من جهة البرهان ، بل التصديق هو الذى<sup>(٦)</sup> من جهة البرهان . والحد يقتضب اقتضاها ويوضع وضعها ، والبرهان يؤلف تأليفا مسبوقا إلى الغرض ، فيلزمه الغرض بالاضطرار . والحد يعطى الأمور الداخلة فى جوهر الشئ مجتمعاً مساوية لذاته فى المعنى وفى<sup>(٧)</sup> الانعكاس عليه معا . وتلك الأمور بينة بنفسها للمحدود . والبرهان يعطى عوارض خارجة عن الماهية . والحد لا يعطى المحدود أجزاء حده بتأليف حمل ، بل بتأليف تقييد<sup>(٨)</sup> واشتراط<sup>(٩)</sup> . والبرهان يعطى المبرهن أجزاء برهانه لا بتأليف تقييد بل بتأليف حمل . والبرهان على الشئ أولاً يكون<sup>(١٠)</sup> برهاناً على غيره ثانياً<sup>(١١)</sup> . والحد للشئ لا يكون لغيره ولا يكون منه أول وثان . وإن كان حد الأعم يحمل على الأخص ، فليس على أنه حد للأخص . وأما البرهان فقد ينقل إلى الأخص ويكون برهاناً على الأخص .

فالبرهان غير محصور فى الحد ولا الحد فى البرهان . والبرهان محصور فى البرهان مثل انحصار البرهان على متساوى الساقين فى كمية زواياه تحت البرهان على المثلث . بل الحد والبرهان هما مختلفان لأنه ليس يحمل أحدهما على الآخر بوجه .

(١) من وهو .

(٢) م أو .

(٥) أى البرهان .

(٨) م يفيد .

(١١) يريد أن البرهان يكون برهاناً على شئ أولاً وعلى غيره ثانياً .

(٤) أى الحد .

(٣) من فكيف .

(٧) من فى بدون و .

(٦) م ب هو الذى هو .

(١٠) من يكون أولاً .

(٩) م وإشراط .

## الفصل الثاني<sup>(١)</sup>

في أن الحد لا يكتسب ببرهان ولا قسمة

ونقول إن الحد ليس يكتسب أيضا ببرهان و بحد أوسط على أن يكون المحدود حدا أصغر في القياس، والحد حدا أكبر. ولو كان ذلك مما يكتسب لم يكن بد من حد أوسط. ولما كان الأكبر فيه يجب أن يكون منعكسا على الأصغر<sup>(٢)</sup>، فيجب أن يكون على الأوسط وأن يكون الأوسط منعكسا عليهما. فالأوسط لا محالة شيء من الخواص: إما خاصة مفردة<sup>(٣)</sup> أو فصل مساو، وإما رسم وإما حد. ويسمى جميع هذا في هذا الموضع من التعليم الأول لمساواتها<sup>(٤)</sup> «خواص»<sup>(٥)</sup>.

فأما ما هو أعم من الشيء فلا يصلح أيضا أن يكون حدا أوسط<sup>(٦)</sup> بين الشيء وبين حده. وأما الخاصة والفصل فلا يصلح أيضا أن يكون حدا أوسط<sup>(٦)</sup>، فإنك إذا [١١٤] قلت كل ج ب وكل ب هو كذا وكذا من طريق ما هو، أي محدود بكذا وكذا، وأنتجت<sup>(٧)</sup> أن كل ج فهو كذا وكذا من طريق ما هو، أي محدود بكذا وكذا من طريق ما هو<sup>(٨)</sup>، لزم<sup>(٩)</sup> من ذلك أن يكون ما هو حد الخاصة أو حد الفصل هو حد النوع أيضا. وسواء عנית بقولك «كل ب» كل ما هو موصوف ب ب، أو عנית كل ب من حيث هو ب، فإن الأمر غير مستقيم. أما<sup>(١٠)</sup> على سبيل الوجه الأول فلا أنه يجوز أن تكون الجزئيات تحت ب من أنواع مختلفة، وحينئذ تكون الأمور التي من أنواع مختلفة حدها واحدا - إذ تكون كلها محدودة<sup>(١١)</sup> بالأكبر، لأن<sup>(١٢)</sup> الأوسط الذي هو نفس ب، وهو فصل أو خاصة أو غير ذلك، هو<sup>(١٣)</sup> وحده محدود به.

(١) م ب ساقطه .

(٢) إذا فرض إمكان اكتساب الحد بالبرهان كان المحدود هو الحد الأصغر والحد (التعريف) هو الحد الأكبر. ومن شروط الحد (التعريف) أن يكون منعكسا على المحدود: تقول الإنسان حيوان ناطق، وتقول الحيوان الناطق إنسان.

(٣) أي مميزة . (٤) من بمساواتها . (٥) أي تسمى خواص

(٦-٦) ساقط في م .

(٧) من فانتجت . (٨) هو ساقطة في م . (٩) م يلزم .

(١٠) من وأما . (١١) من ب محدودا . (١٢) من لأن .

(١٣) من وهو .

وأما على سبيل الوجه الثاني - وذلك أن نغني أن كل ب من حيث هو ب هو كذا ، وكذا يدل على ماهية - فإن هذا القول مانع أن ينتج<sup>(١)</sup> الاقتران ويغير الوسط ويجعله آخر . ولو كان هذا القول منتجا لوجب أن يكون ما هو حد ب من حيث هو ب هو حد ج ، وهو غيره في الحد وغير حده . هذا محال : فإن الخاصة والفصل وإن كانا يقالان على النوع ويحمل على النوع حدهما ، فإنما يحمل لا من من طريق أنه حد للنوع ، أو حدهما واحد : فحدهما حد النوع - ولكن من طريق أنه موجود للنوع . وفرق بين أن يكون هذا الشيء موجودا للشيء وبين أن يكون حدا له ، أو يكون حدهما واحدا . بل حد طبيعة النوع وحد طبيعة فصله وحد طبيعة خاصته<sup>(٢)</sup> مفترق . فحد فصله جزء من حده . وحد خاصته<sup>(٢)</sup> مأخوذ فيه حده بالقوة أو بالفعل .

فإذن ليس يمكن أن يكون الحد الأوسط<sup>(٣)</sup> خاصة أو فصلا من هذا الوجه ، ولا رسماً أيضاً .

وأقول من رأس كالمعيد<sup>(٤)</sup> إن مثل هذا الوسط إما ألا يفيد الحد ، وإما أن تكون الكبرى كاذبة : لأنك لا تخلو إما أن تقول مثلاً « كل ضحاك أو ناطق فهو حيوان ناطق مائت<sup>(٥)</sup> » وتسكت ، فحينئذ ينتج أن كل إنسان حيوان ناطق مائت ، من غير زيادة بيان أن هذا حده . وحينئذ يكون حمل<sup>(٦)</sup> الحد على موضوع النتيجة ليس أخفى من حمله على الحد الأوسط ، بل ربما كان ذلك أوضح : فإننا إنما نعلم أن الضحاك حيوان ناطق مائت ، لأننا نعلم أنه إنسان . وقد بان لك من حال الفصل أن حمل حد النوع عليه يجب أن يكون أخفى من حمله على النوع إن كنت تذكر أصولاً سلفت . وإما أن تقول كل ضحاك أو ناطق فهو محدود بأنه حيوان ناطق مائت ، وأن هذه الجملة ماهيته ، فتكون هذه المقدمة كاذبة : لأن معنى قولك « كل ضحاك » أو « كل ناطق » يفهم على وجهين متضمنين فيه : أحدهما أن كل ضحاك من جهة ما هو ضحاك ، أو كل ناطق من جهة ما هو ناطق . والآخر ، كل شيء يوضع للضحاك<sup>(٧)</sup> وكل شيء يوضع للناطق

(٣) س الوسط .

(٢) م خاصيته .

(١) ب لا يمنع .

(٤) م فأقول الخ . م وأقول من رأس . ويظهر أنه يقصد بقوله " وأقول من رأس كالمعيد " أقول من الأول مرة أخرى كأنني أعيد ما سبق .

(٦) م حمله .

(٥) م مبيت .

(٧) أى يكون موضوعاً في قضية محمولها الضحاك ، وكذلك الحال في قوله يوضع للناطق .

وليس هو ذات الضحك أو ذات الناطق . وكلا الوجهين داخل في قولنا كل ضحك وكل ناطق .  
تم هذا الحد ليس حدا للضحك من جهة ما هو ضحك وذات ضحك ، ولا الناطق من جهة ما هو  
ناطق وذات ناطق ، بل لشيء ما<sup>(١)</sup> مما يعرض لذاته ضحك<sup>(٢)</sup> ويتقوم بأن يحمل عليه الناطق —  
وهو الإنسان .

فإذن ليس يصح أن يقال : ما هو ضحك أو ناطق فيحمل عليه هذا المعنى على أنه حد .

وأما الوجه الثاني — وهو أن يعني أن كل ما هو موضوع للضحك وضعا حقيقيا ، أو<sup>(٣)</sup>  
للناطق — فهذا حده ، ويعني بذلك الإنسان ويشير إليه في الذهن . فإن كان هذا بينما لم<sup>(٤)</sup> يحتاج  
إلى بيان بالكبرى ، بل الكبرى بالحقيقة تبين إذا كان ذلك بينا . وإن لم نثر إليه ، بل أشرنا إلى  
كل واحد واحد ، كذبنا . وإن لم نفعّل شيئا من ذلك ، لم تكن الكبرى مسلمة .

فقد بان أن<sup>(٥)</sup> الحد الأوسط في القياس المنتج للحد لا يكون خاصة ولا فصلا ولا رسما ، بل  
إن كان ولا بد ، فيجب أن يكون حدا آخر . أما أن الحد الحقيقي للشيء الواحد لا يكون إلا واحدا  
فذلك يظهر إذا عرفنا ما الحد الحقيقي ، وعرفنا أنه مساو لذات الشيء من وجهين : أحدهما من جهة  
الحمل والانعكاس ، والثاني من جهة استيفاء كل معنى ذاتي داخل في ماهيته حتى يساويه ويكون  
صورة معقولة مساوية لصورته الموجودة . ومعلوم أن مثل هذا الحد لا يكون للذات الواحدة  
إلا واحدا . ولو كان له حد ثان يشتمل على صفات ذاتية خارجة عن اشتمال الحد الأول ،  
لما كان الأول حدا<sup>(٦)</sup> مساويا لمعنى ذات الشيء ، ولا حدا حقيقيا بالجملة .

لكنهم كثيرا<sup>(٧)</sup> ما لم يستقصوا هذا الشرط واقتصروا على جنس وفصول مميزة ، حتى إذا  
حصل التمييز وقفوا ، وإن كانت<sup>(٨)</sup> هناك معان ذاتية أخرى يحتاج إليها حتى يتم الحد الحقيقي .  
فمثل هذا الحد قد يجوز أن يكون للشيء منه اثنان : مثلا أن يُحد الإنسان تارة بأنه حيوان ذورجلين  
مشاء ، وأخرى بأن الإنسان حيوان ناطق مائت . وأن النفس عدد محرك بذاتها<sup>(٩)</sup> ، وأيضا

---

(١) من ساقطة . (٢) من ضحك . (٣) من والناطق .  
(٤) من ولم . (٥) م بأن . (٦) من ساقطة .  
(٧) م كاب ما إذا لم الخ . (٨) م كان .  
(٩) من لذاته . والعبارة واردة في أرسطو .



مبدأ للحياة بذاتها . وأن الغضب غليان دم القلب . وأيضا شهوة حركة إلى الانتقام ، وما أشبه ذلك . فإذا جعل واحد من هذين الحدين حداً أوسط والآخر حداً أكبر ، كان تأليفاً ما قياسياً . إلا أنه يعرض منه شيان : أحدهما أن المكتسب بالحقيقة لا يكون حداً تاماً ، بل حداً ناقصاً وجزء حد تام . والثاني أن هذا الأوسط لا يخلو من أن يكون حمله على الأصغر حملاً اشترط فيه أنه حده ، والأكبر كذلك في حمله عليه ؛ أو يكون الحمل في أحدهما حملاً فقط ، ولم يُقَل إنه حد لما حمل عليه . فإن قيل مثلاً إن  $a$  حد لب ،  $b$  حد لج فأخذ  $c$  لج لأن حد الحد حد ، فقد خرج عن صواب التعريف من وجوه . وذلك لأن كون  $b$  حداً لج موضوع وضعا ومقتضب اقتضاباً من غير قياس . وكان الشرط في التحديد بعد انكشاف <sup>(١)</sup> الجنس عند هذا المنازع ألا يكون إلا بقياس . وأما ألا يكون  $b$  <sup>(٢)</sup> فقد صح أولاً أنه حد لج بقياس آخر . وأما أن يكون التحديد ليس طريقه الإنتاج بقياس ، لكن لا يجوز أن يكون استبانة ذلك معمولاً فيها على قياس ، وإلا لاحتج إلى حد ثالث يكون <sup>(٣)</sup> متوسطاً ، وكان لا يزال يكون بين كل حدين حد ، فيكون للشيء حدود بغير نهاية ، إذ لا يجوز أن يكون الحد بين  $b$  ،  $c$  هو  $a$  ، فإن هذا دور . وقد بان أن ذلك ينتهي <sup>(٤)</sup> إلى أوساط لأوساط لها ، فتكون حدوداً <sup>(٥)</sup> غير مكنسبة ، وهذا خلاف ما يذهبون إليه .

فقد بان أن أخذ <sup>(٦)</sup> الأوسط حداً للأصغر ، وأخذ الأكبر حداً للأوسط ، يكون قد اقتضب اقتضاباً فقط . وأيضا فإن الطلب واحد : أنه هل هذا الشيء حد الشيء أو حد <sup>(٧)</sup> لحدّه؟ ولا يتبين أنه حد لحدّه أو يكون بينا أنه حد للشيء . فهذا أيضاً نحو آخر قد خرج فيه عن صواب التعريف ، إذ <sup>(٨)</sup> وضع أن  $a$  حد لحد  $c$  <sup>(٩)</sup> ، والمشكوك فيه أنه هل  $a$  حد لج <sup>(١٠)</sup> . هذا إذا كان وضع أن  $a$  حد لب ما  $b$  حد لج . وأما إذا لم يوضع  $b$  حداً <sup>(١١)</sup> لج ، فلا يدري هل حده حد لج أم لا . لكن يقال إن حده محمول على  $c$  ، كما أن حد الفصل والجنس والخاصة محمول على النوع وليس حداً للنوع .

ولا يفيد هذا القياس الحد إذا <sup>(١٢)</sup> لم يوضع أن  $a$  حد لب : فإنه ليس إذا علم أن  $a$  موجود لحد  $b$  ، يجب أن يكون هو حد  $b$  : فليس كل لازم ومحمول ذاتي حداً .

- |                             |                    |                           |
|-----------------------------|--------------------|---------------------------|
| (١) م $a$ ب انكشاف بالسين . | (٢) ب ساقطة في م . | (٣) م يكون حداً متوسطاً . |
| (٤) م ينهي .                |                    | (٥) ب حدود .              |
| (٦) م حد : م أحد بدون قط .  | (٧) م حده .        | (٨) م إن .                |
| (٩) م $a$ حد لج .           | (١٠) م حد لج .     | (١١) م $a$ ب حد .         |
| (١٢) م إن .                 |                    |                           |

وإن (١) قيل في آخر الأمر كالمستنبط من وجه هذا البيان ، إن الحد لـ ج ، فيكون شيئاً قد وضع وضعاً من غير أن ينتجه قياس . على أن من وسط الحد للحد فقد صادر على المطلوب الأول وهو لا يشعُر : كمن يقول إن النفس عدد محرك لذاته — لو كان هذا حداً — ثم يقول وكل ما هو عدد محرك لذاته فهو استكمال جسم طبيعي آلي . وليس يعني به أن يبرهن على الحمل والوضع فقط ، بل أن يبرهن على أن الأكبر (٢) حدٌ للأصغر ، فيكون كأنه يقول : والشئ الذي ماهيته وحقيقته وحده أنه عدد محرك لذاته ، حده وحقيقته أنه استكمال جسم طبيعي آلي . وهذا الشئ هو نفس المطلوب حده . فلو (٣) كان بيننا أن الشئ الذي حده أنه عدد محرك لذاته ، المعلوم بالفعل أنه النفس لا غير ، الذي هو المطلوب ، حده هو استكمال (٤) لجسم طبيعي ، لما كان يُطلب هذا .

وليس هذا (٥) كما يكون عندما يكون الأوسط غير حدٍّ للأصغر ، لأن الأصغر هناك لا يكون نفس الأوسط وحقيقته ، بل شئ آخر يحمل هو عليه . وأما المحدود فهو نفس الشئ الذي له الحد .

فهكذا يجب أن يفهم هذا الموضع . ويعود الأمر في الحقيقة إلى أن (٦) من يطلب متوسطاً بين الحد والمحدود فهو (٧) يطلب متوسطاً بين الشئ وبين حقيقة ذاته ، وهذا محال . بل لا متوسط : وإنما يكون المتوسط (٨) بين أمور وأشياء ليست هي حقائق تلك (٩) الأمور إلا بالعرض ، على ما بيننا في موضع آخر .

ثم قيل إن طريق القسمة لا يثبت أيضاً أن الحد ج . بل لا قياس بالقسمة (١٠) على شئ كما أوضحنا في الفن المتقدم : لأنه ليس يوضع (١١) في القسمة وجود شئ ، بل إنما يفصل فقط فيقال :

(١) من فإن . (٢) من الحد الأكبر . (٣) من ولو .

(٤) هو استكمال : الجملة خبر أن في قوله فلو كان بيننا أن الشئ . (٥) م ساقطة .

(٦) أن ساقطة في م . (٧) م ب فقد . (٨) من تكون المتوسطات .

(٩) من ساقطة .

(١٠) أي لا برهان عن طريق القسمة . والمراد بالقسمة القسمة المنطقية . وقد عقد أرسطو لهذا الموضوع الفصل ٥

ك ٢ من التحليلات الثانية . وقول ابن سينا كما أوضحنا في الفن المتقدم ، هو قول أرسطو نفسه . والمراد بالفن المتقدم

التحليلات الأولى (راجع التحليلات الأولى لأرسطو ك ١ ف ٣١) .

(١١) من يوضح .

إما [١٩٤ ب] أن يكون كذا وإما أن يكون كذا ؛ ولا يلزم من ذلك أن يوضع أحد الأقسام بالضرورة ، إلا أن يصادر عليه ويوضع مسلماً كأن لم يكن قياس . وهذا يشبه الاستقراء الدائر<sup>(١)</sup> من وجه . وذلك<sup>(٢)</sup> لأنه إذا كان مُشكلاً عندنا هل كل ج ب فأوضح موضع أن ذلك كذلك لأن كل ج ب ما كل ا ب ، ثم أخذ بيّن أن كل ا ب ب أن ينظر فيقول : لأن د ب ما ب ما ز ب ، وهي الجزئيات التي في رتبة ج<sup>(٣)</sup> ، ثم يقول فكل ا ب . فيقول القائل — إذا أراد ألا يقبل إلا الضروري<sup>(٤)</sup> — إن ماتحت ا ليس د ما ه ما ز فقط بل ما ج أيضاً ؛ فإن سلمت أن د ما ه ما ز مما هو ا [ هو ] ب ، لم يلزم أن يكون كل ا ب : فعسى ما لم يشاهد أو لم يُعدّ خلاف ما شوهد وعدّ ؛ فعسى إن ما الذي هو ب بعض الألف — وهو د ما ه ما ز وأن ج الذي تنازعنا فيه مخالف<sup>(٥)</sup> . وإن أخذت<sup>(٦)</sup> في الاستقراء أن ج أيضاً هو ب حتى لم يبق جزئ ل إلا وقد حمل عليه ب ، فقد صادرت<sup>(٧)</sup> على المطلوب وأخذت<sup>(٨)</sup> أن ج ب في بيان أن ا ب لبيان<sup>(٩)</sup> أن ج ب : وهذا محال .

وكما أن مثل هذا الاستقراء لا يضع المطلوب ولا يوجبه بالضرورة أو يصادر على المطلوب الأول ، فكذلك التقسيم<sup>(١٠)</sup> . وعلى هذا يجب أن يفهم هذا الموضع . فإنه إذا قسم القاسم بأن الإنسان إما حيوان وإما<sup>(١١)</sup> غير حيوان بل جسم غير ذى نفس ، ثم يصنع أنه حيوان ثم يقول : والحيوان إما ماش وإما ساج وإما زاحف وإما طائر ، فيضع مثلاً أنه ماش ، ثم يقول فالإنسان إذن حيوان ماش ، كان أخلّ في إنتاج الحد من هذه الجملة بوجوده ثلاثة :

أحدها أنه لما قسم لم يتعين له بالقسمة أحد الطرفين بل وضعه مصادرة وتسليماً .

(١) هو الاستقراء الذي يؤدي إلى الدور بأن تكون قضية ما يراد إثباتها إحدى العناصر اللازمة لإثبات الحكم الكلي الذي يتوصل إليه بالاستقراء .

(٢) م ذلك . (٣) من حيث الجزئية . (٤) م بالضرورة .  
 (٥) أى فر بما أن ما اعتبر ب هو بعض ا فقط ، وأن ج المنازع فيه هو شئ آخر مخالف لهذا البعض .  
 (٦) م أخذ . (٧) م صار . (٨) م أخذ .  
 (٩) م بيان . (١٠) م القسم .  
 (١١) م ب أو .

والثاني أنه جمع متفرقا. وهذا قد يقع فيه الخلل من وجوه<sup>(١)</sup>: أحدها أنه قد يمكن أن يصدق القول متفرقا ويكذب مجتمعا. والثاني أنه يمكن ألا يجتمع من متفرقات طبيعية واحدة بالذات، وهذان مذكوران في بارريمينياس<sup>(٢)</sup>. والثالث<sup>(٣)</sup> أنه قد يمكن أن يقع الجمع لا على الترتيب<sup>(٤)</sup> المحمود الذي يجب أن يراعى في الحد، فينظر<sup>(٥)</sup> فيه أى الفصول يجب أن يقدم وأيها يجب أن يؤخر - وذلك إذا اجتمعت عدة فصول. فهذه ثلاثة وجوه ينشعب إليها الوجه الثاني، وهو<sup>(٥)</sup> الخطأ في جمع المتفرق.

وهذه الوجوه الثلاثة يؤمن<sup>(٦)</sup> عنها وقوع القسمة بالذاتيات وبالأوليات في القسمة على ما قد علمت<sup>(٧)</sup>: أى ما ينقسم إليه الشئ لأنه هو، لا لأجل شئ أخص منه. إلا أنه مع ذلك لا يكون فيه قياس على الحد لما تعرفه<sup>(٨)</sup>.

والثالث من الإخلال في إنتاج الحد من هذه أنه جمع فقط ولم يدل على أنه حد: فإنه ليس كل مجموع ذاتيات على الصواب في الترتيب حدا، فربما نقص شئ من الواجب أو زاد. على أنه يعسر أو يبعد ألا يقع في القسمة طفرة أو تحط للذاتيات إلى شئ خارج من الجوهر، لأن القسمة قد يقع فيها جميع ذلك: مثلا بأن يدخل الضحاك أو عريض الأظفار أو منتصب القامة فيها.

وإن تكلف<sup>(٩)</sup> إبانة وقوع الاحتراز عن هذا، فقد جاوز مقتضى القسمة. وإن تعدى القسمة إلى القياس بأن قسم فاستثنى<sup>(١٠)</sup> تقيض<sup>(١١)</sup> قسم أو أقسام وأنتج واحدا هو الباقي من الأقسام، بجمع<sup>(١٢)</sup> أجزاء الحدود<sup>(١٣)</sup> وتعدى هذا القياس أيضا إلى قياس بأن جمع المحمولات مفردة

(١) م ٦ ب وهذا قد يخيل ولعلها تحريف عن يخل.

(٢) م بدون فقط، والمراد كتاب العبارة (باري إرمينياس) راجع هاتين المسألتين في الفصل الحادى عشر

من هذا الكتاب.

(٣-٣) م والثالث أنه قد يمكن ألا يكون الجمع واقعا على الترتيب الخ (٤) م وينظر.

(٥) م وهذا (٦) م يعرض (٧) قد ساقطة في م.

(٨) م عرفته (٩) م فإنه مكلف (١٠) م ثم استثنى.

(١١) م بعض (١٢) م ٦ ب بجمع ! يخ بجمع . م فيجمع .

(١٣) م الحد .

جوهرية (١) حتى حصل منها مساوٍ للشيء فقال (٢) جملة هذه المحمولات قول مفصل دال على الماهية مساوٍ ، وكل ما كان كذلك فهو حد : فهذا (٣) حد . فما عمل شيئا حين حاول إثبات الحد بقسمة وقياس معها .

أما القياس الأول فلائنه بالحقيقة ليس بقياس لأن أجزاء الحد بينة بنفسها للحدود . وإذا كان حصل ذاته في الوهم مجملا وكانت الحاجة إلى تحديده (٤) ، فإن أجزاء ذلك المجمل تكون بينة للمجمل (٥) فلا يحتاج إلى بيان . فإن ظن ظان أنه (٦) يحتاج إلى بيان ، فليس بيانها رفع سائر الأقسام ، فإن إثباتها أبين من رفع سائر الأقسام أو مساوٍ له في الخفاء : فإن الناطق أبين للإنسان - إذا عرف ما الناطق - من أنه ليس غير ناطق (٧) . والاستثناء يحتاج إلى أن يكون أبين من النتيجة ، ليس مثلها أو أخفى (٨) منها .

وأما في القياس الثاني (٩) فلم يعمل (١٠) أيضا شيئا : وذلك لأن طلبنا أن الحيوان الناطق المائت حد للإنسان ، وطلبنا أن الحيوان الناطق المائت قول مفصل مساوٍ للإنسان دال على ماهيته ، غير مختلفتين في الخفاء والوضوح . فلو (١١) كنا نعرف أن الحيوان الناطق المائت قول مفصل مساوٍ للإنسان دال على ماهيته ، لما كنا نطلب حد الإنسان ألبته . بل إنما نطلب هذا القول المفصل الذي هو بهذه الحال . فإذا (١٢) كما لا نسلم أن هذا حد الإنسان ، كذلك لا نسلم أنه قول بهذه الحال ، تسليم ما يجعل حدا ، وأخذنا القول بهذه الحال (١٣) حداً أوسط هو مصادرة من وجه على المطلوب الأول بالقوة دون الفعل . أعني أن توسيط حد الشيء حداً في القياس ربما لا يكون في مواضع أخرى مصادرة على المطلوب الأول إذا كان التفصيل أشهر من الإجمال . وأما في هذا الموضع ، فالتفصيل هو المطلوب (١٤) وهو الخفى . فإذا ليس توسيط حد الشيء مصادرة على المطلوب الأول ، فهذا ليس مصادرة بالفعل . لكن لما كانت (١٥) قوة هذا التوسيط في الموضع الذي نحن فيه كقوة توسيط الحد الأكبر ، فهو مصادرة على المطلوب الأول بالقوة في ذلك الموضع .

(١) من جمع محمولات جوهرية مفردة . (٢) من قال . (٣) من وهذا .

(٤) م الجديدة . (٥) من ساقطة . (٦) من أنها .

(٧) أى إذا عرف معنى الناطق فهذه الصفة أبين للإنسان من قولنا هو "ليس غير ناطق" .

(٨) من وأخفى . (٩) من من الثاني . (١٠) من يعلم .

(١١) من ولو . (١٢) من وإذن . (١٣) من الصفة .

(١٤) أى الشيء المطلوب الذى يسأل عنه . (١٥) من كان .

على أنه قد أخذ منه<sup>(١)</sup> حد الحد بلا واسطة ، كما أخذ "الحى الناطق المائت" أمرا موجودا للإنسان مساويا له بلا قياس - وهو المطلوب . فمن أين بان حد الحد للحد<sup>(٢)</sup> ؟

ثم ها هنا<sup>(٣)</sup> شئ آخر ، وهو أن صاحب الصناعة<sup>(٤)</sup> يجب أن يكون عنده قانون في معرفة الحد الصحيح والحد الغير الصحيح ، كما يجب أن يكون عنده قانون في معرفة القياس الصحيح والقياس الغير الصحيح . وكما أنه لا يجب أن يكون<sup>(٥)</sup> القياس قياسا<sup>(٦)</sup> ومع ذلك يبرهن أنه قاس<sup>(٧)</sup> وأن القول الذى نظمه هو على القانون القياسى ، وأنه منتج إلا مع المناكدين المغالطين الجاهلين بقوانين القياس ، فكذلك المحدد يجب أن يحد على ذلك القانون ولا يستعمل فيه ذلك القانون بالفعل .

وبالجملة كما أن القياس يقيس فقط ولا يقيس على أنه قاس بأن يقول وكل قول من شأنه كذا وكذا فهو قياس ، كذلك المحدد يجب أن يحد فقط ولا يحد الحد<sup>(٨)</sup> بأن يقول كل قول هو<sup>(٩)</sup> كذا وكذا فهو حد . بل يجب أن يكون قد علم ما القياس وما الحد أولا .

وكما<sup>(١٠)</sup> أن الذى ينكر أن كذا وكذا إذا ورد عليه شئ على أنه برهان ويكلف أن يدل على أنه برهان بأن له حد البرهان ، يكون له أن يقول : لو سلمت أن هذا حد البرهان ، أو أنه إن كان حد البرهان فهو موجود لهذا القول ، لكنك أسلم أن هذا القول برهان : فإذا<sup>(١١)</sup> لست أسلم أن هذا برهان ، فكيف أسلم أن لهذا القول حد البرهان ؛ كذلك حال من ينكر الحد فإن له أن يقول : إنى لو سلمت أن هذا هو حد الحد ، أو أنه وإن كان حد الحد فهو موجود لهذا الشئ ، لكنك أسلم أنه حد ، وأنه لذلك الشئ حد .

وبالجملة فإن الحد على مائة الشئ<sup>(١٢)</sup> والبرهان على إثنية الشئ للشئ ، وإثنية الشئ غريب عن مائيته خارج عنها لا يبعد فى مثلها أن يجهل للشئ كما علمت فيطلب بالبرهان .

(١) من فيه . (٢) م حد حد الحد . (٣) من إن ها هنا .

(٤) أى صناعة المنطق .

(٥) الأولى أن يقول "يجب ألا يكون" لا لا يجب أن يكون ، لأن هذا يجعل الجواز ممكنا .

(٦) من القياس يقيس قياسا . (٧) من قياس .

(٨) من ساقطة . (٩) من ساقطة .

(١٠) كما بدون الواو . (١١) م فإذا . والمراد وإذ أى وحيث إنى .

(١٢) المقصود أن الحد يكون لمساهية الشئ .

### الفصل الثالث<sup>(١)</sup>

في أن الحد لا يقتنع أيضا بالقسمة والاستقراء، وتأكيده القول في هذه الأبواب  
وفي مناسبة بعض البراهين مع الحدود وتنبه بعض البراهين على الحدود

وليس لقائل أن يقول إن حد الشيء مستنبط بالقياس الشرطي من حد ضده ، لأن حده  
ضد حد ضده ، فمثلا إذا علمنا أن حد الشر<sup>(٢)</sup> هو الأمر المشتت الغير المنتظم ، علمنا أن  
حد<sup>(٢)</sup> الخير هو الأمر الملتئم المنتظم بأن نقول هكذا : إن كان حد الشر أنه هو الأمر<sup>(٣)</sup> الملتشت  
الغير المنتظم<sup>(٣)</sup> ، فحد الخير هو أنه<sup>(٤)</sup> الأمر الملتئم المنتظم<sup>(٤)</sup> ، ثم نستثنى<sup>(٥)</sup> ، لكن حد الشر  
كذا ، فإذا ن حد الخير كذا ، فإن الجواب عن هذا على وجوه أربعة :

أولها : أنه لم يمكن<sup>(٦)</sup> هذا<sup>(٧)</sup> القياس أن يعطى حدا بقياس حتى أخذ حدا باقتضاب  
ووضع من غير قياس ، فأشبهه من وجه صاحب القسمة وصاحب الاستقراء ، إذ كل واحد  
منهما<sup>(٨)</sup> يأخذ المطلوب بوجه ما مصادرة، ويضعه وضعا ويظن أنه بينه بقياس ضروري . وإن  
كان هذا إنما صادر على تقيض مطلوبه<sup>(٩)</sup> : لأنه طاب أن يبين الحد بقياس فأخذ<sup>(١٠)</sup> الحد  
بلا قياس .

وقد عرفنا<sup>(١١)</sup> أن صاحب القسمة كيف يفعل هذا ، وأن [ ١١٥ ] صاحب الاستقراء  
كيف يعرض له أن يفعل هذا - فليتأمل من هناك .

والثاني أنه عرض لهذا شيء آخر وهو أنه جعل القانون في كسب الحد أن يوضع حد<sup>(١٢)</sup> ضد  
المحدود . فإذا طالبناه<sup>(١٣)</sup> بأن يبين كيف يحد الضد الآخر المبين به حد هذا الضد - وهو في هذا المثال

(١) م ك ب ساقطة .

(٢-٣) ساقط في م ك ب

(٣-٣) م هو كذا . (٤-٤) م هو كذا .

(٥) أي نذكر القضية الاستثنائية التالية .

(٦) ب يكن .

(٧) م لهذا .

(٩) م + وهو يجب .

(٨) م فيهما .

(١٠) م وأخذ .

(١١) م + فيما سلف .

(١٢) م ساقطة .

(١٣) م طلبناه .

الخير - احتاج أن يبينه لاحتمال - على حكم قانونه - بحد لهذا الضد ، وهو في هذا المثال الشر .  
فع أنه يصادر مع المطلوب الأول فإنه يستعمل الدور .

والثالث أنه ليس حد أحد الضدين أعرف من حد الضد الآخر ، بل هو مثله في الجهالة  
والمعرفة الحقيقية . وكل بيان مما<sup>(١)</sup> ليس أعرف ، وإن لم يكن دورا ولا مصادرة ، فليس بيان .

والرابع أنا لنسأح ولنضع أن هذا الإنسان قد حد ماله ضد بهذا القانون ، فكيف يحد ما ليس  
ضد ، أو كيف يحد الضد المطلق ، وال ضد المطلق الواقع على الطرفين ليس له ضد ؟ ولقائل  
أن يقول : إنكم قد زيقتم اكتساب حد الضد من حد الضد الآخر في هذا الكتاب هاهنا<sup>(٢)</sup> ، وأما  
في "كتاب الجدل"<sup>(٣)</sup> فقد استعملتم هذا القانون من<sup>(٤)</sup> حيث تكلمتم في إثبات الحدود وإبطالها .  
والجواب<sup>(٥)</sup> عن هذا من وجهين :

أحدهما أن "كتاب الجدل" ليس يدل فيه على الإثبات والإبطال الحقيقيين ، ولكن على الكائن  
إما من تسليم الخصم لمقدمته ، وإما من الرأي المشهور . ونحن لا نمنع<sup>(٦)</sup> أن يكون أحد حدى  
الضدين يتسلم من الخصم ، فحينئذ يلزمه<sup>(٦)</sup> ، شاء أو أبى ، أن يكون حد الآخر ضد هذا الحد .  
ولا نمنع أن يكون<sup>(٧)</sup> حد أحد الضدين بالقياس إلى المشهور وإلى الذائع أعرف من حد الضد  
الآخر ، يكون إنما حد<sup>(٨)</sup> بما هو أعرف في المشهور ، لا بما هو حقيق المعرفة عند العقل الصريح  
ور بما كان خفيا بنفسه ولكن اشتهر ، مثل كثير من المقدمات التي هي خفية في نفسها بالقياس  
إلى العقل النظري الصريح ، ولكن بالقياس إلى الشهرة هي بينة بنفسها أو مقبولة .

والثاني أن الحد المطاوب في "كتاب الجدل" هو الحد بحسب قانون الشهرة لا بحسب قانون  
الحقيقة ، فلا<sup>(٩)</sup> يجب أن يُجرى في الأحكام الحقيقية مجرى الحدود الحقيقية .

ونقول أيضا إن الحد لا يصطاد بالاستقراء . وقد<sup>(١٠)</sup> تبين هذا لك من أن الاستقراء الحقيقي  
هو من الجزئيات المحسوسة ، وهذه لا حدود<sup>(١١)</sup> لها على ما أوضحنا .

(١) س بما ، ولعلها أدق إذ يقال بين بكذا لا بين من كذا .

(٢) س وها هنا .

(٣) س وأما كتاب الجدل فقد استعملتم فيه .

(٤) س ساقطة .

(٥) س فالجواب .

(٦-٦) ساقط في س

(٧) أن يكون ساقطة من م .

(٨) س أخذ .

(٩) ب ولا .

(١٠) س ب قد بدون الواو . (١١) أى لا تعريفات .



والثاني أنه إن استقرئ منها قول على أنه حد فإن ذلك القول إما أن يؤخذ على أنه حد لكل واحد من الأشخاص فينتقل إلى (١) أنه حد للكلى ، كما إذا وجد حكم في (٢) الجزئيات نُقل إلى الكلى ، أو على أنه حد لنوع الأشخاص . ولا يمكن أن يكون حدا لكل واحد من الجزئيات ، فإنه يعرض من ذلك محالان : أحدهما أنه لو كان لكل واحد منها حدٌ يخصه لكان لا يشاركه فيه الآخر ، وكان لا يمكن أن ينتقل إلى النوع كله ، أو تنتقل (٣) إليه حدود كثيرة متخالفة .

والثاني أن الحد الخاص بكل (٤) واحد ، لو كان ، لما كان من الأمور الذاتية التي تشترك فيها (٥) ، بل بالعوارض التي عسى أن تخص جملة منها شخصا واحدا كما علم في "إيساغوجي" . والعوارض غير داخلية فيما هو الشيء (٦) . فقد بطل إذن قسم واحد من هذا الاستقراء . وبقى أنه إنما يستقرئ على أنه حد لنوع الأشخاص . وليس شئ من الأشخاص يدل بوجود (٧) معنى فيه على أنه حد لنوعه إلا أن يعرف نوعه أولا ويعرف الحد له : فيكون الاستقراء باطلا . وذلك لأنه لا يمكن أن يقال : لما كان هذا حد نوع هذا الشخص ، وحد نوع هذا الشخص (٨) فهو حد نوع كل هذه الأشخاص ، لأن هذا قد عرف إذ عرف أنه حدٌ حد لنوع الشخص الأول (٩) .

قيل : فإذا ليس (١٠) طريق اكتساب الحد بالبرهان ولا بالقسمة (١١) ولا بالاستقراء من الجزئيات ، فكيف ليت شعري نعمل ، فإنه لا سبيل إلى أن يعرف بالحس ويشار إليه بالإصبع ؟

ثم معنى ماهو الشيء - وهو الحد الحقيقي - لا يجوز أن يكون إلا لموجود الذات ، والمعدوم الذات قد يكون له قول دال على معنى الاسم . وأما حد فلا ، إلا باشتراك الاسم (١٢) .

ومن ظن أن الحد يبين (١٣) بقياس فإما أن يعنى به القول الذي بحسب الاسم من حيث هو كذلك ، أو يعنى الحد الحقيقي . فإذا عنى شرح الاسم فذلك محال : فإنه ليس يحتاج أن يبين

(١) من ساقطة . (٢) من من . (٣) أى وإلا نقل .

(٤) من لكل . (٥) من فيه .

(٦) أى غير داخلية في ماهية الشيء . أو حده . (٧) من الوجود .

(٨) من + الثالث . (٩) من إذا عرف أنه حد نوع الشخص الأول .

(١٠) أى وحيث إنه ليس . (١١) من هو استعمال البرهان ولا القسمة .

(١٢) أى تصبح كلمة حد مقولة بالاشتراك اللفظي على شيئين مختلفين : الحد الحقيقي الذي يدل على المساهية ، والحد

اللفظي الذي يشرح معنى اسم من الأسماء .

(١٣) من يقتضى بالقياس .

المبين أو يبرهن المبرهن على أنه (١) يعني بهذا الاسم معنى هذا القول . وإن عني به الحد الحقيقي من حيث هو حد حقيقى ، فذلك يقتضى (٢) أن يشار فيه إلى موجود . فلا يخلو إما أن يكون الحد لا يشير البتة إلى وجود ذلك الشئ ، وإنما يعلم وجوده من وجه آخر ، أو يكون الحد نفسه يشير إلى وجوده . فإن كان الحد لا يشير إلى وجوده ، فقد علم وجوده أولا ، فيلزم أن يكون هذا (٣) عرف الحد له أولا — لأن حيث هو حد حقيقى ، بل من حيث هو شرح الاسم حين (٤) عرف ما الشئ الذى (٥) هو الموجود ، وما يعنى (٦) باسم الشئ الذى هو موجود . فإلم يفهم معنى اسمه كيف يفهم وجوده ! فإن كان (٧) وجوده بينا بنفسه تكون صيرورة شرح الاسم حدا له بينا بنفسه (٨) وإن كان غير بين (٩) فيكون البرهان الذى يبين وجوده ، كما يبين وجوده بجعل شرح اسمه حدا له ، فيكون الذى كان من قبل شرح اسم قد صار الآن حدا ، لما صح (١٠) أن الشئ موجود لا من جهة أن ذلك برهان على حده بالذات ، بل هو برهان على وجوده بالذات ، وعلى حده بالعرض . وهذا النحو لا يمنع وقوعه فى الحدود ولا فيه خلاف .

وأما إن كان إعطاء الحد نفسه هو المشير إلى الوجود حتى يكون إعطاء الحد لما ليس بين (١١) الوجود من حيث هو حد حقيقى بين (١٢) الوجود بيان أن الأمر موجود ، فيكون من حد الشئ ، فقد قاس على وجوده (١٣) معا من حيث حد ، هذا حال : فإن الحد إنما يبنى على أمور داخلية فى ماهية المحدود ، والموجود — كما علمت — ليس منها . فليس الوجود جنسا (١٤) ولا فصلا بل هو محمول لازم ، والحد لا يعطيه لأنه يعطى الأجناس والفصول فقط . بل البرهان يعطيه : لأن البرهان هو معطى اللزمات التى ليست داخلية فى الحد . فان البرهان المعطى للوجود يعطى وجود مجهول الوجود مطلقا ، أو مجهول وجوده للشئ (١٥) . وهذه كلها لوازم خارجة عن الماهية . فلا البرهان يطلب ما هو داخل فى الحد لأن ذلك بين بنفسه ، ولا الحد يعطى ما هو مطلوب

- |                                |                           |
|--------------------------------|---------------------------|
| (١) م ساقطة .                  | (٢) م يفضى .              |
| (٣) م ساقطة .                  | (٤) م حتى .               |
| (٥) م ساقطة .                  | (٦) أى وعرف ما يعنى الخ . |
| (٧) فإن كان ساقطة فى م .       | (٨) أى أمرا بينا بنفسه .  |
| (٩) م ساقطة .                  | (١٠) م ساقطة .            |
| (١١) م يبين . م ب غير منقوطة . | (١٢) م ساقطة .            |
| (١٣) م وجوه .                  | (١٤) م ساقطة .            |

(١٤) راجع ما بعد الطبيعة لأرسطو ٩٩٨ ب ٢٢ وما بعده وكذلك ١٠٤٥ ب ٦

(١٥) أى أن البرهان يدل على وجود الشئ . إطلاقا كالبرهان على وجود الله أو على صفة موجودة للشئ .

البرهان لأن ذلك خارج عن جوهر الشيء . ولذلك كان أهل العلوم كلها يضربون سورا بين الأمرين ويميزون مأخذ إعطاء الحدود بابا، ويقتضون الحدود اقتضابا، ويميزون مأخذ البراهين بابا آخر، ويؤلفون البراهين تأليفا . وإذا أعطوا حد المثلث في الهندسة لم يقدموا على ذكر وجوده شيئا (١) بل لم يبينوا أن هذا حد بالحقيقة أو تفهيم للاسم . فلما برهنوا أن المثلث موجود بالشكل الأول من كتابهم في الاسطقسات صار حينئذ ما كان تفهيم للاسم عند ابتداء التعليم حدا بالحقيقة .

فما أظهر ما بان أن مأخذ الحد الحقيقي مبان لماخذ القياس . وكذلك القول المعروف لماهية الاسم الذي ليس بحد (٢) وهو أظهر . وذلك لأن معناه أن هذا الاسم أعني به كذا وكذا . وهذا لا يمكن أن ينازع فيه أو (٣) أو يخاصم كما لا ينازع في الاسم . وأما أن هذه الذات حدها كذا وكذا فيمكن أن ينازع فيه ويخاصم . وبين الأمرين فرقا .

ولو كان كل قول يطابقه اسم مطابقة يكون لها الاسم يدل على تلك الجملة ، والقول يدل على تفصيل ما يدل عليه الاسم حدا (٤) ، لكان مخاطباتنا وكلامنا حدودا . فما من لفظ مركب بلفظ استفهام (٥) أو خبر أو دعاء أو تمن أو تعجب أو ترج أو أمر أو نهى أو غير ذلك، إلا ويمكن أن يوضع اسم مفرد بدله . فيكون جميع ذلك حدودا . بل تكون القصيدة الطويلة مثل شعر أو ميروس المسمى بأيلياس (٦) حدا لأنه يمكن أن تسمى باسم واحد مفرد ، كما سمي البلد والقرية مع كثرة أجزائه باسم واحد (٧) . ثم يكون حده تفصيل جملة .

فبين إذن أن القياس لا يثبت حدا ، والحد لا يكون قياسا، ولا دلالتها (٨) على شيء واحد بعينه . فإنه (٩) لا قياس على ما يدخل فيما هو .

(١) س لشيء آخر، ومعنى العبارة لم يذكرها شيئا عن وجوده .

(٢) الذي ليس بحد وصف للقول المعروف لا لكلمة اسم . وكان الأفضل أن يقول معنى الاسم بدلا من ماهية الاسم لأن المعنى للاسم والماهية للسمى . وقوله وكذلك القول المعروف : أى كذلك ظهر الفرق بين الحد الحقيقي والحد اللفظي .

(٣) م لو .

(٤) حدا خبر كان : أى لو كان كل كلام مؤلف من ألفاظ أو جمل حدا .

(٥) س في استفهام . (٦) الأياذة .

(٧) س + كما سمي بلد بالرى وبفداد .

(٨) س دلالتها . (٩) س وأنه .

والاستقراء أيضا إنما هو لإثبات "هلية" بسيطة أو مركبة، وحكمه حكم القياس والبرهان .  
ولا سبيل إلى إثبات الحد به .

أما أنه لا يمكن أن يبرهن على الحد فقد بيناه . وأما الآن فإننا نقول :

إنه قد يتفق أن يكون لبعض البراهين منفعة في حدس<sup>(١)</sup> بعض الحدود وبالعكس . ونقول كما أنا لا نطلب لِمَ الشيء إلا بعد أن نضع هل الشيء ، كذلك لا نعرف ما الشيء إلا بعد<sup>(٢)</sup> أن نعرف هل الشيء<sup>(٣)</sup> ثم معرفة هل الشيء قد تحصل لنا على سبيل العرض بأن لا يكون الحد الأوسط علة لوجود النتيجة ، بل علة للزوم النتيجة ، أو يكون عارضا غريبا لازما وقد تحصل بالذات<sup>(٤)</sup> : وذلك إذا عرفنا الشيء من قياس بحد أوسط هو سبب وجوده . فهذا الطريق هو الطريق الذي يؤدي إلى معرفة بالهل حقيقية<sup>(٥)</sup> . والطريق [ ١١٥ ب ] الأول لا<sup>(٦)</sup> ينفعنا ألبتة في اكتساب ما هو وفي اقتناء الحد . وأما هذا الطريق فإنه لما كان يدل فيه على علة وجود الشيء العلة التي هي ذاتية له ، فلا يبعد أن يكون ما يفهمنا من وجوده شيئا زائدا على وجوده المطلق - وهو وجود العلة الذاتية : وهو إما حده وإما جزء من حده<sup>(٧)</sup> فحينئذ لا يبعد أن يتنبه<sup>(٨)</sup> مع مراعاة الشرائط المذكورة على حده . فمثل هذا كما أنه مع التوقيف على الهلية يشير إلى لمية الهلية ، فكذلك مع التوقيف على الهلية يشير إلى مائية الهلية . وخصوصا وقد سلف منا البيان أن للمية الهلية ومائية الهلية مشاركة<sup>(٩)</sup> . ومثال هذا أن من قاس

(١) م حد من ، ب غير واضحة . والمراد ببعض الحدود الحدود التي حدودها الوسطى علل ذاتية .

(٢) من ساقطة .

(٣) أي يعرف هل الشيء . موجود إطلاقا أو موجود بصفة ما . ومعنى هذا أن مطلب لم ومطلب ما متأتزان

عن مطلب هل .

(٤) التفرقة هنا بين معرفة عرضية بالشيء عن طريق وسط ليس بعلة لوجود الشيء ، ومعرفة حقيقية بالشيء بواسطة

وسط هو علة في وجوده .

(٥) س ، م الحل الحقيقية . (٦) من ساقطة .

(٧) من قوله "فلا يبعد" معناه فلا يبعد أن يكون ما يفهمنا هذا الطريق ، (وهو طريق البرهان التي) من وجود

الشيء ، شيئا غير مجرد أنه موجود ، أو أن علته الذاتية موجودة ، بل شيئا آخر هو حد الشيء . أو جزء من حده . فالبرهان

على لم يكشف القمر يفهمنا ما هو الكسوف : أي يفهمنا حده ، وهو زوال ضوء القمر لتوسط الأرض بينه وبين الشمس .

(٨) م ينبه ، وكان الأولى أن يقول يتنبه لحده ، لا على حده . والمراد يتنبه من البرهان للحد كما شرحناه .

(٩) من تشاركها .

على أن القمر ينكسف فقال إن القمر قد يقع قبالة الشمس وراء ستر الأرض ، وإذا وقع كذلك انكسف ، أو قال ما يجري مجرى هذا الكلام ، فإن كسوف القمر يثبت به . وأيضا<sup>(١)</sup> أنه لم ينكسف يثبت به<sup>(٢)</sup> . وأيضا أنه ما كسوفه<sup>(٣)</sup> - وهو زوال ضوءه بستر الأرض - يثبت به . وخصوصا إذا استقصى هذا البيان حتى صير إلى العلة القريبة التي هي الصورة للكسوف بعد العلة الفاعلة له<sup>(٤)</sup> . فإذا جمعت<sup>(٥)</sup> تلك الأوساط كلها مع الحد الأكبر كان حدا تاما ، مثل قولنا إن القمر يمكن أن يقع قبالة الشمس المفيدة إياه الضوء على القطر ، وكل ما وقع كذلك فإن الأرض تستر عنه ضوء الشمس ، وكل شيء يكون كذا<sup>(٦)</sup> فإنه لا يضيء<sup>(٧)</sup> ، بعد أن كان يضيء<sup>(٨)</sup> وكل ما كان كذلك فهو منكسف ، فالقمر منكسف . فإذا أخذت هذه الأوساط<sup>(٩)</sup> وابتدىء من أقربها إلى المنكسف - وهو أنه<sup>(١٠)</sup> لا يضيء بعد أن كان يضيء - وجمعت هذه بالعكس من ترتيبها ، كان حدا للكسوف تاما : وذلك لأن حد كسوف القمر هو<sup>(١١)</sup> أن لا يضيء القمر بعد أن<sup>(١٢)</sup> كان يضيء لستر الأرض عنه ضوء الشمس لوقوعه من الشمس على القطر<sup>(١٣)</sup> . فهذا هو الحد التام للكسوف ، واكتسب<sup>(١٤)</sup> من هذا البرهان التام على الكسوف الأول . وذلك الأول حد ناقص أخذ من برهان ناقص<sup>(١٤)</sup> .

وعسى المشكك<sup>(١٥)</sup> يعترض في هذا فيقول<sup>(١٦)</sup> : كأن هذا البرهان لا يصح ولا يقوم إلا لمن تقدم فعرف حد الكسوف ، فلا يكون البرهان قد أفاد الحد . فنقول :

إن الشيء يعرف معرفة بالفعل ، ويعرف معرفة بقوة قريبة من الفعل يكون عنها<sup>(١٧)</sup> غفلة ويحتاج فيها إلى تنبيه . فالبرهان يدل على الحد على سبيل التنبيه عن الغفلة . وأما الحد فلا يبرهن

(١) الواو ساقطة من م ، ب .

(٢) أى يثبت به أبطاء الكسوف .

(٣) أى يثبت به أيضا ماهية الكسوف .

(٤) من الفاعلية له . (٥) من اجتمعت . (٦) من تفعل به الأرض كذا .

(٧) من يصير غير مضيء . (٨) من مضيا . (٩) من الوسائط .

(١٠) من أن . (١١) من فهو . (١٢) من ما .

(١٣) من ساقطة .

(١٤-١٤) من "وقد يكتسب من هذا البرهان التام على الكسوف الأول، وذلك الأول حد ناقص قد يكتسب

من برهان ناقص . قارن ما أورده صاحب البصائر التصيرية في ص ١٧٤ ففيه تلخيص واضح لكل ما ذكره ابن سينا .

(١٥) م ، ب الشك . (١٦) ب يقال . (١٧) م فيها .

عليه ألبتة . فكأن (١) هذا قد كان يعرف أن مريصيه كذا من الشمس ففعل عنه . فإذا سمع هذا لحظ ذهنه هذه الأجزاء ، فلم يلبث أن يتيسر (٢) له الانتقال إلى ترتيب الحد

وأما إذا (٣) لم يكن البرهان مؤلفا بالعلل ، بل كان قياسا من العوارض واللوازم ، فقليل مثلا إن القمر قد لا يقع له ظل في الاستقبال ، وإذا لم يقع له ظل فهو منكسف ، فالقمر قد ينكسف ، فليس (٤) يصطاد من مثل هذا (٥) حد ، بل يجب أن يعطى العلة بعينها . أما العلة الحقيقية (٦) عند قوم فالستر ، وعند قوم انقلاب القمر ، وعند قوم طُفُوهُ (٧) بعد اشتعاله .

وكذلك إن (٨) قال قائل إن السحاب قد تطفأ (٩) فيه النار ، وإذا طفئت فيه النار حدث صوت الرعد ، فإنه يمكن أن يستخرج من هذا البرهان حد الرعد .

وأما كل شيء لا علة له ، فلا برهان عليه ولا حد بالحقيقة له إلا الوجه الذي يجب أن يتأمل ويتذكر من فصل (١٠) علمناه في أول الكتاب . ثم لا يجب من كلامنا في هذا الفصل (١١) أن يظن — كما ظن بعض الناس — أن كل برهان بعلة فإنه يدل على الحد ، فإن المعلم الأول لم يضمّن هذا ، بل ضمن أنه قد يكون من هذا الصنف ما يدل على الحد ، لا على (١٢) أن كله كذلك . ولا (١٣) لو ضمنه كان حقا : فإنه إذا كان الحد الأوسط نوعا للحد الأكبر كان القياس برهانا وماخوذا من علة النتيجة (١٤) وحدها ، لا للحد الأكبر مجردا ، ومع ذلك لم يستنبط منه حد (١٥) . وقد فرغنا نحن عن ذلك . فيدبّه أن يكون هذا حيث يكون الشيء الذي هو الأوسط علة بذاته للأكبر منعكسة عليه ، وعلة للنتيجة معا . وأما الظن المستحكم لقوم (١٦) أن البراهين إنما هي حدود

(٣) من إن .

(٢) من يتيسر .

(١) م وكان .

(٥) م + القول .

(٤) م + له

(٦) م والعلة الحقيقية للكسوف .

(٧) الفعل طفئ . على وزن تمب بمعنى نهد والمصدر على وزن فعول .

(١٠) من فصل ما .

(٩) من فيها .

(٨) م إذا .

(١٣) من ولا هذا .

(١٢) من ساقطة .

(١١) م + الذي نحن فيه .

(١٥) من حده .

(١٤) م للنتيجة .

(١٦) م "عند قوم" ثم يضيف حين يقولون .

وسطى هي علل منعكسة على الحدود الكبرى ، بل وعلى الصغرى ، فأمر باطل . وإنما غرهم قلة العناية والنظر ، وفصل من كلام المعلم الأول لم يستقصوه حق الاستقصاء ، وسنصير إليه عن قريب ، ونبيّن أن العلل قد تكون أخص من المعلولات في كثير من الأشياء ولا تنعكس عليها ، إلا أنا نشتغل ها هنا بما هو غرضنا فنقول :

إن المعلم الأول دل على أن البراهين <sup>(١)</sup> ذوات العلل تعطى بوجه ما تنبئها على الحدود ، وذلك في الأشياء التي هي عارضة لشيء وفي شيء لعلته <sup>(٢)</sup> من جنس العلل المأخوذة في الحدود .

وأما ما لا علة له في وجود ذاته مطلقا ، أو لشيء : لأنه غير عارض في شيء ، أو عارض أول <sup>(٣)</sup> بلا علة — ومن جنسه مبادئ العلوم <sup>(٤)</sup> — فإنه قد يصدق به من غير قياس يعطى هلية ألبتة . بل هليتها واضحة . ومع ذلك فقد يكتسب لها حد .

وأیضا كثير من المعاني يوضع في العلوم وضعا ، مثل الوحدة في علم العدد ، فلا يقاس بالبرهان على وجوده <sup>(٤)</sup> ، بل يوضع وضعا ، وربما أقنع فيه بكلام جدلي أو استقراء إقناعا غريبا ليس من شرط التعليم ، ولكن ذلك لا يتعذر تحديده .

فإذن ليس كل حد إنما يتوقع فيه أن يصار إليه من البرهان ، بل كثيرا ما يحد الشيء أولا فيقتنص من حده البرهان على عوارضه ، وخصوصا من حدود البرهان الذاتية والحدود التي فيها شيء علةٌ وشئ آخر معلول ، مثل قولنا إن الرعد صوت يحدث في الغمام لطفوء النار فيه . وطفوء النار علة والصوت معلول ، ومجموعهما — لأحدهما وحده — هو الحد التام : فإنه وإن كان طفوء النار علة فاعلة للصوت ، والصوت معلول له ، فالصوت علة للرعد على سبيل العلل الصورية . والحد بجملة علة صورية للمحدود ؛ وإن كان بعض أجزائه علة لبعض . وإذا كان الحد بالجملة علة صورية للمحدود فكل جزء منه هو علة لا محالة . وإنما يكون البرهان مفيدا للحد إذا كان فيه جزء هو علة وجزء هو معلول على نحو ما قلنا .

(١) م البرهان .

(٢) م العلة .

(٣-٤) م "بلا علة من جنسه مبادئ العلوم" وهو خلط .

(٤) أي فلا يبرهن على وجوده . م تقرأ وجوه .

## الفصل الرابع<sup>(١)</sup>

في مشاركة أجزاء الحد وأجزاء بعض البراهين ، وكيفية الحال في توسيط  
الحدود وتوسيط أصناف العلل

ومما ينفعنا في المقاصد التي إياها نعزو<sup>(٢)</sup> ، أن نعرف ما الحد<sup>(٣)</sup> التام وما الحد<sup>(٣)</sup> الناقص  
وما الحد الناقص الذي هو مبدأ برهان ، وما الحد<sup>(٣)</sup> الناقص الذي هو نتيجة برهان ، ومن جميع  
ذلك ما الذي هو حد حقيقي بحسب الذات ، وما الذي هو حد مجازي بحسب الاسم . وجميع  
هذه ينحصر في أربعة أقسام .

فيقال "حد" بوجه ما لما هو قول يشرح الاسم ويفهم المعنى الذي هو مقصود بالذات في ذلك  
الاسم ، لا بالعرض ، ولا يدل على وجود ولا على سبب وجود ، اللهم إلا أن يتفق أن يكون معنى  
الاسم موجودا معروض الوجود ، فيكون فيه حينئذ دلالة ما بالعرض على سبب الوجود . وذلك  
لأنه من جهة ما هو شرح الاسم ليس حد ذات ؛ وإن كان لا يكون حد ذات إلا وهو شرح  
اسم . فإن أخذ<sup>(٤)</sup> في الابتداء على أنه شرح اسم للشك في وجود معنى الاسم وتضمن بيان سبب  
معنى الاسم لو كان موجودا ، فهو بالعرض معط للعلة ، مثل ذكر حد المثلث قبل ثبوت وجود  
المثلث : فإنه إنما يورد ويؤخذ<sup>(٥)</sup> أولا على أنه شرح اسم ، ولا يدري من أمره هل هو موجود  
المعنى . ومع أنه يؤخذ شرح اسم ، لا بد من أن يعطى أسباب المثلث وهي الأضلاع الثلاثة .  
فيكون مثل هذا يعطى أسبابا لما<sup>(٦)</sup> لو كان موجودا كانت أسبابه هذه . فإذا اتفق أن صح عند  
إنسان أنه موجود انقلب ذلك القول بالقياس إلى ذلك الإنسان حدا ومعطيا للعلة . وإعطاؤه  
للعلة - من جهة ما هو شرح اسم - بالعرض .

(١) م ، ب ساقطة .

(٢) ب نعزوا . م ترمم نفس الحروف بدون نقط ، س ترمم نفس الحروف وتنقط الحرف الأول بتقطيعين من فوق  
ولعلها تحريف لكلمة نعتراى ننظر .

(٥) م يوجد

(٤) س أخذت .

(٣) س بالحد .

(٦) س كما .



وكذلك دلالاته على الوجود. وهذا الحد المقول بحسب الاسم إذا لم يوافق معنى الوجود. كان اتحاد أجزائه شيئاً معتبراً<sup>(١)</sup> من وجه . فإذا<sup>(٢)</sup> كان بحسب الذات كان اتحاد أجزائه معتبراً<sup>(٣)</sup> من وجه آخر : وذلك لأن<sup>(٤)</sup> القول إنما يكون واحداً<sup>(٥)</sup> على أحد وجهين : إما لأنه متصل الأجزاء بالأربطة الجامعة كما مضى منا ذكره فيما سلف مثل قصيدة<sup>(٦)</sup> أو كتاب فما دونه . وإما لأن أجزائه تصير شيئاً واحداً في النفس يدل على شئ واحد في الوجود<sup>(٧)</sup> . والحد الذي يكون بحسب الاسم فيشبه أن يكون اتحاد أجزائه - مادام ليس مطابقاً لموجود واحد - اتحاداً بالأربطة ، إلا أن يؤخذ بالقياس إلى خيال واحد في النفس . وإلى هذا القسم والوجه ذهب قوم . فكأنه غير مستمر في جميع الحدود التي هي بمعنى شروح الاسم . فإنه إذا كان المعنى محالاً لا خيال له في النفس ألبتة ، فكيف يكون خياله وجدانياً ؟ وإن كان محالاً وله خيال في النفس ذو أجزاء لا تجتمع في الطبع ، فكيف يكون ذلك الخيال واحداً ؟ مثل تخيلنا إنساناً<sup>(٨)</sup> يطير . فإن كان هذا الخيال واحداً ، فعساه أن يكون واحداً بجهة غير الجهة التي بها تكون [ ١١١٦ ] المعاني العقلية والخيالات الصحيحة واحدة . فإن "الواحد" يقال<sup>(٩)</sup> على وجوه كثيرة ، ونحن لا نذهب إلى هذا المعنى في قولنا معنى واحد وشئ واحد ، بل نشير<sup>(١٠)</sup> إلى اتحاد طبيعي جوهرى .

هذا ، وأما الحد الكائن بحسب الذات فهو متحد الأجزاء بالحقيقة لأنه لخيال أو لمعنى أو لموجود<sup>(١١)</sup> واحد بالحقيقة بوحدة طبيعية . وهذا وجه مما يقال عليه الحد .

ويقال "حد" بوجه آخر لما يعطى علة<sup>(١٢)</sup> وجود معنى المحدود ويؤخذ بعينه في البرهان حداً أوسط فيكون مبدأ للبرهان<sup>(١٣)</sup> . وإذا أخذ هذا الحد وضم إليه كماله - وهو إضافته إلى المعلول -

(١) م معبرا . (٢) من وإذا . (٣) م معبرا .

(٤) م أن .

(٥) المراد بالقول الكلام المفيد المؤلف من أجزاء ، وبالأربطة الجامعة الأربطة اللغوية التي تجمع أجزاء القول .

(٦) م قصيدة ما . بقول "أرسطو" مثل الألياذة .

(٧) لا أدري من أين أتى ابن سينا بهذا . أما الوارد في منطق أرسطو فهو "وإما أن يحمل فيه (أى في القول) محمول واحد على موضوع لا بالعرض" .

(٨) م ، ب إنسان . (٩) م الواحدة يقال . (١٠) م ، ب نسير بالسين .

(١١) م لوجود . (١٢) م عليه .

(١٣) مثل توسط الأرض بين القمر والشمس ، فإنه مبدأ برهان على كسوف القمر ، وفي الوقت نفسه جزء من حد الكسوف .

ووضع المحدود ، اجتمع فيه ثلاثة أشياء : أعني المحدود ، وحدًا (١) يعطى العلة ، وكإله في إعطاء العلة وهو ذكر المعلول . وهذه الأشياء الثلاثة (٢) ينعكس بعضها على بعض ، وإلا لما كان محدودٌ وحدٌ وكإله للحد (٣) : لأن المحدود والحد متساويان ، وإله الحد هو معلول الحد (٤) الذي يوجد عنه فقط ، ويوجد لجميع المحدود ، وهو أيضا مساوٍ للأولين . وهذه الأمور الثلاثة موضوعة لأن يكون منها برهان ينتج كإله الحد لموضوع ما بقياسين .

إلا أن الأمر في وضع حدود البرهان بالعكس من وضع أجزاء الحد (٥) . مثال هذا : ليكن الغيم هو الموضوع للحدود الثلاثة ، وليكن هذا الحد الذي هو العلة هو طفوء النار في الغيم . وليكن كإله هو حدوث صوت ، فنقول : إن الغيم رطوبة قد طفئت فيها نار ، وكل رطوبة طفئت فيها نار يحدث (٦) فيها صوت ، فالغيم يحدث فيه صوت ، وكل صوت يحدث في الغيم فهو رعد ، فالغيم يحدث فيه رعد (٧) . فقد صارت هذه الأمور الثلاثة أجزاء برهانيين (٨) مرتين أصغر حدودهما موضوع الأمور الثلاثة وهو الغيم . فكان طفوء النار أول مذكور من هذه الثلاثة ، ثم حدوث الصوت . وكان حدوث الصوت يُثبت في نتيجته البرهان الأول وطفوء النار لا يُثبت ، بل هو مبدأ برهان لا نتيجة . والمحدود — وهو الرعد — هو آخر مذكور من هذه الثلاثة في البرهان الثاني ومذكور في النتيجة الثانية .

فإذا رددت هذه الحدود إلى تأليف حدّي عكست فذكرت أول شيء الرعد ، ثم الصوت الحادث في الغمام ، ثم طفوء النار في الغمام : فقالت إن الرعد صوت حادث في الغمام لطفوء النار فيه .

(١) م وحد . (٢) م ، ب الثلاثة أشياء .

(٣) س الحد . ويلاحظ أن "كان" في قوله وإلا لما كان محدود الخ تامة بمعنى وجد .

(٤) كإله الحد هو الذي يسمى نتيجة برهان وهو جزء من جرابي الحد ومعلول لجزئه الآخر ، مثل زوال ضوء القمر في تعريف الكسوف بأنه زوال ضوء القمر لتوسط الأرض بينه وبين الشمس . فالجزء الأول هو كإله الحد ، وهو معلول لجزء الثاني ، ومن مجموعهما يتألف الحد الكامل .

(٥) المراد بالوضع هنا الترتيب . والمقصود أن ما كان مقدما في البرهان (الذي هو الحد الأوسط ومبدأ البرهان) يتكون منه الجزء الثاني من الحد مثل توسط الأرض في المثال السابق ، وما كان مؤخرًا (وهو الحد الأكبر) يتكون منه الجزء الأول من الحد مثل زوال ضوء القمر في المثال نفسه .

(٦) س فإنها يحدث . (٧) س صوت وهو خطأ .

(٨) س برهانيين . ولكنها برهاتان فقط .

فقد انقلب ما كان مبدأ البرهان فصار آخر الحد ، وما كان نتيجة للبرهان<sup>(١)</sup> فصار مبدأ الحد .  
وصار المحدود الذي كان محمولا آخر الأمر موضوعا للجميع<sup>(٢)</sup> . ونظير هذا الحد قولنا في حد الغضب  
إنه شهوة الانتقام ؛ ونظير كماله غليان دم القلب ، وهو نتيجة البرهان . فإذا حَدَّتْ قدمت  
غليان دم القلب وأردفته بالعلة وهو شهوة الانتقام . وإذا برهنت قلت : فلان يشتهي الانتقام ،  
وكل من اشتهى الانتقام على دم قلبه . فقدمت شهوة الانتقام وأخرت غليان دم القلب . والجنس  
دائما مع الحد الذي هو نتيجة البرهان<sup>(٣)</sup> .

وقد ظن قوم أن الحد الذي هو نتيجة البرهان يكون لا محالة من المادة<sup>(٤)</sup> ، والذي هو مبدأ  
البرهان يكون<sup>(٥)</sup> من الصورة ، وحسبوا أن توسط الأرض الذي هو المبدأ الفاعل<sup>(٦)</sup> للكسوف  
هو علة صورية للكسوف ، وأن انمحاق الضوء علة مادية ، وكأنها من جهة مادة الكسوف ،  
وليس كذلك . بل تكون العلة المتوسطة ومبادئ البرهان من كل نوع .

والمعلم الأول يجعل الحد التام المجتمع من الحد الذي هو مبدأ البرهان والحد الذي هو نتيجة  
البرهان قسما من الأقسام ، ويترك الحد الذي هو مبدأ البرهان اقتصارا على فهم المتعلم ، وهو  
بالحقيقة قسم خارج مما ذكر ، وهو الرابع في الحقيقة بعد<sup>(٧)</sup> الحد التام . كما أشرنا إليه في مواضع  
وسنشير إليه بعد قليل . بل إنما نجعل الرابع حد أمور لا علة لها ، وذوات لا أسباب لوجودها  
بوجه ، وليس في حدها التام شيء هو علة ومعلول<sup>(٨)</sup> ، فلا يكون هناك<sup>(٩)</sup> شيء هو مبدأ برهان  
وشئ آخر هو نتيجة برهان .

ولا كل مبدأ برهان<sup>(١٠)</sup> يؤدي إلى حد هو نتيجة برهان ، ولكن يجوز أن يكون مبدأ برهان  
لأمور عارضة خارجة عن الحد .

(١) من البرهان . (٢) أى موضوعا للقضية التي تجمع بين جرائ الحد .

(٣) الجنس في المثال المذكور هو " الصوت " وهو وارد في المقدمة الكبرى في القياس الأول من القياسين اللذين  
ذكرهما .

(٤) أى يكون علة مادية .

(٥) من لا محالة . وقوله من الصورة معناه يكون علة صورية .

(٦) من الفاعل . (٧) من وهو . (٨) من علة معلول .

(٩) أى في حالة حد الشيء الذي لا علة له .

(١٠) من ساقطة .

فإذا لم يُعْتَدَ بالقسم (١) الشارح لاسم لا وجود لمعناه حدا - لأنه بالحقيقة ليس حدا لشيء حتى يثبت وجود الشيء - بقيت الحدود الحقيقية ثلاثة ، فإن نتيجة البرهان هو من قبيل دلالة الاسم إلا أنه قد صار حدا . ولا بأس بأن تجعل حدود الأشياء البسيطة من قبيل دلالة الاسم وقد صارت حدودا ، اللهم إلا أن يشترط في هذه أنها لا تكون أيضا إلا (٢) لأشياء مخصوصة دلالة الاسم وتركيب المعاني ، وتجعل دلالة الاسم أعم من ذلك . وحتى للأشياء التي تركيبها بالعرض كالأبيض والأنف الأفتس ونحو ذلك . وكيف كان (٣) فإنه يكون قسما أو نوعا تحت ذلك ، فلا تكون بالحقيقة القسمة الأولى إليها .

فقد عرفت أن من الحدود ما من شأنه أن يدخل في البرهان ويناسبه .

وإذا كان وجود الأكبر لشيء أعرف (٤) من وجود الأكبر للأصغر ، فيجعل ذلك الشيء حدا أوسط ويكون القياس من الشكل الأول . وإذا كان الأكبر عارضا ذاتيا يظهر لحد الأصغر أكثر من ظهوره للأصغر فتوسط حد الحد الأصغر على سبيل الشكل الأول . وإن كان سلب حد الحد الأكبر عن الأصغر أظهر من سلب الأكبر ، وحفظنا الحد محمولا ، بيّنا ذلك بالشكل الثاني لا غير ، إلا أن نحرف الصورة . وإذا كان سلب حد الأكبر عن حد الحد الأصغر أظهر من سلبه عن الحد الأصغر ، بيّنا ذلك بالشكل الأول لا غير ، إلا أن نحرف الصورة .

وبهذا نستبين أن للشكل (٥) الثاني في الاستعمال غناء (٦) وللأول غناء (٦) ، وأنه ليس وإن كان الأول أولى وأفضل فلا غناء خاص للثاني (٧) .

وإن شئت أن أبوح لك بالصدق ، فسواء عندي طلب الشيء للشيء وطابه لحدته التام ، وكذلك طلب الشيء للشيء وطلب حده التام له . وكأن من يأخذ أن كذا موجود لحد الشيء ويريد أن يبين أنه موجود للشيء فهو مصادر على المطلوب الأول . وكذلك الوجه الآخر : فليس

(١) من القسم الأول الشارح . (٢) من ساقطة . (٣) من وكيفما كان .

(٤) من أكبر . وأعرف خبر كان .

(٥) م الشكل . (٦) غنا . بالعين . ب غنا .

(٧) م ، ب الثاني . ومعنى العبارة أن الشكل الأول وإن كان أولى وأفضل من الشكل الثاني ، ألا أن هذا ليس معناه أن الشكل الثاني لا غناء له .

وضع الشيء إلا وضع حده ، ولا حمل الشيء إلا حمل حده . ولكن أمثال هذا إنما تكون قياسات على قوم بله إذا ذكر لهم الأصغر وحده<sup>(١)</sup> لم يتحضرهم معناه ، وإذا ذكر الأوسط وكان حدا للأصغر ، ثم ذكر الأكبر ، فهموا بالأوسط الأصغر وتصوروه ثم قبلوا حمل الأكبر عليه - لأن الأوسط توسط في التصديق ، بل لأن الموضوع لم يكن مفهوما ، فكيف كان يحكم بحمل شيء عليه ؟ . فلما فهم صدق ما يجب تصديقه له . فيكون الأوسط إنما يقع في التصور بالذات ، وأما في التصديق فبالعرض . وكذلك إن كان الحد للحمول : فإنه لو كان الموضوع مفهوما والحمول مفهوما ، كل بمحده ، لما احتجج إلى أن يوسط الحد حدا أوسط : فإنه إن كان الحمل بيننا على الحد فإنه يكون بيننا على المحدود ، وإن لم يكن على الحد بيننا<sup>(٢)</sup> لم ينفع توسط الحد<sup>(٣)</sup> . فإن كان أحدهما ، وليكن الأصغر مثلا ، مفهوما ، لا من حيث حده ، ووسط حده وهو لا يشعر أنه حد ، فلا يكون الانتفاع بتوسط الحد من حيث هو حد أيضا ، بل يكون ذلك مثل حال من يتصور الإنسان لا من حده ، بل من أنه ضحاك منتصب القامة ، ثم يوسط الحيوان الناطق ، فيجد حمل التمييز على الحيوان الناطق ظاهرا . وإنما وسط ليبرهن<sup>(٤)</sup> وجوده على الضحاك المنتصب القامة . فإن كان المبرهن عليه يجعل لفظ الإنسان موضوعا لكونه ضحكا منتصب القامة ، فيكون حده لا الحيوان الناطق ، فيكون قد جعل الإنسان اسما لغير الحيوان الناطق ، فصار حينئذ الحيوان الناطق لازما ورسم للضحك المنتصب القامة ، لاحدا له كما عرفت في غير هذا المكان . فإنك إذا سميت الشيء من حيث ما هو ضحاك منتصب القامة إنسانا ، كان هذا الاسم حده أنه ضحاك منتصب القامة ولا مناقشة في الأسماء . فها هنا لا يكون الأوسط حدا للأصغر . وأما إن لم يجعل الضحاك<sup>(٥)</sup> المنتصب القامة بإزاء الاسم ، بل لمعنى<sup>(٥)</sup> هو لاحق لشيء آخر ليس يتعرض له<sup>(٦)</sup> ، فإن علم منه أنه ضحاك منتصب القامة وكان مجهولا له أنه حيوان ناطق ، فلا يكون هذا<sup>(٧)</sup> معلوما أنه محمول عليه حتى يعلم أن الأوسط محمول على الأصغر فتلزم النتيجة . وإن كان ظاهرا أن هذه الذات هي<sup>(٨)</sup> الحيوان الناطق فلم يكن مجهولا مائته<sup>(٩)</sup> ، وإذا لم يكن مجهولا مائته عاد إلى الوجه الأول فكان الطلب للإنسان والحيوان الناطق واحدا<sup>(١٠)</sup> . وإن كان معلوما أنه موجود لتلك الذات ومجهولا أنه

- (١) محده بدون الوار . (٢-٢) م ساقطة . والمراد بالحد التعريف .  
(٣) م مبرهن . (٤) م الضحك . (٥) م بمعنى .  
(٦) م لذلك الآخر . (٧) م ساقطة . (٨) م ، ب هو .  
(٩) ب غير منقوطة . م ما بينه . (١٠) م واحد .

حده ، فيكون أولا لم يتوسط الحد من حيث هو حد [ ١١٦ ب ] ، وثانيا أنه لا يكون يعني (١) بتلك الذات ما نغني نحن بالإنسان . وذلك لأنه يجوز (٢) أن يكون العاني يعني بالاسم ما يجب أن يعني به ، ولكنه يغفل أو يعجز عن التحديد ولا يتنبه له . وأما إذا عرف حمل معنى الحد عليه ووجوده له وفصل بين حديه (٣) ، لم يجهل أنه حده . وإذا وضع الاسم ووضع الحد ولم يأخذه على أنه حد ولم يُجره ذلك المجري ، فليس عن غفلة ما يذهب عن تحديده ، بل عن قصد ، ويكون مراده بالاسم لا (٤) ذلك الحد ، بل شيئا ما آخر مما يتصوره أو يغفل عنه ، لو نبه عليه لكان معناه غير هذا الحد ، أو يكون ذلك الإنسان خالعا (٥) للصواب لا يلتفت إليه . وكذلك الكلام في جانب (٦) الأكبر .

ولما كانت البراهين الحقيقية كلها ، والحدود - بعضها وأكثرها - إنما تتم بالعلل فواجب أن نعرف كم العلل فنقول :

إن العلل أربعة (٧) : أحدها الصورة للشئ في حقيقة وجوده في نفسه . والآخر الشئ أو الأشياء التي يحتاج أن تكون أولا موجودة قابلة لصورة وجوده (٨) إذا حملتها (٩) بالفعل حصل هو ، وهو المادة . والثالث مبدأ الحركة - وهو الفاعل . والرابع الشئ الذي لأجله يجمع بين مادة الكائن وصورته - وهو التمام . وكلها تصلح أن توضع حدودا وسطى . وذلك لأن علة لشيء في شئ فهي واسطة بينهما . مثلا إذا قلنا الزاوية الواقعة في نصف الدائرة مساوية لمجموع الزاويتين اللتين تحدثان من خطيها (١٠) والقطر ، وهما معادلتان لقائمة ، حتى إن كان الخطان متساويين كان

(١) س إنما يعني .

(٢) م لا يجوز .

(٣) س يديه .

(٤) س لأن بدل لا .

(٥) هكذا في المخطوطات الثلاثة ولعلها خاليا . وفي هذه الحالة قرأ من الصواب بدلا من للصواب .

(٦) س الجانب .

(٧) يقول الأستاذ ميور مترجم أنا لوطيكا الثانية في مجموعة أكسفورد تعليقا على الفصل الحادي عشر من الكتاب الثاني إن كلام أرسطو في العلل هنا لا يتخلو من صعوبة وغموض ، لاسيما إذا قورن بما ذكره عن الموضوع نفسه في كتابه ما بعد الطبيعة الذي ألفه بعد المنطق . والظاهر أنه في هذا الفصل يعتبر الحد الأوسط في القياس العلة الصورية دائما ، ومقدمات القياس العلة المادية التي تلزم عنها النتيجة . فإرن ما أورده أرسطو في Physics II, 195<sup>a</sup> 18, 19 حيث يعتبر مقدمات القياس بمثابة علة مادية لنتيجته . وبيننا نراه في ما بعد الطبيعة يعتبر العلل الثلاثة (الصورية والفاعلة والغائية) متحدة متلاقية ، ويعتبر العلة المادية شيئا متميزا عنها (Met 1044<sup>b</sup>1, 1070 b26) نراه هنا يعتبر العلة الصورية جماع العلل كلها لأنه يعتبر الحد الأوسط في البرهان العلة القرية التامة التي تكشف عن العلاقة المنطقية بين حدود المقدمات .

(١٠) م خطيها .

(٩) س حملته .

(٨) س لصوره ووجوده .

كل منهما (١) نصف قائمة ، وكل زاوية مساوية لنصفى قائمة أو نصف قائمتين ، أو لزاويتين معادلتين لقائمة ، فهي قائمة ، فزاوية نصف الدائرة قائمة ، فيكون الحد الأوسط هو المعادلة لما مجموعه قائمة ، وهذا علة كالصورة للقائمة .

ويجب أن يسامح في أمثال هذه الأمثلة ، ولا يقال بل إن كونها (٢) قائمة هي العلة لكونها (٣) مساوية لمعادلتين لقائمة . بل يجب ألا يراعى في الأمثلة التحقيق . فهذا مثال وضع فيه الحد الأوسط علة صورية . والأظهر من هذا هو البرهان على الشكل الرابع من أوقليدس

وقد توضع العلة الفاعلة مثل قولهم في جواب سؤال السائل : إن أهل أثينة لم حاربوا أهل بلد كذا (٤) ، فيقال لهم إنما حاربوا لأن أولئك كبسوا أهل أثينة . فقد أعطى هذا الجواب السبب الفاعل الذي هو مبدأ الحركة .

وقد توضع العلة التمامية فيقال (٥) إن فلانا لم يمشى (٥) فيقال لكي يصح . فكأنه يقول : فلان يطلب أن يصح ، ومن يطلب أن يصح يمشى للرياضة . فالحد الأوسط هو من الغاية . وكذلك يقال لم كان (٦) البيت ؟ فيقال ليحفظ الأثاث . وكذلك لم يجب أن يمشى بعد العشاء ؟ فيقال لئلا يطفو الغذاء فيفسد الهضم . والعلة في هذا (٧) كله هو الغاية .

وقد يعطى الموضوع والمادة ، فيقال لم يموت الإنسان ؟ فيقال لأنه مركب من متضادات وهذه العلة التي تصلح أن تجعل حدودا وسطى ، فهي تصلح أن تتخذ منها حدود الشيء على النحو المذكور .

(١) س ساقطة . والمقصود كل من الزاويتين .

(٢) س كونه .

(٣) س لكونها .

(٤) المثال الذي يذكره أرسطو هو محاربة الأثينيين للفرس بسبب إغارتهم على ساروس مع الأثينيين ، ولأمر ما لم يشأ ابن سينا أن يذكر الفرس .

(٥-٥) س مثل أنه إذا قيل إن فلانا لم يمشى ؟

(٦) أى وجد .

(٧) م ذلك .

## الفصل الخامس (١)

في تفصيل دخول أصناف العلل في الحدود والبراهين لقيم الوقوف  
به على مشاركة ما بين الحد والبرهان

يجب أن يعلم أن العلل منها ما هي بعيدة مثل توقي سوء الهضم في جواب طلب لم يمشى؟  
وذلك من الغاية ؛ والشدة (٢) في جواب طلب لم حم فلان (٣)؛ وذلك من المبدأ الفاعل ؛ وتضاد  
الأركان في جواب طلب لم يموت الحيوان ؛ وذلك بالمبدأ العنصرى ؛ وقيام خط على خط  
في جواب طلب كون زاوية كذا قائمة ، وذلك بالمبدأ الصورى .

ومنها قريبة مثل توقي احتقان الخلط واستيلاء البرد في الجواب بغاية المشى (٤) ، والعفونة  
في الجواب بمبدأ (٥) الحمى الفاعلى ، واستيلاء اليابس على الرطب في الأخلاط في الجواب بالمبدأ  
العنصرى للموت ، والقيام على خط عن زاويتين متساويتين (٦) في الجواب الصورى (٧) لكون  
زاوية كذا قائمة .

ومن العلل ما هو بالذات ومنها ما هو بالعرض . أما الذى (٨) بالذات فكا لتقل لانهدام  
الحائط وهو من باب المبدأ الفاعلى ، وكالصقالة لعكس الشبح (٩) ، وهو (١٠) من باب المبدأ  
العنصرى ، ومثل كون الزاويتين متساويتين في الجنبين (١١) مبدأ لإثبات كون الخط عمودا ،  
وهو من باب المبدأ الصورى ، وكالصحة لإثبات أنه يمشى قبل الطعام ، وهو من باب المبدأ  
التامى .

(١) م ، ب ساقطة .

(٢) م وكذلك الشدة . وترسمها المخطوطات الثلاثة هكذا "الشدة" ولعل الكلمة الحقيقية هي الشره ( كما هو وارد في  
البصائر النصيرية ص ١٧٥ حيث ينقل المؤلف عن ابن سينا حريا) لأن الشره علة فاعلية بعيدة للمشى لأنه يسبب كثرة الأكل  
وكثرة الأكل تسبب العفونة ، والعفونة تسبب الحمى .

(٣) م ساقطة . (٤) م في جواب طلب غاية المشى وقصده في الجواب عن غاية المشى .

(٥) م في جواب المبدأ . (٦) م ساقطة . (٧) م بالمبدأ الصورى .

(٨) م التى . (٩) يريد صقالة كصقانة المرأة التى تنعكس عليها صورة الشبح .

(١٠) م وهو مثلا . (١١) غير واضحة في الأصل .



وأما التي بالعرض فكروال الدعامة لانهدام الحائط في إعطاء المبدأ الفاعلي ؛ وكالحديدية (١) لعكس الشبح في إعطاء المبدأ العنصرى ؛ ومثل كون الزاوية الواقعة على الخط القائم من الخط الموازى للخط المقوم عليه قائمة، لكون الخط عمودا — في إعطاء المبدأ الصورى ؛ وكالكلال للمشى قبل الطعام أو العثور على كثر : في إثبات المبدأ التامى .

واعلم أيضا أن كل واحد من هذه الأسباب قد يكون بالقوة وقد يكون بالفعل . وكون العلة بالفعل هو (٢) سبب لكون المعلول بالفعل (٦) ، وأما (٣) إذا كان بالقوة فليس كونه بالقوة سببا لنفس كون المعلول بالقوة ، بل ذلك (٤) للمعلول من نفسه .

وقد يكون السبب خاصا وقد يكون عاما ، وقد يكون جزئيا بإزاء المعلول (٥) الجزئى ، وقد يكون كليا .

واعلم أن وجود الغاية ووجود الصورة يلزم من كل واحد منهما وجود المعلول لا محالة . فالصورة مع المعلول في الزمان ، والغاية قد تكون بعده في الزمان . وكلاهما أقدم بالعلية . وأما المادة ففي كثير من الأمور الطبيعية يلزمها الصورة (٦) بالضرورة ويوجد بوجودها المعلول والغاية لا محالة . والضرورة لا تتمع الغاية : فإن كثيرا من الأمور الطبيعية يكون بالضرورة والغاية (٧) معا ، مثل أن المادة التي خلقت منها الأسنان الطواحين (٨) عريضة ، إذا حصلت بتمام الاستعداد يلزمها الصورة ضرورة . ومع ذلك فإن خَلْقَ عَرْضِهَا لتمام وغاية ، وهو طحن الطعام ، كما أن خَلْقَ حِدَّةِ الأنياب لتمام وغاية ، وهو قطع الطعام . والمثل الذى ضربه المعلم الأول لهذا أنه إذا سئل فليل لم ينفذ ضوء السراج في المجارى التي هي أوسع ، إن كان ينفذ ؟ فيمكن أن يجاب من جانب الضرورة العنصرية فيقال لِلطُّفَا لأجزاء ، ويمكن أن يجاب من جانب العلة التامة فيقال لثلا نتعثر فيه وتزلق (٩) . وكذلك إذا

- |                    |                       |                  |
|--------------------|-----------------------|------------------|
| (١) س وكالحديدية . | (٢-٢) م ساقط .        | (٣) م ، ب فأما . |
| (٤) م كل ذلك .     | (٥) س جزئيا للمعلول . | (٦) م ب الصور .  |
| (٧) س وللغاية .    | (٨) س الطواحين .      |                  |

(٩) م ساقطة . والظاهر أن ابن سينا قد نقل هنا ترجمة حربية للنص الأرسطى فأتت سقيمة غامضة . أما النص الأرسطى فهو " إن الضوء ينفذ في المصباح (لسبين) (١) أن الشيء الذى يتألف من أجزاء صغيرة ينفذ بالضرورة من مسام أكبر منها — على اقتراض أن الضوء ينتشر بالنفاذ — (ب) ولغاية ما وهى أننا لا نتعثر " (وليس " لا يتغير " كما قرأها الدكتور عبد الرحمن بدوى في ترجمة أبى بشر متى بن يونس ص ٤٣٣ — فإرن ترجمة أكسفورد ٩٤ ب ٢٥ — ٣٠) . يشير بهذا الأخير إلى العلة النائية من إضاءة المصباح .

سئل فقيل لم يحدث الصوت في السحاب ؟ فيجاب تارة فيقال لضرورة الانطفاء (١) ، ويجاب تارة فيقال لتهديد أصحاب الهاوية على ما يقوله فيثاغورس في أمثاله (٢) . وليست هذه الضرورة ضرورة قسربل ضرورة طبع .

وفي كثير من المواد لا يلزم عند حصول الاستعداد أن يحصل التمام ، لأن تمام تلك المادة يحصل بحركة من علة محركة ، وكل حركة تقع في زمان (٣) وفي آخره ما ينتهي إلى الصورة . كذلك (٤) ، في الأمور الصناعية ، فإنها لا يلزم فيها وجود الصورة أيضا لوجود العنصر وحده ، لأن العنصر في كل موضع لا ينساق إلى الصورة إلا بعلّة فاعلة . فإن كانت العلة الفاعلة غريبة ومن خارج ، فربما وردت على العنصر وربما لم ترد . وإن كانت العلة طبيعية وموجودة في جوهر الشيء ، وكانت مما يفعل بالتسخير وبالذات لأنها قوة طبيعية ، لم يمكن (٥) ألا يصدر عنها فعلها إذا حدث الاستعداد التام ولا قته .

واعلم أن من قبيل العلة التي هي مبدأ حركة ما (٦) ليس يجب من وضعه مع وضع القابل وضع المعلول ، ومنها ما يجب من وضعه مع وضع القابل وضع المعلول . فإن جميع القوى الطبيعية إذا لاقت المنفصلة وجب الفعل . والقوى الصناعية والإرادية والشوقية وما أشبه ذلك ، ليس يجب من اجتماعها مع القوة المنفصلة فعل وانفعال . وهذه العلة ، وإن كان (٧) يخالفها ضرورة ، فهي بفعل الغاية (٨) لا بالاتفاق (٩) .

واعلم أنه كلما وضع المعلول بالفعل فقد وضعت الأسباب كلها . لكن الغاية ربما كانت — من حيث هي في الأعيان — موجودة بالقوة كالاضطجاع مع وجود الفراش .

(١) يريد انطفاء النار في السحاب ، وقد كان ذلك معتبرا العلة الطبيعية الضرورية لحدوث الرعد .

(٢) في نص أرسطو "أرئذنا لإلقاء الرعب في قلوب أولئك الذين يسكنون طارطروس فيأزم الفثياغور يون" .

(٣) من لا تقع إلا في زمان . (٤) من وكذلك الحال . (٥) من لم يكن .

(٦) ما هنا اسم موصول وهي اسم إن في قوله إن من قبيل العلة الخ . (٧) من كان قد .

(٨) من تفعل لغاية .

(٩) يعني أن الأفعال الصناعية والإرادية — كالأفعال الإنسانية وما يشبهها هي أفعال غائية على الرغم من أنها ضرورية .

واعلم أن السبب إذا لم يكن سببا (١) بذاته ومطلقا ، ولكن إنما يصير (١) سببا بشروط مقارنة (٢) ، أو كان بعيدا ، فتأديته وحده في جواب لم (٣) كان الشيء ، لا تكون تأدية سبب ، ويكون (٤) قد بقي لِمَّ مكان (٤) حتى يبلغ الغاية في ذكر الشروط ويصير (٥) بها لذاته (٦) سببا ، وحتى يبلغ السبب القريب .

واعلم أن كثيرا من العلل التي وجود ذواتها (٧) لا يكفيها في أن تكون عللا ، فقد يقترن بها اشتراط فيوجب أن تكون العلة بالقوة فيها علة بالفعل ، مثل كون قوة الأفيون مبردة : فإن ذلك ليس دائما ولكن إذا اتفق أن انفعل الأفيون من الحرارة الغريزية التي للإنسان .

فبين (٨) من هذا كله أن البرهان إنما يكون برهانا تاما إذا أعطى العلة القريبة الخاصة التي بالذات وبالفعل .

والحد التام هو الذي يشتمل على مثل هذه العلل فيما له علل الماهية ، فيوردها بتمامها لا يخل منها شيئا إن كانت ذاتية . فإنه (٩) قد قلنا فيما سلف (٩) إن الغرض في التحديد ليس التمييز بالذاتيات المساوية للحدود (١٠) في المعاكسة ، بل والمساوية له في المعنى حتى لا يكون شيء من المعاني [ ١١٧ ] الذاتية للحدود إلا وقد تضمنته الحد واشتمل عليه . فإن أخل بشيء من ذلك اقتصارا على التمييز فما (١١) دل على ماهيته ، لأن ماهيته ليست ببعض مقوماته وبعض (١٢) ذاتياته ، بل (١٣) هو باجتماع جميع معانيه الذاتية (١٣) فمن عرف بعضها ولم يعرف البعض فما عرف ذاته (١٤) بالتمام . والغرض من (١٥) التحديد أن يحصل في النفس صورة موازية لماهية الشيء بكاملها . ولهذا السبب لا يكون لشيء واحد حدان ، كما لا يكون لشيء واحد ذاتان . فإذا كان كذلك ، وكان في المحدودات ما إضافته إلى جميع العلل ذاتية ، وجب أن تؤخذ كلها في حده . إلا أن هذه العلل يجب أن تكون في حيز فصوله لا في حيز جنسه : لأن هذه العلل على (١٦) لشيء لا محالة ،

- |  |                 |  |
|--|-----------------|--|
| (١-١) ساقط في س .  | (٢) من تقارنه . | (٣) من ما .  |
| (٤-٤) من ويكون قد بقي للطالب بالكم (لعلها باللم باللام) مكان طلب . | (٥) من وبصيره . | (٦) من لذاتها .                                      |
| (٧) من ذاتها .   | (٨) م ساقطة .   | (٩-٩) من فإننا قد كررنا مرارا فيما سلف .             |
| (١١) ما هنا نافية .  | (١٢) من وبعض .  | (١٣-١٣) من بل هو باجتماع الذاتية مع معانيه الذاتية . |
| (١٤) من ذات الشيء .  | (١٥) من في .    | (١٦) من علة .  |

ووجود ذلك الشيء يقتضى (١) وجودها ، وبها يتحقق ويتحصل ويتخصص . فتكون أمثال هذه العلة المحصلة للذات فيما له وجود محصل مخصوص ، ووجود منتشر غير مخصص ، مخصصة لأمر ما حتى تجعله محصلا . ويكون (٢) ذلك الأمر مخصصا بها . فذلك الأمر جنسى والعلل (٣) فصلية . كقولك صوت من طفوء النار : فالصوت جنس ، ومن طفوء النار فصل ، إن كان كل رعد هكذا .

أما أمثلة الحدود المتحدة (٤) من العلة المختلفة ، فانت (٥) تتحد الزاوية القائمة بالصورة فقط فتقول : المساوية لأخرى في جنب (٦) خطها القائم على مستقيم . وتتحد حمى الغيب بالفاعل فتقول : حمى تثوب غيباً لعفونة الصفراء (٧) . وتتحد الخاتم بالغاية فتقول : الخاتم حلقة يلبسها إصبع . وتتحد القطوسة بالموضوع فتقول : تقعير في الأنف . وربما (٨) جمعت الجميع في واحد فقلت : إن السيف آلة صناعية أو سلاح صناعى من حديد مطاول معرض محدد الأطراف ليقطع (٩) به أعضاء الحيوان عند القتال .

فقولك الآلة والسلاح (١٠) جنس ، وقولك الصناعى فصل من المبدأ المحرك (١١) ، وقولك من حديد فصل من الموضوع ، وقولك مطاول ومعرض محدد فصل من الصورة ، وقولك ليقطع به أعضاء الحيوان فصل من الغاية .

ولقائل أن يقول : إن الحد يعرف جوهر الشيء وذاته ، فكيف تؤخذ فيه الأسباب الخارجة عنه ؟ فالجواب أنه إنما يؤخذ في حد الشيء أسبابه : لأن جوهره متعلق بتلك الأسباب ، وإضافته إليها ذاتية له في جوهره . وإن (١٢) كان من الأسباب الخارجة عن الشيء ما هو هكذا ، فلا (١٣) يمكن أن يعرف ما هذا حال جوهره أو تذكر أسبابه (١٤) .

- 
- |                       |   |                              |
|-----------------------|---|------------------------------|
| (١) من مقتضى .        | (٢) م ولكون .                                   | (٣) من والعللة .             |
| (٤) أى المؤلفعة .     | (٥) من فإنك .                                   |                              |
| (٦) م حيث ، من جنبه . | (٧) نبح حادثة من عفونة الصفراء . (٨) من وإنما . |                              |
| (٩) من ليقتل .        | (١٠) من أو السلاح .                             | (١١) أى العلة الفاعلة .      |
| (١٢) من فإن . م إن .  | (١٣) م ب ولا .                                  | (١٤) أى إلى أن تذكر أسبابه . |

بل يجب أن نقول الحق ونعلم أن حد الشيء من جهة ماهيته يتم بأجزاء قوامه وما ليس خارجا منه . ويتم من جهة إنيته بسائر<sup>(١)</sup> العلل حتى تُتصوّر ماهيته كما هو موجود<sup>(٢)</sup> ويتحقق بذلك ما يتقدم ماهيته في الوجود ، فيتم به وجوده ، فيقع لتلك الماهية حصول به .

فأما إذا أريد النظر إلى نفس المادية غير معتبر لها ما يلزمها من الوجود - وإن كان لا بد لها من لزوم نوع من<sup>(٣)</sup> الوجود إياها - كفى في حدها إيراد ما يقومها من حيث هي ماهية .

وليس نسبة الماهية إلى العلل المفارقة نسبتها إلى اللواحق والعوارض الخاصة والمشاركة ، فذلك يتأخر وجودها بالذات عن وجود الماهية . وأما العلل فإن وجودها متقدم على وجود الماهية . فكثير من الأشياء تُحدّ - لا من حيث ذواتها ، بل من حيث لها عرض من الأعراض ولا حق من اللواحق<sup>(٤)</sup> ونسبة من النسب . فربما كان ذلك اللاحق والنسبة يتضمن الغاية فلم يمكن إلا أن تذكر الغاية ، كاللبس في حد الخاتم وفي حد الملاعة . وربما كان ذلك يتضمن الفاعل كالاحتراق ، فإنه ليس اسما لتفرق أجزاء الشيء وتسودها كيف كان ، بل أن يكون عن حرارة .

ثم لقائل أن يقول : ما بال القوى لا تُحدّ إلا بأفعالها وهي أمور خارجة عنها وليست أسبابا لها بل هي من جملة اللواحق لها ، فهل ذلك حد أو رسم ؟

فالجواب أن ذلك قد يمكن أن يؤخذ في شرح اسم القوى على وجه رسم ، ويمكن أن يؤخذ على وجه حد : فإنه إذا دل في القول المعرف على مجرد نسبة لها إلى أمور خارجة تتبعها كيف كانت ، كان رسما . وإذا دل على أن جوهر<sup>(٥)</sup> تلك القوة وذاتها أن تكون بحيث يصدر عنها فعل كذا أوّلاً ، كان حدا : لأن الحد يقتضى تعريف جوهر الشيء وذاته ، ولا ذات للقوة إلا التي من شأنها أن يصدر عنها فعلها من حيث هي كذلك . وأيضا إذا كانت القوة يصدر عنها فعل أوّلاً وبالذات مثل التمييز في المعقولات والصناعات والأخلاق للقوة الناطقة ، وأفعال وأحوال تتبعها لأموّر تقترب بها لذاتها : لأن الذي عن قوة واحدة لذاتها فعل واحد مثل الاستعداد

(١) م كسائر .

(٢) س كما هي موجودة .

(٣) س ساقطة . ومعنى الجملة وإن كان لا بد للماهية أن يلزمها نوع ما من الوجود - وهو هنا الوجود العقلي

لا الخارجى .

(٥) س ساقطة .

(٤) من اللواحق ساقطة في س .

للضحك والتجمل والبكاء والملاحة وغير ذلك : فإن نسبتها<sup>(١)</sup> إلى مثل الفعل الأول الذي على الوجه المذكور مما يدخل في حدها ؛ ونسبتها إلى مثل الفعل الأول الذي ليس على الوجه المذكور، أو إلى مثل الفعل الثاني ، لا يدخل في حدها بل في رسمها .

وأيضاً فإن جزئيات الصناعات التي ليست القوة عليها أولاً، بل على الصناعة المطلقة، فإن النسبة إليها تدخل في الرسم . ولا يمكن أن يقال إن جوهر الشيء هو بحيث يلزمه تلك الأمور ، لأن الواحد يلزمه واحد بالذات : فلهذا ليس لقاء<sup>(٢)</sup> أن يقول لنا ، فلم لا تجعلون كون الإنسان بحيث يلزمه في جوهره قوة الضحك، فصلاً له داخلاً في حده ؟ فنقول لأن هذا كذب ، فليس جوهر الإنسان وصورته الناطقه يلزمها قوة الضحك بذاتها أولاً لا بالعرض ، بل يقترب بها<sup>(٣)</sup> مزاج ما فيتبعه قوة ضحك ، وأيضاً قوة بكاء ، وأيضاً<sup>(٤)</sup> قوة تجمل وغير ذلك . وليس الاستعداد لواحد منها أو فعله أولياً لذات القوة الناطقة .

واعلم أن العلل أجزاء للحد ولا تحمل على المحدود مثل النقطة في الدائرة. والصورة منها<sup>(٥)</sup> فقد تحمل في حال: وذلك أنها تحمل إذا أخذت مع المادة، ولا تُحمَل إذا أخذت مجردة كالناطق لا الناطق<sup>(٦)</sup> .

واعلم أنه إذا كان مبدأ فاعل<sup>(٧)</sup> وموضوع وصورة في الأمور الطبيعية والأمور الصناعية والأمور النفسانية ، كانت هناك غاية لأجلها الفعل . وليس يجب أن يكون حيث هناك مبدأ صوري فهناك مبدأ غائي<sup>(٨)</sup> على النحو الذي ينتهي إليه<sup>(٩)</sup> الحركة ، كما ليس يجب ذلك في المعاني الهندسية . فيجب أن يقبل أنها ليست لغاية ما على هذه الصفة ؛ بل إن<sup>(١٠)</sup> كانت هناك غاية فعلى جهة أخرى . وأما إذا كان السبب الفاعل اتفاقياً ، والسبب المادى اتفاقياً ، فلا يجب أن يكون ذلك لأجل شيء بالذات بل بالعرض : وذلك<sup>(١١)</sup> لأنها وإن تأدت إلى غاية ما كانت مبادئ لتلك الغاية بالعرض لا بالذات ، فيكون لها إذن غايات لا بالذات بل بالعرض<sup>(١١)</sup> : وهذا

(١) فإن نسبتها ساقطة في س . (٢) م يقال .

(٣) س منها . (٤) س ساقطة .

(٥) الضمير في منها يعود على العلل . الصورة مجردة كالناطق ، والصورة مع المادة مثل الناطق ، والناطق يمكن حمله على المحدود — الإنسان مثلاً ، ولا يمكن حمل النطق عليه . (٦) س فاعلي .

(٧) معنى هذه الجملة الأجمعية الركيزة أنه ليس من الضروري أن يوجد مبدأ غائي دائماً حيث يوجد مبدأ صوري .

(٨) م إلى . (٩) س ساقطة . (١٠) ساقط من س .

(١١) ساقط من س .

هو البخت والاتفاق ، مثل (١) أن إنسانا يمشى (١) لطلب غريمه فيعثر على كثر . فالمشى (٢) ها هنا سبب (٢) من وجه لوجود الكثر ، ولكن بالعرض لا بالذات ، والعثور على الكثر غاية من وجه للمشى ، ولكن بالعرض لا بالذات . إنما الذاتية ما هي على الدوام أو الأكثر .

فينبغي أن يتجنب من الأسباب ما كان بالعرض، ومن الغايات ما كان من الاتفاق، فلا يؤخذ في حد ورسم ولا برهان .

وإذا كان المعلول مما قد كان ، فعائته قد كانت . فيجب أن يؤخذ في البرهان على أن كذا كان ، ما (٣) كُن من العلل قد كان فيما مضى (٣) ؛ ولما هو في الحال كذا ، ما كان من العلل في الحال ؛ والذي (٤) يريد أن يكون ، ما كان من العلل يريد أن يكون . وهذه في الأشياء التي عالها (٥) تكون عللا بالفعل . فأما إذا كان بعض العلل مما يوجد ذاتا وليس بعدُ علَّةً بالفعل ، فلا يمكن أن يبرهن به ، بل يستدل عليه . ولا يوضع أمثال ذلك حدودا وسطى ، بل حدودا كبرى . وكذلك في الكائنات : مثل أنه ليس إذا كان ذات الأب موجودا وجب أن يكون الابن موجودا ؛ وليس إذا كانت النطفة موجودة ، وجب أن يكون الجنين موجودا ؛ وليس إذا كان الحائط موجودا ، وجب أن يكون السقف موجودا . بل الأمور بالعكس . فها هنا يجب أن تؤخذ - لا هي على معلولاتها - بل معلولاتها عليها على سبيل الاستدلال : فيقال إن (٦) السقف موجود فالحائط موجود به (٦) ؛ وإن السقف قد كان ، فالحائط قد كان ، وإن السقف يريد أن يكون ، فالحائط يريد أن يكون . وكذلك في الأب والابن . وبالجملة هذا يكون في القاعل والمادة ، فإنهما يتقدمان على المعلول في الزمان بالذات كثيرا ، لأنهما قد يكونان علتين بالفعل ، وقد يكونان علتين بالقوة . وإذا كانتا علتين بالقوة ووضعنا في حدود وسطى ، لم يجب أن يكون المعلول حدا أكبر .

(١-١) من مثل ما يتفق أن يكون إنسان يمشى .

(٢-٢) من فيكون المشى ها هنا سببا .

(٣-٣) من من العلل ما قد كان فيما مضى . والمراد فيجب أن يؤخذ في البرهان على المعلولات الماضية العلل الماضية .

(٤) من والذي : أى وينبغي أن يؤخذ للعلل الذي يريد أن يكون الخ . (٥) من علتها .

(٦-٦) م ساقطة .

ولك (١) في هذا موضع تعجب ، وهو أن الكون (٢) كيف يتصل إذا (٣) كان يجوز أن توجد المبادئ ولا يتصل بها التوائى ؟ ثم كيف يمكن أن تتصل ومبدأ كون العلة في آن ومبدأ كون المعلول في آن ، والآتات لا يتحدث [١١٧ ب] من تألفها (٤) زمان ، ولا أيضا يمكن أن يتلو آن أنا كما تتلو وحدة واحدة ، بل بين كر آئين زمان فيه آتات بالقوة بلا نهاية ؟ فلأن أريد أن يوصل الزمان بالكون ، وجب أن يكون بين كل معلول وعلة وسائط بغير نهاية ، فما كانت علل ومعلولات متوالية . فواجب من هذه الأشياء التي نقبلها ها هنا قبولا ، ونبرهن عليها في العلم الطبيعي ، ألا تكون معلولات الكون متصلة بعلاها اتصال كون بكون ، فعسى أن يقال إن اتصال الكون إنما هو من جهة أخرى ، وهو (٥) أن الحركة المستديرة الفاعلة للزمان تصل المبادئ الطبيعية بالتوائى الطبيعية بتوسيط الحركة بينهما . فإذا كان كون في آن ، اندفع بالحركة إلى كون آخر في آن آخر يصل ما بينهما زمان . وهذا (٦) سيتعلم في الحقيقة في العلوم دون المنطق (٦) .

ومما يجب أن ينظر فيه (٧) إذا وسط النوع للجنس وكان برهان بعلة ، فبأى علة يكون ذلك البرهان ؟ فنقول (٨) :

إنه قد يظن أنه يكون من علة مادية لأنه يكون موضوعا للأكبر، وهذا غير مستقيم . وذلك لأن المعلول هو النتيجة ، ثم النتيجة ليست موجودة فيه ، وذو العلة المادية موجود في مادته . وإنما يقع هذا الغلط للاشتراك في اسم (٩) الموضوع . ولكنه إما أن يكون علة غائية لأن الأنواع كمالات للأجناس : فإن (١٠) طبيعة الجنس تزداد في الطبائع لأجل النوع ، وعند النوع يستكمل الوجود ، وهذا بالقياس إلى الحد الأكبر ، أو علة فاعلة لأنه مؤثر أثرًا في شيء ، وموجب شيئًا (١١) في موضوع ، وهو مبين الذات لما أوجبه ، ومثل هذا هو أشبه بالعلة الفاعلية . وهذا بالقياس إلى النتيجة .

(١) من ولكن .

(٢) المراد بالكون هنا الحدوث . وموضع العجب هو كيف يمكن أن يتصل حدوث العلة بحدوث المعلول مع افتراض وجود فاصل زمني بينهما ، وعلى افتراض أن هذا الفاصل الزمني يتألف من آتات زمنية ، مما يقتضى أن توجد العلل ولا تتصل بها المعلولات ؟

(٣) من إن . هكذا في المخطوطات ، ولكن يمكن أن توضع كلمة التوائى (جمع تال الذى هو مقابل المقدم) بدلها ، لأن المقدمات والتوائى هي العلل والمعلولات . (٤) من تألفها . (٥) من وذلك هو .

(٦-٦) ساقط في م . وهذا ما يقوله أرسطو أيضا . انظر ٩٥ ب ١٠٦ ولعل الإشارة هنا إلى كتاب الطبيعة لأرسطو الفصل السادس . من تقرأ علوم .

- (٧) من أنه إذا . (٨) من فيظن . (٩) من الاسم . (١٠) من فاذن . (١١) م صفة .



وكثير من الأمور الطبيعية ليس ترتيب عللها ومعلولاتها على الاستقامة بل على الدور<sup>(١)</sup> .  
مثال ذلك في العلة المادية أن الأرض ابتلت من المطر فبحرت<sup>(٢)</sup> فحدث غيم<sup>(٣)</sup> فمطرت<sup>(٤)</sup> .  
فابتلت من المطر . فإذا العلة الأولى لابتلالها<sup>(٥)</sup> من المطر هو ابتلالها من المطر . فإن قيل  
إن الأرض طين مبتلة من المطر<sup>(٥)</sup> ، وكل طين مبتلة من المطر فإنها تبتل من المطر ، كان برهان  
دائرا ومع دوره صادقا لا بد منه ، إلا أن بين حده الأوسط والأكبر وسائط ومطالب للم :  
لأنه يقال لم الأرض المبتلة من المطر تبتل من المطر ؟ فيجاب لأنها تجر . ثم يسأل مرة ،  
ولم إذا بخرت ابتلت من المطر ؟ قيل لأنه يحدث من ذلك سحب . فيسأل : ولم عند حدوث  
السحاب تبتل من المطر ؟ فيجاب لأن السحاب يبرد ويتكاثف وينزل قطرا . فكل واحد  
من هذه الأمور علة ومعلول ، وأخذه<sup>(٦)</sup> حداً أوسط برهان ودليل معا . ولكن ليس العلة  
والمعلول فيها واحدة بالذات بل بالنوع : فليس الابتلال الذي كان عنه المطر هو الابتلال الذي  
كان عن ذلك المطر . فأما<sup>(٧)</sup> نوع الابتلال فواحد . وكذلك ليس البخار الذي كان عن<sup>(٨)</sup>  
السحاب هو البخار الذي كان عنه السحاب .

وعلى هذا القياس فإذا عبرت نوع المعنى كان البرهان دائرا ، وإذا اعتبرت الشخص لم يكن  
البرهان دائرا . والبرهان هنا ليس على النوع ، بل على شيء متعين من النوع . فإذاً ليس  
الذي<sup>(٩)</sup> يبين به هو بعينه الذي يبين . فليس هناك عند التحقيق دور وإن أوهم دورا .

هذا وقد قلنا إن البرهان إما لأمر ضرورية وإما لأمر أكثرية . فالأمر الضرورية  
لا يابس من حالها أن الواجب في براهينها أن توسط العلة<sup>(١٠)</sup> الضرورية<sup>(١١)</sup> . فأما الأمر الأكثرية  
فالحد الأوسط في برهانه يكون علة أكثرية : مثل أن كل ذكر من الناس ففي الأكثر يغلط ما يتحمل  
عنه ويكتشف<sup>(١٢)</sup> جلدة ذقنه ، وكل من يكون كذلك فإنه ينبت له على الأكثر لحية . فقد أعطى  
هذا البرهان علة لوجود الأمر ، ولكن أكثرية ، لأن وجود الأمر أكثرية .

(١) قارن هذا الجزء بما ورد في التحليلات الثانية لك ٢ ف ١٢ الجزء الأخير .

(٢) أى الأرض . ومعنى بخرت ارتفع بخارها كما تقول بخرت القدر . (٣) من الغيم .

(٤) تقول مطرت السماء وأمطرت كما تقول نبت البقر وأنبت الأول أفصح .

(٥-٥) ساقط في س . (٦) م واحدة .

(٧) س وأما . (٨) م ساقطة . (٩) س ساقطة .

(١٠) س العلة . (١١) م ساقطة . (١٢) س ويكتشف .

## الفصل السادس<sup>(١)</sup>

في الإشارة إلى أن<sup>(٢)</sup> اكتساب الحد هو بطريق التركيب

نقول إنما وقعنا إلى ما وقعنا إليه من التطويل بسبب ذكر العلل لأمر<sup>(٣)</sup> بيان مشاركة الحد والبرهان حتى نشير إلى أنه كيف يستخرج<sup>(٤)</sup> منه الحد . وقد حققنا أنه لا برهان على الحد بوجه . ولا القسمة تكسب<sup>(٥)</sup> الحد . فيجب الآن أن نبين كيف يمكن أن يكتسب الحد .

نقول إنا نعمد إلى الذوات والأمور التي لا تنقسم<sup>(٦)</sup> من جملة المحدود - سواء كان المحدود جنسا أو كان المحدود نوعا - فنأخذ الأمور الذاتية المحمولة عايبها ، التي هي أعم منها وليس تخرج من جنسها الأول<sup>(٧)</sup> ، مثلا عن الجوهر أو الكم أو الكيف<sup>(٨)</sup> وسائر ذلك ؛ أو الجنس الأقرب مثلا<sup>(٩)</sup> جنس يكون كالعدد للفرد . فنأخذ من جميع ذلك<sup>(١٠)</sup> ما هو داخل في ماهيتها ونجمها جمعا حتى يحصل منها شيء مساو للمحدود في الانعكاس ، وإن كان كل واحد أكبر منه في العموم ، ومساو أيضا للمحدود في المعنى حتى لا يبقى شيء من المقومات ليست مضمنة فيه .

فإن أردنا أن نحد النوع ولا نتجاوز منه إلى تحديد الجنس ، أخذنا كل محمول مقوم لمماهيته ضروري مقول على الكل ، وأولى معا . وإن أردنا أن نتجاوزه إلى تحديد الجنس ، لم تقتصر على المحمولات الكلية الأولية ، بل أخذنا جميع ذلك وأخذنا ما هو أَوْلَى له<sup>(١١)</sup> وما ليس أوليا له .

(١) م ك ب ساقطة .

(٢) م ساقطة .

(٣) م لا من .

(٤) م يلزم م يلوح .

(٥) م تكسب .

(٦) يريد بها الأفراد .

(٧) أي الصفات الكلية المحمولة على الشيء المعروف وعلى غيره ، بشرط ألا تكون أعم من الجنس الأول للعرف -

وهو الجنس الأعلى - أر من جنسه الأقرب كما سيبينه فيما بعد . والضمير في قوله المحمولة عليها ، وقوله ليس تخرج عن جنسها عائد على الذوات .

(٨) م ك ب والكيف .

(٩) م + للفرد .

(١٠) م هذا

(١١) م به

فإذا وجدنا فقد تمكنا من تحديد الجنس . فإننا إذا أسقطنا من حد النوع ما هو أخص المحمولات به ، بقى (١) حد الجنس . مثاله : إذا أردنا أن نحد الثلاثية فلا نأخذ "الموجود" (٢) لأنه خارج عن جنسها — وهو العدد — بل نأخذ ما يلائم جنسها . فإن كنا نريد أن نحدّها وحدها ، أخذنا في الحد كل ما هو أولى من الذاتيات . وقد علمت أن الأولية لا توجب الخصوص : فإن الجنس والفصل أولى للنوع (٣) : فنأخذ "العدد" لأن (٤) الثلاثية عدد ، ونأخذ "الفرد" لأن الثلاثية فرد ، ونأخذ "الأول" (٥) . و"الأول" له معنيان فنأخذه بالمعنيين جميعا : أحدهما أن يكون العدد غير مركب من عددين ألبتة ، والآخر أن يكون العدد لا يعده عدد (٦) . فخمسة "أول" من جهة أنه لا يعده عدد ، وليس "أولا" من جهة أنه لم يتركب من عددين : وذلك لأنه مركب من ثلاثة واثنين (٧) . وأما الثلاثة "فأول" من الجهتين جميعا (٨) . فالعدد محمول أول عليه (٩) وعلى غيره ، و"الفرد" محمول أول عليه وعلى خمسة وسبعة . و"الأول" محمول عليه وعلى غيره وهو الاثنان . ولا يوجد محمول مقوم لماهيته "أول" يحمل عليه إلا هذه . فتكون جملة مساوية للثلاثة من الوجهين جميعا : أعنى في المعاكسة وفي الماهية معا .

ويجب ألا يناقش في الأمثلة ، ولا يقال لنا إن الفرد ليس نوعا من العدد بل هو من الأعراض اللازمة لأنواع العدد ، الذاتية لها ، فإن المناقشة في الأمثلة لا فائدة فيها .

(١) من قد بقى .

(٢) أى جنس الموجود الذى هو أعم الأجناس كلها .

(٣) م النوع بدون اللام .

(٤) م فإن .

(٥) الموضوع الذى يذكره أرسطو ويتكلم عن صفاته هو الثلاث Triad فاستعمال كلمة الثلاثية له خطأ . وصفات الثلاث هي أنه عدد وأنه فرد (مقابل زوج) وأنه أول Prime بالمعنيين اللذين ذكرهما .

(٦) أى لا يتقسم بعدد كما تنقسم العشرة بالاثنين .

(٧) أى أن الخمسة عدد "أول" بالمعنى الأول فقط ، لا من جهة عدم التركيب .

(٨) لا يقال إن الثلاثة ليست أول لأنها مركبة من اثنين وواحد ، فإنهم لا يعتبرون الواحد عددا .

(٩) أى على الثالث الذى سماه الثلاثية .

ونعود من رأس فنقول إن مساواة هذا القول<sup>(١)</sup> للثلاثية أمر ظاهر : إذ لا يقال على جنسه ولا يقال على شيء غير الثلاثية مما هو تحت جنسه وهو مما يختص بجنسه ، وهو آخر ما ينقسم المحمول عليها<sup>(٢)</sup> ، فيتأدى إلى جوهره .

ثم يجب أن يفهم من الجنس ها هنا أمران : هما المحمول العام المأخوذ في ماهية الشيء ، والموضوع المأخوذ في ماهيته معا . فإذا أريد أن يحد الجنس الذي هو المحمول ، فيجب أن يلتقط من صفات الجزئيات النوعية ، لا ما هو أولية<sup>(٣)</sup> له فيكون ذلك جنسا وفصلا ولا يكونان داخلين في حد الجنس ، فإن الفصل أخص من الجنس ، والجنس نفسه لا يكون داخلا في حد نفسه ، بل إنما يدخلان في حد ما ليس جنسا وفصلا . وهذا مثل أن نكون قد حددنا الإنسان فناخذ<sup>(٤)</sup> في حده الحيوان الناطق . فإن من هذه السبيل لا يصار إلى تحديد الجنس : لأنك إذا حذفته الخواص لحد نوع نوع ، بقي اسم الجنس : مثلا إذا حذفنا الناطق من هذا الحد ، وغير الناطق من حد ما ليس بإنسان من الحيوان ، بقي الحيوان . فحينئذ يكون الباقي اسم الجنس ، واسم الجنس ليس بحد له . فيجب أن تطلب جميع المحمولات التي تحمل عليه داخلة في ماهيته ، كانت أولية أو غير أولية له . فحينئذ يخرج لك حد النوع<sup>(٥)</sup> وحد جنسه معا بسهولة<sup>(٦)</sup> . وأما كيف يخرج ذلك فقد جعل مثال هذا في التعليم الأول أن يؤخذ<sup>(٧)</sup> الخط المستقيم وخط الدائرة وخط القطع المنحني وخط الزاوية ، مثلا القائمة . فإن اتصال كل خط بخط إما على الاستقامة وإما على الانحناء والاستدارة وإما على زاوية . فيكون الخط المستقيم يوجد<sup>(٧)</sup> له أنه طول بلا عرض ، والنقط التي تفرض فيه تقع بين نقطتي طرفيه على محاذاتها كلها إياهما . والقوس طول بلا عرض ، ويمكن أن توجد<sup>(٧)</sup> فيه نقطة كل الخطوط المستقيمة التي تخرج إليها منه تكون متساوية . والمتحدب على زاوية طول بلا عرض يحيط بسطح وفيه نقطة بالفعل يتصل عليها<sup>(٨)</sup> جزآه ، فإذا حذف خاصة كل واحدة من هذه بقي ما بقي<sup>(٩)</sup> مشتركا وكان حدا للجنس - وهو أنه طول بلا عرض<sup>(١٠)</sup> .

(١) أي هذا التعريف أو الحد : أي أن الثالث (الثلاثية) = العدد الفرد الأول .

(٢) س إليه عليها . والهاء في عليها عائد على الثلاثية ، والمعنى وهذا في نهاية التحليل هو مجموع الصفات التي ينقسم إليها التعريف المحمول على الثلاثية .

(٣) كان الأولى أن يقول ما هو أولى ، أو ما هي أولية . (٤) س ب فأخذنا ، وأخذنا .

(٥) ب للنوع . (٦) س بالنهولة . فإن أنا لو طبقا الثانية ٩٦ ب ، ١٥٠ - ٢٠ (٧) س يؤخذ .

(٨) س عليه . (٩) س تبقى . (١٠) م ب + ثم قيل عرض .

ثم قيل فارجع<sup>(١)</sup> إلى المقولة التي تقال عليه وانظر في لوازمه الخاصة<sup>(٢)</sup> بتلك المقولة أولا ، فإن لوازم المركبات تستنبط [ ١١١٨ ] من لوازم البسائط . فأما بعض المفسرين فيقول إن معناه إن كان الشيء كالخط قلت كم طول بلا عرض ، وإن كان كيفا كاللون قلت كيف يخرق<sup>(٣)</sup> المشف بما هو مشف بالفعل . وكذلك ثم إن المترجم يقول : إن معنى هذا أنك تقول في لغة العرب طول ما<sup>(٤)</sup> بلا عرض ، وفي لغة اليونانيين لا يستعملون لفظة ما الدالة على الانتشار إلا في الجوهر . وأما في الأشياء الأخرى فيستعملون بدل لفظة "ما" اسم المقولة العالية . فإذا أرادوا أن يقولوا<sup>(٥)</sup> سطح ما ، قالوا كم سطح ، أو لون ما قالوا كيف لون . وهؤلاء غير منازعين في هذا الباب لأنهم أرباب تلك اللغة . وإن كان لقائل أن يقول ما الحاجة في تحديد الخط بعد أن بان أنه طول بلا عرض ، إلى أن يقال ما معناه طول ما بلا عرض حتى يحتاج أن يراجع الجنس ؟ . ومع ذلك فما الحاجة إلى ذكر اللوازم واستنباطها من البسائط للمركب إن كان الغرض ما يقوله ذلك القائل ؟ بل عسى أن يكون معنى<sup>(٦)</sup> كلام المعلم الأول هو أنه يجب أن تؤخذ الفصول كلها الداخلة في الجنس الأعلى إلى المحدود ، وترتب<sup>(٧)</sup> حتى يمكن أن تحذف خواص الأنواع القسيمة<sup>(٨)</sup> فيه ، فيبقى حد جنس ، ثم يركب ذلك الجنس مع جنس هو مقاسمه<sup>(٩)</sup> تحت جنس فوقهما ، ويحذف غير<sup>(١٠)</sup> المشترك بينهما ويؤخذ ما يبقى حدا لما فوقه . وكذلك حتى<sup>(١١)</sup> ينتهي إلى أعلى الأجناس الذي ليس له بالحقيقة حد . ويكون معنى هذه اللوازم هي الفصول المقسمة لما فوق الذي يلزمه بالتقابل ، أو بالفصول العالية التي للأجناس العالية ، فإنه سيشير إلى هذا المعنى بعد ، ويذكر أن للقسيمة معونة في هذا الباب . ويمكن أن يكون غنى باللوازم العوارض<sup>(١٢)</sup> الذاتية ، وأشار بهذا<sup>(١٣)</sup> إلى أن الحد كيف يتوصل به إلى البرهان ، وأن ذلك بأن يطلب لوازم أجزائه حتى الأجناس العالية . ويجب إذا أريد تركيب المحدود من الأنواع إلى الأجناس أن يؤخذ من المحمولات المقومة للشيء ما ليس بعضه مضمنا في بعض مقوما له ، وإن كان ملازما . فإن وجد شيء يتضمن أشياء منها ، حذف أو عزل إلى وقت الحاجة إليه . مثاله إذا أخذ الانسان أو الفرس على أنه

- |                       |                                 |
|-----------------------|---------------------------------|
| (١) من وارجع .        | (٢) م و ب الخاصة .              |
| (٣) من يخرق .         | (٤) م ما ساقطه .                |
| (٥) من يقال وهو أدق . | (٦) من من .                     |
| (٧) من وترتب .        | (٨) أي التي ينقسم إليها الجنس . |
| (٩) من يقاسمه .       | (١٠) من ساقطة .                 |
| (١١) من ساقطة .       | (١٢) من ساقطة .                 |
| (١٣) من بها .         | (١٤) من ساقطة .                 |

أول نوع ، ابتدئ منه تركيب الحد<sup>(١)</sup> ، وأخذ له الناطق أو الصهال<sup>(٢)</sup> والحساس والمتحرك بالإرادة والحيوان والمتغذى والنأحي والمولد وذو النفس والطويل والعريض<sup>(٣)</sup> والعميق والجسم والجوهر . فيحذف من جملة هذه "الحيوان" أولا لأن الحساس والمتحرك بالإرادة مضمنان في الحيوان . وكذلك جميع تلك العالية<sup>(٤)</sup> مضمن فيه . ويحذف الجسم أيضا لأن الطويل والعريض والعميق مضمن فيه . ثم يجمع على الترتيب فنقول : إن الإنسان جوهر ذو طول وعرض وعمق ونفس مولدة متغذية حساسة متحركة بالإرادة ناطق<sup>(٥)</sup> . وتأخذ في حد الفرس "الصهال" بدل "الناطق" ، فتجد الناطق والصاهل خاصين بالتوعين<sup>(٦)</sup> ، وما وراء ذلك مشتركا<sup>(٧)</sup> ، فتطلب اسما مفردا لجملة المشترك . فإن وجد - كما يوجد الحيوان هاهنا - فقد كفى أن يذكر هو مع الفصل في حد اسم النوع : فيقال إن الإنسان حيوان ناطق ، والفرس حيوان صاهل . وإن لم يوجد للجملة المشتركة<sup>(٨)</sup> اسم طلب لما هو أعلى من ذلك وأعم . فليؤخذ مثلا للجوهر الطويل العريض العميق اسم - وهو "الجسم" . فليؤخذ ذلك فيقال جسم ذو نفس ناطق : فقد تم حد الإنسان . وعلى هذا القياس للفرس .

فإن أريد أن ينتقل إلى حد الجنس فيجب أن تترك الفصول الخاصة ويؤخذ جميع ذلك المشترك للأصناف مفصلا ، فهو حد الجنس . وعلى ذلك الوجه يجب أن تطلب حدود الأجناس الأخرى القسيمة للجنس المحدود ، فينظر ما هو المشترك لها وما هو الخاص بكل جنس ، ويطلب المشترك ويضم ذلك الاسم إلى اسم الفصل الخاص فيكون حد ذلك الجنس . وكذلك إلى أعلى الأجناس .

وإنما طلبنا ذلك القانون الموجب لإسقاط المتضمنات لغيرها، وحفظها مع ذلك إلى وقت آخر، لأننا إن أخذنا مثل الحيوان وضممنا إليه فصل الإنسان وفصل الفرس، وقلنا حيوان ناطق وحيوان صاهل ، ثم حذفنا الفصلين، لم يمكننا أن نحد الحيوان بما بقى لأنه لم يبق إلا اسم الحيوان فقط . وأيضا إن أخذنا الحيوان والحساس معا فقد أخذنا الحساس في الحد مرتين : مرة

- 
- (١) من ابتدئ منه تركيب الحدود ابتدئ منه تركيب الحد . (٢) من الصهال بالسین .  
(٣) من والعرض . (٤) أى الأجناس العالية . (٥) من ناطقة .  
(٦) من مشترك . (٧) من مشترك . (٨) من المشترك فيها .

مصرحا ومرة مضمرا . فذلك حذفنا الحيوان من جملة المحمولات . وأيضا<sup>(١)</sup> إذا لم نطلب ما هو مثل لفظ الحيوان أو مثل لفظ ا . سم مرة أخرى بعد حذفه ولم نعهده ، بل سردنا جميع المحمولات سردا ، كما قد أطلنا الحد ، والحد قد يطلب فيه الإيجاز .

فقد بان الغرض في الحاجة إلى أخذ هذه المعاني كلها وحذف المتضمن لغيره<sup>(٢)</sup> منها وعزله ، وفي رده مرة أخرى . فإذا فعلت هذا فقد تركب<sup>(٣)</sup> الحد .

ولا يجب أن يظن بالمعلم الأول أنه يقتصر في اكتساب الحد على طريق أخذ من أسفل ، لا قِط<sup>(٤)</sup> لما يتفق من الأوصاف كيف كان ، كأنه لا يرى إلا طريقة تركيب فقط . بل يضيف إلى ذلك مراعاة الجنس ومراعاة المحمولات الأولية والأولية للأولية . وذلك أيضا مما يفتقر فيه إلى القسمة أحيانا ومراعاة التركيب<sup>(٥)</sup> . وليس لغير ما فعله ، على الوجه الذي فعله ، وجه .

---

(١) من ساقطة .

(٢) في المخطوطات الثلاثة لعدة (أى عدد) منها وهى قراءة مقبولة ولكنى رجحت أنها تحريف لكلمة لغيره .

(٣) م ب تركت بالناء . (٤) م فقط ، ولكن المراد لا قط أى أخذ .

(٥) من الترتيب .

## الفصل السابع<sup>(١)</sup>

في أن طريقة القسمة نافعة أيضا في التحديد . وكيفية ذلك ، وتفصيل  
طريقة التركيب وما فيها من قلة الوقوع في تضليل الاسم المشترك

نقول<sup>(٢)</sup> إن القسمة وإن كانت<sup>(٣)</sup> لا تقيس على الحد<sup>(٤)</sup> فهي نافعة في الحد : وذلك لأن  
القسمة وإن كانت إنما تؤخذ منها أجزاء الحد اقتضابا لا لزوما ، فهي نافعة في التحديد من وجوه  
ثلاثة : أحدها أن القسمة تدل على ما هو أعم وما هو أخص ، ويستنبط من هذا كيفية ترتيب  
أجزاء الحد فيجعل<sup>(٥)</sup> الأعم أولا والأخص ثانيا . فيقال مثلا في تحديد الإنسان حيوان ذو رجلين  
إنس<sup>(٦)</sup> ، لا ذو رجلين حيوان إنس<sup>(٦)</sup> ، فإن بين الأمرين فرقا ، لأن قولك ذو رجلين حيوان  
إنس إذا قيل فيه ذو رجلين فقد قيل فيه الحيوان . فإذا قيل فيه الحيوان بعد ذلك فهو تكرار  
وسوء ترتيب .

وأما إذا قيل حيوان أولا ولم يقل بعد ذو الرجلين ، لا بالفعل ولا بالقوة التي يقال بها  
المضمّنات ،<sup>(٧)</sup> فإذا قيل ذو الرجلين بعد الحيوان لم يكن خلا<sup>(٨)</sup> .

والثاني أن القسمة تدل على أن تقرن<sup>(٩)</sup> كل فصل مع جنس فوقه فتجعله جنسا لما تحته ،  
فيجري ترتيب الفصول على التوالي حتى يكون ما يجتمع من الفصول إنما يجتمع على تواليها فلا يذهب  
منها شيء في الوسط . فإذا أريد أن يركب الحد من الأنواع إلى الأجناس لم يُطَقَر من نوع إلى  
جنس أبعد ، بل الجنس الذي يليه .

(١) م ٦ ب ساقطة . (٢) م ٦ ب ساقطة .

(٣) م ٦ ب كان .

(٤) مراده لا يستدل بها على الحد . أما أن القسمة ليست طريقة من طرق البرهان على الحد فقد عابله أرسطو  
في التحليلات الأولى ، الفصل ٣١ حيث أوضح أن Diaipesis ليست استدلالا .

(٥) م ٦ ب فيحصل .

(٦) م ٦ ب تقرأ ليس بالياء . م ٦ ب تقرأ لا ذو رجلين حيوان حيوان إنس .

(٧) م ٦ ب المضمّنات . (٨) م ٦ ب باعتراف كان تامة . (٩) م ٦ ب تقرير .



والثالث أنها إذا وقت<sup>(١)</sup> على الواجب كانت تشمل على الفصول الذاتية كلها، فلا يبقى شيء من الداخلات في ماهية الشيء إلا وقد ضمن<sup>(٢)</sup> فيه، فنكون قد أعطينا الفصول على تواليها طولاً، وأعطيناها بتمامها ولو عرضاً. فإنه يمكن أن يقسم الجنس بقسمين ليس أحدهما تحت الآخر مثل الجسم ذى النفس: إلى المتحرك بالإرادة وغير المتحرك بالإرادة مرة، وإلى الحساس وغير الحساس مرة. فيجب أن يراعى هذا في القسمة عرضاً كما روعى طولاً لئلا يفوت فصل من فصول ما<sup>(٣)</sup> ينقسم إلى فصول ذاتية متداخلة أو متوافية. والمتداخلة مثل المائت وغير المائت، والناطق وغير الناطق. والمتوافية مثل الحساس وغير الحساس، والمتحرك بالإرادة وغير المتحرك بها.

والقانون في مراعاة الوجه الثانى والثالث - حتى يحصل منه منفعة، أن<sup>(٤)</sup> تكون القسمة بالذاتيات المقومات للأنواع، وأن تكون القسمة قسمة أولية للجنس، وهو في<sup>(٥)</sup> القسمة التي للجنس من طريق ما هو جنس. مثلاً إنما يجب أن يقسم الحيوان أولاً إلى الطائر والساخ والزاحف والماشي، ثم يقسم الماشى إلى ذى رجلين<sup>(٦)</sup> وكثير الأرجل، والطائر إلى متصل الجناح ومنفصل الجناح. فإن أدخل بهذا رقس الحيوان أولاً إلى متصل الجناح ومنفصل الجناح، فما قسم الحيوان من جهة ما هو حيوان بل من جهة ما هو طائر. وكذلك إن قسم الحيوان إلى كثير الأرجل وذى الرجلين فما قسم الحيوان من جهة ما هو حيوان، بل من جهة ما هو ماش.

فيجب أن ينظر أولاً أن الجنس هل يحتاج إلى أن تصير له طبيعه زائدة على طبيعته الجنسية [١١٨ ب] حتى يقبل هذه القسمة؟ أو لا يحتاج، بل وهذه<sup>(٧)</sup> القسمة له أولاً، فتقدم القسمة التي تكون أولاً وتؤخر القسمة التي ليست أولاً. فإذا قسمت قسمة أولية جمعت المقسوم والفصل ثم قسمت قسمة أولية أخرى، وكذلك إلى أن تنتهى إلى ما لا ينقسم إلا بالعدد، ثم تقتضب أطراف القسمة محمولات للنوع وتضيفها للتركيب. فإذا قسمت شيئاً مرة قسمة أولية فيجب أن تجتهد جهدك وتنظر هل يوجد له قسمة أخرى أولية غير هذه القسمة: فإن<sup>(٨)</sup> وجدت قسمت أيضاً حتى تستوفى القسمة<sup>(٨)</sup> طولاً وعرضاً فتستوفى جميع المحمولات. ويجب أن تكون الفصول المقسمة<sup>(٩)</sup> ذاتية. وقد بينا كيفية ذلك في الفن الأول.

- (١) س وفيت .  
(٢) م تضمن .  
(٣) م ساقطة .  
(٤) س وهو أن الخ .  
(٥) في ساقطه في س .  
(٦) س الرجلين .  
(٧) س إلى هذه بدلا من بل وهذه .  
(٨) ساقط في م .  
(٩) م المقسمة وهو خطأ .

ثم قيل في التعليم الأول : لا المقسم يضطر في تقسيمه ولا الحد (١) في تحديده إلى أن يعلم كل شئ على ما ظن بعضهم (٢) إذ قال : إذا قسم المقسم قسمة تامة وجب أن يضع الأنواع الأخيرة كلها بالفعل . وإذا حد المحدد حدا تاما وجب أن يذكر (٣) كل فصل للمحدود مع كل واحد من الأشياء بالفعل . وإذا لم يعلم كل فصل فلا سبيل إلى الحد . وإن ما لا يخالف الشئ فهو هو بعينه ؛ وما ليس هو هو بعينه فهو مخالف وإن وافق في النوع ، كسقراط (٤) لأفلاطون بل سقراط للإنسان (٥) . والمخالفات الشخصية هي بلا نهاية ، ويحتاج كل إلى فصل عن كل . ويشبه (٥) أيضا أن تكون المخالفات النوعية عنده كذلك ؛ وكذلك الصنفية ، فيحتاج أن يعرف فرق الشئ عن كل نوع وعن كل صنف تحت النوع ، وأن تلك فروق بلا نهاية لا بد منها كلها (٦) .

فأجيب بأن هذا باطل :

أما أولا فلا نه ليس كل مباينة توجب أن يكون الشئ مخالفا لآخر بالذات والحد : فإن الفصول العرضية لا توجب خلافا في الجوهر والحد . والأشياء المتفقة في النوع الذي له الحد تختلف بالعرضيات . ولا يبالي حينما يحد النوع بذلك (٧) الاختلاف في العرض . ولا يلتفت إلى الأصناف والأشخاص تحت النوع الذي يحد .

وأما ثانيا فإنا إذا أخذنا الفصول متقابلة مثل الناطق وغير الناطق ، ونظرنا المحدود أنه في أي الطرفين يقع منهما ، فوق مثلا في الناطق ، فقد فصلناه عن كل نوع تحت غير الناطق لاشتراك الأنواع التي تحت غير الناطق في أنها غير ناطقة . ولا نحتاج أن نفصله عن الثور وحده والفرس

(١) من المحدود وهو خطأ .

(٢) النص الأرسطي أدق وهو أن التحديد والتقسيم (أي كليهما) لا يستلزمان معرفة الوجود بأسره . أنظر ٩٧ أ

١٠ - ٥

(٣) أن يكون قد ذكر .

(٤-٤) نسخ النسخ هذه الجملة خطأ فقال " كسقراط الأفلاطون بل بقرات للإنسان " والمراد كخالف سقراط

لأفلاطون وأن واقعه في النوع .

(٥) من وسبه : منسبه .

(٦) إلى هنا ينتهي اعتراض من يظن أن القسمة والحد يقتضيان العلم بكل شئ .

(٧) من وبذلك . والمراد ولا يبالي عند حد النوع بالاختلاف في العرض .

وحده والكلب وحده . ولا يكون إيقاعنا المحدود تحت الناطق مصادرة : فإنه ليس<sup>(١)</sup> يمكن أن يقع بينهما متوسط لأنه لا واسطة بينهما في جنس الحيوان ، وليس يمكن أن يقع ما هو إنسان وناطق تحت غير الناطق . فوقوعه تحت الناطق ضرورة لا مصادرة . فإذا التمسنا فصولا مثل هذه مساوية له لم نحتاج أن نطلب فصلا له عن كل واحد من الأنواع .

ويجب أن يراعى في اختيار القسمة النافعة في التحديد أغراض ثلاثة :

أحدها أن يتحرى أن تكون القسمة داخلة في الماهية - أعنى أن تكون بفصول ذاتية للأصناف . ويجوز<sup>(٢)</sup> أن يستعان في هذا الباب بالمواضع المذكورة في كتاب المحجج الجدلية<sup>(٣)</sup> حيث نذكر مواضع هل الشئ جنس أو فصل أو ليس ، ويؤخذ<sup>(٤)</sup> من ذلك ما كان ليس مبينا على المشهورات الساذجة . ويستعان أيضا بالمواضع التي تدل على أن الشئ عرض غير مقوم لماهية الشئ ليتحرز عن أن تكون القسمة بفصول عرضية .

والغرض الثاني أن يستفاد من القسمة الترتيب : فما هو في ترتيب القسمة أول ، فيجعل<sup>(٥)</sup> في ترتيب الحد أولا : فيجعل الأعم أولا والأخص ثانيا . فإن تساوى فصلان في العموم والخصوص قدم ما هو أشبه بالمادة وأخر ما هو أشبه بالغاية . وإن<sup>(٦)</sup> لم يختلفا في هذا فلك أن تقدم أيهما شئت وتؤخر أيهما شئت .

والثالث أن لا تزال تقسم حتى تبلغ الشئ المحدود إن كان نوعا متوسطا ، أو تنتهى إلى آخر القسمة التي بالذاتيات التي<sup>(٧)</sup> ليس بعدها إلا القسمة بالعرضيات إن كنت تريد تحديد الأنواع الأخيرة .

ثم قيل إنك<sup>(٨)</sup> إذا أحضرت بالقسمة أو بأى وجه كان ، جميع المحمولات الداخلة في ما هو ، فميز المشتركة منها المتشابهة في أنواع كثيرة ، وميز الخواص بنوع نوع<sup>(٩)</sup> لتحد الجنس ،

(١) ليس ساقطة من م ٦ ب .

(٢) م ويجب .

(٣) طالج أرسطو هذا الموضوع في كتاب الجدول (طوبيقا) في الجزئين الثاني والرابع .

(٤) م ويوجد . (٥) نجعله . (٦) م فإن .

(٧) بالذاتيات التي ساقطه من م . (٨) م إذا إذا . (٩) م ساقطه .

فرتبه (١) أولاً ثم أردفه بالفصول . فإن وقع في يدك شئ مقول على كثيرين وطلبت المحمولات الخاصة التي لواحد واحد من الكثيرين من جهة ذلك ، فركبت الحد ثم رفعت ما يخص واحدا واحدا فلم يبق شئ من المعنى مشتركا ، فاعلم أن الاسم مشترك وأن (٢) تلك الأشياء ليست متجانسة . مثال ذلك إذا أردت أن تحدد كبر النفس ففعلت ما يجب أن تفعل في التركيب بأن قصدت الموصوفين من الأشخاص بكبر النفس فطلبت محمولاتهم من جهة كبر النفس ، فوجدت ألقبيادس الملك وأخيلوس الشجاع وآيس (٣) ، كل منهم يسمى كبير النفس ، ووجدت أيضا لوسندرس (٤) الصالح وسقراط الفيلسوف يوصفان بكبر النفس ، فطلبت الأمر الموجود لواحد واحد منهم . ففي الطبقة الأولى تجد واحدا قتل نفسه أنفة من احتمال الضيم ، والآخرا اعتقد (٥) حقدا لوقوع الضيم عليه اعتقادا لم يفارقه ، والآخرا قاتل شديدا (٦) لطلب النار من وقوع الضيم . وفي الطبقة الثانية تجد واحدا منهما ورد عليه حير عظيم فلم يعبا به بسبب أنه كان من البخت ، والآخرا ورد عليه بلاء عظيم فلم يعبا به لأن وروده عليه كان بسبب البخت (٧) . فإذا حذفنا خواص واحد واحد من الفرقة الأولى وجدتهم قد (٨) يبقى لهم شئ مشترك وهو قلة الاحتمال لوقوع الضيم . وإذا حذفنا خواص واحد واحد من الفرقة الثانية بقي لهم شئ مشترك وهو قلة المبالاة بتصريف البخت . فإذا كبر النفس يقال على تلك الفرقة بحد واحد ، وعلى هذه الفرقة بحد واحد ، وذلك الحد هو ما يبقى في كل فرقة بعد حذف العوارض غير الذاتية لكبر النفس التي تخص . وأما إذا عمدت إلى الفرقة الأولى والفرقة الثانية فحذفت خاصية هذه الفرقة وخاصية تلك الفرقة ، لم يبق شئ (٩) مشترك . فقد علمت أن كبر النفس ليس جنسا يعم الفرقتين ولا معنى واحدا ، بل اسما فقط . ولم (١٠) يمكنك في مثل هذه أن تمنع في التركيب ، بل

(١) م و ب قرتبه .

(٢) م فإن .

(٣) م وانس ، م وليس ، والمراد آيس Ajax .

(٤) م سيدرس .

(٥) م أعقد .

(٦) الكلمتان غير منقولتين في المخطوطات .

(٧) ورد هذا المثال في التحليلات الثانية — الفصل ١٣ هكذا " لو اعتبرنا القبيادس Alcibiades أو أخيليس Achilles وأجاكس Ajax من المتكبرين لحق علينا أن نبحث عن الصفة التي يشتركون فيها فنجد أنها صفة عدم احتمال الضيم . هذه الصفة هي التي دفعت القبيادس إلى الحرب وأخيليس إلى الانتقام وأجاكس إلى الانتحار . فإذا نظرنا إلى أمثلة أخرى وجدنا لسندر Lysander وسقراط Socrates وهذان يشتركان في عدم المبالاة بالحظ خيره وشره . من تقرأ بسبب كان من البخت .

(٨) م وقد .

(٩) م شينا .

(١٠) م شينا .

ينقطع بك العمل وتجذ الاستخفاف بالبخت، والامتعاض للضميم، ليسا نوعين لكبر النفس. فليس كبر النفس كلياً لهما. وإنما يكون الحد الواحد والبرهان الواحد لكل واحد لا للتفريق الجزئية. فإن الطبيب يحدُّ الصحة من حيث هي صحة كلية، لامن حيث هي صحة صحة، ويبرهن على شفاء العين، لاشفاء هذه العين وتلك العين، بل شفاء العين الكلية الواقعة بمعنى واحد على عيون شخصية.

واعلم أنا إذا ابتدأنا في التحديد من الكليات لم نأمن أصعب شيء تقع فيه وأجره أينا إلى الغلط، وهو اشتراك الاسم<sup>(١)</sup> الخفى. فإذا ابتدأنا من المفردات والجزئيات وتصعدنا من طريق المعنى إلى الكليات على نحو ما مثلنا في كبر النفس، أمنا الوقوع في اشتراك الاسم لأن تضليل اشتراك الاسم في الكليات أكبر<sup>(٢)</sup>. وكما أن الغرض المقدم في القياس والمصادر عليه للقياس هو أن يكون مظهراً للتصديق الخفى، فكذلك يجب أن يكون الغرض المقدم في الحد والمصادر عليه للحد هو أن يكون مظهراً لتصور الخفى وأن يكون في غاية الوضوح. وهذا الوضوح قد يستره الاسم المشترك. وقل ما يقع هذا الخلل إذا أخذت من الجزئيات الوحيدة<sup>(٣)</sup>: فإنه إذا قيل لون شبيه بلون وشكل شبيه بشكل، فإن أتى من جانب الشبه أمكن أن يغلط ويظن أنه معنى واحد، وخصوصاً إذ هو من العوارض الذاتية بالكيفية، وهما من باب الكيفية. وأما إذا أتى من جانب الشكل واللون فنظر<sup>(٤)</sup> أى شكل شبيه بشكل فكان ذلك شكلاً<sup>(٥)</sup> يساوى زواياه زوايا شكل آخر<sup>(٥)</sup> وتتناسب أضلاعها على التناظر، ثم نظر أى لون شبيه بلون<sup>(٦)</sup> فكان ذلك لونا يشارك اللون الآخر في الحاسة مشاركة يكون انفعالها منها واحداً. وإذا حذف<sup>(٦)</sup> الخاصيتين من الشبهين لم يبق شيء مشترك، فأمن وقوع الغلط من اتفاق الاسم. وكذلك حال الحد في الصوت والحد في الشكل كالزاوية<sup>(٧)</sup>.

فبين أن الابتداء في التحديد من الأنواع ثم تركيبها بعضها إلى بعض لظهور حد الجنس أفضل وأقرب إلى الاحتياط.

(١) يريد الاشتراك الخفى في الاسم كأن يطلق اسم الشبه بالاشتراك اللفظي على الشبه في الألوان والشبه في الأشكال كما سيأتي بيانه .  
(٢) من أكثر . (٣) أى المفردة ، ولو قال الآحاد لكان أدق . (٤) من فينظر .  
(٥-٥) م ، ب شكلاً يساوى زوايا شكل آخر . (٦) م حذف الخاصتين ، من حذف الخاصتان .  
(٧) أى وكذلك الحال في كلمة الحد فإنها تقال بالاشتراك اللفظي إذا أطلقت على الحد من الأصوات والحد من الأشكال (مثل الزاوية الحادة) .

## الفصل الثامن<sup>(١)</sup>

في الانتقاع بقسمة الكل إلى الأجزاء ، وتام الكلام في توسيط العلل المنعكسة  
وغير المنعكسة وتحقيق الحال فيه

قال : ليس يجب أن يقتصر على استنباط الأمور التي توجد في الحدود والمقاييس من القسمة  
التي للكل إلى الجزئي [١١٩] بل ومن التشریح<sup>(٢)</sup> الذي للكل إلى الأجزاء : مثل تشریح الحيوان  
والنبات إلى أجزائه الأولى كالأعضاء الآلية ، ثم الثانية كالأعضاء البسيطة ، ثم الثالثة كالأخلاط<sup>(٣)</sup>  
وكذلك إلى آخر الأجزاء . وليس ينبغي أن يقتصر على ذلك فقط ، بل أن يتأمل إذا كثرت الأجزاء  
والجزئيات أنه ما الذي يلزم كل واحد ، أو كل عدة من المحولات والعوارض ، وأيضا أي  
الأجزاء تلزم أي الجزئيات .

واعلم أنا كما استنبطنا من القسمة أن الحيوان تحت الجسم<sup>(٤)</sup> وتحت ذى النفس ، فكذلك استنبطنا  
من التشریح أن الحيوان مركب من جوهر مستمسك ومن جوهر سيال . وكذلك استنبطنا لوازم  
الجزئيات من الأجزاء مثل أن كل حيوان أصلم<sup>(٥)</sup> يبيض ، وأن كل حيوان طائر منفصل الجناح  
يبيض ، ومتصل الجناح<sup>(٦)</sup> لا يبيض ، وأن كل حيوان ذى قرن فلا أسنان على فكه الأعلى .  
وعلمنا أن ذلك لأن المادة تذهب في قرنه ، وكل حيوان ذى قرن فله كرش لأنه لا يجيد المضغ ،  
فيجب أن يكون لغذائه قبل وصوله إلى جوفه الباطن هضم ما ، وكل سمكة فلا رئة لها .

(١) م ، ب ساقطة .

(٢) كلمة التشریح تعطي المعنى الحرفي لكلمة *ἀνατομή* التي يستعملها أرسطو . يقول ناشر التحليلات الثانية  
في مجموعة أكسفورد : ويظهر أن المراد بها تحليل موضوع من الموضوعات بقصد استنباط خواصه — ويكون ذلك  
تمهيدا لعملية القسمة التي توضح الصفة الحقيقية للجنس ، وهي الصفة التي من أجلها تحمل الخواص المذكورة على الموضوع .  
ويعتبر Bonitz الكلمة مرادفة لكلمة القسمة *διαίρεσις* . والمراد بعبارة ابن سينا : يجب ألا يقتصر في استنباط عناصر  
الحدود والأقيسة على تحليل الكل إلى جزئياته ، بل يجب أن يستعان أيضا بتحليل الكل إلى أجزائه .

(٣) م كالأعضاء . (٤) من الحساس . (٥) أي لا أذن له وهو ذو الصباغ .

(٦) وهو الوطواط .

وأمثال هذه المستنبطات وعللها نافعة في إعطاء اللم ، وإن لم يكن كل ما ذكرناه إعطاء علة ، فإنه (١) إذا كنا حصلنا بالتشريح والتجربة معا أن الكرش يوجد لشيء هو ذو قرنين وذو رجل ، ولكن لا لأنه ذو رجل : إذ قد لا يوجد لدى رجل آخر ، ولكن (٢) لأنه ذو قرن - إذ كل ذي قرن مثل الثور والأروى والماعز فله كرش ، فإذا قيل لنا لم لهذا الحيوان كرش ؟ فقلنا لأنه (٣) له قرن ، أو إن قيل لنا لم ليس له كرش ؟ فقلنا لأنه ليس له قرن ، كان هذا نافعا بوجه ما في جواب اللم ، وإن لم يكن فيه (٤) إعطاء العلة القريبة . ولكن يجب أن يتأمل أن أى معنى يلزم أى معنى (٥) بالذات حتى لا يجعله لازما لما هو أخص منه أو أعم منه . وربما كان المعنى المشترك مأخوذا من طريق التناسب (٦) مثل أن الحرف (٧) للسحفاة كالشوك للسماك والعظم للإنسان .

وقد تتحد (٨) مسائل كثيرة مسألة واحدة على اختلاف استحقاق الوحدة ، وذلك لكون الحد الأوسط شيئا واحدا بالنوع مثل احتباس الماء في السراقاة وانزراقه (٩) إلى الزراقاة وانجذاب الجلد في المحجمة ، فإن جميع ذلك قد يتحد لكون السبب في جميعه ضرورة الخلاء . وعند فلاطون (١٠) جذب المغناطيس والكهرباء والمحجمة سببه شيء واحد وهو انتقال الهواء فيتبعه (١١) انتقال ما هو فيه . أو (١٢) كون الحد الأوسط واحدا في الجنس مثل الصدى وقوس قزح ، فإن المتوسط فيهما واحد بالجنس - وهو أنه انعكاس محسوس (١٣) . لكن ذلك انعكاس صوت ، وهذا انعكاس لون .

وقد تختلف مسائل مشتركة في (١٤) سبب واحد فلا تكون بالحقيقة مسألة (١٤) واحدة لأن نسبتها إلى ذلك المتوسط ليست نسبة واحدة ، بل هي لهذا أقرب ، ولذلك أبعد (١٥) . ولكن في الجملة تكون

(١) م فله : م فانا . (٢) م ولكنه .

(٣) م لأن . (٤) م في . (٥) يلزم أى معنى ساقط في ب .

(٦) الكلمة التي يستعملها أرسطو هي التمثيل Analogy .

(٧) هكذا في م ، ب أما من فتذكر الحرف . ولعله يقصد بحرف السحفاة ظهرها إذ الحرف من كل شيء . طرفه وحده . ويلاحظ أنه وردت كلمة « صدفة » في الترجمة العربية لهذا الجزء . (أنظر نشرة بدوى ص ٤٥٣) فليس بعيد أن تكون هي الأصل وأن النسخ حرفوها .

(٨) م بدون ققط . م تتخذ . (٩) م انزراقها من . (١٠) م أفلاطون .

(١١) م فيتبعها .

(١٢) هذا سبب آخر في وحدة المسائل من أجل وحدة علتها وليست له صلة بكلامه عن أفلاطون .

(١٣) م لمحسوس . (١٤-١٤) ساقط في م .

(١٥) الظاهر أنه يقصد بل بعض هذه المسائل أقرب إلى الوسط (العلة) وبعضها أبعد .

الأوساط مرتبة<sup>(١)</sup> بعضها تحت بعض ، مثلا إذا سئل فقيل لم صار النيل عند المحاق أشد سيلانا؟ فيقال<sup>(٢)</sup> لأن الشهر عند المحاق أشبه بحال الشتاء<sup>(٣)</sup> . فقد تمت مسألة . ثم تسأل مسألة أخرى : ولم صار الشهر عند المحاق أشبه بحال الشتاء؟ فيقال لأن القمر ينقص ضوءه الذي يلينا فيعدم التسخن<sup>(٤)</sup> الكائن منه . ولو سئل لم يكون هذا أيضا؟ كان الجواب لأن الشمس — وهو الذي يفيد الضوء — صارت محاذية لجانبه الأعلى الذي لا يلينا<sup>(٥)</sup> .

فهذه المسائل كلها تحت سبب واحد وهو الاجتماع<sup>(٦)</sup> ، إلا أنها مختلفة في القرب والبعد ، فليست مسألة واحدة .

قيل : ويمكن أن يسأل سائل فيقول : إذا كان من الحدود الوسطى التي توضع علالا للكبريات ما يساويها مثل توسط الأرض بين القمر والشمس لكسوف القمر ، ومثل كون الورق<sup>(٧)</sup> عريضا لانتثاره ، فإنه سبب مساو للانتثار وإن كان بعيدا ، والقريب هو سرعة انقشاش<sup>(٨)</sup> الرطوبة المسككة ، وهو أيضا مساو ، فيمكن أن يبين العلة بالمعلول أيضا كما يبين المعلول بالعلة ويصير البيان دورا . فإنه<sup>(٩)</sup> إن شئنا قلنا إن القمر انكسف فقد توسطت الأرض بينه وبين الشمس ، وإن شئنا قلنا إن القمر توسطت الأرض بينه وبين الشمس فقد انكسف . وأيضا هذه الشجرة عريضة الورق فينتثر ورقها ، وهذه الشجرة انتثر ورقها فهي عريضة الورق . وهذا دور ظاهر . فيقال في جوابه إن هذا البيان فيهما ليس دورا ولا وجه البيان فيهما واحدا .

أما أن البيان ليس فيهما دورا فذلك أنه لا يخلو إما أن يكون الأمران مجهولين فيكون ذلك هو الدور — ولا كلام لنا في مثله . وإن سبق التوسط إلى الذهن فعرف بحساب ثم أثبت بتوسطه الكسوف ، لم يكن دورا إلا أن يحاول إثبات التوسط من الكسوف الذي ثبت من

(٢) من مقال

(١) ب ، م قريبة .

(٣) السبب الذي يذكره أرسطو هو « لأن الأنواء تكون أكثر في نهاية الشهر » .

(٤) من التسخين .

(٥) م ، ب لا يكتب . ب خ لا يلينا .

(٦) أي محاذة الشمس بجانب الأعلى من القمر وقت المحاق .

(٧) أي ورق الشجر . والمثال الذي أورده أرسطو هو كون ورق الشجر ينتثر . أي يسقط — لأنه عريض .

ومعنى عبارة ابن سينا « ومثل كون الورق عريضا علة لانتثاره » . فإذن هذه الفقرة بالفصل ١٦ من المرجع السابق .

(٨) ب انقشاش بالفاء : وهو انقشاش من قولهم قش النبات أي يبس .

(٩) من فأننا .



المتوسط<sup>(١)</sup> ، فإن<sup>(٢)</sup> الكسوف مجهول<sup>(٣)</sup> . وإن سبق الكسوف إلى الحس ثم أثبت بتوسطه التوسط<sup>(٤)</sup> ، لم يكن دورا إلا أن يحاول نظير ما ذكرناه. وأما إن كان كسوف ما يدل على توسط ما ، وتوسط آخر - لا ذلك بعينه - يدل على كسوف آخر - لا ذلك الأول بعينه - فليس هناك كما علمت دور . وإنما يكون البيان في هذه الأشياء دورا إذا كان مثلا الكسوف مجهولا ويثبت بالتوسط : وهو<sup>(٥)</sup> مجهول إنما يثبت بالكسوف .

وبعد هذا فإن التوسط يعطى برهان اللم للكسوف ، والكسوف يعطى قياس الإن للتوسط . ألا ترى أن التوسط علة للكسوف فيؤخذ في حد الكسوف<sup>(٦)</sup> ، وليس الكسوف علة للتوسط فليس يؤخذ في حده ؟

ونقول إنا قد نبرهن على نتيجة واحدة بوسائط من أسباب مختلفة : فتارة من الفاعل وتارة من الصورة وتارة من الغاية وتارة من العنصر<sup>(٧)</sup> . مثاله أنا نبرهن على أن الإنسان يجب أن يموت ببيان العلة الفاعلة للموت وهي الحرارة المُفنية للرطوبة التي تتعلق بها الحياة . وتارة من جهة العلة المادية : فإن<sup>(٨)</sup> كل مادة موضوعة للكون فهي موضوعة للفساد : وذلك لأنه إذا كان للشيء<sup>(٩)</sup> مادة ، يلزمها هيئة ما بالضرورة ، وكان أيضا هناك علة فاعلة<sup>(١٠)</sup> يلزم عنها تلك الهيئة بالضرورة . فواضح أن توسط المادة صالح<sup>(١١)</sup> لإنتاج وجود الهيئة ؛ وكذلك توسط الفاعل ؛ وكذلك توسطهما مجتمعين . لكنه إذا وسط أيهما ، كان وحده يضمن في القوة توسط الآخر : لأن المادة لا تخرج إلى الفعل إلا بفاعل ، والفاعل في ذوات المادة لا يفعل إلا في مادة . فيكون التوسط التام هو<sup>(١٢)</sup> مجموعهما جميعا<sup>(١٣)</sup> إما بالقوة وإما بالفعل ، فيكون كأن مجموع<sup>(١٣)</sup> ذلك هو العلة الموجبة للنتيجة ، وإن كان فيها علل مجتمعة . مثاله أنك إذا قلت إن القمر ينكسف لتوسط الأرض ، فقد أعطيت السبب الفاعل للكسوف وضمته في القوة السبب القابل من الكسوف - إذ المتوسط يستر قابلا للضوء - فيكون تمام التوسط اجتماع الأمرين : ستر وهو فعل الفاعل ، وقبوله وهو

(١) م التوسط (٢) م كان . (٣) م مجهولا . (٤) م ساقطة .

(٥) أى التوسط . ومراده « والتوسط إذا كان مجهولا إنما يثبت بالكسوف ، كما إذا كان الكسوف مجهولا إنما يثبت بالتوسط » . وقد أشار إلى هذا المعنى من قبل عندما قال « إما أن يكون الأمران مجهولين فيكون ذلك هو الدور »

(٦) م فيوجد بحد في الكسوف . (٧) كلها موجودة في م مع اختلاف في الترتيب .

(٨) م بأن . (٩) م الشيء . (١٠) م ساقطة .

(١١) م صالحا . (١٢) م وهو . (١٣) م ساقط في م (١٣-١٣)

حال القابل ، وإن أعطيت العلة في هيئة قبول القمر الضوء ، وجعلت كرتيه<sup>(١)</sup> وهو من السبب القابل ، فلا يتم ذلك إلا أن تضيفه إلى الشمس على وضع ما ، فتكون ضمنته السبب الفاعل والقابل أيضا . وكذلك إن أعطيت الغاية في أمر ، فقد ضمننت الفاعل والقابل فيه ، وإلا لم يجب المعلول . ولولا قبول الستر لما كان التوسط علة الكسوف . ولولا مكان المتأثر القابل للضوء من المفيد<sup>(٢)</sup> ، لما كانت الكرية علة لذلك النحو من القبول . فمن هذه الجهة تكون العلة الموجبة للنتيجة شيئا واحدا هو مجموع الجملة .

وأما أنه يجب أن يعطى فاعل دون قابل أو دون غاية ، أو أن يعطى فاعل فقط بالفعل ، والقابل بالقوة ، أو القابل فقط<sup>(٣)</sup> والفاعل بالقوة ، وسائر الأقسام ، فأمر باطل . بل يجب أن يعلم من حال إعطاء الأسباب الكثيرة حدودا<sup>(٤)</sup> وسطى أنها تكون في قوة علة واحدة في الحقيقة : لأن الإعطاء ما لم يشر إلى مجموعهما<sup>(٥)</sup> لم يكن تاما موجبا . وقد يظن بسبب هذا الفصل<sup>(٦)</sup> أنه لا يجوز أن يوسط في مطلوب واحد إلا سبب واحد ، وليس كذلك على الإطلاق ، بل على النحو الذي بينا .

وقد يظن أيضا أن العلة يجب لا محالة أن تكون مساوية للمعلول منعكسة عليه ، وهذا أيضا غير واجب إلا في وجه واحد : وإياه قصد في التعليم الأول<sup>(٧)</sup> : وذلك الوجه الواحد أن يكون الأوسط علة للأكبر مطلقا ، وتكون طبيعة الأكبر في ما هيته معلولة لطبيعة معينة<sup>(٨)</sup> ، فتكون حيث كانت تكون معلولة له : أى إذا<sup>(٩)</sup> كان المعلول علته<sup>(١٠)</sup> واحدة . وأما الوجوه الأخرى فلا يجب فيها ذلك : فإن الطبيعة الواحدة كالرعد تكون من أسباب كثيرة أخص وجودا منها ، مثل ريح في سحاب أو طفوء نار فيه . والسحاب نفسه طبيعة واحدة قد يكون لها أسباب كثيرة مثل صعود البخار ومثل تبرد<sup>(١١)</sup> الهواء بنفسه ، وكذلك الحرارة<sup>(١٢)</sup> المنتشرة من القلب في الأعضاء

(١) من وجعته كرية . (٢) من المفيد للضوء . (٣) من + بالفعل .

(٤) أى اعتبارها حدودا وسطى .

(٥) هكذا في المخطوطات الثلاثة والأفضل مجموعها لأنه يحدث عن الأسباب الكثيرة .

(٦) أى فصل الأسباب ومراعاة بعضها دون بعض .

(٧) الإشارة إلى ٩٨ ب ، ٣٠ من التحليلات الثانية لأرسطو .

(٨) مثل مجعد المصارة النباتية التي هي علة في انتشار ورق الشجر . (٩) من وإذا .

(١٠) م علة . (١١) من برد . (١٢) من ساقطه .

التي هي الحمى قد يكون لها أسباب ، إما اشتعال روح ، أو عفونة خلط ، أو اشتعال عضو . فأى هذه الأسباب جعلت حدودا وسطى أتجت المعلول وهي (١) أخص منه .

وليس [١١٩ب] لقائل أن يقول إن سخونة الروح ليست سببا للحمى كله بل للحمى ما ، فلا تصلح أن توضع علة للقياس المنتج للحمى . وإنما ليس له ذلك لأن المحمول في الكبرى ليس هو أيضا الحمى (٢) كله بل حمى ما . فإننا إذا قلنا « الإنسان حيوان » لم نعن أن الإنسان كل حيوان ، بل حيوان ما (٣) . ويكفي (٤) في إثبات الحيوانية له (٥) أن يثبت (٦) أى حيوانية كانت . وليس يكفى في سلب الحيوانية أن يسلب أى حيوانية كانت ، بل الحيوانية على الإطلاق . وكذلك فإن الأنواع المتوسطة كل نوع منها سبب لوجود جنسه في النوع الذي دونه والأشخاص تحته : فلا يجب أن يشترط أن العلة يجب أن تكون مساوية دائما في البراهين ، حتى إذا كان الحد الأوسط أخص من الأكبر لم يكن برهانا . بل يجب أن يعلم أن الأسباب بعضها يدخل في الحد ، وتلك مساوية لاحتمال - كانت مادة أو فاعلة - وبعضها يكون أخص من طبيعة الشيء ، وربما كانت أعم . فالأخص لا يدخل في الحد لأن طبيعة الشيء لا تتضمنه من جهة ماهو هو (٧) حتى يتوقف وجود تلك الطبيعة على وجود ذلك السبب . مثلا أن السحابية غير متوقفة في الوجود على وجود سبب (٨) بعينه من الأسباب الخاصة . وأيضا الحمى من جهة طبيعتها ليست تتوقف في الوجود على أن توجد سخونة الروح فقط ، بل إن كان سبب آخر كانت (٩) . فإذا كانت الأسباب التي هي أخص - مع أنها أسباب ومع أنها تعطى اللبم للنتيجة - ليست أسبابا (١٠) لمطلق طبيعة الحد الأكبر ، لم تدخل في الحد . وهذه الأسباب تكون عللا للنتيجة بالذات ، وللحد (١١) الأكبر إذا كان مطلقا لامضافا إلى الأصغر - بالعرض . ونحن قد بينا قبل أن من الحدود الوسطى التي هي علل ، ماهو علة للنتيجة فقط دون الحد (١٢) الأكبر ، مثل السخونة التي في الروح فإنها علة لوجود الحمى في هذا البدن - لوجود الحمى على الإطلاق . فإن وجد لهذه العلل التي هي أخص أمر عام ، فكان ذلك علة مطابقة للشيء المعلول منعكسة عليه ، كانت هذه الخواص عللا (١٣) لذلك العام . ولا يجب

(١) م وهو .

(٢) م الحمى أيضا .

(٣) م ساقطة .

(٤) م فيكفى .

(٥) م ساقطة .

(٦) م أن يكون أو يثبت .

(٧) هو الثانية ساقطة في م .

(٨) م غير متوقفة على سبب .

(٩) م كان .

(١٠) ب : م أشياء .

(١١) م والحد .

(١٢) م ساقطة .

(١٣) م علة

أن لا يزال يوجد بينها وبين العام عام آخر فذلك محال . بل نقف عند عام هو<sup>(١)</sup> لها أول بلا توسط فتكون علل خاصة ومعلول عام ولا واسطة بينهما ألبتة من العلل . مثاله : أن السحاب وإن كانت تجمع الله كلها في شدة تكثيف الهواء العالى ، فتكون مثلا العلة المطابقة للسحاب شدة تكثيف الهواء العالى ، فإن لشدة تكثيف الهواء العالى علتين<sup>(٢)</sup> البخار المتصاعد والبرد . ولا يجوز أن يكون بينهما وبين شدة التكثيف سبب عام آخر ، وإن كان وقف آخر الأمر . فالبرد والبخار غير مأخوذ في حد السحاب لذلك . والعلة المكثفة حد<sup>(٣)</sup> للهواء العالى مأخوذة في حد السحاب . فما كان من العلل بهذه الحال — أعني داخلة في الحد — فهي منعكسة .

(٢) في المخطوطات الثلاثة علنا وهو خطأ .

(١) م وهو .

(٣) م ، ب حدا

## الفصل التاسع<sup>(١)</sup>

في تحقيق ما أورده المعلم الأول في معنى توسيط العلل ومحاذاة مذهب كلامه فيه  
مع الإيضاح

فلنرجع الآن إلى الوجه الذي يجب أن يفهم عليه كلام المعلم الأول لثلاث تعرض الشكوك فنقول:

يجب أن يفهم كأنه يقول : إنه وإن كان قد يمكن أن يحكم بالحد الأكبر الواحد لشيئين بتوسط سببين : مثل أن يحكم به على ج ، ه بواسطتين إحداهما ب والأخرى د ، ففي مثل ذلك لا يلزم إذا وضع المعلول الأعم موجودا أن يوضع من<sup>(٢)</sup> علته التي هي أخص أي علة كانت واتفقت ، ولا أن توضع واحدة بعينها — وإن كان لا بد من أن يكون قد وجدت علة ما ، ولكن لا كل علة وكيف اتفق — بل إنما يتعين ما يتعين بسبب . وقد<sup>(٣)</sup> يمكن أن يوجد ما هو بخلاف هذا ، وتكون<sup>(٤)</sup> العلة فيه لا توجد للأشياء الكثيرة إلا بتوسط معلول واحد<sup>(٥)</sup> . وليكن المطلوب في المسألة كليا وعلته كلية ، ويطلب لشيء كلي له العلة أولا ، وإن كان لما تحته ثانيا : مثل أن جمود الرطوبة يوجد<sup>(٦)</sup> لأشجار شتى من التين والخروع<sup>(٦)</sup> والكرم ، ولكن يوجد أولا لشيء عام لها — وهو عرض الورق — فيكون كل عريض الورق ، أو كل شجر منتشر الورق ، فإن رطوبته تجمد . وإذا جمدت بطلت لزوجتها الطبيعية المساكمة فانتشرت . فيكون الانتثار هو<sup>(٧)</sup> الأكبر للمعلول ، وجمود الرطوبة هو السبب والعلة ، وعرض الورق هو الذي له العلة أولا . وليس الانتثار معلول جمود الرطوبة في ذاته<sup>(٨)</sup> ، ولكن بحسب وجوده في موضوع قابل هو معلول له مطلقا . وما كان

(١) م ب ب ساقطة . (٢) م عن (٣) م فقد (٤) م أو تكون

(٥) م + مساو لها .

(٦-٦) هذه العبارة مملوءة بالتحريف في م هكذا « يوجد للأشجار من البين والخروع » ويلاحظ أن في المثال الذي ذكره أرسطو واقتبسه ابن سينا أربعة حدود (١) الحد الأكبر وهو تساقط ورق الشجر (ب) الحد الأصغر وهو الشجر الذي يتساقط ورقه (ج) حد أوسط وهو عرض الورق في الشجر الذي تحدث فيه هذه الظاهرة (د) حد أوسط آخر وهو تجمد العصارة النباتية . وهذا يوضح ما قاله ابن سينا في أول الفصل وهو « وقد يمكن أن يحكم بالحد الأكبر الواحد بشيئين بتوسط سببين » . ويلاحظ بهذه المناسبة أن كلمة التينة وردت خطأ « البنية » في النص العربي الذي نشره الدكتور عبد الرحمن بدوي (أظر ص — ٤٦٠ م ٣) .

(٧) م هو هو (٨) م لا في ذاته

مثل هذا مما يكون يوجب حكما معلوما في أشياء كثيرة ، ولكن ليس لها أولا ، بل لمعنى يجمعها كلها ، وهي (١) علة له لا في وجوده في موضوع موضوع (٢) فقط ، بل لوجوده مطلقا ، ففي مثل هذه ما يجب أن تكون العلة داخلية في حد الحكم المساوي لها . وذلك أن العلة هاهنا يجب ألا تكون أخص من المعلول ، فإن الأخص من المعلول ليس علة لطبيعة الحد الأكبر المعلول على الإطلاق ، بل علة لوجوده في موضوع موضوع كما أوضحناه من قبل ، وتلك الموضوعات تكون لا محالة مختلفة الأنواع ، وقد فرضنا هاهنا أن العلة ليست لموضوع موضوع بل لأمر جامع : فإذا مثل هذه العلة داخلية في الحد ، فهي حد مبدأ برهان ، والأوسط في مثل (٣) هذا الموضوع (٤) هو الذي يكون منعكسا لافي كل موضع . فعلى هذا يجب أن يفهم قول المعلم الأول ، ولا يجب أن يضايق في هذا المثال من جهة أن انقشاش الرطوبة ليست علة بالذات للانتثار ، بل بالعرض . وإنما العلة بالذات هو الثقل الطبيعي ، وإنما الانقشاش والجمود (٥) للرطوبة أيهما كان فهو علة لعدم العلة الواصلة ، فهو سبب الانفصال بالذات ، والانتثار بالعرض - بمعنى مزيل العائق .

ثم قيل : فليت شعري هل يمكن ألا يكون لشيء واحد بعينه من العوارض المطلوبة بالبرهان في الكل علة واحدة (٦) - أي في مثل المعنى الجامع للموضوعات المختلفة - لافي موضوع موضوع؟ ثم قيل أما (٧) العلة الحقيقية الذاتية للأمر فلا يمكن ، لأنها تكون حدا مبدأ برهان (٨) كما أوضحنا . وأما علة القياس (٩) كالعلامة والأعراض الغريبة فهو ممكن . فيمكن أن يفهم أنه يعني العلة التي هي علة في جميع الموضوعات ، لاعلة خاصة (١٠) بموضوع (١١) موضوع . فكأنه يقول إن مثل هذه العلة تكون مساوية للمعلول ، حتى إن كان المعلول مشترك الاسم وأخذ شيئا واحدا ، فما يجعل علة له لا يمكن أن يؤخذ شيئا واحدا إلا باشتراك الاسم حتى يكون مساويا

(١) م وهو

(٢) م ساقطة .

(٣) م ساقطة

(٤) م الموضوع

(٥) م أو الجمود

(٦) الأفضل من هذا أن توضع المشكلة كما وضعها أرسطو هكذا « هل يمكن أن يكون لشيء واحد بعينه علة لا تكون واحدة بعينها في كل حالة من حالاته ، بل تكون مختلفة ؟ » (أنظر ١٤١٩٩ ، ١ - ٥)

(٧) م إنما

(٨) م حد مبدأ . والمراد بالحد الذي هو مبدأ برهان هو الحد الأوسط ، وهو الجزء المقدم من البرهان .

(٩) ب ، م للقياس (١٠) م خاصة (١١) م لموضوع

له . وإن كان المعلوم جنسا لمعلومات نوعية ، كانت العلة جنسية لعلل نوعية . وإن كان واحدا بالنسبة إلى كثير ، كانت العلة كذلك . فتجد (١) الحد الأوسط في ذلك (٢) على طبيعة الحد الأكبر . فإنه إن كان الأكبر متواطئا ، يجب أن يكون ما يوجبه ، وهو علة له بالذات ، معنى محصلا متواطئا . وإن كانت العلة ، من حيث هي (٣) علة ، معنى محققا محصلا (٤) غير مبهم ، فيجب أن يكون ما يجب عنها معنى بإزائها محققا محصلا (٥) غير مبهم ، ولا معنى يدل عليه باسم واحد . وإذا كان هذا هكذا ، فإن لم يكن الأكبر محصلا ، فالأوسط ليس محصلا . فإن خصصت مسائل بموضوعات مختلفة فيها مطلوب واحد ، والمطلوب أولا لمعنى عام لها (٦) فالمسائل ليست كثيرة بل واحدة . وإذا (٧) أخذت لها حدود وسطى مخصصة فليست بالحقيقة كثيرة بل واحدة لوحدة المطلوب : فإن التخصيصات الملحقة به قد تزال وتبقى العلة علة للمعنى العام في ذلك الحكم بعينه : مثل إبدال النسبة ينحصر بالعدد . وهناك حد أوسط (٨) وينحصر بالمقادير (٩) ، وهناك حد أوسط آخر ، وإنما هو أولا لكم بما هو كم . والحد الأوسط هو الشيء المشترك للحدين الأوسطين المأخوذين في العلمين المختلفين (١٠) ، وهو النحو من التريد المجهول علة . وذلك أيضا أولا لكم ، لكنه كما عرض للحدين الأكبرين والأصغر إن خصصا بجنس واحد ، فكذلك عرض للأوسطين أن خصصا .

وأما إن لم يكن البيان مثل بيان إبدال النسبة المأخوذ في الهندسة على وجه ، وفي الحساب على وجه ، بل مثل بيان المشابهة المأخوذة في اللون على وجه ، وفي الشكل على وجه ، فليس يمكن أن يكون الحد الأوسط في المشابهة المطلوبة في المسألتين واحدا بوجه إلا بالاسم : لأن المشابهة

(١) م تمجد (٢) م هذه

(٣) م هو (٤) م محقق محصل (٥) م ، ب محقق محصل (٦) م ساقطة

(٧) م وكذلك إذا (٨) م + آخر (٩) وينحصر بالمقادير ساقطة في م .

(١٠) أي علما الحساب والهندسة . ولنضرب للنسبة المتبادلة المثال الآتي ٥ إلى ١٠ = الخطس إلى الخطس فإننا نستطيع أن نقول إن الخطس إلى الخطس = ٥ إلى ١٠ . وعلة الحكم في النسبة العددية مختلفة من ناحية ومتفقة من ناحية أخرى ، مع علة الحكم في النسبة الهندسية . أما أنها مختلفة فلا لأن الخطوط ليست أعدادا ولا الأعداد خطوطا . وأما أنها متفقة فلا لأنها في كلتا الحالتين الزيادة المحدودة بين طرفي العددين والخطين . وهذا ما أشار إليه ابن سينا بقوله : « وهو النحو من التريد المجهول علة . وهذا التريد المجهول علة من خصائص الكم من حيث هو كم أولا ، ثم يمرض له أن يطبق على الأعداد أو على المقادير الهندسية . »

فيهما واحدة بالاسم ، ومخالفة في الحد : فإن حد المشابهة في اللون هو اشتراك<sup>(١)</sup> في حس<sup>(٢)</sup> ، وفي الشكل<sup>(٣)</sup> تساوى الزوايا وتناسب الأضلاع .

ولو كانت المشابهة لا باشتراك الاسم ولكن بالتشكيك والاتفاق في النسبة، لكان الحد الأوسط كذلك : كما يوجد في المسائل التي مطلوباتها أشياء نسبية مشككة مثل [١٢٠] الصحى والطبي والقوة وغير ذلك .

فقد بان من هذا حال نسبة الحد الأوسط إلى الحد الأكبر في مثل هذا الباب . وأما نسبهته إلى الحد الأصغر فإنه إنما يكون منعكسا عليه إذا أخذ ما الحد الأوسط والعلّة له<sup>(٤)</sup> أولا — مثل عرض الورق — بجعل هو الحد الأصغر فقليل : كل شجر عريض الورق . فأما إن أخذ ما هو له ثانيا، بفعل حدا أصغر مثل شيء من الأنواع تحت الحد الأصغر الأول، لم<sup>(٥)</sup> يجب أن ينعكس ألبتة . مثل التينة والكرم ، فإن انتشار الورق يكون عليها كليا .

ثم قيل : أعنى بالكلى الفاضل عليه الزائد . ومن قبل فإنما كان يسمى كليا بمعنى آخر دللنا عليه هناك .

ثم عاد المعلم الأول فأوضح ما ذهب إليه من المذهب فقال : إنه قد يجوز أن تكون علل كثيرة، وهى مع كثرتها أخص من المعلول، وتكون علّة لشيء واحد ولكن في موضوعات مختلفة<sup>(٦)</sup> : مثل أن علّة طول العمر : أتما في الناس وذوات الأربع فعظم<sup>(٧)</sup> المرارة، وأما في الطير فيبس المزاج أو شيء آخر . وأما لشيء واحد في شيء واحد فلا يجوز أن تكون علل مختلفة ، أى العلل التي تعطى بالتمام على نحو ما قلنا في الصدر<sup>(٨)</sup> .

(١) س اشتراكه .

(٢) س جنس وهو خطأ . وقد وردت خطأ أيضا في الترجمة العربية التي نشرها الدكتور عبد الرحمن بدوى حيث قرأ « فبأى يكون الجنس واحدا » : وهى « فبأن يكون الحس واحدا » (أنظر بدوى ص ٤٥٩ س ٦) والكلام في علّة قولنا بوجود تشابه بين لونين .

(٣) + هو (٤) يريد ما الحد الأوسط له — أو ما العال له . والمراد في الحالتين الحد الأصغر .

(٥) س ما .

(٦) يريد أنها موضوعات ليست واحدة بالتوع

(٧) هكذا في المخطوطات الثلاثة ولعلها تحريف لكلمة « عدم » لأنها هى التي يذكرها أرسطو .

(٨) م الصورة .



ولسائل أن يسأل أنه إذا انعكس على الموضوع علة المحمول ، ثم كان للمحمول علة أعم منها لا تنعكس على الموضوع : مثلا إن هذا السحاب كان من برد ومن تكثيف الهواء<sup>(١)</sup> ، وسحاب آخر كان من بخار ومن تكثيف الهواء<sup>(٢)</sup> : وفي أحدهما علة تكاثف<sup>(٣)</sup> الهواء هو البرد، وفي الآخر تكاثف البخار : فأيهما هو العلة الخاصة بالسحاب الأول<sup>(٤)</sup> ، وأيهما هو العلة الخاصة بالسحاب الثاني<sup>(٥)</sup> ؟ فالجواب أن الخاص بالأول هو الأقرب إليه : أعنى البرد<sup>(٦)</sup> ، وبالتالي الأقرب إليه وهو البخار . والخاص بالسحاب المطلق هو الأقرب إليه وهو تكثيف الهواء .

وبالجملة فإن العلل للموضوعات الخاصة هي العلل الخاصة . والعلة للموضوع العام هي العلة العامة . وقد عرفت معنى هذا الخاص والعام في العلل .

وأیضا إذا كان بين الطرفين أوساط متعاكسة بعضها علة للبعض ، فالعلة للأصغر هو الأقرب إليه منها ، لأنه<sup>(٥)</sup> علة لوجود العلة الثانية لها التي هي أقرب من المحمول . والعلة للأكبر هي الأقرب من الأكبر . فقد عرفت الفرق بين علة النتيجة وعلة الأكبر وحده ، بأن<sup>(٦)</sup> الأول هو علة للنتيجة<sup>(٧)</sup> : فما هو أقرب من الأصغر فهو أولى بالعلة للنتيجة . والثاني هو علة الأكبر وحده . ولست أعنى بعلة النتيجة في هذا الموضع علة التصديق بها بل علة وجودها في نفسها .

(١-١) ب ، م هوا . (٢) م تكثيف . (٣-٣) ساقط في م . (٤) م بالبرد .

(٥) م لأنه منها لأنه علة الخس لأنها علة الخ . (٦) م فان . (٧) م النتيجة

## الفصل العاشر<sup>(١)</sup>

### في خاتمة الكلام في البرهان

قد<sup>(٢)</sup> بينّا من قبل أن العلم بمبادئ<sup>(٣)</sup> البرهان يجب أن يكون آكد من العلم بنتائج البرهان .  
فالشكّ أن يشكّ أنه هل كلاهما علم ، ولقوة<sup>(٤)</sup> واحدة ، أو أحدهما علم والآخر شيء آخر ولقوة  
أخرى ؟ ثم لا يخلو إما أن تكون موجودة فينا كما خلقنا<sup>(٥)</sup> ونحن نعلمها منذ ذلك الوقت ،  
فكيف يكون عندنا علم وكما لا نفطن له حتى استكملنا ؟ وليس يجوز أن يكون عندنا علم برهاني  
لا نعلمه ، فكيف علم أصح من البرهان ؟ وإن كنا نعلم ثم<sup>(٦)</sup> نسينا ، متى كنا نعلم<sup>(٦)</sup> وفي أى وقت  
نسينا؟ وليس يجوز أن نعلمها ونحن أطفال وننساها بعد الاستكمال ثم نتذكرها بعد مدة أخرى عند  
الاستكمال . فإذن الحق أنا نكون غافلين عن مبادئ البرهان أولاً ، ثم إنا نصيبها<sup>(٧)</sup> ونحصلها ، فكيف  
نحصل مجهولاً بغير برهان ؟ وإن كان برهان ، احتجنا إلى مبادئ قبل المبادئ الأولى ، وهذا<sup>(٨)</sup>  
محال . فلا سبيل إلى حل هذا العويص إلا أن تكون عندنا قوة من شأنها أن تعلم أشياء ما<sup>(٩)</sup> بلا تعلم  
وبمعاونة أعوان تكون معوتها على جهة غير جهة المعونة في التعليم . وتلك الأعوان قوى الحس  
الظاهر والحس الباطن الموجودين في الحيوان كله أو أكثره . فإن الحس الظاهر وإن وجد  
في الحيوان كله فإن الحس الباطن الحافظ لما يؤديه الحس إلى النفس ربما لا يوجد<sup>(١٠)</sup> لكل حيوان ،  
أو إن وجد لكل حيوان فربما لم يكن في بعضها<sup>(١١)</sup> لفعله ثبات مثل حالها في الدود والذباب  
والفراش التي<sup>(١٢)</sup> تفر من النار ثم تنسى أنها مؤذية فترجع إليها . وأما الحيوانات الكاملة فيبقى  
عندها ما أخذت من الحواس مدة طويلة . والحيوانات تأخذ بقواها الدراكة شيتين : أحدهما  
صورة المحسوس وخالقته تخلقة الذئب الضار لها ، وخلقة المحسن لها من الناس . وإنما تأخذ هذه  
الصورة بالحس وتخزنها<sup>(١٣)</sup> في الخيال<sup>(١٤)</sup> وهو<sup>(١٥)</sup> في مقدم الدماغ . والثاني معنى المحسوس مثل

(١) م ، ب ساقطة (٢) س فقد (٣) س المبادئ (٤) القوة هنا معناها الملكة .

(٥) هذا التعبير الديني لا وجود له في أرسطو (٦-٦) ساقط في ب ، م وموجود في نج ، س .

(٧) ب قتنيا . س قتنيا (٨) س هذا بدون الوار (٩) م أسبابا .

(١٠) س لم (١١) س بعض الحيوانات (١٢) س الذي يفراخ (١٣) م ومجرها . ب غير منقوطة

(١٤) م الحال (١٥) م ماب وهي

منافاة الذئب وموافقة المحسن . وهذا القسم لا يدركه الحيوان بالحس ، بل بقوة مميزة لها كالعقل لنا ، وُسِّمَى وَهْمًا ، وتخزنه (١) في قوة أخرى تسمى ذكرا (٢) ، وهي في مؤخر الدماغ . وهذه القوة الباطنة للإنسان (٣) أقوى ؛ وخاصة قوة الذكر والحفظ (٤) والوهم . والحس (٥) والوهم يؤكدان ما يجري (٦) في المصورة، وفي الحافظة بالتكرير .

ثم إن القوة المقتنية للعلوم الأولى فينا تطالع (٧) هذه الأوهام الباطنة فتميز الشبه والمخالف وتنزع عن كل صورة ما لها بالعرض وتجرد ما بالذات ؛ فيحدث فيها أول شيء تصور البسائط ، ثم تتركب تلك البسائط بعضها ببعض بمعونة قوة تسمى مفكرة، وتفصل بعضها عن بعض فتلوح لها في تلك المعاني تركيبات : فما اتفق أن كان منها ما (٨) من شأنها أن تعلمه بلا تعلم ولا (٩) وسط، علمته (١٠) وجربته ، مثل أن الكل أعظم من الجزء . وفي (١١) كثير منها تستفيد حكم التركيب والتفصيل من الحس على سبيل التجربة . وقد قلنا ما معنى التجربة .

فلإذن السبب في أنا لا نعلم هذه المبادئ هو فقداننا مبدأ أيضا لها وهو التصور : فإن المبادئ الأولى وإن لم تكن لها مبادئ من جهة التصديق فلها مبادئ من جهة التصور . وأما مبادئها من جهة التصور فتكتسب بالحس والتخيل والوهم . فإذا اكتسبت أمكن أن يورد التركيب فيها والتفصيل بينها مورد التصديق فتصور من حيث هي مركبة ومفصلة . وبعد هذا التصور نعقلها بالذات . وهذا التصور أحد مبادئها .

و كما أن الحفظ يتأكد بمسوسات متشابهة متكررة ، كذلك التجربة تتأكد — بل تنعقد — بمحفوظات متشابهة متكررة . فيكون بهذا الوجه لنا أن نقنص الكليات المتصورة والكليات المصدق بها بلا برهان، فيكون اقتناؤها بوجه غير وجه التعلم والتعليم (١٢) . ونكون إنما جهانها (١٣) قديما لأن بسائطها لم تلح لنا ولم تخطر ببالنا . فلما استفاد الواحد منا من الحس والتخيل بسائطها على النحو المذكور ولاح له تأليفها ، كان ذلك سبب تصديقنا بها لذاتها إذا كان متصلا بالفيض الإلهي الذي لا ينفصل عنه المستعد .

(١) م وتجريه (٢) م ذكر  
(٣) م فإنها في الإنسان (٤) م ساقطة (٥) م فالحس (٦) م ما يخزن .  
(٧) م لتطالع (٨) م ساقطة (٩) م ، ب فلا (١٠) م علة  
(١١) م في الأصل الواو ساقطة (١٢) م من التعلم والتعليم (١٣) م حملناها

وأما سائر العلوم فتستفاد إما من التجربة وإما بوسط<sup>(١)</sup> إذا كان نفس تأليف البسائط لا يقتضى التصديق . فتكون المكتسبات من العلوم قد سبقها سببا الجهل - وهما عدم لوح البسائط للذهن وعدم الوسط والتجربة والأوائل الينة بنفسها سبقها أحد السببين<sup>(٢)</sup> : وهو الأول .

وقد شبه المعلم الأول حال اجتماع صورة الكلى فى النفس بحال اجتماع الصفِّ فى الحرب ، فإنه إذا وقعت هزيمة فثبت واحد فقصدته<sup>(٣)</sup> آخر ووقف معه ، ثم تلاهما ثالث واتصل الأمر بفعل واحد واحد يعود، انتظم الصف ثانيا، فيكون الصف ينتظم قليلا قليلا . وكذلك العلم والصورة الكلية العقلية ترسم فى النفس قليلا قليلا عن آحاد محسوسة إذا اجتمعت اكتسبت منها النفس الصورة الكلية ثم قدقتها<sup>(٤)</sup> . وذلك أيضا لأن الذى يحس الجزئى فقد يحس بوجه ما الكلى ، فإن الذى يحس بسقراط فقد يحس بإنسان . وكذلك ما يؤديه ؛ فإنه يؤدى إلى النفس سقراط وإنسانا : إلا أنه إنسان منتشر مخالط بعوارض<sup>(٥)</sup> لا إنسان صراح . ثم إن العقل يُقشره ويميط عنه العوارض فيبقى له الإنسان المجرد الذى لا يفارق به سقراط أفلاطون . ولو أن الحس لم يكن أدرك<sup>(٦)</sup> الإنسان بوجه ما، لكان الوهم فينا وفى الحيوان لا يميز بين أشخاص النوع الواحد والنوع الآخر ما لم يكن عقل . ولا الحس أيضا يميز ذلك ؛ بل الوهم . وإن كان الوهم إنما يميز شيئا والعقل يميز شيئا آخر .

وكما اصطادت هذه القوة معنى كليا ضمنته إلى آخر واصطادت بهما معنى كليا آخر . وهذا المأخذ الطبيعى فى إدراك النفس للأموير الأولى ، شبيه بالمأخذ الصناعى الذى إليه يدعو المعلم الأول فى اقتناص الحدود - وهو التركيب . وهذا من دلائل شرف التركيب . قيل فلننظر أى قوة من قوى النفس هذه ؟ فإننا نقول : إن للنفس قوة علامة بها تكتسب المجهولات بالنظر ، وقوة عاقلة ، وقوة ظانة ، وقوة مفكرة ، وقوة متوهمة . ولا يعرض [١٢٠ب] لنا فى القوى<sup>(٧)</sup> الباطنة قوة دراية غير هذه . ثم الظانة والمتفكرة والمتوهمة لا يُعتد بها ، ولا حكمها صادق دائما ، حتى تتقدم على قوة العلم . ولا قوة العلم صالحة لهذا ، لأنه كما أن مبدأ البرهان ليس يكتسب

(١) س يوسط (٢) س السبقين (٣) م يقصدته

(٤) س صححت فى الهامش نزعها (٥) س لعوارض (٦) م إدراك

(٧) م القوة

بالبرهان ، فكذلك مبدأ العلم لا ينال بقوة العلم . ولم تبقى قوة تصلح لهذا إلا العقل . فهذه القوة هي قوة العقل النظرى المجبول فينا ، وهو الاستعداد الفطرى الصحيح .

وأما المبدأ لقبول<sup>(١)</sup> العلم فهو العقل بالملكة . وسيعرفان في "كتاب النفس" . وهذه القوة العاقلة إنما تفعل فعلها الأول إذا اعتدل مزاج الدماغ ، فقويت<sup>(٢)</sup> القوى المعينة : أعنى الخيال والذكر والوهم والفكرة<sup>(٣)</sup> فتمت آلات العقل .

واعلم أن النظر فى المواضيع المعينة فى الفن الذى فى الجدل نافع جدا فى البرهان إذا تعقبت منه المواضيع البرهانية . ونحن ننتقل من هاهنا إلى ماهناك . فإذا وُضِع موضع برهانى دللنا عليه<sup>(٤)</sup> .

تم<sup>(٥)</sup> البرهان من كتاب الشفا : وهو الفن الخامس والله الحمد<sup>(٥)</sup> .

---

(٢) م القبول (٣) م قوت (٤) هكذا فى كل المخطوطات ولعلها المفكرة

(٥) س + والله أعلم (٦-٦) ساقط فى س

---

1870

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

## فهرس الأعلام والكتب

- أنا لوطيقا الأولى ٢٣٩ ، ١٢٠  
أوقليدس (كتاب) ٢٠٠ ، ١١٤  
أوميروس ٢٨٣  
إيساغوجي (كتاب) ١٣٠ ، ١٢٨ ،  
٢٨١  
إيلياس (الإلياذة) ٢٨٣  
(ب)  
باريرمنياس (كتاب) ٢٧٦  
برايسون ٣٢ انظر بروسن  
البرهان (كتاب) ١٣٥ ، ١٢٨ ، ٥٣ ،  
١٥٢ ، ١٣٧  
بروسن ١٧٤  
(ت)  
التحليلات الأولى (كتاب) ٥ ، ٣  
تراسوماخوس ٢٢٥  
نامسطيوس ٥  
(ج)  
الجدل (كتاب) ١٨ ، ١٧ ، ٨ ، ٣ ،  
٣٣٣ ، ٢٨٠ ، ١٥١ ، ٥٢  
جرارد الكريموني ٤  
المحج الجدلية ٣١٥ انظر كتاب الجدل  
(خ)  
الخطابة (كتاب) ١٨  
(١)  
آيس Ajax ٣١٦  
إبراهيم مذكور (الدكتور) ١  
ابن رشد ١١ ، ١٠ ، ٧ ،  
ابن النديم ٨ ، ٥ ، ٤  
أبو بشر متى بن يونس ٤ ، ٦ ، ٥ ،  
١٣ ، ١٢ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧  
أبو ديقطيقا = أنا لوطيقا الثانية = التحليلات  
الثانية = البرهان ١ ، ٦ ، ٧ ،  
١٣ ، ١٦ وما بعدها ، ١٨ ، ٢٧ ، ٣٠  
أبو عثمان الدمشقي ٨  
أبو يحيى المروزي ٧ ، ٥  
أخيلوس ٣١٦  
الأرجانون (كتاب) ٨ انظر التعليم الأول.  
أرسطو : مذكور في كل صفحة من صفحات  
المقدمة تقريبا . انظر المعلم الأول  
إسحق بن حنين ٨ ، ٤  
اسطقسات الهندسة (كتاب) ٦٩  
الإسكندر (الأفروديسي) ٥ ، ٣ ،  
٧ ، ٦  
الإشارات (كتاب) ١٣ ، ١١  
أفلاطون ١٨٨ ، ٧٥ ، ٢٠ انظر  
فلاطون  
القيادس ٣١٦

- (ل)  
لوسندرس ٣١٦
- (م)  
مانن Menon ٧٥ ، ٧٤  
المجسطى (كتاب) ٢٠٧  
المدخل (كتاب) = إيساغوجى ٣ ، ١٥ ،  
٢٣ ، ١٧  
مرايا (مترجم غير معروف) ٤ هامش  
المعلم الأول = أرسطو ٥٤ ، ١٠٩ ،  
١١٥ ، ١٢٦ ، ١٣٤ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ،  
٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢٤٢ ، ٢٤٨ ،  
٢٦٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٧ ،  
٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ،  
٣٢٨ ، ٣٣٢  
المغالطة (كتاب) ١٨  
المقولات (كتاب) ٣ ، ٥ ، ٨  
منطق أرسطو (طبعة بدوى) ٤ ، ٧ ،  
٨ ، ٩ ، ١٠ ، ٢٦  
مينو بالويلو ٥  
مينون (محاورة) ٢٠ ، ٧٤ هامش
- (ن)  
النفس (كتاب) ٣٣٣  
النيل (نهر) ٣٢٠
- (ي)  
يحيى بن عدى ٧  
يحيى النحوى ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٧
- (س)  
سقراط ٧٤ ، ٢٢٥ ، ٣١٦
- (ش)  
الشراح (شراح أرسطو) ١١ ، ١٦ ،  
٣٥ ، ٤١  
الشفاء (كتاب) ١ ، ٢
- (ط)  
الطبيعة (كتاب) ٢٤  
الطبيعات (كتاب الطبيعة) ١٠٩
- (ع)  
العبارة (كتاب) ٣ ، ٥ ، ٨  
عبد الرحمن بدوى (الدكتور) ٤
- (غ)  
الغزالي ١٣
- (ف)  
الفارابى ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٧  
فالتسر (ريتشارد) ٤  
فلاطون ٣١٩ انظر أفلاطون  
فيثاغورس ١٩٨
- (ق)  
القفطى ٥ ، ٧  
القياس (كتاب) ٢٧ ، ٢٨ ، ٧٥ ،  
١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٣٥ ، ١٥١ ، ١٥٢  
انظر التحليلات الأولى
- (ك)  
الكندى (أبو يعقوب) ٥



## فهرس الموضوعات والمصطلحات

الأعراض الغريبة ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤  
الأعراف ٢٥ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١٩  
الأعم ٢٣ ، ٩٩ وما بعدها  
الأقدم ٢٥ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١٩  
الإقناع الجدلى ١٠٦  
الأقوال الموضوعية ٨ ، ١٩  
الأقيسة البرهانية ٣٧  
الأقيسة الجدلية ٣٧  
الأكثرى ( البرهان عليه ) ٢٤٨ ، ٢٤٩  
الأكثرى = القضية الأكثرية ٣٩  
الأنواع المتوسطة ٤٦  
إنية الشيء ٤٤  
الأولى ٢٨ وما بعدها ، ٦٤ ، ١٢٧ ،  
١٣٥ وما بعدها ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٤٢  
الأوليات ١٨

(ب)

البخت = الاتفاق ٣٠٣  
البرهان ( غيريته للحد ) ٢٦٧ - ٢٦٩  
» ( منفعته فى حدس الحدود ) ٢٨٤  
» ( نتائج ) ٣١  
» ( نقله ) ٣١

(١)

الاتفاق ٩٥  
أجزاء القياسات ( تناهيا ) ٢٢٨ وما بعدها  
الأجناس ٩٩ وما بعدها  
أحكام القوة الوهمية ٦٤  
الأخص ٢٣ ، ٩٩ وما بعدها  
الأسباب ( العلل ) ٨٠ وما بعدها ، ١٨١  
الاستقراء ١٨ ، ٢١ ، ٣٧ ، ٤٢ ،  
٩٣ ، ٩٥ ، ٢٢٣  
الاستقراء التام ٦٠  
» المغالطى ١٤٨  
» الناقص ٢٣ ، ٦٠  
» اليقيني ٧٩  
الاستقراءات البرهانية ٥٥  
الاستقصاء ( فى العلوم ) ٢٤٥ - ٢٤٦  
الاسطقسات ( كتاب ) ١٦٨  
أصل موضوع ٨ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ١١١ ،  
١١٢ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦  
أصول موضوعية ٦٧ ، ١٨٤ وما بعدها ،  
٢٣٤  
الإضافة ٨٩  
الأعراض الذاتية ٢٧ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ،  
١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ،  
١٣٩ ، ١٤٠

(ت)  
التجربة ٢٣ ، ٣٧ ، ٩٣ ، ٩٥ ،  
٩٦ ، ٩٧ ، ٢٢٣  
التحليل ٣٥  
التحليل بالعكس ١٩٨ وما بعدها  
التركيب ٣٥  
» (في الحد) ٤٥  
» (في عملية الحد) ٢٢٢  
» (مقابل التحليل) ١٩٩  
الترديد ٢٠٠  
تسلسل المحمولات والموضوعات ٣٧  
التشريح = تقسيم الكل إلى أجزاء ٣١٨  
التصديق ٣ ، ١٧ ، ٥١ ، ٥٣ ،  
٥٨ ، ٦٠ ، ٦٨ ، ٧٥  
التصديق الإقناعي الظني ٥١  
التصديق الشبيه باليقيني ٥١  
تصديق المعقولات (بالحس) ٢٢٢ وما بعدها  
التصديق اليقيني ٥١  
التصور ٣ ، ١٧ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٨ ،  
٦٩ ، ٧٥  
» (أنواعه) ٥٢  
التصور بالمعاني الذاتية ١٧  
» » العرضية ١٧  
» التام ٥٢  
التصورات الحقيقية ٥٣  
التعريف (مقابل التعليم) ٥٨

برهان الإن ٦ ، ٩ ، ٢٠ ، ٢١ ،  
٢٢ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٧٨ ،  
٧٩ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ١٣٤ ،  
١٧٤ وما بعدها ١٧٧ ، ١٨٠ وما بعدها  
٢٠٢ وما بعدها  
البرهان الإني ٣٢  
البرهان الدوري ٢٧  
برهان ليم ٣٦ ، ٨٤ ، ١٣٤ ، ٢٠٢  
وما بعدها  
برهان ليم (بالفعل والقوة) ٢١٠  
برهان اللم ٦ ، ٩ ، ٢٠ ، ٢١ ،  
٢٩ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٧٨ ، ٧٩ ،  
٩١ ، ١٧٤ وما بعدها ، ١٧٧ وما بعدها ،  
١٨٠  
البرهان اللى ٣٢  
البرهان المستقيم ٣٨  
» » (أفضليته) ٢٤٤ - ٢٤٥  
البرهان المطلق ٧٨ وما بعدها  
البرهان الموجب ٣٨  
» » (أفضليته) ٢٤٢ - ٢٤٤  
البرهان الكلي ٣٨  
» » (أفضليته) ٢٣٨ - ٢٤٢  
البيانات ٢٥  
البيان بالدور ١١٩ - ١٢١  
البيان الدوري ٣٢٠  
البيان بنفسه ١١٨

(ج)

الجدل ٣١ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٥٤ ، ٥٥  
١٦٥ وما بعدها ، ١٩٦ ، ١٩٧ ،  
١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠١  
الجدل (صناعة الجدل) ١٩٢  
الجسم والجسمية ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣  
الجنس ٢٣ ، ٢٥ ، ١٠١  
» (حده) ٣٠٨  
جنس الجنس ٢٣  
الجهل (أنواعه) ٢١٤  
» (البيسط) ٣٦  
» (ضد العلم) ٣٤ ، ١٩٦  
» (المركب) ٣٦

(ح)

الحد = التعريف ٣ ، ١٧ ، ٢٦ ، ٣١  
٣٣ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ،  
٥٢ ، ١١٠ وما بعدها ، ١٣٠  
الحد (أنواعه) ٢٨٨  
» الذي هو مبدأ برهان ٢٨٩  
» الذي هو نتيجة برهان ٤٣ ، ٢٩٠ ،  
٢٩١  
» ليس أصلاً موضوعاً ولا مصادرة ١٨٦  
» لا يكتسب بالبرهان ٢٧٠ وما بعدها  
» لا يصطاد بالاستقراء ٢٨٠  
» لا يقتنص بالقسمة والاستقراء ٢٧٩

التعلم ٥٧

» الحدسي ٥٩  
» الفهمي ٥٩  
» الفكرى (مقارنته بالذهنى) ٥٩  
التعليم (مقابل التعلم) ١٨ ، ٥٤ وما بعدها  
التعليم الأول = منطق أرسطو ٥ ، ٦ ،  
٨ ، ٩ ، ٢٦ ، ٣٩ ، ٧٣ ، ٩٠  
١١١ ، ١١٢ ، ١١٩ ، ١٢٥ ،  
١٢٨ ، ١٤٤ ، ١٧٠ ، ١٧١ ،  
١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ،  
١٨٦ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ٢٠١ ،  
٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ،  
٢٠٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٨ ، ٢٣١ ،  
٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٢ ،  
٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٦٧ ،  
٢٧٠ ، ٣٠٨ ، ٣١٤ ، ٣٢٢

التعليم التأديبي ٥٧

» التنبهى ٥٧  
» التقليدى ٥٧  
» التلقينى ٥٧  
» الصناعى ٥٧  
التعاليم (الرياضة) ٦٩  
التقسيم = تشریح الكل ٤٦  
التكرار (فى التجربة) ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧  
التمثيل ١٨ ، ٦٠  
توسيط العلل ٤٧

- (خ)  
الخيال ١٩٦ ، ١٩٧٤
- (د)  
الدليل = برهان الدليل ٧٩ ، ٨٠ ،  
الدور ٤٦  
« في البرهان ١١٨ »
- (ذ)  
الذاتي ٢٧ ، ٢٨ ، ٩٣ وما بعدها ،  
١٢٥ - ١٢٩ ، ١٣٥ ، وما بعدها ،  
١٣٧  
الذكاء ٤٠ ، ٢٥٩  
الذهن ٤٠ ، ٢٥٩  
الذهني ٥٨
- (ر)  
الرسم (التعريف بالرسم) ٥٢
- (س)  
السبب (سبب المحمول في الموضوع) ٩٣ ،  
وما بعدها  
« (الموجب لليقين) ٨٥ ، ٨٦  
السبق ٥٨  
السوفسطائية ٣١ ، ١٦٥ وما بعدها

- الحد لا يقتنص بالقياس الشرطي من حدضده  
٢٧٩ وما بعدها  
« في كتاب الجدل ٢٨٠  
« كقول يشرح الاسم ٢٨٨  
« والقياس ٢٨١  
« لا يحتاج إلى معرفة كل شيء ٣١٤  
« يكتسب بالتركيب ٣٠٦  
حد الاسم ٤٣  
الحد بحسب الاسم ١٩ ، ٦٩  
« « الذات ١٩ ، ٢٨٩  
« التام ٤٣ ، ٤٤  
« (اشتماله على العلل) ٢٩٩  
« الأصغر ٩٠ ، ٩١  
« الأوسط ٦ : ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ،  
٢٦ ، ٣٢ ، ٤١ ، ٩٠ وما بعدها ،  
١٧٧  
الحدود = التعريفات ٢٣١  
الحدس ٤٠ ، ٤٢ ، ٢٥٩  
الحس ٣٦ وما بعدها ، ٣٩ وما بعدها  
« ليس برهانا ٢٤٩  
« (نفعه في كسب المعقولات) ٢٢٠ وما بعدها  
الحسي ٥٨  
الحق ٢٩ ، ٥٤  
الحكم الأولى ٢٨  
« الخلق ٦٥  
الحكمة ٤٠ ، ٢٦٠  
الجلل الضروري ٢٢

الضرورة الباطنية ٦٤  
» الظاهرية ٦٣  
» في مقدمات البرهان ١٥٠ وما بعدها  
» في نتيجة القياس ١٥٣  
ضرورة مقدمات البرهان ٢٩  
الضروري ٢٧ ، ٣٩  
الضروريات ١٨  
» الوهمية (القضايا) ٦٧  
الضمير (قياس) ٥٨  
(ط)  
الطبيعة الكلية ١٤٤ ، ١٤٥  
(ظ)  
الظن ٤٠ ، ٦٠ ، ٦١  
» مقابل العلم ٢٥٦ وما بعدها  
(ع)  
العدد (علم) ١٣٠  
العرض الخاص ١٣٩  
» اللازم ٩٣ وما بعدها  
العوارض الذاتية ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٢ ،  
١٥٧  
العوارض الخاصة ١٣٧  
العقل بالملكة ٣٣٣  
» الفعال ٢٢٣  
العلة ٩

(٢٣)

(ش)  
الشخص = الجزئي (لا برهان عليه ولا حداه)  
١٧٠ - ١٧٢  
الشكل الأول ٦ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ١٩٨ ،  
٢٠٤ ، ٢٣٠ ، ٢٣٦ ، ٢٩٢  
الشكل الأول (أفضلية) ٢١٠ وما بعدها  
» » (وقوع الخدعة فيه) ٢١٦ ،  
٢١٨  
الشكل الثاني ٦ ، ٧ ، ٣٤ ، ٣٦ ،  
٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٦ ، ٢٣١ ،  
٢٣٦ ، ٢٩٢  
الشكل الثالث ٣٦ ، ٢٣١ ، ٢٣٦  
(ص)  
الصناعة ٤٠ ، ٢٥٩  
صناعة الجدل ٥٦  
» الخطابة ٥٦  
» الشعر ٥٦  
الصنائع القياسية ١٣٤  
الصناعات العملية ٥٨  
الصور ٩٩ وما بعدها  
» الأفلاطونية ١٨٧ وما بعدها ،  
٢٣٣  
الصور المفارقة ٣٣ ، ١٨٨ ، ١٨٩  
(ض)  
الضرورة ٢٩ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ١٢٠ ،  
١٢٣

العلم غير المكتسب ٥١  
« المتعارف ١١٠ ، ١١٥  
« (مقابل الظن) ٤٠ ، ٢٥٦ وما بعدها  
« المكتسب ٢٠ ، ٥١ ، ٦١ ، ٧٨  
« اليقين ٧٨  
« اليقيني ٨٥ ، ٩٣  
« علم أحكام النجوم ١٠  
« تأليف اللغون ٩ ، ١٠  
« الحيل ٩ ، ١٠  
« الطب ٣٥  
« (العلم الطبيعي) ١٧٨  
« ظاهرات الفلك ١٠  
« العدد ١٠ ، ١١  
« ما بعد الطبيعة (تبيين فيه مبادئ العلوم)  
١٩٤  
« علم المجسمات ٩ ، ١٠  
« المناظر ٩ ، ١٠ ، ٣٥  
« النفس ١٠ ، ٣٦ ، ٤٧ ، ٢٢٢  
« الهندسة ٩ ، ١٠ ، ١٣٠  
« الهيئة ١٠  
« العلوم ٢٨ ، ٣٠  
« الاتراعية ١٨١  
« البرهانية ٣٥  
« التعليمية ١٩  
« الجزئية ١٣٢ وما بعدها  
« الرياضية ٣٤ ، ١٩٦-١٩٨

العلة (انعكاسها على المعلول) ٢٢  
« الحقيقية ٤٧  
العلل ٤٤ ، ٤٥  
« (أصنافها) ٢٩٦  
« (توسيطها) ٣٢٥  
« (لا تحمل على المحدود) ٣٠٢ /  
« الأربع ٣٢  
« (تحتوؤ وسطى) ٢٩٤ وما  
بعدها  
« بالعرض ٢٩٦ - ٢٩٧  
« البعيدة ٩١ ، ٢٩٦  
« الذاتية ٤١ ، ٢٩٦  
« القريبة ٦ ، ٢٢ ، ٤٧ ، ٩١ ،  
٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٩٦  
العلل والمعلولات ٢٩٧ - ٢٩٨  
« « في الأمور الطبيعية ٣٠٥  
« المنعكسة وغير المنعكسة ٤٦  
العلم (مطلق العلم) ١١٠  
« الإلهي ١٣١ انظر العلم الأعلى  
« الأعلى = العلم الكلي = ما بعد الطبيعة  
٣٠  
« العلم ببن الشيء ٢٠٦  
« بلم الشيء ٢٠٦  
« بالقوة ١٨ ، ٦١  
« بالفعل ١٨ ، ٦١  
« السابق ١٨ ، ٦١

- القوى ٤٥  
» حدها ٣٠١ وما بعدها  
القياس الاستثنائي ١٨ ، ٢٢ ، ٦٠ ،  
٩٠  
القياس البرهاني ٥١ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٦  
» الجدلي ٥١  
» الجزئي ٣٧ ، ٢٢٣  
» الجملي ١٨  
» الخطابي ٥١  
» (قياس الخلف) ٢٢ ، ٩٠  
» السوفسطائي ٥١  
» الشرطي ٤٢  
» الشعري ٥٢  
» (قياس الغلط) ٢١٠  
» المطلق ١٧ ، ٢١ ، ٥٥ ، ٥٦  
» المقسم ٧٩  
القياسات البرهانية ٥٥  
» الشعرية ٦٣  
(ك)  
الكلية ١٣٥ وما بعدها ، ١٤٥ - ١٤٧  
» الأولى ١٤٤ وما بعدها  
» (الحكم عليه) ٧٢  
كلية مقدمات البرهان ١٧٠ - ١٧٢ -  
الكلية المطلقة ٩٧  
» المقيدة ٩٧  
الكليات الخمس ٢٣

- العلوم الكلية ١٣٢ وما بعدها  
» اليقينية ٥٣  
(ف)  
الفصل ٢١ ، ٢٣ ، ١٠٣ ، ١٠٤  
فصل الجنس ٢٣  
» النوع ٢٣  
الفصول ٩٩ وما بعدها  
» المقسمة ١٣٧  
فضيلة بعض الأشكال ٣٦ ، ٢١٠  
الفكرة ٦٠ ، ٢٥٩  
الفلسفة الأولى ٣٠ ، ٨٧ ، ١٦٥ وما  
بعدها ، ١٧٨ . انظر علم ما بعد الطبيعة .  
الفهم ٤٠ ، ٢٥٩  
(ق)  
القسمة الأولية ١٤١  
» (في الحد) ٤٥ - ٤٦  
» (لا تحتاج إلى معرفة كل شيء) ٣١٤  
» المستوفاة ٢٨ ، ١٤٠  
» المنطقية ٤٢  
» » (صلتها بالحد) ٢٧٤ وما  
بعدها  
القسمة (النافعة في التحديد) ٣١٢ ، ٣١٥  
القضايا (أقسامها) ١٩  
» المتعارفة ١٩  
القول المفصل ٥٢

مثال (واحد المثل) ٣٣  
المجهولات ٧٢ وما بعدها  
المحال الوجود ٧٢  
المحسوس ٤٨  
المحمول بالحقيقة (بالذات) ٣٧ ، ٢٢٥ -  
٢٢٧  
المحمول بالعرض ٢٢٥ - ٢٢٧  
محمولات التعاليم ٣٤  
المحمولات الذاتية ٢٧ ، ٣٢  
» » في البرهان ٢٧ ، ١٢٥  
وما بعدها ، ١٣١  
التخييلات (القضايا) ٦٣  
المسألة ١٥٧  
» الامتحانية ١٩٣  
» العلمية ٣٤ ، ١٩٢  
» الهندسية ٣٤  
المسائل ٣٣ ، ٤٦ ، ١٩٠ ، وما بعدها  
» قد تكون مسألة واحدة ٣١٩  
مسائل العلوم ٢٩ ، ١٥٥  
المساواة  
المشبهة (القضايا) ٦٦  
المشترك (الاسم) ٣١٦ ، ٣١٧  
المشهورات (القضايا) ٦٦ ، ٦٧  
المصادرة ٨ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ١١١ ،  
١١٢ ، ١١٤ ، ١١٥  
المصادرة على المطلوب ٤٢

(ل)

اللغة اليونانية ٣٠٩  
اللوازم العرضية ١٣٢

(م)

مائة = ماهية ٦٩  
المادة (المقابلة للجنس) ١٠١  
الماهية ٤٤ ، ٥٢  
الماهية والوجود ٣٠١  
المبدأ الأول (= مبدأ التناقض) ١٩٠  
مبدأ برهان (الحد الذي هو) ٤٣ ، ٤٤  
مبدأ البرهان ٢٥ ، ١١٠ ، وما بعدها  
مبدأ الثالث المرفوع ٣٣ ، ١١٧ ، وما بعدها  
المبادئ ٣٣  
مبادئ البرهان ٢٦ ، ٤٧ ، ١١١ ، ١٢٠  
» » العلم بها ٣٣٠ ، وما بعدها  
المبادئ الخاصة ١٥٦ - ١٥٧  
المبادئ العامة ٣٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ،  
٢٥٢  
مبادئ العلوم ٢٩ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٦٩ ،  
١١١ ، ١٥٥ ، وما بعدها ، ٢٤٧  
وما بعدها  
مبادئ العلوم لا تبرهن ١٨٥ ، وما بعدها  
» » نوان ٢٥٤ - ٢٥٥  
» القياسات ١٨ ، ٦٣ ، ٦٧  
» المقاييس (ليست متفقة) ٢٥١



مقدمات البرهان ٢٤ - ٢٨ ، ٣٢ ،  
١٠٦ ، ١٣٥ وما بعدها  
المقدمة الجدلية ١١٠  
» العرضية ٢٩ ، ١٥٣  
مقدمة غير ذات وسط ١١٠  
» فطرية القياس ٦٤  
المقدمات المغالطية الجدلية ٢٦  
المقول على الكل ١٢٣ ، ١٣٥  
المقولات العشر ٢٣٣  
الملزوم ٦٠  
ملكة البرهان ٥٦  
المواد ٩٩ وما بعدها  
» البرهانية ٥٥  
» الجدلية ٥٥  
الموجهات ٢٧  
موضوع العلم ٣٣ ، ١٥٧  
موضوعات العلوم ٢٩ ، ٣٩ ، ١٥٥  
وما بعدها  
موضوعات العلوم - اختلافها ١٦٢ وما بعدها  
١٦٢ وما بعدها  
( ن )  
النتيجة (قديرون عليها بأسباب مختلفة) ٣٢١  
نتيجة برهان ٤٤  
نتائج البراهين ٢٥٣  
النسبة (بين الموضوع والمحمول) ٢٣ ، ٨٥  
نظرية المثل الأفلاطونية ٣٣

المصادر ١٨٤ وما بعدها  
المضاف ٩٠  
مطلب أي ٦٨  
» ما ٤١ ، ٦٨ ، ٢٦٢ وما بعدها  
» لم ٤١ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٢٦١  
وما بعدها  
مطلب هل ٤١ ، ٦٨ ، ٢٦١ وما بعدها  
المطالب ١٩ ، ٣٢ ، ٤١ ، ٦٨ وما  
بعدها ، ٢٦١ وما بعدها  
المطلوب ٧٥  
المطلقات (القضايا) ١٢٣  
المظنونات (القضايا) ٦٦ ، ٦٧  
المعاني (المركبة) ٦٩  
» (المفردة) ٩٩ ، ٧٠  
المعرفة (نظرية) ١١  
المعقولات ٣٦  
المعقول (الكلية) ٢٢٠ وما بعدها  
المعول ٤٤  
» صلته بالعلة في الزمان ٣٠٣ - ٣٠٤  
المغالطة ٥٦  
المغالطات (البرهانية) ٢٦ ، ١١٦  
» (الجدلية) ١١٦  
المقبولات (القضايا) ٦٦  
المقدمة الأولية ٢٨ ، ١٣٧  
المقدمات البرهانية ١١٦  
» البرهانية (مناسبتها لمطالبها) ١٧٤  
وما بعدها

(ى)	نقل البرهان ١٦٩
	النوع ٢٣ ، ٢٥ ، ١٠١
	(هـ)
اليقين ٧٩ ، ٨٨-٨٩ ، ٩٥ ، ١٥٠	الهندسة ٣٣ ، ٣٥ انظر علم الهندسة
وما بعدها	(و)
اليقين الحقيقي ٩٤	وجوب النسبة (بين الموضوع والمحمول) ٨٥
» الدائم ٩٠	الوسائط (بين حدى الإيجاب) ٢٢٩
اليقينية ٧٩	الوضع = القضية الموضوعية ١١٠ ، ١١١

ابن سينا

# الشفاء

(لنطقه)

٦ - الجدل

راجعته وقدم له

الدكتور ابراهيم مدكور

حقق النص وقومه وقدم له

الدكتور أحمد فؤاد الأهواني

الثقافة والارشاد القومي

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر

الدار المصرية للأليف والترجمة

بمناسبة الذكرى الالفية للشيخ الرئيس

القاهرة

«لجنة العامة لشؤون المطابع الأميرية»

١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م

مَشُورَاتِ مَكْتَبَةِ آيَةِ اللَّهِ الْعَظِيمِ الْمُرَعَشِيِّ النَّجَفِيِّ  
قَمِ الْمَقَدَّسَةِ - أَيْرَانَ ١٤٠٤ هـ

## الفهرس

صفحة	
( ١ )	تصدير للدكتور إبراهيم مذكور .. .. .
( ٧ )	مقدمة للدكتور أحمد فؤاد الأهواني .. .. .
( ٧ )	نسبة الطوبيقا إلى الأرجانون .. .. .
( ٩ )	ترجمة الطوبيقا إلى العربية .. .. .
( ١٢ )	موضوع الطوبيقا .. .. .
( ١٦ )	الجلال السينوى .. .. .
( ١٧ )	منطق البرهان ومنطق الجدل .. .. .
( ٢٢ )	أنواع المخاطبات .. .. .
( ٢٤ )	تعريف الجدل .. .. .
( ٢٧ )	السائل والمجيب .. .. .
( ٢٨ )	المقدمة والمسألة والوضع .. .. .
( ٢٩ )	صناعة الجدل .. .. .
( ٣١ )	منطق الرجحان .. .. .
( ٣٣ )	منافع الجدل .. .. .
( ٣٦ )	المواضع .. .. .
( ٣٩ )	تفاضل المشهورات .. .. .
( ٤٠ )	الحمل قضايا وجودية .. .. .
( ٤٢ )	الجدل من مباحث القيمة .. .. .
( ٤٣ )	موقف ابن سينا من القيم .. .. .
( ٤٥ )	تحليل قضايا القيمة .. .. .
( ٤٦ )	الأخلاقية .. .. .
( ٤٩ )	علاقة القيمة .. .. .
( ٥٠ )	الأفضل .. .. .
( ٥١ )	الأولى .. .. .
( ٥٣ )	الآثر .. .. .
( ٥٤ )	خاتمة .. .. .
( ج )	

# الجدل

## المقالة الأولى

- الفصل الأول ... .. ٧  
فصل (أ) في معرفة القياس الجدلي ومنفعته ... ..
- الفصل الثاني ... .. ١٥  
فصل (ب) في السبب الذي يسمى له هذا الضرب من المقاييس جدلية ... ..
- الفصل الثالث ... .. ٢١  
فصل (ج) في بيان حد الجدل وتناوله للسائل والمجيب وإشباع القول في السائل والمجيب ... ..
- الفصل الرابع ... .. ٣٤  
فصل (د) في إبانة ما غلط فيه قوم من أمر القياس الجدلي وفي تعريف الموضوع والمقدمة وأسباب الشهرة وإعطاء السبب في تسمية هذا الكتاب بالمواضع ... ..
- الفصل الخامس ... .. ٤٣  
فصل (هـ) في التفريق بين القياسات الجدلية وقياسات أخرى كلية النتائج تشبهها والكلام الجامع لمنافع الجدل ... ..
- الفصل السادس ... .. ٥٣  
فصل (و) في الأجزاء الأولى للمقاييس الجدلية وهي الجنس والحد والخاصة والنوع والعرض ... ..
- الفصل السابع ... .. ٦٣  
فصل (ز) في كيفية الانتفاع بالمواضع المعدة نحو هذه الأمور وكيفية اعتبارها في المقولات ... ..
- الفصل الثامن ... .. ٧٢  
فصل (ح) في تفصيل المقدمات المشهورة الجدلية والمطلوبات الجدلية ... ..
- الفصل التاسع ... .. ٨١  
فصل (ط) في الآلات التي تتم بها ملكة الجدل وطلب المواضع وهي أربع ... ..
- الفصل العاشر ... .. ٩٤  
فصل (ي) في منافع هذه الآلات ... ..

## المقالة الثانية

١٠٣	الفصل الأول
...	...
...	فصل (١) في مواضع الإثبات والإبطال المأخوذة من جوهر الوضع
١١٢	الفصل الثاني
...	...
...	فصل (ب) فصل في مثل ذلك
١٢٤	الفصل الثالث
...	...
...	فصل (ج) في مواضع الإثبات والإبطال المأخوذة من أمور خارجية
١٣٥	الفصل الرابع
...	...
...	فصل (د) في مثل ذلك
١٤٥	الفصل الخامس
...	...
...	فصل (هـ) في الأولى والآثر
١٥٢	الفصل السادس
...	...
...	فصل (و) في المواضع

## المقالة الثالثة

١٦٥	الفصل الأول
...	...
...	فصل (١) في المواضع الجنسية
١٧٣	الفصل الثاني
...	...
...	فصل (ب) في مثل ذلك
١٨٤	الفصل الثالث
...	...
...	فصل (ج) في مثل ذلك
١٩١	الفصل الرابع
...	...
...	فصل (د) في مثل ذلك

## المقالة الرابعة

٢٠٧	... .. الفصل الأول
...	... .. فصل ( ١ ) في مواضع أن الخاصة أجيدت أم لم تجد
٢١٦	... .. الفصل الثاني
...	... .. فصل ( ب ) يشتمل على مواضع في أن الخاصة أعطيت أو لم تعط
٢٢٦	... .. الفصل الثالث
...	... .. فصل ( ج ) في استعمال المواضع المشتركة في الخاصة

## المقالة الخامسة

٢٤١	... .. الفصل الأول
...	... .. فصل ( ١ ) في الشروط الأول للتحديد وفي مواضع اعتبار جودة التحديد
٢٥٠	... .. الفصل الثاني
...	... .. فصل ( ب ) في مواضع إثبات الحد وإبطال الخاصة
٢٦٣	... .. الفصل الثالث
...	... .. فصل ( ج ) في مواضع مثل التي مرت
٢٧١	... .. الفصل الرابع
...	... .. فصل ( د ) في مثل ذلك
٢٨٤	... .. الفصل الخامس
...	... .. فصل ( هـ ) في مثل ذلك

## المقالة السادسة

٢٩٣	... .. الفصل الأول
...	... .. فصل ( ١ ) في مواضع هو هو والغير



## المقالة السابعة

- الفصل الأول ... .. ٣٠١
- فصل (١) في وصايا السائل وأكثرها في المقدمات ... ..
- الفصل الثاني ... .. ٣١١
- فصل (ب) في وصايا السائل وأكثرها في أحوال القياس والاستقراء وفيه ذكر ما يصعب وجدان القياس عليه ويسهل إعطاء السبب فيه ... ..
- الفصل الثالث ... .. ٣٢٠
- فصل (ج) في وصايا المجيب ... ..
- الفصل الرابع ... .. ٣٣١
- فصل (د) في الوصايا المشتركة بينهما بعد تعريف القياس الفاضل والقياس المستحق للتبكيك وأصناف ذلك وفيها أصناف المصادر على المطلوب الأول والمصادر على المقابل المطلوب ... ..

مذكرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

وبعد فقد حضر

مجلس

التعليمية بـ

في

الوقت

وكانت

مناقشة

في

وكان

مجلس

التعليمية

بـ

في

الوقت

وكان

مجلس

التعليمية

بـ

في

الوقت

وكان

مجلس

التعليمية

بـ

## تصدير

للدكتور ابراهيم مذكور

بدأ البحث العلمي لدى اليونان في صورة حوار ونقاش ، إن في شئون الكون أو في شئون الإنسان . وفي ضوء ذلك حدد موضوعه ، ورسم منهجه ، وأقيمت مبادئه . وقد بلغ هذا الحوار أشده في أواسط القرن الخامس قبل الميلاد على أيدي السوفسطائيين ، الذين اتخذوا منه حرفة ترمى إلى جمع المال وكسب المواقف المختلفة بالحق وبالباطل . ثم جاء سقراط فقوم أودهم ، وردّ على مغالطاتهم ، وحول الحوار إلى ضرب من الجدل ، إلى ذلك "التوليد" الذي يقوم على أسئلة دقيقة محكمة تؤدي إلى تحديد المعنى وكشف الحقيقة .

ولقد سار أفلاطون على نهج أستاذه ، فسلك سبيل الحوار في أغلب مؤلفاته . ومحاورات الشباب ، أو السقراطية ، لا تعبّر عن آراء سقراط فحسب ، بل تردد لغته وأسلوبه ، وتسجل نقاشه وجدله . وفي محاورات الكهولة والشيخوخة يستكمل الجدل الأفلاطوني أدواته ، ويصبح منهجا واضحا للبحث والدراسة . يقسم ويصنف ، ينتقل من فكرة إلى أخرى ، ومن قضية إلى قضية ، حتى يصل إلى عالم المثل والمعاني الأزلية . والجدل الحق هو ذلك الذي ينظر إلى العلوم نظرة شاملة ، ويدرك حقائق الأشياء . وأضحت الأكاديمية معهدا لتخريج جدليين حقيقيين .

ولم يكن بد من أن يتأثر أرسطو بذلك كله ، ويأخذ بقدر من الحوار والجدل . وله في شبابه محاورات شبيهة بالمحاورات الأفلاطونية ، وما منطقته في جملته إلا وليد الجدل السقراطي الأفلاطوني . بيد أنه يوم أن اهتدى إلى نظرية القياس كان عليه أمر الجدل ، وعدّه مجرد مران ذهني لا يباغ مستوى المنهج العلمي . وكتاب

”طوبيقا“ من مؤلفاته العلمية الأولى ، و باب من أبواب دراساته المنهجية ، وفيه آثار أفلاطونية واضحة . ويظهر أنه لم يكتب دفعة واحدة ، وضعت أجزاءه الستة الوسطى أولا ، ومهدت لنظرية القياس . ثم أضيف إليها الجزءان الأول والثامن بعد كشف هذه النظرية لربطها بالجدل في عمومها (١) .

\*  
\* \*

ترجم هذا الكتاب إلى العربية غير مرة في القرن التاسع الميلادي ، وعلى أيدي مترجمين ممتازين ، في مقدمتهم إسحق بن حنين ويحيى بن عدي . وترجمت معه أجزاء من شروحه اليونانية ، الإسكندر الأفروديسي وأمونيوس وثامسطيوس ، ومنها ما لم يصلنا في لغته الأصلية . وما إن ترجم حتى سارع الباحثون في العالم العربي إلى تفسيره واختصاره ، ففسر متي بن يونس ، أستاذ الفارابي ، جزءا منه ، وشرحه الفارابي نفسه ولخصه . وعنى به يحيى بن عدي ، تلميذ الفارابي ، عناية خاصة ، ووضع له تفسيراً شاملاً في نحو ألف ورقة ، ثم امتدت هذه العناية إلى ابن سينا وابن رشد .

وله أثرين في العالم الإسلامي ، حيث كان الحوار والجدل والأخذ والرد بدرجة لا تقل عما كانت عليه في أئتنا في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد . عد جزءاً من المنطق الأرسطي ، وأفاد منه المسلمون في جدلهم ، وبخاصة أهل الفرق والفلاسفة والمتكلمون . وإذا كان المناطقة المتأخرون قد أهملوه نوعاً ، فإنه كان مصدراً هاماً لعلم إسلامي جديد هو ”علم آداب البحث والمناظرة“ (٢) .

وقد وقف عليه ابن سينا الفن السادس من منطق ”الشفاء“ الذي نخرجه اليوم تحت عنوان ”كتاب الجدل“ وفيه ولا شك بحث شامل ودرس مستفيض ،

(1) Maier, Syllogistik des Aristoteles, Tübingen 1896 — 1900 t 11, p 98; cf. Ross, Aristotle, London, 1930, p 56

(2) Madkour, L'Organon d'Aristote dans le monde arabe, Paris 1934, p, 234.

في لغة سهلة وأسلوب واضح ، وإن كان يجارى "طوبيقا" أرسطو إلى درجة عز معها ما امتاز به الأستاذ الرئيس من دقة التبويب. والواقع أن "طوبيقا" ليست على غرار ما عرف في المؤلفات العلمية الأرسطية الأخرى من منهج واضح وعناية بالمبادئ والأمور الكلية ، ويحاكيه "الجدل" السينوى الذى يعوزه أحيانا أن يعنون لبعض الفصول عنوانا دقيقا محكما . وباختصار لا يكاد يخرج "جدل" ابن سينا عن "طوبيقا" أرسطو إلا في بعض التفاصيل والحزئيات ، وبخاصة ما اتصل ببعض المناقشات الإسلامية ، كالخصومة حول خلق القرآن .

وأساس الاستدلال الجدلى عند ابن سينا أنه قياس يقوم على مقدمات مسلمة بوجه عام أو من المتجادلين على الأقل ، فهو أدنى رتبة من الاستدلال البرهانى الذى يقوم على مقدمات يقينية . وما هو إلا نحو من أنحاء القياس ، ومظهر من مظاهر تطبيقه . والواقع أن القياس الأرسطى الصحيح لا يختلف مطلقا من ناحية صورته ، وإنما يرجع اختلافه فقط إلى مادته (١) . فإن كانت مقدماته يقينية فهو برهانى ، وإن كانت ظنية فهو جدلى ، وإن كانت مغالطة فهو سوفسطائى ، وإن كان الظن فيها مرجوحا وأريد بها مجرد الإقناع فى الأمور الحزئية المدنية فهو خطابى ، وإن كان مبعثها الخيال فهو شعرى . تلك قسمة خماسية مقررة لدى كبار فلاسفة الإسلام ، وعلى أساسها عدت الخطابة والشعر جزئين من أجزاء المنطق (٢) . وأرسطو نفسه أميل إلى أن يشمل قياسه كل استدلال ، ولا يتردد فى أن يربط الجدل والمغالطة بالبرهنة العلمية ، وهى تخضع جميعا لقوانين منطق واحد .

ويقود هذا التقسيم إلى نظرية أخرى سيكلوجية واجتماعية قال بها الفارابى وابن سينا وابن رشد ، وملخصها أن الناس متفاوتون فى إدراكهم ومدى تقبلهم

(١) ابن سينا ، كتاب الجدل ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٩

(٢) Madkour, L'organon, p. 11 - 14.

للحجج والبراهين . فمنهم من اتسعت ثقافته واكتمل إدراكه ، بحيث يقوى على تفهم البرهنة اليقينية ، وهؤلاء هم الخاصة من فلاسفة وعلماء . ومنهم من ضاق علمه وقصر إدراكه ، فيقنع بالأمور المسلمة والمشهورة ، ومن أوضح الأمثلة على ذلك جماعة الجدليين من أصحاب الفرق . ومنهم من لم تتوفر له ثقافة ولا فكر ناضج ، وتكفيه الأدلة الخطابية ، وهؤلاء هم العامة والدهماء . والأدلة الخطابية في الواقع باب من أبواب البرهنة الجدلية ، وكل ما فيها أنها تعتمد على مقدمات أقل شهرة وأقل رجحانا .

ومن الحكمة أن يخاطب الناس على قدر عقولهم ، فتكون للخاصة لغة تختلف عن لغة غيرهم . ومن الخطأ أن تخاطب الجماهير بلغة الفلاسفة والعلماء ، وفي هذا ما فيه من بلبلة واضطراب . تبدو أهمية الجدل والخطابة في الأمور الدينية والمدنية ولا يزال لهما شأنهما في دور القضاء والمجالس النيابية ، ويعول عليهما في القيادات السياسية والاجتماعية .

\*  
\*  
\*

ففي نشر "كتاب الجدل" إحياء لتراث قيم ، وتقدير لمادة غزيرة في المحاور والمناظرة . وقد اضطلع بتحقيقه الدكتور أحمد فؤاد الاخواني ، وقضى في ذلك عدة سنين ، معولا على تسعة من أهم مخطوطات "الشفاء" . وهاهوذا يخرج اليوم بعد أن استكمل أجهزته العلمية ، وعلى أساس نص مختار مضاف إليه في الهامش الروايات الأخرى .

ولم يقنع بذلك ، بل ضم إليه مقدمة مستوعبة ، فيها تاريخ وتحقيق ، وتحليل ومقارنة . عرض "لطوبيقا" أرسطو ، فأشار إلى موضوعه ، وحدد منزلته من "الأرجانون" ، وبين كيف ترجم مع بعض شروحه القديمة إلى العربية . وحلل "الجدل" السينوي تحليلا دقيقا ، مقارنة بينه وبين "طوبيقا" ، ففصل القول في أنواع المخاطبات ، والسائل والمجيب ، والمقدمة والمسألة ، والشهرة والغلبة .

ووقف طويلا عند صلة الجدل بمباحث القيمة ، وشاء أن يستدل من ذلك على أن ابن سينا قال بأحكام قيمية إلى جانب الأحكام الوجودية ، وأنه تبعاً لهذا يفرق بين منطق الرجحان ومنطق اليقين ، أو بعبارة أخرى بين منطق الجدل ومنطق البرهان .

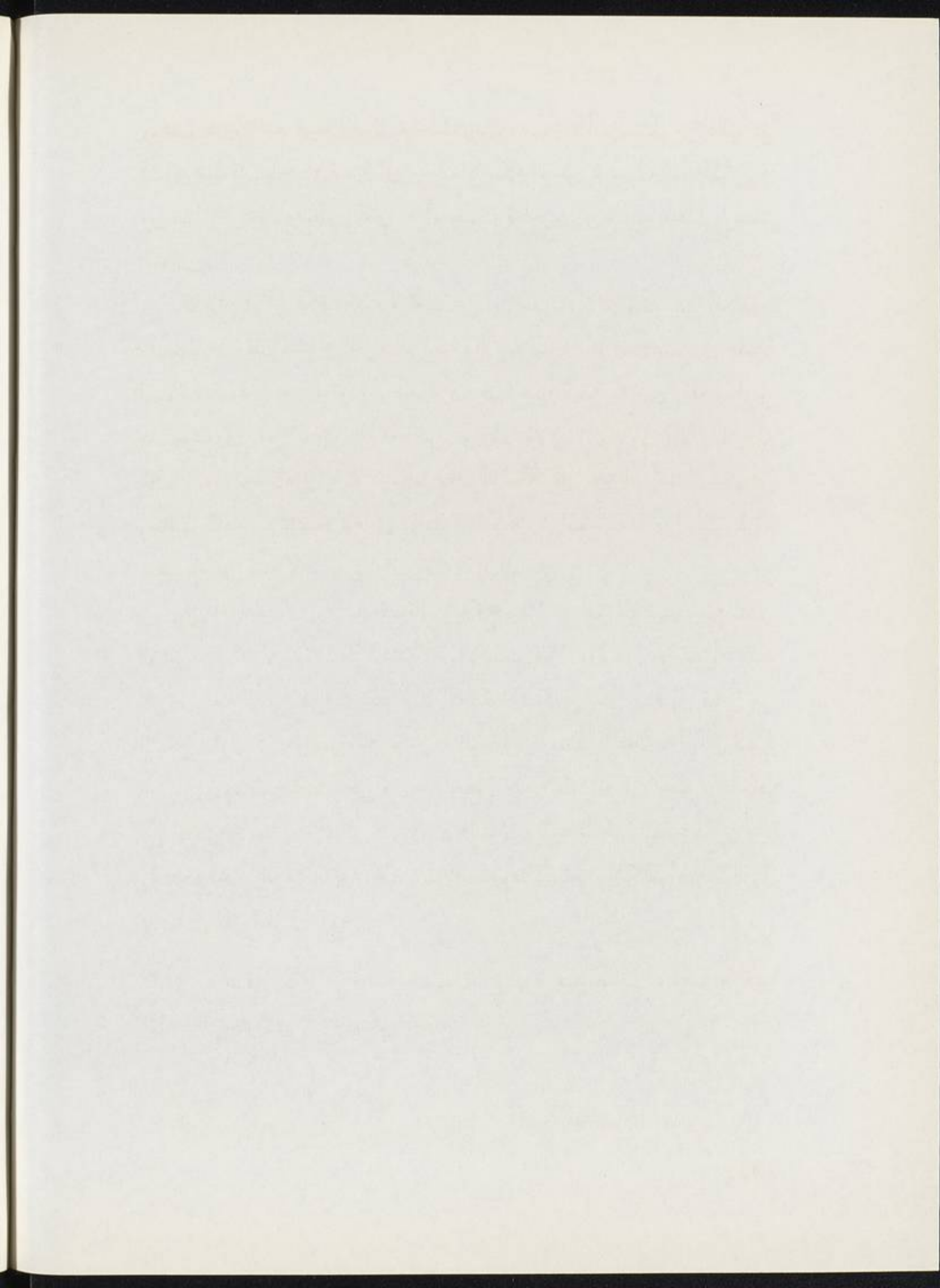
ولا نزاع في أن فكرة القيمة لم تغب عن ابن سينا ، كما لم تغب عن أفلاطون وأرسطو ، وقد ألم بها في بحوثه السياسية والأخلاقية ، أما أنه ذهب إلى فلسفة القيمة ، فهذا ما يعز إثباته ، أو أنه يفرق بين أحكام قيمية وأخرى واقعية ففي هذا توسع في حمل الماضي على الحاضر . والقول بالأفضل والأولى والآثر لا يعنى حتما القول بأحكام قيمية ، لا سيما ونظرية الحكم كلها في أساسها السيكولوجي وجانبها المنطقي لم تتضح تماما في الفلسفة القديمة ولا المتوسطة ، ومباحث القيمة بوجه عام من صنع هذا القرن وأثریات القرن الماضي .

وعلى اقتراض أن ابن سينا قد قال بأحكام قيمية ، فهو يخضعها أيضا لمنطق القياس ، لأن وحدة المنطق عنده أمر لا شك فيه . ومنطق الاستقراء نفسه لا يرتضى منه ، على غرار أرسطو ، إلا الاستقراء الكامل الذي يردده إلى قياس من الشكل الأول<sup>(1)</sup> . وانتفرة التامة بين منطق اليقين ومنطق الرجحان ، أو بين منطق الضروري ومنطق المحتمل التي قال بها بعض قدماء الشراح ، لا تخلو من خلط بين المنطق الأرسطي والمنطق الرواق . ذلك لأن البرهنة الجدلية عند ابن سينا وأستاذه أخت البرهنة العلمية ، تخضعان معا لشروط القياس وأشكاله وأضرابه والفرق بينهما في المرتبة لا في النوع .

وبعد ، ففي تحقيق "كتاب الجدل" ونشره جهد صادق ، ومساهمة قيمة يقدرها الباحثون في تاريخ المنطق عامة .

ابراهيم مذكور

(1) Maclakour, L'Organon, p 217 — 221.





## مقدمة

للدكتور أحمد فؤاد الأهواني

نسبة الطوبيقا إلى الأرجانون :

يأتي " الطوبيقا " في الترتيب قبل " السفسطة " مباشرة .

وليس هذا الفصل بين الكتابين من عمل أرسطو ، إذ يلوح أن صاحب المنطق كان يعدهما كتابا واحدا ، لأنه أشار إلى " السفسطة " مرتين تحت عنوان " الطوبيقا " (١) . وقد ذكرنا في المقدمة (٢) التي مهدنا بها لنشر السفسطة إلى أن : " كتاب السفسطة ليس إلا ملحقا لكتاب الجدل ، وأن الجدل إذا كان مؤلفا من ثمانية كتب ، فإن السفسطة تؤلف الكتاب التاسع والآخر ، ولم يظهر من المحدثين بعد ذلك من شك في هذه الصلة " .

ولا يخرج ما كتب " تريكو " في مقدمته لترجمة " الطوبيقا " عما ذكر في مقدمة السفسطة إذ يقول ما فحواه : إن تأليف الطوبيقا يبدو في مجموعه سابقا على تحرير " التحليلات الأولى " و " التحليلات الثانية " ، ويلوح أنه أكثر صلة بالكتب الأولى من الأرجانون . والأرجح أن الجزأين من الثاني إلى السابع أقدم من بقية أجزاء " الطوبيقا " ، وهي تأتي مباشرة بعد " المقولات " . ذلك أن

(١) أنظر مقدمة فورستر لترجمة الطوبيقا صفحة ٢٦٥ ، طبعة لوب

Loeb Classical Library - Aristotle ; Organon ; Posterior Analytics ; Topica ; translated by Tredennick and Forster, 1960

وقد ترجم التحليلات الثانية تريدينك مع كتابه مقدمة في عشرين صفحة .

أما فورستر فهو الذي ترجم الطوبيقا ، وكتب مقدمة في سبع صفحات ، وتوفى قبل نشر الكتاب الذي صدر ١٩٦٠

(٢) الشفاء ، السفسطة ، ١٩٥٨ ، صفحة ١ - ٢٥

نظرية البرهان كانت لا تزال مجهولة ، فضلا عن أن معنى المصطلحات ينحلو من الدقة الفنية . مثال ذلك هذان المصطلحان συλλογιζεσθαι, συλλογισμός فإنهما يستخدمان للدلالة على الاستدلال بوجه عام ، ولا يدلان أبدا على الاستدلال القياسي كما يعرفه أرسطو في بداية كتاب "القياس" . على العكس من ذلك يدل كثرة استعمال الفعل μετέχειν<sup>(١)</sup> على بقايا من الجدل الأفلاطوني .

وكان معظم قدماء المفسرين يذهبون إلى أن منطق الرجحان مختلف تماما عن منطق البرهان، لأنه منطق لا يمكن أن يوصل إلى الحقيقة العلمية ، فهو منطق ينطبق على ميدان آخر . على العكس من ذلك يرى المحدثون أنه ضرب من الارتياض الممهّد إلى نظرية البرهان ، وهي نظرية يرى أرسطو في مذهبه أنها يجب أن تكمل الجدل التقليدي ، كما كان يمارسه أفلاطون والسفسطائيون ، بل أرسطو نفسه<sup>(٢)</sup> .

وفسر الإسكندر الافروديسي "الطوبيقا" ، وعود العرب على تفسيره ، كما رجع إليه المترجمون اللاتين في العصر الوسيط ، واستعان به تريكو في ترجمته الحديثة<sup>(٣)</sup> وقد رجع العرب بجانب تفسير الإسكندر إلى شرح "أمونيوس" الذي عاش في النصف الثاني من القرن الخامس إلى أوائل السادس الميلادي ، درس في أثينا ، وكان من تلامذة "برقلوس" كما كان أستاذ "سمبليقيوس" . فقدت شروحه على أفلاطون وأرسطو ، ولكن عرفها العرب .

(١) أي يشارك .

(٢) Aristotelis, Organon, Les Topiques, Traduction par Tricot ; 2ème éd. Paris, 1950

(٣) Aristotelis Topiconum libros octo Commentario, ed. M. Wallies, Berlin, 1891

## ترجمة الطوبيقا إلى العربية :

ذكر ابن النديم في الفهرست - ونقل القفطى كلامه بنصه - أسماء من نقلوا الكتاب من اليونانية إلى السريانية ، ومن السريانية إلى العربية ، ومن فسرهم من العرب ، فيما يلي :

« الكلام على طوبيقا :

نقل إسحاق هذا الكتاب إلى السرياني ، ونقل يحيى بن عدى الذى نقله إسحاق إلى العربى ، ونقل الدمشقى منه سبع مقالات ، ونقل ابراهيم بن عبدالله الثامنة ، ويوجد بنقل قديم .

الشارحون :

قال يحيى بن عدى فى أول تفسير هذا الكتاب : إني لم أجد لهذا الكتاب تفسيراً لمن تقدم إلا تفسير الإسكندر لبعض المقالة الأولى ، وللمقالة الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة ، وتفسير أمونيوس للمقالة الأولى والثانية والثالثة والرابعة ؛ فعولت على ما قصدت فى تفسيري هذا على ما فهمته من تفسير الإسكندر وأمونيوس ، وأصلحت عبارات النقلة لهذين التفسيرين .

والكتاب بتفسير يحيى نحو ألف ورقة .

ومن غير كلام يحيى شرح أمونيوس للمقالات الأربع الأولى ، والإسكندر للأربع الأواخر إلى الاثنى عشر موضعاً من المقالة الثامنة .

وفسر ثامسطيوس "المواضع" (١) منه .

(١) المقصود المقالات من الثانية إلى السابعة من الطوبيقا ، وهى التى تبحث فى المواضع .

وللفارابي تفسير هذا الكتاب ، وله مختصر فيه .

وفسر "متى" المقالة الأولى .

والذي فسره أمونيوس والإسكندر من هذا الكتاب نقله إسحاق .

وقد ترجم هذا الكتاب أبو عثمان الدمشقي « .

وهناك إشارات مختلفة في المخطوط (١) العربي لمنطق أرسطو عند الكلام على طوبيقا ، توضيح الأصل المترجم عنه ، وتكشف عن المترجمين والمفسرين والمصححين . وقد نسخ الأرجانون بما فيه الطوبيقا عن نسخة كان يملكها الحسن بن سوار المنطقي . ففي آخر المقالة الثانية يذكر الناسخ ما نصه : " نقلت من نسخة الحسن بن سوار ، التي صححها من نُسخٍ نظر فيها على أبي بشر متى ، فرجع بالخلاف بين النسخ إلى السرياني ، وأصلحه على ما أوجبه النسخ السريانية .

قوبل بالمقالة الأولى وهذه الثانية نسخة عتيقة ذكرنا نسخهما أنه كتبهما في سنة ثمان وتسعين ومائتين من الدستور الأصلي المصحح الذي نقل من اليوناني ، وقابل بهما عليه ، وأنه قوبل بهما أيضا اليوناني وصححهما بحسب ذلك ، فكان أيضا موافقا " (٢) .

وجاء في أول الكتاب ما نصه : " المقالة الأولى من كتاب طوبيقا نقل أبي عثمان الدمشقي " . وكان الدمشقي من جلة النقلة ، يترجم عن السريانية نقلا جيدا

(١) نشر الدكتور عبد الرحمن بدوي الطوبيقا في جملة الأرجانون بعنوان منطق أرسطو الجزء الثاني ١٩٤٩ ، ص ٤٦٩ ، إلى الجزء الثالث ، ١٩٥٢ ، ص ٧٣٣ — وقد درس الدكتور خليل الجر المخطوط بمناسبة بحثه عن المقولات انظر Khalil Georr, Les Catégories d'Aristote, Beyrouth, 1948

(٢) بدوي ، منطق أرسطو ، ج ٢ ، ص ٥٣١ ، ٥٣٢

بحسب المعنى ، مع مطابقته للأصل ، وفي التعليقات المذكورة في هذه النسخة ما يدل على ذلك ، ففي أول المقالة الثانية يقول : ” قرأت هذه المقالة قراءة فهم بحسب الطاقة والحرص ، ولم أجد فيها ما وجدته في غيرها من سقم ، فأعلم عليه “ .

أما المقالة الثامنة ، فهي بنقل مترجم يسمى ابراهيم بن عبد الله .

وقد ترجم هذا الكتاب على ما جرت به العادة في عصر الترجمة أكثر من مرة . وقد صرح ابن النديم بذلك ، حين قال إن إسحاق نقله إلى السرياني ، ونقله يحيى بن عدي إلى العربي ، ثم نقله الدمشقي . وأضاف بعد ذلك ” ويوجد بنقل قديم “ .

ولعل هذا يوافق الخبر الذي أورده ” كراوس “ في بحثه عن التراجم المنسوبة لابن المقفع . ذلك أن الجاثليق طيماتاوس كتب إلى القسيس فيثون رسالة عن ترجمة طوبيقا إلى العربية . وكان طيماتاوس معاصرا للرشيد الذي أمره : ” بترجمة كتاب طوبيقا لأرسطو الفيلسوف من السريانية إلى العربية “ . فقام طيماتاوس بنقله من اليونانية إلى السريانية ، ونقله ” الشيخ أبونوح “ من السريانية إلى العربية . والسبب في ذلك أن الكتاب كان مترجما ترجمة غثة لفظا ومعنى (١) .

وعلى الرغم من أن عناية السريان حتى القرن السادس لم تكن تتجاوز في منطق أرسطو كتاب ” التحليلات “ ، إلا أن الطوبيقا لقي عند العرب منذ عصر الترجمة عناية كبيرة ، فنقل نقلا أول ، وثانيا ، وروجعت الترجمة ، وصحح النقل .

(١) عبد الرحمن بدوي ، التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية ، ص ١١٥ ، ١١٦ .

والترجمة العربية الموجودة بين أيدينا - وهي الترجمة الأخيرة - من عمل الدمشقي .  
وهي جيدة سواء من جهة المصطلحات أم من جهة العبارة .

وعنوان الكتاب باليونانية طوبيقا  $\tau\omicron\pi\iota\kappa\acute{\alpha}$  ، فدرج العنوان باسمه اليوناني  
في العربية ، كما قالوا : إيساغوجي ، وقاطيغورياس ، وباري أرمنياس ،  
وأنالوطيقا . ثم أخذ المترجمون ينظرون في المعنى المقصود من الاسم اليوناني ،  
ووضعوا له ما ينطبق عليه في اللسان العربي ، فقالوا : "الجدل" .

والجدل يقابل المصطلح اليوناني كما ورد في ابتداء الكتاب ، حيث يقول  
أرسطو : فينبغي أن نقول أولاً ما هو القياس ، وما هي أصنافه ، حتى يحصل لنا  
"القياس الجدلي"  $\delta\iota\alpha\lambda\epsilon\kappa\tau\iota\kappa\acute{o}\varsigma$  συλλογισμός [100a,23]

وسنشير إلى كتاب أرسطو باسم "طوبيقا" ، وإلى الترجمات وإلى كتاب  
ابن سينا باسم "الجدل" .

#### موضوع الطوبيقا :

لما كان ابن سينا يحاذي إلى حد كبير أرسطو ، فسنعرض في إيجاز لموضوع  
الطوبيقا قبل الانتقال إلى الكلام عن كتاب الجدل السينوي .

الغرض من الطوبيقا كما بين أرسطو في استهلال الكتاب : الاستدلال  
من المقدمات الذائعة ، وتجنب التناقض . أو كما جاء في الترجمة العربية القديمة :  
"إن قصدنا في هذا الكتاب أن نستنبط طريقاً يتهيأ لنا به أن نعمل من مقدمات  
ذائعة قياساً في كل مسألة تقصد ، وأن نكون إذا أجبنا جواباً لم نأت بشيء  
مضاد" .

والقياسات ضربان أساسيان ، أحدهما البرهاني وهو موضوع التحليلات ،  
والآخر الجدلي ، وهو موضوع هذا الكتاب .

والقياس الجدلي يؤخذ بمعنيين : الأول ترتيب مقدمات يتوصل منها إلى نتيجة ،  
غير أن المقدمات راجحة غير يقينية ، وباصطلاح القدماء ذائعة أو مشهورة . وهذا  
الضرب من الجدل يُسلك الجدل في جملة القياس بمعناه الأرسطي المعروف .

والثاني المحاوراة الجدلية بين شخصين أحدهما سائل والآخر مجيب . وهي حوار  
حقيقي ، والمصطلح اليوناني نفسه يدل على ذلك ، لأنه مركب من مقطعين "ديا"  
δία أى اثنين ، و"لكتيكون" λεκτικόν بمعنى قول ، فهو القول  
الدائرين شخصين . والحوار والجدل أصلهما واحد من جهة اللفظ ، فالجدل  
في معناه الأصلي وصورته البسيطة حوار يضع فيه السائل للمجيب سؤالا يجيب  
عليه المجيب بنعم أولا (١) .

ونحن نعلم أن المنهج الفكري بدأ عند سقراط والسفسطائيين حوارا ، وأصبح  
عند أفلاطون جدلا ، ثم تطور عند أرسطو قياسا وبرهانا . ومن المسلم به عند  
مؤرخي الفلسفة أن محاورات أفلاطون تنطوي على بعض البذور التي تطور عنها  
المذهب الأرسطي في البرهان .

ويفترق القياس الجدلي عن البرهاني من جهة ، وعن الممارى من جهة أخرى .

Madkour, *l'Organon d'Aristote dans le Monde Arabe*, Paris, 1934, p 227

(١)

ذلك أن مقدمات القياس البرهاني يقينية ومباشرة ، ولذا كان هذا القياس علميا .  
على حين أن مقدمات القياس الجدلي ليست يقينية ولا مباشرة ، بل ” راجحة “ ، أى  
ذائعة مشهورة يقبلها كل الناس ، أو معظمهم ، أو الحكماء منهم .

أما القياس الممارى فمقدماته راجحة فى الظاهر لا فى الحقيقة ، فالفرق بينه وبين  
الجدلى هو فرق ما بين الظاهر والحقيقة ، بين الباطل والحق .

ومع أن الجدل ليست له منزلة العلم اليقيني ، إلا أنه مطلب ليس عبثا لا طائل  
وراءه ، كالحال فى المرء ، أو الجدل ليجرد الجدل . وقد حدد أرسطو للجدل  
فوائد ثلاث :

( ١ ) الارتياض .

( ٢ ) الدربة على جدال الخصوم .

( ٣ ) النفع فى العلوم .

وقد أفاض أرسطو فى بيان الفائدتين الأولى والثانية ، ولكنه لم يوضح تماما  
كيف يعين الجدل فى طلب العلوم . فهو يقول إنه يكسبنا القدرة على مناقشة  
ما يؤيد الدعوى أو يعارضها ، فنتمكن بعد ذلك من التمييز بين الحق والباطل .  
وأىضا فلا سبيل إلى معرفة مبادئ العلوم إلا بأخذها من الآراء المشهورة لدى  
العلماء . وهذا يناقض ما قرره فى كتاب ” البرهان “ من أن الاستقراء أحد الطرق  
الموصلة إلى مبادئ العلوم ، وأن طريقها الآخر هو الأوليات التى تحصل فى العقل  
بالفطرة .



والمقدمات التي منها تستنبط النتائج هي أحكام تتركب من موضوع ومحمول .  
ولذلك نظر أرسطو في العلاقة بينهما ليتين من هذه العلاقة مبالغ يقين الحكم .  
فالمحمول إما أن يعبر عن الجنس أو الفصل أو الخاصة أو العرض . وقد اعتبر  
أرسطو الجنس والنوع شيئا واحدا . وتلك المحمولات الأربعة هي أساس تصنيف  
فريريوس للكليات التي أضاف إليها النوع . ولا نزاع أن مرتبة العلاقة بين الموضوع  
والمحمول إذا كانت خاصة أو عرضا أقل منها إذا كانت جنسا أو فصلا .

وقد اختص الكتابان الثاني والثالث ببحث العرض ، والرابع والخامس ببحث  
الجنس والخاصة ، والسادس والسابع الحد . ويسمى أرسطو هذا البحث الشامل  
للكتب من الثاني إلى السابع بالمواضع . ومصطلح الوضع τύπος من الصعب  
تعريفه باعتراف المحدثين . ويحاول "فورستر" (١) تفسير المواضع بأنها هي "المواضع  
المشتركة" Common places في المناقشة أو الحجّة . وترجم بالفرنسية باصطلاح  
Lieux Communs (٢) . أو هي المبادئ العامة للرجحان التي تشبه البديهيات  
بالنسبة إلى القياس البرهاني . وهي من هذا الوجه تصنيف يستمد منه  
الاستدلال الجدلي حججه .

ولم يعد الآن محل لبحث المواضع التي كانت تعد عند أرسطو نقطة البداية  
في الجدل ، فقد كانت آخر محاولة في الفكر الإغريقي نحو ثقافة عامة تسعى إلى مناقشة  
كل لون من ألوان المعرفة دون دراسة مبادئها الأولى الملائمة لها ، وهي الحركة التي

(١) المرجع السابق ص ٢٦٩ من مقدمة ترجمة الطويبيقا .

(٢) انظر قاموس لالاند الفلسفي ، ومقدمة تريكو . وانظر الفصل الذي كتبه روس عن منطق الجدل في كتابه  
"أرسطو" ص ٥٧ — ٥٩ Ross, Aristotle, London, 1949

حمل السفسطائيون لواءها . ولكن أرسطو يمتاز عن السفسطائيين بأنه كان يحاول معونة المفكرين على البحث المعقول بغير معرفة خاصة ، لا الظفر بالشهرة ، أو الكسب من التظاهر بالحكمة .

ثم عدل أرسطو عن هذا الطريق ، وبين للناس طريقا آخر أوثق وأفضل ، وهو المنهج العلمي ، وبذلك كان كتاب "البرهان" العلة في أفول نجم "الجدل" .

### الجدل السينوى :

ليس "الجدل" السينوى ترجمة لطوبيقا أرسطو .

وهو أيضا ليس تفسيراً أو شرحاً على نحو ما كان يصنع شراح أرسطو ، على الرغم من محاذاة ابن سينا في "الجدل" لترتيب الطوبيقا وأفكاره . فقد كانت منزلة صاحب المنطق طاغية على الفكر الفلسفى ، وبخاصة فى المنطق ، بحيث كان من الصعب الخروج على الأصول التى استنبطها وجعلها أساساً للفكر . وقد وصفه ابن سينا بالعظمة والنبوغ والعبقرية ، وبلغ مرتبة الكمال فى العلم ولا زيادة بعده لمستزيد ، وقد خاطب الشيخ الرئيس فى آخر كتاب "السفسطة" معشر المتعلمين قائلاً : « تأملوا ما قاله هذا "العظيم" ... وهل نبغ من بعده من زاد عليه فى هذا الفن زيادة ، كلا ، بل ما عمله هو التام الكامل ... » واعترف ابن سينا أنه بعد الاعتبار والاستقراء والتصفح لم يجد مذهباً يخرج عليه ، اللهم إلا فى "تفاصيل لبعض الجمل" (١) .

هذا المنهج المقرر فى آخر السفسطة ، من محاذاة ما كتبه أرسطو فى الخطوط الرئيسية العامة ، والاختلاف عنه فى شىء يسير من التفاصيل ، هو المنهج السينوى المطبق فى "الجدل" .

(١) الشفاء ، السفسطة ، ص ١١٤ .

وأول اختلاف نلقاه هو اختلاف المظهر الخارجي لكل من الكتّابين ، فعنوان كتاب أرسطو ” الطوبيقا “ ، وكان ينبغي أن يكون في العربية ” المواضع “ ، ولكن ابن سينا جعله ” الجدل “ . هذا التحول من المواضع إلى الجدل يفصح عن تغيير في وجهة النظر المنطقية إلى موضوع البحث ، أتكون المواضع هي محور الارتكاز في هذا المنطق أم الجدل نفسه . هذا التحول في العنوان يعبر عن تفسير معين لمنطق الجدل ، هو عند ابن سينا منطق رجحان يختلف عن منطق البرهان ، بمقدار ما يتميز ميدان الرجحان عن البرهان ؛ فالأول يلائم المباحث الإنسانية من دين وأخلاق وسياسة ، والثاني يتصل بالعلوم الطبيعية بوجه خاص .

والخلاف الثاني في المظهر أيضاً ؛ ولكنه ليس بذى بال ، لأنه لا يتجاوز تقسيم الكتاب إلى مقالات وفصول . فالطوبيقا ثمان مقالات ، والجدل سبع . وفصول كل مقالة عند ابن سينا فيها شيء من الإطناب ، ومن الشرح ، ولكن في ثناياها نظرات جديدة وتحليلات مبتكرة ، هي التي سنبرزها ونقف عندها .

### منطق البرهان ومنطق الجدل :

الفصل الأول من المقالة الأولى مقدمة سينوية أصيلة ، يكرر فيها ابن سينا ما ذكره في المدخل إلى منطق الشفاء عن ماهية الإنسان بالحقيقة ، والمكمل له ، وما ينبغي تحصيله لبلوغ هذا الكمال ، من معرفة نظرية فقط ، أو معرفة عملية تضاف إليها . ولما كانت أجزاء المنطق السابقة على الجدل هي المقولات والعبارة والقياس والبرهان ، وكان المنطق متسلسلا بعد ذلك إلى الجدل والسفسطة ، ثم الخطابة والشعر ، كان لا بد من استعراض سريع للمعرفة المكتسبة بطريق

المنطق إلى البرهان ، حتى يتبين مكان الجدل من المنطق عموما . إنَّ سبيل تلك المعرفة المكتسبة هو : " القياس اليقيني ، والقياس اليقيني هو البرهان " (١) .

ولكن القياسات ليست مقصورة على القياس الصورى الذى سبق بحثه فى التحليلات الأولى ، ولا على القياس اليقيني الذى هو موضوع التحليلات الثانية أو البرهان ، وإنما هناك أنواع أخرى من القياسات ، ومنها الجدلية ، النافعة فى « الأمور الشريكية » . " ويجب أن نتعلم هذه الأصناف أيضا ، لما لا تخلو عنه من منفعة ، بل لما تدعو إلى استعمالها فى الأمور المدنية من الضرورة " (٢)

يقرر ابن سينا بما لا يدع سبيلا إلى الشك منذ أول الكتاب أن الجدل نافع وضرورى لسياسة المجتمع ، وما تحتاج إليه هذه السياسة من دين وأخلاق وسياسة حكم ، وهى التى أطلق عليها " الأمور المدنية " . هذا التصريح الواضح الحاسم حدد معالم الطريق تحديدا متميزا ، وفصل بين منطق البرهان ومنطق الجدل ، من جهة أن موضوع منطق البرهان الطبيعىات ، وموضوع منطق الجدل الإنسانية (٣) .

مقدمات المنطق الأول موضوعة بحسب الطبيعة ونفس الحق ، ومقدمات المنطق الثانى مشهورة ، أو متسلمة ، إما من جمهور أهل الصناعة ، وإما من جمهور الناس .

(١) الجدل ، ص ٧

(٢) الجدل ، ص ٨

(٣) يتابع ابن سينا أرسطو عند الكلام عن منافع الجدل أنه نافع فى العلوم ، وأن المواضع منها مطلقة ومنها طبيعية ، ومنها خلقية ، غير أن ابن سينا مع اعترافه بأن هناك مقدمات جدلية طبيعية ، إلا أنها تتبع طريقا آخر خلاف الجدل — انظر الجدل ص ٥٠ — ٥٣ وما نذكره فى هذه المقدمة فيا بعد .

المنطق الأول ، لأنه يقيني ، فلا بد أن يدعن له الإنسان حتى لو انفرد مع نفسه ، بمعنى أن العقل الصريح في الإنسان لا بد أن يقبله ، ما دام يعتمد من جهة الصورة على مقدمات إذا رتبت ترتيبا معيننا لزم عنها نتيجة بالضرورة . أما المنطق الثاني فلا يخاطب به الإنسان نفسه ، بل : ” منفعته المخصوصة به هو في أمر مشترك ، وفي أن يخاطب غيره “<sup>(١)</sup> . والأول منفعته للإنسان مع نفسه بالذات ومع غيره بالعرض ، والثاني منفعته للإنسان مع غيره بالذات ومع نفسه بالعرض .

والعرض من المنطق الأول معرفة المجهول بالطريق اليقيني ما دام الفكر ترتيب أمور معلومة ليتأدى منها إلى أن يصير المجهول معلوما . ولكن الغرض من المنطق الثاني ” الغلبة “أساسا . والغلبة تغليب ، والتغليب ترجيح رأى على آخر ، واستحسان مقدمة مشهورة عن مقدمة أخرى . ومن هنا كان منطق الجدل منطق رجحان . وفي ذلك يقول ابن سينا : ” وأيضا ينتفع به من وجه آخر : أنه إذا لم يجد يقينيات أخذ مشهورات تنتج طرف نقيض ، وأخذ أخرى تنتج طرفا آخر ، فلا يزال يرحب بينها ترجيحا بعد ترجيح ، حتى ربما يلوح له الحق ويخرج به إلى اليقين . . . . . لكن هذا النفع ، والنفع الأول<sup>(٢)</sup> ، ليس هما عنه بما هو قياس ؛ فإن القياس — بما هو قياس — نفعه هو بما ينتج . والأول — مما عددناه — نفعه بشيء يعرض أن يتبع نتيجة ، وهو الغلبة . والثاني نفعه بشيء يعرض أن ينكشف عن حال مقدماته ، بأن يتخصص ويحصل منها بعض ، ويتزيف بعض . . . “<sup>(٣)</sup> .

(١) الجدل ، ص ١١

(٢) يشير إلى نفع الجدل في الغلبة ، وهو ما ذكره من قبل ، وما يكره مباشرة بعد قليل .

(٣) الجدل ، ص ١٢

حقاً يحتاج الجدل إلى معرفة البرهان ومقدماته وشرائطه لتكون عند الجدلي زيادة بصيرة ، وللتمييز بين ما هو يقيني وما ليس يقيني ، وللتشبه بالبرهانيات حين يستند إلى المشهورات ، فتكون هذه المشهورات أقرب إلى اليقين منها إلى الظن . ولكن البرهانيات لا يمكن أن تختلط بالمشهورات ؛ لأن البرهانيات صدقها من ذاتها ، واليقين فيها من الداخل ، وأما : ” الشهرة فليس شيئاً يتبع أجزاء المقدمات ويلحقها من أنفسها ، بل هو شيء يأتي من خارج “<sup>(١)</sup> . فإذا كانت الشهرة خارجية ، فإن العلوم البرهانية — على العكس من ذلك — لها مبادئ أولية هي ذاتية فيها ، وجزء من طبيعتها . على حين أن المشهورات تؤخذ من المصالح المشتركة بين الناس ، النافعة في استمرار الجماعة وحفظها ، المبنية على العقائد والفضائل والتقاليد ، المؤدية إلى ربط أفراد المجتمع وحفظ ” المصلحة الشركية “<sup>(٢)</sup> .

ولقد سبق أن ميز ابن سينا في كتاب ” البرهان “ بين الجدل والبرهان ، بما لا يخرج عن هذا المعنى . فالبرهان قائم على التصديق اليقيني ، والضرورة في هذا اليقين «باطنية» ، تكون عن مجرد العقل ، أو عن العقل مستعينا فيه بشيء بعد كسب المبادئ ، وهذه الضرورة هي الأولى الواجب قبوله . والجدل يعتمد على المشهورات وهي مقدمات أحكامها صادرة عن القوة الوهمية لا عن الضرورة العقلية ، فهي من خارج العقل ، لأنها تؤخذ على سبيل تسليم مشترك فيه ، إما صواب وإما خطأ<sup>(٣)</sup> .

(١) الجدل ، ص ١٣

(٢) الجدل ، ص ١٤

(٣) الشفاء ، البرهان ، ص ٦٣ — ٦٤

ولما كان لا بد في كل مجتمع من رئيس أو إمام أو حاكم ، أو بلغة ابن سينا المنقولة عن الفكر اليوناني « مدبر المدينة » ، فينبغي لمدبر المدينة أن يسوس الناس بتأكيد العقائد النافعة في أنفسهم بالحجج المقبولة عندهم ، مثل إثبات الصانع الواحد ، وإثبات الرسالة الإلهية ، وإثبات المعاد<sup>(١)</sup> .

الوحدانية ، والنبوة ، والمعاد ، دعائم ثلاث لا غنى عنها في قيام العقيدة الإسلامية . وإذا كان إثبات الوحدانية مشتركا بين الفلسفة اليونانية والإسلام ، فالنبوة والمعاد مما انفرد به الإسلام ، ويعد من قبيل مباحث الغيبيات ، وبخاصة معجزة النبي ، والجنة والنار . وقد اجتهد الفلاسفة الإسلاميون أن يثبتوا النبوة والمعاد بأدلة فلسفية ، ولكنها وإن ارتقت إلى مرتبة البرهان ، إلا أن هذه الأدلة مقصورة على فئة قليلة جدا هم الفلاسفة<sup>(٢)</sup> .

وليس في مقدور الجمهور بلوغ هذه المرتبة ، ولا في استطاعتهم اتباع الطريق التعليمي لأنه طريق « طويل ، ولا كل نفس له مقبول » . لذلك لم يكن الجدل مجرد تكملة لأقسام المنطق « فقط - كما قال بعضهم - بل كان له منفعة قائمة »<sup>(٣)</sup> . بهذا تختم المقدمة السينوية الممهدة لكتاب « الجدل » ، ومنها يتبين انفصال منطق الجدل من جهة موضوعه ومنفعته عن منطق البرهان . ثم يبدأ الفصل الثاني بتفصيل ما أجمل ، وتأكيده ما قرر .

(١) الشفاء ، الجدل ، ص ١٤

(٢) أنظر Madkour, L'Orgamou, pp. 231-232 حيث يتبع الدكتور مدكور نظرية مفكرى الإسلام التي قسمت الناس ثلاث أقسام : أهل البرهان ، والجدل ، والخطابة ؛ وهم الفلاسفة والمنكلمون والجمهور ، ولكل طائفة منهم لون من المنطق يناسبها .

(٣) الشفاء ، الجدل ، ص ١٤

## أنواع المخاطبات :

إن صناعة الجدل مقصورة على المحاور والمخاطبة .

والمخاطبات ثمانية أنواع هي : التعليم ، والمجارة ، والمناظرة ، والمعاندة ، والاختبار ، والمجادلة ، والخطابة ، والإنشاء . وهذه الأصناف كلها لا تنظر في الحق ، ولا تسعى إلى إصابة الحق اللهم إلا التعليم والمجارة . ثم إن التعليم قديم بغير مشاركة ، لأن الفرد الواحد يستطيع أن يكتسب الحق بنفسه . أما المجارة فلا تتم إلا بالمشاركة ، وتحتاج إلى طرفين ، أحدهما المعلم والآخر المتعلم ، وكلاهما يتشاركان في النظر .

والمناظرة من النظر والاعتبار ، والغرض منها المباحثة عن الرأيين المتقابلين ، فيتكفل كل واحد من المتناظرين بتأييد جانب لإيقاع العلم . ولذلك تلحق المناظرة عند ابن سينا بالتعليم ، لأن غرض المتناظرين حصول العلم<sup>(١)</sup> . والجدل خلاف المناظرة ، لأنها نظر لا يدل على غلبة أو معاندة ، أما الجدل فإنه يدل على تسلط بقوة الخطاب مع فضل قوة وحيلة<sup>(٢)</sup> .

وأما الذي يدخل في الجدل بمعنى الكلمة فهو المعاندة ، والاختبار ، والمغالطة ، والمجادلة . وكلها مخاطبات تؤلف أنواعا من القياسات ، والثلاثة الأولى شبيهة بالجدل وينبغي أن تخرج منه .

المعاندة مخاطبة يحاول بها المخاطب إظهار نقص من يدعى الكمال ، وبيان عجزه ، وتسمى قياس عناد . فالمعاندة خارجة عن الجدل .

(١) الشفاء ، الجدل ، ص ١٥

(٢) ، ، ، ص ٢٠



والاختبار - أو الامتحان - تُعرَّفُ قوة المخاطب في استبانة القياسات ؛ إنه استكشاف حال المخاطب ، ويسمى قياسه قياس امتحان ، وليس الغرض فيه الإقناع<sup>(١)</sup> .

والمغالطة تمويه ، وتلبيس يصطنعه المخاطب ليخيل أن ما يقوله حق . وتسمى المغالطة سوفسطائية إن تَسَبَّه المغالط بالفيلسوف ، ومشاغبية إن تشبه بالجدلي<sup>(٢)</sup> . فموضوع القياس المعاند والمتمحن والمغالط واحد من جهة الموضوع ، مختلف من جهة الغرض .

أما المجادلة فهي مخالفة تبغى إلزام الخصوم بطريق مقبول محمود بين الجمهور .

والمجادلة منازعة ، « فإنه إذا لم تكن منازعة ، لم يحسن أن يقال جدل »<sup>(٣)</sup> .

والجدل هو القياس المؤلف من مقدمات مشهورة<sup>(٤)</sup> . والمشهورات متقابلة ، وهي مختلفة في القوة والضعف ؛ أما الحق والصدق فهو واحد . والدعوى قد تكون حقا ، ولكنها تحتاج إلى نصرمة بما هو مشهور ، ولذلك احتاج الجدل إلى ضروب من الحيلة .

صفوة القول : الجدل قياس من مشهورات ، يحتاج إلى غلبة وإلزام لترجيح مشهور على آخر . وهو بهذا التوجيه السينوي ضرب من المنطق يلحق بالحوار السقراطي والجدل الأفلاطوني أكثر مما يتصل بمنطق أرسطو الذي تطور إلى قياس وبرهان .

(١) الشفاء ، الجدل ، ص ١٦

(٢) ، ، ، ص ١٦

(٣) ، ، ، ص ١٨

(٤) ، ، ، ص ٢٠

وهو غير الخطابة، التي هي الاقتدار على إقناع الناس في الأمور الجزئية المدنية، لا الرياضية أو الطبيعية. وهو غير الإنشاء الشعري الذي القصد منه التخيل، لا « إيقاع اعتقاد وتصديق ألبتة »<sup>(١)</sup>.

### تعريف الجدل :

ثم يشرع ابن سينا في تعريف الجدل في الفصل الثالث، فيقول :  
” فغرضنا الآن في هذا الفن تحصيل صناعة يمكننا بها أن نأتي بالحجة على كل ما يوضع مطالبوا من مقدمات ذائعة، وأن نكون إذا أجبنا لم يؤخذ منا ما يناقض وضعنا “<sup>(٢)</sup>

ويحسن أن نضع إلى جانب هذا التعريف السينوي تعريف أرسطو لنتبين الفرق بينهما. يقول أرسطو في استهلال العاويبقا : ” إن قصدنا في هذا الكتاب أن نستنبط طريقاً يتهيأ لنا به أن نعمل من مقدمات ذائعة قياساً في كل مسألة تقصد ؛ وأن نكون - إذا أجبنا جواباً - لم نأت فيه بشيء مضاد “<sup>(٣)</sup>

يتألف التعريف من عناصر ثلاثة هي (١) الطريق (٢) الاستدلال من المشهورات (٣) عدم التناقض عند ابواب. ويتفق أرسطو وابن سينا في العنصرين الأخيرين، ويختلفان في العنصر الأول. فالجدل عند أرسطو طريق أو منهج  $\mu\epsilon\theta\omicron\delta\omicron\varsigma$  ، وعند ابن سينا صناعة  $\tau\epsilon\chi\upsilon\eta$ .

(١) الشفاء، الجدل، ص ١٧

(٢) ، ، ، ص ٢١

(٣) انظر الترجمة القديمة في ” منطق أرسطو “، الجزء الثاني، نشر الدكتور عبد الرحمن بدوي، ص ٧٢٣

هذا انفرق له أثره إما في اعتبار الجدل ملحقا بالمنطق العام لأرسطو ، وبأنه نوع من القياس ولكنه ليس يقينا ؛ أى أن المنطق واحد ، وطريقه واحد ، أعلاه البرهان ، والجدل مرتبة أضعف منه . وإما في اعتبار الجدل نوعا متميزا من المنطق وصناعة خاصة ، هي الصناعة الجدلية .

حقا المنطق كله صناعة ، كما يسميه ابن سينا في غير موضع من كتبه ، ولكن لمقصود بالصناعة المنطقية أن المنطق أدنى إلى أن يكون " فنا " منه إلى أن يكون علما ، أو كما جاء في تعريف بور رويال " فن التفكير " . وإذا كان ابن سينا في " كتاب البرهان " يسمي البرهان بين حين وآخر صناعة ، إلا أنه عند تعريفه لم يفعل ذلك ، فهو يقول : " فهذا الكتاب ( يريد البرهان ) هو الذى يفيدنا المواد التى إن جعلت حدود قياس كان القياس موقعا لليقين ، وهو انقياس البرهانى " (١) هذا إلى أن ابن سينا لم يحدثنا في كتاب البرهان عن الصناعة ما هي ، على حين خصص لها في كتاب الجدل بضع صفحات ، لأن الجدل في نظره صناعة بمعنى الكلمة .

والصناعة بحسب التعريف السينوى الذى أورده : ملكة نفسانية يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الأغراض على سبيل الإرادة ، صادرة عن بصيرة ، بحسب الممكن فيها .

حقا ، جميع المقاييس والعلوم كلها صناعة . ولكن الصناعات تتفاوت ، إذ بعضها يحصل بالفطرة ، فلا تكون الصناعة ذات أثر كبير فيها ، وبعضها الآخر

(١) الشفاء ، البرهان ، ص ٥٢ .

تحتاج إلى الارتياض والممارسة والمهارة الشخصية ، فتكون الصناعة أوضح . وليس من الضروري أن الحد الموجب للصناعة أن "يكون للصناعة إصابة في كل غرض" ، وإلا "خرج الطب والخطابة والرماية والمصارعة والمجادلة عن أن تسمى صنائع" (١) بمعنى آخر أن الطبيب إذا لم ينجح علاجه فلن يخرج ذلك عن أن يكون طبيبا ، وكذلك الجدلي . فليس النجاح - أى الإصابة في كل غرض - شرط الصناعة .

والصناعة ولو أنها تبنى على الفطرة من جهة ، وعلى التجربة من جهة أخرى ، فلا بد أن يستند الصانع إلى : "قوانين كلية هي معايير له" (٢) حتى لا تكون صناعته ناقصة . وعلى الرغم من ذلك قد لا تبلغ الصناعة كمالها الأقصى حتى لو استندت إلى مساعدة الفطرة ، وأرشدت بالتجارب ، واعتمدت على القوانين الكلية ، فقد تكون علة النقص لأمر في نفس الصانع .

وشروط الصناعة الجدلية خمسة : الفطرة ، أى الاستعداد الجبلي في بعض الناس . وليس كل أحد عنده هذا الاستعداد الفطري .

والثانى : التجارب التى تحصل من الممارسة والاستعمال للجزئيات .

والثالث : القوانين الكلية التى تعتبر معايير يقيس بها الجدلي .

الرابع : عدم معاوقة المادة ، إذ فى كل صناعة فاعل ومنفعل . ولا بد أن يؤثر الفاعل فى المادة القابلة للانفعال ، وهى فى الجدل الموضوعات المناسبة ، ومبلغ استعداد السائل الجدلي للتسليم ، وعدم المعاوقة .

(١) الجدل ، ص ٢٤

(٢) المرجع السابق ، ص ٢١

والخامس: الآلة المستخدمة في الصناعة لبلوغ الغرض المقصود .

إنَّ الغرض في صناعة الجدل الإقناع والإلزام ، ولذلك ليس البحث في أن كل مثلث قائم الزاوية فالوتر يقوى على الآخرين ، مخاطبة جدلية<sup>(١)</sup> ، بل مخاطبة تعليمية من جملة البرهان .

صفوة القول : صناعة الجدل ملكة يصدر عنها تأليف القياس أو الاستقراء الجدلي ، بغية إفادة الإقناع والإلزام .

### السائل والمجيب :

والقياس الجدلي لا يتم إلا بطرفين : السائل والمجيب ، ولذلك كان الجدل محاوراً بمعنى الكلمة ، أو مخاطبة . ووظيفة السائل أنه ناقض وضع ، والمجيب حافظ الوضع ، لأن المجيب يقيس من المشهورات ، والسائل من المتسلّمات . ولذلك ” إذا قاس قايِس على رأى هو وضع يحفظه كان مجيباً ، وإذا قاس قايِس على مقابل وضع بمقدمات يتسلّمها من حافظ كان سائلاً “<sup>(٢)</sup> .

وابن سينا يلح في هذه النقطة ، فلا يسمى القياس الجدلي كذلك إلا إذا كان هناك وضع منصور ، وكان هناك ناصر يذب عنه<sup>(٣)</sup> .

والسائل الجدلي في الزمان القديم كان يتسلم من المجيب مقدمة مقدّمة ، فإذا استوفاهما تسلّمها جعلها على صيغة ضرب منتج ، فكان المجيب لا يجد محيصاً عن إلزامه في مدة قصيرة<sup>(٤)</sup> . وابن سينا يشير في قوله : ” الزمان القديم “ إلى زمان سقراط

(١) الجدل ، ص ٢٤

(٢) الجدل ، ص ٢٥

(٣) الجدل ، ص ٢٦

(٤) الجدل ، ص ٢٧

وأفلاطون ممن كانوا أحرص على الحق منهم على المراعاة ، وكانوا أمهر في الصناعة .  
وهذا على عكس الجدليين أيام ابن سينا ، والذين كان أكثر همهم "الظهور بالغلبة" .

والسائل الجدلي يسأل ليكون قياساً من مقدمات قد تسلمها ، فليزده أن يسأل  
عنها أولاً ليتسلمها ؛ فتكون "المسألة" الجدلية بالحقيقة مسألة عن مقدمة . فالسائل  
الجدلي بهذا السؤال هو سائل جدلي ، لأن هذا السؤال هو الذي يدخل في نفس  
الجدل ، وبه يتم فعل الجدل<sup>(١)</sup> .

والمجيب الجدلي ناصر وضع ؛ فإذا لم يكن هناك معاند احتاج إلى حجة لنصر  
وضعه ؛ وإذا وجد معاند احتاج إلى الذب لمنع المقاومات . وهذا يفسر تعريف  
أرسطو للجدل حين قال : "إذا أجبنا لم نأت بمتناقض" ، أى أن لا يسلم دأيتألف  
منه ما ينتج نقيض وضعه ، أو لا يأتي بمقدمة منتقضة<sup>(٢)</sup> .

### المقدمة والمسألة والوضع :

ومن المعروف أن أرسطو يميز في "كتاب الطوبيقا" بين ثلاثة أمور أساسية  
هى : المقدمة ، والمسألة ، والوضع . وقد ميز ابن سينا بينها على النحو التالى ،  
فقال : "إن القياسات الجدلية تتم عن مسائل عن مقدمات منها القياس وتتوجه  
نحو نتيجة عليها القياس" . والمقدمة قضية<sup>(٣)</sup> ، ويعبر عنهما باليونانية بالذلة  
واحدة هى πρότασις ، ويستخدم في كتاب الطوبيقا للدلالة على كل من  
المصطلحين .

(١) الجدل ، ص ٣٠

(٢) الجدل ، ص ٣٣

(٣) الجدل ، ص ٥٣

فإذا كانت المقدمة مقصودة بالقياس العلمى سميت مطالبوا ، أى تطلب من حيث إن القياس العلمى حق .

وإذا كانت مقصودة بالقياس الجدلى سميت وضعا ، أى تطلب للإثبات أو الإبطال ، لا من حيث هو حق . ويسمى الوضع باليونانية  $\theta\acute{\epsilon}\sigma\iota\varsigma$

وإن قرن بها حرف الاستفهام سميت مسألة ؛ وباليونانية  $\pi\rho\acute{o}\beta\lambda\eta\mu\alpha$

وقد أضاف ابن سينا إلى ما تقدم مصدرا جديدا هو الدعوى ، الذى يشبه المفهوم من الوضع ، لأن الدعوى قضية يراد إثباتها أو إبطالها . ولكن يشترط فى الدعوى أن تكون محل خلاف ، وألا تكون مصحوبة بحجة تؤيدها (١) .

ومن المسألة ، والمقدمة ، والوضع الذى ينصره ناصر ، تتألف عناصر ، ويكتسبها الجدلى بالممارسة ، فتصبح " هذه الملكة بالحقيقة صناعة " (٢)

### صناعة الجدل :

إنها صناعة ، وإنها الملكة ، وإنها لتختلف عن صناعة البرهان . ومرة أخرى يؤكد ابن سينا هذه الحقيقة فى الفصل الرابع ، ويبين ما أخطأ فيه المفسرون لأرسطو حين ذهبوا إلى أن الجدل استمرار للقياس البرهانى الذى يطلب الحق ، والذى يقوم فيه الحق على الصدق . وإنما جاء له الحق والصدق من صدق المقدمات التى إذا وضعت ورتبت ترتيبا معينا نتج عنها نتائج صادقة . فالذين ألحقوا الجدل بالبرهان إما أنهم جعلوا مقدماته أكثرية الصدق ، أو نظروا إلى النتيجة فقالوا :

(١) الجدل ، ٥٤ ، ٧٧ ، ٧٨

(٢) الجدل ، ص ٣٣

إن الصناعة الجدلية تنتج الحق في أكثر الأمر . ويرد عليهم ابن سينا قائلا :  
” وهذه كلها ظنون فاسدة ، فإن انقياس الجدلي إنما هو قياس جدلي بأن مقدماته  
متسلسلة أو مشهورة ، وليس من شرط المشهور والمتسلم أن يكون لا محالة صادقا ،  
بل كثيرا ما يسلم الباطل (١) “

تسلم المقدمات ، وأخذها على أنها مشهورة لا حقة ، هو الذي يجعل الجدل  
جدلا ، ومختلفا عن المنطق الآخر النافع في العلوم .

لقد تعرض ابن سينا في ” كتاب البرهان “ إلى مسألة تقديم ” الجدل “  
على ” البرهان “ أو تأخيره عنه . إن ترتيب الكتب المنطقية ، والذي وصل إلى العرب ،  
جعل الجدل لا- قما للبرهان لا سابقا عليه . وقد خيل إلى العرب أن ترتيب  
هذه الكتب من عمل أرسطو نفسه لا من عمل أندرونيقوس ، فاحترم الفلاسفة  
الإسلاميون ما ظنوه أرسطيا ؛ ولذلك قال ابن سينا :

” الأشبه أن يكون المعلم الأول رتب هذا الفن الذي في البرهان قبل سائر  
الفنون “ (٢) ، وذلك اعتمادا على عدة حجج : منها أن الغرض الأفضل  
هو التوصل إلى كسب الحق واليقين ، ويستفاد ذلك بالبرهان دون غيره ؛  
وأن الأولى تقديم الأهم على المهم ، والفرض قبل النقل . ثم استعرض ابن سينا  
رأى من يقول بتقديم الجدل ، فقال : « لكن من الناس من رأى أن الأصوب  
هو أن يتقدم الفن المعلم للجدل على هذا الفن ، فاستنكر ما يقوله كل الاستنكار ،

(١) الجدل ، ص ٣٤

(٢) الشفاء ، البرهان ، ص ٥٤



ورد عليه كل الرد، وليس يستحق "الرجل" كل ذلك الكبير، وكل ذلك الرد..»<sup>(١)</sup>  
 ولم يصرح ابن سينا باسم ذلك "الرجل" ، ولا ندرى أهو أحد شراح أرسطو  
 من اليونانيين أو السريان، أم هو أحد مناطق العرب. ولكن ابن سينا ينصحه ويرى  
 أن لوجهة نظره ما يبررها. والوجه في تقديم البرهان هو: حسن الاختيار، والشفقة  
 على الزمان ؛ والوجه في تقديم الجدل هو حسن التدرج ، فإن « مدار الجدل إنما  
 هو على القياس والاستقراء، ومن كل واحد منهما برهاني وغير برهاني »<sup>(٢)</sup> . ولذلك  
 فُطن أولاً للجدل ، ثم انتقل للبرهان . وفضلاً عن ذلك فإن طلب المجهول يكون  
 في « أكثر الأمر بأن تورد قياسات جدلية على سبيل الارتياض ، ثم يتخلص منها  
 إلى القياس البرهاني »<sup>(٣)</sup>

### منطق الرجحان :

إن القائلين بأن الجدل من جنس منطق البرهان، ولكنه مرحلة متقدمة عليه ،  
 ونافعة في الارتياض ، يؤثرون أن يأتي الكتاب أولاً في الترتيب. وإلى هذا ذهب  
 المحدثون الذين حللوا كتب أرسطو، وبيّنوا - كما رأينا - أن أرسطو ألف الجدل  
 قبل اكتشافه نظرية التحليلات. ويرى القائلون بتأخير الجدل أن البرهان يطلب  
 الحق واليقين، والجدل لا شأن له إلا بالمشهور. والفرق بينهما يبلغ من الوضوح حداً  
 يجعل المنطقين مختلفين ، لأن منطق البرهان قضايا تنتج الحق من ذاتها ، ومنطق  
 الرجحان تتدخل فيه عوامل نفسانية واجتماعية خارجية هي التي تميل به إلى الرجحان .

(١) المرجع السابق ، ص ٥٤

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٥

(٣) الشفاء ، البرهان ، ص ٥٦

إنَّ الحقَّ حقٌّ بنفسه، والمشهور يكتسب الشهرة لأحوال تقترن به، بعضها أحوال تقترن بالجدلى الذى يستعمل المشهور، وبعضها الآخر تختص بالمشهور نفسه . فمن أحوال الجدلى :

( أ ) حسن بيان الجدلى ، مما يجعله أقرب أن يسلم له من جدلى آخر يشاركه نفس الحججة ، ولا يحسن البيان .

( ب ) صفات تتميز شخصية الجدلى بها، كأن يكون موثوقا به ، محتشما ، محبوبا . ومن الأحوال التى تقترن بالمشهور :

( أ ) سهولة انجذاب النفس إليه ، مما يعرضه لسرعة تسليمه .

( ب ) أن يكون مستمدا من الاستقراء .

( ج ) أن يكون متعلقا بالمصلحة العامة ، وإجماع الناس عليه قديما وحديثا ، حتى يصبح عرفا متداولاً وشريعة غير مكتوبة .

( د ) أن يكون مشاكلا للحق ، ولا يشعر الجمهور بخالفته للحق<sup>(١)</sup> .

إن المشهورات إنما اشتهرت بين الناس لإذعانهم لها ، وانقيادهم إليها ، لأسباب ترجع إلى حسن موقعها ، وسهولة قبولها . والجزئى أقرب إلى الذهن من الكلى ، ولذلك كان استعمال الجزئى فى المقدمة أدعى إلى الغلبة وعدم المناقضة .

هذه العوامل اتى أفاض الشيخ الرئيس فى تفصيلها لا ترجع إلى طبيعة اقياس ذاته ، بل إلى أسباب خارجة عن اقياس ، هى التى تميل بالحجة إلى الرجحان .

(١) الجدل ص ٣٩

## منافع الجدل :

تكلم أرسطو بإيجاز شديد عن منافع الجدل، وذكر منها ثلاثة هي: الارتياض، والقدرة على المباحثة، والنفع في العلوم. ونص عبارة أرسطو باليونانية يحتمل كثيرا من التأويل، والعبارة تجرى على النحو التالي :

ἔστι δὴ πρὸς τρία, πρὸς γυμνασίαν, πρὸς τὰς ἐντεύξεις, πρὸς τὰς κατὰ θάλασσοθίαν ἐπιστήμας. [101 a—27]

والترجمة العربية القديمة أن الجدل ينتفع به في ثلاثة أشياء : في الرياضة ، وفي المناظرة ، وفي علوم الفلسفة .

وليس في المصطلح الأول خلاف في الترجمة ، حتى إن " روس " يستخدم المصطلح اليوناني نفسه ، فيقول " mental gymnastics " . أما " تريكو " فيقول :  
exercice و يترجمها " فورستر " : mental training بمعنى التدريب أو الدربة .  
وفي الترجمة القديمة : الرياضة ، أو الارتياض .

المصطلح الثاني وهو " إنديوكسيس " أصعب ، وقد كشفت ترجمته عن كثير من الخلاف . يقول " تريكو " عنه إنه " المقابلات اليومية rencontres journalières " وقد اعتمد " تريكو " في هذه الترجمة على تفسير " الإسكندر الأفروديسي " ، وعلى تتبع المواضع التي ورد فيها المصطلح في كتب أرسطو الأخرى كالحطابة وما بعد الطبيعة . ويدل الانديوكسيس على المباحثة مع أول قادم يلقاه المرء مصادفة فيدور الحديث بينهما في صدق وأمانة ، ولا يكون للحجج البرهانية معنى في مثل هذه الظروف ، وإنما يقنع المتباحثان بالرجحان . ويضيف " الإسكندر " أنه لما كانت الكتب نادرة في الزمن القديم ، وكانت المباحثات كلها محاورات

شفوية فلم يكن من المنصور سوى نصب الحجج المؤيدة أو المعارضة التي تعتمد على المشهورات . وقد أقر " روس " هذا التفسير فقال في عرضه الملخص لكتاب الجدل إن منفعته " ترمى إلى الاقتدار على مجادلة الناس الذين نلتقى بهم . فإذا سبق لنا معرفة آراء الجمهور وما يترتب عليها ، أمكننا مجادلة الناس من نفس مقدماتهم " (١) ووضعت له الترجمة العربية القديمة لفظة " المناظرة " . وهو مصطاح يحتاج إلى تحديد مدلوله ليطابق ما أراده أرسطو .

المصطلح الثالث لم يختلف المترجمون المحدثون إنه العلوم الفلسفية ، والأصل اليوناني يطابق ذلك كما سيتبين من الرجوع إلى شرح أرسطو لهذه المنفعة بعد قليل . ويلاحظ أن الترجمة القديمة جعلت الأصل الفلسفة والعلوم فرع منها ، فقالت : علوم الفلسفة . أما الترجمة الحديثة فجعلت العلوم هي المقصودة بالذات . يقول أرسطو ما فحواه : إننا إذا تمكنا من إقامة الحجج على القضية المؤيدة ، وعلى القضية المعارضة ، سهل علينا التمييز بين الحق والباطل . وأيضا فإن مبادئ العلوم لأنها من قبيل اللامبرهانات فأفضل الطرق للبحث فيها هو اقتضاي المشهورة ، أي عن طريق الجدل . فلنتظر الآن في موقف ابن سينا من هذه المنافع ، وما تأويله لها ، ورأيه فيها .

#### ١ - الارتياض :

الارتياض بمعناه العام ، تحصيل المواضع التي منها تستنبط الحجج على كل مطلوب والآلات التي بها يتوصل إلى استنباطها ، ومعرفة كيفية استعمالها .

والارتياض بمعنى أخص ، تكثير وتحسين ، فهو : " التمكن من تكثير أفعال الجنس وتحسينه " . والمقصود بالتكثير حسن اتخاذ العدة ، وفي الجدل أن تكون

(١) أنظر *Rosa, Aristotle*, p 56

مواضع استنباط الحجّة معلومة معدة، "فلا يكون حالنا كحال من يحتاج إلى أن يتوكل على الخاطر والحدس".<sup>(١)</sup> والتحسين هو تعلم القوانين المعينة على جودة الاستعمال، وهذا لا يتم إلا بالعمل، أي بالخبرة العملية. ويضرب ابن سينا لذلك مثالا برياضة الرمي، إذ لا يكفي فيها العلم فقط، بل التمرين العملي أيضا<sup>(٢)</sup>.

فالجدل صناعة قبل كل شيء، وممارسته تؤدي إلى الارتياض في المجادلة.

## ٢ - المناظرة :

والمناظرة هي المنفعة الثانية. ولما لم يكن المصطلح العربي الذي وضع في مقابل اليوناني دقيقا في الدلالة على المعنى المقصود، فقد كان سببا في توجيه خاطيء. ولو قيل في الترجمة القديمة المباحثة أو المناقشة، ما احتاج ابن سينا إلى هذا العناء في الشرح والتأويل. ولقد شرح ابن سينا المناظرة من قبل عند الكلام عن أنواع المخاطبات، وأخرج المناظرة من الجدل، وألحقها بالتعليم. والتعليم كما نعرف من جملة مباحث "البرهان"، لأن غرض المتناظرين حصول العلم، وغرض المجادل الغلبة والإلزام. والجدل ينفع في المناظرة، بالمعنى السينوي، لأنه يورث القدرة على إيجاد القياس على الشيء ومقابله.

## ٣ - النفع في العلوم :

أما المنفعة الثالثة فإن تأويلها السينوي يتفق بصراحة مع مذهبه في الفصل بين المنطقين. وقد قسم هذه المنفعة قسمين ثالثة ورابعة، فالثالثة أن الجدل النافع يجذب إليه الجمهور العاجز عن الإصغاء إلى البردان، والرابعة إقناع المتعلم مبادئ علمه.

(١) الجدل، ص ٤٨

(٢) الجدل، ص ٧٩

إن ابن سينا ينكر تماما قول من يذهب إلى منفعة الجدل في تحصيل مبادئ العلوم . وفي ذلك يقول بصراحة : " ولا تلتفت إلى ما يقال : إنه لما كانت المبادئ للعلوم لا مبادئ لها ، فلا قياسات من مقدمات حقيقية صادقة برهانية عليها ، فلا بد من أن نقيس عليها من مقدمات مشهورة . فإنه ليس تقع الصناعة الجدلية في ذلك من هذه الجهة ... " (١) . ذلك أن مبادئ العلوم <sup>سورة</sup> بيّنة بأنفسها ، وهي أوضح من الجدليات ، وليس على المعلم إلا أن يحيل المتعلم لها على شهادة الحس ، والتجربة ، والثبقات . أما البيّنات بنفسها فإن لها طريقا آخر خلاف طريق الجدل ، وفي علم آخر (٢) .

إن فائدة الجدل الحقيقية - في رأى ابن سينا - ليست في إقناع كل مخاطب ، بل في تحصيل القدرة على إثبات ما يحاول الجدلي إثباته ، وإبطال ما يحاول إبطاله (٣) .

### المواضع :

إن الذى دعا إلى انقول بمنفعة الجدل في العلوم ، أنه يعتمد على " المواضع " التى سمى كتاب أرسطو باسمها . وسبق أن ذكرنا صعوبة المقصود بالموضع . وقد واجه ابن سينا هذه الصعوبة ، واجتهد في حلها . وكان يعرف أن كتاب الجدل يسمى بالمواضع (٤) ، وعرف الموضع بأنه : " حكم منفرد من شأنه أن تتشعب منه أحكام كثيرة تجعل كل واحد منها جزء قياس . مثل قول القائل : إنه إن كان الضد موجودا لشيء ، فضده سيكون موجودا ل ضد الشيء . فهذا حكم مشهور ... " (٥)

(١) الجدل ، ص ٥٠

(٢) الجدل ، ص ٥١

(٣) الجدل ، ص ٥٣

(٤) الجدل ، ص ٣٨

(٥) الجدل ، ص ٣٨

والموضع غير المقدمة ، ما دام المقصود منه - في المثال السابق - المبادئ المنطقية العامة ، مثل أن طرفي النقيض لا يجتمعان . وأن الكلي الموجب ينعكس جزئيا موجبا . وهذه مقدمات مشهورة هي مواضع فقط ، ولا يحسن استعمالها جزء قياس<sup>(١)</sup> . وفي بعض الأحيان يستخدم الموضع مقدمة ، فيكون موضعا من جهة ، ومقدمة من جهة أخرى ؛ فهو موضع من حيث يستعمل على أنه قانون ، ومقدمة من حيث يستعمل جزء قياس<sup>(٢)</sup> .

ولابن سينا تفسير لغوي للموضع يذهب فيه إلى أن الموضع يشبه أنه سمي كذلك لأنه جهة قصد للذهن : ” كما أن الموضع المكاني يقال عموما على كل مكان معين ، ويقال خصوصا على الموضع الذي له خاص حكم يعتمد به ، حتى يقال إنه لموضع أمن ، وموضع خوف ، وموضع نظر ؛ فكان الحكم النافع على سبيل القانون موضع انتفاع ، وموضع اعتبار وحفظ “<sup>(٣)</sup> .

الأدلة السابقة للمواضع منطقية ، يتضح منها أن المواضع هي الأساس الذي تعتمد عليه المقدمات ، وقد تكون هي نفسها مقدمات . ولكن ليست كل المواضع منطقية ، إذ منها خلقية ، ومنها طبيعية<sup>(٤)</sup> .

وابن سينا لا يعنى بالطبيعية الجزء الطبيعي الخاص فقط ، ” بل جميع ما ينظر في الأمور الموجودة في الطباع التي ليست منسوبة إلى أنها تكون نالعة لنا بوجه من الوجوه ؛ وربما كان فيها ما ينفع في أفعالنا ، كمعرفتنا أن النفس باقية ... “<sup>(٥)</sup>

(١) الجدل ، ص ٤١

(٢) الجدل ، ص ٤١

(٣) الجدل ، ص ٤٢

(٤) الجدل ، ص ٨٢

(٥) الجدل ، ص ٨٣

وقد جمع ابن سينا ثلاثة أمثلة لأنواع المواضع على التوالي ، فقال : أما مثال  
المسألة المنطقية ، فقولنا : هل المتضادات يوجد حد بعضها في بعض ؟ وأما مثال  
المسألة الخلقية ، فقولنا : هل اللذة مؤثرة جميلة أم لا ؟ وأما مثال المسألة الطبيعية ،  
فقولنا : هل العالم أزل أم محدث ، وهل النفس تفسد أم تبقى ؟

إن البحث في الطبيعيات ولو أنه جزء من المباحث العلمية التي ينظر فيها البرهان  
بوجه خاص ، إلا أنه قد يكون من " مواضع " الجدل . ولكن الأمور الخلقية  
بمقتضى طبيعتها لا يختص البرهان بالبحث فيها ، وإنما الذي يبحث فيها هو الجدل .  
والعلة في ذلك أنه ينظر إليها كأحكام قيمة .

صفوة القول : المقدمات والمسائل إن كانت منطقية ، " فإنها تراد لغيرها  
من الامور النظرية والعملية " (٢) ، فهي في الواقع خارجة عن موضوع الجدل .  
وإن كانت نظرية فهي علمية طبيعية ، وهذه لا تكون نافعة للإنسان " بوجه من الوجوه ،  
وربما كان فيها ما ينفع في أفعالنا ، كمعرفتنا أن النفس باقية ... فإن هذا ينفع  
بوجه من الوجوه في العلم الخلقى .... " (٣) .

فلم يبق في الواقع للجدل من موضوع أساسي يبحث فيه إلا الخلقيات ، التي تخضع  
أحكامها للقيمة .

(١) الجدل ، ص ٨٣

(٢) الجدل ، ص ٨٢

(٣) الجدل ، ص ٨٣



## تفاضل المشهورات :

الشهرة والغلبة لحمة الجدل وسداه .

وما اشتهر مشهور بين أفراد الأمة ، وجرى في الناس وذاع ، إلا لأنهم يؤثرونه على ما سواه .

وليست المشهورات واحدة في كل الأمم على حد سواء ، ولا هي واحدة في كل زمان . وبهذا تتفاضل الشعوب ، ويتميز بعضها عن بعضها الآخر .

والمشهورات في الأمة ، التي تتحد مع الزمن من جيل إلى آخر ، لتصبح عرفا عاما ، و " شريعة غير مكتوبة " - كما يقول ابن سينا - تعبر عن روحها ، وتفصح عن مزاجها ، وتنتظم القواعد التي يلتزمها الناس في سلوكهم ومعاملاتهم ، من جهة الدين وما يتصل به من شعائر واحتفالات ، والأخلاق وما تفرضه من واجبات يأمر بعضها بالفضيلة وينهى البعض الآخر عن الرذيلة ، وانفنون التي تعبر عما يدور في خلد الناس وتصور مشاعرهم وتجمل لهم الحياة ، والسياسة وقواعد الحكم الصالح ، الحافظ للجماعة من الانحلال وفساد ، والآخذ بيد الأمة نحو العز وحرمان . وكل أولئك أمور إنسانية تتصل بالذوق والمزاج والمصلحة ، ينظمها عقل عملي يختلف عن العقل النظري الذي تخضع له الأمور الرياضية والطبيعية .

وقد فطن أرسطو إلى اختلاف الميدانين ، واختلاف العقليين ، فسمى النظري النافع في طلب اليقين العلمي "نوس"  $\nu\omicron\upsilon\varsigma$  ، وسمى العملي الصالح لهداية البشر في حياتهم العملية "فرونيسس"  $\phi\rho\omicron\nu\eta\sigma\iota\varsigma$ <sup>(1)</sup> . ولقد كان أرسطو يرجع

Werner Jaeger, *Aristotle*, Oxford, 1948, pp 47-48, 83

(1)

في شبابه وكتابه الأولى التي كانت في هيئة محاورات إلى عقائد الأمم ، وإلى شعائر الدين والعادات الجارية ، وإلى الخرافات القديمة ، ولم ينكر ما تنطوي عليه من أدلة على وجود الله والنفس الإنسانية . وهذه الأدلة وإن قصرت عن الدقة العلمية ، فلها مع ذلك رجاؤها ، بل إن المعلم الأول ، حتى بعد تطوره وانفصاله عن الأكاديمية ، ظل يتخذ آراء الحكماء المشهورة مبدأ . فهو يحاول أن يجمع بين المعرفة العقلية الخالصة وبين الحقائق المضمرة في باطن تلك المنابع الإنسانية كالدين والفن والأخلاق والسياسة . والجدل الذي يمثل طوراً سابقاً من فكر أرسطو ، لا يعبر عن نزعة العقلية فقط ، بل عن نزعة تجريدية يستلهم فيها ما رسخ على مر الزمان من اعتقادات وتجارب جماعية ، لجمهور الناس أو آراء الحكماء منهم<sup>(١)</sup> . ولم يكن أرسطو في هذا الصنيع ملقياً عبء التفكير على كاهل الآراء المشهورة ، بل كان ينفذ ببصره معرفة الحدود التي ينبغي أن تقف عندها الحجمة العقلية في هذه الأمور .

### الحمل قضايا وجودية :

ومن أجل ذلك أراد أرسطو أن يخضع أحكام الشهرة الخاصة بالأمور الإنسانية من أخلاق وسياسة ، إلى منطق الذي ابتدعه لضبط الفكر وبلوغ اليقين ، ووضع له أساساً صورياً من القياس وأشكاله . ورأى أن الأقيسة في أي مرتبة من مراتبها تتألف من مقدمات تؤدي إلى نتائج ، وأن المقدمات قضايا تتركب من موضوع وبحمول . وتفترض الصلة بين الموضوع والحمول "الوجود" ، أي وجود الموضوع وحمل صفات عليه لا تخرج عن المقولات التي تقال على الشيء . مثال ذلك :

(١) المرجع السابق ص ٤٨

الثلج أبيض ، فإن صفة البياض تحمل على الثلج "الموجود" ، فإن كان هذا صحيحا ومطابقا للواقع كان الحكم صادقا ، وإن كان غير صحيح وغير مطابق للواقع كان الحكم كاذبا ، وإذا صحت المقدمة الكلية من أن الثلج أبيض ، فلا جرم أن هذه القطعة الجزئية من الثلج تكون بيضاء ، لأن حكم الجزئي داخل تحت الكلي بالضرورة . والذي يقصده أرسطو من إثبات الحكم للجزئي بفرض صحة الكلي هو إثبات "الوجود" . وكذلك الحال في النوع والجنس والفصل ، فإن ثبت وجود النوع ، ثبت وجود الجنس والفصل اللذين يتركب منهما النوع . وفي ذلك يقول أرسطو : "من قال إن إنسانا موجود ، فقد قال إن حيوانا موجود ، وإن متنفسا موجود ، وإن قابلا للعلم موجود ، وإن ذا رجلين موجود" (١) .

والجدل يعتمد على السؤال والجواب . إنه سؤال عن وجود الشيء أو عدم وجوده . والسائل والحجيب يحاولان إثبات الشيء أو إبطاله ؛ لأن إثبات الوجود إقرار به ، وإذعان له . ويتابع ابن سينا أرسطو في ذلك ، فيقول إن : "الحد يحتاج في إثباته في الجدل أن يثبت أنه موجود ، وأنه مقوم ذاتي ، ويثبت أنه مساو ، ويثبت أنه هو الاسم في المعنى ، أي المدلول به هو هو المدلول بالاسم" (٢) . وأن الجنس يحتاج إلى الوجود والتقويم (٣) ، والخاصة إلى الوجود والمساواة ، والعرض إلى الوجود فقط (٤) .

أما في البرهان فلا يحتاج إلى إثبات أن الحد موجود ، « بل لا يمكن ؛ وقد علمت هذا . وذلك لأن الحدود في الجدل قد تكون لا بالحقيقة ، بل بحسب الشهرة » (٥)

(١) ١١٢ — ٢٠ ، من الترجمة العربية القديمة ، ص ٥١٦

(٢) الجدل ، ص ٦٣

(٣) التقويم هنا بمعنى مقوم لاهية .

(٥) الجدل ، ص ٦٤

(٤) الجدل ، ص ٦٤

## الجدل من مباحث القيمة :

ولما كان أرسطو متأثرا في الجدل بأفلاطون حين كان يطلب العلم في الأكاديمية ، وظل مستمرا على النظر فيه فترة من الزمن بعد وفاة أفلاطون ، فلا جرم أن تخضع هذه المباحث للجو العام الذي كان يسود الأكاديمية . أكانت تلك المباحث تخضع للوجود أم للقيمة ؟

إن مبحث القيمة قد ينظر إليه ميتافيزيقيا أو منطيقيا . ولم يميز القدماء بين مبحثي الوجود والقيمة لامية فيزيقيا ولا منطيقيا ، لأنهما كانا مختلطين ، وكان اتجاه الفلسفة اليونانية بوجه عام إلى النظر في الوجود أدنى إلى النظر في القيمة ، حتى انتهت عند أرسطو إلى تعريفه المشهور للميتافيزيقيا بأنها البحث في الوجود من حيث هو موجود . ومع ذلك لا ينبغي أن يغيب عن بالنا أن فلسفة أفلاطون تتدرج في المثل حتى تبلغ ثلاثة هي الحق والخير والجمال ، أعلاها الخير .

فلما انفصلت فلسفة انقيم منذ القرن التاسع عشر، وأضحت فرعا ثالثا للميتافيزيقيا، إلى جانب الوجود والمعرفة ، لم يكن من الغريب أن يراجع الباحثون تأويل الفلسفة الأفلاطونية، فيذهب أحد أعلام المفسرين لأفلاطون، وهو "ليون روبان" إلى أن فلسفة أفلاطون أجدر أن تكون فلسفة قيمة لا فلسفة وجود (١) ، مؤيدا ذلك بعدة ملاحظات :

(١) أنه ورث عن سقراط نظرية المعنى الكلي ، والتي لم يكن يستطيع أن يخرجها من نطاق عالم الأخلاق كي تشمل عالم الحقيقة كله ، دون أن يستضيء عالم الحقيقة بنور القيمة .

(١) كتب "روبان" Robin هذا البحث وألقاه في الجمعية الفلسفية ببرسليا في إبريل ١٩٣٩ وأشار إليه مع تلخيصه "لافيل" في كتابه عن القيم — أنظر

(ب) ظلت مباحث الأخلاق والسياسة في المرتبة الأولى من فكر أفلاطون وكانت الغاية التي إليها قصد من فلسفته ، واستمرت شغله الشاغل طوال حياته . وأنه إذا كان قد طالب الفيلسوف أن يتعد بعض الوقت عن المظاهر ، وأن ينعزل عن الجمهور والمجتمع ، فإنما كان ينبغي من وراء تلك العزلة أن يقترب الفيلسوف من نفسه ليتصل بالمثل في صفاتها ، ويعيش معها، ويتخذ منها زاده ، ثم يعود بعد ذلك إلى عالم المظاهر الذي هجره ، يمنحه المعنى الذي يفتقده ، حين يمسي حاكم المدينة ومصلحها .

(ج) أن العالم بأسره — حتى لو اعتبر من جانبه المادى ، أى من جهة صورته الفلكية والجغرافية ، كما يتبين من محاوره طيماوس ، وما توحى به الخرافات — ليس شيئاً أكثر من الموضع الذي تسكن فيه الأنفس وتدرج في مراتب رقيها الروحي، وتحقق مصيرها اللائق لها بما تستحق .

هذه الإشارة الموجزة إلى القيمة من الناحية الميتافيزيقية ، إنما الغرض منها بيان أن الجدل عند أفلاطون بوجه خاص ، وكذلك عند أرسطو ، تابع لمباحث القيمة ، مما يجعل منطق الجدل خلاف منطق البرهان .

#### موقف ابن سينا من القيم :

تبين من قبل أن ابن سينا يحاذى أرسطو، مع شيء من الشرح في اتجاه سينيوى . وقد ذكرنا عند الكلام عن المواضع ، أن المقدمات ثلاثة أصناف : منطقية ، وطبيعية ، وخلقية . واستبعدنا المنطقية والطبيعية لأن أحكامها علمية ، مرجئين الكلام عن الخلقيات لأن أحكامها قيمية . وقد لخص ابن سينا الآراء الخلقية في المقالة الأولى مبينا خضوعها أساساً للقيمة ، لأنها تتصل بالإيثار والتفضيل .

وهذا الإيثار قد يتعلق من وجه بالأصول النظرية للأخلاق ، وهذا هو التعلق الأول ، مثل البحث في أفعال العفة هل هي سعادة أو لا ؟ ومن وجه آخر بالجانب العملي ، أى بالوسائل التى تحقق أغراضا تنجبه نحوها ، ويسمى ذلك بالتعلق الثانى . وهذان الوجهان لم يذكرهما أرسطو ، اللهم إلا بالعرض فى ثنايا الكتاب ، على حين فصلهما ابن سينا عند الكلام عن أصناف المقدمات والمسائل ، وأن الصنف الأول مقدمات منطقية تراد لغيرها من الأمور النظرية والعملية ، ” والثانى خلقية وهو فيما إلينا أن نعلمه ، وهو المتعلق بالمؤثر والمهروب عنه ؛ إما تعلقا أوليا ، مثل قولنا : هل أفعال العفة سعادة أو ليست ؟ وإما تعلقا ثانيا ، وهو أن تكون نفس المسألة ليس رأيا هو تعليم عمل أو كسب خلق ، لكنه نافع فى ذلك ، ويطلب لأجل ذلك “ (١) .

ولا تخرج مباحث القيمة فى الوقت الحاضر عن هذين الوجهين : الشخصى والموضوعى ، نغنى الإيثار الذى يرجع الحكم على الأفعال إلى الرغبة ومزاج الشخص ؛ أو الوسائل التى تراد لغايات من أجلها تتخذ هذه الوسائل . ومن الفلاسفة المحدثين من يدافع عن وجهة النظر الأولى ، ومنهم من يدافع عن المذهب الثانى ، وفريق يجمع بين الجانبين ، كما فعل ابن سينا .

ويسمى ابن سينا الجانب الشخصى فى حكم القيمة ” الأثر “ ويسمى الجانب الموضوعى ” الأفضل “ . فالعلم أفضل ، ولكنه ليس آثر من اللباس عند العريان (٢) . أى أن العلم فضيلة فى ذاته ، والملبس فضيلة أخرى ، ولو كانت الموازنة حاصلة

(١) الجدل ، ص ٨٢

(٢) الجدل ، ص ١٤٥

بينهما فقط بصرف النظر عن الاعتبارات الشخصية ، لكان العلم أفضل . ولكن إذا أخذ في الاعتبار الظروف الشخصية كالعري أو الجوع وغير ذلك ، فإن الشخص يؤثر ما يحقق حاجته العاجلة الضرورية .

### تحليل قضايا القيمة :

وقد غفل ابن سينا ، كما غفل أرسطو ، عن تحليل قضايا القيمة ، وبيان اختلافها في طبيعتها المنطقية عن القضايا الحملية التي رد إليها أرسطو كل أنواع القضايا . ذلك أن أساس القضية الحملية عند المعلم الأول ” الوجود “، أى وجود الموضوع ثم إسناد المحمول إليه ، والعلاقة بين هذين الحدين وجودية أساسا وتسمى حملية ؛ والحمل إما كلي وإما جزئي ، بحيث يدخل الموضوع تحت المحمول بأى نوع من الدخول .

أما قضايا القيمة فالعلاقة بين حديها مختلفة ،، مثل قولنا : ” الصحة أفضل من المال “ . فالعلاقة ” أفضل من “ أو ” أولى “ أو ” آثر “ إلى غير ذلك ، خلاف علاقة الوجود التي هي مدار الحمل ، كما نقول : الإنسان حيوان ، ” فلو لم يكن الحيوان موجودا ، لم يكن الإنسان موجودا ”<sup>(١)</sup> وكذلك ” من قال الإنسان فقد دل على وجود الحيوان “<sup>(٢)</sup> . ويجرى ذلك عن الجنس والنوع والفصل والخاصة ، لأنها من الذاتيات . ولكن ليس الحال كذلك في العرض ، لأنه قد يكون موجودا وقد لا يكون ، وإن وجد فقد يقبل الأشد والأضعف ، أو تكون بعض الأشياء أولى بعرض من بعض .

(١) يذهب ابن سينا كما نرى في هذا المثال إلى أن الوجود ينصرف إلى الموضوع كما ينصرف إلى المحمول ، على خلاف جمهرة المناطقة الذين يجعلون الوجود متصلا بالموضوع . أنظر جو بلو في كلامه عن الرابطة

Goblot, Traité de Logique, p 183-184

(٢) الجدل ، ص ٦٠

وقد فطن المحدثون إلى التمييز بين هذين النوعين من الأحكام : التقريرية التي تعبر عن الواقع ، والتقويمية التي تعبر عما حقه أن يكون . وقد سمي " دوركيم " الأحكام التقريرية أحكاما " شيدية " ، وسماها " جوبلو " " وجودية " ، أي jugements d'existence<sup>(١)</sup> وقد أبدى الأستاذ لالاند بعض الاعتراض على هذين المصطلحين ، نعى الشيدية والوجودية ، فقال : « ولكن هاتين التسميتين لا تؤيدان المعنى المراد تمام التأدية ، وقد لاحظ ذلك المسيو جوبلو نفسه ، فإن الحكم بأن : ' تربع الدائرة بالمسطرة والبرجل ممتنع ' يثبت أمرا مقررا ، ولا ينظر إلى شيء أو وجود خارجيين »<sup>(٢)</sup> .

ولقد أدرك ابن سينا الفرق بين الأحكام الوجودية - أي التقريرية - وبين الأحكام التقويمية ، فصرح بأن النوع الأول يعتمد على الوجود ، وأن النوع الثاني يعول على النسبة ، أي نسبة شيء إلى شيء آخر ، وهذا النوع الأخير هو عمدة صناعة الجدل . وبذلك ميز تميزا واضحا بين البردان والجدل ، بين منطق اليقين ومنطق الرجحان .

### الأخلاقية :

وفي ذلك يعقب بعد كلامه عن الجنس والحد والخاصة والعرض قائلا :  
" واهتم بالنظر في باب الأولى والأخرى ، لأن العرض - كما قد علمت - قد يقبل الأشد والأضعف ، وتكون بعض الأشياء التي من شأنها أن تشترك أولى بعرض من بعض . ولا كذلك فيما هو جنس أو حد أو خاصة .

(١) جوبلو ، المرجع السابق ، ص ٤

(٢) لالاند : محاضرات في الفلسفة ، قضية الأحكام التقويمية ، ترجمة يوسف كرم - مطبوعات الجامعة

المصرية ١٩٢٩ ، ص ٣٤



ولأن عمدة كل ما تفيدُه صناعة الجدل — من حيث هي صناعة الجدل —  
طريق الأولى والأخرى ..... [ إلى قوله ] .....

وعلى أن اعتبار الأخلاقية للشيء إنما هو بحسب نسبته إلى شيء . وكل نسبة  
عارضة تعرض من هذه الأسباب ، إن زيد باب البحث من أنه هل كالأثر وأولى  
بشيء ، ورسم الباب باب الأثر . فزادت مواضع في الهوهو ، ومواضع في الأثر ،  
وخصوصا إذا كان النظر في الأولى والأخرى والآثر ، أشبه نظر بما يراد به  
الإقناع<sup>(١)</sup> .

يلتقى ابن سينا في هذه النظرية التقويمية والتي يعبر عنها بالأخلاقية ، مع كثير  
من المناطق المحدثين الذين ميزوا في تحليلهم للقضايا بين أحكام الواقع وأحكام  
القيمة . فالعلاقة الأساسية في هذه الأحكام الأخيرة تعد أولية ، لا يمكن تعريفها ،  
ونعني بها علاقة "أفضل من" <sup>(٢)</sup> المعبرة عن الأخلاقية والإيثارية . إنها علاقة  
من نوع آخر خلاف العلاقة الحملية . وفي ذلك يقول الأستاذ ميتشل إن علاقة  
"أفضل من" ليست أكثر حدود القيمة مناسبة فقط ، ولكنها مقولة القيمة  
الأساسية . <sup>(٣)</sup>

ويلتقى ابن سينا أيضا مع النظرية النسبية لأحكام القيمة ، والتي عبر عنها بقوله :  
نسبة شيء إلى شيء . ذلك أن القيم إما أن يكون بعضها نسبيا إلى النمط العضوي  
للکائن ، وبعضها الآخر يقال بالنسبة إلى المستوى الثقافي للمجتمع ، وبعضها الثالث

(١) الجدل ، ص ٦٥ — ٦٦

(٢) تسمى باللغة الانجليزية better than

Lepley, *Value, a Cooperative Inquiry*, N.y, 1951, p 192.

(٣)

يقال بالنسبة إلى فردية الشخص الذى يحكم ، مما يدل على وجود علم نسبي في ميدان القيمة (١) .

لهذا السبب حدد ابن سينا معنى المطلق ومعنى النسبي .

فالإطلاق أن يقال المعنى من غير أن يزداد عليه شىء يقيد به .

والقيود التى تحد من المطلق نرعان : قيود بالنسبة إلى الزمان ، وقيود بالنسبة إلى الأشخاص . فقد يكون الشىء حسنا "عند قوم" ، أو حسنا "في وقت" (٢) . وهذا هو حكم المشهور .

فالمشهورات التى تخضع لاعتبار الوقت ، والعرف بين الناس ، ليست مطلقة ، لأنها بحسب الظن لا بحسب الوجود . أما الذى بحسب الوجود ، فهو اعتبار الشىء فى نفسه لا بالقياس إلى الظن . وعندئذ يصح أن يقال : "على الإطلاق" بالحقيقة ، فيكون الشىء دائما ، وعاما . ولا يمكن أن تكون الصفة دائمة مع اختلافها فى وقت دون آخر ، أو اختلافها بحسب الأشخاص .

ولما كانت الخلقيات تبغى الحكم على الأفعال بأنها خير أو شر ، فلا بد من النظر فى الخير والشر أهمهما مطلقان أم نسبيان . والمذهب السينوى - الذى يستخلص من كتبه المختلفة - يقرر أن الخير مطلق ، وأن الشر عدم الخير ، أو فقد بعض الخير . وما دام الخير مطلقا ، فالخيرية لا تزيد ولا تنقص ، ولا تكون أكثر أو أقل ، إذا اعتبرنا الشىء خيرا . ولكن التفاضل فى الواقع لا يكون بين

(١) المرجع السابق ، ص ١٩٨

(٢) الجدل ، ص ١٤٢

أمور مطلقة ، بل مقيدة بشروط وأحوال وأوقات ، وذلك كمن يقول : إن محمود الشهوة خير من الفجور . وههنا ليس محمود الشهوة خيرا على الإطلاق ، بل خير فقط بالنسبة إلى الفجور ، أما في نفسه فإن محمود الشهوة ردى<sup>(١)</sup> .

وليس كتاب الجدل بحثا في الأخلاق من حيث هي كذلك ، بل في الأقيسة الجدلية ، أى في منطق الجدل . ويصرح ابن سينا بأن هذا المنطق يبحث أساسا في الخلقيات ، وفي ذلك يقول بعد أن صرح فيما قبل بأن عمدة الجدل الأولى والأخرى ما نصه : ” فظاهر الحال من البحث عن الآثر والأفضل يقتضى أن يكون متعلقا بالأمور الخلقية ، وما هو أولى بالإيثار والاجتناب فقط . لكن حقيقة النظر فيهما مقتضية للنظر في الأولى والأخرى ، وفي الأزيد والأنقص ، وذلك قد يتعدى الأمور الخلقية“<sup>(٢)</sup> .

#### علاقة القيمة :

وقد يدل على علاقة القيمة بتعبيرات متباينة يجمعها قول ابن سينا : الأفضلية ، أو الأخلاقية ، وهى : الأفضل ، والآثر ، والأولى ، والأخرى ، والأخير ، والأزيد ، والأنقص ، والأكثر ، والأقل ، والأنفع ، والأجمل ، والأحق ، وغير ذلك . وكلها كما نرى تتخذ صيغة أفعال التفضيل .

وقد سبقت الإشارة إلى أن الأفضل يعتبر الشيء في ذاته ، وأن الآثر يعتبره بالنسبة إلى شيء آخر ، ولذلك يمكن رد كل الصيغ المذكورة سالفًا إلى الأفضل والآثر ، لولا أن هناك صيغة ثالثة تختلف عنهما ، وهى ”الأولى“ ، وهى متوسطة

(١) الجدل ، ص ١٤١

(٢) الجدل ، ص ١٤٥

بين الأفضل والآثر . وحيث إن ابن سينا قد بدأ بالكلام عن الأفضل ثم الأولى ثم الآثر ، فلا بأس من محاذاة ترتيبه .

الأفضل أو الأولى أو الآثر ، كلها تقتضى موازنة بين أمرين أو عدة أمور ، وترجيحا لشيء على شيء . ولكي يقوم الترتيح على أساس ، فلا بد من إيجاد مقياس أو معيار ، يمكن به ترجيح الأنضلية أو الأولوية أو الإيثار . وقد اجتهد ابن سينا أن يستخلص هذه المعايير الدقيقة التي سنتين عند النظر تنصيلا في هذه الأنواع الثلاثة من المفاضلة .

### الأفضل :

قد يقال الأفضل على شيئين متشاركين في نوع من الفضيلة ، أو ليست بينهما مشاركة ، فإن كانا متشاركين ، قيل الأنضل على وجوه ثلاثة :

( ١ ) أن تكون الفضيلة تقبل الزيادة والنقصان ، أى تخضع للمقدار فيكون لأحد الطرفين زيادة يمكن قياس مقدارها عن الطرف الآخر . مثل قولنا : فلان أيسر من فلان ، بمعنى أنه يساوى الآخر في جميع ماله وزيادة .

( ب ) أن تكون الفضيلة تقبل الأشد والأضعف ، أى تخضع للكيف . ويميز ابن سينا بين الوجه السابق وهذا الوجه بأن المقدار الزائد لا يمكن الإشارة إليه ، مثل الأجهل ، والأسخن<sup>(١)</sup> . ولم يبين ، عند الكلام عن الأفضل في المقولات ، كيف يكون الأفضل في الكم والكيف ، اكتفاء بقوله : وهذا ظاهر<sup>(٢)</sup> . وكلما تقدمت وسائل القياس العلمى وأصبحت أدق

(١) الجدل ، ص ١٤٦

(٢) الجدل ، ص ١٤٩

وأضبط ، أمكن إخضاع الصفة المطلوب قياسها للمقدار . مثال ذلك أن السخونة التي كانت تقاس باليد ، والتي اعتبرها ابن سينا كيفنا ، أضحت تقاس اليوم بالترمومتر .

(ج) أن تكون فضيلة الطرف الأول مساوية لفضيلة الآخر ، ولكن يزداد على الأول فضيلة أخرى ترجحه ، مثل قولنا : فلان شجاع عفيف وفلان شجاع غير عفيف ، فالأول أفضل .

أما إن كانا غير متشاركين في الفضيلة ، بل كان لكل منهما فضيلة غير الأخرى ، فالترجيح بينهما يقوم على أساس نوع الفضيلة في ذاتها . فالذي فضيلته إلهية ، أي دائمة باقية ، أفضل من الذي فضيلته غير إلهية ، مثل قولنا : الحكمة أفضل من اليسار . وكذلك النافع في الدنيا والآخرة أفضل من النافع في الدنيا فقط ، وهكذا .

### الأولى :

يقال الأولى بمعنيين أساسيين : الأول بمعنى الأفضل ، أي المساواة بين الشئيين مع زيادة في بعض الأمور المرجحة للأول . والمعنى الثاني لما تكون له "المائة" المفضية إلى تحقيق غاية .

والمائة لغة هي : القرابة ، والحرمة ، والوسيلة<sup>(١)</sup> . والموات الوسائل .

وبالمعنى الاصطلاحي - بحسب ابن سينا - : « علة من العلل المستدعية الموجبة ، لا يحكم فيها بالإيجاب ، بل يحكم فيها بالأولى ، إذا كانت توجب باقتران

(١) فطن المراجع لنسخة "ب" الخلفية إلى هذا المعنى ، فأثبت في الهامش .

شروط إليها . فإذا لم يشعر بجميع الشروط التي تقترن بها - حتى تصير علة موجبة ، بل شعر بأكثرها ، حكمتنا بالأولى « (١) .

من الواضح التمييز ههنا بين نوعين من العلة : الموجبة ، والمستدعية أو الداعية . فالعلة الموجبة تتم باقتران كل الشروط التي يُتَحمَّ وجود الشيء مع اجتماعها ، والعلة الداعية إلى الحكم ترجح وجود الشيء ولا تحتّمه لنقص بعض الشروط .

والعلة الموجبة لا يعتبر فيها ما حقه أن يكون ، بل ما هو واقع فقط . وهذه التفرقة بين ما هو واقع ، وبين ما حقه أن يكون ، يسميها ابن سينا : ” بحسب الوقوع “ ، و ” بحسب الجميل “ ، ويفرق بينهما في اللغة الإنجليزية - عند الكلام عن الأخلاق - بقولهم : the “is” ، و the “ought” . وقد وضح ابن سينا هذه التفرقة الدقيقة بالمثال الآتي :

” والأولى بحسب الوقوع هو كما يقول القائل : إن لفلان عند فلان حقوقا ، وقد قصده ، فالأولى في نفس الأمر أن يقضيها ، كما بأن ذلك الأمر واقع . وأما الأولى بحسب الجميل ، فهو أن يقول : فالأولى بالمقصود ، أي الأجل به ، أن يقضيها ويعرفها .... “ (٢)

ولما كان الحكم الواجب الترجيح يقتضى معرفة كل الشروط الخارجية والنفسية الداعية إلى العلة ، فإن الجهل ببعضها يؤدي إلى التردد في القول بوقوع الشيء . ” لكن ما نشعر فيه بوجود سبب (٣) ، أو بزيادة الأسباب المرجحة ، نظن أن الأولى به أن يكون ... “ (٤) .

(٢) الجدل ، ص ١٤٨

(١) الجدل ، ص ١٤٧

(٣) فلاحظ أن ابن سينا يستخدم ههنا السبب والأسباب محل العلة والعلل . ويمكن القول بأن العلة تقابل cause

(٤) الجدل ، ص ١٤١

وأن السبب يقابل reason .

والدليل على العلم بالأسباب هو "الشعور" بوجودها ، والدليل على جهلها هو عدم الشعور بها . وإذا كنا بإزاء حكم يرجح طرفا على آخر ، فلا بد من الشعور بالأسباب المرجحة ، التي لو جهلت لامتنع الحكم . وفي ذلك يقول ابن سينا : « فربما كانت الأسباب المرجحة متوافية في الجانب الآخر ، إلا أنها تكون مجهولة . وربما لم تتواف الأسباب كلها لا في هذا ولا في ذلك ، فيمتنع أن يكون ذلك ولا هذا البتة ، وإن كان هذا أكثر أسبابا . وأما الذي تتوافى فيه الأسباب كلها ، فليس هو أولى بل واجب » (١) .

### الآثر :

ويقال آثر ، وأخرى ، إذا حصل التفاضل بين غايتين ، إحداهما بعيدة والثانية قريبة . مثال ذلك : صحة النفس أخرى أو آثر من صحة البدن .

ويقال آثر للشيء الذي يكون غاية في نفسه ، لا للشيء الذي يكون وسيلة إلى تلك الغاية . " فالمتأثر بذاته ولأجل نفسه أفضل من المتأثر لأجل غيره ، كالدواء والصحة " (٢) .

هناك إذن متأثر بذاته ، ومتأثر لأجل غيره ، والتفاضل يكون بين الغاية والوسيلة . فالغاية آثر من الوسيلة . وبناء على هذه القاعدة فإن المتأثر بذاته أفضل من المتأثر بالعرض (٣) . والسائقان إلى غايتين فإن أعجلهما تأدية إلى غايته آثر (٤) . وأن

(١) الجدل ، ص ١٤٨

(٢) الجدل ، ص ١٥٣

(٣) » ص ١٥٤

(٤) » ص ١٥٧

الأمر الموجود للا' كرم الأفضل آثر من الأمر الموجود لغيره ، مثل الأمر الذى يخص الله فإنه آثر مما يخص الإنسان (١) .

والاختيار بين أمرين يخضع كذلك لقواعد فى التفاضل ، إما من جهة الشخص الذى يختار ، " فإن مختار الأريب الحسن الاختيار ، أو مختار الشريعة الصحيحة ، أو مختار جماعة من المبرزين فى الفضل والمعرفة ، أو مختار الأكثر منهم ، فهو أفضل " (٢) . وإما من جهة الموضوع ، لأن الصناعات والفنون بعضها أرفع وبعضها أخس ، كالفلسفة الأولى فإنها أفضل من صناعة الموسيقى (٣) .

والشئ الذى يكون آثر على الإطلاق ، وعند جميع الناس ، أفضل من الذى يصير آثر فى حال ، ووقت ، وبحسب شخص بعينه (٤) .

#### خاتمة :

ويمكن القول ، بوجه عام ، إن المرجح للإيثار أمور ثلاثة لا بد من أن تؤخذ بعين الاعتبار ، وهى : الجميل ، والنافع ، واللذيذ . والحساب الدقيق للترجيح يقوم على الموازنة بين مقدار كل جانب منها ، من حيث الأطول زمانا ، والأكثر نباتا (٥) ، والأشد بإضافة فضيلة أخرى إليه ، وهكذا مما يرد حساب القيم إلى ضرب من القياس الرياضى ، فطن إليه ابن سينا ، ولكنه لم يتعمق فى بحثه ، ولم يطبقه تطبيقا عاما .

(١) الجدل ، ص ١٥٦ .  
(٢) الجدل ، ص ١٥٢ .  
(٣) الجدل ، ص ١٥٢ .  
(٤) الجدل ، ص ١٥٥ .  
(٥) الجدل ، ص ١٥٢ .

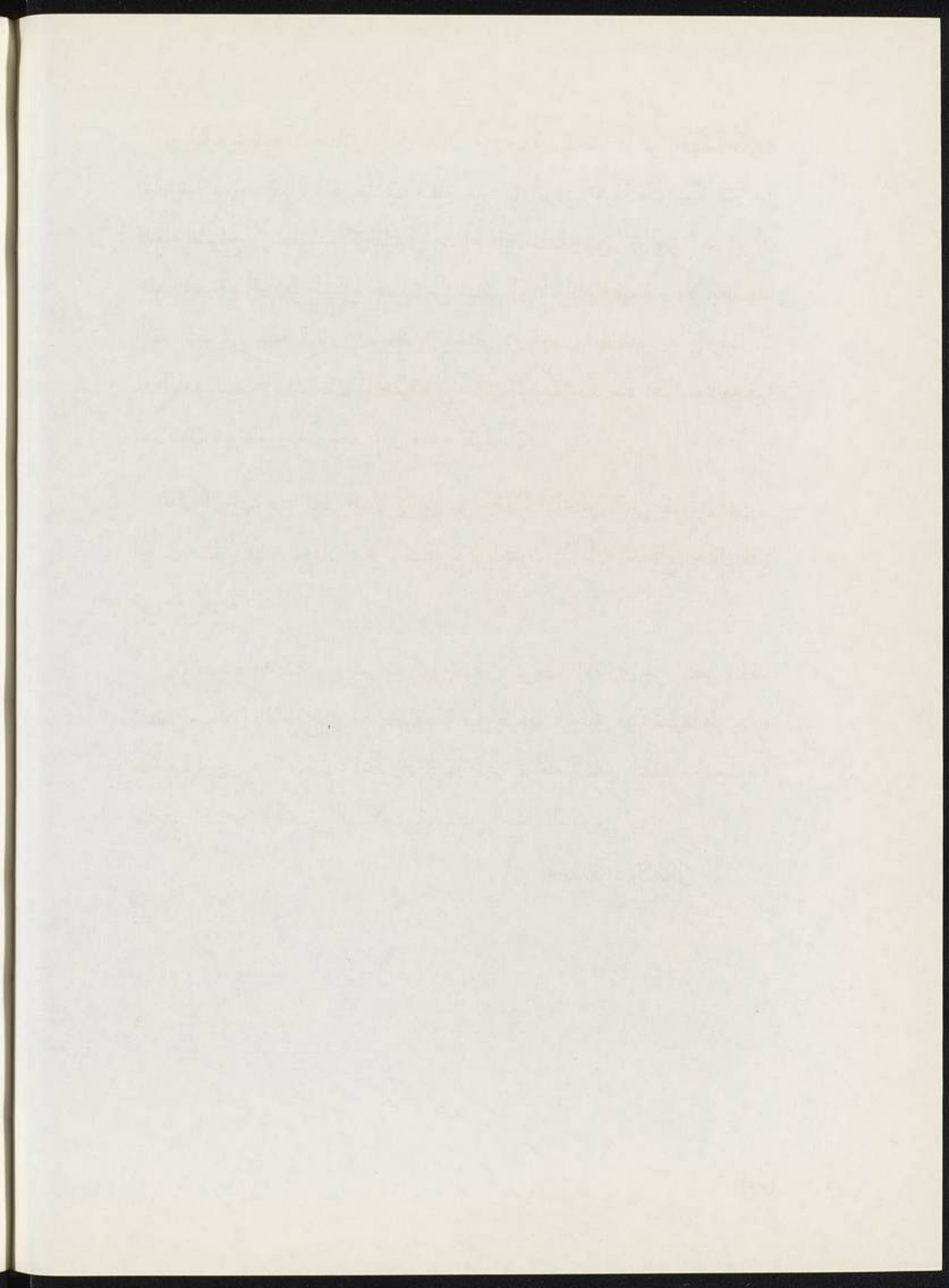


وبذلك يتضح أن منطق الجدل ، إن من جهة مباحثه أو من جهة أحكامه التقويمية ، يعد ضربا آخر خلاف منطق البرهان . وهي تفرقة قال بها كثير من قدماء الشراح لأرسطو - كما نقلنا في ابتداء هذه المقدمة عن " تريكو " - غير أن هذا التمييز قد أقيم على أسس جديدة من النظر إلى أحكام القيمة . ولا يعد هذا النظر التقويمي بدعة ، فإن بعض الباحثين في العصر الحاضر - كما رأينا - قد أعادوا النظر في المباحث المنطقية التي كانت جارية عند سقراط ، وتابعه فيها أفلاطون ، وتطور بها أرسطو ، في ضوء القيمة .

هذه الوجهة من النظر قد لا يوافق عليها جمهرة الباحثين الذين يقررون أن الجدل منطق يمهد للبرهان عند أرسطو ، ويذهبون إلى أن إخضاع الجدل للقيم شيء لم يعرفه القدماء .

إن تصدير الدكتور إبراهيم مدكور يعرض الوجهة الأخرى من النظر . وقد تفضل مشكورا بالاطلاع على هذه المقدمة قبل طبعها ، وعلق عليها تعليقا طويلا ، جاء فيه أن : " موضوع الجدل والقيمة برغم طرافته ألصق بالتقليد الحديث منه بالتفكير القديم ، وأخشى أن يكون مقحما على الجدل السينوي " .

أحمد فؤاد الأهواني



## بيان بالرموز الواردة بالهامش

اعتمدنا في تقويم النص على النسخ التي رمزنا لها بالحروف الآتية . وقد سبق وصف هذه النسخ وصفا مفصلا في الأجزاء التي سبق طبعها من الشفاء ، وليس ما يدعو لتكرار وصفها .

وهذا بيان بالرموز وما ترمز له في نسخ :

١ - ب = بنجيت .

٢ - بنج = هامش مخطوطة بنجيت .

٣ - د = دار الكتب .

٤ - س = داماد سليمانية رقم ٨٢٤ .

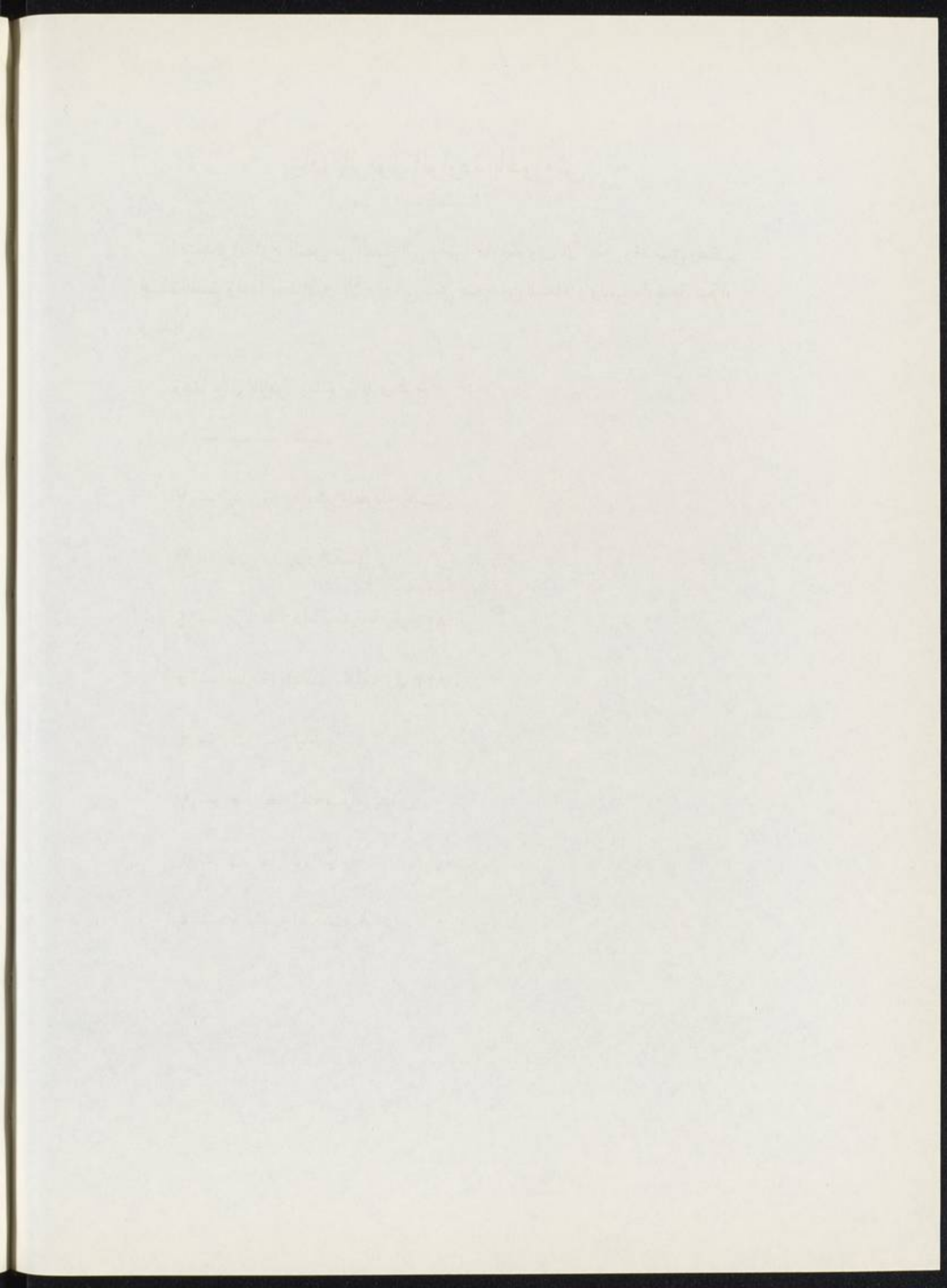
٥ - صا = داماد سليمانية رقم ٨٢٢ .

٦ - ك = ليدن .

٧ - م = المتحف البريطاني .

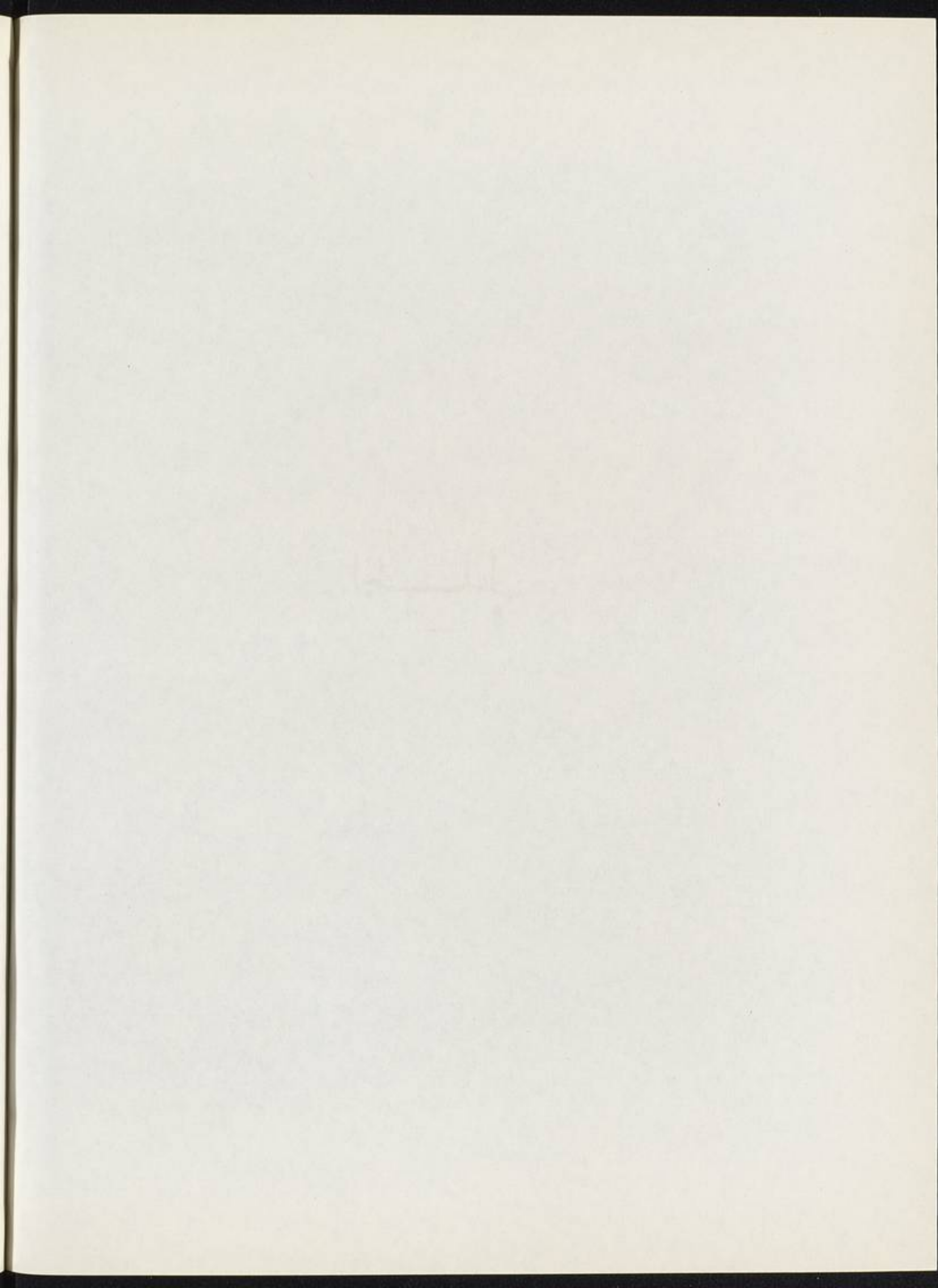
٨ - ن = نور عثمانية .

٩ - هـ = المكتب الهندي .

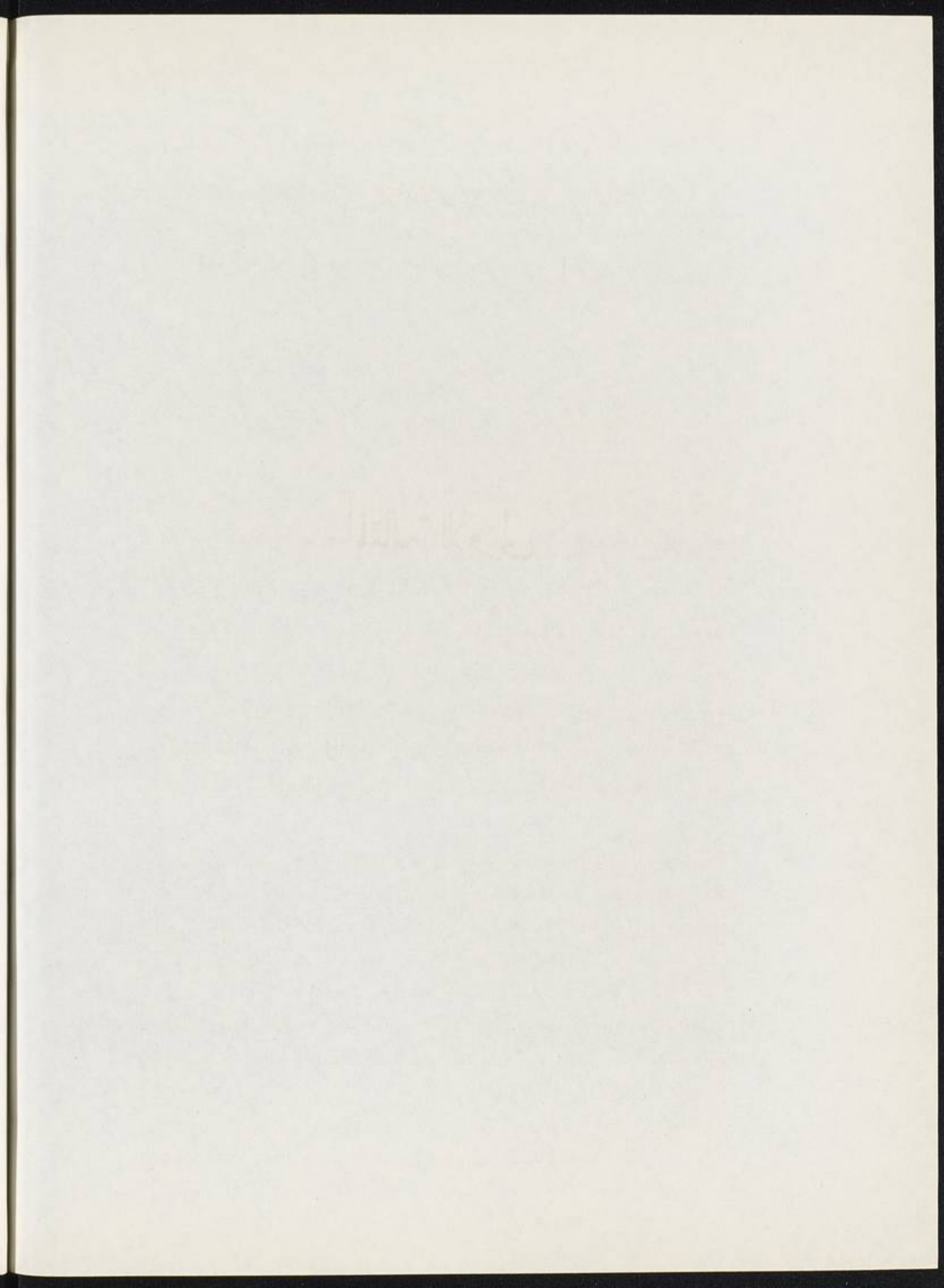


الجدل

---



# المقالة الأولى





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### المقالة الأولى من الفن السادس من الجملة الأولى

#### الفصل الأول

##### فصل ( ١ ) في معرفة القياس الجدلي ومنفعته

كما أنه لا سبيل إلى معرفة القياس إلا بعد معرفة القضايا ، ولا سبيل إلى معرفة القضايا إلا بعد معرفة الألفاظ البسيطة ، كذلك لا سبيل إلى معرفة أصناف القياسات إلا بعد معرفة القياس المطلق .

وأهم الأشياء بالإنسان أن يشتغل بما يكمل ذاته الشخصية ، ثم يشتغل بما ينفع نوحه ، أو يحفظ نوحه . وذات الإنسان بالحقيقة إما أن تكون هي النفس الناطقة ، أو تكون هي الجزء الأشرف ، وهي الشيء المقصود تكمله من ذاته . وكإلها مكسوب بمعرفة : فمنه ما هو معرفة فقط ، ومنه ما هو معرفة لما يعمل به . والمعرفة المكسوبة هي بالقياس اليقيني ؛ والقياس اليقيني هو البرهان . فيجب أن يكون الإنسان معنيا أول شيء بمعرفة البرهان .

( ١ ) بسم الله الرحمن الرحيم : ساقطة من م ، ن ، ( ٢ ) المقالة الأولى . . . . الأولى : كذا  
ف ب ، ج ، د ، سا ، ك ، ن ، هـ ، و في نسخة م : المقالة الأولى عشرة فصول ؛ وفي نسخة م : الفن  
السادس من الجملة الأولى من المنطق سبع مقالات ، طويقا وهو الجدل ؛ المقالة الأولى من الفن السادس  
من الجملة الأولى من المنطق عشرة فصول ( ٤ ) فصل ١ : الفصل الأول م ، م ؛ فصل ك .  
( ٥ ) ك : — ك || كما أنه : أنه كما م ، سا ، م ؛ وكا أنه هـ ؛ كما د ، ن || معرفة : — ك  
|| القياس : — ك || القضايا : القضا د || معرفة القضايا : معرفة أصناف القضايا م  
( ٦ ) البسيطة : المستنبطة ن || كذلك : كذلك هـ ( ٩ ) أو . . . . وذات ؛ ونوع  
ذات ن || إما : إنما م || هي النفس : النفس ن || أو تكون : تكون هـ  
( ١٠ ) بمعرفة : بمعرفة ك ( ١١ ) لما : بما د ، ن || هي : هو د ، ن . ( ١٢ ) والقياس . . .  
الإنسان : — ن . || معنيا : معنيام || معنيا أول شيء : أول شيء معنيا سا ، ك

وإذ لا بد من تقدم معرفة القياس قبله ، فيجب أن يفرع عن القياس إلى البرهان ؛ وقد أعطينا ما أمكننا إعطاؤه على سبيل الاختصار من علم البرهان .

لكن ههنا قياسات أخرى نافعة في الأمور الشركية ، وقياسات أخرى مغلطة . والنافعة في الأمور الشركية منها ما يتعلق - أول تعلقها أو أنفع تعلقها - بالأمور الكلية ؛ ومنها ما يتعلق - أول تعلقها أو أنفع تعلقها - بالأمور الجزئية . فيجب أن نتعلم هذه الأصناف أيضا ، لما لا تخلو عنه من منفعة ، بل لما تدعو إلى استعمالها في الأمور المدنية من الضرورة . وأن نتعلم المغالطات لتكون لنا قدرة على التحرز منها مستفادة عن الوقوف على أسبابها وعللها . وقد علمت أن النوافع الشركية من حقها أن تؤخر عن النوافع الشخصية ، إذا لم تكن ضرورية في المنافع الشخصية . ولا يخفى عليك أن النافع ، أو الضروري ، إنما نتعرفه بالذات لنتطلبه ؛ والضار إنما نتعرفه بالعرض لنتحرز عنه . فيجب أن يكون تعرفنا لحال القياسات المغلطة بعد تعرفنا حال القياسات النافعة في الأمور النظرية ، أخصى الفكرية . ولأن المقاييس على الأمور الكلية أقرب إلى الدرجة العقلية من القياسات النافعة في الأمور الجزئية ، فيجب أن يكون ما ينفع في الكليات - على أي وجه كان - مقديما . فيجب أن يكون أول نظرنا إنما هو في الصنف من القياسات التي تتناول أمورا كلية .

(١) تقدم : تقديم د ، هـ (١) يفرع : يفرغ م || عن : من م (٤) أو  
 أنفع : وأنفع ن (٥) أو أنفع : وأنفع ك ، ن || نتعلم : نعلم هـ || هذه :  
 بهذه صا (٦) لما : كان ؛ هـ || عنه : - ص || الأمور : أمور نج  
 || المدنية : المدنية د (٧) وأن نتعلم : ونعلم د ، ن || المغالطات : المغالطات سا ، ك ، م ، هـ  
 || لنا : لها سا ، ك ؛ له هـ || التحرز : التجوزس (٩) إذا . . . الشخصية : - سا  
 (١٠) نتعرفه . . . والضار ؛ - سا || لنتطلبه : - ك || لتحرز : لتحترزس (١١) تعرفنا :  
 تحرزناك ؛ تعرفنا ن || لحال : بحال ك ؛ حال م || لحال القياسات : للقياسات د ، ن  
 (١٣) ينفع : ينتفعس || وجه : جهة هـ || كان ؛ - س (١٤) أول : سلوك هـ || إنما  
 هو : - د ، ن || هو : يكونس هـ ، || التي : - سا

فلننظر أى القياسات هذه القياسات . وإذا قلنا : « قياس » فى أمثال هذه  
المواضع ، نخذة قياسا ، وما يشبهه القياس ؛ فنقول :

إن القياسات لا تتخالف فى صورها ، بل كل ما إذا وضع فيه أقاويل لم يلزمه قول آخر ،  
أو لم يظن لازما ، فليس بقياس ؛ وعلى ما سبق منا تلخيص أمره . وكل ما كان كذلك  
فهو قياس .

- لكن الموضوعات تختلف : فمن الموضوعات ما وضعه فى الطبيعة ، كأن الطبيعة والحق  
قد وضعاه وسلماه ؛ ومنها ما وضعه بحسب واضع أو واضعين . والذى وضع ما فيه إنما هو  
بحسب الطبيعة ، ونفس الحق ، فهو القياس البرهانى ؛ وقد فرغنا عنه . وجميع الذى يتلوه  
يجب أن يخالفه بأنه ليس يجب أن يكون الموضوع فيه هو الموضوع فى الطبيعة ؛ فهذا يخالف  
البرهانى غيره . وإما بأنه يكون موضوعا فيه مالا يجب فى الطبيعة ، فيضاده . والجدلى أيضا  
فى جملة ما بعده ، فيجب أن يدخل فى هذا الخلاف . لكن قولنا : « ليس يجب أن  
يكون الموضوع فيه موضوعا فى الطبيعة » يشتمل على أنه سيجوز فيه ذلك ، وما ليس  
ذلك ، فيكون إنمّا تتميز هذه القياسات عن البرهانى بأن حكم مقدماتها الأول أعم من حكم  
المقدمات الأول البرهانى ؛ مثل المقدمات المشهورة المستعملة فى الجدل . وإذا كان  
خلاف الجدلى البرهانى لا يتجاوز المقدار المذكور من الخلاف إلى وجوب أن يكون

(١) فلننظر : فننظر د ، ن || أى : إلى د || هذه القياسات : — س || وإذا : وإذا ن  
(٢) نخذة : نخذة سا ، ك ؛ فهذه م || قياسا : قياس سا ، ك ؛ قياسات ن || وما يشبه : وأما شبه م  
|| فنقول : — د (٣) القياسات : القياس سا ، ك || تتخالف : تتخالف م || كل ما : كلما س  
|| فيه : — سا (٤) أو لم : ولم ه || أمره : + فليس بقياس م || وكل ما : وكلما س  
|| كذلك : فذلك س (٦) فن الموضوعات : فن الموضوع ن (٧) وضعاه : وضعناه ه  
|| وضعه : وضعها د ، ن || والذى : فالذى د ، س ، ك ، م ، ه ، ن (٨) ونفس :  
وقياس د || القياس : الوضع س (٨) وجميع : فهذا د ، ن (٩) فيه : — سا ، ك  
(١٠) البرهانى : البرهان س || وإما : دائما م (١١) فى : من م ، ه || جملة : جملة د ؛  
كأن ن || فيجبه : — م (١٢) موضوعا : موضوع ه || يشتمل : — ن (١٣) الأول : التى بها  
تصير مقدمات هذه القياسات حكم د ، ن (١٤) الأول : — د ، ن || مثل المقدمات . . . الأول  
البرهانى (ص ١٠ س ٣) : — د ، ن || وإذا كان . . . فى بعضها (ص ١٠ س ٣) : — ه

مضادا في مقدماته للبرهاني ، وإن جاز أن يكون في بعضها كذلك ، كان تميز القياس الجدلِي وما يجري مجراه مما ليس شرطه مضادة القياس البرهاني ، فقد كان سلف منا القول أن جميع المقدمات الأول البرهانية التي لا وسط لها مشهورة ، ولا ينعكس . وكل مشهور مري معتقد ، ولا ينعكس .

٥ فلنطلب الآن مقدمات أقرب القياسات من البرهان، ولننظر أناخذها لأنها مظنونات مرئية فقط ، وليس لها زيادة عليه ، أو مشهورات ؛ نجد أن الظنون الصرفة إنما تفيد القياسات المعمول منها في الأمور الجزئية . وأما الأحكام على الأمور الكلية فلا ينتفع فيها بالمظنونات التي تكون مظنونات ساذجة ، عند إنسان واحد أو إنسانين ؛ بل الأولى أن تكون أحكامنا على الأمور الكلية إذا فاتنا البرهان ، أو تعذر مخاطبتنا به من مخاطبه ، بما هو أقرب إلى طبيعة البرهان على ما هو أكد من المظنونة . ١٠

فيجب أن نجعل العمدة في القياس الذي نحن في تعريفه الأمر المشهورة ، ثم إن سلم مظنون ليس بمشهور ، استعملناه في القياس على المخاطب . لكننا إذا جعلنا العمدة هي المتسلّمات ، واقتصرتنا عليها ، فإننا حينئذ لا نكون صناعا ونقادا في أعمالنا ، إذ تكون القياسات منا متوقفة على أن يسلم لنا مسلم شيئا ، ولا تكون عندنا مقدمات يجب أن تؤخذ مسالمة ، فيكون لنا من قبلها قياسات ، ولنا فيها قدرة على التصرف . فيجب أن يكون ١٥

( ١ ) للبرهاني : البرهانية سا ، ك ، م ( ١ ) تميز : تميز سا ، ك ( ٢ ) بما : ما م || شرطه : شرطه م ( ٣ ) ينعكس : وينعكس م || وكل . . . . ينعكس : — م || وكل : فكل سا ( ٤ ) مري : — سا ، ك || متبند : يعقده سا ، ك || ولا : فلا د ، ن ( ٥ ) فلنطلب : فنطلب د ، ن || القياسات : القياس م ؛ القياسات سا ، ك || من : إلى م || أناخذها : ما حدا ه ( ٦ ) مرئية : قريبة م ؛ مريه ه || وليس : ليس م ، م || عليه : غلبته ه || تفيد : تفيدنا م ( ٨ ) بالمظنونات : المظنونات سا ، ك ، ه || واحد : — سا ، ك ( ٩ ) أحكامنا : أحكاما د ، م ، ن || إذا : إذ م || تعذر : تعدى م || به : — د ( ١٠ ) على ما : وبما د ، ن ؛ بما سا ؛ بما ك || المظنونة : المظنون د ، ن ( ١٢ ) مظنون : مظنونات ك || بمشهور : بمشهوره ك || لكننا : لكن د || لكننا . . . . عليها : — ك || هي : هون = المتسلّمات : المتسلّمات م ، ن ، م ، ه ( ١٣ ) عليها : عليه م || ونقادا : ولانقادا : سا ، ك ( ١٤ ) القياسات منا : القياس ه || متوقفة : متوقفا ه || أن : + تكون م ( ١٥ ) قبلها : قبلنا م

النوع من القياس الذي يلى البرهان قياسا مؤلفا من مقدمات مشهورة ، أو متسلسلة ؛ وبالجملة من مقدمات مشهورة أو متسلسلة ، إما متسلسلة من المخاطب وحده ، أو متسلسلة من جمهور أهل الصناعة ، أو متسلسلة من جمهور الناس . وهذان القسمان الآخران — كما علمت — يسميان مشهورين ، أحدهما مقيد والآخر مطلق . ونحن قد أوأنا إلى منفعة هذا القياس إيماء ، ولم نضمه ؛ فنقول :

- ٥ إنه لا يجب أن يتوهم أن هذا القياس قد ينفع استعماله الإنسان مع نفسه بالقصد الأول ، لأنه لا يفيد اليقين إلا البرهان ، وما دون اليقين فأكثره ظن ، والظن مخلوط دائما بشك قوى أو ضعيف ، والشك عدم الكمال . فإن كان الرأى ليس يقينا ، وليس ظنا ، بل هو عقد قوى يشبه اليقين ، فهو بالحقيقة أيضا جهل . أما إذا كان كاذبا ، فهو جهل مضاعف ؛ وأما إن كان صادقا ، فهو جهل من جهة أن هذا العقد لا يكون منفرداً
- ١٠ في ذات العقل من غير مشاركة قوة فاسدة ، تفسد وتفسد معها العقد المقارن لها ، فإن العقل الصريح لا يقبل المجهول إلا من جهة السبب الذى لذاته يصير المجهول معلوما . فهذا القياس الجدلى غير نافع في أن يكون الإنسان مخاطبا به نفسه بالذات ، فإذا نفعته المخصوصة به هو في أمر مشترك ، وفي أن يخاطب غيره ، لكنه ينفع صاحبه منافع لا بالذات — من حيث هو قياس — بل بالعرض . فإنه إن كانت الغلبة مطلوبة عنده ،
- ١٥ انتفع به فيه . وأيضا ينتفع به من وجه آخر : أنه إذا لم يجد يقينيات أخذ مشهورات تنتج طرف نقيض ، وأخذ أخرى تنتج طرفا آخر ، فلا يزال يرجح بينها ترجيحا بعد ترجيح

- (١) متسلسلة : متسلسلة م (٢) وبالجملة من مقدمات مشهورة أو متسلسلة : — م ، م (٤) ونحن قد : وقدك || إلى : + منفعة م (٦) أن يتوهم : — ن || قد : — د ، ن . (٧) يفيد : يفيد سا ، هـ (٨) الرأى : + الذى م ، هـ || وليس : ولاد ، ن (٩) يشبه : شبه م || كان : يكون م ، هـ (١٠) كان : يكون هـ (١٠) مفردا : مقوراد ، سا ، ك ، ن (١١) ذات : + من د || العقل : العقد سا || مشاركة : — هـ || تفسد : — ك || العقد ؛ العقل ب (١٢) المجهول : المجهولات م || جهة : جهل م (١٤) هو : هي م ، هـ (١٤) يخاطب : + به ن ، هـ || لكنه : ولكن د ، ن (١٥) إن كانت : — سا (١٦) فيه : — سا ، ك ؛ فيها م ، هـ || أنه : فإنه هـ (١٧) طرف . . . تنتج : — م || وأخذ أخرى : وأخذ مشهورة أخرى م ؛ واحد وأخرى هـ || طرفا : طرف د || فلا : ولاد ، ن (١٧) بينها : بينهما سا ، ك ، ن ، هـ || بعد ترجيح : — ك

حتى ربما يلوح له الحق ، ويخرج به إلى اليقين ، كما أن الإنسان كثيرا ما يتخلص من تحقق أعراض الشيء وخواصه إلى معرفة فصله وماهيته . لكن هذا النفع والأول ليسا عنه بما هو قياس ، فإن القياس — بما هو قياس — نفعه هو بما ينتج . والأول مما عددناه نفعه بشيء يعرض أن يتبع نتيجة ، وهو الغلبة ، والثاني نفعه بشيء يعرض أن ينكشف عن حال مقدماته ، بأن يتخصص ويتحصل منها بعض ، ويتزيف بعض ، ثم تكتسب مقدمات أخرى ، وقياس آخر ، ويسل من القياس المذكور قياس آخر ، فيكون كأن ذلك القياس الأول فسد وبطل ، والقياس الثاني حدث وكان ، ويكون النافع بالذات هو القياس الثاني .

وقد ينفع تعلم هذه الصنعة في البرهان من وجه آخر : وهو أنه وإن كان ما علمناه في البرهان كافيا ، فإن الإنسان ينتفع بتأمل هذه الصنعة في البرهان من وجهين : أحدهما من جهة أنه إذا تحقق معرفة قياسات هي في صورتها أمثال البرهانية بأحيانها ، ويجد لمقدماتها شرائط وأحوالا تخالف ما عهدده ، يصير محيطة بأصناف من المقدمات غير برهانية وفي معرفة ما ليس بالشيء ، ويشاركة منفعة ما في معرفة الشيء ، وزيادة بصيرة به ، فإنه يكون حينئذ قد حصل له معرفة بالشيء من حيث هو ، ومعرفة بالشيء من حيث ليس غيره ، ومن جهة أن كسب المقدمات المشهورة وإعدادها أهم من كسب المقدمات البرهانية وإعدادها ،

(١) له : — ن || به : منه د ، ن (٢) تحقق : تحقيق م ، ه || معرفة : معرفته د || وماهيته : وماهية فصله ه (٣) فإن القياس : — د || بما : ما ك || نفعه : + بما م || بما : + هو ه (٤) بشيء : لشيء م ؛ شيء ه || يتبع : ينتج سا ، ن ؛ لا يمنع ه || نتيجة : نتيجته ب ، سا ، م ، ه (٤) بشيء : لشيء ب ، م ، سا ، ك || ينكشف : يكشف م (٥) منها بعض : منها د ، ن || ويتزيف : ويتزيف ه ؛ + منها م (٦) وقياس : وقياسا سا ، ك || ويسل : أو يسأل ب ؛ أو يسلم م ، ن (٧) فسد وبطل : بطل وفسد سا ، ك || وكان : — م (٩) ينفع تعلم هذه : ينتفع بعلم هذه ن ؛ ينتفع العلم بهذه ه || البرهان : بوجه م ، ه || ما : — سا ، ك (١٠) فإن الإنسان : فالإنسان سا ، ك (١١) قياسات : القياسات التي ه (١٢) عهدده : عهد د || محيطة : محيطة م ؛ يحيط ه (١٣) ويشاركة : + معرفته م || معرفة : منفعة د ، ن || الشيء : — ه (١٤) ومعرفة بالشيء من حيث : — م || من حيث : — م || ومن : والثاني من ه (١٥) المشهورة . . . . المقدمات : — سا || أم . . . . وإعدادها : — ن

إذ المشهور أهم من البرهاني ، فيتفق له في كسب المشهورات أيضا وإعدادها أن يكتسب البرهانية ويعددها ، حينما يأخذ بتعقب المشهورات ليتأمل ما منها برهاني ، وما منها غير برهاني .

- ونحن بالحقيقة قد بينا في الفن الذي قبله ، سالكين مسلك من سلف ، ماهية المقدمات البرهانية وخاصيتها ، وأمانا إلى جملة كسبها لإيماءا مجملا ، فإذا تفصيل ذلك فيما بعده من المواضع المشهورة ، كان لنا ذلك زيادة بصيرة . وأما الحاجة الداعية إلى تفصيل الأمر في كسب المشهورات دون البرهانيات ، أن البرهانية محدودة الشرائط ، غير مخرجة عن حدى المطلوب في كل باب . وأما الشهرة فليس شيئا يتبع أجزاء المقدمات ويلحقها من أنفسها ، بل هو شئ يأتي من خارج ، فلا يكون القانون المستند إلى اعتبار أجزاء المقدمات نافعا في ذلك ، بل نحتاج أن نحصى أمورا بما عرفت من الشهرة الخارجية . فتبين ١٠ من جملة هذا أن هذا النمط من القياسات لا ينفع الإنسان استعمالها ، ولا تحصيل ملكتها فيما بينه وبين نفسه بالذات ، بل إنما متفعتها على سبيل المخاطبة ، ولا أن ينفع المخاطب في أن يكمل ذاته ، بل ينفع في أمر آخر ، إما مؤد إلى تكميل ذاته بالقصد الثاني ، وإما مؤد إلى قوام المصلحة المشتركة . أما المؤدى إلى تكميل ذاته بالقصد الثاني ، فلا أن المكمل بالحقيقة هو العلم المكتسب بالبرهان . لكن أكثر العلوم البرهانية — على ما عرفت من حالها — يكون ١٥ في مبادئها ما هو موضوع للتعلم ، فإذا طولبت بتسليخها ساذجا ، غير معان بما يقنعه بوجه من الوجوه — إذ لا سبيل إلى إيقاع اليقين له بها في درجته — كان مستوحش النفس عما يُبنى على تلك الموضوعات . فإذا كان معنا قدرة على أن نقنعه بقياسات مؤلفة من مقدمات يقبلها ،

(١) البرهاني : البرهان من || وإعدادها : + أيضا من (٢) يأخذ : يأخذها سا ، ك (٥) وأمانا : وأمانا د || فإذا : وإذا ه || تفصيل : انفصل ب ، س (٦) الحاجة : الخاصة من (٧) أن : فان م ، ه || فير : — ب ، س ، سا ، ك ، م ، ه (٨) فليس : فليست م ، ه (٩) هو : هي ه || المستند : المستند (١٠) نحتاج : + إلى من || نحصى : تحصى د (١٠) الخارجية : الخارجية ب ، س ، د ، ن (١١) من : عن ن || أن هذا : أن ن || ملكتها : ملكة منها من (١٢) سبيل : السبيل ب (١٣) في أمر : به أمراد ، أمران (١٤) أما : وأما ه (١٥) يكون : فيكون سا ، ك (١٦) بتسليخها : بتسليخها ب || يقنعه : يقنعه ه || بوجه : — ه (١٧) إذ : أن ب ، م || بها : — س || درجته : درجة ه || يبنى : يبنى د ، ن ، ي بنا م (١٨) فإذا : فان من || كان : كانت ن || معنا : معنى سا (١٨) من : + قياسات ك

ويسلمها ويمجدها — وإن كانت غير حقيقية في نفسها — لم ينفر عن تلك الموضوعات، ولم يستغربها ، ولم يشمئز طبعه عما يبني عليها ، فنفذ في تعلمه إلى أن يحين له تلقف ما يحصل له فيها اليقين . وأما المؤدى إلى قوام المصلحة الشركية ، فلا ن استمرار الناس على جملة حافظة لحسن المشاركة ، مبنية على عقائد يعتقدونها فيما يبنين أن يُقرَّ به ، وفيما يبنين أن يعمل ، وتكون أصدادها مؤدية إلى ما هو ضد لفظ المشاركة .

فإذا كانت للناس ، بل لمدبري الناس ، ملكة يقتدرون بها على تأكيد العقائد النافعة في أنفسهم بالهجج المقبولة عندهم ، إذا اختلج في قلب أحدهم شك ، ويبكتون من اعتقد غير النافع بالهجج المقبولة عندهم ، انتفع المدبر من جهة تمكنه من تديره الذي يتولاه ، وانتفع المدبر من جهة قبوله لحسن التدبير . ولو كان للمدبر سبيل إلى أن يورد الهجج عليهم من المقبولات لذواتها ، والمحمودات في نفس الأمر ، لا بحسبهم فقط في مدة قصيرة ، أو كانت الطبايع متفقة في قبول ذلك وفهمه ، لكان الاشتغال باستعمال ما قبوله بحسبهم لا بحسب الأمر شططا وفضلا وخدمة ؛ لكن الطريق التعليمي طويل ، ولا كل نفس له مقبول ، وخصوصا في الأمور التي هي أنفع ما يعتقد ، كإثبات الصانع الواحد ، وإثبات الرسالة الإلهية ، وإثبات المعاد . وإذا انصرف الجمهور بهمهم إلى ذلك ، طال عليهم وتأخر عنهم ما يجب أن يتفقوا عليه من المصلحة إلى حين إحاطتهم به ، وفيه ضرر . وأيضا فإن أكثر القوى قاصرة عن ذلك ، وليس كل ميسر لذلك ، بل لما خلق له . فبالواجب ما احتجج إلى استعمال أصناف هذه القياسات ، ولم يكن النظر فيها بحسب تكميل أقسام المنطق فقط — كما قال بعضهم — بل كان هنالك منفعة قائمة .

(١) الموضوعات : المقدمات د (٢) يشمئز : يتغيرد ؛ يتميزن || فنقد : فبعدد ، ن ؛ فيفيدم || يحين : تحققد ، ن ؛ حين م ؛ يحسن ه (٣) قوام : قيام م || فلا ن : فإن ن (٤) لحسن : أحسن ب ، بحسن ك (٥) مبنية : مبنى ب ، م ، سام ، ك ؛ يبنى ه || يقربه : يقربه م (٦) كانت : كان ب ، ه || ملكة : — ن || يقتدرون : يعتقدون ه || تأكيد : — م (٧) ويبكتون : ويكتمون ه (٨) المقبولات م (٩) قبوله : قبولهم ك (١٠) فضلا : أو فضلا سا || وخدمة : أرخدمة ب ، م ، سا ، ك ، م ، ه || لكن : ولكن ن || له : — سا ؛ لها ه || مقبول : يقبول د ، ك ، م ، ق ، ه || وخصوصا : ومخصوصا د (١١) الواحد : — م (١٢) المعاد : المبدأ د ، سا ، ك ، م ، د ، ن || بهمهم : بهمهم ه || عليهم : — ب ، د ، ه (١٣) إلى حين : حين ن (١٤) ميسر : بميسر م ، بمتسن ه || بل : — م (١٥) أقسام : أصناف م ، ه (١٦) كان : — ك || هنالك : هناك ب



## الفصل الثاني

### فصل ( ب ) في السبب الذي يسمى له هذا الضرب من المقاييس جدلية

فيجب أن ننظر الآن في أن هذه الصناعة أي الأسماء أحق بها . أما إصابة الحق ، والنظر للحق ، وغير ذلك ، فلا يشك في استبعاد دلالاته عن الغرض فيها ، وخصوصا وهذه الصناعة مقصورة على المحاوراة والمخاطبة . لكن الأسماء المستعملة في المخاطبات القياسية هي هذه : التعليم ، والمجارة ، والمناظرة ، والمعاندة ، والاختبار ، والمجادلة ، والخطابة والإنشاد . وإن كان ثمة غير هذه ، فهو إما داخل في بعض هذه ، أو غير مألوف .

ثم التعليم لا يرفع فيه أيضا إلا الحق . وأما المجارة فليس القصد فيه إلا ما في التعليم ولكن المجارة تتم بالمشاركة ، كأن الإنسان الواحد لما كان في أكثر الأوقات أو بعضها إذا حاول أن يكون معلما لنفسه ومتعلما من نفسه من وجهين واعتبارين — على ما علمت — صر ١٠ عليه ذلك . فإن أهوزه معلم وقد حصلت له الملكة ، افتقر إلى آخر يشاركة في النظر ، فيضم ما يحدسه ذلك إلى ما يحدسه هو ، فيصير كل واحد منهما جزء معلم ، وكل واحد منهما تمام متعلم ، والغرض فيه العلم .

وأما المناظرة فهي مشتقة من النظر والاعتبار ، فالغرض فيها المباحثة عن الرأيين المتقابلين المتكفلين ؛ أعني : يتكفل كل واحد منهما واحد من المتخاطبين لبيان ١٥

( ٢ ) يسمى : سمى د ، س ، ك ، م ، ن || له : — م ، ن ، هـ || هذا : صار له هذام || جدلية : جدليا  
 د ، م ، ن ، هـ ؛ وسمى الجدلي م ( ٣ ) فيجب : ييب د ، ن || في أن : أن في ب ، د ، سا ، ن ، هـ  
 || أما : ما سا ي من هـ || فلا : ولا م ، هـ || يشك : شك م ، م ، هـ ( ٤ ) وهذه : في هذه سا ، م ، هـ  
 ( ٦ ) التعليم : والتعليم سا ، ك || والمجارة : والمحاوراة هـ ( ٧ ) والإنشاد : والإنشاء هـ ( ٨ ) وأما  
 المجارة : والمجارة سا ( ٩ ) كأن : وكان ك || الإنسان : الناس م || إذا : أو م  
 ( ١٠ ) صر : عن سا ي عرك ( ١١ ) له : — سا || فيضم : فيضم سا ، ك ( ١٤ ) فالغرض :  
 والغرض سا ، ك ( ١٥ ) المتكفلين : — م || أعني يتكفل : — هـ || منها : — م

لكليهما المحق منهما ، فيساعده الثاني عليه . فهذان أيضا غرضهما ليس إلا حصول العلم ، فلا ينتفعان بالذات إلا بما يوقع العلم ويفيده .

وأما المعاندة فهي مخاطبة يحاول المخاطب بها إظهار نقص من يدعى الكمال ، على أى وجه كان ، وأن يعجزه بقياسات من مقدمات حقة أو باطلة ؛ فيكون الغرض فيها من المخاطب إظهار عجز لا إعطاء فائدة يعتقدونها المخاطب ؛ فإنه ليس إذا عجز عن أمر فقد ظهر فيه الحق ؛ ويكون الغرض فيها من المخاطب أن يظهر قوته من حيث يظهر نقض ذلك ؛ فتظهر فضيلته وتقيصه ذلك . فإن كان المعاند ليس يعاند ناقضا ، بل يقصد التمويه والتلبيس نفسه ، لأنه تمويه وتلبيس ولو على غير ناقض ، لا ليعرفه النقض ، بل ليخيل إليه أن ما يقوله حق ، فليس خطابه الخطاب المخصوص باسم العناد ، بل هو إما سوفسطائي إن تشبّه بالفيلسوف ، وإما مشاغبي إن تشبه بالجدلي . بل إنما يكون المعاند معاندا إذا كان ظاهر قصده تعجيز الآخر المخاطب . وربما قرن بذلك الاعتراف بأن ما يقيسه غير حق ، لكن المخاطب قاصر عن الوقوف على مواضع الحيلة في كلامه . فلفظ المعاند ، بحسب تعارف القوم ، ليس يليق أن يجعل اسما لهذه المخاطبة ، ولا بحسب اللغة أيضا ؛ فإن العناد موضوع للدلالة على الخروج عن الحق ، والعدول عن الواجب ، بفضل القوة .

وأما الامتحان والاختبار فليس الغرض فيه إقناع في رأى ألبته ، بل تعرف لمبلغ المخاطب في القوة على استبانة القياسات . فكان القياس المعاند والقياس الممتحن ، والقياس المغالط ، واحد في الموضوع ؛ لكنه إذا استعمل على أنه يراد به إثبات الحق ، أو الإقناع بالعدل ، سمى سوفسطائيا ، أو مماريا مشاغبا . وإذا استعمل والغرض فيه تعجيز الخصم

(٣) فهي : فهو د ، سا (٤) مقدمات : + إما م ، هـ || فيها : منها م  
(٥) لا : إلا م (٦) قوته : + وفضيلته م (٧) فضيلته : فضيلة ن || وتقيصه : وتقيصه ن  
|| ذلك : ذاك سا ، ك ، م ، هـ (٨) التمويه : - د || ليعرفه : لمعرفة هـ (١٠) وإما : أو هـ  
|| بل : - د ، ن (١١) المخاطب : المستحق سا ، ك (١٢) بأن : أن ن (١٣) فلفظ : ولفظ د  
|| أن : بأن هـ ؛ + يكون م (١٦) إقناع : إقناعا د ، ن (١٧) فكان : وكان هـ  
(١٨) واحد : واحدا سا ، ك || أنه : + إنما م ، سا ، ك ، م ، هـ || الإقناع : الإقناع سا ، ك  
(١٩) أو مماريا مشاغبا : ومماريا ومشاغبا سا ، ك || مشاغبا : مشاغبا هـ

المعتقد عجزه ، عند القياس المجهول عجزه عند الخصم أو عند آخرين ، كان قياس عناد .  
 وإذا استعمل والغرض فيه استكشاف حال المخاطب المجهول أمره من غير أن يراد  
 تفضيله ، أو يراد إظهار المخبور أو المعتقد من عجزه ، كان قياس امتحان . والألفاظ  
 أيضا بحسب اللغة مطابقة لهذه الأغراض ، فإنه ليس يحسن أن يسمى من يخاطب  
 ليفيد عقدا ناعما مغالطا ، ولا معاندا ، ولا مختبرا ممتحنا .

وأما الإنشاد ، فهو بعيد أن يكون الغرض فيه إقناع اعتقاد وتصديق ألبته .

وأما الخطابة ، فإن الخطيب ، هو المقتدر على إقناع الناس في الأمور الجزئية  
 — ولا يقال لمن يحسن الإقناع في الهندسة والطب خطيبا — فلم يبق لنا اسم أولى بهذا  
 من اسم الجدل ، حتى تكون الصناعة المعدة للإلزام الخصوم بطريق مقبول محمود  
 بين الجمهور في أي رأى كان جدلا . فإنه وإن كان ليس إلزام كل رأى ناعما في كل وقت ،  
 فإن الصناعة الاختبارية لا تكون صناعة بأن تكون ملكة على طرف واحد فقط ؛  
 فإن هذا غير ممكن . بل إذا صار الطبيب مقتدرا على التصرف في أحوال الأبدان  
 حتى يفيدها صحة ، فإنه يتبعه أو تلزمه أو تتقدمه ضرورة أن يكون مقتدرا على التصرف  
 المطلق في أحوالها بما هو تصرف مطلق ، فكان مقتدرا أيضا على أن يفيد المرض ؛  
 لأنه ليس الاقتدار إنما يكون على الصحة من حيث هي صحة ، بل من حيث هي حالة  
 يمكن إحداثها ، أو حفظها على البدن .

فكذلك المقنع على النافع يلزمه أن يصير مقنعا مطلقا ، فيكون مقتدرا على الإقناع ،  
 من حيث هو إقناع ، فذلك يقتدر على غير النافع ؛ فيعرض من هذا أن يكون الجدل

(١) عند الخصم : عنده ن (٢) وإذا : فإذا ه || حال : لحال م (٥) ولا : أو م  
 || ولا : هو م (٦) الإنشاد : الإنشاء ه || إقناع : — ه || وتصديق : وتصديق ما ، ك  
 (٧) هو : وهو — كذا في جميع النسخ (٨) ولا : فلا د ، ن || بهذا : + الامم د ، ن  
 (٩) الجدل : الجدل م (١٠) إلزام : — ك || إلزام كل — ما (١١) الاختبارية : — د ، ن  
 || صناعة : + اختبارية د ، ن (١٢) الطبيب : الخطيب ه (١٣—١٢) في . . . التصرف — ن  
 (١٤) هو : هي د ، م ، ن || فكان : وكان || على : ما ، ك (١٦) البدن : البدن ك  
 (١٨) فذلك : وكذلك م (١٨) فيعرض : يفرض ما ، ك ، ه

مقتدرا على الإلزام المطلق ، لكنه يكون جدليا على المجرى الطبيعي ، إذا كان استعماله ذلك في المنافع ، كالطبيب : فإنه إنما يكون طبيبا على المجرى الطبيعي إذا كان استعماله ما يستعمله في النافع ؛ فإن حَرَفَ ذلك فقد أساء .

٥ على أنه ربما كان النافع في وقت إلزام أحد طرفي النقيض ، وفي وقت آخر مقابله ؛ وذلك مع إنسان وإنسان . وأيضا ربما يقع أحد طرفي النقيض لذاته ، ويقع الطرف الآخر بالعرض في إثبات نافع آخر .

١٠ وإذا كل مخاطبة قياسية، فإما أن يكون القصد فيها التصديق أو لا يكون، بل التخيل، وهو الإنشاد الشعري . والتي القصد فيها التصديق فإما أن يكون المراد فيها الإيضاح للحق ، وهو البرهان والتعليم ؛ وإما أن يكون المراد فيها الغلبة والإلزام ، وذلك إما في الأمور الجزئية وإما في الكلية . والتي في الكلية ، فإما أن تكون الغلبة والإلزام فيه على سبيل أن الغرض فيه نفس الإلزام ، أو على سبيل أن الغرض فيه غيره من امتحان، أو كشف ونضح . والذي الغرض فيه الإلزام ، فإما على سبيل مغالطة ، وإما على سبيل عدل ؛ وجميع هذه مخصوصة بأسماء لا ثقة بها ، وتلك الأسماء لا تصلح إلا في المخاطبات ، لأن ذلك المعنى لا ينفع إلا في المخاطبات . ولفظة الجدل تليق بعدة منها ، وهو ما يكون على سبيل المنازعة ؛ فإنه إذا لم تكن منازعة ، لم يحسن أن يقال جدل . وقد خص كل واحد منها باسم لائق به في حد تخصيصه ، فالأولى أن يسمى باسم الجدل هذا القسم الذي بقي ، وليس له اسم .

على أن المتناظرين إذا لم يكن بينهما معاندة ما ، بل كانا يتخاطبان على سبيل قدح زند الفائدة ؛ لم يحسن أن يقال لتناظرهما جدل . وأما إذا كان الغرض الإلزام ، ولولنا نافع

(١) جدليا : جدلي س || إذا : وإذا ه (٢) المنافع : النافع د، س ، م ، ن || فإنه : — د ، س ، م ، ن (٣-٢) ذلك . . . . استعماله : — سا ، ك (٣) فإن : وإن س (٤) وفي : في ب ، ن (٧) القصد : التصديق ن || التخيل : التخيل س ، م ، ه (٥-٩) المراد . . . . تكون : — سا ، ك (٩) والتعليم : والعلم د ، ن ؛ والتعلم س ؛ وللتعظيم م (١٠) في الكلية : الكلية ب ، د ، س ، سا ، ك ، ن (١١) أو على : وعلى ه || نفس . . . . فيه : — د (١٣) بأسماء : بأسماء س ، ك || لا ثقة : لا يقر سا ، ك (١٤) لا ينفع : يقع ه (١٤) منها : منها د ، ن (١٦) تخصيصه : تخصصه د ، م ، ن ، ه || فالأولى : والأولى د ، ن (١٨) جدل : جدلا ك ؛ هو جدل م ، ه

بما يتحمل من المشهورات والمتسلّمات ، فكثيرا ما يخرج الحال بالقائس إلى أن يعاند ويخالف ؛ فإنَّ الحقَّ طريقه واحدة ، غير متغير لا محيص عنه ، ولا يحسن العناد فيه . وأما تحمل قياس غير حق لينفع بالإقناع ، فلا يبعد أن يحوج فيه إلى العناد والمجادل .

- وكثيرا ما يكون الرأي النافع اعتقاده غير حق ، فيحتاج أن يلزم الإنسان قبول غير الحق ، فلا يبعد أن يخرج محاول ذلك عن حاق الإنصاف ، إذا اتفق أن ينازع بما يقوى .
- المقابل الذي هو الحق ، فيضطر إلى الحيلة من المشهورات ، ويضطر إلى الاحتراز والمخادعة . فإن المشهورات أيضا كثيرا ما تتقابل ، وكثيرا ما ينقض بعضها بعضا ، وكثيرا ما تتأدى إلى نتائج متقابلة — كما ستعلم — فيحوج أيضا هذا القياس إلى أن يتخلص عن همة مشهور آخر ، وإلى تغليب مشهوره الذي يستعمله . وربما كان الذي يوجب مقابله أغلب وأشهر ، فإن المشهورات كما ستعلم مختلفة في القوة والضعف ؛ وأما الحق والصدق فهو واحد . المناظر لا يخاف أن يفسد عليه الصدق حجته ، فإن الصدق لا ينتج نقیض نتيجة الصدق ، ولا يوجب مقاومة قياس الصدق . وأما المشهور فقد يعمل بالمشهور ذلك ، والصدق كثيرا ما يعمل بالمشهور ذلك .

- وربما كان الدعوى حقا ، والبرهان عليه متعذرا ، فيحتاج أيضا إلى أن ينصره بما ليس بحق ، بل بما هو مشهور ، فيفطن لذلك مناقضه ، فيصعب الأمر ، ويحوج إلى

(١) يتحمل : يتحمل د ، سا ، ك ، ن || والمتسلّمات : د ، هـ || بالقائس : بالقياس م  
 (٢) واحدة : واحد ب || متغير : متعين د ، سا ، ن ، هـ || وأما : وإنما ب ، م ، هـ  
 (٣) تحمل : يتحمل ب ، س ، سا ، لم ، م ، هـ || فلا : ولا سا || يحوج : يخرج ك (٣) فيه . منه د  
 (٤) وكثيرا : فكثيرا د ، ن || النافع : — ن || اعتقاده : اعتقادي ب (٥) فلا : ولاد ، ن  
 || عن : غير سا ، ك || حاق : حال د ، ن ؛ خاف ك [ حاق الإنصاف أي ما يوجب الإنصاف .  
 وفي لسان العرب : أترجى ما أجد من حاق الجوع ، هو من حاق يحق حقا وحاقا ، أي لزمه ووجب عليه —  
 المحقق ] || ينازع : نوزع ن || المقابل : التقابل ن (٧) ما : — س || ما : — س (٨) فيحوج :  
 فيخرج م (١٠) فإن . . . والضعف : — سا ، ك (١١) قالمناظر : والناظر د ، ن ||  
 حجته : — م (١٢) بالمشهور : المشهور ن (١٣) بالمشهور : المشهور ن (١٤) متعذرا :  
 يتمتذرب ، سا ، ك ، م ، هـ || إلى : — ن || بل : + بما د ، س ، ك ، ن (١٥) فصعب :  
 فصعب هـ || ويحوج : فيخرج د ، ن

المراوغة . فإذا كان القياس الجدلي ممنوا بالاحتراز عن جميع ذلك ، لم يكن بد من أن يكون كلامه ليس صرف نظير في الأمور كما هي ، ولا فيه اتباع لمنهاج واحد ، بل يحتاج أن تكون معه ظروف من الحيلة ، وأن يحوج إلى معاندة المشهور أو الصادق الذي نصره . ومن بلى بالتدبير في دفع نصرته الصدق الذي يناقض معه ، لم يستغن عن ضرب من الججاج ، وإن كان غايته نفعا ما .

واسم المناظرة مشتق من النظر ، والنظر لا يدل على غلبة أو معاندة بوجه . وأما الجدل فإنه يدل على تسلط بقوة الخطاب في الإلزام ، مع فضيل قوة وحيلة أخرج من الطبيعي ومن العدل العرف يسيرا . فليس بخطيء من جعل القياس المؤلف من مقدمات مشهورة مخصوصا باسم القياس الجدلي ، بل عمل الواجب . فلا يلتفتن أحد إلى ما يؤوله بعض الموهين .

(١) المراوغة : المعاودة ه || فإذا : وإذا د ، ن || بد من : يؤمن ب ، سا ، ك ، ه ؛ + يؤمن من م  
(٢) أو الصادق : والصادق ن سا ، ك || نصره : يضره د ، م ، ن (٤) ومن : من ن || بلى : ملى  
ب ، ه || بالتدبير : بالتدرب ، ك || نصرته : مضرة ب || معه : — م ؛ وضعه ه (٥) نفعا : نفع سا  
(٦) فإنه : فإنما ه || تسلطه ه (٨) يسيرا : — ه || فليس : وليس د ، ن || بخطيء : بخطيء ه ؛ سا ، ن  
(٩) أحد : — ك

## الفصل الثالث

فصل ( ج ) في بيان حد الجدل وتناوله للسائل والمحجيب

وإشباع القول في السائل والمحجيب

ففرضنا الآن في هذا الفن هـ: تحصيل صناعة يمكننا بها أن نأتي بالهجة على كل ما يوضع  
مذلولاً من مقدمات ذائعة ، وأن نكون إذا أجبنا لم يؤخذ منا ما يناقض به وضعنا .

والصناعة ملكة نفسانية يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الأغراض ،  
على سبيل الإرادة ، صادرة من بصيرة ، بحسب الممكن فيها . ولذلك فجميع هذه المقاييس ،  
والتصرف فيها ، والعلوم كلها صناعة . وهذه الصناعة — أعني الجدلية — قد يعين على  
حصولها الاستعداد الجبلي في بعض الناس ، وقد يعين على حصولها الممارسة والاستعمال  
للجزئيات .

لكن كل صناعة بذت على فطرة أو تجربة من غير أن يكون عند الصانع قوانين كلية  
هي معاير له ، كانت ناقصة . بل ليس كل صناعة أيضا يحصل لها أن ترد بالقوانين والتجربة  
وبمساعدة الفطرة تحصل على كمالها الأقصى ، وإن توفر عليها جميع ذلك . فإن من الصنائع  
ما المواد المستعملة فيها شديدة الطاعة للقوة الفاعلة ، ليس فيها عائق . فإذا لم يبلغ بها كمالها  
الأقصى في الاستعمال ، كان السبب المنتص في الصناعة ، كمن لا يتهاى له أن يتخذ من الخشب  
كرسيا ، فإن ذلك ليس لأمر في نفس الخشب ، بل لأمر في نفس الصانع .

(٢) حد : — سا ، ك ، ن ، م || للسائل : للسائل ك (٤) هو : — د ، ن || يمكننا :

ممكنا || أن : بأن ن (٢) إذا : إذم || أجبنا : احتجنا د ، ن (٧) ولذلك :

وكذلك د ، سا ، ك ، ن (٨) الجدلية : الجدل د ، ن || دلي : — م || الجلي : الجدلي هـ

(١٢) له : — س || يحصل : يجعل م || ترفد : توجد ن (١٤) ما المواد : بالمواد م

|| شديدة : شديد سا || بها : بهب هـ — د ، سا (١٥) للنقص : القص س ، ن

(١٠) ليس — د

ومن الصنائع ما يكون السبب في قصورها عن الغرض الأقصى فيها ، هو المنفعل ، أو الآلة ، أو نفس الغرض . أما المنفعل ، فإذا كان فيه معاوقة للفاعل ، فإن كان فوق قوة الفاعل ، لم يبلغ الفاعل في تلك المادة المخصوصة غايتها ، وإن كانت المعاوقة دون ذلك ؛ بلغ مبالغاً ما ، مثل الصناعة المصارعية . وأما الآلة ، فإذا كانت الآلة حالماً مع المنفعل إحدى هاتين الحالتين . وأما الغرض ، فإذا كان نفسه أصعب من سائر ما يشا كله ، وكان متعذراً أن يحصل في كل مادة ، بل في مادة دون مادة ، مثل تفهيم الدقيق من المعاني ، فليس كل مادة لها تقابل . وهذا يناسب القسم الأول ، ويخالفه في أن التعويق ليس من سبب المادة كله حتى يكون التقصير كله منها ، بل لأن المطلوب نفسه فوق المعتدل ، وصعب المرام . ولولا ذلك لكانت المادة تجيد الطاعة من غير معاوقة . وأما الأول فكان التعويق كله من جهة المادة .

وإذا علمت هذا ، فليس إذا كان بعض المواد يستعصى فلا يبلغ فيه الغرض ، تكون الملكة النفسانية المقتدر بها على استعمال موضوعات نحو غرض ما معدومة ؛ فإننا لم نقل إن هذه الملكة النفسانية — التي هي الصناعة — هي التي يقدر بها على استعمال كل موضوع بل على استعمال ما يكون موضوعاً قابلاً مقويًا عليه ، وعيننا قدرة بحسب ما يمكن أن يحصل للإنسان بسبيل الكسب .

فالطبيب موجود له ملكة إفادة الصحة إذا حصل القوانين وعمل عليها — وإن كان قد لا يمكنه أن يفيد الغرض في كل بدن — إذا كان بالحقيقة صناعته معينة . فإذا كان

(١) قصورها : تصورها ن سا ، ك (٢) أو الآلة : والآلة د ، ن || أو نفس : ونفس ن || معاوقة : المعاوقة ن || كان فوق : — ن (٣) تلك : ذلك س (٤) المصارعية : المازعية د (٥) الغرض : للغرض ن || أصعب : أصوب ه (٦) متعذراً : مقتدرام || تفهيم : تفهم د (٧) الأول : — س || ويخالفه : ويخالف ن || التعويق : التعريف س || كله : — س (٩) التعويق : التعويض سا ، ك (١١) وإذا : وإذك ، م (١٢ — ١٣) المقتدر . . . . . النفسانية : — د (١٢) بها : — ن | ما : + موضوعه س (١٣) هي التي : التي سا ، ك (١٥) بسبيل : بسبب ؛ تسهيل ه || الكسب : بالكسب ه (١٧) إذا : إذسا ، ك ، م ، ن ، ه || صناعته : صناعة م



ما يعينه ، وهو الطبيعة ، قاصرة ، لم يقدر بذلك اقتداره على استعمال الموضوع ، إن وجد ما يعينه كافيا . وكذلك الخطيب ؛ وهو خطيب بملكته الى . ا يمكنه أن يأتي بكل ما يوجب الإقناع بحسب المقدور عليه بالقوة الإنسانية . فإن لم يبلغ الغرض في واحد ، فليس ذلك لفقده هذه الملكة التي بها يقنع المستعدين للإقناع .

- ٥ على أنه يشبه أن تكون بعض الصناعات هو مما يوجد للإنسان وجودا كاملا ، وبعضها هو مما يوجد للإنسان وجودا دون الكامل . ثم للصناعة في نفسها حد واحد ، كما للصحة ؛ وقصور الإنسان عن تحصيلها بالتمام كأنه كقصور عن تحصيله للصحة ، فيكون إنما ينسب إلى الصناعة كما ينسب إلى الصحة ؛ وكذلك إلى الفضيلة . فإنه إذا كان الغالب عليه تحصيل أفعال الصناعة ، ينسب إلى وجود الصناعة له ، وإن كانت بالحقيقة غير حاصله له ، كالحال في أفعال الصحة .

١٠

ويشبه أن تكون الصناعة ليست تصير صناعة بأن تكون أفعالها تنجح في كل مادة ، بل في أكثر المواد . فإذا كانت هناك أفعال بها يبلغ الغرض ، وأنى بها الصانع ، ولم يقصر فيها ، كان صانعا ؛ وإن لم يبلغ الغرض بسبب في الغرض ، أو في المنفعل ، أو في الآلة ، فيكون كونه صانعا متملقا باقتداره على الإتيان بتلك الأفعال ، التي يمكن بها أن يصادف الغرض المقصود بها ، إن لم يكن سبب من خارج . لكن الإنجاح يقع في أكثر الأمر ، وربما وقع الإخفاق .

١٥

فإن كان حد الصناعة هو الحد الموجب لأن تكون للصناعة إصابة في كل غرض ، خرج الطب والخطابة والرماية والمصارعة والمجادلة عن أن تسمى صنائع ؛ وإن كانت

- (٢) وهو : هو س ، سا ، ك ، هـ || وهو خطيب : — د || ملكته : فلكته سا (٤) لفقده : لفقد سا ، ك ، ن || هذه : — ك || المستعدين : المستعذب سا ، ك (٥) أنه : + لم سا ، ك (٦) مما : مان || وجردا : — س || في : — ن سا ، ك ، هـ (٧) كأنه : — ب ، س || كقصوره : لقصوره م ، ن || للصحة : للصناعة د ، ن ؛ للصحة م ، هـ (٨) وكذلك إلى الفضيلة : والفضيلة د ، ن || إلى : — س (٩) الصناعة . . . . له : سا ، ك || له : — س (١٠) له : — سا (١١) الصناعة : الصناعات س || بأن : بل ب || تنجح : تنجح د ، ن (١٢) يقصر : يقتصر ن (١٣) بسبب : لسبب سا ، ك ، م || في المنفعل : المنفعل ن (١٤) بها : — هـ (١٥) لكن : ولكن س || الأمر : الأمر د ، ن (١٦) وقع : + في سا ، ك (١٧) فإن : وإن ب ، ك (١٨) — ص ٢٤ س ١) وإن . . . صنائع : — سا ، ك

تسمى صنائع ، لم تكن توجد للإنسان بالحقيقة . وإن كان حد الصناعة هو الذى أوامانا إليه ، فتكون جميع هذه - إذا حصل الإنسان منها القوانين ، وتمكن من استعمالها بملكة نفسانية - صناعات .

والغرض المقصود فى هذه الصناعة هو الإقناع والإلزام . فليس الغرض هو الإقناع والإلزام فى واحد بعينه من طرفى النقيض ، بل فى كل واحد منهما ، إذا كان من شأنه أن يبحث عنه ، ويختلف فيه ، ويكون للجمهور والعاميين من أرباب الصنائع فيه رأى غير فرىزى ، فكان السبيل إليه من المشهورات سبيلا تأتى عليه المخاطبة الواحدة . فإن كان لا سبيل إليه من الذائعات أو كان السبيل إليه طويلا لا تنفى به قياسات مركبة مبلغها مبلغ ما يخاطب به مخاطب واحد فى وقت واحد ، حتى يضبطه ويكون له فيه المراجعة وعليه المطالبة ؛ بل كان إنما يتم بمخاطبات يوطىء بعضها لبعض ، ويبلغ فيها الغرض بمخاطبة أخيرة فى وقت ثالث أو رابع ، إذ كان الوقت الواحد الذى يسع لطول محاوره لا يفي به ؛ لم تكن هذه المخاطبة جدلية ، بل الأولى أن تكون تعليمية ، ولم تكن مما يحسن مخاطبة الجمهور به ومن يجرى مجراهم ، بل مخاطبة المتعلمين خاصة . وهذا مثل أن يكون الوضع هو أن كل مثل قائم الزاوية ، فالوتر يقوى على الآخرين ، فإن هذا لا سبيل إلى أن نبلغ بالمخاطبة الجدلية فى موقف واحد كنه الغرض فيه . نأمثال هذه المباحث لا تكون أغراضا فى الصناعة الجدلية .

فالغرض الأول فى الجدل : الإلزام . وأما كونه إلزاما فى هذه المسألة ، فهو أمر حارص ؛ ولذلك لا يتغير الغرض بأن يصير غيره مرادا إلزامه ، وإن كان مقابله ؛ لأن

(٢) جميع : + ما م || الإنسان : للإنسان سا ، ك ، م ، ن ، هـ (٣) صناعات : - ن  
(٤) فليس . . . والالزام : - سا ، ك (٥) واحد : - ن (٧) فكان : وكان سا ، ك ، هـ  
|| فإن : وإن سا ، ك (٨) أو : اذ د ، ن || لا : - سا ، ك || مركبة : - سا ، ك  
|| مبلغ : + ما م ، هـ ، د (٩) فى وقت واحد : - م || يضبطه : يضبط د ، ن  
(١٠) يوطىء بعضها لبعض : يوطأ بعض لبعض : م || فيها : فيه سا (١١) يسع : يستمع م ، يستمع هـ  
|| لطول : أطوال د || به : - ن (١٣) الوضع : للوضع ن سا ، ك (١٤) الآخرين : الأخرين هـ  
|| هذا : هذه ن ، سا ، ك || سبيل : + الى د ، ك ، م ، ن (١٥) فى : من م || فأمثال : وأمثال ن ، هـ  
(١٧) فهو أمر : فأمر م (١٨) ولذلك : وكذلك ن سا ، ك ، هـ ، || يتغير : يتغير سا || الغرض : - م  
|| مرادا : يراد ن سا ، ك || مقابله : مقابلا د

قصده الإلزام لم يتغير ؛ كما أن الطبيب غرضه الأول إفادة الصحة ؛ ثم له أن يفيدها تارة بالتسخين وتارة بالتبريد ؛ فلا يصير بهذا متقابل الغرض ؛ لأن غرضه الأول لم يختلف .

والجحة الجدلية هي أعم من القياس الجدلي ؛ فإنها قياسية واستقرائية ، وليس واحد منهما هو صناعة الجدل ، بل فعل من أفعال صناعة الجدل . وكما أن العلاج ليس صناعة الطب ، ولا الامتناع عن قاذورة شهوانية ، فهو نفس الفضيلة العفوية ، بل هما فعلان يصدر أولهما عن صناعة الطب ، والآخر من فضيلة العفة . وإنما الطب ملكة يقتدر بها على إيجاد العلاج ، والعفة ملكة يصدر عنها الامتناع عن الفواحش ؛ كذلك صناعة الجدل هي الملكة التي يصدر عنها تأليف القياس على النحو المذكور ، أو الاستقراء على النحو المذكور .

١٠ وبئس ما ظنَّ من ظنَّ أن القياس الجدلي هو فعل يصدر عن السائل لا غير ؛ كأنه لم يسمع المعلم الأول يقول في "أنولوجيا" : إن المحجب يقيس من المشهورات ، والسائل من المتسلّمات ؛ بل المحجب إنما هو محجب ، من حيث هو حافظ وضع ، والسائل هو سائل من حيث هو ناقض الوضع . فإذا قاس قايِس على رأى هو وضع يحفظه ، كان محجبا ؛ وكان السائل حينئذ من يفسد عليه قياسه ، ويقاوم مقدماته . وإذا قاس قايِس على مقابل وضع بمقدمات يتسلمها من حافظ كان سائلا ، ولكل واحد منهما قياس .

١٥ أرايت لو أن مدبر مدينة ، أو معلم صناعة ، حاول أن يقنع الجمهور أو المتعلم في رأى أو مبدأ صناعة ، يريد أن يعتقد مخاطبه رأيه ، فإن أتى بقياس من المشهورات ليعتقد نتيجة كلية ، كان بذلك سائلا ، وكان يحتاج أن يتسلم المقدمات منهم ، أكان يصير

(١) افادة : — ن (٢) متقابل : مقابل من || لم : لان (٣) والجحة : الحجمة  
 (٤) هو صناعة : صناعة هو من || وكما : كما ه (٥) العفة : العفة من (٦) أولها :  
 أولها من || فضيلة : فضيلته ب ، من (١٠) أن : — س ، ن || هو : فهو م  
 (١١) أن المحجب : — ه (١٢) المتسلّمات : المتسلّمات ك ؛ المتسلّمات ه (١٣) حيث هو :  
 حيث ب ، د ، من ، سا ، ك || ناقض : تناقض من (١٤) قايِس : — سا ، ك  
 (١٥) واحد : — من (١٦) أن : كان أتى م ؛ كان ه || المتعلم : المعلم م ، ه (١٧) أو مبدأ :  
 أو في مبدأ د ، ن || بقياس : بقياسه من || ليعتقد : ليعتقد ب ؛ ليعتقده د ، ن (١٨) وكان :  
 أو كان د ، سا ، ك ، ن || يتسلم : يسلم ه || أكان : كان د ، ن ، أو كان ك ، م ، م

بذلك برهانيا أو خطابيا أو مغالطيا أو شعريا ؟ كلا ، بل إنما يأتي بالمشهور المسلم ، ويكون قياسا جدليا ليس بسائل . فليس كل قياس جدلي إنما هو قياس جدلي ، لأنه سائل ، بل إنما يكون سائلا إذا حاول إبطال وضع ينصره ناصر ؛ فإن لم يكن هناك وضع منصور ، ولا كان هناك ناصر يذب عنه ، كان القياس الجدلي موجودا ، ولم يكن سائل ألبتة . كذلك إن كان هناك مناقض ليس على سبيل أنه ينصر وضعا تقيض وضع الثاني ، بل على أنه مقاوم فقط ، وكان الآخر ينصر وضعه بقياس ، كان الناصر ليس بسائل .

واعلم أن قولهم فيما سلف من الزمان : "سائل جدلي" يعنى به غير ما يعنى فى زماننا بقولهم : "سائل جدلي" ؛ ويعنون بالمسألة غير ما نعنى به الآن . فإن السائل الجدلي إنما يسمى الآن سائلا من جهة أنه يقصد فيبتدئ فيسأل مخاطبا له عن رأيه فى أمر ؛ فإذا أجاب بما هو رأيه كان مجيبا ، وكان الأول سائلا ، ومسألته هى ما سأل من نفس الرأى . ثم بعد ذلك لا يسأل بالحقيقة شيئا ، وعلى مجرى العادة ، بل يأتى بقياس من تلقاء نفسه ، أو استقراء ، أو غير ذلك ، مما هو عندهم حجة ، فيتج بذلك تقيض وضعه من غير أن يسأله شيئا . لكنهم كثيرا ما يسمون إيراد هذه الحجمة الموجبة نحو استجابة المخاطب سؤالا ، بمعنى أنه وإن لم يسأل بالفعل فهو بالقوة ، كأنه يقول : أليس يلزمك عن هذا كذا ؟ وهل عندك جواب هذا ؟ وما أشبه ذلك .

(١) كلا : — د ، ن || بالمشهور : المشهورس ؛ بالمشهورات سا ، ك (٢) قايسا : قياسا سا ، ك || ليس : وليس ه || فليس : وليس من (٣) لأنه : + عن د ، ن (٤) كان : — د ، ن || هناك : — د ، س ، ن || يذب : نذب من (٦) وضع : + الرأى م || وكان : كان من ، ن || وضعه : هناك ؛ وضما ه (٨) الزمان : البرهان ب ، ه || يعنى : + به من (١٠) يسمى : سمى سا ، ك || عن : فى من (١٠-١١) عن . . . هو رأيه : — م (١١) هى : — د ، ن || من : عن من (١٢) ثم : + من م ، ه || يسأل : يسائل م || شيئا : + فى آخر الأمر ن (١٣) فيتج : ينتج سا ، ك (١٤) شيئا : — ه || لكنهم : لكن ه || إيراد : إيجاد من (١٥) أليس : ليس م ، ن (١٦) وهل : أو هل من ، سا ، ن || وما : أو ما د ، س ، ن || أشبه : يشبه ب

وأما السائل الجدل الحقيقى ، والذي كان فى الزمان القديم يسمى سائلا ، فلم يكن يسأل على هذه الصورة ، بل كان يتسلم من المجيب مقدمة مقدمة ، فإذا استوفاهما تساميا ، عمد حينئذ بفعلها على صورة ضرب منتج ، فكان المجيب لا يجد محيصا عن إلزامه فى مدة قصيرة ، إذ كان تقدم فسلم المندمات .

والسبب فيما عليه الأمر فى ذلك الزمان ، وما دليه الأمر الآن ، أن أولئك المتقدمين كانوا أحرص على الحق منهم على المراعاة ، وكانوا أمهر فى الصناعة ، فكانوا يحسنون تلقف المسائل المتسامة ، ويعرفون ما يجب أن يطالب بتسليمه معرفة محصلة مميزة ، كأنهم ينظرون إلى واحد واحد منه بعينه ، وكان المجيبون بصراء أيضا بما ينساق إليه تسليم كل ما يسلمونه ، فيعرفون كيف يسلمون .

وأما المتجادلون من أهل زماننا فأكثر همتهم الظهور بالغبلة . والأقدمون منهم ١٠ الراسمون لهم ما رسموه كانوا يقصدون بذلك ارتفاع الشأن عند الملوك ، فكلفوا سائلهم أن يورد كل واحد منهم قياسه وحجته فى المعاندة ، وهم يسمعون ويصغون ، حتى إذا جاءت النتيجة فطنوا حينئذ بالسبب المنتج لها ، فأنكروه ، ولم يسلموه ، وعاندوا فيه ، وظالطوا ؛ ولولا انسياقها إلى النتيجة ، لم يبعد أن يسلموها غافلين عن عاقبتها ، فيقعوا فى حيرة . فسا كان فى منة السائل منهم أن يفى بتسلم مقدمة مقدمة ، إذ كانت المقدمات غير متميزة عنده بأعدادها ، ولاله بصيرة بما يجب أن تكون عليه المقدمات من العدد والهيئة والتأليف ، حتى تؤدي إلى الغرض . بل كان الأسهل عليهم

(١) والذى : الذى سا (٢) حل : عن م || بتسلم : يسلم م || مقدمة : — د  
(٣) بفعلها : بفعلها د ، م ن ، هـ ؛ بفعلها ك || على : غير س || فكان : وكان ب ، م ، م || عن :  
من هـ (٤) إذ : إذا د ، م ، هـ ؛ وإذن (٥) الآن : — ن (٦) منهم على : منهم  
ن هـ || فكانوا : وكانوا ب ، ك || تلقف : تلقف ب ؛ تلقف د ، م ، ن ، هـ (٧) المسائل :  
السائل م || بتسليمه : بتسليمه ب ، ن (٨) مميزة : متميزة م || منه بعينه : منها بعينها د ، ن  
|| وكان : فكان ك || المجيبون : — أيضا م || بصراء : نصراء هـ || أيضا : — م || بما : بما ك  
(١٠) همتهم : همهم م (١١) سائلهم : سائلهم ب ، د ، م ، ن ، هـ || يوردوا : يوردوا م  
(١٣) جاءت : جاء م || المنتج : — م (١٤) انسياقها : انسياقها هـ || يسلموها : يسلموها هـ  
|| عاقبتها : عاقبتها هـ (١٥) فيقعوا : فيقعون ك ، هـ || تساميا : تساميا ن || إذ : إذا د ،  
م ، هـ (١٦) بما : بما ن (١٧) عليهم : عليهم ب ، م ، هـ

الاستمرار على إيراد جملة مخلطة هي قياسات بالقوة ، إن كانت قياسات ؛ كفعل من يفعل بتجربة أو ملكة غير قانونية ، فكان لو كلف أن يبدأ بمسألة مسألة عرض له ما يعرض للموسيقار الذي لا قانون عنده لما يفعله ، بل إنما يفعل بالاعتقاد ؛ فإنه لو كلف أن يدل على نقرة نقرة لم يتخيلها بالانفراد ، بل إنما يمكنه أن يأتي بها عند التركيب ، كأنه إنما يتذكر كل واحدة منها. إذا ذكّر ما تقدم عليه ، أو خيله .  
فهنالك يعمل بعجلة ، فإن توقف عند نقرة زال خيالها ، فلم يأتها خيال الأخرى ، ليصدر عنه إيجادها . وأما أن يدل عليها واحدة واحدة ، وهو لا يعمل أو قبل أن يشرع في العمل حتى يكون قبل العمل لكل نقرة رسم في خياله كأنه ينظر إليها ، فأمر كالممتنع أو كالأقل .

١٠ كذلك السائل عندهم كان إنما تخاطر بباله المقدمات إذا شرع في استعمالها ، واستمر على نمج خاطره . وأما إذا حاول تجريدتها وتعييدها في ذهنه ليتسلمها واحدة واحدة ، تعذر عليه . فهذا ما كان السبب فيه من قبل سائلهم .

١٥ وأما من قبل مجيبهم ، فإنه لو وقع له سائل يتسلم مقدمة مقدمة ، فربما سلم ما يضره وهو لا يشعر ، فإن أنكوه مرة أخرى ، أنكروه عليه ذلك ، واستعجز في ذلك ، فلم يلبث أن تكون الجملة تلزمه ، فلم يكن من الاحتياط له إلا أن يستمع جميع القول ؛ فيئخذ يحس بالسبب الذي يجاب عليه الآفة ، فينكره ولا يصدقه . فإذا أنصت لجميع ما يقوله ذلك

(١) مخلطة : مخلطة من || إن : وإن ب (٢) فكان : وكان د ؛ + له م (٣) للموسيقار : الموسيقارى د || قانون : + له م ، ه || يفعله : يفعل ن || فانه : — س (٤) كلف : كان ك || نقرة : — م || لم : ولم د ، ن || (٥) يتذكر : يذكر م ، ه || عليه : عليها ب ، م ، ه || أو خيله : وخيله ب (٦) فهناك : هناك س || عند : عن ه سا ؛ عنها د ، ن ؛ عنده ك ، م ، ه || خيالها : خيالها ه || الأخرى : الأخرم (٧) ليصدر : ليقتدر د || واحدة واحدة : واحدا واحدا ب ، م ، ه سا ؛ ك ؛ واحدة واحدة (١٠) استعمالها : استعماله م . (١١) وتعييدها : — د || واحدة واحدة : واحدا واحدا ب ، م ، ه سا ؛ ك ؛ واحدة واحدة (١٢) فيه : — سا || من : — د || سائلهم : سائلهم س (١٣) وأما : أما د || يضره : يضره م ، ه (١٤) وهو : فهو ه || أنكوه : أنكرب م ، ه || عليه ذلك : عليه ه || واستعجز : + رأى المحجب د ، ن (١٥) يستمع : يسمع د ، ه || جميع : + ذلك س (١٦) بالسبب : بالمسبب د

تيسر له الشعور بما يضره ، وكانت له مدة يفكر فيها أن كيف يحتمل للتخلص . فلما استمرت عادة أوائلهم على هذه الجملة ، بقوا عليها ، وكان لهم مع الاحتياط المذكور أن يطلبوا المراجعات ، ويكثروا المزاودات ، ولا يكون السبيل إلى لزوم ما يلزم قصيرا ، فيكون لكل واحد من السائل والمحجوب بهاء ، ورونق ، وتظاهر بقوة ، وبصيرة في الصنعة .

- فما الأمر الذي هو الواجب ، فهو أن لا يكون للقياس على خصم مقاوم ، المحتاج في قياسه إلى مقدمات يسامها له خصمه أن يمضى في تلك المقدمات يؤلفها تأليفا ، ولا يدري هل هي مسامة أو غير مسامة . فكيف يكون على الخصم قياس من مقدمات لا يضعها ولا يسامها ؟ وكيف تكون تلك المقدمات مسامة بالفعل ، ولم يسلم ؟ وهل في استعماله تلك المقدمات ، وهو لا يشتغل بتسامها إلا نفوذ في الشك وحسن ظن . وليت شعري كيف يكون ما يجمعه قياسا ؟ وهل القياس الذي يلزم الإنسان إلا من مقدمات مسامة عنده ؟ وكيف يكون تسام بلا مسلم ، وكيف يكون مسلم ولم يتسلم منه ؟ ومعلوم أن تسام السائل لا ينفع السائل ، وتسليم المحجوب لا يحصل له إلا بعد السؤال ؛ وهل في إيراده قياسا من مقدمات لم تسلم إلا عمل باطل غير متقن ؟ فعسى أن لا يسلم شيئا منها ، فيكون حينئذ ما ظنه قياسا ليس بقياس ، ويكون جميع ما سرده ضائعا ، بل يحتاج أن يعاوده من رأس إذا لم تسلم له مقدمة ، فيشرع في إثباتها ، فإن لم يمكنه فقد تولى باطلا ؛ وإن أمكنه فيحتاج أن يقيس حينئذ من رأس . وإنما يكون القياس قياسا الآن حين سامت المقدمة .

(١) وكانت : وكان س ، سا ، ك ، ن || كيف : كان ك (٢) استمرت : استقرت من  
 || عادة أوائلهم : عادتهم ن (٣) المزاودات : المرادات سا ، ك ، م (٤) واحد : — ن  
 ورونق : رونق سا || وبصيرة : وبصر سا ، ك ؛ وبصر م ، ه (٦) هو : + في ه  
 || للقياس : القاييس ك (٧) يؤلفها : فيؤلفها د ، م ، ن ، ه (٩) وكيف : فكيف سا ، ك  
 || وهل : + هي م (١٠) تلك : ذلك سا ، ك || وهو : وهي س || نفوذ : نفوذام  
 || الشك : شك س (١١) ما : وما سا ، ك || ما يجمعه : — س (١٢) وكيف : وما كيف س || ولم : ولا م  
 (١٤) شيئا : سىء ك (١٦) إذا : إذ د ، سا ، ك ، ن || فيشرع : فشرع ن  
 (١٨) الآن : — م ؛ لأن د ، ن || حين : حينئذ ك || سلبت : سلبتك ك || المقدمة : المقدمات س

فالأمر الطبيعي للسائل - من حيث هو سائل - أن يُكَوَّنَ قياساً من مقدمات قد تسلمها ، فيلزمه لا محالة أن يسأل عنها أولاً فيتسامها ، فتكون المسألة الجدلية بالحقيقة مسألة عن مقدمة ، والسائل الجدلي بهذا السؤال هو سائل جدلي ، لأن هذا السؤال هو الذي يدخل في نفس الجدل ، وبه يتم فعل الجدل .

٥ فاما السؤال عن المذهب فهو أمر خارج عن الجدل ، وإن كان شيئاً لا بد منه ؛ بل إنما هو تمهيد لما يحتاج إليه ليجادل عليه بعد ذلك . كما أن نصب الغرض ليس جزءاً من الرمي ، بل هو تمهيد لما يحتاج إليه ليرمى نحوه .

١٠ وأما الأمر المقوم للجدل الداخلى فيه ، فهو إيراد القياس الجدلي ، والمجعة الجدلية . وللسائل خاصة إيراد القياس السائلى خاصة ، والمجعة السائلية . والقياس السائلى ، محصل من المقدمات التى من حقها أن تكون أولاً مسائل ، فإذا تسلمت كان حينئذ له سبيل إلى القياس السائلى . فالسؤال الجدلي الداخلى فى الجدل على أنه جزء منه هو السؤال عن المقدمة لا غير . والسائل الجدلي هو سائل جدلي من جهة هذا السؤال المسئول ، ليتسلم ما يستعان به فى إنتاج مقابل وضع واضح .

١٥ وأما المحيب فلا يحتاج أن يسأل ، بل يورد ما هو السبب عنده فى اعتقاد ، واعتقد لأنه ناصر وضع نفسه ، وحاك عن داعيه إليه فى نفسه ؛ وليس يفسد وضع غيره فيحتاج إلى شهادته . وناصر وضع نفسه يحتاج أن يورد وضعه بمقدمات مسلمة لا عند نفسه

(٢) فيلزمه : فيلزم من || عنها : منها من || أولاً : والاد ، ن ؛ وراك (٣) مسألة : مسلمة د ، ك ، ن || والسائل : فالسائل د ، ن || بهذا : فهذا ه (٤) وبه ... الجدل : - م || فعل : نقل ه (٥) فأما : وأما د ، ن ، ه || شيئاً : حتى شيئاً ه ؛ عسى من ؛ + يحسن د ، ن (٦) بل إنما : وإنما د ، ن (٨) المقوم : + خاصة من || فيه : - م (٩) وللسائل : للسائل ب ، س ، م ، ه || القياس : قياس م || محصل : يحصل ب ، ه (١٠) كان : كانت ب ، ك (١١) فالسؤال : والسؤال سا || هو : - سا (١٢) المسئول : المشهورن || ليتسلم : ليسلم د ، ن (١٤) يورد : يورده سا (١٥) وساك ... = . . . - سا ، ك || وحاك : وحال د ، ن ، ه || عن : غير ن ؛ - ه (١٦) يورد : يؤيد سا ، ك



نقط — حتى يكون الرضا ما يرضاه ، ولا عند خصمه إذ ليس إثباته لوضعه متعلقا بوجود خصم له حتى إن سلم هو كان له وضع ، وإن لم يسلم لم يكن له وضع — بل أن تكون مسلمة في نفسها .

وناصر الوضع قد يكون ناصر وضع عند من لا يعانده . فإن اتفق أن كان هناك معانده صارت نصرته بالذب ؛ أعنى بالذب : الذب عن مقدمات قياسه بأن يمنع المقامات ، وعن نتيجة قياسه بأن يمنع ما ينتج مقابلها .

فكما أن المحيب يتعرف مذهبه ليكون بحسب الإجابة دالا على وضعه الذي له ، كذلك قد يتعرف ما دعاه إلى وضعه . فحينئذ لا يكون جوابه إلا بالحجة ، وحينئذ لا تكون حجته مبنية على ما يأتيه من جهة تسليم خصمه ، فإنه ليس داعيه إلى وضعه أمرا بحسب خصمه ، بل بحسب نفسه ؛ لكن لخصمه — وهو السائل — أن يقاومه .  
١٠ في المقدمات التي يشتمل عليها ما دعاه إلى وضعه ، وأن يترك ذلك ويقبل على تأليف ما ينتقض وضعه .

فالقياس الجدلي أعم من السائل الجدلي ، وكلاهما يؤلف من الذائم المحمود ؛ لكن أحدهما مما هو محمود بحسب الجمهور ، والآخر مما هو محمود عند المخاطب . وكل محمود فهو مسلم من حيث هو محمود ؛ لكن للمحيب خاصية متاومة تنحو نحو أن لا يفعل ، وللسائل ١٥ خاصية مناقضة تنحو نحو أن يفعل . ولكل واحد منهما حيلة ومزاولة يتم بها فعله ؛ لكن

(١) الرضا : المرضي بـ ؛ الرضا : ما ؛ ما : بما ، هـ || اذ : أن ب (٢) خصم : خصمه  
د ، سا ، ك ، م ، ن || سلم : تسلّم ، ن (٥) أعنى بالذب : والذب د ، ن || بالذب :  
+ الذي سا ؛ + هو ب ، د ، س ، سا ، ك ، ن ، هـ (٦) وعن : من ك || يمنع : منع  
ب ، س || مقابله : مقابله هـ (٧) له : — ك || كذلك : لذلك هـ (٨) حينئذ ... بالحجة :  
— د || وحينئذ : وعدئذ ن (٩) حجته : حجة هـ || جهة : حقه م || أمرا : أمر م  
(١٠) خصمه بل بحسب : — ك || لكن : بل س || لخصمه : بخصمه هـ (١٣) فالقياس :  
والقياس د ، ن || وكلاهما : فكلاهما ن || يؤلف : مؤلف ب ، هـ || لكن ، ولكن د (١٤) ما : ما ك ||  
محمود : ذائع س ؛ محمود م || مما هو : — سا || وكل : فكل د ، ن (١٥) فهو : — س ||  
للمحيب : المحيب م || خاصة : خاصة م || تنحو نحو : أي د ، ن || يفعل : يفعل (١٦) تنحو  
نحو : أي د ، ن || واحد : — ن || ومزاولة : وقرار سا ؛ وقرار به ك ؛ — د ، م || بها : لها هـ

السائل غايته مضمنة في كونه قياسا ، ومتوصلا إلى عمل القياس . فإنه إذا أمكنه الأمر العام له ولغيره ، وهو اتخاذ القياس من المسلمات ، فقد أمكنه القياس على مقابل الوضع . فإذا ذكر أن الجدل ملكة يقتدر بها على إيجاد مثل هذا القياس ، دخل في ذلك الاقتدار حال السائل ، وبقي حال المحيَّب من حيث هو محيَّب ، وإن كان لا يقيس . لأن المحيَّب ليس يلزمه من حيث هو محيَّب ، أن يكون قياسا . والسائل يلزمه من حيث هو سائل أن يكون قياسا .

على أنا لا نمنع أن يكون المحيَّب قياسا ، ولا نوجب أن يكون كل قياس إنما هو للسائل . فإذا قلنا : « ملكة يقتدر بها على إيجاد القياس على النحو المذكور » قد فرغ عنه من حال السائل من حيث هو سائل ، بل بقي علينا حال المحيَّب من حيث هو محيَّب .

وحال المحيَّب ، من حيث هو محيَّب ، الذب . والذب هو أن لا يسلم ما يتألف منه مقاومة مقدمة ، أو لا يأتي بمقدمة منتقضة ، أو لا يسلم ما يتألف منه ما ينتج نقيض وضعه . وبالجملة أن لا يؤخذ منه ما يؤدي إلى نقض شيء مما يتم به فعله . وهذا النقض إما نقض مقدمة قياسه تلك الكلية التي كأنها الأصل ، بجزئي يخالفه ، فتكون من الشكل الثالث . فلا يجب أن يسلم ما يمكن أن ينقض به مقدمته وهو لا يشعر ، أو ينقض مقدمة قياسه بقياس ليس على سبيل نقض بالجزئي ، بل على سبيل إنتاج المقابل ؛ فإنه وبما كانت المقدمة في قياسه جزئية ، فلا تنقض بل تبطل أصلا بقياس . فلا يجب أن

(١) غايته : عنايته كـ || ومتوصلا : ومتوسلا ب ، س ؛ ومتوصلا م (٢) العام : الهام  
ب || له : — ن (٣) مقابل : — ك (٤) الاقتدار : — س || وبقي : وهي د ، ن  
|| محيَّب : — سا (٧) أنا : أنه د ، ن ، ه ؛ أنك سا ، ك ؛ أن م || نمنع : يمتنع  
د ، ك ، ن ؛ نمنعك ه || إنما : لما ك (٨) للسائل : السائل سا ، ك ، م ، ه ؛ للمحبيَّب ن || بها : — م  
(٩) بل : — ه || بل بقي : وبقي د ، ن (١٠) من : — م || من ... الذب : — ه  
|| والذب هو : وهو ه (١٠-١١) منه ... منه : — ك || (١١) أولا : ولاد ، ن  
(١٢) يؤخذ : يوجد س || نقض : بعض ه || بما : ما م (١٣) قياسه : قياسية س || التي :  
— د ، ن || كأنها : فانها د ، ن (١٤) به : منه س || ينقض : نقض ب ، س ، سا ،  
ك ، م ، ه (١٥) قياسه : قياسية س ، سا ، ك || سبيل : كلي م || بالجزئي : الجزئي ه  
(١٦) قياسه : قياس ن

يسلم ما يؤلف على مقابل مقدمته ، وإن لم يكن تقضا وهو لا يشعر ، أو تنقض مذهبه بقياس يسدد نحو الوضع لا نحو المقدمة ؛ فلا يجب أن يسلم أيضا ذلك .

وهذه ملكة مقابلة للملكة القياس السائل إذ هذه ملكة فيما لا ينفع ، لا فيما يفعل .

فإذن هذا الرسم مطابق لما يدل عليه اسم الجدل ؛ وهو أن تكون لنا قدرة على كمال الأمر في المخاطبة التي قوام أمرها على القياس الجدلي ، بأن ينفذ عامله كما يؤثره السائل ، أو يرد باطله كما يؤثره المحيب . فبالحقيقة والواجب ما زيد في رسمه فقيل : وأن تكون إذا أجبنا لم نأت بمتناقض . وهذه الملكة بالحقيقة صناعة من حيث قلنا ، وتوة من حيث تعمل في متقابلين .

(١) مقابل : تقابلد ، ن || تنقض : هض ب ، س ، سا ، ك ، م ، ه (٢) يسدد : مسدد ب ، د || فلا : ولا ب || يسلم : يعلم ب ، م (٣) القياس : قياس ك || السائل : السائل ب ، ك ، م ، ن || فيما : — د (٥) بأن : بان س || ينفذ : ينقل هـ ك (٦) أو يرد : أورد د ، ن ؛ أو يزيد (يريد) ب ، س ، سا ، ك ، م ، ه || يؤثره : + هو م (٦) رسمه : رسمها د ، ك ، ن ، ه (٧) بمتناقض : متناقض ما ، ك || الملكة : ملكة د ، ن || صناعة : صناعة د ، ن

## الفصل الرابع

فصل (د) في إبانة ماغلط فيه قوم من أمر القياس لجدلى  
وفي تعريف الموضوع والمقدمة وأسباب الشهرة ، وإعطاء  
السبب في تسمية هذا الكتاب بالمواضع

٥ قد ظن قوم أن القياسات الجدلية إنما هي قياسات جدلية بأن تكون موضوعاتها  
مقدمات أكثرية الصدق . وظن آخرون أن الصناعة الجدلية إنما هي صناعة جدلية بأنها  
تنتج الحق في أكثر الأمر . وهذه كلها ظنون فاسدة ؛ فإن القياس الجدلى إنما هو قياس  
جدلى بأن مقدماته متسامة أو مشهورة . وليس من شرط المشهور والمتسالم أن يكون  
لا محالة صادقا ؛ بل كثيرا ما يسلم الباطل ؛ وكثيرا ما يشتهر ما هو كذب ؛ وكثيرا أيضا  
١٠ ما يشتهر ما هو حق مطلق ؛ وكثيرا ما يكون الحق غير بين بنفسه في اعتبار البيان العقلى  
الأول ، ويكون مشهورا . وليس يتفق أن لا تقع الشهرة إلا لما هو أكثرى الصدق ؛  
كأن الكاذب ، أو متساوى الصدق ، أو الحق الصريح لا يكون مشتهرا .

وَأما الظن الآخر ، وهو أن الصناعة الجدلية إنما هي صناعة جدلية بأن أكثر قياساتها  
تنتج الحق ، فهو تحديد للصناعة بأن أكثر أجزائها كذا . وهذا تحديد فاسد ، بل الصناعة  
١٥ تُحدِّد بما يجب أن يكون موجودا في كل أجزائها التامة .

وإذا كانت الشهرة، أو التسليم، شرطا في مقدمات القياس، فيجب أن يوجد في كل  
قياس جدلى . ثم الشهرة لا تمنع أن تكون موجودة للباطل كما للحق ، حتى تكون المقدمات

(٥-٦) قياسات ... إنما هي : - د (٥) تكون : - س ، سا ، ك ، هـ (٨) بأن :  
فان س || متسامة : مسلة د ، هـ (٩) بل ... كذب : - م || (٩) وكثيرا : كثيرا د  
(١١) تقع : تنفع هـ || أكثرى : أكثر هـ (١٢) كان : وكان ن || أو متساوى : والمتساوى ن  
|| متساوى : المتساوى د || الصدق : الصادق هـ || الحق : - ن || لا : لأن سا ، ك  
(١٣) قياساتها : قياساته س (١٤) أكثر أجزائها : كثيرا أكثر أجزائها د || وهذا : وهو  
ب ، ك ، هـ (١٥) بما : ما م

- المشهوره الحقة مساوية للقدمات المشهوره الباطلة ؛ بل إن اتفق تغليب لأحد الطرفين ، فإنما يتفق اتفاقا لا وجوبا من حيث هو مشهور أو باطل . وإذا كان اتفاقا لم يكن معتمدا ولم يمتنع أن تكون أيضا النتائج الحقة والباطلة يتفق لها أن تكون سواء . وإن كان لقائل أن يغلب النتائج الحقة على الباطلة ، لأن الباطلة لا تنتج إلا عن الباطلة ، وأما الحقة فقد تنتج عن الباطلة والحقة ، فكان لنا أن نجيب فنقول : إن هذا أيضا لا يوجب أن لا يغلب ٥ الباطلة بأن يتفق أن يكون عدد ما ينتج الباطلة بالفعل مع ذلك أكثر من عدد ما ينتج الحقة والباطلة معا بالفعل بمقدار لا يتكافأ ، وإن كان عدد ما ينتج الحق من جهة أخرى أكثر ، فإنه يمكن أن يقاس بضرب واحد على عدد كثير من الباطل ، ويعطل جميع الضروب الأخرى ، فلا يقاس بها على حق أو باطل . وإنما كان ما يقوله مصغى إليه لو كان عدد ما ينتجه كل ضرب من الحق أو الباطل مثل عدد الضرب الآخر ، ثم أخرج جميع ١٠ ذلك بالفعل ، فكان حينئذ الحق أكثر . لكن هذا أمر لا يمكن ولا يكون ، وإنما الممكن غير هذا . وفي الممكن أن يفرض أن الشهرة وقعت بحيث تنتج الحقات مثل ما تنتج البواطل فلا تكون نفس الشهرة بيناً من أمرها أنها لا تقع كذلك ؛ بل إن كان مانع فامر آخر غير الشهرة ، وإذا كان ذلك واقعا فتكون حينئذ الصناعات الجدلية صناعات جدلية ، وإن لم تكن تنتج في الأكثر الحق .

١٥

وأیضا ، إن كان هذا لا يقع ألبتة ، فلنا أن نفرضه فرضا ، كما نفرض فرضا ما لا يكون ، ونجعل مقدهما ما في الشرطية ، فيقال : أرايت أنه لو كان المشهورات لا تكون به - ذه

- (١) اتفق : - م || لأحد : لإحدى ب ، ك (٢) هو : عن د || معتمدا : معتمدا م  
 (٤) فقد : قد ب ، ك ، م (٥) فكان : وكان د ، ن || فنقول : ونقول م ، هـ  
 (٦ - ٧) مع ... بالفعل : - ك || (٦) ما : اللاتي د ، اللاتي ن (٧) وان : فان هـ  
 || أخرى : + فلينتج للحق د ، ن (٩) أو باطل : وباطل ب ، م (١٠) أو الباطل :  
 والباطل م ، ن (١١) لكن : ولكن د ، ن || أمر : أو ب ؛ لون ؛ - ك ، هـ  
 || لا : ولا ك || ولا : أن لا د ، ن (١٢) الممكن : + م || الحقات : الجواب د  
 (١٣) بينا : بين م ، هـ || آخر : - ك (١٤) ذلك : هذا د ، ن ؛ - ما ؛ كذلك ك  
 || وان : وانه ما || لم تكن : كانت ليست د ، ن (١٥) الأكثر : أكثر م (١٦) كما نفرض  
 فرضا : - د ، ن (١٧) مقدهما : مقدمات د || ما : - ك ، ن || الشرطية : الشرطية ما ،  
 ك ، م ، هـ || أنه لو كان : - د

الصفة ، لكان حينئذ لا تكون الصناعة المنتجة من المشهورات جدلا . فإن كان حينئذ لا تكون الصناعة المنتجة من المشهورات جدلا ، وتكون الصناعة منتجة من المشهورات ، فليس كونها صناعة منتجة من المشهورات كونها جدلا ، بل تكون بذلك برهانية أو خطابية أو غير ذلك ، فلا يكون هذا الرسم صحيحا لصناعة الجدل . وإنما تكون الصناعة الجدلية صناعة جدلية بشرط آخر .

لكن يجب أن لا تلتفت إلى هذه الأشياء ، ولا تستغل بمال كيفية الصدق والكذب في المقدمة ولا في النتيجة ، بل تلتفت إلى أن تكون المقدمة متسامة ، والنتيجة لازمة عن متسامات ، وإلا فقد صعب على الجدلي أن ينظر في كل مقدمة هل هي أرجح يسيرا من المتساوي الصدق والكذب ، ويحذر أن تكون صادقة في الكل فيكون في شغل ، أو يكون إذا قاس قياسا متجا للكذب ، أو قدر هل إنتاجه لا يكون جدليا ، أو تكون هناك قياسات أكثر من ذلك بالعدد تنتج الصدق ويكون قادرا عليها ، فيكون قياسه ذلك جدليا لا لأمر في نفسه ، بل لأمر له بالقياس إلى قياسات أخرى في القوة .

وقد قال قوم : إن السائل يقوم مقام الفاعل ، وأما المحيَّب من حيث هو محيَّب ، فإنه قائم مقام المنفعل ، لأنه يحاول أن لا يتفعل . وهذا من العجائب أن يصير قائما مقام المنفعل ، لأن مائته أن يكون محاولا لأن لا يتفعل . بل السائل سائل لأنه يحاول الفعل والمحيَّب محيَّب بأنه يحاول مقابلة السائل بالفعل والانفعال جميعا . أما الفعل فبأن يطلبه ، وأما الانفعال فبأن لا يقبله .

(١) فان : وان هـ || فإن ... جدلا : — س ، سا (٢) الصناعة : صناعة د ، سا ، ك ، م ، ن ، هـ (٣) كونها : — م (٥) صناعة جدلية : — ك || لشرط : بشرط د ، م ، ن ، هـ (٦) لكن : + لا ك (٨) فقد : فلقد د ، س ، سا ، ن ، هـ || الجدلي : جدلي د ، ن (٩) أو تكون : وتكون سا ، ك (١٠) أو تكون : وتكون سا || ويكون : فيكون س (١١) جدليا : جدلا س || لا : — س || نفسه : + بل لأمر في نفسه ب ، سا (١٢) في القوة : بالقوة ب ، ك ، هـ (١٣) وأما المحيَّب من حيث : والمحيَّب د ، ن || فانه : بأنه د || قائم : قام ن (١٤ — ١٥) يحاول ... لان : — ك (١٥) المنفعل : الفعل ك || سائل : — د ، سا هـ || يحاول : محاول م (١٦) والانفعال : وبانفعال م ، ن ، هـ والانفعال هـ || الفعل : م بالفعل (١٦ — ١٧) جميعا ... الانفعال : — ك (١٦) يطلبه : يبطله د ، م ، ن ، هـ (١٧) الانفعال : الانفعال د ، م ، ن

- وظن قوم أن الجدلى ، وإن كان له أن يتكلم فى كل مسألة حتى فى مسألة طبيعية وطبيعية وغير ذلك ، فإنما يجب عليه من حيث هو جدلى أن لا يتكلم من مبادئها ، بل من المبادئ المشهورة المشتركة . وليس كذلك ؛ بل يجب أن يقال إنه ليس يكون جدليا بأن يكون كالأول مقصورا على استعمال مبادئ تلك الصناعة بأعيانها ، كما يكون كلام التعليم مقصورا عليه ؛ بل بأن له أن يستعمل المبادئ المشتركة أيضا الغربية عن ذلك إذا كانت مشهورة ، على أن يعلم أن له أن يستعمل المبادئ الخاصة بتلك الصناعة المشهورة فيما بين أهلها . بل التعليم الأول يكلف الجدلى أن يقتنى الشعور بالمشهورات الخاصة عند أهل صناعة ، كانت مبادئ أو كانت بعد المبادئ من المطالب التى أنتجوها من تلك المبادئ ، فهى مشهورة فيما بينهم معلومة لديهم ، وحتى أن الجمهور ربما شاركهم فى قبول تلك على سبيل التسليم والحمد . وربما كان أيضا منها ما سبيل البرهان عليه بعيد ، والقياس عليه من المشهورات مما لا يمكن ، إلا أنه حين قبل واشتهر صار من المشهورات فى أهل الصناعة ؛ فلجدلى أن يستعمله من حيث هو مشهور ، مثل كون الشمس أكبر من الأرض . وربما كان شيئا ليس عليه برهان ، مثل كون زحل نحسا ؛ ومثله يستعمل فى الجدل . فلا يجب أن تلتفت إلى ما يقال من خلاف هذا . بل ليس للجدلى أن يستعمل من أحكام صناعة ومبادئها ما لم يكن مشهورا إلا على سبيل التسلم من خصمه حين يسلمه ما هو غير مشهور ، ولا أن يحاول النظر فيما يبعد عن أوائل مسافة مديدة ، كانت أوائل حقيقة أو ذائعة ؛ إذ الجدلى لا ينتفع بقياسات يقصر وقت تمام للمخاطبة عن استيفائها مبرودة .

- ( ١ ) وظن : وقد ظن من || الجدلى : الجدل سا || وطبيعة : طبيعة من ( ٣ ) يكون : — م  
 ( ٤ ) مقصورا : منصورا س || كما ... عليه : عليه الحال فى التعليم د ، ن || التعليم : التعليم م  
 || مقصورا : منصورا س ( ٥ ) أن يعلم : أن لا يعلم سا ( ٦ ) يستعمل : استعمال م  
 || الخاصة : الخاصة ب ، سا ، ك ، م ، هو ؛ الخاصة س || الأول : الأولى سا  
 ( ٧ ) الشعور : شعور ب || الخاصة : الخاصة ب ، س ، سا ، م || صناعة : — س  
 ( ٨ ) بعد : لغير ن || المبادئ ب ، ه || من المطالب : والمطالب د ، ن ( ٩ ) التسليم : التسلم  
 سا ؛ التعليم ك ( ١٠ ) ما على س ؛ على د ، ن || بعد : — س || مما ... المشهورات : — سا ||  
 مما لا : ما لم ه ( ١١ ) واشتهر : واستمر د ، ن || فالجدلى : والجدلى د ، ن ( ١٣ ) الجدل :  
 الجدلى ه ( ١٤ ) من : + ذلك م || من : فى ن ( ١٥ ) التسلم : التسليم ن ، ه  
 ( ١٧ ) للمخاطبة : خاطبه م ؛ المخاطبة ه || استيفائها : استيفائها ك

والكتاب الموضوع للجدل في التعليم الأول قد يسمى بكتاب المواضع . ومعنى الموضوع حكم مفرد من شأنه أن تشعب منه أحكام كثيرة تجعل كل واحد منها جزء قياس ، مثل قول القائل : إنه إن كان الضد موجودا لشيء ، فضده سيكون موجودا ل ضد الشيء . فهذا حكم مشهور . وليس غناؤه أن يستعمل في القياس على هذه الصفة ؛ بل إن استعمل على هذه الصفة ، فربما ضر ؛ فإنه حينئذ يشعر بما يفسده وينقضه ، إذ ربما يشعر عند تأمله ب ضد يكون لشيء ، ومقابلته ليس ل ضد ذلك الشيء ، بل لمثلته ؛ كإباض فإنه للجسم ، وأيضا فإن السواد له . وأما إذا استعمل جزئية مقدمة قياس ، لم يشتغل بنقضه إلا بما لا يدخل في الجملة المذكورة من جزئياته التي هي جزئيات الكلي الأول . فربما لم توجد له مناقضة ، ووجد لكليه مناقضة . وربما كان هو أقرب إلى الشهرة ، فكان الكلي أمرا عقليا غير مشهور . فإن الأور إذا رفعت إلى أحكام عامة كلية جدا بعدت عن الشهرة . فإنه إذا قيل مثلا : إن كان الإحسان إلى الأصدقاء صوابا ، فالإساءة إلى الأعداء صواب ، كان هذا في حد جزئيته قريبا من القبول . وإذا أريدت مناقضته ، طلب جزئي تحت الإساءة إلى الأعداء ، حتى يناقض به لو طلب شهرة مقدمة مقابلة لهذا الجزئي فقط ، حتى يناقض به ، ولم يلتفت إلى أمور خارجة عنه في أكثر الأمر . وأما إذا أخذت المقدمة العامة المذكورة ، فربما لم يفهم . فإن تصور الكلي جدا أبعد من العقول ، وربما فهم بعسر وجهد ، وكان وقوعه بالجهد والعسرة مما ينزه الحمد ، كأن المحمودات والذائمة أمور سهلة التصور ، وكان سهولة التصديق تتبع في أكثر الأمر سهولة التصور ، وكان

( ١ ) قد : — د || يسمى : سمى من ، سا || الموضوع : الموضوع د ( ٢ ) تشعب : ينشعب م ( ٣ ) إنه : — د ، ك ، ن || إن : — م || موجودا لشيء : بوجود الشيء ه || فضده : فعنده ب ، م ، د ، ن || سيكون : يكون ه ( ٤ ) غناؤه : عناده م ، ه || على : — م ( ٥ ) إذ : أو ( ٦ ) ب ضد : ل ضد د ، ك ، ن || وأيضا : أيضا ك ( ٧ ) يشتغل : يستعمل ه || لا : — سا ( ٨ ) الجملة : الحكمة ك ، م ، ه || المذكورة : + المدركة سا ، ك || جزئياته : + جزئيات م ، ك || الكلي : الكل م ( ٩ ) ووجد لكليه مناقضة : — ن || لكليه : للكلية د || إلى : — د ، ن || فكان : وكان د ، م ، ن ( ١٠ ) عامة : عامة م || بعدت : نقلت د ( ١١ ) إلى : على ه ( ١٢ ) جزئيته : جزئية د ، سا ، م || القبول : القول م || مناقضته : مناقضة ه ( ١٣ ) به : — م || لو : أو د ، سا ، ك ، ن ، ه ( ١٥ ) جدا : جدا سا ، م ، ه || أبعد : بعده || العقول : القبول سا ، ن ( ١٦ ) بعسر : بعينه ن || الحمد : الإحاد د ، ن || والذائمة : الذائمة د ، ن ( ١٧ ) أمور : أمورا م ، م ، ه || وكان : فكان ب ، م ، سا ، ك || الأمر : الأمور د ، سا ، ك ، م



صعوبة التصور توجب صعوبة التصديق ، فكان صعب التصديق بعيدا عن الشهرة ، حتى لو كان الشيء مشهوراً . فتكلف تعويض العبارة عنه أورثه ذلك سوء الفهم ، وأورث سوء الفهم نفور الطبع إباءاً للتصديق ، فكان التصديق والحمد زايلانه . وذلك لأن الحق حق بنفسه ، والمشهور يكتسب الشهرة لأحوال تقرن به ، منها سهولة انجذاب النفس إليه ؛ فإن المنجذب إليه بسهولة يعرضه ذلك لسرعة تسليمه ؛ وكان الإنسان الحسن البيان أقرب إلى أن نسلم له ما يقوله من غيره ، وإن تشاركنا في القول . كما أن الموثوق به ، والمحترم ، والمحبوب ، يسلم له الشيء الذي لو طالب بتسايمه غيره ممن يقابله ، عوق ومونغ ؛ فإن التسليم والشهرة ليسا مبنيين على الحقيقة ، بل على حسب مناسبتهما للأذهان ، وبحسب أصناف التخيل من الإنسان .

١٠ فن المشهورات ما يكون السبب في شهرته تعلق المصلحة العامة به ، وإجماع أرباب الملل عليه ، قد رآه متقدموهم ومتأخروهم ، حتى إنها تبقى في الناس غير مستندة إلى أحد ، تصير شريعة غير مكتوبة ، وتجري عليها التربية والتأديب ؛ مثل قولهم : العدل يجب فعله ، والكذب لا يجب قوله .

ومنها ما يكون السبب فيه الاستقراء .

١٥ ومنها ما يحمل عليه الحياء والنجل والرحمة والحشمة .

ومنها ما يحمل عليه مشاكته للحق ، ومخالفته إياه بما لا يحس به الجمهور ، إذا لم يعاملوا بالمعاملة التي ذكرناها ، مما ينبهم على طريقة امتحان المجهولات . وذلك نوع

(١) فكان : وكان ك ، م ، ن ، هـ || صعب : — م || بعيدا : بعيد د ، ن (٢) الشيء : — س || تعويض : تعريض س || الفهم : فهم د ، ن (٣) إباء : — م ، هـ || للتصديق : التصديق هـ (٤) تقرن : تقرن سا ، ك || به : بهام (٥) لسرعة : بسرعة ك || وكان : فكان ن . (٦) له : به هـ (٧) مناسبتهما : مناسبتان || وبحسب : بحسب س (٨) الملل : الملل هـ (٩) حتى : على هـ || مستندة : مستندة د ، س ، سا ، ن (١٠) وتصير : فتصير ك || التربية : انتجربة س || والتأديب : والتأديب د ، ن ؛ في التأديب س (١١) قوله : فعله ب ، س ، سا ، ك ، م ، هـ (١٢-١٦) فيه . . . ومنها : — ك (١٦) عليه : عليها د ، ن ؛ — م || بما : ربما هـ || يحس : يحسن ن || إذا : فإذا ب (١٧) ذكرناها : ذكرناه ب ، د ، ك ، ن || ينبهم : بينهم ك || طريقة : طريق د ، ن || امتحان : امتحانات ن

من قصد المعاندة والمناصبة . فربما كان الشيء يقبله الطبع إذا كان المصنوع إليه ليس يصنع على نحو معاندة ومناصبة . ثم إذا تعصب ، ونسب ، وطلب وجه الخلاف ، أحس بما له فيه أن لا يسلمه . وربما كان اسم مشترك سببا في شهرة الشيء .

وإذا كانت المشهورات صارت مشهورات بالانقياد والإذعان المبني على غير الوجوب ٥  
الصرف ، فله لا محالة أسباب تختلف بحسن موقعها ولطفه ، وبسوء موقعها وعنفه .  
والأمر الشديد الكلية بعيد عن الذهن ، سيشتزعه الذهن ولا يقبله ، فيكون استعمال الجزئي من المرضع مقدمة نافعا محمودا ، واستعمال الكلّي مقدمة أمرا بعيدا عن الذهن ؛ وإذا استعمل وجدت المناقضات له كثيرة ، أكثر مما توجد للجزئي . فإن ما ينقض الجزئي ينقضه ، أعنى الكلّي ، وسيوجد له ما يخصه .

وربما نبّه هو على طلب مناقضة لا ينبه له الجزئي ، فإن القائل : " إن كان الإحسان ١٠  
إلى الأصدقاء صوابا ، فالإساءة إلى الأعداء صواب " ، قلما يفتن له خصمه أن ينقض كلامه ، بأن يقول : " ليس إذا كان الضد لشيء ، وجب أن يكون ضده لضد ذلك الشيء " . وإن نطن أيضا ، لم يضره ؛ لأن ذلك يقول : أنا لم أقل إن كل ضد لشيء يجب أن يكون ضده في ضده ، بل إنما قلت ما قلت في أمر جزئي . وليس إذا وجب قبول حكم في أمر جزئي إذا كان مشهورا أو كان بيتاً ، يجب أن يكون حكم كليته كذلك . ١٥  
فإنه ليس إذا كان الزوج والفرد لا يتعاقبان على موضوع واحد ، وكان ذلك حقا أو مشهورا ،

( ١ ) والمناصبة : والمناقضة د ، م ، ن ، هـ ؛ والمناسبة من ( ٢ ) تعصب : + مناصبه سا ||  
|| وطلب : وطلب هـ ( ٣ ) أن : إذ ب || في شهرة : لشهرة من || الشيء : شيء د ، سا ، م ، هـ  
( ٤ ) غير : — د ( ٥ ) فله : — د ، ن || تختلف : — ب || وبسوء : وسوء ن ||  
( ٦ ) الشديد : الشديد ك ، هـ || الكلية : للكلية ك || بعيد : البعيد م || يشتزعه : يشتزعه د ، س  
|| عته : عندنج ( ٧ ) الموضوع : الموضوع د ، ن || الكلّي مقدمة : الكلّي د ( ٨ ) استعمال :  
استعملت هـ || وندت : وجوب د || مما : ما ك || ينقض : ينقض ( ٩ ) أعنى الكلّي : — د ، ن  
( ١٠ ) القائل : + إذا قال م || إن : إذا س ، هـ || فالإساءة : والإساءة د ، ن  
( ١١ ) صواب : صواب د ، ن ( ١٢ ) لضد : + ذلك ( ١٣ ) فظن : يظن هـ ( ١٥ ) أمر : — س  
|| إذا : إذ هـ || أو كان : أرس || يجب : فيجب سا ( ١٦ ) موضوع : موضع ب || أو مشهورا :  
ومشهورا ك

أوجب أن يكون مثل ذلك حقا ومشهورا في كل متضادين أو متقابلين . فأما إذا بدأ ووضع الكلّي ، لزمه التقص حين استعماله ، وحين جعل حكم الإحسان والإساءة مستنبطا من حكمه ، وصرح به ، واعترف به . فإن استنبط ذلك الحكم في نفسه من هذا الحكم ، نفعه الاستنباط فيه وفي غيره ، وخصوصا إذا لم يشهره مصرحا به .

- وأخص من ذلك إذا لم يوجد ما يقاوم به الجزئي فسلم . فإن العامة ومن يجري مجراهم ، إذا فهمت شيئا ، ووجدوا له أمثلة ، ولم يجدوا مثلا ينقضه ، سلموه في أكثر الأمر كأنه حكم واجب ، ويكون الكلّي الذي هو الموضوع قانونا معدّله . فأما إذا استعمله بالفعل عرّضه للإبطال ، وعرض بيانه المؤلف منه للإبطال .

على أني لا أمتنع أن يكون موضع من شأنه أن يصير مقدمة أو يستعمل مقدمة ، بل أقول :

- كثير من المقدمات المشهورة فهي مواضع فقط لا يحسن استعمالها مقدمات قياس ، مثل أن طرفي التقيص لا يجتمعان ، وأن الكلّي الموجب يتعكس جزئيا موجبا . ومنها ما يحسن أن يكون موضعا ومقدمة ، فيكون نافعا في أنه قانون ، ونافعا في أنه جزء قياس معا وذلك مثل المثل الذي ضربناه . وكثير منها لا يصلح أن يجعل قانونا على سبيل الكلية ، بل على سبيل التمثيل ؛ وذلك لا يسمى موضعا . بل الموضوع ما يولد الجزئيات من حيث يعمها ، ومن حيث ينزل إليها حكمه . وهذا وإن اتفق أن كان حكم موضعا ومقدمة ، فهو موضع من جهة ؛ ومقدمة من جهة . أما موضع ، فمن حيث يستعمل على أنه قانون ، وأما مقدمة فمن حيث يستعمل جزء قياس .

(١) أوجب : وجب د ، س ، سا ، م ، هـ || مثل ذلك : - د ، ن || ومشهورا : أو مشهوران ؛ + كذلك د ، م || بدأ ووضع : بدأ وضع ب (٢) التقص : القرض ب ، هـ (٣) استنبط : استنباط م || هذا : ذلك م || الحكم : + لكنه لا يعترف به م (٤) وخصوصا : خصوصاً هـ (٥) فسلم : فسلم د ، ن ؛ يسلم م ، ك || ومن يجري مجراهم : - د ، ن (٦) فهمت : فهموا م ، هـ || ووجدوا : وجدوا م || يجدوا : + له م ، هـ || ولم يجدوا مثلا : - ن (٧) ويكون : فيكون ن || الموضوع : الموضوع د ، ك ، ن || فأما : - م || إذا : فإذا م (٨) المؤلف منه : - ما (٩) أني : أنه م || يكون : ما هـ د (١٠) كثير : كثيرا ن || فهمي : في م (١١) يجتمعان : يجتمعان م (١٢) موضعا : موضعا ب ، م ، هـ || معا : - م (١٣) المثل : - هـ || منها : ما م (١٤) موضعا : موضعا هـ || الموضوع : الموضوع هـ (١٥) ومن : من د ، ن || وهذا : فهذا ؛ هذان || وإن : إن م || حكم : - م (١٦) فمن حيث يستعمل : فعل أنه د ، ن

ولست أستحسن ما يقال من أن الموضوع مقدمة هي كذا وكذا ، إذ كانت المقدمة إنما هي مقدمة لأنها جزء قياس ، وكان الموضوع إنما هو موضع لأنه ليس جزء قياس . وإذا كان الشيء الواحد يصلح أن يحفظ قانونا يولد منه أجزاء القياس ويصلح أن يكون نفسه جزء قياس فهو شيء واحد يصلح أن يكون موضعا ومقدمة . وليس من حيث هو موضوع مقدمة فلا يجب أن يؤخذ كونه مقدمة في حد كونه موضعا . ولو قيل بدل المقدمة قضية كان أقرب الى الصواب .

ويشبه أن يكون الموضوع إنما سمي موضعا لأنه جهة قصد للذهن ، معتبر ، معتد به . وكما أن الموضوع المكاني يقال عموما على كل مكان معين ، ويقال خصوصا على الموضوع الذي له خاص حكم يعتد به ، حتى يقال : إنه لموضع أمين وإنه لموضع خوف ؛ كذلك قد ينحصر ما يهتم التفات الذهن إليه موضعا فيقال : إن هنا موضع بحث وموضع نظر ، فكان الحكم النافع على سبيل القانون موضع انتفاع ، وموضع اعتبار وحفظ .

وهذا الكتاب ليس كله نظرا في المواضع ، بل ذلك أكثر أجزائه . وفيه نظر يتقدم المواضع ، ونظريتاخر عن المواضع ، لكن عمدة ما فيه وأكثره هو الموضوع . وسائر ذلك إنما يقال في كيفية اكتساب الموضوع ، أو في كيفية استعمال الموضوع . وقد يسمى الكتاب باسم الذائب من أجزائه ، أخذا من مقدار الكتاب ، واستيلاء على غرض الكتاب .

(١) من : - ن || وكذا : أو كذا ب ، م || إذ : إذا ب ، س ، ك ، ن ، ه || إنما :  
لها ما (٢) وكان : فكان ك || ليس : - ك ؛ + هو د ، ن || قياس : - م  
(٣) أجزاء : جزء ما || ويصلح : فيصلح ن || نفسه : بنفسه د ، ن (٤) فهو شيء : فشيء .  
د ، ن || من حيث : - ما (٥) مقدمة : بمقدمة م ، ما ، ك ، م (٧) يكون : + هذا  
د ، ن || لأنه : + من ك || للذهن : للذهن ه (٨) وكما : كما م (٩) على الموضوع : على  
كل الموضوع ك || يعتد : معتد ما ، م ، ن || حتى : - ك || وإنه : إنه ه (١٠) إن : إنه ه  
(١٢) بل : + في ه (١٣) عن : - ما ، ك (١٤) الموضوع : الموضوع ك ، ه  
(١٥) الغالب . . . الكتاب : ما كان من أجزائه حاله هذه الحال د ، ن || أجزائه : - م  
|| واستيلاء : وصيلا ه

## الفصل الخامس

فصل (هـ) في التفريق بين القياسات الجدلية وقياسات أخرى كلية  
النتائج تشبهها والكلام الجامع لمنافع الجدل

- أما القياس المطلق فقد تحققته، والصنف البرهاني منه أيضا فقد تصورته. وأما الجدلي
- نقد عرفناه بالجملة ما هو، وأنه كيف يخالف البرهاني؛ فإن البرهاني مقدماته من أوائل
- في العقل، أو بينة عن الأوائل، والجدلي عن المشهورات. والحق ينظر إليه في نفسه،
- والشهرة ينظر إليها من حيث التعارف لتسليمه. فمنه المشهور المطلق الذي يسلمه الجمهور، ومنه
- ما هو مسلم عند أكثرهم، مثل أن الله واحد. ومنه ما هو مشهور محمود عند الفلاسفة
- والعلماء منهم مثل المشهور عند الحكماء، هو أن الجميل أفضل من اللذيذ. ومنه ما هو
- مشهور محمود عند أكثر العلماء، مثل أن السماء كرية. ومنه ما هو مشهور محمود عند أصحاب
- فاضل منهم؛ كما هو مشهور محمود عند أصحاب التعليم الأول من أن الفلك طبيعة خامسة.

- وهذه المشهورة بحسب عدة من الحكماء، أو واحد منهم، إذا كان مضادا لما عليه المشهور
- المطلق عند الجمهور ومستشعنا، لا ينتفع به في القياسات الجدلية المطلقة. فإن القياسات الجدلية
- منها ما هي مطلقة يخاطب بها الجمهور وأكثر من يجرى مجراهم، ومنها ما يخاطب به
- صاحب رأى خاص.

- (٢) وقياسات : قياسات من (٣) تشبهها : تشبه ب ، د ، ص ، سا ، ك ، ن ، هـ
- (٤) البرهاني : الثاني من ، سا (٥) فقد : قد من || عرفناه : عرفناك د ؛ عرفنا ن
- || البرهاني : البرهان من (٦) في : إلى هـ || إليه . . . ينظر : — ك || إليه : إليها ب ، ص
- (٧) لتسليمه : لتسليمها م || فته : فنها م ، هـ ؛ + أن هـ || ومته : ومنها هـ (٨) مسلم : مسلمة سا
- || ومته : ومنها م ، هـ ؛ ومثال من (٩) هو : — د ، ن (١٠) العلماء : الحكماء د ، ن
- (١٠ — ١١) أصحاب . . . عند : — د ، ك (١١) محمود : — م ، هـ || التعليم : المعلم
- د ، ص ، سا ، ن || أن : — ن || خامسة : — هـ (١٢) المشهورة : المشهورات
- ك ، ن ، هـ || عدة : — م || واحد : + واحد د ، ن ، هـ ؛ عدة م || كان : — ك
- (١٣) ومستشعنا : ومستشعنا ب || لا : لما ك ، م ، هـ || الجدلية المطلقة : — م (١٤) بها : به
- سا || من : ما من

ولما كانت القياسات الخطائية والشعرية خارجة عن الانتفاع بها في المخاطبات التي تتحو نحو الأمر الكلية فليس بنا كثير حاجة إلى الفرق بين الجدلية وبينها ؛ ولكن اللواتي تشبه الجدل من المقاييس هي البرهانية ؛ وقد عرفت الفرق بينهما . وبعد البرهانية المقاييس الأربعة التي يسمى بعضها مشاغبية مرآئية ، وبعضها سوفسطائية ، وبعضها عنادية ، وبعضها امتحانية ؛ وقد عرفتَها . لكن المشاغبية لا تخالف العنادية إلا بالقصد والغرض . فأما في مادة القياس وصورته فحكما واحدا . وكذلك السوفسطائية لا تخالف الامتحانية إلا بالقصد والغرض .

والمشاغبية هي إما من جهة المادة ، وذلك أن تكون المقدمات ليست مشهورة على الحقيقة ولكنها مشهورة على الظاهر البادى الغير المتعقب أو مشبهة بالمشهور . فهذا إذا كانت صورته متجة صلح أن يقال له قياس ، لأنه قول إذا وُضعت فيه أشياء لزم عنها قول آخر . لكنك لست تضع ، أو ليس الجمهور يضعونه . وفرق بين أن تقول : «إذا وضعت» وبين أن تقول موضوع ، ووضعت . وأما من جهة الصورة فإن يكون القياس غير متج ، لكن المقدمات مشهورة . والقياس يشبه القياس من مشهورات أو ليس قياسا ولا من مشهورات ؛ وهذان لا يسميان قياسين لأنه ليس لهما حد القياس ، لأنك لو وضعت ما بينهما لم يلزم عنهما غيرهما . ولكن لا يجوز أن يسميا قياسين مرآئيين أى قياسين لا في أنفسهما بل عند الممارى ؛ كما يقال سفينة حجر ، ولا يقال سفينة ؛ لأنه لا تكون سفينة من حجر . ولكن إذا قيل هذا اللفظ فهم أنه ليس يعنى أنه سفينة بالحقيقة ، بل يعنى أنه مشابه بوجه ما للسفينة وإن لم يكن من حيث هو سفينة .

( ٢ ) بين : + البرهانية ك ( ٣ ) الفرق : ما فرق ب ( ٤ ) الأربعة : الأربع من ( ٥ ) لكن : - د ( ٦ ) فحكما : فحكما ب ، ك ، م ، ن ، هـ ( ٨ ) وذلك : وهى : د ، ن ( ٩ ) الحقيقة ولكنها مشهورة : - ك || البادى : البادى سا ، ك || المتعقب : المتعقب س ؛ المتعقب ك || مشبهة : تشبه سا ؛ شبيهة هـ || بالمشهور : بالمشهورة د ، ن || إذا : إن من ( ١٠ ) وضعت : وضعه د || فيه : فيها ك || قول : - ك ( ١١ ) لكنك : لكنها هـ || لست : ليست هـ || بين : - س || أن . . . وبين : - م || تقول إذا وضعت : يقال إذا وضعه فيه أشياء لزم عنها قول آخر د ( ١٢ ) ووضعت : ووضعه د ؛ وضعت هـ ( ١٣ ) يشبه : شبه من || أوليس : وليس د ، سا ، ن ( ١٤ ) وهذان : وهذاب || وضعت : وضعه د ( ١٥ ) فهما : عنها د || ولكن : لكن ك || يسميا : يسمى د ، ن ؛ يسميان هـ || مرآئيين : مرآئيين ب ، د ، س ، ن ، هـ ( ١٦ ) سفينة : + من س ، م || بحر . . . سفينة : - هـ ( ١٧ ) أنه سفينة : - سا || بالحقيقة : في الحقيقة ن || يعنى أنه : - د ، ن || مشابه : مشابهة د ، ن || للسفينة : السفينة ب ، هـ

فهذه الأنواع من القياس ، أعنى المشبهة بالقياسات الجدلية ، إذا كانت الغاية فيها نفس الغلبة فقط ، لا لأنها غلبة بل ليظهر عجز المدعى لما ليس فيه ، سميت عنادية. وإذا استعملها المغالطون ليقوموا الغلط ، سميت مشاغية . وإذا استعملها الحكماء ليستوضحوا محل المدعى الكاذب ، سميت امتحانية .

- ٥ والصناعة الجدلية قد تشاركها الامتحانية والعنادية في الموضوع ، وذلك لأن الامتحانية والعنادية في المشهورات ، لكنه لما كان مستعملها في مخاطبات سلمية وليست المشهورات معدة لها ، فهو يستعملها على أنها مشبهة بالصادقة . فذلك فارقت الجدل من حيث الغاية ؛ إذ استعمال المشهورات في العلوم مغالطة ، ولكنها تفارق السوفسطائية أيضا في الغرض والغاية .

والمقدمة الشبيهة بالمشهورة هي التي يخيل وقتنا ما أنها مشهورة ، ثم إذا تعقبت وتؤملت

- ١٠ ظهر سريعا أنها ليست كذلك فأما التي تبقى بحالها مشهورة ، ولا يظهر عن قريب أنها ليست بمشهورة ، بل يرى أنها مشهورة ، فإنها بالحقيقة مشهورة ؛ إذ كان حكم المشهور ليس هو الصدق ، بل قبول الأنفس له .

وأما ظهور حال ما ليس بمشهور فهو على أحد نوعين : أحدهما ببيان الكذب فيه عن قريب ، والثاني ببيان عدم الشهرة فيه عن قريب . أما بيان الكذب ، فلا ن المشهور وإن جاز أن يكون كاذبا ، فلا يجوز أن يكون شديد ظهور الكذب ؛ فإنه إذا كان ظاهرا ١٥ الكذب لم يقبل ، وإذا لم يقبل لم يشتهر ؛ بل المشهور الكاذب يجب أن يكون خفي الكذب حتى تستمر شهرته .

(١) القياس : القياسات ك || المشبهة : الريبة س ، — سا || فيها : منها من (٢) فقط : — م || غلبة : + فقط م ، ه || لما : بما ك || سميت عنادية : متى عناداد ، ن || وإذا : أو إذا د (٣) وإذا : أو إذا ن || ليستوضحوا : ليوضحوا د ، ك ، م ، ن (٦) لكنه : لكن ب ، د || كان : — م (٧) فذلك : فذلك م (٨) إذ : إذا د ، ن || استعمال : استعمل د ، ن || العلوم : العلم ه || ولكنها تفارق : لكنها مفارقة من || السوفسطائية : للسوفسطائيات من (٩) الشبهة : المشبهة د || بالمشهورة : المشهورة من || يخيل وقتنا : بحسب تخيل وقت م || وتؤملت : تأملت من (١٠) التي : التي من (١١) بمشهورة : مشهورة د || إذ : إذا ب ، سا ، ه ، وإذا ن || كان : — ك (١٣) وأما : + المشهور م || فهو على : فعل د ، ن ، بيان : تبيان ب (١٤) بيان : تبيان ب ، ه (١٦) يقبل : يصل ه || الكاذب : الكذب ك (١٧) حتى تستمر : لتستمر د ، ن

وأما بيان عدم الشهرة ، فإنه وإن كانت المقدمة صادقة ، لكنها ليست بمشهوره ، وأخذت على أنها مشهورة ، ولم يكن التعقب يثبت عليها الشهرة ، لم ينتفع بها في الجدل ، وكانت مغالطة ، وكانت كالكاذبة . والتي تكون مع ذلك كاذبة أبعد من النفع .

وأما القمم الثاني من القياسات المشبهة ، وهي المخصوصة باسم السوفسطائي ، فنسبتها من حيث المادة إلى القياس البرهاني نسبة البرهاني الممارى إلى الجدل . فكما أن الممارى إنما كان ممارياً لأن ظاهره هو أن مقدماته مشهورة من مبادئ الجدل ، وباطنه هو أنها ليست كذلك ، بل مقدماته غير مشهورة في الحقيقة ، ولا هي مبادئ قياس جدلى في الحقيقة كذلك المغالطى المذكور ظاهره أن مقدماته صادقة ، وصحيحة ، ومناسبة للصناعة التي فيها المطلوب مناسبة المقدمات البرهانية . على أن تلك المقدمات إما مبادئ تلك الصناعة ، أو أشياء تبين بمبادئ تلك الصناعة من شأنها أن تعود فتصير مبادئ قياسات ، بعد ما كانت مطلوبة وباطنه ليس كذلك . ومادة هذا القياس تعم الأمرين جميعاً : أعنى التظاهر بما هو صادق ومبدأ للصناعة ليس فيها بمطلوب ، والتظاهر بما هو ظاهر مما هو نتيجة ، ويصلح أن يصير مبدأ . فكذا يجب أن تعلم هذا الموضوع ، ولا تلتفت إلى ما يقال .

فإذا كان الظاهر فيها هكذا ، والحقيقة مخالفة لذلك بأن يكون مقدمة أو مقدمات من القياس ليست صادقة ، ولا مبذية على الأصول في الحقيقة ، واستعملت على أنها كذلك ؛ ثم كان غرض القياس التضليل والإيهام أن ما ينتجه حق يلزم قبوله ، وأنه منتج عن حق ،

( ١ ) المقدمة : مقدمة ه || لكنها : فإنها من ( ٤ ) القسم : القصد م ، ه || المشبهة : الشبهة ه || وهى : وهو ه || المخصوصة : المخصوص م ، ه || السوفسطائي : السوفسطائية ك || فنسبتها : فنسبتها م ( ٦ ) من : ومن م ( ٧ ) ليست : ليس م ، ه ( ٨ ) وصحيحة : صحيحة ه || ومناسبة : ومناسبته من || للصناعة : الصناعة سا ، ه ( ١٠ ) أشياء : شيئاً ب ، سا ، ك ، م || بمبادئ : لمبادئ من || قياسات : + بعد ه ( ١١ ) كانت كان د ، ن || مطلوبة : مطلوبة د ، ن ( ١٢ ) التظاهر ، الظاهر م ، ه || للصناعة : الصناعة من || ليس : وليس د ، ن ، ه || والتظاهر : التظاهر || بما : بما م ( ١٣ ) فكذا : هكذا د ، ن ، ه ، فكذلك م || الموضوع : الموضوع د ( ١٣ - ١٤ ) يجب ... فيها : - ه || ( ١٣ ) ولا تلتفت إلى ما يقال : - م ( ١٤ ) مخالفة : مخالف ب ، ج ، سا ، ك ، م ( ١٥ ) صادقة : صادقا م ( ١٦ ) ثم : + ان م || كان : - ك || حق : + حتى م || يلزم : يلزمه ك || عن : غير سا ، ن



فإن ذلك القياس سوفسطائي . وإن لم يكن كذلك ، بل كان الغرض فيه اختيار المخاطب لندرى منزلته في تمييز المشبه عن الحقيقي ، كان القياس امتحانيا .

وهذا القياس يخالف البرهان بأن البرهان أصل وحق ، وهذا مشبه به . ويخالف الجدلي ، بأن الجدلي لا يأخذ المقدمات مدعى فيها أنها حق في نفس الأمر ، بل حق من جهة الشهرة ؛ ولا يأخذها على أنها مناسبة للبادئ ، وهذا يأخذها على أنها حق في نفس الأمر غير ملتفت إلى ذلك للشهرة ، وأنها مناسبة . فلو أخذ للشهرة وكان مشهورا ، كان جدليا . فإن أخذ المقدمة المشهورة على أنها مشهورة جدلياً ، وأخذ المشهورة على أنها حقيقية في نفس الأمر يتوخى بها التعليم ، فهو مغالطى سوفسطائي .

ويخالف القياس المشاغبي بأنه ليس يأخذ مقدماته على أنها مشهورة أو متسامة ويكذب فيها ، بل لأنه يأخذها على أنها حقة ويكذب فيها . وإذا وقع للإنسان هذا مع نفسه فغلط ، لم يخرج من أن يكون فيها قياسا مغالطيا ، كما إذا وقع الحق للإنسان مع نفسه لم يخرج قياسه من أن يكون تعليميا . بل كما أنه ينزل من نفسه بحسب اعتبارين ؛ أن يكون معلما ومتعلما ، فكذلك قد ينزل من نفسه بحسب اعتبارين : أن يكون مغالطا ومغالطا . وهذا هو مثل ما عمله بعضهم في تريج الدائرة ، إذ أخذ شكلا هلاليا فوجده مساويا للربيع ، فحكم أن الدائرة تنقسم إلى الهلاليات . وكما بين بعضهم بنصفي الدائرتين ١٥ وقع فيهما المركز لا على موضعه أن خطا من مثلث مساو للآخرين أو أزيد ؛ وهذا شيء معروف .

(١) فيه : — ك || المشبه : ب ، م ، ه || عن : + غيرم || كان : لكان ك ؛ وكان ه || امتحانيا ، م (٣) البرهان : البرهاني ن || بأن البرهان : — ه || مشبه : شبه م (٤) الجدلي : الجدل م || أنها : أنه ب ، م ، م ، ه (٥) حق : حقيقة ه (٦ — ٨) غير ... الأمر : — ه (٦) ذلك للشهرة : تلك الشهرة ن || فلو : ولوم (٧) أخذ : أخذت م || المشهورة : — م (٨) المشهورة : المشهور م || حقيقة : حقيق ك ؛ حقيقة م (٩) ويخالف : ويقال في م || مشهورة أو : — ك (١٠) فيها : — ه (١١) قياسا مغالطيا : قياس مغالطى ك || للإنسان : الانسان ه ؛ + الحق م (١٢) تعليميا : تعلما ه (١٣) ومتعلما : أو متعلما ، ه (١٤) ومغالطا : أو مغالطاب ، ه || هو : — ك || عمله : عليه ن || إذ : إذا سا ، م (١٥) تنقسم : انقسم ب

ولا يجب أن يظن أن هذا القياس يخالف الجدل والمشاعبي بأن الجدل لا يكون إلا من المشتركات دون المبادئ الخاصة ؛ وأن المشاعبي يتشبه بالمشتركات ، وهذا يتشبه بالمبادئ الخاصة بجلس من العلوم ؛ فإننا قد أوأنا قبل إلى أن هذا هذر .

ولا تُصغ إلى من يقول : إن نسبة القياس الامتحاني إلى البرهاني ، كالمشاعبي إلى الجدل ؛ فإن ذلك لهذا القياس ليس من حيث هو امتحاني ، بل من حيث هو سوفسطائي .

فأصناف القياسات التي نحو الأمور الكلية هي هذه المذكورة على طريق التمثيل والتعريف للأمر الكلي فيها . وأما التفصيل فقد عرفت تفصيل البرهانيات وستعرف الأقسام الأخرى في مواضع أخرى . وإنما علينا أن نحاول في ما أخذنا هذا تفصيل الجدل .

وإذ أوضحنا الحال في القياس الجدل أنه ما هو ، وبماذا يخالف به غيره ، فيجب علينا أن نجتمع جوامع ما أشرنا إليه من منافع تعليم صناعة الجدل ، فنقول :

أول ذلك أنا إذا حصلنا المواضع التي منها تستنبط الحجج على كل مطلوب ، والآلات التي بها يتوصل إلى استنباطها ، وعرفنا كيفية استعمالها ، كنا مرتاضين متخرجين .

ومعنى الارتياض التمكن من تكثير أفعال جنس واحد وتحسينه . فأما التكثير ، فبأن تكون مواضع استنباط الحجج لنا معلومة معدة ، فلا يكون حالنا كحال من يحتاج أن يتوكل على الخاطر والحدس . وأما التحسين فيما يتعلمه من القوانين في جودة استعمال

(١) الجدل : جدل س (٢) الخاصة : الخاصة ك ، م ، ن ، هـ || وهذا يشبه : وهذا يشبه س (٣) الخاصة : الخاصة م ، ن || بجنس : بجنس د ، ك ، ن ، هـ || قبل : قبل سا ، ك ، ن (٤) من : ما س (٥) لهذا : بهذا ك || هو : — ب ، سا ، ك || من : — ب ، سا ، ك || هو : — ب ، سا ، ك ، م (٧) فأصناف : وأصناف ب ، ك ، م || الكلية : كلية ب ، ك ، م (٨) عرفت : عرفت ب ، د ، سا ، ك ، م ، ن ، هـ (٩) مواضع : موضع د ، ن (١٠) وإذ : وإذ اب ، م ، ن هـ || وبماذا : وبماذا د ، ن ؛ وبما سا ، ك ، م ، هـ (١١) من : في س (١٢) والآلات : الآلات سا ، ك ؛ وعرفنا الآلات د ، م ، ن (١٣) كنا : فكنا م ، هـ (١٤) تكثير : — س || واحد : في أحد س (١٥) حالاً : — ك || يحتاج : + إلى م (١٦) يفعله : يفعله هـ

تلك الأفعال فيكون هذا لنا إما رياضة ، إن كان هذا القدر رياضة ؛ وإما شيئا يمكننا من الرياضة ، إن كانت الرياضة تتم بملكية تحصل من التصرف في الموجود لنا من ذلك . فإنه ليس المرتاض بالرمي من يحصل عنده ما يجب أن يستعمله في الرمي ، وأن يعلم وجه التحسين في ذلك علما فقط ، لكنه لم يتمرن به عملا . فهذه منفعة .

- وأما منفعته في المناظرة — فقد عرفت من قبل ما المناظرة ، وبماذا تخالف المجادلة — فلا أنه إذا كانت لنا قدرة على إيجاد القياس على كل مطلوب ، كانت لنا قدرة على إيجاد القياس على الشيء وعلى مثالبه . وإذا تفاوض اثنان على سبيل التنازع والتشارك معا — أما التنازع ففي العمل ، وأما التشارك ففي الغاية — فكان كل يتطلب على قياس الآخر موضع الآخر ، لم يلبث أن يستبين الحق لهما فيما بينهما .

- ١٥ وكما أن الانسان يكون معلما ومتعلما من وجهين ، فيجوز أن يكون مناظرا ومناظرا فإن منفعة المناظرة قد تحصل للواحد مع نفسه ، ومنفعة الإلزام والغلبة لا تحصل له مع نفسه . فلهذا لا يجوز أن يكون الإنسان الواحد مجادلا ومجادلا ، ويجوز أن يكون مناظرا ومناظرا . فلهذا ليست المجادلة مناظرة . ومن البين أننا إذا قلنا : إن صناعة الجدل تنفع في المناظرة ، لم يكن كأننا قلنا : إنها تنفع في المجادلة ؛ فلا يكون التشجيع الذي يحاوله بعض الخارجين بشيء ؛ فيكون هذا قسما مفردا من منافعه .

١٥

(١) إما : وإما من || هذا : — من || إن ... رياضة : — د ، ك || شيئا : سببا  
 (٢) الموجود : الوجود سا (٣) ما يجب : + أن يكون ه (٤) منفعة : منفعة  
 ب ، م ، ن || (٥) منفعة : منفعة د ، سا ، ك ، ه || عرفت من : قلنا  
 د ، ن || ما : في ه || وبماذا : وربما ذا ب ، د ، ه (٦) إيجاد : اتخاذ ك ، ه  
 || على ... القياس : — ك ، ه (٧) تفاوض : تعارض م ، ه ؛ تعاوض ن  
 (٨) أما : فأما ك || ففي : في د ، م ، ن (٩) موضع الآخر : موضوع الآخر ، م  
 ، سا ، ك ، م || لم : ثم سا ، ك ، م ؛ ثم لا م (١٠) فيجوز أن يكون : فيكون ن  
 || ومناظرا : أو مناظرا ب ، د ، م ؛ — م (١١) فان : فاذا ك || منفعة ...  
 نفسه : — د ، م ن (١٣) ومناظرا : أو مناظرا م || ليست : السبب د (١٤) إنها : — ك  
 || فلا يكون : ولا يكن ب ، ك (١٥) الخارجين : المجادلين ك

والمنفعة الثالثة هي نفس المنفعة المقصودة في الجدل في أنه جدل نافع ، وذلك في إشعار الجمهور العاجزين عن الإصغاء إلى البرهان آراء موافقة لهم ، على ما بيناه من قبل .  
والمنفعة الرابعة كالجزء لهذه المنفعة ، أو كالمناسب له ، وهو منفعته في إقناع المتعلم ليعتقد مبادئ علمه .

ولا تلتفت إلى ما يقال : إنه لما كانت المبادئ للعلوم لا مبادئ لها ، فلا قياسات من مقدمات حقيمية صادقة برهانية عليها ، فلا بد من أن نقيس عليها من مقدمات مشهورة . فإنه ليس تقع الصناعة الجدلية في ذلك من هذه الجهة . فإن المبادئ التي للعلوم إن كانت بيّنة بأنفسها ، لم تضطر المتعلم إلى قياسات جدلية تبينها ؛ فإن البيّنات بأنفسها أوضح من الجدليات ، وإن كانت إنما تبين بالحس والتجربة ، فلا يضطر المعلم أيضا إلى تكلف قياس جدلي ، بل يفزع بالمتعلم فيه إلى الحس ، والتجربة ، وشهادة الذات . وإن كان ليس بيننا ، لكنه مع ذلك قريب من البين ، فإما أن يكون قربه من البين بأن التنبيه اليسير يوقف عليه ، فيجب أن ننبه عليه من غير قياس — وقد علمت الفرق بين التنبيه وبين القياس . وإن كان قربه من البين على سبيل أن مقدمات قريبة من الأوائل تنتجه ، فله إذن مباد لا محالة ، وعليه قياس صادق ، إما في ذلك العلم ، وإما في علم آخر .

وليس الأمر على ما قالوا : من أنه لا قياس صادق عليه أصلا ، فيحتاج إلى المشهور وإن كان مما ليس يستبين أصلا استبانة توقع الثقة به ، والاعتقاد له ؛ فما يدرينا أنه صادق ؟ وكيف تكون لنا ثقة بما يبني عليه ؟ أما معونة الجدلي ، فإن يبلغ إفادة

(١) الثالثة : الثانية س || هي : هو ب ، د ، س ، سا ، ك || نفس : تعيين د  
(٢) العاجزين : والعاجزين د ، ن ه || إلى البرهان : ه || لهم : له م || بيناه من قبل : بينا ن (٣) منفعته : منفعة سا ، ن || ليعتقد : ليعتقد س (٥) فلا : ولا س ، م ، ه (٦) فلا : ولا د ، ن (٧) إن : وان م (٨) بأنفسها : بنفسها ه || تبينها : تبينها ه (٩ — ١٠) فلا يضطر ... والتجربة : — ك (١٠) يفزع : هرع سا || بالمتعلم : بالمعلم الأول م ، ه (١١) قريب : قريبا ه || فأما : وأما د ، ن || قربه : قريبة د ، ن || فيجب أن ننبه عليه : — د ، ن (١٣) وبين القياس : والقياس ن || تنتجه : نتيجة ب ، س ، (١٤) ك مباد : مبادئ ك || وإما : أو ك (١٥) لا : ليس ن (١٦) مما : ما ، ه ، — ك || ما ليس : مما د ، ن || فإ : قياس ، م ، ه (١٧) معونة : معرفة س

فيه، فإن كان لاسييل إلى معونته، فيكون قصارى علمنا بمبادئ العلوم قناعة، كأننا لا نجد سبيلا إلى تصديقها . بالحقيقة ليس من هذا يبنى ؛ بل هذه المبادئ هي المبادئ التي ليست بيدة بأنفسها ، ولها بيان ، وعليها برهان ؛ لكن ذلك في علم آخر . فإما في العلم الذي هي مبادئ له ، فكل منها هو مبدأ أول له ؛ فكيف يكون له فيه برهان ؟ وإلا لكان له مبدأ آخر في ذلك العلم ، فكان هو في ذلك العلم مطلوباً لا مبدأ ؛ فيكون الجدل ينفع من هذه الجهة من حيث يقنع المتعلم من المشهورات الذائعة المشتركة ، لتكون نفسه غير مشتمرة عن البناء عليه .

وقد جرت العادة في الأمثلة الموردة لهذا الموضع أن تورد قياسات عملت لإثبات مبادئ العلوم ، ولتكن مبادئ للهندسة مثلا . فإذ أنها ، وهي القياسات الحقيقية ، الإنتاج لها ، التي هي من صناعة الفلسفة الأولى — ولا تجد واحدة منها من مقدمة مشهورة غير صادقة ، أو أكثرية كما يقولونه غير كلية — فإنيك تجد اعتمادها على الصواب . فهؤلاء قد وجدوا قياسات على المبادئ من مقدمات صادقة من الأوائل الأولى، ومع ذلك يقولون : لا نجد ذلك . ومع ذلك فما استعملوا فيها المشهورات من حيث هي مشهورة مشتركة ، بل من حيث هي خاصة ، وقالوا : إنا استعملنا من حيث هي مشتركة . فن أحب أن يعلم ذلك تأمل شروحيهم .

(١) فيه : مه سا ، ه || لا : + بدس || سبيل : + إلاس ، سا ، ن || إلى : إلاج || فيكون : ويكون د ، سا ، ك ، ن ؛ فسوف يكون م || قاعة : إقاعة ه (٢) ليس : وليس م || يبنى : شىء ب ! || المبادئ : — م (٣) هي : هو د ، ك ، م ، ن ، ه (٤) هو : فهو د ، ن ؛ هي م || أول : له م || له : — ب ، ه (٥) فكان : فيكون د ، ن || فكان هو في ذلك العلم : — ب (٦) يقنع : ينفع ك || الذائعة : الذائبة ه || مشتمرة متميزة ه (٧) البناء : البناء م (٨) عملت : عملت م ، م ، ه (٩) الهندسة : الهندسة د ، ك ، م ، ن ، ه || مثلا : — م || فإذ أنها : فإذا أمها م ؛ فإذتها ك ، فإذن بهام || وهي : هي د ، ن (١٠) لها : — هي من : هي أقرب من ه (١١) الصادق : القوانين م (١٢) فهؤلاء : وهؤلاء م || الأولى : — د ، ن (١٣) يقولون لا نجد ذلك ومع ذلك : — ك || مشهورة : مشهورات سا (١٤) استعملنا ه : استعملنا ه م || هي مشتركة : هي مشهورة مشتركة ك . (١٥) يعلم : — د

ثم صناعة الجدل ليست تحصل صناعة جدل - كما علمت - بأن يكون الجدل قادرا على إقناع كل مخاطب ، بل بأن يفيد صاحبها قدرة على الإتيان بما يمكن في إثبات ما يحاول إثباته ، أو إبطال ما يحاول إبطاله ، حتى لا يكون التقصير وقع من جهته ، حتى لا يقال : إنه لو قال كذا لكان الإقناع يحصل ، وإذا قال كذا قصر عن الإقناع .

و ليس ذلك أيضا في كل شئ ، بل في أكثر الأشياء ؛ كالطبيب ، فإن كونه طبيبا هو أن تكون عنده مائة بفعل ما ينبغي أن يفعله في حفظ الصحة ، ودفع المرض ، حتى لا يقال : إنه كان ينبغي أن يفعل كذا ، أو لا ينبغي أن يفعل كذا ؛ ثم إن لم ينجح علاجه فما عليه . وكذلك الخطيب .

( ١ ) ثم : فن سا ( ٢ ) اقناع : اتباعك || في إثبات : من إثبات ه ( ٣ ) أو إبطال : وإبطال م ( ٤ ) إنه : بأنه سا || لو : + كان م || وإذا : إذاس ؛ فاذا ه || عن : على م ( ٦ ) تكون : - سا || بفعل : فعل سا || بفعل ما : - ك || يفعله : يفعل د ، ن || ودفع : + الضرس .

## الفصل السادس

فصل ( و ) في الأجزاء الأولى للقائيس الجدلية وهي

الجنس والحد والخاصة والنوع والعرض

- فيجب أن ننظر أن هذه الصناعة من أى الأجزاء تتقوم . وأول ما يجب أن ننظر فيه هو أبسط أجزائها ؛ ثم نتدرج فننظر في التركيب الذى يليه ؛ ثم ننظر في التركيب الثالث الذى يليه . وجميع ذلك لا من جهة الصورة ، بل من جهة المادة . وأبسط أجزائها الأمور المفردة التى تؤلف منها المقدمات التى منها تؤلف قياساتها . وهذه تكون حدود المقدمات لا محالة ؛ وذلك لأن القياسات الجدلية كسائر القياسات إنما تتم من مسائل عن مقدمات منها القياس ، وتتوجه نحو نتيجة عليها القياس . لكنها تفارق التعليمات بأنها مبنية على المسائل ، وتلك ليست مبنية على المسائل ، بل على ما يتعين من طرفي النقيض بتعيين الحق .
- ١٠ وليست المسائل بالموضوع ، إلا المقدمات ؛ فإن المقدمات فى القياس الجدلى السائلى تؤخذ بالطلب من المحيب ، فتكون أولا مسائل ؛ على ما علمت . ثم إذا تسلمت صارت مقدمات ، فيكون القياس مبنيا على المسائل ، ومؤلفا من المقدمات .
- ١٥ أما مبنيا على المسائل ، فلأن المسألة من حيث هى مسألة لا تكون جزء قياس ، ولكن تكون أصلا يبنى عليه القياس . وإذا صارت مقدمة ، كان منها القياس ، لأنها جزء قياس . فالمقدمة قضية ، كما أن النتيجة قضية ، وكما أن المسألة قضية . إلا أن القضية إذا كانت مقصودة بالقياس العلمى سميت مطلوبا ؛ وإن كانت مقصودة بالقياس الجدلى سميت وضعا . وذلك لأن المطلوب هو ما يطلب ليظفر به ، فتحصل منه نفسه فائدة ؛

( ٣ ) والعرض : — س ، سا ، ك ، م ، هـ ( ٤ ) فيجب أن ننظر : — سا ، ك ( ٥ ) هو : + فى ن ، هـ ( ٦ ) الذى : — ب ( ٨ ) عن : وعن س ( ٩ ) وتتوجه : ونتجه ن || التعليمات : التعليمات هـ ( ١٢ ) إلا : ولا سا ، ك ، م ، هـ ( ١٤ ) تسلمت : سلمت سا || المسائل : السائل د ( ١٤ — ١٥ ) ومؤلفا . . . المسائل : — سا ( ١٦ ) وإذا : فاذا س ( ١٧ ) كما أن : كما س ، سا || وكما أن : وكما — س ، سا ، م ( ١٨ ) كانت : كان ب ، سا ، ك ، م || مقصودة : مقصودا ب ، س ، سا ، ك ، م || سميت : سمى ، س ، سا ، ك ، م || كانت مقصودة : كان مقصودا ب ، س ، سا ، ك ( ١٩ ) هو : هى سا ، ك

وإنما تحصل منه الفائدة من حيث هو حق . وأما إذا طلب بالإثبات أو الإبطال لا من حيث الحق ، فهي وضع ما ، ودعوى يراد إثباته . فافهم من الوضع ما يشبه المفهوم من الدعوى .

وإذا كانت القضية مقرونة بمقابلها ، مقرونا بهما حرف الاستفهام ، أو مأخوذة وحدها ، مقرونا بها حرف الاستفهام ، سميت مسألة . فهذه الثلاثة موضوعها واحد ، وما يتقوم موضوعها واحد ، ويختلف الاعتبار .

فإن كانت المقدمة الجدلية ليست شخصية ، فلا يجوز أن يكون المحمول فيها نوعاً ، لأن النوع إما أن يجعل محمولا على الشخص ، أو على صنف تحته ، فيكون حينئذ ليس نوعاً للصنف ، بل نسبته إليه نسبة اللوازم ، كما علمت . فيكون حمل النوع من حيث هو نوع ليس يلمس ، ولا شيء من اللوازم مخصوصاً بوضع الشخص له . فهذا القبيل ، لا لما يطول فيه قوم ، لا يؤخذ النوع في المحمولات الجدلية ، بل الأولى أن يكون النوع مأخوذاً في موضوعات الجدل .

ثم لا يخلو إما أن يكون المحمول مقوما ذاتياً ، مقولاً من طريق ما هو - لست أقول في جواب ما هو ، إذ المقول من طريق ما هو كما علمت أعم - أو لا يكون . فإن كان ذاتياً ، فإما أن يكون دالاً على جزء من الذات ، أو دالاً على حقيقة معنى الذات . فإن كان دالاً على حقيقة الذات فهو الحد ، أو اسم مرادف . والاسم المرادف لا فائدة فيه ، وليس هو بمحمول بالحقيقة ، فبقي أن يكون الحد . وإن كان جزءاً دالاً على جزء من معنى الذات ، فكله يسمى في هذا الكتاب جنساً ، إذ كنه مشترك في أنه مقول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو ، كالحیوان للإنسان ، وكالحساس

( ١ ) طلب : طلبت ه || بالاثبات : الإثبات ك ، ن || أو الإبطال : والإبطال ب ، م || حيث :  
 + هو م || فهي : فهو م ( ٣ ) من : - ك ( ٤ ) وإذا : فإذا ن || بمقابلها : بمقابله ك  
 || هما : بهما م ، ه || أو مأخوذة : ومأخوذة سا ، ك ( ٦ ) الاعتبار : بالاعتبار د ، س ، ك ، ن  
 ( ٧ ) كانت : كان سا || ليست : - م || شخصية : بشخصية سا ، ك ، م ، ه ( ١٠ ) له : - ك  
 || النوع : للنوع م ( ١٣ ) يكون : + الموضوع م || ذاتياً : - م || مقولاً : - ك  
 ( ١٤ ) من : في ب ، د ، د ، س ، سا ، ن ( ١٦ ) فإن كان دالاً على حقيقة الذات : - د  
 ( ١٧ ) بمحمول : بمحمول سا ، ب ، م || جزءاً : - ن ( ١٨ ) من : - س || إذ : أو د  
 ( ١٩ ) من : في ب ، ه ، سا ، ك ، م ، ن ، ه



له ، فإن الحيوان مقول على الإنسان . وإن كان الإنسان مأخوذاً وحده من طريق ما هو ، وإن لم يكن في جواب ما هو ، فإنه لا يلزم في هذا الكتاب مناقضة بفصل الجنس ، وجميع ما أوردناه في الفن الأول ، لأنه لا يفرق في هذه القسمة في هذا الكتاب بين الجنس والفصل ، ولا أورد ما سميناه هناك جنساً على أنه شيء مباين للفصل ، بل أخذ المعنى العام لهما وسمى جنساً . هكذا فعل المعلم الأول . وإذا كان كذلك ، كان الجنس المحدود ههنا أعم من الجنس والفصل المحدودين هناك ، أو تكون القسمة ناقصة ، والقضية كاذبة .

لكن الجنس والفصل معا مقولان من طريق ما هو — كما علمت — ويصلح أن يجاب بهما إذا سئل عن الشيء ما هو . على أن الجواب لا يتم بكل واحد منهما . ولا احتاج أن أزيدك يانا لهذا ، فقد سلف . فإذا رسم هذا الجنس بأنه المقول ١٠ على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو . وأنت تعلم أن الفصل لم يكن في حدودهم يخالف الجنس من جهة المقول على أنواع مختلفة ، بل أنه من جهة أنه كان من طريق ما هو ، فإذا كان من شأن الفصل ، وأنه — كما صرح به في التعليم الأول حين علم البرهان — صالح أن يكون في جواب ما هو ، فقد شارك الجنس في هذا الحد . فإذا كان حد الجنس هذا دخل فيه الفصل ، ولم يمنع ذلك أن يكون هو مقولا في جواب ١٥ أى شيء هو ، من حيث هو مقسم ، كما هو مقول في جواب ما هو ، من حيث هو مقوم . ثم يكون الجنس الذي يباين الفصل يباينه بأنه ليس يصلح أن يقال في جواب أى شيء هو مقولا أوليا . وأما الجنس المأخوذ ههنا فهو أعم من الأمرين .

- (١) وحده : — ب ، سا ، وجد د (٢) وإن : إن سا (٤) أنه شيء مباين : أن يكون شيئا مبايناً ، ن || شيء : — س (٥) هكذا : وهكذا ، ن (٦) أو تكون : وتكون د ، ن || القسمة : — سا (٨) مقولان : مقولان ب ؛ مقولات ه (١٠) أن : — سا ، م || فاذن : ثم د ، ن || المقول : مقول س (١٢-١٣) بل . . . الفصل : — س || وأنه : أنه ك (١٥) ذلك : + هو ه || هو : — سا (١٦) حيث هو : حيث ن || ما : — سا (١٧) يباين : بيان د ، ن ؛ مباينة ه || يباينه : مباينة م || بأنه : أنه م

وتبقى ههنا شبهة في الفصول المساوية للأنواع الأخيرة ، فإن هذا الحد لا يقال  
عليها ؛ وهذه القسمة لا تخرجها ، فتكون القسمة كاذبة ، فنقول :

إنا إذا أخذنا في المقول في هذه الأشياء المقول بالفعل ، تعسر وتعذر ؛ وقد  
عرفت هذا فيما سلف . فيجب أن تأخذ المقول الذي من شأن تصويره أن لا يمنع إيقاع  
الشركة فيه . وإن منعه ، وإنما يمنعه لمعنى زائد عليه ، فإنه بهذا يكون كليا ، وكما علمت  
من أمر الشمس والقمر ، وغير ذلك فيما سلف . ثم قد علمت أن الفصول كيف هي ، وأنها  
زوائد تلحق الأجناس وأن الأجناس لا تدخل في تقويمها ؛ فنفس تصور الفصل كالمناطق  
لا يمنع أن يقع خارجا عن الجنس ، كما نفس تصور الشمس لا يمنع أن يقع على غير الشخص  
المشار إليه وخارجا عنه . فإن معنى الناطق — كما علمت — شيء غير معين له قوة كذا  
وكذا ؛ فلا يمنع الذهن أن يكون هذا المعنى مقولا على جسم ليس له حس وتغذ ، وحركة  
بإرادة ، وبالجملة ليس له حد الحيوان ، كما يقوله قوم في الأجرام السماوية . بل إنما  
يمنع هذا — إن منعه — أمر من خارج . فإذا كان كذلك ، فهو في مجرد طباعه مقول  
في القوة ، ممنوع من ذلك بأسباب أخرى ليس نفس كونه ناطقا . كما أن المتصور من  
الشمس صورة كلية في نفسها ، مقولة في القوة على كثيرين ، ولكنها ممنوعة لأسباب  
غير نفس تصورها . وليست هذه القوة بحسب الوجود ، بل بحسب التصور في الذهن .  
فإذا اعتبرت هذا الاعتبار سلم حد الفصل ، بل جرى على الواجب الأوجب .

(٢) وهذه : وهذا سا (٣) إنا : — سا ، ك || إذا : — د || في هذه : هذه ه  
(٤) شأن : شأنه س (٥) منعه : منعها ن || لمعنى : — د ، ه ؛ معنى س ، سا ، ك ؛  
بمعنى م ، ن || فإنه : — م (٦) من : في د ، س ، سا ، م ، ن || واقمر : — د  
|| وأنها : فإنها ب ، ن (٧) تلحق : تلحقها ن || تدخل : تلحق ك (٨) الجنس : . . .  
غير : — ك || الجنس : + عن ب ، ك (١٠) فلا : ولا د ، ن || يمنع : يخضع س  
|| ليس : — م || وتغذ : ولا تغذ ، ن (١١) بإرادة : إرادة ب ؛ وإرادة س (١٢) فإذا :  
وإذا سا ، ك ، م || فهو في : فهو م ، ه (١٣) من : عن د ، س ، سا ، ن || المتصور :  
المنظور ب (١٥) الوجود بل : — د (١٦) سلم : سلمت ه

ولإنما أحرنا هذا البيان في الفن الأول ، لأن مقدم ذلك الفن لم يكن ممن يذهب هذا المذهب ، وأن يفتن له . وأما حيث نحاذى فيه التعليم الأول ، فيجب علينا أن ننبه على الصواب الذي كان المقصد متوجها عليه ليزول التشكك ، وتنحل الشبهة .

- هذا ، وأما العرضيات فإما أن تكون خاصة بالشيء مساوية له ، وإما أن لا تكون . ويسمى جميع ما ليس خاصة مساوية في هذا الكتاب عرضا عاما ، وإن كان لا يوجد مثلا في نوع غير النوع الواحد إذا لم تعم أشخاصه . وقد علمت أن هذا العرض ليس نعني به مانعنا بالعرض المقابل للجوهر بوجه ما ؛ وهذا أمر قد بان لك فيما سلف . فهذا العرض هو عرض غير مساو . ولم يكن هذا هو العرض الذي في « إيساغوجي » ، وإن كان ، فلم نذهب إليه في تعليمنا إياك هناك . ولا نمنعك أن تجعل القسمة هناك على هذا القبيل ، وقد أومأنا إلى ذلك هناك . وإذا وقعت قسمتك على هذه الصفة ، فقد حصلت المحمولات أربعة لا غير : حدا ، وجنسا ، وخاصة ، وعرضا . فلاذن كل لإثبات وإبطال في المطالب ؛ فلإنما يتوجه إلى أحد هذه .

- فأما الحد فهو قول دال على ما به الشيء هو ما هو . وقد تحققت هذا فيما سلف ؛ وعلمت مما تحققت أنه لا يلزم عليه قول من قال : إن حد الجنس إذا كان مجولا في مقدمة لم يكن حدا للموضوع ، وكان قولاً ، إذ كان مفصلا ، وكان دالا على ما هو الشيء .

على أن قوما قالوا : إن قولنا " دال على ما هو " غير قولنا " دال على ما به الشيء هو ما هو " ؛ فإن الجنس دال على ما هو ؛ وأما على ما به الشيء هو ما هو ، فليس دالا ؛ إذ ليس يدل على كمال ماهية الشيء ؛ وعلى فصله الذي هو به ما هو ؛ فإن كان هذا حقا ، فسيكون قول الجنس على هذا المذهب ليس دالا على ما به الشيء هو ما هو . إلا أني كلما

(١) آخرنا : أخذنا سا ، ه || مقدم : مقدمة ب ، د ، س ، سا ؛ تقدم ه || لم : ما س || ممن : — س || وأن : أو أن د ، م ؛ أو ن || وأما : + من ك ، ه (٣) عليه : إليه م ، ه (٤) بالشيء : — د ، ن (٥) خاصة : + بالشيء ك (٧) بأن : كن ه (٨) ولم : لم ه (٩) في تعليمنا : وتعليمنا ك (٩-١٠) ولا . . . هناك : — س (١٠) وإذا : ا ه (١١) حصلت : جعلت س (١٤) مما : ما ن || مما تحققت : بالحقيقة ه || عليه : — سا (١٥) إذ : إذا س ، سا ، ك ، ه (١٧) ما هو : ما هو ب ، د ، ن || ما هو : ما هو ه || ما به : به ن (١٨) فإن : وإن د ، ن (١٨-١٩) فان . . . ما هو : — س

أردت ، بل واجتهدت أن أعلم ما الفرق بين طلب ما هو ، وبين طلب ما به الشيء هو ما هو ، حتى أجد الفرق بين ما يصلح لجواب هذا ، وبين ما يصلح لجواب ذلك ، تعذر على كل التعذر ، ورأيت هذا الكلام نوعاً من التكلف .

وأما اعتراض من يعترض : إنكم بقولكم هذا قد حددتم الحد ، ولو كان للحد حد ، لوجب أن يكون لحد الحد حد آخر ، ويتسلسل الأمر إلى غير النهاية . فقد أجيب عن ذلك بقول لست أفتنع به ؛ وهو أنهم قالوا : إنا إذا حددنا الحد المطابق دخل فيه الحد نفسه ، فلم نحتاج أن نحدد مرة أخرى .

وأما أنا فأقول : ليس حدى للحد المطابق ، هو حدى لحد الحد بالفعل ؛ إذ ليس الحد المطلق هو حد الحد ، وإن كان حدى للحد المطابق حداً منى بالقوة لحد الحد ، إذ حد الحد حد ، لكنه ليس بالفعل . فإنَّ حدَّ حدَّ الحد ليس هو قولاً دالاً على الماهية كيف رن ، بل قولاً دالاً على ماهية الحد . كما أن حد حد الإنسان ليس أنه قول دال على الماهية كيف كان ؛ بل إنه قول دال على ماهية الإنسان . لكنني إذا علمت حد الحد ، تديسهل على بذلك أن أحد حد الحد ؛ لأن حد حد الحد لفظ مؤلف من جزأين كل واحد منهما حد . فإذا حصل لى حد أحد الجزأين ، حصل لى حد الجزء الآخر ، فحصل لى حد الجملة ؛ لأنه مؤلف من حد الجزأين . فكان يجب أن يقولوا : إن إعطاءنا حد الحد المطابق يسهل السبيل إلى ذلك ، لا أن يقولوا : إن ذلك نفس إعطاءنا الحد ، ظناً منهم أنه يجب أن يتعزوا عن وقوع ذلك إلى غير النهاية ، وأنهم إذا قالوا

( ٢ ) وبين ما يصلح لجواب ذلك : وذلك د ، ن || تعذر : وتعذر ن ( ٤ ) وأما : فأما سا ( ٥ ) لوجب أن يكون لحد الحد حد : — من || النهاية : نهاية د ، ن || أجيب : أجب ه ( ٦ ) لست : الست ب ، ه || وهو : هوس || وهو أنهم : وذلك ما د ، ن || إنا : — ك ( ٧ ) فلم : ولم ه || نحتاج : — إلى ه || نحد : نحد ه سا ، م ، ه ( ٨ ) لحد : الحدس ؛ — م ( ٩ ) وإن : فإن من ( ١٠ ) حدلكه : لكته من ، سا ، ك ، م || حدحد : حد ه || قولاً دالاً : قول دالن ( ١١ ) قولاً : قول د ؛ ن إنه قول من || دالا : دال د ، س ، ن || حد : — ه || أنه قول دال : هو قولاً دالاً من ( ١٣ ) حد الحد : حد حد الحدك || لأن حد حد الحد : — من ، ك || حد حد : — ه ( ١٤ ) لى : فى سا ( ١٥ ) من : — د || فكان : وكان م || يقولوا : تقول د ، ن ( ١٦ ) أن يقولوا : أنهم يقولون د ، ن || ذلك : — ك || لحد : الحدك ، ه ؛ حد م ( ١٧ ) ظنا : وظاه ه ، ن

- ما قالوا فهو الذي يتخلصون به عن الذهاب إلى غير النهاية. وليس يلزمهم ذلك حتى يطلبوا التخاص منه ؛ بل يجب أن يقولوا للقائل : "إنه إن كان للحد حد ، فيكون لحد الحد حد" أن هذه المقدمة إذا عنت بها أنه إذا حدَّ الحد بالفعل حتى حصل قول يدل على ماهية الشيء ، كان لحد ذلك الحد حد بالفعل مرة أخرى أيضا مفروغ منه ، فلا نسلم هذا لك فإننا إنما حددنا شيئا واحدا بالفعل . وإن عنت أنه يلزمنا أن نحد ذلك أيضا ، فليس ٥ يلزمنا أن نحد شيئا ، بل إن شئنا فعلنا ؛ وإن شئنا لم نفعل . بل كثير من الأشياء يسهل علينا تحديده فلا نحدّه . ولو كنا نحد كل شيء لكان ما يقولونه كاللازم ، ولكننا نحتاج أن نحد الحد ثم حد الحد ، وكذلك حتى نذهب إلى غير النهاية . بل إذا صرنا بحيث يمكننا إن شئنا أن نحد بقانون لنا ، اقتصرنا عليه ولم نحتاج أن نحد بالفعل فربما كان لنا قدرة على تحديد أمور بلا نهاية من قانون واحد ، كتحديد الأشكال من قانون تمديد الأوضاع ؛ حتى نقول ١٠ للثلث إنه شكل يحيط به ثلاثة أضلاع ؛ ونقول للربيع إنه شكل يحيط به أربعة أضلاع ، فلا يلزمنا تشنيع القائل إنكم تذهبون في ذلك إلى غير النهاية ، فإن ذلك بالقوة لا بالفعل . فليس إذا علمنا القانون الكلي بالقوة القوية من الفعل ؛ وسهل علينا التحديد بسهولة ما هو كالواقع ، كنا قد حددنا ذلك كله بالفعل .

- وأما إن عني السائل بقوله : فلحد الحد حد أن ذلك أمر في القوة ، فنسلم له أنه أمر ١٥ بالقوة ، ويجوز استمرار ذلك إلى غير النهاية . ولا يلزمنا حلف ولا محال إذا سلمنا أن أمورا بالقوة لا نهاية لها .

(١) يلزمهم : يلومهم س (٢) إن : إذاك ؛ ه || الحد : م — م (٣) هذه المقدمة إذا : — ك || إذا عنت : إن عنت س ، سا ، م || أنه : أنها ك ، ه (٤) مفروغ : ن || فلا : ولاد ، ن (٥) فإننا : فإن ، ن || إنما : إذا س || حددنا : أحدد ، ن || يلزمنا : يلزمني د ، ن || نحد : أحدن ؛ نحدد ه (٦) يلزمنا : يلزمني د ، ن || نحد : أحدن || بل إن شئنا : — ك || فعلنا وإن شئنا : — سا || شئنا فعلنا وإن شئنا لم نفعل : شئت فعلت وإن شئت لم أفعل د ، ن || كثير : كثيرا ه (٧) ولكننا : وكنا ه (٨) لنا : كلى د ، ن ؛ كدام ؛ لما ه || لنا : — ك || أمور : الأمور ك (٩) يحيط : يحيط د | ثلاثة : ثلاث م || وقول : وأقول د ، ن ؛ ويقال ه || إنه : — د ، س ، ك || به : — سا || أربعة : أربع م || تشنيع القائل : التشنيع د ، ن (١٣) وسهل : سهل ك (١٤) كله : فله ك (١٥) أن ذلك : أن كان ذلك س || في القوة : بالقوة م ، ه || له : — د ، ن (١٦) النهاية : + ونسلم أنه غير متناه د ، ن

وأما أن هذا الذي نسلم له ، هل هو حق في نفسه أم لا ، فإننا نقول إنه حق ؛ فإن للحد حدا بالقوة إذا أخرج إلى الفعل ، كان حدا له وهو أنه قول دال على ماهية الحد . ولهذا أيضا بذلك الشرط حد ؛ وهو أنه قول دال على ماهية حد الحد ، وكذلك هلم جرا .

وكما أن الإنسان يدل على الحى الناطق المائت ، وهو اسم يدل على ما يدل عليه ذلك القول ، فإن مسمياته من حيث إنه دال على ذلك الاسم باسم فسميناه ت ؛ حتى كانت ٥  
اسما لشيء هو اسم الحى الناطق المائت ، كان لنا أن نعمل ذلك ، ولا يكون مدلول ذلك الاسم وهو ت هو مدلول الإنسان ، فإن مدلول الإنسان هو المعنى نفسه ، ومدلول ذلك الاسم ، وهو ت ، هو لفظة الإنسان من حيث يدل على الإنسان ثم كان لنا أيضا أن نسمى ت ؛ من حيث هو يدل على لفظة الإنسان باسم لا يكون معناه لفظة الإنسان باسم ١٠  
كما لم يكن ت معنى الإنسان فسميناه ج ؛ حتى تكون ج تدل على ما هو اسم اسم الإنسان ، فكان لنا أن نعمل ذلك إلى غير النهاية ولكننا لانفعل ذلك ؛ لأنه لا فائدة فيه ، لأن القانون فيه ظاهر ، ولأنه ليس إلا صيغة تتردد وتكرر فيكون لها بالتركيب حكم متناول عن قريب .  
فهذا حد الحد ورسمه أنه : قول يقوم مقام اسم ؛ أى في الدلالة على الجوهر .

وأما قول يقوم مقام قول ، فذلك إنما يكون إذا كان أحد القولين يجهل من أفاضه ١٥  
لفظة ، فيؤخذ حده فيكون ما يجتمع بأخذ حد اللفظ في المجهول في القول قولاً آخر ، يدل على مدلول الأول .

(١) أم : أود ، ن (٢) لحد : + حدم || أخرج : نخرج ب ، ك || إلى الفعل : بالفعل ن ، ه || حداله وهو : - ب ، د ، س ، سا ، ك ، ن ، ه || أنه : - سا ، ك ، ه || دال : ذلك سا || على : إلى س (٣) ماهية : + ما علمته أنه ن (٥) دال : يدل د ، ن || الاسم : المعنى د ، ن || حتى : د ، س ، سا ، ك ، ن (٦) اسما لشيء : أسم لشيء د ، س ، ن || يكون : يدل س (٧) الإنسان : الاسم ه || فان : فانه (٨) ذلك : ذاك ك || هو : + قس د ، ن || لفظة : لفظ د ، ن (٩) يدل : مدلول ب ، س || لفظة : لفظ ب ، س ، سا ، ك ، م (١٠) حتى تكون ح : - ه . (١١) النهاية : نهاية س || ولكننا : ولكن ك || لأن : ولأن س ، ك ، م ، ه (١٢) صيغة : صنعة ؟ [ بدون نقط في جميع النسخ ] ؛ صفة ه (١٣) مقام : - ك || اسم : الاسم س (١٥) لفظة : لفظ س ، ك || آخر : + واللفظ المجهول د ، ن

وأما الجنس فما علمت .

وأما الخاصة فهو محمول ينعكس على الموضوع من غير دلالة على ماهيته .

وأما العرض فإنه الذي يجوز إن يكون لطبيعة الموضوع وأن لا يكون ، أى الذى تتقوم  
دونها طبيعة الشيء ؛ ثم يمكن أن تعرض — وإن كان لكليه وتلزمه — وأن لا تعرض ، بل  
تفارق ؛ إذ هو كلى ليس هو أحد الثلاثة ، على ما علمت .

والذى قيل من أن العرض ، وإن كان لا يفارق موضوعا ما فإنه قد يوجد فى موضوع  
آخر ويفارقه ، وأن القطسَة وإن لم تفارق الأنف فقد تفارق ما هو فى طبيعة الأنف  
فلا توجد ، فهو قول لا ينبجى عن النقض إذا نوقض ما يقولون بأعراض شأنها أن تلزم  
ما تعرض له ، مثل مساواة الزوايا لقاآمتين فإنه عارض بالقياس إلى الحاد الزوايا ،  
وإلى قائم الزاوية ، ومتساوى الساقين ، وغير ذلك ، إذ هو كلى ليس بجنس ، ولا حد ،  
ولا خاصة ، وإن كان خاصة لجنسها وهو المثلث ؛ ومع ذلك فإنه لا يفارق .

وكذلك لا يجب أن تلتفت إلى ما يقال من أن العرض إما أن لا يحفظ موضوعه  
بالكيف ؛ بل يشتد ويضعف ، وإما أن لا يحفظه بالعدد بل يختلف فى موضوعات  
لا يستوعبها ، وليس كل عرض كذلك . ونقول : يشبه أن تكون قسمة التعليم الأول  
للمحمول هو إلى ثلاثة : إلى جنس ، وخاصة ؛ وعرض ؛ كأنها تعود فتقسم الخاصة إلى  
حد ، وإلى ما يقال له خاصة الخاصة ، فتكون الخاصة فى التعليم الأول تدل مرة على معنى

(٢) ماهيته : الماهية م ؛ ماهية ب ، د ، ن ، هـ (٣) الذى : — ك (٤) دونها :  
دونه د ، م ، ن ، هـ || تعرض : تفرض هـ || لكليه : لكه ب ، د ، سا ، ك ، ن ، هـ  
|| إذ : أوب || هو : — ن (٦) من : فى د ، ن || ما : — س ، سا (٧) آخر : — ك  
|| فقد : فهو س (٨) أن : — لم (٩) مثل : فان س ، سا ، ك ، م ، هـ || لقاآمتين :  
القاآمتين ب ، د ؛ بالقاآمتين س || الحاد : إيجادك ، هـ || الزاوية : الزوايا د ، ن  
(١٠) كلى : كل سا ، ك || ليس : — ك || بجنس : جنس ك (١١) فانه : — ك  
(١٢) من : — د ، ن (١٣) يحفظه : يحفظ د ، س ، ن ، هـ || بالعدد : العدد س ، سا ، ك ، هـ  
(١٤) قسمة : — ك (١٥) هو : هـ س || إلى : — هـ || وعرض : — ثم م (١٦) خاصة  
الخاصة : خاصة خاصة ب ، س ، سا ، ك ، م ، هـ || الأول : — هـ || مرة : — د || معنى : أمر ك

أعم ، ومرة على معنى أخص . فأما المعنى الأعم فكل محمول مساو ، وأما الأخص فنكل ما لم يكن من جملة ذلك مقوما . وقد علمت أن مثل هذا كثير .

ثم الأخص يدل على معنيين : أحدهما الرسم ، والآخر الخاصة المعرونة في كتاب "إيساغوجي" . فإن حد الخاصة ههنا التي هي بالحقيقة تقع على الرسم وعلى الخاصة المعروفة ، فإن كل واحد منهما محمول منعكس ؛ لكن أحدهما قول ، والآخر مفرد .

ولما نلثت القسمة في التعليم الأول ، عنى بالخاصة ما يعم الحد ، والرسم ، والخاصة التي هي إحدى الألفاظ المفردة . ثم لما رُبعت القسمة عنى بالخاصة ما يعم الرسم والخاصة المفردة . ولم نشتغل ههنا بالخاصة المفردة ؛ إذ لا فائدة ههنا في النظر في المفردات المطلقة التي لا تركيب فيها بوجه ، من حيث هي كذلك ؛ فإن ذلك في المبادئ ؛ وحيث يجب أن نتكلم في البسائط .

وأما ههنا ، فالغرض أن نتكلم في المحمولات ؛ ولا تختلف أحوالها بحسب هذا البحث من جهة البساطة والتركيب ؛ فقد صارت لفظة الخاصة تدل تارة على معنى عام وهو الذي يعم الحد والرسم والخاصة المشهورة في "إيساغوجي" ؛ وعلى معنى أخص منه ، وهي التي تعم الرسم والخاصة المشهورة ؛ وعلى معنى أخص من الجميع ، وهي التي تذكر في كتاب "إيساغوجي" ؛ وقد تركت ههنا .

(١) فأما : أما د ، س ، سا ، ك ، ن (٢) ذلك : هذه الخاصة د ، ن (٤) التي : — س || بالحقيقة : الحقيقة سا ؛ الحقيقة ك (٥) منعكس : فبمعكس س (٦) عنى : أعنى م ، ه || يعم : بدل ه (٨) نشتغل : نستعمل ه || المفردة : والمفردة ك (١٠ — ١٢) البسائط . . . جهة د (١٢) البساطة : البسائط م (١٤) وعلى : على سا ، ك (١٥) ههنا : — تم الجزء السابع من كتاب الشفاء بحمد الله ومنه ؛ ووافق الفراغ منه في اليوم الثالث والعشرين من ذي الحجة سنة اثنتين وستين . . . ويتلوه الجزء الثامن . . . فصل في كيفية الانتفاع بالمواضع المعدة نحو هذه الأمور وكيفية اعتبارها في المقولات . . . والحمد لله وحده ، وصلواته على سيدنا محمد وآله وسلامه والسلام على الأرواح المقدسة ك . [ إلى هنا انتهت نسخة ك ] .



## الفصل السابع

### فصل (ز) في كيفية الانتفاع بالمواضع المعدة نحو هذه الأمور وكيفية اعتبارها في المقولات

- فهذه هي الأمور التي تجعل مقولات المسائل ؛ وإليها يتوجه الإثبات والإبطال .  
فمنها ما إثباته أسهل ومنها ما إثباته أعسر . وجميع ما إثباته أسهل لأن إبطاله أعسر ؛  
وجميع ما إثباته أعسر فإن إبطاله أسهل . وكل ما يحتاج في إثباته إلى إثبات شرائط فيمكنه  
في إبطاله إبطال شرط . والحد يحتاج في إثباته في الجدل أن يثبت أنه موجود ،  
ويثبت أنه مقوم ذاتي ؛ ويثبت أنه مساو ، ويثبت أنه هو الاسم في المعنى ، أي أن  
المدلول به هو هو المدلول بالاسم .
- وأما في البرهان فلا يحتاج أن تثبت أنه موجود ، بل لا يمكن ، وقد علمت هذا . ١٠  
وذلك لأن الحدود في الجدل قد تكون لا بالحقيقة ، بل بحسب الشبهة ، وربما لم يكن  
ما ظن حداً بحد ، بل ربما لم تكن جملة بحق ، وإنما تحتاج في البرهان إلى إيضاح شرط  
زائد ، وهو أنه يكون مع المساواة في العموم مساوياً في المعنى حتى يكون حداً تاماً . وقد  
علمت كيف هذا . ويمكن أن لا يكون هذا غير محتاج إليه في الجدل .

- وأما الجنس فيحتاج أن يثبت في الجدل أنه موجود ، ويثبت أنه مقوم ، ويثبت  
أنه أعم . والخاصة تحتاج أن تثبت أنها موجودة ، وأنها مساوية ، وأنها ليست في الجوهر . ١٥  
والعرض يحتاج أن يثبت أنه موجود ، وأنه غير مقوم ، وأنه غير منعكس . لكن من عادة

(٤) هي : م || محمولات : بمحمولات م || المسائل : السائل م (٥-٦) مان . . . أسهل :  
ب ، م ، سا (٦) وكل : فكل ب (٧) إبطاله : + ب ، م ، سا ، ه || والحد : +  
في الجدل م ، ن || في الجدل : - ب ، م ، ن || موجود : محمول : ب ، م ، سا ، م ، ه  
(٩) هو : - د ، م ، ن ، ه (١٠) في : - م (١١) وذلك : وذلك سا (١٢) حداً  
بحد : حد الحد د || تكن : + من د ، ن (١٣) أنه : أن ب (١٤) ويمكن أن لا :  
ولا يبعد أن د ، ن (١٥-١٧) ويثبت . . . موجود : - ه (١٦) تحتاج : - ن  
(١٧) والعرض : وبالعرض م

الناس أن يقولوا : إن الحد يحتاج فيه إلى كل ما ذكر ، وإن الجنس يحتاج فيه إلى الوجود والتقويم ، وإن الخاصة يحتاج فيها إلى الوجود والمداواة ، وإن العرض يحتاج فيه إلى الوجود فقط . وأما الطريق الذي أشرت إليه أولا يجعل الحد أصعب إثباتا من الآخر ، وذلك من جهة كثرة ما يجب أن يراعى فيه ، ويجعل عدد ما يعتبر في العرض والخاصة والجنس متقاربا بعضه لبعض . وأما الطريق المشهور فيوجب أن يكون أن العرض يسهل إثباته حدا ويصعب إبطاله حدا ، والحد يصعب إثباته حدا ، ويسهل إثباته حدا . وتكون المواضع التي تعد نحو إثبات العرض هي المواضع التي تعد نحو الإثبات المطلق . إلا أنه ليس يعجبني هذا المذهب ، ولا المعلم الأول يصرح به ، بل يقول : إن في جميع المباحث والمواضع التي لغير الحد مواضع لما ينتفع به في الحد . فإن ما يحتاج أن يقال في العرض من طريق الإثبات ، قد يحتاج إليه في إثبات معنى الحد المحدود إلى أن يبين أنه حد وأن ما يحتاج أن يقال في الخاصة من طريق ما هي مساوية فيحتاج أن يقال في الحد . وما يحتاج أن يثبت به الجنس من طريق ما هو جوهرى يحتاج إلى مثله في الحد .

وأیضا فإن إثبات الجنس نفسه محتاج إليه في إثبات الحد ، فإن أبطل واحد من هذه بطل به الحد ، فيكون مشا كلا لهذا ، ومشاركة إياها في ضرب من الضروب ، فحرت لفظة "جميع" و"كل" على السبيل التي دلت عليها ، فظن أن "جميع" على سبيل عموم العدد ، ونسى أن في كل باب بحثا خاصا ، حتى في العرض ، كأن العرض ليس يحتاج إلى خاص بحث ، ذلك البحث مقابل للبحث عما يجب أن يبحث بعد الوجود من حال الجنس ، وكأن الشيء إذا كان موجودا كفى ذلك في كونه عرضا .

(١) ذكر ؛ ذكرنا م (٣) وأما الطريق : فالطريق د ، ن || الذي : — سا  
 || وذلك : ذلك د (٥) فيوجب : فوجب ه || يكون أن : يكون د ، س ، سا ، ن ، ه  
 || ويصعب : ويسهل سا || إثباته : إبطاله س ، سا ، ه (٦) إثباته : إبطاله س || والحد . . . حدا :  
 — سا (٧) التي : الذي سا || إثبات : إنتاج س || العرض : الغرض م || تعد : — د .  
 (٨) في : — د ، ن (٩) مواضع : — م ، ه || فان : وأن د || العرض : +  
 والجنس والخاصة د ، ن (١٠) قد : — د ، ن (١٠-١١) إليه . . . وأن ما : إلى مثله في الحدود وما  
 د ، ن (١٠) المحدود : للمحدود س ، ه ؛ للحدود سا ، م || أن : أنه س || يبين : تبين سا ، م  
 (١١) مساوية : متساوية د (١٣) محتاج : فيحتاج د || إليه : — سا ، ه (١٤) به : —  
 د ، ن || فحرت : فحرت س (١٥) التي : الذي س || عليها : عليه م ، ه (١٦) عموم : العموم س  
 || بحثا خاصا : بحث خاص ب ، س ، سا ، م ، ه (١٧) عما : كام ، ن || ذلك البحث مقابل  
 للبحث عما يجب أن يبحث : — د (١٨) الجنس : للجنس سا || كفى : + في س .

وبالحقيقة فإن الذي أجرى عليه الأمر في باب العرض يؤهم أن كل ما صحَّ وجوده لشيء، فهو عرض، ولكن يشبه أن يكون إنما اقتصر فيه على مواضع الإثبات، فإن العرض إنما يجب أن يبحث عن معانيه الإثباتية الوجود للشيء.

- وأما أنه غير مقوم، فهو إثبات معنى سابي، فذلك لم يبلغ من قدر هذا المعنى المحتاج إلى إثباته للعرض دون إثباته للحد والجنس إلى إفراد باب، بل جميع النظر في إثبات العرض في باب واحد. لكنه لزم من جهة النظر في الحد النظر في الهوهو، وإيراد مواضع الإثبات والإبطال في باب الهوهو، وكذلك النظر في كذا وكذا واحد أو ليس بواحد؛ واهتم بالنظر في باب الأولى والأخرى، لأن العرض كما قد علمت قد يقبل الأشد والأضعف، وتكون بعض الأشياء التي من شأنها أن تشارك أولى بعرض من بعض. ولا كذلك فيما هو جنس، أو حد، أو خاصة. ولأن عمدة كل ما تفيدُه صناعة الجدل من حيث هي صناعة الجدل طريق الأولى والأخرى. وقد يشكل في كثير من الأمور، وإن لم تكن عرضية، هل هي موجودة لشيء أو ليست، فيستعان بطريقة الأولى والأخرى، فيجعل البحث عن ذلك جارياً مجرى العرض، فإن الذاتي من حيث علمت ذاتيته لا يشك في وجوده لما هو موجود له، بل كل ما قنع منه بالوجود لم يبيل بأن يجري مجرى ما يعرض. وعلى أن اعتبار الأخلاقية للشيء إنما هو بحسب نسبته إلى شيء. وكل نسبة

(١) صح : يصح ب || وجوده : + لشيء ما ، م ، ه (٢) ولكن يشبه . . . يبحث عن : بم ههنا شيء واحد وهو أن العرض إنما يجب أن يثبت من د ، ن || مواضع : موضع سا || فإن : كان من ؛ إن سا (٣) عن : من ، سا (٤) فذلك : فكذلك سا (٥) جميع : جمع من ، سا (٦) في الحد النظر : - م ، ه (٧) وكذلك : - ب ، س ، سا ، م ، ه || النظر : والنظرم || في : + أن من ، سا ، م || واحد : - من (٨) باب : - د (٧-٨) وكذلك . . . الأولى : - سا || والأخرى : والأضعف د ، ن || قد : من ، ن (٩) والأضعف : والأضعف سا || بعض : + وهذا هو الذي بحسب الأمر في نفسه د ، ن (١٠) تفيدُه : يفسد د ؛ تعتمدُه من (١١) هي : هوس || طريق : بطريق || وقد : لكه د ؛ لكنه قد ن || كثير من : - سا (١٢) عرضية : عرضه م ، ن ، ه || لشيء : - سا . (١٤) مه : عه ه || بأن : بأى من (١٥) اعتبار : الاعتبار د ، سا ، م ، ن ، ه || الأخلاقية : الأخلق د ، ن || وكل : فكل د ، س ، ن

عارضة تعرض من هذه الأسباب إن زيد باب البحث عن أنه هل كذا آثر وأولى بشيء ،  
ورسم الباب بباب الآثر ، فزادت مواضع في الهوهو ومواضع في الآثر ، وخصوصا  
إذا كان النظر في الأولى والأخرى والآثر أشبه نظر بما يراد به الإقناع .

ومع هذا كله فإن الخاصة أضيفت إلى الحد ، وجعل الجنس والفصل في باب واحد  
لاشتراكهما في الذاتية والتقويم ، فانتقلت المباحث عن المواضع إلى مواضع الإثبات  
المطلق ومواضع العرض ؛ ومواضع الآثر ، ومواضع الجنس ، ومواضع الفصل ،  
ومواضع الخاصة ، ومواضع الحد ، ومواضع الهوهو . فإذا أعطيت هذه المواضع فقد  
أعطيت المواضع كلها . ثم تحتاج أن نعطي القانون في استعمالها عند المناورات الجدلية .  
ولكن بالحرى أن يكون لنا معنى الهوهو محصلا ، فنقول :

١٠ إن الهوهو يقال على طريق الاختصار والرسم على معان ثلاثة :

فيقال هو هو لما يشارك شيئا في معنى عام جنسى ، كما يقال إن الإنسان هو هو والفرس  
في أنه حى . ويقال في معنى عام نوعى ، كما يقال إن زيدا هو عمرو والإنسانية .  
ويقال على معنى خاص شخصى ، كما يقال إن زيدا هو هذا الأبيض .

وكل ما يقال فيه هو هو فيه اثنية مَّا أولا بوجه ، ثم ترد إلى وحدانية . فأما الاثنائية  
في هو هو بالمعنى الجنسى ، وهو هو في المعنى النوعى فمفهوم ؛ والوحدة أيضا مفهوم .  
أما في المعنى الشخصى فقد تكون الاثنائية بالعرضين ، والوحدة بالموضوع ، كقولنا :  
البناء هو الكاتب . وقد تكون الاثنائية بالموضوع ، والعرض والوحدة بالمجتمع الذى

( ١ ) تعرض : فعرض سا || آثر : أكثر ب ، د ، سا ، م ، ن || بشيء : لشيء من  
( ٢ ) ورسم : فرسم ب || الباب : - ب ، د || فى : - ن || إذا : إذم ( ٣ ) والأخرى :  
- م || والآثر : وإثبات سا ( ٤ ) الخاصة : + إذا من || وجعل : وفصل من  
( ٥ ) المباحث عن : - من || مواضع : المواضع ه || ومواضع الحد : - من  
( ٨ ) ثم : بماب ( ١١ ) شيئا : - د || هو : - د ، ن ، ه ( ١٢ - ١٣ ) هو عمرو . . .  
زيدا : - د ( ١٤ ) هو هو : + فعرض د ، ن || فيه : فقيه ه || بوجه : توجه د ؛ + مام ||  
ثم : لم من || وحدانية : واحدانية من || فأما : فإن من ، ه ( ١٥ ) المعنى : معنى من  
|| مفهوم : لمفهوم د || مفهوم : مفهومة د ، ن ( ١٦ ) أما : وأما د ، م ، سا ، ن ( ١٧ ) هر : -  
من ، ن || والعرض : وبالعرض ب ، ه

يتناول بالإشارة جملته ، مثل قولنا : زيد هو هو هذا الكاتب . وربما كانت الكثرة بحسب اسمين ، والوحدة بحسب المعنى ، وهو أولى ما يقال له هو هو ، إذ لاغيرية فيه في المعنى ، كما يقال : الإنسان هو هو البشر .

- وربما أشكل في الشيء الواحد أمر هو هو ، فظن أنه بالشخص ، وإنما هو بالنوع . والسبب فيه أن الكثرة بالنوع قد تكون فيه ظاهرة بالفعل ، وقد تكون خفية بالقوة .
- ٥ . فحيث تكون خفية تؤخذ على أنها ليست واحدة ، مثال ذلك أن المياه المفرقة في أوعية شتى ، لا يشكل من أمرها أنها ليست واحدة بالعدد ، وأن وحدتها بالنوع . لكن المياه المتصلة السيلان ، الخارجة من عين واحدة بجراوة ، فمن حيث إنها تفترق بالمواضع المختلفة التي تمر عليها وتحاذيها ، يعقل من أمرها التفرق ، ومن حيث اتصال بعضها ببعض وتشابهها في الجارية ، اللذين هما تشابه فيها بعد النوع يظن أنها واحدة ، وليست أجزاء الماء الجارية التي بهذه الصفة واحدة . وكيف يكون الماء الواحد موجودا في جزء من الأرض دون جزء ، واقعا في موازاة شيء واحد وغير واقع ، بل هذه كثيرة بالعدد واحدة في النوع ، فهو هويتها ليست بالعدد بل بالنوع .

- ولست أعنى أنه إذا كان جملة السائل لا يعرض لأجزائها افتراق بمثل ما ذكرته يكون كثيرا بالعدد ، بل أن يكون على ما قلت . فإن الماء المتصل الذي لا خلاف في أجزائه
- ١٥ يكون واحدا بالفعل ، سواء كان كثيرا أو قليلا ، وسواء كان متحركا أو ساكنا . ولو كانت نفس الحركة منقسمة لكانت تقسمه دائما إلى متحرك ينقسم دائما إلى متحرك ،

(١) بالإشارة : الإشارة ه || قولنا : — ن || هو : — د ، سا ، ن || هذا الكاتب : البشرم  
 (٣) يقال : يقول ه (٤) فظن : فيظن م || وإنما : وأما ب || وإنما هو : ويكون د ، ن  
 || بالنوع : بالعدد م (٥) فيه : — سا || بالقوة : والقوة د ، ن ؛ بالقول سا (٦) فحيث :  
 بحيث ه || المفرقة : المتفرقة م ، ه (٧) لكن : ولكن ب (٨) من : عن م  
 || تفترق : تفرق م ، سا ، ن ، ه || بالمواضع المختلفة : في المواضع المختلف د ؛ في المواضع المختلفة  
 (١٠) هما : بهما م || تشابه : التشابه م (١٢) واقعا : أو واقعا ن || هذه : هي م  
 || واحدة . . . بالعدد : — سا || في النوع : بالنوع م (١٤) ما : — سا (١٥) خلاف :  
 اختلاف د (١٧) كانت : كان د ، ن ؛ كنت م || منقسمة : تقسمه د ، ن ، م ؛ مقسمة سا ،  
 م ، ه || لكانت : لكان د ، ن .

فكان سيكون ههنا كثرة أجسام وبالفعل لانهاية لها ، وهذا محال . ولكن يجب أن تؤخذ الأجزاء على الصفة المذكورة .

وأحق ما يقال له هو هو ، من جملة ما صدناه ، هو ما يكون بالعدد ؛ ومن الذى بالعدد ما تكون الاثنية فيه بالاسم ، وتكون الوحدة فى تمام المعنى ، وهى التى تكون هى هى بالحد . ثم ما يكون بالخاصة ، كقولنا : إن الإنسان هو الضحاك ، أو قابل العلم ؛ وإن النار هى المتصعدة إلى فوق ؛ ثم ما بالعرض .

ولكن لقائل أن يقول : إن الإنسان والحيوان الناطق واحد بالنوع ، والإنسان والضحاك أيضا ، وسائر ما مثلتم . فنقول : ليس كذلك ، بل الواحد بالنوع شخصان تحت نوع واحد ؛ وليس كذلك حال الإنسان والحيوان الناطق والضحاك ، بل الذات التى للإنسان هى التى للحدود بالحيوان والناطق ؛ والموضوع الذى هو الإنسان هو بعينه الذى يقال له الضحاك ، فيصير الإنسان من حيث هو يمتبر هذا الاعتبار كذات واحدة بالعدد ، وإنما تصير كلية بالقياس إلى الكثرة التى تحته .

وأما أن الاسم والعرض قد يقعان موقع هو هو ، فيدل عليه أنا إذا التمسنا من خادم لنا أن يدعونا لصديقا حاضرا محفلا ، قلنا : ادع إلينا ذلك الجالس الوسيم ، فيدعوه ؛ فتكون ذات ذلك الصديق هو هو الجالس الوسيم . وقد تدخل فى باب الموهو بالعرض ما يكون هو هو على سبيل المناسبة ، على أحد وجوه المناسبات التى نذكرها بعد .

(١) سيكون : يكون د ، ن || وهذا : هذا ب ، د ، سا ، م ، ن ، هـ (٣) وأحق : فأحق سا ، ن ، هـ || ومن : من م (٤) ما : وما هـ (٦) العلم : للعلم من || هى : سا || ثم : هـ || ما : ب ، سا (٧) والحيوان : الحى د ، ن || الناطق : والناطق ن (٩) نوع واحد : أنواع م ، هـ (١٠) الذى هو : الذى من (١١) من حيث هو : من حيث من || هذا : بهذا هـ || كذات : لذات سا (١٣) وأما : أما من || يقعان : يتفقان هـ (١٤) محفل : محفل د ؛ محفل م ، هـ || قلنا : قال سا (١٥) ذات : من || فيدعوه . . . الوسيم : هـ

فهذه هي المباحث المفروضة للطالب . والدليل على ذلك أن كل محمول إما أن ينعكس على الموضوع ، أو لا ينعكس . فإن انعكس ، فهو إما دال على الماهية ، فهو حد ؛ أو غير دال عليها ، فهو خاصة . وإن لم ينعكس ، فهو إما مقول من طريق ما هو ، فهو جنس أو فصل ؛ أو غير مقول ، فهو عرض . فكل محمول يطلب إثباته ، فهو أحد الأربعة . وقد يطلب لإثباته ، بل أنه هل هو حد ، أو هل هو جنس ، وما أشبه ذلك . ولا تختلف الأربعة من حيث الطلب الأول ، وإنما تختلف من حيث الطلب الثاني .

وأنت تعرف أن كل طلب فيرجع إلى شيء من هذا بالاستقراء . فإن قولنا : "هل النفس جوهر" ، طلب للجنس ؛ وقولنا : "هل الإنسان قابل للعلم" ، و "النار متصعدة بالطبع إلى فوق" ، طلب للخاصة ؛ وقولنا : "هل النفس عدد متحرك لذاته" ، طلب للحد ؛ وقولنا : "هل العالم محدث" طلب للعرض اللازم .

ويجب أن تمتحن هذه الأمور المذكورة في المقولات المعلومة ؛ فإن في كل واحد منها شيئا هو جنس ، وشيئا هو فصل . فإن الفصول الجوهرية قد علمت أنها جواهر ، وكيف هي جواهر . وفصول الكيف ، كمثل ذلك ، قد تكون كيفا ، على ما علمت . وربما كانت الكيفية فصلا ، ولكن لمقولة أخرى غير الجوهر . وبالجملة فقد نجد في كل واحد منها فصلا ، إما أن يكون لشيء داخل في بابيه ، أو لشيء آخر . وكذلك قد يكون في كل واحد منها ما هو خاصة . فأما في الجوهر ، فإنه قد ينحصر الإنسان الضاحك ، كما ينحصر الضاحك الإنسان ؛ فإن الإنسان ليس جنسا للضاحك ، ولا فصلا ، ولا نوعا يكون الضاحك شخصه ، ولا عرضا ، بل هو خاصة له تدخل في حده ، لا كما يدخل الجزء

- (٢) أن ينعكس ، منعكس ؛ ينعكس ن || ينعكس : — ن || فان : فاذا م ، سا ، م ، هـ  
(٣) دال عليها : ذلك ن || خاصة : خاصيته د ، سا || وإن : وأما م (٤) مقول ؛ يقول م  
|| فكل ؛ وكل هـ (٥) بل : لم ها (٨) تعرف : تعلم م ، هـ (١١) للعرض : للعلم م  
(١٣) شيئا : هي م || قد ؛ ولده هـ (١٤) كمثل ذلك : كذلك د ، ن || كمثل : يمثل سا ، م ، هـ  
|| قد : وقد م (١٥) ولكن ؛ وليكن د ، ن || فقد : قد ب (١٧) واحد : — ن  
|| الجوهر ؛ الجواهر م (١٨) ينحصر الضاحك : أن الضاحك يحل د ، ن || الإنسان : — هـ  
(١٩) شخصه : شخصا هـ || تدخل في حده ؛ فيه م || كما يدخل الجزء بل : — د

بل كما يدخل الشيء الخارج ، وعلى ما علمت ، وتحققته سالفاً . وأما وجود الخاصة من المقولات الأخرى ، فكما تعرفه ، ولا نحتاج أن نبتدئ تعريفك . والعرض قد يكون في كل واحد منها ، وذلك ظاهر في جميعها . وأما الجوهر ، فقد يحمل على شيء من الأشياء حملاً على سبيل أنه عارض له ، كما يحمل الحيوان على المتحرك من حيث هو متحرك ، فتكون نسبته إلى المتحرك ليس نسبة شيء غير العرض ، أعني العرض الذي هو أحد الخمسة ، الذي هو العرضي دون العرض الآخر .

وأيضاً فإن المحمول في المسائل يكون إما جوهرًا ، أو ما يدخل في الجوهر مما ليس بجوهر ، كما علمت ؛ وإما أحد النسعة الأخرى ، إما بالقياس إلى الجوهر ، وإما بالقياس إلى حد الشيء . فإن العرض له حد يدل على ماهيته ، وله أيضاً مع ذلك لواحق داخلية في الحد ، وهي أعراضها . وذلك لأن العرض قد يعرض للعرض عروض العرض الذي هو أحد الخمسة ، فيكون بسيطه عرضاً بمعنى العرض الذي بإزاء الجوهر ، ويكون مركبه شيئاً ذا ذلك العرض . وربما لم يكن إلا عرضاً أعني بحسب ما يلزمه ، وعلى ما علمت . وكل واحد من هذه الأجناس كما علمت ، فإنما يدل من طريق ما هو لاهل كل شيء ؛ بل على ما هو جنسه ، فهو داخل فيه بالذات . وإما على ما هو خارج عنه فقد يكون غير دال على ماهيته بل عارضاً .

فهذه الأربعة تطلب في هذه العشرة . وكل واحد من هذه العشرة إنما يكون الجنس منه جنساً لما هو في مقولته . وأما العارض منه ، فقد يكون عارضاً لما ليس في مقولته ؛ حتى إن الجوهر يكون عارضاً لغيره ؛ كالإنسان لا يتحرك ، وقد يكون عارضاً لما في مقولته

(١ - ٢) وتحققته سالفاً . . . تعريفك: وإنما الخاصة لا تدخل في حد الشيء كما يدخل الحد في الماهية وهذا شيء قد تحققه سالفاً وأما في سائر ذلك فكما تعرفه د ، ن (٢) الأخرى : - س || نحتاج : + إلى ه || تعريفك : تعريفك م ؛ بتعريفك ه || والعرض : وأما العرض ب (٣) وأما : أما د ، ن (٤) أنه : - سا || كما : فاس (٨) التسعة : السبعة د (٩) ماهيته : ماهية د || لواحق : + غير د ، سا ، م ، ن (١٠) للعرض : - ه || أحد : - ه (٩ - ١٠) داخلية . . . أحد : - س (١١) عرضاً : عرض م (١٢) إلا : له لآب || علمت : + فهذه الأربعة تطلب في هذه العشرة م || وكل : فكل ه || واحد : - ن (١٢ - ١٤) وكل واحد . . . بل عارضاً : - سا ، م (١٣) لا : - ه || جنسه فهو : - د (١٤) وأما على ما هو : فإنما يدل من طريق ه || دال على : دال د || عارضاً : + له وقد علمت أنه يدخل شيء في متولتين بالذات البتة د ، م ، ن ، ه (١٦) عارضاً : - د ، ن



كالكم المنفصل يعرض للتصل ، وبالعكس . فإن كل مقولة إذا وجدت في غيرها كان على مسيل العارض لها ، وإنما يقوم تقويم الجنس ما هو موجود فيها . وإذا سئل عن هذه العشرة : أو عن شئ منها هل هي موجودة أم لا ، فيكون الموضع النافع فيه موضع الإثبات المطلق ، وإذا سئل عنها هل هي جنس ، أو فصل ، أو خاصة ، أو عرض ، فيكون الموضع النافع فيها هو الموضع الخاص بذلك الباب . ونقول :

٥

إن اعتبار هذه الأحوال إنما هو بحسب المطالب ، أى الدعاوى فى القضايا الجدلية . وذلك لأن هذه المحمولات إنما حددت لتعد نحوها المواضع ، والمواضع إنما تعد نحو الإثبات والإبطال . والإثبات والإبطال إنما يتوجه نحو الدعاوى ، فإن المقدمات الجدلية من حيث هى مقدمات جدلية ، وليست دعاوى منصوبة ، لا ينفذ النظر فيها من حيث محمولاتها أحد هذه المحمولات . وأما البرهانية ، فمعرفة نسبة المحمولات إلى الموضوعات الحو من النسبة اتقى لها نافع جدا ، فإن ذلك يحقق أحوالا من أحوال الصدق والكذب ، بل حال المناسبة مع المطلوب . وأما المقدمات الجدلية ، فالمعبر فيها التسليم المشترك أو الخاص على أى نسبة كانت الحدود ، فإن ذلك لا يتعين له حكم بأن يكون المحمول شيئا أو غيره . وأما محمولات الدعاوى ، فإن اعتبارها من حيث هى أحد المذكورة نافع فى باب ارتياد الموضع المثبت أو المبطل لها .

١٥

( ٢ ) فيها : مناسب ؛ — د || عن : — د ، ن ( ٣ ) موجودة أم لا : — ب ، م ، سا ، م ، هـ ( ٥ ) فيها : لها من ( ٧ ) وذلك : فذلك ن || إنما : — د ، سا ، ن ( ٨ ) يتوجه : يتوجها د ، ن || الدعاوى : الدعوى د ، سا ، م ، ن || فان : فأما د ، ن ( ٩ ) جدلية : الجدلية م || وليست : فليست د ، ن || لا ينفذ : ولا ينفذ د ، ن || النظر : الناظر د ، ن || فيها : — هـ . ( ١٣ ) يتعين : يتغير م ، سا ، م ، هـ || وأما : — هـ || محمولات : والمحمولات هـ ( ١٤ ) المثبت : — هـ || أرباط : والمبطل د ، ن

## الفصل الثامن

### فصل (ح) في تفصيل المقدمات المشهورة الجدلية والمطلوبات الجدلية

لكنه يلزمنا أن نعرف كيف نستنبط المواضع. وقبل ذلك فيلزمنا أن نحدد المقدمة الجدلية التي هي جزء قياس جدلي ، والمطلب الجدلي الذي هو أحد طرفي التقيض فيما يسوق إليه القياس الجدلي ، وهو لهجيب ما ينصره ويحفظه ، وللوسائل مقابله . هكذا يجب أن تفهم هذا الموضع من التليم الأول ، لا كما ظن من أنه يعني بهما شيئا واحداً بالفعل أو بالقوة جزء للقياس الجدلي . أما وهو ما هو بالفعل فإذا استعملت مقدمة ، وأما بالقوة فإذا أخرجت على جهة السؤال كي يتسلم ، فإن هذا غير موافق للغرض .

والمقدمة تؤخذ في التعليم الأول حين تحد على أنها مسألة ، إذ لا فرق يعتد به بحسب الغرض الذي في هذا الموضع بين أن يقال مقدمة ، أو يقال مسألة ؛ كما علمت ، فنقول :

انه ليس يمكن أن تكون مقدمة جدلية إلا مشهورة مطلقة ، أو متسلسلة ؛ فإن العاقل لا يعمل قياساً من مقدمة مجهولة في المشهور ، أو مضادة للشهور ، ولا عن غير متسلسلة عند المخاطب . وبالجملة ما لا يقول به أحد ، فإن سعيه يكون باطلاً ، لأن ما لا يوضع منه شيء لا يكون له لزوم لازم ، لأن الخصم يقول : إنما يلزمني هذا إن وضعت وسلمت . وأما إن لم أسلم فلا يمكنك أن تلزمني شيئاً . فإذاً المقدمة الجدلية ، هي الذائعة أو المتسلسلة ، وبالجملة ما يراه أحد .

- (٢) الجدلية : — سا (٣) الجدلية : — هـ (٤) فيما : بما سا ، هـ (٦) من : — د ، م ، هـ ، واحد : + هـ م (٦-٧) بالفعل : وهو ما هو بالفعل إما للقوة جزء للقياس الجدلي إما بالفعل د ، ن (٧) أخرجت : أخرجها ن (٩) حين : حتى م || هـ : — س (١٠) مسألة : متسلسلة (١١) تكون : نقول د ، ن || إلا : لا سا . || متسلسلة : متسلسلة د ، ن (١٢) للشهور : في المشهور د ، ن || ولا عن : وعن ب ، سا ، م ، هـ ؛ أو عن م (١٣) لأن ما : لازماً سا || لا : — م || هـ : فيه د ، م ، ن ، هـ (١٥) أو المتسلسلة : والمتسلسلة هـ

وأما المطلب الجدلي، فليس أيضا يصلح أن يكون كل شيء، فليس كل مطلب جدليا .  
فإن الأمر الذي لا يشك فيه أحد من الناس، ولا يختلفون فيه، هو خفي عن الإثبات،  
ومن يحاول نقضه بالقياس، فهو أهل أن يضحك منه . وهذه هي المفدمات المشهورة  
المطلقة، فأمثالها لا تكون مطالب جدلية إلا بالقياس إلى المغالطين في الجدل .

- وأما المشهورة الغير المطلقة، وهي التي فيها خلاف ما، أو موضع شك، إذ لا اتفاق على  
قبولها، فللجدلي أن يبحث عنها، وأن يقيس على طرفي التقيض فيها . والمقدمة الجدلية  
المطلقة هي المسلم المطلق الذي ليس بحسب إنسان ما، بل هو مسلم من الجمهور، أو العلماء  
أو أهل النباهة، بعد أن لا يكون المسلم عن أحد الثلاثة بدعة منافية للمشهور . وبعد ذلك  
فما ينبه عليه ويكسب له الحمد، إلحاقه بمشهورات أخرى إلحاقا مشهورا على سبيل التالى  
للقدم، بأن يكون له مع المشهورات مناسبة إذا دل عليها كان وجوب عن حمده عن ذلك  
مقبولا، لظهور مناسبة للمشهور على الجهة التي ينتقل الذهن عن المشهور إليه بسرعة انتقالا  
في المشهور، وإن لم يكن الانتقال واجبا بحسب الحق — وهذه هي التي تشتهر بالقرينة —  
ولا كان الانتقال انتقالاً عن قياس إلى نتيجة بل كان على سبيل تنبيه وجوب حمد شيء  
واستحقاقه للقبول في نفسه، لأنه لزم عنه لزوم المجهولات التي تصدق بالقياس . وبالجملة  
فإن ذلك التقريرين يُنبه لاعلى صدق تلك المقدمة والتزامها، بل على أنها مستحقة لاعتراف  
الحامد بها، كأنها كان يجب أن يفطن لها قبل هذا التنبيه بالقرينة، وأن يقال بوجوبها  
من نفسها .

(٢) الأمر : الأمور (٣) وهذه هي : وهي هذه سا (٥) فيها : بينها ه  
|| أو : — ن || || إذ : أو ه (٦) يبحث : يطلب د ، سا ، م ، ن ه ه  
(٧) المسلم : للتسلم ب : التسليم ب : المسلم ه || مسلم : مسلم ه (٨) أو أهل : وأهل ب  
|| عن : من ه (٩) لا : لئلا ب : سا ، ه ، ماس || يبه : يبه د ، سا ، ن || عليه : عليها  
د ، ن || الحمد : الحمد ه ، || إلحاقه : إلحاقها د ، ن (١٠) عن حمده : حمده ه (١١) مناسبة :  
مناسبة د ، ن || إليه : إليها د ، ن (١٢) تشتهر : تستمر ه ، || حمد : حمد :  
حمد سا (١٤) في نفسه : بنفسه ه || المجهولات : المحمولات د ، ن (١٥) التقريرين : التقريرين  
د ، ن ب : التقرير ه ، || صدق : سبيل ه || والتزامها : والتزامها ه ، || بها : بها : ه  
بعد الصدق والوجوب د ، ن || وأن يقال : ويقال د ، ن

وأما النتيجة فإنها بعد اللزوم يكون متحققا منها أنها مجهولة في نفسها ، وإنما عرفها القياس ، فهي الآن معروفة ، وفيما نحن فيه لا تكون كذلك ، بل يكون الانتقال يقضى فيها بأن من حقها أن لا يجهل أبدا ولا تنكر .

وأيضا المقدمة الشنعة المضادة للشهور ، والمقابلة التي ليست بمشهوره أيضا ، تكون جدلية من وجه إذا قدمت على سبيل التناقض بأن تنتج عن تقيض المطلوب بالقياس ، ثم تجعل مقدمة في إبانة أن ما أنتج ذلك الشنع ، فهو شنع . وهذا بطريق قياس الخلف .

ومن قبيل ما نحن فيه جميع المقدمات والآراء الدائمة في الصناعات ، فإن من الآراء الموجودة في الصناعات ما يذيع ويشتهر . فأما مثال اللواتي تحمد بالثقل ، فمثل أنه إذا كان مشهورا محمودا أن العلم بالمتضادات واحد ، فذكر هذا ، واتبع ، فقبل . وكذلك الحس بالمتضادات واحد ، صار هذا محمودا ، ورؤى أنه واجب الإقرار به ، وذلك لأن مشابهة العلم للحس ظاهرة جدا . وكذلك إذا لم تكن مشابهة ، بل مقابلة لإيجاب مقابلة الحكم ، مثل أنه إذا كان مشهورا أن الإحسان إلى الأصدقاء واجب ، فإن لا يساء إليهم واجب . وهذا هو إن أخذنا تقيض مقابل الإحسان ، فأقنناه مقامه ، أو قلنا : إن كان محمودا أن الإحسان إلى الأصدقاء عدل ، فمحمود أن الإساءة إلى الأعداء عدل . وهذا هو إن أخذنا شيئا وألفنا بينه وبين شيء ، وحكمنا بحكم ، فجعلنا مقابل الشيء الأول لمقابل الشيء الثاني بذلك الحكم . وسيظهر لك بعد أن هذا أمر واجب في نفس الأمر أو ليس بواجب ، إلا أنه وأمثاله محمود .

(١) فانها : فكون د || يكون : - د ، ن || منها : - م || مجهولة : محمولة سا ، م ، ه .  
 (٢) وفيما نحن فيه : وفي هذا الانتقال د ، ن || يتضى : يتضى ه (٤) المقدمة :  
 فالمقدمة د ، ن (٥) بأن : بل نج || تلج : - د (٧) قبيل : قبل م || نحن فيه : لحن من  
 || فيه : - ه (٨) مثال - سا ، م || تحمد : تحمل من || تحمد بالثقل : تكون بالفعل ن  
 (٩) بالمتضادات : بالمتضادات ب ، د ، م ، سا ، ن || واتبع : واسع سا ، ه ؛ وأقنع ن  
 (١٠) صار : وصارم || ورؤى : ورأى سا (١١) إذا : إن د ، م ، سا ، ن ، ه  
 || لايجاب : الايجاب سا ، ن (١٣) قلنا : قولنا د ، م ، سا ، ن ، ه .  
 (١٥) لمقابل : المقابل ب

فهذه هي المقدمة الجدلية المطلقة ، ويشترك في استعمالها السائل والمحجيب . فإن المحجيب يستعمل المشهورات ، ولا يلتفت — على ما علمت — إلى ما يسلمه أو لا يسلمه السائل . وأيضا فإن السائل إذا استعمل المشهورات ، لم يحتج إلى التسليم في أكثر الأمر . فإن حال المشهورات في الجدل حال الأوليات في البرهان ؛ فكما أن الأوليات يستعملها المبرهن من غير حاجة إلى أن يطلب قياس على صدقها ، كذلك المشهورات يستعملها الجدلي في الجدل .  
 من غير أن ينزل عن درجة الشهرة المطلقة والتسليم المطلق ، إلى التسليم المحدود بالمسألة عنها ليتسلم ، كأنها مشكوك فيها ، وكأنها معرضة لأن يقع فيها شك . وربما ضر السائل ذلك ، فإنه يحرك المحجيب إلى أن يتنبه لأن لا يسلم المشهور الذي ينفع السائل ، فإذا أخذه أخذ واقتضبه اقتضابا ، وكأنه أمر بين ، كان أقرب إلى التسليم ، ويكون كأنه قد تسلمه بالقوة ، وإن لم يكن تسلمه بالفعل . فما كان من ذلك مشهورا مطلقا ، فحاول المحجيب أن لا يسلمه ،  
 لم يلتفت إليه ؛ بل ربما سخف بالمحجيب ، وربما أحل محل الرحمة ، وربما نسب إلى استحقاق العقوبة ، على ما ستمثل لك بين يديك عن قريب . وكذلك كل ما كان مشهورا عند قوم ، فإن استعماله معهم على سبيل الاقتضاب أنفع من استعماله معهم على سبيل المسألة .

وما بعد هذا في التعليم الأول ، فإنه يفهم على وجهين : أبعدهما كأنه يقول ، وأما الذي هو الأولى بأن يكون مسألة جدلية ، أي أن تكون مقدمة تؤخذ على سبيل المسألة ، فهو ما يكون طلب التسليم فيه لمعنى ينتفع به في إثبات مطلوب من باب ما يؤثر أو يمتنع ، أو مطلوب اعتقادي من باب ما يرى حتما ويقصد فيه المعرفة ، فيكون إما أن يبلغ بتسليمه نفس الغرض في ذلك ، أو بأن يجعل مقدمة تعين في إنتاج ما يؤخذ مقدمة بذاته ، أو يكون

( ١ ) فإن المحجيب : — د ( ٥ ) أن : — ب ، سا ، هـ || يستعملها : يستعمل د ، س ، م ، ن ، هـ || الجدلي : — د ، س ، ن || في : فهي هـ ( ٦ ) بالمسألة : بمسألة سا ، م ، هـ ( ٧ ) ليتسلم : يتسلم سا ، م || معرضة : معرضة د ، معرضة س ، سا ، م ، هـ ( ٨ ) يحرك المحجيب : يجعل للمحجيب د ، ن || إلى : د ، ن ( ٩ ) وكأنه : فكانه سا ( ١٠ ) تسلمه : تسلم سا ، م || تسلمه : — د ، ن || فا : فن س || فحاول : فحاول م ( ١٢ ) ستمثل : سأمثل ب || لك : ذلك هـ || بين يديك : د ، ن || وكذلك كل : وكل د ، ن || كل : — س ( ١٣ ) فإن : وأن سا || معهم : — د ، ن || معهم : — د ، ن ( ١٤ ) أبعدهما : أحدهما د ، ن ، هـ ( ١٥ ) أن : — م || تؤخذ : وتؤخذ ب ( ١٦ ) التسليم : التسلم س || من باب ما يؤثر أو يمتنع : على مؤثر أو يمتنع د ، ن ( ١٧ ) تسلمه : بتسليمه م ، ن ، هـ ( ١٨ ) بأن : يكون م

معينا على ذلك بأن يكون قانونا منطقيا ينفع منفعة المنطق . ويكون إما عن المشهورات ، لا المطلقة جدا فإن ذلك لا يسأل عنه ، بل المشبهة والمقابلة ؛ أو التي عند قوم ما ؛ أو لا تكون من المشهورة بل مما لا اعتقاد مشهور للفلاسفة فيه فضلا عن الجمهور ؛ أو ما يجرى فيه بين الجمهور والفلاسفة اختلاف ، كاختلاف الجمهور والفلاسفة ، في حال اللذة ، فإنهم يرون أن اللذة خير ، والفلاسفة لا يرون ذلك ؛ أو يكون فيه للفلاسفة فيما بينهم اختلاف ؛ أو يكون فيه للجمهور فيما بينهم اختلاف ؛ وبالجمل ما يكون لأحد الفريقين فيما بينهم فيه خلاف .

والوجه الثاني ، وهو أظهرهما ، فكأنه يقول : أختم القول في المقدمة الجدلية ، وأخذها من حيث هي جدلية بذاتها لا بحسب سائل ومجيب بأعيانها ، ثم أتبعه بالمطلوب الجدلي . فكأنه قال : وأما المطلوب الجدلي فهو حكم عملي أو حكم اعتقادي ، إما شيء إنمسا يقاس عليه لنفسه ، أو يقاس عليه ليعين في معرفة شيء آخر ، وهو لا محالة مما لا يكون بين الشهرة ، بل يكون من حقه أن يتشكك فيه ، لأنه لا رأى للجمهور فيه ، مثل أن الأشكال القياسية ثلاثة ، أو لا رأى للفلاسفة فيه ، مثل هل الكواكب زوج أو فرد ؛ فربما يقيس الجدلي على ضرب منها بالمشهورات أن الأولى بها أن تكون زوجا أو فردا ، أو للفلاسفة رأى مخالف لما عليه العامة ، أو فيه اختلاف بين فريقين من كل فرقة . وبالجمل ما يقع فيه شك وهو موضع شك ، إما ليقاوم الجميع فيه ويكافئها ، وإما لفقدان الجميع في الطرفين جميعا ، أو بعدها عن الأمر المشهور مثل حال العالم أهو أزل أم ليس .

( ١ ) المنطق : المنطق س || عن : على س ( ٢ ) المشبهة : الشبهة د || أو التي : والتي د ؛ التي ن ( ٤ ) اختلاف : خلاف م || كاختلاف : + بين ه || فإن الجمهور د ، ن ( ٦ ) بينهم : — سا ( ٨ ) والوجه الثاني : والثاني سا || يقول : يكون نج ، د ، م ، ن || محتم : حكم م ، ه [ ختم : كذا بالأصل والـ و اب أختم ] ( ٩ ) بأعيانها ؛ بأعيانهم ن ؛ بأعيانها ه || أتبعه : — ب ، ه ( ١١ ) ممالا : مما ه ( ١٢ ) فيه : + لاسا || أن : هل د ، ن ( ١٣ ) ثلاثة : — د || فرجما : بما سا ؛ لأنها ه ( ١٣ — ١٤ ) فرجما . . . فردا : — س ( ١٥ ) أوفيه : وفيه د ، ن ( ١٦ ) ليقاوم : لتقاوم ه || ويكافئها : وتكافئ م || لفقدان : الفقدان س ( ١٧ ) بعدها : بوردها ب || الأمر المشهور : الأمور المشهورة س ، ه || العالم : العلم سا

والأخرى أن يكون ما تبعد حجته ليس بمطلب جدلي ، وهو ما لا يكون عليه قياس من المشهورات ، ويكون القياس عليه من الأوليات بعيدا ، مثل أنه هل زاوية نصف الدائرة قائمة .

- واعلم أن كثيراً من آراء الفلاسفة ليس للجمهور فيها رأى ، ولا للمشهور إليها سبيل ، لكن للبرهان إليها سبيل . وبإزاء ذلك كثير من الآراء لا سبيل للناس من الأوائل إليها ، وقد يتكلف عليها قياس من المشهور ، مثل أنه هل الكواكب زوج أو فرد . وهل زحل نحس أو سعد . وكما رأى من ذلك فهو بالقياس إلى ناصره وضع ، أى دعوى . وليس مانسبه ههنا أيضا ، وفي كتاب "البرهان" وضعنا ، أعنى الدعوى الذى لا يكون مؤيدا بحجة تصحبه . وإنما سمي ذلك أيضا وضعا لمناسبة ما بينه وبين الرضع المذكور ههنا ، فإن من الدعوى ما هو دعوى فقط ، ومن الأوضاع ما هو وضع فقط .
- وما كان كذلك فيحسن أن يخص باسم الوضع ، فإن العادة جرت بأن يخص ماله معنى من الممانى المسماة باسم وليس له غير نفس ذلك المعنى باسم ذلك المعنى ، على سبيل ابتداء اصطلاح ، كما علمت من تسمية الممكن الخاص بما سمي به منقولا اسمه من الممكن العام ، إذ كان لا وجود له إلا الوجود الذى هو به ممكن فى المعنى العامى ، من غير زيادة عليه .

- فما كان من الأوضاع دعوى فقط ، لا هو حق ولا مشهور ، ولا يؤيد بالمشهور على سبيل قياس أو استقراء ، ويكون قائله يقول بلسانه دون قلبه ، فبالخرى أن يخص باسم الوضع ، إذ هو دعوى فقط . فالوضع بهذا المعنى هو رأى مبتدع ، وليس كل رأى مبتدع وإنما يبتدعه من لا نباهة له ولا بصيرة بشيء قوى لا يستحق أن يجعل له ذكر ،

( ١ ) والأخرى : والآخرون ، ن ( ٤ ) أن : أنه ب ، د ، س ، سا ، هـ || كثيرا : كثيرا ، سا ، م || للمشهور : للمشهورات س || إليها : إليه ن ( ٦ ) من : — م || المشهور : للمشهور م ( ٨ ) مانسبه : مانسبه ب ، هـ || ههنا أيضا و : — م || الدعوى : — || ن بحجة : لجة ب ، هـ ؛ بحجة س ( ٩ ) الوضع : الوضع سا ، م ، هـ ( ١١ ) أن : بأن سا || يخص : + مرة ن || بأن : أن س ( ١٢ ) المسماة : بالمسماة سا || باسم : — هـ || باسم ذلك المعنى : — س ( ١٣ ) ابتداء : — د ، ن || اصطلاح : اصطلاح ( ١٥ ) مشهور : مشبه به ب ( ١٦ ) ويكون : أو يكون س ، هـ || فبالخرى : فبالخرى سا ( ١٧ ) وليس كل رأى مبتدع : — د ، س || وإنما : فإن ماد ، سا ، م ، ن ، هـ || له ولا : لا ب || ولا : فلا د ، ن || بشيء : لشيء د ، ن || بصيرة بشيء : ينصره شيء س

ويجعل من المسائل والمطالب الجدلية ؛ بل ما هو مبتدع ممن يذكرو بعد في أهل البصيرة  
والمعرفة . مثل قول من قال : إنه لا تناقض ولا خلاف ألبيته ؛ وقول من قال : أن  
لا حركة وتغير البتة . وأما قول من قال : إن كل شيء واحد ، وإنه ليس كل شيء إما مكونا  
وإما فاسدا ، فإن الموسيقى إذا صار كاتبا فليس هو حادثا ، إذ قد كان موجودا قبل  
أن يكتب ، فلو حدث لحدث كاتبا ليس له وجود ما قبله ، ولا هو أزل ولا فقد كان  
دائما ، فقد يكون شيء لا مكونا ولا فاسدا ؛ فهو وضع سخيف .

والوضع قد يصير مطلبا بوجه من الوجوه إذا وقع فيه للأوائل خلاف ، ونُصِرَ بحجة .  
فهذا وجه نستعمل عليه لفظة الوضع ، ونعني بها المعنى الذي أشرنا إليه . ولكن ليس كل  
مطلوب وضعاً بهذا المعنى ؛ فإنه كثيرا ما يكون مطلب ليس فيه لأحد خلاف ، فضلا عن  
أن يكون فيه للكل خلاف . وذلك لأن الوضع الصرف لا أقل من أن يكون فيه  
خلاف ما ، ولو بين الحكماء وبين العامة أيضا . وإذا كان فيه خلاف فهو دعوى ؛ إذ  
ليس يقال للقبول إنه دعوى . وإذا هو دعوى ، وكل دعوى تسمى في هذا الموضوع  
وضعاً ، فهو وضع ؛ لكننه وضع صرف .

على أن مثل هذه الأوضاع ليست أوضاها ومطالب جدلية على القصد الأول ، بل على  
القصد الثاني ، وعلى سبيل ما يلزم الجدلي مناقضة القائل به بحسب القائل لا بحسب القول  
نفسه ؛ كما يلزم الفيلسوف الأول مناقضة من يرى أن بين طرفي النقيض واسطة ، وذلك  
بحسب القائل ، لا بحسب القول . وذلك لأن هذا ليس عليه قياس في نفس الأمر

( ١ ) من : في م ، هـ || بمن : فن ن ( ٢ ) إنه : سا ( ٣ ) وتغير : ولا تغير من ، م ||  
وأما قول : وقول ب ، ن ، هـ ؛ وأما وقول س || مكونا : متكونا م ، هـ ( ٤ ) وإما فاسدا :  
فقد يكون شيء لا متكونا ولا فاسدا فهو وضع سخيف م || فاسدا : أزلياً د ، ن || الموسيقى :  
الموسيقى د ، ن ( ٥ ) وجود : + في ب || ما : — د ، س ، ن ( ٦ ) لا مكونا :  
أزلياً مكوناً ن || مكونا : متكونا م ( ٧ ) يصير : يكون ن || إذا : فاذا سا ، هـ || ونصر :  
و يصير د ، سا ، م ، هـ || بحجة : + لها قوة د ، س ، سا ، ن ( ٨ ) نستعمل : يعمل سا ، م ، هـ  
|| عليه له م ؛ — ن || لفظه : لفظ د ، س ، ن || أشرنا إليه : آثرناه سا ؛ أشرناه م  
( ١١ ) ما : — د ، ن || وإذ : وإذا د ، سا ، ن ، هـ ( ١٢ ) وكل : فكل د ، ن  
( ١٣ ) وضعاً : — م ( ١٤ ) مثل : أمثال م ، هـ || ليست : + تسمى م || أوضاها : أوضاع د  
|| بل : — سا ( ١٥ — ١٧ ) به بحسب . . . القائل : — م ( ١٧ ) لا بحسب : ليس بحسب م



يصححه ، إذ لا وسط في نفس الأمر أعرف منه ؛ لكنه قد يكون إليه قياس بحسب  
المخاطب . فإنه إذا كان شيء ، ذلك الشيء عنده أعرف منه وهو يسأله ، وذلك  
الشيء ينتج نقيض وضعه ، لزمه من ذلك أن يعترف به ، إن كان القائل ممن يركن إلى  
الخطاب . وأما من لا يصحى إلى الخطاب وإلى النظر ، فلا دواء له بالخطاب . وكذلك  
حال الوضع المذكور ، فإنه بالحقيقة ليس مطلباً جدلياً ، ولا مما من حقه أن ينظر فيه .  
بالنظر الجدلي الذي بالذات ، فإنه إنما يجب أن يلتفت إلى وضع ما قد يتشكك فيه .

وأما ما من حقه أن يقابل فائله لا بالكلام بل بالعقوبة ؛ كمن ينكر حسن عبادة  
الله وبر الوالدين ؛ أو بالرحمة ، كمن يقول : إن الصحة غير مؤثرة ؛ أو بالسخرية ، كمن  
يقول إن الشمس متبدلة كل يوم أو غير متحركة ؛ أو بالتخصيس ، أعنى تكليف التخصيس ،  
كمن يقول : إن الشمس غير منيرة ، والنار غير محرقة ؛ فإن مثل ذلك ليس مطلباً جدلياً .  
بالحقيقة ، فلا مشهور أوضح منه يوضحه . وكذلك ما كان القياس الذي ينتجه قريباً منه  
مثل قولنا : الربع نصف النصف ؛ وكذلك ما كان القياس عليه من الأوائل ، وبعيدا  
جداً ، وليس إليه قياس من المشهورات ، فقد قيل في المطلب الجدلي ، وقد قلنا قبله في  
المقدمة الجدلية ، ونقول :

١٥ ليس يجوز أن يسأل الجدلي عن المائة وعن اللمية ، فإن هذا سؤال تعلم ، بل له أن  
يسأل عن المائة بوجهين : إما مائية دلالة لفظ يستعمله المحيب في خلال ما يتكلم به ،  
أو أن يقلب المائة إلى الهلية فيقول : هل تقول إن مائة كذا كذا ، حتى يناقضه  
ويقابله . فإما أن يبتدئ ويطلب مائة لشيء كالمكان أو الزمان أو غير ذلك ، ليس على أن

( ١ ) يصححه : يصح د || إذ : أى ب || وسط : واسطه ن ( ٢ ) ذلك الشيء . . . يسأله : —  
د ، ن || عنده أعرف : أعرف ه ( ٣ ) إن كان : وإن كان ب ( ٥ ) مما : — ه || من : — م  
( ٦ ) يتشكك : يتشكل م ، ه ( ٧ ) وأما ما : وما ب ، س || يقابل : يقال ه ( ٨ ) الله : +  
تعالى س || أو بالسخرية : بالسخرية ن ( ٩ ) متبدلة : + في م || تكليف : بتكليف ن  
( ١٠ ) إن : — م || منيرة : مضرة ب ، م ( ١١ — ١٢ ) وكذلك ما كان . . . النصف : — د ، س ، ن  
( ١٢ ) وكذلك : ولا ذلك سا || وبعيدا : بعيدا م ، ن ؛ بعيد ه ( ١٣ ) قبله : +  
ما س ، ن || في : — د ، ن ( ١٦ ) لفظ : لفظة م || يستعمله : يستعمل س || خلال :  
حال ه ( ١٧ ) المائة : الماهية سا ، ه || كذا كذا : كذا وكذا ن ( ١٨ ) لشيء : الشيء د ، ن  
( ١٨ ) أن — س

يقيس عليه قياسا يؤدي الى إبطال ما يقوله ، فهو تعلم . فإن أراد ذلك فطريقتة أن يقول له : هل تقول إن مائة كذا كذا ، حتى يخرجك إلى قول واحد فيقصده أو يقصد به .

وكذلك له أن يسأله عن اللية من وجهين ؛ أحدهما أن يقول له : لم قلت ما قلت ؟ من غير أن يؤاخذ به بلمية الأمر في نفسه . والآخر أن يقول له مثلا : هل السبب في كون كذا كذا أم لا ؟

وقد بان من عرض ما تكلمنا أن العاوم لها مطالب قد يشارك فيها الجدلي ، وذلك إذا كان المشهور قد يتاس منه عليه أو على تقيضه ، ومطالب لا يتكفل الجدلي الكلام عليها . وأن الجدلي قد تكون له مطالب مشتركة ، ومطالب خاصة ، وهي التي قد يسلك إليها من المشهور . ولكن الطريق إليها من الأولى الحق متعذر .

( ١ ) يؤدي إلى : عل سبيل د ، ن فطر يقته : بلقيته د ، ن || ل : م — م || ن : ب ، س ، سا ، م  
 ( ٢ ) كذا كذا : كذا وكذا ن || يخرجك : يحوجه ه ( ٣ ) له : ه || أن يقول له : أنك د ، ن  
 || له : س — س || لم : سا || قلت : م ( ٤ ) بلية : بل د ( ٥ — ٦ ) لا وقد بان : س  
 ( ٦ ) وذلك : وكذلك س ؛ وذلك د ، ن ( ٨ ) وأن : فان س ( ٨ ) خاصة : خاصة  
 نج ، س || يسلك : تشكك ب ، س ( ٩ ) ولكن : لكن س ، سا ، ه

## الفصل التاسع

### فصل (ط) في الآلات التي تتم بها ملكة الجدل وطب المواضع وهي أربع

فإذ قد تكلمنا في أبسط الأمور الجدلية وهي المحمولات ؛ ثم التي تليها وهي ما منها الكلام الجدلي أعني المقدمات ؛ وما فيه الكلام أعني المطالب ، فيجب أن ننظر في نفس الكلام الجدلي وهو الذي إليه غاية التركيب ، وهو الحجمة ، فنقول :

وكل حجة إما قياس ، وإما استقراء ؛ وقد عرفت هاتين . والقياس أقرب إلى العقل وأشد إلزاما ، فإنه إذا سلم المقدمات في القياس لزمته النتيجة لا محالة . والاستقراء أقرب إلى الحس ، وأشد إقناعا ، وأوقع عند الجمهور لميلهم إلى الأمثلة ؛ إلا أنه أضعف إلزاما ؛ لأنه إذا سلمت مقدمات الاستقراء ، أمكن أن لا يلزم المطلوب ، إذ قد يمكن أن يوجد جزئى مخالف . فالاستقراء والقياس هما أصلا حجاج الجدل ، ويتم ذلك بالمواضع .

وتكتسب الملكة الجدلية بأدوات أربع : أحدها أن يكون الجدلي قد اكتسب المشهورات وجمعها ، وحفظ ما يراه الجمهور وأكثرهم ، وما هو مضاد أيضا لما يروونه مضادة التقيض ، أى يكون مناقضا لما يروونه ، فإنه ينتفع فيه بالذات في قياس الخلف ، وبالعرض بأن ينتقل من الشنع إلى مقابله ، فيجوز به إلى جملة الذائع المحمود ؛ ويجوز أن يعنى به ينتقل تقيضا الشهرة من أحكام في الأضداد إلى أحكام في الأضداد ؛ على ما علمت .

(٢) التي : — د (٤) فاذا : وإذ ه || الجدلية : [ ابتداء نزم بمقدار ورقة في نسخة س ] ||  
م : — سا (٦) إليه : — هـ (٧) وكل : في كل م ؛ كل ن || عرفت هـ : عرفنا هـ  
|| أقرب : — ن || وأشد : أشدن (٨) سلم : سلمت د ، ن || لزمه : لزمه د (٩) الجمهور : + :  
أو القياس هـ (١٠) المطلوب : المطلب د (١١) فالاستقراء : فالقياس والاستقراء سا ؛ والاستقراء هـ  
(١٢) أربع : ثلاث سا (١٣) يروونه : يراهم سا (١٤) فيه : به د ، سا ، م ، ن ، هـ  
(١٥) الشنع : الشرح د || فيجوز به إلى : فيأخذه في د ، ن || ويجوز أن يعنى به : — د ، ن (١٦) يعنى به — هـ  
|| ينتقل : ينتقل م ، هـ ، د — سا || تقيضا : تقصيا سا || الشهرة : للشهرة سا ، م || إلى الأحكام :  
إلى الأحكام سا

ويجب أن تعلم أن من الذوائع ما هو مشهور جدا ، ومنها ما هو مقارب ويؤيد بمثال ، ومنها ما لم يذع ولم يذكر ولم يتقارب ، إلا أنه إذا ذكر وأخطر بالبال حمده المشهورى في أول وهلة حمدا رائعا ، أو دون ذلك ، وإن لم يكن ممعه ألبتة ؛ لكنه يحمدا كما يسمع ويقبل ، وخصوصا إذا أيده مثال .

٥ وكثير من المواضع التي تأتي بعد من جملة ما لم يشتهر ، ولم يعرف ، ولكنه كما يقال قولاً ؛ ويؤتى له بمثال يقبله الجمهور . والسبب فيه مناسبات تجرى بينه وبين خيالات لهم ، ومشهورات عندهم ، أو تواتر شهادات والثقة أيضا ؛ ولأن أكثرها أسباب ذهنية حتى يكون هناك موجب لا يشعر به ، ولو شعر به لكان قبوله على سبيل المجحة لاسبيل الحمد ، وربما وضعوها وسلموها لاستقراء ما لا يجوزون له نقضا ومعاندة .

١٠ ويجب أن تكتسب الذوائع التي تكون بالقرينة ، على ما أوضحناه وبيناه ؛ وذلك على سبيل المشابهة ، أو على سبيل المقابلة . ويجب مع ذلك أن تعتمد إلى الآراء الخاصة بصناعة صناعة ، وما قد أجهوا عليه ، أو قاله المتقدم فيها ؛ مثل آراء "أبقراط" في الطب ، و"فيثاغورس" في الموسيقى ، وغير ذلك ، فتجمعها جمعا ، وتعلم أن المقدمات والمسائل ثلاثة أصناف : أحدها منطقية تراد لغيرها من الأمور النظرية والعملية . والثاني خلقية ، وهو فيما إلينا أن نعلمه ، وهو المتعلق بالمؤثر والمهروب عنه ، إما تعلقا أوليا ، مثل قولنا : ١٥ هل أعمال العفة سعادة أو ليست ؟ وإما تعلقا ثانيا ، وهو أن تكون نفس المسألة ليس رأيا هو تعليم عمل أو كسب خلق ، ولكنه نافع في ذلك ، ويطلب لأجل ذلك ؛ كقولهم

(١) أن من : من م || الذوائع : الذائع د ، ن || مقارب : متقارب سا ؛ مقابل ه (٢) ما : - د ، ن || أنه : أنها د ، ن || ذكر : ذكرت د ، ن || وأخطر : أو أخطرت د ، ن || حمده : حمدها د ، ن (٣) ممعه : سمعها د ، ن (٤) ويقبل : ويقبله د || وخصوصا : خصوصا د ، ن || مثال : بمثال م ، ه (٦) تجرى : تحدث د ، ن || بينه : بينهم || خيالات : مثالات بخ ، ه || (٧) ومشهورات : مشهورات سا || أو تواتر : تواتر سا (٨) الجمة لا : - م . || لا : + على م ، ن ، ه (٩) يجوزون : يجدون ب (١٠) الذوائع : الذائع ن || أوضحناه وبيناه : أوضحته وبينته د ، ن (١١) أو على : وعلى ب ، سا || المقابلة : المتقابلة د ، ن || الخاصة : الخاصة م ، ن ، ه (١٢) أو قاله : وقاله م || فيها : فيه د ، سا ، ه || أبقراط : بقراط م ، ه (١٣) جمعا : - د ، ن || وتعلم : تعلم م (١٤) وهو : وهى ه (١٥) فيا : مما ه || فعله : فعله د ، سا ، ن || وهو : + في م (١٥) والمهروب : أو المهروب م || (١٥-١٦) أوليا ... تعلقا : - سا (١٦) هل : بل ب ، سا

هل يمكن إزالة الخلق ؛ وكقولهم : هل العدالة تقبل الأشد والأضعف . والثالثة طبيعية ؛ ولست أعنى بالطبيعي الجزء الطبيعي الخالص فقط ، بل أعنى به جميع ما ينظر في الأمور الموجودة في الطباع التي ليست منسوبة إلى أنها تكون نافعة لنا بوجه من الوجوه ؛ وربما كان فيها ما ينفع في أفعالنا كعرفتنا أن النفس باقية ، وأنها يجب أن تفارق البدن مقدسة طاهرة ، فإن هذا ينفع بوجه من الوجوه في العلم الخلق ، ولكن لا بذاته وأولا من حيث ينظر فيه الطبيعي وعلى أنه لأجله ، بل ثانيا .

ولنسرده أمثلة الأصناف الثلاثة في موضع واحد ، فنقول : أما مثال المسألة المنطقية فقولنا : هل المتضادات يوجد حد بعضها في بعض ؛ وأما مثال المسألة الخلقية ، فقولنا : هل اللذة مؤثرة جميلة أم لا ؟ وأما مثال المسألة الطبيعية ، فقولنا : هل العالم أزل أم محدث ؟ وهل النفس تفسد أم تبقى ؟

فيجب إذا تأمل المشهورات من يستنبطها ويحصلها من المسموع والمكتوب أن يضيف ما يقع في فن واحد بعضه إلى بعض ، ويجمعه في جمع واحد ؛ فإنه لا قياس جدلي إلا من مقدمات جدلية ؛ وأصل المقدمات الجدلية هي المشهورات ، فيجب أن تكون معدة ، ويجب أن يجتهد حتى تكون المقدمات مأخوذة عنده بوجهين : أحدهما أن يصيرها مجموعة إلى حكم عام ، وهذا للحفاظ ؛ مثل أنه يجب أن يجمع لنفسه من أحكام المتضائفات والمتضادات حكم واحد عام المتقابلات حتى يجتهد أن يكون عنده بدل قوله : المتضادات كذا ، إن المتقابلات كذا .

(٢) به : — (٣) الطباع : الطباع ه || بوجه من الوجوه : لوجوه ه (٦) فيه : — سا  
(٧) الأصناف : للأصناف م ، ه || موضع : قول د ، ن || فنقول : ونقول د ، م ، ن  
|| أما مثال : ما يقال لمثال ن (٧ — ٨) المنطقية . . . المسألة : — سا (٨) وأما مثال : ومثال د  
|| فقولنا : قولنا د ، م (٩) مؤثرة : تؤثر م || جميلة — د ، سا ، م ، ه || وأما مثال : ومثال د ، ن  
|| المسألة : — د ، ن || فقولنا : قول د (١١) المشهورات : + من م ، ه || يستنبطها :  
فيستنبطها د ؛ استنبطها ن || ويحصلها : — سا ، م (١٤) عنده : — د || أحدهما : أحدها ، سا ، م  
|| يصيرها : + أن ن (١٥) لنفسه : له د ، ن || عام : — سا (١٦) المتضادات : إن  
المتضادات د ، ن ؛ متضادات ب (١٧) أن المتقابلات كذا : — سا

والوجه الثاني أن تكون مفصلة عنده ، مقربة إلى الجزئيات ، حتى يكون له تصرف في كثرة . وهذا السبب أنفع للاستعمال ؛ فقد بينا سابقا أن أخذ الجدل المقدمة في الجدل وهي أقرب إلى التفصيل أنفع له . فإذا كان عنده المتقابلات فصل ذلك إلى المتضادات وما معها ، وإذا كان عنده المتضادات فصل ذلك إلى الأضداد الجزئية ، فقال مثلا : العلم بالحر والبارد واحد ، والعلم بالرطب واليابس واحد ، والعلم بالفضيلة والرفيلة واحد ، وكذلك .

والآلة الثانية القدرة على تفصيل الاسم المشترك والمتشابه والمشكك ؛ وهذا ليس قانونا كالموضع ، أي بحيث يولد بالقرب مقدمات محصلة نحو مطلوب معين ، بل إنما منفعته ما سيرد من بعد ذكره . فلا يجب أن يقتصر على أن كذا لفظ مشترك ، بل أن تكون له قدرة على إيراد حدود ما تشترك فيه الحدود التي تدل على مباينة بعضها لبعض . فلا يقول مثلا إن الخير لا يقال على الشجاعة والعدل والعفة ، وعلى المصح والمخصب بمعنى واحد فقط ، بل وأن يبين كيفية ذلك ، بأن يبين القول والحد ؛ فيبين مثلا أن الشجاعة والعدل خير على أنها كيفية الخير نفسه . وأما المصح والمخصب فخير على أنه فاعل لكيفية الخير .

وأما القوانين النافعة في معرفة أن الاسم الواقع على أشياء كثيرة يقع عليها وهي ذوات ماهيات وحقائق مختلفة أو يقع عليها بمعنى واحد ، فمنها إن كان للشيء ضد فينظر هل الأشياء المعدودة مضادة للأشياء المتفقة في ذلك الاسم هي واحدة في الاسم أو مختلفة في الاسم ، فإن وجدها مختلفة الاسم في أول الأمر سهل عليه الوقوف على أن الاسم اسم

- (١) مفصلة : مفصلة سا ، م ، هـ (٢) السبب : لسبب د ؛ ليست هـ || أنفع : — د ، سا ، ن ||  
 للاستعمال : الاستعمال ب ، د ، سا ، ن (٣) فاذا : إذا سا || كان : كانت د ، ن  
 (٤) فصل : حصل هـ (٥) وكذلك : + في م ، هـ (٧) والمشكك :  
 والمشكك ب ، ن ؛ والمشكك م (٨) كالموضع : كالموضوع د (٩) سيرد د ، ن || بعد :  
 — د || فلا : ولاد ، سا ، م ، ن ، هـ (١٠) الحدود : — سا ، م ، هـ || التي : الذي د ||  
 مباينة : مباينة م || مباينة بعضها لبعض : بيانها د ، ن (١٢) فيبين : فيبين ب (١٥) في : — د  
 || وهي : وعلى ن (١٦) بمعنى : لمعنى سا (١٧) الأشياء . . . هي : المضادات  
 للسميات المختلفة بحسب اسمها د ، ن || مضادة : متضادة سا || للأشياء : : للأسماء سا || هي :  
 وهي ب (١٨) في : — ن || الاسم : الأسماء سا

مشترك . وإن لم يجدها مختلفة الأسماء ، بل واحدة الاسم في جميع ما يقابل المسميات بالأول تعذر عليه ؛ فإنه لا يتمتع أن يكون اسم مشترك وبإزائه اسم مشترك كالمضاده .

نأما مثال الأول ، فإن اسم الحاد يقع على الصوت وعلى السيف ، ويوجد له من حيث يقع على الصوت مضاد مخصوص باسم الثقيل ، ومن حيث يقع على السيف مضاد مخصوص باسم الكليل ؛ وحدهما مختلفان ، فسيكون الحاد في الصوت والسيف باشتراك الاسم . وأيضا يقال ثقل للجسم الطبيعي وللصوت ، لكن المضاد للجسم الثقيل مخصوص باسم الخفة ، والمضاد للصوت مخصوص باسم الحدة ، فالثقل يسبق عليها باشتراك الاسم . وكذلك النظيف ، فإنه يقابله في الحيوان السمج ، وفي الثياب الوسخ .

- وأما مثال الثاني ، فهو أن يكون المضاد واحدى الاسم المشترك ، كما يقال صوت صاف ، وبالفارسية « رُوشَن » ، ولون صاف ، وبالفارسية رُوشَن . ويقال صوت كدر ، ولون كدر ، وكلاهما بالفارسية أيضا « تيره » . فهنا لا ينتفع فيه بذلك القانون ولا يوجد من جهة التسمية مخلص عن الشبهة ؛ بل الحد والماهية والعلامة والخاصة هي التي تدل في أمثالها على الاشتراك ، فإن الصفاء لو كان له فيهما معنى واحد لكان مدركه حاسة واحدة ؛ لكن ليس كذلك ، بل مدرك أحدهما السمع ، ومدرك الآخر البصر ، كما أن مدرك الماد الطعمي هو الذوق ، ومدرك الحاد الشكلي اللس . ولئذ ذلك ينفع في التمييز بينهما لا اعتبارا لاسم ، إذ كان لا يبعد أن يتفق أن يسمى ضداهما جميعا كاللين . وأيضا إذا كان المعنيان المسميان بالاسم يوجد لأحدهما ضد ، ولا يوجد للآخر

(١) واحدة : وجدت ب ؛ واحدة ه (٢) يتمتع : يمنع م ، سا || اسم : الاسم سا ، م ، ه (٥ - ٦) الثقيل . . . الكليل : — سا (٧) المضاد للجسم : مضاد الجسم د ، ن (٨) المضاد للصوت : والصوت ه || فالثقل : فالثقل م (٩) الثياب : الثياب م ؛ النبات ه (١٠) المشترك : — سا ، ه (١١) ولون صاف وبالفارسية رُوشَن : — د (١٢) أيضا : — د ، سا ، ن (١٣) ولا : فلا ه || عن : من سا (١٤) واحد [آخر الحزم في نسخة من] || مدركة : تدرك م (١٥) لكن : ولكن م || مدرك : يدرك د ، سا ، م ، ن || ومدرك الآخر : والآثر د ، ن (١٦) مدرك : ويدرك سا ؛ يدرك ن || الشكلي : — هوم || ولئذ : فنل م (١٧) لا اعتبارا : لا اعتبار ب ، ن || لا يبعد أن : — د ، ن || ضداهما : ضدها د ، ن (١٨) كاللين : كالين ب || ولا : لا ه

ألبتة ، مثل اللذة فإنه يقال لما يجده الصادى عند شرب الماء ، ويقال لما يجده الذهن عند إدراك الحق ؛ لكن لتلك اللذة أذى مقابل محسوس عند العطش ، وأما التذاذ النفس بأن القطر لا يشارك الضلع ، فليس له أذى يقابله في الناس العامين . وكذلك المحبة إذا قيلت للناس وجد بإزائها بغضة لمثل ما يجبه ؛ وأما إذا قيلت للأحجار كهغناطيس حين يجذب الحديد ، فلا يوجد بإزائه بغضة المغناطيس لمثل ما يجبه .

وأیضا ينظر في حال تضاد كل واحد من المسمين هل أحدهما له واسطة والآخر ليس له واسطة ، فإنه لا واسطة بين السواد إذا مثل على الجهل ، والبياض إذا قيل على العلم ، وواسطة بين السواد إذا قيل على لون ما ، والبياض إذا قيل على آخر . وكذلك إن كان في كليهما واسطة لكنهما مختلفان ، فإن بين الأسود المقول في لغة اليونانيين على الصوت والأبيض المقول عليه واسطة هي المتخلخل ، ومثلها بين اللونين هو الأدكن . وأيضا ، فواسطة ما بين الصوتين واحدة ، واحدة الاسم ؛ وواسطة ما بين اللونين كثيرة ، كثيرة الأسماء .

فهذه قوانين من جهة التضاد . فإن لم يكن للشيء مقابل بحسب التضاد ، فإنه لا محالة يكون له مقابل على سبيل التناقض البسيط الذي عرفته ، وعرفت الفرق بينه وبين التناقض القولى . فإن وجدت اللفظة السلبية مشتركة ، فكذلك اللفظة الإيجابية ، كقولنا : لا يبصر ، ولا يستعمل البصر ، فإن أحدهما إن كان مشتركا فيه ، فالبصر بإزائه مشترك فيه . وكذلك إن أخذت المقابل من طريق الملكية والعدم ، فإنه إن كان البصر على وجهين :

( ١ ) لما : على ما د ، ن || عند : عنه د ( ٢ ) لتلك : لذلك س ( ٤ ) وأما إذا : وإذا ه || للأحجار كهغناطيس : لمثل الأحجار كهغناطيس م ؛ لمثل الأحجار المغناطيس ه ( ٤ ) حين : حو د ، ن ( ٥ ) بإزائه : بازائها ه || المغناطيس : للمغناطيس د ، ن ( ٥ - ٤ ) وأما إذا . . . يجبه : — س ( ٦ ) المسمين : المسمين ب ، م ، ن || واسطة : وأوسطه م || له واسطة : له واحدة س || إذا : وإذاب ( ٨ ) على لون . . . قيل : — ه || لون ما : اللون || على آخر : عليه د ، ن ( ٩ ) المقول : مقول س ( ١١ ) قواسطة : بواسطة د ، ن ( ١١ ) واحدة واحدة : واحد واحد د ، ن || الاسم : الصوت د ، ن ( ١٣ ) فانه : وأنه م ، ه ( ١٤ ) الفرق : الحق ه || التناقض : البياض ن ( ١٥ ) مشتركة : مشترك د ؛ مشاركة م ، ه ( ١٦ ) ولا : أو لاد ، ن || أحدهما : أحدهما م || فيه : به سا ( ١٧ ) إن : إذا ه ( ١٧ ) والعدم : — عدما س || البصر : بصر د ، ن ، ه



بصير قلب وبصير عين ، فكذلك العمى . وبالعكس ، إن كان العمى عميين ، فالبصير يدل على معنيين . وأيضا إن كان العلو مشترك يقال على المكان ويقال على الفضيلة ، فكذلك اسم السفلى والتحت مشترك .

وأیضا يجب أن تعتبر التصاوير والاشتقاقات كذلك ؛ فإنه إن كانت العدالة والكون على سبيل العدالة مشتركا ، فالعدل مشترك . وإن كان المصعب مشتركا ، فالصحيح مشترك .

وأیضا يجب أن ترفع الأمور المسماة بالأسماء إلى أجناسها ، فإن اختلف ارتفاعها فالاسم مشترك ؛ فإن الخير إذا قيل للملك ، وقيل للفضيلة ، وقيل للساوى ، وجد الأول يرتقى إلى الجوهر ، والثانى إلى الكيف ، والثالث إلى الكم ، فيكون إذن اسم الخير واقعا عليها بمعان مختلفة ؛ اللهم إلا أن يعنى بالخير أمر من الأمور اللازمة التى تشترك فيه لا على سبيل الاشتراك فى المقومات فيكون حينئذ من الأسماء المشككة .  
١٠ إلا أن الخير ليس كذلك فإن الملك خير على أنه جوهر كامل الوجود ليس فيه ما بالقوة ، وليس خيرا لأمر يعمه والمساوى . وكذلك إن لم يرتفع إلى أجناس عالية مختلفة ، بل أجناس متوسطة مختلفة مثل الأبيض فى الألوان والأبيض فى الأصوات ، ومثل الحاد فى الأصوات والحاد فى الزوايا ؛ ومثل ما يقال لآلة القبان حمار ، وللحيوان حمار فإنها ليست ترتفع إلى أجناس عالية مختلفة ليس يحمل بعضها على بعض وفصولها متعاندة ؛ ولكن ترتفع ١٥ إلى أجناس قريبة مختلفة ، فإن آلة القبان لا تدخل فى جنس الحمار القويب الذى هو

(١) بصير : البصيرسا || وبصير : وبصرد ، ن ، هـ || فكذلك : ولك سا || عميين ..  
عمابين د ، م ، ن (٢-٣) وأيضا . . . مشترك : د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ  
(٥) والكون : واللون ب ، سا ، م ، هـ (٨) للساوى : للبادى ن (١٠) واقعا :  
يقع س ، م ، ن ، هـ (١١) لا : س ، م ، هـ (١١) من : فى م || المشككة :  
المشككة د ، سا ، م (١٢) ما : س || لأمر : لأورد (١٣) والمساوى : للساوى د ، م ،  
ن ؛ والمتساوى س || عالية : مرتفعة س (١٤-١٥) ومثل الحاد فى الأصوات والحاد  
من الزوايا : والحاد فى الصوت والزوايا د ، ن (١٥) من : فى سا (١٥) [ القبان : آلة توزن  
بها الأشياء الثقيلة (المنجد) والحمار ثلاث خشبات أو أربع تعترض عليها خشبة يؤمر بها (اللسان) — أى  
حامل — المحقق ] || ليست : ليس د (١٦-١٧) ليس يحمل . . . القبان لا : فان القبان وإن  
لم سا || (١٦) وفصولها : وفصولها س (١٧) آلة : س ، م || لا : وإن لم م

الحيوان وإن كان يدخل في جنس له دون أعلى الأجناس . وكذلك جنس أحد الأبيضين اللون والآثر الصوت ، وهما داخلان تحت جنس دون أعلى الأجناس . وأما إذا وقعت في أجناس مرتب بعضها تحتها بعض ، فلا يدل ذلك على وقوعها تحتها بالاشتراك ؛ فإنه قد يكون للشئ الواحد دائماً جنسان مختلفان بهذه الصفة ، بل ربما كانت أجناساً مختلفة ليس عن فصول متقابلة بل متداخلة ؛ مثل الحيوان الناطق والحيوان المسائت ، إذا جعلنا الناطق أكثر من الإنسان عموماً .

وقد يعرض من جهة الأجناس والأنواع التي بعضها فوق بعض أن يكون الاسم الواحد يقع بالاشتراك على شئ واحد من حيث يدل على الأعم والأخص كما قد علمت مراراً . وقد ينفع هذا النفع بعينه النظر في الأمور التي ترتفع إليها لا مفهومات اسم الموضوع ١٠ بل مفهومات أمور أخرى عند اعتبار المضاد والمقابل ؛ مثل أنه إن كانت المتقابلات ترتفع إلى أجناس مختلفة فاسم الضد مشترك ، واسم الموضوع أيضاً مشترك ؛ وكذلك من التصاريح .

ومما ينفع في اعتبار اشتراك الاسم أن يعتمد إلى الاسم المركب للشئ الذي يتركب من اسمه الخاص ، ومن الاسم المنظور في اشتراكه كأنه اسم واحد لكنه مركب ، فيجعل ذلك إلى الحدود أو الرسوم ، ثم ترتفع الخاصيات ، فإن بقي للباقي مفهوم واحد محصل فليس الاسم بمشترك . مثال ذلك صوت صاف وجسم صاف ، فإنك إذا رفعت الصوت ورفعت الجسم لم يبق هناك شئ واحد ، لأنه لا يبقى إذا رفعت الصوت ورفعت الجسم حس المسوع ، ونافذ فيه البصر أو الشعاع ؛ وربما لم ينفع الرجوع إلى الحدود والرسوم

(١) الحيوان : حيوان س || وإن كان : — س || أعلى : الأعلى د || جنس : حين ه ||  
 أحد : أحدي ب ، د ، ن || الأبيضين : + من سا (١-٢) وكذلك . . الأجناس : — د  
 (٤) الواحد : واحد (٧) الاسم : — د ، س ، سا ، م ، ن ، ه (٨) قد :  
 — سا (٩) لا : إلا سا (١٠) المضاد : المتضاد د ، ن || والمتقابل : المتقابل ن ||  
 المتقابلات : المقابلات سا ، م ، ه (١١) وكذلك : فكذلك ب || من : — س (١٤) المنظور :  
 المتصور د || لكنه : ولكنه س || فيجعل : فيجعل س ؛ فيجعل سا ، ن (١٥) أو الرسوم :  
 والرسوم س ، م ، ه || للباقي : للتالي س (١٦) صاف وجسم صاف : صافي وجسم صافي د ، ن  
 (١٧) لم يبق . . . . . ورفعت الجسم : — سا (١٧) إذا رفعت . . . . . ورفعت الجسم : — س  
 (١٨) المسوع : للموع م || أو الشعاع : والشعاع س || المحدود : المحدود سا

في تحصيل اشتراك الاسم. وكثيرا ما يكون الحد المسموع لجميع ما يشترك في الاسم واحدا، والسبب فيه أن يكون في التحديد اشتراك اسم آخر، كمن حد الشيء الصحيح أنه الذي نسبته إلى البدن نسبة اعتدال، فيوهم هذا أنه حد واحد وليس هو بالحقيقة واحدا، بل حدودا؛ لأن لفظة نسبة الاعتدال مشتركة تدل على ما هو علامة اعتدال، وعلى ما هو سبب اعتدال.

٥

ومما ينفع في اعتبار اشتراك الاسم أنه إذا قيل شيء على شيئين، فهل يحتمل المقايضة، بأن يقال لهما متساويان في معناه، فإن كانا يقبلان الأشد والأضعف، فهل يجوز أن يكون أحدهما أشد وأضعف من الآخر؛ وإن كان أحدهما يقبل والآخر لا يقبل، فهذا أول ما يدل على اشتراك الاسم. مثاله: هل الصوت الحاد مساو في حدته للسيف الحاد والطعم الحاد، أو ليس؟ وهل يمكن أن يقال صوت أحد من سيف أو سيف أحد من ١٠ طعم، مع أنه يمكن أن يقال صوت أحد من صوت، وسيف أحد من سيف؟ وقد يقال نور لبيان الحق، ونور للشعاع؛ ونور بيان الحق لا يقبل الأشد والأضعف، ونور الشعاع يقبلهما.

وأیضا إذا دل الاسم على أشياء هي فصول لأجناس مختلفة متباينة، فإن الاسم مشترك؛ فإن الأجناس التي بهذه الصفة، فإن فصولها مختلفة الحدود. ومثال هذا أن ١٥ الحاد يدل مرة على فصل ما للصوت، إذ الصوت يخالف صوتا بأنه حاد، ويدل على فصل ما لجنس صناعى آلى.

وأیضا ينظر في فصول ما يدل عليه الاسم هل هي مختلفة، أو هل هي فصول واحدة بأعيانها؛ فإن وجدت الفصول مختلفة فيكون الاسم مشتركا؛ فإنك تجد فصول اللون الذي

- (٢) أن : أنه د ، ن || اشتراك : — سا || أنه : بأنه د ، ن ؛ — سا ، م  
 (٤) لفظة : — س || الاعتدال : اعتدال م (٧) كانا : كان ب ، س ، سا ، ن ، ه  
 (٨) وإن : وأما إن س (٩) أول ما يدل : أول ما ظن ب (١١) وقد : فقدم  
 (١٢) للشعاع : الشعاع ب ، م ، ه (١٣) يقبلهما : يقبلها س (١٤) الاسم : اسمه س ||  
 لأجناس : الأجناس سا ، ه (١٥) ومثال : مثال م (١٦—١٧) للصوت . . . فصل ما : — د  
 (١٧) لجنس : لجنس س ، سا ، ه || الى : — س ، سا ، م ، ه (١٨) الاسم : بالاسم سا ، ه  
 || هل : — د ، س ، سا ، ن || هي : — د ، ن (١٩) الذي : — س

يقال على المبصر مفرقا للبصر وجامعا له ، وفصول اللون الذي يقال على أحد الأجناس الثلاثة التي في الألحان خمسيا وسدسيا . فلما كانت الفصول مختلفة كان اللون اسما مشتركا . ثم النوع لا يكون فصلا ألبتة لما هو نوع ، ولا الفصل نوعا له . فإذا كان كذلك ، فإن كان أحدهما نوعا والآخر فصلا ، فالاسم مشترك ؛ مثل الأبيض في الألوان فإنه نوع ، وفي الأصوات فإنه فصل ، فإذن هما باشتراك الاسم . ولكن يجب أن ننظر أن هذا للبحث هل هو حقيقى أو بحسب المشهور ، فنقول :

أما ما يقال إن فصول الأعراض هي أنواعها ، فقد علمت فيما سلف أنه لا يجب أن تفهم من ذلك أن الفصل المنطقي للعرض هو بعينه نوعه ، بل تفهم أن معنى الفصل في كل موضوع غير معنى النوع ، وأن الجنس ليس ألبتة جزءا من مفهوم الفصل ، وهو جزء دائما من مفهوم النوع ، لا شك فيه . لكن معنى ذلك أنه ليس يحتاج النوع الذي للبساط إلى أن يكون له فصل مجرد بسيط ، حتى يكون له حينئذ فصل منطقي مشتق منه ، بل الشيء الذي هو النوع فيها ، إنما يكون معنى الفصل المنطقي له لذاته ، يعنى أن البياض وما يجرى مجراه من البساط ليس مفرقا للبصر بتفريق يقترن بشيء ، فيكون منهما شيء ذو تفريق هو المفرق ، بل يكون البياض بحيث يكون مفرقا للبصر لذاته ، لا كالناطق إذا كان ناطقا ينطق ، وإن كان ليس أنه مفرق للبصر هو أنه بياض ، إذ هو مفرق للبصر بمعنى أنه شيء مفرق للبصر ، وهو أنه بياض بمعنى أنه لون مفرق للبصر هو أنه إن كان لا يوجد المفرق للبصر إلا لونا فليس أنه شيء مفرق للبصر هو أنه لون مفرق للبصر ؛ فإنه ليس كل ما لا يوجد الشيء إلا ويكون

(٢) خمسيا : خمسا س ؛ + وربعا ه || وسدسيا : س — س || خمسيا وسدسيا : أن بعضها ربيعي وبعضها خمسي وبعضها سدسي د ، ن (٣) البتة : — س || فاذا : وإذاس (٤) مشترك : المشترك م (٥) الأصوات : الأصول م (٥) ولكن : لكن ه (٧) أنه : أن ن (٨) المنطق : المنطق س (٩) وأن : فان سا ، ه (١٠) مفهوم النوع : المفهوم للنوع د ؛ المفهوم ن || شك : يشك ن (١١) له : — ن || مشتق : — ه (١٢) فيها : + أنه م (١٢) يعنى : معنى س ، سا || يجرى : جرى ب ؛ — ه (١٣) يقترن : يقترن م (١٣) شيء : — ه (١٤) لا : — ن || إذ : إذا د ، ن ، ه (١٥) وإن : فان ب || مفرق : يفرق ب ، ه (١٦) وهو : هوب ، سا || أنه : — د ، ن || بياض : + إذ هوب ، ما ، ه (١٦-١٧) بياض . . . مفرق للبصر : إن كان لا يوجد المفرق للبصر بمعنى أنه شيء مفرق للبصر وهو بياض بمعنى أنه لون مفرق للبصر أنه إن كان لا يوجد المفرق للبصر (١٦) هو أنه إن : وأنه إن د ، س ، م ، ن || لونا : لونها م (١٧) فإنه ليس كل ما : وليس كل ما د ، ن ، ه || ويكون : + له إذ يكون د

- هو ويجب أن يكون داخلا في مفهومه ومقوما لماهيته . وقد علمت هذا فيما سلف .  
فهذا الحكم إذن لا يوجب ما ظنوه من أن يكون نوع البسائط هو بعينه فصله في المعنى  
والمفهوم . ولهذا لا يحسن أن يقال : اللون البياض ، كما يصح أن يقال اللون المفرق  
للبصر . فلا يجب أن يقال قد يكون الفصل نوعا يحاول بذلك إبطال هذا الموضع ،  
وإخراجه من الحقيقي ، وخصوصا ما قيل مع ذلك . لكن النوع لا يكون فصلا ألبته ؛  
وهذا يوجب أن ينعكس فلا يكون فصل نوعا ألبته ، أو يقال إن هذا في أنواع الجواهر  
وفصولها . وكيف والأمثلة جاءت لغيرها ؛ بل يجب أن تعلم أن الفصل المنطقي لا يكون  
ألبته نوعا لشيء إلا على وجه ما لفصل منطقي آخر ، وهو الذي يكون له مكان جنس .  
وكثيرا ما يكون ذلك الذي كالجنس فصلا للجنس الأعلى الذي فيه الشيء . مثاله الحساس ،  
ومعناه شيء ذو حس ، فإنه نوع من المدرك الذي هو شيء ذو إدراك . وقد علمت أن  
مثل هذا كيف يدخل في المقولات وكيف لا يدخل فيها . وأما ما هو نوع من مقولة من  
المقولات ، فليس هو ألبته فصلا لشيء على أنه فصل منطقي ؛ بل يكون فصلا لشيء على أنه  
فصل بسيط ؛ والكلام ههنا في الفصل المنطقي ؛ فليس شيء من الفصول المنطقية نوعا لشيء  
من المقولات ، وبالعكس ليس شيء من أنواع المقولات فصلا منطقيًا لشيء . وإنما قلنا  
إن الاعتبار ههنا مصروف إلى الفصل المنطقي ، لأن المثال الذي ههنا هو الحاد ، وهو  
محمول على الصوت ، من غير اشتقاق ، فيقال : صوت حاد . ولا كذلك الفصل البسيط ،  
فإنه إنما كما علمت بأن يشتق منه .

واعلم أنه وإن لم يكن للفصول المنطقية في الأمور البسيطة فصول بسيطة وجودا ، فإنه

- ( ٢ ) ما : مام ، ه || يكون - م || هو : هي ، سا ( ٣ ) والمفهوم : المفهوم  
س || يحسن : يصح د ، ن || اللون البياض : لون بياض د ، ن | البياض : للياض سا ||  
اللون المفرق : لون مفرق د ، ن ( ٤ ) فلا : ولا د ، ن || يحاول : يحاربه ب ، سا ؛ محلول  
م ( ٥ ) وإخراجه : أو إخراجه د ، م ، ن || قيل : قبل م ( ٦ ) هذا : زيدام  
( ٨ ) مكان : وكان د ؛ إمكان م ، سا ( ٩ ) ذلك الذي كالجنس : - د ، ن || الجنس : - ه  
( ١١ ) في المقولات وكيف لا يدخل : - م || من : - سا ( ١٣ ) شيء : - سا  
نوعا : نوع م ( ١٥ ) مصروف : مصروفا م || هو : وهو د ، م ، ن || وهو : - هو د ، م  
( ١٨ ) وإن : إن ب || وجودا : وجود سا ، م

قد يقال ذلك على سبيل التفهيم قولاً ، فيقال : لون له تفریق البصر . فلا يجب أن تظن أنه  
يعنى به التفریق بالفعل ، فإن ذلك ليس فصلاً . ولا يجب أن تفهم منه أن طباعه شيئاً  
هو التفریق مقترن بالشيئية حتى يكون مجموعهما المفرق كاليابض المقترن بالشيئية ، حتى  
يكون مجموعهما الأبيض ، ثم يوصف به الجسم ؛ بل إنما يقال ذلك على سبيل التفهيم  
والجواز . ويجب أيضاً أن تعلم أنه إذا كان أحد المعنيين المفهومين من الثاني نوحاً والآخر  
جنساً ، فإن اللفظ مشترك ؛ وكذلك إذا كان أحدهما جنساً ، والآخر فصلاً . وكذلك إذا  
كانا فصلي جنسين مختلفين في العموم . لكن أمثال هذه المشتركات قد يدل بها على شيء  
واحد بالذات أو بالعدد من جهتين ؛ وقد سمعت أمثلة هذا صراراً .

وأما الأداة التي بعد هذا مما لا بد للجدلى من الارتياض به وفيه ، فالاعتدال على أخذ  
الفصول بين الأشياء ، فإنه بذلك يفرق بين الأمور المتشابهة الأحكام ، ويطلب هذه  
الملكية بين الأمور المتجانسة بل المتشابهة جداً ؛ وأفضل ذلك ما كان في اعتبارات أحكام  
شيء واحد . على أن البحث عن تباين أمور متشابهة الأجناس نافع جداً ، مثل التفریق  
بين أحكام الحس وأحكام العلم . وأما الأشياء المتباعدة جداً ، المختلطة الأجناس ، التي  
لاتشابه فيها في طبائرها ولا في أجناسها ولا موضوعاتها ، فإن اعتبار الفروق بينها كأنه خوض  
في تعرف أمر معلوم ، وذلك غير مفيد درية .

وأما الأداة الرابعة فهي الاعتدال على أخذ التشابه . ويجب أن يكون ذلك متطلباً  
في الأشياء البعيدة الأجناس المختلفة جداً . فمن ذلك ما يكون بمعنى مفرد ، مثل تشابه  
الجوهر والكم في أنهما لا ضد لهما ، ومنه ما يكون بالنسبة ، كما يقال إن نسبة الحس إلى

(١) قد : م ، هـ || البصر : للبصر هـ || أنه : إنجاب ، هـ ، أناس (٢) به التفریق : بالتفریق ن  
|| بالفعل : بالفصل ب || شيئاً : شيء س (٣) بالشيئية : بالشيء سا ، هـ ، بالشبه م || مجموعهما :  
يكون مجرعهما د ، ن || بالشيئية : باشيئية سا ، م ، بالشبه هـ (٦) وكذلك : فذلك د ؛ وكذلك ن  
(٧) قد : فلام || بها : - د ، ن (٩) الأداة : + الثالثة د ، ن || بعد هذا مما لا بد : مما  
د ، ن || به وفيه : بها وفيها د ، ن (١٠) الفصول بين : للفصول من بين هـ || بذلك : - س ||  
يفرق : مفرق ب ، سا ، م ، هـ || يفرق : + لا بد د (١١) وأفضل ذلك : وأفضلها م ||  
اعتبارات : اعتبار د ، ن (١٢) نافع : + أيضاً هـ || جداً : أيضاً د ، ن (١٤) الفروق :  
الفرق س || خوض : حرص د ؛ حرص ن ، هـ (١٥) تعرف : تعريف ن || أمر : أمور ن || مفيد  
درية : معتد له بد ؛ معتد به م ؛ معتد به ن (١٦) فهي : فهو د ، سا ، ن (١٨) أنهما : أنها

المحسوس هي نسبة العلم إلى المعلوم، أو نسبة البياض إلى البصر كنسبة السواد إليه، أو نسبة البصر إلى البياض كنسبة البصر إلى السواد، ونسبة العقل إلى الخيال كنسبة الخيال إلى المحسوس.

وبالجملة إما أن لا يكون في الحدود مشترك، أو يكون مشترك واحد في كليهما منسوب أو في كليهما منسوب إليه، أو في أحدهما منسوب وفي الآخر منسوب إليه. ويجب أن يكون هذا كله في الأشياء المتباعدة. وأيضا فإن الأشياء المتجانسة إذا كانت بعد التجانس متباينة جدا، كالإنسان والثور، وكالبياض والسواد، فإن ارتياد ما يجمعهما بعد التجانس نافع في الدرجة.

(٢) ونسبة : أو نسبة د ، ن (٥) ويجب : ويجمع د د ن (٧) جدا : هذا س ||  
والثور : واللون سا || وكالبياض : والبياض سا || يجمعها : يجمعها د ن ، ه

## الفصل العاشر

### فصل (ى) فى منافع هذه الآلات

فالأداة الأولى نافعة فى أن يكفى المحيىب والسائل المُلَاجَة فىما لا خلاف فىه ؛ فربما كان ما يقوله المحيىب غير قابل فى المعنى لما يسوق إليه السائل كلامه ، كمثل كثير مما وقع الخلاف فىه بين الخطباء والمشاعين فى زماننا ، إذ يقول أحدهم : "إن الله يرى" ، ويقول الآخر : "إن الله لا يرى" . والذى يقول : إن الله لا يرى ، يعنى به أنه ليس مدركا بالبصر لإدراك شىء مقابل ذى كيفية ؛ والآخر يسلم هذا لو صرح به له ، لكنه يقول : "يرى" ويعنى به معنى آخر لا يقدر على النطق به ؛ ثم يتشاهبان على العمى . وكذلك إذا قال أحدهما : "كلام الله مخلوق" وعنى به هذا المسموع ، وقال الآخر : "كلام الله فىر مخلوق" ويعنى به شىئا آخر غير ذلك لا يتصوره ولا بصوره للآخر ؛ ثم يتشاهبان . والافتدار على تفصيل الاسم المشترك يعين فى هذا الباب معونة ، نظيمة ، ويكفى الحاج فىما لا يهـم .

وأىضا فإن المحيىب إذا كان يعرف حال اللفظ المشترك ؛ ثم أخذ السائل بمعنى واحد أهله للعبث به والسخرية منه ؛ فكثيرا ما يحاول أن يقىس على معنى فىصرف العبارة عنه إلى معنى آخر وهو لا يشعر به .

وأىضا فإننا نقندر بذلك على التحرز من أن تجرى علينا مغالطة باستعمل اللفظ المشترك المغالطة التى سندل على وجودها فى الفن الذى يلى هذا الفن .

- (٢) هذه : - ن (٣) فالأداة : والأداة د ، سا ، ن ؛ فإداة س (٤) السائل :  
 المسائل سا (٥) والمشاعين : والمشاعين د ، س ، ن || زماننا : + هذا م || أحدهم :  
 أحدهما د ، ن (٦) يعنى : ويعنى ب ، سا ، م || أنه : - د ، ن (٧) مقابل : مقابلا سا ، م  
 || له : - د ، ن (٩) الله : + غير ب ، س || به : - د ، ن (١٠) به : - د ، ن  
 || غير ذلك - د ، س ، ن || للآخر : الآخر ب ، د || والافتدار : فالافتدار د ، س ، م  
 (١١) يعين : بمعنى ن (١٢) السائل : للسائل سا ، م || بمعنى : كعنى د ، ن ؛ لمعنى م (١٣) يحاول :  
 يجادل م || على : - س || فىصرف : فىصرف ب ، س || العبارة : للعبارة س (١٤) معنى : - د ،  
 سا ، م ، د || : - س ، سا ، م (١٥) نقندر : د || المشترك : المشترك  
 (١٦) المغالطة : - ن



وإن شئنا أن نغالط فيرنا على سبيل القياس الامتحاني أمكننا ؛ فإنه يصلح لنا أيضا أحيانا أن نستعمل المغالطة ونمتحن بها قوة الجدلي ، كما يصلح أن نستعملها فنعلم به قوة المتعلمين .

- وأیضا فإن كثيرا من الآراء المدنية قد يعلم المدبر للدينة كنه الحق فيها ، ويكون الأصلح أن يعتقد الجمهور خلافه ، وأن يقنعوا أو يقنع الجدليون منهم فيه بالأقوال الجدلية . فإن نبغ فيهم من لا يصلح للتدرج ، وكان مع ذلك قوى الجدل قوى الخاطر ؛ مقتدرا على ما يبنى على المشهور ، فطنا بما في المشهور من العوارف فطنة طبيعية ، لم يؤمن أن تعود محاجته بوبال . فيجب أن يتوخى معه كل وجه من الإلزام ، فربما نفعت معه المغالطة ، كما وقع لسقراط مع "ثراسوماخوس" حين تجادل في أمر العدل ، إذ ظالطه "سقراط" باسم مشترك فأخفه . وليس ينتفع بذلك المحجب وحده ، ولا السائل وحده ؛ فإن كلا الفريقين ينتفعان به .

أما المحجب فإذا تسلط عليه السائل بقياس عمله على ما يحسبه مقابل وضع المحجب ، ويكون مقابله في المعنى غيره ، فإذا بين له ذلك أوضح عجزه وعرف قصوره .

- وأما السائل فإن يغالط المحجب بذلك إذا كان بعيدا عن تمييز معاني الاسم المشترك ، فيكون للسائل في ذلك وجهان من المنفعة : أحدهما أنه إن شاء أعلم آخر الأمر عجز المحجب ، والآخر أن يكون السائل لا يحضره قياس على مقابل وضع المحجب ، فيأتي بقياس على مقابل ما يشاركه في الاسم مكانه ؛ وإنما يمكن هذا فيما لا يكون الحكم على جميع معاني الاسم المشترك فيه واحدا ، لا كما الحال عليه في قولنا : "كل عين جسم" ، فإن للمحجب

(٢) فعلم : نعلم سا || به : بهاد ، ن || فعلم به : فنمتحن ه (٣) المتعلمين : التلميذ س ؛  
التعليميين سا (٤) وأيضا : — س || امدية : للدينة ب ، سا || للدينة — س ، سا ه || للدينة كنه : — م  
(٤) ويكون : وقد يكون د ، ن (٥) أرىقنع : ويقنع سا || فان : وإن سا || نبغ : +  
منهم سا ، م || فيهم : منهم نبغ ، د ؛ فيهم م (٦) وكان : فكان س (٧) فطنا بما في  
المشهور : — ه (٧) العوارف : العوارس ؛ الفوارق ن || يؤمن : + من س (٨) وجه :  
واحد س (١٠) فأخفه : فألجه د || ينتفع : ينتفع سا (١٢) عمله : يملبه ب (١٣) المعنى :  
معنى م (١٤) وأما : فأما س || يغالط : تغالط م || إذا : إذ ب (١٥) أعلم : علم ه  
(١٨) عين : غيرم

حيلئذ أو للسائل أن يقول : إن حكم ما ذكرت أنك عملت عايه القياس لحكم المعنى ، وإنما أنصر المعنيين جميعا نصرة واحدة . أو يقول السائل : أنا أقصد مقابل كذا ، وهو عندك في الحكم على حكم الآخر الذي ظننت أني غلطت في إيراد القياس على مقابله ، بل كلاهما عندك سواء ، فيسقط بهذا للتشريع والتمجيز . وعلى أن النفع يقل في انتقال للسائل من مقابل المطلوب إلى مقابل مشاركة ؛ إذا كان حكمهما سواء . بل إنما ينتفع بهذا إذا كان حكم الأمرين مختلفا .

وبالجملة فإن هذا مغالطة ، وليس عدلا في الجدل ، ولا يحسن أن يشتغل به الجدلي إلا في مثل العذر الذي أوضحناه ، وذلك إذا أحس بقصور من نفسه من مقاومة الخصم ؛ وكان غرضه في مقاومته مصلحة ؛ ووجد لنفسه فرجا ووصولاً إلى الغرض مما متعلقان باستعمال اللفظ المشترك ؛ إذ الغرض في مثل ذلك ليس بيان الحق ، بل المصلحة .

وأما الأداة المبنية على طلب الفصول فنفعتهما في ارتياد المواضع والمقدمات المعدة نحو القياسات التي تصد قصد النظر في الواحد والغير ، إذا أريد إبطال الواحد وإثبات الغير . وتنفع أيضا في الحدود ، فإن كمال الحدود بالفصول .

وأما الأداة المبنية على طلب التشابه فنفع في الاستقراء ؛ إذ الاستقراء مبني على طلب أمور متشابهة تحت كلي وكلّي آخر ؛ ليجعل أحد الكليين محمولا على الآخر ؛ فإن كانت متباينة لم تنفع . وهذه المنفعة - على ما علمت - مشهورة لاحق ؛ وينتفع بها أيضا في القياسات الشرطية المتصلة ، ولكن منفعة مشهورة أيضا ، لا حقة .

وأما كيفية المنفعة المشهورة فيها فهي على وجهين : أحدهما ما يستعمله الجدلي وغرضه ليس الخلف والنشيع بل الاستقامة ، كقولهم : إن كان اللس يورد الماموس

(١) عملت : علمت د ، م ، هـ (٢) وإنما : وأنا د ، سا ، م ، ن || جميعا :  
 معا س || نصرة : نصيرة هـ (٣) في الحكم : + سواء م || الذي : التي م || غلطت :  
 غالطت س (٤) النفع : الانتفاع د ، ن || يقل : يقال هـ || انتقال : ابتهاج م  
 (٥) حكمهما : حكها ب ، د ، سا ، هـ (٧) يشغل : يشغل سا (٨) العذر : القدرن ، هـ  
 (٩) الخصم : + بحال س (١٠) إذ : إذن سا (١٤) فتقع : تقع سا (١٤) إذ : إذا سا  
 (١٥) ليجعل : فيجعل س (١٧) ولكن : - ن || منفعة : المنفعة م ، هـ (١٨) وأما كيفية :  
 وإنما د ، ن || فهمي : هي د ؛ فهوم (١٩) بل الاستقامة : بالاستقامة ب ، د ، ن

على اللامس ، فالإبصار يورد المبصر على المبصر . وهذا كلام جدلي كثيرا ما يكون مشهور القبول ؛ لكنه ليس بواجب ؛ أعني أن يكون الحكم في الشيء كالحكم في شبيهه . لكنه إذا صار هذا الوجه من الاحتجاج مشهورا ومستعملا ، كان من العدل في المشهور أن يطالب المخاطب بإيراد الفرق بينهما ، وأما في الحقيقة فلا يلزم المخاطب ذلك ، لأنه ليس يلزم في الحق أن يكون حكم الشيء كحكم شبيهه ، بل هذا ممكن أن يكون ، وممكن أن لا يكون ، فهو كنفوس الدعوى . وإنما يلزم من طريق النظر الحق ما يلزم من مقدمات واجبة ، وإذا كانت المقدمات ليست واجبة فليس الكلام بقياس ، إذ ليس فيه مسلم وموضوع ، وقد علمت أن هذا كان شرط القياس في أن يصير ما يلزم عنه لازما ، فيكون للمخاطب أن يقول ، ولم يجب أن يكون حكم البصر كحكم اللامس وإن تشابها في أنهما حاستان ، فما لم يتبين ذلك عليه بغير وجه المشابهة لم يجب .

وأما الذي في طريق الخلف والتشنيع ، فكما يقوله قائلهم : لو جاز أن يكون كذا ، لجاز أن يكون كذا ؛ أعني لو جاز أن يكون البهر يرسل رسولا إلى خارج لجاز أن يرسل اللامس رسولا أيضا إلى الملمرس ، وتكون لفظة « لو » ههنا أحسن في الاستعمال ، ولفظة « إن » هناك ، فإذا كان استعمال هذا عند جدلي في زمان محمودا مشهورا ، كان من العدل في الجدل أن يطالب الخصم بالفصل حتى يبين أنه لم جاز في هذا دون ذلك ، وكان حينئذ إذا لم يبين بعد هذا ، إن كان هذا المأخذ صار مشهورا

(١) فالإبصار : والإبصار ، ن || على المبصر : - د || يكون : - م (٢) مشهور القبول : مشهورا لقبول سا || ليس : + م (٣) شبيهه : شبيهة د || لكنه إذا : فإذا ، ن || هذا : بهذا ه || ومستعملا : أو مستعملا د ، سا ، ن (٥) شبيهه : شبهه د ، ن || ويمكن أن لا يكون : - م (٨) شرط القياس : شرطا لقياس ب ، م ، سا ، ه (١٠) فا : لماب ؛ ماد ، ن ؛ فلما س ؛ قيام (١٠) يتبين : يبين ب ، سا ، ه (١٢) فكا : كاس (١٣) لجاز : جاز د ، ن (١٤) أيضا : - د ، ن (١٥) في زمان : زمانا د ، ن ؛ بزمان سا ، م ، ه || محمودا : محمودم ، ه (١٦) حتى : - ب (١٧) وكان : إذ كان د || إن : إذا م || هذا : - د

مقبولا ، فان المأخذ قد يصير مشهورا ، كما المقدمات قد تصير مشهورة . وأما في الحق فلا يلزم الخصم أن يجيب عن ذلك ألبتة ، بل يقول : ولم كان يجب إذا جاز شيء في شيء أن يجوز في شبيهه ، بل يجوز أن يكون حكم موجودا في شيء ، وغير موجود في أقرب الأشياء شباها به منه . وإذا ليست هذه المقدمة بمسامة ، فليس قياسك بقياس يلزمني طلب الفصل فيه وهب أنى لست أقدر على الفصل فيه ، فأين برهانك على وجوب التشابه فيه .

وقد ينفع هذا البحث في الحدود والرسوم ، لأن أول ما يجب أن يُطلب في الحدود هو الشيء المتشابه فيه ، لأن أول ما يُطلب هو الجنس ؛ والجنس أصل التشابه في الأمور الذاتية ؛ والرسوم قد يوجد فيها إما أجناس ، وإما بدل الأجناس أمور مناسبة للأجناس .

وأیضا فإنه إن كان عندنا حد لشيء ما ، ولم يكن عندنا حد أو رسم لشيء آخر ، فربما كان ذلك الآخر شيئا بعيدا عنه جدا ، وكان مع ذلك يشابهه في أمر ، وذلك الأمر جزء حده أو رسمه ، ثم ما وراء ذلك فصوله ، فينبه من هناك على جنس ذلك الشيء الآخر ، ثم يقرب الأمر في ارتياد النصل . وهذا مثل مشابهة سكون الريح لركود البحر ، والوحدة للنقطة ، إذ كل واحد منهما مبدأ كم .

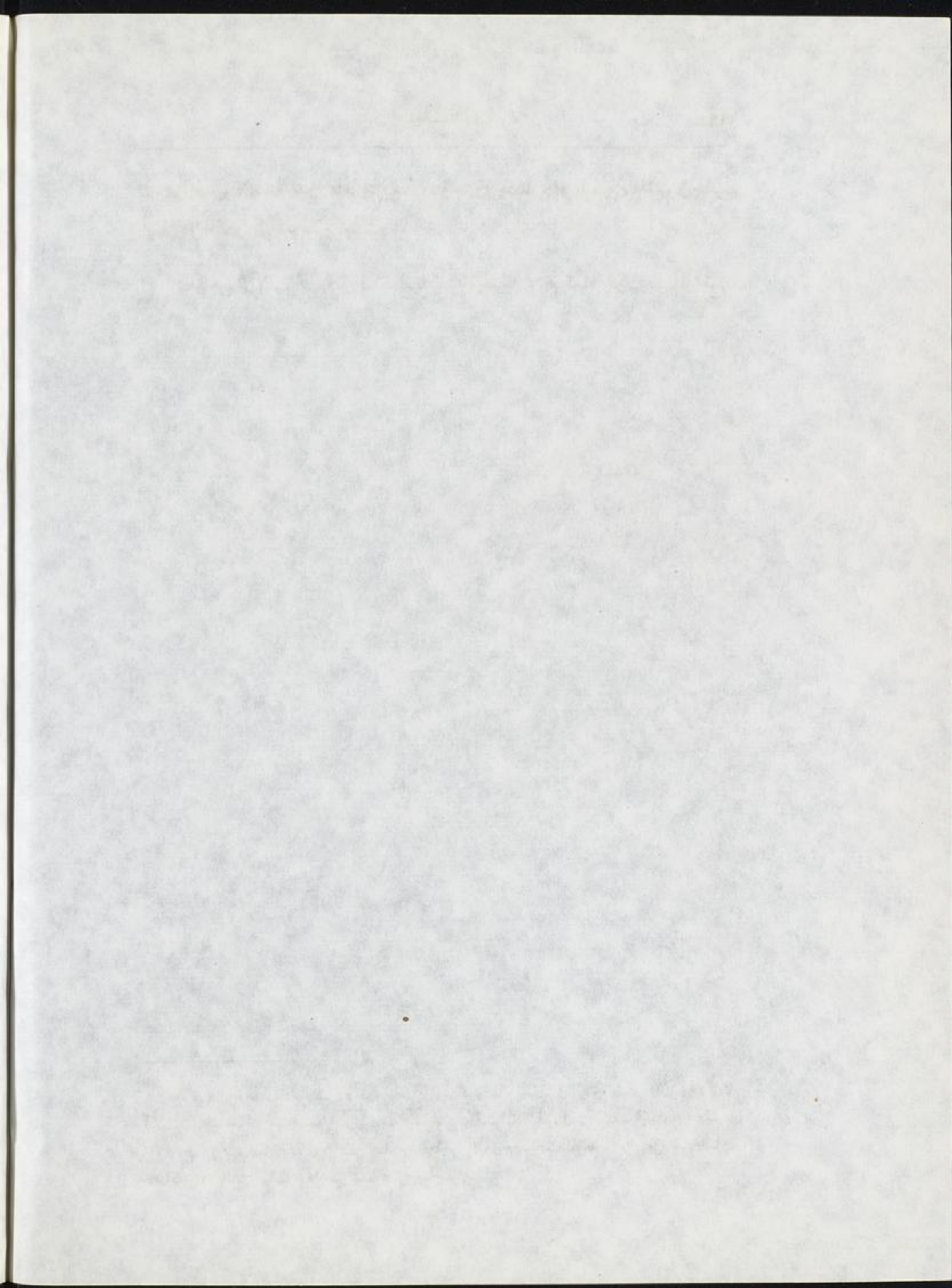
(١) مشهورا : مشهورة من || كما المقدمات : كالمقدمات ه || كما المقدمات قد تصير مشهورة : — من (٢) شبيهه : شبهه د ، ن || في شبيهه بل يجوز : — م (٣) شيء : + غيرم ، ه (٤) وغير : غيرد ، ن || به : — ب ، د ، ن || منه : ومته م ، ه || بمسألة : بمسألة سا ؛ مسألة م (٥) وهب : هب د (٦) على : في د ، ن (٧) البحث : المبحث د ، ن (٧) الحدود هو : الحدود د ، ن || أول : — سا (٨) هو : هذا ه || والجنس : — من || أصل [كذا في نج] أم ب ، م ، سا ، م ، ه ؛ أمر د ، ن (١١) إن : إذا م (١٢) عنه جدا : عند حدود د ، ن (١٣) فينبه : فينبه ب ، م ؛ مبنية من || هناك : ذلك ه (١٣) الآخر : — د ، ن || يقرب : يعرف ه || ارتياد : ارشاد د ، ن (١٤) ركود : كركود م || كم : — د ، ن

والجدليون إذا وجدوا عاما مثل هذا ، وجدوا جنسا ، أو ما هو في المشهور جنس ،  
أو ما هو قائم في الرسوم مقام الجنس .

فهذه هي الآلات النافعة في اكتساب القنينة الجدلية ، ثم يليها الوقوف على المواضع .

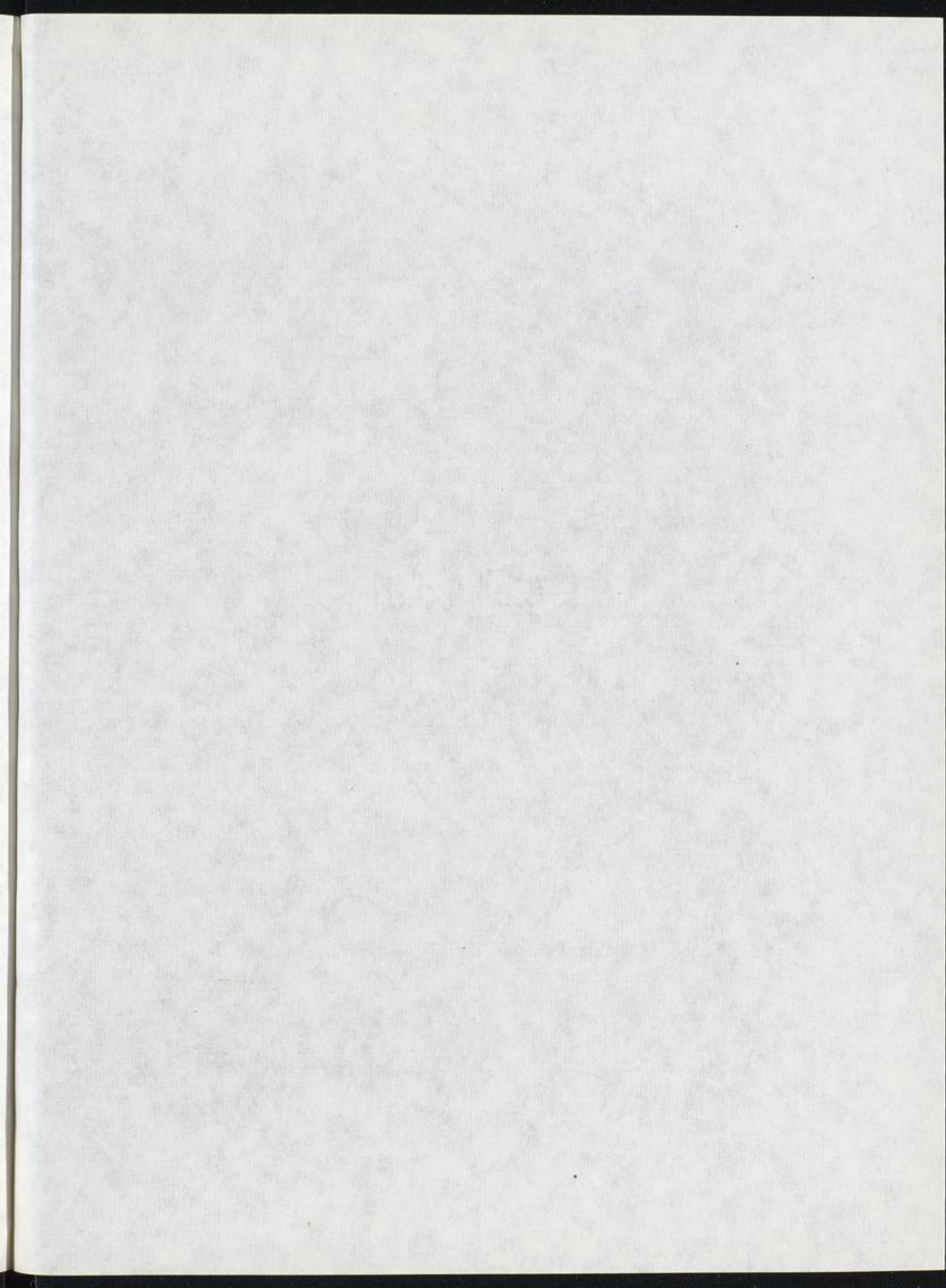
---

( ٢ ) في الرسوم مقام الجنس : مقام الجنس والرسم د ؛ مقام الجنس في الرسوم ن ( ٣ ) الآلات :  
آلات م || المواضع : تمت المقالة الأولى : ب ، سا ، ن ؛ تمت المقالة الأولى من كتاب الجدل د ؛ تمت هذه  
المقالة س ؛ تمت المقالة الأولى من الفن السادس من الجملة الأولى م ؛ تمت المقالة الأولى من الفن السادس  
بمجد الله ومه والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله أجمعين ه



## المقالة الثانية

—





## المقالة الثانية

وهي ستة فصول

## الفصل الأول

## فصل (١) في مواضع الإثبات والإبطال المأخوذة من جوهر الوضع

- إنا سنبتدئ في هذه المقالة بذكر المواضع ، سالكين فيه سبيل التعليم الأول ؛ فإن ما أثبت في التعليم الأول أثبت على سبيل جمع من غير أن يتعقب مرة أخرى للترتيب ؛ فإن جمع ذلك عجيب عظيم ؛ والشغل به ربما صرف عن معاودة التكلف لما هو عائد بحسن الرتبة دون الضرورة . فلو شاء شيء أن يرتب ما هو مواضع الإثبات والنفي المطلقين على حدة ، ويميزه عن الذي يخص العرض من حيث له الوجود العرضي ، لم يكن بما يتكلفه من ذلك بأس . وكذلك إن كان من المواضع شيء بينه وبين لفقه موضع كأنه ضريب بينهما ، فليتكلف أن يتكلف تغيير الحال فيه . على أن الفطن تغنيه جودة الفهم عن الترتيب ؛ والبليد لا ينفعه الترتيب الحسن ؛ فنقول الآن :

المطالب التي تساق إليها المقاييس كلية وجزئية ؛ وما أثبت كليا أو بطل بالكلية ، فقد يضمن الجزئية فيما فعله . والعرض فقد ثبت كليا ، وقد ثبت جزئيا ، ولا يطله من حيث هو

(١) المقالة الثانية . . . الفصل الأول : المقالة الثانية من الفن السادس الفصل الأول ؛ المقالة الثانية من الفن السادس ؛ المقالة الثانية من الفن السادس فيها ستة فصول الفصل الأول ؛ المقالة الثانية ستة فصول الفصل الأول ؛ المقالة الثانية من الفن السادس من الجملة الأولى في المنطق وهي سبعة فصول الفصل الأول م (٤) المأخوذة : المأخوذة (٦) جمع : جميع د || أن : ه || (٧) جمع : جميع د ، س ، م || التكلف : التكلف سا ، م ، ه (٨) ثاب : د ، م ، ن (٩) ويميزه : ويميزه ب ، م (٩) العرضي : العرض سا (١٠) يتكلفه : يتكلف سا ، م ، ه || شيء : + وقع د ، ن (١١) فليتكلف : فليتكلف ن ، د || تغيير : تغيير د ، بغير م ، ه || تغنيه : تغنيه م (١٣) المطالب : إن المطالب د ، سا ، ن || وما : وأما ه || أو بطل : أو ما أبطل ب (١٤) فيما فعله : فيه د ، ن || فعله : يعلمه س ؛ + فيه م || فقد : فقد د ، س ، ن || وقد : أو قد ه

عرض سلبه جزئيا . وأما ما سواه فإن جميعه يحتاج أن يثبت كليا ، ويبطله أن لا يوجد في البعض . لكن الخاصة والحد يحتاجان أن يثبتا كليين ، وأن يبطلا عما سوى الموضوع بإطلاقا كليا . وأما العرض فممتنع أن يثبت معا كسا للموضوع ، فإنه حينئذ يتقلب خاصة ، لكن ذلك يتفع في إبطال العرض ، لكنه إذا أثبت أنه معاكس لم يكن عرضا ؛ لكن إثبات ذلك صعب جدا . فإذا كان العرض وجوده أقرب إلى أن يكون وجودا بلا زيادة تأكيد حتى يكفي أن يكون موجودا ، وإن لم يكن للجميع أو كان للجميع ولم يكن مقوما — وجميع ذلك لا يزيده معنى وجوديا على الوجود ؛ بل الزيادة هو إما أن لا يكون عاما ، وإما أن لا يكون مقوما ؛ وما أشبه ذلك — وكان ما وراء العرض يحتاج في أمره إلى نظر زائد ؛ وكان المحيب إذا نص أن الشيء جنس تكون نصرته له بعد أن يكون صل له الوجود ؛ والسائل إذا خاصمه في أنه ليس بجنس إنما يخاصمه المحاصمة الخاصة بأنه ليس بجنس إذا كان صل له أنه موجود . وأما إذا ادعى في شيء أنه عرض فيكون قد أعطى أنه لا يضمن كونه عاما بل كونه عرضا ؛ فيكون في أكثر الأمر إنما يخاصمه السائل في أن هذا ليس بموجود ، فضلا عن أن يكون غير عام . وأما أن يقول له هذا موجود ، ولكنه جنس لا عرض ، فهو مما يقع ندره . فكان إلحاق مواضع العرض في التعليم الأول بمواضع الإثبات المطلق مما له فائدة .

وعلى أن النظر في المحمولات التي هي أجناس وحدود وخواص نظران : أحدهما هل هي موجودة لموضوعاتها ، وهذا النظر يدخل في اعتبار الوجود ؛ وقد عرفت في مواضع أخرى ما في ذلك . والنظر الثاني في أن المحمول هل هو جنس ، أو هل هو حد ، أو

(١) يوجد : يثبت م ، هـ (٢) يحتاجان : يحتاج ب ، س ، سا || عما : عملا سا  
 (٣) فمتنع : لم يخرب ، س || معاكسا : متعاكسا || خاصة : خاصة ب ، م (٤) لكته : فانه سا  
 || لم يكن : فلا يكون د (٥) يكون : — د || تأكيد : تؤكد د ، ن (٧) لا : — ب ، س  
 (٩) له : لم سا ، م || يكون : — س (١٠) بأنه : فانه د ، م ، ن || بجنس : يجب ب ، سا ، هـ  
 || كان : — سا (١٣) فضلا : + من م ؛ + عن ن ، هـ || ولكته : لكته د ، ن || لا عرض :  
 — هـ (١٤) فهو : فهذا س ؛ هو هـ || فكان : وكان ب ، م ، هـ || بمواضع : بموضع د  
 || المطلق : إلى الحق هـ (٦) وحدود وخواص : وحدود وخواص س || نظران : يظن أن د ، ن  
 || أحدهما : إحداهما د ؛ أحدهما ن (١٧) هي : — هـ || لموضوعاتها : بموضوعاتها س  
 (١٨) أخرى : — س || والنظر الثاني : والثاني هـ

هل هو خاصة ، وهذا نظري عارض طبيعة ، لأن الجنسية — كما علمت — أمر ما يعرض للطبيعة الجنسية ، فيكون النظر في هذه المحمولات من جهة نظرا أخص من النظر في الوجود ، ونظرا في أنه هل الشيء عرض .

وقد ظن في هذا الموضوع أن السائل مبطل ، والمبطل سالب . قيل : فلهذا قدم النظر في السلب الكلي في هذا الموضوع على الإيجاب ؛ وهذا كذب وزيف ؛ فإنه كما أن المبطل للإيجاب يكون بالسلب ، كذلك المبطل لوضع سالب إنما يكون بالإيجاب .

وأيا فإذ التعليم الأول لم يتعرض لتقديم السلب ، بل ذكر حديث إبطال ، إذ السائل إنما يقبس على الإبطال لما يقوله المحيب . والإبطال الكلي فقد يكون بموجب جزئي ، وقد يكون بسالب جزئي ، وقد يكون بالكلي منهما جميعا .

وقد ظن في أمر العرض شيء آخر ، وهو أن المجلس كالحیوان إذا قيل كان محولا على جوهر حیوان ، ودل على وجوده ؛ ثم الأیض لا يدل على وجود الثلج . ولم يعلموا أنه لقائل أن يقول : والحیوان لا يدل على وجود الإنسان ، والأیض يدل لا محالة على وجود جوهر أیض . وأما أنه لا يدل على ماهيته فشيء آخر ليس مفهوم هذا اللفظ . وكذلك ما قالوا إن العرض لا يدل على غير واحد دلالة لاترول ؛ فهو شيء آخر ليس مفهوم هذا اللفظ .

١٥

فأول المواضع المذكورة هو النظر فيما فرض عرضا للمحمول هل هو جنس أو حد أو خاصة له . فإن كان فليس عرضا له . وهذا كأنه بعد تسليم الوجود له ، وعند اعتبار نفس

- (١) طبيعة : الطبيعية ه || كما علمت : — ب ؛ كما قد علمت سا ، م ، ه (٢) الجنسية : — سا ، م ، ه  
 || نظرا : نظرد ، ن ، ه (٣) ونظرا : نظراب ، م ؛ ونظرن (٤) سالب : سالباد || قيل :  
 هل ب ؛ — د ، ن || فلهذا : ولهذا ، ن (٥) الإيجاب : الإبطالد ، س ، سا ، م ، ن ، ه  
 || وهذا : هذا د || وزيف : ورفع ه (٦) بالسلب : السلبم || كذلك : وكذلك س  
 || إنما : — د (٧) التعليم : المعلم ه ؛ المعلمم || السلب : + البتة د  
 (٨) والأبطال : فالإبطال ب ، م (٩) وقد يكون بسالب جزئي : — د || بسالب : لسالب سا  
 (١٠) إذا : + ما س || كان : — ساد ه (١٠-١٢) إذا . . . والحیوان : — م  
 (١١) الثلج : الملح سا || أنه : أن س (١٤) غير : + فيرم (١٤-١٥) وكذلك . . .  
 اللفظ : — سا (١٦) عرضا : عرض ن || للمحمول : للوضع بخ (١٦-١٧) عرضا . . . فليس : — سا

العرضية التي هي لاحتمال غير هذه المعاني الأخرى . ومثال هذا أن يقول قائل : إن البياض عرض له أن كان لونا ، وإنما اللون جملته . وكذلك لو قال قائل : عرض للعدالة أن تكون فضيلة ، فتارة يقع الغلط من الوجه الذي قلنا ، وتارة بأن يجعل الجنس لا محمولا بالتواطؤ بالاشتقاق ، كالأعراض ، فيقال : إن البياض تلون ، وإن المشى تحرك ، وإن النحلة تغير . ولو كان اللون خاصة للبياض ، لما كان مانع يمنع أن يشتق من بسيطها الاسم . لكن أمثال هذه الأشياء أهم من موضوعاتها ، فليست أيضا بخواص .

وهذا الموضوع برهاني ، والقياس عليه من الشكل الثاني ، ويصلح للإبطال ، ومن وجه أيضا للإثبات . أما الإبطال فإنه يقال مثلا : محمول كذا جنس للوضوع ؛ ولا شيء مما هو عرض للوضوع بجنس له ، فيكفي في الإبطال قياس واحد .

وأما في الإثبات فيحتاج إلى مقدمات كثيرة بالقوة ، حتى يقال : كذا ليس بجنس ، ولا حد ، ولا خاصة ، وكل ما ليس بكذا ولا كذا ، فهو عرض . لكن هذه القياسات بالحقيقة مركبة من منفصلات كثيرة ، كأنه قال : كذا إما أن يكون جنسا أو فصلا أو ناصة أو شيئا آخر ؛ ثم يستثنى فيقول : ولكنه ليس بجنس ؛ فينتج : ولكنه كذا أو كذا ؛ ثم يستثنى مرة أخرى حتى يبقى واحد . إلا أنهم يستعملون الاستثناءات كصغرى واحدة ، ثم يجعلون الكبرى مقدمة موضوعها مركب من محمولات الاستثناءات ، وينتجون . ومع هذا فإن الأولى بهذا الموضوع أن يكون معدا نحو الإبطال .

وموضع آخر معد نحو الهلية بالذات ؛ وقد يمكن أن يجعل معدا نحو اعتبار العرضية ؛ وهو مأخوذ من اعتبار الموضوع في المسألة بأن يقسم إلى أنواعه وأصنافه القريبة منه أولا ،

(١) الأخرى ؛ + عرضا د ، ن (٤) تلون ؛ لون ه (٥) تغير ؛ تقرب د ، ن ؛ تقرب ص || للبياض ؛ البياض د ، ن (٦) لكن ؛ في نج || فليست ؛ فليس ص (٧) ومن ؛ من س (٨) أما ؛ وأما س || الإبطال ؛ للإبطال ، سا ، ن || أما الإبطال ؛ - م (١٠) الإثبات ؛ للإثبات د ، س ، ن (١١) لكن ؛ ولكن ، ن (١٢) إما ؛ وإما س (١٣) لكنه ؛ أنه س ؛ + ليس بجنس د ؛ + ليس ه (١٤) حتى ؛ - س || واحد ؛ واحدا د ، م ، ن ، ه || إلا أنهم ؛ لكنهم د ، ن || كصغرى ؛ كصغرى ه (١٥) موضوعها مركب من ؛ موضوع د ، م ، ن || ومع ؛ مع د ، سا (١٦) معدا ؛ - س (١٨) المسألة ؛ المسألة د || إلى ؛ على ب

ثلاثا يتشوش بالوقوع إلى الكثرة دفعة ، بل يجب أن يكون الابتداء بالقسمة مما هو أقل ، ثم يتدرج إلى ما هو أكثر ، فيقسم أيضا جزئيات الجزئيات القريبة ، ويوقف عند الحد الذي إذا تجاوز وقع في الأشخاص ، مثل ما لو كانت المسألة أنه : هل العلم بالمتقابلات واحد؟ فيقسمها أولا إلى الأربع ثم يقسم الأربع إلى جزئياتها ، فيقسم الأضداد إلى العدل والجور وما أشبه ذلك ، ويقسم المتضائفات إلى الضعف والنصف وما أشبه ذلك ؛  
 • والعدم والملكة إلى العمى والبصر وما يشبههما ؛ ويقسم النقيض إلى قولنا ، الشيء كذا وقولنا ليس كذا ؛ وإلى البسيط كقولنا : إنسان ولا إنسان ، والمركب كقولنا : هو إنسان ليس هو بإنسان ؛ على ما علمت .

فتأمل ، فإن كان المحمول غير موجود في شيء منها ، وكان الدعوى جزئيا موجبا ، آتينا بالقياس على نقيضه ، أو كان غير موجود في بعضه وكان الدعوى كليا موجبا ، آتينا بالقياس على الجزئي السالب ؛ وهذان للإبطال .

وأیضا إن وجدنا الحكم مستمرا في جميعه آتينا بالقياس على كلى موجب ، أو وجدناه مستمرا في بعضه آتينا بالقياس على الجزئي الموجب ؛ فصلح هذا للإثبات والإبطال .

فإن كان الدعوى كليا موجبا ، وكان الأمر موجودا في كل الموضوعات أو أكثرها ، فإن الأكثر في الجدل كالكلى ، ثم لم يظهر عناد جزئي سالب ؛ أو كان الدعوى كليا سالبا وكان السلب مستمرا في الكل أو في الأكثر ، ثم لم يظهر عناد لجزئي موجب ، فعليك أن تسلم ولا تجادل . فإنك إذا جادلت من غير مناقضة تجدها ، كنت أهلا لأن يضحك منك .

(١) بالقسمة : والقسمة ن || أقل : أولد (٢) الجزئيات : م (٣) إذا : ب  
 || وقع : أرفع م || أنه : هـ (٤) ثم يقسم الأربع : س (٥) المتضائفات :  
 المتضائفات من (٧) وإلى : أو إلى د ، سا ، هـ || إنسان : الإنسان د || ولا : لام  
 (٩) فتأمل : فتأمل ب ، هـ || فإن : إن ب ، م || آتينا : هـ || (٩-١٠) جزئيا .  
 الدعوى ، د (١١) وهذان : وهذان : م (١٢) كلى : كلى د ، م ، هـ || أو وجدناه :  
 وجدناه ب || أو وجدناه مستمرا : د ، ن || الموجب : م || فصلح : فصلح س ، سا  
 (٤) أكثرها : أكثر من ، م (١٥) الأكثر : م || كالكلى ثم : كان كليا : ب ، ن  
 || عناد : بعناد ؛ عناد || جزئي : بجزئي س ، م ؛ والجزئي هـ || سالب : السالب هـ  
 (١٦) أرفق الأكثر : رفي الأكثر ؛ أو الأكثر د ، م ، ن ، هـ ؛ والأكثر سا || ثم : ب ، د ، م  
 || عناد : عناد د || لجزئي : بجزئي د ، س ، سا ؛ الجزئي ن (١٧) إذا : إن د ، س ، سا ، م ، هـ

فقول : إن هذا الموضوع إنما يكون برهانياً بعد أن تكون الجزئيات كلها قد رتبت فلم يفلت شيء ، ثم يكون المحمول من الإيجاب والسلب على كلية كل جزئى .

أما الذى تؤدي إليه بقسمة أولى أو بقسمة ثانية ، فإنه لا بأس فى أن يكون الحكم أعرف فى الجزئيات منه فى الكلى ، وأن يتوصل من الجزئيات إلى الكلى ، لكنه من شرطه أن لا يكون كل نوع أو صنف مما انتهت إليه القسمة محمولا فيه الإيجاب والسلب إلا باستقراء الأشخاص ؛ فإن ذلك لا يفتى ولا ينتهى ، اللهم إلا أن يكون تتبع الجزئيات الشخصية على سبيل التجربة الموقعة للتصديق الكلى المعروف حالها فى كتاب "القياس" ؛ فحينئذ يصلح هذا النظر .

فأما إذا لم يكن الحكم على كلية جزئى جزئى مما هو تحت الكلى الأول الأعم بيتاً ، من هير التفات إلى جزئياته الشخصية التفاتاً غير تجريبى ، فإن هذه الطريقة لاتنفع فى البراهين .  
وإنما تنفع فى البراهين حيث تكون إما فى حكم الاستقراء التام ، أو فى حكم التجربة التى تقع فى كل نوع مما وقف عنده وقوفاً بالغا ، وهذا مما يقع فى القليل .

وأما المخاطب التعليمى ، فإذا أورد عليه أكثر جزئيات الأمر ، وكان الحكم فيها مستمرا — لكن المعلم الأول لم يبين أن ذلك فى الكل ، بحيث ولا شاذ واحد — كان من العدل أن لا يسلم المقدمة للحجيب ، وأن ينكرها من غير أن يلزمه الإتيان بعناد ألبتة ؛ فإن الحق ليس يتبين له بسبب أنه يجد معاندة أو لا يجد . فإنه إذا كان لا يجد هو معاندة للحكم ، فليس

(٢) من : فى د ، ن (٣) أما : وأما س || أولى : أوليه ه || فإنه لا : فلا د ، ن  
|| فإنه : — سا (٤) الكلى : الكلّيات ه (٥) أو صنف : أو كل صنف د ، ن || إليه : — د ، ن  
|| محمولا : محمول ب ؛ مجهولاد س ، سا ، م ، ن || إلا : — د ، ن (٦) باستقراء : الاستقراء م  
|| يفتى ولا : — د (٧) المعروف : المعروف س ، سا ، م ، ن || القياس : البرهان نج  
(٩) كلية : — ه || جزئى جزئى : جزئى م ؛ جزئى جزئياً ن || هو : — سا || الأول : — سا ||  
|| الأعم : أعم د ، ن (١٠) التفاتاً : التفات د ، ن || غير : من سا ؛ — ه  
|| تجريبى : بجزئى د ، سا ، م ، ن || البراهين : البرهان م (١١) وإنما تنفع فى البراهين : — م  
|| حيث : بحيث د ، ن || التجربة : تجربة سا || التى : — ب ، د ، س ، سا ، م ، ن  
(١٢) وقف : يقف س || يقع : وقع د (٣) وأما المخاطب : والمخاطب د ، ن (١٤) المعلم :  
+ الأول د || من : فن سا ، م (١٥) يلزمه : يلزمها ه (١٦) يتبين : يبين ب ؛ يبين م  
لا يجد : لا يجب د ، ن || للحكم : — د ، ن

يجب أن لا يكون في نفس الأمر له معاند . وإذا جاز أن يكون في نفس الأمر معاندة جاز عنده أن لا يكون الحكم الكلي حقا في نفس الأمر، وإن كان حقا في الأكثر . فإذا جاز ذلك عنده ، لم يكن التسليم مما يلزمه ، فلم تكن نتيجة القياس مما يلزمه ، فلم يكن تعليم .

وأما في الجدل فليس الغرض عقد قياس من حقايات أوليات بيّنة ، بل مما هو بين في المشهور . وأكثر بيان المقدمات في المشهور ، إنما هو في الاستقراء ؛ فإذا أتى باستقراء يعم الأكثر ، فقد أتى بالقانون الجدلي . فإن وجد المخاطب ما يعاند به ، فقد ناقض المقدمة الكلية ؛ وإن لم يجد ؛ بل وجد استمرارا ، قَبِلَ ما في حكم الجدل أن يقبل . فأما إن قال : لأقبل ، ومع ذلك فليس عندي عناد ؛ بل أنا عاجز عن المناقضة ، فقد تعرض لأن يسخر منه . فهذا الموضوع معد نحو الإثبات والإبطال المطلق من هذا الوجه .

١٠ . وأما أنه كيف يكون معدا نحو العرض ، فإن يجعل النظر في المحمول ليس على أنه محمول مطلقا ، بل على أنه موجود عرضا في الكل والأكثر ، أو ليس موجودا عرضا في شيء أو في الأكثر .

وموضع ثالث شبيه بهذا الموضوع في شيء ، ويخالفه في شيء . أما مشابهته لما مضى ، فإنه تتبع لآحاد كثيرة . وأما مخالفته فلأنه تتبع لآحاد كثيرة ، هي أجزاء الحد الأول ، فقد كان تتبع لآحاد كثيرة وهي جزئيات الموضوع . وأيضا ، فإن الأول كان التبع فيه ١٥ مخصوصا بجانب الموضوع . وأما هذا فإن التبع فيه غير مخصوص بأحد الجانبين وحده .

(١) لا : م || معاند : معاندة م || الأمر : د ، ن (٢) وإن : فإن سا ، ن || فإذا : وإذا د ، م ، ن ، هـ (٣) لم يكن التسليم مما يلزمه : — م || مما : قياسا (٤) مما : — ب (٥) إنما : — سا (٦) بالقانون : بالقياس د ، ن || المخاطب : + معانده فقد أتى بالقانون الجدلي وإن وجد المخاطب نج || يعاند : يعانده د (٧) وإن : فإن د ، ن || استمرارا : استمراره || حكم : الحكم هـ || الجدل : الجدلي سا ، هـ || استمرارا . . . . الجدل : — د (٨) لأن : لاس (٩) فهذا : بهذا سا || معد : معه سا ؛ بعد هـ (١٠) العرض : العرضية م || المحمول : المحمولون || على أنه : على سبيل أنه م (١٣) شبيه : يشبه م ، م ، هـ || مشابهته : مشابهة م (١٤) فإنه : فلأنه ؛ فلان || فلأنه : فلان د ؛ فلان || الأول : والأول ب ، م ؛ سا || فقد : قدم ؛ وقد ن (١٥) يتبع : تبع م ؛ تبعيا م || وهي : هي د ، ن ، هـ ، || فإن : + كان || كان : — د || التبع : التبع د (١٦) وأما هذا فإن التبع : وهذا فإن الشئ د ؛ وهذا فإن التبع ن

وأما نفس الموضع ، فإن يورد حد كل واحد من الموضوع والحمول ويحلل إلى أجزائه ،  
ويطلب هل في الأجزاء ما يمنع وجود المحمول للموضوع ، فإنه إن كان جزء من حد أحدهما  
متنافيا للآخر ، بفحمة الحد متناف ، فالمحدود متناف . مثال ذلك ، إن قال قائل خير مبال  
ولا متق : ” إن الله يظلم “ نظرنا في شرح اسم الله تعالى ، وفي حد الظلم ، فنجد شرح اسم  
الله تعالى أنه : هو الموجود البرئ عن الانفعال والتغير ، المعطى لكل موجود وجوده .  
ونجد حد الظلم : أنه إضرار يصدر عن الشيء طوعا - وإن كان هناك شرط زائد فلا يحتاج  
الآن إليه - فنجد الإضرار تغيرا ما وتأثيرا بوجهه . ونجد الله تعالى لا يصلح أن ينسب  
إليه تأثير الضرر فيه ، وتغير الطارئ عليه إياه ، فيصير ذلك لنا سببا إلى إبطال الدعوى .

وكذلك إن قال قائل : ” إن الفاضل قد يحسد “ ، فننظر في حد الحسد ، فنجد أنه أذى  
يلحق بسبب الشعور بحسن حال الأختار ، ونجد الفاضل هو الذي يجري في الفعل والانفعال ،  
والتلذذ والتأذى ، على ما هو الجميل والعدل ؛ فيجب أن يكون الفاضل غير حسود .

وكذلك لو قال قائل : ” إن المنافس حسود “ ، ونجد المنافس بأنه هو المتالم لحسن  
حال من لا يستحق الخير من الأشرار ، فنعلم أن المنافس ليس بحسود .

فإذا حللنا الحسد إلى أجزاء أولى ، ولم يخرج من الأجزاء ما يشعر معه بالمتنافاة ، لم نقف  
ولم نقط ، بل لم نزل نحلل ونحلل حتى نلمح النافع في الغرض ؛ أضحى لم نزل نقبل على تحليل  
حد أجزاء الحد الأول ، ونستمر في الجانبيين كذلك إلى أن نقضى إلى أجزاء تنبهنا على ذلك ،  
فنكون كلما حددنا حدا ، وأتينا بتفصيل مركب لاحتمال من مفردات هي أسماء وألفاظ  
بسيطة ، أتينا بدل المفرد بقول . فإن هذا الصنيع يسهل لنا سبيل إدراك المطلوب ، إما

(١) الموضع : الموضوع م ، ن ، د ، هـ (٣) للآخر : لحد الآخر م (٤) ولا متق : م -  
|| وفي ١ في م (٧) ما : م - م || وتأثيرا : م - د ، ن || ونجد الله تعالى : والله م  
(٨) عليه : م - كان هناك شرط زائد فلا يحتاج الآن إليه فنجد الإضرار م (٩) فننظر : فنظر ما  
(١٠) بحسن : لحسن ب ، م ، س (١٢) وكذلك : ولذلك هـ || المنافس : م - هو م  
|| وكذلك . . . حسود : م - م || بأنه : م - د ، ن || لحسن : بحسن م (١٤) أولى : أول م  
|| نقف : نقف ما (١٥) ولم نقط : م - د || نزل : م - ما (١٦) تنبهنا : تنبها هـ  
(١٧) كلما : كل ما م || وألفاظ : ألفاظ د (١٨) بقول : قول د ، ن ؛ بقول هـ  
|| الصنيع : السبيل م || سبيل : سبيل إلى م || المطلوب : المطلوبات م



من نفس أجزاء الحد كما عرفنا ، وإما من لوازم أجزاء الحد . فإننا ربما نتأدى إلى جزء حد يكون له لازم بين اللزوم ، ويكون بين المناقاة للجانب الآخر . وهذا الموضوع نافع في الإبطال في ظاهره ؛ وظاهره معد نحو الهلية . وهو موضع نافع في البراهين أيضا .

- وموضع آخر يشبه هذا الموضوع ، ويشبه الأول ، وهو أن يكون الجدلى يضع المقدمات التي يريدتها ، ويأخذ في مقاومتها يطلب العناد ، فينتفع بذلك منفعتين : إحداهما أنه من حيث هو جدلى له أن يقيس على المتقابلات ، فيكون له بما فطن له من المقاومة أن تبطل المقدمة الحاصلة له عندما يحتاج أن يستعمل نقيضها في قياس آخر يسوق إلى تصحيح وضع يقابل الوضع الذي يصحح بتلك . وأيضا فيكون له أن يحتز بالشروط التي إذا اشترطت في المقدمة لم توجد لها مقاومة ، فيستعملها — عندما يستعملها — على الجهة التي ينتفع بها في أمان من نقضها . وهذا الموضوع من حيث هو تتبع للجزئيات ، فيشبهه ما سلف ؛ ومن حيث إن الغرض فيه وجود موضع واحد مشترك للقياس على متقابلين يخالفه . وبالجملة جهة اعتباره غير جهة اعتبار الموضوع السالف . وهذا الموضوع جدلى جدا .

(٢) لازم : لوازم من (٤) يشبه : أيضا س (٥) إحداهما : أحدهما ب ، د ، سا ، ن ، هـ (٦) المتقابلات : المتقابلات ب ، د ، ما ، ما || بما : لما سا ، م (٧) عندما : عندما م || عندما يحتاج أن يستعمل : ويستعمل د ، ن || يسوق : يسوق س ؛ — هـ || وضع : على وضع سا (٨) يقابل : يقال م || بتلك : بها د ، ن || اشترطت : اشترطت م (٩) عندما يستعملها : — ن || الجهة : الجهة س ؛ الجملة م (١٠) نقضها : نقضها د ، ن ؛ بعضها م ، هـ || الموضوع : الوضع ن || ومن : من د ، ن (١١) موضع : وضع م (١٢) غير : وغير د ؛ من هـ || اعتبار : اعتباره ن

## الفصل الثاني

### فصل ( ب ) في مثل ذلك

وموضع معد نحو اعتبار اللفظ ، وناوع في الإثبات والإبطال جميعا ؛ وهو أنه إن كان لم يأت للمعنى بالاسم المشهور له ، بل اخترع من نفسه اسما ، إما على سبيل اشتراك فيه ، إذ كان لذلك الاسم عند الجمهور مفهوم آخر ، أو على سبيل ابتداع اسم إن كان ليس له عند الجمهور دلالة ، فإنه يبطل عليه قوله ، ويقال له : إن اللفظ الذي أتيت به باطل ، لأن الواجب علينا اتباع الجمهور في التسمية للعاني ، وإن كان لا يلزمنا اتباعهم في إيقاع ذلك الاسم بذلك المعنى ، على ما يظن داخلا تحت المعنى .

ونحن نخالفه ؛ فإن التسمية على وجهين ؛ تسمية بغير واسطة ، وتسمية بواسطة .  
 ١٠ والتسمية بغير واسطة كتسمية معنى الحيوان حيوانا ، والمعنى الفاعل للصحة مصححا ؛ وهذا إلى الجمهور . وتسمية بواسطة ، كتسمية العلاج الفلاني مصححا ، والجسم الفلاني حيوانا ؛ وذلك بأن يجعل الشئ داخلا تحت المعنى الذي له الاسم أولا ؛ وليس هذا إلى الجمهور . فإن العامة إذا سموا مفيد الصحة مصححا تبعنهم ؛ فإن قالوا : إن الاستفراغ قبل النضج في الأمراض الحارة والمزمنة مصحح ، لم تبعنهم . فإذا لنا أن نبطل قول من يأتي باللفظ الغير الدال على المعنى في المعارف ، ولنا أن تثبت بأن ندل أن هذا اللفظ ١٥  
 والح في المعارف لهذا المعنى .

( ٣ ) وموضع : + آخرم || وهو ، هو ه ( ٤ ) اسما : أسماء م || إما : — د  
 || إذ : إذا ه || كذلك : لذلك ه ( ٥ ) آخر : أجزاء د || أو على : وعلى ب ، د ، ه || سبيل :  
 — سا ؛ + اشتراك د ، ن ( ٦ ) قوله : + بقوله د ، ن || الذي : — ه || أتيت : أثبت م  
 ( ٧ ) يلزمنا : يلزمها م ( ٩ ) فإن : في ب ، م || وتسمية : التسمية ه ( ١٢ ) يجعل :  
 + ذلك م ، ه ( ١٣ ) تبعنهم : تبعناهم م ؛ معناه م ( ١٤ ) مصحح : يصحح م ، ن  
 ( ١٥ ) باللفظ : اللفظ ه || اللفظ : — ه ( ١٦ ) المعنى : + فقولنا إذن إن كذا يصح حق د ، ن ؛  
 فقولنا إن كذا مصحح حق م

وهذا الموضوع جدلى أيضا ؛ فإن البرهانين إذا فهموا من اللفظ شيئا أو اخترعوه ، أو عملوا به ما شاءوا ، لم تلفت إلى ذلك ، بعد أن يكون المعنى مراعى .

وموضع آخر يجوز أن يكون جدليا ، ويجوز أن يكون مغالطيا ؛ وذلك أن الجدلى إذا استعمل لفظا مشتركا ثم حكم عليه بحكم كلى ، ثم بين استمراره في جميع آحاد تلك المعانى ، انتقل فقال : فكل كذا كذا ، مدخلا فيه المعانى الأخرى . وإنما يمكنه أن يفعل ذلك إذا كان المخاطب لا يشعر باشتراك الاسم ، وإلا فإنه سيقول له : إن الذى أثبت الحكم فيه غير الذى تنتقل إليه بالمعنى ، وإن كان يشارك فى الاسم .

وهذا الموضوع صالح للإثبات والسلب . وأما المبطل فيكفيه أن يبين فى بعض تلك المعانى أن الحكم غير موجود إذا كان يبطل كليا . وأما المثبت فلا يمكنه أن يثبت أن الحكم كلى بسبب وجوده فى جزئى واحد ، بل بسبب وجوده فى الكل ، أو فى الأكثر ؛ إلا أن يكون شئ واحد ، وهو أن يكون مقنعا أو مسلما أن الحكم فى الجميع كالحكم فى الواحد ؛ وذلك فى الأمور المقومة واللازمة ؛ فإنه إذا صح أن المحمول مقوم بالجزئى واحد من كلى أخير ، صح أنه مقوم للكلى بها ؛ وكذلك فى اللوازم التى لا تفارق إذا سلم أنه موجود لشئ من الكل . وفى جميع ما يقع عليه الاصطلاح بين المحجب والمسائل أن الحكم فى الواحد والكثير لا يختلف . فإما إن لم يكن كذلك ، فالجزئى الواحد لا ينفع فى إثبات حكم كلى ؛ فليس إذا كان نفس الإنسان غير مائة يلزم أن يجعل كل نفس غير مائة . وأما إذا كان

( ١ ) البرهانين : البراهين ه || شيئا : اسما || أو اخترعوه : واخترعه د ، سا ، ن ؛ أو اخترعوه م  
 ( ٢ ) أو عملوا : وعملوا د ، ن ( ٤ ) جميع : — ه || آحاد : — د ، م ، ن ؛ أخذ سا ؛  
 أحدم ، ه ( ٥ ) فكل : وكل ن || مدخلا : يدخل د ، ن ( ٦ ) لا : — ن || فإنه : — ه  
 || سيقول : فسيقول ه ؛ يقول م ( ٨ ) والسلب : ولللب م || وأما : أما د ، م ، سا ، ن ، ه  
 || المبطل : البطل م || فيكفيه : فكيف ن || يبين : يثبت سا ( ٩ ) إذا : وإذا سا  
 ( ١٠ ) كلى : الكلئى م ( ١١ ) يكون : — سا || واحد : — ه || كالحكم : كأنكم د ، ن  
 ( ١٣ ) أخير : آخرسا م ، ن ، ه || صح : وصح ب ، م ، سا ، م ؛ ويصح ه || بها : — م  
 || إذا : وإذا سا || سلم تسل م ، ه ( ١٤ ) الكلئى : الكل م || عليه : فيه م ( ١٥ ) ينفع :  
 يقع ه ( ١٦ ) وأما إذا : وإذا ن

القائل قال : إن نفس كل إنسان ، ونفس إنسانٍ واحدٍ ، حكمه واحد ؛ ثم يبين أن نفس فلان غير مائة — وقول نفس الإنسان ونفس كل حيوان يتفقان في هذا الحكم — ثم يبين أن نفس الإنسان غير مائة بدليل من المشهورات ؛ مثلا أنها خاطبت بعد الموت في الرؤيا فلانا فأخبرته بأن له رفيقا في موضع كذا ، أو بأن فلانا المدعى على ورثته محق ، أو بشئ مما يشبه هذا ، فأقنع هذا في المشهور بأن نفسه تكون حية ، وهي التي أتت نفس النائم فحدثته بما حدثته ، انتقل القائل فقال : وكل نفس إنسانية لا تموت ، إذا كان الخلاف في كل نفس وفي هذه الواحدة خلافا واحدا .

فكذلك حكم ما تكون الجزئيات فيه ليست جزئيات المعنى ، بل جزئيات اللفظ . وإنما يلجأ الجدلي إلى هذا الصنيع ، حيث لا يجد الحكم عاما بحسب معنى واحد وجود المهندس مساواة الزوايا الثلاث لقاومتين في المثلث ؛ فإن الجدلي لو وجده عاما لم يحتج إلى أن يستعمل الاسم المشترك ، بل كان له أن يقصد المعنى الواحد الذي الكلام بالحقيقة فيه ، ثم يبين الحكم فيه . وإن كان لا يجد الحكم عاما ، ويجده خاصا بالمعنى الذي يقصده ويثبته فيه ، فما حاجته إلى الاشتغال باللفظ المشترك ؟ إنما يحوجه إلى ذلك أن الحكم يكون واضحا في غير المعنى المقصود ، فيأخذه على أنه في المعنى المقصود لاشارك الاسم . نعم إن وجد الحكم عاما في جميع ما فيه اشتراك الاسم ، فمن إظهار القوة أن يستعمل البيان في جميعها ، وإن كان لا يلزمه ذلك ، بل يكون كأنه يقول : إن الحكم الذي ادعيت له ليس هو الحق وحده في كذا ، بل وفيما يشاركه في الاسم أيضا ، فإن حكمه حكمه . مثل أنه إن قيل : هل العدل واجب ، وكان الواجب يقال باشتراك الاسم على النافع وعلى الجليل نفسه ، وعلى الواجب وجوده ، فيبين أن العدل واجب بالمعنيين جميعا ، ليكون قد أظهر

(١-٢) يبين . . . ثم : - ن ، ه (٢) يتفقان : معقبان سا ، م (٤) رفيقا : دفينانج ، م ، رفيق من || أو بأن : ربأن ب ، ه || فلانا : فلان ب || ورثته : قريبه ن (٦) فقال : وقال : م ، م || إذا : إذا سا ، م (٨) فكذلك : وكذلك د ، ن (٩) الصنيع : الصنع (١١) الكلام : + فيه م (١٣) وبينافيه : وبينافيه د ، ن ؛ وبينافيه فيه م ؛ وبينافيه فيه ه || فا : مام || يحوجه : حاجته نج ، ه (١٤) فيأخذه على أنه في المعنى المقصود : - م (١٥) إن : إذا د ، ن (١٦) وإن : فان ن || ادعيت : أقوله د ، ن (١٩) وعلى الواجب وجوده : - د ، م ، سا ، م ، ن ، ه || فيبين : فيين د ، م ، ن ه || جميعا : + أو يبين أن الظم ليس واجبا بالمعنيين جميعا د ، ن ، ه

قدرة على البيان ، وتكلف ما هو فوق الواجب . وهذا بعد أن يدل على أن هناك اشتراكا في الاسم ، وأنه غير ذاهب عليه الاسم . فأما إذا دل على اشتراك الاسم ، ولم يمكنه أن يستعمل هذه القوة ، فأشار إلى أن أحد المعنيين موجود له الحكم ، ولم يمكنه أن يبين أن المعنى الثاني كذلك ، فقد خرج عن عهدة البيان . لأنه إذا بان أن أحد المعنيين موجود ، وأنه إنما نحا ذلك المعنى ، فقد سلمت دعواه .

٥

فهذا الموضع إذا أخذ على ظاهر المذكور عند الشروع في بيانه ، فهو سوفسطائي ، وإذا أخذ على وجه آخر يكون جدليا . وهو أن كثيرا من الأسماء المشتركة في الحقيقة ليست مشتركة في المشهور ، وإن كان المشهور لا يمنع أن يوقف على الشركة فيها ، فتصير أيضا حينئذ الشركة فيها مشعورا بها في المشهور ، وإن كانت قبل ذلك في حكم المتواطئ ؛ فإن كثيرا من المقدمات الجدلية المشهورة تكون مشهورة ، ثم قد يشعر بنقيضها ، وتمنع ، وتوفى ، فضلا عن الشهرة في اشتراك الاسم ، ولا يوجب هذا كونها غير مشهورة بالحقيقة . فليس الشعور بأن الأمر غير حق يجعله غير مشهور ، بل إذا كان ذلك الشعور أمرا ظاهرا جدا ، غالبا ، موقوفا عليه في حال ما يخاطب به المخاطب عند كل أحد ، فينبذ لا تكون الشهرة حقيقية ، بل تكون إنما راجت المقدمة على إنسان ما بسبب من الأسباب ، وفي وقت غفلة .

١٠

١٥

وأما ما يكون مشهورا مقبولا قد يسلمه الجمهور ، وقد يعتقدونه ، ويستترون عليه ، ولا يظهر لهم أن المشهور يمنع شهرته في الحال بأدنى تأمل ، بل إنما يظهر ذلك بنحو من النظر أدق من ظاهر النظر العامي ، فذلك مشهور في نفسه . فإذا أخذ من حيث يسلمونه ، أخذ

(٢) وأنه : فإنه د ، ن || فأما : وأما س (٣) فأشار : وأشار د (٤) أن المعنى : المعنى م (٤-٣) له الحكم . . . موجود : — د (٦) ظاهر : ذلك س (٨) مشتركة : بشركة م (٩) حينئذ : — د ، ن || المشهور : المشهورات سا || كانت : كان س || المتواطئ : متواطئ ب (١٠) بنقيضها : بنقيضها س (١١) مشهورة : مشهور ب ، د ، س ، سا ، هـ (١٢) ذلك : — هـ (١٣) أحد : + يكون م ، هـ || لا : لأن د (١٤) حقيقة : بحقيقة د || بسبب : لسبب د ، سا ؛ — هـ (١٧) وفي : في د ، ن || غفلة : غفلة ب (٨١) يعتقدونه : يفقدونه سا (١٩) يمنع : يمنع هـ + في م || بل : — ب ، س || يسلمونه : يسلم س || أخذ : أخذه س ، سا

من حيث هو مشهور ، وصلاح استعماله على أنه مشهور . وإذا أخذ مقابله من حيث هو مشعور به ، ورفد بحجة ، فهو أيضا جدلى .

وبالجملة ، فإن المشهور إذا أحس بصدق مقابله ، أو شهرة مقابله أيضا ، أو صحح ذلك بنحو من التصحيح ، كان كل واحد من المتقابلين مشهورا . فكذلك قد تكون المقدمة المستعملة لاشتراك الاسم على أنه متواطئ ، إذا كان المشهور يقبله ويسلمه جدلية .  
وأيضا إذا شعر بالاشتراك الذى فيها ، ومنع استمرار الحكم فيها على منهاج واحد ، فإن المقدمة الفاعلة ذلك تكون أيضا جدلية .

وبالجملة ما يسلمه الخصم — وإن كان شاعرا — فهو جدلى ، فضلا عن أن يكون مشهورا مطلقا ، ومشهورا غير مطلق . وإنما يكون استعمال الشنع مغالطة فى الجدل ، إذا أخذ على أنه مشهور مطلق ، أو محدود محمود ، ولم يكن كذلك ، وروج على أنه كذلك . وأما إذا أخذت المقدمة الشنعة من حيث هى متسامة من المخاطب ، فاستعمالها عليه جدلى . فإذا ن هذا الموضوع يصير جدليا بهذا الاعتبار . ولا مناسبة لهذا الموضوع مع البراهين ، لكنه قد يناسب القياسات الامتعانية والعنادية .

وموضع آخر شبيه بهذا ، غير أن بدل الاسم المشترك المحصل فيه اسم متشابه أو مشكك ، فإنه يجب أن تفصل دلالاته مميزة محصلة ، ويتأمل الحال فى الواقعات تحته . وأما الأمثلة لذلك ، فإن يكون لأشياء كثيرة مخالفة الحدود اسم واحد ، لا بالاشتراك البحث ؛ بل بالتشكيك مثلا ، لأن لها كلها نسبة إلى غاية واحدة ؛ أو لأنها غايات لشيء واحد ؛ فإن ذوات الغايات تشترك فى معنى النسبة إلى الغاية الواحدة ، والغايات الكثيرة لشيء

(١) هو : — هـ (٢) مشعور : مشهور هـ || ورفد : فيرفدن ؛ وزيد هـ (٣) أو صحح :  
وصحح هـ || واحد : — ن (٤) فكذلك : كذلك س ؛ وكذلك ن (٦) شعر : شعرنا د ، ن  
(٦) الذى : — ب (٧) ذلك : كذلك د ؛ لذلك ن ؛ + قدم ؛ + أيضا قد هـ  
(٨) يسلمه : سلمه د ، ن (٩) مطلقا ومشهورا : — د ، م || وإنما : وإنما د ، س ، سا ، ن ؛  
فإنما هـ || يكون : — هـ (١٠) مطلق : — هـ || محمود : — د ، س ، سا ، م ، ن  
(١١) فإذا ن : وإذا ن (١٤) مشكك : مشكك سا (١٥) تفصل دلالاته مميزة محصلة : ذلك بميزا  
محصولا ؛ يكون ذلك بميزا محصلا ن || فى : فيه م (١٦) لذلك ن || فإن : فإنه سا  
|| بالاشتراك : باشتراك م || البحث : البحث م (١٧) بالتشكيك : بالتشكك د

واحد تشترك في النسبة إلى ذلك الشيء المبدأ . مثال الأول أن الطب يحد بأنه العلم بالأمر الصحية الحافظة والرادة ، فتكون الأمور الصحية تشترك في لفظة " الصحية " ، وتشترك أيضا في معناه من حيث النسبة إلى غاية واحدة وهي الصحة . ومثال الثاني أن العلم بالمتقابلات واحد ، ولفظة العلم بالشيء ، بل لفظة " بالشيء " تتناول كل واحد من المتقابلات المختلفة الحدود ، من جهة أن لها نسبة إلى شيء ، كما ههنا إلى العلم ، فهي ٥ غايات للعلم معا . فيكون مفهوم " بالشيء " مفهوما متشككا ، من حيث يدل على نسبة .

ومن هذا القبيل أيضا ما ليس التشكك فيه بحسب النسبة ، بل بحسب أن المعنى الواحد بعينه المسمى بالاسم لا يكون حاله عند الموضوعات سواء ؛ بل يكون لبعضها أولا وبالذات ، وبعضها ثانيا وبالعرض . مثل كون المثلث مساوي الزوايا لثلاثين ، وكون متساوي الأضلاع مساوي الزوايا لثلاثين . لست أقول المثلث المتساوي الأضلاع ؛ والفرق بينها ١٠ أن المثلث المتساوي الأضلاع ليس حمل كون الزوايا مساوية لثلاثين عليه بالعرض ؛ وإن كان ليس أولا ، فإنه ليس الحمل بالذات ، والحمل الأول واحد . وقد طلمت هذا في موضع آخر .

ولو كان الحمل الثاني حملا بالعرض ، لكان حمل الجوهري على الإنسان حملا بالعرض ، ولم يكن حقيقيا ، ولكان قولنا : كل مثلث فزواياه مساوية لثلاثين على أنه حمل ذاتي ، ١٥ على الوجه الذي طلمت من قصدنا بالذاتي في مثله كاذبا ؛ إذ مثلث ما ليس كذلك ؛

(١) الأول : المبدأ س (٢) والرادة : الرادة سا || لفظة : لفظ س ، سا ، م || معناه : معناها م (٣) الصحة : الصحية د ، ن || ومثال الثاني أن : وأيضا فإن د ، ن || أن : — سا ، م ، هـ (٤) بالشيء : — هـ || بل لفظة بالشيء : — سا ، م (٥) المتقابلات : متقابلات د || الحدود : المحدود م || من : ومن سا ، م (٥) فهي : فهو د ، ن . (٦) متشككا : متشككا د ، سا ، م ، ن (٧) التشكك : التشكك د ، م ، ن || بحسب : + اللفظ م || النسبة : للنسبة م (٨) وبالذات : بالذات د ، سا ، ن (١٠) المتساوي : — س (١١) مساوية : — د ، ن (١٢-١٤) وإن كان . . . . . بالعرض : — سا (١٢) واحد : واحد د ، س ، ن (١٤) ولم : فلم د ، ن (١٥) حقيقيا : حقيقيا د ، هـ (١٦) إذ : إذن د ، ن

إذ إنما الذي هو كذلك هو المثلث المطلق وحده . وهذا شيء قد عرفته ، فلا أحتاج إلى أن أطول القول فيه مرة أخرى . وإذا كان كذلك ، فالمثلث المتساوي الساقين فإن حمل مساواة الزوايا لقائمتين عليه ذاتي ، وإن لم يكن أوليا ، مع أنه ذاتي له ، اللهم إلا أن يقال : لا يعتبر في الأولية هذا ، بل يعتبر أن يكون الموضع المحصور إذا جردت طبيعته ، كانت طبيعة المحمول يحمل عليها المحمول جملا ذاتيا ، وإن كان الحصر ينزل ذلك عنه إلى جزئيات ، لو عينت ، لم يكن الحمل عليها بعد التعيين أوليا لهذا الشرط . فهذا لو قاله قائل ، لم نعتفه في هذا المثال ، وساهلناه فيه ، ووجدنا عنه مندوحة يغيره ، وبيناه من غير هذا المثال ، مذكرين بما قلنا من الفرق بين الذاتي والأولي .

وأما المتساوي الأضلاع ، فإن حمل كون الزوايا مثل قائمتين عليه حمل بالعرض ، وذلك لأن متساوي الأضلاع قد يكون مثلثا ، وقد يكون غير مثلث ، والمثلث أيضا قد يكون متساوي الأضلاع ، وقد لا يكون . فإذا عرض لمتساوي الأضلاع أن كان مثلثا ، عرض له حينئذ أن كان زواياه كقائمتين ، فإن عرض له أن كان مربعا ، لم يكن ذلك عارضا له ، فإذن قولنا متساوي الزوايا لقائمتين ، أمر يقال على كل مثلث بالذات ، وعلى متساوي الأضلاع ، وقتا ما ، وبالعرض لأجل ما عرض له أن كان مثلثا ، ولأجل عارض له بالحمل . ومثل هذا الحمل يكون بتقدم وتاخر مطلق مختلف في الاستحقاق ، ولا يكون بالتواطؤ الصرف بل بالتشكيك ، أضي إذا قيل على المثلث ، وعلى متساوي الأضلاع . وأما على أصناف متساوي الأضلاع فلا يكون بالتشكيك ، بل يقال عليها بمعنى واحد في درجة واحدة ، حتى لا يتوهم من

(١ - ٢) إذ . . . . . كان كذلك : — هـ (١) المثلث المطلق : مثلث مطلق ن || وحده : + وفي قولنا كل مثلث يشمل على غيره د ، ن (٢) كذلك : — د ، ن || فإن حمل . . . . . ذاتيا : فليس حمل الزوايا لقائمتين عليه أوليا د ، م ، ن (٣ - ٨) مع أنه . . . . . والأولي : — س ، سا ، هـ (٤) الموضع : الموضوع م ، ن (٥) كانت : كأنه م || ينزل : ينزل ب (٦) جزئيات : الجزئيات م || قاله : قال ب (٧) نعتفه : نصفه ب || وساهلناه : وساهلنا م (٨) مذكرين : مذكرين د ، ن || بما : ماد ، م ، ن || بين : من ب (١٠) متساوي : المتساوي م (١١) لمتساوي : المتساوي د || أن : وأن هـ || كقائمتين : مساوية لقائمتين م (١٢) عارضا : عرضا هـ || قولنا : فلنا ب ، سا ، م ، هـ (١٣) مساوي : متساوي ب ، س ، م ، هـ || وقتا ما : وقيام م (١٤) بالحمل : بالجملة ب ، س ، سا ، م ، ن ؛ وبالجملة د (١٥) بتقدم : تقدم ب || ولا : فلا س ، سا ، ن ، هـ || بل : — د (١٧) بالتشكيك : بالتشكك هـ



هذا أنا قد رجعنا مما قلنا قديما ، إذ معنا أن يكون مثل هذا المقول لا بالذات متواطئا .  
فإننا إنما معنا أن يكون بالتواطؤ ، ودومقيس إلى جزئيات طبقتين قياسا يوجب في  
الطبقتين اختلافا من حيث التقدم والتأخر ، أو الاستحقاق ، أو غير ذلك مما سلف بيانه .  
وأما في كل طبقة ، فحمله حمل واحد .

- ولكن لقائل أن يقول : فساواة الروايا لقائمتين يقع على المثلث المطلق ، وعلى متساوي  
الأضلاع ، بالتشكيك ليس بالتواطؤ ، إذ يقع بتقديم وتأخير ، فلم احتجنا إلى نجعل  
متساوي أضلاع مطلقا ، لا مثلثا متساوي الأضلاع ؟

- فأقول : إنه ليس كذلك ؛ وذلك لأن التقدم والتأخر في التشكيك إنما يتم في أمور  
مختلفة ، ليس يحمل بعضها على بعض بالذات ، بل ذواتها متباينة الحدود . وأما ما كان  
تقدمه بأنه أعم ، فذلك تقدم بحسب الوهم . وأما في الوجود ، فالمثلث الموجود هو إما  
نفس المتساوي الأضلاع ، أو نفس القائم الزاوية ، أو غير ذلك . وقولنا : كل مثلث  
فإنما نغني بذلك هذه المثلثات ، والحمل في القضايا عليها ، وليست ذواتها متباينة في القوام  
للمثلث الموجود ، بل هي في ذواتها وفي حقيقتها مثلثات . فكيف نضع المثلث شيئا ،  
وهذه الأشياء أشياء مباينة له ، خارجة عنه ، ثم نقول عليها شيئا ، كما يقال على أمور كثيرة  
مختلفة ، لبعضها أولا وبعضها ثانيا ، وهي متباينات ؛ كما يقال الموجود على ذاتين  
متباينتين في الحقيقة ، ولكن لأحدهما أولا وللآخر ثانيا ، وليس أحدهما الآخر ، بل قد  
يشق لأحدهما الاسم من الآخر . ففي أمثال ذلك يكون اللفظ الواقع الوقوع الذي فيه

(١) المقول ، القول ن ، ه || لا : — س ، ن (٢) أن يكون بالتواطؤ : — د ، ن  
(٤) وأما : + ما هو د ، ن (٥) ان : — م || الزوايا : + الثلاث د ، ن  
|| متساوي الأضلاع : قائم الزوايا د ، ن (٦) ليس : — م || إذ : + قدم  
|| وتأخير : أو تأخير ه || احتجنا : احتجت د ، ن (٧) أضلاع : الأضلاع ه || مطلقا :  
مطلق د ، ن (٨) وذلك : — م || التقدم : التقديم س ، د (٩) وأما : أما ب  
(١٠) بحسب : + ما في س || وأما : أمام || الموجود : الحدود د ، ن (١١) الزاوية :  
الزوايا د || وقولنا : وقلنا م (١٢) وليست : في نج || ذواتها : + ذوات د ، س ، ما ،  
م ، ن (١٣) هي : هو د ، ن || وفي : في ن (١٤) مباينة : متباينة س ، ما || شيئا : هي ب ، ه  
(١٥) وهي : فهي د ، ن || متباينات : مباينات ن (١٥) يقال : تقول س || ولكن :  
لكن ب ، ه (١٦) بل : — س (١٧) يشق : يسبق ن (١٧) ففي : مع س

تقدم وتأنرواقعا بالتشكيك . وهذا مثل متساوى الأضلاع ، من حيث هو متساوى الأضلاع ، والمثلث ، من حيث هو مثلث ؛ فليس وجود أحدهما من حيث هو متعلقا بالآخر ولا هو إلا بالعرض ، هما شيئان متباينان مختلفان ليس أحدهما جزء حد الآخر ولا يمتدلا على الآخر بأنه هو هو بالذات .

٥ فيجب إذن أن نفصل أمر التشكيك في هذا المذكور فنثبت أن الحكم موجود فيها كلها ؛ أو نبطل بأن ليس موجودا فيها كلها . وقد يكون نوع من التشكيك مختلطا بأن يكون اللفظ يدل على النسبة ، وليست النسبة كلها نسبة إلى غاية واحدة ؛ ونسبة إلى مبدأ ؛ مثل العلم بالشيء ، فإنه يعلم ما يكون دائما بما هو له كالمبدأ ، كالعلم بالصحة ، وبما هو له كالعافية ، كالعلم بالتضادات ، فيكون العلم بالشيء يعلم هذين عموم مشكك ، لأنه يعلم كل ما تكون له نسبة إلى الشيء . وقد يكون أهم من هذا ، وهو أنه يتضمن مثل هذين الشئيين ، والذي بالذات وبالعرض أيضا ؛ كقولهم : " الشهوة للشيء " ، فإن لفظة الشهوة للشيء مشككة ، فإن الشهوة للشيء قد تكون على أنها غاية للصحة ، وعلى أنها مبدأ كالمداواة ؛ وعلى ما بالذات كمن يشتهي الحلول لأنه حلو ؛ وعلى ما بالعرض كمن يشتهي الشراب لأنه شراب بل لأنه حلو ؛ فيقال لجميع هذا مشتبه بالتشكيك الشامل لجميع المعاني المذكورة . وأكثر ما يقع مثل هذا التشكيك في الأمور المضافة ١٥ المنسوبة التي تقال بحسب الشيء ، كالعلم بالشيء ، والملك للشيء ، والشهوة للشيء ، فتكون أكثر منفعة هذا الموضع في الأمور المنسوبة والمضافة . وهذا الموضع ينفع في الإثبات والإبطال منفعة المواضع المأخوذة عن الأمور الكلية ، من حيث اعتبار جزئياتها ؛

(١) واقعا : وقوعا ن || هو : هي م (١ - ٢) من حيث هو متساوى الأضلاع : د

(٣) هو هو : هون ه || متعلقا بالآخر ولا هو هو : س (٤) محمولا : محمول س

(٥) هذا المذكور : هذه المذكورة د ، س ، م ، ن || فثبت : فثبت د ، س ، ن ||

أونبطل : ونبطل ه || فيها : سا (٦) مختلطا : مختلطان ه (٧) واحدة : د ،

سا ، م ، ن ، ه || ونسبة : أو نسبة د ، س ، سا ، ن || مبدأ : + بل د ، س ، سا ، م ، ن

(٩) هو : س ، م ، سا ، م ، ه (٩ - ١١) عموم مشكك . . . مثل هذين : ه

(١١) للشيء : لشيء س ، م (١٢) أنها : أنه س (١٣) أنها : أنه س || وعلى ما بالذات :

وبالذات د ، ن || وعلى : أو على س ، سا || وعلى ما : أو د ، ن (١٤) هذا : ه

(١٨) حيث : + هو ه

فإنه تارة يعتبر المحمول ويؤخذ ما يعرض له فيجعل عارضا للموضوع ؛ مثل قولنا : إن الإحساس إدراك ما ، وتمييز ما ، وكل تمييز فمن شأنه أن يقع خطأ وصوابا .

لست أقول : وكل تمييز إما خطأ وإما صواب ، على وجه قسمة تفتضى تباين الموضوعين ، فإنك علمت - حيث تكلمنا في الجزئيات - أن هذا لا ينتج ما نستنتجه الآن ، بل يجب أن تكون الحالتان مما يعرضان لكل واحد ، كقولنا :  
 ٥ كل إنسان يتحرك أو يسكن ، أيضا مما يقتسمان المحمول ، فينتج أن الحس قد يخطئ ويصيب . وأمثال هذه المقدمات الكلية يسهل أخذها في الجدل إذا كانت صادقة في الأغلب وفي الظاهر ، فتصير لذلك مشهورة ، ويصعب أخذها في البراهين .

فهذا النمط فيه بيان لحال الجزئي الموضوع من حال الكلي الموضوع . وتارة يعتبر الموضوع على نحو ما بينا . أما إن كان المطلوب جزئيا ، كما يطلب طالب ليصحح أنه قد يوجد حال ما خسيسا ، وحال ما فاضلا ، بأن يقول : إن كان يوجد علم ما خسيسا كعلم اتخاذ الدفوف ، وعلم ما شريفا كعلم التوحيد ، فقد يوجد حال ما خسيسا ، وحال ما شريفا .

والموضع الأول ليس مطلق النفع في الإثبات ، فإنه ليس موضعا مستمرا صادقا في نفسه في كل موضع ، فإنه ليس يجب أن يكون ما يعرض للجنس يعرض لا محالة للنوع ،  
 ١٥ أو يكون مشهورا في مثله العرض ، بل إنما يكون ذلك صادقا أو مشهورا إذا كان على الشرط الذي أو مانا إليه . فإن لم يكن بذلك الشرط ، لم يكن بيئا ولا مشهورا أن حكم الجزئي فيه حكم الكلي . فيجب أن يستعمل ذلك الموضع حيث يكون فيه الشرط

(١) فيجعل : فيجعله د ، ن (٢) الإحساس : الحساس من || ما : - من  
 (٣) صواب : صوابا ه ؛ + فإن هذان (٤) الموضوعين : الموضوعين ن (٥) نستنتجه :  
 سننتجه د ، ن || يجب : بحسب م (٦) أو يسكن : ويسكن سا ، م || مما : + يعرضان مما  
 م || يقتسمان : يقتسمان د ، م ، ن || الحس : الحمى د ، ن (٧) أخذها : أخذها  
 سا || وفي : في م (٨) ويصعب : يصعب س || أخذها : أخذها سا || البراهين : البرهان د ، ن  
 (٩) فهذا : وهذا ب || لحال : الحال س ، م || وتارة يعتبر : وربما كان من جهة ن  
 (١٠) أما : - م ، ه (١١) ما فاضلا : فاضلا ب ، ه (١١) خسيسا : خسيس ب ، س ،  
 ه || الدفوف : الزيوف سا || شريفا : شريف ب ، س ، سا ، ه (١٢) حال : - د  
 (١٦) يكون : - ن (١٧) لم : ولم س (١٨) فيه

المذكور ، ولا يستعمل بلا ذلك الشرط ، وإلا لم يكن القول مشهورا ولا حقا ، فيكون استعماله مغالطة .

وأما المثال الثاني ، فإنه يثبت الجزئي لا محالة بلا شرط ؛ فإن كل ما يوجد للنوع ، فهو موجود لطبيعة الجنس ، وإن لم يعم . فإن أردنا الإبطال ، أعنى اعتبار الوجود فالموضع الأول نافع على إطلاقه ؛ فإنه إذا لم يوجد شيء للجنس ، لم يوجد ألبتة للنوع .  
 ٥ وليس الموضع الثاني نافعا فيه ، فإنه ليس إذا لم يوجد الشيء للنوع لم يوجد للجنس . لكنه يجب أن تعلم أن الموضع الثاني لا ينفع في الإثبات الكلي ، والموضع الأول ينفع في الإبطال الكلي .

وتقول : إنه إذا كان الشيء الجنسي يحمل على الشيء ، أو يشتق له اسم منه ، كما يقال للإنسان عالم ، والعالم معنى جنسى يشمل المهندس والنحوى وغيره ، فيجب ضرورة أن يكون في الموضوع معنى نوعى داخل تحت المعنى الجنسي المحمول عليه ، فيكون ذلك المعنى موجودا في ذلك الموضوع يشتق له منه الاسم ، لكن المحمول مقول عليه . فإنه إذا لم يكن الإنسان موجودا فيه نوع من أنواع العلوم ، حتى يشتق له منه الاسم ، فيكون كاتبا أو نحويا أو مهندسا ، فإنه ليس بعالم أصلا . وهذا كأنه موضع من رأس ، معتبر بحسب اعتبار ما يوضع للمحمول ليس باعتبار ما يحمل عليه ؛ وهو الأول مشترك على نحو ما علمت بين الجدلى والبرهاني .  
 ١٠  
 ١٥

بل هذه موضوعات ثلاثة : موضع من موضوعات الموضوع ؛ وموضع مما يقال على المحمول قولا ، وموضع مما يقال عليه المحمول قولا . وإن اتفق أن تتشارك بعض

- (٥) فالموضع : فالموضوع س || شيء للجنس لم يوجد : د || لم : ما س || البتة :  
 — هـ (٦) نافعا : نافعه هـ || فيه : — س (٧) الثاني : — ن || لا : — م (٩) منه :  
 — د ، ن || للإنسان : الإنسان د ، م ، ن || جنسى : + يحمل ن (١٠) وغيره : وغيرهما د ، ن  
 (١١-١٢) أن يكون . . . الموضوع يشتق : في الأول أن يوجد له معنى نوعى ما تحت ذلك الجنس بأن  
 يحمل عليه وفي الثاني بأن يوجد فيه فيشتق د (١٢-١٣) لكن المحمول . . . منه الاسم : — ن  
 (١٢) مقول : فنقول د || فإنه : — م || فإنه إذا : فإذا هـ (١٣) يشتق : يكون مشقاد  
 (١٤) رأس : الرأس د (١٥) وهو : وهذا د ، ن || والأول : الأول م (١٦) بين : من سا  
 (١٧) موضع : — ب

هذه المواضع في الموضوع فالاعتبار مختلف . وقد علمت أنه كيف يصلح ما سلف للإثبات والإبطال .

وأما هذا الموضوع الأخير ، فإنه يصلح للأمرين بوجهين : أما للإثبات فإنه إذا وجد أحد أنواع موضوعات المحمول محمولا على الموضوع الأول ، فقد انعقد قياس من الضرب الأول . وأما الإبطال ، فليس أن لا يوجد إلا أحد موضوعاته ، بل ولا شيء من موضوعاته .<sup>٥</sup> حتى إذا عدت مثلا الحركات كلها ، وكانت النفس لا توجد فيها حركة ، صح الإبطال بأن النفس لا تتحرك أصلا .

ومنفعة هذه المواضع هي من حيث تعتبر موضوعات الحدين ومحمولاتها في الوضع ، فيجب إن لم تبين من جهة اعتبارها أن ترجع إلى حدودها وتحالها ، ليلوح لك البيان . فكذا الحال فيما سلف لك من المواضع ، فإن تحليل الحد يسهل السبيل إلى وجود المجمة ، كما قد علمت .<sup>١٥</sup>

ويجب أن تعتبر الحدود الحقيقية والمشهورة جميعا والرسوم ؛ وافرقت بين الحدود المشهورة وبين الرسوم ، فإنه ربما كان الحد المشهور رديا أو كاذبا ، لاحدا ولا رسما ، وربما كان ما هو في الحقيقة حد ، هو في المشهور هو رسم ، وما هو في الحقيقة رسم هو في المشهور حد ، وربما ميز بينهما المشهور على العدل والواجب ، وربما زاغ .<sup>١٥</sup>

(١) فالاعتبار : والاعتبار ، ن (٣) هذا الموضوع : هذه المواضع م ، هـ (٤) أنواع : — د ، س ، م ، ن ، هـ (٥) لا : — س ، سا ، هـ || إلا : — د ، م ، ن ، هـ ، لا سا ، م (٦) وكانت : أو كانت هـ || فيها : بها ب (٨) ومنفعة هذه المواضع هي : وهذه المواضع تنفع د ، ن || هذه : هذا س || المواضع : الموضوع س || هي : — س ، م ، هـ || موضوعات : + ومحمولات د ، ن (٨) ومحمولاتها : — د ، ن || تبين : تبين : د ، سا ، م ، ن (٩) لك : ذلك م ، هـ || البيان : بالبيان هـ (١٠) فكذلك : وكذلك م ، ن (١٣) رديا : ردياس (١٤) ما : بما م || في الحقيقة : بالحقيقة س || هو : — د ، ن (١٤) هو : — د ، ن || رسم : رسما د ، ن || في الحقيقة رسم هو في المشهور حد : رسم في الحقيقة في المشهور حدا د ، ن

## الفصل الثالث

### فصل ( ج ) في مواضع الإثبات والإبطال المأخوذة من أمور خارجة

وليست المواضع كلها مأخوذة من نفس الحدين ، بل قد تؤخذ من أمور خارجة ؛ فإنه قد تؤخذ من أمور تلزم المطلوب ، أو المطلوب يلزمها ، فتطلب أى الأمور هى التى إذا وضعت يلزم منها المطلوب ، فتطلبها وتصحيحها ، فيكون ذلك نافعا فى الإثبات ٥  
للمطلوب فقط كما هو ؛ كان موجبا أو سالبا ، بأن تستثنى عين المقدم . وأيضا تطلب أى الأمور تلزم المطلوب ؛ إذا وضع . وهذا يكون نافعا فى إبطال المطلوب فقط ، باستثناء تقيض التالى . وهذان موضعان يشارك الجدل فيهما البرهان .

وقد ينتفع من الأمور الخارجة باعتبار الزمان ، هل يختلف فيه حدا المطلوب ، مثل ١٠  
من يقول : إن كل معتد نام ، ثم يجد الحيوان الواقف فى السن والمنحط يغتذى فى ذلك الزمان ، ولا ينمى . وكذلك ليس التذكر تعلما ، لأن التذكر تحصيل علم أو معرفة ، إن كان المعلوم بهما زمانيا ، كأننا فيما مضى . وأما التعلم فهو تحصيل علم فى المستقبل قد يكون إن كان معلومه زمايا علما بشىء مستقبل ، كالكسوف المنتظر . وهذا أيضا يشترك فيه الجلى والبرهانى ؛ وينفع فى الإبطال دون الإثبات ؛ إذ كل ما اختلف زمانه فهو مختلف ، وليس كل ما اتفق زمانه فهو متفق . فهذا الموضع من جملة المواضع ١٥  
الخارجة عن حدى المطلوب .

( ٢ ) المأخوذة : المأخوذة هـ ( ٤ ) تلزم : يلزمها سا ، م ، هـ || أو المطلوب يلزمها : وبالجملة د  
( ٤ ) هى : — د ، سا ، ن || التى : يكون د ، ( ٥ ) || وضعت : وقعت هـ ( ٦ ) فقط : فقدس  
( ٦ ) كان : كائن د ، ن || عين : عن سا ( ٧ ) وهذا : هذام || وهذا يكون : ويكون هذا هـ  
( ٨ ) موضعان : يوضعان م || يشارك : فيشارك سا ( ٩ ) فيه : — م ( ٩ ) حدا المطلوب :  
حد المطلوب د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ || ثم : — هـ ( ١٠ ) يغتذى : يتغذى م ( ١١ ) التذكر :  
التذكيرم || تعلما : تعلما س ، سا ، م || التذكر : التذكيرم || علم : — د ، ن || إن : وإن  
د ، ن || بهما : فيهما ب ، د ، ن ( ١٢ ) فيما : فيهما م || التعلم : التعليم ن || التعلم فهو تحصيل :  
التعليم د || علم : العلم م ( ١٣ ) . بشىء : لشيء د ، ن ( ١٤ ) يشترك : يشارك س || الإبطال :  
إبطال د ( ١٤ ) ما : — س ( ١٦ ) حدى : حدس

وكثيرا ما يقع الانتقال عن الكلام في الشيء إلى الكلام في أمور خارجة هي ملزوماته أو لوازمه ، تكون إذا صححت أو بطلت انتقل منها إلى الحكم في الشيء . وربما كان ذلك الانتقال ضروريا في الحقيقة ، حيث يكون القياس المنتقل إليه ، والاستقراء المنتقل إليه ، لتصحيح حال لازم أو ملزوم ، أو إبانة صدق الاستثناءات فيه ، ضروريا في الحقيقة . وربما كانا ضروريين في ظاهر الأمر ، وفي المشهور ؛ وكلاهما مقبول • في الجدل . والأول يدخل في البرهان ، لكنه كثيرا ما ينتقل إلى ما ليس له تعلق بالمطلوب انتقالا على سبيل إيهام أن المنتقل إليه مما تتضح به حال المحمول إشفاقا من ظهور الانقطاع ، وشغلا للذة بالكلام ، وتوقعا لقاطع من العوارض بترك الأمر معطى ، أو استقداحا للخاطر الأنكد ؛ وذلك مغالطة .

ومن حق المحيب البصير أن يتقدم بتعجيل التسليم لئلا يطول إمهاله ، ويصرح له أن ذلك وإن سلم لك لا ينتج مطلوبك ، فتضاعف بذلك الفضيحة . وهذا المأخذ مغالطى صرف .

بل يجب أن يكون الانتقال إلى اللوازم والملزومات التي بينها وبين المطلوب علاقة حقيقية أو مشهورة محدودة مقبولة في الظاهر . وكل شيء يقال فله لوازم كثيرة . وتوجد له ملزومات ، كما توجد موضوعات ومجمولات . فإنَّ كلَّ مَنْ قال شيئا بالفعل ، فيشبهه أن يكون قال أشياء بالقوة . وأنت تعلم كيف ينفع اعتبار اللوازم والملزومات في الإبطال والإثبات ، من علمك بالشرطيات الاستثنائية .

ومن المواضيع الخارجة ما ليس على سبيل اللزوم ، بل على سبيل العناد والمقابلة ، سواء أخذ مما من شأنه أن يتعاقب على موضوع واحد كالصحة والمرض ، أو أخذ من

(١) هي : — سا . (٣) المنتقل : المنقبل || إليه : — ن || والاستقراء :  
أو الاستقراء د ، م ، ن (٤) أو إبانة : وإبانة ن || الاستثناءات : الاستثناء د ، س ، سا ، ن ، هـ  
(٥) وربما كانا ضروريين : وضروريا د ، ن (٧) به : فيه سا (٨) بترك : بين م ||  
استقداحا : استقراحا سا (٩) وذلك : فذلك د ، ن (١١) مطلوبك : — د  
(١٦) أشياء : شيئا د ، ن (١٨) المواضيع : التوافع ن ، س ، سا (١٩) أخذ مما : أخذها  
هـ || ما : ما م (١٩) من : — د ، ن

المتباعدات ، وإن انتسب آخر الأمر إلى مبدأ ؛ كقولهم : إنه إما أن تكون الشمس طالعة ، أو يكون الليل موجودا . فإن الإتيان بهذه المعاندا قد ينفع أيضا بطريق الاستثناء في الإثبات والإبطال ، كما علمت ؛ وهذه يشترك فيها الجدل والبرهان :

ومن جملة اعتبار الأمور الخارجة ، نقل الاسم وتبديله ؛ فربما نفع في البيان ، وخصوصا إذا كان الاسم ليس بحسب النوات ، بل بحسب الصفة . فيجب أن تأخذ المعنى نفسه ، وتلحظه في ذاته ، وتقتصر الاسم عليه ؛ فإن تعدت دلالة الاسم إلى ما هو مباين للمعنى بوجه من الوجوه ، بأنه أنقص منه ، أو أزيد عليه ، أو هو بشرط ، دل عليه وعرف . وهذا كما يأخذ أحد الشجاع وجيد النفس على أن المفهوم منهما واحد ، أو على أن جيد النفس هو قول بحسب اسم الشجاع ، وعلى أن الكلام فيهما واحد . ثم يتأدى به الإمعان في النظر إلى الاشتغال بأحدهما من حيث له زيادة اعتبار . فيجب أن يقال للقياس حينئذ : إن جيد النفس يفهم منه معنى جيد النفس وحده ، فهما بلا لبس .

فلنترك لفظة الشجاع ، ولننظر في معنى جيد النفس ؛ فإننا إذا فهمنا المعنى ، فلا حاجة بنا إلى استعمال لفظة الشجاع ، بل لنستعمل القول كما هو ؛ أو نأخذ شيئا آخر يطابق جيد النفس فقط ، من غير زيادة معنى . فإن لفظة الشجاع توهم شيئا آخر زائدا على أنه جيد النفس فقط ، وفي تلك الزيادة تغيير الحكم ؛ كما أن الحسن الرجاء يدل على معنى حسن الرجاء فقط . وأما لفظ الشجاع فإن له زيادة دلالة على ذلك . فلنترك أنه شجاع ، ولنأخذ حسن الرجاء .

(١) كقولهم : لقولهم سا (٢) الإتيان : الانسان ب ، س ، سا ، م ، هـ (٢) ينفع :  
 ينفع س ، هـ (٤) جملة : جهة هـ || اعتبار : — سا || نقل : تقبل م || فرجا : وورما د ، ن  
 || تقع : يقع ن ، هـ (٧) بأنه : فانهب ، س ، ن || أو أزيد : إذا زيد د  
 (٧) بشرط : شرط م || وهذا : هذا م (٨) وجيد : وحد هـ (٨-٩) أو على . . . فيهما  
 واحد : — د (٨) أو على : وعلى سا ، هـ || جيد : حد هـ || النفس : + هو قول سا ، ن  
 (٩) وعلى أن الكلام : والكلام ن (١١) للقياس : للقياس د ، ن || فهما : فيهما  
 سا ، م ، هـ || بلا لبس : — هـ (١٣) لفظة : لفظ سا ، م (١٣) القول : — م  
 (١٥) تغيير : تغير س ، تنوير م || الحكم كأن : في س (١٦) وأما : فأمام || لفظ :  
 لفظة د ، سا ، م



وكذلك الجيد البخت الذي استمرت له غلبات ، ومعناه مفهوم ، والشجاع يشير إلى معنى آخر . فلترك الشجاع ، ولنجعل الكلام في جيد البخت . وهذا الموضوع نافع في منع التلبس وصرعة الكشف . وكان الانتفاع به في التعليم ليس دون الانتفاع به في الجدل .

- ووضع آخر ليس يعتبر فيه الوجود ، بل حال الوجود ، وذلك أن الشيء كونه موجودا للموضوع غير كونه له دائما ، وأكثرها أو أقلها ، وغير كونه له كله أو لبعضه ، وغير كونه له بالقياس إلى كذا دون القياس إلى كذا . وليس إذا سلم وجوده فقد سلم من كل وجه . فيجب أن تراعى في ذلك أن لا تأخذ أحد الحكمين مكان الآخر ، وأن لا تقع بمطلق غير مبین ، بل تطالب القائل المهمل المجمل بالبيان والتفصيل .
- ٥
- وأيا مما يشبه هذا الموضوع أن يجعل الشيء آخر لأجل اسمه . فيقال كما قال بعضهم :  
١٠ إن ن اللذات ما هو فرح ، ومنه سرور ، ومنه جذل . وهذه كلها ألفاظ مترادفة . فيجب أن تستكشف أمثال هذه أيضا .

- وهنا مواضع خارجة مأخوذة من المتقابلات ، ومن أحوال الابتداء والانتفاء ، ومن الاشتقاقات ، وغير ذلك ، فكأنها تنفع بحسب القياسات الاستثنائية المتصلة .
- أما الذي من المتقابلات الضدية فطريقه منها أن يؤخذ متقابلان ضدان ومتقابلان  
١٥ ضدان آخران كذلك ، فيؤلف على الأضواء التي نذكرها ، ويجعل منها مقدم وتال .

فليكن تقابل هو تقابل الأصدقاء والأعداء ، والآخر تقابل هو تقابل الإساءة

(١) وكذلك : فكذلك ب ، سا || الجيد : جيد س ، م || له : عليه س ، هـ (١-٢) يشير إلى :  
— د ، ن (٢) فلترك : فترك د ، ن || ولنجعل : ونجعل د ، ن || البخت : البخت م  
(٣) ليس : — د ، ن (٥) وموضع : وموضع سا ، م ، هـ || حال : حالة س (٦) له :  
— م || أو أقلها : وأقلها م (٦) كله : س ، هـ (٨) ذلك : — س (١٠) فيقال : فقال هـ ||  
من : — د ، ن (١١) اللذات : اللذات د ، سا ، ن || ومنه : ومنها ما منه م || جذل :  
طرب د ، ن (١٣-١٥) ومن أحوال . . . . من المتقابلات : — هـ (١٤) ومن :  
من ب ، هـ || الاشتقاقات د ، ن || فكأنها : وكانها س ، سا ، م ، هـ وكونها د ، ن (١٥) من :  
في د ، ن (١٥) أن : — سا ، م (١٦) التي : التي سا (١٧) فليكن : وليكن د ||  
تقابل : هو تقابل : — س

والإحسان . ثم تكون التأليفات منها أنه : إن كان الإحسان إلى الأصدقاء جائزا ،  
فالإساءة إلى الأعداء جائز . ومنها أنه : إن كان الإساءة إلى الأصدقاء قبيحة ،  
فالإحسان إلى الأصدقاء جميل . ومنها : إن كان الإحسان إلى الصديق حسنا ،  
فالإساءة إلى الصديق قبيح ، وبالعكس . ومنها : إن كانت الإساءة إلى الأعداء  
جميلة ، فالإحسان إلى الأعداء قبيح ، وبالعكس . فتكون هذه كلها مواضع تقبل وتمجد ،  
ولست كلها واجبة .

أما الأول ، فإنه ليس إذا كان أمر موجود لكل الضد يجب أن يكون  
ضده موجودا للضد ؛ بل يجوز أن تكون الحركة الطبيعية في الحرارة لكل حرارة  
ولكل برودة .

وأما البواقي مما ذكر ، فهي بالحقيقة من ثلاث متقابلات : كالإساءة  
والإحسان ، والقبيح والجميل ، والصديق والعدو . ثم يؤخذ من إحدى الثلاث طرف ،  
ومن الباقيتين الطرفان جميعا ؛ فيؤخذ مثلا من الصديق والعدو الصديق ؛ ثم يؤخذ إساءة  
والإحسان ، وقبيح وجميل ، فيقال : إن كانت الإساءة إلى الأصدقاء قبيحا ، فالإحسان  
إليهم جميل ، وعلى قياس ذلك .

وهذه أيضا ليست برهانية ، فليس يجب إذا كان الشيء عند الشيء حكم أن يكون لضده  
عنده ضد ذلك الحكم . فإنه ليس إذا كان النور يسود شيئا ، أن تكون الظلمة تبيضه  
أو تقابله لا محالة ، بل كلها مشهورات تسلم ، ولا يشعر بعنادها بأدنى النظر ، إلا أن

(١) التأليفات : + هكذا ، سا ، ن ، هـ || منها : فيها ب || أنه : هكذا أنه س ،  
م ، هـ || أنه : + إنماس (٢) فالإساءة : فإساءة د (٣-٢) ومنها . . . . . جميل : — س  
(٣) أنه : — س ؛ أنها ن (٤) فالإساءة : والإساءة د ، ن || قبيح : — ن  
(٤-٥) ومنها . . . . . وبالعكس : — د ، ن ، هـ (٧) أما : وأماس || أما الأول :  
— هـ (٨) موجودا : موجود ن (٩) ولكل : وكل هـ (١٠) فهي : وهي ب ، س ، سا ، م  
|| ثلاث : ثلاثة د || متقابلات : مقابلات سا ، م (١١) إحدى : أحده ؛ — ن || الثلاث :  
الثلاثة ن (١٢) الباقيتين ب ؛ الباقين د ، ن || الطرفان : الطرفين د ، ن || والعدو الصديق :  
والعدو والصديق ب (١٥) فيس : وليس م || إذا : إذن (١٦) عنده : عند د ، ن  
(١٧) تقابله : مقابله د || ولا : فلا د ، ن (١٧) بعنادها : تضادها ب ، هـ || بأدنى : بيادى ب

يطلب لها معاند . وما كان له مناقضة وعناد ، ثم لم يكن ظاهر المناقضة والعياد ، فليس يجب أن يكون باطل الشهرة ؛ كما قد عرفناك مرارا .

وقد يؤخذ من الأضداد مواضع أخر ، وهو أن ينظر في مقابل المحمول ، فإن صح أنه موجود في الموضوع ، فذلك غير موجود . لكن هذا الموضوع في قوة الموضوع المتقدم المذكور ، ولكنه قد يمكن أن يؤخذ هذا الموضوع على وجه غير مكرر . وذلك أن لا يطلب ٥ مقابل الموضوع ، بل ينظر أنه هل يلزم من وجود المحمول في الموضوع أن توجد الأضداد معا ، وذلك محال ؛ فوجود المحمول للموضوع محال .

وهذا جزئي موضع آخر سلف باعتبار أخص من الموضوع المتقدم المذكور . والموضوعان يتباينان بما أقوله : وهو أن الموضوع المتقدم كان على أن اللازم يكون محالا ، أي محال كان ؛ ويوجب أن الملزوم محال .

١٠

وأما ههنا فالمحال المأخوذ فيه ليس مطلقا ، بل محال بصفة ، وهو جمع الضدين .

ومثال هذا أن القائلين بالصورة المفارقة للأشياء يقولون : إنها مع أنها مفارقة ، قد توجد متوسطة في المحسوسات ، فتكون مفارقة وموجودة معا ، ويلزمهم أن يجعلوها متحركة متقلة ، ومستحيلة فيها الحركة ثابتة معا .

أما لزوم كونها بحيث تستحيل فيها الحركة ، فلائهم يجعلونها مفارقة ، ويعرفون أن ١٥ المفارق يجب له الثبات ، ويستحيل فيها الحركة ولو بالعرض .

(١) فليس : وليس د ، ن (٢) قد : — ن || عرفناك : عرفناك د ، ن (٣) مواضع : موضع د ، س ، سا ، ن (٤) في الموضوع : — ه || الموضوع : الموضوع د || المتقدم : المقدم د ، س ، سا ، م ، ه (٥) ولكنه قد : وقدم || مكرر : متكرر س || لا : — س (٦) الموضوع : في الموضوع سا (٧) محال : — س . (٨) الموضوع : الموضوع م || المتقدم : المقدم د ، س ، سا ، م ، ن (٨) والموضوعان : فالموضوعان : ب ؛ والموضوع سا (١٠) ويوجب : يوجب سا || (١١) وأما ههنا : وههنا د ، ن || فالمحال المأخوذ فيه ليس : أخذ المحال لاد ، ن || محال : محال لاد ، س ، ن ؛ محال م || بصفة : الصفة سا ، ه (١٣) وموجودة : موجودة ب (١٣) ويلزمهم : يلزمهم د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || متقلة : ومتقلة د ، ن ؛ منقلة سا || ثابتة : وثابتة د ، ن ؛ ثابتة ب ؛ ومائنة س || (١٤) معا : — ب ؛ معها ه (١٥—١٦) فلائهم . . . ٣ الحركة : — سا (١٥) ويعرفون : ويعرفون ه (١٦) فيها : فيه س || بالعرض : بالفرض م

وأما لزوم كونها متحركة ، فلا نهم إذا جعلوها فينا ، جعلوها قد تتحرك بالمرض  
تحرركاتنا .

وقد يؤخذ من الضد موضع آخر ، وهو أنه إذا كان المحمول العارض له ضد ، وكان  
المحمول العارض محمولا لا على الدوم والضرورة ، بل على حسب الجواز والعروض ،  
فينظر هل من شأن ضده أن يعرض لذلك الموضوع ؟ فإن من شأن الموضوع أن يكون  
واحدا للأضداد . فإن كان الضد ليس طبيعيا للموضوع ، وأخذ الموضوع موضوعا قريبا  
له ، فيجب أن يكون من شأن الضد الآخر أن يعرض لموضوعه . مثاله أنه إن كان البغض  
يعرض للقوة الغضبية ، فيجب أن تنسب المحبة إليها لا إلى الشهوانية . وإن كان الجهل  
يعرض للقوة الشهوانية ، فيجب أن يكون العلم يعرض لها لا محالة ، لا للناطقية . وهذا ينفع  
في الإبطال فقط ، اللهم إلا أن لا يكون الإثبات توجهها نحو الوجود ، بل نحو الإمكان ،  
فينفع في الإثبات ؛ فإنه إذا أمكن عروض ضد أمكن عروض ضد آخر .

وأما هل هذا الموضع برهاني ، وأنه هل يجب أن يكون الشيء القابل لضم ما قابلا  
للآخر ، حتى إن كان الشيء يعرض له أمر ويجوز أن يخاو عنه ، فهل يجوز أن يعرض  
له الضد الآخر وإنما يجوز أن يخلو عنه إلى واسطة ، أو إلى عدم ، ولا يكون من شأنه  
أن يقبل شيئا آخر . فإن الواجب أو المقبول هو أن الأضداد هي التي يوجد لها موضوع  
تشارك فيه ؛ وهذا غير أن يكون كل موضوع يكون لعروض أحدهما يكون موضوعا لعروض  
الآخر . فإنه إذا تم وصحح أن للشئيين موضوعا واحدا يشتركان فيه على سبيل التعاقب ، فقد  
صحح الشرط الذي ينبغى له في أن يكون بينهما مضادة ؛ وإن كان سائر الموضوعات بخلاف

(١) جعلوها فينا : — س (٢) تحركاتنا ، تحركات ، س ، سا ، م ، ه (٤) لا : — س ، ن ، ه  
|| الدوم : الدوام د ، س ، م ، ن (٦) موضوعا : — د ، ن (٧) أن يعرض : أن لا يعرض  
ب ، د (٧) أنه : — د ، ن || كن : كانت د ، ن || البغض : البغضة د ، ن (٨) لا : — س ،  
ن || وإن : فإن د ، ن || كان : — ن (١٠) فقط : — س || أن : + لا سا (١) فإنه : — سا  
(١٢) وأما : + أنه س || هل : + هو م || وأنه : فإنه ه (١٢) قابلا : قابل ه (١٣) إن : إذا م  
(١٣ — ١٤) فهل يجوز . . . . . يخلوه : — سا (١٤) وإنما : ولا ب ، سا || عته : إلى س || أو إلى : وإلى  
ن || ولا : فلا د ، ن || شيئا : ضدا س || أو المقبول : والمقبول : المقبول ب ، س ، م (١٥) هي :  
وهي ب (١٧) أن : — ن || موضوعا : موضوع ن (١٨) له : لها د ، سا ، م ، ن ، ه

ذلك ، بل كان بعضها لا يفارقه الضد ألبتة ، وبعضها قد يفارقه إلى العدم ولا يقبل الآخر .

وإذا كان هذا أمرا غير بين ، فلا يجب أن تؤخذ هذه المقدمة على أنها بينة ، بل على أنها مشهورة ، ويكون سبب الشهرة فيها إيهام هذا العكس إيهاما جزافا ، فيكون من أحد أبواب المغالطات المعنوية التي ستذكر فيما يستقبل ، بل لكثرة الجزئيات الشاهدة .

فإذن هذا الموضع لا ينفع في البرهان ، إذا أخذ من حيث هو أصل ومبدأ وبين . فإن صح أنه حق ، فتكون صحته صحة المسائل ؛ وإن لم يصح ، فلا ينتفع به . وستتضح حقيقة الأمر فيه في العلوم .

واعلم أن الشيء ، إنما يكون موضعا إذا كانت الشهرة توجهه ، أو كان يصح في علم المنطق على سبيل إيجاب من المشهورات ، فيوضع بعد ذلك قانونا ؛ وما ليس كذلك فليس بموضع . ولذلك ما كان هذا هو موضع في الجدل للشهرة ، وليس وإن ثبتت حقيقته موضعا في البرهان ، أي أصلا ؛ فإنه لا هو بين بنفسه ، ولا بين الصدق في علم المنطق ؛ فليس موضعا برهانيا منطقيا .

وأما سائر المواضع المأخوذة من المتقابلات ، فمنها المواضع المأخوذة من تقابل النقيض . ومن جملة ذلك ما هو حق ومشهور معا ، وهو جعل التالي عكس نقيض المقدم ، أو جعل

(١) بل : بأن ب (٢) الآخر : — هـ (٣) وإذا : وإذ ب (٤) ويكون : وقد يكون م ؛ فيكون ن || إيهاما : + لاد ، ن ، هـ || أحد : أخذ د ، سا (٥) سذكر : سا || فيا : فيها م (٦) الموضع : المواضع م || أخذ : أخذ د ، ن || هو : هي ب ، د ، س ، سا ، م ، هـ (٧) وإن : فإن سا ، ن (٧) ينفع : + في البرهان هـ || وستتضح : + لك د ، ن (٩) موضعا : موضوعان || توجهه : موجه هـ || يصح : + بطريق الشهرة د ، ن (١٠) على سبيل إيجاب من المشهورات : — د ، ن || المشهورات : + فيه في علم المنطق م || فيوضع : فيوجب هـ (١١) ولذلك : وكذلك سا ، م || هو : — ب ، سا ، م || موضع : موضوع ب || ثبتت : تثبت ب ؛ ثبت م (١٣) موضعا : — م (١٤) سائر : — د ، ن || (١٤ — ١٥) المأخوذة . . . . معا وهو : المناسبة لما ذكرناه من شأن المتقابلات واللواتي من النقيض منه حق ومشهور وهو د ، ن (١٤) المتقابلات : المتقابلات م (١٥) أو جعل : وهو أن يصير د ، ن

نقيض اللازم ملزوما لنقيض الملزوم، وهو موضع لا مرد له، مثاله : إن كان اللذيذ حسنا فما ما ليس بحسن ليس بلذيذ ، وإن كان ما ليس بحسن فليس بلذيذ ، فكل لذيد حسن .

وأما عكس هذا فربما كان مشهورا في مواد ، وربما لم يكن مشهورا . وأما في الأضداد فربما صح العكس واشتهر ، وربما انتقض . فيجب أن يكون الجدلي مستقرنا لذلك ، حتى إذا انتفع بما ينعكس ، ادعى العكس ، وأورد له جزئيات توجب العكس . وإذا انتفع بنع العكس ، كان له ما يعانده .

فهنا جزئيات كثيرة توجب العكس ، إذ يوجد الطرفان لازمين للطرفين . فإن الشجاعة فضيلة ، والجهن رذيلة ، والصحة مؤثرة ، والمرض مجتنب ، واللزوم ههنا على الاستقامة .

ويجب أن تأخذ ههنا ما كان من الأضداد بالحقيقة ، وما كان بحسب المشهور ، فيجب أن تكون جزئيات كثيرة من هذا الباب معدة له .

وههنا جزئيات أخرى ، ومواد أخرى تخالف ذلك ، وربما كان المظنون فيها عند الجمهور ، أو الظاهر المشهور ، هو بالعكس من ذلك . فإن جودة البنية ، أى اعتدال المزاج ، واستواء التركيب ، وتناسب الأعضاء ، قد يلزمها الصحة . وأما رداء الحلقة والبنية ، وهو نقصان فى أحد تلك ، فقد لا يلزمها المرض ، لكن المرض يلزمه رداء الحلقة والبنية ، فيؤخذ اللزوم ههنا ليس بالاستقامة ، بل بالعكس ، إذ يؤخذ ضد اللازم ملزوما لضعف الملزوم ، فلا تكون إذا كانت جودة البنية صحيحة ، فرداء البنية مرض ، بل المرض رداء البنية ، أو يلزمها رداء البنية . فيجب أن تكون أمثال هذه معدة أيضا .

(٢) ليس : فليس د ، ن || وإن كان : أو كان أن ب م ، وكان ان سا ؛ إذ كان أن ه  
 || فكل : وكل ه (٣) هذا : — س || مشهورا : — د ، ن (٥) وأورد :  
 أورد س ؛ وأفرد ن (٦) يمنع العكس : مما ينعكس ه (٦) ما : مما م ، ه (٧) الطرفان :  
 الطرفين د ، ن (٨) والمرض : — ب (١٠) تأخذ : يؤخذ د ، س ، سا ، ن  
 (١٢) وههنا جزئيات أخرى ومواد أخرى تخالف ذلك : وأما فى أمور ومواد أخرى د ، ن || وربما :  
 فربما د ، ن (١٤) قد : — د ، ن (١٥) نقصان : نقصان د ، ن (١٦) اللازم : اللزوم ه  
 (١٧) إذا : إذ د ، س ، م (١٨) البنية : — د (١٨) أيضا : — د ، ن

وأما المقابلة التي للعدم والملكة ، فاللزومان مشهوران فيه جميعا . فإنه إن كان البصر حسا ، فالعمى عدم حس . ويشبه أن يكون هذا الموضع حقا إذا أخذ على الاستقامة . فإنه إذا قيل على البصر شيء وجودي له شيء مقابل هدمي ، فليس يمكن ألبة أن يقال ذلك الوجودي على العمى ، وإلا لصار العدم موصوفا بأمر وجودي محصل ؛ فإذا يقال عليه : عدم ذلك الوجودي ، فإذا عدم ذلك الوجودي ، يلزمه أيضا .

والمتضايفات تتلازم على الاستقامة إذا روى ما يجب أن يراعى تلازما حقيقيا ؛ وتتلازم على الإطلاق تلازما مشهورا . مثاله : إن كان ذو ثلاثة أضعاف كثيرا الأضعاف ، فذو ثلاثة أجزاء كثيرا الأجزاء . وإن كان العلم ظنا ، فالمعلوم مظنون . وإن كان البصر حسا ، فالمبصر محسوس . وأما في الحقيقة فليس يجب أن تلزم إلا بشرائط ؛ وذلك لأن العلم — من حيث هو قنينة<sup>مردسة</sup> — مضاف إلى العالم ، ومضاف من وجه آخر إلى المعلوم . وليس يجب أن يكون إذا كان العلم إدراكا أن يكون العالم مدركا ، أى واقعا عليه الإدراك ؛ أو المعلوم مدركا ، أى واقعا منه الإدراك ، بل يجب أن تكون الموازاة والمعادلة محفوظة . وكذلك فإن المدرك مضاف إلى المدرك . وليس يجب إذا كان المدرك معلوما أن يكون المدرك عالما .

وكذلك ليس يجب إذا كان محسوسا معلوما ، أن يكون حس ما علما ؛ وإن كان المشهور يوجب أن يكون الحس علما ، فلا تكون هذه معاندة في المشهور .

(١) فاللزومان : اللزومان س ؛ فاللزومان م || مشهوران : مشهورات سا (٢) حس : الحس ب (٤) وإلا لصار العدم : والإبصار الهدى د ، م ، ن ، هـ (٥) فإذا عدم ذلك الوجودي : — هـ (٧) حقيقيا : حقيقا س ، هـ (٨) وتتلازم : وتتلازم د ، هـ ؛ وتتلازم سا (٩) فالمعلوم : فالمعلوم د ؛ والمعلوم هـ (١٠) فالمبصر : فالمبصر سا ، والبصر ن (١٠-١٢) إلا بشرائط . . . . . وليس يجب : — س (١١) العالم : العلم ب ، س ، سا ، م ، هـ (١٢) إذا : إذا سا (١٥) عالما : علما ب ، س ، سا ، م ، هـ (١٦) وكذلك . . . . . علما : — س ، هـ || وكذلك ليس يجب : د ، سا ، ن

وكذلك يجوز لقائل أن يقول: إن المحسوس ليس ألبتة بمعلوم؛ وذلك لأن الحس في الحقيقة ليس بعلم، إذ كان كون الحس علماً ليس حقاً بيناً بنفسه، بل ربما كان مشهوراً. وإذا كان الحق أن الحس ليس بعلم، وكان الحق يوجب أنه إن كان الحس ليس بعلم، فما يقع عليه العلم لا يكون وقع عليه الحس؛ وبالعكس. وما وقع عليه العلم، فهو معلوم؛ وما وقع عليه الحس، فهو محسوس. فيجب أن لا يكون شيء من المحسوسات معلوماً؛ وبالعكس.

فالذي قيل من أن معلوماً ما محسوس، ثم بنى عليه الاعتبار، قول جدلي غير حقيقي.

(١) وكذلك: ولذلك د، س، ن || يقول: يكون د || البتة: - د، ن || وذلك: -  
 د، ن || في الحقيقة: بالحقيقة س (٢) إذ: إذام || بينا بنفسه: في نفسه ه (٣) أن الحس...  
 يوجب: - ه || أنه: - م (٤) يفا: بما ه (٧) ما: - س || يني: يني د، ن، ه



## الفصل الرابع

### فصل (د) في مثل ذلك

ومن المواضع الخارجة مواضع كانت تعرف بالنظائر. ومعنى النظائر: الأمور التي لها نسبة إلى الشيء، فيشتق لها منه اسم، إما مثل نسبة المفعول إلى القابل المشتق له منه الاسم، كالعدل الذي هو نظير العدالة اشتق له منها اسم، وإما مثل نسبة الغاية إلى الفاعل والحافظ، كالأمور الصحية التي تفعل أو تحفظ الصحة، فيشتق له منها من الصحة اسم، وإما نسبة المبدأ إلى الغاية، فيشتق له منها اسم، كما يقال مرض عفوني .

ومراض أخرى كانت تعرف بالمأخوذة من التصاريف، ويشبه أن تكون مفارقتها للنظائر بأن لا يؤخذ لها من الشيء اسم على الإطلاق، وعلى سبيل الاشتقاق، بل أن يدل على نسبتها إلى الشيء بالفظ مأخوذ من أسامي المناسبة والملازمة مقرون باسم الشيء، كما يقال: هذا هو جار مجرى الطبيعة، وهذا مذهب العدالة، وهذا مأخذ الحكمة، فتكون نسبة الجارى مجرى الطبيعة نسبة ما يكرن على سبيل التصاريف. وكذلك نسبة ما هو على سبيل العدالة إلى العدالة .

على أنى لست أثق أيضا بما أقوله من ذلك، إنما أئمنه تخميناً، وليس هو شيئاً معروفاً في عادات ألسنتنا، ولا تضر الغفلة عن ذلك في غرضنا .

وقد قيل غير ما قلته، وظن أن التصاريف هي ما يكون من الأمور صادرة عن الشيء، كالوجع عن المرض، وأخذ هذا بعيداً عن عبارة المعلم الأول، ولا يناسبه بوجه. فإنه

(٣) ومعنى النظائر: — م || التي: + ليسن (٤) إلى: — ه || المقبول:  
المقول ب، ن || القابل: القائل ب، س، م، ن (٦) أو تحفظ: وتحفظس || من الصحة:  
منه سا (٧) له: — س، لها سا، م، ه || منها: منه سا (٨) بالمأخوذة: بالمأخوذب  
|| من: عن د، س، سا، ن، ه (١١) جار: جارى س، م، ه || الطبيعة: + إلى الطبيعة ه  
(١٢) التصاريف: التصريف ه (١٤) لست: لاس || إنما: ان م (١٥) ألسنتنا: الاستثناء ب، ه  
(١٥) عن: في سا (١٦) قيل: قل ب، سا || ما: + لان (١٦) صادرة: صادر  
ب، د، ن، ه || هذا: — م؛ — ههنا م، ه (١٧) بعيداً: بعيدس

ليس يجب أن يكون حكم الوجد، وما يجرى مجراه، مقاييسا بحكم المرض وما يجرى مجراه .  
وأما ما هو على سبيل العدالة ، فيجب أن يكون له حكم معتبر بالعدالة ، بسبب أنه مأخوذ  
بوجه من العدالة ، وكأنه بوجه مشتق منه . ولهذا ذكر أنه يظن أن التصارييف أخص  
من النظائر ؛ وعلى أن هذه عادة لغة لا علم لي بها .

٥ ثم يقول : إنه قد ينتفع بهذه المواضع على وجهين ؛ وجه أخص بالعلم الخلقى ، وهو  
المستعمل في التعليم الأول ، مثل أنه وإن كانت العدالة محمودة ، فالعدل محمود ؛ وإن كان ما  
يجرى مجرى العدالة محمودا ، فالعدالة محمودة . وهذا إنما يحمّد إذا كان المحمول محمودا أو  
مؤثرا . وليس يجب أن يقع بينهما في كل محمول اتفاق ، فإنهما مختلفا الحد . ولا أيضا يصح  
أن يقع لهما في الخير - إذا جعل الخير محمولا - اتفاق ؛ فإن الخير الحقيقي هو المطلوب  
لذاته ، ولا يتفق الأمران فيه . فهذا وجه . ١٠

ووجه آخر يعتبر بحسب المقابلة ، إما من النظائر ، فمثل أنه إن كانت الشجاعة حكمة  
فالشجاع حكيم ؛ وإما من التصارييف ، فمثل أنه إن كان يجرى مجرى الشجاعة هو ما يجرى  
مجرى الحكمة ، فالشجاعة حكمة . وهذا موضع جدلي مشهور في بعض أنواع ، ويصلح  
للإبطال والإثبات ؛ وليس بتعليمي . ولا ينعكس ، حتى إذا كان الحكيم شجاعا ، فالشجاعة  
حكمة ، وإن كان الحكيم يلزمه أن يكون شجاعا لزوم المقوم أو لزوم التابع ، يلزم أن تكون  
الشجاعة يلزمها أن تكون حكمة ، بل أن تكون معها الحكمة . وكذلك في المثال الآخر . ١٥

وموضع آخر من حال الكون والفساد مخصوص أيضا بمحمول الخير والمحمود . فإن  
ما كونه خير فهو خير ، ويجب أن يؤخذ الخير بمعنى يعم المحمود والخير الحقيقي ، حتى يقرب  
من أن يكون تعليميا ؛ فإن أخذ مطلقا لم يبعد أن يكون مشهورا . وكذلك ما كونه شر فهو

(١) بحكم : لحكم ه (٢) بوجه : م - م || منه : منها م || أنه : أن س  
(٤) هذه : هذان (٥) إنه : د ، ن || قد : م (٦) وإن : إن ب ، س ، سا  
(٧) محمودا : محمود ب ، سا ، م ، ه ؛ محمودة س (٧) يحمّد : يحمّل ه (٨) محمول : محمود ب  
(٩) لها : لها س (١٠) فهذا وجه : ه (١١) إن : إذا د ، س ، سا ؛ إذ م  
(١٢) فمثل : + أنه س ، م ، ه (١٣) ويصلح : يصلح د (١٤) بتعليمي : تعليمي ب || إذا : إن س  
(١٥) وإن : أو إن د ، سا ، م ، ن (١٦) الآخر : الأخير س (١٨) كونه : لزم م ||  
ويجب : فيجب سا || حتى : وحتى ه || فإن : وإن د ، س ، سا ، م ، ن ، ه

شر ، فيجب أن يؤخذ الخير والشر بالقياس إلى شيء واحد ، أو يؤخذ كلاهما مطلقين ، حتى ربما قربا من النفع في العلوم . فإن أخذ بدل الكون الفساد ، كان موضع آخر وكان بالعكس ؛ فإن ما فساده شر فهو خير ، وما فساده خير فهو شر .

وكذلك إن أخذ فاعل الخير مكان الكون ، وفاعل الشر مكان الفساد ؛ وليس يرهاني فليس يجب أن يكون فاعل الخير في نفسه خيرا ، لأنه فاعل الخير ، ولا فاعل الشر في نفسه شرًا ، لأنه فاعل الشر . فإن ادعى صحة هذين القولين ، احتيج إلى قياس بوجبهما . وأما إذا أخذ كالبيينين بأنفسهما لم يجب الالتفات إليهما ، إلا من حيث الشهرة فقط ، فليس بواجب أن يجري كل فاعل مجرى فعله ، ولا يبين بنفسه أن يكون الشر لا يصدر إلا عن ذاته شر

- ومع ذلك فإن يفهم كون ذات الشيء شرًا ، وكون فعله شرًا يشتغل أولاً عن فصل القول في القضيتين ، وينكشف ثانياً عن أن الشهرة لا تطابق الإحقاق في هذه الدعوى ؛ اللهم إلا أن نغني بالشر لا أن ذاته في نفسها شر ، بل أنها يصدر الشر عنها ، فيكون كأن القائل قال : فاعل الشر فاعل الشر ؛ وهذا وإن كان حقا ، فهو هذر .

- ومن المواضع مواضع التشابهات ؛ وهي كأنها تمثيلات يجعل فيها أحد الشبهين مقدما ، والآخر تاليا . وهذا جدلي صرف ؛ كقولهم : إن كان قد يكون بالأضداد ١٥ علم واحد ، فقد يكون بالأضداد ظن واحد . وإن جاز أن يكون البصر بخروج شيء إلى المبصر ، جاز أن يكون السمع بخروج شيء إلى المسموع ؛ وإن كان ماله بصر يبصر ،

(١) فيجب : ويجب د ، ن (٢) الفساد : والفساد د ، م ، ن || كان : فكان سا ، م || وكان : وكل د (٤) أخذ : أخذنا سا ، م ، ه || يرهاني : برهاني م (٥) الخير : — || فإن : فإذا د ، ن (٦) ادعى : ادعاب ، د || صحة : — ه || بوجبهما : بوجبهما ب ، س ، سا ، م ، ه (٨) بين : بين س ، ن ، ه || يصدر : يصدق م (٩) عن : عن من د ، عن ن || شر : شر اس (١٠) يفهم : + أن ن (١٠) يشتغل : يشتغل ب ، س ، ن ؛ يستقل ه (١١) الإحقاق : لإحقاق م (١٣) فاعل الشر : — د || هذر : + فضل ه (١٤) التشابهات : المشتهات د ؛ المشابهات ن (١٤) فيها : فيهما ب ، ه ؛ — د ، ن || الشبهين : الشبهين ب (١٦) ظن : حسن س (١٦) إلى : من ه (١٧) بخروج : + سمع س || بخروج شيء : — سا || وإن : وإذا ه

فما له سمع يسمع . وهذا يصلح للإثبات والإبطال ، على ما علمت . فإنه قد يقبل أن ما كان للشبيه فهو للشيء ، وما لم يكن للشبيه فليس للشيء .

ومن المواضع مواضع النسبة إلى الوحدة والكثرة . وهذا يصلح للإبطال ، أفنى إذا اختلف الموضع والمحمول في النسبة إلى الكثرة والوحدة . كمن يضع أن كل علم فهو تصور وفهم ، فيقال له : إن العلم قد يكون بأشياء كثيرة معا ، والفهم ليس يكون لأشياء كثيرة معا ؛ فليس كل علم فهما . وهذا الموضع برهاني ، وفي مثاله المورد مقدمات مشهورة .

ومواضع أخرى مأخوذة من الأكثر والأقل ؛ وهي مواضع الأخرى . وهي أربعة مواضع : أحدها أن يجعل ما هو أكثر في معنى الموضوع ، أكثر في معنى المحمول ؛ والقياس قياس شرطي ، مثاله : إن كانت اللذة خيرا ، فما هو أكثر لذة فهو أكثر خيرا ؛ وإن كان الجور شرا ، فما هو أكثر جورا فهو أشد شرا . وهذا مشهور .

لكنه إن صدق المقدم فيه كليا ، حتى كان قولنا : إن كل لذة خيرٌ حقا ، صدق لا محالة ما هو أكثر لذة فهو أكثر خيرا ؛ فكان الموضوع علميا . وأما إن أخذ مهملا فيكون مشهورا ، ولا يكون حقا ؛ فإنه ليس إن كان السكتنجيين نافعا للريض ، فما كان أكثر كان أضع ، بل ربما ضر . فأما إذا كان مسلما أن كل سكتنجيين نافع ، دخل فيه القليل والكثير ، فيجب أن يكون الأكثر أيضا نافعا ؛ وإن كان نافعا لوجب أن يكون أكثر نفعا . وهذا الموضع - كما تعلم - نافع في الإثبات والإبطال جميعا .

(١) ما : - د ، س (٢) للشبيه : للتشبه م ؛ للنسبة ن || وما : وكام || للشبيه : للتشبه م || فهو للشيء  
وما لم يكن للشبيه : - د (٣) النسبة : التشبيه د (٤) كمن : فن سا (٥) له :  
+ ونحن نعلم د ، ن || قد يكون : - سا || يكون لأشياء : يكون لأشياء د ، ن || لأشياء : بأشياء ه  
(٨) مواضع : المواضع س ، سا (٩) أكثر : أكبر م || أكثر : أكبر م (١٠) قياس :  
- د ، ن || خيرا : لذة م (١١) وإن : فإن ب ، د ، ن || أشد : شرد || شرا :  
جودا سا ، ه (١٢) كليا : - ه || حتى : - م || قولنا : - د ، ن || صدق : - د ، ن  
(١٣) فكان : وكان د ، م ، ن || الموضوع : الموضوع س ، المواضع سا (١٤) ولا : أولاد د ، ن || كان :  
- د ، ن || نافعا : نافع ن (١٥) كل : كان س (١٦) فيجب : فوجب د ، ن || أن : + لان  
(١٦) لوجب : وجب د ، س ، سا ، م ، ن ، ه

والموضع الثاني من الأربعة ، أن يعتبر مع المحمول محمول آخر ، حكمه في أن يحمل أولى من حكم هذا ؛ لأن لم يحمل ، ولم يؤخذ ذلك ، ففي المشهور أن هذا لا يحمل ، ولا يؤخذ ؛ وهذا للإبطال . وإن وجد ما ليس أولى ، ففي المشهور أن الأولى يؤخذ ؛ وهذا للإثبات .

وأما حال هذا الموضوع في العلوم فيختلف بحسب اختلاف المفهوم من لفظة "أولى" ؛

- فإنه إن عني بالأولى الأول بالطبع والأقدم ، صار الموضوع علمياً ؛ وإن عني به ما وجوده أكثر من وجود الآخر من غير تعلق ، أو وجوده أشد موافقة للموضوع من وجود ذلك من غير تعلق ، فليس الموضوع بتعليمي . فإنه كثيراً ما يكون ما هو في الأقل ، ولا يكون ما هو في الأكثر . تأمل ذلك من طرف النقيض ، وأحدهما أولى بالشئ ، وأكثره ، مثل ابتلاع الإنسان لما يعضه ، والآخر ليس بأولى بالشئ ، بل هو أقل نادر ، وهو كعضته به . وقد يتفق أن لا يكون هذا الذي هو أولى ، ويكون ما ليس بأولى ؛ وإلا لكان الأولى دائماً أكثرياً . وكذلك حكم ما كان مما ليس بأولى ، فقد يؤخذ كثيراً دون الأولى .

والموضع الثالث من هذه المواضع عكس هذا ، وهو أن تكون الكثرة في جهة الموضوع ، والمحمول واحد ؛ فينظر إن لم يوجد المحمول لما هو أولى أن يوجد له ، لم يوجد لما ليس أولى ؛ وإن وجد لما ليس أولى ، فقد وجد لما هو أولى . وهذا الموضوع حاله في شروط صيرورته علمياً حال الذي قبله .

١٥

والموضع الرابع من هذه المواضع ، وهو أن يكون الاعتبار بين محمولين وبين موضوعين ، وأحد المحمولين ليس أولى بموضوعه من المحمول الآخر بموضوعه . ثم يعتبر ما قبل .

- (١) يحمل : يحمل م (٢) يحمل : + ذلك د ، ن (٣) وجد ما : وجد ما سا || المشهور أن : المشهورات سا (٥) فإنه : بأنه سا ؛ فإن ن || والأقدم : والأقنع م || عني : علم سا || به : — م (٦) الموضوع : لموضوع ب ، م ، م (٧) بتعليمي : تعليمي ب ، تعليمي د ، ن || الأقل : الأولى ب ، م ، م ، هـ (٨) تأمل : بل ن || من : بين م (٩) كعضته : لعضته ب (١٠) هو : — سا || بأولى : بالأولى هـ || الأولى : الأولى سا (١١) دائماً : دائماً هـ || وكذلك : وكذلك م || بأولى : أولى م ، ن || فقد : قد د ، ن || كثيراً : — د ، ن || الأولى : + وليس كالنقيض ن (١٢) والموضع : والموضع د || في : من ن || الموضوع : الموضوعين سا ، م ؛ الموضوعين هـ (١٣) واحد : واحدة د ، ن || يوجد : + يوجد ب ، م || ليس : + هو هـ (١٤) حاله : + حال الذي قبله ن (١٥) صيرورته : ضرورته د ، ن || حال الذي قبله : — ن (١٧) واحد : فأحد د ، ن || بموضوعه : لموضوعه م ، م

ثم ههنا مواضع مأخوذة من المساواة بعدد هذه المواضع بأعيانها ، وهي ثلاثة : حال محولين متساويي النسبة في الأولى وغير الأولى لموضوع أو موضوعين لمحمول ، أو محولين لموضوعين . ثم يعتبر ذلك بعينه ؛ وليس شيء منها علميا . وتشارك في أنه إن كان ما هو مثل في استحقاق أن يكون قد كان ، فالآخر كان ؛ أو لم يكن ، فلم يكن .

وموضع آخر يعتبر من فعل الشيء إذا أضيف إلى غيره ، وقرن به ، بجعله بحال ، فنقضى بأنه بتلك الحال ؛ مثل أن يجعله خيرا أو أبيض ، فنقضى بأنه خير أو أبيض ؛ وهو غير علمي . وأحسن مواضعه الخلقيات ؛ فإنه قد تقترن الحركة بالمادة فتجعلها حارة ، وهي غير حارة .

وموضع قريب من هذا ، وهو أنه إذا زيد شيء على شيء ، بجعله أزيد في حال كان له مثلا في كونه خيرا أو بياضا ، فهو بتلك الحال . وليس علميا أيضا ؛ فإن الحركة إذا زيدت على الحار صار أحر ، وليست حارة .

وهذا الموضع والذي قبله للإثبات ؛ ولا يصلحان للإبطال ؛ فإنه ليس إذا زيد شيء على شيء ، فلم يجعله بصفة ، لم يكن على تلك الصفة . فإن الزوج إذا زيد على الفرد ، لم يجعله زوجا ، وهو زوج . والحلو إذا زيد على المر ، لم يجعله حلوا ، بل مزاجا آخر ، وهو حلو . وأيضا فإن العصير إذا زيد على العسل ، وهو حلو ، لم يجعله أشد حلاوة ، والعصير حلو . على أنه لا يبعد أن يجمد هذا الإبطال بعض الجدليين ، حين لا يفتن لمثل هذا العناد .

(١) بعد هذه : بعد وهذه ه || ثلاثة : أربعة س ، سا ، م (٢) لموضوع : — س ؛ الموضوع سا || موضوعين : لموضوعين ن (٣) ذلك : — ه (٥) آخر : — د ، سا ، ن ، ه || يعتبر : — س ؛ معتبر ه || إذا : إلى س (٦) فنقضى : فيقضى د ، م ، ن ، ه || بتلك : تلك ب ، م ، ه || يجعله : يجعل ن || أو أبيض : وأبيض سا ، م || فنقضى : فيقضى س ، م ، ه || بأنه : أنه س (٧) غير : — ن (٧ — ٨) حارة وهي غير حارة : حادة وهي غير حادة د (٩) على شيء : — د (١٠) فهو : — س (١١) صار : صيرته ه (١٣) على شيء : — د || بصفة : نصفه ه (١٤) يجعله : يجعل د (١٦) يجمد : يجعل سا ، م ، ه || الإبطال : لإبطال ن ؛ + عند ب || حين : حتى ه

ووضع آخر : أنه إذا قيل المحمول على موضع ، أو على شيء بمعنى الأولى والأكثر ، فهو متول عليه بالإطلاق . مثاله : إن كان نحر أقل إسكارا من نحر وأكثر ، فهو مسكر على الإطلاق . وما لم يكن الشيء خيرا فليس يقال إنه أكثر خيرية أو أقل خيرية ، فإن الشر لا يقال له إنه أكثر أو أقل خيرية . وهذا ليس يصلح في الإبطال . فإنه ليس إذا لم يقل بأقل وأكثر ، لم يقل بإطلاق ؛ فكثير من الأشياء لا تقبل الأكثر والأقل .

وهذا الموضوع ليس له عناد علمي ، وله عناد جدلي . أما أنه ليس له عناد علمي ، فهو أنه إذا لم يكن للشيء معنى بوجه من الوجوه ، فليس له ذلك المعنى أقل أو أكثر . فإن الأقل والأكثر يجب أن يكون معه الشيء موجودا ، حتى يكون قليلا ، أو يكون كثيرا .

وأما عناده الجدلي ، فإن يقول قائل : إن نحوود الشهوة خير من الفجور ؛ ومع ذلك فليس خيرا على الإطلاق . فهذا مقبول في المشهور ؛ وأما في الحقيقة فإنه ليس خيرا من الفجور ، فإنه لا شركة بينه وبين الفجور في الخيرية حتى يجوز أن تكون حصته منه أوفر ، بل هو أقل إيجابا بالأمر شرية منه . وأما في نفسه فهو ردي مثله . وأما بالقياس إلى ما يلزمه من الشر فهو أكثر شرا ، وذلك أقل شرا للمزاج خير معه ، بل لقلته عدد الشر الصادر عنه ، وفقد بعض الشر أن يكون منه . وأنه وإن كان فقد الخير شرا فيما وجوده فيه خير ، وفقد الشر خيرا فيما وجوده فيه شر ، وهولا يخلو عن وجود ذلك أو فقدته ، فذلك باب آخر ؛ وهو باب ما يكون الخير والشر فيه . وأما الشيء الذي يقال له خير أو شر ، بأن الخير يصدر عنه ، والشر يصدر عنه ، فليس الأمر فيه كذلك . فليس إذا كان الشيء ليس سببا للشر ، فهو سبب للخير إلا بالعرض ؛ وبالعكس . وأما إذا كان الشيء القابل لهما ليس فيه شر ، ففيه بلزائه خير .

(١) الأولى : الأقل د ، ن (٢) نحر : نحر ؛ + به ب ، سا (٣) لم يكن الشيء : ليس د ، ن || إنه : - د ، ن (٤) الشر : الشيء من || له : - ب ، سا (٥) يقل : يقل د || وأكثر : - م ، ه (٦) عناد جدلي : جدلي م || أما : وأما ه (٧) المعنى : - ن || أو أكثر : وأكثر د ، ن (٩) فإن : أن د ، ن || ذلك : هذا م (١٠) فهذا : وهذا ن || فإنه لا : ولاد ، ن (١٣) وذلك : وذلك م ، سا ؛ إذا كان ه || لا : إلام || خير : - ب ، م ، سا ، ه (١٤) وأنه : فإنه م ؛ - ن (١٥) وجوده : الخرد ، ن || وجوده : الشر د ، ن || أو : إذ ه (١٦) ما : فياب ، ه ؛ م م (١٦-١٧) خير أو شر : خير وشر د ، ن (١٧) بأن : فان ه (١٨) للشر : للشيء ب ، م ، ه

وموضع آخر مشا كل بوجه من الوجوه لهذا المعنى ، وهو أنه إذا كان الشيء ممكنا ،  
أو موجودا ، أو حسنا ، أو نافعا في وقت من الأوقات ، وموضع من المواضع ،  
وموضوع من الموضوعات ، فهو أيضا بذلك الحال على الإطلاق ؛ فإن ما ليس بممكن  
في نفسه ، فليس بممكن عند حال ، وما ليس بحسن ألبتة ، فليس حسنا عند حال . وهذا  
أيضا للإثبات .

ويعاند هذا الموضع بأمثلة مشهورة ، مثل أنه قد يوجد الشيء فاضلا في أمر وليس  
فاضلا على الإطلاق ؛ ويكون الشيء غير فاسد في وقت ، وليس غير فاسد على الإطلاق ،  
وينفع دواء في وقت ، وفي موضع ، وفي موضوع عليل ، وليس نافعا على الإطلاق ؛  
وقد يحسن قتل القريب إذا كفر بالله تعالى ، وليس حسنا على الإطلاق . وكذلك يكون  
الشيء حسنا عند قوم ، وليس حسنا على الإطلاق ، فإن من الناس من استحسنت قتل الأب ،  
وليس حسنا على الإطلاق .

وتفسير الإطلاق هو أن يقال المعنى من غير أن يزداد عليه شيء يقيد به ، كما يزداد فيقال :  
إنه حسن عند قوم ، أو حسن في وقت ؛ فهذا هو الحكم المشهور ، لكنه يجب أن  
ننظر في هذا من جهة الحق ، فنقول : إذا كان الإطلاق بالحقيقة في مثل هذا الموضع  
هو أن لا يكون عليه زيادة اعتبار ألبتة إلا معناه ، فإن كان معناه إضافيا كان الإطلاق  
أن توجد إضافة مطلقة ، مثل النافع إذا أخذ نافعا لشيء ما وحال ما ، فإن هذا الإطلاق  
بلا زيادة لأن المضاف إليه داخل في معنى المضاف غير مزيد عليه من دوام ، أو عموم ،  
أو غير ذلك ، لكن المشهور ربما لم يفصل بينه وبين الدائم وبين الذي عند كل مكان  
وكل وقت ؛ فإذا لم يجده دائما أوهم أنه معاند .

(١) وموضع : وهو موضع د || لهذا : ولهذا س ؛ هذان (٣) بذلك : بتلك د ، ن  
(٤) عند حال : بحال د ، ن || حسنا : بحسن ه (٧) ويكون : وقد يكون م  
|| في وقت : ولكن ه || غير فاسد : فاسداد (٩) تعالى : - د ، س ، ن (١٠) وليس :  
ولا يكون م || فإن : وإن م (١٢) الإطلاق : - د ، ن || أن : الذي د ، ن ||  
المعنى : - د ، ن (١٣) هو : - ه (١٤) إذا كان : إن د ، ن (١٥) فان كان  
معناه : - س (١٦) توجد : وجد د || الإطلاق : إطلاق س ، س ، ه  
(١٧) أو عموم : عموم م (١٨) ربما : بماب (١٩) وكل : وفي كل م || أوهم : وهو ه  
|| معاند : عاند س



وأیضا فإن المشهور يأخذه مهملًا ، وفي العلوم يجب أن يؤخذ محصورًا . فإذا راعيت هذا ، فاعتبر الأمثلة التي وقع بها العناد ، فيجب أن يكون الفاضل في أمر ما فاضلا على الإطلاق ، أي فاضلا بلا زيادة . ولا يكون فاضلا على الإطلاق بمعنى أنه فاضل في كل شيء ؛ فإن هذا ليس هو الفاضل على الإطلاق الذي قصده إلا باشتراك الاسم ، لأنه فاضل مع زيادة ، وتلك الزيادة أنه في كل شيء . وتجدر الممكن للقوى .  
 يمكننا على الإطلاق ، وإن كان ليس ممكنا في كل وقت ، ولكل واحد . ونجد ما ليس فاصدا في وقت ، ليس فاصدا — إلا بزيادة — أبدا . ونجد الدواء النافع للشئ نافعا على الإطلاق ، لا بزيادة كل شيء ، بل لشيء ما هو مضايفه المنفوع .

وأما قتل القريب فغده محصورا ، فيتبين لك الكذب في أن كل قتل قريب حسن ، بل قتل ما للقريب عسى أن يكون حسنا . فذلك القتل الذي لذلك القريب نجده حسنا .  
 على الإطلاق ، وإن لم يكن حسنا في كل موضوع ، وكل اعتبار .

وأما المستحسن عند قوم ، فذلك لا يجب أن يكون حسنا على الإطلاق ، وأنت تعنى بالإطلاق الوجود ، لأنه معناه أنه حسن في الظن ، لا في الوجود . والواجب أن تعتبر تقييد الشيء في الظن بإطلاقه في الظن ، أو تقييده في الوجود بإطلاقه في الوجود ؛ اللهم إلا أن يكون قد يفهم من الإطلاق أمر يعمهما جميعا ، فيكون الإطلاق حينئذ حقا .

(١) يأخذه : يأخذن || وفي : في م || العلوم : المعلوم ب (٢) راعيت : رعيت م  
 (٤) فإن هذا : فهذا ب || الفاضل : الفاعل م (٥) للقوى : القوى م ؛ المقوى ه  
 (٦) ولكل واحد : لكل أحد د ، س ، سا || واحد : أحد م ، ن (٧) لا : لا سا  
 || بزيادة : زيادة د (٨) لا : ولا م || بزيادة : سا || لشيء : الشيء م || مضايفه : بمضايفه م  
 (٩) محصورا : محصورب م ، محصورة د : سا ، ن ، ه || كل قتل : قتل كل س (١٠) قتل : — ن ، ه  
 || ما : — س || للقريب : القريب د || لذلك : — م || القريب : — سا ، م ، ه  
 (١٢) يجب أن : — س (١٣) لأنه : لأن س (١٤) تقييد : — م (١٣-١) والواجب ...  
 إلى الظن : وإنما يعتبر هذا إذا كان الشيء في الوجود د ، ن

فأما اعتبار الشيء في نفسه لا بالقياس إلى الظن ، فبين أن الشيء إذا كان في نفسه بصفة ، وذلك في حالة ما ، وفي وقت ما ، وفي موضع وموضوع ، وصدقت عليه الصفة في تلك الحال بأن كان فيها نافعا أو موجودا أو حسنا أو غير ذلك ، فيصدق عليه أنه نافع أو موجود أو حسن أو غير ذلك على الإطلاق ، بمعنى ترك الزيادة إلى الإضافة المطلقة المتضمنة في حقيقة ذلك .

وليس يجب أن يكون "على الإطلاق" بمعنى العام ، الدائم ، والكائن في كل شيء ، إذ ليس ذلك هو الذي على الإطلاق بالحقيقة .

ويجب أن تعتبر الحصر وتترك الإهمال ، فحينئذ يصير الموضوع علميا . فإذنه ما لم يوجد للشيء صفة ، لم توجد له تلك الصفة بحال . ولا تلتفت إلى ما يقال من كذب الشيء مفردا ، وصدقه مع شيء ، وما عسى أن يوجد من مناقضة هذا الموضوع . فقد علمت فصل القول في ذلك ، حيث تكلمنا في الفن الثالث .

(١) فأما : وأما س || فبين : فيتبين ه ؛ + هذا د ، ن (١-٣) نفسه . . . غير ذلك : بحال ما وقت الصفة وفي موضع وموضوع د ، ن (٢) بصفة : + واحدة م وقت ما : وقت س ، م (٣) بأن : فإن سا || كان : — سا ، م || حسنا : حقا سا ، م (٤) إلى : إلاد ، س ، سا ، ن ، ه ؛ لام || الإضافة : لإضافة د (٥) المتضمنة في حقيقة ذلك : — سا ، ن || ذلك : تلك س (٦) والكائن : والكامل ب ؛ الكائن سا ، م ، ه ؛ الكائن وس (٨) عليها : + في مقابل الفرض الذي يمثل د ، ن (٩) توجد له : تكن له س || ولا : ولم ب ، م (١٠) مفردا : مفرد ب || وما : وأما د ، ن || من : — ب ، س (١١) حيث : حين سا ، م ، ه

## الفصل الخامس

### فصل (هـ) في الأولى والآثر

ويلي المواضع التي أعطيناها المواضع التي تعد نحو الآثر والأفضل . وظاهر الحال من البحث عن الآثر والأفضل ، يقتضى أن يكون متعلقا بالأمر الخلقية ، وما هو أولى بالإيثار والاجتناب فقط . لكن حقيقة النظر فيهما مقتضية للنظر في الأولى والأخرى ، وفي الأزيد والأنقص . وذلك قد يتعدى الأمور الخلقية .

وأما مشاركة هذا البحث للبحث عن الأولى والأزيد ، وما ليس بأولى وأزيد ، فسيبين لك من جهة أن جميع ما ينفع في الأزيد والأنقص ، ينفع في الآثر والأفضل ، وأكثر ما ينفع في الآثر والأفضل ينفع فيهما ، وإن كان ليس كله كذلك ، على ما ظنه بعض المتكلمين في هذا الفن . وذلك لأن كثيرا من المواضع الممدة نحو الآثر والأفضل لا تنفع في الأزيد والأنقص ، مثل الموضع المشهور : أن ما هو أطول زمانا فهو آثر ، فإنه ليس يجب أن يكون ما هو أطول زمانا فهو أكرم في نفسه ، أو أشد كرامة مما ليس أطول زمانا ، أو يحمد ذلك .

واعلم أن المفهوم من الآثر غير المفهوم من الأفضل ؛ وذلك لأن الشيء قد يكون أفضل ولا يكون آثر ؛ فإن العلم أفضل ، وليس آثر من اللباس عند العريان ؛ فالموت على حالة كريمة أفضل من الحياة الحسيسة ، وليس آثر .

(٣) التي : الذي د (٤) من البحث : — هـ || وما : و بما ، هـ || أولى : الأولى د  
(٥) والاجتناب : أو الاجتناب سا ، م || لكن : ولكن د ، ن || مقتضية — سا (٦) وفي : — هـ  
|| وذلك : فذلك ب ، س ، سا (٧) وما : ما سا || بأولى وأزيد : بالأولى والأزيد س  
|| فسيبين لك : فيبين ذلك د || لك : — هـ (٩) ليس : — سا (١١) أن : وأن كل هـ ||  
ما : كل ما م (١٢) أكرم : أكثر م ، هـ || أو أشد : وأشد د ، ن || كرامة : حرارة نج ،  
س ، سا ، م ، هـ || يحمد : يحمل ن (١٤) المفهوم : المشهور هـ  
(١٤)

وإذا قيل أفضل وأخير ، فقد يقال ذلك عند التحقيق على وجوه :

يقال أفضل وأخير لشيئين متشاركين في نوع من الفضيلة تقبل الزيادة والنقصان ، ويكون لأحدهما جميع ما للآخر وزيادة ؛ مثل قولنا : فلان أيسر من فلان ، إذا كان له جميع مقدار ما له وزيادة ؛ ويقال أفضل للمتشاركين في نوع من الفضيلة يقبل الأشد والأضعف من غير أن يمكن أن يشار إلى قدر ما يساوى به الأفضل الأنقص متميزا عن الزيادة ، لكن الحاصل للأفضل أشد ، مثل الأجل والأخضر ، وغير ذلك .

ويقال أفضل إذا كان يشاركه في نوع الفضيلة ، ذلك النوع إما أن لا يعل التفات ، أو إن قيل ، فالذي لهما منه مثلا على السواء . لكن للأفضل فضائل أخرى من أنواع أخر ، فتكون جملة ما لهذا أكثر مما لذلك ؛ مثل أن يكون أحدهما شجاعا عفيفا ، والآخر شجاعا مثله لكن ليس عفيفا ، فيكون الأول أفضل .

ويقال أفضل إذا كان ليس بينه وبين الأنقص مشاركة في نوع الفضيلة أصلا ، ولكن في جنس الفضيلة ، إلا أن النوع الذي له هو في جملة نفسه إلهي دون النوع الآخر . لست أقول إنه أفضل من الآخر ، فإنه بيان دور ، ولكن أقول إنه إلهي ، والآخر ليس بإلهي ، فهو أفضل . وأعني بالإلهي : أن تكون فضيلة باقية لا تبيد ، مثل الحكمة ؛ أو تكون نافعة في الأمر الذي هو مطلوب لذاته . لست أقول في الأمر الذي هو أفضل ، فيكون دورا ، وهذا مثل النافع في الآخرة والمعاد . ومن هذا القبيل ما يحكم بأن الحكمة أفضل من اليسار . ويقال لما المصالح المتعلقة به ، وإن كانت عاجلية ، فهي أكثر عددا ، وأعم ، وأدوم معا من عاجليه أخرى . فإنه ليس إذا كان أكثر صار أفضل ، بل ربما كان الواحد العام الدائم أفضل من الكثير .

(١) وإذا : إذا س ، م || وأخير : وخير سا ، م (٢) متشاركين : متشاركين م || الفضيلة :  
 + لكن تلك الفضيلة د ، هـ (٤) الفضيلة : + لكن الفضيلة د ؛ لكن هـ (٥) من غير أن يمكن :  
 فلا يمكن د ، ن || الأنقص : للأنقص ب ، م ، هـ (٧) ذلك : وذلك س ، ن ، هـ (٨) لهما : لها ب  
 || أنواع : نوع ن (١١) ويقال أفضل : — هـ (١٢) إلهي : التي سا ، م ، هـ (١٣) دور : دون م  
 || ولكن : لكن م || إنه سا ، م ، هـ || إلهي : الإلهي م || بإلهي : بالإلهي م (١٤) فهو أفضل : — هـ  
 || يبيد : تبعد هـ (١٥) الأمر : سا ، م (١٦—١٧) ومن هذا القبيل ما يحكم بأن : ومثال هذا  
 الموضوع أن د ، ن (١٧) به : — د || عاجلية : دنيوية د ، ن (١٨) عاجلية : عاجلة ب ، سا ، م ، هـ ؛  
 دنيوية د ، ن || أخرى : أخر سا ، م

- ويقال أفضل أيضا على مثل ما يقال الأولى ؛ وهو أن يكون أحد الأمرين له  
الفضيلة في ذاته ، والآخر فضيلته مستفادة منه ، أو بالعرض ؛ وخصوصا إذا كان له في  
ذاته معنى أفضل بوجوه أخرى . وأما الأولى أيضا ، فيقال لما هو بهذه الصفة ؛ ويقال  
لما هو أشد مناسبة ، وهو أن يكون أمر يجوز أن يكون لأمرين ، لكنه لأحدهما أشد مناسبة ؛  
مثل الكرامة ، فإنه يجوز أن يكون للطارئ الذي لا مآته له ، لكنه للذي له مآته في طبعه أولى .
- لأن المآته ، وهي علة من العلة المستدعية الموجبة لا يحكم فيها بالإيجاب ، بل يحكم فيها  
بالأولى ، إذا كانت توجب باقتران شرائط إليها ؛ فلماذا لم يشعر بجميع الشرائط التي تقترن  
بها حتى تصير علة موجبة ، بل شعر بأكثرها ، حكما بالأولى . ولو شعر بجميعها لكان  
الأمر عند الشاعر واجبا في كونه أو لا كونه . لكنه إذا كان الأمر الذي يقترن بالعلة  
الداعية في أحدهما أكثر من الذي يقترن بمثلها من الآخر ، كان الحكم للأول أولى .
- ١٠ . وكذلك إن كان لأحدهما هذه العلة ، ولم يكن للآخر ، فالذي له العلة أولى . وأما المآته  
فإنها داعية إلى الحكم ، وليس يتم بها ، بل يتم بأحوال أخرى إما فيه ، وإما في المتوقع  
من عنده ، وإما فيهما جميعا ؛ بل ربما كانت ، وربما لم تكن .

والأولى في المآته يعتبر على وجهين : أحدهما بحسب الوقوع ، والآخر بحسب

- الجيل . والأولى بحسب الوقوع هو كما يقول قائل : إن لفلان عند فلان حقوقا وقد  
قصده ، فالأولى في نفس الأمر أن يتفق أن يقضيها ، حاكما بأن ذلك الأمر واقع .

(١) على : في ن || مثل : مثال م (٢) فضيلة : فضيلة د ، م ، سا ، ن || إذا : إن  
م ، سا ، هـ (٣) معنى : ن (٤) وهو أن . . . أشد مناسبة : — سا || لكنه : لك د  
(٥) لامآته : الامآته ب ، لا أمآته م ، هـ || [ المآته : الحرمة والوسيلة ، والموات الوسائل — شرح  
في هامش ب ] لكنه : لكنها م || الذي : الذي د ، م ، هـ || مآته : أمانة د ، م (٦) وهي : وهو د ، ن  
(٧) إذ : ان د ، ن ، إذاس || باقتران : بأوزان د || يشعر : + إليها سا (٩) أو لا : ولا سا  
|| الأمر : — م ، سا ، ن || يقترن : + به م (١٠) أكثر : الأكثر سا ، م ، هـ  
(١١) كان : فيكون د ، ن || أولى : الأولى م || وأما : فأما ب (١٢) بل يتم : بل يتم د  
|| المتوقع : المتوقع هـ (١٣) بل : — م ، سا ، م || ربما : وربما م || وربما : — ن  
(١٤) والأولى : فالأولى : — سا (١٥) هو كما : كما هو م (١٦) يقضيها : يقضيها د ؛ يقضيها سا  
|| بأن : فان هـ ؛ — ب ، م || ذلك : + أن سا ، م

وأما الأولى بحسب الجميل ، فهو أن يقول : فالأولى بالمقصود ، أى الأجل به ، أن يقضيها ويعرفها ، مع أنه ليس يلتفت إلى أنه يفعل ما هو أولى بأن يقع منه ذلك الأولى ، بل على أنه الأجل ؛ ذلك وأنه إن لم يفعل فذلك قبيح به .

فالمسألة تشارك سائر العلل التي ذكرناها في أمر بوقع الوقوع ؛ وتخالفها في أن العلة  
 ٥ اتى ليست بموات لا يعتبر فيها حال الجميل ، لكنها إنما تقتصر بها على الوقوع . وإنما يقتصر من الموات وما يشبهها على الإيجاب الأدنى ، لأن الأسباب المحتاج إليها في أن تكون العلة علة بالفعل ما لم تجتمع لم يكن للعلول وجود واجب . فإذا علم أن هذا الواحد منها قد وجد ، وجهل الحكم في البواق ، وأنها هل اجتمعت ، ثم كان موضع آخر لم تحصل فيه علة من تلك العلل ، سبق إلى الذهن العامى أن المستحصل لعل ما منها ، أو للعلة التي تصير دلة بالفعل عند شرائط ، أولى بالوجود مما عدم فيه الأمران .

وأما العلل الأخرى أو الشرائط الباقية ، فإنها لو كان اجتماعها كلها معلوما ، لكان الحكم يثبت في أن المعلول واقع ؛ ولو كان غير اجتماعها معلوما ، لكان الحكم يثبت في أن المعلول غير واقع . لكن ما نشعر فيه بوجود سبب ، أو بزيادة الأسباب المرجحة ، نظن أن الأولى به أن يكون . فربما كانت الأسباب المرجحة متوافية في الجانب الآخر ،  
 ١٥ إلا أنها تكون مجهولة . وربما لم تتواف الأسباب كلها لا في هذا ولا في ذلك ، فيمتنع أن يكون ذاك ولا هذا البته ، وإن كان هذا أكثر أسبابا . وأما الذي تتوافق فيه الأسباب كلها ، فليس هو أولى بل واجب .

(١) أى : — س (٢) يقضيها : يقضيها سا || ما : من س ، سا ، م ، هـ (٣) على : إلى ب || وأنه : فانه ب || ذلك وأنه : وذلك أنه د ، ن (٤) فالمسألة : د ، ن || تشارك : — سا ، ن || أمر : — ب || الوقوع : — س (٦) الإيجاب : — ب (٧) العلة : + منها ن || ما لم : ما لم تكن م ، هـ (٨) موضع : موضوع د ، ن ؛ مواضع هـ (٩) تلك : — ب || سبق : يسبق ب || إلى : — د ، ن || أن : إلى د || منها : فيها د ، ن || للعلة : العلة س (١٢) يثبت : ثبت د ، س ، سا ، م ، ن || يثبت : ثبت د ، س ، سا ن (١٣) واقع : الواقع د ، ن || سبب : سلب هـ (١٣-١٤) نظن . . . الأسباب : — د ، ن (١٥) في ذلك : ذلك م || ذلك : ذلك س ، هـ (١٦) ذلك : ذلك ن

واقاصر الأسباب ليس هو لا أولى فقط ، بل تمتنع أن يوجد . فإذن هذا القسم من الأولى مظنون لا وجوب له ولا امتناع ، إلا أنه يفيد تيل نفيس إلى أن الشيء يكون ؛ وهو ظن ١٠ يكون غير كاذبة إن كان الشيء متوافق الأسباب فوجب ، ولم يكن أولى ، وكاذبة إن لم يكن متوافق الأسباب ، فامتنع ولم يكن أولى .

- ٥ واعلم أن اعتبار الأزيد والأفضل قد يقع في كل مقولة . ولست أعني أن كون الموضوع لمحموله يكون في كل مقولة ، فإن ذلك أمر لا كثير إشكال فيه ، ولا أيضا كثير منفعة في تعرفه .

- ولست أيضا أعني أن الذي إليه النسبة في أن الآخر أولى منه ، أو ليس واقعا في كل مقولة ، على ما دل عليه اختلاط أمثلة يوردها قوم ؛ بل إن نفس ذلك المحمول قد يقع في كل مقولة . مثاله ، أنه قد يقال : إن الصورة أحق بالجوهرية من الهيولى ؛ ويقال : ١٠ إن الشخص أولى بالجوهرية من الكلى . وهذا يكون لا على أن جوهرية أكثر من جوهرية ، ولا أن جوهرية هذا أسبق من جوهرية ذلك ، بل لأن ١٠ يتساويان فيه يوجد له حكم ووصف هو أسبق لأحدهما وأكل ، وهو الوجود . وقد ذكرنا حقيقة هذا في موضعه .

١٥ وقد يقال في " الكم " و " الكيف " ، وهذا ظاهر .

- (١) لا أولى : الأولى ب ، سا ، م ، هـ || فاذن : فان د || القسم : — د ، ن  
(٢) إلى : — د ، ن (٣) يكون غير . . . ولم يكن أولى : فيكون كاذبا ، أعني إن كان المعتقد هو أنه قد يكون وقد لا يكون ، ثم ن يكون ، فالقضية الكاذبة من جهة اختلاط لا تكون فتكون . فان اعتبرت حال ويكون رجدها فالقضية صادقة اتفاقا وبخا إن كان الشيء متوافق الأسباب ، وكاذبة إن لم تكن متوافق الأسباب . وكذلك حال لا يكون أعني ان يكون الظن به أنه لا يوجد ولم يوجد لقصور الأسباب إذ كان الظن به أنه لا يوجد ثم وجد لتوافق الأسباب د ، ن || غير : — م ، سا ، هـ (٤) فامتنع : وامتنع ب || ولم يكن أولى : + واعلم ان الاعتبار حال يكون قضية وحدها فالقضية صادقة اتفاقا وبخا إن كان الشيء متوافق الأسباب وكاذبة إن لم يكن متوافق الأسباب وكذلك حال لا يكون أعني لا يكون الظن به أنه لا يوجد ولم يوجد لقصور الأسباب أو كان الظن به أنه لا يوجد ثم وجد لتوافق الأسباب م (٥) اعتبار : الاعتبار م ، هـ || كون : يكون د ، م ، سا ، م ، هـ (٨) ولست : وليست ب ، م ، سا || ولست ... إليه : ولا الذي د ، هـ ولا الذي إليه ن || الآخر : الأجزاء د || واقعا : واقع ب ، م ، سا ، م ، ن (٩) مقولة : فإن ذلك أمر لا كبير إشكال م (١٠) ويقال : أو يقال سا (١٣) لأحدهما : لافيهما م || وأكل : والمحل د (١٥) وهذا : وهو م

وفي "الإضائة" ، كقولهم ؛ إن صداقة فلان أشد .

وفي "الآين" ، كقولهم : النار أعلى من الهواء . وقد مثّل لهذا بعضهم مثالا سخيفا ، وهو أن القوة النفسانية في الدماغ أو في القلب ؛ وليس هذا اختلافا في زيادة ونقصان الآين ، بل في نفس الآين .

وقد يكون في "متى" ، كقولهم : تاريخ الفرس أقدم أم تاريخ العرب . وقد أورد له مثال آخر فقيل : أترى الصيف أصلح لأمر كذا أم الربيع ، فأخذ الموضوع مكان المحمول ، وطلب الأكثر والأزيد لافي أنواع "متى" بمجولة محمولات ، بل في الأصلحية . والأصلحية ليست من مقولة "متى" ، فإن الأصلح اسم مشترك يقع في مقولات .

وأما في مقولة "الجددة" فنقل قولهم : الترس أوقى أم الدرع .

وأما في "الوضع" ، فنقل قولهم : الفلك في الإقليم الرابع أشد ميلا أو في الثالث .

وأما الأمثلة في "العمل" و"الانفعال" ، فهذه مشهورة .

وقد جرت العادة أن يقال في هذا الموضوع في وجوه المقاييس التي يتضمنها هذا النظر أشياء . قالوا : فمن ذلك أن يكون الموضوعات اثنين والمحمول واحدا ، كقولهم :  
الغنى أثر أم الخلد . ومن ذلك أن يكون المحمول اثنين والموضوع واحدا ، كقولهم :  
الفضيلة أنظر أو العمل . وهذا يرجع بالمعنى إلى الأول ، فإنه كأنه يقول : النظر

(١) كقولهم : — م || صداقة : + كقولهم إن صداقة م (٢) بعضهم :  
— ، ن || مثلا : مثال د ، ن || سخيفا : سخيف د (٥) أم تاريخ : أو تاريخ ن (٦) أترى : القوي م  
|| فأخذ : وأخذ د (٧) لا : — د ، ن || مجولة : بمجولة م (٨) مقولات : المقولات ن  
(١٠) فنقل قولهم : فقولهم د ن ن || أوقى : أقوى م || أم الدرع : أو الدرع د ، م ، ن  
|| في الإقليم : بالإقليم : ب ، م ، سا ، م (١٣) يتضمنها : يضمناها (١٤) أشياء : شيئا م  
|| الموضوعات : الموضوعات ب ؛ الموضوعات م || واحدا : واحد م ، م (١٥) المحمول :  
المحمولات د ، ن || واحدا : واحد م ، م ، سا ، م ، هـ (١٦) العمل : عمل د ، ن ؛ أعمل  
م ، سا ، م ، هـ || الأول : الأول د || كأنه : كأن م



أكثر في الفضيلة أو العمل ، ويكون المحمول هو الأكثر بالحقيقة . وإما أن يكون موضوعان لمحمولين ، كقولهم : اللبن أشد في البياض أم الغراب في السواد . وإما أن يكون الموضوع مضاعفا في كليهما أو أحدهما ، كقولهم : الحكمة مع الشجاعة خير أم الحكمة مع العفة ؛ أو الغنى مع الصحة أفضل أم الفقر مع الحكمة . والفرق بين المثالين أن في أحدهما جزءا من الموضوع مشتركا ، وفي الآخر ليس . وربما كان المحمول ، بل الموضوع والمحمول مضاعفا ، مثل قولهم : الحكمة مع العفة أنفع في الدنيا والآخرة من الحكمة والشجاعة .

فلنشتغل الآن بالمواضع .

(١) ويكون : وقد يكون م || المحمول : المعمول م (٣) مضاعفا : مضافا ن  
 (٤) مع العفة : مع العدالة والعفة م || الغنى : الغناس ، ه || أفضل : — سا || أم الفقر :  
 أو الفقر م ، ن (٥) أن في : في أن . ن || جزءا : جزء د ، م ، ن || مشتركا : مشترك د ، ن ||  
 وفي : في د ، م ، ن || بل : — س

## الفصل السادس

### فصل (و) في المواضع

إن الأمور الظاهرة التفاوت لا تتوجنا إلى استعداد لها بالمواضع ، بل المواضع إنما تنفعنا فيما يخفى فيه التفاوت .

٥ فمن المواضع أن ما هو أطول زمانا ، وأكثر ثباتا ، فهو آثر . وليس هذا بحق ، إذا أخذ مطلقا . فقد يؤثر المؤثر القصير المدة العظيم في أنه مؤثر على الحسيس الطويل المدة ؛ إلا أن هذا قد يستعمل في المشهور . وأما إذا تساوى الشيطان في النوع ، فأطولها زمانا ، وأكثرهما ثباتا ، فهو آثر . والفرق بين ما هو أطول زمانا ، وأكثر ثباتا ، أن الشيء قد يكون مساويا لنظيره في الزمان ، لكنه إذا ثبت على حالة واحدة من الشدة ، والآخر لم يزل يشتد ويضعف في تلك المدة كان هذا أكثر ثباتا .

١٥ ومختار الأريب الحسن الاختيار ، أو الصالح ، أو مختار الشريعة الصحيحة ، أو مختار جماعة من مبرزين في الفضل والمعرفة في ذلك الباب ، أو مختار الأكثر منهم ، فهو أفضل . وهو مشهور ؛ ويختلف . وكذلك ما يختاره الكل لذاته ، فهو المتشوق إليه بحسب الكل ، فهو أفضل في ذاته ، وأولى بالاختيار . وهذا إنما يكون حقا إذا كان الشيء مؤثرا في نفسه لذاته ، لأنه خير . وأما إذا لم يكن كذلك ، فهو مشهور ، وليس بحق دائما . فقد يكون ما يؤثره الناس كلهم كالصحة والسلامة ليس كما يؤثره الفضلاء من السعادة في الآخرة .

والمختار في الصناعة التي هي أفضل كالفلسفة الأولى ، أولى بالاختيار مما هو مختار في صناعة أخس ، كالموسيقى . وهذا يصير حقا إذا اعتبرت أمرين : أحدهما أن يكون

(٣) استعدادها : استعدادها ن (٤) يخفى : يخفاب ، سا (٦) القصير : لقصير ه  
 (٧) الشيطان : النوعان س || وأكثرهما : أو أكثرهما م (٩) من : في س ، ه  
 (١١) ومختار : ومختاران || الأريب : الأديب سا ، م ؛ والأديب ن (١٣) ويختلف : ويختلف ب ،  
 س ، سا ، ه || المتشوق : المسبوق د ، ن (١٤) إذا : إذن (١٨) أخس : أحسن م ،  
 ن ؛ أنرد (١٨) اعتبرت : اعتبر من د ، ن

المختار في الفلسفة مثلا من جهة ما توجهه الفلسفة ، لا الفيلسوف الذي قد يخطيء . والثاني أن تعتبر الوقت والحال ؛ فإن الوقت من الأوقات قد يجعل اختيار ما هو في صناعة أخس أولى من اختيار ما في صناعة أرفع ، مثل الوقت الذي يوجب اختيارا للناس على استخراج شكل من الهندسة . فيجب أن نقول : إن لم يكن الوقت والحال يوجب ما في الصناعة الحسيسة .

وموضع آخر : وهو أن ما هو في جنس الخير والفضيلة فهو أفضل من الذي ليس في جنسه ؛ كالعذالة ، فإنها من جنس الفضيلة ، إذ هي نوع منه .

وأما العادل فهو ذاته جوهر ، وليس الفضيلة متومة لذاته ، كما ليس البياض مقوما للابيض ، ولا اللون الذي هو جنسه متوم له . لكن العادل عرض له الفضيلة ، فهو في جنس الفضيلة بالعرض ؛ فيجب أن تكون العدالة أفضل من العادل . وهذا قد يشتهر وقد لا يشتهر . وأما الحق فيجب أن تعلم أن معنى الأفضل ههنا مما لا ينفرد ، لأن الأفضل إن عني به أنه الأكثر في نفسه في أنه فضيلة ، كما أن الأشد سوادا هو الأكثر من الآخر في أنه سواد ، فليس بينهما مناسبة في ذلك ؛ فإن الفاضل ليس فضيلة ؛ وإن عني بالأفضل الأجمع للفضل على أنه صفة ، فليس بينهما مناسبة ؛ فإن الفضيلة ليست جامعة أو حاملة للفضيلة . ثم إن أخذ اسم يعمهما فسيكون باشتراك الاسم .

وموضع آخر ، وهو أن المؤثر بذاته ، ولأجل نفسه ، أفضل من المؤثر لأجل غيره ، كالدواء والصحة ؛ وهذا حق .

(٢) اختيار : اختيارا ، ن (٣) اختيار : الاختيار ن || ما : — سا ؛ + هوم ||  
أرفع : أرفع ه (٤—٣) مثل ... الهندسة : — س ، ا (٦) وموضع : وهو موضع د || الخير :  
الحسن س ، سا ، ه (٧) هي : هوس || نوع : جنس ه (٨) لذاته : ذاتية د ، ن  
(٩) مقوم : مقوما د ، ن (٩—١٠) عرض ... العادل : — س (١١) وقد لا :  
ولاد ، م ، ن (١١) مما : م ، د ، ن || لأن : فان د ، ن (١٢—١٣) الأشد سوادا هو الأكثر  
من الآخر : سوادا أكثر من آخر د ، ن (١٤) الآخر : آخر س ، سا ، م ؛ أخرى ه || مناسبة :  
مناسب ن (١٣) وإن ، فان س (١٤) للفضل : للفضيلة ه || ليست : ليس ب ، م ، ه  
(١٥) يعمها : يعمها ه

وأيا المؤثر بذاته أفضل من المؤثر بالعرض ؛ وهذا قريب من الأول ، ويخالفه في أن الذى بالعرض قد لا يكون مؤثرا ألبتة ، بل إنما يكون المؤثر بما يقارنه ، مثل أن الشيء إذا كان حلوا مربعا ، فالملو مؤثر لذته ، والمرع بالعرض ، إذ إنما أوثر لأنه حلوا ، وليس يتوجه إلى التربع إينار . وأما المؤثر لغيره فقد يتوجه إليه إينار . وربما كان المؤثر بالعرض ليس لأنه مؤثر ، بل لأجل أن مقابله مكروه ، أو يتبع مقابله مكروه ، فيؤثر لالفائدة في نفسه ، فهى فيه لالفائدة فيما يقارنه بالذات ، فهى فيه بالعرض . لكنه إنما يؤثر لى لا يوجد مقابله ، فلا يكون هو مؤثرا لأجل أنه مؤثر لذاته بالذات ، إذ ليس يوصل إلى المؤثر بالذات ، بل يوصل إلى المؤثر بالعرض ، وهو عدم المكروه بالذات ؛ وليس عدم المكروه تلة لوجود المؤثر بالذات ، بل بالعرض ؛ إذ علل الأمور الوجود أمور وجودية لا الأعدام . بل الأعدا ربما كانت مع علل الأمور الوجودية ، وممكنات توجه العلل ، لأنها في أنفسها علل . ومثال هذا أن الفضيلة في الأصدقاء مطلوبة لذاتها ، لأنها توصل إلى سعادة الصديق ، وسعادة الصديق مؤثر لذاته للصديق .

وأما فضيلة الأعداء فلا تؤثر لأجل ذاتها ، ولا تؤثر لأجل حصول مؤثر بالذات عنها . ولكن قد تؤثر لأجل مؤثر بالعرض ، وهو عدم المكروه ؛ إذ العدو إذا كان ذا فضيلة لم يحدث ضررا الذى هو عدم السلامة التى هى مؤثرة لذاتها . فيشارك هذا الوجه الأول ، في أن الأول المؤثر فيه لا لذاته ، بل لما عرض من أن كان هناك مؤثر آخر يلتفت إليه . ويفارقه المثال الأول في أنه ليس سببا لذلك المؤثر ومؤديا إليه ، بل عارضا له ، فلا يقع له إينار . ويفارقه المثال الثانى في أنه مؤثر ، ولكن ليس مؤديا إلى المؤثر بالذات ، بل إلى عدم مقابله .

- (١) بذاته : لذاته د (٢) فى : من ن || الذى : + يكون ه (٣) مما : ما س ، ه ؛  
 قيام || يقارنه : يفارقه سا (٤) إذ : إذن د ، ن || أوتر : يؤثر م (٥) وليس : أوليس ه || وأما : وإنما م  
 (٥) أن : أنه س || مكروه : مكون ه (٦) لفائدة : فائدة سا ، م || لفائدة فى : لفائده التى  
 فى د || فهى فيه لا : وهى فيه ولاد ، ن || لا : ولا ه ؛ أوم (٧) يؤثر : يوجد سا || فلا : ولاد ، ن  
 || أنه : — ب ، س ، سا || لذاته : + مؤثر م (٨) بل يوصل إلى المؤثر : — م || يوصل :  
 يؤثر س (٩) أمور : أمورا ه (١٠) ربما : وربما ن || الوجودية : الموجودة س ؛ الموجودية  
 ه || وممكنات : ممكنات ب ، سا || العلل : للعلل س ؛ من العلل ه (١٢) مؤثر : مؤثرة د ، ن  
 (١٣) فلا : فإد ، ن || تؤثر : أوثر د ، ن (١٥) ضررا : ضررس ، سا ، م ، ن ، ه  
 (١٥) مؤثر : مؤثر م (١٦) كان : — س

وموضع آخر قريب من الموضع الأول ، وهو أن ما كان سببا للتغير بذاته ، كالتفضيلة والكفاية ، أثرهما هو سبب له بالعرض كالبخت . كما أن ما هو سبب للشرب بذاته مثل القصور والذيلة أولى بالاجتناب من السبب بالعرض كالبخت .

والفرق بين هذا الموضع والموضع الذي قبله ، أن ههنا قد أخذ الشيء سببا ، وهناك أخذ مؤثرا . فههنا سببان لغاية ، وهناك غايتان ، أو سبب وغاية ، بعد أن أخذنا مشتركين في الإيثار في أن حصل لهما إيثار . فمنفعة الموضع هناك ليس في إثبات الإيثار نفسه ، بل في أن يتعين أى الأمرين اللذين حصل لهما الإيثار أولى بأن يؤثر ، ومنفعة الموضع ههنا في نفس إثبات الإيثار ، كأنه يوجب أن يؤثر شيء ، وأن يكون هو كذا ، وأنه أثر من كذا ، فيكون ههنا كالتضعيف في الإثبات بالقوة ، وإن كان بالفعل إثبات واحد ، وهو إثبات الأثر .

١٠

وما هو أثر عند الكل ، وعلى الإطلاق ، أى في عام الأحوال ، أثر من الذى يصير أثر في حال ، ووقت ، وبحسب شخص بعينه لعذر لولاه لما كان أثر ، كما أن الصحة أثر من البط بالمبضع للعلاج ، فإن الصحة في نفسها أثر عند الذى يبط ، بل ترك البط عنده أثر لولا العذر الواقع ، وهذا حق .

وأىضا فإن الذى يكون للشيء بالطبع أثر من الذى لا يكون له بالطبع . ومثاله : العدالة ١٥  
أثر من العادل ، ولست أقول أفضل ، فإن هذا الموضع قد مر مرة . وأما في هذا الموضع ، فإنما تؤخذ العدالة والعادل من حيث هما نافعان في أمر من الأمور يحتاج فيه

(٢) كالبخت : كالبحر د ، كالبحت م (٣) بالاجتناب : بالاختيار د ، سا ، م ، ن || كالبخت : كالبحت م (٤) والموضع الذى : والذى د ، ن (٤) الشيء : للشيء م (٥) سبب : سببا د || أخذا : أخذ م ، م || مشتركين : مشتركين ه || الإيثار في : الإيثارس (٦) إثبات : إيثار ب ، ه (٧) ومنفعة الموضع : — ن || ومنفعة : + هذا م ، ه || ههنا : وههنا قد ينفع ن (٨) الإيثار : الإثبات سا || وأنه : فانه د ، ن (٩) كالتضعيف : كالتضعيف د (١١) هر : — م (١٢) وبحسب شخص : ولشخص د ، ن (١٢) الصحة : الصورن || [البط : الشق ، بط الجرح شقه — المنجد] (١٥) للشيء : الشيء د ، ن || لا : — م || له : لا د ، ن || لا يكون له بالطبع : له يكون لا بالطبع سا ، يكون الشيء له لا بالطبع ه (١٦—١٧) قد مر ... الموضع : — س (١٧) تؤخذ : تأخذ د ، ن (١٧) نافعان : افعا د ، ن

إلى أحدهما ، ومن جهة نسبتها إلى شيء ، وهو الغاية . لست أعنى من جهة اعتبار  
مقايسة ما بينهما أن أحدهما يؤثر لذاته ، والآخر لغيره ، فإن هذا الموضوع قد مر ؛ بل من  
جهة ما هما مؤثران لأجل المنفعة المتعلقة بهما . لكن العدالة نافعة بمعنى طبيعى لها في ذاتها  
والعدل نافع لأمر مكتسب . وهذا مثل أن تقول : إن السراج آثر من المرآة المضيئة .  
بالعكس ، إذ السراج يفعل ذلك لأمر في طبعه ، والآخر يفعله لأمر مكتسب ؛  
وهذا حق .

وأیضا هذا كما يقال : أن يكون لك ملكة الكتابة فتكتب آثر من أن تستكتب .

وأیضا فإن الأمر الموجود للأفضل الأكرم آثر من الأمر الموجود لغيره ؛ مثل الأمر  
الذى يخص الله تعالى ، فإنه آثر مما يخص الإنسان . فهذا هو على الإطلاق مشهور . ولیمیز  
ليتحصل - اق فيه ، فنقول : ليس كل أمر موجود في الأفضل فهو أفضل ، فإن اللحية  
موجودة في الإنسان ، وليست آثر من مبلغ الشجاعة الموجودة في الأسد . ولكن يجب  
أن يشترط حتى يكون الموجود للأفضل موجودا للأفضل من حيث هو به أفضل ، لا من  
حيث هو به أخس .

والموجود للأخس موجود للأخس من حيث هو أخس ، لا من حيث هو به أفضل .  
وبعد ذلك ، فإن الحق أن ذلك أفضل . وأما أنه آثر ، فإنما يكون إذا اشتركا في أنهما  
مؤثران ، وإنما يكونان مؤثرين إذا كان كلاهما من شأنه أن يؤثر فيحصل بالكسب .  
وأما إذا لم يكونا كذلك ، أو لم يكن الذى في أحدهما مثلا الذى في الأفضل مما يكتسب ،  
فليس يقال إنه آثر .

(١) ومن : أو من د ، ن (٢) والآثر : والآثر من (٣) لها : لها ه (٤) والعدل :  
وأن العدل ب ، ه || مكتسب : يكتسب ب ، م ، ن (٧) لك : ذلك سا (٨) الأمر الموجود :  
الأمر الموجود سا ، ه (٨) مثل : بل س (٩) يخص : يخصه سا || تعالى — س ، ه || الإنسان :  
بالإنسان ه (٩) هو : — د ، ن || ولیمیز : ولغيره د || ليحصل : ليحصل س ، م || فنقول : فيقال ب  
(١٢) حتى يكون الموجود للأفضل : فيكون أحدهما د ، ن || للأفضل : — أحدهما م (١٤) والموجود  
للأخس : والثانى ن || موجود : موجودا ه (١٦) يكونان : يكون ب ، س ، سا ، يكونا ه ||  
مؤثرين : مؤثرا سا ، م || كلاهما : كلاهما ب || فيحصل : فيحصل د ، ن || وأما إذا : وإذا  
د ، ن (١٧) أو لم : ولم س || مما : فا ه (١٨) فليس : ليس ب

وموضع آخر يشبه هذا الموضع ، وليس هو ، وهو أن ما كان أولا للأمر التي هي أقدم ، فهو أثر ؛ كالصحة بالقياس إلى الجمال والقوة ، فإن الصحة يظن أنها توجد في مزاج الأركان ، والجمال والقوة في تركيب الأعضاء الآلية . وكذلك ما هو في الشيء الذي هو أكرم فهو أثر ، كصحة النبض بالقياس إلى جودة الهضم . وهذا يخالف الموضع الأول في أن الصحة والشدة يجتمعان معا في شخص واحد يوصف بهما . وصحة النبض وجودة الهضم يجتمعان في شخص واحد . والموضع المقدم كان يفترق فيه الموضوعان ، لكن الحكمان متقاربان .

وموضع آخر قريب من بعض ما سلف ، وهو أن الغاية في الشيء أثر من فاعل لغاية ، أي أخرى ، حتى لا يكون هذا الموضع مكررا . ولكن هذا مشهور غير حقي ؛ فإن صحة البدن غاية من الغايات ، ثم صحة النفس ، وهو الفضيلة ، يسوق إلى غاية هي السعادة ١٠ الفصوى ؛ والفضيلة أثر عند الأفاضل من صحة البدن .

وأیضا فإن السائقين إلى غايتين يشبه أن يكون أحدهما تأدية إلى غاية أثر ، وذلك إذا تساويا وتقاربا . ولذلك فإن الجمهور يؤثرون انافع في المعاش على النافع في المماد . وأما إذا اختلفا ، وكان التفاوت عظيما ، ولم يمكن الجمع بينهما ، فإن الأثر عند الحصفاء ما هو أفضل ، وإن تأخر .

وأیضا فإن الغايتين إذا كان التفاوت بينهما أكثر من التفاوت بين إحداهما وبين فاعلها ، وكان فضل الغاية الأخرى على هذه الغاية أكثر من فضل هذه الغاية على فاعل

(٢) يظن : + بهام (٣) تركيب : + كالصحة م (٤) إلى : + حسن د  
 || يخالف : بخلاف م || الموضع : الموضوع م (٥) يجتمعان : يحققان د || معا : - م  
 || بهما : بهام || وجودة : وحسن د ، ن (٦) والموضع : والموضوع م ||  
 الموضوعان : الموضوعات م (٧) الحكمان : الحكيم م || متقاربان : متقاربان ه || الحكمان متقاربان :  
 حكمه حكم ذلك د ، ن (٨) لغاية : الغاية د ، م ، ن (٩) أي : - م ، ه (١٠) النفس :  
 الفيض ب || يسوق : ليسوق م (١١) الأفاضل : الأفضل م (١٢) يشبه : فيشبه د (١٣) غايته :  
 غاية د ، م ، ن (١٤) ولذلك : وكذلك م || على + أن ه (١٥) إحداهما : أحدهما  
 ب ، م ، ن (١٦) فاعلها : فاعلهما د ، م ، ن || وكان : فكان د ، سا ، ن

هذه الغاية ، فإن ناعل الغاية الأخرى أفضل من هذه الغاية . وذلك بأن نسبة الغاية إلى الغاية ، كنسبة الفاعل إلى الفاعل ، وكانت تلك الغاية تفضل هذه الغاية أكثر من فضل هذه الغاية على فاعلها ، ففاعل الغاية الأخرى يفضل فاعل الغاية الأولى هذه بأكثر من فضل الغاية الأولى . وهذه لفاعلها نفسها فضل أكثر فهو أفضل ، ففاعل الغاية الأخرى أفضل من هذه الغاية ؛ وكذلك بالعكس .

وهذا الموضوع مشهور ، وليس يبين بنفسه أنه حق ؛ وذلك لأنه يبنى على إبدال النسبة ، وإبدال النسبة غير بين . والبرهان الذي شهره إنما قام عليه في المقادير والأعداد ، ولم يعم في غيرها مما لا يوجد فيها ما يوجد في المقادير والأعداد من المناسبات من وجود مشاركة في شئ مشار إليه ، وأن في أحدهما فضلا عليه . فإن كان هذا الموضوع حقا ، فهو حق غير بين بنفسه .

وموضع آخر يشبه بعض ما مضى ، وهو أن يكون أحد الأمرين ، وإن كان يطلب لغيره ، فقد يطلب لنفسه ، والأمر الآخر لا يطلب إلا لغيره ، فإن الأول أثر ؛ ومثاله الصحة والعدالة ، فإنهما أثر من الغنى والشدة ، فإن الصحة والعدالة كريمان لأنفسهما ، والغنى لا فضيلة له في نفسه ، بل ربما جلب أمرا كريما فاضلا .

وموضع آخر في الأمور الخافية التفاوت اللواتي تتحوج إلى تدقيق نظر في أمرها ، مثل النظر في اللوازم ، فإن ما لازمه خير أكثر وأفضل فهو أثر . وأيضا ما تابعه شر أقل مما للآخر ، وإن لم يفضل في الخير ، فهو أثر .

(١) هذه : تلك ن (٢) أكثر من فضل هذه الغاية : — سا (٣ — ٥) ففاعل الغاية ... بالعكس : ففاعلها يفضل الفاعل الآخر كثيرا وكانت غاية الفاعل الآخر تفضل بقليل فالفاعل أفضل من تلك الغاية لأنه يفضل فاعلها أكثر من فضلها د ، ن (٤) وهذه : هذه س ، سا ، هـ || نفسها : + وما س ، م ، هـ (٥) الغاية : المقايسة هـ (٦) يبين : بين ب || (٦) يبنى : مبنى م ، ن هـ || النسبة : — هـ (٨) يعم : يعم م ، ن هـ (٨) من : ومن د ، م ، ن || وجود : جودة م ؛ وجوده مناسبات هـ || فضلا : فضل ب ، س ، سا ، م ، هـ (١٠) حق : — هـ (٦ — ١٠) وهذا الموضوع ... بين بنفسه : — س ، سا (١٢) لغيره : لغيرية م (١٣) الغنى : المعنى د || كريمان : كريتان م (١٤) والغنى : والمعنى د || فاضلا : — سا ، م ، هـ (١٥) وموضع : ومواضع ، سا ، م ، هـ || في الأمور : فالأمور ب ، س || اللواتي : التي س (١٦) اللوازم فإن ما : لوازمها بما د ، ن || تابعه : يتبعه ب



ومن اللوازم ما يكون مقديا مثل الجهل للتعلم من حيث هو متعلم ؛ ومنه ما يكون متأخرا تابعا مثل العلم . والتابع في أكثر الأصر هو الأفضل ، إذا كان من جملة الغايات . فهذا موضع .

وأبضا موضع آخر أن الخيرات التي هي أكثر فهي أثر ، إذا كان الأقل داخلا فيها ؛ فاما إذا لم يكن كذلك ، فإن الأقل عددا ربما كان — وإن خالطه شر — أثر من ٥ خيرات كثيرة . مثل الحكمة ، فإنها مع ما يلحق كأسبها من التعب أثر من جملة الغنى والصحة والجمال والقوة .

وربما كان ما ليس بفضيلة وهي واحد أثر من عدة فضائل ، مثل أن السعادة أثر من العدالة ، والشجاعة ، والعفة . وقد يعاند هذا الموضع فيقال : ليس يجب أن يكون مجموع الاثنين أثر من الواحد الذي فيه ، مثل أن مجموع الصحة ، وكوننا ذوى صحة ، ليس ١٠ أثر من الصحة ، فإنه لا زيادة إيتار لجموعهما على الإيتار الذي للصحة ؛ وإنما يكون هذا إذا كان أحد الأمرين لأجل الآخر . وأما إذا اختلفا فحق أنه إذا كان كل واحد منهما ليس يؤثر الآخر ، فهما أثر من الواحد . وهناك إذ ليس أثر ، فليس أنه أنقص إيتارا ، بل إيتارهما واحد . وحكم هذا الموضع في الصحة ، أو الشهرة ، مما لا يخفى .

وأبضا إذا كانت المؤثرات تحصل مع لذة فهي أثر من أن تكون بلا لذة ؛ وهو ١٥ مشهور غير حقيقي .

وأبضا إذا كانت بغير أذى ولا لذة ، فهي أثر من الذي يكون مع أذى . وهذا على ما علمت .

(١) ومن : من س || مقديا : متقدما م ، هـ (١-٢) يكون متأخرا تابعا : هو متأخر تابع د ، ن (٢) والتابع : والنافع د || هو : فهو هـ (٤) الأقل : الأول د ، ن || فيها : فيها د ، ن (٥) وإن : — د ، ن || شر : ش هـ (٨) وهي : وهو د ، ن || مثل : — م (١٠) وكوننا : وكونها نج ، سا ؛ وكونه د ، ن || ذوى : ذاد ، ن (١١) لجموعهما : لجموعها ب ، ن (١٢) الآخر : أخرب ، س ، سا || واحد : — ن (١٣) الآخر : للآخر د ، م ، ن ، هـ || فهما : فيهما م || أنه : له س ، هـ (١٤) أو الشهرة : والشهرة ن || مما : ما س ، سا ، هـ (١٥) بلا : بل م

وأيضاً ما يكون في وقته آثر منه في غير وقته ، أوفى وقت لا يعتد به ، فإن الحكمة في المشايخ آثر منها في الشباب ، وإن كان وجودها في الشباب أعجب . وكذلك العفة فيهم ، بل العفة والحكمة بالمشايخ أولى ، وفي الشباب أعجب . واكتساب ذلك وطلبه بالشباب أولى ، فإن المشايخ يجب أن يحصل ذلك لهم بالطبع .

٥ والشئ الذي هو أنفع في كل وقت ، وفي أكثر الأوقات ، فهو آثر بالإعداد ، كالعفة والعدالة فإنهما آثر من الشجاعة . لكن ربما كانت الشجاعة آثر في وقت يحوج إليها .

١٠ والشئ الذي لو كان هو لم يحتج إلى الآخر ، وإذا كان الآخر احتيج إليه فهو آثر ؛ كما أنه لو كان الناس عدولا لم يحتج إلى الشجاعة . ولو كان الناس كلهم شجعانا انتفع بالعدالة ، بل احتيج إليها . فالعدالة آثر ، وإن كان الآخر ، أعنى الشجاعة ، ربما صارت في بعض الأوقات آثر .

وأيضاً ما يتجنب فساده ، أو ضده أكثر ، فهو آثر ؛ وما يرغب في تحصيله واتخاذ أكثر ، فهو آثر .

١٥ وأيضاً فإن كان شئ يكون مؤثراً دائماً ، ويكون الآخر مرة مؤثراً ، ومرة غير مؤثر ، فذلك الشئ آثر . مثال الأول لذة الحكمة ؛ مثال الثاني لذة الأكل والجماع ؛ فإن الذي هو مؤثر دائماً آثر في نفسه ، وإن كان هذا قد يصير وقتاً ما آثر .

نقول : إن المواضع التي أخذت في الآثر منها ما ينفع في المؤثر نفسه ، وذلك أنا إذا علمنا أن الأنفع آثر ، علمنا أن النافع مؤثر . وكذلك إذا رأينا الأكثر في باب ما آثر ،

(١) منه : فيه م || به : + فيه د ، سا ، م ، ن || (٢) وجودها : وجوده سا || أعجب : يعجب ن  
(٣) الحكمة : والحكم سا || بالمشايخ : في المشايخ د ، ن || وفي : ومن د ، س ، سا ، ن ، ه  
(٤) بالشباب : بالشبان س (٧) يحوج : يحوج س ، ه ؛ يخرج ن || إليها : إليهما م  
(٨) وإذا : وإن د ، ن (٩) كما : فكاد ، ن || لم : ولم سا || كان : كانوا م  
(١٠) بل احتيج إليها : — د ، ن (١١-١٠) ربما صارت : مما صار م || صارت : صار د  
(١٢) وأيضاً : وأمضى د ، ن ؛ + فإن س ؛ + وإن ه (١٢) واتخاذ : وإيجاده م ، ن

علمنا أن الكثير مؤثر ، كما أنا إذا علمنا أن الأتفع آثر ، علمنا أن النافع مؤثر . وكذلك وإن لم يكن الأمران يختلفان في الزيادة والنقصان ، ورجح ما بينهما من جهة أخرى ، فقد يوجد للترجيح مواضع أخرى ، مثل أنه إذا كان الخير بالطبع آثر ، فالخير بالطبع مؤثر . وأيضا إذا كان ما يكون خيرا بالطبع ، فهو أكثر إثارا ، فيكون لا محالة للأقل إثارا ، وهو الخير الذي ليس بالطبع إثارا ما ، وإن قل ، فيكون كل خير بالجملة مؤثرا . ومنها ما ينفع في الترجيح فقط .

وقد يمكن أن تجعل هذه المواضع أعم من حال الإيثار ، وتؤخذ بحيث تستعمل على الأزيد من كل تفاوت ، فيقال مثلا : إن ما كان بالطبع بحال ما ، فهو أزيد فيها من الذي ليس بالطبع . فإن الأزيد في الحال أعم من الآثر . أو تقول : إن الذي يفيض منه أمر ما فهو أولى بأن ينسب إليه من الذي لا يفيض عنه ، أو الذي يفيض منه أكثر فهو ١٠ أفعال لذلك الآثر ، فهو أولى به . والذي هو أكثر بحال ما قبولا وتصرفا فيه ، فهو أولى به . وكذلك ما إذا زيد على شيء جعل الجملة أكثر بحال ما في زيادة شيء ، أو كانت زيادته على ما هو أقل بحال تجعله أكثر من زيادة شيء آخر . وكذلك في جانب التقصان . وأيضا ما هو أقل مخالطة للضد ، كالبياض الذي هو أقل سوادية للجسم ، فهو بالحال أولى ، وفيها أكثر .

١٥

والمواضع الكلية — كما علمت — تنفع في الجزئيات ، وإن كان للمواضع الجزئية خصوصية بحث . والمواضع الكلية ، هي مثل المشتركة المذكورة في باب الإثبات

(١) علمنا : علمت د || الكثير : النافع س || إذا : — م (٢) وإن : إذا م || وإن لم يكن : فإن ن || ورجح : ورجحت د ، ن (٣) فقد : قد ن || للترجيح : الترجيح م (٣) فالخير : + لاس (٤) إذا : إذا سا (٥) إثارا : إثارب ، س ، سا ، م ، هـ (٧) وقد يمكن : ويمكن س || وتؤخذ : فتؤخذ د ، س ، ن ، هـ فتوجد هـ (٨) مثلا أن : — س || ما : كما م || كان : + ما م (٩) يفيض : يقبض م (١٠) يفيض : يقبض م || أو الذي : والذي د ، ن || يفيض : يقبض سا ، يفيض م (١١) أفعال : أفضل ن ، هـ || لذلك : الأمر هـ || الآثر : الأمر م || الآثر فهو : — س (١٢) أولى : + بأن ينسب إليه د (١١ — ١٢) والذي هو ... به : — سا (١٢) الجملة : الحكمة ن || مخالطة : مخالفة س ، هـ || سوادية : سرداوية ب || الجسم : للجسم هـ (١٥) بالحال : بالحال س || وفيها : وفيها هـ (١٦) الجزئيات : الخيرات سا || (١٧) والمواضع : فالمواضع د ، ن || هي : — س ، هـ

والإبطال المطلقين ، مثل مواضع المتقابلات والنظائر والتصارييف ، فإنها أعرفها كلها ، وأقربها من الشهرة .

وكذلك تلك المواضع نافعة في أن تستعمل في المطالب الجزئية ؛ فإنه كما أن قولنا : إن كان كل لذة خيرا ، فكل أذى شر ، فهو مشهور ، فكذلك سيكون مشهورا قولنا : إن كانت لذة ما خيرا ، فأذى ما شر . وكذلك في سائر الأمثلة مما يجب أن تعرفه بنفسك . وكذلك مواضع الأولى والأخرى .

لكن إنما ينتفع بأخذ مقدم جزئى في الإثبات ؛ فأما في الإبطال فلا ينتفع به . مثاله من باب الأولى : أنه إذا كان كل علم أولى بأن يكون خيرا من اللذة ، ولذة ما خيرا ، فعلم ما خيرا ؛ فإن قلنا : ولا لذة بخير ، لم يلزم أن يكون ولا علم بخير . وأما إن قلنا : لكن ليس علم خيرا ، أنتجت : فليس لذة خيرا . وأما إذا كان الأمر من باب التساوى فيصلح للإثبات والإبطال الجزئى .

وحكم الموضع الجاهل الكلى على مثال الجزئى هو من باب الأولى والأخرى . وما بعد هذه ففكرات بعضها مما يعلم في علم القياس ، وبعضها مما يعلم في المواضع المذكورة .

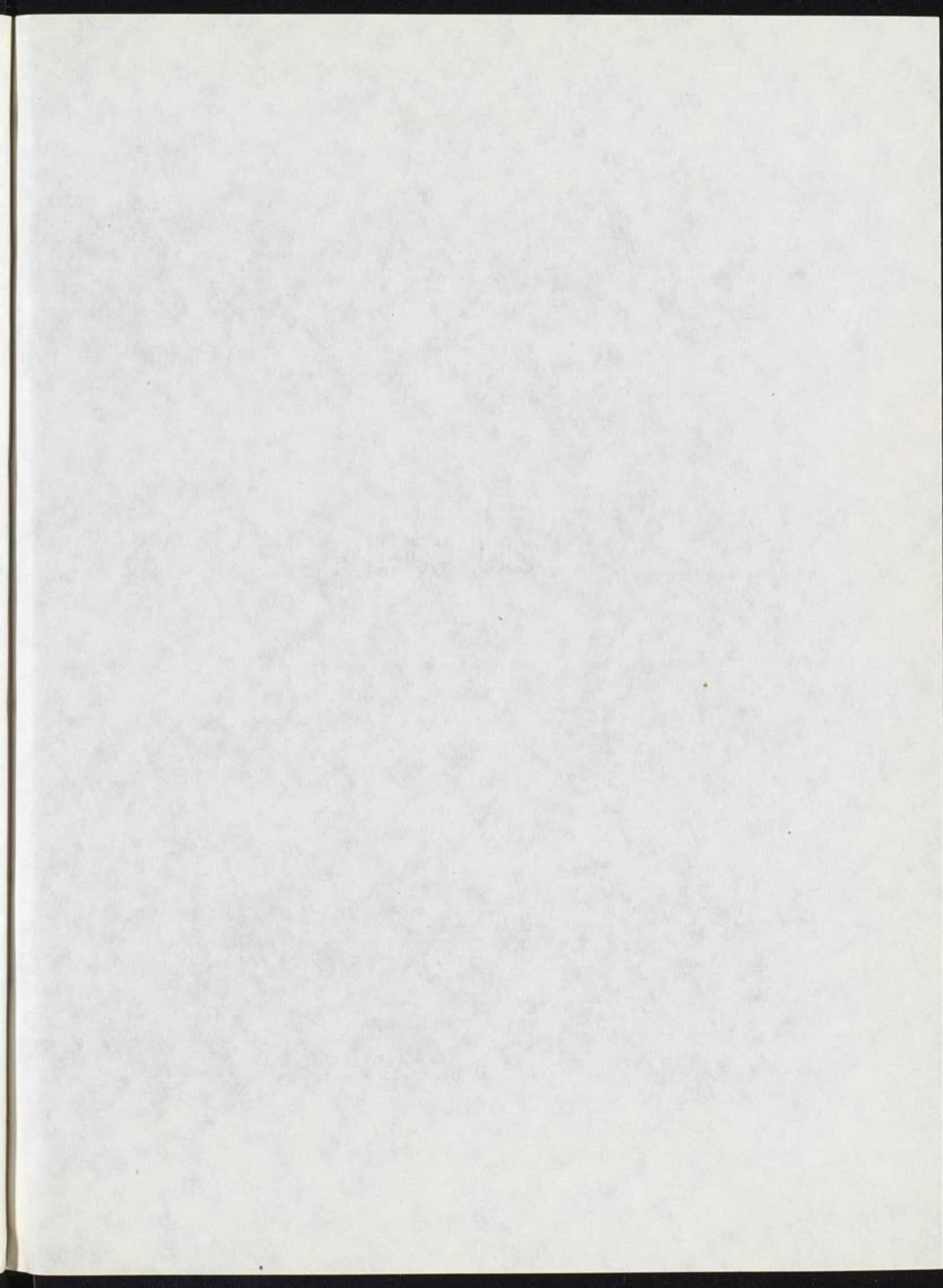
تمت المقالة الثانية

١٥

(٢) من الشهرة : في المشهور د ، ن (٣) وكذلك : ولذلك س ، سا || أن : — س (٤) فهو : — د ، س ، سا ، ن ، ه || قولنا : — س (٥) كانت : كان د (٧) إنما : إنها سا || ينتفع : ينتفع د || فأما : وأما د ، س ، م ، ن ، ه (٧) به (٨) خيرا : جزئا سا (٩) قلنا : قولنا ، ن || إن : إذاس (١٠) خيرا : خيرب || أنتجت : أنتجتا س ، م || فليس : أنه ليس د ، ن (١٢) الكلى : الكل م ، ه || الجزئى : الجزم م ، ه (١٣) بعد هذه : بعده هذه ب ؛ بعد هذا س ، ه || ففكرات : ففكرات م ، س ، سا ، ه ؛ ففكرات د ، ه (١٣) فى : من ه (١٥) الثانية : + من الفن السادس من المنطق والله الحمد ب ؛ + من الفن السادس بحمد الله وحسن تيسيره والحمد لله رب العالمين م ؛ + بحمد الله تعالى ه

## المقالة الثالثة

—



## المقالة الثالثة

وهي أربعة فصول

## الفصل الأول

## فصل (١) في الواضع الجنسية

- ٥ ولأن النظر في الجنس قبل النظر في الحد ، إذ الحد إنما يتم حدا بعد أن يصبح وجود ما فرض فيه جنسا جنسا ؛ على أن الجدلين أكثر عنايتهم بالإثبات والإبطال المطلق ، ثم إذا نظروا في الحدود كفاهم التمييز والمساواة ، فلذلك تنل فطنتهم لأمر الجنس . وذلك لأن قانونهم الإثبات والإبطال ؛ ويحوجون إلى التمهيد لفهم الاسم ولا يتعدون في أكثر الأمر ذلك إلى أن يعرفوا ما هو حد حقيقي ، وما هو غير حقيقي ، فيقتصرون على ما هو تفهيم الاسم . وينعكس بالتساوي . لكنه لا يبعد أن يكون ١٠ من ضبط منهم مشهورات الصنائع العلمية أن يكون قد أحس بما هو المشهور عند المنطقيين : من أن الحد مؤلف من جنس وفصل ، فيكون له أن يتكلم في باب الجنس والفصل .

(١ - ٤) المقالة الثالثة الفصل الأول في الواضع الجنسية ب ؛ المقالة الثالثة في مواضع الجنس فصل في إيراد بعض المواضع الجنسية د ، ن ؛ المقالة الثالثة في مواضع الجنس وهي أربعة فصول الفصل الأول في إيراد المواضع الجنسية ؛ المقالة الثالثة في مواضع الجنس فصل في إيراد بعض المواضع الجنسية سا ؛ من الفن السادس من الجملة الأولى من المنطق في مواضع الجنس الفصل الأول في إيراد بعض المواضع الجنسية ؛ المقالة الثالثة في مواضع الجنس وهي أربعة فصول الفصل الأول في إيراد بعض المواضع الجنسية . الفصل الثاني في مثل ذلك . الفصل الثالث في مثل ذلك . الفصل الرابع في مثل ذلك . فصل في إيراد بعض المواضع الجنسية هـ (٥) إذ : ان د (٦) جنسا جنسا : جنسا أنه جنس د ، ن (٧) التمييز : التمييز || والمساواة : والمساواة سا ، م (٨) ويحرجون : ويحرجون د ، هـ || التفهيم : تفهيم ن (٩) يتعدون : يتعدون م || حقيق : بحقيق م || وما هو غير حقيق : - م ، هـ || وما : + حد سا (١٠) لا : ن مشهورات : للمشهورات م (١٢) مؤلف : يؤلف د ، سا ، ن ، هـ

واعلم أن أكثر المواضع المذكورة في باب الجففس علمية ، فإن جرى فيها مشهور  
صرف ، خصصناه بالعرىف .

فمن المواضع أن ينظر في الأمور المجانسية للوف ، أى الأمور المشاركة للموضوع  
في طبيعته — والمتسلم أن جنسها واحد — هل شىء منها لا يحمل عليه المحمول المفروض  
أنه جنس . فإن وجد ما ليس يحمل عليه المفروض جنسا فليس ماوضع جنسا بجنس ، وإن  
لم يوجد ، لم يلزم منه شىء . وهذا الموضع للإبطال فقط ، ومثاله : إن قيل إن الخير جنس  
للذة ، فوجدنا لذة ليست بخير ، قلنا : إن الخير ليس جنسا للذة ، فإن وجدنا كل لذة  
خيرا ، لم نعلم أنه جنس أو ليس ، فإن كل جنس عام ، لكن ليس كل عام جنسا . وأن  
تنظر : هل هو محمول من طريق ما هو ، فإن لم يكن فليس بجنس . وأما إن كان ،  
فكان حملا هو من طريق ما هو لا في جواب ما هو لم يجب أن يكون جنسا ؛ على ما قد  
صامت . لكنه لا يبعد أن يوجد في المشهور جنس — وإن كان في جواب ما هو ، ولكن  
لا من جهة الشركة فقط — لم يكن جنسا .

وأىضا هل يطابقه تمديد العرض ، فإن طابقه فليس بجنس . ويتخالف الموضع  
الأول فى أنه ليس كل ما ليس مقولا فى طريق ما هو ، فهو يطابقه حد العرض ، بل  
ربما طابقه حد الخاصة .

وأىضا إن اختلفت المقولة للجنس والنوع ، فكان النوع من الكىف بالذات مثلا ،  
والجنس من الجوهر ، أو بعكس ذلك ، فليس ما فرضنا جنسا . وهذا يصلح للإبطال  
فقط . ومثال هذا البياض والثلج ، فإن البياض كىفية ، والثلج جوهر . وأىضا العلم

(١) الجنس : الجنسية س (٣) المجانسية : المجانسة د ، ن ، هـ ؛ المتجانسة سا ، م  
(٣) للرضوع : للرضع ن || طبيعته : الطبيعة د ، ن ؛ طبيعة س ، سا ، م || والمتسلم : المسلم د ؛ المتسلم سا  
(٥) وجد : + منها د ، سا ، ن ، هـ (٧) فوجدنا : فوجدناه سا || فوجدنا لذة : فوجدت  
للذة د ، ن || ليست : ليس هـ (٨) فان كل : فان لكل د (٩) وأما : فأما د ، ن (١٠) فكان :  
وكان د || من : — ن سا ؛ عن ن (١٠—١١) لم يجب . . . ما هو : — د (١٠) على ما :  
كاس ، سا ، م ، ن ، هـ (١١) جنس : جنسا نج ، س ، هـ (١٣) الموضع : الموضوع  
الأول س ، سا ؛ + الأول م ، هـ (١٤) حد : + حدب (١٦) اختلفت : اختلف م ، هـ  
(١٧) فليس : + الجنس ن ، هـ || ما فرضنا : — د ، ن || فرضنا : فرض م || جنسا :  
بجنس د ؛ بجنس س ، سا ، ن ؛ + بجنس م



والجميل ، فإن العلم مضاف ، والجمل غير مضاف . وإنما جعل العلم في هذا الموضوع مضافا أى داخلا في مقولة ا-مضاف الذات ، هو على جهة المشهور . وقد علمت أن دخوله في مقولة المضاف عند التحقيق هو على طريق آخر . ومع ذلك ، فإن الشيء الذى يلزم جنسه الإضافة ، يلزم نوعه الإضافة ، ولا يختلفان فيه . وهذا حق .

- وأيضا إن جُمِل على ما وضع جنسا حد ما وضع نوعا ، فليس ما وضع جنسا بجنس . وهذا أيضا نافع للإبطال فقط . ومثاله : لو أن إنسانا جعل للوجود وللواحد جنسا ، كان ذلك الجنس موجودا أو واحدا في نفسه لا محالة ، فكانت حقيقة النوع تقال على حقيقة الجنس ، وهذا محال .

- وأیضا فإن النوع إذا كان يصدق على ما ليس يصدق عليه الموضوع جنسا ، فليس الموضوع جنسا بجنس ؛ مثل المظنون ، فإنه يصدق على المعدوم ، والموجود لا يصدق عليه . وهذا كالمكرر .

- وأیضا ، فإن كان الموضوع جنسا لا يشارك شيئا من أنواع الجنس ، فليس المفروض جنسا بجنس . كمن يجعل الحركة جنسا للذة ، ثم لا توجد اللذة نُقْلَةً ، ولا استحالة ، ولا نمواً ، ولا غير ذلك . وهذا إنما يكون إذا كانت الأنواع محصورة ، ثم لم يكن النوع المدعى دخوله تحت الجنس لا أحدهما ، ولا داخلا في أحدهما .

وموضع آخر ، هو مكرر بالقوة وإن لم يكن بالفعل ، وهو أن يكون الموضوع نوعا يقال على أكثر مما يقال عليه الموضوع جنسا ؛ كالمظنون ، فإنه يقال على أكثر مما يقال

(١) وإنما جعل : وأخذ كون د ، ن || وإنما : وأما س ، سا (٢) هو : — سا ، م ، ن ، ه || على : وعلى ه || علمت : علم د ، ن (٤) ولا : فلا س ، سا ، د ، ن (٥) ما وضع : الموضوع ن || ما وضع جنسا : — د (٦) ومثاله : مثاله د ، س ، ه || كان : فكان د ، ن (٧) واحدا : واجدا س || فكانت : وكانت ب ، م (٨) وهذا : + أيضا ن (١٠) فانه : بأنه م (١٢) جنسا : — د ، سا ، م ، ن (١٤) نموا : نموم (١٥) أحدهما : أحدها ب ، سا || أحدهما : أحدها ب ، سا ، م ، ه (١٦) وموضع : ومواضع ب ، س || هو : وهو سا ، م ، ه || مكرر : مكراب

عليه المعلوم . وهذا الموضع في الظاهر كأنه في القوة ما قيل قبل من أنه إن كان النوع  
يحمل على ما لا يحمل عليه الجنس ، فليس المفروض جنسا بجنس .

لكن قولنا : إن كان حمله على أكثر مما يحمل عليه ، قد يقتضى اعتبارا آخر ، وهو  
الابتداء إلى المشاركة البتة ، بل يجمع لكل واحد منهما موضوعاته ، فتوضع الموضوعات  
القريبة لهذه أكثر عددا من موضوعات تلك . فلأنها أكثر عددا من جهة أن ذلك يشارك  
البتة أو لا يشارك البتة هذا في موضوعاته ، فيكون ما وضع جنسا فير جنس .

وأيا ، إن كان المفروض نوعا مساويا في العموم للجنس ، فليس ما فرض جنسا .  
بجنس ؛ كمن يجعل الموجود جنسا للواحد ، أو بالعكس ؛ ثم يوجد كل ما يقال له موجود  
يقال له واحد ، وبالعكس ، فلا يكون أحدهما جنسا والآخر نوعا . وأما كيفية هذا التساوي  
في الواحد والموجود ، فلا يجب أن نستغل به الآن ، بل يؤخذ أخذا ، ونقتصر على وجه  
كونه مثلا . وأما بيان الحقيقة ، ففي العلوم العالية .

وكذلك إن جعل العلة والأول أحدهما جنسا للآخر ، فإنهما متلازمان أو مترادفان .  
وإنما يكونان متلازمين ، إذا فهم من العلة وجود عنه وجود الثاني ، من غير عكس ،  
وفهم من الأول أنه موجود ليس عن وجود الثاني ، من غير عكس . والأمران وإن  
كانا متلازمين ، فإن بين الاعتبارين فرق ما بين اعتبار الصاعد والنازل .

وأيا ، ننظر في الأمور التي لا تختلف في النوع ، بل تختلف في الأعراض ، وإن  
كان جنسا ليس جنسا لبيها ، فليس هو بجنس ؛ مثاله من جعل غير المنقسم جنسا لخطوط

(١) قبل : - س || إن : - م (٢) لا : - س || المفروض جنسا : - س  
|| بجنس : د ، ن (٣) لكن : فعني د ، ن || قد : وقد سا ؛ فقدم (٤) فتوضع : موضع  
سا ؛ فتوجد د ، ن (٥) لهذه : لهذا د ، ن || تلك : ذلك د ، ن (٦) موضوعاته : موضوعات د  
|| فيكون : فيجعل د ، ن (٧) فليس : - سا (٧) ما فرض : فرضه د ، ن (٨) يحمل :  
يجعل د || أو بالعكس : وبالعكس || يوجد : وجد د || كل : - م || يقال : ويقال سا ، م ، ه  
(٩) كيفية : كيف ب (١٠) والموجود : والوجود د (١١) بيان الحقيقة : تحقيقه د ، ن  
(١٢) والأول : والمبدأ ب || أو مترادفان : ومترادفان د ، ن (١٣) يكونان : يكون سا ، ن  
(١٤) موجود : موجودا د ، ن || وفهم . . . عكس : - سا (١٥) كانا : كان م ||  
فرق : فرقا د ، ن (١٦) وإن : فإن د ، س ، ن ، ه (١٧) فليس : وليس ب || من : إن د ، ن

مستقيمة غير منقسمة ؛ وإن الخطوط الغير المنقسمة إن كانت موجودة ، فلا تخاف هي والمنقسمة — كما علمت — بالنوع والماهية ، بل بالأعراض . وإذ ليس ما لا ينقسم جنسا للخطوط المستقيمة المنقسمة ، نليس جنسا لغير المنقسمة أيضا .

- وأیضا إن كان للنوع جنس آخر ليس أحدهما تحت الآخر ، فليس الجنس جنسا . لكنه ربما جوز ذلك في المشهور ، لأن نوبا واحدا قد يقع في جنسين ليس أحدهما تحت الآخر ؛ مثل أن الفهم علم وفضيلة ؛ أولا يكون هذا المثال مشهورا جدا . فعسى أن يكون كثير من الناس لا يقبلون أن الفهم علم ، بل عسى أن يكون المظنون ما ذكرنا في الفن الثاني من حال الأجناس المتداخلة . لكنه إن زيد فقیل : جنس ليس أحدهما تحت الآخر ، ولاهما تحت جلس واحد بعينه ، خاص القول عن العناد ، ثم كان حقا . ومع هذا كله ، فيجب أن يتعدى الموضوع أنه جنس إلى جنسه القريب أو العلى ؛ فإن لم يكن محمولا على جميع النوع أو لم يكن من طريق ما هو ، نليس الموضوع جنسا بجنس .

- وأیضا ، فإنه يجب أن ننظر هل حد النوع يحمل على الجنس الأعلى ؛ فإن حمل ، فليس الجنس جنسا . وأما المثبت ، فإن بين أن الجنس العالی أو الأعلى محمول من طريق ما هو بالشركة ، ثم بين أن الموضوع جنس موجود للشيء ، كان مثبتا لأنه جنس . فإنه لا يمكن أن يكون العالی يحمل من طريق ما هو ، والوسط يحمل لا من طريق ما هو .

- وههنا موضع بحث في أن هذا الموضوع علمي ، أو ليس بعلمي . وذلك لأن لقائل أن يقول : إن الجنس ربما حمل على نوعين ، ثم عرض أحدهما للآخر ، فكان الجنس الأعلى مقولا على النوع من طريق ما هو ، ولم يكن النوع الذي هو جنس أقرب محمولا على ذلك النوع الأنزل من طريق ما هو . مثاله : أن السكية تحمل على المنفصل وعلى المتصل ؛ ثم العدد قد يحمل على المتصل ، إذ يعرض له المتصل . ولا يجب .

(١) غير منقسمة : — د (٤-٦) فليس . . . . الآخر : — د ، سا (٤) جنسا : له ه | لكنه :  
ولكنه ه (٦) وفضيلة : فضلة م || أولا : ولا ه (٧) كثير : كثيرا د ، ه (٩) بعينه : — س  
(٩) ومع : مع د ، ن (١٣) أن الجنس : الجنس ما (١٤) جنس : جنسا د ، س ،  
سا ، م ، ه || موجود : موجودا د ، سا (١٥) والوسط : — الذي هو جنس أقرب د  
(١٧) حمل : يحمل م || نوعين موضوعين س (١٨) أقرب : — د ، ن (١٩) على ذلك النوع الأنزل :  
عليه ، ن || الأنزل : الأول ب

من ذلك أن يكون المنفصل جنسا للمتصل بسبب أن جنسه جنس له ، ومقول من طريق ما هو . فنقول :

إن هذا النوع الأخير كالم متصل إما أن يكون مأخوذاً على أنه متصل لذاته ، أو على أنه شيء عارض له الاتصال . فإن أخذ على أنه متصل لذاته ، فالمنفصل الذي يقابله لا يقال على جزئياته ، وإن كان معناه أنه شيء يعرض له الاتصال . نالك لا يقال عليه وعلى المنفصل لذاته الذي هو العدد قولاً جنسياً ، بل الكم يقال على العارض له الاتصال قول ما يعرض للشيء ، ولا يقال على الشيء قولاً جنسياً .

وأيضاً فإن المنفصل لذاته ، وهو العدد ، لا يقال على ما فرض نوعاً آخر تحت الكم قولاً بالتواطؤ ، فضلاً عن أن يقال لا بالعرض . وكيف يقال ، وكل نوع منهما ١٠ ليس الآخر ؟ بل قد يشتق لأحدهما من الآخر الاسم ، فلا يقال إن المقدار عدد ، أو انفصال ، أو منفصل لذاته ، بل محدود ، أو منفصل بعدد وانفصال .

ثم المعدود ليس هو نوع الكمية بل شيئاً هو مأخوذاً على أنه عرض له نوع الكمية . وكذلك المنفصل ، إن لم يكن به نفس العدد الذي لا يقال على المقدار ، بل عني به شيء قرن به الانفصال ، حتى كان معناه أنه شيء ذو انفصال ، لم يكن نوعاً أيضاً من الكم ، على ما علمت ١٥ أن الشيء مقرون به طبيعة المقولة ، ليست من المقولة . فهذه الأعراض لا تبطل شهرة الموضوع ، بل لا تبطل حقيقته .

وأما ما حكمنا به : أن المثبت إذا بين أن الأعلى مقول في جواب ما هو ، فالأسفل الذي هو دونه مقول في جواب ما هو ، فذلك حكم مشهور وليس بحقيقي واجب ، وإن كان

(١) بسبب : وبسبب د ، ن (٣) إن : - سا ، م || الأخير : الآخر سا  
(٥) فالكم : د ، ن (٦) لذاته : لذات ن (٧) قول : قوله ؛ قولاس (٨) المنفصل : المتصل ه  
|| أنيرا : آخرس (٩) منها : منها ب ، س ، سا ، م ، ه (١٠) الآخر : للآخر د ، ن  
(١١) أو متصل : ومفصل ن (١٢) هو : - دس ، سا ، م ، ن || مأخوذاً : مأخوذب  
|| على : ونى س (١٢) له : - سا (١٤) لم : - م (١٥) فهذه : فهذا س ، ه  
|| الأعراض : الاعتراض د ، سا ، م ، ن (١٦) حقيقة : حقيقة د (١٧) فالأسفل :  
والأسفل د ، ن (١٨) هو : - م ، ه || مقول : يقول سا

مشهورا فإنه يجوز أن يكون الأعم مقولا في جواب ما هو بالشركة ، ثم يكون للأخص من المحمولين فصلان متساويان له ، وقد أخذ مع أحد الفصلين فسمى باسم ، فتكون حينئذ جميع المشتركات في الماهية التي هي أخص تشترك في شيء مبتور ليس بكال لطبيعة الجنس ، بل ليس بجنس . لكن لا يجب أن يضابق في هذا الكتاب كل هذه المضايقة ، بل يجب أن تؤخذ على المشهور .

وموضع آخر إن كان ما وضع جنسا يحمل على ما تحت الموضوع نوعا من طريق ما هو فليس الموضوع جنسا بجنس للموضوع نوعا . وأما المثبت ، فإنه إذا بين أنه أعم ويحملان معا على ما تحت الموضوع من طريق ما هو ، وجب أن يكون الأعم جنسا ؛ كمن جعل المائت جنسا للإنسان والفرس ، ثم المائت فصل بقسم الحيوان .

١٠. وتقال أن يقول إنكم إن ضايقتم ، فلم تجعلوا فصل الجنس في هذا الكتاب جنسا ، عرض من الشك ما تقدم ذكره قيل هذا المرصع ؛ وإن لم تضايقوا ، فلا تضايقوا في أن يؤخذ المائت جنسا وإن كان فصل جنس .

فتقول : أما أولا فإن الشيء الذي هو فصل إذا شعر في المشهور بفصليته لا من جهة ما قلناه من تحديد المقول في جواب ما هو ، بل من جهة مصادفة الشيء منقسما بشئ آخر قسمة لا تخفى على الجمهور بأنه فصل ، حكم حينئذ بأن الشيء يكون غير جنس ، وأنه ليس مقولا في جواب أي شيء هو ، وأنه لا يحمل في المشهور محل الجنس وإذا لم يكن شعور من هذه الجهة ، والجهة الأخرى خفية ، فيكون الحمل من طريق ما هو فيما يحمل من طريق ما هو كالكافي في إثبات أن ذلك الشيء جنس ، لأن التفريق بين الحمل من طريق ما هو ، والحمل في جواب ما هو ، ليس مما يفهم

( ١ ) للأخص : الأخصب ( ٢ ) متساويان : مساويان د ، ن || له : — س || سمي : فيسمى ن ( ٣ ) تشترك : مشتركة د ؛ مشترك ن || مبتور : مشهور ن || لطبيعة : طبيعة س ، سا ، ن ، ه || لكن : لكه د ، ن || لا : — س ( ٤ ) الكتاب : + فيه ن ( ٧ ) للموضوع : الموضوع م || فإنه : — د ، ن ( ٩ ) ثم : — ب || يقسم : يقوم د ، ن ( ١٠ ) إن : — د || فصل : فضل د ، ن ( ١١ ) فلا : ولا سا ( ١٢ ) وإن : إن ه ( ١٣ ) مقول : ونقول ب ، سا ، ه || شعر : أشعر م ( ١٣ ) بفصلته : بفصلته ب ؛ بفصلته س بفصلته ه ( ١٤ ) المقول : المحدود ن ( ١٥ ) بأن : فإن سا || غير : عن سا ( ١٦ ) وإذا : وإذا ب ، سا ( ١٧ ) فإما : فإم || من : في د ، ن ( ١٨ ) مما : — د ، ن

في المشهور . بل الكلام في الجنس يجل عن المشهور ، وإنما يفتن له الأقل من الجدلين فكيف الشروط الخفية في أمر الجنس التي لا يشعر بها أيضا في غير المشهور . بل المشهور هو أن الجنس هو المقول في طريق ما هو الذي ليس قاسما بذاته على سبيل قسمة الفصل المقول في طريق ما هو ، هو ما كان ليس ألينة مقولا في جواب أى شئ هو ، وإن كان المقول في طريق ما هو أعم من الأمرين . فههنا يجب أن يوجد كالمختص بأحدهما .

(١) الجنس : جنس ه || يفتن : — ن (٢) أيضا : — د ، ن || بل : + كان د ، ن ، ه  
 (٣) أن : + يكون د ، ن || في : من س || الفصل : + وليس المقول في طريق ما هو  
 أعم منه بل كان المختص بأمم المقول في طريق ما هو م (٤) ما هو : + أعم منه بل كان المختص  
 بأمم المقول في طريق ما دون (٤) هو ما : ما : — ما ، م (٥) فههنا : ههنا س ؛ وههنا م

## الفصل الثاني

### فصل (ب) في مثل ذلك

- وأيضاً يجب أن ننظر هل من جعل الجنس جنساً للفصل كمن جعل العدد جنساً للفردية، والفردية فصل من باب الفردية بسيط، أو جعله جنساً للفرد الذي هو بمعنى شيء ذي فردية، فإن ذلك أيضاً فصل مقسم للعدد، والعدد ليس هو بنوع من أنواعه، إذ لو كان نوعاً لكان إما نوعاً متوسطاً، وإما نوعاً أخيراً؛ ولو كان نوعاً أخيراً لما كان يقال على ثلاثة وخمسة؛ ولو كان نوعاً متوسطاً لكان مقولاً على ما تحته في جواب ما هو. وقد علمت في مواضع آخر أنه ليس كذلك.
- وهو أيضاً في الحقيقة ليس بفصل حقيقى ذاتى، بل هو فصل على المشهور.
- ولا الفرد الذى بمعنى العدد المأخوذ مع الفردية أيضاً بنوع، بل صنف؛ ولو كان نوعاً لكانت الفردية فصلاً، ولكان يحمل هذا الفرد على ما تحت من طريق ما هو.

- واعلم أنك إذا قلت: عدد فرد، فليس معنى الفرد فيه أنه عدد ذو فردية، وإلا كنت كأنك قلت: عدد هو عدد ذو فردية، كما لو قلت: حيوان إنسان، لكنت قلت: حيوان هو حيوان ناطق؛ بل معناه أنه شيء ذو فردية، أى شيء ذو كيفية لا ينقسم معها العدد بمساويين.
- فإذا قلت: عدد فرد، فمعناه أنه عدد ذو فردية، أى شيء ذو كيفية لا ينقسم معها العدد بمساويين، فيكون العدد الثانى المأخوذ فى بيان حد الفرد ليس على سبيل أنه محمول، بل على

(١) فصل (ب): فصل ثانى س؛ فصل ٢ هـ (٤) بسيط أو جملة: بسيطاً وجعله ب  
 (٥) فصل: فعل د (٥) والعدد ليس هو بنوع: الذى هو نوع د، ن || والعدد: — س، م، هـ || ليس: وليس هـ || بنوع: نوع م (٦) أخيراً: آخر ما || نوعاً أخيراً: نوعان (٨) مواضع:  
 موضع د، س، م، ن، هـ (٩) فى الحقيقة: بالحقيقة س (١٠) ولا: ولولا هـ ||  
 الذى: + هو سا (١١) تحت: يجب سا؛ تحته هـ (١٣) فليس: ليس د، ن ||  
 فيه: — هـ (١٥) ذو فردية: وفردية ب، س || ذو فردية: وفردية ب || أى: + أنه د، ن  
 (١٦) فإذا: وإذا م || ذو فردية: وفردية ب، س، م؛ ذو فرد ن || ذو كيفية: كيفية ن

سبيل أنه جزء حد لجزء حد؛ فإن الفردية جزء حد الشيء ذي الفردية الذي هو الفرد. والعدد جزء حد الفردية الجزء الذي لا يحمل عليه في ذاته ، ولا يحمل أيضا على الشيء ذي الفردية في ذاته ، بل يعلم من خارج أن هذا الشيء لا يوجد إلا عددا ، وعلى ما علمت فيما سلف . فلا تكون قد قلت مرتين للشيء إنه عدد ، كما يلزمك أن تكون قلت به في المثال الأول .  
 ٥ فهنا فردية ، وهو كالفصل البسيط ، وفرد هو كالفصل المنطقي ، والعدد الفرد ؛ وليس شيء منها بنوع من العدد .

لكن لقائل أن يقول : إنكم قد قلتم إن فصول الجواهر جواهر ، فهي أنواع الجواهر . فنقول : أما أولا ، فذلك لا يعاند به المشهور ، وأما ثانيا فكان الغرض في هذا هو الفصل المنطقي . وقد علمت أن الفصل المنطقي في الجواهر ليس نوعا للجواهر بآتم بيان ، وإن كان يحمل على ما يحمل عليه النوع . وأما الفصل البسيط ، فلا يمنع أن يكون نوعا ؛  
 ١٠ لكن هذا فوق أن يحيط به المشهور . وإنما الغرض هنا في الفصل المنطقي . والفصل المنطقي لو كان يقبل في جوهره حد الجنس ، لكان يكون نوعا يحتاج أن يتميز عما يشاركة في ذاته بفصل ، لا فصلا ؛ أو كان يكون شظفا فيتميز بالأعراض .

وهذه أشياء قد تحققت ، وعلمت أن الفصل بماذا يخالف النوع ، وعلمت المذهب  
 ١٥ الحقيقي في ذلك . وأما المشهور فليكن عندك أنه مختلف غير مضبوط .

وأبضا ننظر هل عرض أن جعل ما هو نوع جنسا ، وما هو جنس نوعا ، مثل من قال : إن الالتقاء اتصال ما ، وإن الاختلاط مزاج ما ؛ فإن الالتقاء أعم من الاتصال ، فإن المقادير تلتقي ، أى توجد ولا بعد بينهما ، فتكون تارة مشتركة في حد واحد فتتصل ، وتارة متباينة الحدين ، فيكون حداهما ليس واحدا بل معا ، كما يكون للآء والدهن ،  
 ٢٠ ويخص هذا باسم المماسية . وهذا الالتقاء أى المماسية ، لا يقال على الاتصال ، فلا تعرض

(١) الذى هو : التى هى من (٢) الجزء : — ن (٣) إلا عددا : الأعداد ه  
 (٥) وليس : ليس ن (٨) أولا : الأول د (٨) هذا : + الفصل س (١٠) فلا : ولا م  
 (١١) فرق : فرق م ، ه (١٣) فيتميز : فيميز (١٤) وعلمت : وقد علمت م (١٦) وأيضا :  
 وأنه س (١٧) ما : — س || وإن الاختلاط : والاختلاط س (١٧) ما : — د ، ن  
 (١٨) بينهما : بينهما م ، ه (١٩) للآء : الماء س ، ه (٢٠) ويخص : فيخص د ، ن  
 || أى : فى د ، ن



فيه الشبهة ، بل إنما يقال عليه ما قيل بالمعنى الأول ، فهذه كيشكل ؛ فإذا كان كذلك استحال أن يكون الاتصال إلا أخص من الالتقاء ، فكيف يكون جنسا له ؟

وكذلك الاختلاط أعم من الامتزاج ؛ إذ الاختلاط يدل على تجاوز أجسام كثيرة فائتة عن الحس ، أو أعم من تجاوز الفائتة عن الحس . ثم يوجد منه ما لا يفعل بعضه في بعض كدقيق الحنطة والشعير ، وبالجملة اليابسة ؛ ويوجد منه ما يفعل بعضه في بعض ، كالماء والخر ، والسكر والحل ، حتى تجتمع لها كيفية واحدة . وهذا يخص باسم المزاج ؛ فكيف يكون المزاج جنسا للاختلاط ؟

وكن جعل النقلة جنسا للحركة في المكان ، وهي أخص في لغة اليونانيين ؛ فإن النقلة في تلك اللغة واقعة على ما يكون قسرا ، أو من غير إرادة ؛ ولا كذلك الحركة .

وأیضا إن جعل ما هو نوع جنسا للفصل فقد غلط ، لأن الفصل إذا لم يكن أكثر وأعم فلا أقل من أن يكون مساويا .

وأیضا إن وضع الجنس في الفصل ، فهو أبعد غلطا ؛ فإن الجنس دائما أعم ، فإن لم يكن مثلا أعم ، بل اختلف ، فشارك في شيء ، وبارين في شيء ، كالنقسم بتساويين . والعدد فإن طبيعة الفصل لا تكون مقومة للجنس ألبتة ، بل عارضة لطبيعته ، وإن كانت تباينه على ما علمت .

وكذلك إن جعل الجنس فصلا ، كمن جعل الاختلاط فصلا مقوما للمزاج ، والتغير فصلا مقوما للنقلة .

(١) الشبهة : المشهور الشبهة م (٢) إلا أخص : أخص م ، ن ، ه  
 له : د ، ن (٣) أعم : سا (٤) الحس : الحس م || ثم : لم  
 س || منه : منها ه || بعضه : بعضها ن (٥) ويوجد منه ما : ومنها ما د ، ن || منه :  
 منها م || بعضه : بعضها س ، ن (٧) فكيف يكون المزاج : م (٨) وكن : كمن  
 سا || المكان : + أو كالتساوي د ، م ، ن (٩) رافعة : وافع د ، ن (٩) أو من : ومن  
 سا || كذلك : + فذلك م || الحركة : + النقلة م ، ه (١٠) هو : - ، ن || فقد :  
 فهو س || إذا : إن د ، ن (١٢) وأيضا : أيضا ب ، سا || وضع : بوضع م  
 (١٣) فشارك : فشارك ن (١٣) في : وفي د (١٤) والعدد : فالعدد ن (١٥) تباينه : تباينة م

وأیضا ، إن كان شيء من فصول الجنس أو خواصه المقسمة تحمل على الموضوع نوعا  
فليس الموضوع جنسا بجنس ، مثل النفس : فإن العدد كيف يكون جنسا لها — على  
ما يقال — وليست النفس بفرد ولا زوج ، بل كيف يكون العدد محمولا عليها ؟

وأیضا إن كانت طبيعة النوع ترفع طبيعة الجنس ، كن يجعل الحقيقة الإلهية داخلة  
تحت مقولة من المقولات ، ويعاند هذا بطبيعة الاثنينية والثلاثية ، فإنها إذا رفعت ،  
رفع العدد أصلا . والعدد جنس ، لكنه إذا أخذ الرفع لا رفع الوجود ، بل رفع كون  
عدد آخر البتة عددا في ماهيته ، سلم هذا الموضوع ، وإلا فلم يسلم . والحال في ذلك  
على ما علمت .

وأیضا ، إن كان الجنس والفصل قد يزولان ، ويبقى ما وضع نوعا ، فليسا بجنس  
١٠ ولا فصل ؛ وهذا ظاهر . وكذلك إن كان ضد الفصل أو الجنس يقال على النوع .

وأیضا إن كان النوع قد يحمل عليه شيء لا يحمل على شيء مما وضع جنسا ألبتة ،  
فليس الموضوع جنسا بجنس . مثاله : أن النفس يحمل عليها الإدراك والحس والحياة ،  
ولا شيء من الأعداد كذلك .

وأیضا ، إن كان الموضوع جنسا مما ليس يحمل بتواطؤ بل باشتقاق ،  
١٥ فليس بجنس .

وأیضا ، إن لم يمكن أن يكون للموضوع جنسا نوع آخر غير الموضوع نوعا ،  
فليس بجنس .

(١) كان : كانت سا || شيء : شيئا م || شيء من : — د ، ن || أو خواصه : أو من خواصه ه  
|| تحمل : لا تحمل د ، س ، ن ، ه (١) بجنس : الجنس د (٢-٣) على ما : — ن (٣) النفس : — ن  
|| العدد : — د ، ن (٤) يجعل : — س (٥) والثلاثية : الثلاثية س || فإنها :  
فإنها س (٧) البتة : — د ، ن || ماهيته : ماهية م (٧) فلم : لم د ، ن  
(٩) ويبقى ما وضع نوعا : — د ، سا ، م ، ن (١١) قد : — سا ، م || لا :  
ولا سا || على : عليه سا (١١) مما : ما سا (١٢) الموضوع : الموضوع م (١٦) يمكن أن : — م  
| الموضوع نوعا : الموضوع ب ، س

وأیضا ، إن كان إنما يقال عليه وعلى غيره مما يظن نوعا معه باشتراك الاسم لا بالتواطؤ ، قول الاتفاق ، على حال النعمتين وعلى حال الصديقين ، فليس بجنس .

وههنا ، واضع من جهة الأضداد ، وهو أنه هل إن كان للنوع ضد وليس لجنسه ضد ، فالضد ليس يحمل عليه الجنس ؛ فإنه إن لم يحمل عليه فليس بجنس ؛ وهذا يصلح للإثبات .

وأیضا ، إن كان للجنس ضد ، فهل ضد النوع فيه ؛ فإنه إن لم يكن فيه ، لم يكن الجنس جنسا ، وإن كان ، كان . وهذا يرجع إلى الأصول المتقدمة أنه إن كان كذا ، فضده ضد جنسه .

وأیضا ، إن كان ضد النوع ليس له جنس ، بل هو جنس عال ، فلا يكون النوع إلا جنسا عاليا ، لا جنس فوقه ، كالخير والشر . وقد علمت قیما سلف أنه كيف ينبغي ١٥ أن تعلم هذا .

وأیضا إن كان للجنس ضد ، وللنوع ضد ، فيجب في المشهور أن يكون الضد جنس ضده ؛ فإن كان بين أحدهما وضده متوسط ، وليس بين الثاني وضده متوسط ، فسيقبل أن الجنس ليس بجنس ، خصوصا إذا أيد بمثل ، مثل أنه : لما كان بين الفضيلة والرذيلة متوسط ، فبين العفة والفجور متوسط ، وبالعكس ، وإلا فلا . فإن المتوسط ١٥ إذا كان بين النوعين ، فيجب لا محالة أن يقع في جنس لا يمكن ، ولا يكون أحد الطرفين أولى من الآخر في أن يكون جنسا له . وليس يجوز أن يكون في جنسين ضدين

(١) باشتراك : باتفاق ، ن ؛ بالاشتراك ه (٢) وعلى : أو على م (٣) مواضع : موضع ن  
(٤) فإنه : وإنما س (٦) فإنه إن : فإن ن (٦) فيه لم يكن : — سا ، م (٧) إن : — سا ، م  
(٩) النوع : + نوعد ، سا ، ن ، ه ؛ نوع م (١٠) إلا : بل د ، ه || جنس : جنسا س  
(١١) أن تعلم : — سا (١٢) فيجب : ويجب د ، سا ، م ، ن ، ه || المشهور : المشهورات د  
|| أن : — د ، ن (١٤) فسيقبل : فيشتغل م ؛ فيقبل ه || لما : إذا د ، ن (١٥) فين  
(١٦) لا يمكن ولا : ولا يمكن أن د ، ن || الطرفين : الطريق د (١٧) أولى : + به د ،  
سا ، م ، ه || في أن : في أن لا سا

فيجب أن يكون في جنس آخر ؛ وإذا كان في جنس آخر ، فذلك الجنس لا محالة يكون مناسباً للطرفين مناسبة هذا النوع للطرفين .

وأيضاً ، فإنه لا بد للتوسط بين الجنس أن يكون عاماً ، ويقع على كل شيء يكون هو لا محالة متوسط النسبة بين النوعين . وهذا الموضوع أيضاً مشهور ؛ فإن الحق أن الأضداد بالذات إنما تقع في جنس واحد لا غير ، وأن المتوسط معها . وقد عرفت شيئاً من هذا فيما سلف .

وموضع آخر : إن كان المتوسط بين أحد الضدين متوسطاً حقيقياً وجودياً ، وكان المتوسط بين الآخرين متوسطاً بمعنى رفع الطرفين ، فليس الجنس بجنس . بل يجب أن يكون الأمر على قياس واحد ؛ وذلك لأنه يجب أن يكون المتوسط الوجودي يحمل على متوسط وجودي ، والمتوسط الوجودي يحمل عليه متوسط وجودي . وكذلك في جانب العدمي . وهذا أيضاً مشهور .

وأيضاً ، فإذا كان بين النوعين الضدين اللذين في جنس واحد متوسط ، وليس يقع في ذلك الجنس ، فليس الجنس بجنس . وهذا قد يعاند في المشهور ، ولا عناده في الحق . أما في المشهور فإن المتوسط بين العفة والفجور في غير جنسهما ، إذ هو في الفضيلة ، وهما في الرذيلة ؛ وقد عرفت ما في هذا . وأما الحق ، فيوجب أن يكون المتوسط والطرفان في جنس واحد ؛ وبيانه في علم آخر .

وموضع آخر : أنه إن كان للجنس ضد ، وليس للنوع ضد ، فليس الجنس بجنس . وهذا أيضاً في المشهور ؛ فإنه لا توجد للأجناس أضداد حقيقية ألبتة . ويعاند هذا أيضاً في المشهور ؛ فإن الصحة تضاد المرض ، ومرض ما كاستدارة المعدة لا ضد له ؛ لكن في الحقيقة المرض ليس ضدًا للصحة ، بل عندما مقابلاً ؛ وكل مرض جزئي مقابل جزئي ، وربما لم يكن له اسم .

(١) وإذا كان في جنس آخر : — د (٨) متوسطاً : متوسطاً ، م || بمعنى : للمعنى س ؛ المعنى سا ، م (٩) لأنه : + لاسا (١٢) فإذا : فإن س ؛ إذا م || اللذين : اللذين ب ؛ الذي سا ، م (١٨) أيضاً : — س (١٩) فإن : بأن سا ، م ، ه || ومرض : من مرض سا || كاستدارة : باستدارة د ، ن (٢٠) ضدًا : ضد م (٢١) له اسم : — ن

وأما المواضع المشتركة المذكورة ، فقد ينتفع بها أيضا في أمر لإثبات الجئس وإبطاله . مثاله : إن كانت العدالة نودا من العلم ، فالعادل نوع من العالم .

وأبضا ، إن كان ما على جهة العدالة نوعا لما على جهة العلم ، فالعدالة نوع من العلم ، وبالعكس ، وإلا فلا .

- وكذلك في حال النسبة مع الاشتقاق ، كما يقال : إن حال اللذة عند الخيرية أو المنفعة ه  
فحال اللذيذ عند الخير أو النافع ؛ فإن كانت اللذة نوعا للخيرية أو للنفعة ، أو جنس له ،  
فكذلك اللذيذ عند الخير أو النافع ؛ فإن لم تكن النسبة مع الاشتقاق ، كان بعيدا من الحق  
والشهرة . مثاله : أن حال الحيوان من الإنسان كحال الإنسان من الأشخاص ، لكن  
الحيوان جنس للإنسان ، فلا يجب أن يكون الإنسان جنسا للأشخاص ، إلا أن يقال  
ويسلم : إن حال الحيوان من الإنسان في أنه جنسه ، كحال الإنسان من الأشخاص في أنه  
جنسها ؛ فإن سلم هذا ، لزم . وأما في طريق الحق ، فلا يعلم هذا اللزوم ، إلا إذا دلم  
أن كل واحد منهما جنس ، فلا يحتاج إلى الإثبات ، كما لا تعلم النسبة لمقدارين إلى  
مقدارين في مقداريتهما إلا بعد أن يكونا مقدارين .

- وكذلك في حال الكون والفساد مع الاشتقاق ؛ مثل أنه إن كان أن يتعلم هو نوع أن  
يتذكر ، فإن يعلم هو نوع أن يذكر . وإن كان أنحل هو نوع أن فسد ، فيتعلم نوع أن  
يفسد . وكذلك في القواصل وغير ذلك ؛ وهي للإثبات .

ولتتمحن المواضع من الأهدام ، فإنه لا يجوز أن يكون العدم مع الملكة في جنس  
واحد ؛ وذلك لأنه إن كان العدم جزء حده الجئس الذي المعنى الوجودى فيه ، ثم له

(١) وأما : — د || المواضع : والمواضع د || فقد : وقدم ؛ قدم (٣) لما : لماد ، ن  
(٥) إن : لما كان د ، ن || أو المنفعة : والمنفعة د (٦) اللذيذ : اللذة س || فإن : أنه فإن  
سا ؛ وأنه إن م (٧) فكذلك : وكذلك سا || اللذيذ : اللذة س (٦ — ٧) فإن  
كانت . . . . . النافع : — د ، ن (٧) من : عن ه (٨) مثاله : مثل نج ، س ؛ مثال سا  
(٩) للإنسان : الإنسان م (١٠) حال : — ن ؛ + الإنسان س || جنسه : جنس ه  
(١١) يعلم : يلزم د (١٢) جنس : بجنس م ، ه (١٣) مقداريتهما : مقدار بينهما م  
(١٥) أن يتعلم : يتعلم م || يتعلم : يعلم ه || نوع : — م || أنحل : الحل د || فينحل : فينحل م  
(١٦) || يفسد : يفسد (١٨) لأنه : أنه د ، ن

زيادة معنى فصلى ، فإن كان فصلا وجوديا فهو ضد لا ندم ، وإن كان فصلا عدميا  
فذلك أن تكون طبيعته طبيعة الجنس بشرط لا زيادة أى فصل شئت بعينه من فصول  
أنواع الجنس ، وطبيعة الجنس بشرط لا زيادة شيء آخر هو عدم النوع . فإنه ليس  
عدم البياض لونا عادما لصفة البياض ، فإن لونا عادم صفة أيضا ، أمر مقابل ، موجود  
الذات ، واقف بلزاء البياض ، فإنه إذا ذهب البياض وخلفه لون ليس بياضا لا يكون  
الخالف عدما ، بل إنما يكون عدما إذا ذهب البياض ولم يخلف شيء آخر البنية ، ولم  
يحصل هناك إلا مادة وفقدان البياض . فإذا كان لا يكرن مع الملكة في جنس واحد ،  
بل الأعدام إما أن لا يكون لها أجناس ، أو تكون أجناسها أخرى ، بل الأولى أن يكون  
ما يقوم منها مقام الأجناس أعدام الأجناس ، وتكون أجناسها غير حقيقية من معنى  
الجنسية ، على ما علمت في موضعه . فإن البصر لو كان مثلا مشتغلا على أمرين كنوعين  
له ، وكان لكل واحد منهما عدم يقابله ، كان عدم حس ما يعم ذينك العدمين ، ويقال  
عليهما كليهما ، وكان كالجنس لهما ، وإن لم يكن عدم الحس المطابق جنسا لهما حتى  
يكون عادم البصر عادم الحس مطلقا ، فيكون إذن العدم إما أن لا يكون له جنس ،  
أولا يكون جنسه الجنس الذى فيه الملكة .

وقد ظن قوم : أنه إنما قيل للأخير لا من حيث هو أخير وجنس للملكة مشار إليه  
بل من حيث هو قريب ، كأن المقولة تكون مشتركة للعدم والملكة . وقد علم في هذا ما علم ،  
أو يشبه أن يكون كان هذا مشهورا بينهم ، فأخذ الأخير على أنه القريب من جهة أن  
المشهور كان يجعل العدم مثلا والملكة في مقولة واحدة . فإذا يجب أن يأخذ هذا على  
حكم المشهور أيضا .

(١) فإن : وإن ب (٢) طبيعته : — د ، ن (٤) عادما : تاماد ، ن || أمر : —  
س ، ه || مقابل : ومقابل د ، ن (٦) الخالف : الخلف ه || شئ : شينا ه  
(٧) وفقدان : فقدان د || واحد : — د ، ن (٨) لا : — سا (٩) منها : ومعها د ،  
سا ، م ، ن ، ه || أعدام الأجناس : — م || من : ومن ن (١٠) في موضعه : — د ، ن  
|| على أمرين كنوعين له : — د (١١) وكان لكل : ولكل س || عدم : عدما م || حس : جنس ن  
(١٣) عادم : عام د ، ن (١٥) للأخير : للآخر ب || مشار : مشارا سا (١٦) قريب :  
قرين س (١٧) أو يشبه : ويشبه س ، م || يكون : — س || مشهور : مشهور ه || بينهم : منهم  
ب ، ه ، ه || فأخذ : وأخذ د ، ن (١٨) على : فى س

وأيضاً ، إن كان للجنس عدم مقابل ، وليس عدم النوع فيه ، فليس النوع فيه ، وإن كان فيه ، فالنوع فيه . مثاله : إن كان العمى تحت عدم الحس ، فالبصر تحت الحس ويجب أن تعلم أن هذا هو على المشهور ؛ وأما الحق فهو على ما قلنا

- وأما التقيضان ، فليس يجب أن يوضع المقابل منهما تحت المقابل ، فإنه ليس إذا كان الإنسان تحت الحيوان ، فيجب أن يكون اللاإنسان تحت لحيوان ؛ ولا أيضاً يجب أن يكون اللاإنسان تحت الحيوان ، بل لا حيوان تحت لاإنسان ، أولاً إنسان تحت لا حيوان ما ؛ لا تحت لا حيوان ألبتة . كما هناك العمى تحت لا حس ما ، لا تحت لا حس مطلقاً ؛ فإنه ليس إذا كان الشيء عادم البصر فهو مادام الحس مطلقاً ، وإن كان لا حيوان تحت لا إنسان ، أو كان اللاإنسان مطلقاً تحت أنه لا حيوان ما ، فبين أن الإنسان تحت الحيوان . على أنه ليس يجب أن تطلق أن السلوب لها أجناس حقيقية ، بل تتذكر ما قد قلنا مراراً .

- ويجب أن تأخذ من هذا البحث فائدة : وهو أن التقيض في المتقابلات ليس نعتي به نفس القضية فقط ، بل والتقابل بنعم ولا ، وهو البسيط . وأما مواضع تقابل الإضافة ، فمن ذلك أنه إن كان النوع مضاف الذات ، أو لازماً له الإضافة ، فكذلك الجنس ؛ ولا ينعكس . ومنع هذا الانعكاس إنما هو في المشهور ؛ كما علمت من حال جزئيات العلم ، وما قيل فيها . وقد يماند الحكم الأول بأن الكيفية جنس للعلم ، ولا تلزمه الإضافة ، فإذا تخصصت نوفا فكانت علماً ، لزمته . والكيفية نفسها ، وإن كان قد تلحق بها الإضافة بنحو من أنحاء النسبة ، فهي غير الإضافة

- (٣) هو : — س (٤) التقيضان : نقصان د ، س ، م || منها : ومنها م  
(٥) أن يكون : — د ، ن (٦) تحت : — سا || لا حيوان : اللاحيوان ه ||  
اللاإنسان : الإنسان ب ، د ، س ، م ، ن || الحيوان : لا حيوان ن (٧) ما لا :  
ما لا حيوان ه (٨) مطلقاً : مطلق د (٩) أو كان : إذا كان ب ، د ، س ؛  
أو إذا كان ن (٩-١٠) تحت أنه : أنه تحت د ، ن || ما : — د ، ن (١٢) التقيض :  
للتقيض م (١٣) بل : — م || والتقابل : والمتقابل س ؛ + بل م || ولا : أو لا سا  
(١٤) فن د ، ن (١٥) ومنع : وضع د ، ه ؛ ومع ن ؛ وموضع ن (١٦) العلم : المعلم  
(١٧) للعلم : العلم د ، ن || فكانت : فكان س || والكيفية : وأما الكيفية د ، ن (١٨) وإن كان  
قد : فقد د ، ن || أنحاء : — ن || فهي : وهي د ، ن || الإضافة : إضافة ه

اللازمة ؛ بل الرأس وهو نوع ما تلحقه إضافة ، والجسم وهو جنس لا تلحقه إضافة . أما أنت من حيث تطلب الحق ، فقد يُبين لك صواب الحكم فيه في الفن الثاني .

وأیضا ، إن كان النوع مضایفا لشيء ؛ ثم لم تكن الإضافة الجنسية التي لافروض جنسا له متعلقا بذلك الشيء ، فليس المفروض جنسا له بجنس . مثل أنه : إن كان الضعف يقال بالقياس إلى النصف ، ثم فرض كثير الأضعاف جنسا للضعف ولم يتعاق بالنصف ، فليس كثير الأضعاف جنسا . وهذا الموضع يقبل مع المثال ، ويشتهر ، ويعاند من طريق الحق بأن الزائد جنس الضعف ، وليس يجب أن يكون بالقياس إلى النصف ؛ ولكن يكون بالقياس إلى جنس مضایف النوع ، وهو الناقص ، فإن الناقص جنس النصف ؛ بل الأولى أن يجعل الجنس ومضاهه كالجنس والمحسوس ، والمبصر والبصر . ويعاند من قبيل الشهرة بأنه ليس يجب أن يكون الجنس وما فوقه يقال بالقياس إلى شيء واحد ، فإن العلم نوع من الملكة ، ويقال بالقياس إلى المعلوم ، والملكة تقال بالقياس إلى العالم . عل أنه لا يمنع الحق أن يكون العلم — من حيث هو علم وأخص من الملكة — يعرض له أن يكون مضافا إلى النفس ، مثل ما يعرض إلى الملكة . فكأنك علمت هذا أيضا في موضع آخر .

وموضع آخر لا مدخل له في العلوم ، وهو أن يكون الجنس يقال بلفظ زائد على اللفظ الموضوع له من الألفاظ الروابط والأواصل ، مثل : "من" ، أو "على" أو "ب" ، أو "إلى" ، أو بغير لفظ زائد على اللفظ الموضوع له يلحق به من هذه الألفاظ ثم يخالفه النوع . ويعاند هذا الموضع بالمخالف إذ يقال لكذا ، والغير يقال على غير كذا ، وأحدهما تحت الآخر .

(٢) أما : فأما د ، ن || بين : تبين ه || لك : كل سا (٤) لشيء :  
 للشيء ه || الجنسية : بالجنسية م (٦) النصف : الضعف م (٨) ويشتهر : ويستمرم  
 (٩) مضایف : مضاف ب || النوع : للنوع ن (١٣) على : أعنى ه (١٥) إلى الملكة :  
 للملكة د ، سا ، ن ، ه || فكأنك : وكأنك د ، ن (١٦) وموضع آخر : — د  
 (١٧) الموضع : — س || من : في م || والأواصل : والأفاصل د ؛ والأواصل من  
 || "ب" : "رب" ب (١٨) من : في ب (١٩) إذ يقال : أو يقال د || والغير :  
 أو الغير ن ، ه (٢٠) وأحدهما : أو أحدهما ه



وأیضا ، فإن العلم يقال لكذا ، والمملكة تقال لكذا . على أن الحق أن الإضافة للملكة ليست على نحو إضافة العلم التي نحو المعلوم ، بل إذا أخذ العلم نوعا من الملكة وأجرى مجراه ، كان أيضا العلم — من حيث هو ولم لا من حيث هو ملكة فقط — علما للعالم . فإن كونه علما للشيء ، بسبب كونه ملكة له ويذهب مذهبه — وكذلك يعاند أن الزائد على شيء ، والضعف — وهو كالنوع تحته — ضعف الشيء .

واعلم أن الأمور التي تلزمها الإضافة ، منها ما وجوده ليس إلا فيما له إليه الإضافة ، ومنها ما تتعلق به إضافتان . إحداهما هي إلى أمر ليس هو فيه ، والأخرى إلى أمر ليس هو فيه . فإن العلم بشيء خارج ، هيئة مضافة إلى العالم وإلى المعلوم الخارج ، وهو في أحدهما لا يمكن أن يفارقه ، وبالقياس إلى الآخر لا يمكن أن يواصله . ومنها ما يمكن له كلا الأمرين ، مثل العلم : فإنه يجوز أن يكون بالعالم أيضا إذا علمت النفس ذاتها . وبعض الأمور يستحيل فيها أن يكون المضاف موجودا في المضاف إليه ألبتة ، مثل الضعف ، فإنه ممتنع أن يكون عارضا في النصف .

وقد ينبعث من معرفة هذا موضع ، من ذلك أن يكون الجنس مما إضافته إلى ما هو فيه ، والنوع ليس كذلك ، أو بالعكس . كمن قال : إن الذكر بقاء العلم ، والبقاء بقاء للباقي وفيه ، والذكر ليس هو للعلم وبالقياس إليه ، بل هو للتذكر الماضي أول للنفس . وهذا الموضع يصاح للإثبات والإبطال المطلقين ، بأن ننظر هل الذكر بقاء العلم ؛ فيؤخذ بقاء العلم صفة للعلم بها العلم باق ؛ وليس الذكر صفة للعلم بها العلم باق .

(١) لكذا : بكذا ب ، س ، سا ، هـ || والمملكة : أو الملكة ب ، د ، س || الإضافة : + التي د ، ن || التي : إلى ب ، سا ، م (٣) مجراه : مجراها م (٤) علما : عالما د ، ن || ملكة : ملكة د (٥) تحته : تحت ن (٦) الشيء : لشيء ب ، س ، سا ، هـ (٧) وجوده : وجودها د ، ن || فيما : فيها م || إليه : فيه د ؛ هذه ن (٨) به : بها ن || هي : شيء د ؛ يعني ن || هو : هي د ، ن (٩) هو : هي د ، ن || بشيء : لشيء م || هيئة : منه د ، ن (١٠) وبالقياس : بالقياس م || لا : ولا ن (١١) بالعالم : بالعلم د ، ن ؛ ما للعالم هـ (١٢) إليه : — ن (١٤) من : — ب (١٥) هو : د ، س ، سا ، م ، ن هـ (١٦) للعلم : العلم سا ، م (١٧) فيؤخذ : م ويؤخذ م

## الفصل الثالث

### فصل (ج) في مثل ذلك

ومن المواضع التي يبطل بها ما يوضع جنسا ، أن تكون الملكة جعلت جنسا للفعل أو الفعل جعل جنسا للملكة . مثل من يقول : إنَّ الحس حركة جسمية ، والحركة فعل لا مبدأ فعل ، والحس مبدأ فعل . أو يقول : إنَّ التذكر ملكة نفسانية ، والملكة النفسانية بحال ثبات ، لا بحال تجدد وفعل . والتذكر بحال تجدد ، لا بحال ثبات .

ومن المواضع المجانسة لذلك أن تكون القوة على المصاهرة تجعل جنسا للملكة النفسانية كمن يجعل الحلم نوعا من كظم الغيظ ، أو يجعل الشجاعة مصاهرة على الخوف ، أو العدالة قسر النفس على الامتناع من الأرباح الدنيئة . فإنَّ هذه كلها تباين الملكات ، إذ كانت الملكات هي التي لا تتفعل معها النفس شيئا من ذلك ، فلا تتعاط ، ولا تخاف ، ولا ترغب ، لا أن يمتريها ذلك ثم تتكلف المصاهرة عليه ، فإنَّ ذلك ضبط النفس ، لا فضيلة الملكة .

ومن المواضع الشبيهة بذلك أن يجدوا للشئ لازما لا ينفك عنه ، ولكنه خارج عن حقيقته وواهيته ، فيجعلونه جنسا له ، كمن يجعل الغم جنسا للغيظ ، ويجعل الظن جنسا للتصديق ؛ لكن الغم ليس هو نفس الغيظ ولا مقولا عليه ، بل هو أمر يتقدمه فيوجبه ، ولا الظن جنسا للتصديق ، ولا مقولا على تصديق ، بل يحدث أولا ظن ، ثم يكون تصديق ، فيكون إذن الغم والظن أمرين يلزم أن يتقدما الأمرين الآخرين ، وليسا

(٢) فصل ج : فصل ٣ هـ (٥) لا مبدأ : لا ابتداء || أو يقول : ويقول سا  
(٩) الحلم : الحكم سا ، م ، ن (١٠) من : عن د ، سا ، م || إذ كانت  
الملكات : — ب (١٢) لأن : إلا أن د ، س ، ن هـ ؛ أن لا م || يعترها :  
بغيرها م || النفس : النفس ن (١٣) المواضع : الفضائل س || أن : أنك ن (١٥) قس :  
جنسا هـ || مقولا : مقولة د || هو : — د ، سا ، ن ، هـ || يتقدمه : مقدمه د  
(١٦) جنسا : جنس س ، سا ، ن ، هـ || مقولا : مقول د ، س ، ن ؛ مقولة م  
|| يحدث : يصدق د

بجنسين له . ولو كان الظن جنسا للتصديق لما صح أن يبقى اعتقاد واحد ، فيستحيل عن كونه ظنا بعد ما كان ظنا . فإن ذات الشيء لا تبقى واحدة بالعدد وتخرج من جذمها .

وأیضا ، إن لم يكن الجنس فيما فيه النوع ، بل كان النوع في غير ما فيه الجنس ، فليس الجنس جنسا ؛ مثل من يقول : إن الحياء خوف ما ، لكن الخوف الحيواني من قرة النفس الحيوانية ، والحياء في النطقية . وكذلك من يقول : إن الغيظ ألم وغم ؛ فإن الغيظ في الفضية ، والألم في الحس ، والغم في الشهواني أو في السياسي . وكذلك من قال : إن الحس الحيواني مشيئة ما ، والمشیئة فكرية ، وأتمك شهوانية . وهذا الموضع وما شبهه نافع في الإثبات والإبطال المطلقة ، وإن لم يكن للجنس وحده .

وموضع آخر : أنه إن كان الجنس ليس يقال على النوع قولاً مطلقاً ، بل من جهة ، فليس الجنس جنسا . وكونه من جهة يفهم منه معنيان : أحدهما أن يكون مقولاً على جزئه لا على كله ، مثل العضو ، فإنه يقال على جزء من الإنسان قولاً كالجنس ، ولا يقال على كله ألبتة بوجه من الوجوه ، فلا يقال ألبتة للإنسان إنه عضو . والثاني أن يكون يقال على كله ، ولكن من جهة جزئه ، سواء كان عارضا للجزء أوليا ، أو كيف كان ؛ مثال ما يقال : إن الإنسان محسوس ، فإن الإنسان إنما هو محسوس لأجل ظاهر جسمه ، حتى لو فصل جسمه عن نفسه ولكان ذلك الجزء محسوسا ، وإن لم يكن جزء إنسان . وليس هذا شرطا في هذا القسم ، فإنه ربما كان ذلك المعنى لا يقال عليه لو فصل جسمه مثل الصحيح ؛ لكن إنما أوردت ذلك لتفهم أنه كيف يكون تعاقبه بالجزء .

وبالجملة يجب أن يكون الجنس جنسا للشيء في ذاته مطلقا ، فتكون ماهيته المشتركة المعرفة لذاته تعريفا مشتركا . فأما ما يقال على ذاته لا لأجل ذاته بل لأجل جزئه ، فإنه

(١) بجنسين : بجنس س || له : لها ه || ولو كان : وكان م || فيستحيل : ويستحيل س (٢) ظنا : — ن || واحدة : واحدا س || وتخرج : وتخرج ه (٣) فيه : هوم (٥) النطقية : المنطقية ب ، سا ، م (٦) من قال : — د (٧) الحيواني : الشهواني نج ، سا ، م (٨) للجنس : الجنس د (٩) إن : — م (١١) جزئه : جزئيه د || جزء : الجزء ن (١٣) جزئه : جزئيه د || مثال : مثاله س ، ه ؛ مثل م ، ن (١٥) عن : على س ؛ من د (١٦) القسم : للقسم ب (١٧) أوردت : أفردت نج || ذلك : — س (١٩) فإنه إما : فأما في

إما غير محمول على ذاته ، وإما أن يقال على ذاته من حيث تنسب ذاته إلى غيره ، مثل أن ينسب إلى جزئه ، فإن جزؤه غيره ، أو من حيث له غير آخر كيف كان ، فلا يكون المحمول جنسا ، فإن جنسه يحمل على صريح ماهيته التي له في ذاته لا بحسب غيره . فيجب إذن أن يكون الجنس محمولا على الذات ، لا من جهة شيء في جزئه ، ولا من جهة شيء في شيء آخر متصل به أو عارض له .

وموضع آخر يتلو هذا الموضع كأنه <sup>مردود</sup> متبجح منه ، وكان قائلا قال : إن الجسم يحمل على الإنسان وهو جنسه ، وليس يقال عليه من جهة جملة المركب من جسم ونفس ، بل يقال على أحد الجزأين : وهو جسمه الذي يخصه ، ويكون جسمه الذي يخصه نودا من الجسم ويكون الجسم جنسا لجزئه ، ولا يقال عليه مطلقا . والمعالم الأول قال في جوابه : إنه لا يجوز أن يؤخذ الجزء ألبتة كالجنس ، ولا ما يحمل عليه الجزء ، فإنه لا يجوز أن يجد الحيوان بأنه جسم ذو نفس ، وإلا فيكون الكل محمولا عليه الجزء الذي هو الجسم ، فيكون الكل هو الجزء ، وهذا محال .

وأقول : إن هذا الموضع علمي ، والمثال المورد فيه حق من جهة العلمية ، وليس بمشهور ، فإن المشهور أن الجسم جنس للإنسان . فيجب عليك أن تتذكر ما علمتكم في الفن الذي في " البرهان " من الفرق بين الجسم الذي هو جزء إنسان ، والجسم الذي هو جنس الإنسان ، وتعلم من هناك أن أحدهما ليس ألبتة محمولا على الإنسان أو الحيوان فإن الحيوان ليس هو الجزء الجسماني الذي هو بالحالة والطبيعة التي لأجلها اقترن بها النفس ، بل هو مجموعها ، وذلك المجموع جسم ، لا لأنه ذلك الجسم الذي هو الجزء .

( ١ ) حيث : + هو ه ( ٢ ) فإن جزؤه : — ب || كيف كان : — سا || كان : — م  
( ) التي : — د ( ٤ ) الجنس محمولا : المحمول جنسا سا ( ٥ ) في شيء : —  
ب ، م س ( ٦ ) هذا : الهذاس || وكان : وإن كان ن ( ٧ ) المركب : المركبة د || جسم :  
جنس سا ( ٩ ) ويكون : فيكون ن || لجزئه : لجزءه د || والمعلم : فكان المعلم د ، ن  
( ١٠ ) أن يؤخذ : أن يكون يؤخذ م ، ه || الجزء : + وحده د ، ن ( ١١ ) الذي : — ب  
( ١٣ ) وأقول : فأقول ه ( ١٥ ) البرهان : البرهاني سا ( ١٦ ) الإنسان : للإنسان د ، سا ، م ، ه  
|| وتعلم : والعلم م || أو الحيوان : والحيوان ه ( ١٧ ) بها : به ه ( ١٨ ) جسم : جنس م  
|| لأنه : أنه سا ، ن ، ه

وقد طوّنا في هذا وأطنبنا ، فيجب أن تعرف ذلك من هناك ، وتعرف الفرق بين الجسم الذي هو جزء القوام ، والجسم الذي هو جزء الحد ، فتعرف صحة هذا الموضوع وتعلم أنه ليس يعنى ههنا بالجسم الذي هو جزء الحد ، بل الجسم الذي هو جزء القوام ، وهو أحد الشئيين اللذين في الحيوان ، وبهما يتقوم الحيوان على أنهما جزءان له ، وهما جسم بحال ونفس .

- وموضع آخر : أن تجعل الفعل — محمودا كان أو مذموما — نوعا من القوة عليها ؛ كمن جعل السرقة قوة على حسن الاقتيات بملك الغير سرا ؛ وذلك لأن القوة لا يصير بها صاحبها القوى شريرا ، والسرقة يصير صاحبها السارق شريرا ، ولو كانت القوة تجعل القوى شريرا ، لكان الملك شريرا ، ومن المشهور أنه قادر على الشر ، وكان الإنسان الفاضل شريرا ، ومن الحق أنه قادر على الشر . بل نفس القوة مختارة محمودة ، لم تخلق عبثا ، بل هي معدة نحو المصالح ، ولكنها لا تكون قوة أو تكون على المتقابلات . ومحال أن يكون الشر في جنس مختارا محمودا . وكذلك أيضا إن جعل الفعل المحمود لذاته ، أو الغاية المحمودة لذاتها نوعا للقوة عليها ، أو نوعا للقوى والفاعل ، وذلك لأن الغايات وما يؤثر لذاته ، لا يكون نوعا مما يؤثر لغيره ، والقوة لا تؤثر لغيرها . ومحال أن يكون المؤثر لذاته في جنس ما يؤثر لغيره ، فإنه إذا كان من حيث هو قوة تؤثر لغيره كان معناه أن طبيعة القوة مؤثرة لغيرها . ومعنى هذا أن كل قوة مؤثرة لغيرها ، ولا شئ من الغايات الحقيقية المحمودة لذاتها هي مؤثرة لغيرها ، فينتج ما تعلم . وقد يجوز أن يكون الشئ الواحد يؤثر لذاته ولغيره ؛ ولكن ليس هذا الموضوع في مثل ذلك ؛ فإن كان في مثل ذلك فالموضع مشهور غير حق .

- (١) وتعرف : وتعلم د ، ن (٣) أنه : أن ن || الذي : ن (٤) اللذين : الذي -  
 (٦) عليها : عليهما س ، م ؛ عليه د ، ن (٧) السرقة : السرورد || الاقتيات : الاقناود ؛ الاقتيان سا ||  
 || بملك || لملك د مرا : شراب (٨) بها : لها سا ، م || يصير : + بها د ؛ لها ن  
 || السارق : + لها ه (٩) ومن المشهور : والمشهورن (١٠-١٢) لم تخلق ...  
 مختارا محمودا : - س (١١) ولكنها : ولكن د ، ن || ومحال : ومن المحال نج  
 (١٢) مختارا محمودا : مختار محمود د ، ن ، ه || محمودا : ومحمودام (١٣) أو الغاية : والغاية د ، ن  
 (١٤) لا : وليس د ؛ ليس ن || تؤثر : مؤثرة س ، ه (١٥) فإنه إذا : فإذا م || إذا : إن س  
 (١٦) طبيعة : طبعه د || ومعنى ... لغيرها : - س (١٥-١٦) ولا شئ . ... لغيرها : - سا  
 (١٨) ولغيره : - س (١٩) مشهور : غير مشهور ب

والذي قال في بيان هذا الموضع إن النوع يكون مختارا مؤثرا ، والجنس ليس كذلك ، مثل الفضيلة والملكمة ، على أن الملكة ليست مؤثرة ألبتة ، فهو قول جزافي ؛ وذلك لأن الملكة ليست مختارة ولا مكروهة ، بل تصير مختارة وتصير مكروهة بالفصول . ولا يمتنع أن يكون النوع مؤثرا ، والجنس لا يؤثر ولا يكره ، بل المنع هو أن يكون الجنس مؤثرا ، والنوع مكروه الذات ، أو الجنس مكروه الذات ، والنوع مؤثرا . وامتناع هذا حق ، أو أن يكون النوع مؤثرا لذاته ، والجنس مؤثرا لغيره ؛ وامتناع هذا مشهور من جملة المشهورات التي تؤيد بأدنى مثال واستقراء .

وموضع آخر ، أن يكون الشيء نسبته إلى كل واحد من أمرين في أنهما جنس له نسبة واحدة ، ثم ينسب إلى أحدهما دون الآخر ، فيجعل جنس له دون الآخر ، مثل ما يقال : سارق ، أو مخادع ، أو ساع ، فإن كل واحد من هذه يجب أن يكون قادرا ، أي متمكنا . ويجب أن يكون مختارا ، فإنه إن قدر وتمكن ولم يختار ، أو اختار لكنه لم يقدر ، أي لم يتمكن — لست أعنى القدرة التي هي القوة — لم يكن مخادعا أو ساعيا أو سارقا بالفعل . ثم ليس أحد الأمرين أولى بأن يكون جنسا والآخر فصلا . فإن كل واحد منهما قد ينقسم بالآخر ، وكل واحد منهما يوجد في غير ما يوجد فيه الآخر . فإنه قد يكون مختارا لا يتمكن ، وقد يكون متمكنا لا يختار ، فإما أن لا يكون ولا واحد منهما جنسا ، أو يكون كل واحد منهما جنسا ؛ ثم إن كان كل واحد منهما أمرا محققا لمساهية فأيهما جعلته جنسا للفروض نوعا كالسارق ، ثم لم تذكر الآخر ، فلم تدل على طبيعة

(١) مؤثرا : — س (٢) الفضيلة : بالفضيلة د ، ن || فهو : فليس هو د ، ن (٣-٢) جزافي وذلك : جزافي ذلك د (٣) بالفصول : بالفصل س (٤) يمتنع : يمتنع سا ؛ يمتنع م || المنع : المنع نج | هو : — سا (٥) والنوع : + مكروه الذات د (٦) أو أن : وأن د ، ن || وامتناع : امتناع د ، سا ، ن (٨) أن : — ب ، س ، سا ، م (١٠) مثل : مثال سا || فإن : وإن ن || واحد : واحدة ه (١١) وتمكن : تمكن ب ، ن (١٤) بالآخر : الآخر سا || واحد : — ن (١٥) مختارا : مختار ب ، م || متمكنا : متمكن ب ، سا ، م ، ه || يختار : مختار ب ، د ، سا ، م ، ه ؛ مختاران || واحد : حذب (١٦) منهما : — ن || واحد : — ن (١٦) جنسا : — د ، سا ، ن ، ه (١٧) للفروض المفروض د ، سا ، ن || لم : لام || الآخر : — م

المعنى المشترك فيه بالكمال . فكما أنه ليس أحدهما أولى بالجنسية فليس أولى بالفصيلة . وهذا الموضوع بالحقيقة إنما يمكن في أمور يحمل عليها أمران كل واحد منهما شرط في وجوده وليس واحد منها أولى بأن يتخصص به من الآخر في ظاهر الأمر . فإذا أثبت أحدهما جنسا ، كان للعارض أن ينازع ويقول : أنه ليس أولى بأن يكون جنسا من الآخر . فإذا ليس الآخر جنسا ، فليس هو جنس . وأما أن أمثال هذه الأشياء قد يمكن أن يكون لها جنسان ، فالقول فيها هو القول فيما سلف ذكره من الأجناس الحادثة بفصول متداخلة وقد قيل فيها ما قيل ، وأما ههنا ، وفي هذا المثال عند التحقيق ، فإن الجنس هو الاختيار والتمكن هو الفصل لعله من العلل يجعل ذلك أولى بالجنسية ، وهذا بالفصيلة ، وإن كان العموم لا يجعله . وليس هذا موضع تطويل القول فيه .

- وموضع آخر قريب من هذا ، وهو أن لا تكون نسبة الأمرين إلى الجنسية من نسبة واحدة ، بل أحدهما بعينه جنس والآخر بعينه فصل . لكن قد غلط فوضع الذي هو فصل منهما جنسا لما هو جنس منهما ، كمن قال : إن التحير هو إفراط التعجب ، ولم يقل تعجب مفرط . أو قال : إن التصديق قوة الرأي ، ولم يقل رأى قوى ، بفعل الإفراط جنسا ، والتعجب فصلا ، وجعل القوة جنسا والرأى فصلا ، حتى جعل القوة في الرأى تصديقا لا الرأى الذي فيه قوة ، فإن الشيء الذي يكون في الشيء لا يكون هو نفسه . وكذلك لم يجعل التحير تعجبا بحال بل محالا في التعجب . وهذا محال ، فإن الرأى نفسه في المصدق : وهو التصديق ، والتعجب نفسه في المتحير : وهو التحير . وأما إفراط التعجب فأمر في المتعجب . فإن كان إفراط التعجب هو التحير نفسه ، إذ قيل إن هذا حده ، فإن التحير يكون موجودا في التعجب لأنه إفراطه ، فيكون التعجب هو المتحير لا المتعجب ؛

(١) فكما : وكاد ، م ، سا ، ن ، ه || بالفصيلة : بالفصيلة سا : م (٢) واحد : — ن  
 (٣) به : — سا ، م || فإذا : وإذا ، ن (٥) جنس : بجنس م ؛ جنسان || قد : هل  
 يخ ، د ، سا ، م ، ن || فيها : فهما سا (٦) هو : — م || القول : كالقول م  
 || الحادثة : الحاصلة م (٧) الجنس هو : — سا (٨) والتمكن : هو التمكن د  
 (٩) موضع : الموضوع م ، م (١٠) نسبة الأمرين : الأمران نسبتها د ، ن ، ه هاشم ه  
 || الأمرين : + نسبتها سا ، م || من : — د ، ن ، ه هاشم ه (١٢) منها : بينهما م  
 [١٤] وجعل القوة جنسا والرأى فصلا : — د (١٥) لا : إلا ن || قوة : + بل ب  
 || في : فيه م (١٦) وكذلك : فذلك م (١٧) المصدق : المتصدق د (١٨) المتعجب :  
 المتعجب م || إذ : إذا د ، سا ، ن [١٩] يكون : — سا || إفراطه : إفراط ن ، ه  
 التعجب : المتعجب م ، م || هو : من د

وهذا محال . وكذلك يكون التصديق هو الذى يظن ؛ وهذا محال . ثم يعرض أن يكون الإفراط مفراطا ، إذ كان التعجب هو الإفراط ، وفيه الإفراط ؛ وأن تكون قوة الظن هى القوية .

وموضع آخر : أن يجعلوا المنفعل جنسا للانفعال اللاحق الغير المقوم حتى يكون الموضوع جنسا للمعارض له ، كمن يقول : إن عدم الموت هو حياة أزلية ؛ فإن الحياة الأزلية أمر يتبعه ويلزمه ويلحقه ؛ ويعرض له عدم الموت ؛ حتى ولو توهم متوهم أن شيئا كان على أن يموت ؛ ثم إن الله جعله غير مائت فدفع الموت عنه ؛ فإن هذا التوهم ممكن ومقبول ؛ وفطرة العقل لا تتمعه ؛ إنما تتمعه حجة إن كان له مانع فتكون حينئذ حياته الواحدة مستمرة لم تتغير ؛ وقد حدث به ابتداء من عنده صار غير المائت ؛ وذلك حين حدث له معنى غير المائت ؛ ومع ذلك فإن الحياة الواحدة قد كانت غير موصوفة بعدم الموت ، ثم صارت موصوفة بعدم الموت . ومعلوم أن الحياة الأزلية إن كانت جنسا لعدم الموت فالحياة مطلقا جنس له أعلى ، فيكون قد صار الشيء عادما للموت بعدما لم يكن . وطبيعة الجنس واحدة بعينها بالعدد ؛ ومستحيل أن تكون طبيعة الجنس واحدة بعينها بالعدد توجد لأمرين هما متباينا الذات ، أعنى المائت وغير المائت ، وإلا لصار طبيعة الجنس موضوعة للأمرين كالمادة التى تقبل ، وهى واحدة بالعدد ، أمرين متقابلين ، فتكون حينئذ طبيعة الجنس وطبيعة المادة واحدة . وقد علمت الفرق بينهما فى موضع آخر . وبالجملة فإن الحياة تكون حينئذ موجودة لم تفسد ، بل قد استكملت ؛ وإذا لم تفسد لم يتغير الشخص ، فضلا عن النوع .

( ١ ) وكذلك : فكذلك د ، ن ( ٢ ) إذ : إذا د ، ن ، هـ || وفيه : فيه س ؛ ومنه د ، ن || يكون : تكن ن ( ٣ ) القوية : القوة ب ؛ القوة لنا م ( ٥ ) الموضوع : الموضوع هـ || هو : هى د ، ن ؛ — سا ( ٦ ) متوهم : — س ( ٧ ) أن يموت : الموت م || فدفع الموت : ورفع الموت فرفع م ( ٧ — ٨ ) هذا التوهم ... تتمعه : — د ، ن ( ٩ ) به : له س ، هـ ( ١١ ) بعدم : بعدم || المرت : + لمرت بعدما لم يكن د ، ن ؛ بعدما لم تكن موصوفة بعدم الموت سا || بعدم : بعدم ( ١٢ ) أعلى : أجلى د ؛ أصلى ن ( ١٣ ) بالعدد : فالعدد م ( ١٤ ) توجد : + فى التوهم د ، ن || متباينا : متباينان د ( ١٥ ) واحدة : + بعينها ن || بالعدد : + تؤخذ فى التوهم ن ( ١٦ ) متقابلين : — د ، ن || وقد : قد د ، ن ( ١٨ ) وإذا : فإذا د



## الفصل الرابع

## فصل (د) في مثل ذلك

- وموضع آخر عكس هذا ، وهو أن يجهلوا الانفعال جنسا لدى الانفعال . وقد جاء مثاله في التعليم الأول أنه مثل من جعل الريح هواء متحركا ، وأوهم أن استنكاره من جهة أن الريح ليس هو هواء متحركا ، بل هو حركة هواء . فظاهر الحال فيه يوهم أن الهواء لا يجب أن يجعل جنسا للريح ، وإذا أخذ هذا على هذا الظاهر لم يكن الانفعال قد جعل جنسا للمفعول ، بل المتفعل جعل جنسا للانفعال ، فيشبه أن يكون ههنا سَقَطُ في النسخ أو يشبه أنه يكون الهواء نوعا من الريح . وتفسير المثال يدل عليه ، فإنه قيل : ولا يجوز أن يكون الهواء ريحا أصلا ، وذلك لأن اواء يبقى واحدا بالعدد ريحا وغير ريح . والنوع لا يبقى شخصه واحدا بالعدد ، ويخرج من جنسه إلى جنس آخر . فيشبه أن يكون الريح جعل في المثال جنسا للهواء المتحرك ، وإنما هو في الحقيقة عرض في الهواء ، لأنه حركة في الهواء ، أولأنه متحرك من الهواء . الظاهر يدل على أنه يجعل الريح حركة الهواء . ويشبه أن يكون أراد المتحرك من الهواء ، وحل المتحرك على الهواء وحل العرض العام ، والهواء له كالموضوع المتفعل ببسيط هذا العرض العام الذي و الحركة ، فكأنه قال : يجب أن يكون الريح ليس هو هواء متحركا ، بل متحركا هو دواء ١٥ حتى يكون جنس الريح المتحرك وفصله أنه من هواء ، كما أن الجرداب هو المستدير من الماء ، والحرف هو المقطع من الصوت ، والقدم هو الآلة من الحديد ، وإيس شيء منها هواء ولا ماء ولا حديدا ، وإلا فالجزء يكون مقولا على الكل ، ويكون الموضوع

(٣) يجهلوا : يجهل ه || جنسا لدى الانفعال : م — (٥) أن الريح : أن النوع م  
 || هو : — د ، ن || فظاهر : وظاهر د || فيه : — سا (٦) هذا — ه (٧) جعل :  
 — د ، م ، ن || ههنا : + في س ؛ + قد (٩) ريحا : وريحا د ، ن (١٠) والنوع ؛  
 فالنوع د ، ن (٩ — ١٠) ريحا وغير . . . . . بالعدد : — ن سا (١١) هو : كان ه  
 (١٤) يبسط : يبسط س ؛ يبسطه سا ، م ؛ يبسطه ه (١٥) هو : — ن || متحركا : متحرك ب  
 || المتحرك : — ن (١٦) [ الجرداب : وسط البحر — اللسان ] (١٧) المقطع :  
 المقطعي س (١٨) ويكون : فيكون ن

مقولا على المركب . فإذا فسر مثال الموضع على هذه الجهة ، وعلى أن الغرض فيه أن الهواء إذا جعل نوعا من الريح الذي هو كالعرض العام ، الذي هو أحد الخمس بالقياس إلى الهواء ، كان محالا . وأن الريح هو المتحرك من الهواء ، إن كان بالجعل الأول قد سلم المثال عن أن لا يكون مثالا للموضع ؛ وبالجعل الثاني سلم أيضا الريح عن أن يكون ، حركة وعرضا بسيطا ، لا العرض العام الذي باشتراك الاسم . وكيف يكون الريح عرضا وحركة ، ومن المعلوم أن الريح جسم ؟ ثم إنه إن كان قول القائل : إن الهواء نوع من الريح يبطل بوجوده أخرى ، من أن الهواء كيف يكون نوعا من الريح ، والريح لا يوجد غير هواء ، فليس ذلك مانعا أن يبطل أيضا من هذا الوجه .

ولست هذه المواضع الإبطالية معدة نحو الأشياء التي لا يوجد لإبطالها موضع غيرها . بل أن يكون أحد المواضع دى . فلو أن قائلًا قال : إن الهواء نوع من الريح ، لكان قد يبطل بأن يقول إن الهواء يبقى متحركا وغير متحرك ، وريحا وغير ريح ، وهو واحد بالعدد ، وكان ذلك إبطالا ؛ كما لو أبطل بأن قيل : وهو ههنا ريح يقال على شيء آخر .

فهذا ما يحضرنى في رد هذا المثال إلى مطابقة الموضع ؛ وعسى أن يكون عند غيرى ما هو خير منه . أما المفسرون فقد استمروا على أن جعلوا المثال بحسب ما يطابق الموضع بل يطابق الوضع الذى قبله . على أن باقى الأخبار عن هذا الموضع تدل على أن الحديث دوهن موضوع جعل جنسا ، ويشبه أن يكون قد وقع فى النسخ سقط ، أو تغيير ، أو سهو . ويشبه أيضا أن لا يكون هكذا ، بل يكون الكلام على النحو الذى أولناه ، ثم يكون ما يتصل به عودا إلى الموضع الأول قبل هذا الموضع ، كأنهما فى حكم موضع واحد ، إذ هما

(١) أن الغرض : أنه الغرض د ، ن (٢) هو أحد : أحد ن (٣) وأن : فإن ه || إن : — س سا ، م ، ه (٤) للموضع : للوضع د ، ن (٥) سلم : يسلم د ، ن (٥) لا : لإلاب د ، سا ، م ، ن ؛ : + أن د ، م ، ن || العام : — م (٦) نوع : — سا (٧) أن : — سا || يكون : — م (١٠) هى : — ن || فلو : ولود ، ن ؛ فلولا س (١١) يقول : يقال بيج ، د ، س ، سا ، ن ، ه (١٢) لو أبطل : قالوا بطل سا (١٣) يحضرنى : يحضرس ، ه ؛ يحصل سا ؛ يحصل فى م (١٤) أما : وأما س (١٤—١٥) بل يطابق : بل مطابق ب (١٥) عن : فى س || الموضع : الوضع ب ، س ، ن || عن : غير سا || فى : — م || فى النسخ : سا (١٦) تغيير : تغير د ، ن (١٨) عودا : عود د ، سا ، م || الموضع : الوضع سا || إذ هما : وهما د ، ن ؛ أو إذ هما م

كالمعكسين . وقد يجعل الكلام في الشيء موصولا بالكلام في عكسه ، على أن جملة ما كلام واحد . وأما ما هذا الكلام المتصل ، فهو أنه يقول ما معناه هذا : أن في بعض الأشياء قد يحمل الموضوع على المتكون منه في المشهور ، فلا يستنكر ذلك ؛ فإن الناس لا يستنكرون أن يقولوا إن الريح هواء متحرك ليس متحرك هوائى ، ولا يستنكرون أن يقولوا إن الحرف صوت مقطع ، لا أن يقولوا مقطع صوتى . ففى هذه الأشياء لا يستنكر أن يجعل الريح هواء أو نوع هواء استنكارا مشهورا ، أو قريبا من المشهور . وأما فى بعضها فالأمر بالخلاف ؛ وذلك كمن يقول : إن الثلج ماء جامد ، فإن معنى هذا القول ، إنه ماء ، ومع أنه ماء جامد فهو غير شديد . فإنه ما لم يكن الثلج ماء لم يكن الماء جنسا له ، ثم الثلج ليس ماء ، بل كان ماء ، إذ الماء بالفعل فى العادة هو ذلك السيل ، وذلك السيل ليس موجودا بالفعل .

١٠

ومثال آخر مما يكون الموضوع جزءا ما يقال من أن الطين تراب معجون بماء ، وليس الطين ترابا أصلا ، فكيف يكون ترابا بالصفة ، وتلك الصفة أنها معجونة بماء ، ولو كان الطين ترابا ، لم يكن الطين هو الجملة ، بل كان الطين هو الجزء الذى هو التراب من جهة ما خالط الماء . فالموضوعات التى تصدق على الجملة فى المشهور ، مثل : الإنسان على الكاتب ، والصوت على الحرف ؛ فإنها يشكل فيها الأمر ، فتظن ١٥ أجناسا .

وأما ما كان من النمط الثانى فيظهر بسرعة أنها ليست محمولات ، فكيف تظن أجناسا ؟ والموضوعات الأولى ربما كانت أنواعا أخيرة ليست أجناسا ، فكيف يكون لها أنواع ؟ وذلك أنه إذا كان بعض الأمور النوعية إذا عرض لها شئ واحد —

(١) جملة ما : جملة ما ، ه (٣) منه : فيه س ، ه (٣) فلا : ولاد ، ه  
 || يستنكر : يستنكر سا (٤) هوائى : هواء س || متحرك هوائى ولا يستنكرون : — د ، ن  
 (٦) نوع هواء : نوع هود (٨) ومع : وقع د || فهو : وهو د ، س ، سا ، م ، ن ، ه  
 (٩) كان ماء : ما كان ماء سا || إذ : إذا د ، سا || هو : وهو ب ، وهو  
 أن م (١١) جزءا : جزء س ؛ : + مثل د ، ن || من : — د ، س ، ن ، ه  
 (١٢) أنها معجونة : أنه معجون م ، ه || كان : — س (١٤) خالط : خالط د ، م ، ن  
 (١٧) ما : لما ب ؛ — س || بسرعة : السرعة د (١٩) لها : له س ، سا ، م ، ه

وهو مع ذلك العرض كشيء واحد - فسمى باسم مثل الجرداب ، فإن الجرداب اسم يقع على كلية شيء موضوعه الماء ، والماء - كما تعلم - طبيعة نوية ، فإذا حصل في موضعه شكل عن حركة ، كان للجميع ذلك الشيء ، وكان جردابا ، فيكون الجرداب ليس هو ذلك الشكل ، ولا الماء المجرد ، بل مجموعهما . فإذا أخذ مثل هذا الشيء ، وفقد في تحديده جنسه ، أخذ موضوعه وأقيم مقام الجنس ، فأشكلك الأمر .

وهذه الأشياء ليس لها بالحقيقة حدود ، على ما علمنا في الفلسفة الأولى . وليس لها أجناس حقيقية ، بل أجناسها المتخيلة لها إما من الأمور الجنسية المركبة التي تتركب من مقولات شيء ، أو من الشيء المطلق مع مقولة ، وعلى ما علمت في موضعه . وأما أن تقام الطبيعة الموضوعية مقام الجنس ، وتؤخذ على الاعتبار الذي لا تكون بها موضوعا ، بل تكون بها نوعا أو جنسا - على ما علمت من الفرق - فتصير نسبة تلك الطبيعة النوعية إليها حينئذ من وجه كنسبة الجنس ، إذ كان ذلك النوع قد عرض له أن تخصص بمعنى كلي هو مقوم لطبيعة مركبة من النوع ومن ذلك العرض ، إلا أنه ليس ذلك العرض بالحقيقة فصلا ، لأنه لا يقوم ما يقترن به من الطبيعة المشتركة ، وعلى ما علمت في مواضع أخرى . وكذلك لا يكون ذلك المخصص ، متحدا في طبيعته اتحاد النوع الحقيقي .

وكما أن تلك الطبيعة النوعية لم تكن نوعا ومحمولا على الشخص ، من حيث هو جزء الشخص ، بل من حيث المعنى الآخر المطلق ، كما علمت في موضعه ، كذلك لا يكون محمولا على الصنف والجنس له من حيث هو الجزأين الذي هو موضوع العرض ، بل

(١) وهو : هو م ، سا || الفرض : الفرض سا || كشيء : شيء م || واحد : - م  
 || فإن الجرداب : - د ، ن (٢) اسم : - م (٣) موضعه : موضوعة سا ، ن ، هـ || عن : غير سا || للجميع : الجميع د ، م ، سا ، ن ، هـ || جردابا : إذا حصل لها شكل من حركة د ، ن (٤) بل : - م || مجموعهما : مجموعها د || أخذ : حد م ، سا ، م || وفقد : وقصد د ، ن (٥) جنسه : جنس ن || أخذ : وأخذ د ، م ، ن ، هـ || فأشكلك : أشكلك د ، هـ أو أشكلك ن (٧) تتركب : ركب د (٨) شيء : شيء سا ، م ، ن ، هـ || الشيء : الشكل ن || بها : لها هـ (١٠) الفرق : فيه د ، ن || فتصير : + حينئذ ن ، هـ (١١) حينئذ : - د ، ن || إذ : إذا ن ، سا ، م ، هـ (١٢) مقوم : مفهوم ب (١٤) المخصص : المخصوص م ، م ، هـ || متحدا : - هـ || طبيعته : طبيعة سا || اتحاد : اتحاد م || متحدا في طبيعته اتحاد : متحدا في طبيعته اتحاد م || طبيعته اتحاد : طبيعة إيجاد د ، هـ (١٦) موضعه : موضوعه م (١٧) موضوع : موضع ن

من حيث المعنى الآخر المطلق . بل المحمول لا يكون من حيث يصلح للعمل جزءا ألبتة .  
فهذا أحد الأمور التي تشبه الحدود ولا تكون حدودا ، ويكون ما وضع فيها كالجنس  
يشبه الأجناس ، ولا يكون جنسا ؛ ويكون الأولى بالمحدود أن يسمى صنفا  
لا نوعا .

- فهذا التأويل الذي أولناه ، والفرق الذي فرقناه ، أنكر المعلم الأول أن توضع أمثال  
هذه الأشياء من حيث اعتبار الشهرة مكان الجنس أولا ، ثم سلم ذلك ثانيا ، وجعله مما  
قد يصدق . فكان المنكر في المشهور من الوجهين قد نبه على شغته بحجة ، وهو كونه  
موضوعا لا محمولا . وذلك صحيح أيضا من حيث اعتبار الحق ، فإنه من المحال أن  
يكون الشيء من حيث هو موضوع وجزء محمولا على الجملة .
- وأما المساعد عليه ثانيا من حيث اعتبار الشهرة ، فلا أنه اشتهر بالاستقراء أن الناس  
يقولون للريح هواء ، ويقولون للجرداب ماء . ولا يجب أن يكون الاعتبار المشهور محوجا  
إلى تعيين الجهة التي هو بها جنس ، فإن ذلك علمي دقيق جدا . ولا يمنع اعتبار الشهرة  
أن يجعل طرفا النقيض مشهورين ، كما علمت .
- وأما من حيث اعتبار الحق فهو مأخوذ من حيث يصح أن يكون محمولا ، وتلك الجهة  
تفرق بين كونه محمولا وبين كونه موضوعا وجزءا ، وله اعتبار مفرد ، كما قد تبينت .
- وأما الموضوعات التي لا تثبت على حاملها ، بل تكون قد تغيرت في الشهرة ، مثل  
الموضوع في قولهم : إن العصير ماء متعفن في الشجر ، والجمد ماء جامد ، فإن الشهرة قد

(١) يصلح : — م || للعمل : — د ، ن (٢) ما وضع : موضع ب ، م ، هـ  
(٣) ولا يكون : ولا يجب أن يكون د ، ن ، هـ || الأول : — ن (٥) الأول : — م  
(٦) وجعله : — م (٧) الوجهين : وجهين ن || شغته : سبه ب ، د ، ن ؛ شغته  
م || بحجة : لجة ب ، م (٨) موضوعا لا محمولا : محمولا لا موضوعا هـ (٩) موضع : موضع م ||  
محمولا : محمولا م (١٠) وأما ب ، م (١١) المشهور : بالمشهور م ، هـ (١٢) علمي :  
علم د ، ن ، هـ (١٣) طرفا : طرف م || مشهورين : مشهورا د ، ن (١٤) وتلك : من  
تلك نج ، د ، ن ؛ ومن تلك هـ (١٥) وبين كونه : وكونه ن || وجزءا : أخيرا م ، هـ || تبينت :  
يثبت د ، ن (١٦) حاملها : حالتها م ، سا || في الشهرة : — د ، ن  
|| الشهرة : الشيء م ، سا هـ (١٧) الموضوع في قولهم : من يقول د ، ن || متعفن : يتعفن م  
|| قد : — سا ، م

ترخص في استعمالها . لكن أشهر الشهرة هو أن تلك الموضوعات ليست محمولة ألبتة . وقد تكون شهرة أولى من شهرة ، وذلك بأحد أمرين : إما للاشتهار والفشو نفسها ، إذا طلبا في شيء تلك الغلبة بل دونها ؛ وإما لأن الحق إذا خالف المشهور ثم لم يكن المشهور قويا في معناه ، وكان محتملا لأن يقال هو مجاز لفظ أو غلط عادة ، وكان الحق مما يدرع إليه انتبيه عليه حتى يسلمه من اتفاق ، فيكون هذا من جملة المشهورات الضعيفة . فإن كان مقابل مشهورا ، صريح بيان الحقيقة سلمه ، غلبت شهرته . والموضع المذكور فإن شهرة طرفيه مختلفان ، وأحدهما أقوى بسبب هذا الوجه الثاني .

وموضع آخر : أنه إن كانت الموضوعات للشيء المدعى أنه جنس لا تختلف ألبتة بالنوع من جهة فصول المدعى جنسا ، مثل الأشياء البيض فإنها لا تختلف تحت الأبيض بالنوع ألبتة ؛ مثل الجص والذليج ، فإنهما ليسا مختلفان من حيث أنهما أنواع للأبيض ؛ بل من حيث هما أنواع للجص الطبيعي ، ولا فصلهما فصلان يقسمان الأبيض من حيث هو أبيض . فإنه لا يجوز أن يكون أبيض يعرض له فصل تقتضيه الأبيضية ، فيباين به أبيض آخر ، بل إن تباينا فإنما يتباينان بأمر طارئة على الأبيضية ، خارجة عنها ؛ أعني بهذا أن كل واحد مما هو جنس فإنه يقتضى في أن يحصل عند العقل شيئا مع طبيعة ما تصير به طبيعة الجنس محصلة ؛ فإذا حصل ذلك المعنى تحصلت طبيعة الجنس أمرا متقررا — على ما علمته في مواضعه — مثل الحيوان ، فإنه إذا قيل : « حيوان » اقتضى العقل أن يكون شيئا أخص

( ١ ) محمولة : محمولاد ، ن ( ٢ ) قسمها : — س ( ٤ ) أو : أو هو ن || وكان : ثم كان د ، ن ( ٥ ) التنبه : التنبه سا ( ٦ ) الحقيقة : الحقيقة ب ، س || مهله : — د ( ٧ ) والموضع : فالموضع س || فإن : بأن سا ، م ( ٩ ) المدعى : للدعى د ، سا ، ن ( ١١ ) فإنها : في أنهما نج ، سا ، م || مختلفان : مختلفين د ، ن || من حيث أنهما أنواع للأبيض بل من حيث : — د ، ن ( ١٣ ) تقتضيه : توجيه د ، ن ( ١٤ ) أبيض : أبيض س ، سا ؛ بيضاء م || فإنما : فإنها ه || طارئة على الأبيضية : عارضة للأبيضية ن ( ١٥ ) بهذا : هذا ب ، س ، ه ( ١٦ — ١٧ ) حصل ذلك المعنى : حصلت تلك الطبيعة د ، ن ( ١٧ ) متقررا : متفردا سا ؛ متفردا م || مواضعه : مواضعه م ( ١٨ ) حيوان : الحيوان س ، ه || اقتضى : أفضى د || شيئا : شيء د ، ن

من الحيوان ، يكون الحيوان ذلك الشيء كونا بالذات ، أعني أن يكون ذلك الشيء أمرا يحصل الحيوانية في ذاتها ، لا أن تكون الحيوانية كما كانت ، وقد انضم إليه أمر آخر ، إن لم يكن ذلك الأمر الآخر جاز أن يكون ذلك الحيوان بعينه محصلا عند الذهن في نفسه ، بل يجب فيما يتقرر عليه الحيوان محصلا ، أن تكون نفس الحيوانية ذلك الشيء كالإنسان ، فإنه نفس الحيوان المحصل .

وأما الأبيض فإنه إذا صار جصا لم يتخصص من حيث هو أبيض بأن يكون أبيض ذلك الأبيض كان غير محصل الطبيعة من حيث هو أبيض بأن يكون أبيض ، ذلك الأبيض كان غير محصل الطبيعة — من حيث هو أبيض — في العقل ، حتى صار جصا عند العقل ، فكان الأبيض هو نفس ذلك الجص . وكيف والجص هو أمر منحصل الذات في نفسه ، والأبيض أمر يلزمه من خارج ليس هو ذاته بذاته ، ولا جزءا من أجزاء من ذاته ، ولذاته عليه فضل . فإذا لم ذات الأبيض — من حيث هو أبيض — يتخصص بأن يكون هو ذات الجص ، ولا أيضا شيئا إذا زيد عليه يتخصص ، كان المجتمع عليه ذات الجص بل أمرا إذا حصل ذات الجص من حيث هو ذاته ، كان هو واردا عليه . فليس إذن ذات الأبيض موقوفا في أن يتحصل إلى أن يصير عند العقل ذات الجص .

(٢) لا : لإد ، ن || الحيوانية : الحيوان سا ، م || كانت : كان سا ، م || وقد : فقد سا ||  
إليه : إليها ن || الأمر : — سا ، هـ (٣) ذلك : تلك د ، س ، ن ، هـ || الحيوان بعينه  
محصلا : الحيوانية بعينه محصلا د ، س ، ن ، هـ (٤) يتقرر : يقرره ب || محصلا : — د ، س ،  
سا ، م ، ن ، هـ + فضلا نفس : تعيين د || الحيوانية : الحيوان سا ، م (٦-٨) لم  
يتخصص . . . . . صار جصا : — سا (٦) بأن : بل د ، ن || أبيض : أبيض ب ،  
سا ، م (٧) كان : — سا ، هـ || هو : — سا (٧-٨) بأن يكون . . . . . هو أبيض : —  
د ، س ، م ، ن ، هـ (٨) أبيض : أبيض ب ، سا (٩) فكان : وكان د ، م ، ن  
|| هو : — سا ، م || متحصل : محصل هـ (١٠) هو : سا || ذاته : — د ، م ، ن || بذاته :  
وبذاته د ، سا ، م || ولا : + هـ ن || جزءا : جزء ب ، د ، س ، ن (١١) فإذا د ،  
ن || ذات : ذلك هـ || يتخصص : تخصص م (١٢) يتخصص : تخصص ب ، فخصص س ،  
م ، يتخصص هـ || عليه . — سا ، م ، هـ (١٣) أمرا : أمر د ، سا ، م ، ن ، هـ  
أمرا س (١٤) موقوفا : موقوفة م

ومثل هذا أيضا ، فيما لا يغلط فيه مشاكلة الجنس للادة ، أنه إذا قيل " لون " لم يقع العقل بأنه قد حصل شيئا ألبتة ، بل يطلب تخصيصها ، ويطلب أن يعلم أن ذلك اللون أهو في ذاته ذات السواد أو ذات البياض ؟ فإن أعطى أنه في جسم نبي ، أو جسم فيلسوف ، أو في بلعام ، أو في قدر ، لم يكن ذلك سببا يحصل ذاته بأن تكون هويته أنه في جسم نبي أو جسم فيلسوف ، بل يطلب ذاته أولا حتى يكون بعد ذلك يعرض له ذلك فيكون التنوع أمرا يقع في ذاته لا بحسب أمر خارج عنه ، فإذا صار عند العقل في نفسه بياضا أو سوادا يحصل ذاته وإن لم يتحصل موضوعه . وكذلك حال ما يشتق منه . وإذا كان الأبيض ليس يصير متنوعا ألبتة باختلاف ما يوضع تحته في أنواعه ، فإنها إما أن لا تختلف في النوع ، أو تختلف في نوعية ليست نوعية الأبيض ؛ فليس الأبيض وما يجري مجراه جنسا . ١٠

وموضع آخر الغرض فيه هو التحذير من أن يكون المفروض جنسا ليس هو داخلا في ماهيات الأشياء التي تحمل عليه ، بل من اللوازم للماهيات ، ويغلط عمومه . وهذا مثل الموجود والواحد عندما نظن أن الموجود جنس لكل شيء . ونحن قد بينا أن الموجود ليس جنسا للأشياء ، ولو كان جنسا للأشياء كلها لكان الواحد الموجود سيكون نوعا من الموجود ، وسيكون مع ذلك مقولا على الجنس كله ، فإن الواحد يقال على كل موجود ، فإن كل موجود من الموجودات هو في حقيقته واحد . ثم إن لم يكن الموجود جنسا لكل شيء ، حتى لم يكن جنسا للواحد ، بل كان جنسا للمقولات مثلا ، لم يخل إما أن يكون

- (١) ومثل : ومثال س ، هـ || فيما : ممان || لا : د ، ن || لون : ن (٢) قد : د ، ن  
 || يطلب : و يطلب د ، ن (٢) تخصيصها : تخصصا هـ || أهو : هود ، ن (٣) أنه : سا || نبي : بناء د ، سا ، ن ، هـ (٤ - ٥) أو في بلعام . . . . فيلسوف : د (٤) سببا : شيئا سا ، م ، هـ ، الشيء ن || بأن : بأنه ب ، د ، س (٤) هويته : هوية ن ، هـ || بنى : بناء سا ، م ، ن ، هـ (٥) يعرض : يفرض د || النوع : النوع سا ، هـ || أمرا : + له س (٦) أمر : + آخرد ، س ، سا (٧) وإن لم : ولم د ، ن (٨) متنوعا : متبوعا د (٩) ليست : ليس هـ || فليس الأبيض : سا (١١) فيه : منه د || هو : د ، هـ || التحذير : التحديد هـ (١٢) اللوازم للماهيات : لوازم الماهيات ن (١٣) الموجود : الواحد ب || جنس : + ليس م || للأشياء : + كلها هـ || كلها : كله د (١٧) جنسا : - سا



الواحد جنسا للوجودات كلها ، مع الموجود ، أو سوى الموجود ، أولا يكون . فإن كان جنسا فلالاشياء جنسان عالين في مرتبة واحدة .

وأنت قد علمت استعماله هذا فيما سلف لك ، وإن كان الواحد ليس جنسا . وكونه ليس جنسا هو لأنه غير داخل في ماهيات الأشياء ؛ واللزوم إذا لم يقترن به شريطة الدخول في الماهية لم يجعل الشيء جنسا . ولذلك لا ينبغي أن يجعل أحد هذين فصلا . أما أولا ، فلاتهما غريبان عن الماهية ، كما علمت في موضعه . وأما ثانيا ، فلات الفصل لا يجب أن يقال على كل ما يقال عليه الجنس ، فضلا عن أن يقال على أكثرهما يقال عليه الجنس . لكن الموجود والواحد أعم من المقولات .

وأیضا ، إن كان المفروض جنسا في جزئياته هو على سبيل وجود اللون الأبيض في الثلج حتى يكون موجودا له ، وإما على أنه في موضوع ، أو على أنه وجود الشيء . ١٠ الأبيض في الثلج ، حتى يكون مشتقا من موجود في موضوع ، فليس بجنس . وهذا ظاهر . وكذلك أيضا إن كان الجنس قوله على الأنواع ليس بالتواطؤ .

وبعد هذه مواضع مشتركة القواين يكون تعليليتها وجدليتها بحسب ما قيل في تلك المواضع ، حيث قيل في الإبطال والسلب المطلقين . من ذلك أن يكون للنوع ضد ، والنوع أفضل منه ، ووضعا في جنسين متضادين ، لكن وضع الأفضل في الأخص ؛ ١٥ فتوضع مثلا البرودة في النور ، والحرارة في الظلمة . ومن ذلك أن تكون حاله عند أمرين متضادين حالا واحدة ، فتخصه بالأخص منهما من غير وجوب ، مثل أن يجعل النفس نوعا من المتحرك أو المحرك كما جعل ، وحال النفس عند التحريك والتسكين واحدة ؛ والتسكين من حيث هو ثبات ، أفضل . فباطل إذن أن يوضع تحت الأخص .

(١) مع الموجود : مع الوجود سا ، م (٤) واللزوم : فيجب أن تعلم أن اللزوم د ، م ، ن ، هامش ه || الدخول : الوجود ب ، سا ، م (٥) ولذلك : وكذلك س ، سا ، ن ، ه (٦) في موضعه : — س (٩) المفروض : مفروض م || هو : فهو سا || سبيل : — ب (١٠) وإما : إما س ، ه (١١) موضوع : موضع د ، م (١٢) إن كان : — ن (١٣) القواين : القرائن م (١٣) تلك : هذه د ، ن (١٥) والنوع : والضدن (١٥) الأحسن : الأخص س (١٦) الظلمة : الكلمة سا (١٦) بالأخصر : بالأخص س (١٧) أو المحرك : والمحرك س ، م ، ه

وموضع من الأقل والأكثر ، أنه إذا كانت العدالة نوعا من الفضيلة ، والفضيلة تختلف بالشدة والضعف ، فينبى أن تختلف العدالة بالشدة والضعف . وهذا إنما يكون تعليميا إذا كانت الفضيلة ليس يصدق عليها أنها تقبل الأكثر والأشد على سبيل الإهمال فقط ، بل على سبيل الحصر الكلى ؛ أو تكون تقبل ذلك لأنها فضيلة مطلقة ، لأن تكون من حيث هي فضيلة لا مانع لها من أن تقبل ذلك ، وإن لم يجب . وفرق بين أن تكون الفضيلة من شأنها أن تصير شيئا يلزمه قبول الأشد والأضعف ، وبين أن تكون طبيعة الفضيلة يلزمها قبول الأقل والأكثر ، حيث كانت فضيلة ، وكيف كانت .

وموضع آخر أن يكون الأمر بالعكس ، فيكون النوع يقبل والجنس لا يقبل ، فلا يكون الجنس جنسا . يجب أن يعتبر ههنا في أن يصير الموضع عاميا ، عكس ما قيل قبل ؛ فإنه إن كان طبيعة الجنس لا تقبل ألبتة لم يكن جنسا . وأما إذا كان لا يقبل في بعض الموضوعات ، فيجوز أن يكون جنسا ، فإن الكيفية لا تقبل في ذلك في بعض موضوعاتها مثل الشكل ، ونوعها يقبله مثل اللون .

ومواضع آخر ، أن يكون الأولى من المحمولات بأن يكون جنسا ليس جنسا ، فالآخر ليس . وأكثر ما يشكل هذا في أمور تدخل في ماهية النوع ، ثم يشكل بجنسها ، مثل النعم ومثل الظن فإن كل واحد منهما شرط في أن يكون غيظ . وكيف لا ، وما لم يكن المرء قد اعتم ، فلا يكون قد اغتاض ، وما لم يكن ظن الغام فلا يكون اغتاض . فإن لم يكن النعم جنسا وهو أولاهما ، فليس الآخر جنسا . وكذلك إن كان ما هو أولى بأن يكون نوعا ليس في الجنس ، فكذلك الآخر .

(١) والأكثر : أو الأكثر (٢) فينبى . . . والضعف : - د ، ن (٢) يكون :  
 كان ن || ليس : ليست د ، ن (٤) تكون : + لاد ، ن || لا : إلا ن (٥) هي : - ب  
 || تكون : - م (٧) يلزمها : يلزمه ب ، سا ، يلزم س (٩) قبل : + وهو أنه  
 إذا كانت الفضيلة تقبل الأشد والأضعف بحصر كلى أو لأنهما فضيلة ثم لم توجد العدالة كذلك لم تكن هي جنسا د ،  
 م ، ن (١٠) لا : - م || تقبل : - د (١٢) ونوعها : وقوعها د ، ن  
 (١٣) ومواضع : وموضع د (١٤) ليس : - س || وأكثر : أكثره (١٥) لا : - م  
 (١٦) اعتم : + أولاد ، ن || الغام : العادم م ، النعم ن || فلا : لاد || اغتاض : اغتاض م  
 (١٨) فكذلك : وكذلك س ، سا ، م ، ه

وأما المثبت فيقول : إن كان كذا وكذا سواء في استحقاق أن يكونا جنسين ، وذلك جنس ، فهذا أيضا جنس . وهذا يلزم إذا سلم الخصم . وأما في نفس الأمر ، فلا يكون شيئا ليس أحدهما أعم من الآخر سواء في استحقاق أن يكونا جنسين قريبين للشيء ، إلا ما ظن في الأجناس المتداخلة . ثم في ذلك الواحد إنما يصح في كل واحد منهما أنه جنس لأمر في نفسه ، فينبذ يتبين أنهما سواء في الجنسية ؛ ليس أنه يتبين أولا أنهما سواء في الجنسية ثم يتبين من ذلك أن الواحد منهما جنس . لكن إذا لم يكن النظر وذات الأمر ، بل في التسليم ، فإن سلم أن كل واحد منهما ليس أولى من الآخر في أن يكون جنسا ، ثم سلم أن ما ليس أولى بأنه جنس هو جنس ، لزم حينئذ أن الآخر جنس ؛ لست أقول بأن حينئذ أن الآخر جنس .

وكذلك الحال في الموضوع المبني على أن ما ليس أولى هو جنس ، فالأولى جنس ؛ مثل ١٠ أنه إن كانت الفضيلة جنسا لضبط النفس ، والقوة أولى بذلك منهما ، فالقوة أيضا جنس وهذا أيضا على حسب التسليم . وأما بحسب الأمر في نفسه ، فلا يكون جنسان معا ؛ في المرتبة وأحدهما أولى بالجنسية .

وموضع كالمكرر ، وهو أنه إن كان الجنس ليس تحته أمر غير النوع الموضوع يقال هو عليهما من طريق ما هو .

١٥

وموضع آخر ينحو نحو التفريق بين الجنس والفصل ؛ وهذا الموضوع من وجه إنما يتم ما أخذ الكلام فيه ويحسن إذا كان المشهور مثلا لا يمنع أن يرى أن الفصل أيضا مقول من طريق ما هو ، حتى يكون الناطق في المشهور صالحا أن يكون مقولا في طريق ما هو قول الحيوان . فإن كان ليس هذا الآن مشهورا عاما ، بل قد يخالف هذا كثيرا في المشهور ؛

(١) وذلك : د ، سا ، ن ، هـ (٣) ليس : — س || قريبين للشيء : قد يبين في الشيء س (٤) واحد : — ن (٥) يتبين : يبين ب ، د ، س ، م ، ن || يتبين : يبين د ، ن (٦) يتبين : يبين د ، ن || أن : — س (٧) أولى : بأولى س (٩) الآخر : — د (١٠) فالأولى : والأولى د ، ن ؛ ما لأولى سا (١١) منهما : عنهما ن (١٢) في : — ن || يكون : يكونان س || جنسان : جنسين س (١٤) وموضع : + آخر س || تحته : تحت د ، ن (١٥) عليهما : عليهما ن (١٧) ماخذ : — م || أيضا : — سا (١٨) أن : لأن س (١٩) فإن : وإن د ، س ، سا ، م ، هـ

إذ يرى أيضا أن ماهو في جواب أى شيء ، ليس هو في جواب ما هو . و أما الحق فقد علم حاله في موضع آخر .

فلنضع أن المشهور عند قوم يرخص فيه ، ويجعل للفصل مدخلا أيضا في ما هو . ولننظر فيما يتبع ذلك ، فنقول : إن المشهور بعد ذلك يفرق بينهما بأن المشهور من شأنه أن يجعل الجنس أدل على الذات والماهية من الفصل ، وبسبب أنه يقول : إن الفصل يأتي وقد حصل الشيء الذي هو أصل ذات الشيء ، ثم يكيّفه ، مثل الفصل المشهور الذي هو المشاء فإنه يأتي الحيوان فيكيّفه ، فيكون الحيوان أصلا للذات ، والمشاء أمرا يلحق ويكيّف هذا الأصل . والذي هو الأصل أولى في المشهور بأن يكون دالا على الذات من الذي يكيّف الأصل . فيكون هذا فرقا بين الجنس والفصل عند من يميل إلى هذا الوجه من المشهورات . ١٠

وأما إن قال قائل بأن الفصل أدل على الذات ، فإنه يدل على ما به يصير الذات مخصوصا بهويته ، وأما الجنس فمشارك . ومن المشهور أن ما دل على التخصيص ، فإنه أولى بتحقيق الذات الخاصة مما يدل على المشاع الغير المحصل ، كما أن الصورة أولى بأن تكون محققة للشيء من المادة ، صار أيضا عنده ، وبحسب ما يسلمه أيضا فصلا بين الجنس والفصل ، فصار ما ليس أدل على الماهية جنسا . ١٥

على أنه يمكن أن نتأول هذا الموضوع بحيث لا يكون مستعمله يضع للفصل مشاركة مع الجنس في الماهية ، فيكون معنى قول المعلم الأول أدل وأولى للمفرد بالدلالة والاستحقاق

(٤) ولننظر : وللظرب ، د ، س ، ن || فنقول : وموضع آخرم || المشهور : + عند قوم يرخص د ؛ عند قوم يرخص فيه ويجعل للفصل مدخلا أيضا فيما هو منه ن (٥) أنه : أن س (٦) يكيّفه : يكيّفه س ، ن ؛ يكيّفه م (٧) يأتي : + في ن || فيكيّفه : يكيّفه ب ، د (٨) أمرا : أمر د ، ن (٩) بأن : بل س ، سا ، ه ، م — م (١٢) مخصوصا : مخصوصة م || بهويته : بهوية س ؛ || فإنه : فهو س (١٤) محققة : مخصصة ه || أيضا : — سا || ما : — س || أيا : — د ، سا ، م ، ن ، ه || بين : عن ه (١٦) يمكن : + أن يكون ه || نتأول : يأول ب ، س ، سا ، ه ؛ يكون م || يضع : + أن س (١٧) الأول : — س ، سا || للمفرد : المفرد ب ، د ، سا ، م ، ن

فكثيرا ما يقول هذا أحق، ولا يعني به : والآخر أيضا حق ؛ بل يعني به هذا هو الخاص بأنه مستحق . فحينئذ يكون معنى الكلام أن الدال منهما وحده على ما هو والمستحق له وحده هو الذى يكون منهما جنسا ، ويكون الدال على ما هو إما فى الحقيقة فما علمت ؛ وإما فى المشهور فما يدل على أصل الذات الذى هو كالمهوى لمعنى الذات ، وهو المشترك .

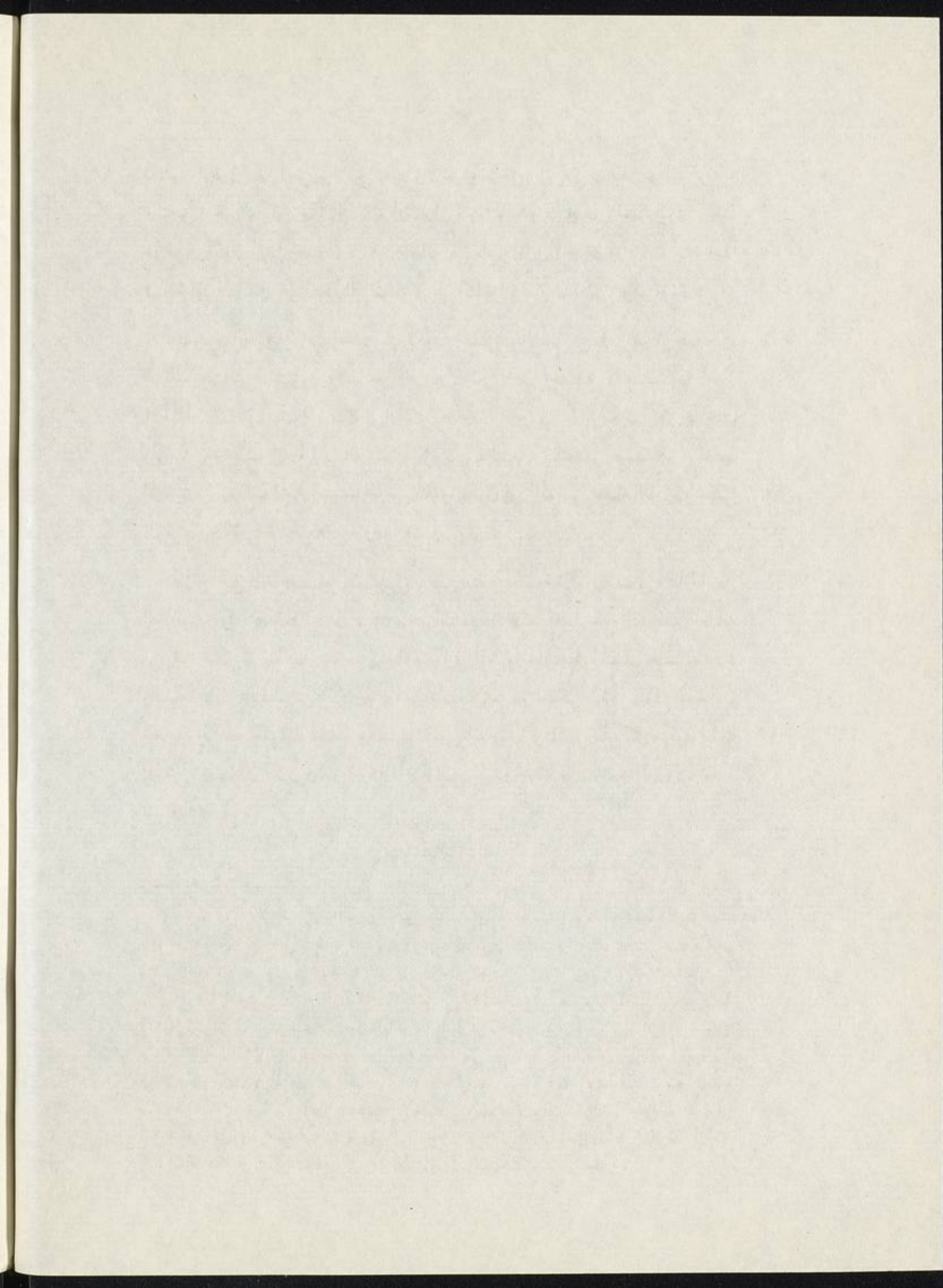
- ٥ وموضع آخر فى إثبات الجنس أن يكون المشتق له الاسم من أمر هو من جهة ما هو كذلك تحت شئ مشتق له الاسم من أمر ، ذلك الأمر جنسه ، فسيكون أصلا الاشتقاق كذلك نسبتها . مثاله : إن كان صاحب الموسيقى — من حيث هو صاحب الموسيقى — جنسه أنه عالم لا أنه مثلا آكل ، فإنه ليس له ذلك من حيث هو صاحب الموسيقى ؛ بل ذلك له من أمر خارج عن ذلك . فيكون إذن الموسيقى جنسه العلم . وبالعكس إن لم يكن ذلك ، لم يكن هذا . وهذا مشهور قوى .

١٠

وأما الحق فإنه يجب فيه أن تتذكر ما قيل لك فى جنسية الأمور المشتق اسمائها من أعراض . وأما فى حكم الجدل ، فإن ما هو أضعف دلالة من هذا — وإنما قصاره أنه من اللوازم التى لا تنعكس — قد يوجد جنسا فى المشهور ، فيجعل المنقسم جنسا للعدد ، والصحو لإقلاع المطر ، إذ كان كل واحد منهما لازما غير منعكس عليه . ولا يبعد أن يجعل مانحن فيه جنسا لما تحته . وهذا المشهور يعاند أيضا فى المشهور بأن كل متكون فيلزمه ١٥ أنه شئ يجب أن يكون معدوما وقتا ما ؛ وليس المعدوم وقتا ما ، والغير الموجود، جنسا لشئ ألبتة .

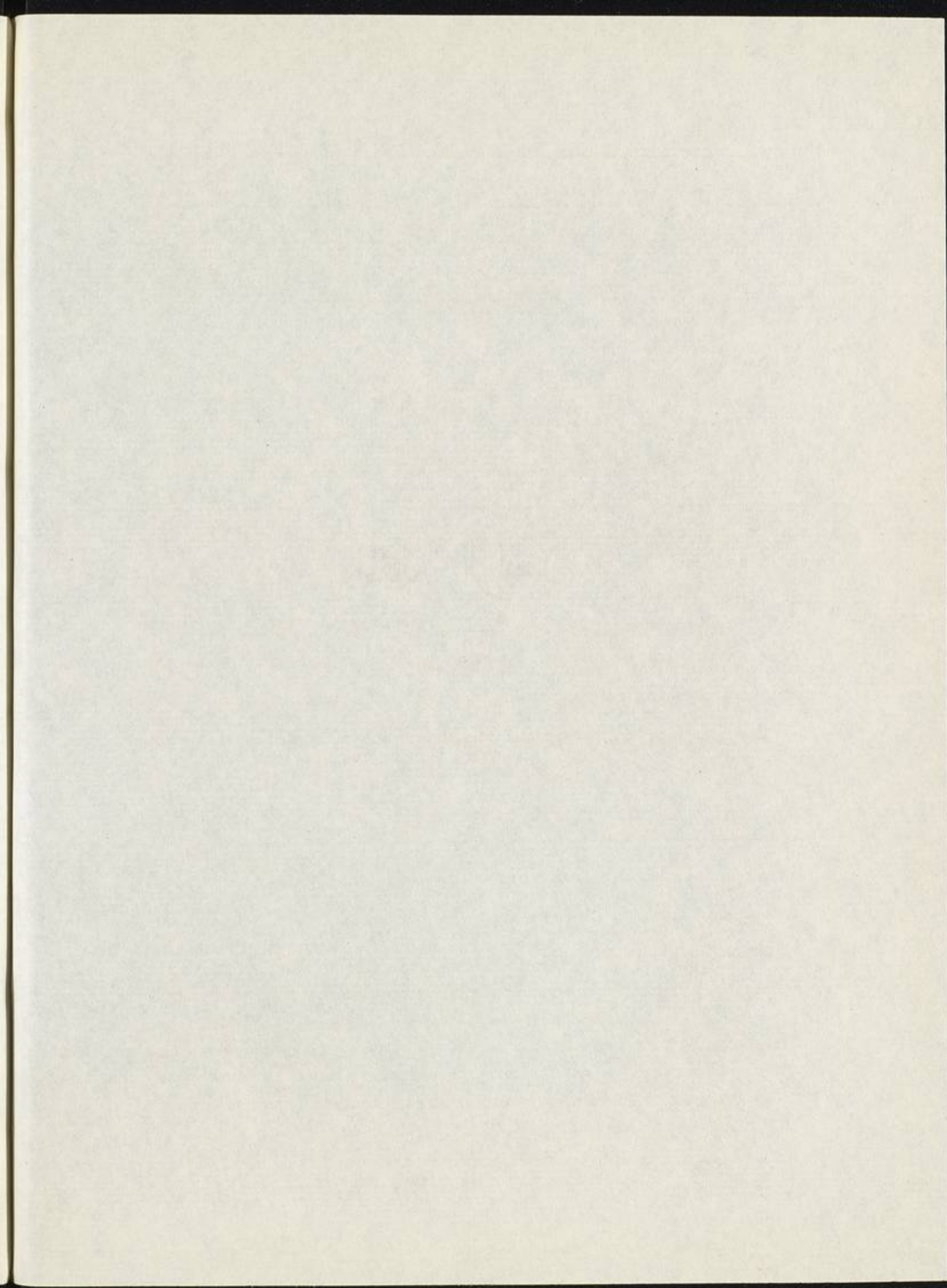
## تمت المقالة الثالثة

(١) ولا : ولأنه ب || والآخر : وللآخر ب ، سا || أيضا : — سا ، م || والآخر أيضا حق : — د || حق : أحق م ؛ + أيضا سا ، م (٢) فحينئذ يكون : فكون ن (٣) علمت : علمته د ، س (٤) الذى : بالذى م (٥-٦) هو من . . . من أمر : — ن (٦) أصلا : أصل م || الاشتقاق : للاشتقاق س ، ه || كذلك : لذلك م (٧-٨) من حيث هو صاحب الموسيقى : سا (٩) الموسيقى : موسيقى د ، س ، سا ، م ، ن || له من : — د ، س ، ن || من : — سا ، م ، ه ، ن || إذن || العلم : العالم نج (١٠) ذلك لم يكن : — د (١٢) فى : على ن || وإنما فإتمام د ، ن (١٣) المنقسم : العليم س (١٤) واحد : — د ، ن || واحد منهما : منهم س ، ه ولا : فلا د ، س ، ن (١٥) فيلزمه : يلزمه ن (١٨) تمت المقالة الثالثة : نجز المقالة الثالثة من الفن السادس من المنطق ب ، تمت المقالة الثالثة من الفن الخامس بحمد الله ومنه وصلى الله على سيدنا محمد وآله ، تمت المقالة الثالثة من الفن السادس من الجملة الأولى فى المنطق ه ؛ — د ، س ، سا ، ن



## المقالة الرابعة

---





## المقالة الرابعة

## ثلاثة فصول في مواضع الخاصة

## الفصل الأول

## فصل (١) في مواضع أن الخاصة أجيبت أو لم تجب

- ولنبحث الآن عن المواضع المذكورة للخاصة على أنها أعم من الخاصة المفردة والمركبة والرسم . وقد نفرق لك بين ما ذكرناه عن قريب . وعلى أن الخاصة هي على ما عرفته من أقسامها ، وأن التي تقال بالقياس ، أو تقال غير دائمة ، فمواضعها مواضع العرض . والذي يبحث ههنا عن مواضعها ، فهي الدائمة المتساوية التي يعرف بها المجهول . فن المواضع المهددة نحو الخاصة مواضع تشترك في اعتبار واحد ، وهو أنه هل وضعت الخاصة جيدة ، معتبرا فيها الجودة ، غير ملتفت فيها إلى الكذب والصدق ؛ وهو اعتبار أنه هل وقع التعريف بالخاصة تعريفا بما هو أعرف أو ليس ، إذ كانت الخاصة التي نحن في ذكرها تذكر لي عرف الشيء ، وما ليس معروفا عندما الشيء مجهول ، فلا يعرف به الشيء ؛ وكل ما هو معروف عندما الشيء مجهول ، فهو أعرف من الشيء .

(١-٣) بسم الله الرحمن الرحيم المقالة الرابعة من الفن السادس في الجدليات في مواضع الخاصة فصل ب ؛ المقالة الرابعة من الفن السادس في الجدليات في مواضع الخاصة فصل د ، ن ؛ المقالة الرابعة من الفن الخامس من الجملة الأولى من المنطق في مواضع الخاصة ثلاثة فصول الفصل الأول م ؛ المقالة الرابعة في مواضع الخاصة وهي ثلاثة فصول الفصل الأول . . . الفصل الثاني . . . الفصل الثالث . . . فصل هـ (٤) أجيبت : أجدت ب ، د ، ن (٥) للخاصة : الخاصة م (٦) وقد : قد هـ || بين : — م على : — سا ، م (٧) تقال : — هـ || دائمة : دائم سا ، م || والذي : والتي د ، م ، سا ، ن ، هـ (٨) ههنا : عنها هـ || المتساوية المتساوية د ، م ، سا ، م || المجهول : المجادل ب ، م ؛ المحمول ن (٩) معتبرا : معتبر د ، ن ١٠ الجودة : الجوسا ، م || فيها : فتها سا (١١) إذ : إذاس ، سا ، م ، هـ (١٢) عندما : عندب

فوضع من تلك المواضع أن يكون الشيء المعروف به الأمر على أنه خاصة هو أخفى من الشيء نفسه . فإن كان موجودا للشيء ، وإيس يتعرف بالشيء ، مثل أن يقول قائل : إن النار جرم يشبه النفس لطافة ، ثم النفس وإن كانت لا تعرف بالنار بقوة ولا بفعل فإنها أخفى من النار .

٥ وموضع آخر أن يكون وجود الخاصة للمخصوص أخفى من معرفة ذات المخصوص مثل من يعرف النار أو الحار بأنه الذي تتعلق به النفس أولا . وتصديقا بتعلق النفس بالنار أخفى من تصورنا للنار . والفرق بين هذا الموضع والأول ، أن الأول كان الأخرى فيه هو تصور من تصور ، وههنا تصديق من تصور . وهذان موضعان تعليمان أيضا ، وللإبطال . وأما للإثبات فلا يكون إلا أن يكون بعد أن صححت المساواة في الانعكاس ١٠ قد بان أنها أعرف من الوجهين جميعا ، أعنى التصديق والتصور ، فتنفع في الإثبات .

ويجب أن تعلم أن من الخاصة ما هو أعرف بالذات من المخصوص ، كالحركة إلى فوق ، والإضاءة ، فإنها أعرف بالذات من طبيعة النار الحقيقية بالقياس إلى أوها منا . ومنه ما صار أعرف بالنظر ، مثل كون الزاوية الخارجة أعظم من كل واحدة من الداخلتين المتقابلتين ، فإنها خاصة لمساوي الزوايا لقائمتين ، وأعرف منها ، وبها تعرف . ومنها ما ليس أعرف منه ، ولكن قد عرف بالنظر أنه يخصه ، مثل كون الزوايا مساوية لقائمتين في الشكل المثلث ، فإذا أوردت دلت على الشيء . والأحب إلى أن ينخص من جملة هذه باسم الرسم ما كان يعرف ما هو أخفى منه ، إما في معناه وذلك ظاهر ، وإما بحسب اسمه ، حتى يكون الاسم إذا ذكر لم يفهم ، فيدل على مفهوم بالخاصة وإن كان معنى

(١) المواضع : الموضع س || المعروف : المعروف ن ، ه || خاصة : خاصه ب || هو : ليس حقا وهو د ، ن ، + به م (٢) فإن : وإن د ، س ، سا ، م ، ن || وليس : ليس د وليس يتعرف بالشيء : — سا (٣) بقوة : بالقوة م || بفعل : فعل د ، سا ، ن (٦) بأنه : فإنه د (٧) تصورنا : تصورها د (٨) فيه : — ن (٩) للإثبات ب ، ه (١٠) جميعا : — س (١٣) مثل : إلى ه (١٤) المتقابلتين : المتقابلين س || خاصة : خاصة ب ، الخاصة ب || لمساوي : ليساوي د ، مساوي سا ، م ، مساوي ن || ومنها : ومنه د ، سا ، م ، ن (١٥) منه ولكن قد عرف : — م (١٦) فإذا : وإذا د ، س ، ن (١٧) الرسم : — ه || إما : وإما ه

- الاسم سابقا إلى التصور وأسبق من الرسم . ومثال هذا أنه إذا قيل : « مثلث » ، فلم يفهم ، فعرف بأنه شكل زواياه مساوية لقاآمين ، ففهم حينئذ ، كان هذا القول رسما ، وإن كان تصور حد المثلث أسبق من وجود هذه الخاصة ؛ لكنه إذا كان الأمر من حيث دلالة الاسم عليه في هذا الموضع مجهولا ، فيدل على المعلوم من حده أو المتصور منه على وجه من الوجوه . فهذه الخاصة تفهم حينئذ معنى الاسم ، فهذا رسم . وإن كان معنى الاسم معلوما ، فلا يغنى هذا المعنى غناء الرسم ؛ لأن الرسم إنما يحتاج إليه لتعريف المجهول لا من أمر ذاتي ، ولكن بعلامة . إلا أن إعطاء هذا له يكون إعلاما للخاصة ليعرف أنه له هذه الخاصة ، لا لأن يعرف بها ذاته بالعلامة . والفرق بين إعطاء الخاصة وبين تعريف الذات ظاهر ، فإن التعريف للمجهول ، والخاصة إنما يعطاها المعلوم ، ويبين وجوده للمعلوم .
- فهذا موضع فرق بين الخاصة المركبة وبين الرسم .

١٠

- ومن هذه المواضع أن يكون القول ليس يشتمل على اسم مشترك مشكل ، فإن اشتمل على ذلك لم تكن الخاصة جيدة ، كمن قال : إن الحيوان خاصته أنه يحس ثم لم يفهم أنه يحس بالفعل ، أو أن له قوة أن يحس ، لأنه لا ينعكس . والأول كاذب لأنه لا ينعكس ، والثاني صادق لأنه ينعكس . وقد يكون هذا الإشكال تارة بحسب اشتراك خاص بالمفرد الداخل في جملة القول ، وقد يكون بحسب الاشتراك الواقع في تركيب القول ، وكلاهما غير جيد . وكيف والخاصة التي كلامنا فيها يراد بها التعريف ، واللفظ المشترك في فردانيته أو تركيبه الغير الموقوف على المراد منه يزيد الأمر إشكالا .

١٥

- (١) وأسبق : واشتق ه || من : إلى سا (٢) فعرف : فيعرف د ، م ، ن  
 (٣) وجود : وجوده د || الخاصة : الخاصة ب ، سا ، م ، ه (٥) فهذه : بهذه  
 سا ، م ، ه || الخاصة : الخاصة ب ، س ، سا ، م ، ه || تفهم : فهم س ، سا ، ه || معنى :  
 بمعنى ن || وإن : فإن سا (٦) لتعريف : التعريف م (٧) إعطاء : يعطى ن ،  
 || للخاصة : للخاصة سا ، ه (٨) بها || — س || الخاصة : الخاصة ب ، د ، س ، سا  
 م ، ه (٩) والخاصة : والخاصة ب ، د ، س ، سا ، م ، ه || المعلوم : بالمعلوم ؛ للعلوم ه  
 (١٠) الخاصة : الخاصة سا (١١) القول : المقول م || اسم : أمره || فإن : فإنه إن  
 د ، سا ، م ؛ فإنه س ، ن ، ه (١٢) اشتمل : اشتملت ه : الخاصة : الخاصة د (١٣) لأنه لا ينعكس : — س  
 || لأنه : — ن || لا : — سا ، م (١٤) لأنه ينعكس : — سا ، م ، ن || وقد : — لا ه  
 || هذا : — س (١٥) الاشتراك : اشتراك ن (١٦) في : — ن (١٧) أو تركيبه :  
 تركيبه س || منه : فيه سا ، م ||

وأما المثبت ، فإذا كان قد وفى إلى ما يجب توفيته عبارة لا اشتراك فيها ، فتد  
أجاد . فإن قائلًا لو قال : إن النار خاصيتها أنها جسم هي أسهل الأجسام حركة  
مكانية إلى فوق ، ثم كان الجسم منهوم المعنى ، وكذلك الأسير ، وكذلك الحركة  
المكانية ، وكذلك إلى فوق ، فقد أجاد وأحسن من جهة العبارة .

٥ وموضع آخر الاعتبار فيه من جهة المخصوص ، إذا كان اسمه مشتركًا ، ثم لا يدل على  
أن الخاصة لأى معانيه أوردت ، فإن الرداءة تكون بحالها ، وتجري مجرى الموضع الأول .

ومن المواضع المتعلقة بالجوذة والرداءة أن يكون فى القول تكرار ، كمن قال : إن  
خاصة النار أنها جسم أطف الأجسام ، أو قال : خاصة الأرض أنها جوهر من  
الأجسام ينتقل بالطبع إلى أسفل . فالمثال الأول قد صرح فيه بالتكرار ، وذلك أنه حين  
قال : أطف الأجسام ، فقد قال : إنه جسم ، لأن أطف الأجسام لا يكون  
١٠ إلا جسمًا . فقوله : "جسم أطف الأجسام" ، فيه تكرار بالفعل . والمثال الثانى  
فيه تكرار بالقوة : لأن الجوهر مضمن فى الجسم الذى أخذه فيه . ولو قال فى المثال  
الأول : جسم أطف ما يكون ، بدل أن قال : أطف الأجسام ، لكان ذلك فى المشهور  
كافيًا له فى غرضه ؛ لست أقول فى إعطائه الخاصة ، فإنه إذا قيل : جسم أطف ما يكون  
علم أنه أطف ما يكون من الأجسام . وإن قال : أطف الأجسام ، علم أنه جسم  
١٥ أطف الأجسام ، فكان فى تكريره قائلًا مالا حاجة إليه . ثم من المشهور أن التلفظ بما  
لا حاجة إليه هذر ، وأنه ليس بجيد . وأما الحق ، فإن ذلك إنما يكون إذا كان معناه  
غير محتاج إليه ، وأما إذا كان معناه محتاجًا إليه فالتلفظ بذلك اللفظ فى جملة القول محاكاة ومجازة

(٣) ثم كان : ثم لو كان ن (٤) أجاد : أجاب س ، سا ، م ، هـ || وأحسن : وليس د  
(٥) المخصوص : المخصوص د ، س ، ن || اسمه : + اسما د ، ن || لا : لم د ، س ، ن ، هـ  
٥ (٦) لأى : + شئ م || الموضع : المواضع م (٨) خاصة : خاصة سا  
|| أنها : أنهم س || جسم : بحسم د || خاصة : خاصة ب ، د ، سا ، م (٩) صرح : طرح د  
(١٠) لأن : فأن د ، ن (١١) جسم : جسما ب (١٢) مضمن : مضرب ؛ يتضمن د ، ن  
|| أخذه : أخذ س ، هـ (١٣) ما : بما هـ (١٤) له : — هـ || غرضه : غرض م (١٥) علم أنه  
أطف ما يكون : — د ، س || جسم : — هـ (١٦) قائلًا : — م ، هـ || لا : — ن  
(١٧) حاجة : يحتاج د ، س ، عا ، م ، هـ || وأنه : وإنما م (١٨) اللفظ : المعنى س || جملة :  
الجملة ن (١٨) محاكاة : مجازة د ، ن || ومجازة : ومحاذاة س ، ن سا ، م ، هـ

للمعنى من حيث العبارة ، وإن كان فيه تكرار . وليس إذا كان اللفظ يدل على الباقي دلالة المعنى لا دلالة اللفظ تكون العبارة تامة في إسقاط المستغنى عنه استغناء بحسب العادة والاختصار ، لا بحسب الواجب . وهذا بين <sup>بشأن</sup> قد علمته فيما سلف .

- ويشبه أن يكون المثال المشترك للشهور وللحق في هذا أن لو قيل : النار جسم ما من الأجسام هو الطفها ، فإن قوله : " من الأجسام " هذر وتكرير ، ومستغنى عنه من كل وجه ، فإن قوله : " جسم ما " هو أنه من الأجسام . وأما المثال الثانى فإنه جدلى وتعليمى معا ، وذلك أنه إذا قال : جوهر من الأجسام ، فكأنه قال : جوهر ما من الجواهر ، إذ الأجسام إذا حدثت كانت جواهر . وكما أنه إذا قال : جسم ما من أجسام كذا ، كان تكريرا بالفعل ، كذلك قوله : جوهر ما من الأجسام . والأجسام ماهياتها وحدودها تتم بأنها جواهر ، فيكون كأنه قال : " جوهر ما من الجواهر " ، فيكون كرهه بالقوة .
- وأما المصحح إذا قال : إن الإنسان حيوان قابل للعلم فقد قال شيئا لا تكرر فيه بوجه لا بقوة ولا فعل ، فقد علمت أن الحيوان غير مضمن في قابل العلم ، وأنت تكون قابل العلم غير مضمن في الحيوان أعلم ، بعد أن تتذكر ما قيل في المضمن واللازم وقابل العلم خاصة ، فيكون الحيوان مع قابل العلم بالحقيقة رسما . أما أنه خاصة وليس بفصل فستبين من تذكر ما قلنا حيث فرقنا بين الخاصة والفصل ، فإن كونه قابل للعلم بعض الاستعدادات الذى هو عليه من حيث هو ناطق ، أى ذو نفس ناطقة . فمن أحواله ولواحقه إذا حصل لإنسانا بالنفس الناطقة أن يكون قابلا للعلم في طبيعته ، كما لأمر أخرى وللجهل المضاد للعلم أيضا .

( ٣ ) قد : وقدس || عليه : عليه سا ( ٤ ) للشهور : المشهورت || ولاق : والحق د ، ن ( ٥ ) هو : وهوب ، م ( ٥ ) وتكرير : وتكررد || من : فى سا ( ٦ ) وأما : أما ب ، م || المثال : والمثالب ، د ، م ( ٨ ) حدثت : حدث ب ، د ، ن || كانت : كان د || وكما : فكاد ، ن || قال : — ب ، م ، س ؛ قيل ن ( ٩ ) والأجسام : — م || ماهياتها : بماهياتها س ، ه ( ١٠ ) كأنه قال . . . . . الجواهر : — سا || كرهه : كرس ( ١٢ ) فعل : بفعل سا || وأنت : وأن د ، ن ؛ وأنه م ، ه ( ١٣ ) أعلم : وأعلم م ، ه ؛ علم ن ( ١٤ ) فيكون الحيوان . . . . . خاصة : — عا ( ١٤ ) بالحقيقة : — ن ( ١٥ ) قلنا : قيل د ، ن || فإن : وإن د ، سا ، م ، ن ، ه || قابل : قابلا د ، سا ، م ، ن || للعلم : العلم س ؛ + من د ، ن ( ١٦ ) الذى : الذى د ، ن || عليه : عليها د ، ن

وأیضا ، فإنه يجب أن تكون الخاصة مميزة كالفصل ، فإن كانت مشتركة فما فعل شيء ؛ كمن قال : إن خاصة العلم أنه أمر ثابت واحد ، أو هو رأى لا يزول ؛ ثم الأمر الثابت الواحد قد يقال لغير العلم . فأما القائل للحيوان إنه شيء ذو نفس ، فلم يأت بمشترك إن لم يعن بالنفس المعنى الذى لا يشترك فيه النبات ، بل أخص من ذلك .

وأيضا ، فينبغى أن تورد الخاصة على أنها خاصة واحدة ، فإن أورد فصل على ذلك فقد أوردت خاصتان على أنها خاصة واحدة ؛ كمن قال : إن النار أطفأ الأجسام وأخفها . فإنه كما أن من يحد حدا واحدا ، إنما يحاول أن يعرف ذات الشيء تعريفا واحدا ، كذلك الذى يرسم رسما واحدا إنما يحاول أن يدل على ذات الشيء بعلامته دلالة واحدة ؛ فإذا دل مرة ثم أتى بما يدل مرة أخرى ، فهو مبتدئ تعريفا آخر . وعنده أنه يعرف تعريفا واحدا ؛ وهذا فى الجدل . وأما فى التعليم فلا بأس به ، وإن كان فى حكم تعريفات متوالية . وأما فى الحد فلا يمكن فى التعليم أن يكون فوق واحد ، كما علمت .

وموضع آخر أن يكون معطى الخاصة قد جعل موضوعات المخصوص خاصة للمخصوص ؛ كمن يقول إن الحيوان هو الذى نومه الإنسان ؛ وهذا قبيح : فإن الإنسان إذ هو نوع من الحيوان فلأنما يعرف بعد الحيوان ، فكيف يعرف به الحيوان . وكذلك إذا أخذ شيئا ليس أعرف من الشيء لأنه مقابل له ، أو هو معه فى الوجود ؛ وأعنى بالمقابل المقابل بالمضادة أو التضاييف . وأما الملكة والعدم والمتناقضات ، فالملكة أعرف ، والإيجاب أعرف . وأما المتضاييفات فإنها معا فى المعرفة ليس بعضها أقدم ، فليس بعضها يعرف ببعض ، بل مع بعض . والأمور التى ليست متقابلة بالتضاد وهى معا ، فهى إما متضاييفات ، وإما أمور

(١) الخاصة : - ن || مميزة : غيره م || فعل : فصل ب (٢) خاصة : خاصة : ن  
 (٢) للحيوان : - ن (٤) لا : - سا (٥) فصل : فصلاد ، ن  
 (٦) أوردت : أوردد ، ن || خاصتان : خاصيات ب ، د ، سا ، ن ، هـ (٧) فإنه : - د ، ن  
 || يحد : يتخذ هـ (٧) واحدا : إذا حدد ، ن ؛ - س (٨) يرسم : رسم ن  
 || يحاول ، حاول ب ، س || بعلامته : بعلامته د ، م ، ن (٩) يدل : عليه هـ || مبتدئ : د ، ن  
 || أنه : سا (١١) فوق : فرق ن (١٢) قد : - د ، ن (١٣) يقول : قال سا  
 || نوع : فوعاب ي - س ، سا ، م ، هـ (١٤) فإنما : فإنها س || بعد الحيوان فكيف  
 يعرف : - ن || إذا : إن ب ، س (١٥) أو هو : وهو ب || المقابل : - م (١٦) بالمضادة :  
 المضادة س ، سا (١٧) فليس : وليس ن (١٨) متقابلة : بمتقابلة س ، سا ، ن ، هـ ؛ بمقابلة د

كلاً أنواع التي تحت جنس واحد . وهذه لا يتقدم بعضها بعضاً في المعرفة بوجه ، فلا يجوز أن يؤخذ بعضها في تعريف البعض ؛ وهذا موضع علمي . فاعلم من هذا أن الرجل المستعمل للنوع في حد الجنس — على أن ذلك النوع هو النوع المضايق للجنس — مسمى ، فإن الجنس إما مع النوع معاً في المعرفة ، وإما أقدم من النوع .

- ٥ وموضع آخر أن تجعل الخاصة ما لا يلزم دائماً ، كمن يجعل خاصة الإنسان أنه كاتب ، فلا يكون دل على كل إنسان . وموضع يليق به ، وهو أن يكون دائماً إنما يريد أن يوفي خاصة شيء هوله في زمان ما ، كزيد في هذه الساعة عندما يميزه عن عمرو بأنه جالس وعمرو قاعد ، ثم لا يدل على أنه إنما يعرف زيدا تعريفاً في هذا الزمان بل بأخذه مطلقاً ، فيكون لم يعرف زيدا مطلقاً ، إذ لم يعرفه وهو في زمان آخر مشارك لعمرو في القعود ، ولا عرفه في تخصيص حال ، إذ لم يشر إليها .
- ١٠

- وقريب من ذلك أن تكون الخاصة أعطيت بالقياس إلى الجنس ، وذلك الجنس لا تدوم نسبته من الشيء ؛ مثل من قال في الشمس إنها الكوكب الذي هو أضوأ الكواكب يكون متحركاً فوق الأرض ، فتكون هذه الخاصة للشمس عندما تمش فوق الأرض . وأما إذا غابت فلا تكون متميزة بهذه الخاصة عن سائر الكواكب . فإن لسامع هذه الخاصة أن لا يسلم أن حالها هناك هذه الحال ، إلا أن ينظر نظراً آخر ، فيعلم أن الحكم غير متغير ، فلا تكون معرفته حاصله من جهة قائل الخاصة بل من جهة أخرى ، وتكون جزمة تعريف قائل الخاصة قاصرة . نأما إن قال قائل : إن السطح هو الملون أولاً
- ١٥

(١) واحد : واحدة م || بعضاً : على بعض ن (٢) يؤخذ : يوجد سا || فاعلم : واعلم د ، ن  
 (٣) الجنس : النفس م || المضايق : المضاف ن (٤) مسمى : فسمى م (٥) لا : — م  
 (٦) فلا : ولا م || يليق : يلتق ب ، س ، م || دائماً : — سا (٧) عن : من م ، ه  
 (٨) عمرو : عمر م || أنه : — ه (٩) إذ : إذا ب ، م (١٠) الجنس : الجنس م  
 (١١) الكواكب : كوكب د ، سا ، ن (١٢) نسبته : نسبته سا || أضوأ ب ، م ، ضوه ه || الكواكب : كوكب د ، سا ، ن  
 (١٣) هذه : بين ه || الخاصة : الخاصة م || عندما تحسن : عند الحسن د ، س ، ن ، ه ؛ +  
 الشمس م (١٤) متميزة د ، ن (١٥) الخاصة : الخاصة م || نظراً : نظرد || فيعلم : فعلم سا  
 (١٦) قائل : قابل م || الخاصة : الخاصة د ، سا ، م (١٧) تعريف : سا ، || قائل : قابل م || الخاصة : الخاصة سا ، م ، ه || الملون : المكون د ، الكون ن

فيكون قد رَفِيَ جيدا ، لأنه كذلك هو ، أحسن أو لم يحسن . وأيضا ، إن أخذ الحد على أنه رسم فقد كذب ، ولم يحسن .

وموضع آخر ، وهو أنه يجب أن يكون المعطى للرسم والخاصة لم يغفل الجنس ؛ فإن المتمم لحدود الرسم أن يكون دل فيه على الجنس ؛ تعلم ذلك من وجهين : وجه سهل ، ووجه حقيقى فيه أدنى صعوبة . أما الوجه السهل فلأنه لما كان التعريف المقول يكون على ثلاثة أنحاء : تعريف حدى من جنس وفصول ، وتعريف من جنس وخاصة ، وتعريف من أعراض وخواص ؛ وكان التعريف من جنس وعرض خاصى بالنوع ليس بحد ، وكل تعريف بقول مساو فهو إما حد وإما رسم وإما خاصة ، لكن هذا ليس بحد ، فهو إذن تعريف رسمى خاصى ، لكنه أدل كثيرا على الذات من الذى ليس فيه جنس . فإذا أخذ الجنس فى الرسم لا يجعل الرسم غير رسم ، ويجعله أدل وأشد تعريفا ، والأدل أفضل ، فإذا أخذ أفضل ، فتركه أنقص ؛ وخصوصا أنك إذا ميزت ، فيجب أن تدل على الأمر الذى يقع له التمييز بما ميزت ، وهو الجنس .

وأما من الجهة الحقيقية ، فلأن إعطاء الخاصة وحدها إذا لم يقترن به جنس معلوم ، لم يكن تمييز ألبتة ؛ مثاله ، إذا قلت ضحك ، أى شىء ذو استعداد للضحك ، لم يكن نفس علمك بهذا يوجب أن يكون هذا الشىء حيوانا أو إنسانا ، بل جوزت أن يكون من أمور أخرى ، اللهم إلا أن يكون عندك علم آخر تعلم به ، أو ظن تظن به أنه لا يجوز أن يكون الشىء ذو الضحك إلا حيوانا . وهذا شىء قد عرفناك مثله فى الفصل . فإذا كان نفس تصور الضحك ما لم يقترن به علم آخر لا يمتنع أن يكون

- (١) هو أحسن : وأحسن سا ، أحسن أو لم يحسن م ؛ + هوس (٢) فقد : ق م  
 || يحسن : يحس د (٣) والخاصة : والخاصية : ب ، سا ، م ، ه || يغفل :  
 يعقل سا ، م ، ن (٤) فيه : منه ب ؛ - د ، ن (٦) وفصول : وفصل م  
 (٧) وخاصة : وخاصة ب ، سا ، م ، ه || وعرض : وعرضى ه (٨) وإما رسم :  
 أورسم ن || وإما خاصة : وخاصة م ، سا ، م ؛ أو خاصة د ، ن (٩) خاصى :  
 خاص ، ب ، سا ، م ، ه (١٠) ويجعله : سا ؛ بل يجعله م (١١) فتركه : وتركه د ، ن  
 || أنك : - سا || ميزت : خبرت د (١٢) له : - د ، ن (١٣) الحقيقية : الحقيقة م  
 || به : بها د ، ن (١٤) لم يكن : لا يكون د ، ن (١٥) لم يكن : ثم لم يكن م (١٦) من أمور :  
 من جملة أمور د ، ن || ظن : - ب || ظنن : - م (١٧) مثله : مثال م ، ه || الضحك :  
 للضحك ن (١٨) يمتنع : يمتنع م ، ه



الضحك واقعا في غير الحيوان ، فيكون حينئذ غير دال على الإنسان . فإن علمت علما آخر يمنع هذا ، فيكون ليس نفس التعريف هو قول القائل إنه ضحك ؛ إذ هذا وحده لم يترك ، بل هذا وشيء آخر عندك ، عرفاك أن المشار إليه هو الإنسان . والرسم والخاصة هي التي لذاتها تعرف الشيء ، أو بنفسها . وما لم يكن كذلك لم يكن رسما فاضلا ، وإن كان رسما ما . فإذا لا بد في الخاصة والرسم من إدخال الجنس ، فإنه إما أن يدخله الرسام مصرحا ، وإما أن تدخله أنت بعلم عندك فتضيفه إلى مفهوم قول الرسام ، فيكون المفهوم عندك الجنس والخاصة معا . فإذا أريد أن يكون اللفظ مساويا للعرف عندك ، يجب أن تدل فيه على الجنس ؛ فإن لم تدل فيه على الجنس ، فاللفظ غير مطابق لجميع المعنى المعروف . لكن الحد والرسم يجب أن يكون اللفظ فيهما مطابقا للمعنى الذي يراد من غير نقص ، فإن نقص فذلك إنحراج لما من حقه أن يكون مقبولا . فإن لم يقل ترك اختصارا ، كما تنص المقدمات الكبرى في التيامس

(٢) هذا : هو د ، ن (٣) آخر : د || عندك : عده سا || عرفاك : عرفاك سا ، م  
 (٤) أو بنفسها : وبنفسها د ، سا ، م ، ن ، بنفسها هـ (٥) ما : سا (٧) والخاصة :  
 والخاصة سا (٨) فيه : منه ب || بجميع : بجميع ب (٩) فيهما : س

## الفصل الثاني

### فصل (ب) يشتمل على مواضع في أن الخاصة أعطيت أو لم تعط

وبلى هذه المواضع مواضع لاتتعلق بالإجادة والرداءة ، بل بأنه هل الخاصة في نفسها خاصة أو ليست . فمن هذه المواضع أن لا يكون حل الخاصة صادقا على واحد ألبتة ، أو لا يكون صادقا على واحد بعينه ، فلا يكون ما فرض خاصة بخاصة . مثل أن يقول ٥  
قائل : إن خاصة الموصوفين بأنهم علماء أنهم لا يغلطون ألبتة ، ثم وجد أن المهندس — مع أنه عالم — قد يكون غالطا إذا غلط عليه في ترتيب الشكل ، كما عرض لأبقراط صاحب الشكل الهلالي . فإذن ليس خاصية العالم أن لا يخطئ . وهذا المثال صحيح . وليس ما اعترض به عليه شيء ، حين ظن أن فيه تجاوزا ، إذ من الباطل أن يكون المهندس يخطئ ، فإنه إن أخطأ لم يكن مخطئا ، من حيث هو مهندس . وليس الأمر على ما قالوا ، ١٠  
فإن قولهم : إن المهندس لا يخطئ من حيث هو مهندس ، لا يقابل قوله : إن المهندس يخطئ ، ولا يكذب بل يكذب شيئا آخر ، وهو أن المهندس يخطئ من حيث هو مهندس . ولا سواء قولنا المهندس يخطئ ، وقولنا المهندس يخطئ من حيث هو مهندس . فإذن ليس يصدق على كل مهندس أنه لا يخطئ ، إلا أن يقال فيما هو فيه مهندس ، أو من حيث هو مهندس . وقد ١٥  
طامت — فيما سلف — أن معنى قولنا : كل مهندس وما يجري مجراه ، كيف هو ، والمراد فيه ما هو .

(٢) فصل ب : فصل ٢ هـ (٣) بالإجادة : وبالإجادة م || والرداءة : والإفساد ب ، د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ (٦) لا : لم س || يغلطون : يعطون د ، يعطون ن (٧) إذا : أوسا || عليه : — د ، ن || الشكل : الكل س (٨) فاذن : — ن (٩) عليه : — س || تجاوزا : تجاوز س ، هـ (١٠—١١) وليس الأمر . . . مهندس : — سا (١١) فإن قولهم : — ن (١٢) يكذب : يكون سا (١٣) قولنا : قلنا س ، م ، هـ (١٤) هو : — سا || فيه : — سا ، م || مهندس : + فليست الخاصة خاصة د ، ن (١٥) فيما سلف : — د ، ن (١٦) فيه : به د ، ن || هو : + في موضع آخر فيما سلف د ، ن

وموضع آخر أن يكون القول أعم من اسم المخصوص ، كمن قال : إن خاصة الإنسان أنه حيوان قابل للعلم ، ثم يجعل الملك كذلك .

وموضع آخر ، أن يجعل المخصوص خاصة للخاصة ، والمخصوص هو الأمر الذي هو النوع اللازم له الخاصة . فهو في طباعه أن يكون موضوعا لا محمولا ، مثل من قال : إن خاصة ألطف الأجسام أن تكون نارا ، وليس الأمر كذلك ، بل إن كان ولا بد فإن خاصة النار هي أن تكون ألطف الأجسام . وقيل في التعليم الأول : الموضوع الواحد له خواص كثيرة ، كل واحد منها غير الآخر . فلو كان الموضوع خاصة لها ، لكان خاصة لأمر كثيرة متباينة الحدود ، فما كان خاصة . وهذا كلام في غاية الجودة .

وموضع آخر ، أن يكون أخذ الفصل على أنه خاصة .

- ١٠ وموضع آخر للبطل ، وهو أن تكون الخاصة توجد قبل وجود المخصوص لادائما معها فقط ؛ كالشيء في السوق ، فإنه لا يمكن أن يجعل خاصة زيد ، فتد يوجد قبل زيد وبعده . وموضع آخر للبطل ، وذلك إذا كان الشيء خاصة لاسم ، وليس خاصة لمرادفه ، كمن يجعل الخير خاصة للطلوب ، ولا يجعله خاصة للمؤثر . وكذلك إن كان الشيء خاصة لموصوف بشيء وليس خاصة شيء ، يكون ذلك الموصوف موصوفا بهما معا ؛ كالموصوف بأنه ضحك ، فإنه بعينه الموصوف بأنه مستحي ؛ فإذا كان الفحش موصوفا بأنه خاصة الموصوف بأنه ضحك ، ثم لم تكن خاصة الموصوف بأنه المستحي ، كانت الخاصة ليست بخاصة .

(٢) أنه : بأنه نج (٥) وليس : أوليس سا || الأمر : — س || إن : وإن د ، ن || فان : + من د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || خاصة : خاصة م (٦) هي : — د || الموضوع : والموضوع د ، سا ، م ، ن (٧) كثيرة : + بل س || واحد : — ن || خاصة : — ه (٨) فا : فيام || كان : كانت ه || وهذا كلام في غاية الجودة : — سا || كلام : الكلام : ، س ، ن ، ه (٩) أنه : أنها ب ، س ، سا (١٠) المخصوص : + فقط ه (١١) في السوق : — د || فانه : فانها د || فقد : وقد سا (١٢) خاصة : بخاصة سا (١٣) الخير : الغير د || وكذلك : ولذلك سا || خاصة : — سا || لموصوف : بموصوف ب ، س ، ه (١٤) خاصة : + لموصوف س || شيء : لشيء د ، ن (١٥) مستحي : يستحي د ؛ المستحي س (١٥—١٦) فإذا كان .. المستحي : — س (١٥) خاصة : خاصة سا ؛ + خاصة ه || الموصوف : للموصوف م (١٦) الخاصة : الخاصة ه

ولا تُدخِلُ في واحد من الاعتبارين لفظة : " من حيث " ، فلا تأخذ الموصوف بأنه ضحك من حيث هو ضحك ، ولا الموصوف بالمستحي من حيث هو مستحي ، بل خذهما مطلقا من غير اعتبار " من حيث " ، فقد علمت الفرق بين المطلق وبين المقول فيه " من حيث " . وهذا الموضوع نافع في الإثبات والإبطال المطلقين .

٥. وتقال أن يقول : قد جمعت الشيء ههنا خاصة لمعنيين متباينين ، ومنعت ذلك من قبل .

فنقول : احفظ قولنا الموصوف بأنه الضحك ، والموصوف بأنه مستحي ، فالإشارة مستحي ، فالإشارة فيه إلى موضع واحد . واعلم أنا نشير بالمثل الذي أوردناه إلى أن الموصوف بخاصية الاستجاء لا يكون موصوفا أيضا بخاصية الفحش ، حتى يكون الفحش يلزمه ويساويه . ١٠

وموضع آخر ، أن يكون للخاصة مقابل ، وهما من الأعراض الذاتية للجنس الذي أعطينا الخاصة لنوعه ، ثم لا يوجد المقابل خاصة لسائر الأنواع بالقياس إلى هذا النوع ، مثلا أن كل واحد من الإنسان والفرس واحد بالنوع تحت الحيوان ، والحركة بالإرادة مقابلة للسكون بالإرادة ، وكلاهما من الأعراض الذاتية للحيوان ، ينقسم بهما الحيوان ، إلى ما علمت في كتاب البرهان . فإن جعل خاصة الإنسان أنه المتحرك بذاته بالإرادة ، فيجب أن تكون خاصة الفرس بالقياس إلى الإنسان أنه الساكن بذاته من تلقاء نفسه ، لكنه ليس ذلك كذلك . فليست الخاصة خاصة . ١٥

(١) في واحد : في كل واحد من || لفظة : لفظ ن (٢) بالمستحي : من المستحي ن  
 || خذهما : أخذهما د ، ن (٣) مطلقا : مطلق د ، ن || من حيث : حيث ب ، س ، م ، ن  
 || المطلق : - د || حيث : + ه ر م (٥) قد : فقد د ، سا ، م ، ن  
 (٨) مستحي ، مستحي د || موضع : موضوع د ، س ، سا ، ن || إلى : - م  
 (٩) بخاصية : بخاصة س (١٢) أعطينا : أعطينا سا || الخاصة : بالخاصية ه || خاصة : خاصة د ، ن  
 د ؛ خاصا ن (١٤) مقابلة : مقابل ب ن || للحيوان : + أن ب ، س (١٥) بالإرادة :  
 لإرادة ب ؛ بالإرادة د ، ن ؛ - س ، سا ، ه (١٦) خاصة : خاصة ب ، د ، سا ، م ، ه  
 (١٧) لكنه : ولكنه ب ، د ؛ لكن ن || ذلك : - س || الخاصة : الخاصة م

وموضع آخر ، لا يبعد أن يناظر به المشاغبيون ، مثل أنه إذا كان لموضوع ما خاصة ، ثم كان لذلك الموضوع خواص أخرى ومجملات أخرى لا توجد لغيره ؛ فإن تلك الخاصة قد يمكن أن تجعل ليس لذلك الموضوع وحده ، بل لذلك الموضوع مأخوذاً مع مجملاته الأخرى . فإنه إن كان خاصة الإنسان الضحاك ، فيكون الضحاك خاصة لأشياء كثيرة ، مثل أنه خاصة للإنسان الحجل ، وللإنسان المستحى ، وللإنسان القابل للعلم . بل قد يؤخذ مجمله على الإنسان الأبيض فتعرض من ذلك وجوه من المغالطة : منها أن يكون الضحاك خاصة للإنسان ، وأيضاً لما هو في المعنى غير الإنسان ؛ فإن الإنسان مع الحجل بالطبع غير الإنسان وحده . وأيضاً سيكون الضحاك خاصة لقابل العلم أيضاً ، والذي من شأنه أن يستحى ، فتكون الخاصة غير خاصة .

١٠ ووجه آخر ، مثلاً أنك تعلم أن الإنسان الأبيض أخص من الإنسان ؛ فإن رُوجَ أن الضحاك خاصة للإنسان الأبيض بسبب أنه خاصته للإنسان ، فقليل : والإنسان الأبيض إنسان ، والإنسان خاصته أنه ضحاك ، فالإنسان الأبيض خاصته أنه ضحاك ، عرض من ذلك أن يكون الإنسان الأسود ليس بضحاك ، أو عرض أن تكون الخاصة ليست بخاصة .

١٥ وقد يمكن أن تعرض وجوه أخرى غير ذلك ؛ فإما الوجه الأول فيكفي الخطب فيه أن تعلم أن قولنا الضحاك خاصة للإنسان ، معناه أنه خاصة لما يوصف بالإنسان ، وما

(١) المشاغبيون : المشاغبيون س ، هـ || إذا : ان م || لموضوع ما : الموضوع سا ، م  
 (٢) لذلك الموضوع : كذلك لموضوع ن || لا توجد : — ن || لغيره . لغيرها هـ || الخاصة : الخاصة ب ، د ، سا ، م ، ن (٣) لذلك : كذلك د ، م (٤) خاصة : خاصة ، سا ، هـ  
 (٥) وللإنسان : والإنسان د ، ن || وللإنسان : والإنسان د ، ن (٧) لما : ما ب ، س  
 || فان : فأما م (٨) وأيضاً سيكون : أيضاً وسيكون ب ، س ، سا ؛ أيضاً سيكون د ، ن  
 || والذي : والذي ب (٩) الخاصة : — ليست خاصة لمعنى واحد بل لمعان كثيرة فكون الخاصة ن  
 || خاصة : الخاصة م ، ن (١٠) مثلاً : — د ، ن (١١) أخص . . . الأبيض : — سا  
 (١١) الأبيض : — ن || بسبب أنه : بأنه س (١٢) والإنسان : فالإنسان م || خاصته :  
 خاصيته ب ، س ، ن ، هـ ؛ خاصته سا || خاصته : خاصيته ب ، س ، سا (١٣) الخاصة : الخاصة ب ، د ، سا ، م ، ن هـ || بخاصة : بخاصية ب ، سا ، م ، هـ (١٥) تعرض : تعرض سا  
 || ذلك : ذلك ؛ هذان (١٦) معناه : ومعناه سا || خاصة : خاصية ب

يوصف بالإنسان هو الإنسان لا غير ، موضوعا له ؛ على ما علمته في غير هذا الموضوع .  
 وإذا قلنا : إن الضحك خاصة لقابل العلم ، كان معناه أن الضحك خاصة لما يوصف  
 بأنه قابل العلم ، وليس ذلك إلا الإنسان . فقد علمت فيما سلف أن الموصوف بالإنسان  
 هـ ذات الإنسان ، لكن الموصوف بالأبيض هو شيء غير الأبيض ، وهو إنسان ،  
 أو ثلج ما . وإن كان أبيض ما موصوفا بأنه أبيض مطلق ، ليكن مع ذات آخر قد يكون  
 موصوفا به شيء غيره من حيث إنه أبيض . وإنسان ما لا يكون موصوفا به شيء غيره  
 من حيث هو إنسان ، فيكون الأبيض له موصوف هو شيء آخر . وليس كذلك الإنسان .  
 فإذا عني بقولنا : " المستحي " الموصوف بالمستحي على الوجه الذي قلنا ، لم تكن الخاصة  
 لشيء آخر غير الإنسان . وأما إن أخذ المستحي ، من حيث هو مستحي ، فليس الضحك  
 خاصة له ، فإن المستحي ، من حيث هو مستحي ، لا يقال عليه الضحك . فإن المستحي ،  
 من حيث هو مستحي ، ليس إلا المستحي . وأما الضحك فشيء آخر ، وعلى ما علمت  
 هذا في مواضع أخرى .

فإذا تأمل المتأمل ، فيزيين الملكة والحال ، وبين ما له الملكة والحال ، وعرف  
 الأصل الذي قلنا ، تميزت به الخاصة التي تكون لشيء في نفسه ، والتي تكون بالعرض  
 وبسبب شيء آخر ، إذ تكون الخاصة مثلا للملكة فتوجد لدى الملكة . إذ كان ما يخص  
 الملكة قد يوجد أيضا لدى الملكة ، وذلك إما خاصته ملكة تحمل على ذى الملكة بالاشتقاق ،  
 وإما خاصة ملكة تحمل على ذى الملكة بغير اشتقاق . أما الذى بالاشتقاق فمثل العلم ، فإن

(١) فير : غيره د ، سا ، م ، ن (٢) قلنا : قلت د (٣) بأنه : أنه د ، سا  
 (٥) مع ذات : أبيض ماد ، ن || آخر . أحد سا (٦) به : بأنه ب ، م || إنه أبيض . . .  
 شيء غيره : — د ، ن (٧) الأبيض : + هو ن (٨) المستحي : المستحق د  
 (٩) المسحي : — هـ || مسحي : مسحق ؛ المسحي س ، هـ (١٠) مستحي : + فليس  
 الضحك خاصة له فإن المسحي من حيث هو مستحي ب (١١) وأما الضحك : والضحاك د ، ن || فشيء :  
 شيء ن (١٢) أخرى : آتريس (١٣) وعرف : عرف سا (١٤) تميزت : فتميزت سا  
 || تميزت له : بمنزلة ن || لشيء : لشيء د ، س ، سا ، ن ، هـ (١٥) إذ : إذاد ، سا ، ن  
 || الملكة : بالملكة ن (١٦) خاصته : خاصة س ؛ خاصية م || الملكة : + حلام || خاصة :  
 خاصية م ، هـ (١٧) خاصة ملكة : خاصته للملكة || على ذى الملكة : عليه ن || اشتقاق : الاشتقاق س ، هـ  
 || وإما خاصة . . . بالاشتقاق : — سا

خاصة العلم تستق منها خاصة محمولة على العالم ، ولا تكون هي نفسها خاصة للعالم . وأما الذى بغير اشتقاق فمثل الضحك ، فإن خاصة الضحك ، من حيث هو ضحك ، قد توجد محمولة على الإنسان . وكذلك فإن الذى لدى الملكة قد يمرض أن يحمل على الملكة ، مثل أن الضحك ، وهى خاصة الإنسان ، فإنه قد توجد محمولة على المستعصى ، فيعرض من هذا أن يشكل الأمر .

أما فى المثال الأول فيغالط ويجعل خاصة الملكة التى لا تحمل بالاشتقاق خاصة لدى الملكة ، فيجعل خاصة العلم خاصة العالم ، فيكون العالم أيضا لا يزول التصديق به ، كما أن العلم لا يزول التصديق به .

وأما فى المثال الثانى فيجعل الخاصة خاصة لأشياء كثيرة مختلفة . فإذا راعى المراعى فيزيين الشئ الذى له الخاصة وبين ما يقارنه ، إما مقارنة ملكة لدى الملكة ، أو مقارنة ذى الملكة للملكة ، تحصل له الخاصة التى تكون للشئ بذاته وأولا ، والتى تكون على طريق العرض أو العلط . وأما الوجه الذى ذكر أولا بعد هذا الوجه ، فمعرفة بالقياس وشروطه تخلصك عن الغلط فيه .

وموضع ينفع فى القسم الأول ، وهو أن يراعى التصريف ، فيؤخذ العلم وخاصته ، ويؤخذ المشتق له الاسم من العلم وهو العالم ، فيؤخذ من خاصة ملكة خاصة له بالاشتقاق . فإذا كان خاصة العلم أنه ما لا يزول التصديق به ، لم يجعل ذلك خاصة العالم بل جعل خاصة العالم أنه الإنسان الذى له تصديق لا يزول . وإذا كان خاصة العالم أنه الذى لا يزول

(١) خاصة : خاصة س ، م || خاصة : خاصة م || خاصة : خاصة م (٢) بغير : بغير سا ، لغيرن || اشتقاق : الاشتقاق س ، سا ، هـ (٣) فإن : + الشئ س (٤) خاصة : خاصة ب ، د ، سا ، م || الإنسان : للإنسان د ، س ، ن ، هـ || فإنه : فإنها م (٦) أما : وأما هـ || خاصة : خاصة ب ، س ، سا ، م ، هـ || خاصة : خاصة ب ، هـ || لذى : ذى سا (٨) العلم : المعلم ب ؛ + به م (١٠) ملكة : الملكة د || الملكة : ملكة ن (١١) ذى الملكة : ذى ملكة د ، سا || تحصل : تجعل د || التى : الذى م || تكون : — م || وأولا : أولاس || والتى : التى م (١٣) تخلصك : وتخلصك س || فيه : منه ب ، سا (١٤) وموضع : + آخرون || القسم : — م || وخاصته : وخاصيته ب ، د ، سا ، م (١٥) فيؤخذ من خاصة ملكة خاصة : فيجعل الخاصة د ، ن || من خاصة : من الخاصة س ، هـ || خاصة : خاصته سا ، م || فإذا : فإن د ، ن (١٦—١٧) بل جعل خاصة العالم : — ن || وإذا : فإذا م

تصديقه لما صدق به وقوله ، فيجب أن لا يجعل هذا خاصة العلم ، بل نجعل خاصة العلم :  
أنه ملكة تصديقية لا يزول التصديق بها من العقد والقول . وذلك لأنه لما كان بين العلم  
وبين العالم معاندة ومقابلة ما ، فلا يجب أن يؤخذ كشيء واحد ، بل يجب أن يراعى  
التقابل أيضا بين خواصهما ، كما يراعى فيهما .

وموضع آخر ، أن تكون الخاصة خاصة بشرط الطبع ، فتؤخذ مطلقا ، فيكون ذلك  
باطلا . مثلا ، أن يقال : إن خاصة الإنسان بالقياس إلى الفرص أنه ذو رجلين ، فإن  
هذا ما لم يقترن به أن يقال : "بالطبع" لم يكن حقا . فليس كل إنسان ذا رجلين في الوجود .  
وأما إذا قيل هو كذلك في طبعه ، أي هو كذلك في صورته الإنسانية ، حتى إذا صادفت  
وقت تكونه مادة وافرة ، ولم تقع آفة في تلك المادة ، أو لم يعرض عارض من خارج ، كان  
ذا رجلين ، كانت الخاصة كاملة .

وموضع آخر أن يميز في الخواص ما يكون الشيء أولا ، ولشيء آخر بعده ، فإذا لم يميز  
ذلك لم تكن الخاصة خاصة ، مثل من يقول إن خاصة السطح التلون ، ولم يقل التلون أولا ،  
فإذا لم يقل ذلك فنجد الجسم يشارك السطح فيه ، فلا يكون ذلك خاصة السطح . ولو  
قال ذلك لتحصلت الخاصة بواجبها .

(١) وقاله : — م || خاصة : خاصة ب ، س ، سا ، م ، هـ (٢) التصديق بها :  
تصديقها ب ، س ، سا ، م ، هـ || العقد : العقل م (٣) ما : — م ، هـ || فلا : ولا س  
|| يؤخذ : يؤخذ د ، س ، هـ || كشيء : شيء د ، س ، هـ (٤) خواصهما : خواصهما م  
(٥) الخاصة : الخاصة د ، هـ || خاصة : خاصة د ، سا ، م || بشرط : بشرط س || فتؤخذ :  
بل تؤخذ هـ (٦) بالقياس : بالطبع سا (٧) ما : — سا || يقترن : يقترن م || ذا :  
ذو ن ، د ، س ، سا ، م ، هـ (٨) وأما : فأما م || صادفت : صادف د ، ن  
(٩) وقت : — د ، سا ، م ، ن || تقع : تكن ب || أو لم يعرض : أورد ، ن (١٠) الخاصة :  
الخاصة ب د ، سا ، م ، هـ (١١) ولشيء : لشيء م (١٢) الخاصة : الخاصة  
ب ، د ، سا ، م || خاصة السطح : ب ، س ، سا (١٣) فإذا : وإذا د ، ن ؛ فإذا م ، هـ  
|| فيه : به ن || خاصة : خاصة ب ، د ، سا || السطح : للسطح د ، ن || ولو قال : ولو لاس  
(١٤) لتحصلت : لتحصلت ن || الخاصة : الخاصة سا



بل يجب أن تعلم أن المحمولات تختلف بوجوه حملها اختلافا ظاهرا بشرائط تلحقها ، فيجب أن تراعى في الخاصة تلك الجهات ، لتعلم أنها كيف توضع خاصة . فمن الأشياء ما لا يكون وجوده للشيء لا محالة حقا ، ويكون كونه في الطبع حقا ، كذى الرجلين للإنسان ؛ ومنها ما لا يكون وجوده له لا محالة حقا ، ولكن يكون كونه من شأنه أن يعرض له في الندرة حقا ، ويكون خاصا بالشيء ، كذى أربع أصابع للإنسان .

ومنه ما تكون نسبتته إلى الصورة ، كقولهم : إن النار أطف الأجسام أجزاء ، وذلك في القوام .

ومنه ما تكون نسبتته إلى الجملة على الإطلاق ، كقولهم : إن الحيوان يحس ويتحرك ، أى في طباعه أن يحس ويتحرك .

ومنه ما تكون نسبتته إلى الكل ليس على الإطلاق ، ولا للصورة كما هي ، بل لأنه ١٠ لجزء منها ، كما ينسب الفهم إلى النفس ، وهى صورة ما ، وليس ينسب إليها كيف كان ، بل هو لجزء منها بالحقيقة وهو الجزء الفكرى .

ومنه ما لا يكون للشيء في الطبع ألبتة ولا على الإطلاق ، بل يكون له بالقبة والتعلم وغير ذلك ، كالعلم للإنسان .

ومنه ما يكون له بالشركة ، ومثاله من جهة معنى أعم ؛ كما يقال للإنسان إنه حاس أو حى ، فذلك له من حيث هو حيوان ، ويشاركة فيه غيره . فإن كان خاصة ما مثل هذا ، فيكون خاصته بالقياس لا على الإطلاق . فيجب أن يوضع في الخاصة أنها بالطبع ،

(١) بوجوه : وجوه د ، ن ، م || حملها : حملها ب (٢) الخاصة : الخاصة ب ، سا ، م ، هـ (٤) وجوده : + له د ، م ، ن ، هـ || كونه : لكونه س (٥) أربع : أربعة د ، ن (٨) ويتحرك : أو يتحرك ب (٩) فى : من د ، م ، هـ || طباعه : طباعه م || أى فى طباعه أن يحس ويتحرك : — ن (١٠) للصورة ، الصورة سا (١١) لجزء : لجزء م (١٢) لجزء : لجزء ب ، سا (١٥) ومنه : ومنها د ، ن || له : — م (١٦) هذا : + هذا ب ، س || فيكون خاصة : — د ، ن || بالقياس : د ، ن (١٧) الخاصة : الخاصة [ كذا فى جميع النسخ ] || أنها : أنه س || بالطبع : + أو أولى ب

أو في الندرة ، أو للصورة ، أو على الإطلاق أولى ، أو لجزء من الصورة مقتنى ليس في الطبع ، أو بقياس كل شيء ، أو بقياس شيء .

وكذلك يراعى ما يقع فيه الاختلاف من جهة الأكثر والأقل ، مثل الشيء الذي إذا كان مثلاً في الغاية ظن خاصة شيء ، وإذا لم يكن في الغاية ظن خاصة لمعنى أهم ، مثل قولهم : إن النار هو الجسم العالى والطاقى جداً ؛ فإن الهواء أيضاً طاف ، ويعمهما الحار ، فيكون الطاقى مطلقاً يخص الحار ، ويوم أن الطاقى جداً يخص النار .

وربما كان التفاضل ليس يقع بحسب الجنس ، بل بحسب النوع ، مثل النيران فإنها تختلف باللطافة ؛ فليست الشعلة الصافية المصباحية أو البرقية ، مثل الشعلة الالتهابية أو الجمرية ؛ وكلها نيران . فحينئذ إذا قيل إن النار هو الجسم اللطيف جداً ، لم يعم النوع ، ووقع الغلط . ولذلك لا تكون الخاصة المأخوذة على أنها مطلقة مثل الخفيف ، وهى بعينها الخاصة المقيدة بالإفراط ، كقولك : خفيف جداً ، فلا يكون الخفيف خاصة للنار وحدها ، ولا الخفيف جداً ، فإن الخفيف جداً لا يكون مقولة على كل نار ، فإن الصغيرة ليست خفيفة جداً عند الكبيرة ، ولا الالهيب عند البرق .

وموضع آخر ، أن تجعل الشيء خاصة لنفسه ، وذلك دلى وجهين : إما أن تأتى باسم مرادف ، كمن يقول : إن الإنسانية خاصة البشرية ، والجليل خاصة اللائق ، أو تأتى بالحد فيكون الحد قد جعله خاصة المحدود . ومعنى الحد هو معنى المحدود نفسه . ومعنى

( ١ ) أو للصورة : ولا ورة سا || أولى : أولاب || أولى أو لجزء من الصورة : فيجب أن يوضع في الخاصة أنه بالطبع أرفى أو أمد أو مس ، ه || أولى أو لجزء من الصورة مقتنى : أو أولى أو مقتنى نبح ، سا ، ن ( ٢ ) كل شيء أو بقياس شيء : أو بقياس كل شيء . س ؛ و بقياس كل شيء أو بقياس ن ( ٤ ) خاصة شيء وإذا لم يكن في الغاية : — د || لمعنى : معنى م ( ٥ ) إن : ن س || والطاقى : أو الطاقى م ، ه || ويعمها : ويعمها ه ( ٨ ) أو البرقية : والبرقية س ( ١٠ ) ولذلك : وكذلك م ، ه || الخاصة : الخاصة د ، ن سا ، م ، ه ( ١١ ) الخاصة : الخاصة ب ، سا ، م ، ه || فلا : ولاد ، ن ؛ فلا س || للنار : النار م ( ١٢ ) مقولة : مقول م ؛ مقولان ( ١٣ ) الالهيب : الالهيب د ، ن ( ١٤ ) خاصة : خاصة سا ، ه ( ١٥ ) خاصة : خاصة ب ، س ، سا ، م ، ه || خاصة : خاصة ب ، س ، م ، ه || تأتى : هى سا ( ١٦ ) خاصة : خاصة ب ، د ، سا ، م ، ه || الحد هو : — د || الخاصة : الخاصة : د ، ه

الخاصة شيء من بعد معنى المخصوص بل يجب أن تأخذ الخاصة ما هو غير المخصوص في طبيعته ، وترجع عليه بالتكافؤ ؛ مثل الجسم ذى النفس لو كان معناه غير الحيوان ، وكان منعكسا عليه ، لكان خاصة .

- وموضع آخر ، فيما يكون له أجزاء متشابهة ، كماء البحر من حيث هو ماء البحر ؛ والهواء من حيث هو هواء ؛ ثم لا يكون أتى بخاصية يشترك فيها الكل والجزء ، بل يكون ذلك إما للاكثر ، كمن يقول : ماء البحر خاصيته أنه مالح ، أو أن أكثره مالح . أو يكون من جهة جزئه ، كمن يقول : إن الهواء هو المستنشق ؛ ثم ليس جميع ماء البحر مالحا ، ولا كل ماء هو ماء بحر ، فأكثره مالح ، بل منه ماء كله مالح ، ومنه ماء كله عذب ، فليس كل ماء البحر أكثره مالح ؛ وكله ماء بحر . والهواء أيضا ليس كله مستنشقا وكله هواء ، كما جزؤه هواء . بل يجب أن يكون كما يقول معطى الخاصة للأرض : إن الأرض ثقيلة بالطبع ؛ فنجد الكل ، وكل جزء ، بهذه الصفة .

( ١ ) معنى : يعنى د || الخاصة : الخاصية ب ، د ، م ، سا ، م ، ه ( ٣ ) وكان : فكان م ؛ ولو كان ه || خاصة : خاصية ب ، د ، سا ، م ، ه ( ٤ ) كمال : كمالا ن ( ٥ ) أن : أى سا || بخاصية : الخاصية م || والجزء : أو الجزء من ( ٦ ) ذلك : بذلك د || خاصيته : خاصيته ب ، د ، م ، سا ، م ، ه || أو أن : وأن سا || الكثرة : أكثر د ( ٧ ) جزئه : جزء منه م | إن : — سا ، م ، ن ، ه || هو : هوا ه || المستنشق : مستنشق نج ( ٨ ) هو ماء : ماء ب ، ه || فأكثره : أكثره د : ن ( ٨ — ٩ ) بل : مالح : مالح : — سا ( ٨ ) عذبة : عذبة د ( ٩ ) فليس : وليس م || كل ماء : + ماء ب || مالح : مالح د ، ن ، ه ( ١٠ ) الخاصة : الخاصية : ن

## الفصل الثالث

### فصل (ح) في استعمال المواضع المشتركة في الخاصة

ومواضع أخرى من الأصول المشتركة ، أنه إذا لم يكن الضد خاصة الضد ، لم يكن الضد الآخر خاصة الضد الآخر . فإنه إذا لم تكن خاصة العدل أنه أفضل شيء ، لم تكن خاصة الجور أنه أخس شيء . ويصلح هذا أيضا للإثبات . وقد علمت أن هذا مشهور ، وأنه لا يمتنع أن يكون أحد الضدين خاصا بضم ، ثم يكون الضد الآخر موجودا لضده ولأمور أخرى .

وأیضا ، موضع من المتضاديات ، مثل أنه إذا لم يكن الفاضل خاصة الضعف ، فليس المفضول خاصة النصف ؛ وهو للإثبات والإبطال .

وموضع من العدم والملكية ، أنه إذا لم يكن عدم الحس خاصة للصمم ، لم يكن وجود الحس خاصة للسمع ؛ ويصلح للأمرين . وكذلك المشتق اسمه من الأمرين ، مثل أن يعدم الحس ويصم ، وأن يجد الحس ويسمع .

وكذلك من المتناقضات من جهة أنه إن كان المحمول خاصة ، فمقابله بالنقيض ليست خاصة ؛ وهذا للإبطال .

(٢) المشتركة : — ن (٣) ومواضع : مواضع || المشتركة : — م || خاصة :  
خاصية ب ، د ، م ، هـ (٣-٤) لم يكن . . . إذا : — د (٣) خاصة الضد : خاصية الضد ب ،  
د ، م ، هـ (٤) إذا : إن م ، ن ، هـ ؛ م (٥) هذا : — ن (٦) خاصا : خاصة هـ  
(٨) من : في د ، ن (١٠) عدم : — م || للصمم . . . الحس : — م || لم يكن :  
وإذن د ؛ فإذن ن (١١) الحس : + ليس ن (١٢) ويصم : وأن يصم د || وأن يجد : ويجد سا  
|| ويسمع : وأن يسمع د ؛ ن ؛ يسمع م (١٣) خاصة : — سا ، م || فمقابله : ومقابله ب ،  
سا ، م (١٤) خاصة : بخاصة هـ

وكذلك من جهة المعادلة أيضا ، أنه إن كان أن تتخيل خاصة أن نحس ،  
فإن لا تتخيل خاصة أن لا نحس ؛ وهذا للإبطال والإثبات .

والثالث أنه إن كان الشيء خاصة للشيء ، فلا يكون خاصة لمقابلته بالتقيض ؛  
وليس يصلح للإثبات إلا على سبيل المغالطة .

- ٥ وموضع آخر على سبيل تعادل القسمة من جنس واحد . مثل أنه إذا كان معقول  
ومحسوس ، وغير مائة ومائة ، ثم لم يكن الحيوان المحسوس خاصة للمائتين ، لم يكن  
الحيوان المعقول خاصة لما لا يموت ، كالملائكة ؛ وإن كان المحسوس خاصة للمائتين  
كان المعقول خاصة للملائكة .

والمصحح يعتبر أيضا ذلك ، أنه إذا كان شيان يشتركان في معنى عام ، وكان

- ١٠ وجودهما في شيئين ومعنيين ، كل واحد منهما في واحد فقط ، وكان واحد منهما  
يخصص عمومهما بكونه لأحد الأمرين ، ويكون ذلك خاصة له ، فالآخر خاصته  
أنه للأمر الآخر ؛ مثل الفهم والعفة ، فإنهما فضيلتان ووجودهما في قوتين للنفس ،  
أعنى الفكرية والشهوانية . ثم كان الفهم فضيلة للجزء الفكري ، وكان ذلك خاصة للفهم ،  
فيجب أن تكون خاصة العفة أنها فضيلة للجزء الشهواني . وهذا أيضا على .

- ١٥ وموضع من التصارييف ، أنه إذا كان المصروف ليس خاصة للمصروف ، فليس  
التصريف خاصة للتصريف ، وبالعكس . وهو موضع جدلي للإثبات والإبطال ،

( ١ ) كان : كانت ب ، د ، سا ، م ، ن || أن : أنه ن || خاصة : خاصية ب ، س ، سا ، م ، ه  
|| أن : أنه ن ( ٢ ) خاصة : خاصية ب ، س ، سا ، م ، ه ( ٣ ) والثالث : — س || خاصة :  
+ له || بالتقيض : من تقيض التقيض ب ( ٤ — ٥ ) على . . . آخر : — ن  
( ٥ ) معقول ومحسوس : محسوس ومعقول د ، سا ، ه ( ٦ ) للمائتين : للإثبات ن ( ٧ — ٨ ) وإن  
كان . . . للملائكة : — م || ( ٧ ) وإن : فإن د || للمائتين إثبات ه ( ٩ ) يعتبر : بغير م ||  
أيضا : — د ، س ، سا ( ١٠ ) كل : وكل ه || وكان : وكل س ؛ أو كان ه  
( ١١ ) خاصة : خاصية ب ، د ، سا ، م ، ه || فالآخر : والآخر د ، م ، ن || خاصة : خاصية ب ، د ، م  
( ١٢ ) ووجودهما : — ب ؛ ووجودهما س ( ١٢ ) للجزء : الجزء د ، ن || وكان : كان سا ، م  
|| وكان ذلك : وذلك د ، ن || ذلك : — س || خاصة : خاصية ب ، د ، س ، سا ، ن ( ١٤ ) فيجب  
أن : — د ، ن || تلون : فكري د ، ن || خاصة : خاصية ب ، د ، س ، سا ، م ( ١٥ ) إذا :  
إن س || خاصة : خاصية ب ، س ، سا || فليس : وليس ب ، س ( ١٦ ) خاصة : خاصية ب ، س ،  
سا ، م ، ه || وهر : وهذا ن

وتؤكد أنه أمثلة ، مثل أنه إن لم تكن خاصة ما هو على طريق العدل أن يكون على طريق الجميل ، لم تكن خاصة العدالة الجمال . وإن كان خاصة الإنسان أنه مشاء ذو رجلين ، كانت خاصة ما يجري على طريق الإنسانية أنه يجري على طريق مشى ذى رجلين .

وكذلك يعتبر جانب سلب التصريف مع سلب المصروف ، مثل ما ليس على طريق العدل ، وما ليس على طريق الجميل ، وغير العدل وغير الجميل . وكذلك العدم والملكة ، والمضاف ، والضد .

وفي موضع التصاريف والنظائر نظر علمي ، وهو أنه ليس يجب إذا كان المشتق خاصة المشتق ، أن يكون المصدر خاصة المصدر ؛ بل ربما لم يكن المصدر محمولا على المصدر . مثاله : ليس إذا كان الضاحك خاصة الناطق يكون الضحك خاصة النطق حتى يقال إن النطق ضحك ، وإن الضحك محمول عليه مساو له . وأما لو رن الضحك خاصة النطق ، لكان حينئذ يكون الضحك خاصة الناطق لا محالة . ومع ذلك فيجوز لا يحمل المصدر على المصدر تكون المقارنة خاصة ؛ مثل أن خاصة النطق الإنساني أن يقارنها الضحك .

وموضع آخر من النسبة ، وهو أنه إذا كان نسبة شيء إلى شيء آخر ، كنسبة ثالث إلى رابع ، والثاني خاصة أو ليست بخاصة ، فالرابع خاصة أو ليست بخاصة . مثاله :

- ( ١ ) مثل أنه إن : مثاله وإن د ؛ مثاله إن ن || خاصة : خاصة ب ، د ، سا ، م ، هـ  
 || طريق : طريقة د ، || طريق : طريقة د ، سا ، ن ، هـ ( ٢ ) خاصة : خاصة ب ، د ، س ، سا ، م ، هـ  
 هـ || الجمال : الحمد س ؛ الجميل د ، ن || خاصة : خاصة ب ، د ، س ، سا ، م ، هـ ( ٣ ) خاصة :  
 خاصة [ كذا في جميع النسخ ] ( ٣ ) طريق : طريقة د ، ن || طريق : طريقة د ، ن ( ٤ ) جانب :  
 حالة ن | التصريف : التصديق م ( ٥ ) طريق : طريقة ب ، د ، س ، ن || العدل : — د ،  
 س ، سا ، م ، ن || طريق : طريقة ب ، د ، س ، سا ، م ، ن ( ٧ ) موضع : مواضع د ، ن ، هـ  
 ( ٨ ) خاصة المشتق : — م || خاصة : خاصة م || المصدر : — د ، ن || على المصدر : — د ، ن  
 ( ٩ ) الضحك : — د ( ١٠ ) وأما : + أنه د ، ن ( ١٢ ) خاصة : خاصة ب ، سا ، م ، ن  
 ( ١٣ ) يقارنها : يقارنها د ، ن ( ١٤ ) كان : كانت د ، ن ( ١٤ — ص ٢٢٩ س ١ ) شيء . . .  
 نسبه : — م ( ١٥ ) إلى : — ب ، س ، م ، هـ

- أن المراض نسبه إلى الخصب نسبة الطيب إلى الصحة ، فإن كان خاصة المراض أن يكون مفيدا للخصب ، نفاضة الطيب أن يكون مفيدا للصحة ، وبالعكس . وهذا الموضع ليس بهامى ، وإنما كان يصير علميا لو كان صار علميا بشرط ، وذلك الشرط غير مفيد ؛ فإنه إذا كانت النسبة مثلا ههنا في أنه يفيد فقط لا في أن كونه مفيدا مساوله ، لم يجب لأنه مفيد والأول مفيد أن يكون كونه يفيد ما يفيد مساويا له ؛ وإن كان الأول كونه يفيد ما يفيد مساويا له . وأما إذا كان تقدم فعمل أن كون كل واحد منهما يفيد ما يفيد مساوله للإثبات ، أو غير مساوله للإبطال ، فليس يحتاج في إثبات أنه خاصة أو ليست بخاصة إلى اعتبار المناسبة ومثال هذا أنه يمكن أن يكون الطيب وحده مفيدا للصحة ، ويكون المراض وغير المراض معا يفيدان الخصب .
- ١٠ فيشترك الطيب والمراض في أنهما مفيدان للخصب والصحة . ثم تكون إفادة الصحة حينئذ بالطيب ، ولا تكون إفادة الخصب خاصة بالمراض ، لأن كان علم من قبل النسبة في كل واحد منهما يوجب مساواة ، حتى علم أنهما يشتركان في إفادة أمر مساو ، فبين أن استعمال المناسبة في إثبات الخاصة غير مجدية ، اللهم إلا أن يكون أمر آخر ؛ وهو أن يكون قياس يوجب أنه يجب أن تكون حال المراض من الخصب من كل وجه كحال الطيب من الصحة ، ثم يعلم أن الطيب يخصه إفادة الصحة ، فحينئذ تنتقل عن الطيب إلى المراض ١٥ إذا كان حال الطيب قد عرف أولا من نفسه ولم يعرف حال المراض أولا من نفسه بل علم أن نسبه توجب كذا . فأما إذا اعتمد نفس المناسبة وحدها ، ولم يكن على هذه الجهة لم يكن الموضع ضروريا .

(١) كان : كانت ن || خاصة : خاصة [ كذا في جميع النسخ ] (٢) نفاضة : نفاضة [ كذا في جميع النسخ ] (٣) لو كان : لو - س ، ما ، م || صار : - د ، ن (٤) بشرط : + ذلك م (٥) لم : ولم || مفيد : مفيد ه || والأول : والآخرد ، ن || مفيد : مفيد ه || كونه يفيد : - د ، ن || كونه : بكونه م (٦) الأول . . . يفيد : ما يفيد الثاني د ، ن || كونه : - م || يفيد : يفيد سا ، م || مساويا : مساو س ؛ ومساويا م || وإن كان . . . له : - ه (٧) أن كون . . . للإبطال : أنه يفيد مساويا للإثبات أو يفيد لا مساويا للإبطال د ، ن || يفيد : يفيد سا (٩) يفيدان : ثم يفيدان م ، ه (١١-١٢) النسبة . . . مساواة : أن كل واحد منهما خاصة ومساود ، ن (١٣) الخاصة : اتلاصية ب ، م ، ه || أمر : أمر م (١٦) أولا : ولان ؛ - ه (١٧) فأما : وأما د ، ن (١٨) الموضع : الموضوع سا

وموضع آخر من نسبة الواحد إلى الاثنين وإلى الأولى ، وهو أنه إذا كان حكمه عند شيئين حكما واحدا ، وليس خاصة لأحدهما ، فليس خاصة للآخر. وكذلك إن لم يكن خاصة للأولى لم يكن لما ليس بأولى . وأما إذا صحَّ أنه خاصة لأحدهما ، فقد زال أن يكون خاصة للآخر ؛ لأن الخاصة لا تشارك ، بل زال أن حكمه عندهما بالسواء . وكيف وهو موجود في أحدهما دون الآخر ؛ فهذا لا ينتفع به في الإثبات . وأما في السلب فلا ينتفع به أيضا إلا في الجدل ، وأما في العلوم فلا ينتفع به . أما في الجدل فإنه ربما سلم المجادلة أن نسبته إلى الأمرين واحدة ، أو ربما نتج ذلك عنده مما يتسامه . وأما في العلوم فيبعد أن يكون محمول نسبته في الوجود ، وفي نفس الحق ، إلى شيئين نسبة واحدة السلب ؛ ثم يكون هناك موضع بحث أنه خاصة أو ليس بخاصة ، وذلك لأنه إن كان مجهول الحال لم يعلم أن نسبته واحدة .

وإن كان معلوم الحال فقد علم أولا أنه ليس بخاصة حتى سلب عن كل واحد ، حتى يسلب عن الاثنين ، حتى علم أن حاله منهما حال واحدة في السلب .

وموضع معتبر بالكون والفساد - وأنت تعرفه - مثل أنه إذا كان خاصة للإنسان أن يكون في نفسه أمرا ، فخاصة تكون الإنسان هو أن يكون ذلك الأمر ؛ وخاصة فساده أن يفسد ذلك الأمر . وهذا علمي ، وهو للإثبات والسلب .

وموضع آخر للإثبات والإبطال ، أنه ينبغي أن تكون الخاصة من المعاني اللاحقة للشي من جهة نوعه ، ويكون لنوعه لما هو نوعه ؛ وبالجملة لما هيته ومن طريق ماهيته . وقد علمت معنى اللاحق من قبل ما هو في غير هذا الموضع ؛ فإنه إن

- (١) الاثنين : اثنين بـج ، سا ، م (٢) خاصة : خاصية ت (٣) أنه : أنم || خاصة : خاصية ب ، د ، سا ، م (٤) خاصة : خاصية د || للآخر : الآخرس || الخاصة : الخاصية د || زال : يزال د (٧) أما : وأما س || فانه ربما : فربما س ، هـ (٧) إلى : من د ، سا ، م ، ن ، هـ || أو ربما : وربما س || نتج : ينتج عليه د ، ن ؛ ينتج هـ (٨) عنده : — د ، ن ؛ عنه س ، سا ، م (١٠) إن : إذا ن || أن : أي ب (١١) سلب : يسلب ب (١٢) يسلب : سلب سا ، م ، على ب ، د ، ن || علم : يعلم س || حال : حالة سا (١٣) خاصة : خاصية ب ، د ، سا ، م (١٤) هو أن : — د || يكون : يتكون س ، م ، هـ (١٧) لنوعه : نوعه د ، ن || لما : بما م



كانت المأخوذة خاصة ليست تلحقه من حيث هو هو ، كما لا يلحق السكون الإنسان من حيث صورته وماهيته ، بل من حيث هو جسم ؛ أو كان يلحقه ولكن لا من جهة يصيرها خاصة مساوية ، مثل الملاحظة التي هي من اللواحق للصورة الإنسانية ولكن ليست بخاصة حقيقية فلا تكون الخاصة خاصة .

و أما إذا كانت الخاصة مثل ما للحيوان من كونه مركبا من جسم ونفس للحيوان ،  
فذلك يلحقه لطباعة ، وتنعكس عليه ؛ فهذه الخاصة جيدة .

لكن لقائل أن يقول : إن كون الحيوان مركبا من جسم ونفس هو حده لا خاصته ،  
ف نقول له : إن المركب ليس من المعاني الجنسية للحيوان ، بل هو من لوازم جنسه ، بل  
جلسه الجسم ، وفصله أنه ذو نفس ؛ ولم يؤخذ الجسم ههنا جنسا ؛ بل أخذ الجسم  
بجزء من الفصل ، لأنه هو الجسم المادى لا الجسم الجنسى ؛ ولم يؤخذ ألبته النفس  
على أنه فصل في الحد ، فذلك لا يصح ، بل على أنه جزء فصل منطقي . وليس أيضا المركب  
من جسم جنسا بمعنى الجسم ، فليس مفهوم المركب من جسم هو أنه جسم ، وإن كان  
يلزمه لزوما من خارج ، فيفهم أن المركب من جسم لا يكون إلا جسما ، ولكن ذلك مفهوم  
لازم ؛ لا مفهوم مضمن ، وإن كان يلزمه لزوما . وهذه الأشياء ظاهرة لك مما سلف ،  
وإنما نشير إشارة للتذكر .

واعلم أن كثيرا من الحدود إذا غير تغييرا يبقى معه الصديق ، فإنه يتقلب خواص ورسومها .

(١) المأخوذة : المادة م ، ه || هو هو : هو د ، ن || كالا : إلاب ؛ كما م ، م  
|| السكون : التكون ه (٣) خاصة : ب ، س ، سا ، م ، ه (٣) من : في ب  
(٤) بخاصة : بخاصية ب ، سا ، م ، ه (٥) للحيوان : — د ، ه (٦) الخاصة : الخاصية  
ب ، سا ، م ، ه (٧) لكن : ولكن ب ، س (٧) هو حده : مترحلة م || خاصة : خاصية  
ب ، د ، س ، سا ، م ، ن (٨) هو : — ن || جنسه : جنسيته ب ، د ، سا (٩) يؤخذ :  
+ ناظرا إلى قوله جنسه الجسم م (١٠) بجزء . . الجنسى : لأنه بجزء من الفصل هو الجسم المادى  
لا الجسم الجنسى سا ؛ لأنه هو بجزء من الفصل ومع ذلك فهو الجسم الجنسى م (١٠) لأنه هو : ومع  
ذلك فهو د ، ن || النفس : + ههنا (١١) أنه : أنها م || في : من م (١٢) بمعنى :  
لمعنى ه (١٣-١٤) من خارج . . . لازم : — سا || (١٤) لازم : — فيه جسم م || وإن  
كان يلزمه لزوما : — ب (١٥) للتذكر : التذكر ن ، ه (١٦) تغييرا : تغييرا م || يبقى :  
— م || خواص : خواصا م ، م

وموضع آخر مأخوذ من الأكثر والأقل ، مثل أنه إذا لم يكن ما هو أكثر تلونا خاصة  
لما هو أكثر جسمية ، لم يكن الأقل تلونا خاصة لما هو أقل جسمية ؛ وإن كان ،  
كان . وقد يعتبر ذلك مع الإطلاق ، فإنه إن لم يكن الأكثر تلونا خاصة لما هو أكثر  
جسمية ، فليس الملون مطلقا خاصة للجسم مطلقا . وهذا موضع قد يكون حقيقيا بشرط  
ومشهورا إن ترك ذلك الشرط . أما حقيقيا ، فإنما يكون حقيقيا إذا كان الموضوع  
والمأخوذ خاصة كلاهما يقبلان الأشد والأضعف معا ، فينبذ يستمر هذا القانون ، مثل  
السواد والجمع للبصر مثلا ، فإنه لما كان السواد مطلقا يجمع البصر ، فكان ذلك خاصة له  
وكانا يقبلان الأشد والأضعف معا ، فمن البين أن ما هو أشد سوادا هو أشد جمعا ،  
وما هو أقل سوادا فهو أقل جمعا ، وكل خاصة لكل ، وبالعكس في جميع ذلك .  
وكذلك في الإبطال .

وأما إذا كان الموضوع لا يقبل الأزيد والأنقص في طباعه ، فليس يجب شيء من  
ذلك ، فإنه ليس إذا كانت النار خاصتها أن تتحرك إلى فوق ، والإنسان خاصته أن  
يفهم بالروية ، يجب أن يكون ما هو أشد حركة إلى فوق أشد نارية ، أو يكون  
ما هو أكثر فهمها هو أشد إنسانية ، وهذا قد وضع في المقدمة أن الإنسانية تقبل الأشد  
والأضعف . ولا يجب أن يقاس الأكثر في هذا المعنى بالأولى إلا على سبيل المشهور  
وذلك أنا قد نقول : إن أولى من ب بكذا ، ولا يكون كذا موجودا لأحدهما ، وربما

(١) تلونا : تكونا د ، سا ن ؛ ملونا م || جسمية ، جسمه م (٢) أكثر جسمية . . .  
لما هو : — د ، ن (٢) تلونا : ملونا م || كان كان : كان سا (٣) لونا : كونا  
د ، ن ؛ تلونا س || خاصة : خاصة ب ، د ، س ، سا ، م ، ه ؛ خاصان (٤) جسمية : — ب  
المسلون : المسكون د ، ن || خاصة : خاصة ب ، سا ، م ، ه || قد : — د ، ن  
(٥) ومشهورا : مشهور س || حقيقيا . — د ، ن (٧) فكان : وكان د ، س ،  
سا ، م ، ه || وكانا . فكانا د ، ن (٩) وما : جمعا || جمعا م || خاصة : خاصة  
ب ، د ، س ، سا ، م (١١) الموضوع : الموضوع ن || لا يقبل : — د ، ن || شيء :  
شيئا م (١٢) كانت : كان ن || خاصتها : خاصيتها ب ، د ، س ، سا ، م ، ه || خاصته :  
خاصيته ت ، د ، س ، م ، ه (١٣) يجب : ويجب س (١٤) هو : فهو ه || وهذا قد وضع :  
ولو قيل لما كان ما هو أكثر فهما فهو أكثر إنسانية فإ هو منهم فهو إنسان وذلك لأن هذا قد يوضع  
د ، ن || وهذا : هذا سا ، م ، ه (١٥) بالأولى : بالأقل د ، ن ؛ بالأول ه || إلا :  
— م (١٦) وذلك : ذلك ن

كان وجود أحدهما أو كليهما محالا ، فنقول : كذا أولى بكذا لو كان . وبالجملة ليس كل ما هو أولى أن يكون لشيء من شيء آخر ، يجب أن يكون له . مثال ذلك في المنفع ما يقال من أن الخلاء أولى أن يسرع فيه المتحرك من الملاء الرقيق ، وليس يجب أن يكون ذلك ممكنا في الخلاء . وكما يقولون : إن المستديرة أولى بأن تكون ضدا للمستقيمة منها للمستديرة ، أو المستديرة أولى بذلك من المستقيمة بحسب اعتبارين ، وليس ٥ يجب أن يكون . فلا يحسن إذن الانتقال من الأولى إلى المطلق في الحقيقة ، بل ربما أفتق في بعض المواضع . وأما أن يحكم بأنه أكثر وجودا لشيء فقد حكم بأنه موجود له ، اللهم إلا أن يؤخذ الأكثر بمعنى الأولى باشتراك الاسم . ولسنا نذهب إلى ذلك في هذا الموضع .

- ١٠ وموضع آخر من الأكثر والأقل في المناسبة ، والذي بمعنى الأولى وغير الأولى ، وقد تدخل الكثرة في الموضوع والخاصة معا . وهو جدلي غير علمي . وهو أن يقول المبطل مثلا : لما كان الحس أولى بأن يكون خاصة للحيوان من العلم للإنسان ، وليس الحس خاصة ، فليس العلم أيضا خاصة . ويقول المثبت لما كان العلم أقل استحقاقا لأن يكون خاصة للإنسان من الحس للحيوان وهو خاصة ، فلحس إذن خاصة للحيوان . والسبب في كون هذا غير علمي هو أن الخواص إذا كانت خواص بالحقيقة لم تكن ١٥ خاصة أولى بمخصوصها من خاصة أخرى بمخصوصها في نفسها ، بل بحسب التسليم والالتزام .

وموضع آخر يجانس لذلك أن يجعل الكثرة في جانب الموضوع ، والوحدة في جانب المحمول ، فيقول المبطل إنه لما كان اللون أولى بأن يكون خاصة للسطح منه للجسم ، فإذا لم يكن خاصة للسطح لم يكن للجسم . وأما المثبت فلا يمكنه أن يقول : وهو خاصة

(١) كليهما : كلاهما س (٢) كل ما : كلاب ، م ، هـ ، كل س (٣) المتحرك : التحريك ن || وليس : فليس ب (٤) بأن : أن ب ، سا || ضدا للمستقيمة : حد المستقيمة د ؛ ضد المستقيمة ن (٥) منها : فيها د (٦) فلا : ولاد ، ن (٦) يحسن : تحسبن ب (٧) يحكم : هو حكم د ؛ حكم ن (١١) وقد : — س (١٢) الحس : الجنس د (١٤) لأن : لام س || للإنسان ، الإنساني د ، ن || الحس : الجنس د ، ن (١٥) هو : — ن (١٦) بمخصوصها : لمخصوصها ب ، س ؛ بمخصوصها م || بمخصوصها ، لمخصوصها ب ، س ، م || والالتزام : والإلزام س (١٨) بأن : أن س ، سا ، م ، هـ || منه للجسم : — س (١٩) للسطح . السطح سا || يكن : — خاصة هـ || للجسم : الجسم م

للجسم فهو خاصة للسطح ، فإنه حينئذ يكون قد جعل الخاصة مشتركة . وهذا الموضع يحسن استعماله في العلوم . ويكون الأولى بمعنى الوجود أولا وبالذات . وأما الذي لا يمكن ، فهو أن تكون بعض الخواص أولى بموضوعها من بعضها بمواضع آخر . وأما إذا كانت الخاصة واحدة والموضوعات اثنين ، فقد يصح أن تكون الخاصة أولى بأحد الموضوعين منه بالآخر ، وهو الذي هو موجود فيه بالذات وأولا .

وموضوع آخر بعكس ذلك ، فإن الكثرة فيه في جانب الخاصة ، فإنه إذا كان ما ليس أولى من آخر بأن يكون خاصة هو خاصة ، فما هو أولى بذلك فهو خاصة ، وإن كان ما هو أولى ليس بخاصة فما ليس بأولى ليس بخاصة . وهذا الموضع جدلي غير منتفع به في العلوم . وذلك لأنه إما أن يكون خاصة بحسب التسليم المشهور ، وإما أن يكون بحسب التسليم الذي يوجبه الأمر في نفسه . والتسليم الذي يوجبه الأمر في نفسه ، هو أن يسلم أن كذا أولى بأن يكون خاصة فلا يقع إلا أن تكون شروط الخاصة موجودة فيه أكثر . فإن كانت شروط الخاصة موجودة فيه فكيف يقال : ولكنه ليس بخاصة ، فالآخر ليس بخاصة ؛ أو كيف يقال : فهو إذن خاصة ، فإنه قد يكون قد علم أنه خاصة حين علم أنه أولى بأن يكون خاصة بهذا المعنى ، فصاعت إقامة المجمة عليه . فأما إن علم أن شروطها أكثر من شروط الآخر ، فقد علم أن الآخر نافذ شرط ، فلم يحتاج أن يبين بعد ذلك أنه ليس بخاصة للشيء حتى يجعل الأكثر شروطا خاصة . فإنه ما لم تجتمع جميع شروط الخاصة ، لم تكن ولا واحدة منهما خاصة ؛ فإن إحداها لا تكون خاصة ، وقد كان سلف موضع من المناسبة المتعادلة أنه

(١) يكون : يقول د ، ن (٢) وأما : وإنما س ، سا ، هـ (٣) من بعضها : من بعض د ؛ من بعض ن || بمواضع : بموضوع د ، سا ، م ، ن ؛ لموضوع س (٤) اثنين .  
إثنان س ، هـ (٥) منه : منها م ، هـ || هو : هي سا ، هـ || موجود : موجودة س ، سا  
(٦) فإن : يجعل د ، ن || فيه : — م (٧) هو خاصة : هو خاصية ب ، د ، سا ، م ، ن ، هـ  
|| ما هو : مما هو هـ (٨) ليس بخاصة : بخاصة ن (٩) والتسليم الذي يوجبه الأمر  
ن نفسه : — س ، هـ || هو : وهو ب ، د ، س ، سا ، ن ؛ — هـ (١١) فلا :  
ولام || شروط : شرط د (١٢) فالآخر : والآخر سا ، م (١٣) قد : — د ، سا ، م ||  
يكون قد : — س (١٤) فأما : وأما س ، م ، هـ (١٥) يبين : يتبين سا || بخاصة : بخاصية د  
(١٦) واحدة : واحد د ؛ واحد ن || منهما : منها ن (١٧) أحدهما : أحدهما ب ، د ، ن  
|| سلف : يختلف هـ || إذا : — م

إذا كان شيئاً لشيئين على وجه واحد ، ناعتبر ذلك ههنا مع موضع آخر ، وهو أن يكون شيئان لشيء . وقد أعيد جميع ذلك في العليم الأول ، لأن ذلك الأول لم يشرط فيه أن يكون المحمول موجوداً ، إنما أخذ على أنه موجود ، فيكون فيما سلف إنما يطلب كونها خاصة مضمناً فيه طلب أنها موجودة ، وههنا يكون الوجود والحمل متحققاً ، وكونه خاصة غير متحقق ، فيطلب ذلك .

- وموضع آخر ، أن يجعل الخاصة أصراً قد يكون بالقوة ولا يميز بين القوة التي تعلقها بشيء آخر يجوز في ذلك الشيء الآخر أن لا توجد ، فيجزز لتلك القوة أن لا توجد ، فتصير القوة حينئذ لا قوة ، وبين القوة التي تعلقها بشيء موجود . مثال ذلك إن قال قائل : إن الهواء هو جسم مستنشق ، فإن أخذه مستنشقا بالفعل فقد كذب ، وإن أخذه بالقوة ثم عدم الحيوان ، استحال أن تكون هذه القوة متحققة فيه ، فإنه حينئذ غير مستنشق ولا بالقوة ؛ وهذا للإبطال . وأما إن كانت القوة تعلقها بالموجود مثل أن تقول : إن الموجود ما في قوة طباعه أن يفعل أو يفعل ، فإن هذه القوة إضافتها إلى موجود ، وذلك الموجود هو الموضوع ، وقد علق بها القوة . وأما الاستنشاق فكانت القوة فيه في المستنشق ، وهو غير الموضوع الذي للخاصة . وهذا الموضوع في الإبطال جدلي غير علمي .
- أما أنه غير علمي فلا أن كل واحد منهما متعلق مع الموضوع بشيء خارج : فإن الذي يفعل يحتاج إلى أن يوجد منفعل ، وإلا استحال أن يفعل . وكذلك الذي ينفعل محتاج إلى أن يوجد فاعل ، وإلا استحال أن ينفعل . والهواء من حيث هو مستنشق معرض

(١) مع : — سا (٢) لشيء : + واحد ، س ، ن || وقد : قدس || ذلك الأول : ذلك الأول م || يشرط : يشترط ه || فيه : — س (٤) مضمناً : متضمناً د ، سا ، م ، ن || وههنا : ههنا سا || الوجود : الموجود م (٧) فيجوز : فيكون نج || لتلك : تلك س (٨) وبين : بين م (٨) قائل : — د || فإن : إن سا (١٠) فيه : — ب (١١) بالموجود : بالوجود ه (١٢) أن يفعل : أو يفعل س || إضافتها : أضافها س ، سا || وذلك : وكان ذلك د ، ن (١٣) هر : وهو نج ، م || بها : به د ، ن (١٤) جدلي : الجدلي سا ، م (١٥) أما : إلاد ؛ — س || غير : — د (١٦) يفعل : ينفعل م || إلى : — د ، ن || محتاج : محتاج د ، س ، م ، ن || (١٧) أن : — د

لانفعال ١٠ ؛ وقوة ذلك الانفعال متقررة فيه ؛ وإن كان قوة الفعل في غيره ؛ فإن قوة الفعل في الموجود تقابل قوة الانفعال في غيره ؛ وقوة الانفعال في الموجود تقابل قوة فعل في غيره ؛ حتى إذا شرط عدم الأخر كانت القوة مستحيلا من أمرها أن تخرج إلى الفعل ؛ كما إذا عدم الحيوان كانت قوة الهواء في أنها تستنشق مستحيلا أن تخرج إلى الفعل .  
 ٥ وأما أنه جدلي ؛ فلأن مصدر أن يستنشق هو الاستنشاق ، وهو فعل وقوته في المستنشق ؛ فإن الاستنشاق وجميع المصادر الفعلية تضاف في ظاهر المشهور إلى الفاعل ؛ وإن كان الفاعل التصريفي ليس الفاعل الحقيقي ؛ ويجعل القوة عليها حيث يصدر منه الفعل للفاعل ؛ فيقال : إن قوة الضرب في الضارب ؛ وإنما في المضروب قوة الانضراب ؛ وإن كان المصدر يضاف إلى المنفعل كما يضاف إلى الفاعل فذلك أخفى الأمرين . وأما القوة عليه فلا تضاف في الظاهر إلا إلى الفاعل . فلما كان أن يستنشق مأخوذا من الاستنشاق ؛  
 ١٠ وكان الظاهر أن القوة على الاستنشاق إنما هو في المستنشق ؛ وكان هذا يدعو إلى أن يسلم في المشهور أن قوة الاستنشاق في غير الهواء ؛ فيلزم أن يكون في شيء لا يكون موجودا ، إذا كان الحيوان معدوما ، فهكون المخصوص موجودا . وأما حيث ذكر الموجود وجعله موضوعا ، وأضاف إليه قوة فعل أو انفعال ، بفعله موصوفا بأنه فاعل أو منفعل ؛ فكان الظاهر المشهور هو أن القوة على الفعل والانفعال في ذلك الموضوع المخصوص بعينه . فلو جعل  
 ١٥ للهواء من حيث هو مستنشق اسم ليس هو فيه بحسب مذهب أصحاب التصريف مفعولا به ، بل فاعلا ، لست أعنى الفاعل الحقيقي بل الفاعل التصريفي الذي يقال فيه للمنفعل فاعل ، كما يقال للمنفعل بالسقوط ساقط ؛ كان حينئذ حكمه في المشهور أيضا حكم الفاعل والمنفعل .

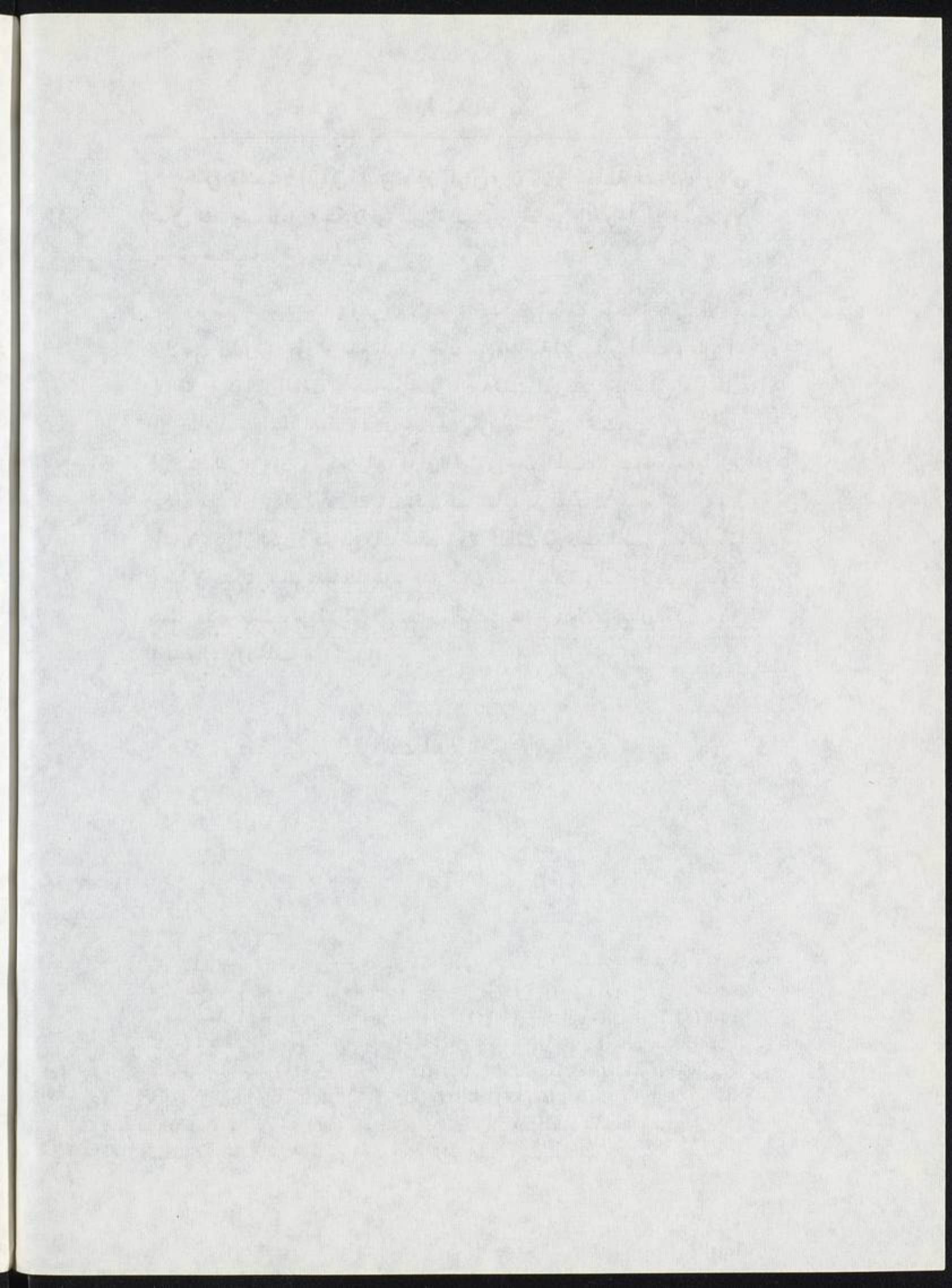
- (١) ما : — سا || متقررة : منفردة د ، ن ؛ مقدرة سا || كان : كانت م ||  
 في غيره : غيره سا ؛ — كما هو في الإثبات أيضا د ، ن (٤) مستحيلا : مستحيل م (٥) فلان :  
 فان د ، ن || أن : — د ، ن (٥-٦) وهو فعل . . الاستنشاق : — سا (٧) للفاعل :  
 للفعل د ، م ، سا ، ن ؛ — م (٩) أخفى : إخفاء م (١٠) مأخوذا : مأخوذ ب  
 (١١) وكان : فكان د ، ن || وكان : فكان ب (١٣) فيكون : ويكون د ، م ،  
 سا ، م ، ن ، ه (١٤) أواقعال : واقعال د ؛ ن || فكان : وكان د ، سا ، م ، ن ، ه  
 (١٥) فلو : ولو د ، ن (١٧) فاعلا : فاعل ن || الفاعل : القابل ن || بل الفاعل :  
 الفاعل م ، سا ، م (١٨) ساقط : ساقط د || كان : فكان ب ، د ، ن || حكمه : — ن

فليكن ذلك مثلا الموأى للفسق ، فإن الموأى وإن كان فى الحقيقة منفعلا ، فإنه فى شكل التصريف فاعل ، فتكون قوة الموأاة ليست فى الفاسق الخارج ، بل فيه ، ولا يعرض حينئذ ما عرض فيما قبل .

- وموضع آخر جيد جدا ؛ وهو أنه لا ينبغي أن تكون الخاصة مأخوذة بمعنى الأزيد والأغلب فى موضع يجوز لو عدم الموضوع أن يبقى الخاصة لشيء آخر أظب ، مثل أنه إذا قيل : إن النار أظف الأجسام وأخفها ؛ ثم عدت النار ؛ بقى حينئذ شيء هو أظف الأجسام وأخفها وهو الهواء ؛ فكان يجب أن يكون ذلك الشيء حينئذ نارا ؛ وكان أيضا لو كانت النار موجودة ولم يرها راء ؛ ورأى الهواء ووجدته أظف الأجسام وأخفها كان يكون عنده نارا ؛ فإن أكد ذلك بأن يكون عند السامع علم بعدد الأجسام كلها ، وعلم بأنها لا يمكن أن تكون أكثر من ذلك العدد ؛ ولا أظف من ذلك الجسم ؛ وعلم بأنها أيضا لا يعدم شيء منها ، حينئذ يقوم هذا البيان مقام الخاصة ؛ لكن لا يكون غناؤها لنفس دلالة اللفظ ، بل للقرائن التى تضاف إليها من خارج . ولا ينبغي أن يكون سبيل الحد والرسم والخاصة هذه السبيل .

### تمت المقالة الرابعة

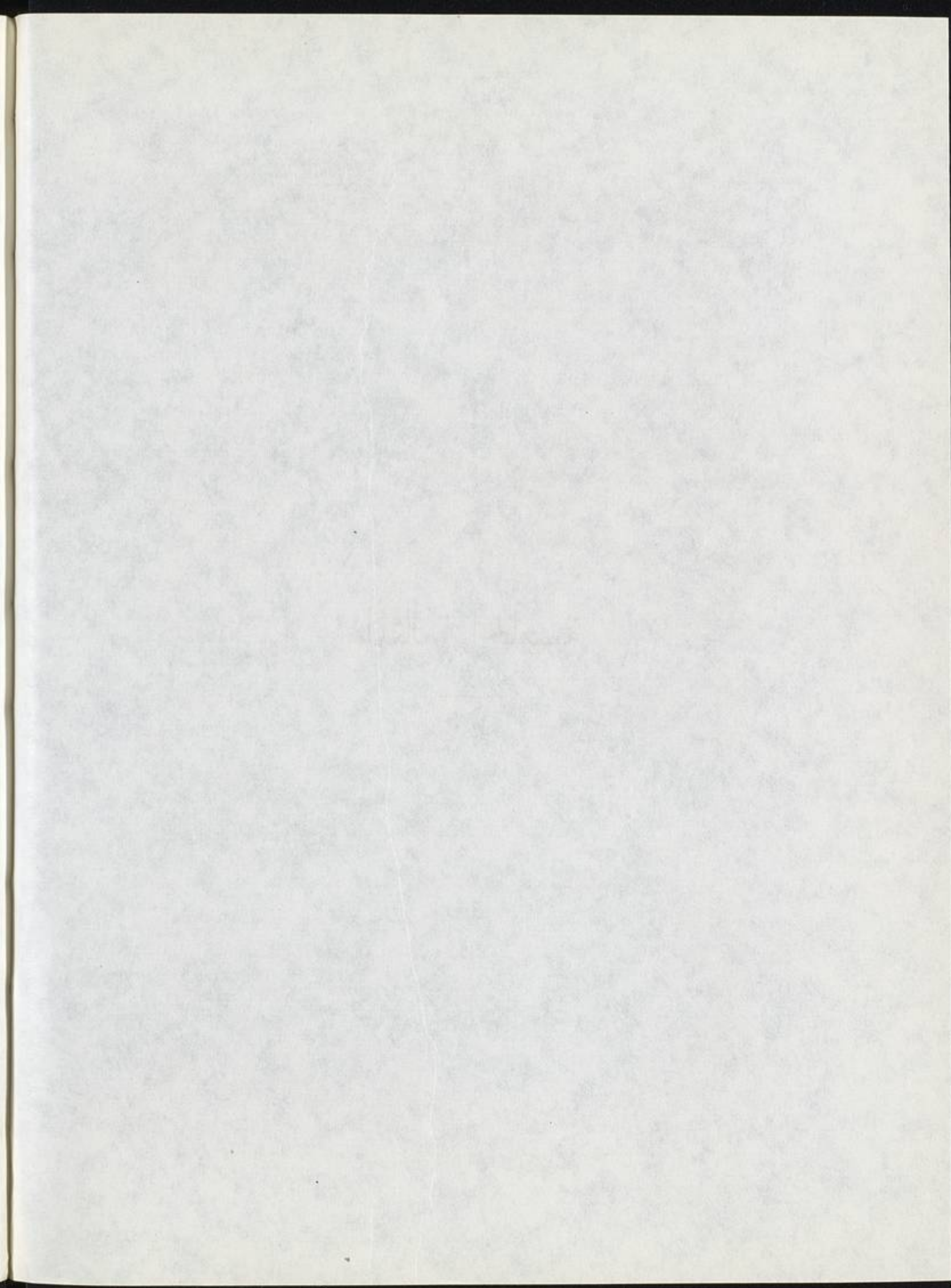
(١) للفسق : للضيق ؛ ب للعشق س || وإن : إن د ، ن (٢) الفاسق : الناطق من ؛ الناسق ه || الخارج : + فيه ن (٥) الخاصة : — د ، سا ، م ، || أغلب : أزيد نج ؛ أزيد أغلب م ؛ أزيد وأغلب ن (٦-٧) ثم ... وأخفها : — د ، م (٦) هو : — س || وأخفها : — س (٨) كانت : كان س ، ه || ووجدته : ووجدتها د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || وأخفها : وأخفظها د || كان : كانت س ، سا ، م ، ه (٩) نارآ : نار ه (١١) البيان : البرهان ب (١٢) للقرائن : القرائن ب ، ه || القرائن التى : أمرأتى د ؛ لقرائن ن || ولا : فلانا (١٣) هذه : هذان || السبيل : + وإذن علم ماله صواب د (١٤) تمت المقالة الرابعة : آخر المقالة الرابعة ب ؛ آخر المقالة الرابعة تمت من تمت المقالة الرابعة من الفن الخامس م ؛ تمت المقالة الرابعة بحمد الله وحسن توفيقه ه





## المقالة الخامسة

---



## المقالة الخامسة

## خمسة فصول في الحدود

## الفصل الأول

## فصل ( ١ ) في الشروط الأول للتحديد وفي مواضع اعتبار جودة التحديد

- الحدود قد ننظر من أمرها في أنها كيف تؤلف ، وكيف تكتسب . وقد ننظر ٥  
من أمرها في أنها هل هي موجودة على الشروط التي يبنى في تأليفها واكتسابها . والنظر  
الأول في كيفية إيجاد الحد ؛ والثاني في كيف اعتبار حال الحد الموجود . وقد سلف في  
كتاب " البرهان " حال الوجه الأول ، وأما هذا الوجه الآخر ، فإنما ننظر فيه في هذا  
الكتاب على البحث الأعم ، ونستخلص في ضمنه البحث الأخص . أعني بالبحث الأعم  
البحث الجدلي ، وبالبحث الأخص البحث العلمي . وقد علمت كيفية كون البحث ١٥  
الجدلي أعم من وجه .

فأول ما يجب أن يراعى من أمر الحد أن ننظر هل هو أولا صادق على المحدود ،  
فإنه إن لم يكن صادقا ، فقد كفى سائر البحث ، وعلم أنه ليس بحد . والثاني أن ننظر

( ١ — ٤ ) المقالة الخامسة في الحدود وفيها خمسة فصول فصل اب ؛ المقالة الخامسة في الحدود د ،  
سا ، ن ؛ المقالة الخامسة في الحدود وهي خمسة فصول الفصل الأول س ؛ المقالة الخامسة من الفن الخامس من  
الجملة الأولى من المطلق في الحدود خمسة فصول الفصل الأول م ؛ المقالة الخامسة في الحدود وهي خمسة فصول  
الأول في الشروط للتحديد وفي مواضع اعتبار جودة التحديد ... الفصل الثاني في مواضع إثبات الحد وإبطاله .  
الفصل الثالث ... الفصل الرابع ... الفصل الخامس فصل ١ هـ ( ٥ — ٦ ) كيف ... أنها :  
— سا ( ٦ ) الشروط التي : الشرط الذي س ، سا ، هـ ( ٧ ) كيفية : سا ( ٨ ) الآخر : الأخير د ،  
س ، ن ، د ( ٩ ) ونستخلص : واستخلص سا || البحث : + في ن ( ١٠ ) البحث : — سا || وبالبحث :  
والبعد د ، ن ( ١٢ ) من : في د ، س ، سا ، م ، ن || هو : هو م || صادق : صادق

هل دل فيه على الماهية المشتركة وهو الجنس القريب ؛ فإنه وإن لم يكن الجنس مقولا ، وكان لم يذ كر جنس ألبتة ، أو ذكر جنس ليس جنس الشيء ، أو ذكر جنس بعيد وترك الجنس القريب ، فلم يعمل شيء . ولقد علمت جميع ذلك موضعه ، وعلمت أن الجنس يدل على أصل الماهية المشتركة ، وأن الفصل لا يدل على ماهية النوع ، وإن دخل في جملة ما يدل حتى تتم به الماهية الخاصة ثم إن كان الجنس مذكورا ، ولم يكن القول مساويا لعموم الشيء حتى يطابق القول الذات في انعكاس الحمل ، ومساويا للمعنى الاسم حتى يطابق القول الذات في حتمية الماهية ، فلم يدل بعد على الحد . ثم إن كان هناك جنس ، وكان أضيف إليه ما صار به منعكسا على الشيء المحدود ، فليس يجب أن يكون الحد حدا .

فربما كان المضاف إلى الجنس خاصة ؛ وربما كان فصلا واحدا ، وقد أهمل فصل آخر على النحو الذي شرح لك في غير موضع ، فيكون القول حينئذ غير دال على الماهية ، وإن كان مساويا .

أما إن لم يكن أخذ الفصل ، بل أخذت الخاصة مكان الفصل ، فلم يدل على الماهية الخاصة بوجه . وإن لم تؤخذ خاصة ولكن أخذ فصل ، وأهمل فصل مساو للفصل المأخوذ ، فإن القول يجوز أن يكون مساويا بحسب المعنى .

وقد بان لك الفرق بينهما ، وعلمت أن الدال على الماهية في الحقيقة إنما هو المساوي بحسب المعنى ، ولا محالة أنه يكون مساويا بحسب العموم . لكن هذا التحقيق لا يراعى في الحدود الجدلية ، ويقتنع فيها بما يكون إلحاق الفصل فيه جاعلا القول منعكسا على المحدود ، بل قد يقتنع الجدلي بما هو دون هذا ، فإنه إن لم يكن الجنس جنسا ولا الفصل جنسا حقيقيا وفصلا حقيقيا ، بل كان الجنس جنسا بحسب المشهور ، والفصل فصلا بحسب المشهور ، أثبت الجدلي أن الحد حد . وبعد ذلك كله ، فربما أن تكون الصنعة الحاصلة من إيراد الجنس والفصول صنعة جيدة ، فإنها إن لم تكن جيدة كان للبطل أن يعارض .

(١) وهو : وهى د ، ن || وإن : أن م (٢) وكان : فكان سا ، هـ (٣) ولقد : وقد د ، ن  
 (٥) الخاصة : الخاصة بـ (٦-٧) في انعكاس ... الذات : — ب (٧) الماهية : — م  
 || بعد : — د ، ن (٨) به : — هـ (٩) أهمل : أجل هـ (١٣) وإن : فإن س  
 (١٦) التحقيق : — ما هـ (١٧) ويقتنع : ويقنع م ، ن | فيها : — ن || فيه : منه د || جاعلا : جاعله  
 سا ، م (١٨) يقتنع الجدلي : يقتنع سا (٢٠) أثبت : ثبت هـ || الصنعة : الطبيعة ن (٢١) صنعة :  
 صيغة هـ || إن : فإن د ؛ وإن سا ، ن

والوجوه التي بها يكون الحد غير جيد الصنعة هي مثل أن يكون الحد لم يحسن تأليفه أو خلط به ؛ أو أخلق في اللفظ ، أو حرف الجنس والفصل عن الجهة التي ينبغي . وإذا وقع شيء من ذلك فليس الحد على ما ينبغي .

فأما أن القول محمول أو ليس بحمول ، فقد تُعين على معرفته المواضع المذكورة في باب العرض . وأما أن الجنس هل أورد أو لم يورد ، فذلك مما تعين على معرفته المواضع المذكورة في باب الجنس . وأما أن القول هل هو مساو أو ليس بمساو ، فقد يعين على تحمقه ما أورد من المواضع في باب الخاصة . وأما أنه هل الصنعة جيدة أو ليست بجيدة فستعين عليه المواضع التي نذكرها في هذه المقالة ، فلم تسلف لها مواضع .

فمن المواضع التي من هذا الباب مواضع تتعلق باللفظ ، ومنها مواضع تتعلق بتجاوز صانع الحد مبلغ الكفاية إلى الفصل ، ومنها مواضع تتعلق بإغفال الواجب . إما تركه أصلا ، وإما العدول عنه .

ومن مواضع البحث الأول أن يكون اللفظ مشتركا غير مفهوم الغرض المحصل ، كقول القائل ، إن الكون مصير إلى الجوهر ، أو لصحة اعتدال في الكيفيات ؛ و "المصير" لفظ منغلق لا اشتراكه ، وأول ما يفهم منه الحركة المكانية ، "والاعتدال" لفظ منغلق لا اشتراكه ، وأول ما يفهم تساوي المقادير والأوزان . وليس ولا واحد من المعنيين ١٥ يصبح استعماله في الحدين . ومن ذلك أن يقع هذا الإغلاق في جانب المحدود نفسه ، إذا كان اسما مشتركا . وربما راج ذلك بأن يكون الحد أيضا مشترك الدلالة ، فتطابق دلالاته دلالة المحدود ، كقول القائل في حد النور — وهو لا يفصل النور المحسوس

(١) جيد : حدن (٢) خلط : وخلطس || والفصل : أو الفصل ه || عن : على ن  
(٤) محمول : — ن (٥) أولم : ولمس (٦) أن : — || بمساو : — س  
|| يعين : — ن (٧) تحمقه : تحمقهس ، ن ، ه || أنه : د ، ه || الصنعة : الصناعة  
د ، ن ؛ الصيغة ه || ليست : ليسس (٨) فستعين : فستعين د ، م ، ن || المواضع :  
بالمواضع د ، ن || في : بعدس (٩) مواضع : ماهود ، ن || تتعلق : متعلقن || مواضع :  
+ كاد ، د ، سا ، ن (١٢) مواضع : المواضع ه (١٣) إن : + يكون د || مصير :  
يصير سا (١٤) منغلق : منغلق د ، س ، ن ، ه ؛ متعلق سا ؛ مشترك م | منه : — ب (١٤) منغلق :  
ينغلق د ، ن ؛ منغلقس ، ه ؛ متعلق سا (١٧) راج : يروج د ، ن (١٨) يفصل : + أن م

من النور المعقول الذي هو البيان — أنه الكاشف باتصاله للدرك ؛ فيقع هذا على النور المحسوس وعلى النور المعقول . لأن "الكاشف" أيضا لفظ مشترك يطابق معناه المعنيين اللذين للفظ المحدود ، ولأننا إنما نحاول في كل حد محدودا معينا . ومثل هذا الحد لا يتعين في الذهن معناه ، لا حدا ولا محدودا ، فيكون هذا القول ليس بتحديد .

وأحسن من ذلك ما يبنى على الاستعارة ، فيقال مثلا إن الهيولى أم حاضنة ، وإن العفة اشترك اتفاق ، وذلك لأن الاشتراك الاتفاق قد يوجد في النغم ، وليست العفة موجودة فيها . ولو كان الاتفاق جنسا لكان الشيء الواحد وهو العفة يقع في الفضيحة على أنها جنسها وفي الاتفاق ، فيكون للواحد جنسان متباينان ليس أحدهما تحت الآخر ، ولا يستندان إلى عام ؛ وهذا مما علمت استحالته . وكذلك حال التحديدات التي تستعمل فيها ألفاظ مختلفة لم تعد ، كمن يترك مثلا لفظة العين في حديثه تؤخذ العين في حده ، فيجئ بدل اللفظ الدال عليها في التعارف بلفظ المظلمة بالحاجب . وكذلك الذي يأتي بدل الرثيلا بمعقبة اللسع ، وبدل المخ بغاذى العظام ، عادلا في أجزاء الحد أو في تسمية المحدود عن الأسماء المشهورة إلى هذه الأسماء .

ومن هذه الأسماء ما يقال بالاتفاق ، وقد صار الاسم فيه اسما لما يتفق فيه بالحقيقة ومنها ما يقال بالاستعارة وقد اشتهرت ، ومنها ما يقال باستعارة مبتدعة لم تشتهر ، ومنها ما يقال باشتقاق عن معان غير معادة الاشتقاق عنها ، مثل ما حكينا . ومنها ما هو أبعد من ذلك فلا هو مشترك ، ولا هو مستعار معروف ، ولا هو أيضا دال على تامة معنى مناسب

(١) باتصاله : باتصال د (٢) لأن : لأنه س || معناه : بمعناه ب ؛ معناه م (٤) لاحدا ولا محدودا : يشرح محدودا ب ؛ لاحدا ومحدودا ب س ؛ لاحدا ومحدودا سا (٥) يبنى : يبنى ن || أم : أمر ه || حاضنة : خاطئة د ، ن (٧) موجودة فيها : كذلك د ، ن || فيها : فيهما س || ولو : فلو ه || جنسا : جنسيا س ، ن ؛ أيضا ه (٨) وفي : أرفى د ، ن (٩) علمت : علم س || حال : حد س (١٠) لفظة : لفظ د (١١) فوجى : فوجريد سا || المظلة : المضلة ب ، د ، مع ه || بالحاجب : بالحاجة ن || الذى التى س ، حا (١٢) [ الرثيلا : اللعاب لسان العرب ] بمعقبة : بمعقلم م ؛ — د || بغاذى : بغاذية م || فى أجزاء ... المحدود : — د ، ن || تسمية : تسميته ه (١٣) الأسماء : — سا ، م ؛ + يوفى تسمية المحدود ، د ؛ فى آخر الجزء كان يوفى تسمية المحدود ن (١٥) ما يقال : + بالحقيقة ومنها وما يقال د ، ن | لم تشتهر : — س ، سا (١٦) باشتقاق : — د (١٧) فلا : ولاد ، م ، ن ، ه

للشيء وإن كان غير معتاد له بل يكون مستعاراً بالقياس إلى معنى عام جداً مثل إثباتهم بدل الشريعة بالمكيال أو المقدار أو المثال ، فإن هذا وما أشبهه لا يدل على خصوصية الشيء بوجه من الوجوه ، وأما الاستعارة فقد تدل ، فهذه وأمثالها مواضع تتعلق بوضوح اللفظ وإغلاقه .

- وموضع قد ورد له بهذه المواضع ، وهو أن ننظر هل حد الضد يلوح من حد الضد ؟  
 ٥ فإنه إذا أعطى شيء ذو ضد حداً ، ثم لم يلح منه حد الضد الآخر ، فليس ذلك بحد ؛ إذ حد الضد ضد لحد الضد . وقد يجوز أن يجعل هذا الموضع في الجدل موضعاً لاكتساب حد الضد وإثباته ؛ فإنه ربما كان أحدهما قد سبق إلى الشهرة ، وإن لم يسبق إليها سبق إلى التسليم ، فينتقل منه إلى الثاني . وأما في التحقيق ، فقد ظهر لك —  
 ١٠ حيث تكلمنا في " البرهان " — أن حد الضد لا يكتسب من حد ضده . على أنه وإن كان كذلك فيجب أن يلوح منه حد الضد ، فهو للإبطال نافع ، وإن لم يكن للكسب نافعاً في العلوم . فهذه كأنها مواضع لفظية .

وأما المواضع التي بعد ذلك ، فمن تعلقها بالبحث الثاني . فمنها أن يكون قد أخذ بدل الجنس شيء من المحمولات العامة ، أو شيء من اللوازم التي تلزم كل شيء كالموجود والشيء أو غير ذلك ؛ أو جنس بعيد أورد لادلى أنه جزء حد جنس قريب لا اسم له وأخذ ١٥ بدله حده ؛ بل إنما أورد مع إيراد الجنس القريب ، فكان فصلاً مستغنى عنه ؛ واشتمل الحد على تكرار ؛ ولو أنه أسقط لبقى الباقي قولاً خاصاً دالاً على الماهية .

ويجب أن تعلم أن هذا الموضع إنما يكون حقيقياً إذا كان العام المذكور مستغنى عنه ، فإن كثيراً من الأشياء لا يستغنى أن يؤخذ في حدودها الشيء والموجود ، كالمقولات

(١) له : — د ، ن || مثل : على س || إثباتهم : إثباتهم ن (٢) بالمكيال : المكيال د ، س ، ن || أو المقدار : والمقدار د ، س ، ن || فإن هذا : فهذا س ، هـ (٣) مواضع : لها مواضع س ، هـ (٦) مبه : معه س (٧) لحد الضد : الحد د ، س ، م ، ن || في الجدل : — م (٨) سبق . سبق ن (٩) لك : ذلك من م (١٢) كأنها : كلها س (١٤) شيء : شيء د (١٥) لا : — ن (١٥—١٦) لا اسم له . . . القريب : — س (١٦) فكان : وكان د ، س ، ن (١٧) ولو : ولو س || أسقط : سقط د ، ن ، سقوط م (١٨) مستغنى : ومستغنى م

وما هو أعم منها . والمثال المورد في التعليم الأول تحديد من حدد النفس بأنه عدد محرك لذاته ، ثم المحرك لذاته عندهم يطابق ماهية النفس ، لأن النفس تدل به على المحرك لذاته . فإن كان عددا فليس ذلك داخلا في مفهوم كونه نفسا ، فيكون ذكر العدد فصلا ، أى إن كان المحرك كالجنس القريب ولذاته كالفصل ، ولم يكن مجموعهما فصلا ؛ ولا مناقشة في الأمثلة ؛ أو لم يكن المحرك لذاته خاصا له . وكقول من حدّ البلغم بأنه أول رطوبة غير منهضمة ، فإنه ليس في البدن رطوبات غير منهضمة غير البلغم حتى يكون منها أول وثان ؛ فلما أن يكون الأول فصلا ، وإما أن يكون غير المنهضم فصلا .

وموضع آخر من أن لا تكون الزيادة الفصلية فصلا بحسب العموم ، بل يكون لحوقه بسبب الخصوص ؛ وذلك أن يكون لحوقه يجعل المعنى أخص ، وإن اتفق أن يكون مع ذلك واقعا في أنواع كثيرة من غير أن يعم شيئا منها ، مثل البياض إذا أخذ في حد الإنسان أو النور فيجعله أخص ؛ مع أن البياض من وجه أعم . وقد جعل مثاله في التعليم الأول أن يحد شيء بأنه حي ، وذو رجلين ، وذو أربع ؛ وهذا ليس الفساد فيه من هذه الجهة ، بل عسى أن يكون من جهة التناقض بالقوة ، فإن ذا رجلين وذا أربع لا يجتمعان معا في نوع واحد ، فيشبه أن يكون أريد فيه أن يحدد المستقل من الحيوان عن الأرض ، فقيل : إنه مشاء ذو رجلين ، وذو أربع ، على أن يعم أصناف الماشي وعلى أن القسامين كشيء عام لذوات الأرجل كلها المستقلة عن الأرض ، فيكون المحدد قد خصص الحيوان المستقل بذى الرجلين ، وذى الأربع ، وهو أعم من ذلك ؛ فإن منه أيضا ما هو ذوست أرجل ، وذو ثمان أرجل ، وذو أرجل كثيرة العدد ، وهو يقصد أن يشمل تحديده

( ١ ) بأنه : بأنها م ، هـ || محرك : متحرك نج ( ٢ ) به : بهام ( ٤ ) مجموعهما : لمجموعهما م ( ٥ ) له : — هـ || وكقول : ولقول سا ( ٥ ) بأنه : أنه د ؛ لأنه ن ( ٦ ) فانه سا ، م ؛ لأنه ن || منها : فيها م ، سا ، هـ ( ٧ ) فلما : وإما ب ، د ، سا ، م ، ن || المنهضم : المنهضمة سا ، م ( ٨ ) الفصلية : الفضيلة م || يكون لحوقه : — س ، هـ ( ٩ ) بسبب : بحسب م ، هـ || أن : أنه ب ، ن ، هـ || يكون لحوقه : — سا ، م ( ٩ — ١٠ ) يكون مع ذلك واقعا : وقع د ، سا ، م ، ن ( ١٠ ) من غير : فلان || البياض : الناس د ( ١١ ) الإنسان : إنسان د ، سا ، ن || النور : نور د ، ن || البياض : — أنه د ، ن || مثاله : أمثاله ب ( ١٣ ) أن يكون : — د ، ن || فإن : وإلا م || وذا : وذو هـ || لا : — س ( ١٤ ) أريد : أزيد د ، م ، هـ || المستقل : المستغل د ؛ المستعمل م ( ١٤ ) فقيل : فيقال ن ( ١٥ ) إنه : له م ، هـ || أن : أنه ن || يعم : يعلم م || وعلى : على ب || كشيء : لشيء م ، سا ( ١٦ ) المحدد : المحدود سا ، ن هـ



على كل ماش ، فيكون حينئذ هذا الحد فاسداً من جهة أن الفصول أخص من المحدود ، ومخصصة للمحدود . ويجوز أن يكون وقع في النسخة تحريف ، أو أريد أن يحد المستقل من الحيوان ، فقيل : حى ، ماش ، ذو رجلين أو ذو أربع ، فغلط وكتب ذو أربع ، حينئذ يكون التحريف في النسخة .

- وموضع آخر أن يكون قد أخذ شيئاً واحداً مكرراً بالفعل أو بالقوة مرتين . فمن ذلك ٥ أن يكون التكرير من جهة اعتبار المحدود وجزء الحد ، كمن يقول : إن الشهوة توقان إلى اللذيذ ، فإن التوقان هو الشهوة نفسها . ومن ذلك أن يكون جزء الحد قد أخذ في الحد مرتين : إما بالقوة ، فكما قيل في المثال المذكور من أن الشهوة توقان إلى اللذيذ ، واللذيذ متضمن في حد التوقان ، فيكون كأنه قال : إن الشهوة انبعاث إرادة لذية إلى لذية . وإما بالفعل ، وإنما يقع ذلك حيث يستعمل اسمان مترادفان ، كقولهم : إن الحركة زوال ١٠ وانتقال من مكان إلى مكان ، والزوال والانتقال اسمان مترادفان .

- وليس لطاعن أن يطعن فيقول : إنك إذا قلت مثلاً إن الإنسان حيوان مشاء ذوقائمتين ، فقد قلت : الإنسان حيوان إنسان ، إذ المشاء ذوقائمتين إنسان . وإنما لم يكن له أن يقول ذلك ، لأن المشاء ذوقائمتين يدل على الإنسان بحسب اللزوم لا بحسب الترادف ، ولا بحسب التضمين . وقد عرفت ذلك في مواضع أخرى . وكلامنا هذا إنما هو ١٥ من حيث تكون الدلالة الموجبة للتكرير بحسب الترادف ، أو بحسب التضمين . وأما إذا قلنا حيوان ، فما قلنا فيه مشاء لا بالترادف ولا بالتضمين ، وكذلك إذا قلنا مشاء ، لم نقل فيه "ذوقائمتين" لا بالترادف ولا بالتضمين . وإنما يكون التكرير مثل قول من يقول : إن الفهم هو محدد الموجودات وعالم بها ، وليس مفهوم المحدد ههنا إلا مفهوم العالم بها ؛

(٢) المستقل : المستقبل (٣) وكتب : فكتب سا (٥) أو بالقوة : وبالقوة د ، م ؛ والقوة ن (٦) التكرير : الكررد || وجزء : جزء هـ (٨) قيل : — ن (٩) متضمن : مضمين ح ، س ، هـ (١٠) وإنما : فأنما س ، م ، ن ، هـ || يقع : وقع د ، ن || ذلك : هذا ن (١٢) لطاعن : للطاعن ن (١٣) قلت : + أن س ، هـ || حيوان إنسان : أشياء س (١٤) يقول : يقال هـ || على : + أن ن (١٥) هذا : — د ، س ؛ ههنا م (١٦) من : — سا ، م ، ن (١٧) وكذلك : فكذلك ب || إذا : إذا هـ (١٨) لا : — ب ، د || يقول : قال ن (١٩) محدد : تحدد ؛ محدد سا || بها : — ب ، س ، سا ، م ، هـ

وهذا بالترادف . ومثل قول القائل : إن البرد عدم الحرارة بالطبع ، فإن العدم هو في كل موضع بالطبع ، لأن العدم أن يبقى الطبع ولا شيء آخر . إنما الملكات هي التي تستفاد من خارج ؛ فقوله بالطبع مكرر ، فإنه مضمون في العدم بالقوة .

وموضع مجانس لهذه المواضع ، وهو أن تكون الزيادة المخصصة هي نوع ، فيكون قد اجتمع فيه التخصيص والتكرير ، إذ الجنس مضمن في طبيعة النوع . وهذا كقول القائل : إن الدعة انتقاص الأشياء الموافقة الواجبة ؛ فإن الواجبة تخصص المحدود ، ومع ذلك فإنها نوع من الموافقة ، فتكون الموافقة مضمنة فيه ، فتكون مقولة بالقوة مرتين . وهذا كقول من يقول : إن الحيوان جسم ذو نفس إنسان ، فيكون خصصه بالزيادة ، ويكون قال شيئا مرتين ، لأن الإنسان متضمن لمعنى الحيوان .

(٢) إنما : أن س (٣) مضمون : متضمن ن (٥) اجتمع : أجمع ب  
(٨) الحيوان جسم : الجسم حيوان س

## الفصل الثاني

## فصل (ب) في مواضع إثبات الحد وإبطال الخاصة

وأما النظر ليس في أنه هل أجاد الحد ، بل في أنه هل حد ، فأول الموضوع في ذلك أن ننظر هل حدد بأمور هي أقدم في المعرفة والطباع من المحدود ، فإنه كذلك ينبغي أن يكون ، لأن الأمور المأخوذة في الحد يجب أن تكون مقومات لماهية المحدود ٥ فيجب أن يكون أقدم منه بالطباع . وأيضا يجب أن تكون معرفةً لماهيته ، فيكون أعرف عندنا ، ولما كان في طباع المحدود النوعي ما <sup>ويؤمر</sup> يؤمره ، ومنه يتوصل إلى معرفته ، كما قد طلبته .

وظاهر من أصول عرفتها أن جمع ذلك في قول هو حد الشيء ؛ فإذا كان ذلك حدا ، ثم كان المأخوذ عما ليس أقدم من المحدود وأعرف منه حدا ، كان للشيء الذي له ذات ١٠ واحدة حدان ، وهذا هو المحال . والأعرف إما عندنا ، وإما على الإطلاق ، وهو الذي يجب في نفسه أن يكون أعرف . ونحن إذا عرفنا الشيء ، فربما عرفناه بما هو أعرف في نفسه ، بأن تقول مثلا : إن الخط هو الذي مبدؤه غير منقسم أو الذي مبدؤه نقطة . على أنا نأخذ ههنا على ما هو المشهور من أن النقطة أقدم بالذات من الخط ، وكذلك الخط من السطح ، والسطح من الجسم . وربما عرفناه بما هو أعرف عندنا ؛ وليس أعرف على ١٥ الإطلاق ؛ كما قد نعرف الخط بأنه الذي طرفه نقطة . وإذا سلمنا هذا المسلك ، لم تكن

(٢) وإبطال : وإطاله د ، سا ، ن ، هـ (٥) لأن : لأن د (٦) فيجب أن يكون :  
 فيكون د ، ن (٩) جمع : جميع د ، سا ، ن || فاذا : فان نج (١٠) ذات :  
 ذوات س || حدان : وحدان م (١١) وهذا هو : وهو د ، س ، ن ، هـ || المحال : محال ن  
 (١٢) أعرف : — سا || ونحن إذا : فيهما د ، ن || وربما عرفناه : — د ، ن  
 (١٤) نأخذ ههنا : نأخذها هنا ب ، ن || ههنا : — هـ || ما هو : تأمل ن (١٥) وربما :  
 ربما هـ || وربما عرفناه : ومرة يعرف الشيء د ، ن || عندنا وليس أعرف : — س  
 (١٦) قد : — ن

محددتين بالحقيقة ، بل واسمين ، أو مستعملين وجهاً آخر من شرح الاسم ، إن كان ههنا شيء غير الحد الحقيقي وغير الرسم .

وإنما يكون الحد حقيقياً إذا كان مما هو أعرف عندنا وأعرف على الإطلاق . ويشبه أن يكون المتأني بذهنه للتحديد أعلى رتبة ، وأوفر دربة من المتأني بذهنه للرسم ؛ ويكون المستعدون لفهم الرسوم دون الحدود هم الذين دربتهم أقل ، ومعرفتهم أندر .

ولو كان كل ما هو أعرف عندنا يبدأ للتحديد ؛ أمكن أن يكون للشيء الواحد حدود كثيرة بحسب الأعراف عند كل حاد ؛ فكان واحد يحد الإنسان بأنه : حيوان مستعد للفلاحة .

وربما كان الشيء أعرف في سن الشباب ؛ ثم يصير غيره أعرف في سن الحنكة .

وموضع مناسب لهذا ، وهو أن يكون الشيء المتحصل الذات ؛ المستقر الماهية ١٠ قد عرف بشيء غير متحصل الذات ولا محدودها ، ولا مستقر الماهية ؛ مثل من يعرف الصحة بأنها مقابلة المرض ؛ والصحة متحدة ، والمرض شيء في التغير وعدمى الذات . وكذلك من حدّ البحر بأنه : عدم العمى ؛ والعمى عدم ، وليس له ذات متحصلة .

ومواضع أخذ ما ليس بأعرف ثلاثة : أحدهما أن يكون المأخوذ مساوياً للحدود ١٥ أو المرسوم في الجهالة ؛ كالضدين من المتقابلات ، فإنه ليس أحدهما أعرف من الآخر ، وليس تعريف أحدهما بالآخر أولى من تعريف الآخر به ، مثل أنه ليس تعريف البياض والخير بأن ذلك ليس بسواد وهذا ليس بشر ، أعنى الشتر المقابل كالزيلة ، لا العدمى

(١) أو مستعملين : ومستعملين ب ، س ، م (٣) مما : ما ب ، د (٤) المتلق : المتلق سا ، م || المتلق : المتلق سا || للرسم : الرسم ب ، سا ؛ للرسم ه (٥) لفهم : لفهم د ، ن || أندر : أبرز م ، ن (٧) فكان : وكان سا (١٠) يكون : — د (١١) ولا محدودها : — سا || محدودها : محدود د ، ن || من : أن س (١٢) مقابلة : متقابلة ه (١٢) شيء : الشيء د (١٤) أخذ : — د ، ن || للحدود : للحد ه (١٥) أو المرسوم : والمرسوم د ، سا ، م ، ن || الجهالة : المعرفة ن (١٦) وليس : فليس سا ، م ، ه || أولى : أرفق ن || ليس : — ه (١٧) العدمى : العدم ن

الذى يؤخذ في تحديده مقابله الذى هو الملكة ، بأولى من أن يقال ، بل السواد هو الذى ليس ببياض ، والشر هو الذى ليس بنحير .

وأما الملكة والعدم ، والموجبة والسالبة ، فتحديد الوجودى منهما مما يتم بنفسه ، لأنه معقول بنفسه ، وبفعله وانفعاله وخواصه . وأما العدمى والنافى السالب ، فإنما يتم تعريفهما بالوجودى ، فلا يمكن ان نتصور العمى إن لم نتصور أنه للبصر ، فيقال إن العمى عدم البصر ، لا كالبصر الذى تعرف حاله وطباعه ، وإن لم تلتفت إلى أنه عدم ألبتة في شخص .

وأما المتضايقان فلا بد أن يدخل أحدهما في حد الآخر ، إذ كانت ماهيته مقولة بالقياس إلى الآخر ؛ ولكن ينبغى أن يؤخذ بعضها في حدود بعض على الوجه الأوفق ؛ وهذه لفظة التعاليم الأولى . ومعنى جملة ذلك القول أنه : لما كان كل واحد من المتضايقين ومقول الماهية بالقياس إلى الآخر ، فلا بد من أن يؤخذ كل في حد الآخر ؛ لكنه وإن كان ذلك كذلك ، فإن الآخذ لأحدهما في حد الآخر أخذا جزافا بلا تدبير ، يمكن أن يقال له إنه قد عرف الشيء بما ليس أعرف منه ، بل هو مثله ؛ فيجب أن تدبر في ذلك تدبيرا يوافق وترك هذا التدبير إلى أفهامنا .

١٥ فنقول : إن المتضايقين يكون لهما ذاتان فيهما الإضافتان ، فإذا كان التعريف ساذجا ، فقيل : ما الجار ؟ فقيل : الذى له جار ، لم ينتفع بذلك ، وخصوصا إذا كانا كلاهما مجهولين . ولكن إذا أخذ أحدهما من حيث هو ذات ، ومن حيث له مع

( ١ ) تحديده : تحديده || بل : بأن نجح ؛ — ن ( ٣ ) منها : منها ب ، د ، ن || مما : ما س ( ٤ ) معقول : مفعول د ؛ بقول ه || فانما : إيمان ( ٥ ) تعريفهما : بتعريفهما ه || فيقال إن : فيكون د ، ن ( ٦ ) عدم البصر : عدما للبصر د ، ن ( ٨ ) المتضايقان : المتضايقات نجح ، ه ( ١٠ ) ومعنى : ومع ن . || جملة ذلك القول : كلامه د ، ن || كل : — ه || واحد : — ن || مقول : مقولة د ( ١١ ) كل : + واحد م ( ١٢ ) لأحدهما : أحدهما ن ؛ أحدهم || الآخر : آخر ب || أخذا : أخذ د ؛ حدا سا || يزال له إته : يكون د ، ن ( ١٣ ) قد : — م ( ١٤ ) أفهامنا : أوهامنا م || لهما : لها د ( ١٥ ) فإذا : فان س ( ١٦ ) ساذجا : شارحاس || فقيل : فيقال ن || فقيل : ما الجار سا ؛ الجار م ( ١٧ ) ولكن : لكن س ، ه

الذات حال إن كان هو بها معدا للإضافة ، فيؤخذ يمكن أن يعرف به الآخر ، فيقال مثلا :  
 إن هذا المسمى جاوا ، فيؤخذ من حيث هو مسمى جارا ؛ ثم يقال : هو إنسان ، فيؤخذ  
 من حيث هو إنسان ؛ ثم يقال : ساكن دار ، فيؤخذ أيضا مع الإنسان هذه الحال .  
 ثم يقال : تلك الدار أحد حدودها هو بعينه حد دار إنسان آخر ، هو الذي يسمى جار  
 له ، فتبين به العلاقة ، فيكون قد أخذ الجار من حيث الشيء مسمى به ، ودل على الحال  
 التي له ، ودل على آخر ، وانعقدت في النفس صورة الإضافة والمتضايين ، وعلمنا معا ؛  
 فلم يؤخذ أحدهما في حد الآخر على أنه جزء حده ، فإنك تجدد جميع أجزاء هذا الحد مستمرا  
 من غير أخذ المحدود من حيث هو مضاييف فيهما ، بل إن كان ولا بد فمن حيث هو مسمى  
 أو من حيث هو ذات بحال أخرى ، ولو أنه أخذ في حده وجعل جزء حده لاهل هذه الجهة  
 لكان أعرف منه ، ومعروفا قبله ، وليس معروفا معه فهذا موضع من هذه المواضع .

وموضع آخر هو أن يكون الشيء قد أخذته في حد نفسه على سبيل التضمين من  
 حيث لا تشعر به فيكون قد عرف الشيء بما ليس أعرف ، كقولهم في حد الشمس : إن  
 الشمس كوكب يطلع نهارا ؛ ثم النهار حده أنه زمان حركة الشمس فوق الأرض فيكون  
 كأنه قال : إن الشمس كوكب يطلع زمان كون الشمس فوق الأرض .

وموضع آخر أن تؤخذ الأمور المتساوية في الترتيب تحت جنس واحد بعضها في حد  
 بعض . وهذا الموضع يدخل في تعريف الشيء بما ليس أعرف منه . ومثال هذا الموضع  
 قول من قال : إن الفرد هو الذي يزيد على الزوج بواحد ، فقوله هذا في تعريف الفرد ليس  
 بأولى من أن يقال في تحديد الزوج : إن الزوج هو الذي يزيد على الفرد بواحد .

- (١) معدا : معدس ، سا ، م ، ه || يعرف : — س || فيقال : فقد قال م  
 (٢) فيؤخذ : ويؤخذ م (٤) تلك : ملك سا || أحد : حد س || هو : — سا  
 (٥) فتبين : تبين س ؛ فتبين ه || الحال : الحدب (٦) التي : الذي ب ، س ، سا ، م ، ه  
 || آخر : الآخر ه || وانعقدت : فانعقدت د ، سا ، ن (٧) تجدد : — س ؛ تحذف سا ، م  
 || مستمرا : مستمر س (٨) مضاييف : مضاف د ، ن || فيهما : فيها س (٩) ولوانه :  
 أرأنه د ، ن || وجعل : أو جعل د ، ن || على — س (١٠) قبله : قبل د || وليس :  
 ليس س ، سا ، ه || فهذا موضع : وهذا ن (١١) أخذته : أخذ من حيث لا يشعر به د ، ن  
 || التضمين : التضمن د ، س ، ن ، ه (١١—١٢) من حيث لا تشعر به : — د ، ن || به : — سا  
 (١٦) بما : ما م || ليس : — || ومثال : مثال س (١٧) فقوله هذا في تعريف الفرد  
 ليس : فليس د ؛ فليس ذلك ن (١٨) في تحديد الزوج إن : — د ، ن

- وموضع آخر يؤخذ فيه المحدود نفسه في حد نفسه ، بسبب ما هو أخص منه ؛  
وتحتته بأن يكون قد أخذ نوعه أو جزء نوعه في حده ، كقوله : إن العدد الزوج هو المنقسم  
بنصفين ، والنصفان من جملة الاثنين ، والاثنان نوع في ظاهر الأمر من الزوج .  
وكذلك لو قيل : إن الزوج هو المنقسم بمساويين ، فإن الثنية ، والاثنينية ، تحت الزوج ؛  
وهذا على ظاهر المشهور . وأما في الحقيقة ، فليست الزوجية فصلا للعدد ، ولا جلسا  
لأنواعه . وقد علم هذا من مواضع أخرى ، وعلم أن الزوجية من اللوازم الغير المقومة  
لأنواع العدد . لكن الاشتغال بتحقيق الأمثلة مع الوقوف على الغرض فضل .

ومثال آخر لهذا الموضع ، أن الخير فضيلة ؛ فيكون قد جمع هذا أن جعل الخير مذكورا  
في الفضيلة بالتضمن ، وجعل الخير تحت الفضيلة .

- ومن مواضع إغفال الواجب والعدول عنه ، أن يكون الجنس قد أغفل وذكر الفصل ،  
فقيل مثلا في حد الجسم . : إنه ذو ثلاثة أبعاد ، وأغفل الشيء الذي هو ذو الأبعاد  
الثلاثة . وقد علمت ما في ذلك ، وعلمت أيضا أن الماهية المشتركة يدل عليها الجنس .

- ومن مواضعه أن يكون قد ترك بعض الفصول ، فقيل مثلا : إن الكاتب  
هو الذي يحسن أن يخط ، فإنه أيضا الذي يحسن أن يقرأ . وإذا تركت القراءة في التحديد  
فقد ترك فصل غير مضمن فيما سلف ، وهو محتاج إليه ؛ وإن كان القول الأول ربما ساوى  
في العموم .

وموضع يقابل هذا ، وهو أن يزيد شيئا ، وإن كان مساويا ، على أنه فصل ، وإنما  
يكون بالعرض ؛ كقول القائل للطبيب إنه الذي يحدث الصحة والمرض ، وإحدايه  
للمرض بالعرض .

(٢) في حده : — ٥ (٣) والنصفان : النصف ن ؛ أو النصفان ه (٤) وكذلك :  
فكذلك س ، ه || قيل أن : قال د ، ن (٥) وهذا على : هذا وعلى د ، ن || على : على سا  
|| المشهور : الأمر سا (١٤) الذي : — سا || التحديد : الحدم (١٥) فصل :  
فصلاد ، ن || مضمن : متضمن ن || محتاج : محتاج س (١٧) مساويا : + له ه (١٨) كقول  
القائل : كقوله د ، ن

وموضع آخر أن يكون قد ذكر الجنس ، ولكن البعيد ، وأخف القريب ، فيكون  
أخف الماهية ؛ كما علمت فيما سلف : من أن وضع البعيد وحده إغفال وإهمال للماهية  
المشتركة . وإذا وضع الجنس القريب ، فقد تضمن كل الأمور الذاتية التي من فوق ،  
فيجب إما أن يرتب القريب ، أو إن رتب البعيد أودف بجميع الفصول التي من فوق ، إلى  
٥ أن ينهى إلى فصل جنسه للقريب .

ويتلوهما موضع من جهة الفصول ، بأن يكون قد أغفلت أصلا ، أو يكون قد ذكر  
ما ليس بفصل مكان الفصل . ومما يدخل في ذلك موضع من اعتبار المقاسمة ؛ فإنه يجب  
لكل فصل أن يكون له في الجنس قسم ، إما محصل كما المفرق للبصر تحت اللون ،  
أو غير محصل ، كما الناطق وغير الناطق تحت الحيوان ؛ فإن الغير الناطق فصل قسم للناطق  
تحت الحيوان ، فإذا كان لا يوجد لما أورد فصل قسم ، فليس ذلك بفصل . وما كان  
١٥ هكذا لم يحدث طبيعة أخص من الجنس ، فلم يحدث نوعا . وكل فصل إذا قرن بالجنس  
أحدث لا محالة نوعا .

وموضع آخر في اعتبار الفصول ، وهو أن يكون المورد على أنه فصل ليس يدل إلا على  
للسلب المجرد ، مثل قولهم : إن الخط طول بلا عرض ، وذلك لأن هذا يوجب أن يكون  
الجنس مشاركا لنوعه ؛ فإن الجنس كالطول إذا نظر إلى طبيعته ، لم يكن له عرض ، فإنه  
١٥ إذا نظر إلى طبيعة الطول ، وكان له في حد طبيعته العرض ، كان حينئذ العرض داخلا  
في طبيعته الطول ، أو لازما له ، فكان لا يكون طول إلا وله عرض ، فاستحال أن يكون  
طول ما بلا عرض ؛ فإذا طبيعة الجنس — مجردة أيضا — طول بلا عرض ، فكان

(٢) من أن : فإن د ، ن || البعيد : البعد (٣) فقد : قد س ، ن (٤) أو إن : وإن ن  
(٥) فصل جنسه : جنس فصله سا (٦) ويتلوهما مواضع : ومواضع تتلوهما س || أو يكون :  
ويكون س (٧) يدخل : يدل د ؛ يدل على ن (٨) له : + فصل ه || كما المفرق :  
كالمفرق ه || المفرق : للمفرق ن || للبصر : — سا (٩) الناطق : للناطق ن || فصل : — د ||  
قسم : قسم د ، م || للناطق : — د ، ن (١٠) الحيوان : + الناطق ن || فصل : فصلا نج ،  
د ، م ، ن ، ه || قسم : قسياب ، سا ، م ، ه (١١) هكذا : كذا د ، ن || الجنس : الجسم م  
(١٥) كالطول : كالطول م (١٦) الطول : — ن || وكان : فكان سا ، م (١٧) طبيعته :  
طبيعة ب ، سا ، ن || أو لازما : ولازما د ، ن || فكان : وكان ه || فاستحال : واستحالة د ؛  
استحال ن (١٨) أيضا طول بلا عرض : — د ، ن



أيضا طبيعة الجنس وطبيعة النوع الذي هو الخط — وهو الذي هو طول بلا عرض —  
واحدة ، اللهم إلا أن نغني بقوله : « بلا عرض » ، أمرا مقابلا للعرض ، لاسلبا ،  
وهذا الكلام يلزم أصحاب الصور إذا قالوا هذا القول لوما شديدا ؛ فإنهم يضعون للطول  
لأنه جنس ، طبيعة مفردة قائمة ؛ فذلك الطبيعة بماذا تفارق النوع الذي هو الخط الذي  
لا عرض له بعد مشاركته إياه في أنه طول بلا عرض ؟ ونغني ههنا بالطول مجرد امتداد  
في جهة واحدة من غير التفات إلى حال انقسامه في غير تلك الجهة ، حتى إن مجرد هذا  
القول لا يمنعه انقسام ما سمي طولاً في غير تلك الجهة ، ولا يوجبه . فإنه لو كان معنى  
الطول أنه امتداد غير منقسم في جهته ، كان قولنا بلا عرض حشواً . فيجب أن يكون  
معنى الطول أعم من قولنا امتداد واحد لا ينقسم في غير تلك الجهة . ومعنى الامتداد حشو  
ما بين طرفين — أي طرفين كانا — فإن كان الطرف منقسماً ، كان الامتداد منقسماً في غير  
جهته ، وإن لم يكن منقسماً ، لم يكن الامتداد منقسماً في غير جهته . لكن لفائل أن يقول :  
إن هذا يلزم أيضا أصحاب المثل ، وذلك أنهم إذا قالوا : إن الخط طول بلا عرض ،  
شارك الجنس النوع ، وإن كان الجنس مفردا ولكن موجودا في الجزئيات ، إذ طبيعة  
الجنس موجودة لا محالة ، إذا كانت طبيعة النوع موجودة . ثم النظر إلى الطول من حيث  
هو طول ، هو غير النظر إليه من حيث هو خط أو غيره ، فيكون حينئذ تلك الطبيعة لا تخلو  
إما أن تكون ذات عرض ، أو لا تكون ؛ فإن كانت ذات عرض أو لم تكن ، عرض المحال  
الذي ألزمه أصحاب الصور . فقول في جواب ذلك : إن تلك الطبيعة لا توجد واحدة حتى  
تكون إما ذات عرض أو لا عرض لها ، بل منها في الوجود ماله عرض ، ومنها مالا عرض

( ١ ) الذي هو : الذي ب ، س ( ٢ ) بقوله : مقولة ه ( ٣ ) الكلام : كلام ب ، س  
|| الصور : + أكثر د ، ن ؛ إذا : إذ د ، س ، ن || للطول : الطول د ، ن ( ٤ ) مجرد امتداد :  
مجردا امتدادا ب || امتدادا د ( ٧ ) يمنعه : يمنع س ، ه ؛ اتبعه د ، ن ( ٨ ) في جهته : في غير جهته د ، ن  
|| جهته : جهة س ، ه ( ٩ ) واحد : — س ( ١٠ ) طرفين : الطرفين س ، ه || كان : — س  
( ١٠ — ١١ ) منقسما في غير جهته : — ب ، د ، سا ، م ، ن || لكن : ولكن س ( ١٢ ) أنهم : لأنهم د ،  
سا ، م ، ن ، ه ( ١٣ ) شارك : يشارك س ، ن ( ١٤ ) لا محالة : — ب ، سا ، م || موجودة : +  
لا محالة ب ، سا ، م ( ١٥ ) هو خط : هي خطان ( ١٦ ) كانت : كان سا ( ١٧ ) ألزمه :  
ألزمته د ؛ ألزمه س ، ه || فقول : وموضع آحرم ( ١٨ ) منها : يلزمها د ، م ، ن || الوجود :  
+ أن منها د ، م ، ن || ومنها ما : ومنها د

له . وأما إن أخذت الطبيعة من حيث هي تلك الطبيعة ، كانت تلك الطبيعة فقط . وأما أنها بلا عرض ، أو مع عرض ، فهو أمر غير اعتبارها من حيث هي تلك الطبيعة ؛ فإنها من حيث هي تلك الطبيعة لها معنى آخر غير تلك الطبيعة ؛ وهذا أمر قد هرفته مرارا .

ثم لتأخذ هذه الطبيعة واحدة . ولا شك أنها إن وجدت واحدة ، وجدت واحدة في التوهم ؛ ومن حيث هي في التوهم واحدة ، فهي بالقوة ذات عرض ، وإن عدمت العرض ، أهني بحسب الحمل والمطابقة لما في خارج . وأما الخط ، فهو الذي ليس في قوته ذلك ، ولا توجد ذات واحدة هي طول — أخذته جنسيا أو خطيا — ذلك الطول يقارن العرض مرة ، ولا يقارنه أخرى . فبذلك يفرق النوع من الجنس .

وأما الطول الصوري ، فهو — على قولهم — ذات واحدة قائمة مفارقة ، ولا تصلح أن تجعل بالقوة مقارنة للفصل ألبتة ؛ فإن الذي بالقوة سيخرج بالفعل ، ولا يجوز أن يخرج العرض واللاعرض معا بالفعل ، ولأن يتعاقبا على الشيء الواحد ، فيكون الطول مرة مقارنا لما لا عرض له ، ومرة أخرى هو بعينه مقارن لما له عرض ، فيكون الطول الجنسي غير موجود مفارقا ألبتة . بل إنما الموجود أحد النوعين ، ولا يعمهما جميعا في وقت واحد ؛ وهو واحد في ذاته على ما يضعونه .

ولكن لقائل أن يقول : إن كان ما أورد من العذر عذرا لمن لا يرى مذهب الصور ، ليكون عذرا لمن عدل في أول الكلام واستقبح صنيعه ، ثم انتقل عنه إلى أصحاب الصور ؛ فنقول : إنه إذا كان الساب المورد سلبا عاما لما بالقوة ولما ليس بالقوة ، فليس هو عذرا لأحد . فإن كان السلب سلبا للقوة والفعل جميعا ، كان هناك شيء زائد على السلب المطلق ،

(١) هي تلك : — س (٢) هي : — ب ، د ، س ، م ، ن (٤) ثم لأخذ : ولأخذ سا ، م || إن : — ب || وجدت واحدة : — ن (٥) في التوهم : — د ، ن (٦) ليس : + له سا (٧) طول : — س || أخذته : أخذ به ه (٨) يقارن : يفارق د ، ن ه || يفرق : يعرف ب ، د (٩) الصوري : الضروري ب (١٠) سيخرج : يستخرج ب ، د ، سا ، ن (١١) الواحد : — ن || الطول : طول ب ، ن || لا : — سا (١٢) هو : — س || مقارن : مقارنا س ، ه (١٥) العذر : العدد سا ، م || الصور : الصورة س (١٦) واستقبح : واستنجد د ؛ واستقبح ه || صنيعه : — د ؛ صيغة ه || ثم انتقل : وانتقل سا || الصور : — د (١٧) سلبا : سالبان || عاما لما : — د ، م ؛ عاما ه || ولما : وما س (١٨) لأحد : لأخذ سا || فإن وإن د || (١٨) كان : — س

فيكون ذلك عذرا لمن سلب العرض عن الخط سلبا بهذه الصفة . وإنما كان الإنكار على من لم يزد على مجرد السلب فقط . وبالجملة فلا بد من السلب في كل قسمة للجنس ، ولكن يجب أن يكون سلبا مقابلا للفصل ، فبما أن ذلك الذي هو إيجاب في الفصول هو إيجاب لازم في الطبع ، فكذلك يجب أن يكون ما هو سلب منها سلبا لازما في الطبع .  
وجميع المعاني العدمية تحد بالسلب لا محالة .

- ٥ ويعرض ههنا شك ، وهو أن المعنى العدمي يكون الفصل فيه سلبا مع قوة ، فبماذا يفارق جنسه ؟ فنقول : إن أجناس المعاني العدمية معان عدمية ، كالسكون فإنه عدم الحركة فيما من شأنه أن يتحرك . لعدم الحركة كالجنس له ، وهو بالقوة مقارن لفصلين : أحدهما القوة على الحركة ، وإذا اقترن به كان سكونا ، والآخر اللاقوة عليها ، وإذا اقترن به كان نباتا ما غير السكون ، وتكون القوة التي تقارنه في القسم الأول وتكون فصلا ، ليست قوة منسوبة إلى ذلك العدم الذي هو كالجنس ويقوى على الفصلين ، بل قوة هي في موضوع ذلك العدم . فإذا جرد عدم الحركة ، كان بالقوة مقارنا لهذه القوة ، وكانت هذه القوة غير قوية على مقارنتها بالقوة لطبيعة ذلك العدم ، وكانت التي توجد لتلك الطبيعة بالفعل مطلقا ، قوة على هذه القوة .

- ١٥ وموضع آخر . مواضع التخليط في الفصل ، أن يكون قد وضع النوع مكان الفصل كما لو قيل في حد التعبير : إنه شتم مع استخفاف ؛ فإن الاستخفاف نوع من الشتم ، لا فصل للشتم ؛ فإن الاستخفاف أول مؤذ للخاطب يدل على قلة خطره ، وهو نوع من الشتم ، لأن الشتم قول مؤذ للخاطب يدل على عيب فيه ، وقلة الخطر نوع من العيب . وكثيرا ما يكون فصل النوع كنوع لفصل الجنس .

(١) لمن : لكل من د ، هـ || سلب : يسلب د ، سا ، م (٢) لم : — د ، ن (٣) إيجاب لازم : وجوب لازم د ، ن (٤) سلب : — سا || منها : منهما هـ (٦) ويعرض : + من س || شك : + آخر سا ، هـ || فبماذا : فبماذا إذا س (٧) معان : معان ب ، م ، هـ (٨) لفصلين : للفصلين د ، ن (١٠) ما : — ب || وتكون : وتلك م || القوة : للقوة س || القسم : الجسم ب ، س (١١) ويقوى : وهو يقوى م (١٣) قوية : فوته م ، هـ || وكانت : وكان د ، س ، ن (١٥) في الفصل : بالفصل م (١٦) حد : — س || مع : من د || فإن : كان د ، سا ، ن || نوع : نوعا د ، ن ، هـ (١٧) فصل : فصلا د ، ن || مؤذ : مفرد د (١٨-١٩) قلة ... يدل على : — د

وموضع آخر من ذلك مأخوذ من وضع الجنس مكان الفصل ، وهو كما يقول قائل :  
 إن الفضيلة ملكة مجودة ، والمحمود جنس للفضيلة ، لا فصل لها . وأما قياس المحمود  
 إلى الملكة ، فقد يجوز أن يظن أنه له على قياس الفصل ، وإن كان قد يقال على غير  
 الملكة ، فإن من الفصول ما هو كذلك كالمقسم بالتساويين ، فإنه قد يقع في غير جنس  
 العدد ؛ وهو مع ذلك فصل يقوم مع العدد الزوج ، وإن كان الزوج بالحقيقة ليس نوعا  
 لعدد ، بل عارضا يوجد فيه . وذلك مما لا يختلف بحسبه هذا الحكم ، فحكم الملكة  
 والمحمود واحد في أن كل واحد منهما يؤخذ من غير الآخر ، إذ ليس كل ملكة مجودا ،  
 ولا كل مجود ملكة . لكن الملكة ليس فصلا عند التحقيق للمحمود ، وذلك مما لا يشك  
 فيه ، لأن المحمود ليس نوعا من المقولات العشرة ، ولا واحدا منها ، ولا يدل على ماهية  
 شيء بشركة أو عموم حتى يكون جنسا ، بل يدل في كل ما يلحقه ويعرض له على تمييز  
 وتفريق تستفاد بهما الإثنية . فإذن لا سبيل إلى أن نجعل الملكة فصلا والمحمود جنسا ؛  
 وسبيل إلى أن نجعل الملكة جنسا والمحمود فصلا .

وأما كون المحمود جنسا للفضيلة ، فليؤخذ مساهلا فيه ، وبحسب المشهور .  
 وأما التحقيق ، فقد علمته في الفن الثاني من هذه الصناعة ، وحيث علمت في اعتبار  
 الفصل ، وهو حين أوصيت بأن تنظر كي لا يكون تمييز ما وضع فصلا تمييزا مساويا لا يعم  
 أي شيء اتفق مما يوصف . فإن الفصل يدل أي شيء من جهة ما يميز ، وعلى أي شيء  
 من جهة ما يعم ، فلا يتناول واحدا بعينه ، بل يتناول أي شيء كان مما يميز به .

ويشبه أن يكون المفهوم من أي شيء من جهة ما يعم مندرجا في أي شيء من جهة  
 ما يميز . فإنه إذا سأل مسائل فقال : أي شيء كذا من باب كذا ، فكأنه سأل : أي شيء

(١) وضع : موضع سا (٢) والمحمود : والمحمود سا ، ن ؛ - د || لا : التي لان  
 (٣) يظن أنه له على : يكون د ، ن (٤) بالتساويين : بتساويين من (٥) يقوم : مقوم د ، هـ  
 || نوعا : ينوع هـ (٦) وجد : يؤخذ هـ || بما : بماء (٧) ملكة : بملكة د || للمحمود : - ن  
 (٨) يشك : شك : د ، س ، سا ، ن ، هـ || العشرة : العشر د ، ن (٩) شيء : الشيء ب  
 (١٠) إلى : - ب ، د ، س ، ن (١١) وسبيل إلى : وإلى من ، هـ (١٢) الصناعة : +  
 وموضع آخرم || وحيث : من حيث سا ؛ حيث هـ (١٣) كي : - سا || تمييز ما وضع فصلا : تمييزه  
 ن ؛ - د || مساويا : بأن من ؛ بالإشارة سا ؛ ساريا م (١٤) أي : إلى سا || بما : بماد ، سا  
 || أي : - ب ، د ، س ، ن (١٥) يميز : يميز من ، هـ

- كان ليس أى شيء الممين . فإن لظة "شئ" فى قوله : "أى شئ" ، هو للتكبير ، والتكبير تعميم ما ، فيكون سواء قرن بأى شئ افظ عام فقيل : أى شئ الإنسان ، أو قرن بذلك لظ خاص شخصى ، فقيل : أى شئ زيد ، فإنك إن أجبت فقلت : أبو عبد الله ذلك المشار إليه ، لم يكن الجواب جوابا ، فإنه يقتضى أن نقول : شئ صفته كذا وكذا . وذلك أيضا عام ، حتى إذا سئل : أى شئ زيد ؟ فقيل : ناطق ، كان ذلك جوابا . فإن قال : كاتب ، أو قاعد ، أو سائر ما يتعين لم يكن جوابا أيضا ، لأنه طلب عن شيئيه وماهيته . وأما كونه كاتبا فعارض له لو لم يكن لكن أيضا زيدا ؛ وزيد يكون زيدا ، كان كاتبا أو لم يكن ، وتكون شيئيه المطلوبة ثابتة مجعولة عندما لا يكون كاتبا . فأما إن أجاب بأمر لازم كانت القناعة به أوكد ، لغلط السامع ، وظنه اللازم مقوما . وأما إذا قال : أيهما زيد ، فقيل : أبو عبد الله ، أقم بذلك ، لأن الأى قرن بإشارة . فإذا قال : الأى إذا قرن بأمر عام ، لم يحسن جوابه إلا طاما ؛ وإن كان مقرونا بإشارة ، حسن جوابه بإشارة .

وموضع آخر أن ننظر كى لا يكون الفصل من العرضيات التى توجد للشئ ، ولا توجد إما بحسب رنع الوجود ، وإما بحسب رفع التزم .

- وموضع آخر أن ننظر كى لا يكون الفصل مجعولا على الجلس ، فإن هذا يبطل أن يكون المجمول فصلا ، نصلا .

وموضع آخر أن يكون الجلس مجعولا على الفصل ؛ وقد علمت ما فى ذلك من المحال ، سواء كان الفصل منطوقا أو غير منطوق ، لا كما ظن بعضهم أن هذا الموضع إنما هو فى اعتبار الجلس والفصل الذى يسمونه بسيطا ، مثل الحيوان والنطق ، وأن هذا هو الذى

( ١ ) فإن : فإنه || هو : — س || للتكبير : للتكثير ، د ، ن ( ٢ ) الإنسان : للإنسان م ( ٥ ) وذلك : س || عام : علم ، ن || سئل : قال د ، ن || فقيل : فقال ن ( ٦ ) جوابا : جوابا د ؛ أيضا سا || يتعين : يتغير ، سا ، م ، ن || لأنه : فإنه س ، ه ، سا ( ٧ ) لولم : أولم د ، س ، م ، ه ( ٨ ) المطلوب م ( ٩ ) كانت : كان ب ، س ، سا ، م ، ه || مقوما : مقولا د ( ١٠ ) بذلك : ذلك د ، س ، ن ( ١١ ) جوابه : جوابا سا ( ١٢ - ١١ ) حسن جوابه بإشارة : — سا ( ١٣ ) أن : — س ( ١٤ ) إما : إلامس ( ١٦ ) المجعول : المجمول د ( ١٧ ) آخر : — م

لا يجوز أن يقال الجنس فيه على الفصل . وأما إذا كان كلناطق ، فإن الحيوان يقال عليه . ومما يبطل هذا الظن ، ويحقق أنه غير المذهب إليه ، هو مثال التعليم الأول ، إذ قال : إنه لو كان الجنس يحمل على الفصل ، ثم الفصل يحمل على النوع ، لكان حيوان غير حيوان الجنس يحمل على النوع ، بل حيوانات كثيرة أحدها طبيعة الجنس ، والآخر الحيوان الذي هو كل فصل . فإنه إذا كان المشاء ذو الرجلين والناطق حيوانا ، وهى محمولات على النوع ، كانت حيوانات كثيرة محمولة على الإنسان ، كالمشاء وذى الرجلين والناطق ، مرارا أخرى ، بعد حمل الجنس . ولو كان المراد هو الفصل البسيط ، لما حسن هذا التشنيع ؛ فإن المشى والنطق لو كانت حيوانات أيضا ، لم يعرض هذا المحال ، فإنها ليست هى محمولة على الإنسان ، فكيف يلزم هذا المحال . ويبين من ذلك محال آخر أوجبه ، وهو أنه كان يكون حينئذ كل فصل نوعا ، فهذا يدل على أن التشنيع ليس من جهة ما يقولون .

وموضع آخر أن لا يكون النوع أو ما تحته يحمل على الفصل ، فيكون مقولا على كله ، حتى تكون طبيعة الفصل تقتضى أن يقال على كله النوع ، أو ما تحت النوع ، فإن الواجب أن يكون الفصل مقولا على الوجه الذى علمت على أكثر من النوع . ولو كان النوع مقولا على الفصل ، ثم هناك جنس تام ، لكان الجنس يقال عليه ، إذ نوعه يقال عليه ، فكان النوع يفصل من طبيعة الفصل عن سائر ما يشاركه فى طبيعة الجنس ، فكان النوع يصير فصلا .

وموضع آخر ماخوذ من اعتبار حال الجنس والفصل فى التقدم والتأخر فى الوجود . فإن الجنس أقدم فى الوجود فى أكثر المواضع من الفصل ، إذ الفصل فى الوجود لا يوجد

(١) يقال : يقول م || وأما : فأما د ، ن (٢) المذهب : مذهب م ، ه  
(٣) إذ : إذا م (٤) حيوان : الحيوان ه (٥) أحدها : أحدهما د ؛ وأحدهما م  
(٥) فصل : فصول د || ذو الرجلين : وذو رجلين م ، ه ؛ وذو الرجلين م (٦) كانت :  
كان ن سا || الإنسان : + كإنسان ه || الرجلين : رجلين م (٩) وبين : وبين م ، ه ؛ وبين م  
|| من : د ، ن || ذلك : + أيضا م ، ن || وبين من ذلك : ومثل ذلك أيضا ن || أوجبه :  
يجب م ؛ يجب منه ه (١٠) نوعا : + أو شخصا ، ن || فهذا : وهذا ه || التشنيع : التشنيع م  
(١١) كله : كل ن (١٣) الوجه : الرجوه د ، ن || الذى : التى ن (١٤) هناك : + جعل ه  
|| إذ نوعه : أو نوعه ن (١٥) يفصل : يفصل ه || يشاركه : شاركه د ، م ، ن || فى : - سا  
|| طبيعة : طبيعته ن || الجنس : - ن (١٧) من اعتبار : من جهة اعتبار د ، ن (١٨) فلان : ولأن م

إلا فيه ، وفي بعضه ، وقد يوجد الجنس مفارقا له . وقد يظن في بعض المواضع أن الفصل قد يوجد في خارج الجنس ، كما قد أشرنا إليه مرارا . لكنه وإن كان كذلك ، فلا يكون أقدم من الجنس في الوجود حتى إن الجنس لا يوجد مفارقا له ، وهو يفارق الجنس ، بل إن جاز مفارقتة للجنس ، جاز مفارقة الجنس له . فإن كان شيء من الأشياء أقدم في الوجود من الجنس ، فليس بفصل له ، وإن كان الفصل أبدا قبل النوع . وليكن الفصل بالقياس إلى ما يشارك النوع من الأنواع هو أبدا بعد الجنس ؛ فإنه وإن وقع في بعض الأوقات خارجا عن الجنس ، فإنه إذا قيس إلى أنواع الجنس الذي هو فصل لأحدهما ، كان الجنس فيها أقدم منه ، فكان هو بعد الجنس .

وموضع آخر أنه إن كان الفصل فصلا لجنس مباين ، فليس هو نصلا بالحقيقة في الجنس الذي وضع فيه ، وقد صرحت حال المباين أنه كيف يكون ، وهو أن لا يكون فوقه ، ولا تحته ، ولا معه .

وموضع آخر أنه إن كان الموضوع فصلا إنما وضع فصلا لجوهر ، والفصل في نفسه عرض ، فليس إعطاء الفصل جيدا ؛ فإن فصول الجواهر ينبغي أن تكون جواهر ، وأن الجوهر لا يخالف جوهرها بعرض إلا مخالفة عرضية ، فلا يصير جوهر ما نوما مخالفا لنوع آخر جوهرى بأن يكون مشاركا لذلك النوع في كل شيء مثلا ، إلا في عينه ، حتى يكون كونه في عين دون عين ، يجعله نوما دون نوع . وكذلك في عارض آخر . وهذا فقد تحققته فيما سلف . وقد صرح في هذا الموضوع أن فصول الجواهر لا يجوز أن تكون مما توجد في موضوع ، فبطل قول من يظن أنها تكون بالقياس إلى شيء موجودا في موضوع ، وبالقياس إلى النوع لا تكون في موضوع .

( ١ ) وفي بعضه : أو في بعضه د ، ن || يوجد : يوضع سا ( ٢ ) قد : — ن || أشرنا : أشرت د ، سا ، ن ، هـ || إليه : — سا ( ٣ ) يفارق : مفارق سا ( ٤ ) الجنس : — ن || للجنس جاز : للجنس وجازب ( ٥ ) فليس : وليس د ، ن ( ٦ ) وليكن : ولكن س || الفصل : + هو م || يشارك : شارك د || أبدا : أماد ، سا ، ن ( ٧ ) وإن : إن ب ، م ( ٨ ) فيها : منها ب || فكان : وكان د ، م ، ن ( ٩ ) بالحقيقة : حقيقيا ن || في : وفي د ( ١٠ ) أنه : — د ، ن ( ١٢ ) جيدا : حداس ( ١٤ ) الجوهر : الجواهر ب ، هـ || جوهرها بعرض : جوهرها ب ، سا ، هـ || فلا : ولاد ، ن ( ١٥ ) لذلك : كذلك م ( ١٦ ) فقد : قد ب ، س ( ١٨ ) موجودا : موجودة د ، م ، ن

قال: وأما إذا قلنا إن من الحيوان بریا ومائيا ، فلسنا ندل على أيها ، بل ندل على القرّة التي بها ينفصل بعضها عن بعض في أصل الجوهر التي تلك القرّة تقتضى لها أحوالا ، فتقتضى في بعضها أن يعيش في البر ، وفي بعضها أن يعيش في البحر . على أن هذه فصول بحسب الشجرة ، لا بحسب الضرورة . ولا مضايقة في الأمثلة .

٥ وموضع آخر أن تجعل الفصل للشئ انفعالا له ، أى استحالة خارجه عن مقتضى طبيعته ؛ فإن ما جرى هذا المجرى يوجب تزيدته إفساد الجوهر . ولاشئ من انفصول كذلك مثل الماء : فإنه إذا سخن جدا تآدى به إلى بطلان جوهره ، وعدها إلى صيرورته نارا . وبالجملة ، وإن كان انفعال عرضي أيضا لا يفسد الجوهر ، فليس ذلك الانفعال بصالح أن يكون فصلا . فكيف ما نحن في ذكره ؛ فإن الأشياء تستحيل باستحالاتها ، ولا تستحيل بفصولها ، بل تُقَوِّم بفصولها ، وتثبت حقائقها محفوظة بفصولها . والاستحالات خروج ١٠ عن أحوال الإثبات على الجواهر .

(١) ومائيا : — م (٢) الجوهر : الجواهر ن || التي : إلى بخ ؛ + في سا (٣) يعيش في البر وفي بعضها أن يعيش : — م ، ن || فصول : فصولا سا ، م (٤) مضايقة : مضايقة سا (٥) يجعل : ينفع سا || الفصل : + أنفع سا || عن : غيرا (٦) إفساد : فساد م (٧) تآدى : تآدى سا ، م (٨) أيضا : — م || أيضا لا : اتصالا سا (٨) ذلك : كذلك د || الأفعال : — د || صالح : يصلح ب ، م (١١) أحوال الإثبات : الأحوال لإثبات د ، ن || م : — م || الجواهر : الجوهر د ، م ، سا ، ن ، ه



## الفصل الثالث

## فصل (ح) في مواضع مثل التي مرت

وموضع آخر خاص بالمضاف ، وهو أن الأمور التي هي مضافة ، فإن فصولها يجب أن تكون مضافة . بل نقول : أما المضاف البسيط الذي عرفت حاله ، فربما توهم من حاله أن فصله قد يكرن أمراً غير مضاف ؛ مثل نفس المشابهة فإنها إضافة في كيفية ؛ <sup>٥</sup> والمساواة فإنها إضافة في كمية ، ونسبة إلى كمية ؛ والأبوة فهي إضافة في الجوهر ، ونسبة أيضاً إلى جوهر . فهذا يوهم أن الفصول فيها غير مضافة ، لأن الفصول فيها على ظاهر الحال كيفية وكمية وجوهر . وإذا كان هذا في المضاف البسيط ، فكيف في المضاف الذي هو بالمعنى الآخر الذي عرفته وعرفت الفرق فيه .

- لكن يجب أن تعلم أن الفصل غير جزء الفصل ، وأن الفصل هو الذي يحمل على الشيء <sup>١٠</sup> على ما علمت ، وائس تحمل الكيفية على نوع من أنواع المشابهة ، ولا الكمية على نوع من أنواع المساواة ، ولا الجوهر على الأبوة ؛ لكن هذه أجزاء فصول . بل المشابهة هي موافقة في الكيفية ، فالفصل ليس هو الكيفية ، بل الفصل هو قولك في الكيفية ؛ وقولك في الكيفية معنى مقول الماهية بالقياس إلى الكيفية . وهذا من الواجب إذا كانت الإضافة مقولة على حدّه . <sup>١٥</sup>

وقد علمت أن نوع مقولة ما لا يكون مقولاً على نوع مقولة أخرى قولاً مقوماً ، وأن الشيء لا يدخل بذاته في مقولتين فيقالان عليه قول الترابط أو أبتة . قد صلف لك ذلك وصح

(٢) في مواضع مثل التي مرت : في مثل ذلك م || مرت : مضت د ، ن (٣) وهو : وهي س ، ن  
(٤) تكون : + أيضاً د ، س ، ن ، هـ || بل — د ، ن || فربما توهم من حاله : — م  
(٦) ونسبة إلى كمية : — ، ن || كمية . — سا (٨) جوهر : الجوهر س (٨) البسيط فكيف  
في المضاف : — د (١٠) وأن : فإن م || يحمل : + على سا (١٢) لكن : ولكن س ، هـ  
|| المشابهة : المساواة د ، س ، سا ، م ، هـ (١٣) الكيفية . الكمية س ، هـ || فالفصل : والفصل س ،  
ن ، هـ || كيفية : الكمية س ، هـ || قولك : قول د ، ن || الكيفية : الكمية س ، هـ || الكيفية .  
الكمية س ، هـ || مقول . قول ب ، م (١٤) الكيفية : الكمية س ، هـ || إذا كانت : إذ د ، ن (١٦) ما لا يكون  
مقولاً على نوع مقولة : — د || وأن : فإن م (١٧) مقولين : مقولين س || لك : — سا || ذلك : — س

فكيف يكون شئ ليس من باب المضاف مقولا على نوع من المضاف ، ويعطيه اسمه وحده ؟ وإذا لم يكن مقولا ، كيف يكون فصلا ؟ لكن من طبيعة المضاف البسيط أن يعرض لأمر آخرى ، فتكون تلك الأمور هي مخصصاته ، فتكون النسبة التي لها إلى تلك الأمور هي فصوله ، ومع ذلك لا يكون لها ماهية غير ما هي به مضاف إلا الكون الذي هو شرط في تحقيق مقولة المضاف — على ما علمت — ؛ فإن الكون شيئا ما مقولا بالقياس إلى الكيفية الذي هو فصل المشابهة ، ليس له وجود آخر غير هذا الذي بالقياس ، ليس كالأب الذي له وجود أنه إنسان . وليس إذا كان للكيفية وجود غير الوجود الذي هو به مضاف إلى موافقته التي هي فصل المشابهة ، فيجب أن ينعكس في الطرف الآخر ، لأن حقيقة علاقة الموافقة للمشابهة هي مع الموافقة التي في الكيفية لا إلى ذات الكيفية بما هي كيفية ، وذلك المعنى قائم في الكيفية ؛ وكونه قائما في الكيفية معنى لا تخصص عرضيته ، لا كونه مضافا .

وقد سلف لك أن هذا النحو من الوجود الخاص غير معتبر في قولنا : إن المضاف الحقيقي لا وجود له غير ما هو به مضاف . فإننا إنما نشير بهذا إلى وجود محصل لماهيته ، ليس وجودا محصلا لعرضيته ، فذلك مما لا بد منه . وبالحرى أن تكون هذه الإضافة ليس شيئا آخر هو بالقياس . لكن الغرض في قولنا : بالقياس ، إنما هو متجه إلى معنى أعم من المضاف ، وهو كونه موجودا ، أو ذا ماهية ، فيكون ذلك الأعم هو الذي بالقياس . وأما جملة الإضافة فهي نفس القياس الذي بهذه الصفة .

وإذا كان الأمر قد ظهر لك في المضاف البسيط ؛ فكذلك يجب أن تعلم أن فصول المضاف الذي بالمعنى الأعم لا تنفك عن إضافة . والمأخذ في بيان ذلك مناسب لهذا المأخذ بعينه . واستغن في ذلك بما سلف لك من الأصول .

(١) يكون : يصح من (٣) هي : — سا || مخصصاته : مخصصه سا ؛ مخصصة به د ، ن (٣) فتكون : — م (٤) الكون : كون سا (٥) شيئا ما : شئ د || مقولا : — سا (٦) المشابهة : المتشابهة د ، ن || له : هو س (٩) للشابه : للشابهة د ، م ، ن (١٠) قائم : قائما ه || معنى لا : لا معنى ه || تخصص : يخصص س ، ه || عرضيته : عرضية س (١٣) به : — ن || محصل : مخصص د ، ن (١٤) محصلا : مخصص د ، ن (١٥) هو : — سا || إلى معنى : إلى أخذ معنى م ، ه (١٦) موجودا : مأخوذا س (١٩) والمأخذ : المأخذ (٢٠) واستغن : واستغن ب ؛ واستغنى ا م ، فاستغن ن || في ذلك : بذلك سا ، م || بما : — قد د ، ن || الأصول : الأحوال د

مثال آخر لهذا الباب : أن العلم منه نظري ومنه عملي ، فكما أن العلم شيء ذو إضافة ، كذلك النظري والعمل . وأما النحو فليس هو فصلا للعلم بل نوبا ؛ وقد عرفت ما في ذلك . فإذا أُحييت أن تُحَدَّ النحو لم تجد بدا من إضافته إلى شيء ؛ فتقول : هو علم لما يعرض للغة من جهة كذا وكذا ، وفصله إضافي لا محالة . وليس إذا كانت تلك الإضافة هي بينها الإضافة التي كانت للجلس يجب من ذلك أن لا يكون الفصل مضافا . فإنه فرق بين أن تقول : إن الفصل مضاف ، وبين أن تقول : إنه مضاف إضافة خاصة . عل أن إضافة الجلس في أمثال هذه المواضع قد تخصصت ، فإن العلم كانت إضافته إلى الوجود مثلا ، والنحو إضافته إلى أمر خاص من الموجودات ، وهو اللغة مثلا . وهذا ما يجب أن تعرفه في أمر هذا الموضوع .

- وموضع آخر أنه قد يكون لبعض المضافات بالمعنى العام إضافتان إلى شيئين ، وربما كان إحداها بالحقيقة ، والأخرى بنحو من المرض . فإذا لم تكن الإضافة واقعة إلى الشيء الذي ينبغي أن يكون إليه من الجهة التي ينبغي ، لم يكن التحديد جيدا . وكذلك إذا كان للشيء إضافة ما ، فأراد حاد أن يحده من جهة تلك الإضافة ، فحده من جهة الذات ؛ أو أراد أن يحده من جهة الذات ، فحده من جهة الإضافة ، فقد أبطل . مثال الأول : أن أحدا لو أراد أن يحده البصر الذي له إضافة إلى المُبصر وإلى المُبصر ، لكنه إنما هو بصر لأنه يبصر به شيء ما ، فلا يمكن أن نتوهم البصر بصرا إلا وهو الذي نتوهم به من تحقق المُبصر بالنظر . ولا يبعد أن نتوهم بصرا مفردا ليس لشيء آخر ، فهو يبصر لنفسه لا على أنه آلة لغيره ، فيكون تعلقه بالمبصر أمراً في هويته ، وتعلقه بمبصر هو آله أمراً لازماً . فيجب

(٢) هو : — ن || ما في ذلك : مع ذلك يخ || فإذا : وإذا د ، س ، ن ، ه ||  
 (٣) أحييت : أحييت ب ؛ أحييت م || إضافة : إضافة ب ، س ، ما ، م ، ه || هو : — سا  
 (٤) جهة : حقه م || وفصله : فصله ن (٧) إضافة : إضافة د (٨) وهذا : فهذا د ، م ، ن || ما : ما ب ، س ، ه ؛ — د (٩) أمر : — سا (١٠) آخر : — ن || شيئين : جانيين  
 د ، س ، م ، ن ، ه || فرما : وربما س ، ما ، م ، ن ؛ ربما د || إحداها : أحدها د ، ن ||  
 والأخرى : والآخر د ، ن || بنحو : بنوع د ، م ، ن ، ه (١٢) من : ومن ب || الجهة :  
 الجملة م (١٣) الإضافة : الأعراض سا (١٤) أو أراد : وأراد سا || أن : — د  
 (١٦) تحقق : تحقيق د ، ن (١٧) ليس : — س || يبصر : مبصر ب (١٨) بالمبصر : بالمبصر ن ||  
 أمراً في هويته وتعلقه بمبصر : — ب ، ه

أيضا أن نراعى أن يقع التحديد من جهة الإضافة الحقيقية ، وإن كانت الإضافة إضافة حقيقية تقتضى الطرفين جميعا على السواء فيجب أن يشتمل الحد عليهما جميعا حتى أنه لو كان البصر لا يتوهم بصرا إلا وهو بصير لبصر على سبيل الآلة ، وجب أن يؤخذ في الحد كلاهما ، فنقول : آلة بها يبصر الحيوان الألوان بالنظر .

٥ وأما المثال لما يقع الغلط فيه من جهة الذات والإضافة أن إنساناً لو أراد أن يحدد الإجابة ، فأخذ إضافة تعرض لها ، فقال : إنها آلة يكال بها الماء ، كان قد بعدد ؛ فإن الإجابة ، وإن كانت من حيث هي آلة صناعية لها إضافة ما ، فليست إلى الماء لا محالة دون غيره . أو أراد أن يحدد المكيال ، من حيث هو مكيال ، فقال : إن المكيال جسم مجوف ، ووقف على ذلك ، فما دل على كونه مكيالاً ، بل على كونه جميعاً ماصناعياً .

١٠ وموضع آخر أن يكون قد وقع في الأجناس والفصول الغلط من جهة أخذ ما ليس بأول بدلا عن الأول . مثلا إذا حدّد حاد الفهم فقال : إنه ملكة للإنسان أو للنفس استعدادية نحو سرعة إدراك ما يرد عليه أو عليها ، وعلم أن الفهم هو أولا ملكة لجزء ما للنفس أو قوة ما للنفس ، وهى القوة الفكرية ، وبعد ذلك للنفس ثانيا ، وبعد ذلك للإنسان ؛ فلم يحسن إذن من حدّد هذا الحد .

١٥ وموضع آخر أن يحدّد شيئا ما ؛ ويورد جنسه أو فصله من جهة حال وصفه له على أنه فى شئ ما ، ثم لا يكون الحال فى ذلك الشئ ، فلا يكون أتى بالواجب ، بل يجب أن ينسب الحال إلى محلها ، كما يجب أن ينسب العلم إلى النفس .

( ١ ) جهة : الجهة د ، س ، سا ، ن ، هـ || الإضافة : الإضافة س ، هـ ( ٢ ) السواء : سواء ب ، م ( ٣ ) إلا : وإلا سا || المبصر : بمبصر س ، سا || على : + أنه هـ ( ٤ ) فنقول : + إنها هـ ( ٥ ) أن : فإن د ، ن ( ٧ ) ما : - ب || فليست : فليست سا ( ٨ ) أو أراد : وأراد ن || هو : هـ س ( ٩ ) فا : لماد ، ن || دل : بل ب || مكيالاً بل على كونه : - ب ، س ( ١٠ ) وقع : يقع س ( ١١ ) بأول : أول د ، ن || حدّد : - م ( ١٢ ) وعلم : وعلم م || هو : - سا ( ١٣ ) ما : - د ( ١٥ ) وموضع : وموضع نج || له : لماد ، ن || أنه : أنها د ، ن ، هـ ( ١٦ ) يكون : + تلك ن || فلا : ولا م

فأما إن قال ، إن النوم ضَعْف الحس ، وضعف الحس موضوعه الحس ؛ فإن الموصوف بالضعف ههنا هو الحس ؛ فإن كان النوم ضعف الحس فسيكون النائم هو الحس ، لأن الضعف هو الحس ، لأن الحاد أضاف إليه الضعف .

وكذا قولهم : إن الشك تَسَاوَى الأفكار ؛ وتساوى الأفكار في الأفكار ، فيكون الشك في الأفكار ، فتكون هي الشاكة لا القوة المفكرة .

وكذلك الخطأ في قول من يقول : إن الصحة اعتدال الأخلاط ، فإذا نسيكون الصحيح هو الخلط . وبالجملة الاعتدال سبب الصحة لا الصحة ؛ وضعف الحس سبب النوم ، لا النوم . وكذلك تفرق الاتصال سبب للوجع ليس الوجع ؛ وتساوى الأفكار سبب للشك ، لا الشك .

وموضع آخر ، وهو أن يراعى حال زمان المحدود وزمان الحد ، هل يختلفان ؟ ١٠ وهل في الحد لفظ ينافي مقتضى المحدود . به ما له لو أن قائلاً قال في تحديد شيء غير مائة إنه الذي هو غير مائة الآن ، وكان المحدود هو الذي لا يموت ألبتة ، فلم يكن طابق بين الحد والمحدود . لكنه قد يمتنى بإدخال لفظة « الآن » ههنا معاني أخرى أيضا .

ولنجعل مثاله في غير الفاسد ، فإن الذي يقال إنه غير فاسد الآن ؛ يعني أنه لم يفسد الآن ، وكان يمكن ولا يستحيل لو فسد فيه . ويقال أيضا : إنه غير فاسد الآن إذا كان من شأنه أن يفسد ، ولكن لا يمكن أن يفسد في هذه الساعة ، فإن كثيرا من الأشياء الممكنة أن يكون أن يعرض لها في بعض الأوقات أن لا يمكن أن يكون فيها ، إذا كانت أسباب مانعة أو حافظة ، أو كانت الأسباب الفاعلة لذلك الكون معدومة . ويقال إنه

(١) فأما : وأما د ، ن || موضوعه : موضعه ن || فإن : — ب (٢) فيكون : فسكون ه (٣) لأن : فإن ه || لأن الضعف هو الحس : — س || الضعف : الضعف سا ، م ، ه (٦) وكذلك : فكذلك د ، ن || سيكون : سكون ه (٧) الخطأ : — د (٨) النوم : لتتوم م || وكذلك : كذلك ب || للوجع : الوجع ب ، ه || ليس : لا د ، ن (١٠) وموضع : وموضوع يخ || يختلفان : هما متخالفان س ؛ هما مختلفان ه (١١) مثاله : ومثاله س || مائة : المائت | غير مائة إنه الذي هو غير : — ن سا (١٢) طابق : ظاهر ن (١٣) لفظة : لفظ ب || معاني : معان س ، سا ، م || أيضا : — د ، ن (١٤) غير : — س (١٥) وكان : فكان د ، ن || أيضا : — سا (١٧) أن يكون فيها : — س || إذا : إذس (١٨) أو حافظة : وحافظة ب

غير فاسد الآن بمعنى ثالث : أنه موصوف الآن بأنه في طبيعه غير فاسد البتة . فهذا المعنى ، وإن كان قد يصح أن يقال على غير المائت الذي هو المحدود فإن إدخال " الآن " فيه حشو . فإن الشيء بتلك الصفة قبل ذلك الآن وبعده ، فليس " الآن " شرطاً في صحة القول ، فلا فائدة في إدخاله له .

٥ وأيضاً فإنه قد كان يجوز أن يفرض شيء ، لو وجد لكان غير مائت ، كمالك متوهم ، أو جرم سماوي آخر ، لو كان . ولو فرضنا هذا الفرض ، لكان يوجب أن نجعله غير مائت ولا يوجب أن يجعله الرض موجوداً الآن أو قبله . فبين إذن أن أمثال هذه الزيادات تجعل للمحدود مفهومات غير المفهومات التي تقتضيها المحدودات ، والتي تحاذيها الأسماء .

١٠ وقد مضى في مواضع آخر أمر الزمان واختلافه ، وما يعتبر في ذلك . وكل ذلك فقد يحسن إدخاله في اعتبار الحدود ، لأنها تدل على اعتبارات تدخل في الوجود ، أضى وجود الحد المسمى . فما منع الوجود منع ذلك ، ولا ينعكس . وبالجملة فإن المواضع التي في العرض نافعة في اعتبار هل معنى الحد موجود للمسمى .

١٥ وموضع آخر أن يكون قول آخر غير ذلك الحد يجعل الشيء أكثر في المعنى وأحق به ، فلن يكون القول المدعى أنه حد حداً ، مثل من يقول في حد العدالة : إنها قوة على قسمة الأمور بالسوية . ثم من البين أن إثبات فعل القسمة بالواجب المقوى عليه ، والميل إليه ، لا محالة عدل ؛ وليس درجتها بالسواء ، وبينهما تفاوت . فهذا الإيثارة

(١) طبيعه : طبيعة م (٤) فلا : ولاد ، ن ؛ بلا م || له : — د ، م ، ن (٥) لكان : وكان د ، ن || متوهم : يتوهم د ، سا ، م ، ن ، هـ (٦) أو جرم : أن جرم م || يوجب : موجب ب (٧) يجعله : يجعل سا || فين : — م (٨) المحدود : للمحدود ؛ تحد د ، ن || مفهومات : مفهوماد ، ن || المحدودات : المحدود د ، ن || والتي : والذي م (٩) آخر : — هـ || يعتبر : يعين ن (١٠) لأنها : في أنها نج ، م ، هـ (١١) المسمى : للمسمى سا (١٢) للمسمى : مسمى للوجود سا (١٣) وموضع : وموضوع نج (١٤) فلن : فلم || حداً : + له ن (١٥) بالسوية : على السوقة د ، على السوية ن (١٥) أن : + يكون د ، ن (١٦) درجتها : درجتها سا || فهذا : رفان م || الايثارة : الايثاب ب ؛ للإيثارة ن

أكثر في المدلية ، فإنه إن لم يكن هذا أكثر ، وليساً سواء فالقدرة على هذه القصمة إذن أكثر في المدلية . فيكون من يقدر ولا يؤثر ، أحسن من الذي يؤثر أن يفعل ما يقدر عليه . وإذ هذا محال ، فيبين أن الحد الذي يحمل المحدود أنقص حالاً في معناه الذي هو العدالة في هذا الموضع ليس بجيد ولا مختار .

- و على هذه المواضع مواضع تتعلق بالأكثر والأقل ، بأن يكون الحد يقبل ، والمحدود لا يقبل ، وبالعكس ؛ أو كلاهما يقبلان ، ولكن لا يذهبان في القلة والكثرة معاً ، كمن حد العشق بأنه شهوة الجماع ؛ وإذا اشتد العشق نقصت شهوة الجماع .

- وموضع آخر مجانس لهذا ، ولكنه يخالفه بأدنى شيء ، وهو أن يكون ما يقال عليه الحد أكثر يقال عليه الاسم أقل ، وبالعكس ؛ فيكون إن ازداد ذلك نقص هذا ، وإن نقص ذلك ازداد هذا . كمن يقول : إن النار ألطف الأجسام كلها ، واللهيب ١٠ من الوقود أكثر من نار البرق ، ونار الحباحب . ثم اللهيب أولى بالنارية من نار البرق أو من الشعاع على مذهب من يراه جسماً نارياً . والفرق بين هذا الموضع والأول ، أن هناك شهوة الجماع لا تقال على شيء من العشق ، وأما ههنا فإن ألطف الأجسام قد يقال على بعض ما هو نار ، فتكون النيران كلها قد يقال لها لطيفة ، لكنها لا يكون كونها ألطف موازياً لكونها ناراً ؛ لا بل الذي هو أقل نارية أشد لطافة ، وإن كان ١٥ جملة النار ألطف مائراً للأجسام . فلهذا ما ليس المعنى أمراً تتجوهر به النار ويبدل على

(١) العدالة : العدالة د ، ن || إن : — س || وليسا : فلسنا د ؛ فليسان  
(٢) وإذ : فاذا د ، ن || فيين . فبان م (٤) ليس : + بحدا م || بجيد . بحدا سا  
(٥) مواضع : موضع د ، ن (٦) معاً : — سا || العشق : الفسق د ، ن (٨) يخالفه :  
مخالفه د ؛ يخالف ه (٩) الحد : — ن || أقل : أكثر سا (٩) ازداد : زاد د ، م ،  
ن || ذلك : ذلك س ، سا ، ه || ذلك : ذلك ن || ازداد : زاد سا ، م ، ن ، ه  
(١٠) واللهيب : واللهيب د ، م (١١) الحباحب [ ذباب ذات ألوان يطير في الليل في ذنبه  
شعاع كالسراج . ومنه نار الحباحب التي يضرب بها المثل في الضعف — المنجد ] (١٢) نارياً :  
ناراً ن (١٣) العشق : الفسق د || الأجرام : الأجسام س || قد : — س (١٤) فيكون :  
— د ، ن || النيران : والنيران د ، ن || كلها : — سا || جملة : جعل ن || الأجسام :  
الأجرام س ، ه || فلهذا ما ليس هذا المعنى : فليس هذا س || تتجوهر به : تتجوهر بيه م ، ه

حدها . وأما في الموضع الذي قبله فإن حمل الحد على طبيعة المحدود كان كاذباً بالجملة .  
وهنا أيضاً فروق أخرى ليس في ذكرها وتعميدها كثير جدوى .

وموضع آخر أن تكون مثلاً النارية في اللهب وفي الضوء بالسوية ، ثم لا تكون  
اللطافة فيهما بالسوية .



## الفصل الرابع

## فصل (د) في مثل ذلك

- وموضع آخر أن يُدخِل الحد في حد الشيء أمرين لا يجتمعان معا في الحدود ،  
 مثل أن يقول قائل ؛ إن الحسن هو اللذيذ عند السمع ، واللذيذ عند البصر ، والموجود  
 هو الذي يمكن أن يفعل وأن يتفعل . فحينئذ اللذيذ عند السمع وحده لا يكون حسنا ؛  
 ولأن هذا حد الحسن المنعكس عليه ، فيكون كل حسن ؛ لا يشك فيه فهو لذيق عند  
 السمع وعند البصر معا . لكن اللذيذ عند البصر وحده حسن ، فهو حسن لا حسن .  
 وكذلك اللذيذ عند السمع وحده . وبالجملة إن كان أحد التسمين من هذين إذا حصل  
 أصاب حده ، فالقسم الآخر خارج عن الحد . وإن كان الشرط أن يضاف إليه القسم  
 الثاني ، فالواحد وحده ليس بحسن ، ولا هو أيضا في المثال الآخر بموجود ، مثل  
 الآلة التي لا تنفعل ألبتة ، والهيولى التي لا تفعل ألبتة ، ولكنهما موجودان .

- وهذا موضع نافع ، فإن كثيرا من الناس يحد من طريق القسمة والتشجير ، وهو  
 لا يشعر أن ذلك ليس بحد . ولا أمنع من أن يكون أيضا معاونة في الدلالة على المعنى  
 المطلوب ، بل نقول : إن دلالة العلامة ، كأن المستهين بذلك يقول : إن مرادى  
 فيما أقوله هو الشيء الذي منه كذا ومنه كذا . والشيء الذي لا يخلو من كذا ومن كذا  
 فيعرفه بأمور خارجة عنه ، هي الفصول التي تلحقه والقسمة التي تناله ، ويكون ذلك

(٣) أمرين : أمران م (٣) في الحدود : د ، س ، م ، ن ؛ + شيئا واحدا  
 والواحد منهما كاف م ؛ + لشيء واحد والواحد منهما كاف في أن يجعل معنى المحدود د ، ن (٤) قائل :  
 القائل د ، سا ، ن (٥) يمكن : يكون س || حينئذ : + يكون ن || حينئذ . . . حسنا :  
 — س ، سا ، هـ (٦) حسن : جنس د || فهو : — د (٧-٨) حسن . . . وحده : — س  
 (٩) فالقسم : والقسم سا || عن . عنه م || الحد : الحدود سا (١٠) فالواحد : والواحد  
 د ، ن || بحسن : بجنس د (١١) التي : الذي د ، س ، سا ، ن ، هـ (١٣) بحد : حد سا  
 (١٤) إن مرادى : مرادى سا (١٥) والشيء : أو الشيء س ، هـ || ومن من د ؛  
 أو ن (١٦) عنه : + حتى ب ، س || ويكون : فيكون د ، ن

كالخاصة له ؛ وهو بيان ضعيف ، فإنه لو كان يدل على الشيء بعلامة تشمله ولا تُعرف جوهره ، لكان بعيدا عن أن يكون تعريفا حقيقيا ، فكيف هذا التعريف الذي إنما يعرف الشيء بعارض لا يعمه .

وتبعد هذا الموضع موضع كلي جدا يعم مواضع قيلت ، وهو أن يكون المدلول عليه بالاسم غير موافق بوجه ما للمدلول عليه بالحد ؛ فحينئذ لا يكون الحد حدا ، مثل أن يكون المدلول عليه بالاسم مضافا لنفسه كالعلم ، أو لجنسه كالنحو ، ثم لا يكون المدلول عليه بالحد كذلك .

ومثال الغلط في ذلك أن تمد العلم فتقول . إنه ظن لا يخالف ، والظن ليس مما يقال على العلم . ولننزل أن العلم ظن ومضاف إلى المعلوم . فقد أصاب هذا الحد من الفلاسفة من جهة أنه أتى بمضاف ، وأغفل مقابله في الإضافة . ولا أقل من أن يكون كان قال : إن العلم ظن بالمعلوم ، أو المظنون ، أو بشيء كذا لا يختلف . وكذلك قول من قال : إن الإرادة شوق لا أذى معه . فلا أقل من أن يقول : شوق إلى غرض هو خيرا ، أو يرى خيرا . وكذلك إذا حد حد صناعة الكتابة فلم يقل : لأنها علم بماذا ، فلم يقل مثلا لأنها علم بالتسطير .

ومن هذا الباب أن يكون قد أوما إلى الإضافة ، لكنه لم يوصى إلى الشيء الذي هو الغاية ، والذي إليه الإضافة بالذات وإلى غيره لأجله . كمن حد الشهوة بأنها شوق إلى

- (١) له : يه ب || تعرف : تعرفه د (٢) فكيف : وكيف د ، ن (٣) الشيء : شيئا ن  
 (٤) وبعد هذا الموضع موضع : وموضع : د ، ن || جدا : جيدا سا ؛ + بعد هذا الموضع د ، ن  
 (٥) بالإم : الإمم س || بوجه ما : - د ، ن || بالحد + بوجه من الوجوه د ، ن  
 (٦) عليه : - ن || لنفسه : لنفسه ب || أو لجنسه : و لجنسه د ، ن (٨) العلم : بالعلم ه || يختلف : يخلف د ، س ، سا ، ن ، ه (٨-٩) والظن ليس مما يقال على العلم ، ولننزل أن العلم ظن ومضاف : ولا شك أن العلم مضاف ب ، م ؛ + ولا شك في أن العلم ظن ومضاف ه (٨) ليس : - س (١٠) أتى : يأتي سا || بمضاف : لمضاف س || مقابله ه || كان : - س  
 (١١) يخلف : يخلف نج ، س ، سا ، ن (١٣) وكذلك : ولذلك ب || يقل : + مثلا د ، ن  
 (١٣-١٤) بماذا فلم يقل مثلا لأنها علم : - د ، ن (١٣) فلم : يقل || يقل : - ب ، س ، سا ||  
 (١٤) بالتسطير : بالبسيطة د (١٥) لكنه : ولكنه ه (١٦) بأنها : بأنه ب ، س ، سا ||

الذيذ ، ولم يقل إلى اللذة : وكان يجب أن يقول إلى اللذة ، فإن اللذة هي الأصل ، والغاية ، ولأجلها يطلب اللذيذ .

وموضع آخر أن يجعل بدل الغاية التي ينبغي أن يؤخذ في الحد المصير إليها ، والاتجاه نحوها . كمن قال : إن صناعة البناء هي ملكة تحرك الأجزاء إلى الاجتماع كالطين واللبن ، ولا يقول إنها ملكة لأن يوجد البناء بالفعل ، فإنها ليست لأجل حركات أن يبني ، بل لأن يكون البناء يحصل ، ويفرغ من معنى أن يبني . وقد يعاند هذا بأنا نطلب اللذة لأن نلتذ ، لا لأن ينقطع الالتذاذ ؛ لكن الحقيقة في هذا أن الغايات منها ما هي أمور مستقرة كحصول العلم ، ومنها أمور وجودها أن تتكرر فقط ، فما كان وجوده أن يكون في التكون ، كالرقص وما أشبه ذلك ، فإنه يكون غاية على نحو وجوده ؛ وما كان وجوده هو أن يستقر ، فإنما تكون الغاية حادثة ، إذا تم واستقر . وإنما يعنف الحاد إذا جعل التوجيه إلى الغاية غاية . وأما الالتذاذ فليس توجهها إلى غاية ، بل هي نفس الغاية ؛ ولا إليها توجه أيضا بأن تكون استمالة ما متصلة نهايتها الالتذاذ ، وليست بالتذاذ . والتوجه كطلب ما ؛ وطلب ليس متصودا بنفسه . وبالجملة إذا لم يكن الأمر الغير المستقر يطالب للمستقر ، بل كان حركة الفلك ، أمكن أن يكون بوجه من الوجوه غاية بنفسه .

وبعد هذا موضع يشتمل على مواضع كثيرة بالقوة ، وهو أن يكون للمعنى المحدود تقدير يقومه ، أو كينف ، أو أين ، ثم يفعله مثل ن يمدح بحب الكرامة أو الناظر بأن ذلك

(١) اللذة : اللذيذ (١-٢) ولم يقل . . . اللذيذ : د (١) إلى : - من (٣) الغاية : + والكالب ، م || المصير : المبصر (٣-٤) والاتجاه . . . واللبن : فيجعل مثلا النجوة ملدنة لأن يبني د ، م ، سا ، ن ، (٤) الأجزاء : - م (٥) حركات : - ن (٦) وقد يعاند : ويعاند ه || لأن : بأن س || ينقطع : يقطع كما || الحقيقة : بالحقيقة م (٧) ما هي : تنهى سا (٨) كحصول : لحصول م ؛ - ه || كحصول العلم : - د ، س ، سا ، ن || ومنها : + ما س || تتكرر : تتكون ن ، ه (٩) هو : - س (١٠) يعنف : يعيب ن || التوجه : الوجه د (١١) إلى : في سا || فليس : فليس ه ؛ فليست ن || هي : هو م ، ه || إليها : إليه ب ، س ، ه || بأن : بل س ، ه (١٣-١٤) وبالجملة . . . بنفسه : - سا (١٣) الغير : غير ، ما || المستقر : المستقر ه || يطلب : طلبا د ، ن (١٤) يكون : + بوجه من الوجوه د ، ن (١٥) يشتمل : مشتمل س (١٦) تقدير : مقدار د ، ن || يفعله : يعقل سا ، م

هو الذى يشتهى أن يكرم ، وهذا هو الذى يشتهى اللذة . وليس أحد من الناس إلا وهو يشتهى الكرامة ، أو يشتهى اللذة . وإنما يكون محب الكرامة مخصوصا من بينهم ، لأنه محب للكرامة لحد ما ، وليلبغ من شهوته للكرامة . وكذلك حال الفاجر فى شهوته للذة . وكذلك حال من حد الليل قتال : إنه ظل الأرض ، ولم يقل أين ومتى ، وماذا وبأى مبلغ . أو قال : إن النعيم تكائف هواء ، ولم يبين أى أحد . أو قال : الريح حركة هواء ، ولم يقل بأى مبلغ . أو قال : الزلزلة حركة جرم الأرض ، ولم يبين كم وكيف . وهذا يعود بالجملة إلى إغفال فصل من حقه أن يدل عليه ، حتى يكون الفصل فصلا . وقد قيل فى هذا المكان فى التعليم الأول ، لأنه إذا أغفل فصلا من هذه الفصول لم يصف ماهية ذلك الشيء . وهذا دليل على أن المذهب الحق هو أن ماهية الشيء إنما تتم بكمال صفات ذاته ، وأن الجنس وحده لا يدل على ماهية نوع واحد وحده .

ون الأمثلة لهذه المواضع أن تحدد الإرادة بأنها انبعثت شوق نحو الخير، ولا يقال نحو الخير فى الظاهر ، فإنه قد يراد ما ليس خيرا حقيقيا . وهذا المثال يخالف المثال الأول فإن هذه الزيادة تجعل الشيء أهم ، وكانت الزيادة فى المثال الذى قبل هذا المثال تجعل الشيء أخص ، فإن الخير فى الظاهر أهم من الخير ، إذا عنى الخير بالحقيقة . وهذا المثال لا يستقيم على مذهب أصحاب الصور ، فإن الصورة الحقيقية إنما تكون عندهم لما يكون فى نفسه حتما . وأما الشيء الذى بحسب الظاهر فلا توجد له الصورة ، فكيف يمكن إذن أن يحدد على هذا النحو الذى لا بد من أن تحدد بعض الأشياء على نحوه . وكما

- (١) أحد : بأحد د ، ن || وهو : + الذى س ، ه (٢) لأنه : بأنه د ، ن  
(٣) لحد : بحد د ، ن || ولبلغ : وبلبلغ د ، ن || للكرامة : الكرامة م (٣) حال : — د ، س ، ن (٤) إنه : — سا (٥) مبلغ : مبلغ ب (٤) ولم : أولم || أو قال : وقال د ، ن ، ه  
(٦) هواء : الهواء ن ، ه || جرم : جسم سا (٧) فصل : + فصل ب ، د ، سا ، ن ||  
حقه : + هذا الفصول ه || يدل عليه : يذكر د ، ن (٨) أغفل : غفل ه (٩) هو : — د ، ن (١٠) وأن ، : وأما س (١٠) وحده : + م (١١) لهذه المواضع : لهذا الموضوع ب ، د ، س ، ن ، ه (١١—١٢) ولا يقال نحو الخير : + س (١٢) يراد : — س  
(١٣) وكانت : وكان س (١٤) من : فى م || عنى : + به م (١٤) تلخير : بالخير د ، ن  
(١٥) المثال : الذهب ب ، ن || أصحاب : — سا || الحقيقية : الحقيقة د ، سا ، م ، ن  
(١٦) له الصورة : لكل صورة د ، سا ، ن (١٧) يحد : + شى . ه

أن العموم من حقه أن يراعى بإزاء العموم ، فكذلك الخصوص من حقه أن يراعى بإزاء الخصوص ، فإن حددت شيئا نوعيا فهالك ليس يلزم أن يكون الظاهر مأخوذا فيه ، بل يجوز أن يكون المأخوذ فيه هو الحقيقي ، فإن الظاهر يجعل المعنى أعم ، والحقيقي يجعله أخص ، فيجوز أن يكون ترك هذه الزيادة التي توجب زيادة عموم تخصيصها ؛ مثل أن الشهوة المطلقة يجوز أن تكون للذيد المطلق العام الحقيقي الذي هو في الحقيقة ، والذي هو في الظاهر كذلك . والإرادة المطلقة نسبتها للخير المطلق نسبة العام الحقيقي والظاهر . وأما هذا النوع المعين من الإرادة نفسه ، أو هذه الشهوة نفسها ، فليس يجب أن يكون لا محالة للظاهر .

وموضع آخر ، وهو أن تقاس حدود الملكات والحالات ، وبالجملة حدود الصفات بحدود الموصوفات بحسبها حتى ننظر هل المشتق حد للمشتق ، فإن إنسانا إذا حد الصفة كاللذة مثلا ، فقد حد بالقوة أشياء كثيرة مثل الموصوف بها ، ومثل فاعلها ، أعنى قد يكون حد المتذ واللذيد جميعا . ومن حد العلم ، فإنه يكون قد حدد بالقوة العالم والمتعلم والمعلوم وغير ذلك . فإن كان ذلك لا يستمر ، فقد أخطأ . ومثله إن حد حاد اللذة بأنها نفع حسى ، وكان لا يسلم أن المتذ متفجع ، فلم يحسن . وكذلك إن حد اللذيد بأنه نافع حسى ، ثم لم تكن اللذة نفعاً ، فلم يحسن . ولكن هذا العكس ليس ضروريا ، وقد صلف لك القول في مثله .

ومن جنس هذا الموضوع أن ننظر في المتقابلات وفي النظائر ، مثلا في المحدودات المضافية ؛ فإنه إذا كان للجنس مضاييف جنسى ، فهل للنوع مضاييف نوعى ، كمضاييف

(١) حقه : جهة س (٤) هذه الزيادة : هذا زيادة د || توجب ، يجب م || تخصيصا : تخصصا سا  
(٥) نكون : — د ، سا || للذيد : اللذيد م || الحقيقي : — ه || هو : — سا ، ه  
|| والذي : والذي ن || نسبتها : قسمها ب ، د ، س ، سا ، م ، ه (٦) نسبة : نفسه  
ب ، د ، س ، سا ، م ، ه || الحقيقي والظاهر : للحقيق وللظاهر س ، سا || والظاهر : الظاهر  
د ، ن ؛ والظاهر م ، ه (١٠) الموصوفات : الموضوعات د || حد : حداب ||  
لشئ : المشتق د ، سا ، م ، ن || إنسانا : الإنسان ه || حد : أخذ د ، ن (١٢) يكون قد :  
قد يكون ن || حدد : حد س ، ه || العالم : الغالب سا || والمتعلم : أو المتعلم ه (١٣) بأنها :  
فإنها ن || وكان : كان س (١٧) الموضوع : الموضوع د || فى : وفى س ، ه (١٨) للجنس :  
الجنس له د ، ن || فهل : هل د || كمضاييف : لمضاييف د ، ن

الجنس فإنه إن كان الاعتقاد الكلي بحسب معتقد كلي ، فاعتقاد ما بحسب معتقد ما ؛ فإن لم يكن فقد غلط .

وأیضا فإن اعتبار وجود ضد الحد حدا للضد موضع جدلي ؛ وقد قيل فيه ماسلفك .

وأما المتقابلات بالعدم والملئكة ، فالعدم يحد بالملئكة ، ولا ينعكس . وقد عرفت هذا ، وعرفت أنه لو انعكس لكان قد أخذت الملئكة في حد نفسها ، إذا أخذت في حد عدم يوجد في حده الملئكة . وكذلك السلب والإيجاب .

وموضع يجب أن يراعى في حدود الأعدام التي إنما هي بحسب قائل وزمان ووقت - على ما عرفت - هل حدد ذلك في القول ، فلم يقل مثلا إن العمى عدم البصر فقط ، بل ذكر مع ذلك أنه فيما شأنه أن يبصر ، وفي الوقت الذي فيه يبصر ، وفي عضو مخصوص . وكذلك لم يقل إن الجهل هو عدم العلم وسكت ، فإنه ليس الجهل أى عدم علم اتفق ، بل المقابل . وننظر أيضا في التصارييف التي بين المصادر ، والأسماء والأفعال على ما علمت مرارا .

ومن المواضع التي يجب أن تعتبر أن ننظر هل المحدود يطابقه الحد ويصدق عليه ؛ وهذا الموضع كالمكرر ؛ مثاله : إذا قيل إن الإنسان حيوان ناطق مائت ، ثم كانت الصورة المثالية الأفلاطونية إنسانا ، ولم يكن مائتا . وكذلك إن كان في بعض الحدود شرط فعل أو انفعال ، فإن ذلك الحد لا يطابق ذلك المثال الأفلاطوني ، فإن ذلك لا يفعل ولا يتفعل .

وموضع نافع وهو أنه ربما كان اسم المحدود واقعا على أشياء كثيرة باشتراك الاسم ، ثم يحد بحد ، فيكون ذلك الحد أيضا يطابق تلك الأشياء الكثيرة لاشتراك اسم فيه

(١) ما : - ب ، د (٢) حدا : حد الضد د ؛ حد س ، م || ما :  
 فيا ه (٥) إذا : إذ د (٦) حده د ، س ، ن (٧) حدود : وجود س  
 (٧) قائل : قابل م ، ن ، ه || ووقت : وقت س (٨) ذلك : + الشرط لها د ، ن  
 || فقط س (٩) فيا : + من د ، س ، ن ، ه (١٠) الجهل : العلم س || فإنه ليس د ، ن  
 (١١) علم : - س || أيضا : - د ، ن || بين : هي ن (١٢) مرارا : + فصل م  
 (١٥) وكذلك : فكذلك د ، ن (١٦) فعل : أو فعل م ؛ - ما || المثال : مثال د (١٨) واقعا :  
 يقع د ، ن (١٨) باشتراك الإسم : بالاتفاق د ، ن (١٩) بحد ؛ - ب ، س ، ه || أيضا : - س

أيضا ، فيظن أن القول حد ، ويسلم ذلك المد بأنه صادق على جميع ما يسمى بذلك الاسم ، ويخفى حال الاتفاق ، ويظن تواطؤا . ومثال هذا أن يحد إنسان النور على أنه مقول على الهدى وعلى الشعاع ، فيقول هذا المعنى الذي به يصاب حقيقة الشيء الخفى ، فيظن أن هذا حد ، لأنه يصدق على كل واحد مما يسمى نورا . والخفى يقال باشتراك الاسم على الشيء المظلم ، وعلى المشهور بشيء آخر ، وعلى المجهول .

وكما حدث الحياة على أنها طامة للحيوان والنبات ، فقيل : بأنها حركة موضوع معتد يذم عن غريته . فلما صدق هذا على الحيوان والنبات ظن أنه حد . وهذا الموضوع قد سلف لك الكلام فيه .

وأقول : إنه ربما اتفق أن كان المفروض حدا ليس فيه اشتراك اسم ، وهو عام للأمرين جميعا ، إلا أنه ليس حدا لهما ، لأن الاسم لا يدل في كل واحد منهما على معنى ذلك بعينه دلالة يكون الاسم إنما وضع فيهما جميعا بحسبهما . مثاله أنه إذا قيل للحيوان : إن له حياة ، لم نعن به أنه له قوة حركة تغذية ، فإنه وإن كانت له هذه القوة فلاس إنما يسمى حيوانا من جهة هذه القوة ، بل من جهة أنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة . وأما النبات فإن سمي حيا ، فيشبه أن يسمى حيا من جهة هذه القوة ، أو من جهة شيء يناسب هذه الجهة . فإذا ن حد الحيوان والنبات بهذا الحد وصدق عليهما ، لم يكن حدا بحسب الاسم في كل واحد ، بل عساه أن يكون في أحدهما

(١) بأنه : لأنه د ، ن (٣) وعلى الشعاع : والشعاع سا || هذا : هو د ، سا ، م ، ن ، هـ  
 (٢) به : — د || يصاب : يصار سا ، يضاف ن ، هـ || الخفى : — س (٤—٥) والخفى ...  
 المجهول : — د ، س ، سا ، ن ، هـ (٦) للحيوان والنبات : للنبات والحيوان س || بأنها :  
 كأنها سا (٧) غريته : غريزية ب ، س ، هـ (٧) حد : — سا || وهذا : هـ ، م  
 (٩) وهو : هـ س (١٠) واحد : — ن (١١) ذلك : — س || وضع : موضع ب ||  
 بحسبهما : بحسبها د ، م (١٢) أنه : أن نج ، ن ، هـ || كانت : كان س (١٣) إنما :  
 — د || جهة هذه : هذه الجهة د ، ن || القوة : بالقوة ب ، سا ، هـ ، د ، ن (١٤) فإن :  
 فإنما س || سمي : + به م || من جهة هذه : بهذه د ، ن (١٥) من جهة : — د ، ن  
 || فإذا ن : وإذا ن || بهذا الحد : بهذه سا ، هـ بهذا الحد هـ

كذلك . وأما أن هذا المثال يخالف الأول ، فلأن المثال الأول إنما قصد فيه أن يكون الحد نفسه ليس يدل على معنى واحد ، مثل الخفى على الشيء المظلم والمستور بشيء آخر ، وعلى المجهول ، فإنه يقال باشتراك الاسم . فإذا حد بأنه الذي لم ينل بما من شأنه أن ينال به مع حضوره ، كان الحد أيضا مشتركا فيه . وأما هذا الآخر فلأنما قصد فيه أن المعطى ليس حدا لكل واحد مما تحته .

وموضع آخر يختص بحدود الأمور المركبة ، مثل الخط المتناهي ، ومثل الإنسان العالم ، وغير ذلك ؛ فإنه يجب أن يكون إذا أسقط ما أورد لخاصة أحد الأمرين أن يكون لا أقل من أن يبقى الباقي صادقا على الباقي ، بل حدا أو رسما للباقي . مثلا إذا قيل : إن الإنسان العالم هو حيوان ناطق مائت نفسه متصورة لحقائق الأشياء ، ثم أسقط تصور نفسه لحقائق الأشياء ، يبقى الباقي مقولا على الباقي صادقا ، بل حدا له . وأما إذا أخذ الخط المتناهي المستقيم بأنه نهاية سطح له نهايتان ، ووسطه يسبر نهايته ، لم يوجد الحال فيه كذلك ، فإن من هذه الجملة قوله : نهاية لسطح له نهايتان هو حد الخط المتناهي . فإذا سقط ذلك ينبغي أن يكون الباقي ، وهو قوله : إن وسطه يسبر نهايته ، حدا للمستقيم ، فيكون المستقيم هو الذي وسطه يسبر نهايته . لكن الخط المستقيم

(١) وأما إن هذا : وهذا د ، ن || هذا : هذه س || يخالف الأول : يخالف للأول م || يخالف : +  
 المثال د ، ن ، ه || فلان : فإن د ، ن (٢) على : في أن يقال د ، في س ، م ، ن يقال ن (٣) بشيء : لشيء س  
 || المجهول : المحمول سا || حد : أخذد (٤) ينال : + به د ، سا ، م ، ن ، ه ||  
 الحد : للحد (٤) فلانما : فإنه س || قصد : أقصد سا || واحد : — ن (٦) آخر :  
 — د ، س ، سا ، م ، ن ، ه (٧) أسقط : سقط د ، ن (٧) لخاصة : وبخاصة د ؛  
 بخاصة ن ؛ خاصة سا ؛ لخاصة ه (٨) أن يكون : — سا || لا أقل : لأول د ؛ الأقل م ؛ الأقل ن  
 || يبقى : — د ، ن || صادقا : صادق ن || مثلا : + أنه م (٩) العالم : القائل ن ||  
 حيوان ناطق مائت : الحيوان الناطق المائت ن || مائت : — س || لحقائق : بحقائق د ، سا ،  
 م ، ن ، ه || ثم : ولم س (١٠) تصور : تصويرب ، سا || لحقائق : بحقائق د ، م ، ن ، ه ؛  
 وبحقائق سا (١١) أخذ : حد س ، سا ، م (١١) المستقيم : — م || سطح : — س ؛  
 + المستقيم م || له : لها ب ، س ، سا ، م || ووسطه : ووسطها ب ، س ، سا ؛ ووسط د ؛  
 ووسطها م || نهايته : نهايتها ب ، س ، سا ؛ نهايته د ، ن ؛ نهايتها م || يوجد : يوجد د ، ن  
 (١٢) لسطح : للسطح ه || له : — ب ، س || حد : — د ، ن (١٣) إن :  
 — س ، ه || نهايته : نهاية د ؛ نهايته ن ، ه (١٤) حدا : حدا سا || نهايته : نهايته د ، ه ||  
 المستقيم : — ن



الغير المتناهي لانهائيتين له ، فلا وسط له . وهذا الباقي كاذب عليه ، وهو تحت الخط المستقيم .

وموضع يناسب هذا الموضع ، وهو أنه إذا حدث شيء مركب فيجب أن يكون بمذاء كل بسيط لفظ يدل عليه ، ويكون لا زيادة على ذلك ، ولا نقصان ، وأن لا يكون الاقتصار واقعا على ذكر اسمي البسيطين أو مرادفيهما كشأن المركب حيث ما يدعى تحديد المركب من الاسمين ، فلا يقال في حد الإنسان العالم إنه إنسان عالم ، أو أنه بشر متحقق ، بل يجب إما أن يؤتى بدل كل اسم بقول ، أو بدل الأخير ، أو بدل الخفي ؛ فيقال مثلا : إنسان متصور لحقائق الأمور في نفسه . وإذا بدل بعضها باسم وبعضها بقول ، فلا أقل فيما يبدل اسمه أن يكون الاسم الثاني أعرف من الاسم الأول . وربما خالفوا هذا المنهاج فقال قائلهم : إن الحجر الأبيض هو الجندل الثلجي . وأيضا ربما وقع التبديل بما يخالف الأصل كمن قال : إن العلم النظري هو ظن نظري .

والأصوب إذا أريد أن يحفظ اسم ، ويبدل اسم باسم أو بقول ، أن يحفظ اسم ما يجرى مجرى الجنس — وهو الأعم — وأن يبدل ما يجرى مجرى الفصل . فإذا أريد أن يحد الإنسان العالم ، فليس من الجيد أن يورد حد الإنسان أو اسم مرادف للإنسان ، ويترك العالم بحاله ، فيقال : هو الحيوان الناطق المائت العالم ، أو بشر عالم ، فإن العام يجب أن يكون كالمفروغ من معرفته قبل إلحاق الخاص به ، ويكون إنما يشكل

(١) الغير : غير || نهايتين : نهايتان د || فلا : ولا م || وهذا : فهذا د ، م ، ن ، ه || تحت : بحسب د (٣) حد : أخذ سا || يكون : — ن || بمذاء : بحدب و بحدن (٤) ويكون : فيكون س (٥) الاقتصار : للاقتصار د || واقعا : واقعا س || اسمي : اسم س || مرادفيهما : مرادمنهما ن || كشأن : لشأن د ، س ، سا ، ن ، ليان م || حيث : حين د ، ن ، ه (٦) فلا : ولاد ، ن || أو أنه : وأنه سا (٧) إما : — س ، ه || الخفي : الأختفي د ، ن (٨) متصور : — د ، ن (٩) فلا : ولا سا || الأول : — الأعم م || وربما : وربما د (١٠) الحجر : + لاد || الجندل : الجندل د [ الجندل : الصخر العظيم ، الواحدة جندلة والجمع جنادل — المنجد ] || ربما : + خالفوا م (١٢) إذا أريد : — ن || أن : أوب ، د ، س ، سا ، ن ، ه (١٣) مجرى : مجراه م (١٤) يحد : — س | أو اسم : واسم د ، ن (١٦) العام : العلم بحدب العالم م ، ن ، ه || إلحاق : الخلق م

معرفة الصفة التي تلحقه . وهذا الموضع بحسب الأكثر والأولى ، وليس واجبا في نفس الأمر . فربما كان العام منهما هو المشكل . وأما في أكثر الأمر فإن الموضوعات تكون معروفة ، وإنما يجهل المركب بسبب أن الأخص أخفى دائما من الأعم . فإذا لم يكن التبديل تبديل اسم بل تحديدا ، فالأولى أن يحد الأخص .

٥ وموضع آخر قريب من هذه المواضع ، وهو أنه كثيرا ما يعرض أن نظن أنه قد حدد المركب بسبب المساواة ، ولا يكون ذلك حدا جيدا تاما ، فإن أحدا إن حدد العدد الفرد بأنه عدد له وسط ، وإذا أسقط العدد تبقى له وسط ، فيجب أن يكون له وسط حد الفرد ، فيكون الخط والسطح والجسم أيضا فردا .

١٠ فإن قال قائل : إن قوله يرجع إلى العدد في حد العدد الفرد ، ولا يرجع إلى العدد في صرف الخط والسطح به ، بل يرجع إلى الشيء ، فإذن لا مشاركة للخط والسطح مع الفرد .

فيقال : اجعل بدل " له " " ذو " ، فقل : عدد ذو وسط ، وتكون الشناعة لازمة .

ولكن لقائل أن يقول : فكيف ينبغي أن يحد ذلك ؟

١٥ فنقول : يلزم ضرورة أن نذكر العدد مرتين ، فيقال : العدد الفرد هو العدد الذي له عدد وسط ، أو عدد له وسط عددي . ولا بد من ذلك ، ولا محيد عن هذا التكرير . وقد شرح هذا فضل شرح في الفلسفة الأولى ، وبين فيها أن حدود هذه تقتضى التركيب وأنها حدود بوجه ما وليست حدودا حقيقية . وسيقال في سوفه طيقا في أمرها شيء .

- ( ١ ) بحسب : يجيب م ( ٢ ) أكثر : الأكثرن ( ٣ ) يجهل : الجهل م ، يجهل ه  
 || أخفى : إخفا م ( ٤ ) بل : — سا || الأخص : للأخص د ( ٥ ) ما : — س  
 ( ٦ ) ذلك : — ن ( ٧ ) العدد : — ن ( ٨ ) حد : حدى ن || والسطح : — س ، سا ه  
 ( ٩ ) إن : إنه ب ، س ، سا || قوله : + له ه || ولا : يجيب ن ( ١٢ ) فيقال : ويقال س ، ه  
 ( ١٣ ) فكيف : وكيف م || أن : — م ( ١٤ ) له : هوب ، د ، سا م ( ١٥ ) عدد : + له  
 د ، سا م ( ١٦ ) وقد : وموقع د ، ن || فضل شرح : — د ، س ، ن || شرح : الشرح م  
 || التركيب : التكرير ( ١٧ ) وأنها : فإنها سا || وليست : ليست ب ، س ، سا

ومن الغلط الذي يقع في الحد أن يكون الحد لشيء مما يوجد ، وقد جعله الحد شيئاً لا يوجد ، إذ كان في معنى الحد محال لا يوجد . كمن يحدُّ المكان بأنه خلاء مهياً ، والمكان موجود ، والخلاء محال الوجود . وكن يحد البياض بأنه لون مخالط للنار ، فإن اللون المخالط للجسم معدوم الذات محال الوجود . وبالجملة مخالطة الكيف للجسم معنى محال يقتضى أن يكون غير الجسم مخالطاً للجسم ، وذلك محال .

٥

وموضع مقارب لهذا ، وهو أن يكون في الحد إضافة توجب أحد أمرين : إما أن لاتصح تلك الإضافة أصلاً ، أو يصح بعض المضاف إليه لا إلى جميعه ، كمن يقول : إن الطب هو العلم بالموجود ، فإن كان الطب ليس علماً بشيء من الموجودات ، أو كان ببعضها دون بعض ، فقد أخطأ . وهذا الموضع في قوة مواضع سلفت . وبالجملة هو في حداد ما يفلط بإهمال مراعاة المضاف المعادل الذي بالذات ، اللهم إلا أن يكون الشيء

١٠. إنما يحدد من جهة ما هو بالعرض ، فلا يجب أن يؤخذ من جهة اعتباره بالذات ، بل يجب أن تؤخذ النسبة التي له بالعرض في حد ذلك الشيء ، فإن للشيء من حيث هو بالعرض حدا لا ينبغي أن يكون هو وحده من حيث هو بالذات . وهذا الموضع إما أن يقع فيه كذب على المحدود ، أو يجعل غير المحدود مشاركا . مثال الكذب إذا قيل : إن الطب علم بحركات الكواكب ، مثال الموقع للشركة ، أنه إذا قيل ، إن الطب علم بالموجود ، فتكون الهندسة لذلك طبياً . وعلى أن الأول مع أن فيه كذباً ، فقد تقدم أنه

(١) الحد لشيء : لشيء ما ، ن (٢) محال : محال ن ، هـ || مهياً : مملوء ، د ، ن (٣) محال : محال س || يحد : حد ب || للنار : للجسم د ، ن (٤) الوجود : للوجود هـ || محال : محال : إذ س ، م ، هـ (٥) مخالطاً : مخالطاً س || محال : محال : فتكون اللزوم مخالطاً للجسم محال ن (٦) متارب : مقارن س || أمرين : الأمرين هـ (٨) أو كان : إذ كان هـ (٩) وبالجملة : رقى الجملة هـ

هذا : هـ د ، د ، ن (١١) يحدد : يحد د ، ن || فلا : ولا هـ (١٢) للشيء : الشيء ب ، م ، م ، هـ || بالعرض : العرض د (١٣) حدا : حد ب ، د ، هـ حده س ، ي — ن (١٦) بالموجود : بالوجود ب ، بوجود د ، ن || فتكون : كانت د ، ن || كذباً : كذب س ، هـ

مشاركة ، فإنه يجعل الهيئة طبا ، اللهم إلا أن ينسب مثلا إلى شيء لا وجود له ، ولا شيء من العلوم منسوب إليه ، فيكون كذبا من غير أن يشرك فيه شيء .

وموضع آخر ، وهو أن يكون إنما يورد حد شيء بسيط ، فإذا هو قد حد الشيء مركبا مع شيء . وأكثر ما يقع هذا إذا كان التركيب من جنس السكال ، كمن يحد الخطيب : بأنه الذي له ملكة إقناع في كل واحد من الأمور بالسوية ، لا تقص له في شيء منها . أو يحد الطيب : بأنه الذي له ملكة إزالة الأمراض كلها ، فلا يعجزه شيء منها . والسارق : بأنه الذي يأخذ كل شيء سرا ، فإنه يكون إما حادا مخطئا ، وإما حادا مخطيب الحاذق ، والطيب الماهر ، والسارق الملت . وأما الخطيب بما هو خطيب ، فليس هو خطيبا بشرط أن يقنع . كلا ولا الطيب طيب بشرط أن يشفى . كلا ، ولا السارق سارق بشرط أن يتدر على أخذ كل شيء سرا . بل الخطيب هو الذي يبلغ في أكثر الأمور ما يمكن أن يقال فيه طلبا للإقناع ، فربما لم يبلغ الغاية ، فيكون خطيبا لأنه أتى بما يمكن ؛ وكذلك حال الطيب ، وكذلك حال السارق . فإن السارق ؛ وإن كان يؤثر أن يأخذ كل شيء سرا ، أو يأخذ كل ما يأخذه سرا ، ولكنه ليس يجب أن يمكنه ذلك في كل شيء .

وموضع آخر ، وهو أن يزيد في حد شيء من المؤثر لنفسه زيادة تجعله مؤثرا لغيره ، وبالعكس . مثال ذلك من حد العدالة أنها حافظة السنن ، وليست العدالة للسنن ، بل السنن للعدالة .

- (١) ينسب : يثبت د ، ن (٢) منسوب || بمنسوب س ، هـ (٣) قد : — م  
 (٤) كمن : لم ن (٦) منها : منهما د || أو يحد : ويحد من || فلا : ولا ب  
 (٧) يكون إما : إما أن يكون س ، هـ || إما : — م (٨) حادا : حاديا م  
 || الملت : المسلط د ، س ، سا ، هـ [ الملت الخبيث من الرجال الذي لا يؤتمن على  
 شيء — المنجد ] (٩) فليس هو : فليس س (١١) فربما : وربما د ، س سا ، ن ، هـ  
 (١٢) الطيب وكذلك حال : الطيب وحال سا (١٣) يؤثر : مؤثر د ، ن || شيء سرا أو يأخذ كل :  
 — ن || يأخذ : — ب ، سا ، م ، هـ || أو يأخذ كل ما يأخذه سرا : — د || يأخذه : يأخذ هـ  
 ولكنه : ولكن د ، ن (١٥) أن : + يأخذ م || شيء : الشيء سا (١٦) من : في د ، ن  
 (١٧) للعدالة : + وكالك م . قال ان الحكمة فاتحة السعادة

وربما اتفق في شيء أن كان مؤثرا لنفسه ومؤثرا لغيره ، مثل الصحة ، فإنها مؤثرة  
 لنفسها ، وقد تُؤثرُ لأمر يتوصل إليها بالصحة . فيذنبى إذا حد كل جهة من الجهتين ،  
 واعتبار من الاعتبارين ألا يدخل فيها الآخر ، أو أراد أن يحد الصحة حدا كاملا  
 أورد الجهتين .

(١) في : + كل سا || مثل : ومثل م (٢) وقد تؤثر لأمر : — س ، سا || يتوصل  
 إليها بالصحة : — ب (٣) ألا : أن لا د ، س ، سا ، م || فيها : فيه حد ن  
 || الصحة : للصحة سا

## الفصل الخامس

### فصل (هـ) في مثل ذلك

وها هنا مواضع تختص بحدود أشياء مما لها نسبة كالكل والجزء ، فمن الخطأ في ذلك أن يذكر الأجزاء على سبيل توالي النسق بالواو ، ويجعل ذلك حدا للكل . مثل أن يقول قائل : إن العدالة هي عفة وشجاعة ؛ فإن هذا يجعل العفة محمولة على العدالة ، والشجاعة محمولا آخر عليه ، فيكون كل واحد منهما محمولا وحده ، ليس أحدهما مقيدا بالآخر ، فلا يكون كأنه قال : عفة التي هي شجاعة ، كما يقال : حيوان ناطق ، أى حيوان الذى هو ناطق . ولو أنه أريد بذلك هذا ، وإن كان غير صحيح في مجرى العبارات كلها ، كان أيضا ناسدا .

وأما بيان فساد الاعتبار الأول ، فهو أن العفة إذا كانت محمولة على العدالة ، حيث يراد التحديد ، كان كأنه يقول . إن العدالة هي العفة والشجاعة ، بالألف واللام ؛ فإن حمل الحد والخاصة والاسم المرادف إنما يصلح أن يخصص بالألف واللام في لغة العرب . فإن حملت لا كذلك ، لم يكن هناك تخصيص ألينة ، بل كان يجوز أن يكون كل واحد من العفة والشجاعة بحسب القول أعم من العدالة ، حتى كان يجوز أن نفهم أن العدالة عفة ما وشجاعة ما . وإذا حمل على الشيء عامان ، كل واحد منهما أعم منه ، ولم يقيد أحدهما بالآخر ، لم يجتمع منهما دلالة على معنى مساو ، بل يجب أن يخصص ، فيكون وجه القول حينئذ : إن العدالة هي العفة والشجاعة ، ولا يجوز أن يصدق أن

(٢) في مثل ذلك : - ب ، ن (٣) ما لها : كالأب ، س ، ن ؛ مما له ه ||  
والجزء : وكالجزء د ، ما || فن : فرة د (٥) هي : - د ، س ، م ، ن ، ه  
(٥) محمولة : محمولا س (٦) واحد : - ن || ليس : وليس د ، ن ، ه (٧) يكون :  
يقول س || عفة : - د || حيوان : الحيوان س ، ه (١٠) وأما : أما ب ، س ||  
الاعتبار : اعتبار س (١٢) يصلح : يصلح ن (١٣) هناك : هناك د ، ن || ألينة : - س ||  
يجوز : + ألينة س (١٤) حتى : فهي ن (١٥) وإذا : وأما إذا ن || واحد ،  
- ب ، د ، م ، ن || مهما : مهام ، ن (١٧) فبكرن وجه القول : فبقاله د ، ن

العدالة هي العفة والشجاعة ، إلا وصدق أنها العفة ؛ كما لا يمكن أن يصدق أن الإنسان هو الناطق والضحاك ، إلا وصدق أنه الناطق . فكون حينئذ العدالة منعكسة على العفة والشجاعة ؛ فإن كانت عفة ولا شجاعة ، كانت أيضا عدالة . فحينئذ لا يكون من شرط العدالة أن تكون عفة وشجاعة مجتمعتين ؛ ويلزم مثل ذلك في جانب الشجاعة . ويلزم أيضا أن يكون الجور فجورا وجبنا ، والفجور جورا والجبن خورا ، فكون العدالة التي هي العفة - حيث لا شجاعة - جورا .

وأما بيان فساد الاعتبار الثاني ، فإنه ليس شيء مما هو عفة شجاعة ، حتى تكون العدالة عفة هي الشجاعة . فإن بدلوا لفظة "الواو" بلفظة "مع" ، حتى يكونوا كأنهم يقولون عفة مع شجاعة ، أو أرادوا بالواو معا ، فيكون حينئذ الموصوف بأنه عدالة هي نفس العفة ولكن في حال ما تقترن إليها الشجاعة ؛ فتكون إذا قارنت العفة جعلت العفة نفسها حينئذ عدالة . مثل أن الشيء إذا اقترن بشيء جعله يمينا ، وجعله مضروبا ، وجعله غنيا ؛ ليس على أن اليمين مجموعهما ، بل أحدهما نفسه ولكن إذا كان مع الآخر . وكذلك المضروب . وكذلك الفتى عند وجود المسال فيكون له . إذن بعض ما هو عفة هو عدالة ، وهو العفة التي اقترن إليها الشجاعة .

وبالجملة ، فإن تعديد الأجزاء وتحصيلها ليس الكل ، ولا نفس الكل . فإنه يكون الخشب واللبن وغير ذلك موجودا ، ولا يكون البت موجودا . فليست الدلالة على وجود الأجزاء دلالة على طبيعة الكل ؛ فلا أقل من أن يقال : إن كذا مجموع كذا وكذا .

(١) إلا وصدق : وإلا وصدق سا (٤) عفة : - ب ، س || مجتمعتين : مجتمعتين ب ، س ، سا ، م ، هـ || ويلزم : ويلزمه د ، ن (٥) ويلزم : ويلزمه ن || والفجور جورا : والفجور ب (٧) الاعتبار : + لاد (٨) الشجاعة : شجاعة نج ، د ، ما ، م ، ن (٩) أرادوا : أرادوا سا || معا : مع د ، ن || هي : هو د ، ن (١٠) إليها : إليه س || جعلت : حوت د (١٢) مجموعهما : مجموعها ب ، س ، هـ (١٢-١٣) وكذلك المضروب : - س ، سا (١٣) عدالة : العدالة ن (١٤) إليها : بها د ، ن ؛ بها إليها م (١٥) تعديد : تقدير من || الكل : + فيه م (١٦) ولا : فلا س ، سا

على أن الكل يحدث من الأجزاء على ثلاثة وجوه : أحدها أن يكون تجمع فقط ، كيف اتفق ، مثل الأربعة من أجزائها . والثاني أن لا يكون تجمع فقط ، بل تكون هناك زيادة على نفس الجمع داخلية في كيفية الجمع ، مثل البيت ، فإنه ليس الجملة مجموع لبن وخشب كيف كان ، بل أن يكون مجموعا جمعا على نحو ، ولا الثوب ثوبا لاجتماع الغزل ، كيف كان ، بل لاجتماعه على هيئة أسداء وألحام . والثالث بسبب زيادة على نفس الجمع ٥ وهيئة الجمع ، وذلك أن يكون للأجزاء المجتمعة حال وحكم بعد الجمع غير الجمع ، وغير هيئته من حيث هو تركيب وجمع ؛ كالمترج ، فإن له بعد الجمع وهيئته زيادة كيفية تحدث . فما كان من الكَلَّات وجوده بالجمع فقط ، أمكن أن يقال : لعله يكفي في حده أن يقال إنه مجموع كذا وكذا . وأما ما احتيج فيه إلى زيادة على ذلك ، وخصوصا زيادة خارجة ١٠ عن كيفية الجمع ، فلا يكون المركَّب قد وفى حده ما لم يدل على هيئة ذلك الجمع ، وعلى حال كيفية أخرى وحكم آخر ، إن تبعه .

وموضع آخر يليق بهذه المواضع أن ننظر : هل من شأن الأجزاء الموردة للكل أن تجتمع ، وربما لم يكن من شأنها أن تجتمع البته ، فلا يكون منها كل ، كمن يقول مثلا : إن السطح خط وصدد ؛ والخط والعدد لا يتألف منهما شيء . أو قول من يقول : ١٥ إن الجسم هو المؤلف من أجزاء غير متجزئة ، والجسم ليس من شأنه أن يتألف من أجزاء غير متجزئة ، ولا للأجزاء التي لا تتجزأ أن تتألف تألفا يؤدي إلى متصل .

وموضوع آخر ، أن يكون للحدود الذي هو الكل محل أو مكان واحد ، وتكون الأجزاء يستند كل منها بمحل أو مكان مفرد غير مكانه ، ومباين له ، فيعلم أن النسبة

(٢) كيف . . . فقط : — سا (٤) مجموعا جمعا : مجموعهما ن || لاجتماع : لإجماع من (٥) لاجتماعه : لإجماعه م (٦) المجتمعة : المجموعة د ، سا ، م ، ن ، ه || الجمع : الإجماع م || غير : عن د || وغير : وعن د (٧) بعد : حل د ، ن || وهيئته : هيئة د ، ن (٨) لعله : — د ، ن ؛ العله م (٩) احتيج : + إليه ب (١٠) يدل على : يعرف د ، ن || وعلى : حل سا || وعلى حال : وسال د ، ن (١٢) بهذه : بهذا م (١٤) مثلا : — ن || خط : بخط سا || والخط : — م (١٥-١٦) والجسم . . . متجزئة : — د ، سا ، ن (١٥) من : عن م (١٦) للأجزاء : الأجزاء م ، ن || التي لا : الذي ن || تتجزأ : + يمكن د ، ن (١٧) للحدود : المحدود د ، ن (١٨) يستند : يستدعى م || منها : منها د ، م || غير : + ذلك د



إلى تلك الأجزاء إلى المفروض كلاً نسبة ردية ؛ وهذا صالح للإبطال دون الإثبات .  
وأكثر هذه المواضع ذلك شأنها . ومثال ذلك أن يقال : إن الإبصار مجموع لون  
وإدراك ، واللون في غير الشيء الذي فيه الإدراك ، ولكن الإدراك والإبصار في شيء  
واحد .

- وموضع آخر أن يكون الكل إذا رفع ارتفعت الأجزاء ؛ والأجزاء ترتفع ويبقى الكل .  
إن الأمر يجب - إن كان - لا بد أن يكون بالعكس .

وموضع آخر فيما يركب من متقابلين كشيء هو خير وشر ، فإن ذلك يجب أن يكون  
دون الخير في الخيرية ، ودون الشر في الشرية .

- وموضع قبله ، وهو إن كان الخير في أنه خير مثلاً أشد في أنه خير ، من الشر في أنه  
شر ، والمركب منهما قد يروج على أنه أزيد من الناقص في الطرف الثاني ، فيكون أشد  
خيرية منه شرية ؛ اللهم إلا أن يكون الامتراج أحدث أصراً زائداً على مقتضى البسيطين ،  
كما أن المزاج يجعل غير الخيرين خيراً ، وغير الشرين شراً ، فيكون هذا أيضاً مما يقدح  
في الموضع المذكور ، فإنه ربما اجتمع خير وشر فصار الكل خيراً أو شراً ، لكنه  
يجب أن يكون اعتبار هذين الموضوعين ، حيث يكون التركيب لا يعمل غير الجمع ، وما  
يقع الجمع ؛ إلا فيما تقتضيه الاستحالة .

١٥

(١) دون : ودون م || دون الإثبات : - سا (٢) وأكثر : لكثرة م || ذلك : + من ه  
|| ذلك : هذا م || لون : - ن (٣) وإدراك : إدراك د ، ن || في غير : عن د ؛ غير م ، ن  
(٥) ترتفع : ترتفع س ، سا (٦) كان : - سا ، ن (٧) فيما : بما س || وشر : أو شر س ، ن  
(٩) قبله : آخر مثله د ، ن || وهو : هو س || الخير : - د ، ن || أنه خير : خيريته د  
(١٠) شر : شيء ب || أنه : + إن (١١) البسيطين : البسيط سا (١٢) غير : من د ، ن  
الخيرين : خيرين د ، س ، سا ، ن || وغير : أو من د ، ن || الشرين : شرين د ، س ، ن ، ه  
(١٣) الموضع : المواضع سا || أو شراً : وشراس م (١٤) الموضوعين : الموضوعين د ، م ، ن  
|| وما : وما سا (١٥) إلا : لا ب ، سا ، م ، ه .

وموضع آخر ننظر كي لا يكون حد الكل مقولا دلى أحد الجزأين فيكون هو هو بعينه ،  
لا المجموع منه ومن غيره . ولكن الجزء غير الكل . وقد ذكر ههنا موضع ضمناه فيما سلف  
وهو أن لا يكون ذكر هيئة التركيب . وذكر أيضا موضع هذا مع هذا ، وموضع أن هذا  
هو هذا وهذا ، وموضع أن هذا هو من هذا ومن هذا . وهذا قريب مما سلف ، فإنه  
حينئذ يكون من هذا ومن هذا ، فيكون من كل واحد منهما ، ويعرض نظير ما سلف  
مما ذكرناه ، حيث لم يكن " من " ، وخصوصا إذا كان حيث يقوم من أمرين ليس  
يمكن أن يكون ذلك الأمران معا .

وموضع في تفصيل المعية ونسبتها ، هل بين أن تلك المعية في أى شيء من المحل  
والزمان ، وبالتقياس إلى أى شيء ، وكيف حال أحد الأمرين من اللذين هما معا  
من الآخر ، كمن يقول إن الشجاعة إقدام مع فكر صحيح ، ولم يقل إنهما بالتقياس إلى أى  
شيء . فربما كان ذلك بالتقياس إلى استعمال المصطلحات ، وكان صاحبها طيبيا لا شجاعا ،  
بل يجب أن ينسب ذلك إلى الجهاد .

وربما كان أحد الأمرين سببا للآخر ، أو غاية ، مثل من يقول : إن الغضب غم  
مع توهم استخفاف ؛ فإن توهم الاستخفاف ليس جزءا من الغضب ، بل سببا له وللغم .  
وكذلك من قال : إن الرمي هو إرسال سهم مع إصابة ؛ فإن الإصابة ليست جزءا من الرمي ،  
بل خارجا عنه وغاية .

(١) مقولا : مقول د ، ن (٢) ولكن : لكن د ، ن || ضمناه : ضمته ب ،  
س ، ه || فيا : — سا (٣) وذكر : وقد ذكر ن || وهذا : — د ، سا ، ن  
(٤) ومن هذا : وجميع ذلك يعرف مما ذكرناه في هذا التفصيل الذى فرقناه به وذكر موضع هذا هو من هذا ، ن  
(٥) نظير : نظرا سا (٦) مما ذكرناه : منا ذكره د ، ن || لم يكن : لا يكون د ، ن  
|| يقوم : يقول ب ، د ، سا ، ن ؛ يقول من يقول س ، ه || أمرين : — د ، ن (٧) ذلك : —  
د ، م ، ن (٨) هل بين : — د ، ن || وبالتقياس : بالتقياس سا (١١) كان : — سا  
(١٢) يجب : بحسب س (٣) مثل : + ذلك د || غم : هم س (١٤) استخفاف : استحقاق  
د ، ن ؛ الاستخفاف سا || الاستخفاف : الاستحقاق د ، ن || بل : — س  
(١٥) وكذلك : فكذلك ب ، س ، م (١٦) خارجا : خارجة م ، ه || عنه : عنها  
د ، سا ، ن || وغاية : + له م

وموضع آخر من أخذهم الجمع مكان المجموع ، حتى يقولوا : إن الحيوان تركيب نفس وبدن ، وهذا مع رداءته في أنه جعل المركب تركيبا ، فليس يدل على ذلك التركيب . وكيف يكون التركيب حيوانا ، أو الحيوان تركيبا ، ولكل تركيب ضد هو التحليل ؛ وليس للحيوان ضد هو التحليل .

وموضع آخر أن يكون المحدود شيئا منسوبا إلى ضدين بالسواء ، وقد أخذ في تحديده أحدهما دون الآخر ، كما أنه لو كان حال النفس من العلم كحال من الجهل المضاد للعلم ؛ ليس الذي هو عدم المقابل . فإذا قيل : إن النفس جوهر قابل للعلم ، لم يكن أولى أن يقال ، جوهر قابل للجهل ، أي المضاد . وبالجملة ، إن قبول العلم خاصة لا فصل ؛ وقد علمت ذلك .

ومن المواضع التي يحتاج إليها المبطل في التمكن من الإبطال أن يعلم أنه لا حاجة له إلى رفع جملة الحد ، وربما تعذر عليه ذلك من حيث هو جملة . فليتنظر هل يمكنه رفع جزء من الحد وإبطاله ، فإن في رفع الجزء رفع الكل الذي هو لا يثبت إلا بذلك الجزء . وقد مرّك هذا ومثاله في موضع آخر .

ومن المواضع التي تسهل السبيل إلى الإبطال هو الاستكشاف حتى لا يكون غموض . سبب لأن لا يشعر بالموضع الذي منه يبطل . فإذا استكشف ظهر إما إصابته ، وإما خطؤه وموضوع خطئه . وإذا كان الاستكشاف يكشف عن صواب ، فيكون الحد هو هذا الدال الموضح المحصل بعد الكشف ، وينسخ به ما فرض أولا أنه حد من

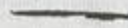
(١) أخذهم : أخذه سا ؛ أخذم || يقولوا : يقولون ه (٢) جعل : يجعل م  
(٣) أو الحيوان : والحيوان د ، سا ، ن || تركيبا : مركبا ن (٣-٤) وليس للحيوان ضد هو التحليل :  
ب (٥) تحديده : تحديدا سا (٦) كما : فكاد || كحاله : كحاله م ، ه (٧) فإذا  
قيل : + في نفس م ، ه ؛ للنفس م || أن : بأن يكون ن (٨) للجهل : الجهل ب ، م  
|| قبول : فصول سا ؛ م ؛ - د ، ن (١٠) أنه : أن سا (١١) الحد : المحدود ه || ذلك :  
+ عليه ب ، ه (١٤) التي : الذي ب ، سا ، م ، ه ؛ - د || الإبطال : إبطال د ؛  
سا ن ؛ + المحدود ، ن || حتى : - م || غموض : فرض ه (١٧) هذا : - د ، ن  
|| الموضح : الموضوع د ، سا || المحصل : - د

المتبس ، إذ لا حدين لشيء واحد . فإن كان الثاني هو الفاضل المعروف ، فالأول ليس بجيد ، بل هو منسوخ نسخ الشريعة التي هي أفضل لما قبلها . فيجب أن لا يستهان بهذه الأصول في الحدود ، بل يجب أن تجعل نصب عين الفكرة ، ويعلم أن سائر كتب المنطق إنما تم جدواها بمعرفة القوانين التي أعطيناها في هذا الكتاب إلى هذه الغاية . ومن اقتصر على ما سلف ، لم يكتسب كمال الملكة في البرهان أيضا ، فإن كثيرا من الأصول النافعة في البرهان ، وفي الحد البرهاني ، إنما تم في هذا الكتاب إلى هذا الموضع . وأما بعد هذا من هذا الكتاب ، فكأنه ليس بشديد النفع في البرهان .

تمت المقالة الخامسة

(١) المتبس : - د ، ن || حدين : جدان د ، ن || فإن : فإذا ب ، س ، م ، هـ || المعروف : المعروف د ، ن (٢) بجيد : بجدد ، سا ، ن ، هـ || هي : - ب ، د ، س ، م ، ن (٣-٤) أيضا . البرهان : - د (٥) من : - د ، م || هذا : - د ، س ، م || البرهان : + والله أعلم د . (٦) تمت المقالة الخامسة : تمت س ؛ تمت المقالة السادسة من الفن السادس م ؛ تمت المقالة الخامسة من الفن السادس من الجملة الأولى في المنطق هـ ؛ - ب ، د ، سا ، ن

المقالة السادسة



مجلس التعلیم

## المقالة السادسة

## فصل واحد

## الفصل الأول

## فصل (١) في مواضع هو هو والغير

- وقد يليق أن نتكلم في المواضع التي تنفع في إثبات أن الشيء هو هو وواحد بعينه ،  
 أو غيره ، وفي إبطاله . فإن ذلك مما يحق أن يقصد لنفسه لكثرة وقوع النزاع فيه ؛ وينفع  
 أيضا في باب النظر في الحد ، فإن الحد يقصد به أن يكون ممثلا ومعنى اسم المحدود واحدا  
 بعينه . ثم الواحد قد يقال على معان ، وأحدها باسم الواحد هو أن يكون الشيء غير  
 منقسم بالعدد لست أعني الواحد الشخصي الذي لا يقال على كثيرين ، بل أعني به الواحد  
 في نفسه من حيث ذاته ، وإن كان معنى عاما بالقياس إلى موضوعاته ، وكان ذلك المعنى  
 من خارج مطابقا لكثيرين . مثال ذلك في المسألة الجدلية أنه هل العدالة والشجاعة شيء  
 واحد؟ فإن ههنا ليس تعنى واحدا بالشخص ، ولا أيضا واحدا بأن جنسها واحد ،  
 أو بأن نوعها واحد ، وهما كثيران بعد ذلك ؛ بل تعنى به هل الحقيقة التي تدل عليها  
 العدالة هي بعينها الحقيقة التي تدل عليها الشجاعة ، حتى تكون إذا عدت الشجاعة واحداً  
 من الأشياء ، تكون قد تناولت بذلك العدالة أيضا . فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضوع

(١) المقالة السادسة فصل واحد: المقالة السادسة وفيها فصل واحد فصل (١) ب ؛ المقالة  
 السادسة د ؛ المقالة السادسة وهي فصل واحد س ؛ المقالة السادسة فصل سا ؛ المقالة السادسة من  
 الفن السادس من الجملة الأولى من المنطق فصل واحد م ؛ المقالة السادسة فصل ن ؛ المقالة السادسة وهي  
 فصل واحد فصل هـ (٤) هو هو : + والواحد سا ، م ، ن || والغير : بالغير ن  
 (٥) يليق : + أن يليق س ، هـ (٧) اسم : الاسم هـ (٩) لست : ولست  
 د ؛ - ن (١٠) بالقياس إلى : في سا || وكان : فكان سا (١١) مطابقا : وطابق  
 ب ، س ، سا || شئ : - س || يعني : معنى م (١٣) أو بأن : وبأن د ، سا ،  
 م ، ن || وهما : أوهما هـ (١٤) إذا : إن م (١٥) أيضا : - د ، سا ، ن

وتعلم أنه يستعمل لفظه الواحد بالعدد على معنى هو هو في الحقيقة ، حتى إذا ذكرته  
ذكرته ، وإن كان المعنى كليا .

فمن المواضع مواضع التصريف أنه إن كانت العدالة هي بعينها الشجاعة فالشجاع عدل ،  
والعدل شجاع ؛ وبالعكس أنه إن كان العادل هو بعينه الشجاع لا بالعرض كانت العدالة  
شجاعة . وتخالف الموضوع الذي في باب العرض إذ كان لا يجب هناك الهو هو ، لأنه كان  
هناك حمل فقط ، ولم يكن مع الحمل اعتبار أنه هو . وكذلك تنظر في اعتبار المتقابلات  
أنها هل هي هي . وأيضا من الأكوان والفاستات ، والأسباب الفاعلة والمفسدة . وأيضا  
من طريق الأولى أنه إن لم يكن ما هو هو أولى أن يكون هو هو ، فليس ما ليس أولى  
بهو هو هذا . وقد علمت هذا الموضوع وحكمه .

وأىضا إن كان كل واحد منها في ترتيب باب أكثر وأفضل من جميع الغير في ذلك  
الترتيب ، فهما واحد . وأما إن كان أحدهما أكثر في ذلك من الآخر ، أو كان أكثر من  
كل ما هو سواء ولم يكن الآخر كذلك ، فليس أحدهما هو الآخر . وقد يكون شيئان  
اثنان وكل واحد منهما أفضل من كل شيء مذكور بالتعيين مما يشاركه ، ومع ذلك فليس  
أحدهما هو الآخر ؛ وذلك إذا كانا في ترتيبين ، وكان أحدهما يحوى الآخر . كما يقال :  
إن الحيوان أفضل الأجسام الكائنة الفاسدة ، ثم يقول : والإنسان أفضل الأجسام  
الكائنة الفاسدة ؛ لكن الحيوان يشمل الإنسان ، فلا يجب في مثل هذا أن يكون هو  
هو . فهذا الموضوع فيه شيء ينبغي أن يتأمل ، وهو أن قد يعرض أن يقال : إن الحار

(١) في الحقيقة : فالحقيقة م (٣) التصريف : التعريف س || فالشجاع س ، ن ، هـ  
(٤) والعدل : فالعدل س ، هـ (٧) دل : — ب ، س ، سا ، هـ || ا كوان : الألوان  
|| والأسباب : — د ، س (٨) هو هو : هو س سا ، هـ || أولى بهو : بأولى فهوم  
(٩) هذا : — د ، س ، ن ، هـ (١٠) باب : بان ب ، س م || جميع : — س ،  
م ؛ جمع سا || في ذلك : فذلك سا (١١) فهما : فهما م (١٢) ما هو : ما ن  
(١٣) واحد — ن (١٣—١٤) كل شيء . . . وذلك : أشياء أخرى قد يشترك فيها  
ولكن د ، ن (١٣) مذكور : مذكورا هـ || بالتعيين : + غيره م (١٤) كانا :  
كان د ، ن || ترتيبين : مرتبتين ب || وكان : فكان د ، س ، سا ، ن ، هـ  
(١٥) الفاسدة : والفاسدة ب ، د ، س ، سا ، ن ، هـ (١٦) الفاسدة : والفاسدة ب ، د  
|| فلا : ولا سا (١٧) فهذا : وهذا م



جدا هو أعلى المتحركة بالاستقامة ، والمتخلخل جدا هو أعلى الأجسام المتحركة بالاستقامة ،  
ويكون المقولان صادقين ، ثم لا تكون حقيقة الحار جدا والمتخلخل جدا واحدة إلا  
في الموضوع . لكنه يجب أن تعلم أن القولين إنما صدقا باعتبار الموضوع ، حتى إنهما  
إذا أزيلا عن ذلك الاعتبار كذبا ؛ وأن معنى قوله : « الحار جدا » ، وهو الجسم  
الموصوف بأنه حار جدا ، وحينئذ فيكون ذلك الموضوع واحدا بعينه ؛ فإن الإشارة  
في قوله : « والمتخلخل جدا » تناوله أيضا . فلذلك أوجب أن يكون المشار إليه  
بالقولين ذاتا واحدة . فإن غير اعتبار الموضوع الحار جدا ، وأخذ من حيث هو حار  
جدا ، حتى يكون المتخلخل جدا من حيث هو متخلخل جدا غيره ، كذب قوله : إن  
الحار جدا من حيث هو حار جدا ، أعلى من كل ما ليس حارا جدا من حيث هو حار  
جدا . فإن المتخلخل جدا ليس دونه في المكان من حيث هو متخلخل جدا ، وهو غيره .  
١٥ فيجب أن يراعى في هذا الموضع حال الموضوع للأمرين ، وحالهما في نفسه . فإن كانت  
الإشارة تتناول الموضوع ، فلا شك أن المشار إليه واحدا ، وإن لم يكن الأمران  
واحدا ؛ وإن تناول نفس الأمر لا موضوعه ، وجب أيضا أن يكون الأكثر واحدا ،  
وإلا كان القول كاذبا .

١٥ وموضع آخر ، أنه ينظر هل ما قبل إنه مع ح واحد هو مع د الذي هو وح واحد ، واحد  
أم لا ؟ وهو يصلح للإثبات والإبطال . وأيضا ينظر هل يختلف في الأحوال العارضة .  
وأيضا هل يرتقى إلى مقولات مختلفة . وأيضا هل إن كان جنسها واحدا ، ففصولها واحدة .  
وأيضا هل يقبلان الأكثر والأقل معا ، وعلى نسق واحد . وهذه مواضع الإبطال .

(٢) واحدة : واحدا د ، ن || الموضوع : الموضوعات س ؛ موضوع سا ، ن (٤) وإن :  
فان د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || قوله : قولنا م ، ه || الجسم : المسمى سا  
(٥) وحينئذ فيكون : فإنه يكون د ، ن (٦) تناوله أيضا : أيضا تناوله ب ، س ، ه  
|| فلذلك : فكذلك ب ، س ، سا (٧) وأخذ : واحدا ه ؛ وآخر واحد ن (٨) جدا : — ن  
|| إن : وإن ب ، ؛ فإن م (٩) حيث : + ما سا (١٠) في : وفي م || وهو غيره : وهو  
في غيره ن (١١) للأمرين : للأمرين ن || نفسه : قسمها م (١٢) وإن : فإن || تناول : يتناول  
ب ، د ، سا (١٥) أنه : — سا || قيل : + له م || أنه : — م || ح : — د ، ن  
|| هو : وهو م || مع : — م || د : له د || ح : د د || واحد : — م  
(١٦) والإبطال : لإبطال د || وأيضا : ننظر م (١٧) كان : — ن || واحدا : واحد ه  
|| ففصولها : وفصولها د ، ن ؛ ففصولها س ؛ ففصولها م

وأیضا هل كل واحد منهما إذا أضيف إلى ثالث حصل مجموعا هو بعينه مجموع الآخر .  
 وأیضا كذلك في التقصان . وأیضا هل هما يتساويان فيما يلزم رفع الشيء ووضعه ،  
 أو يلزمه رفع الشيء ووضعه ، كان ذلك حقا وباطلا ، فإن الشرطية ليس صدقها في صدق  
 المقدم أو التالي ، بل في صدق اللزوم . ومثال ذلك أنه إن كان الهواء والخلاء شيئا  
 واحدا ، فما يلزم من رفع الهواء يلزم من رفع الخلاء ، وما يلزم من وضع الهواء يلزم من  
 وضع الخلاء . وما يلزمه الهواء أو يلزم رفعه عن وضعه أو رفعه ، كذلك يلزمه الخلاء  
 أو رفعه . لكننا إذا توهمنا رفع الهواء بقى الخلاء عند أصحاب الخلاء . وليس يلزم عند رفع  
 الخلاء أن يبقى وضع الهواء ، فليس الخلاء والهواء واحداً .

وأیضا هل يختلف الأمران في المحمولات ؛ وهذا كما ذكر بالقوة .

وموضع في قوة هذا أنه إن لم يكونا واحدا بالجنس إن كان لهما جنس ، أو لم يكونا واحدا  
 بالنوع إن كان لهما نوع ، لم يكونا واحدا بالعدد بالوجه الذي قيل .

وهذه المواضع كثير منها مواضع الإثبات والإبطال المطلقة استعملت في محمول  
 مخصوص ، وهو الهو هو ، وكثير منها يخص الهو هو .

ولقد كان يمكن أن يقال : يجب أن ننظر كي لا يكون أحدهما ليس محمولا على الآخر بما  
 قدمناه من مواضع الإثبات والإبطال المطلقين ، ثم يؤتى بالمواضع الخاصة . وهذه  
 المواضع ينفع المبطلات منها في إبطال الحد ، فإنه إذا لم يكن الحد يدل على ما يدل عليه المحدود بعينه

(١) كل : — س (٢) هل هما : هما هل ب ، سا ، م || هل : — د ، ن ، ه  
 || فيا : كما ب ، ماس ، سا ، م ، ه (٣) أو يلزمه : ويلزمه م (٤) أو التالي : والتالي د ، ن  
 || صدق : صدقه سا (٥) فا : فيا د ، ن (٦) يلزمه : يلزم د ، س ، ن ، ه  
 (٧) الهواء : الخلاء د ، س ، م ، ن (٨) والهواء : — م (٩) وموضع : —  
 آخرن || بكرنا : — له ب ، سا ، ن || واحدا : واحد ه || لهما : لها سا (١١) لهما :  
 لها سا قبل : قبل سا ؛ قلنا م (١٢) كثير : كثيرا ن || مواضع : مواضع : هـ يعنيها د ، ن  
 (١٣) الهو هو : الهون || وكثير فكثير ب || يختص : يختص د ، ن ؛ يخص هـ (١٤) يمكن :  
 يمكن د ، ن || بما : بما د ، ن ، هـ (١٥) وهذه المواضع : وهذا الموضع ب

لم يكن حدا . وإذ هذا لا ينعكس ، فالإثباتات لا ينتفع بها في إثبات الحد ، فإنه ليس كل معنى هو هو الشيء هو وحده ، وإن كان أيضا هو هو بالمعنى ، فربما لا يكون قد وفى توفية جيدة .

وأما أنه هل على الحد قياس أو ليس ، ومتى يكون قياس ومتى لا يكون ، وكيف يقتضى الحد ، فأمر قد عرفنا كه في الفن الذي قبل هذا .

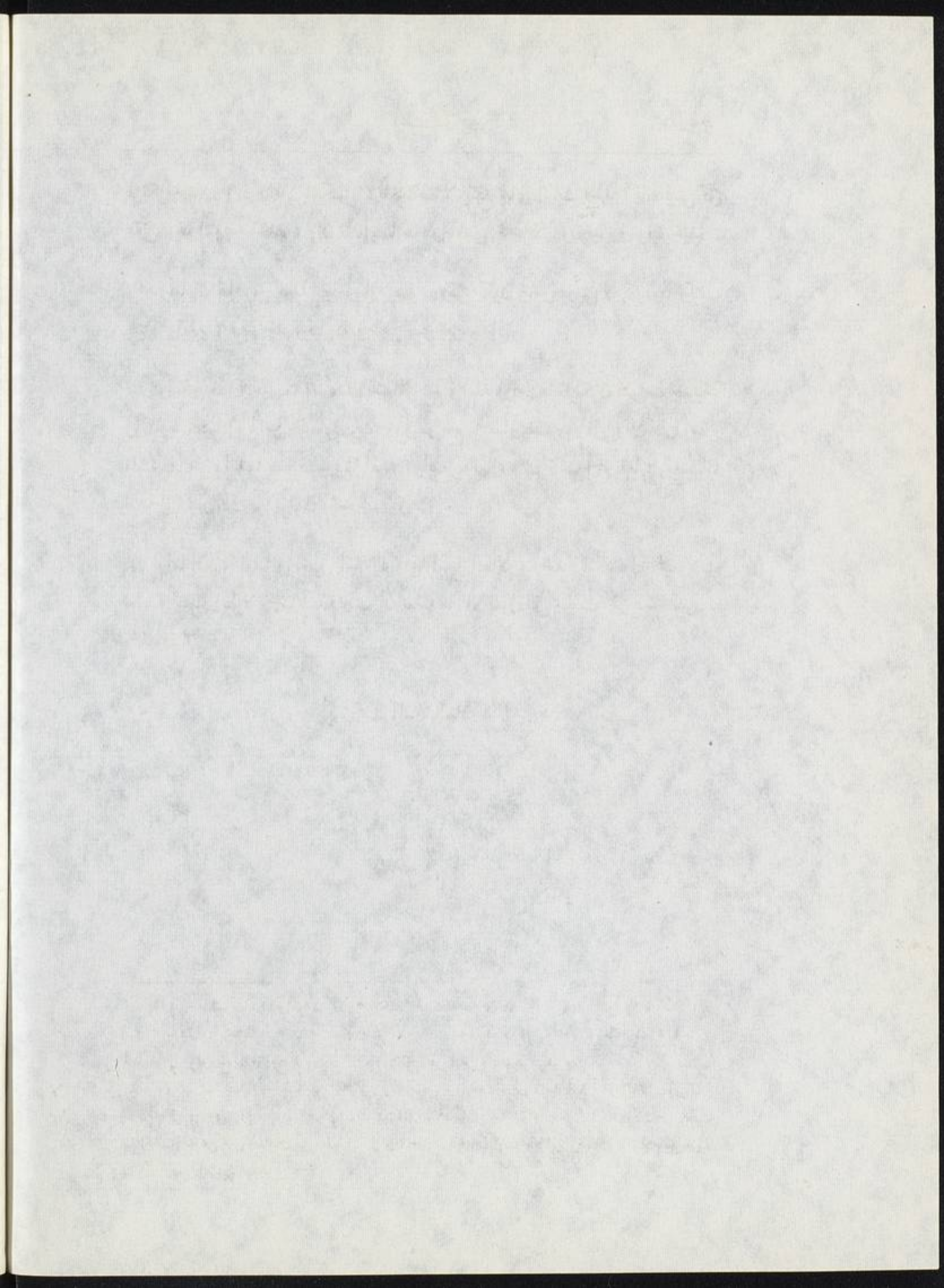
- وَأما في هذا الكتاب ، فقد عددنا لك المواضع في الحد ، وأولها ما تكون المواضع جدلية ، وأكثرها تمكيننا إيانا من التصرف ، وهو مواضع التصاريف والأقل والأكثر وسائر المشتركة . وأما ما عدا ذلك فيقل عدد مواضع نفعها ، وإن كانت أصح نفعاً ، ومع ذلك تدعو إلى نظر أدق من الجدل المعد للجمهور .

وأما أن أى المسائل أسهل إثباتاً ، وأيها أسهل إبطالا ، وضد ذلك ، وأى المحمولات

- الخمسة أسهل إبطالا وإثباتاً ، فيجب أن تعلمه من الأصول التي سلفت في هذا الفن ، ١٠ والفنون التي قبله .

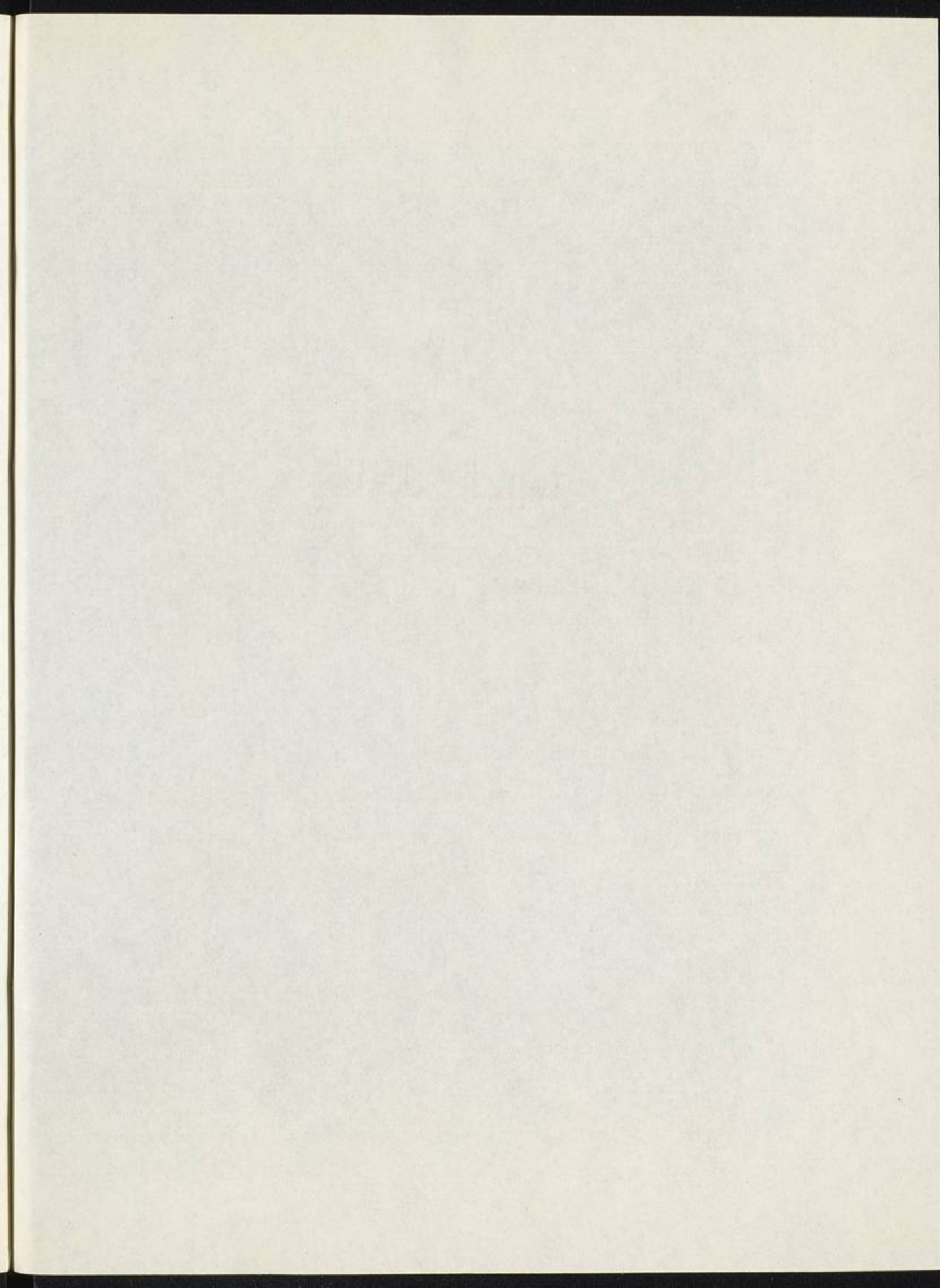
### تمت المقالة السادسة

(١) فالإثباتات : والمثبتات سا || ينتفع : تنتفع د ، ن || بها : به د ، سا ، ن  
 (٢) جيدة : جدية د ، ن (٤) الفن : المراد م (٥) ما : بأن نج ، س ،  
 م ، ه || المواضع : مواضع د ، ن (٦) وهو : هي ، د ، ن ، هوم (٧) عدا :  
 عدادس || عدا ه ؛ - د ، ن (٩) وضد : وضاد ، س ، سا ، ه | وإثباتاً : أو إثباتاً  
 (١١) التي : الذي د ، م ، ن (١٢) تمت ... السادسة : - ب ، د ، سا ، ن ، تمت س ، تمت  
 المقالة السادسة من الفن السادس من الجملة الأولى في المنطق والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على حبيبه  
 محمد وآله أجمعين الطاهرين ه



## المقالة السابعة

---



## المقالة السابعة

## أربعة فصول

## الفصل الأول

## فصل (١) في وصايا السائل وأكثرها في المقدمات

- إنا أول ما شرعنا في تعليم الجدل عرفنا حده وموضوعاته ، أعني مقدماته الخاصة به ، وعرفنا الآلات التي ينبغي أن تكون للجدل ، وعرفنا المواضع المعدة نحو الإثبات والإبطال ، فبقى علينا أن نعرف كيفية الاستعمال لما سلف إعداده وتعليمه . وقد عرفت حال السائل الجدل والجدلي ، والفرق بينهما ، وعرفت أن عمدة المجادلة هو السؤال ، وعليه يبني الجواب . فلنقدم وصايا السائل ، فنقول :
- ١٠ إن عمدة الأمور التي يجب أن تتم للسائل ثلاثة ؛ أما المسألة التي فيها الجدل فهي شيء خارج منها ، وهي كالعرض ، والجدل نحو المشار إليه ، فلذلك ليست المسألة جزءا من الجدل ؛ وهذا قد عرفته . لكن أول الثلاثة أن يكون قد أعد الموضوع الذي منه يأخذ المقدمة لقياسه . والثاني أن يكون قد رتب في نفسه كيفية التوصل إلى تسلمها ، وكيفية التشنيع على منكرها ، إن أنكرت عليه ؛ وهذان مما ينبغي أن يكون قد سبق إعداده إياه مع نفسه . والثالث هو التصريح بالمعد في النفس مخاطبة به للغير .
- ١٥

(١) المقالة السابعة وفيه أربعة فصول فصل (١) ب ؛ المقالة السابعة فصل د ، سا ، ن ؛ المقالة السابعة أربعة فصول الفصل الأول س ؛ المقالة السابعة من الفن السادس من الجملة الأولى من المنطق أربعة فصول الفصل الأول م ؛ المقالة السابعة وهي أربعة فصول الفصل الأول في وصايا السائل . . . الفصل الثاني الفصل الثالث . . . الفصل الرابع . . . فصل هـ (٤) السائل : المسائل س (٧) فبق : فيبقى ب || حال : عدم || الجدل : — س ، هـ || عمدة : هذه هـ (٩) يبني : يبني هـ || فنقول : — ن (١١) منها : — فيها م || المشار : المشير ب ، س ، سا ، هـ ؛ المسير م (١٣) لقياسه : القياسية د ، س ، ن هـ من هـ || التوصل : التوصل س || وكيفية : كيف ن (١٤) التشنيع : التشنيع س

والوجه الأول من الوجوه الثلاثة يشارك الفيلسوف فيه الجدلي، وذلك لأن الفيلسوف لا بد له من موضع يأخذ منه مقدمات ما يصححه . والوجهان الآخران يخصان الجدلي ، إذ لا حاجة للفيلسوف إلى تسلم شيء ، فإنه يأخذ المقدمات من حيث هي حق ، لا من حيث هي متسلمة ، ولا النظر الحكيم متعلق بالمخاطبة وبالجهاد فيها، فلا يبالي في الخطاب التعليمي أن لا تسلم مقدمة بعد أن تكون المقدمات مناسبة للطلوب قريبة منه، توجهه ، ولا يحتاج فيه إلى أن يخفى قربها من النتيجة الحاجة التي للسائل الجدلي ، فإنه يجتهد أن لا يفتن المحيب لما يلزم من تلك المقدمات لئلا يتعسر في تسليمها، بل يروم إخفاء قربها من النتيجة ، ويرى أنها بعيدة عنه جدا . والفيلسوف يروم ضد ذلك . وكلا كانت المقدمات أقرب من النتيجة كانت إليه أثر .

١٠ وجميع القضايا التي يوردها الجدلي قسمان : ضرورية ، وغير ضرورية . فالمقدمات الضرورية هي الداخلة في نفس القول الموجب للطلوب ، قياسا كان أو استقراء . وأما ما ليس بضروري ، وإنما يورد لأغراض أربعة ، وهي : الاستظهار في الاستقراء والقسمة ، والاستظهار في تفخيم القول ، والاجتهاد في إخفاء النتيجة ، والتكلف لإيضاح القول .

١٥ ولقائل أن يقول : إن كان الاستقراء جدليا ، كان قولاً يعد لا محالة نحو المطلوب وكان ما يصححه داخلا في الضروري ؛ وكذلك القسمة ، فإنها تستعمل في المقاييس المنفصلة . وكيف عدت الاستقراء والقسمة فيما ليس بضروري ؟ فنقول :

إن الاستقراء قد يستعمل في الجدل على وجوه ثلاثة : أحدها في أن يصحح منه المطلوب نفسه .

(٤) وبالجهاد : والجهاد د ، ن || في الخطاب : بالخطاب س (٧) ما : بما س  
(٨) وكلا : فكأما س ؛ ؛ فلان ؛ ه (٩) أثر : — أنشط م (١١) فالمقدمات : والمقدمات م ||  
الداخلة : الفاضلة ن (١٣) والاجتهاد : — والجدلي د ، سا ، ن ؛ والجدس ، ه (١٥) إن :  
إذاد ، س ، ن ، ه || كان : كانت م (١٦) وكان : فكان س (١٧) وكيف : — فكيف  
د ، س ، ن ، ه || فية : وما د ، ن || فنقول : ونقول ن (١٨) الجدل : الجدلي سا  
(١٨) في : + د || منه المطلوب : المطلوب منه ه (١٩) المطلوب : ما



والثاني أن يصحح به المقدمات الضرورية في المطلوب .

والثالث للاستظهار ، وهو أن تكون المقدمات الضرورية لم يجدها المخاطب ، فيحتاج أن يصححها ، بل هي غير بعيدة من أن يسلمها الخصم إذا ظهر من أحوالها أنها مجودة أو مسلمة ، وأن إنكارها شنيع بعيد عن المحمود ، فإذا سئل عنها مع الاستقراء فقول مثلا : أليس الإنسان وما يجري مجراه فلان وفلان ، وهو يفعل كذا وكذا ، أو يسأل عن عبارة أخرى تناسب هذا الغرض ، كان التسليم حينئذ أولى أن يقع ، فيكون هذا النوع من الاستقراء لم تحوج إليه بعد ضرورة تلجئه إليه ، بل أوردت استظهارا .

وأما المقدمات التي يصحح بها استقواء على المطلوب ، أو على ضروري في المطلوب ، فمقدماته ضرورية ، اللهم إلا أن يكون في عدد ما ذكر كفاية ، وقد استظهر بعد جزئيات أخرى لو لم يدها حصل الغرض .

والقسمة أيضا قد تورد على مقتضى الضرورة ، وقد تورد لتحسين الكلام فيما لا يحتاج إليه ، حتى يقول مثلا : إن العلم قد يكون أشرف من علم إما لقوة برهانه ، وإما لشرف موضوعه ، وإما لكذا وكذا ، حيث يكون النافع مثلا أن يبين أن العلم شريف ، ثم يتعداه إلى عد وجوه شرفه من غير حاجة إليه . فأحد الوجوه الأربعة أن تورد المقدمات للاستقراء الاستظهارى دون الضرورى ، والقسمة التي لا ضرورة إليها .

والوجه الثاني ، أن يورد لبسيط القول والتوسعة فيه ، إما بمدح كلامه ، واستجادة مذهبه ، وإما للتعجب ممن ينكر ما أخذه ، وإما بالأمثلة والاستشهادات بأقوال الناس ،

(١) والثاني : في من || أن يصحح : يصحح ؛ لأن يصحح سا (٢) للاستظهار : الاستظهار ن (٣) أن يصححها : إلى تصحيحها د ، ن (٤) شنيع : تشعب ؛ تشعب د ، ن (٤) المحمود : المحمود ب ، س ، م هـ (٥) أليس : ليس ن ، م || وما وكل ما د ، ن || مجراه : + من د ، ن || وهو : هو د ، س ، هـ ن (٥-٦) أو يسأل : ويسأل هـ (٦) على : عن س ، هـ || عبارة : عبارات ن (٧) تلجئه : ملجئه م (٩) مقدماته : مقدماته د ، ن (١٠) أخرى : أخرى || يدها : يدها ، س ؛ هـ (١١) قد تورد : وتورد م || فيها : بما سا (١٢) برهانه : برهانية هـ (١٣) حيث : حتى ن (١٤) عد : عدة ب ، د ؛ نميزة س || فأحد : وأحد س (١٥) والقسمة : وللقسمة س ، سا ، م ، هـ (١٧) لبسيط : لبسط س ، سا ، م ، هـ || والتوسعة : والتوسع م ، هـ

ولما بالتصرف في تبديل العبارات للبيان والفصاحة، بأن يعبر عن قضية واحدة بعبارات مختلفة، كما هو من عادة فصحاء العرب، وإما باستعطاف المخاطب واستماتته إلى التسليم تارة بمدحه ونسبته إلى الإنصاف، وتارة بذمه وتأييده وأنه بعيد عن الإنصاف.

وليس لقائل أن يقول: إن بعض هذه المواضع سوفسطائية وخطابية، وذلك لأن المواضع سوفسطائية ربما احتيج إليها في الجدل إذا تنكد المجادل بفعل لا يسلم المشهورات، حتى قد يرخص له أن يغالط المتنكد باشتراك الاسم، ولولا ذلك لما كان رخص في الجدل أيضا أن يخال في إخفاء النتيجة ليسهل به تسلم المقدمات.

والثالث خلط ما يحتاج إليه بما لا يحتاج إليه ليعبد الحدس عن النتيجة، ويخفى النافع في الحجمة من غير النافع. فلو أن السائل طالب المحيب بتسليم الكبرى من النافع في الحجمة فسلم له؛ ثم أعقبه بالتماس تسليم الصغرى؛ أو ابتداء يتسلم منه الصغرى ثم أعقبه بالتماس تسلم الكبرى، عرض من ذلك أن يفتن المحيب لما يحاوله السائل، فيتنكد ولا يسلمه. وأما إذا قرن بتسلم النافع شيئا لا ينفع؛ ولا يناسب المطلوب؛ وفصل بينه وبين قوينته من النافع؛ لم يبعد أن يخفى الغرض عليه. وهذا القسم هو من جنس الحشو الذي يؤتى به لإخفاء النتيجة.

والوجه الرابع هو المورد لا للضرورة، وللحيلة، بل للإيضاح والكشف بتبديل الألفاظ وتكريرها، وبالأمثال. ويفارق الوجه الثاني إذا كان التمثيل هناك والتكرير لأجل اجتلاب التصديق، وههنا لأجل التصوير والتفهم. فالوجه الثاني يقصد فيه التصديق؛ وهذا الوجه يقصد فيه التصوير. وقد يستعان فيه بألفاظ الشعراء والأمثال المعروفة.

(١) بالتصرف: بالمتصرف سا || قضية: هيئة ه (٢) عادة: عادات د ||  
 (٢) وإما: إما سا (٥) يسلم: + في د، ن (٦) قد: — ه || يرخص: رخص ب، سا  
 (٧) به: له س || المقدمات: المقدمة نج سا، م، ه، ه (٨) ليعبد: ليعد د  
 || ويخفى: وبها ب؛ وبخفاء م (٩—١٠) الحجمة: حجته فسلم د (٩) الحجمة:  
 حجته نج، م || له: — ن (١٠) أو ابتداء: وابتداء د، ن || يتسلم: بتسليم م، ن (١١) فيتنكد:  
 فيتنكرم (١٢) قرن: اقترن ب، سا || بتسلم: بتسليم م، ن || النافع: المنافع د، سا (١٣) لم: بل ن  
 (١٦) وتكريرها: + هذه ه (١٧) وههنا: لأجل وههنا لأخذ د (١٨) يقصد: — ه  
 (١٨) التصوير: التصور نج، د، س || الشعراء: الشعرب || والأمثال: أو الأمثال ب

وأما الوصية التي تليق بالوجه الأول، فبأن لا يذكر المقدمة الضرورية في أول الأمر، ولا يطلب تسليمها صراحة، فربما لم تسلّم، بل يجب أن ينتقل عنها إلى تسليم ما هو أعم منها حتى يكون ذريعة إلى عقد القياس فيشبهه على مقابل وضعه، أو أخص منها حتى تكون مادة الاستقراء، فيسوقه إلى مقابل وضعه، أو مثلها ومساويها حتى تكون آلة لتمثيل يضربه لمقابل وضعه. فإن كان ينفعه تسلّم أن العلم بالأضداد واحد، حاول أن يتسلّم هل العلم بالمتقابلات واحد ترصدا للقياس، أو هل العلم بالخاص والبارد والرطب واليابس أو بالمضافين واحد ترصدا للاستقراء، أو أن يستعين ببعضها في بعض في مثل أنه إذا أراد أن يتسلّم مثلا ما هو أعم ابتداء أولا بالاستقراء ويتسلّم الجزئيات، ثم يتسلّم بعد ذلك ما هو أعم، فيكون أسهل عليه، ثم يتصلم الضروري.

- وأما الوصية في باب إخفاء النتيجة، فإن ينظر إن كانت النتيجة تبين بقياسات بعيدة فيجب أن يتبدى بأبعد المقدمات عن النتيجة، ويتسلّمها، فينتقل عنها إلى القريبة، سواء كان ذلك يبين بمقدمات قليلة أو يبين بكثيرة، فيحسن أن لا يسأل عنها على الترتيب القياسي، بل يسأل عن الأول في الترتيب الطبيعي ثانيا، ومن الثاني أولا، لئلا يسمع الحد الأوسط وقد تكرر، وهو رابط بالفعل، بل يسمع تارة في طرف، وتارة في طرف آخر، وقد تخلل بينهما فاصل. وكذلك يجب أن يخلل في كثير من تسلّم المقدمات بين ١٥ تسلّم مقدمة وبين رقيقتها تسلّم مقدمة أخرى. مثلا إذا كانت إحدى المقدمتين تنفع في مقدمة للقياس القريب، لم يضيف إليها الأخرى التي تنفع في تلك المقدمة، بل التي تنفع في مقدمة أخرى لذلك القياس القريب. وكذلك إذا تسلّم مقدمة متقدمة مما ينتج مقدمة

(٢) ولا : لا د (٣) فيشبهه : يشبه ب ، س ؛ فيشبهه سا || على مقابل وضعه : عليه د ، ن || وضعه : نفسه سا (٤) الاستقراء : للاستقراء ه || إلى مقابل وضعه : إليه د ، ن || ومساويها ومساويها س ، ه ؛ أو مساويها م || آلة : آية س (٥) لتمثيل : للمثل د ، س ، ما ، م ، ن ، ه || لمقابل وضعه : له د ، ن (٧) أو بالمضافين : وبالمضافين د ، ن || واحد : واحد ن ، ه || ترصدا : ترصد ب ، س ؛ ترصدا سا (٧) أو أن : وأن د ، سا ، م ، ن || ببعضها بعضها ه (١١) عن : غير سا (١٠-١١) فإن ينظر ... النتيجة : — س (١١) ويتسلّمها ويتسلّمها م (١٢) — ه : فسواء ن || ذلك د ، ن || يبين : يبين ه || يبين : أيضا د ، ن || على إلى سا (١٥) يجب أن : — ن (١٦) كانت : كان ن (١٧) للقياس : القياس س ، ه (١٨) إذا : إن ب ، م ؛ إما إن سا

أقرب منها ، ثم تذكر النتيجة معها ، بل يترك النتيجة ويشتغل بتسلم مقدمة مقدمة للقياس الآخر . فإذا تسلم المقدمات تفاريق أورد النتائج التي هي المقدمات القريبة معا إيرادا لا يمكن المخاطب إنكارها بعد تسليمه المقدمات .

فأما إذا تسلم مقدمتين وأنتج عنها ، ثم أخذ يتسلم المقدمات للنتيجة الأخرى ، لم يبعد أن يفطن المخاطب أنه إنما يحاول أن ينتج كذا لتكون مضافة إلى النتيجة الأولى ، فيتنكد ويتعسر ، بل يجب أن يحاول الإخفاء لأن النتيجة التي هي الغاية فقط ، بل كل نتيجة ، وإن كانت نتيجة تعود مقدمة ليكون ذلك أشد في الإخفاء . وفي ذلك فائدة أخرى ، وهي أنه إذا أعقبها بالنتيجة الأخيرة ؛ وكان قد حذف النتائج في الوسط ؛ ولم يقدم المقدمات لترتيبها ؛ تخيل المخاطب أن كلامه غير متبع للطلب ؛ لأنه لا يسرده سردا يشبه المنتج ، فإذا أنتج في إثره فربما قال المحجيب : ولم قلت إنه يلزم مما سردت هذه النتيجة ؛ و عرض ١٠ أن أمن المحجيب تلك المقدمات ؛ وظن أنها لا تنفع السائل ؛ إذ النتيجة غريبة عنها وكأنها لا تلزمه ؛ فلا يشتغل بالمناكدة في شيء منها ، أو بتأويل جهة تسليمها ؛ بأن يقول : إنما سامت على شرط كذا ، وإنما أردت بالتسليم كذا ؛ بل يساهل كل المساهلة في تسليمها على أي نحو أريد منه تسليمها ، فتتقرر حال المقدمات على جهة مفروغ عن اللجاج معها فيها ١٥ فإذا تقرر المقدمات عاد حينئذ فأبان أن المطلوب كيف يلزم عنها وانقطع المحجيب .

وليس إنما ينفع ما تقدم ذكره من الانتقال من المطلوب تسلمه إلى كليه وجزئياته بل الانتقال أيضا إلى تصريحه ونظيره ومقابله ، فإن ذلك كله نافع في إخفاء النتيجة .

(١) ثم : لم س ، م ، هـ (٢) فإذا : وإذا س || تفاريق : تفاريقا د ، ن ، هـ ؛ يفارقها س ؛ تفارقا م || معا : معها ب ، م (٣) إنكارها : إيرادها هـ (٤) يتسلم : بتسلم س ، م (٦) فيتنكد : فيتنكرم (٧) وهي : وهو د ، س ، م ، هـ (٨) وكان : فكان س ، سا || ولم : لم ب || يقدم المقدمات لترتيبها : يرب المقدمات ترتيبها د ، سا ، م ، ن ، هـ || المقدمات : الترتيبات س (٩) لترتيبها : ترتيبها ؛ ترتيبان || لا : لم س (١١) إذ : إذن د ، ن || وكأنها : وكأنما د ، ن (١٢) يشتغل : يلزم س || بتأويل : يتأول ن (١٣) وإنما : فإنما : سا || أردت : أوردت سا ، م (١٤) فتتقرر : فيقرر د ، د ، ب ، هـ || جهة : جملة س ، هـ || مفروغ : عنها م (١٥) وانقطع : فانقطع د (١٦) ما : ما ن || من : عن د ، سا ، م ، ن || كليه : كليه س ، م || ونظيره : ونظرة سا

وأنه إذا ريم نفس تسلم النافع لم يبعد أن يصرف الخصم همته إلى تحمل عذر في أن لا يسلمه .

وأما الشيء الآخر الذي هو منه بسبب ، فربما لم يشاكس فيه ؛ مثلا : إذا كان مراده أن يتسلم أن الغضبان هل هو المشتاق إلى الانتقام ، فربما احتال المجيب فأذكر أن يكون كل غضبان كذلك ، وقال : بل ههنا غضبان على صديقه من غير أن يشتاق إلى الانتقام .  
 منه . وإن كان غمه إياه بالفضب عليه نوعا من الانتقام منه . فإن ابتداء السائل وسأله :  
 أليس الغضب شهوة الانتقام ؛ كانت المشاكسة فيه أقل . فإذا سلم عاد وقال : فالغضبان إذن هو المشتاق إلى الانتقام .

والمواضع تختلف في هذا الباب ، فربما كان المطلوب نفسه أقرب إلى أن يسلم من مقابله ، فهناك لا ينفع هذا ، بل إنما ينفع حيث يكون الأمر بالعكس ، كما في مثالنا .  
 ١٠ فإن الاعتراض الذي به أمكن أن يشاكس في تسليم أن الغضبان المشتاق إلى الانتقام ، وإن كان غير صحيح ، فإنما كان يقرب حيث يقال " الغضبان " ، ويبعد حيث يقال " الغضب " .

ويجب أن يؤدي عن الغرض فيما ينحوه في تسليم ما يتسلمه ، ويشير إلى شيء آخر كأنه يريد أن يصحح ذلك بما يتسلمه ، ليصح بذلك مطلوبه ، فإن ذلك الشيء إذا كان غريبا  
 ١٥ توتق بأنه لا يؤدي إلى المطلوب ، وإذا كان ما يتسلمه غريبا عن ذلك الغريب ، تفتن بأنه

(١) نفس : النفس س || تسلم : تسليم د ؛ التسليم ن || تحمل : تحمل ب ، س (٣) لم :  
 لا د ؛ أن لان || يشاكس : يشاكسه د ، ن || إذا : إن س (٤) هل : — د ، ن ، ه  
 || الانتقام : الأقسام س (٥) كذلك : كذا ن || بل : فائل ن (٦-٧) مبه . . .  
 الانتقام : — م (٦) وإن كان . . . منه : — سا (٧) فيه : — سا || فالغضبان :  
 الغضبان د ؛ للغضبان ن (١٠) مقابله : مناسبه د ، سا ، م ، ن ، ه || فهناك : هناك س  
 (١١) الاعتراض : — د ، ن || المشتاق : مشتاق د ، سا ، م ، ن ، ه  
 (١٢) كان : كانت م || وإنما كان : فإنه مما ب ، س ؛ سا ، م ، ه || يقال : يقول ب  
 (١٤) يؤدي : يورى سا || عن : من ب || الغرض : الغضب د ، ن || تسليم : تسلّم س ، ن ، ه  
 (١٥) ليصح : ليصح م || بذلك مطلوبه : مطلوبه بذلك سا (١٦) توتق . . . غريبا : —  
 د ، ن || الغريب : المطلوب س || تفتن : فطن د ، ن || تفتن بأنه : يظن أنه يخ ، سا ، م

لا يذبحه ، وإذا كان الأمر كذلك تركت المشاكسه وسوخ بالتسليم . فإذا تسلم توجه به نحو المطلوب .

ومن التلطف في هذا الباب أن لا يعرف الحبيب أى طرفي التقيص فيما يتسلمه ينفع السائل ، وذلك إذا سأل سؤال تفويض ، وخصوصا إذا قدم في القول المستخير من الطرفين ما لا ينفعه ، وأخر ما ينفعه ، فأوهم أن المقدم منهما في اللفظ هو المقدم عندك في الإثبات ، فيؤكد في تسليمه ويسلم الطرف الثاني الذي هو أحب إلى السائل . وأعمل من هذا أن يسأل سؤال حجر من غير تفويض ، ويجعل الحجر على الطرف الذي لا يريد . مثلا إذا كنت سائلا ، وكنت تؤثر أن يسلم لك أن اللذة خير ، فتسأل : أليست اللذة خيرا ؟ فتوهم بفعلك ذلك أن هذا ينفك ، فيحيل الحبيب إلى إنكاره فيسلم لك أن اللذة خير ، وخصوصا إذا كان المحذوف من طرفي التقيص أكثر شهرة وحدا .

ومن الحيل النافعة في التسلم أن تسلم المقدمات التي تنتج شيئا ليس هو المطلوب ، لكنه يحسن أن ينتقل عنه إلى المطلوب ، فيتسلم ثم يذقل عنه إلى المطلوب ، إذ يكون حكمه حكم المطلوب كالشبهه بالمطلوب مثلا .

ومن النافع في استدراج الحبيب أن يسأل ما يسأل كالمشكك فيه ، وكالمستفهم ، وكالمستريب ، وكالمائل إلى العدل والإنصاف ، وكالمتمسك ذلك للتعلم والاسفادة ، كما يقول : لتترك اللجاج ، فبين لي ما عندك في كذا لا على طريقة ملاجتي ومغالتي ، بل على ما يجب أن يكون الأمر دايه في نفسه ، ويجب أن يكون السائل كأنه يعارض

(٣) ومن : من د || أى : أن ب (٣-٤) ينفع السائل : يفعل د ، ن (٤) تفويض : التفويض س || قدم : قدمت د ، ن (٥) وأخر : وأخرت د ، وأقرب ن || ينفعه : ينفك د ، ن || فأوهم : فأوهمت ن || عندك : — س ، ه ، ج ، عده م (٦) تسليمه : تسلمه ن || ويسلم : — د || إلى السائل : إليك د ، ن || وأعمل : وعمل ن (٧) الحجر : — ب ، م ، ه ، الحجر د ، ن (٨) كنت : كان س || اللذة : — ليست د ، سا ، ن ، ه ، ليس س (٩) التسلم : اتسلم د ، ن || ليس هو المطلوب : — س (١٠) التسلم : اتسلم د ، ن (١١) التسلم : اتسلم د ، ن (١٢) التسلم : اتسلم د ، ن (١٣) التسلم : اتسلم د ، ن (١٤) التسلم : اتسلم د ، ن (١٥) التسلم : اتسلم د ، ن (١٦) التسلم : اتسلم د ، ن (١٧) التسلم : اتسلم د ، ن (١٨) التسلم : اتسلم د ، ن (١٩) التسلم : اتسلم د ، ن (٢٠) التسلم : اتسلم د ، ن (٢١) التسلم : اتسلم د ، ن (٢٢) التسلم : اتسلم د ، ن (٢٣) التسلم : اتسلم د ، ن (٢٤) التسلم : اتسلم د ، ن (٢٥) التسلم : اتسلم د ، ن (٢٦) التسلم : اتسلم د ، ن (٢٧) التسلم : اتسلم د ، ن (٢٨) التسلم : اتسلم د ، ن (٢٩) التسلم : اتسلم د ، ن (٣٠) التسلم : اتسلم د ، ن (٣١) التسلم : اتسلم د ، ن (٣٢) التسلم : اتسلم د ، ن (٣٣) التسلم : اتسلم د ، ن (٣٤) التسلم : اتسلم د ، ن (٣٥) التسلم : اتسلم د ، ن (٣٦) التسلم : اتسلم د ، ن (٣٧) التسلم : اتسلم د ، ن (٣٨) التسلم : اتسلم د ، ن (٣٩) التسلم : اتسلم د ، ن (٤٠) التسلم : اتسلم د ، ن (٤١) التسلم : اتسلم د ، ن (٤٢) التسلم : اتسلم د ، ن (٤٣) التسلم : اتسلم د ، ن (٤٤) التسلم : اتسلم د ، ن (٤٥) التسلم : اتسلم د ، ن (٤٦) التسلم : اتسلم د ، ن (٤٧) التسلم : اتسلم د ، ن (٤٨) التسلم : اتسلم د ، ن (٤٩) التسلم : اتسلم د ، ن (٥٠) التسلم : اتسلم د ، ن (٥١) التسلم : اتسلم د ، ن (٥٢) التسلم : اتسلم د ، ن (٥٣) التسلم : اتسلم د ، ن (٥٤) التسلم : اتسلم د ، ن (٥٥) التسلم : اتسلم د ، ن (٥٦) التسلم : اتسلم د ، ن (٥٧) التسلم : اتسلم د ، ن (٥٨) التسلم : اتسلم د ، ن (٥٩) التسلم : اتسلم د ، ن (٦٠) التسلم : اتسلم د ، ن (٦١) التسلم : اتسلم د ، ن (٦٢) التسلم : اتسلم د ، ن (٦٣) التسلم : اتسلم د ، ن (٦٤) التسلم : اتسلم د ، ن (٦٥) التسلم : اتسلم د ، ن (٦٦) التسلم : اتسلم د ، ن (٦٧) التسلم : اتسلم د ، ن (٦٨) التسلم : اتسلم د ، ن (٦٩) التسلم : اتسلم د ، ن (٧٠) التسلم : اتسلم د ، ن (٧١) التسلم : اتسلم د ، ن (٧٢) التسلم : اتسلم د ، ن (٧٣) التسلم : اتسلم د ، ن (٧٤) التسلم : اتسلم د ، ن (٧٥) التسلم : اتسلم د ، ن (٧٦) التسلم : اتسلم د ، ن (٧٧) التسلم : اتسلم د ، ن (٧٨) التسلم : اتسلم د ، ن (٧٩) التسلم : اتسلم د ، ن (٨٠) التسلم : اتسلم د ، ن (٨١) التسلم : اتسلم د ، ن (٨٢) التسلم : اتسلم د ، ن (٨٣) التسلم : اتسلم د ، ن (٨٤) التسلم : اتسلم د ، ن (٨٥) التسلم : اتسلم د ، ن (٨٦) التسلم : اتسلم د ، ن (٨٧) التسلم : اتسلم د ، ن (٨٨) التسلم : اتسلم د ، ن (٨٩) التسلم : اتسلم د ، ن (٩٠) التسلم : اتسلم د ، ن (٩١) التسلم : اتسلم د ، ن (٩٢) التسلم : اتسلم د ، ن (٩٣) التسلم : اتسلم د ، ن (٩٤) التسلم : اتسلم د ، ن (٩٥) التسلم : اتسلم د ، ن (٩٦) التسلم : اتسلم د ، ن (٩٧) التسلم : اتسلم د ، ن (٩٨) التسلم : اتسلم د ، ن (٩٩) التسلم : اتسلم د ، ن (١٠٠) التسلم : اتسلم د ، ن

نفسه ، ويناقضه ، ويقول مثلا : لا ، إن هذا الذي قلته ونسفته ليس بجيد ، بل يجب أن أرجع عنه فيصير هذا سببا إلى أن لا يتهم حبه ، ويؤثر مساعده ، والتسليم له ما يتسلمه .

ومن الأشياء النافعة في التسليم أن يقول : أجمع الناس على كذا ، والعادة جرت بكذا ، فإن هذا يورث السامع جبنا عن إنكاره .

ومن ذلك أن لا يظهر حرصا شديدا على تسليم شيء بعينه ، بل يتعداه في الوقت ثم يتلطف في العود إليه .

واعلم أن طبائع الجدليين مختلفة فمنهم متعسر ، ومنهم صَافٍ سمج ، والمتعسرون في أول الأمر أشد تعسرا وأكثر جددا ، لأنهم حينئذ أشد استعدادا للشقاق ، ثم يفترون قليلا إذا طال الكلام ، فهؤلاء يجب أن يؤخر تسلّم العمدة منهم . وأما الصلفون فأمرهم بالضد ، فانهم لصلفهم يستنكفون أن يتصلبوا وأن يناقشوا بل يظهرون أنه يهون عليهم أن يساموا كل شيء واثقين بحسن تأنيهم للتخلص عن مغبة ما يوجب التسليم ، وخصوصا إذا كان تأديته إلى النتيجة خفية ، كأنهم إذا ناقشوا ابتداء رمقوا بعين الاستجبان ، وظن بهم أن الاختناق يلجئهم إلى المعاصرة ، وأنهم ملزمون إلى الإلزام ، فإذا حان الإنتاج عليهم انقلبوا متعسرين وأخذوا هناك يشاكسون ويتصعبون ، فهؤلاء يجب أن نستسلم منهم العمدة في بدء الأمر ، وحين هم بعد سمجاء .

(١) لا : — د || إن : لأن ب ، م (٢) أن : إذا م || سببا : استثناء اد || لا : — ن  
(٢) ويؤثر : فيؤثر ن || والتسليم له : وتسلمه ن (٦) تسليم : تسلّم س ، ن (٧) العود : العود سا  
(٩) وأكثر : وأشده س (٩) حينئذ : — د (١٠) طال : طاب ب ، د ، سا ||  
وأما : فأما د ، ن || الصلفون : الصلفاء ن (١١) يتصلبوا : يتصلفوا ب ، س ، هـ  
(١١) يظهرون أنه : يظهروا هي س (١٢) عن مغبة ما : عما د ، ن (١٣) ابتداء : — ن  
|| الاستجبان : الاستحسان د ، ن ؛ الاتحقاق م (١٤) بهم : به ب ، د ، س ، سا ، ن ، هـ ||  
المعاصرة : المعاشرة د ، سا ، ن || ملزمون : ملزوزون ، د ، س ، سا ، هـ || الإلزام : + وإنما يضطرم  
إلى المناقشة خوف إلزام حان : خان د ، سا ، م || (١٥) هناك يشاكسون ويتصعبون : — س ||  
(١٦) نستسلم : [ كذا في جميع النسخ ولعلها نستلم أو تسلّم — المحقق ] || وحين : وخير هـ

وينبغي أن يحاول إخفاء النتيجة أيضا بتحليل ما لا ينفع به ، وبالتطويل ، وبترويح ما سبيله لو أفرد كان قريبا من الإنكار بخلطه في جملة ، كأنه غير متفجع به ، وكأنه في جملة الإسهاب فيتروج ، وربما دعا إلى ذلك الضجر . فهذا ما قيل في إخفاء النتيجة ؛ والوجهان الآخران ، فقد علمتهما .

---

(١) وبترويح : وترويح ن (٢) أفرد : أفرد ا ب || كان : وكان د ، ن ؛ فكان سا || بخلطه  
وبخاطه سا ؛ بخلطه ه (٣) الضجر : - م



## الفصل الثاني

فصل (ب) في وصايا السائل وأكثرها في أحوال القياس والاستقراء  
وفيه ذكر ما يصعب وجدان القياس عليه ويسهل وإعطاء السبب فيه

- وينبغي أن تستعمل مع الجدلين القياس ، ومع الذين هم أشبه بالعوام الاستقراء .  
 ٥ وإذا لم يكن للمعنى المتشابه به اسم صَحَبَ فيه الانتقال من الاستقراء إلى المقدمة الكلية التي  
 المستقريات منتشرة تحت موضوعه ، فيتشوش الكلام على السائل والمحجوب . أما على  
 السائل ، فإنه لا يتبها له الانتقال إلى الكلية ، وأما على المحجوب ، فلا أنه لا يتبها له إيراد  
 المناقضة ، إذ لا يعلم ما الذي اشتركت فيه حتى يطلب من جملته جزئيا مخالفا . وبالجملة  
 ربما أدخل أيضا في جملة الاستقراء أمور غير متشابهة ، فأخطأ السائل وغلط المحجوب ،  
 بل يجب أن يرسم ذلك المعنى ويوضع له اسم . فإذا استقرأ السائل ، ودل على ما وقع  
 ١٠ فيه التشابه ، ثم لم يسلم المحجوب الكلية فقد ظلم ، بل عليه أن يأتي بمناقضة أو يسلم . وهذا  
 بحسب الجدل فقط ، لأن الاستقراء جدلي ؛ إذ ليس من شرط الجدل أن يكون ما يورد  
 فيه من القول موجبا للطالب بالضرورة ، بل بحسب المشهور . ولهذا ما كان كثير  
 من المواضع والطرق الغير الواجبة يجوز أن تصير جدلية إذا قبلت واشتهرت ويجوز أن لا  
 تكون جدلية إذا لم تشتهر ، وذلك مثل قولهم لو جاز كذا لجاز كذا ، إذا كان نظيرا له ،  
 ١٥ فإن هذا غير واجب في نفس الأمر . فإنه ليس إذا جاز في شيء حكم ، جاز في نظيره  
 نظيره . وكذلك قولهم إن لزمي هذا فقد يلزمك أيضا ، فإن هذا غير واجب ؛ ولم إذا لزم

(٣) وإعطاء : إعطاء ب ، م (٥) وإذا : فيأذا د ، ن || المتشابه : المتشابه ب || به : —  
 د ، ن (٥) فيه : — د || من الاستقراء إلى المقدمة : — م (٦) منتشرة : منتشرة ب ، م  
 (٦) على : — ن (٧) فإنه : فلأنه ن ، ه || فلأنه : فإنه سا (٨) فيه : — ب ، م (٩) أيضا :  
 إليه ب ، سا || غير : عن د ، ن (١٠) ويوضع : فيوضع ن || استقرأ : استقرس ؛  
 استقرى سا || ما وقع : معنى م (١١) التشابه : المتشابه م || ثم : — ه || بمناقضة : بمناقضة د ،  
 سا ، ه (١٤) إذا : وإذا سا (١٥) إذا لم : أو لم ه || نظيرا : نظراد (١٦) نظيره : — ب  
 (١٧) وكذلك . . . واجب : — م || ولم : ولا م

الآخر كما يلزم الأول أن يترك حكم الأول . وكذلك قولهم لم قلت كذا في كذا ، ولم تقل كذا ، وهو في طرده ، فإنه ليس إذا لم يقل ذلك وجب أن يكون هذا باطلا . وكذلك المعارض للحجة بسجدة أخرى ، وليس في ذلك خروج عن ههذه الحجّة التي أوردت . ولكن هذه إذا اشتهرت صارت طوقاً جدلية ، وإن كانت غير ضرورية . والاستقراء أولى الجميع بأن يرجع إلى موجب في حكم الجدل . وليس للحجيب الجدل أن يقول إن الحكم فيما استقرت هو ما قلت . ولكن الحكم في غيرها ليس حكمها إلا أن يكون مدعياً في أول الأمر أن الواحد المختلف فيه وحده هو المخالف . ويكون هذا قولاً سبق منه في الدعوى فلا يكون الاستقراء عاملاً عليه ، كما يكون قد ادعى أنه من المسلم أن كل عدد زوج ، فإنه ليس بأول إلا الاثنية . فإن قال هذا ، تخلص عهد الاستقراء ، فلا ينفع السائل ما يورد من الاستقراء معه . والمناقضة التي باشتراك الاسم ردية مثل مناقضة استقراء المستقرى ليبين أن كل حيوان حساس ، بأن المصور حيوان وليس بحساس ، وربما اتفق اشتراك في الاسم نفى فصار في المشهور اشتراكاً في المعنى ، فحينئذ يتفق ويروج في مثله ، مثل هذه المناقضة . وكذلك ينبغي أن يتمهر في اعتبار الآلات المعطاة في تفصيل معاني الاسم المشترك فيرجع إليها . وربما نوقض المستقرى ، فوجد التخصيص بعد النقض يعم المطلوب ، والمستقراً لأجل المطلوب ، فيتعلق المحيب بالتخصيص ، ولا يلتفت إلى النقض . مثلاً إذا كان قال : كل حيوان يحرك لحيه الأسفل فأورد جزئيات استقرائية مثل الفرس والإنسان ، وما يجري مجراها

(١) حكم : حكمه ب || وكذلك : وكذا س || قولهم : — د ، سا ، م ، ن (٢) طرده : طرفه ه  
(٣) المعارض : المعارضة ب ح ، س ، سا ، م ، ه || بحجة : لحجة ب || عهدة : عمدة د ، ن || أوردت :  
أفردت ب (٤) اشتهرت : استمرت د ، ن || صارت : وصارت م ، ن (٥) يرجع : ينظر م  
|| موجب : موجبة سا ، ن || للحجيب : المحجيب م (٦) غيرها : غير هذا س ، ه (٨) فلا : ولا م  
(٩) إلا : — د (٩) هذا : — د ، ن (١٢) وربما : فربما د || اشتراك : — م (١٣) مثله : —  
د ، ن || وكذلك : فكذلك د ، ن (١٤) يتمهر : يتحمد ن || فيرجع : ويرجع د ، س ، م ، ن ، ه  
(١٥) والمستقراً : والمستقرى د ، ن ؛ والمستقر م (١٦) كانت : — س || كل : إن كل  
د ، ن ، ه (١٧) فأورد : وأورد د ، س ، سا ، م ، ن || استقرائية : استقرائه د ، م

- فنوقض بالتمساح ، فله أن يقول : إنى لست احتاج إلى الحيوان المطلق فيما استقريته ، بل إلى الحيوان الماشى البرى . ومن الناس من يمنع هذا ويقول : إن ذلك فرق بعد النقض ، ولا التفات إليه ، وليس فى ذلك بأس عند التحقيق فإنه إذا أورد المستقريات من جملة الحيوان الماشى ، ولم يكن ذكر لفظ الماشى ، أو قصر فتدرك كانت حجته قائمة . وأكثر ما عليه أنه لم يحسن الاحتياط فيما لفظ به ، وهذا لا يجعل الحجّة غير حجة .
- والمثال المورد فى التعليم الأول لهذا أنه إذا أورد مستقريات كلها قد فارق علما كان له ، فكان ناسيا ؛ فقال : كل مفارق للعلم ناس ، فنوقض بمن فارقه العلم ليغير المعلوم ، فيقول : إنما أوردت المستقريات من باب من فارقه العلم مع ثبات المعلوم . وكذلك إذا قال أعظم الضدين لأعظم الأمرين فاستقرى له فعوند بأن كمال الحلقة أفضل من الصحة ، فإنها داخله فيه ، وذلك زائد عليها يناقى الفضيلة ، لكن المرض أشد رداءة من سوء الهيئة ؛ فإن القبيح ١٠ سرء الهيئة ، والمرضى شر منه ، فله أن يقول : إنما كلامنا فى شيئين متباينين ؛ وليس أحدهما فى الآخر ، لكن الصحة إنما هو فى كمال الحلقة ، فالاحتراز بعد العناد يجب أن يكون مقبولا وأكثر هذا إنما هو فى المقدمات الصادقة فى البعض إذا لم يورد بالشرط الذى معه يصدق فى الحقيقة وفى النطق . على أن هذا المذهب إذا زيفه المشهور فى زمان ما يزيّف ويقول :
- والمستقيم أولى أن يستعمله الجدلى من الخلف وتآدى إلى شنع ؛ فقال المجيب إن ذلك ليس ١٥ بشنع ، بل هو ممكن بطل سعيه وضاع ، فاحتاج إما إلى قياس يبين به شناعته ، أو قياس آخر مستقيم يخوبه نحو المطلوب نفسه . وأما فى البرهان فليس المحال إنما يصير محالا بالتسليم

(١-٢) أن يقول . . . هذا : — س (٢) ذلك فرق : الفرق د ، ن (٣) ولا التفات : والاتفات د || وليس : ليس م (٤) ولم : لم د || ذكر : — س || لفظ : لفظة سا || أو قصر : فقصر سا || حجه : مختلفة ه (٥) أنه + إذا م (٦) بمن : من م || ليغير : لغير د ، م ، ن ؛ — سا ، ه (٨) باب : باب ب ، د ، سا ، م ، ن ، ه (٩) لأعظم : الأعظم د || فاستقرى : واستقرى د ، سا ، ن ؛ واستقرأ م ؛ واستقرأ م ؛ وذلك : وهو د ، ن | يناقى الفضيلة : بالفضيلة د ، ن (١٠) فإن القبيح مء الهيئة : — ن || والمرضى : والمرضى م ، ه || فله أن يقول : فقوله د ، ن (١١) يقول : + له س ، م || إنما : إن ه || متباينين : متباينين م (١٢) الصحة : إنما الصحة م ، ه || هو : هى د ، م ، ن ، ه || فى : — سا || كمال : الكمال م ؛ + فى سا (١٣) البعض : النقض سا ، ن ، ه ؛ النقض : || إذا لم يورد : إذ المستورد ن || يورد ؛ يوجد م ، ه (٤) وفى : أوفى م ، سا ، م ، ه || على : على د ، ن || ما : — م || يزيّف : زيف ب ، سا ؛ تزيّف د ، ن (١٥) شنع : م (١٦) سعيه : شنع د || فاحتاج : واحتاج د ، ن (١٧) نحو : — م ، ه || وأما : فأما د ، ن ؛ — سا

أو يلتفت فيه إلى ذلك ، بل إذا كان محالا في نفس الأمر استعمل في قياس الخلف  
البرهاني . وليس كذلك الحال في الجدل ، فإن استعمالك للخلف فيه ربما طول عليك الأمر  
لأنك تحتاج فيه إلى إنتاج محال أولا ، ثم تتكلف الانتقال عنه إلى المطلوب ثانيا . فإذا  
أنتجت المحال وحدث المجيب أن تسليمه استعماله يؤدي إلى فساد وضهه أنك أنكر أن ذلك  
محال ، وجعله ممكنا ، فبطل سعيك ، وتحتاج إلى تكلف سعي في أن تبين أن ذلك محال  
فإن لم يستمر ذلك لك لم تتلاف بطلان سعيك . وإن أمكنك ذلك كفك أخذك في الأول  
تقيض المحال ، وقرنتك إياه إلى الأخرى لينتج لك المطلوب هونا . ولولا أن الأسبق إلى  
الذهن ليس يكون في كل وقت تقيض المحال ، بل ربما سبق إلى الذهن قياس ما ولاح  
تأدية إلى المحال ، لكن استعمال الخلف باطلا في كل موضع . وأما إذا سبق إلى الذهن  
المحال وتقيضه معا ، فتكلف قياس الخلف محال . وههنا حين احتجت إلى أن تتسلم استحالة  
المحال قبل عقد القياس ، فقد صار نظرك إلى صحة تقيض المحال خاطرا ببالك في خيالك  
مع نظرك إلى المحال فينبذ لا يحتاج إلى الخلف البتة . ولو كان عندك قياس مستقيم معدا من  
مادة الخلف بعينه ، أو من مادة أخرى لكان يمكنك أن تتسلم مقدماته من غير أن يتحدث  
المجيب بما يلزمها ، وخصوصا إذا استعملت إخفاء النتيجة فإذا تسلمتها لزممت النتيجة ،  
وقضى الأمر ، وكان يمكنك في القياس المستقيم المشارك للخلف في المادة أن تتسلم تقيض  
المحال ولا يشعر المجيب بعاقبته . وأما إذا أوردت المحال على أنه محال ، وأفطنت المجيب  
عاقبته ، فلا يبعد أن يشاكسك الآن مشاكسة ، وبما لم يقدم عليها حين لا يفطن لذلك .

(١) فيه : به س || استعمال : واستعمل س || قياس : القياس سا (٢) استعمالك : استعمال  
د ، م ، ن || الخلف : الخلف د ، ن || فيه : — سا ، ن (٣) محال : المحال د ، ن || تتكلف : — د ، ن ؛  
تكلف سا ، م (٤) استعماله : — د ، ن ؛ واستحاله ه (٥) ذلك : وذلك ن (٦) أمكنك :  
أمكن س (٧) لينتج ؛ فينتج د ، ن (٩) استعمال : — م || وأما : فأما ه (١٠) فتكلف :  
فتكلفك د ، ن (١٠) محال : — ن || وههنا : ههنا م || أن تتسلم : تسلم د ، ن  
|| استحالة : استعمال س (١١) قبل عقد . . . . المحال : — س || في خيالك :  
— د ، ن (١٢) معدا من : معدا ما د ، س ، ه ؛ إما معدا سا (١٤) تسلمتها :  
تسلمها د ، ن ؛ استعمالها س ؛ سلمتها ه (١٥) وكان : فكان د ، س ، ن || أن : — د  
(١٦) ولا : فلا ب || بعاقبته : عاقبته ن (١٧) مشاكسة : فشاكسته م (١٧) حين : —  
ب || لا : لم د ، ن

واعلم أن المحال الذي نذكره ههنا ، هو الشنع في نفس الأمر ، فإن الشنع ههنا هو المحال ، كما أن المشهور ههنا هو الحق . ويجب أن يحتمل في ادعاء المقدمات الكلية أن يكون محرزة بالاحترازات التي لا يوجد معها نقض وعناد ، ويكون الحكم فيها مطردا في الجزئيات ، فإنه إذا فقدت المناقضة أذعن للتسليم .

٥

ومن المسائل ما يشتمل على القياس وعلى النتيجة معا ، كما يقال : أليس إذا كان فلان كذا ، وفلان آخر كذا ، فكذا كذا . وهذا مما لا ينبغي أن يستعمل في أكثر الأمر ، فإن هذا يكشف مناسبة ما بين المقدمات والنتيجة في مرضها للإنكار ، فلا ينعقد القياس بل ينحل .

ومن الناص من إذا سئل عن المقدمات المطلوب تسليمها ، وشنعت بالقياس عليها أو همه اقتران القياس بها أن تسليمها واجب . فهؤلاء لا بأس بمخاطبتهم على هذه الجهة .

١٠

وليس كل سؤال كلي كما علمت جدليا ، فإنه ليس السؤال عن ماهو ، وعن أى الأشياء هو جدليا ، اللهم إلا أن يكون على أحد وجهين : إما لا مستكشاف لفظة يستعملها السائل ، وأكثر هذا هو للجيب ، وإما على سبيل المطالبة بأحد طرفي النقيض ؛ بأن يقلب السؤال عن الماهية إلى الهلية وتكون حقيقة السؤال تشير إلى الماهية ، وذلك أن يجعل التحديد في قسمة طرفي النقيض ، كمن يسأل فيقول : هل تقول إن ماهية الخير هو أنه الذي يتشوقه

١٥

الكل ، أو لا تقول ؟ فإن هذا يستدرج الماهية لا غير ؛ وربما حمد ، وربما لم يحمد . وهذا مثل أن تقول : إن لم تكن اللذة هي المتشوقة لكل فترى ما هي ، ويكون كأنه

( ١ ) الشنع : + لا المحال د ، ن ( ١ - ٢ ) هو المحال كما أن المشهور ههنا : - د ( ٣ ) محرزة : مجردة د ، م ، ن || بالاحترازات : فالاحترازات د ، ن ؛ بالاحترازات سا ، م ، ه ، ( ٣ ) نقض : نقض د ، سا ، م ، ن ، ه ( ٤ ) للتسليم : للتسلم ؛ التسليم د ، ن ( ٥ ) على : عن من ( ٥ ) أليس : ليس د ، ن ( ٦ ) وفلان آخر كذا فكذا كذا : وكذا د ، ن || فكذا كذا : فكذا وكذا م || لا : - من || الأمر : الأكثر د ، ن ؛ الجدل من ( ٨ ) تسليمها : تسليها : د || بالقياس : القياس ب ( ٩ ) الجهة : الجملة من ، سا ، م ، ه ( ١٠ ) الأشياء : شئ م || جو : - ن || على : - د ، ن || وجهين : الوجهين د ، ن ( ١٢ ) هو : - م || بأن : أن ب ، م ، سا ، م || يقلب : يفلت ب ، م ، سا ( ١٣ ) تشير : مشيراد ، م ، ن ، ه ( ١٢ - ١٤ ) بأن يقلب . . . . . النقيض : - سا ( ١٤ ) هو : - د || أنه : - م ( ١٥ ) تقول : - || يستدرج : يستتبع د || غير : غيره من ، سا ، م ، ن ، ه ؛ + وربما استعمل في بعض المواضع الجدلية على سبيل الاستنكار د ، م ، ه || وربما : وربما من ، سا ، م ، ن ؛ ربما ه ( ١٦ ) المتشوقة : المتشوقة م || لكل ، للكل من || ويكون : ويقول سا ؛ - ه || كأنه : فكانة ه

يقول إن لم تكن اللذة هي كذا ، فليس لها حد آخر . وكما تقول : إن لم تفهم هذا عن اللذة ، فيل تفهم عنها غيره طلبا لتفصيل معاني الاشتراك . وهذا من المواضع التي تتعلق بالشهرة والحمد . فإنه إن وقع الاصطلاح من الجدلين على قبوله قبل ، وإلا فللمجيب أن يقول : هو شيء لا أقوله لك ، ولا أفسره ، ولا يلزمني ذلك . ولعله إن ساعد المجيب وتكفل بإيراد حد آخر ، وإظهار اشتراك الاسم في مثل لفظة اللذة كان إلى الإنصاف ما هو . ويجب أن لا يظهر السائل حرصا على تسليم شيء بعينه ، فإن ذلك يغرى مجيبه بالجهاج ، ويدل على عجزه ، وعلى إزجاء بضاعته إذ هو فقير لا قياس له إلا عن مواد أعيانها ، بل يجب إذا رآه يتعسر أن يتجافى عن تلك المتذمة ، وينحرف عنها إلى شيء آخر ، ثم يعاودها على جهة لطيفة من الجهات المذكورة .

وكذلك فإن الولوج بتكرير سؤال بعد سؤال ، وتسليم بعد تسليم ، من غير أن يتبع ذلك بالإنتاج ، هو ردى ، لأن الجدل لا يتضمن من المطالب إلا ما هو قريب المكان من المقدمات . وأما المطالب التي بينها وبين أوائلها مقدمات كثيرة جدا فهي مطالب علمية . وقد علمت هذا فيما سلف . فتكون اذن المقدمات التي ينتفع بها السائل في إبطال الوضع محدودة في عدد ليس بذلك الكثير . فمن أمعن في السؤال مجاوزا به ذلك الحد ، فهو إما متوجه بتلك المسائل إلى المطلوب على سبيل خارج عن الجدل ، بل أولى أن يكون ذلك تعليما ، وإما هاذ يشغل الزمان ، ويتمهل ما لم يفده ، ويطوله بذلك هربا من إن يظهر قصور عن إنتاج نقيض المطلوب ، وتوقعا لأن يسمح طبعه بتذكيره ما يجب أن يعتمد عليه ، إذ هو في الحال خال عادم للقياس .

( ١ ) لم تكن : — م || هي : — د || كذا : هكذا م ، ه || تقول : يقال د ( ٢ ) عنها : عنه ب ، د ؛ — سا || طلبا : طلب د ( ٤ ) قبل : — ن || هو : هي ن ( ٥ ) إن : — م || ساعد : يساعد ن || وإظهار : أو إظهار د ، سا ، ه ( ٦ ) حره : حرصه م ، ه || تسليم : تسلّم د ، م ، سا ( ٧ ) مجيبه : المجيب ب ( ٨ ) بل : — د || يجب : — ن || يتجافى : يتجافى م ( ١٠ ) سؤال : السؤال م || أن يتبع : تتبع م ، سا ، يتبعه م || يتضمن : ينضم د ، يتضم م ( ١٣ ) السائل : — م ( ١٤ ) به : بذلك م ( ١٦ ) تعليما : — م ؛ تعليما م ، ه || ويتمهل : ويتمهل ب ( ١٧ ) وتوقعا : توقعا م ( ١٧ ) يسمح : — م || بتذكيره : بتذكيره د || خال : — د

والأمور التي يصعب على الجدل مصادفة القياس عليها ، إما لأنها أمور هي أحوال المبادئ ، وإنما تمكن من معرفة أحوالها إذا عرفت حدردها ، وأنها إذا حدث لاح من تحديد حدودها أحوالها وأعراضها ، كما علمت في مواضع أخر ، فأمكن حينئذ أن يستعمل القياس على أحوالها ، أعني بعد تحديدها ، وتحليل حدها ، فحتاج أول شيء أن تتسلم حدودها ، وتسلم الحدود صعب . وذلك لأن السؤال عن الماهية ليس بجدلي ، والسؤال عن الحد نظر في النقيض أيضا ، وعلى النحو المذكور معرض لإيجاب الطرف المقابل دون طرف الحد .

وإثبات الحد صعب جدا ، وإبطاله سهل جدا . فإذا تأكد المحجب ولم يسلم الحد منع عقد القياس على الأحوال التي إنما تنكشف عن الحد . ولأن الأوائل أيضا إنما ترسم في أكثر الأمر بما يتأخر عنها ، والمتأخرات عنها ربما كانت أمورا كثيرة ، ويكون ترسيمه ببعضها ليس أولى من ترسيمه بالبعض الآخر ، فيقبل الاختيار في رسمها .

وأیضا ، فإن الحدود قد تشوش ما يقع فيها من شتراك الاسم والاستعارة فيتكدر فهم الحد نفسه ، فيعسر على السائل إيراد الحجمة والتوبيخ ، وعلى المحجب أيضا جهة الاحتراز بهذا . وإما لأنها أمور قريبة من الأوائل فتكون صعوبة القياس عليها لشدة قربها من الأوائل فلا يوجد بينها وبين الأوائل التي تبين به إلا مسلك واحد . ومصادفة الواحد قد تتعسر كثيرا ، فإنك إذا كان دليلك على أمر ما إنسان واحد ، وهو

(١) الجدل : الجدل س || مصادفة : — س || القياس : القياس س || أمور هي : — د || تمكن : — سا (٢) لاح : + حينئذ د ، سا ، م ، ن (٣) تحليل : تعليل م || وأعراضها : أو أعراضها م || كما : — س || فأمكن : وأمكن س ، ه || فأمكن حينئذ : فإن أحدث أمكن د (٦) لإيجاب الطرف : للإيجاب للطرف م (٨) فإذا : وإذا سا (٩) ولأن : لأن ن || ترسم : توهم د (١٠) أكثر : أول س || والمتأخرات : والمتأخرات ب || ترسيمه : ترسيمه د ، ه ؛ ترسيمها ن (١١) ببعضها : ببعض ن || ترسيمه : ترسيمه د || فيقبل : فيقبل س ؛ فيتكدر م (١٢) تشوش : يتشوش د || ما يقع : + عليه ه || فيتكدر : فيتكدر س ؛ فيتكدر د ؛ فيتكدر ن (١٣) فهم : فهم ب ؛ فهم سا || فيعسر : فيعسر د ؛ — س ؛ فيعسر سا (١٤) أمور : — ب ، د ، س || (١٤-١٥) لأنها أمور . . . . . قربها : أن تكون الصعوبة لشدة القرب د (١٤) عليها : — سا ، م ، ه (١٥) فلا : ولا م ، ن ، ه || بينها : بينما د || به : بها س (١٦) تتعسر : تعسر د ، ه || أمر ما : — م ؛ + إذا د

غائب عنك ، وكان وجدانك ذلك الأمر أعسر عليك من أن يكون لك أدلاء عدة أيهم صادفته فقد صادفت الدليل . وإما لأنها أمور متأخرة بعيدة عن المبادئ . وهذه وإنما يصعب على الجدلي إصابة القياس عليها لأمر ثلاثة : أحدها كثرة المذاهب الآخذة من المبادئ إليها ، والثاني طولها ، والثالث اختلاط بعضها ببعض فيفضل الجدلي في تحليصه كلا عن صاحبه ، وإفراده عمدة لنفسه إلى أن يتخلص له واحد من جملتها عن الآخر ٥  
تخلصا لا يضل فيه . وهذا صعب .

وسواء كانت هذه المبادئ مبادئ بحسب الحق أو بحسب الشهرة ، فإذا تعذر عليك إصابة القياس على شيء ، فانظر في حال حدّه واستكشفه ، وانظر هل في حده أو في اسمه اشتراك أو استعارة ، وافزع إلى طلب القسمة ، وإلى طلب الأوساط المرتبة ، وعلى ما علمت في كتاب القياس . ١٠

واعلم أن التحديد نافع جدا في مصادفة الحجمة ؛ كمن يلتزم مثلا تصحيح أن الواحد ضده واحد ؛ فإنه إذا وقي الضد حقه في حده ، فقال : إن الضد هو المبين في معنى واحد مبينة في الغاية ، فظن الذهن حينئذ أن غاية مبينة الواحد من جهة واحدة هو لواحد . وكذلك في الهندسة إذا تعذرت معرفتنا بحال المثلث المقسوم بخط مواز لقاعدته ، فرجعنا إلى تحديد النسبة ، وصادفنا السطحين في النسبة كالخطين ، كانت نسبة الخطين ١٥  
في جهة نسبة السطحين ، وكان كذلك حال الخطين في الجهة الأخرى . ففتى علمنا بأن

(١) عنك : — س || ذلك الأمر : إياه د ، م (٢) فقد : قد ه || الدليل : دليلك د ، سا ، م ، ن || لأنها أمور متأخرة بعيدة : الأمور المتأخرة البعيدة د || وهذه : — د (٣) كثرة : أكثر د || الآخذة : لاأخذة د (٤-٥) تحليصه كلا : تحليص كل د ، م ، ن (٥) له : — م ، م ، ن ، ه ، لك د (٦) يضل فيه : يصل إليه م (٧) تعذر : تعذرت د (٨) حده : هذه ن || اسمه : + نفسه د (٩) طلب : — د ، سا ، ن ، ه (١١) كمن : كم د || يلتزم : يلزم سا ، ن || مثلا : — د (١٢) وفي : أوفى د || فقال إن الضد : قال م (١٣) فظن : فظن ب || واحدة واحد ب ، م ، سا ، م (١٤) بحال : لحال م ، سا ، م ، ه (١٥-١٦) كالخطين : والخطين ه || كانت : فكانت م ، سا ، م ، ن ، ه (١٦) في + كل م ، ن ، ه || كانت نسبة الخطين في جهة : في كل جهة د || وكان كذلك : وكذلك د ، م || في : من ه || في الجهة : من جهة م || الجهة : الجهتين د || فتى : فن — كذا في جميع النسخ



المناسبة ماهى ، وأنها تقتضى أن تكون حال الأمور الداخلة فيها فى أن تكون فى حكم ما وأن لا تكون حالا واحدة ، علمنا أن نسب الأضلاع واحدة . واعلم أن جميع التعريفات إنما تُفرض من أمثال هذه الوجوه المذكورة .

- وكثيرا ما يعرض أن يضعف السائل عن إيراد مقدمات تكون أشهر من النتيجة ، فتلوح له مقدمات هى إما مثل النتيجة أو أقل شهرة منها ، فيختارها فيصحح المطلوب ؛ وإنما يصحح المطلوب بعد أن يقيس عليها ويصححها ، إذ هى تعرض ان لا تسلم ، فيقع من محل القياس على كل مقدمة منها فى كل شغل . ولو أنه أصاب رشده ، لكان يصرف وكده إلى ارتياد قياس على نفس المطلوب ؛ فإن حق مثل هذه المقدمات بأن يقاس عليها هو حق المطاوب ، فالأولى به أن يشتغل بتصحيح الأصل المطلوب ، فربما كان ذلك أهون عليه من اشتغاله بتصحيح المقدمتين الذى يتضاعف عليه معه التعب . ومع ذلك كله فيحتاج إلى أن يؤلف منهما مرة أخرى قياسا يؤديه إلى تصحيح المطاوب . ولو أنه أعرض عن تلك المقدمات ، وطاب القياس على المطلوب الأول ، لكان تعبته فى ذلك كتعبه فى تصحيح كل مقدمة منهما ، اللهم إلا أن يضطر إلى ذلك لعوز القياس ، إلا من جهة تلك المقدمات . وأما إبدالى البليغ فى مجاهدته ، فلا يرضى لنفسه بارتياذ قياسات إلا من مقدمات مشهورة أو متسلسلة ، وأوضح من النتيجة ؛ ولا يسق للمثل ما ذكرناه . وأما فى الارتياض ؛ فالأصوب أن يستعرض كل قياس ، وعلى كل طرف من طرفى الفقيض .

(١ - ٢) المناسبة . . . أن نسب : - ن (٢) نسب : نسبة د || وأعلم أن جمع :  
 وجميع د || (٣) أمثال : - د (٤) يضعف : يعيب د || عز : على س  
 (٥) أقل : + منها س ، ه || منها : - س || فصيح : فيصح د ، س (٦) وإنما : + يمكنه أن م  
 يصحح : يصح د ، س ؛ + ه د (٧) كل : - ب ، م || ولو : فلود ؛ وله س  
 (٨) ارتياد : الأصل لارتياذ س (٨ - ٩) فإن حق . . . المطلوب : - ١٠ (٨) بأن : فى أن د ، ن  
 (٩) بتصحيح : فيصحح س معه : - د (١٠) التعب : بالعب ن || (١١) فيحتاج : فإنه يحتاج د  
 || إلى : - س || منها : مهمما ه (١٢) وطلب : فطلب ن ؛ يطلب ه (١٣) كتعبه : لتعبه م  
 || منها : مناد ، س ، ن ، ه || لعوز : لنور (لفوز؟) د ؛ لعود ؛ لعز ه (١٤) البليغ : البالغ ن  
 (١٥) متسلسلة : متسلة م || يسق : يسبق ن (يسق) (١٦) وأما : فأما د || طرف : - ن  
 || طرفى : طرف د

## الفصل الثالث

### فصل (ج) في وصايا المحيب

وأما الوصايا أن التي يجب يمثلها المحيب ، فليستع من هذا المبدأ أن كل واحد من المحيب والسائل قد يكون مجيداً ، وقد يكون غير مجيد . والسائل إنما يكون مجيداً من جهتين : إحداهما جهة الفعل ، والأخرى جهة القدرة .

والذي يكون من جهة الفعل فإن يأتي بقياس من مقدمات هي أشهر ؛ والذي يكون من جهة القدرة أن يكون قد ساق كلامه سياقة اضطرت المحيب إلى أن لزمه مقابل الوضع عن مقدمات ليست بمحمودة ؛ فكان من نفاذه فيما هو محاولة أن عمل مما ليس بمحمود ما يعمل غيره من المحمودات ، كن بلغ من اقتداره أن يقطع بالكهف من السيوف ، وأن يصيب بالأعصل من السهام .

والمجيد للجواب يكون مجيداً من جهتين : إما من جهة فعل أو من جهة قدرة . والذي من جهة الفعل أن يكون ممتنعاً من تسليم ما ليس بمشهور ومسلماً لما هو مشهور . والذي دو من جهة القدرة، فهو إما باعتبار الانقطاع والالتزام أو باعتبار الجدال . وإنما يكون مجيداً باعتبار الالتزام أن يكون الالتزام لا يأتيه مغاظة ، بل إذا سأل عن طرفي التقيض ليتسلم عنه مقدمات القياس المسوق نحو مقابل وضعه قال : إنى إن سلمت هذا لزمنى ، وإن

(٣) وأما : فأما س || يمثلها : يمثلها د ، ه || أن : وأن ن (٤) مجيداً وقد يكون : — د  
 (٥) جهتين : هذين س || والأخرى : + من د (٦) الفعل : القدرة د (٧) كلامه : +  
 من م || لزمه : يلزمه س (٨) بمحمودة : بمحمودة د | محاولة : يحاوله س || بما : ه ، ما  
 سا ، ن (١٠) يصيب : يصاب د || بالأعصل : بالأعطل م ، ن (أعصل المهمل أى التوى فى أثناء  
 الرمي — المنجد) || من : — د ، س ، م ، ن || من : — د ، س ، م ، ن (١٢) عن  
 نسائم : — س || والذي : فالذى سا (١٣) باعتبار الانقطاع : بانقطاع س || أو :  
 + وإما ه || الجدال : الجدل د ، م ، ن || أو باعتبار ... الالتزام — س (١٤) مغاظة : مخافضة  
 ب ، مغاظة ه (غاقضه مغاظة فاجأه وأخذته على غرة — المنجد) || سأل : سئل د ، سا ، م ، ن  
 (١٥) عته : منه د

لم أسلمه لم يلزمني، لكنني أوثر منقبة الجميل من تسليم المحمود على مثلبة القبيح من الانقطاع .  
فلأن أسلم المحمود ويلزمني أثر عندي من أن لا أسلم المشهور ؛ ولي ذلك . ويكون  
جملة غرضه أن يعلم الإلزام ليس لضعفه ، بل لضعف ما يحفظه ، لإنصافه .

وأما باعتبار الجدال والمجاهدة ، فهو أن يكون مع تسليمه للمشهورات يمنع أن يساق الى  
النتيجة ، أو أن يكون قادرا أن يورد فروقا وشروطا تجعل القول المشهور مطلقا بحيث إذا لم  
يراع فيه ما أورده من الشرائط صار غير مشهور فيكون له أن لا يسلمها وأن يمكنه التوقف  
على أن هذا الشئ المورد عليه في التوبيخ غير شئ لإيراد شرط يهدم به ظهور شناعته .  
وهذا كله في المفاوضات الموجهة بمعنى الغلبة : وهي المحاورات الجهادية التي يكون  
قصارى سعى السائل أن يفعل ، وقصارى سعى المجيب أن لا يتفعل .

وأما المحاورات الارتياضية ، فينبغي أن لا يصرّف الهم فيها إلى الاحتيال لدفع الإلزام ،  
بل إلى استكشاف المعاني ، لاستيضاح الرجمان ، والرجوع إلى الأولى أو الحق  
ارتياضا بالمشاركة .

وكل مجيب فإما أن يحفظ وضعا مشهورا أو شئعا، أو غير مشهور ولا شئع . وكل واحد  
من هذه ، وإن كان قد ينتج من غير جنسه ، فالأولى أن ينتج من جنسه . فإن المشهور قد  
يمكن أن يبين بشئع ، كالحق يمكن أن ينتج عن كاذب ؛ وكذلك الشئع قد يمكن أن ينتج  
عن المشهورات ، ليس كالباطل الذي لا ينتج عن الحق . وذلك لأن المشهور ليس يجب أن  
يكون حقا ، بل ربما كان باطلا ، وأمكن أن يلزمه باطل ، وأن يكون ذلك الباطل مما هو

(١) مثلبة : منقبة د (٢) فلان : فان ن || أن : د || أسلم : يسلم د || ولي : وفي  
(٣) الإلزام : الالتزام د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || لضعفه : يضعفه د ، ن ؛ لضعف ه  
|| ما يحفظه : د || ولإنصافه : ولإيضافه ه (٤) الجدال : الجدال ن || تسليمه : لا ب  
|| المشهورات : للمشهور أن د || يمنع : يمنع د (٥) قادرا : على د ، سا ، ن (٦) فيه :  
— د ، سا || التوقف : التوقف ب ، ه (٧) أن : د || عليه : — د || به : — د  
|| شناعته : شناعة د (٨) بمعنى : نحو د (٩) يصرّف : ينصرف د || الهم : الهم سا ، ه ؛  
الفهم م || فيها : فيما س || لدفع : والامتناع عن د (١١) لاستيضاح : الإيضاح س  
|| الأولى : الأول ه (١٥) يبين : يتبين د || بشئع : لشئع س || قد : — سا || أن : — ب  
(١٧) الباطل : — س

أيضا شنع وإن كانت مباديه غير شنعة ، فإنه وكثير من القياسات الجدلية تساق نحو أمور شنعة وباطلة ؛ كمن يثبت اثنيينية الصانع من جهة تضاد الأفعال ، فإنه إن كان ربما أنتج من الباطل باطل ، وأمكن أن يكون ذلك الباطل مشهورا ، وأمكن أن يصير أى باطل شئت شنعاً في زمان وفي وقت ، فلا يبعد أن ينتج شنع من مشهور .

٥ والمشهورات الكاذبة التي أضدادها شنعة ، قد يمكن أن يبين بطلانها بأوليات تساق إليها نتيجة بعد نتيجة ، فنتج هي عنه آخر الأمر . وتكون تلك الأوليات لاحالة مشهورة ، إذ كل أولى مشهور ، فيأذن ليس يبعد أن ينتج شنع عن مشهورات . وأما ما ليس بمشهور ولا شنع ، فلا يبعد أن ينتج عن المشهورات والشنعات ، إذ كان الإنتاج في أكثر الأمر إنما يكون مما هو معروف لما هو مجهول ، ولا يبعد إذن أن ينتج عن المشهور نتيجة لم يكن مفظونا لها قبل ، حتى تمد أو تدم . وكذلك من الشنع أيضا . فإذ قد اتضح هذا ، ١٠ فليس بمتنع أن ينتج المشهور عن مخالفه ، والذي ليس بأحدهما عن مخالفه ؛ لكن الأكثر هو أن الشنعات من المقدمات لا تؤدي إلى المشهورات بسبب أن القياس الجدلي إما بسيط وإما مركب قليل التركيب ؛ إذ الإمعان في التركيب — على ما علمت — إنما هو للعلوم . والمسافة بين الشنع والمشهور ينبغي في الأكثر أن تكون بعيدة ؛ فلو كانت المسافة بينها ١٥ في أكثر الأمر قصيرة ؛ لفظن لها في أكثر الأمر ، فيكون المصير منها إلى المشهور

( ١ ) فإنه : + قد يمكن أن يلزم أن اللذة ليست خير وأن العدل جور عن سبيل القياس الجدلي ان خلق من يعلم أنه مكر ولا يحسن وان إعطاء القدرة لمن يعلم أنه لا يستعملها إلا في قبيح ظلم وهنا الاشتغال د ؛ + قد يمكن أن يلزم من أن اللذة ليست خير وأن العدل جميل على سبيل القياس الجدلي أن من خلق من يعلم أنه لا محالة يلزم لا يحسن وأن إعطاء القدرة لمن يعلم أنه لا يستعملها إلا في قبيح ظلم وهـ لذان شنعان م ؛ + قد يمكن اللذة ليست خير وأن العدل جميل على سبيل قياس الجدلي أن من خلق من يعلم أنه لا محالة يكف لا يحسن فإن إعطاء القدرة لمن يعلم أنه لا يستعملها إلا في قبيح من ظلم وهذا شنعان ن || وكثير : كثير م ؛ هـ | تساق : + لا محالة د ( ٢ ) الصانع : الصنائع ب ( ٣ ) باطل : - ب || ذلك : - د ( ٤ ) مشهور : المشهور ن ( ٦ ) وتكون : وقد تكرر ب ( ٧ ) يبعد : يبعد سا ( ٨ ) فلا : ولا م ، ن || والشنعات والشناعات ن || الإنتاج : للإنتاج ن ( ٩ ) إذن : - م || المشهور : المشهورات م ( ١١ ) بمتنع : بمتنع م ، ن || المشهور : - ن ( ١٢ ) هو : + م ن هـ ( ١٣ ) هو : هو هـ ب ، سا ؛ هو في م ، ن || للعلوم : المعلوم د ، ن ؛ العلوم سا ( ١٤ ) في الأكثر : في أكثر الأمر هـ ؛ - د ( ١٥ ) منها : منها د

بتركيبات قياسات كثيرة. وكذلك الحال في جانب المشهور. وكذلك أيضا النتائج المجهولة قلما توصل إليها المقدمات المعلومة الشهرة إلا بوسائط كثيرة. مثل المسائل الهندسية البعيدة عن المبادئ، فإن المشهورات في الأكثر لا توصل إليها. والقريب من المشهور في أكثر الأمر يكون مشهورا شهرة ما، أو مفطونا له بوجه ما. والمفطون له بالأكثر لا يعدم إحادا ما عند الظن، أو الهم، سواء أخذت الشهرة والشنعة مطلقا، أو بحسب قوم أو إنسان. فإذا أكثر هو أن المشهور لا ينتج الشنع، والشنع لا ينتج المشهور. وإذا أنتج المشهور من الشنع لم يكن ذلك طريقة جميلة، لأنه إنما يجب أن ينتج الشيء عما هو أعرف، فينبغي أن ينتج المشهور مما هو أشهر. وكل واحد من المشهور والشنع لا يتوصل منه بسرعة إلى ما هو بعيد عن التفطن له، ليس يميل الظن إلى إحاده أو ذمه بوجه. وهذا كله في الأكثر.

١٠

وأیضا فإن مقابل المشهور في الأكثر شنع، اللهم إلا أن يكون المشهور ليس مطلقا، بل بحسب قوم وقوم، ووقت ووقت. مثل أن الغنى مؤثر، والغنى ليس بمؤثر بل وبال؛ فأيهما جعلته مشهورا فمقابله شنع عند من هو مشهور محمود عنده، وفي ذلك الوقت. ومقابل الشنع مشهور؛ فإذا كان الوضع مشهورا، فإن نتيجة السائل شنع، وبالعكس. وإذا كان ليس بمشهور ولا شنع، فإن النتيجة كذلك. وإذا كان كذلك فينبغي أن يحاط ١٥

الحجيب المنقلد نصرته وضع مشهور، فيجتفع عن تسليم الشنعات، لأن نقبض وضعه، وهو نتيجة السائل أمر مستشنع، ولا يكاد ينتج عن المشهورات، بل المشهورات أقرب إلى أن تنفع في نصرته وضعه من أن يناقض بها وضعه. وإن كان متكفلا لنصرة شنع، لم يسلم المشهورات، ويقول: إني بعد أن لم أسلم لك مثلا أن الحسير والشر متقابلان،

(١) بتركيبات : بينا كيان د ، سا (٢) قلما توصل إليها : أقل ما توصل إليه  
 || بوسائط : بواسط من (٣) الأكثر : أكثر الأمر س ، هـ (٤) أكثر الأمر :  
 الأمر م ، ن || ما : — : س | أو مفطونا : ومنظرنا د (٥) إحادا : إهمادا س  
 (٦) والشنع : والمشنع م (٧) المشهور من الشنع : — د || من : في م || جميلة : جميلة د ، م  
 (٨) واحد : — ن (٩) له : + أنه ن || يميل : يميل ب ، س ، ن ، ي لمثل د || إحاده :  
 إحاده س (١٢) الغنى : الغنا ب | والغنى : أو الغنى ن (١٣) وفي : في ن  
 (١٤) ومقابل : وبمقابل د || فاذا : وإذا د (١٦) عن : من د (١٧) أمر : — د  
 (١٨) تنفع : النفع سا || نصرته : معاونة د || متكفلا : متكفاد ب متقدمة س || نصرته : النصره  
 ب ، س ، م (١٩) بعد : بعيدا سا || لم : — م ، ن

فلمت أسلم لك أن العلم والجهل متقابلان ، سواء كان ينصر الوضع على أن ذلك رأيه أو على أنه نفسه ثابت فيه عن غيره ، فيقول : إن الذي أنصر وضعه إذا لم يسلم لك أن الموجودات كثيرة ، فمتى يسلم لك أن جوهرها وعرضها وهما غيران . وأما إذا تكفل نصره وضع ليس بمشهور ولا شنع ، فليسلم المشهورات والشنعات ، فإن المسافة منها إلى إيضاح الأمر الذي لا رأى فيه في المشهور يشبه أن يكون مسافة بعيدة ، وأن وقت المحاوره الواحدة لا يفى به ، وإن كان بحيث ينصر وضعاً شنعاً واستقبح إنكار المشهور وتسليم الشنع ، ثم استضعف رأى نفسه في تسليم المشهور ، وإنكار الشنع ، تقدم فعرف أن الذي يسلمه يبطل الوضع الذي ينصره . ولكنه إنما يسلمه كراهة للعدول عن الإنصاف .

وللجيب أن يتوقف في ابتداء الأمر عن تسليم ما يراد منه تسليمه إذا كان فيه غموض ، فلا يسلمه إلا بعد الاستكشاف والاستفهام . وإذا كان فيما يطالب بتسليمه اشتراك اسم ، فله أن يستفسره المعنى المقصود فيه ، سواء تبرع فعدد معاني ذلك الاسم بنفسه ، أو لم يتكلف ذلك ، بل جعله إلى السائل ، فإنه لا يلزمه أن يجيب عما لا يفهمه ، ولا عار عليه أن يقول فيما لا يفهمه أنه لا يفهمه . فإذا كان الحكم صادقا أو كاذبا في جميع المعاني لم ينتفع كثيرا بإذهاب الزمان في الاستفسار والاستفصال ؛ وإن كان كاذبا في بعض المعاني وصادقا في البعض ، فحينئذ يجب له : إما أن يستفهم المعنى ، وإما أن يعين أحد المعنيين ، ويعرف صدق الحكم عليه دون الآخر ، ويجعل الاختيار في المعنيين على السائل .

وعلى أن للجيب في جميع ذلك أن يسلم في ابتداء الأمر ما يطالب بتسليمه من غير دلالة على الوجه الذي يفهم ، ويذهب إليه ، ويعنيه ، فإذا أنتج عليه آخر نقيض وضعه ، فكان

(١) أسلم : — س (٢) أنه : أنها سا || إذا س ، إذسا ، م (٣) وعرضا : أو عرضا  
|| وأما : فأما سا (٥) المشهور : المشهورات ن || مسافة : مسافته د || وأن : فإن د  
(٦) به : فيه د || وإن : فإن د ، سا ، م ، ن ، ه || بحيث : مجيب ب ، د ، س ، سا || ينصر :  
ينصره ن ، ه (٧) رأى نفسه : رأيه د ، ن (٨) الذي : والذي ب ، سا || كراهة : كراهية م  
(٩) في : — س || إذا : إذس ، ه (١٠) يسلمه : يسلمه د ، م || وإذا : فإذا د  
(١١) اسم : الاسم م ، ن || يستفسره : يستفسر س ، م ، ه || المعنى : بالمنى د || فعدد : يعدده ه  
(١٣) أنه لا يفهمه : — س (١٤) كثيرا : — د || وإن : وإذا د (١٦) عليه : على أحدهما د  
(١٩) يفهم : يفهمه د ، س || ويعنيه : ويعينه ب ، س ؛ + ولا يؤخذ بالاستفسار والاستفصال د  
|| فكان : وكان د ، س ، م ، ن ، ه

من وجه آخر غير الوجه الذي فهمه ، عاد فبين أن الذي يسلمه ليس هو على هذا المعنى ، بل على معنى آخر . لكن هذا مما يفيض من الحبيب ، ويدل على نقيصة وضعف فيه ، أو قلة إنصاف ومراوغة . فربما ظن به أنه حينئذ قد أخذ يحتمل ، حين لزمه اللازم عما سلمه ، فهو يحاول الآن أن يحرف ما سلمه عن وجهه . وربما ظن به أنه كان عيياً غير عالم بالاشترك ، وعاجزاً عن طلب التفسير فيه .

٥

والحبيب إذا ما منع السائل ، فإما أن يمانعه في المقدمات القريبة ، وقد قيل في ذلك . وإما أن يمانعه في المقدمات المنتجة للمقدمات القريبة . والسائل إما أن يأخذ تلك المقدمات على أنها تعد نحو قياسات ، أو على أنها تعد نحو الاستقراء والتمثيل . وإذا أخذها للاستقراء بجمع منها الاستقراء ، وكان الحبيب قد سلم الجزئيات ، لم يكن له أن يماحكه ، أو يمتنع عن القبول إلا بالمناقضة ، كما قيل من قبل . وأضعف من المناقضة أن لا يسلم العموم مستغنياً عن أن لا يسلمه بقياس يبين به في بعض الجزئيات أنه بالخلاف ، فيكون ذلك قياساً على مقدمة العناد ، وهي مقدمة المناقضة . فإن للحبيب أن يفعل هذا، وأن لم يكن إلا عمل مضطر . وإتما لا يكون له أن يفرع إلى مثل هذا إذا استقرى عليه حين ما يقصد أن يقيس لا على مقدمة العناد ، بل على نفس المطلوب ليبطل به كلية الاستقراء ، ويجعل للطاوب مناقضة للاستقراء ، لئلا يتم الاستقراء ، فلا يصح نقيض المطلوب . وهذا مما قد سلف لك ذكره .

١٥

(١) ليس : وليس د (٢) يفيض : يقصر ن || نقيصة : نقصه د ؛ تقصير س ، سا ، ن ؛ تقصيره م ، هـ (٣) أو قلة : وقلة د || إنصاف : د || ومراوغة : نافسه أو مراوغة ب || مراوغة : مراوغته د || فربما : فإنه ربما د || اللازم : ما لزمه د (٤) سلمه : يسلمه س || يحاول : يجادل ن || يحرف : يصرف د || عيياً : غيباً م (٦) فإما : وإما د (٨) وإذا : فإذا د (٩) للاستقراء : بالاستقراء س ، هـ (١٠) أو يمتنع : ويمتنع د ، سا ، ن ؛ أو يمنع هـ || من قبل : — د || من : — د (١١) مستغنياً : مستغنياً م || عن : على ب ، د ، س ، م ، هـ || عن أن لا يسلمه بقياس : بسبب قياس د || لا : — س || يبين : يتبين د ، م ، ن (١٢) مقدمة المناقضة : مقدمته د (٣) وإن لم : ولم د || يفرغ : يفرغ هـ (١٤) استقرى : استقرم ؛ استقرآن (١٥) كلية : كله س ؛ كلمة م || للاستقراء : فيه د || فلا : ولان || يصح : يتم ب ، س ، هـ (١٦) وهذا مما قد سلف لك ذكره : وهو على ما سلف د

وأما إذا حاول أن يأتي بقياس ينتج جزئيا غير المطلوب ، يخالف حكمه حكم ما عداه  
فله ذلك ؛ كما له أن يأتي بالجزئي المناقض به حسا أو إشارة . ولكن المشاهد والمحسوس  
المعترف به ، أكد من المبين بالدليل . وليس له بعد تسليم الجزئيات أن يأتي بقياس  
يعاند به المقدمة الكلية صنادا كليا . وكيف وقد سلم الجزئيات وما يعمل بقياسه ، وقد  
أورده قياسا يخالف الظاهرات . والقياسات التي توجب خلاف الظاهرات ، وإن كان  
يوجد فيها ما يصعب حله ، مثل قياس "زنين" على إبطال الحركة ؛ ومعلوم من أمرها أنها  
مماحكة وعدول عن الحق .

والمماحكة محاورة يعدل بها عن الإنصاف في طريقة المحاورة الاحتجاجية ؛ ولمثل هذا  
ما الأولى بالمجيب أن لا ينصر وضعا شنعا ، فيحوج إلى المماحكة .

وإذا تقلد المجيب وضعا صادقا في المشهور يقيس عليه بقياس ينتج تقيضه في الظاهر  
فمعلوم أن فيه كذبا . فإن كانت إحدى المقدمتين كاذبة والأخرى صادقة ، فلا ينبغي له أن  
يأخذ في المماحكة بالامتناع عن تسليم الصادقة في المشهور ، فينسب إلى التعسف وخصوصا  
وله منه محيص ؛ بل يجب أن ينقض القياس من جهة إبطال الكاذبة . وأما إذا اجتمع  
فيهما الكذب ، فإنه وإن كان إنكاره أيهما شاء رافعا للقياس ، فأولى ما ينكره هو  
الكبرى المشتملة على القول الكلي ؛ فإنها إذا دل على كذبها بالضد أبطال القياس ، وأبطل  
أيضا صدق النتيجة في نفسه ، مثل أنه إذا كان قال : كل ع ت ، وكل ت ا ، وكان لا يمكن  
أن يكون شيء من ت ا ، امتنع القياس ، وامتنع أيضا صدق أن كل ع ت وذلك

( ١ ) إذا حاول : ههنا فله د || غير المطلوب : — د || المطلوب : الطالب ن ( ٢ ) له : أنه  
كان د || المناقض : الناقض ه || ولكن : لكن سا ، ن ( ٣ ) المعترف : والمعترف ب ؛ والمعروف م  
( ٤ ) يعانده به : يعانده م || وقد : قدس ، سا ، م ، ن ، ه ( ٥ ) الظاهرات : الظاهر م  
|| وإن : فإن سا ، م ، ن ( ٦ ) مثل قياس زنين : — سا || ومعلوم : فهو معلوم د ؛ فمعلوم سا  
|| أمرهما : أمره د || أنها : أنه د ( ٨ ) طريقة : طريق ن ، ه || الاحتجاجية : لاحتجاجية سا  
( ٩ ) ما الأولى : فالأولى ن || ما : أما م ؛ فأما ه ( ١٠ ) تقلد : تبدل م || يقيس : فقيس  
د ، م ، ن ، ه ( ١١ ) أن فيه كذبا : أنه كذب ن || له : — د ( ١٣ ) وله : له د  
( ١٤ ) فيهما : فيها د || فأولى : فأول م ( ١٥ ) فإنها إذا : فإذا س || فانها : فإنه ه  
( ١٦ ) قال : — ب || وكان : فكان ن ( ١٧ ) أيضا : —



لأنه إذا كان كل ع ب ، وكان لاشيء من ت ا وجب أن يكون لاشيء من ع ا . فأما إذا منع أن يكون كل ع ب ، وسلم أن كل ب آ ، منع القياس ، ولم يمنع أن ع تكون شيئا آخر غير آ لب ، ويكون كل ذلك الشيء آ . مع أن ت آ فيكون آ أعم من ت ومن ذلك الشيء ، ويكون هناك قياس آخر . فيكون إنتاج كون كل ع ا ممكنا ، فلا يكون إذن إنكار الصغرى ومقابلته بالضد رافعا للقياس والنتيجة معا .

ومثال ذلك : إن كذب كاذب في أن سقراط جالس ، وأن كل جالس يكتب ، فمنع أن يكون سقراط جالسا ، لم يمنع أن يكون قائما ، ويكون كل قائم يكتب ، كما يكون كل جالس يكتب . وأما إذا قلنا : لاشيء ما هو جالس يكتب ، رفعنا القياس والنتيجة معا . وهكذا يجب أن تفهم هذا الموضوع .

- وممانعة المحيب إما نحو القول ، وإما نحو القائل . والتي نحو القول ، فإن يناكد فلا يسلم المقدمات بل ياباها إباء لا على سبيل مناقدة ومشاقة للسائل إذا وجده ضيف الملائكة ضيق المجال ، ومع ذلك فيعوص عليه ويأتي بمناقضة ومقاومة غير مناسبة ولا حقة ، فيضعف السائل عن الإمعان فيما يحاوله ، ويتبدل ، ويتحير .

- وإما نحو القائل ، فإن يكون مثلا المقدمات صحيحة ، وقد يلزم عنها المطلوب ، إذا غيرت بعض التغيير ، أو ألحق بها بعض الإلحاق . لكن السائل يعجز عن ذلك فيقاومه ، لا من حيث إنكار المقدمات ، بل من حيث يقول إن تأليفك غير متتج ، وإن ماتدعيه

( ١ ) لأنه إذا كان : لأن ن || وكان لا : ولاد || وجب أن يكون لا : فلا د ( ١ - ٢ ) فأما إذا منع : فإذا امتنع د ، ن ( ٢ ) ح تكون : تكون ح د ، سا ( ٣ ) آ لب : آل ب د ؛ ب م ؛ + يكون وسطاد || فيكون : ويكون د ، س ، سا ، ن ، هـ ( ٥ ) ومقابلته : ومقابلته ن || للقياس : بالضد س ( ٦ ) كذب كاذب : كاذب كذب د ( ٧ ) فنع : فنع م || يكون : - سا ؛ + هو د || يمنع : يمنع م ، ن ، هـ ( ٨ ) وإما : وإتمام ( ١٠ ) فلا : ولاد ، ن ، هـ ( ١١ ) إباء : - سا ، ن || لا : - س ؛ إلا سا ، م ، ن || إباء لا : لإلا د ، هـ || ومشاقة : ومناقشة ب ، س ، سا ، هامش هـ || إذا : لماد ( ١٢ ) ومع ذلك : - د ، س || فيعوص : فيعوص م || ويأتي : ويأتيه د ، سا ، م ، ن ، هـ || بمناقضة : مناقضة م ( ١٣ ) يحاوله : يعاوده ب ، د ، س ، ن ( ١٥ ) التغيير : التغيير : سا ، م ( ١٦ ) لا من : لكن د || إن : - س

غير لازم مما تقدمه ، فيكون القصور إنما جاء من سوء تأليف السائل للقرائن ، وقبح ترتيبه للكلام ، وإن كانت قوة كلامه قوة قياسية ، وعلى سبيل الأمثلة المذكورة في تحليل القياسات حين يبين الفرق بين اللازم مطلقا ، وبين اللازم بقياس . وربما كانت هذه الممانعة المتوجهة نحو القائل من سبيل أخرى ، وذلك أن يطول عليه الزمان بمباحثات يعود فيها كأنه سائل ، فيجذبه إلى أمور لا ينتفع بها ، ويجد منه انجذابا معه ، فيسخره وينسبه مبدأ حركته ، ويتشوش عليه الأمر لاختلاط غرضه بما يشغل وقته من أمور خارجة . وهذا خسيس جدا . والمجيب يبكت السائل إما لسوء قوله ، وإما لسوء مشاركته إياه لشدة معاصرته في تسليم ما حقه أن يسلم ، فإن كان مجاهدا في مجادلته ، فعسى أن يكون عذره في ذلك أقرب من القبول . وأما المجادل على سبيل الارتياض ، فإنه يعسر بذلك على نفسه ، إذ الارتياض معاملة شريكة تعود فائدتها على الشريكين معا ، فأيهما حاصر حرم نفسه جدواه كما يحرم شريكه ، ولا يكون السائل حينئذ مستعجزا إن انقطع دون ضايته ، فإنه قد أسبغت مشاركته ، اللهم إلا أن يكون الارتياض هو الارتياض المذكور بل الارتياض لكسب ملكة المجاهدة والمعادنة ، وذلك شيء آخر . والمعاصر في هذه المعاملة حقه أن يقابل بمعاصرة مثلها . وكذلك إن كان الغرض فيه المجاهدة ، فإن المعاصرة في جدل الجهاد له حد ما إذا تعداه الشريك لم يكن معذورا . فإنه ليس له أن ينكر المشهورات الجلية والأمور الواضحة ، ويعين في ارتكاب الشنع . فإذا فعل ذلك فلا لوم على السائل إذا احتال عليه من كل وجه ، وقاس عليه من كاذبات ، ومن خفيات الشهرة ، بعد أن يستدرجه بلطفه ، ويحتلبه إلى تسليمها له .

- (١) فيكون : و يكون س (٢) للكلام : + ، أن الكلام د || كانت : كان  
 د || قياسية : قياسية ب ، د ، م ، ن ، هـ || وعلى : على ن || سبل : + إلى م (٣) حين : حتى س ||  
 بين : بين د (٤) المتوجهة : المتوجهة س ، سا ، م ، ن ، هـ (٥) يعود : يتفوه د ||  
 كأنه سائل : كأنها مسائل د || سائل : يسائل م ، سأل ن || أمور : الأمور د | ويجد منه :  
 ويجذبه م (٥-٦) فيسخره وينسبه : فتنسئ السائل كذلك د (٦) بما : لماس ، هـ || يشغل : يشغل  
 سا ، م ، هـ || وقته : وفه سا ، هـ || أمور : أنه د (٧) قوله : قلم ب ، هـ ، مثله س  
 (٨) لشدة : ولشدة س ، أر لشدة ، ن ، هـ (٨) مجاهد : مجاهرام || في مجادله : — ن  
 (١٠) على : إلى د ، س (١٢) أسبغت : أثبت ن || إلا أن : + لاد ، م (١٤) بمعاصرة :  
 معاصرة سا (١٥) جدل : حد : له : وله هـ || الشريك : شريك ن (١٥) معذورا :  
 مقدوراد (١٦) الجلاة : الجلاة ب ، س ، سا || الواضحة : الواضحة د (١٧) كاذبات : كافيات  
 ب ، س (١٨) بلطفه : بلفظة م || تسليمها : تسليم ب

ولا يبعد أن يكون الراضى لنفسه بإنكار المحمودات ممن يعترف بالكذب والخفى ويسلمه ، ويقول به ، فإنه لو كان كل ذلك المميز ، وكل ذلك المنصف ، لما ارتكب الشنع . فهو إذن يجيب لعله يسلم الشنع والخفى الشهرة ، فإذا سلم وقيس عليه من هناك ، فلم يسيء السائل في القياس عليه مما هو أخفى ، أو ما هو كذب ؛ بل الذنب ذنبه من جهتين : إحداهما أنه عاند الظاهرات ، والثانى أنه سلم ما لا يجب تسليمه .

وبالجملة فإن مجادلة المتعسرين ليس بحسب ما يختاره السائل بل بحسب ما يمكن . وكما أن كثيرا من الناس إذا انفرد بفكر نفسه قال المتناقضات ، والتي في قوة المتناقضات ، وصادر على المطلوب الأول مع نفسه وهو لا يشعر ، فكذلك لا يبعد أن يكون ذلك حاله مع غيره ، كان سائلا أو كان مجيبا ، فيسلم نقيض وضه من حيث لا يشعر ، ويسلم ما لا ينبغى تسليمه . فإن استعمل السائل حينئذ ما هو معصادة على المطلوب الأول ، أو عكس قياس ، فليس الذنب إلا للجب .

فأما المواضع المستحقة للتبكيك في القول نفسه فهي نجسة :

أحدها أن تكون الأقاويل لا تنتج أصلا ، إذ لا يكون تأليفها تأليفا قياسيا لا بالفعل ولا بالقوة ، حتى يكون بحيث إذا زيد فيها شيء أو نقص ، تكون له صورة قياس متج .

والثانى أن يكون متجا ولكن لغير المطلوب .

والثالث أن يكون قد ينتج المطلوب ، ولكن : ١ هو كذب وغير مشهور .

(١) بإنكار : — س || المحمودات : المحمود م || ممن : من ب ، د ، سا ؛ فنس (٤) ما : ما ب ، د ،  
 (٤) جهين : وجهين د ، م ، ن (٥) إحداهما : أحدهما م (٦) ليس : ليست م ، ن ، هـ  
 (٧) والتي في قوة المتناقضات : — د || المتناقضات : المتناقضة ن (٨) نفسه : ينسب ب ||  
 يشعر : + كثير من أصدقائنا د | فكذلك : وكذلك ب ، د ، م || ذلك : — هـ (٩) كان : — ن  
 (١٠) استعمل : استدل س (١٣) إذ : وذلك بأن تكون كاذبة وغير محمودة كلها أو جلها أو بأن  
 د ، م ، ن (١٣) قياسيا : قياسا س (١٤) زيد : أزيد ب

والرابع أن يكون فيه فضل لا يحتاج إليه .

والخامس أن تكون مقدماته صادقة ، ولكن أخفى من النتيجة .

وهذا كله تبكيت القول من حيث هو قول ؛ والذي سلف هو تبكيت القول من

حيث القائل .

## الفصل الرابع

فصل (د) في الوصايا المشتركة بينهما بعد تعريف القياس الفاضل والقياس المستحق للتبكيث وأصناف ذلك وفيها أصناف المصادر على المطلوب الأول والمصادرة على المقابل المطلوب

- واعلم أنه لا يستوى كل موضع في استحقاق حمل مقدمات القياس عليه ، بل لكل شيء مقدمة بحسبه . وكثيرا ما يكون القول المتج أحس مما لا ينتج ؛ وذلك لأنه قد يكون القول المتج في صورته مؤلفا من كاذبات وشذوبات وأقل شهرة . والقول غير المتج في صورته قد يكون مؤلفا من صادقات ؛ وربما كان بزيادة تزد عليه يعود متجا ، والكاذب لا يفلح في حال . وأخس ذلك كله أن يكون مع أنه مؤلف من كاذبات يراد به إنتاج صدق ؛ وبالحقيقة فإن هذا لا يكون قياسا على الشيء مناسبا .

- والقياسات إما تعليمية ، وإما احتجاجية من عمل جدل الجهاد ؛ وإما مضللة سوفسطائية التي يظن أنها تبرهن وبالحقيقة لا تبرهن ؛ وإما تشكيكية . فمن ذلك جدلي ارتياضي يتم بإيراد قياسين على متقابلين ؛ كما علمت . ومن ذلك جدلي امتحاني ، كما يورد من القياسات على تقيض الموجود الحق والمشهور ، كقياس "زين" على دفع الحركة إذا لم يرد به غير الامتحان . فأما إن أريد أنه مؤد إلى إيجاب حق ، فذلك مضلل . والنتيجة المظنونة قد تتبع حقا ومظنونا ، وقد تتبع مظنونين ، وقد تتبع شذبا قد سلم ومظنونا ، ويكون حكمه حكما بين الأمرين ، وأضعف في بابه من كل واحد مما استعمل في قياسه .

(٣) رفيا : منها يخ (٤) المقابل المطلوب : مقبل للملوب د ؛ مقابل المطلوب م ، ن  
 (٥) حمل : حمد سا (٦) أحسن : د ، ن (٧) غير : الفيرد ، ن || مؤلفا : سا  
 (٩) وأخس : وأحسن د ، م ، ن (١٠) وبالحقيقة : بالحقيقة د (١١) مضللة : معضلة ن ؛  
 يضلله م (١٢) سوفسطائية : + إلهاب ؛ + إلهاد ، سا ، ن || وإما : + جنس م || تشكيكية :  
 تشكيكة ب ، م ، م (١٣) ارتياضي : ارتياطي به د || قياسين : قياس د (١٤) به : د  
 (١٥) أريد : أدى ه || مضلل : يضل ب ، د (١٦) مظنونين : مظنوننا ب ، سا ، م || سلم : علم م ||  
 (١٧) حكما : حكم م

ومن الوجوه التي يبكت بها القياس أن يكون فيه فضل لا يحتاج إليه ، ويتم الكلام  
دونه ، ثم يكون دخوله يعنى وجه اللزوم ، وينفى المقدمة التي عنها اللزوم ، كما إذا  
عرض قائل يريد أن يبين أن بعض الظن أكد من بعض وكان يكفيه مثلا أن يقول : لأن  
الأمر بعضها أكثر في الإمكان من بعض ، والظن بما هو أكثر قوة أو عدد ظانين أقوى ؛  
فترك هذا ويقول : إن من الأمور ما هي دائمة ، ومنها ما هي غير دائمة ؛ والدائمة أفضل .  
ثم غير الدائمة منها ما هو أفضل وأتم وجودا ، ومنها ما هو أضعف وجودا ، والظن لا يكون  
في الدائمة وإنما يكون فيما هو في الممكن الأكثرى ؛ ثم يتبعه بتمام الكلام . فهذا كلام فيه  
حشو يعنيه ويصرف عن التفطن للقياسية التي فيه .

والتقول الفاضل هو الصادق المقدمات الظاهرها ، المصيب الترتيب بالفعل ؛ ويلىه  
الذي إن لم تكن مقدماته ظاهرة كانت قريبة عنها ، أو كانت نتيجة لازمة منها ؛ أو إن  
كان قد عدم تمام هيئة التأليف فهو بحيث يعود إلى الترتيب والتأليف الواجب بقليل تقديم  
أو تأخير وزيادة ونقصان .

و"قول الرذل هو ما يرى أنه متج وليس بمتج ، وهو المرأى المشاغبى ، أو الذى ينتج  
ولكن غير الذى يراد إنتاجه . ومن وجوه رذيلة القول فى ذلك أن يكون منتجا للطلب ،  
والكن عن مقدمات خارجة عن الصنادة غير مناسبة . كمن يردن على الطب من مقدمات  
هندسية ، أو على المطلوب الجدل يبرهان تعليمى حقيقى .

( ١ ) بها : به م ، ن ، هـ ( ٢ ) كما : وكام ( ٣ - ٢ ) إذا عرض قائل : يقول قائل د ،  
م ، + بل س || ( ٤ ) يكفيه : ويكفيه د || لأن : أن د ( ٤ ) أكثر أكثر د || ظانين :  
ظاهر ، س || إن من : ثم د ( ٥ ) والدائمة : فالدائمة هـ || أفضل : أصل ن ( ٦ ) وأتم : وأبرم س ||  
هو : هي هـ || وجودا : + وفي كل شيء . فقد يوجد أفضل وأضعف د ، م ( ٧ ) فى : - ن  
بتمام : + بياق م ( ٨ ) للقياسية : بقياسية د ، القياسية هـ ( ٩ ) هو : - ب || الظاهرها :  
اظهاره ن || الترتيب : للترتيب ن ( ١٠ ) أو كانت : وكانت ن || نتيجة : النتيجة س || عنها :  
منها سا || أو إن : وإن ب ، د ، سا ، ن ( ١١ ) تمام : بتمام هـ || هيئة : ماهية ب ، س ، سا || يعود :  
- س ( ١٢ ) أو تأخير : وتأخير ن || وزيادة : زيادة سا ( ١٣ ) المرأى : المرادى م || أو الذى :  
والذى ن ( ١٥ ) على : عليها د

ومنها أن يكون إنتاجه للصدق إنما هو عن الكذب ، لا على سبيل قياس الخلف ، ولا لأن الكذب مشهور ؛ فيكون بالحرى أن يلام مستعمله لأمر هو مستحقه لا لأجل الكذب ، فإن للكذب مدخلا في استعمال الجدل ، فإن القياس الكذب قد يستعمل إذ كان مشهورا . ومن استعمل لا على هذه الجهة ، فقد رام المغالطة قصدا ، أو غلط سهوا . وقد يستعمل الكاذب في موضع آخر استعمالا موافقا ، وهو أن يكون المجيب يحفظ صادقا ، فيلزم السائل أن ينتج كاذبا ، ويلزم أن ينتج عن كواذب محمودة يتسلمها ، فلا يكون هو معذولا في تسلمه الكاذب للكاذب .

ومنها أن يكون مصادرا على المطلوب بالحقيقة في المستقيم ، أو على المقابل بالخلف ، أو يكون كذلك بحسب الظن . وقد علمت ما هو بالحقيقة مصادرة على المطلوب الأول ، وأنه هو الذي يكون حداه بعينه حدى المطلوب . وأما الذى بالظن ، فهو الذى يخالف ١٠ حداه في الحقيقة حدى المطلوب ، لكنه يؤخذ في الظن مكانه ، ويقال لمستعمله إنك سواء أخذت ذلك أو أخذت هذا بدله .

والمصاراة التى بحسب الظن هى على وجوه : منها أن يأخذ الأعم مكان الأخص ليقبس ، فيقول له المجيب : إنك قد أخذت الأمر نفسه في حجته ، إذ سواء استعملت الأخص أو الأعم . كمن يستعمل في إثبات أن علم المتضادات واحد ، أن علم المتقابلات ١٥ واحد ، فيقول له المجيب إن هذا بعينه هو المطلوب . أو يقول له : لو سلمت هذا لسلمت ذلك .

(١) سبيل : - ن (٢) أن : + لاد ، ن || زام : يدثم ن ، ه || لأمر : لأمر  
م ، ن || هو : حى م ، ن ، ه (٣) للكذب : الكذب م (٥) موضع : مواضع م ، ه  
(٦) فيلزم السائل : + فيلزم السائل ب | ويلزمه : ويلزم م ، ه || ينتج : نتيجة م (٧) معذولا :  
+ ولا ن || تسلمه : تسليمه م (٨) مصادرا : مصادرة د || المسقيم : المقسم م | أو : - هو  
(٩) مصادرة : مصادر م (١٠) حداه : حداد (١٠-١١) وأما ... المطلوب : - د  
(١٠) الذى : الكذب م || فهو الذى : - ب ، د (١٣) هى : - س || يقبس : فيقيس د  
(١٤) حجته : حجة م ، ن || إذ : أو د ، ه (١٥) أو الأعم : والأعم ب ، د ، م ، ن  
|| المتضادات : المصادرات ما || له : - د (١٧) سلمت : تسلمت م || ذلك : ذلك د ، سا : ه

والثاني أن يأخذ الأخص مكان الأعم ليستعمري ، كما يوجبه عكس المثال المورد .

والثالث أن تكون الدعوى جملة ، فيأخذ السائل بالقياس في المصادرة على جزء جزء منها . كمن يريد أن يبين أن الطب معرفة بحال الصحة وحال المرض ، فيقول : لأن الطب معرفة بحال الصحة ، والطب معرفة بحال المرض .

والرابع أن يأخذ اللازم بدل الشيء ، كمن يقول : إن الضلع مباين لأنه غير مشترك ؛ أو الإنسان محبوب لأن الضاحك محبوب .

والمصادرات على المتقابلات على خمسة وجوه أيضا : إما الحقيقي المذكور . وإما أن يأخذ بدل النقيض محمولا مضادا ، كقولنا : زل ، لقولنا : فاضل ، بدل قولنا : ليس بفاضل . وإما أن يوجب في الجزئي مقابل ما أوجب في الكلي المدعى . وإما أن يبادر على ضد لازم ما وضع في المقدمات ، أو لازم ضده ؛ أو على ما يلزمه ضد لازم الموضوع .

والخطأ في المصادرة على المطلوب الأول هو باعتبار النتيجة ومراعاتها إذا ارتقينا إليها فوجدناها مأخوذة في بيان نفسها . وأما الخطأ في القياس على مقابل المطلوب ، فهو اعتبار مناسبة المقدمات بعضها إلى بعض . فالأول يلتفت فيه إلى النتيجة ، والثاني يعتبر حاله من نفس القياس .

وينبغي لمن أراد أن تحصل له ملكة الجدل أن يتعود عكس القياس بالنقيض والضد ، فيتوسع في إنشاء القياسات . وربما اقتدر على أن يتلطف متى شاء في ذلك ، فينتقض القياس من نفسه ، إذا أمكن أن يخفى صورة العكس ، ووجد الشهرة تعينه .

( ١ ) يأخذ الأخص مكان الأعم : ينتقل من الأعم إلى الأخص د ( ٢ ) أن : — د || السائل بالقياس في المصادرة : يصادر د || بالقياس : القياس م ، ن || بالقياس في المصادرة : القياس في صادر م ، هـ ؛ القياس في الصادر سا ( ٣ ) منها : منه م ، سا ، م ، ن ، هـ ، د — د || أن : — د ، هـ ( ٣-٤ ) الصحة وحال ... معرفة : — د ( ٦ ) أو الإنسان : والإنسان هـ || محبوب : مجنون سا || محبوب : مجنون سا ( ٧ ) المصادرات : نخرم في نسخة "سا" إلى آخر الكتاب | ( ٧ ) وجوه : أوجه ن || وإما : من جملة د ( ٨ ) لقولنا : كقولنا م ؛ وكقولنا ن ( ٩ ) وإما : فلما ب ، د ، م ، ن ، هـ ( ١٣ ) مقابل : المقابل ن || فهو : + في م ، ن ، هـ ( ١٥ ) حاله : بحال د ( ١٦ ) يتعود : ينفرد ن ( ١٧ ) فيوسع : + أيضا م ، هـ



ويجب على الجدلي أن لا يزال يطلب الدربة بالاحتجاج للشيء الواحد من المواضع المذكورة بحجج كثيرة ، ثم يعود ويحتج لمقابله من مواضع أخرى فتارة يعاند مقدمات تلك الحجج ، وتارة مقدمات هذه الحجج التي تقابلها ، فإن ذلك يخرجها ، خصوصا إذا كان جيد الطبع ، حسن الاختيار للأفضل والاجتناب للأخس . وأن يتحفظ المسائل الخلافية المشهورة ، ويحفظ حجج الإثبات والإبطال فيها من المواضع التي ذكرناها . وأن تكون حدود الأصول والمبادئ مشهورة عنده ، وتكون كلها على طرف لسانه . وأن يتدرب في تصيير القول الواحد أقاويل كثيرة بالقسمة ، والأمثال ، وتحليل الحدود والقياسات إلى المبادئ والأصول بممارسة كتاب "أنولوجيا" . وأن يجتهد على رد الجزئيات إلى أحكام عامة تكون أنفع له من حيث الحفظ ، وإن كان أخذ العامي صعبا في كل شيء .

١٠

وأما في الاستعمال فينبغي للجيب أن لا يسلم الكلي ما قدر ، فالقياس ينبعث من الكلي ، كما أن الاستقراء ينبعث من الجزئي . وقد علمت أوفق موضع استعمال كل واحد منهما ، إذ علمت أن القياس ينبغى أن يستعمل مع الأقوياء ، والاستقراء مع العامة .

واعلم أن صفاة الجدل تفيدنا القوة على اكتساب القياس ، وعلى المناقضة ، وعلى المعارضة بالاحتجاج ، والتوصل إلى المقاومات ، والشعور بصحة السؤال أو سقمه .

١٥

والقياس فعل السائل ، والمقاومة فعل المجيب . والمعارضة أيضا للمجيب ، وهي أن يورد قياسا ينصر وضعه يحاذي به قياس السائل الذي أبطل وضعه حين لم يقدر على مقاومة ذلك القياس من السائل ، وهي ضعيفة جدا . والمناقضة أيضا للمجيب ، وهي في إبطال حكم الاستقراء ، أو تكذيب الكبرى .

(١) ويجب : ويجوزن || على : م (٢) بحجج : لمجيب || أخرى : — س  
 (٣) يخرجها : يخرجها ؟ (٤) للأخس : للأخص ه (٥) فيها : — د ، س ، م ، ن ، ه  
 (٦) وتكون : فتكون د || تصيير : تفسير د ؛ تعميم م (٨) على : إلى ن (٩) العامي : العام  
 س ، ن || صعبا : طبعان (١١) قدره : قدره ن (١٢) كل : لكل م (١٣) إذ : إذاب ، د ، م ، ن  
 || أن : + إذاب || ينبغى : يمتنع م (١٤) وعلى المناقضة : والمناقضة س ، ه (١٥) بالاحتجاج :  
 بالحجج || والتوصل : والموصل ب || المقاومات : المقدمات م || أو سقمه : وسقمه د (١٦) فعل :  
 فعل ن || السائل : للسائل م || فعل : فعل ن || المجيب : للمجيب م || وهي : ودون ، ه  
 (١٩) أو تكذيب : وتكذيب د ، ن ، ه

والقياس والمعارضة يتبدآن من كثرة إلى وحدة . والمناقضة والمقاومة يردان وحدة إلى كثرة . أما المناقضة فبأن يجعل الكلى الواحد الحكم غير كلى ومختلف الحكم . وأما المقاومة ، فلأنها انصراف ما عن الواحد ، وهي التنبية إلى الكثرة ، وهي المقدمات ، ومع ذلك فإنها تتوجع إلى أن تصحح ما ينكر من المقدمات بكثرة أخرى . والأولى أن لا يتكفل المحيب حفظ كل وضع أو نصرته ، ولا السائل إيراد القياس على نقيض كل وضع ، بل يجب على المحيب أن تكون نصرته للشهور والصادق ، وعلى السائل أن يكون إبطاله للشنع والكاذب . ومع ذلك ، فلا ضير في أن يقابل المتعنت بالمتعنت ، والجاحد بالجمد ، والحايد عن الطريقة بالحايد عن الطريقة . بل الأولى بمثل هذا المعامل أن يكبح ، ويكتح ولو بمغالطة تروج عليه ، ليعرف أنه مع إنكاره للحق قابل للباطل .

## تم كتاب الجدل

١٠

(٢) كلى : الكلى م || ومختلف : ويختلف بخ (٣) وأما : أما م || ما : بما د || التنبية : النسبة د ؛ التنبه د ؛ النتيجة م (٣ - ٤) وهي المقدمات : - ن || ما : بما د (٦) وعلى : على د (٧) للشنع : لشنع د || وللكاذب : والكاذب د ، م ، ن ، هـ || ومع ذلك : - د ، ن || فلا ضير : - هـ || بالمتعنت والجاحد بالجمد : والمنكر بالإنكار د ، || بالجمد : + والمنكر بالإنكار ن ، هـ (٨) المعامل : المقابل د || (١٠) تم كتاب الجدل : + والحمد لله رب العالمين وهو حسبي ونعم القريب ؛ + الفن السابع من المنطق المقالة الأولى فصل ... د ؛ تمت كتابة الفتون السنة الفن السابع من الجملة الأولى في سونسطيقاس ، هذا آخر كتاب الفن السادس من كتاب الشفاء والحمد لله رب العالمين الفن السابع من كتاب الشفاء ... م ؛ تم الفن السادس الفن السابع وهو مقالتان ... ن ؛ هذا آخر الفن السادس من كتاب الشفاء وهو كتاب طويقا أى الجدل . وتمت المجلدة السادسة والحمد لله رب العالمين وصل الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين أجمعين هـ

## فهرس بالمصطاحات الفنية

(١)

الآثر	٢/٦٦ ، ٢/١٤٥ ، ٥/١٥٢ ، ٢/١٥٥ ، ٤/١٥٦ ، ١٣/١٥٨ ، ٨/١٥٩ ، ١/١٦٠ ، ٢/١٧٥ ، ١/١٦١
preferable.	
numerically preferable.	آثر بالأعداد ٥/١٦٠
intrinsically	آثر في نفسه ٥/١٦٠
other, different.	الآخر ١١/٢٥٠ ، ٤/٢٣٠ ، ١٣/٢٠٠ ، ٤/١٦٩ ، ٨/١٦٠ ، ٦/١٥١ ، ٨/٤٩
Here-after	الآخرة ١٦/١٥٢ ، ١٦/١٤٦
opinions.	الآراء ٥/٧٧
Hippocrates medical opinions.	آراء أبقراط في الطب ٢/٨١
particular apinions.	الآراء الخاصة ١١/٨٢
particular opinions of each art.	الآراء الخاصة بصناعة صناعة ١١/٨٢
generally accepted opinions in the arts.	الآراء الذائعة في الصناعات ٧/٧٤
philosophers' opinions.	آراء الفلاسفة ٤/٧٧
Pythagoras's musical opinions.	آراء فيثاغورس في الموسيقى ١٢/٧٢
civic opinions.	الآراء المدنية ٤/٩٥
	الآراء الموجودة في الصناعات ٨/٧٤
instrument.	آلة ٣/٢٧١ ، ١٧/٢٦٥ ، ١٧/١٩١ ، ١٣/٢٣ ، ٢/٢٢
artificial instrument.	آلة صناعية ١١/٢٦٦
	الآلية ٣/١٧٥
instruments.	الآلات ١٤/٣١٢ ، ٦/٣٠١ ، ٢/٩٤ ، ١٢/٤٨
	الآن ١/٢٦٨ ، ٣/٢٦٧ ، ١٩/٢٠١ ، ١٠/١٦٨

( ١ ب )

vision.	الإبدال النسبة ٧/١٥٨ الإبصار ٢/٢٨٧
destruction.	الإبطال ٨/٤١ ، ٣/٥٢ ، ٤/٦٣ ، ٧/٦٥ ، ٨/٧١ ، ١٢/٩٦ ، ١٠/٣ ، ١٠/٤٤ ، ٣/١٠٥ ، ٧/١٠٥ ، ١١/١٠٧ ، ٣/١١٢ ، ١٨/١٢٠ ، ٤/١٢٢ ، ٢/١٢٣ ، ٢/١٢٤ ، ١٧/١٢٥ ، ٨/١٦٥ ، ١/١٦٣ ، ١٢/١٤٠ ، ٣/١٣٩ ، ١٠/١٣٨ ، ١٤/١٣٦ ، ١٠/١٣٠ ، ٣/١٢٦ ، ١٦/٢٣٠ ، ٧/٢٢٩ ، ٢/٢٢٧ ، ٩/٢٢٦ ، ٤/٢١٨ ، ٩/٢٠٨ ، ١١/١٧٦ ، ١٧/١٦٦ ، ١٦/٢٩٥ ، ٦/٢٩٣ ، ١٠/٢٨٩ ، ١/٢٨٧ ، ٩/٢٧٩ ، ٢/٢٤٩ ، ١١/٢٤٥ ، ١١/٢٣٥ ، ٦/٣٢٦ ، ٨/٣١٧ ، ٦/٣٠١ ، ١٢/٢٩٦
particular destruction.	الإبطال الجزئي ١١/١٦٣
false proposition destruction.	إبطال الكاذبة ١٣/٣٢٦
universal destruction.	الإبطال الكلي ٨/١٢٢ ، ٨/١٠٥
relative destruction.	الإبطال المعلق ٦/١٦٥
relative destruction and negation.	الإبطال والسلب المعلقين ١٤/١٩٩
commonplace destruction.	إبطال الوضع ١٣/٣١٦
dimensions.	أبعاد ( ذو الأبعاد الثلاثة ) ١١/٢٥٣
Hippocrates.	أبقراط ٧/٢١٦ ، ١٢/٢٨٢
paternity.	الأبوة ٢/٢٦٣
white.	أبيض ٤/٢٢٠ ، ٦/٢١٩ ، ٦/١٩٧ ، ١٢/١٩٦
absolute wh	أبيض مطلق ٥/٢٢٠
whiteness.	الأبيضية ١٤/١٩٦

( أ ت )

continuity.	اتصال ٢/١٧٥ ، ١٧/١٧٤ ، ٤/١٧٠
chance.	الاتفاق ٢/٢٧٧ ، ٦/٢٤٤
by chance.	اتفاق ٦/٢٤٤

( أ ث )

الإثبات ٢/٥٢ ، ١/٥٤ ، ٤/٦٣ ، ٢/٦٥ ، ٧/٧١ ، ١٢/٩٦ ، ٣/١٢٦ ، ١٠/١٣٠ ،  
١٤/١٣٦ ، ١/١٣٨ ، ٣/١٣٩ ، ١٢/١٤٠ ، ١٧/١٦١ ، ٧/١٦٣ ، ٦/١٦٥ ، ١/١٧٩ ،  
٤/٢٠٨ ، ٤/٢١٨ ، ٥/٢٢٦ ، ٢/٢٢٧ ، ٧/٢٢٩ ، ٦/٢٣٠ ، ١٥/٢٣٣ ، ٨/٢٤٥ ،  
٢/٢٤٩ ، ١١/٢٦٢ ، ٩/٢٧٩ ، ١/٢٨٧ ، ٥/٢٩٣ ، ١٦/٢٩٥ ، ١٢/٢٩٦ ، ٦/٣٠١ ،  
٨/٣١٧ ، ٦/٣١٨  
construction.

construction of the genus.

إثبات الجنس ٥/٢٠٣

universal cons.

إثبات كلي ٧/١٢٥ ، ٧/١٢٢

absolute construction.

الإثبات المطلق ١٤/١٠٤ ، ٣/٧٠ ، ٥/٦٦ ، ٧/١٤

الإثبات والإبطال المطلقين ٥/٢١٨ ، ١٧/١٨٣ ، ١/١٦٥

الإثبات والسلب ١٥/٢٣٠

الإثبات والنفي المطلقين ٨/١٠٣

الاثنين (عدد) ٣/٢٥٣

duality; dualism

أثنائية ٩/٣١٢ ، ٤/٢٥٣ ، ٤/٦٨ ، ١٤/٤٦

اثنائية الصانع ٢/٣٢٢

( ج )

good and bad.

الإجادة والرداءة ٣/٢٢٦

bowl.

الإجانة ٦/٢٦٦

composition.

الاجتماع ٥/٢٨٦ ، ٤/٢٧٣

avoidance.

الاجتناب ٤/٣٣٥ ، ٥/١٤٥

avoidance of the lower.

الاجتناب للأخس ٤/٣٣٥

celestial bodies.

الأجرام السماوية ١١/٥٦

parts.

الأجزاء ٥/٢٨٧ ، ١/٢٨٦ ، ١٥/٢٨٥ ، ٤/٢٧٣ ، ٧/٢٥٢

generated parts.

أجزاء حادثة ٦/١٨٨

parts of the syllogism.	أجزاء القياس ٣/٤٢
similar parts.	أجزاء متشابهة ٤/٢٢٥
bodies.	أجسام ١٥/٢٩٤ ، ١٠/٢٦٩ ، ١٠/٢٣٧ ، ٥/٢١٧
consensus of the religeos.	إجماع أرباب الملل ١٠/٣٩
most honourable.	الأجمل ١/١٤٨ ، ٦/١٤٦
genera	الأجناس ١٠/٢٦٦ ، ٨/١٩٥ ، ٨/١٨٠ ، ١١/١٧٨ ، ١٦/١٠٤ ، ١٥/٨٩ ، ٧/٥٦
generated genera.	الأجناس الحادثة ٩/١٨٩
real genera.	أجناس حقيقية ٧/١٩٤ ، ١١/١٨١
summa genera.	أجناس عالية ١٣/٨٧
unreal genera.	أجناس غير حقيقية ٩/١٨٠
proximate genera	أجناس قريبة ١٧/٨٧
imaginary genera	أجناس متخيلة ٧/١٩٤
intermediate genera	أجناس متداخلة ٤/٢٠١ ، ٨/١٦٩
	أجناس متوسطة ١٤/٨٧
	أجناس متوسطة مختلفة ١٣/٨٧
different genera.	أجناس مختلفة ١١/٨٨
privative notions genera.	أجناس المعاني العدمية ٧/٢٥٧

(ح ١)

argumentation.	الاحتجاج ١/٣٣٥ ، ٣/٩٧
argumentative syl.	إحتجاجية (قياسات) ١١/٣٣١
avoidance	الاحتراز ١٤/٣١٧ ، ١٢/٣١٣
	الاحترازاات ٣/٣١٥
caution.	الاحتياط ٥/٣١٣
device.	الاحتيال ١٠/٣٢١

stones.	الأحجار ٤/٨٦
one of two things.	أحد أمرين ١٣/١٨٨
one of three things.	أحد الثلاثة ١٤/٥٨
one of two parts.	أحد الجزئين ٨/١٨٦، ١٤/٥٨
one of the five elements.	أحد الخمس ٢/١٩٢
one of two things.	أحد الشئين ٤/١٨٦
one of two divisions.	أحد القسمين ٨/٢٧١
one of two propositions.	أحد القولين ١٤/٦٠
a commonplace.	أحد المواضع ١٠/١٩٢
more careful.	أحرص ٦/٢٧
more worthy.	الأحرى ٩/١٥٧، ٥/١٤٥، ١١/١٤٠، ٦/٨٩، ١/٨٣، ٨/٦٥
to do good to our friends.	الإحسان إلى الأصدقاء ١٤/٧٤، ١/٣٨
truth.	الإحقاق ١١/١٣٧
judgments about universal.	الأحكام على الأمور الكلية ٧/١٠
sense judgments.	أحكام الحس ١٣/٩٢
art criteria.	أحكام الصناعة ١٤/٣٧
general rules.	أحكام عامة ١٠/٣٨
scientific judgments.	أحكام عامة كلية ١٠/٣٨
states.	أحكام العلم ١٣/٩٢
accidental states.	أحوال ٩/٣١٧، ٣/٣١٣، ١١/٢٦٢
	الأحوال العارضة ١٦/٢٩٥

(أخ)

examination.	الاختبار ١٦/١٦٦، ٦/١٥
mixture, compound.	الاختلاط ٣/١٧٥، ١٧/١٧٤، ٩/١٤٩
difference.	الاختلاف ٢/٢٢٤

apparent difference.	اختلاف ظاهر ١/٢٢٣
	الاختناق ١٤/٣٠٩
choice.	الاختيار ٤/٣٣٥ ، ١٦/٣٢٤ ، ١/٣١٧
choice of the best.	الاختيار للأفضل ٤/٣٣٥
lower.	أخس ٥/٢٢٦ ، ١٥/١٩٩ ، ١٣/١٥٦
	أخص ١٠/٢١٩ ، ٢/١٧١ ، ١/٢٥٣ ، ١/٢٤٧ ، ٩/٢٤٦ ، ٩/٢٤٠ ، ١٠/٢١٩ ، ٢/١٧١
more particular.	١/٣٣٤ ، ٣/٣٠٥ ، ٣/٢٨٠ ، ٤/٢٧٥ ، ١٤/٢٧٤ ، ١١/٢٥٤
	إخفاء النتيجة ٦/٣٠٦ ، ١٠/٣٠٥ ، ٧/٣٠٤ ، ٧/٣٠٢ ، ١/٣٠١
concealment of the conclusion.	
faliure.	الإخفاق ١٦/٢٣
more concealed.	أخفى ٢/٣٣١ ، ٣/٢٨٠ ، ٩/٢٣٦ ، ١/٢٠٨
	أخفى الأمرين ٩/٢٣٦
	أخفى من الشيء ١/٢٠٨
temperaments.	الأخلاق ٦/٢٦٧
worthiness, likelihood.	الأخلاقية ١٥/٦٥
more good.	أخير ١٥/١٨٠ ، ١/١٤٦

أ د

more precise.	أدق ٨/٢٩٧ ، ١٨/١١٥
dark.	أدكن ١٠/٨٦
more denoting.	أدل ١٠/٢١٤
	أدل كثيرا ٩/٢١٠
more denoting and defining.	أدل وأشد تعريفا ١٠/٢١٤
more denoting and proper.	أدل وأولى ١٧/٢٠٢
proofs.	أدلاء (جمع دليل) ١/٣١٨
more constant.	أدوم ١٨/١٤٦



( أ ذ )

submission.	الإذعان ٤/٤٠
minds.	الأذهان ٨/٣٩
harm.	أذى ١٢/٢٧٢٤٥ / ١٦٣٤٧ / ١٥٩

( أ ر )

will.	إرادة ١٤/٢٧٧٤١١ / ٢٧٤٤١٢ / ٢٧٢٤٦ / ٢٤٧٤١٣ / ٢١٨٤٩ / ١٥٧
absolute will.	الإرادة المطلقة ٦/٢٧٥
artisans.	أرباب الصنائع ٦/٢٤
base gains.	الأرباح الدنيئة ٩/١٨٤
four.	الأربعة (عدد) ٢/٢٨٦
committing absurdity.	ارتكاب الشنع ١٦/٣٢٨
	ارتباد (الموضع — القياسات) ١٤/٣١٩٤١٤ / ٧١
mental training.	الارتياض ٩/٣٢٨٤٨ / ٣١٩٤٩ / ٩٢٤١٤ / ٤٨
	ارتياض بالمشاركة ١٢/٣٢١
earth.	الأرض ١٣/٢٥٢ / ١٤/٢٤٦٤١٠ / ٢٢٥٤٨ / ٢١٠٤١٢ / ٣٧
wise.	الأريب ١١/١٥٢

( أ ز )

paralle	إزاء ١/٢٧٥٤١٩ / ١٤١
	إزاء الخصوص ٢/٢٧٥
	إزاء العموم ١/٢٧٥
eternal.	أزلى ٩/٨٣٤٥ / ٧٨٤١٧ / ٧٦
plus, increased.	الأزيد ٤/٢٣٧٤٨ / ١٦١٤٧ / ١٥٠٤٤ / ١٤٩٤٦ / ١٤٥
	الأزيد في الحال ٩/١٦١
	الأزيد والأظب ٥/٢٣٧
plus and minus.	الأزيد والأنقص ١١/٢٣٢

(أ س)

doing bad.	الإساءة ١٣/٣٨
doing bad to the enemies.	الإساءة إلى الأعداء ١٤/٧٤
causes.	الأسباب ٧/٢٩٤ ، ١٨/٢٦٧ ، ٦/١٤٨
maintaining causes.	أسباب حافظة ١٣/٢٦٧
efficient causes.	أسباب فاعلة ٧/٢٩٤ ، ٨/٢٦٧ الأسباب الفاعلة المفسدة : ٧/٢٩٢
prohibiting causes.	أسباب مانعة ١٨/٢٦٧
probable causes.	أسباب مرجحة ١٣/١٤٨
corrupting causes.	أسباب مفسدة ٧/٢٩٤
prior.	أسبق ٧/٣١٤ ، ٣/٢٠٩ ، ١٢/١٤٩
discovering.	استبانة ١٦/٥٠
exception.	الاستثناء ٣/١٢٦ الاستثناءات ٤/١٢٥ استجادة ١٧/٣٠٣ استجبان ١٣/٢٠٩
alteration.	أستحالة ١٥/٢٨٧ ، ٥/٢٦٢ الاستحالات ١٠/٢٦٢ استحقاق ٥/٣٣١ ، ١٣/٢٣٣ ، ٣/٢٠١
depreciation.	استخفاف ١٤/٢٨٨ ، ١٦/٢٥٧ استدارة المعدة ١٩/١٧٨ استدراج المجيب ١٤/٣٠٨ الاستشهادات ١٨/٣٠٣ الاستظهار ٢/٣٠٣ ، ١٢/٣٠٢
metaphor	الاستعارة ٩/٣١٨ ، ١٢/٣١٧ ، ٣/٢٤٥ ، ٥/٢٤٤
aptitude	استعارة مبتدعة ١٥/٢٤٤ استعداد ١٤/٢١٤

innate aptitude.	الاستعداد الجلي ٩/٢١
	الاستعدادات ١٦/٢١١
	استعدادية ١٢/٢٦٦
	استعطاف ٢/٣٠٤
employment of dialectic.	استعمال الجدل ٣/٣٣٣
employment of the appropriate.	استعمال المناسبة ١٣/٢٢٩
appropriate employment.	استعمال موافق ٥/٣٣٣
employment of the subject.	استعمال الموضوع ١٤/٤٢
benefit.	الاستفادة ١٥/٣٠٨
vomiting.	الاستفراغ ١٣/١١٢
questioning and distinguishing.	الاستفسار والاستفصال ١٤/٣٢٤
discovering and questioning.	الاستكشاف والاستفهام ١٠/٣٢٤
in a straight line	الاستقامة ( المتحركة بالاستقامة ) ١/٢٩٥
pondering.	استقذاح الخاطر ٩/١٢٥
الاستقراء	٥/١٠٩ ، ٦/١٠٨ ، ١٤/٩٦ ، ٧/٨١ ، ٨/٦٩ ، ١٤/٣٩ ، ١٣/٢٦ ، ٩/٢٥ ، ٨/٣٢٥ ، ٤/٣١٢ ، ٤/٣١١ ، ٤/٣٠٥ ، ٤/٣٠٣ ، ١٢/٣٠٢ ، ٧/١٨٨ ، ٣/١٢٥
induction.	استقراء استظهارى ١٥/٣٠٣
dialectical induction.	استقراء جدلى ١٢/٣١١ ، ١٥/٣٠٢
necessary induction.	استقراء ضرورى ١٥/٣٠٣
	( ترصد ) الاستقراء ٧/٣٠٥
discovering.	الاستكشاف ١١/٣٢١ ، ١١/٣١٥ ، ١٤/٢٨٩
persuading the answerer.	استمالة المخاطب ٢/٣٠٤
deduction.	استنباط ١٣/٤٨ ، ٤/٤١
breathing.	الاستنشاق ٥/٢٣٦ ، ١٣/٢٣٥
	استنكار ٦/١٩٦
	استواء التركيب ١٤/١٣٢
	استيضاح ١١/٣٢١

more heated.	٦/١٤٦ الأضغ
lion.	١١/١٥٦ الأسد (الحيوان)
down.	٧/١٧٠ الأسفل
intoxicating.	٢/١٤١ إسكر
الاسم	٦/١٣٥ ، ٤/١٢٦ ، ٢/١١٥ ، ٧/١١٣ ، ١٧/٨٥ ، ١٥/٨٤ ، ٩/٦٣ ، ١٣/٣٨
name.	٢/٢٤٣ ، ١/٢٠٩ ، ١/١٩٤ ، ٢٠/١٧٨ ، ٢/١٧١ ، ١٠/١٧٠ ، ٨/١٦٥ ، ٥/١٤٣
God (name of).	١٢/٢٧٩ ، ٢/٢٧٧ ، ٥/٢٧٢
first name.	٥/١١٠ اسم ( الله )
second name.	٩/٢٧٩ الاسم الأول
name of description.	٩/٧٨ الاسم الثاني
similar name.	١٧/٢٠٨ اسم الرسم
limited name.	١٤/١١٦ ، ٧/٨٤ الاسم المتشابه
particular name.	٢٨/٢٧٦ الاسم المحدود
synonymous name.	١/٢١٧ الاسم المخصوص
compound name.	١٢/٢٨٤ ، ١٤/٢٢٤ ، ١٦/٥٤ الاسم المرادف
common name.	١٣/٨٨ الاسم المركب
generally accepted name.	١٤/١١٦ ، ١١/١١٤ ، ١١/٩٤ ، ٢/٩٠ ، ٧/٨٤ ، ٣/٤٠ ، ١٠/٢٥ الاسم المشترك
names.	١٤/٣١٢ ، ٨/١٥٠
	١١/٢٠٩ ، ١٤/١١٦ ، ١١/٨٧ ، ٧/٨٤ الاسم المشكك
	٤/١١٢ الاسم المشهور
	١١/٢٧٦ ، ١٣/٢٤٤ ، ٣/١٥ الأسماء
	١٣/٢٤٤ الأسماء المشهورة
	٣/٣١٠ الإسهاب
	٢/٢١٠ أسهل الأجسام حركة

(أش)

sign.	٢/٣٢٦ ، ٥/٢٩٥ ، ١٢/٢٥٩ ، ١٥/٢٣١ ، ٧/٢١٨ الإشارة
	٤/٣١١ أشبه بالعوام

equivocation.	٩/٣١٨ ، ٢/٣١٦ ، ٧/٢٤٤ ، ١/٢١٠ ، ٤/١٤٣ ، ١٤/٨٥	اشترك
		الاشترك الاتفاقى ٦/٢٤٤
equivocal name.	٥/١٩٢ ، ١٥/١٣٥ ، ١/١١٥ ، ٦/١١٣ ، ١/٨٩ ، ١٣/٨٨ ، ٨/٨٥	اشترك الاسم
	٩/٢٧٧ ، ١٨/٢٧٦ ، ٧/٢٣٣	
		الاشتعال ١٠/١٢٦
derivation.	٢/٢٢١ ، ١٦/٢٢٠ ، ١٦/٢٤٤ ، ٧/٢٠٣ ، ٥/١٧٩ ، ٤/١٧٦ ، ٩/١٣٥	الاشتقاق
		اشتقاق العلم ١٦/٢٢٠
		الاشتقاقات ١٤/١٢٧ ، ٤/٨٧
		الاشتهار ٢/١٩٦
accepted by induction.		اشتهر بالاستقراء ١٠/١٩٥
individuals.	٨/١٧٩ ، ٦/١٠٨ ، ٣/١٠٧	الأشخاص
	١٠/٢١٤ ، ٢/١٥١ ، ٤/١٤٥ ، ١٤/١٤٠ ، ٦/١٣٩ ، ٧/٨٩ ، ١/٨٣ ، ٨/٦٥	الأشد
	٩/٣٠٩ ، ٧/٣٠٦ ، ٩/٢٨٧ ، ٥/٢٦٩ ، ٨/٢٣٣	
		أشد استعدادا للشقاق ٩/٣٠٩
more convincing.		أشد إقناعا ٩/٨١
more difficult.		أشد تعسرا ٩/٣٠٩
sweeter.		أشد حلاوة ١٥/١٤٠
worst.		أشد رداءة ١٠/٣١٣
more black.		أشد سوادا ٢/١٥٣
		أشد لطافة ١٥/٢٦٩
		أشد مناسبة ٤/١٤٧
		أشد ميلا ١٠/١٥٠
stronger and weaker		الأشد والأضعف ٦/٢٣٢
		الأشرار (جمع شرير) ١٣/٢١٠
figures.		الأشكال ١١/٥٩
sylogistic figures		الأشكال القياسية ١٣/٧٦
difficulty.		الإشكال ١٤/٢٠٩

more accepted.

(مقدمات) أشهر ٣٢٠/

أشهر الشهرة ١/١٩٦

useful in admission.

الأشياء النافعة في التسليم ٤/٣١٩

(أ ص)

correctness.

إصابة ٣/٣١٨ ، ١٥/٢٨٩ ، ١٥/٢٨٨

أصحاب التصريف ١٦/٢٣٦

exponents of the vacuum.

أصحاب الخلاء ٧/٢٩٦

exponents of the forms.

أصحاب الصور ١٦/٢٥٦ ، ٣/٢٥٥

exponents of the ideas.

أصحاب المثل ١٢/٢٥٥

الإصغاء (الى البرهان) ٢/٥٠

origin, principle.

أصل ٩/٣١٩ ، ١١/٢٧٩ ، ١/٢٧٣ ، ٢/٢٦٢ ، ٦/٢٠٢ ، ٦/١٣١

الأصل أولى في المشهور ٨/٢٠٢

origin of the common essence.

أصل الماهية المشتركة ٤/٢٤٢

principles.

الأصول ٣/٢٣٠ ، ١٠/٢٧٩ ، ٢٠/٢٦٤ ، ٣/٢٢٦

الأصول النافعة ٢/٢٩٠

more proper.

الأصلح ٦/١٥٠ ، ٥/٩٥

appropriateness.

الأصلحية ٧/١٥٠

classes of the pedestrian.

أصناف الماشي ١٥/٢٤٦

more correct.

الأصوب ١٢/٢٧٩

(أ ض)

الإضافة ٧/٢٨١ ، ٩/٢٦٥ ، ٥/٢٦٣ ، ٦/٢٥١ ، ١٢/٢٣٥ ، ٢/٢٠٨ ، ١/١٨٣ ، ١/١٥٠

relation.

إضافة الجنس ٦/٢٦٥

genus' relatiior

الإضافة الجنسية ٤/١٨٢

real relation.

إضافة حقيقية ١/٢٦٦

articular relation.

إضافة خاصة ٦/٢٦٥

knowledge relation.

إضافة العلم ٢/١٨٣

relation in substance.	٦/٢٦٣ إضافة في الجوهر
relation in quantity.	٦/٢٦٣ إضافة في كمية
relation in quality	٥/٢٦٣ إضافة في كيفية
absolute relation.	١٦/١٤٢ إضافة مطلقة
	٥/١٤٣ الإضافة المطلقة المتضمنة
relation in possession.	١/١٨٣ إضافة الملكة
	١٧/٢٦٤ "جملة" الإضافة
	١/٢٥١ الإضافتان
٥/٣٠٥ ٥/١٧٨ ١٥/١٣٧ ٣/١٣٢ ٦/١٣٠ ٣/١٢٩ ٤/١٠٧ ١٦/٨١	الأضداد
contraries.	
particular contraries.	٤/٨٤ الأضداد الجزئية
	٦/١٨٢ "كثير" الأضعاف
weaker.	٥/١٤٦ ٧/٨٩ ١/٨٣ ٩/٦٥ الأضعف
less cogent.	٩/٨١ أضعف إلزاما
less existent.	٦/٣٣٢ أضعف وجودا
sides.	٢/٣١٩ الأضلاع
brighter.	١٢/٢١٣ أضوا

(أ ط)

absoluteness.	٣/٢٥٠ ١١/٢٤٩ ٣/٢٣٢ ٨/٢٢٣ ١٢/١٤٢ ١/١٤١ الإطلاق
absolutely.	"على" الإطلاق : انظر (ع)
longer in time.	١١/١٤٥ ٥/١٥٢ أطول زمانا

(أ ظ)

إظهار (اشترك الاسم) ٥/٣١٦

(أ ع)

١١/١٩٥ ٩/١٩٤ ٤/١٤٩ ١/١٤٤ ١١/١٤٣ ١٦/١٣٥ ٦/٥٤ ١٤/١٥	اعتبار
١٤/٢٥٨ ٢/٢٥٦ ٧/٢٥٣ ٦/٢٤٧ ٤/٢٤١ ٨/٢٢٩ ٣/٢١٨ ٥/٢١٠ ٣/١٩٨	
٣/٢٧٣ ٣/٢٧٦ ١٠/٢٦٨ ١٧/٢٦٠ ١٩/٢٥٩	consideration

first consideration.	١٠/٢٨٤	الاعتبار الأول
second consideration.	١٢/٢٨٥	الاعتبار الثاني
consideration of the truth.	٨/١٩٥	اعتبار الحق
consideration of the acceptance.	٦/١٩٥	اعتبار الشهرة
consideration of the term.	٧٠/١٢٠ ، ١٧/١١٩ ، ١/١١٣ ، ٣/١١٢	اعتبار اللفظ
consideration of the defined.	٦/٢٤٧	اعتبار المحدود
consideration of the accepted.	١٨/١٩٥	اعتبار المشهور
single consideration.	١٥/١٩٥	اعتبار مفرد
consideration of the circumstance.	٨/٢٢٩	اعتبار المناسبة
consideration of the subject.	٧/٢٩٥	اعتبار الموضوع
one consideration.	٩/٢٠٧	اعتبار واحد
considerations.	١٠/٢٦٨	الاعتبارات
two considerations,	٥/٢٣٣ ، ١/٢١٨	الاعتبارين
equilibrium.	٧/٢٦٧ ، ٣/٢٤٣ ، ٣/٨٩	اعتدال
balanced temperame:	١٤/١٣٢	اعتدال المزاج
objection.	١١/٣٠٧	الاعتراض
confession.	١٢/١٥	الاعتراف
belief.	١/٢٧٦ ، ١٤/٣٠ ، ١٦/١٧	اعتقاد
	١/٢٧٦	اعتقاد كلي
habit.	٣/٢٨	اعتياد
enemies.	١٣/٣٨	الأعداء
numbers.	١٣/١٧٦ ، ١٠/١٥٨	الأعداد
privative notions.	٧/٢٧٦ ، ٨/١٨٠ ، ١٧/١٧٩ ، ١٠/١٥٤	الأعدام
privative genera.	٩/١٨٠	اعدام الأجناس
accidents.	٧/٢١٤ ، ٨/١٧٤ ، ١٥/١٧٠ ، ٢/١٦٩ ، ١٦/١٦٨	الأعراض
essential accidents to the genus.	١١/٢١٨	الاعراض الذاتية للجنس



essential accidents.	الأعراض الذاتية للحيوان ١٤/٢١٨
more knowable.	أعرف ٩/٢٧٩ ، ١٦/٢٥٢ ، ٧/٢٥٠ ، ٦/٢٤٩ ، ١٥/٢١٢ ، ١٠/٢٠٨ ، ١٣/٢٠٧
essentially more knowable.	أعرف بالذات ١١/٢٠٨
more knowable by speculation.	أعرف بالنظر ١٣/٢٠٨
	أعرف من الشيء ١٣/٢٠٧
	الأعصل ١٠/٣٢٠
organic parts of the body.	الأعضاء الآلية ٣/١٥٧
higher.	الأعلى ١٧/١٧٠
higher genus.	أعلى الأجناس ١/٨٨
higher rank.	أعلى رتبة ٤/٢٥
	أعلى الأجسام المتحركة بالاستقامة ١/٢٩٥
more common; more general.	أعم ٥/٢٠٧ ، ٨/١٩٩ ، ٧/١٧٥ ، ١٧/١٧٤ ، ٦/١٧٢ ، ١/١٧١ ، ٧/١٦١ ، ١٨/١٤٦ ، ١/٢١٧ ، ٤/٢٨٠ ، ٣/٢٧٥ ، ١٣/٢٧٤ ، ١٥/٢٦٤ ، ٩/٢٥٤ ، ١١/٢٤٦ ، ٨/٢٤١ ، ١/٢١٧ ، ١/٣٣٤ ، ١٣/٣٣٣ ، ٢/٣٠٥ ، ١٥/٢٨٤
	الأعم جنسا ٨/١٧١
	أعم من الآخر ٩/٦١
	أعم من الآخر ١/٢٠١

(أ غ)

ommitting the necessary.	إغفال الواجب ١٠/٢٥٣ ، ١٠/٢٤٣
ommitting the essence.	إغفال الماهية ٢/٢٥٤
ommitting a difference.	إغفال فصل ٧/٢٧٤
ambiguity of the term.	إغلاق اللفظ ٤/٢٤٥ ، ١٦/٢٤٣
	(في) الأغلب ٥/٢٣٧ ، ٨/١٢١

(أ ف)

excess.	إفراط ٢/١٩٠ ، ١٤/١٨٩
corrupting the substance.	إفساد الجوهر ٦/٢٦٢

أفضل-الأفضل ١٥/١٩٩ ، ١٥/١٥٧ ، ١٢/١٥٦ ، ٤/١٤٩ ، ١/١٤٧ ، ١٤٦ ، ٣/١٤٥  
better, best ١٠/٢٩٤ ، ٢١١/٢١٤

أفضل من العادل ١٠/١٥٣  
افضل وجوداً ٦/٣٣٢  
الآفكار ٤/٢٦٧  
opinions, notions, ideas.

(أق)

أقويل ١٨/٣٠٣ ، ١٤/٣٠٩  
reasonings, discourses

أقويل جدليه ٥/٩٥  
dialectical reasonings

الاقترار ١٥/١٧  
ability, capacity

الاقترار على أخذ النشابه ١٦/٩٢

الاقترار ٥/٢٧٩

الاقتراب ١٣/٧٥

أقدم ١٠/٢٨٨ ، ٣/٢٦١ ، ١٨/٢٦٠ ، ٤/٢٤٩ ، ١٧/٢١٢ ، ٥/١٣٩  
prior, antecedent

أقدم من النوع ٤/٢١٣

أقرب إلى الشهرة ٩/٣٨

الأقل ١٣/٢٣٣ ، ٢/٢٣٢ ، ٤/٢٢٤ ، ٩/٢١١ ، ١/١٧٢ ، ٧/١٣٩ ، ٣/٦٦ ، ٨/٦٥  
less

٩/٢٧٩ ، ٨/٢٧٨ ، ١٠/٢٧٢ ، ٩/٢٦٩ ، ٥/٢٥٠

أقل إثارة ٤/١٦١

أقل خيرية ٣/١٤١

أقل سوادية ١٤/١٦١

أقل شراً ١٣/١٤١

أقل شرية ١٣/١٤١

أقل شهرة ٧/٣٣١

أقل عدداً ٥/١٥٩

أقل نارياً ١٥/٢٦٨

less and more

الأقل والأكثر ٦/٢٧٩ ، ١/٢٠٠

إقلاع المطر ١٤/٢٠٣

أقليا ٦/١٢٧

الإقليم الثالث ١٠/١٥٠

الإقليم الرابع ١٠/١٥٠

إقناع ١٦/١٦ ، ٧/١٧ ، ٣/٢٣ ، ٣/٢٤ ، ٢/٥٢ ، ٣/٦٦ ، ٩/٨١ ، ١١/٢٨٢

persuasion.

( أ ك )

obtaining the definitions.

اكتساب الحدود ٨/٢٤٥ ، ٦/٢٤١

obtaining the subject.

اكتساب الموضوع ١٤/٤٢

الأكثر ١٠/١١٣ ، ٨/١٣٨ ، ٥/١٣٩ ، ١/١٤١ ، ١١/١٤٩ ، ٧/١٥٠ ، ١/١٥١

٢/٢٢٤ ، ٦/٢٢٥ ، ٣/٢٣٢ ، ١٦/٢٣٤ ، ١٨/٢٦٨ ، ٩/٢٦٩ ، ١٠/٢٩٤ ، ٩/٣٠٩

more.

أكثر أسبابا ١٦/١٤٨

أكثر الأمر ١٥/٣٢٢ ، ١٢/١٠٩ ، ٣/٧٥ ، ٦/٤١ ، ٧/٣٤

أكثر إيثارا ٤/١٦١

أكثر ثباتا ٥/١٥٢

أكثر مجدا ٩/٣٠٩

أكثر خيرية ٣/١٤١

أكثر شرا ١٣/١٤١

أكثر شهرة وحدا ١٠/٣٠٨

أكثر عددا ٤/١٦٨ ، ١٨/١٤٦

الأكثر والأزيد ٧/١٥٠

الأكثر والأشد ١٢/١٤٥

الأكثر والأقل ٨/٢٩٥ ، ٧/٢٦٩ ، ٧/٢٣٣ ، ١/٢٣٢

الأكثر والأولى ١/٢٨٠

أكثرى الصدق ١١/٣٤

أكثرى ١١/١٣٩ ، ٦/١٢٧

أكثرية الصدق ٦/٣٤

honourable

أكرم ٤/١٥٧

more perfect.

أكرم في نفسه ١٢/١٤٥

generations.

أكل ١٣/١٤٨

الأكوان ٧/٢٩٤

( أ ل )

divine.

إلهي ١٢/١٤٦

pleasure.

الالتذاذ ٧/٢٧٣

pleasure of the soul.

التذاذ النفس ٢/٨٦

implication.

الالتزام ١٣/٣٢٠

contact.

الالتقاء ٦/٢٥٥ ، ٢/١٧٥ ، ١٧/١٧٤

fiery flame

( الشعلة ) الالتهايبية : ٨/٢٢٤

( أسداء ) وألحام : ٥/٢٨٦

الإلزام ١٦/٢٣٣ ، ٨/٩٥ ، ٣/٨١ ، ١١/٤٩ ، ٤/٢٥ ، ٣/٢٤ ، ٧/٢٠ ، ٩/١٨ ، ٣/٣٢١ ، ١٤/٣٠٩

cogency.

absolute cogency.

الإلزام المطلق : ٩/١٨

our languages.

ألستنا : ١٥/١٣٥

lighter

ألطف : ١٠/٢٦٩ ، ٦/٢٣٧ ، ٥/٢١٧ ، ٦/٢١٢

ألطف الأجسام : ٦/٢١٧ ، ١٠/٢١٠

words.

الألفاظ : ١٠/٢٤٤

simple words.

الألفاظ البسيطة : ١٨/١١٠ ، ٦/٧

الألفاظ الروابط والأواصل ١٧/١٨٢

ألفاظ الشعراء : ١٨/٣٠٤

synonymous words.

الألفاظ المترادفة : ١١/١٢٧

different words.

الألفاظ المختلفة ١٠/٢٤٤

single words.

الألفاظ المفردة ٧/٦٢

God.

الله ٨/٧٩

God is One.

الله واحد ٨/٤٣

pain	الألم ٦/١٨٥
	الألم في الحس ٦/١٨٥
colours	الألوان ٤/٢٦٦
downwards	إلى أسفل ٩/٢١٠
upwards	إلى فوق ١٢/٢٣٢ ، ٣/٢١٠

( ١ م )

examination	الامتحان ١٥/٣٣١ ، ١٠/١٨
examining the unknown	امتحان المجهولات ١٧/٣٩
critical reasonings	(مقاييس) امتحانية ٤/٤٥ ، ٥/٤٤
extension	امتداد ٥/٢٥٥
mixture	امتزاج ١١/٢٨٧ ، ٣/١٨٥
impossibility, refusal	امتناع ١٢/٣٢٦ ، ٦/١٨٨ ، ٢/١٤٩
famillar proverbs	الأمثال المعروفة ١٨/٣٠٤
examples	الأمثلة ٧/٢٥٣
instance, thing, case	أمر ١٠/٢٣٤ ، ٣/٢١٧ ، ٦/٢٠٣ ، ٧/٢٠٠ ، ٤/١٤٧ أمر آخر ٢/١٩٧ أمر أعم ١٨/٥٥ أمر بالعكس ٨/٢٠٠ أمر بالقوة ١٥/٥٩ أمر بسيط ١٨/٩١ أمر بين ٩/٧٥ أمر ثابت ٣/٢١٣ ، ٢/٢١٢ الأمر الثابت الواحد ٢/٢١٢ أمر الجنس ٧/١٦٥ أمر خارج ٩/٢٠٣

- أمر ذاتي ٣/٢٠٩  
الأمر الشديد الكلية ٦/٤٠  
أمر طبيعي ١/٣٠  
أمر عام ١١/٢٥٩  
أمر عقلي ٩/٣٨  
أمر كلي ٨/٤٨  
أمر لا يمكن ولا يكون ١١/٣٥  
أمر متحصل الذات في نفسه ٩/٩٧  
أمر متقرر : ١٧/١٩٦  
أمر محقق ١٧/١٨٨  
أمر مشترك ١٤/١١  
أمر مشهور ١٧/٧٦  
أمر معلوم ١٥/٩٢  
أمر مقابل ٤/١٨٠  
أمر مقابل للعرض ٢/٢٥٥  
أمر مقبول ٨/٣٠  
أمر مكتسب ٤/١٥٦  
أمر موجود ٨/١٥٦  
أمر واجب ١٦/٧٤  
أمر واجب في نفس الأمر : ١٦/٧٤  
أمر يقع ذاته ٦/١٩٨  
أمر يلزمه من خارج  
الأمران ١٠/١٤٨ ، ٤/١٤٧  
أمرين متضادين ١٧/١٩٩  
أمرين متقابلين ١٥/١٩٠  
أمراض ٦/٢٨٢ ، ١١/٢٢٤  
الامراض الحارة ١٤/١١٢

diseases

hot diseases

possibility

- الإمكان : ٤/٣٣٢ ، ١٠/١٣٠  
الأمور ١٥/٢٥٢ ، ٢/٦٣  
أمور باطلّة ٢/٣٢٢  
الأمور البسيطة ١٨/٩١  
الأمور الجدلية ٤/٨١  
الأمور الجزئية ١٠/١٨ ، ٧/١٧ ، ٥/٨  
أمور جنسية مركبة ٧/١٩٤ ، ٧/١٩١  
أمور خارجية ٣/١٠٣ ، ٢/١٢٤ ، ١/١٢٥ ، ٤/١٢٦ ، ٣/١٨  
الأمور الخلقية ٤/١٤٥  
الأمور الداخلية ١/٣١٩  
الأمور الذاتية ٣/٢٥٤ ، ٩/٩٨  
أمور سهلة التصور ١٧/٣٨  
أمور بالسوية ٥/٢٨٢  
أمور شريكية ٣/٨  
أمور شريية ١١/١٤١  
أمور شئعة ٢/٣٢٢  
الأمور الصحية ٢/١١٧  
أمور طارئة ١٤/١٩٦  
الأمور الظاهرة ٣/١٥٢  
الأمور العالمية ١٤/٨٢  
الأمور العملية ١٤/٨٢  
أمور غير متشابهة ٩/٣١١  
أمور قريبة ١٤/٣١٧  
الأمور الكلية ٨/٤ ، ٧/١٠ ، ٢/٤٤ ، ٧/٤٨ ، ١٨/١٢٠ ، ٨/١٦٥  
أمور لازمة ٩/٨٧  
أمور متأخرة بعيدة ٢/٣١٨  
أمور متجانسة ٣/١٦٦ ، ٨/١٦٥ ، ١١/٩٢

- أمور متساوية في الترتيب ١٥/٢٥٢  
أمور متشابهة ١٥/٩٦  
أمور متشابهة الأجناس ١٢/٩٢  
أمور متشابهة الأحكام ١٠/٩٥ ، ١١/٩٢  
الأمور المشاركة ٨/١٦٥  
الأمور المدنية ٦/٨  
أمور مركبة ٦/٢٧٨  
أمور مستقرة ٧/٢٧٣  
الأمور المشاركة في الموضوع ٣/١٦٦  
الأمور المشهورة ١١/١٠  
الأمور المضافة ١٦/١٢٠  
الأمور المضافة المنسوبة ٣/١٢٠  
الأمور المفردة ٦/٥٣  
الأمور المقومة واللازمة ١٢/١١٣  
أمور مناسبة ٩/٩٨ ، ٩/٨٨  
أمور منسوبة ١٥/١٢٠  
الأمور النظرية ١٤/٨٢ ، ١١/٨  
الأمور النظرية الفكرية ١٢/٨  
الأمور النظرية والعلمية ١٤/٨٢  
الأمور النوعية ١٩/١٩٣  
الأمور الواضحة ١٦/٣٢٨  
أمور وجودية ١٠/١٥٤  
إمهال ١٠/١٢٥

( ان )

non - passivity

أن لا ينفعل ٩/٣٢١ ، ٥/٢٧١ ، ١٢/٢٣٥ ، ١٤/٣٦ ، ١٦/٣١

activity

أن يفعل ٥/٢٧١



passivity	٩/٣٢١ ، ٥/٢٧١ ، ١٢/٢٣٥ ، ١٤/٣٦ ، ١٦/٣١	أن ينفعل
desire (of the will)		انبعاث (إرادة) ٩/٢٤٧
inference, deducing, concluding	٨/٣٢٢ ، ١١/٣١٦ ، ٣/٣١٤ ، ١٥/٣٠٩	إنتاج
		إنتاج صدق ١٠/٣٣١
		إنتاج مقابل ١٥/٣٢ ، ١٣/٣٠
decrease		انتقاص ٦/٢٤٨
	٣/٣١٤ ، ٥/٣١١ ، ٤/٣٠٧ ، ١٦/٣٠٦ ، ١١/٢٤٧ ، ٦/٢٣٣	انتقال
process, passing , movement		
revenge		الانتقام ٤/٣٠٧
attraction		انجذاب ٥/٣٢٨
man	١٥/٢١٤ ، ١٣/٢١٢ ، ٨/١٨٦ ، ٤/١٨١ ، ٥/١٩٧	الإنسان
		الإنسان العالم ٦/٢٧٩
receptive of knowledge		الإنسان القابل للعلم ٥/٢١٩
		إنسان محسوس ١٤/١٨٥
		إنسان مستحي ٥/٢٠٩
		الإنسان الموجود ٦/١٦٨
humanity		الإنسانية ٤/٢٣٢ ، ١٥/٢٢٤
singing		الإنشاد ٦/١٧ ، ٧/١٥
poetic singing		الإنشاد الشعري ٨/١٨
justice	٨/٣٢٤ ، ٣/٣٢١ ، ٦/٣١٦ ، ١٥/٣٠٨ ، ٣/٣٠٤	الإنصاف
conversion		انعكاس ١٥/١٨١
		انعكاس الحمل ٦/٢٤٢
alone		الانفراد ٤/٢٨
discontinuos		(العدد) انفصال ١١/١٧٠
more useful		أنفع ١/١٦١ ، ٦/١٥١
passivity	١٦/٢٧٥ ، ٨/٢٦٢ ، ١/٢٣٦ ، ٣/١٩١ ، ١٢/١٥٠ ، ١٠/١١٠	الانفعال
		إنفعال عرضي ٨/٢٦٢

division	انقسام ٦/٢٥٥
less	الأنقص ٦/١٤٥
	انقص إيثارا ١٣/١٥٩
admission	الانقطاع ١/٣٢١ ، ١٣/٣٢٠ ، ٨/١٢٥
submission	الانقياد ٤/٤٠
	الإنكار ٥/٣٢٧ ، ٦/٣٢٤ ، ٧/٣١٥ ، ٢/٣١٠ ، ٨/٣٠٨ ، ٣/٣٠٦ ، ٤/٣٠٣ ، ١/٢٥٧
discard, rejection, denial	إنكار المقدمات ١٦/٣٢٧
	إنكار الحق ٩/٣٣٦
species	أنواع ٦/٢٦١ ، ٤/٢٤٦ ، ١٨/١٩٣ ، ١٢/١٩٧ ، ١٢/١٩
infima species	الأنواع الأخيرة ١/٥٦
	أنواع الجنس ١٢/١٦٨
	أنواع الجواهر ٨/١٧٤
	أنواع محصورة ١٤/١٦٨
	أنواع المساواة ٨/٢٦٣
	أنواع المشابهة ١١/٢٦٣
Analytics	أنولرطيقا ( اسم كتاب ) ٨/٣٣٥ ، ١١/٢٥
reality	الإنية : ١١/٢٥٨

(أ)

	أهل البصيرة والمعرفة ٢/٧٨
skilled in the arts	أهل الصناعة ١١/٣٧
most distinguished	أهل النباهة ٨/٧٣
neglect	إهمال ١٠/٢٨١ ، ٢/٢٥٤ ، ٣/٢٠٠ ، ٨/١٤٤

(أو)

	الأوائل ١٣/١٠٧ ، ٨/١٠٦ ، ٤/١٠٤ ، ٤/١٠٣ ، ١٢/٧٩ ، ٥/٧٧ ، ١٢/٥١ ، ٦/٤٣
	٩/٣١٧ ، ١٧/١٢٥ ، ٢/١٢٤ ، ٢/١٢٣ ، ١٤/١٢١ ، ١٨/١٢٠ ، ٨/١١٣ ، ٣/١١٢
principles	أوائل في العقل ٥/٤٣

measurements	(المقادير) الأوزان ١٥/٢٤٣
	الأوساط المرتبة ٩/٣١٨
vessels	أوعية ٦/٦٧ (جمع وعاء)
more practiced	أوفر دربة ٤/٢٥٠
more appropriate	الأوفق ٨/٢٥١
times	الأوقات ١٧/٢٦٧ ، ٧/٢٦١ ، ٢/١٤٢
more preferable	أوقع (عند الجمهور) ٩/٨١
principal, former	الأول ١٦/١٥٠ ، ٥/١٣٩
	الأول بالطبع ٥/١٣٩
	الأول من المحمولات ١٣/٢٠٠
	الأولى ٨/٦٥ ، ٣/٦٦ ، ٣/٦٩ ، ١/١٣٩ ، ١/١٤١ ، ٢/١٤٥ ، ١/١٤٧ ، ١/١٤٨
	١/١٤٩ ، ١١/١٦١ ، ٨/١٦٣ ، ٤/١٨٩ ، ١٧/٢٠٠ ، ١٠/٢٠١ ، ١٦/٢٢٥ ، ١/٢٣٠
prior	١٥/٢٣٢ ، ٢/٢٣٣ ، ٢/٢٣٤ ، ١٨/٢٥٢ ، ٤/٢٨١ ، ٦/٣٠٣ ، ٥/٣٣٦
prior and more worthy	الأولى الأخرى : ١١/٦٥
	الأولى أول : ٥/١٣٩
	أولى بالجنسية ١/١٨٩
	أولى بالشيء ٨/١٣٩
	أولى بالفصيلة ١/١٨٩
	أولى بالمحمود ٣/١٩٥
	أولى بالمقصود ١/١٤٨
	الأوليات ٥/٣٢٢ ، ٢/٧٧ ، ٤/٧٥
priority, principality	الأولية ٤/١١٨
illusions	هام ١٢/٢٠٨

(أ)

what	الأى ١٠/٢٥٩ أى شىء ١/٢٥٩ أى شىء هو ١٦/٥٥
desirability	الإيثار ١٥/٢٦٨ ، ١/١٥٩ ، ٦/١٥٥ ، ٤/١٥٤ ، ٥/١٤٥
	الإيجاب ٦/٣١٧ ، ٦/٢٧٦ ، ٣/٢٥٧ ، ٦/٢١٢ ، ٦/١٤٨ ، ٦/١٤٧ ، ٢/١٠٨ ، ٥/١٠٥
affirmation, necessity	١٥/٣٣١ ، ٦/٣١٧
forming the definition	إيجاد الحد ٧/٢٤١
forming a syllogim	إيراد القياسى ٥/٣٣٦ ، ١٣/٣٣١
Eisagoge	إيساغوجى : (كتاب) ٣/٦٢ ، ٨/٥٧
clarity	الإيضاح ٤/٣٢٤ ، ١٥/٣٠٤ ، ١٤/٣٠٢ ، ٨/٩٨ إيضاح القول ١٤/٣٠٣
place	الآين ١٤/٢٧٤ ، ١٦/٢٧٣ ، ١٢/٢٦١ ، ٢/١٥٠
semblance	الإيهام ٤/١٣١ ، ٧/١٢٥ ، ١٦/٤٦ إيهام العكس ٤/١٣١

(ب)

cold	البارد ٦/٣٠٥ ، ٥/٨٤
	الباطل ٣/٣٢٢ ، ١٦/٣٢١ ، ٢/٣١٢ ، ٦/٢٢٢ ، ٩/٢٠٦ ، ٦/١١٢ ، ٢/٣٥ ، ٩/٣٤
falsehood	باطل الثمرة ٢/١٢٩
rest	الباقي ١/٢٧٩ ، ٨/٢٧٨ ، ١/٢١١
enquiry, study	البحث ١٢/٢٤٣ ، ٩/٢٤١ ، ١٢/١٨١ البحث الأخص ٩/٢٤١ البحث الأعم ٩/٢٤١ البحث الجدلى ٩/٢٤١ البحث العلمى ١٠/٢٤١

sea

according to . . . . .

- البحر ٣/٢٦٢ ، ٤/٢٢٥  
بحسب اختلاف المفهوم ٤/١٣٩  
بحسب الاسم ١٨/٢٠٨ ، ١٦/٢٧٧  
بحسب الاشتراك في تركيب القول ١٥/٢٠٩  
بحسب اشتراك خاصة المفرد ١٥/٢٠٩  
بحسب الاشتراك الواقع ١٦/٢٥  
بحسب أصناف التخييل ٩/٣٩  
بحسب الأعراف ٧/٢٥٠  
بحسب الأكثر والأولى ١/٢٨٠  
بحسب أمر خارج ٦/١٩٨  
بحسب الأمر في نفسه ٧/٢٠١  
بحسب الترادف ١٥/٢٤٧  
بحسب التسليم ١٢/٢٠١  
بحسب التسليم المشهور ٩/٢٣٤  
بحسب التسليم الذي يوجبه الأمر في نفسه ٩/٣٤  
بحسب التصور ١٥/٥٦  
بحسب التصور في الذهن ١٥/٥٦  
بحسب التضاد ١٣/٨٦  
بحسب التضمن ١٥/٢٤٧  
بحسب تعارف القوم ١٣/١٦  
بحسب الجدل ١٥/٣١١  
بحسب الجميل ١٥/١٤٧ ، ١/١٤٨  
بحسب الجنس ٧/٢٢٤  
بحسب الجوار والعروض ٤/١٣٠  
بحسب الحق ٧/٣١٨ ، ١٢/٧٣

- بحسب الحمل والمطابقة ٦/٢٥٦  
بحسب خصمه ١٠/٣١  
بحسب الذات ٥/١٢٦  
بحسب رفع التوهم ١٤/٢٥٩  
بحسب رفع الموجود ١٤/٢٥٩  
بحسب زمان ٧/٢٧٦  
بحسب سائل ومجيب ٨/٨٦  
بحسب شخص بعينه ١٢/١٥٥  
بحسب الشهرة ٤/٢٦٢ ، ٧/٣١٨  
بحسب الشيء ١١/١٢٠  
بحسب الصفة ٥/١٢٦  
بحسب الطبيعة ٨/٩  
بحسب الظاهر ١٦/٢٧٤  
بحسب الظن ٩/٣٣٣  
بحسب العادة والاختصار ٢/٢١١  
بحسب العموم ١٦/٢٤٢  
بحسب القائل ١٥/٧٨  
بحسب القول ١٥/٧٨  
بحسب قوم ١٢/٣٢٣  
بحسب الكل ١٣/١٥٢  
بحسب الزوم ١٤/٢٤٧  
بحسب ما قيل ١٣/١٩٩  
بحسب ما يسلم ١٤/٢٠٢  
بحسب المخاطب ١/٧٩  
بحسب مذهب أصحاب التصريف ١٦/٢٣٦  
بحسب المشهور ١٤/٣٠  
بحسب المطابقة ٦/٢٥٦

	بحسب المطالب ٦/٧١
	بحسب معتقد كلي ١/٢٧٦
	بحسب معتقدا ١/٢٧٦
	بحسب المعنى ١٤/٢٤٢ ، ٢/٦٧
	بحسب نفسة ١٠/٣١
	بحسب النوع ٧/٢٢٤
	بحسب الواجب ٣/٢١١
	بحسب الوجود ١٥/٥٦
	بحسب وقت ٧/٢٧٦
	بحسب الوقوع ١٥/١٤٧
	بحسب الوهم ١٠/١١٩
chancee	البيخت ٣/١٥٥
	بدل التقيض ١/٣٣٤
	بدل الأخير ٧/٢٧٩
	بدل الخفي ٧/٢٧٩
	بدل كل اسم ٧/٢٧٩
body	البدن ٢/٢٨٩ ، ٤/٨٣
land	البر ٣/٢٦٢
demonstrations	البراهين ٨/١٢١ ، ١٢/١١٦ ، ٣/١١١ ، ١٣/١٠٨
lightning	البرق ١١/٢٦٩ ، ١/٢٤٨ ، ١٣/٢٢٤ ، ١٣/٢١٩
	الشعلة البرقية ١٣/٢٢٤
	البرهان ١٤/٥٥ ، ٣/٥١ ، ٣/٤٧ ، ١٠/٣٧ ، ١٤/١٩ ، ٦/١٨ ، ٦/١٢ ، ١/٨ ، ١٢/٧
	١٥/١٨٦ ، ٧/١٥٨ ، ٦/١٣١ ، ٣/١٢٦ ، ٦/١٢٥ ، ٨/١٢٤ ، ١٥/٧٧ ، ٤/٧٥ ، ١٠/٦٣
demonstration	١٧/٣١٣ ، ٥/٢٨٩ ، ١٠/٢٤٥
Demonstration	”كتاب“ البرهان ٨/٢٤١ ، ١٥/٢١٨ ، ٨/٧٧
didactic dem.	برهان تعليمي ١٦/٣٣١
didactic real dem.	برهان تعليمي حقيقي ١٦/٣٣٢

demonstrative	البرهاني ١٥٩ ، ٢/١٣ ، ١/٢٦ ، ١٤/١٢٤ ، "غير برهاني: ٢/١٣"
	البرهانيات ١٣ ، ٧ ، ٨/٤٨
men of demonstration	البرهانيون ١/١١٣
demonstrative	برهانية ١٠/١٢ ، ٣/٢٦
coldness	البرودة ١٦/١٩٩
simple ideas	البساط ١٠/٦٢
simple	البيسط ٧/١٠٧ ، ١٣/١٨١ ، ١٩/٢٥٩
the two simples	البيطين ١١/٢٨٧ ، ٥/٢٧٩
real man	بشر متحقق ٧/٢٧٩
humanity	البشرية ١٥/٢٢٤
vision	البصر ١٥/٨٥ ، ١٠/١٨٠ ، ٢/١٨١ ، ٧/٢٣٢ ، ٥/٢٥١ ، ٨/٢٥٤
	٨/٢٧٦ ، ٤/٢٧١ ، ٣/٢٦٦ ، ١٥/٢٦٥
the intelligent answerer	(المجيب البصير ١٠/١٢٥)
insight	بصيرة ١٣/١٢ ، ٧/٢١ ، ١٦/٢٧ ، ٤/٢٩ ، ١٨/٧٧
	بصاعة ٧/٣١٦
cutting	البط ١٣/١٥٥
falsehood	بطلان ٧/٢٦٢
remote (genus)	(الجنس) البعيد ١/٢٥٤
hatred	بغضة ٤/٨٦
	بغضة المغناطيس ٥/٨٦
survival	البقاء ١٥/١٨٣ (الذكر بقاء العلم)
phlegm	البلغم ٥/٢٤٦
unclever	البيد ١١/١٠٣
building	البناء ١/٢٧٣
body, structure	البنية ١٥/١٣٢
false conclusions	البواطل ١٢/٣٥



البياض	٢/١٥١ ، ١٤/١٦١ ، ١٧/١٦٦ ، ٧/١٨٠ ، ١/٢٤٤ ، ١٠/٢٤٦ ، ٢/٢٥١
whiteness	٣/٢٨١
whiteness or blackness	٧/١٥٨ يياض أو سواد
whiteness is coloured	٤/١٦٠ اليباض تلون
whiteness is a quality	١٧/١٦٦ اليباض كيفية
البيان	٣/٥١ ، ١٥/١١٤ ، ١/١١٥ ، ٩/١٢٣ ، ٤/١٢٦ ، ٩/١٢٧ ، ١١/٢٣٧ ، ١/٣٠٤
clarity, evidence	١٠/٩٦ بيان الحق ١٠/٣٤ البيان العقلي ٨/٥٠ البيانات
house	٣/٢٨٦ ، ١٦/٢٨٥ البيت
evident	٣/٣٢٦ ، ١٥/٢٦٨ ، ٨/٢٣٢ ، ٣/٢١١ ، ٧/١٥٨ ، ٦/١٣١ البين
self-evident	١٠/١٥٨ ، ٢/١٣٤ بين بنفسه

(ت)

subsequent	٢/١٥٩ ، ١٥/١٣٦ التابع
posteriority	١/١٢٠ ، ٣/١١٩ ، ١٥/١١٨ ، ١٧/٢٦ تأخر ١٢/٣٣٢ تأخير
education	١٢/٣٩ تأديب ١١/١١٠ التأذي
history of the Arabs	٥/١٥٠ تاريخ العرب
history of the Persians	٥/١٥٠ تاريخ الفرس
consequent	٤/٢٩٦ ، ١٥/١٣٧ ، ١٥/١٣١ ، ١٦/١٢٧ ، ٨/١٢٤ ، ٩/٧٣ التالي
composition, formation	١١/٣٣٢ ، ١/٢٤٣ ، ٦/٢٤١ ، ٧/٢٩ ، ١٧/٢٧ التأليف ١/١٢٨ التأليفات
reproach	٣/٣٠٤ تأنيب (المخاطب)

variety of faculties	٩/١٨٤ تباين الملكات
changing	٤/٢٨٠ ١١/٢٧٩ التبدل ٢/٢٥ التبريد
refutation	٣/٣٣١ ١٢/٣٢٩ ٧/٣٢٨ التبيكيت ٣/٣٣٠ تبكيت القول
doubling	٤/٢٥٣ التثنية
homogeneity	٦/٩٣ تجانس ٦/١٨٤ تجدد
experience	٧/١٠٨ ٩/٥٠ ٢/٢٨ ١١/٢١ تجربة ٧/١٠٨ التجربة الموفعة ١٠/١٠٨ تجربي ٢/٢٨٦ تجمع
under, down	٣/٨٧ التحت (السفل والتحت) ٢٠/١٨٢ تحت الآخر ١٠/١٩٦ تحت الأبيض ١٩/١٩٩ تحت الأخس ١/٢١٣ تحت جنس واحد ٢/١٨١ تحت الحس ٥/١٨١ تحت الحيوان ٦/١٨١ تحت لا إسان ٧/١٨١ تحت لا حيوان ٤/١٨٤ ٤/١٨١ تحت المقابل

٢٧٩/٥ ، ٢٦٦/١ ، ٢٦٥/١٢ ، ٢٥٣/١٤ ، ٢٤٦/١ ، ١٦٥/٨ ، ٢/٨٩ ، ٣/٥٩	تحديد
defining, definition	١١/٣١٨ ، ١٣/٣١٥ ، ١١/٢٨٤ ، ٤/٢٨٠
	١٤/٣٤ تحديد فاسد
	٩/٢٤٤ تحديدات
	١١/١٩٨ التحذير
	١٥/٩٤ ، ٧/٨ التحرز
	٣/٢٤٧ ، ٤/٢٤٦ التحريف
moving	١٨/١٩٩ التحريك
improving	١٦/٤٨ التحسين
acquirement	١١/١٢٤ تحصيل
	٩/٢٤٥ ، ١/١٤٦ التحقيق
analysis	١/٣١٠ ، ٣/٢٨٩ ، ١٥/١١٠ تحليل
	٧/٣٣٥ تحليل الحدود
wonder	١٦/١٨٩ التحير
abasement	٩/٧٩ التخصيس
specialisation	١٥/٣١٢ ، ٥/٢٤٨ ، ١٢/٢٠٢ ، ٢/١٩٨ التخصيص
avoidance	٢/٥٩ التخلص
	١٥/٢٥٧ التخليط
imagination	٩/٣٨ التخيل
	٧/٨ التخييل
management	٩/٢٥١ ، ٤/٢٠ التدبير
remembering	١/١٢٤ التذكر
memory	٥/١٨٤ التذكر (ملكة نفسانية)
earth	١١/١٩٣ التراب
synonymity	١/٢٤٨ الترادف
quadrature	٦/١٥٠ ، ٤/١٤٥ التربيع
quadrature of the circle	١٤/٤٧ تربيع الدائرة

education.	١٢/٣٩ التربية
order, arrangement.	٩/٣٣٢ ، ١١/٢٩٤ ، ١/١٠٣ الترتيب ٧/٢١٦ ترتيب الشكل ١٣/٣٠٥ ترتيب طبيعي ١٣/٣٠٥ الترتيب القياسي ٣/١٦١ الترجيح ٩/١٥٠ الترس ١٠/٣١٧ ، ٤/٢٥٠ ترسيم ٧/٣٠٥ ترصد الاستقراء ٦/٣٠٥ ترصد القياس
composition.	٤/٢٨٢ ، ١٦/٢٨٠ ، ١٧/٢٠٦ ، ٦/٨١ ، ١٢/٦٢ ، ٥/٥٣ ، ٥/٢٨ التركيب
equality.	٩/١٦٨ ، ٥/١٦٣ التساوى
heating.	٢/٢٥ التسخين
writing.	١٤/٢٧٢ التسطير (علم الكتابة) ١٨/١٩٩ التسكرين
	النسليم ٤٩/٢٣٤ ، ١٠/١٢٥ ، ٣/١٠٩ ، ٣/٧٥ ، ١٢/٧١ ، ٨/٣٩ ، ٩/٣٧ ، ١٦/٣٤ ، ٣/٢٧
	٤٢/٣٠٩ ، ١/٣٠٨ ، ١٤/٣٠٧ ، ٢/٣٠٥ ، ٣/٣٠٤ ، ٦/٣٠٣ ، ٧/٣٠٢ ، ٣/٣٠١ ، ٩/٢٤٥
admission.	٣/٢٦ ، ٧/٢٤ ، ١٦/٢٣ ، ١/٣٢١ ، ١٠/٣١٦ ، ٤/٣١٥ ، ١٧/٣١٣
	١٢/٢٩ تسليم بلا مسلم
	١٣/٢٩ تسليم السائل
	١٣/٢٩ تسليم المحيب
	٦/٧٥ التسليم المحدود
	١٢/٧١ التسليم المشترك
	٧/٣٢٤ ، ٩/٢٣٤ تسليم المشهور
	٦/٧٥ التسليم المطلق
appelation.	٧/١١٢ التسمية
immediate app.	٩/١١٢ تسمية بغير واسطة

	تسمية بواسطة ٩/١١٢
similarity.	التشابه ١١/٣١١ ، ١٤/٩٨ ، ١٤/٩٦ ، ١٦/٩٢
sharing.	التشارك ٧/٤٩
dichotomy.	التشجير (القسمة التشجير) ١٢/٢٧١
doubt.	التشكك ٧/١١٧ ، ٣/٥٧
equivocation.	التشكيك ٨/١١٩ ، ١٥/١١٨ ، ١٧/١١٦
	تشكيكية ١١/٣٣١
absurdity.	التشنيع ١٤/٣٠١ ، ٧/٢٦٠ ، ١٢/٩٧ ، ٤/٩٦ ، ١٤/٤٩
	تشويش ٦/٣٢٨
	تصاريف ٦/٢٧٩ ، ١١/٢٧٦ ، ٥/٢٢٧ ، ١/١٦٣ ، ٣/١٣٦ ، ٨/١٣٥ ، ٤/٨٧
inflections.	
correction.	التصحيح ٤/١١٦
	التصديق ٦/١٩٠ ، ١٧/١٨٩ ، ١١/١٨٤ ، ١٧/١٠٨ ، ١/٣٩ ، ١٧/٣٨ ، ٨/١٨ ، ٥/١٧
judgment, assent	١٧/٣٠٤ ، ١/٢٢٢ ، ٧/٢٢١ ، ٦/٢٠٨ ، ١٤/١٩٣
	تصديق كلي ٨/١٠٨
	تصديق من تصور ٨/٢٠٨
	التصديق والتصور ١٠/٢٠٨
inflection.	التصريف ٣/٢٩٤ ، ٤/٢٢٧ ، ٤/٢٢١
inflective verb	(الفاعل) التصريفي ٧/٢٣٦
	التصور ١٧/٣٠٤ ، ١٠/٢٧٨ ، ١/٢٠٩ ، ٧/٢٠٨ ، ٥/١٣٨ ، ١/٣٩ ، ١١/٣٨ ، ٥/١٣
apprehension.	
	التصور في الذهن ١٥/٥٦
	تصور من تصور ٨/٢٠٨
contrariety.	التضاد ٦/٨٦
	تضاد الأفعال ٢/٣٢٢
	التضعيف في الإثبات ٩/١٥٥
paralogism.	التضليل ١٦/١٦
implication	التضمن ٩/٢٥٣ ، ١١/٢٥٢
identity.	تطابق ١٧/٢٤٣

	التطويل ١/٣١٠
semblance.	تظاهر بقوة ٤/٢٩
equal division.	تماثل القسمة ٥/٢٢٧
convention.	التعارف ١/٢٤٤ ، ١٦/١١٢ ، ٧/٤٣
	تعارف القوم ١٣/١٦
successively.	التعاقب (على سبيل) ١٧/١٣٠
insulting.	التعير ١٦/٢٥٧
wonder.	التعجب ١٠/٣١٩ ، ١٨/١٨٩
excessive wonder.	تعجب مفرط ١٣/١٨٩
make unable.	التعجيز ٤/٩٦
impossible.	التعذر ٣/٥٨
recognition	تعرف ٧/١٤٩
definition.	التعريف ٢/٢٧٢ ، ١٥/٢٥١ ، ٢/٢١٥ ، ٨/٢١٣ ، ١٧/٢٠٩ ، ١٠/٢٠٧
perfect def.	تعريف حدى ٦/٣١٤
real def.	تعريف حقيقى ٢/٢٧٢
descriptive def.	تعريف رسمى خاص ٩/٣١٤
simple def.	تعريف ساذج ١٦/٢٥١
	التعريف للجھول ٩/٢٠٩
verbal def.	التعريف المقول ٥/٢١٤
	تعريف واحد ٧/٢١٢
	التعريفات ٢/٣١٩
	تعريفات متوالية ١١/٢١٢
	التعسف ١٢/٣٢٦
	التعقب ٢/٤٦
first relation.	تعلق أولى ١٥/٨٢
second relation.	تعلق ثانى ١٦/٨٢

التعليم instruction.	١٠/٢١٢ ، ٧/٢١١ ، ٣/٢٠٠ ، ١١/١٢٤ ، ٣/١٠٩ ، ٨/٤٧ ، ٩/١٨ ، ٦/١٥ ١٦/٣١٦ ، ٥/٣٠١ ، ١٣/٢٢٣
التعليم الأول Aristotle's logic.	٢/٢٣٥ ، ٦/٢١٧ ، ٦/٦٢ ، ١٤/٦١ ، ٢/٥٧ ، ١٣/٥٥ ، ١/٣٨ ، ٦/٣٧ ٦/٣١٣ ، ٨/٢٧٤ ، ١/٢٤٦ ، ٢/٢٦٠
mathematicians. didactic.	( أصحاب ) التعليم الأول ١١/٤٣ ٣/٣٠٢ ، ٧/١١٢ ، ٣/٢٠٠ ، ٧/١٣٩ ، ٤/٣٧ ، ١٢/١٤ التعليميات ٥/٥٣
generalisation	تعليمية ١١/٣٣١ تعميم ٢/٢٥٩ التعنت ٧/٣٣٦ تعويض العبارة ٢/٣٩ التعويق ٨/٢٢
resistance.	التعيين ١٣/٢٩٤ تعيين الجهة ١٢/١٩٥
determining.	التغير ١٢/٢٥٠ ، ١٦/١٧٥ التغير ١٥/٣٢٧
change.	تفاريق ٢/٣٠٦ التفاضل ٧/٢٢٤
one by one superiority. inequality.	التفاوت ١٦/٢٦٨ ، ٨/١٦١ ، ٥/١٥٨ ، ١٤/١٥٧ ، ٣/١٥٢ ، ٧/١٤٦ تفخيم القول ١٣/٣٠٢ التفرق ٩/٦٧
separation, distinguishing.	التفريق ١٦/٢٠١ ، ١٨/١٧١ ، ٢/٩٢ ، ١٣/٩٠
explanation.	التفسير ٥/٣٢٥
discrimination.	التفصيل ٣/٨٤ تفصيل البرهانيات ٨/٤٨ تفصيل الجدلي ٩/٤٨
clarity and discrimination.	البيان والتفصيل ٩/١٢٧
awareness.	التفطن ٨/٣٣٢ ، ٨/٣٣١ ، ٩/٣٢٣ التفطن للقياس ٨/٣٣٢

	١٧/٣٠٤ ، ٨/١٦٥ ، ١/٩٢ تفهيم
	١٠/١٦٥ تفهيم الاسم
	٧/٣٠٨ نفويض
	٢/٢٣٦ ، ٤/٢٢٢ ، ١١/٢١٦ ، ١٣/١٨١ ، ٧/١٦٧ ، ١٧/١٢٧ ، ٧/٢٢ تقابل
oppositeness.	
	١٤/١٣١ تقابل التقيض
anteriority.	١/١٢٠ ، ٣/١١٩ ، ١٥/١١١ ، ١٧/٢٦ تقدم
	١١/٣٣٢ ، ٢/٧٠ ، ٥/٦٦ ، ٢/٦٤ التقديم
	١٥/٧٣ التقريرين
	٣/٥٢ التقصير
constitutiveness	٥/٦٦ التقويم
	١٤/١٤٣ تقييد
equivalence.	٢/٢٢٥ التكافؤ
repetition.	٧/٢١٠ تكرار
	١١/٢١١ تكرار بالفعل
	١١/٢١٠ تكرار بالقوة
	١٦/٣١٤ ، ١٥/٢٨٠ ، ٥/٢٤٧ التكرير
	١٤/٣٠٢ ، ٣/٥٨ التكلّف
formation.	٨/٢٧٣ التكون
real associatio	٧/١٣٣ تلازم حقيقى
reputed „	٨/١٣٣ تلازم مشهور
	٣/١٢٧ ، ٨/١٥ التليس
	٣/٣٠٨ التلطف
pronouncing	١٦/٢١٠ التلفظ
coloured	١/٢٣٢ ، ١٢/٢٢٢ تلون



analogy	التمثيل ٨/٣٢٥ ، ١٦/٣٠٤
	تمثيلات ١٤/١٣٧
crocodile	التمساح ١/٣١٣
	التمكن ١٠/٢٨٩
	تمكين ٦/٢٧٩
	التمويه ٨/١٥
distinctio	التمييز ١٢/٢١٤ ، ٧/١٦٥ ، ٢/١٢١ ، ١٧/٨٥
contest	التنازع ٤/٧٩
	تناظر ١٨/١٨
contradiction.	التناقض ١٣/٢٥٦ ، ١٤/٨٦ ، ٥/٧٤
simple cont.	التناقض البسيط ١٤/٧٦
verbal cont.	التناقض القولي ١٥/٨٦
potential cont.	التناقض بالقوة ١٣/٢٤٦
	التنبيه ٣/٣٣٦ ، ٥/١٩٦ ، ١٦/٧٣ ، ١٢/٥٠
	تنجج البواطل ١٢/٣٥
producing false conclusions	تنجج الحقات ١٢/٢٥
" true "	تنكد ٥/٣٠٤
	التنكير ١/٢٥٩
	التنوع ٦/١٩٨
	تواتر شهادات ٧/٨٢
unequivocal	التواطؤ ٢/٢٧٧ ، ١٧/٢٦٢ ، ١٢/١٩٩ ، ١٤/١٧٦ ، ٩/١٧٠ ، ٢/١١٩
	تواطؤ صرف ١٥/١١٨
blaming	التوبيخ ٧/٣٢١ ، ١٣/٣١٧
	التوجيه ( إلى الغاية ) ١٠/٢٧٣
	توفية ٢/٢٩٧
desire for the pleasant.	توقان ( إلى اللذيذ ) ٦/٢٤٧

imagiuation	التوهم ١٤/٢٥٩ ، ٥/٢٥٦
	توهم متوهم ٦/١٩٠
dim colour.	تيره ( = لون ) ( لفظة فارسية ) ١١/١٨٥

( ث )

	الثبات ٢/٣٢٤ ، ١٩/١٩٩ ، ٦/١٨٤ ، ١٦/١٢٩
Thrasymachus.	ثراسوما خوس ٩/٩٥ ( اسم علم )
confidence.	الثقة ١٦/٥٠
heavy.	الثقل ٥/٨٥
	( الأرض ) ثقيلة ١١/٢٢٥
trio.	الثلاثية ٥/١٧٦
ice.	الثلج ٥/٢٢٠ ، ١٠/١٩٩ ، ١١/١٩٦ ، ٧/١٩٣ ، ١٧/١٦٦
	الثلج جوهر ١٠/١٦٦

( ج )

	الجاحد ٧/٣٣٦
neighbour.	الجار ٢/٢٥٢ ، ١٦/٢٥١
running water.	” الماء ” الجارى ١١/٦٧
	جاعل ١٧/٢٤٢
solid.	جامد ١٧/١٩٥ ، ٧/١٩٣
common virtue.	” فضيلة ” جامعة ١٥/١٥٣
side.	جانب ١١/٢٤٣ ، ٦/٢٣٤ ، ١٧/٢٣٣
	الجانب الآخر ١٤/١٤٨
cowardice.	جبن ٥/٣٠٩ ، ٥/٢٨٥
denial	الجد ٨/٣٣٦
discussion.	الجدال ٤/٣٢١ ، ١٣/٣٢٠ ، ١٠/٣٠١

الجدل ١٤/٩ ، ٩/١٧ ، ١٤/١٨ ، ٧/٢٠ ، ٢/٢١ ، ١٧/٢٤ ، ٤/٢٥ ، ٥/٣٠ ، ٣/٣٢ ،  
٤/٣٣ ، ١/٣٦ ، ٣/٤٤ ، ٢/٤٦ ، ١/٥٠ ، ٧/٦٣ ، ٢/٨٤ ، ٧/٩٦ ، ١٦/٩٧ ، ١٥/١٠٧ ،  
٤/١٠٩ ، ٧/١٢١ ، ٨/١٢٤ ، ٦/١٢٥ ، ٣/١٢٦ ، ٤/١٢٧ ، ١١/١٣١ ، ١٠/٢١٢ ،  
٦/٢٣٠ ، ٧/٢٤٥ ، ٨/٢٧٩ ، ٥/٣٠١ ، ٥/٣٠٤ ، ١٢/٣١١ ، ٢/٣١٤ ، ١١/٣١٦ ،  
dialectic. ٣/٣٣٥

”قوى“ الجدل ٦/٩٥

جدل الجهاد ١١/٣٣١ ، ١٥/٣٢٨

الجدلى ١٥/٩ ، ١٠/١٦ ، ٨/٣٦ ، ١/٣٧ ، ٦/٧٣ ، ١٥/٧٩ ، ١٦/٨٠ ، ١٢/٨١ ، ٢/٨٤ ،  
٩/٩٢ ، ٨/٩٦ ، ١٥/٩٧ ، ٤/١١١ ، ٣/١١٢ ، ٩/١١٤ ، ١٤/١٢٤ ، ٤/١٣٢ ، ٦/٢١١ ،  
١٦/٢٢٧ ، ١١/٢٣٣ ، ٨/٢٣٤ ، ١٤/٢٣٥ ، ٥/٢٣٦ ، ١٠/٢٤١ ، ١٨/٢٤٢ ، ١/٣٠٢ ،  
dialectician. ١/٣٣٥ ، ٣/٣١٨ ، ١/٣١٧ ، ١٥/٣١٣

practiced dial.

جدلى ارتياضى ١٢/٣٣١

critical dial.

جدلى امتحانى ١٣/٣٣١

demonstrative dial.

جدلى بردانى ١٥/٩

eloquent dial.

الجدلى البليغ ١٤/٣١٩

unscientific dial.

جدلى غير علمى ١١/٣٣٣

dialectical reasonings.

الجدليات ٩/٥٠

جدلية ٣/٣١٦ ، ٤/٣١١ ، ١٧/٢٤٢ ، ١/١٧٢

الجدليون ٤/٣١١ ، ٦/١٦٥ ، ١٦/١٤٠ ، ١/٩٩ ، ٥/٩٥

possession.

(مقولة) الجدة ٩/١٥٠

use.

جدوى ١١/٣٢٨ ، ٢/٢٧٠

joy.

جذل ١١/١٢٧

middle of the sea.

الجرداب ١١/١٩٥ ، ١٦/١٩١

body.

جرم ٣/٢١٨

جرم الارض ٦/٢٧٤

celestial body.

جرم سماوى ٦/٢٦٨

running.

الجروية ١٠/٦٧

الجزء ١٧٤/١، ١٨٥/١٧، ١٨٦/١٠، ١٩١/١٨، ١٩٣/١٢، ١٩٥/١، ٢٢٥/٥، ٢٨٤/٣  
part.

٢٣٣٤، ٢٨٩/٧، ٣٧٨/٢

جزء إنسان ١٥/١٨٩

جزء جسماني ١٧/١٨٦

جزء حد ٧/٢٥٢، ٢/١٨٧

جزء الشخص ١٥/١٩٤

جزء فصل منطقي ١١/٢٣١

الجزء الفكري ١٢/٢٢٣

جزء القوام ٢/١٨٧

جزء قياس ٢/٤٢، ٢/٣٨

جزء من الموضوع ٥/١٥١

(إيهاما) جزافا ٤/١٣١

(أخذاً) جزافا ١٢/٢٥١

arbitration.

arbitrary choice.

particular. ١٢/٣٣٥، ٩/٣٣٤، ١/٣٢٦، ١١/١٦٣، ٣/١٢٢، ٩/١٢١، ٧/٤٠ الجزئي

negative particular

جزئي سالب ١١/١٠٧

different particular.

جزئي -الف ١١/٨١

contradictory particular

جزئي مناقض ٢/٣٢٦

affirmative particular.

جزئي موجب ٩/١٠٧، ١١/٤١

single particular.

جزئي واحد ١٠/١١٣

جزئيات ١٦/١٨١، ٥/١٧٠، ١١/١٦١، ٧/١٣٢، ٤/١٢١، ٧/١١٤، ١/١٠٨، ٢/١٠٧

particulars.

٨/٣٣٥، ٣/٣٢٦، ٩/٣٢٥، ٣/٣١٥، ١٣/٤٥٥، ٩/١٩٩

inductive partic.

جزئيات استقرائية ١٧/٣١٢

individual partic.

الجزئيات الشخصية ٦/١٠٨

الجزئيات الشاهدة ٥/١٣١

جزئيات الكلّي الأول ٨/٣٨

جزئية مقدم قياس ٧/٣٨

	الجسم ١/١٨٢ ، ٧/١٨٦ ، ٢/١٨٧ ، ٢/٢١٠ ، ١٣/٢٢٢ ، ٢/٢٢٥ ، ٢/٢٣١ ، ١/٢٣٤ ، ٨/٢٨٠ ، ٩/٢٦٦ ، ١٥/٢٤٩ ، ٧/٢٣٧ ، ٩/٢٣٥
body.	جسم أطف الاجسام ٨/٢١٠
	جسم بحال ونفس ٥/١٨٧
	جسم جنسى ١٠/٢٣١
	جسم شىء ٣/١٩٨
floating b.	الجسم الطافي ٥/٢٢٤
physical b.	جسم طبيعى ١٢/١٩٦ ، ٧/٨٥
philosopher's b.	جسم فيلسوف ٥/١٩٨
	جسم ما ٤/٢١١
material b.	الجسم المادى ١٠/٢٣١
	جسم مجوف ٩/٢٦٦
breathed b.	جسم مستنشق ٩/٢٣٥
prophet's b.	جسم نبي ٥/١٩٨
corporeality.	جسمية ٢/٢٣٢
	البحر ١١/١٩٦ ، ٦/١٩٧
	البحر ٣/١٩٢
	البحر الأول ٣/١٩٢
	البحر الثانى ٤/١٩٢
beauty	الجمال ٢/٢٢٧ ، ٥/١٥٩ ، ٢/١٥٧
live coal	الجمرة ٩/٢٢٤
combination.	الجمع ١/٢٨٩ ، ٣/٢٨٦ ، ٧/٢٣٢ ، ١٤/١٥٧
whole	الجملة ١٧/٢٣٠ ، ٨/٢٢٣ ، ٥/١٧٥
whole of the liquid.	جملة السائل ١٤/٦٧
whole of the phrase.	جملة القول ١٨/٢١٠
whole of the compound.	جملة المركب ٧/١٨٦

whole of the solid matter.	الجملة اليابسة ٥/١٧٥
الجمهور ١٠/١٧	٦/٢٤ ، ١٦/٢٥ ، ١٤/٣١ ، ٩/٣٧ ، ١٦/٣٩ ، ٧/٤٣ ، ٢/٥٠ ، ٦/٧٣
majority.	٤/٧٦ ، ٤/٧٧ ، ١٣/٨١ ، ٦/٨٢ ، ٥/٩٥ ، ٥/١١٢ ، ٥/١٧١ ، ١٣/١٥٧ ، ٨/٢٧٩
majority of the skilled in the arts.	جمهور أهل الصناعة ٣/١١
majority of the people.	جمهور الناس ٣/١١
all.	جميع ١٥/٦٤
honourable, beautiful.	الجليل ٩/٤٣ ، ١١/١١٠ ، ١٨/١١٤ ، ٣/١٢٨ ، ١/١٦٧ ، ١٥/٢٢٤ ، ٢/٢٢٧ ، ١/٣٢١
	الجندل الثلجى ١٠/٢٧٩
جنس ٨/٢١ ، ٣/٥٣ ، ٣/٥٥ ، ٨/٥٦ ، ١١/٥٧ ، ١/٦١ ، ٥/٦٣ ، ١/٦٤ ، ٤/٦٦ ، ٤/٦٩	
٨/٩٨ ، ١/٩٩ ، ٩/١٠٤ ، ١٠/١٠٥ ، ١٤/١٢١ ، ٤/١٢٢ ، ٦/١٥٣ ، ٧/١٥٥ ، ٥/١٦٥	
١/١٦٦ ، ٣/١٦٩ ، ١/١٧٠ ، ٣/١٧١ ، ١/١٧٢ ، ٣/١٧٣ ، ١/١٧٦ ، ١/١٧٨ ، ١/١٧٩	
١٢/١٨٠ ، ١/١٨١ ، ٣/١٨٥ ، ١/١٨٨ ، ٥/١٨٩ ، ١/١٩١ ، ٨/١٩٣ ، ٢/١٩٥ ، ٥/١٩٧	
٢/١٩٨ ، ٥/١٩٩ ، ١٠/٢٠٠ ، ١٤/٢٠١ ، ١٧/٢٠٢ ، ٣/٢٠٣ ، ٣/٢١٣ ، ٣/٢١٤ ، ٧/٢١٥	
٥/٢٢٧ ، ١٠/٢٣١ ، ٥/٢٤٣ ، ٤/٢٤٥ ، ٥/٢٤٨ ، ١٥/٢٥٢ ، ٥/٢٥٣ ، ١/٢٥٤ ، ١/٢٥٥	
٨/٢٥٦ ، ٢/٢٥٧ ، ١/٢٥٨ ، ١/٢٦٠ ، ١/٢٦١ ، ٤/٢٦٥ ، ١٠/٢٧٤ ، ١/٢٧٦ ، ١٤/٣٢١	
genus.	
higher g.	الجنس الأعلى ١٢/١٦٩ ، ٩/٩١
	جنس لأمر في نفسه ٥/٢٠١
	جنس إنسان ١٦/١٨٦
	جنس بحسب المشهور ٢٠/٢٤٢
remote g.	جنس بعيد ١٠/٢٤٥ ، ٢/٢٤٢
	جنس جنسى ٩/٢٠٠ ، ٤/١٨٥
real g.	جنس حقيقى ١٩/٢٤٢
particular g.	جنس خاص ٧/٢١٣
genus of the wind.	جنس الريح ١٦/١٩١
organic artificial genus	جنس صناعى آلى ١٧/٨٩
g. of the double.	جنس الضعف ٨/١٨٢
high g.	الجنس العالى ١٠/١٦٩
general g.	جنس عام ١٤/٢٦٠

g. of the number.	جنس للعدد ١٣/٢٠٣
g. of knowledge.	جنس العلم ١٦/١٨١
g. of virtue.	جنس الفضيلة ١١/١٤٦
	جنس الفعل ٧/١٩١٠٣/١٨٤
	جنس في المشهور ١٣/٢٠٣
proimate g.	جنس قريب ٣/٢٥٤٠٤/٢٤٦٠١٥/٢٤٥٠١/٢٤٢٠١٠/١٦٩
	جنس لا يختلف ٩/١٩٦
	جنس ليس جنسا ١٣/٢٠٠
relative g.	جنس مضايف ٩/١٨٢
	جنس معلوم ١٣/٢١٤
	جنس للقولات ١٧/١٩٨
	جنس للملكة ٤/١٨٤٠١٥/١٨٠
	جنس النصف ١٠/١٨٠
	جنس واحد ٧/١٨٠
	الجنس ومضاهه ١٠/١٨٢
	جنسين ١٢/٢٠١٠١/١٨٥
	جنسين عالين ٢/١٩٩
	جهة الذات ١٣/٢٦٥
	جنسين قريبين ٣/٢٠١
	جنسين متباينين ٨/٢٤٤
	جنسين متضادين ١٥/١٩٩
	الجنسية ٥/٢٠١٠١/١٠٥
	جنسية الأمور ١١/٢٠٣
contention	الجهاد ٣٣٠٢٠١٢/٢٨٨

contentious arguments

المحاورات) الجهادية ٨/٣٢١  
الجهالة ١٥/٢٥٠  
الجهد ١١/٣٨

ignorance.

جهل ٩/١١ ، ٨/١٣٠ ، ١/١٥٩ ، ١٠/٢٧٦ ، ٦/٢٨٩ ، ١/٣٢٤  
الجهل المضاد ١٨/٢١١

according to the relation

جهة أخرى ١٦/٢١٣  
جهة الإضافة ١٤/٢٦٥  
جهة الإضافة الحقيقية ١/٢٦٦

according to the truth

جهة تعريف ١٦/٢١٣  
جهة جزئه ٧/٢٢٥

جهة الحقيقة ٨/٣١٤  
جهة الذات ١٣/٢٦٥  
جهة الشركة ١٢/١٦٦  
جهة العلمية ١٣/١٨٦  
جهة الفعل ٥/٣٢٠  
جهة القائل ١٦/٢١٣  
جهة القدرة ٥/٣٢٠  
جهة القوة ١٤/٤٧٧  
جهة المادة ٨/٤٤  
جهة المخصوص ٥/٢١٠

answer.

جهة المعادلة ١/٢٢٧  
جهة معنى أعم ١٥/٢٢٣  
الجواب ٩/٣٠١ ، ٤/٢٥٩  
جوامع ١١/٤٨

substances.

جواهر ١٣/٦٩ ، ٦/٩١ ، ٧/١٧٤ ، ١٠/٢١١ ، ١٣/٢٦١ ، ١١/٢٦٢

goodness.

الجودة ٤/٢٤١ ، ٨/٢١٧ ، ٤/٢١٤ ، ١٠/٢٠٧



	جودة البنية	١٣/١٣٢
	جودة الرسم	٤/٢١٤
	جودة الفهم	١١/١٠٣
	الجودة والرداءة	٧/٢١٠
injustice.	الجور	٥/٢٨٥ ، ٥/٢٢٦ ، ١١/١٣٨ ، ٥/١٠٧
	الجوهر	٧/٥٧ ، ١٣/٦٠ ، ١٦/٦٣ ، ١٧/٦٩ ، ٣/٧٠ ، ٩/٨٧ ، ١٨/٩٢ ، ١٤/١١٧
		٨/١٥٣ ، ١٧/١٩٦ ، ١٢/٢١٠ ، ٩/٢١١ ، ٣/٢٢٤ ، ١٣/٢٤٣ ، ٢/٢٦١ ، ٢/٢٦٢
substance.		٧/٢٨٩ ، ٢/٢٧٢ ، ٨/٢٦٣
	جوهر الوضع	٤/١٠٣
substantial, essential.	جوهرى	١٥/٢٦١
	الجوهرية	١٠/١٤٩
good.	جيد	١٢/٢٦٥ ، ٤/٢٦٩ ، ١٤/٢٧٩ ، ٢/٢٨٩
	جيد البخت	١/١٢٧
natural ability	جيد الطبع	٤/٣٣٥
stout-souled	جيد النفس	١١/١٢٦
	( ح )	
	الحاد :	١/٢٤٣ ، ٨/٢٦٥ ، ١١/٢٦٦ ، ٣/٢٦٧ ، ٣/٢٧١ ، ٥/٢٧٢ ، ٥/٢٧٣ ، ١٣/٢٧٥
definer.	حاد الزاوية	٩/٦١
acute angle.	الحاد ( فى الصوت )	٦/٨٥
sharp.	الحاذق	٨/٢٨٢
skilled.	الحار :	٥/٨٤ ، ٦/٢٠٨ ، ١٦/٢٢٤ ، ٢/٢٥٢ ، ١٧/٢٩٤ ، ٢/٢٩٥ ، ٧/٣٠٥
hot.	الحارة	٧/١٤٠ ، ٣/٢٢٣
	حساسة	١٥/٨٥
	( الصنعة ) الحاصلة	٢٠/٢٤٢
maintainer.	حافظ	١٥/٢٥
maintainer of a thesis.	حافظ وضع	١٢/٢٥
maintaining medical things.	( الأمور الصحية ) الحافظة	٢/١١٧
maintaining causes.	( الأسباب ) الحافظة	١٨/٢٦٧

defender of the law.	حافضة السنن ١٦/٢٨٢
state.	الحال ١٠/١٤٠ ، ٣/١٤٢ ، ٣/١٤٤ ، ٣/١٥٣ ، ٧/١٧٦ ، ١٣/٢٢٠ ، ٥/٢٥٢
state of the preferability.	١٦/٢٦٦
of the physician.	حال الإيثار ٧/١٦١
of the practitioner.	حال الطبيب ١٦/٢٢٩
states.	حال المراتض ١٦/٢٢٩
recommender.	الحالات ٩/٢٧٥
	الحامد ١٦٧٣
	حامل (الفضيلة) ١٥/١٥٣
straying from the way.	الحايد ٨/٣٣٦
weak fire.	الحباحب (نار) ١١/٢٦٩
dialectic argumentation.	بحجاج الجدل ١١/٨١
arguments.	البحجج ٧/١٤ ، ١٢/٤٨ ، ٣/٣٣٥
destructive arg.	بحجج الإبطال ٥/٣٣٥
constructive arg.	بحجج الاثبات ٥/٣٣٥
accepted arg.	البحجج المقبولة ٨/١٤
white stone.	الحجر الأبيض ١٠/٢٧٩
argument.	الجمعة ٤/٢١ ، ١٣/٢٦ ، ١٢/٢٧ ، ١٥/٢٨ ، ٨/٣١ ، ١٥/٤٨ ، ٦/٨١ ، ٢/١١٦ ، ١١/٣١٨ ، ١٣/٣١٧ ، ٥/٣١٣ ، ٣/٣١٢ ، ٤/٢٣٤ ، ١٠/١٢٣
deductive arg.	جمعة استقرائية ٣/٢٥
dialectic arg.	جمعة جدلية ٨/٣٠ ، ٣/٢٥
questioning arg.	الجمعة السائلية ٩/٣٠
sylogistic arg.	جمعة قياسية ٣/٢٥
affirmative arg.	الجمعة الموجبة ١٤/٢٦
way of the argument.	(عهدة) الجمعة ٣/٣١٢

الحد ، ٣/٥٣ ، ١٦/٥٤ ، ١٤/٥٥ ، ١/٥٦ ، ١١/٥٧ ، ٦/٦٢ ، ١٣/٦٣ ، ١/٦٤ ،  
٤/٦٦ ، ٤/٦٩ ، ١٢/٨٤ ، ١٣/٨٥ ، ٢/١٠٤ ، ١٦/١٠٥ ، ١١/١٠٦ ، ٣/١١٠ ،  
١/١١١ ، ١٠/١٢٣ ، ٨/١٣٦ ، ٥/١٦٥ ، ١/١٧٤ ، ١/٢١٤ ، ٧/٢١٥ ، ١١/٢٣١ ،  
١٣/٢٣٧ ، ٧/٢٤١ ، ٧/٣٤٢ ، ١/٢٤٣ ، ٣/٢٤٤ ، ٥/٢٤٥ ، ١/٢٤٧ ، ٢/٢٤٩ ،  
٧/٢٥٢ ، ٢/٢٦٦ ، ١٠/٢٦٧ ، ١١/٢٦٨ ، ٥/٢٦٩ ، ٥/٢٧٢ ، ٣/٢٧٦ ، ٤/٢٧٧ ،  
٨/٢٧٨ ، ١/٢٨١ ، ٤/٢٨٤ ، ١٧/٢٨٩ ، ١٧/٢٩٣ ، ٣/٢٩٧ ،  
definition.

middle term.

حد أوسط ١٤/٣٠٥  
حد برهاني ٦٠/٢٩٠  
حد البصر ١٣/٢٥٠  
حد تام ١٣/٦٨  
حد التعبير ١٦/٢٥٧  
حد جزئيته ١٢/٣٨  
حد الجزئين ١٥/٥٨  
حد الجملة ١٥/٥٨  
حد الجنس ٣/٢١٣ ، ٨/١٧٤  
حد حقيقى ٢/٢٥٠ ، ٩/١٦٥  
حد الضد ٦/٢٤٥  
حد العدد الفرد ٩/٢٨٠  
حد العرض ١٤/١٦٦  
حد غير حقيقى ٩/١٦٥  
حد الفردية ٢/١٧٤  
حد الفصل ١٦/٥٦  
حد ما ٥/١٦٧  
حد المثلث ٣/٢٠٩  
الحد المطلق ٦/٥٨  
الحد الموجب ١٧/٢٣  
حد النوع ١٢/١٦٩

- حد النور ١٨/٢٤٣  
حد واحد ٧/٢١٢  
حد النفس ١/٢٤٦  
intuition. الحدس ٨/٣٠٤ ، ١٦/٤٨  
sharpness. الحدة ٩/٨٥  
حدود ٦/١٩٤ ، ٦/١٦٥ ، ٩/١١٩ ، ١٦/١٠٤ ، ٧/٩٨ ، ١٢/٩٦ ، ٤/٩٣ ، ١٥/٨٨  
، ٥/٢٥٠ ، ١٧/٢٤٢ ، ٢/٢٤١ ، ١٦/٢٣١ ، ١٦/٢٢٤ ، ٨/٢١٧ ، ١١/٢١١ ، ٢/١٩٥  
definitions. ٥/٣١٧ ، ٣/٢٨٩ ، ٣/٢٨٤ ، ١٧/٢٨٠ ، ٣/٢٧١ ، ١٠/٢٦٨ ، ١٥/٢٦٧  
حدود الأصول والمبادئ ٦/٣٣٥  
الحدود الجدلية ١٧/٢٤٢  
الحدود المشهورة ١٢/١٢٣  
حدود حقيقية ١٧/٢٨٠  
iron. الحديد ١٧/١٩١ ، ٥/٨٦  
الحدين ١١/٢٤٣  
heat. الحرارة ١/٢٤٨ ، ١٦/١٩٩  
letter. الحرف (صوت مقطوع) ١٥/١٩٧ ، ٥/١٩٣ ، ١٧/١٩١  
الحركة ١٤/٢٤٣ ، ١٣/٢٣٢ ، ١٣/٢١٨ ، ١٣/٢٠٨ ، ٥/١٩٢ ، ٨/١٧٥ ، ٧/١٤٠  
movement. ١٤/٣٣١ ، ١٦/٣٢٦ ، ٥/٢٧٤ ، ٨/٢٥٧ ، ١٧/٢٥٢ ، ١٠/٢٤٧  
الحركة بالارادة ١٣/٢١٨  
حركة تعذية ١٢/٢٧٧  
حركة جسمانية ٤/١٨٤  
الحركة جنس اللذة ١٣/١٦٧  
حركة طبيعية ٨/١٢٨  
الحركة فعل ٤/١٨٣  
حركة الكواكب ١٥/٢٨١  
الحركة المكانية ١٤/٢٤٣ ، ٣/٢١٠

الحسن ٩/٥٠ ، ١٨/٩٢ ، ٣/٩٣ ، ٢/١٣٣ ، ١/١٣٤ ، ٢/١٤٢ ، ١١/١٨٢ ، ٤/١٨٣ ،  
٥/١٨٤ ، ٧/١٨٥ ، ١١/٢١٣ ، ١١/٢٢٦ ، ١٣/٢٣٣ ، ١/٢٦٧ ، ٤/٢٧١ ، ١٤/٢٧٥ ،  
٢/٣٢٦  
sensation.

الحسن الحيواني ٦/١٨٥

الحساس ٩/٩١ ، ١٣/٢٧٧

according to the fenus.

حسب الجنس ٦/٢٢٤

according to the species.

حسب النوع ٦/٢٢٤

good.

الحسن ٤/٢٧١

الحسن البناء ٥/٣٩

hopeful.

حسن الرجاء ١٦/١٢٦

حسن الظن ١٠/٢٩

modesty.

الحشمة ١٥/٣٩ ، ١٥/٣٥

extension is a stretch between two ends ٩/٢٥٥ (الامتداد حشو ما بين الطرفين)

extra, addition.

الحشو ٨/٣٣٢ ، ١٣/٣٠٤ ، ٣/٢٦٨ ، ٨/٢٦٨ ، ٩/٢٥٥

distributiveness.

الحصر ٨/١٤٤ ، ٥/١١٨

الحصر الكلي ٤/٢٠٠

wise.

الحصفاء (جمع حصيف) ١٤/١٥٧

preservation.

الحفظ ٩/٣٣٥

الحق ٦/٩ ، ١/١٢ ، ٣/١٥ ، ١٢/١٦ ، ٢/١٩ ، ١١/٣٤ ، ١٠/٣٥ ، ٣/٣٩ ، ١٦/٤٠ ،

١/٤١ ، ٦/٤٣ ، ٣/٤٧ ، ٩/٤٩ ، ١٠/٥٣ ، ٢/٥٤ ، ١/٦٠ ، ٢/٧٣ ، ١٥/٧٧ ، ٢/٨٦ ،

١٦/٩٥ ، ٥/٩٧ ، ١/٩٨ ، ١/١٢٢ ، ٧/١٣١ ، ٢/١٣٤ ، ١٤/١٣٨ ، ٤/١٤٢ ، ١١/١٥٣ ،

٤/١٦٧ ، ٣/١٧٨ ، ٧/١٧٩ ، ٣/١٨١ ، ٢/١٨٢ ، ٣/١٩٦ ، ٣/١٩٦ ، ١/٢٠٢ ، ١١/٢٠٣ ،

truth, true.

١٤/٣٣١ ، ١٦/٣٢١ ، ٢/٣١٥

”نفس“ الحق ٧/٩

الحق الصريح ١٢/٣٤

حق مطلق ١١/٣٤

true propositions.

الحقات ١٢/٣٥

حقائق ١٠/٢٦٢  
حقيات أوليات ٤/١٠٩  
الحقيقة ( بالحقيقة — على الحقيقة — في الحقيقة ) ١٠/١٤١ ، ١٤/٤٦ ، ٨/٣٩ ، ١/٢٤ ،  
١٣/١٤٩ ، ١١/١٦٨ ، ٩/١٩٣ ، ٤/١٧٦ ، ١١/١٩١ ، ٣/٢٠٣ ، ٦/٢٣٣ ، ١/٢٣٧ ،  
reality,in reality. ١١/٢٦٥ ، ٤/٢٤٤ ، ١٥/٢٤٢

الحقيقة الالهية ٤/١٧٦  
حقيقة الجنسى ٧/١٦٧  
حقيقة الماهية ٧/٢٤٢  
حقيقة النوع ٧/١٦٧  
حقيقى ٧/٢٣٦ ، ٤/٢٣٢  
( خاصة ) حقيقية ٤/٢٣١  
( الصورة ) الحقيقية ١٥/٢٧٤

حكم ٥٠/١٢٠ ، ٣/١١٥ ، ٩/١١٤ ، ٧/١١٣ ، ٣/١٠٨ ، ٣/٩٨ ، ٢/٩٧ ، ٢/٩١ ، ٨/٤٢ ،  
٣/٣٣٦ ، ٦/٢٥٨ ، ١٣/١٤٩ ، ١٢/١٤٨ ، ١/١٣٩ ، ١/١٣٦ ، ١٥/١٢٦ ، ٢/١٢٥  
judgment.

حكم الاحسان ٢/٤١  
حكم الاساءه ٢/٤١  
حكم الاستقراء ١٩/٣٣٥  
حكم الاستقراء التام ١١/١٠٨  
حكم اعتقادى ١٠/٧٦  
حكم التجربة ١١/١٠٨  
حكم الجدل ١٢/٢٠٣  
حكم الجزئى ١٨/١٢١  
حكم عام ١٨/٨٣  
حكم عملى ١٠/٧٦  
حكم الفاعل ٨/٢٣٦  
حكم كلى ١٨/١٢١ ، ١٠/١١٣ ، ٤/١١٢ ، ٢/١٠٩  
حكم كلية ١٥/٤٠  
حكم متواطىء ٩/١١٩  
حكم مشهور ١٩/١٨١ ، ١٣/١٤٢ ، ١١/٤٥ ، ٤/٣٨

	حكم المطلوب ١٣/٣٠٨
	حكم المعنى ١/٩٦
	حكم منفرد ٢/٣٨
	حكم المنفعل ١٨/٢٣٦
	حكم موضع واحد ١٨/١٩٢
	حكم واجب ٧/٤١
the wise	الحكماء ١١/٧٨ ، ٣/٤٥ ، ٩/٤٣
wisdom.	الحكمة ١/١٦٠ ، ٧/١٥١ ، ١٥/١٤٦ ، ١٣/١٣٦ ، ١١/١٣٥
	الحكمة مع الشجاعة ٣/١٥١
	الحكمة مع العفة ٤/١٥١
wise man.	حكيم ١٢/١٣٦
self-control.	الحلم ٨/١٨٤
sweet.	الحلو ١٤/١٤٠ ، ١٤/١٢٠
praise.	الحمد ٣/٣١٦ ، ٣/٨٢ ، ٩/٣٧ ، ٣/٣٩ ، ٩/٣٧
predication.	الحمل ٦/٢٩٤ ، ١٢/٢٨٤ ، ٦/٢٥٦ ، ٦/٢٤٢ ، ١٧/١٧١ ، ٣/١٦٨ ، ٣/١١٩ ، ١٢/١١٧
	الحمل الاول ١٣/١١٧
	الحمل الثاني ١٣/١١٧
	حمل أولى ٣/١١٨
	حمل بالذات ١٢/١١٧
	حمل بالعرض ٩/١١٨ ، ١٤/١١٧
	حمل الجوهر ١٤/١١٧
	حمل الحد ١٢/٢٨٤
	حمل الخاصة ٤/٢١٦
	حمل ذاتي ١٣/١١٨ ، ١٥/١١٧
	حمل متحقق ٤/٢٣٥
	حمل مساوي ٣/١١٨

	حمل نوع ٩/٥٤
	حمل واحد ٤/١١٩
wheat	الحنطة ٥/١٧٥
animal	حي ٣/٢٤٧ ، ١٢/٢٤٦
mortal rational animal	الحي الناطق المائت ٦/٦٠
life	الحياه ٤/١٨٥ ، ١٥/٣٩
shyness	الحياء ٦/٢٧٧ ، ١٢/١٧٦
	الحياة الأزلية ٦/١٩٠
	الحياة الخسيسة ١٦/١٤٥
	الحياة الواحدة ١٠/١٩٠
deviation	الحيد ٨/٣٣٦
dilemma	حيرة ١٥/٢٧
useful devices	الحيل النافعة ١١/٣٠٨
device	حيلة ١٥/٣٠٤ ، ١٦/٣١
	الحيوان ٩/١٧١ ، ١٦/١٨٦ ، ٤/١٨٧ ، ١٨/١٩٦ ، ٨/١٩٧ ، ١٢/٢٠٩ ، ١٢/٢١٢ ، ٧/٢١٤ ، ١٥/٢١٤
	٢/٢١٧ ، ١٤/٢١٨ ، ١٣/٢٢٣ ، ٢/٢٢٥ ، ٦/٢٢٧ ، ٥/٢٣١ ، ١٢/٢٣٣ ، ٤/٢٣٦ ، ٤/٢٤٦ ، ١٤/٢٤٦
	١٢/٢٤٧ ، ٨/٢٤٨ ، ٩/٢٥٤ ، ١٩/٢٥٩ ، ٨/٢٦٠ ، ١/٢٦٢ ، ٤/٢٦٦ ، ٤/٢٧٦ ، ٦/٢٧٧ ، ٤/٢٧٧
animal	٩/٢٧٨ ، ٣/٢٨٩ ، ١٥/٢٩٤
	حيوان الجنسي ٤/٢٦٠
	الحيوان السمج ٩/٨٥
pedestrian animal	الحيوان المشي ٤/٣١٣
mortal animal	الحيوان المائت ٥/٨٧
	الحيوان المحصل ٥/١٩٧
	الحيوان المطلق ١/٣١٣
	الحيوان المعقول ٧/٢٢٧
rational animal	حيوان ناطق ٧/٢٨٤ ، ٥/٨٧



animality

الحيوانية ٢/١٩٧

animal: soul

(النفس) الحيوانية ٥/١٨٥

(خ)

external

الخارج ٢/٢٣٧

خارج عن الحقيقة ١٣/١٨٤

particular

الخاص ١٦/٢٧٩ ، ١٢/٢٦٤ ، ١/٢٠٣

خاصة ١٤/٢١١ ، ٦/٢١٠ ، ٢/٢٠٩ ، ١/٢٠٨ ، ٢/٢٠٧ ، ١١/١٠٦ ، ٤/٦٩ ، ١٥/٦١ ، ٥/٣٠

١٤/٢٢٠ ، ٤/٢١٩ ، ٥/٢١٨ ، ١/٢١٧ ، ٢/٢١٦ ، ٧/٢١٥ ، ٨/٢١٤ ، ١١/٢١٣ ، ١/٢١٢

٢ ١٣٢ ، ٢/٢٣١ ، ٢/٢٣٠ ، ١/٢٢٩ ، ١/٢٢٨ ، ١/٢٢٧ ، ٢/٢٢٦ ، ١/٢٢٥ ، ١٠/٢٢٤

١٢/٢٨٤ ، ١/٢٧٢ ، ٢/٢٤٩ ، ٧/٢٤٣ ، ٥/٢٤٢ ، ٢/٢٣٧ ، ٦/٢٣٥ ، ١/٢٣٤ ، ١١/٢٣٣

property

١/٢٨٩

خاصة أحد الأمرين ٧/٢٧٨

خاصة الأرض ٨/٢١٠

خاصة لاسم ١٢/٢١٧

خاصة الانسان ٢/٢٢٨ ، ١/٢١٧

خاصة للأولى ٣/٢٣٠

خاصة البشرية ١٥/٢٢٤

خاصة التصريف ١٦/٢٢٧

خاصة حقيقية ٤/٢٣١

خاصة الجمال ٢/٢٢٧

خاصة الجور ٥/٢٢٦

خاصة جيدة ٦/٢٣١

خاصة الخاصة ١٧/٢١٨ ، ٣/٢١٧ ، ١٦/٦١

الخاصة الدائمة المتساوية ٨/٢٠٧

خاصة السطح ١/٢٣٤ ، ١٢/٢٢٢

خاصة السمع ١١/٢٢٦

- ٣/٢٢٧ خاصة للشئ  
١٠/٢٢٦ خاصة للصمم  
٣/٢٢٦ خاصة الضد  
٨/٢٢٦ خاصة الضعف  
٢/٢٢٩ خاصة الطيب  
٧/٢٢١ خاصة العالم  
٢/٢٢٧ خاصة العدالة  
٤٢/٢٦ خاصة العدل  
١٤/٢٢٧ خاصة العفة  
خاصة العلم ١/٢٢٢ ، ١/٢٢١ ، ٨/٢١٦ ، ٢/٢١٢  
٧/٢١٧ خاصة غير دائمة  
٨/٢١٨ خاصة الفحش  
٥/٢٠٧ خاصة الفردية  
١٤/٢٢٧ خاصة للفهم  
٧/٢٠٧ خاصة بالقياس  
٦/٢٢١ خاصة الكلية  
١٥/٢٢٤ خاصة اللائق  
١٤/٢٠٨ خاصة لمنساوى الزوايا  
٦/٢٢٧ خاصة المائتات  
١٦/٢٢٤ خاصة المحدود  
١/٢٢١ خاصة مجولة  
١٢/٢١٢ خاصة للخصوص  
١١/٢٢٩ خاصة المرناض  
١٠/٢٠٩ ، ٥/٢٠٧ خاصة مركبة  
٣/٢٣١ ، ٥/٥٧ خاصة مساوية  
١/٢٣٤ خاصة مشتركة  
٨/٢٢٨ خاصة المشتق

خاصة المصدر ٨/٢٢٨

خاصة المصروف ١٥/٢٢٧

خاصة المطلوب ٦٩/٢١٧

خاصة لمعنيين متباينين ٥/٢١٨

خاصة مفردة ٥/٢٠٧ ، ٨/٦٢

خاصة مقيدة ١١/٢٢٤

خاصة الملائكة ٨/٢٢٧

خاصة ملكة ١٦/٢٢٠

خاصة الموصوف ١٥/٢١٧

خاصة الموصوفين ٦/٢١٦

خاصة النار ٨/٢١٠

خاصة الناطق ٩/٢٢٨

خاصة النطق ١٠/٢٢٨

خاصة واحدة ٥/٢١٢

قائل) الخاصة ١٦/٢١٣

الخاصيات ١٥/٨٨

الخاصية ١٣/٨٥ ، ١/٧٠ ، ٤/٦٦ ، ٢/٦٤ ، ٣/٦٢ ، ٢/٦١ ، ١١/٥٧ ، ٣/٥٣

characteristic

١٢/٢٠٩ ، ١/١٠٥ ، ٢/١٠٤

خاصية الاستحياء ٨/٨١٨

خاصية مناقضة ١٦/٣١

الخاطر ٩/١٢٥ ، ١٦/٤٨

قوى الخاطر ٩/١٢٥ ، ١٦/٤٨

خالف المشهور ٣/١٩٦

modesty, shyness

النجمل ٤/٢١٩ ، ١٥/٣٩

النجمل بالطبع ٧/٢١٩

base, low

خسيس ٧/٣٢٨

wood

خشب ٤/٢٨٥ ، ١٥/٢١

good condition	١٠/٢٢٩	الخصب
٢/٣٠٣ ٢/٢٠١ ٨/١١٦ ٢/٩٨ ١٦/٩٧ ٩/٩٦ ٢/٣١ ٦/٢٩		خصم
opponent	١/٣٠٧	
resisting opponent	٦/٢٩	خصم مقاوم
	١/٢٧٥ ٩/٢٤٦	الخصوص
	٢/٢٤٥	خصوصية
opponents	٩/١٧	خصوم
line	١٤/٢٨٦ ٨/٢٨٠ ١/٢٥٧ ٦/٢٥٦ ١/٢٥٥ ١٤/٢٥٤ ١٣/٢٤٩	الخط
finite line	٦/٢٧٨	الخط المتناهي
straight line	٢/٢٧٩ ١١/٢٧٨	الخط المستقيم
infinite st. line.	١/٢٧٩	خط مستقيم غير متناهي
indivisible st. lines	١٧/١٦٨	خطوط مستقيمة غير منقسمة
	١٥/٣١٨	خطين
error	١٢/٣٣٤ ٣/٢٨٤ ٦/٢٦٧ ٢/١٢١	خطأ
discourse	٤/٧٩	خطاب
didactic discourse	٣/٣٠٢	خطاب تعليمي
special discourse	٩/١٥	خطاب مخصوص
rhetoric	١٧/٢٣ ٧/١٧ ٦/١٥	الخطابة
rhetorical	١/٢٦	خطابي
rhetorical	٣/٣٦	خطابية
importance	١٥/٢١٩	الخطب
rhetoricians	٥/٩٤	الخطباء
of little importance	١٨/٢٥٧	(قلة) الخطر
lines	١٧/١٦٨	خطوط
rhetorician	٥/٢٨٢ ٨/٥٢ ٢/٢٣ ٧/١٧	الخطيب
lightness	٨/٨٥	الخفة

hidden, concealed	٧/٢٧٩ ، ٢/٢٧٨ ، ٤/٢٧٧	الخفى
		خفى الكذب ١٦/٤٥
light		الخفيف ١٦/٢٢٤
		خفيات الشهرة ١٧/٣٢٨
		خفية ١٣/٣٠٩
		خفية بالقوة ٥/٦٧
vinegar		الخل ٦/١٧٥
vacuum	٤/٢٩٦ ، ٢/٢٨١ ، ٣/٢٣٣	الخلاء
controversy		الخلاف ١١/٩
on the contrary		بالخلاف ١٢/٣٢٥
immortality		الخلد ١٥/١٥٠
mixture		الخلط ٧/٢٦٧
paradox	٢/٣١٤ ، ١٥/٣١٣ ، ١٢/٩٦ ، ١٩/٩٦ ، ١٦/٥٩	خلف
character		خلق ١/٨٣ ، ١٧/٨٢
ethical propositions		الخلقيات ٧/١٤٠
ethical premisses		(مقدمات) خلقية ١٤/٨٢
wine		نجر ٦/١٧٥ ، ٢/١٤١
		نمود الشهوة ٩/١٤١
properties	١٦/٢٣١ ، ١١/٢٢٢ ، ٢/٢١٩ ، ٦/٢١٧ ، ٧/٢١٤ ، ١/١٧٦ ، ١٦/١٠٤	خواص
		٣/٢٣٤ ، ١٥/٢٣٣
fear		الخوف ٤/١٨٥
		الخوف الحيوانى ٤/١٨٥
		خيال ٤/٩٣
good	١٦/١٥٨ ، ١٤/١٤١ ، ١٠/١٣٨ ، ٩/١٣٦ ، ١٣/١١٠ ، ٨/٨٧ ، ١١/٨٤ ، ٦/١٧	الخير
	٨/٢٧٨ ، ١١/٢٧٤ ، ١٣/٢٧٢ ، ٨/٢٥٣ ، ١٧/٢٥٠ ، ١٢/٢١٧ ، ٦/١٧٩ ، ٦/١٦٦	
intrinsic g.		١٩/٣٢٣ ، ١٤/٣١٥
real g.		الخير بالطبع ٣/١٦١
absolute g.		الخير الحقيقى ٩/١٣٦
		الخير المطلق ٦/٢٧٥

good and pleasure	الخير واللذة ٦/١٦٦
goods	الخيرات ٤/١٥٩
two goods	الخيرين ١٢/٢٨٧
goodness	الخيرية ٨/٢٧٨ ، ٥/١٧٩ ، ١١/١٤١

(د)

relative to the category of relation	داخل في مقولة المضاف ٢/١٦٧
two interior opposite angles	(الزاويتان) الداخلتان المتقابلتان ١٣/٢٠٨
house	الدار ٤/٢٥٢
signifying, indicating	الدال ١٧/٢٨٩ ، ١٧/٢٤٤ ، ٢/٢٠٣ دال على ما هو ١٣/٥٧
indicating the essence	الدال على الماهية ١٥/٢٤٢ (غير) الدال على المعنى ١٥/١١٢ دال على الذات ٨/٢٠٢
circle	الدائرة ١٥/٤٧
permanent	الدائم ١٨/١٤٦ ، ١٧/١٤٢ (الأمور) الدائمة ٥/٣٣٢ (الخاصة) الدائمة المتساوية ٢/٢٠٧
exercise	دربة ١٥/٩٢ ، ٨/٩٣ ، ٤/٢٥٠ ، ١/٣٣٥
intellectual rank	الدرجة العقلية ١٢/٨ الدرع ٩/١٥٠
themes	الدعوى ١٠/٧٧ ، ٦/٧١ دعاوى منصوبة ٩/٧١
theme	الدعوى ١٤/١٩ ، ٣/٥٤ ، ٨/٧٧ ، ١١/٧٨ ، ٦/٩٧ ، ١٤/١٠٧ ، ١١/١٣٧ ، ٧/٣١٢
rest	الدعة ٦/٢٤٨

wheat, flour	دقيق الحنطة ٥/١٧٥
signification, designation, denoting	الدلالة ١٦/٢٨٥ ، ١١/٢٨٤ ، ١١/٢٧٧ ، ١٣/٢٧١ ، ١٧/٢٤٣ ، ١٢/٢٣٧
	دلالة الاسم ٦/١٢٦ ، ٢٠٩
	دلالة العلامة ١٤/٢٧١
	دلالة اللفظ ٢/٢١١
	دلالة المحمود ١٨/٢٤٣
	دلالة المعنى ٢/٢١١
	دلالة موجبة ١٦/٢٤٧
	دلالة واحدة ٨/٢١٢
proof	الدليل ٣/٣٢٦
rain	الدماع ٣/١٥٠
this world	الدنيا ٦/١٥١
bat	الدهن ١٩/١٧٤
medicine	دواء ٨/١٤٢
permanence	دوام ٦/١٤٤ ، ١٧/١٤٢
vicious circle	دور ١٣/١٤٦
rather than the other	دون غيره ٧/٢٦٦
rather than the other	دون الآخر ٩/١٨٨
rather than the prior	دون الأولى ١١/١٣٩
rather than another place	دون أين ١٦/٢٦١
rather than another species	دون نوع ١٦/٢٦١

(ذ)

substance	الذات — بالذات ٤٨/٢٠٩ ، ٤/٢٠٣ ، ٥/٢٠٢ ، ٥/١٨٨ ، ٤/١٨٦ ، ١٦/١٦٦ ، ١٥/٥٤
primarily and essentially	ذات الإنسان ٥/٢٢٠ ، ٢/٢٣٩ ، ٢/٢٤٢ ، ١٠/٢٤٩ ، ١٢/٢٥٠ ، ١٧/٢٥١ ، ١/٢٥٢ ، ٥/٢٦٦
	أولا وبالذات
	ذات الإنسان ٤/٢٢٠

	ذات الشيء ٧/٢١٢ ، ٢/١٨٥
	ذات متحصلة ١٣/٢٥٠
	”بحسب“ الذات ٥/١٢٦
essential	ذاتى ١٣/٦٥ ، ١٥/٥٤
	الذاتية والتقويم ٥/٦٦
good accepted opinion	الذائع المحمود ١٥/٨١ ، ١٣/٣١
	الذائعات ٨/٢٤
	الذائعة ١٦/٣٨
support, defence	الذنب ١٠/٣٢ ، ٥/٣١
means	ذرية ٣/٣٠٥
recollection	الذكر ١٥/١٨٣
blame	الذم ٥/٣٢٣ ، ٣/٣٠٤
fault	الذنب ٤/٣٢٩
mind	الذهن ٨/٣١٤ ، ٤/٢٩٤ ، ٣/١٩٧ ، ١/٨٦ ، ١٧/٧٣ ، ١٠/٠٢ ، ٦/٤٠ ، ٨/٣٩
vulgar mind	الذهن العامى ٩/١٤٨
	الذهن المشهور ٢/٨٢
	الذوائع ١/٨٢
taste	الذوق ١/٨٥

(ر)

observer	راء ٩/١٢٧
	راج ١٧/٢٤٣
	(الحافظة) والراة ٢/١١٧
head	الرأس ١/١٨٢
definer	الراسم ٦/٢١٥



	الراسمون	١١/٢٧
	الراضى	١/٣٢٩
	راعى المراعى	٩/٢٢١
opinion	رأى	١٦/١٨٩ ، ٤/٧٧ ، ١٥/٤٣ ، ١٢/٢٦ ، ١٦/٢٥ ، ١/١٧ ، ١٧/١٦
	راى غير غزيرى	٧/٢٤
	رأى لايزول	٢/٢١٢
	رأى مبتدع	١٧/٧٧
	رأى نافع	٤/١٩
quarter	الربع نصف النصف	١٢/٧٩
spring	الربيع	٦/١٥٠
rank	رتبة	٤/٢٥٠
hope	الرجاء	١٦/١٢٦
probalility	الرجحان	١١/٣٢١
the thinker .....	الرجل المستعمل للنوع فى حد الجنس	٣/٢١٣
sexapod	”ذوست أرجل“	١٧/٢٤٦
octopod	”ذو ثمان أرجل“	١٧/٢٤٦
biped	”ذو رجلين“ خاصة الرجل	٥/٢٦٠ ، ٣/٢٤٧ ، ١٢/٢٤٦ ، ٤/٢٢٣ ، ٦/٢٢٢
quadroped	”ذو أربع“	
	الرجوع	١١/٣٢١
mercy	الرحمة	١١/٧٥ ، ١٥/٣٩
badness	رداءة	٢/٢٨٩ ، ٣/٢١٦ ، ٦/٢١٠
bad structure	رداءة البنية	١٧/١٣٢
bad face	رداءة الخلقه	١٤/١٣٢
	ردية	١/٢٨٧ ، ١١/٣١٢
vice	الذيلة	١٣/٣٣١ ، ٧/٢٥٠ ، ١٥/١٧٨ ، ٥/٨٤
	رذل	٨/٣٣٤
divine message	الرسالة الالهية	١٣/١٤

٤ ٣/٢١٥ ٤ ٣/٢١٤ ٤ ٨/٢١٢ ٤ ٢/٢٠٩ ٤ ٦/٢٠٧ ٤ ١٣/١٢٣ ٤ ٣/٦٢ ٤ ٤/٣٣	رسم
description	٨/٢٧٨ ٤ ٢/٢٥٠ ٤ ٣/٢٣٧
good d.	٦/٢١٥ رسم الراسم ٤/٢١٥ رسم فاضل ٥/٢١٥ رسم ما ٨/٢١٢ رسم واحد ١٣/٩٧ رسول
moist.	١٦/٣٣١ ٤ ١٣/١٢٩ ٤ ٧/٩٨ ٤ ١٥/٨٨ الرسوم ٦/٣٠٥ ٤ ٥/٨٤ الرطب ٦/٢٤٦ رطوبات
moisture.	٥/٢٤٦ رطوبة
raise, elimination.	١٤/٢٥٩ ٤ ٦/١٧٦ الرفع ١٢/٢٨٩ رفع الجزء ٥/٢٩٦ رفع الخلاء ٨/١٧٨ رفع الطرفين ١٢/٢٨٩ رفع الكل ٧/٢٩٦ رفع الهواء
comrade, friend	٤/١١٤ الرفيق
dancing.	٩/٢٧٣ الرقص
transparent plenum.	٣/٢٣٣ (الملاء) الرفيق
calmness.	١٤/٩٨ ركود
shooting	١٧/٢٣ رماية ١٥/٢٨٨ الرمي
conjunctions.	١٧/١٨٢ الروابط
clar	١١/٨٥ روشن = صاف (لفظة فارسية)
dream, vision.	٣/١١٤ الرؤيا
deliberation.	١٣/٢٣٢ الروية

exercise	رياضة ١/٤٩
wind.	الرياح ٥/٢٧٤ ، ١١/١٩٥ ، ٤/١٩٣ ، ٣/١٩٢ ، ٤/١٩١
saliva.	الرئيل = اللعاب ١٢/٢٤٤

( ز )

right angled.	( قائم ) الزاوية ١٠/٦١
exterior angle	الزاوية الخارجة ١٣/٢٠٨
	الزائد ٨/١٨٢
jupiter	زحل ١٣/٣٧
earthquake	الزلزلة ٦/٢٧٤
time	الزمان ٤/٣٣٣ ، ٩/٢٨٨ ، ٧/٢٧٦ ، ٩/٢٦٨ ، ١٣/٢٥٢ ، ٨/٢١٣ ، ٩/١٢٤ ، ١٨/٧٩
	زمان ما ٧/٢١٣
change ment	زوال ١٠/٢٤٧
defining the pair	"تحديد" الزوج ١٨/٢٥٢
	الزوجية ٥/٢٥٣ ، ١٧/٢٥٢ ، ٧/١٧٦ ، ١٢٠/١٤٠
	الزيادات ٧/٢٦٧
	زيادة ٤/٢٧٥ ، ١٣/٢٧٤ ، ٨/٢٤٨ ، ٨/٢٤٦ ، ١/٢٣٢ ، ٢/١٦١ ، ٣/١٥٠ ، ٢/١٤٦
excess	٤/٢٧٩
	الزيادة الفصلية ٨/٢٤٦
	الزيادة المخصصة ٨/٢٤٨
	زيغ ٥/١٠٥
Zenon	زين ١٤/٣٣١ ، ٦/٣٢٦

( س )

thief	السارق ٨/١٨٧
cunning thief	السارق الملط ٨/٢٨٢
robbery, theft	السرقه ٧/١٨٧

static by itself

ساكن بذاته ٦١/٢١٨

negative

سالب ٤/١٠٥ ، ٢/٢٥١

سالب جزئي ٩/١٠٥

السالبة ٣/٢٥١

hearer

السامع ٥/٣٠٩ ، ٩/٢٣٧ ، ٩/٢٥٩

السائل ٢/٢١ ، ١٠/٢٥ ، ٢/٢٦ ، ١٥/٢٧ ، ١٠/٢٨ ، ٤/٢٩ ، ١/٣٠ ، ١٤/٣١ ، ١/٣٢ ، ٤/٣٣

٤/٣٤ ، ٩/٣٥ ، ٢/٣٦ ، ١٠/٣٧ ، ١٠/٣٨ ، ٣/٣٩ ، ١/٤٠ ، ١٠/٤١ ، ١٣/٤٢ ، ٥/٤٣

٤/٤٤ ، ١٧/٤٥ ، ٧/٤٦ ، ٦/٤٧ ، ١١/٤٨ ، ٦/٤٩ ، ٨/٥٠ ، ١٣/٥١ ، ١٣/٥٢

٤/٥٣ ، ٢/٥٤ ، ٦/٥٥ ، ٧/٥٦ ، ١٦/٥٧ ، ٦/٥٨ ، ١٧/٥٩ ، ٩/٦٠ ، ٥/٦١

questioner

٥/٣٣٦

dialectical q.

سائل جدلي ٣٣٠ ، ٨/٢٦

real dialect. q.

سائل جدلي حقيقي ١/٢٧

cause

سبب ٤/١٩٨ ، ١/١٥٥ ، ١٨/١٤١

السخرية ٣٩٤

hot

سخن ٧/٢٦٢

سخيف ٢/١٥٠

السراج ٤/١٥٦

السرقه ٧/١٨٧

joy

سرور ١١/١٢٧

السطح ٨/٢٨٠ ، ١١/٢٧٨ ، ١٤٥/٢٤٩ ، ٢/٢٣٤ ، ١٨/٢٣٣ ، ١٣/٢٢٢ ، ١٧/٢١٣

surface

١٤/٢٨٦

السطحين ١٥/٣١٨

happiness

السعادة ٨/١٥٩ ، ١٦/٨٢

ultimtmte hap.

السعادة القصوى ١٠/١٥٧

down

السفل ٣/٨٧

ship

سفينة ١٦/٤٤

stone ship	سفينة حجر ١٦/٤٤
Socrates	سقراط ٦/٣٢٧ ، ٩/٩٥
sugar	السكر ٦/١٧٥
vinegar-honey	السكنبيجين ١٤/١٣٨
rest, motionless	السكون ٩/٢٥٧ ، ١/٢٣١ ، ١٤/٢١٨
calm wind	سكون الريح ١٤/٩٨
negation	السلامة ١٥/١٥٤ ، ١١/١٥٢
	السلب ٦/٢٣٠ ، ٦/٢٧٦ ، ١/٢٥٧ ، ١٧/٢٥٦ ، ٢/٢٥٥ ، ٨/١١٣ ، ٢/١٠٨
	سلب التصريف ٤/٢٢٨
	سلب كلي ٥/١٠٥
	سلب لازم ٤/٢٥٧
	سلب مجرد ١٤/٢٥٤
	سلب مصروف ٤/٢٢٨
	سلب مطلق ١٨/٢٥٦
	سلب مقابل ٣/٢٥٧
	السلوب ١١/١٨١
sky is spherical	السماء كرية ١٠/٤٣
	سمح ٨/٣٠٩ ، ٩/٨٥
	سمحاء ١٦/١٠٩
hearing	السمع ١١/٢٢٦ ، ٤/٢٧١ ، ١٥/٨٥
age of wisdom	سن الحكمة ٩/٢٥٠
age of youth	سن الشباب ٩/٢٥٠
laws	السنن ١٦/٢٨٢
arrows	السهام ١٠/٣٢٠
bad understanding	سوء الفهم ٤/٧٦ ، ٢/٣٩
bad discourse	سوء القول ٧/٣٢٨
bad sharing	سوء المشاركة ٧/٣٢٨

bad figure	١٠/٣١٣ سوء الهيئة
question, problem	السؤال ١٠/٣١٦ ، ٨/٣٠١ ، ٧/٢٣٢ ، ١/٢٣٠ ، ١/٢٥١ ، ١٧/٢٥٠ ، ١٤/١٦١ ، ٢/١٥١
didactic q.	سؤال تعليم ١٥/٧٩
	سؤال تفويض ٤/٣٠٨
dialectical q.	سؤال جدلي ١٣/٣١ ، ١١/٣٠
	سؤال حجر ٧/٣٠٨
universal q.	سؤال كلي ١٠/٣١٥
	”سقم“ السؤال ١٥/٣٣٥
	”صحة“ السؤال ١٥/٣٣٥
sophistical contender	(معاند) سوفطائي ٧/٤٧ ، ١٠/١٦
sophistical places	(مواضع) سوفطائية ٤/٣٠٤
Sophistic Elenchi	سوفطيقا (كتاب) ١٧/٢٨٠
liquid	السيال ٩/١٩٣
Continuous flowing water	(المياه المتصلة) السيلان ٦/٦٧

(ش)

conscious thinker	الشاعر ٩/١٤٧
consciousnes, awareness	الشعور ١٥/٣٣٥ ، ١٢/١١٥
	الشعور بالمشهورات ٧/٣٧
youth	الشباب ٢/١٦٠
	الشبهة ١/١٧٥
similar	الشبيه ١٣/٣٠٨ ، ٢/١٣٨
insult	الشم ١٦/٢٥٧
	الشجاعة ١٠/٨٤ ، ١٤/١٣٦ ، ٧/١٥١ ، ٨/١٨٤ ، ٩/١٥٩ ، ٥/١٦٠ ، ٥/٢٨٤ ، ١/٢٨٥
courage	١١/٢٩٣ ، ١٠/٢٨٨
individual	الشخص ١٨/١٩٠ ، ١١/١٤٩ ، ٨/٥٦ ، ٧/٥٤
individuality	الشخصية ٨/٥٤ ، ٤/١٧

	الشدة والضعف	٢/٢٠٠						
شر	١٩/١٣٦	١/١٣٧٤	١١/١٣٨٤	٣/١٤١٤	١٦/١٥٨٤	١٠/١٨٧٤	٢/٢٥١٤	٤٨/٢٨٧٤
bad, evil	١٩/٣٢٣							
drink	الشراب	١٤/١١٩						
other causes or the remaining conditioss	العلل الاخرى أو الشرائط الباقية	١١/١٤٨						
condition of the accepted	شرط المشهور	٩/٣٤						
	الشرطيات الاستثنائية	١٧/٢٥	١٧/١٢٥					
	الشرطية	١٧/٣٥	٣/٢٩٦					
primary conditions	الشروط الأول لتحديد	٤/٢٤١						
concealed conditions	الشروط الخفية	٢/١٧٢						
in communis	الشركة	١/١٧١	١٣/٢٢٣					
wicked	شرير	٨/١٨٧						
law	بالشريعة	٢/٢٤٥						
true law	الشريعة الصحيحة	١٦/١٥٢						
unwritten law	شريعة غير مكتوبة	١٢/٣٩						
two partners	الشريكين	١٠/٣٢٨						
two evils	الشرين	١٢/٢٨٧						
badness	الشرية	٨/٢٨٧						
ray	الشعاع	١٢/٢٦٩	٣/٢٧٧					
firy flame	الشعلة الالتهابية	٨/٢٢٤						
lightning flame	الشعلة البرقية	٨/٢٢٤						
clear flame	الشعلة الصافية	٨/٢٢٤						
clear lamp flame	الشعلة الصافية المصباحية	٨/٢٢٤						
doubt	الشك	٨/١١	١٠/٢٩	٧/٧٥	١١/١٧١	٤/٢٦٧		
weak d.	شك ضعيف	٨/١١						
strong d.	شك قوى	٨/١١						
figure	شكل	٣/١٩٤	١٢/٢٠٠	٢/٢٠٩				

	شكل التصريف ٢/٢٣٧
second f.	الشكل الثاني ٧/١٠٦
third f.	الشكل الثالث ١٣/٣٢
triangular f	الشكل المثلث ١٦/٢٠٨
	الشكل الهلالي ٨/٢١٦ ، ١٤/٤٧
sun	الشمس ١٢/٢٥٢ ، ١٢/٢١٣ ، ٨/٥٦ ، ١٢/٣٧
paradox, absurdity	الشناعة ٧/٣٢١ ، ١٦/٣١٣ ، ١٦/٣١٢ ، ١٢/٢٨٠
	الشنع ١١/٣٢٣ ، ١٠/٣٢٢ ، ١/٣١٥ ، ١٥/٣١٣ ، ٦/١٣١ ، ٨/١١٦ ، ١٥/٨١ ، ٦/٧٤ ، ٢/٣٢٩
	الشنعات ٧/٣٣١ ، ٤/٣٢٤ ، ١٦/٣٢٣ ، ٨/٣٢٢
	شنته ٧/١٩٥
	شنة ٢/٣٢٢
	الشنعة المطلقة ٥/٣٢٣
	شنع ٤/٣٠٣
testimony of the authorities	شهادة الثقات ١٠/٥٠
	الشهرة ١١/١٣٧ ، ٤/١٣١ ، ٢/٤٦ ، ٧/٤٣ ، ١/٣٩ ، ٩/٣٨ ، ١٢/٣٥ ، ٣/٣٤ ، ٨/١٣
	١٨/٣٣٤ ، ٣/٣٢٩ ، ٥/٣٢٣ ، ٣/٣١٣ ، ٨/١٧٩ ، ٢/١٦٣ ، ١٤/١٤٩
general acceptance	شهرة أولى من شهرة ٢/١٩٦
	الشهرة الخارجية ١٠/١٣
	الشهرة المطلقة ٦/٧٥
	شهرة الموضع ١٥/١٧٠
appetitive faculty	( القوة ) الشهوانية ١٣/٢٢٧ ، ٧/١٨٥ ، ٨/١٣٠
appetite, desire	الشهوة ٦/٢٧٤ ، ١٦/٢٧٢ ، ٦/٢٤٧ ، ٩/١٤١ ، ١٢/١٢٠
	شهوة الانتقام ٧/٣٠٧
	شهوة الطعام ٧/٢٦٩
	شهوة الكرامة ٣/٢٧٤
	شهوة اللذة ٣/٢٧٣



	شهوة للشئ ١٧/١٢٠
	شهوة مطلقة ٥/٢٧٥
	الشئ ٩/١٢٢ ، ٥/١٢٧ ، ٨/١٣٩ ، ٥/١٤٠ ، ٣/١٤١ ، ٦/١٤٢ ، ١٤/١٤٣ ، ٥/١٦٠ ،
	٧/١٧٠ ، ٥/١٧٣ ، ١/١٧٦ ، ١٥/١٨٩ ، ٧/١٩٠ ، ٥/١٩٧ ، ٦/٢٠٢ ، ١٧/٢٠٧ ،
thing, entity	٨/٢٢٣ ، ٧/٢٣٥ ، ٧/٢٣٥ ، ٥/٢٥١ ، ٣/٢٢٧ ، ٥/٢٧٤
concealed thing	الشئ الخفى ٣/٢٧٧
general thing	الشئ العام ١٥/٢٤٦
unknown thing	الشئ المجهول ١٢/٢٠٧
absolute thing	الشئ المطلق ٨/١٩٤
dark thing	الشئ المظلم ٥/٢٧٧ ، ٢/٢٧٨
known thing	الشئ المعروف ١/٢٠٨
single thing	شئ واحد ١٢/١٨٢ ، ١٩/١٩٣ ، ١/١٩٤ ،
	” خصوصية “ الشئ ٣/٢٤٥
	” فعل “ الشئ ٥/١٤
	شيئين ٣/٢٠١
	الشيئية ٧/٢٥٩ ، ٣/٩٢

(ص)

	صاحب رأى خاص ١٥/٤٣
musician	صاحب الموسيقى ٧/٢٠٣
	صايق ١٠/١١ ، ٩/٣٤ ، ١٦/٥٠ ، ١٤/١٢٠ ، ٤/٢١٦ ، ١٢/٢٤١ ، ١/٢٧٧ ، ٨/٢٧٨ ،
true	١٥/٣٢٤ ، ٩/٣٣٢
true premisses	صايقات ٨/٣٣١
	(مقدمة) صايق ١١/٣٢٦ ، ٢/٣٣٠ ،
	صايقين ٢/٢٩٥
thirsty	الصايق ١/٨٦
ascending	الصاعد ١٣/١٦٨

- artisan ١٠/٢٤٣ ، ١٢/٢٣ ، ١٩/٢١ الصانع
- One God, One Creator ١٣/١٤ الصانع الواحد
- ١/٢٢٩ ، ٢٠/١٧٨ ، ٥/١٥٩ ، ٣/١٥٨ ، ٢/١٥٧ ، ٦/١٣٧ ، ١/٢٥ ، ٧/٢٣ الصحة  
health ٣/٣٣٤ ، ٩/٣١٣ ، ١/٢٨٣ ، ٦/٢٦٧ ، ١٨ ٢٥٣ ، ١٤/٢٤٣
- ١٠/١٥٧ صحة البدن
- ١٥ ٣٣٥ صحة السؤال
- ٤/١٥٧ صحة النبض
- ١٠/١٥٧ صحة النفس
- ٥/١٥٧ الصحة والشدة
- ١٤/٢٠٣ الصحو
- ٧/٢٦٧ الصحيح
- ٢/١١٧ الصحيحة
- truth ١٦/٢٣١ ، ١٠/٢٠٧ ، ١٢/١٣٦ ، ١١/٧١ ، ١٢/٤٥ ، ٦/٣٦ ، ١٠/١٩ الصدق
- ٤/٢٩٦ صدق الزوم
- ١/٣٩ "صعوبة" الصادق
- ١٢/٣٤ "متساوي" الصدق
- ١/٣٩ صعوبة التصديق
- ١/٣٩ صعوبة التصور
- minor premiss ٥/٤٢٧ ، ١٠/٣٠٤ ، ١٤/١٠٦ الصغرى
- ١٠/٢٧٥ الصفات
- quality ١/٢٨٠ ، ١/٢٥٧ ، ١١/٢٢٥ ، ٣/١٤٧ ، ١٣/١٤٠ ، ٥/١٢٦ الصفة
- ٤/١٨٠ صفة البياض
- ٥/١٢٦ "بحسب" الصفة
- ١٠/٣٠٩ صلف
- ١٠/٣٠٩ الصلفيون
- ١٠/٢٢٦ الصمم
- ٥/٢٩ ، ٦/٢٧ ، ١/٢٤ ، ٥/٢٣ ، ١٣/٢٢ ، ٦/٢١ ، ٩/١٧ ، ٣/١٥ ، ٩/١٢ الصناعة  
art, inquiry ١٥/٣٣٢ ، ١٤/٢٥٨ ، ١٢/٨٢ ، ٣/٣٦ ، ١٤/٣٤ ، ٧/٣٣

	الصناعة الإخبارية ١١/١٧
lower art	صناعة أحسن ٢/١٥٣
higher art	صناعة أرفع ٣/١٥٣
building art	صناعة البناء ٤/٢٧٣
	صناعة الجدل ١٤/٣٣٥ ، ١٠/٦٥ ، ١/٥٢ ، ١٣/٤٩ ، ١١/٤٨ ، ٤/٢٥
dialectical art	الصناعة الجدلية ٧/٥٠ ، ٤/٣٦ ، ١٤/٣٥ ، ٦/٣٤ ، ١٦/٢٤
low art	الصناعة الخسيسة ٥/١٤٣
art of medicine	صناعة الطب ٥/٢٥
art of first philosophy	صناعة الفلسفة الأولى ١٠/٥١
art of writing	صناعة الكتابة ١٣/٢٧٢
art of wrestling	الصناعة المصارعية ٤/٢٢
	صناعة معينة ١٧/٢٢
	الصناعة المتجة من المشهورات ١/٣٦
artisans	”أهل الصناعة“ ١١/٣٧
artificial	صناعي ٩/٢٦٦
arts	الصنائع ١/٢٤ ، ١٧/٢٣ ، ١/٢٢
scientific arts	الصنائع العلمية ١١/١٦٥
art, techné	الصنعة ١/٢٤٣ ، ٢٠/٢٤٢
class	صنف ٣/١٩٥ ، ١٠/١٧٣ ، ٨/٥٤ ، ١٤/٨
demonstrative class	الصنف البرهاني ٤/٤٣
achievement	الصنيع ١٨/١١٠
truth	الصواب ١٢/٢٧٩ ، ٢/:٢١ ، ٣/٥٧ ، ٦/٤٢ ، ١١/٣٨
	صواب الحكم ٢/١٨٢
true premisses	الصوادق ١١/٥١
sound	الصوت ١٥/١٩٧ ، ٥/١٩٣ ، ١٧/١٩١ ، ٤/٨٥
	صوتي ٥/١٩٣

الصورة	٤٤ / ١٢ / ٥٣ / ٦ / ١٤٩ / ١٠ / ٢٠٢ / ١٣ / ٢٢٢ / ٨ / ٢٢٣ / ٦ / ٢٢٤ / ١
form	١٦ / ٢٧٤ / ٢١ / ٢٣١
human form	٣ / ٢٣١ / ٨ / ٢٢٢
real form	١٥ / ٢٧٤
sylogistic form	٦ / ٤٤
concluding form	١٤ / ٣٢٩
universal form	١٤ / ٥٦
platonian ideal form	١٥ / ٢٧٦
Separate form	١٢ / ١٢٩
becoming	٧ / ٢٦٢ / ١٥ / ١٣٩

(ض)

laughing	٦ / ٣٣٤
ضحك	١٤ / ٢١٤ / ١ / ٢١٥ / ١٤ / ٢١٧ / ٢ / ٢١٨ / ٤ / ٢١٩ / ٢ / ٢٢٠ / ٢ / ٢٢١ / ٢ / ٢٨٥
”ذو“ الضحك	١٧ / ٢١٤
harmful	١٠ / ٨
self-control	١١ / ٢٠١ / ١١ / ١٨٤
worry	٣ / ٣١٠
الضد	٣ / ٣٨ / ١٨ / ٩٢ / ٧ / ١٢٨ / ٣ / ١٣٠ / ١ / ١٣١ / ١٤ / ١٦١ / ١٧ / ١٧٠ / ١٠ / ١٧٦
contrary	١٤ / ١٩٩ / ٣ / ٢٢٦ / ٦ / ٢٢٧ / ٤ / ٢٣٣ / ٥ / ٢٤٥ / ٣ / ٢٧٦ / ٤ / ٢٨٩ / ١٢ / ٣١٨
ضد لاعدم	١ / ١٨
الضدين	٦ / ٢٢٦ / ١٥ / ٢٥
الضرب الأول	٤ / ١٢٣
concluding mood	٣ / ٢٧
harm	٨ / ١١٠

moods	٤/٣١٢ ، ١٥/٣٠٤ ، ١١/٣٠٣ ، ١٠/٣٠٢ ، ٤/٢٦٢	الضروب
necessary		١/٨ الضروري
double	٨/٢٢٦ ، ١٣/١٨٣ ، ٦/١٧٢	الضعف
weakness		٣/٢٦٧ ضعف
		١/٢٦٧ ضعف الحس
weak		١/٢٧٢ ضعيف
		١١/٣٢٧ ضعيف الملكة
side		٥/٣٣٤ الضلع
light		٣/٢٧٠ الضوء

(ط)

casual	٥/١٤٧ ، ٨/١١٠	الطارئ
		١٢/٢٤٧ الطاعن
floating body		٦/٢٢٤ "الجسم" الطافي
medicine	٣/٣٣٤ ، ١٥/٣٣٢ ، ٨/٢٨١ ، ١/١١٧ ، ١٢/٨٢ ، ٥/٢٥ ، ١٧/٢٣	الطب
physician	١١/٢٨٨ ، ٦/٢٨٢ ، ١٨/٢٥٣ ، ١/٢٢٩ ، ٢/٥٢ ، ١/٢٥ ، ١٦/٢٢	الطبيب
skilled p.		٧/٢٨٢ الطبيب الماهر
nature	٦/٢٥١ ، ٤/٢٤٩ ، ١٢/٢٣٥ ، ١١/٢٣٢ ، ٦/٢٣١ ، ٤/٢١٧ ، ٣/٨٣	الطبائع
		٧/٢٤٩ طبائع المحدود
		١٠/١٤ الطبائع
		٨/٣٠٩ طبائع الجدليين
	١/٢٤٨ ، ٢/٢٢٤ ، ٤/٢٢٣ ، ٥/٢٢٢ ، ٨/٢١٩	الطبيع
by nature	٧/٢٢٢ ، ٩/٢١٠ ، ٨/١٦١ ، ٤/١٦٠ ، ١٥/١٥٥	بالطبع
		٣/١٦١ بالطبع آثر
		٤/٣٣٥ "جيد" الطبيع
		٣/١٦١ "الخير" بالطبع
		٤/١١٩ طبقة

nature

- الطبيعة ٦/٩ ، ١/٢٣ ، ٤/١٧٦ ، ١٧/١٨٦ ، ١/٢٥٦  
طبيعة اتحاد النوع الحقيقي ١٤/١٩٤  
طبيعة أنواع الجنس ٢/١٨٠  
طبيعة الجنس ١٣/١٩٠ ، ١٧/١٩٦ ، ١١/٢٠٠ ، ١٨/٢٥٤ ، ٤/٢٦٠  
طبيعة الجنس محصلة ١٦/١٩٦  
الطبيعة الجنسية ٢/١٠٥  
طبيعة الحس ١٧/١٩٦  
طبيعة الطول ١٦/٢٥٤  
طبيعة العرض ١٦/٢٥٤  
طبيعة الفصل ١٢/٢٦٠  
طبيعة الفضيلة ٧/٢٠٠  
طبيعة القوة ١٦/١٨٧  
طبيعة ما ١٦/١٩٦  
طبيعة المادة ١٦/١٩٠  
طبيعة المحدود ١/٢٧٠  
طبيعة المحمول ٥/١١٨  
طبيعة مركبة ١٢/١٩٤  
طبيعة مشتركة ١٣/١٩٤  
طبيعة المعنى المشترك ١/١٨٩  
طبيعة مفردة قائمة ٤/٢٥٥  
طبيعة موضوعية ٩/١٩٤  
طبيعة النار ١٢/٢٠٨  
طبيعة النوع ١/٢٥٥  
طبيعة نوعية ٢/١٩٤  
”بحسب“ الطبيعة ٨/٩  
”مجرى“ الطبيعة ١١/١٣٥  
الطبيعي ٢/٨٣

term, limit

- طرف ١٦/٣١٩  
الطرف الثاني ٦/٣٠٨  
طرف الحد ٧/٣١٧  
طرف مقابل ٦/٣١٧  
طرف تقيضة ١٧/١١  
طرفا التقيضين المشهورين ٨/١٩٥  
الطرفان ٥/٣١٨ ، ١٠/٢٥٥ ، ٧/١٣٢  
طرفي التقيض ١٧/١١ ، ١١/٤١ ، ١٠/٥٣ ، ٤/٧٢ ، ٦/٧٣ ، ١٦/٧٨ ، ٨/١٣٩  
١٤/٣٢٠ ، ١٦/٣١٩ ، ٧/٣١٥ ، ١٠/٣٠٨

dialectical methods

method, way, means

- طرق جدلية ٤/٣١٢  
طريق ٢/٢٢٧ ، ١٢/٢٢١ ، ١١/١٧٩  
طريق الإنسانية ٢/٢٨٨  
الطريق الأولى ٨/٢٩٤  
الطريق التليمي ١٣/١٤  
طريق الجميل ١/٢٢٧  
طريق الخلف والتشجيع ١٢/٩٧  
طريق العدل ١/٢٢٧  
طريق العرض ١٢/٢٢١  
طريق الغلط ١٢/٢٢١  
طريق الماهية ١٨/٢٣٠  
طريق مقبول محمود ٩/١٧  
طريق الملكة والعدم ١٧/٨٦  
طريق النظر الحق ٦/٩٧  
طريقة امتحان المجهولات ٦/٣٩

acute taste

- الطعم الحاد ١٠/٨٩  
الطلب الأول ٧/٦٨  
الطلب الثاني ٧/١٦٩

	طلب جزئي ١٣/٣٨
	طلب جنس ٩/٦٩
	طلب خاصة ١٠/٦٩
	طلب شهوة ١٣/٣٨
	طلب العرض اللازم ١/٦٩
	طلب ما به الشيء هو ما هو ٥٨/
	طلب ما هو ١/٥٨
	طلب مناقضة ١٠/٤٠
length	الطول ١/٢٥٥ ، ١٥/٢٥٤
generic l.	الطول الجنسي ١٢/٢٥٦
formal l.	الطول الصوري ٩/٢٥٦
	طويل مدة ٦/١٥٢
	الطين ٤/٢٧٣ ، ١٢/١٩٣

(ظ)

appearance	الظاهر ٢/٢٧٥ ، ١١/٢٣٦ ، ٨/١٢١
	ظاهر الأمر ٣/١٨٩ ، ٣/١٣٩ ، ٥/١٢٥
	ظاهر المشهور ٣/١٣٢
	”بحسب“ الظاهر ١٦/٢٧٤
	”في“ الظاهر ١٠/٣٢٦ ، ٦/٢٧٥ ، ١٢/٢٧٤
	الظاهرات ٥/٣٢٩ ، ٥/٣٢٦
	ظاهر الحال ٨/٢٦٣
	ظل الأرض ٣/٢٧٤
injustice	الظلم ٦/١١٠
darkness	الظلمة ١٦/١٩٩
opinion	الظن ٧/١١ ، ٩/١٣٣ ، ١٦/١٣٧ ، ١٤/١٤٣ ، ١/١٤٤ ، ٣/١٤٩ ، ١٥/١٨٤ ، ٩/٣٣٣ ، ٣/٣٣٢ ، ٥/٣٢٣ ، ١/٢٧٢ ، ٢/٢٦٠ ، ١٦/٢١٤ ، ١٥/٢٠٠ ، ١/١٨٥



الظن جنسا للتصديق ١٣/١٨٤  
ظن الغمام ١٦/٢٠٠  
ظن نظرى ١٠/٢٧٩  
ظن واحد ١٤/١٣٧  
”بحسب“ الظن ٠٠/٢٣٣  
”حسن“ الظن ١٠/٢٩  
قوة الظن ٢/٩٠  
ظنون ٦/١٠  
ظنون صرفة ١٠/١٠  
ظنون فاسدة ٧/٣٤  
الظهور بالغلبة ١٠/٢٧

(ع)

unable عاجز ٥/٣٢٥  
”مصالح“ عاجلة ١٧/١٤٦  
just العادل ١٥٣ / ٤/٢٩٣ ، ٢/١٧٩ ،  
عادم البصر ٨/١٨١ ، ١٣/١٨٠  
عادم الحس ٨/١٨١ ، ١٣/١٨٠  
عادم الحس مطلقا ٩/١٨١ ، ١٣/١٨٠  
habit العادة ٤/٣٠٩ ، ٢/٣٠٤ ، ٩/١٩٣ ، ٨/٥١  
عارض ٩/٢٧٢ ، ٩/٢٢٢ ، ٤/١٧٠  
العالم ٣/٢٢٢ ، ١/٢٢١ ، ١٨/٢٠٣ ، ١٨/١٨٢ ، ٢/١٧٩ ، ١١/١٣٣ ، ١١/١٢١  
world ٦/٢٧٩ ، ٧/٢٧٨ ، ٧/٢٧٥ ، ١٠/٢٦٥ ، ١٩/٢٤٧  
العالم أزلى ٢/٢٨٠ ، ٩/٢٧٧ ، ٢/٢٥٩ ، ١٥/٢٤٦ ، ١/٢٤٥ ، ٩/٢٤٤ ، ٩/٢٢٧  
eternity of the world  
general عام ٢/٢٨٠ ، ٩/٢٧٧ ، ٢/٢٥٩ ، ١٥/٢٤٦ ، ١/٢٤٥ ، ٩/٢٤٤ ، ٩/٢٢٧  
عام الأحوال ١١/١٥٥  
العام الحقيقى ٦/٢٧٥

the constant	العام الدائم ١٩/١٤٦
general term	”لفظ“ عام ٢/٢٥٩
vulgar	العامه ١٣/٣٣٥ ، ١١/٧٨ ، ٥/٤١
general predicables	”المحمولات“ العامه ١٤/٢٤٥ العامى ٩/٣٣٥ العاميون ١٥/٢٨٤ ، ٦/٢٤ عائق ١٤/٢١
phrase	عبارة ١/٢٣١ ، ١/٢١٠
expressions	العبارات ٩/٢٨٤ ، ٣٠٤ العبث ١٣/٩٤ العجائب ١٤/٣٦ عجز ٧/٣١٣
impotence	العدالة ١/٨٣ ، ٤/٨٧ ، ٢/١٠٦ ، ٥/١٣٥ ، ٧/١٣٦ ، ٧/١٥٣ ، ٣/١٥٦ ، ٣/١٥٨ ٩/١٥٩ ، ٦/١٦٠ ، ٢/١٧٩ ، ١/٢٠٠ ، ٢/٢٢٧ ، ٩/٢٦٨ ، ١٦/٢٨٢ ، ٥/٢٨٤
justice	١١/٢٩٣ ، ١/٢٨٥
number	العدد ١٧/٢٧ ، ٢/١٦٩ ، ٢/١٧٣ ، ١/١٧٤ ، ٢/١٧٦ ، ١١/٢٣٧ ، ١/٢٤٦ ، ٥/٢٥٣ ، ١١/٢٩٦ ، ١٤/٢٨٦ ، ٧/٢٨٠ ، ٥/٢٥٨
pair n.	العدد الزوج ٢/٢٥٣
impair n.	العدد الفرد ٧/٢٨٠ ، ٥/١٧٤
intermediate n.	عدد وسط ١٥/٢٨٠
justice	العدل ٢/٣٩ ، ١١/٨٤ ، ٤/٨٧ ، ٥/٩٥ ، ٤/١٠٧ ، ١١/١١٠ ، ٨/١١٤ ، ٤/١٣٥ ، ١٥/٣٠٨ ، ١/٢٢٧ ، ٤/٢٢٦ ، ٤/١٥٦
justice	العدلية ١/٢٦٩
privation	العدم ١/٣١ ، ٤/١٣٣ ، ١٠/١٤٨ ، ١٠/٢٢٦ ، ٦/٢٢٧ ، ٤/٢٣٦ ، ١/٢٤٨ ، ٣/٢٥٠ ، ١١/٢٥٧ ، ٥/٢٧٣ ، ٤/٢٧٦ عدم البياض ٣/١٨٠ عدم الحركة ٨/٢٥٧

	عدم الحس ٢/١٨١ ، ١١/١٨٠
	عدم الحس المطلق ١٢/١٨٠
	عدم العمى ١٣/٢٥
	عدم مقابل ١/١٨١
	عدم مقابلة ١/١٨١ ، ١٤/١٥٤
	عدم نوع ١/١٨١ ، ٣/١٨٠
	العدم والملكة ١/١٣٣ ، ٦/١٠٧
	العدوى ٤/٢٥١ ، ١٧/٢٥٠ ، ١٢/٢٥
	عدوى الذات ١٢/٢٥٠
	العدمين ١١/١٨٠
enemy	العدو ١٤/١٥٤ ، ١٢/١٢٨
	العدول ٧/٣٢٦ ، ٨/٣٢٤ ، ١٠/٢٥٣ ، ١١/٢٤٣
fresh water	(ماء) عذب ٨/٢٢٥
excuse	عذر ١/٢٥٧ ، ١٥/٢٥٦
	”تاريخ“ العرب ٥/١٥٠
	”فصحاء“ العرب ٢/٣٠٤
	العرض ٩/١٠٣ ، ٢/٦٩ ، ٦/٦٦ ، ١/٦٥ ، ٤/٦٤ ، ١٧/٦٣ ، ٣/٦١ ، ٦/٥٧ ، ٣/٥٣
	٣/١٠٤ ، ١١/١٠٥ ، ١١/١٠٦ ، ١٦/١٢١ ، ٢/١٤٧ ، ١١/١٧١ ، ١/١٩٤ ، ١٣/١٩٦
	١٣/٢١٩ ، ١٤/٢٢٠ ، ١٢/٢٢١ ، ٥/٢٤٣ ، ١٠/٢٥٣ ، ١١/٢٨١ ، ١١/٣٠١
accident	٣/١٢٤
real accident	العرض بالحقيقة ١٧/١٩٤
particular accident	عرض خاص ٧/٢١٣
general accident	عرض عام ٢/١٩٢ ، ١٤/١٩١ ، ٥/٥٧
	العرض المقابل للجوهر ٧/٥٧
	العرضيات ١٣/٢٥٩ ، ٤/٥٧
	العرضية ١/١٠٦

	العروض	٤/١٣٠
ten	العشرة	١٥/٧٠
Love	العشق	١٣/٢٩٦
juice	العصير	١٧/١٩٥
organ	العضو	١١/١٨٥
thirst	العطش	٢/٨٦
bones	العظام	١٢/٢٤٤
	العفة	١٢/٢٧٧ ، ١٤/١٧٨ ، ٢/١٦٠ ، ٩/١٥٩ ، ١١/٨٤ ، ١٦/٨٢ ، ٨/٢٥
temperance		١/٢٨٥ ، ٥/٢٨٤
	العفة اشترك اتفاق	٦/٢٤٤
temperate	عفيف	١٠/١٤٦
dogmas	العقائد	٤/١٤
useful dogmas	العقائد النافعة	٦/١٤
belief	العقد	٢/٢٢٢ ، ١١/١١
formation of the syllogism	عقد القياس	١١/٣١٧ ، ١١/٣١٤ ، ٣/٣٠٥
	العقد المقارن	١١/١١
	عقد نافع	٥/١٧
intellect, reason	العقل	٧/١٩٨ ، ٨/١٩٧ ، ١٨/١٩٦ ، ٢/٩٣ ، ١١/١١
good sense	العقل الصريح	١٢/١١
	العقلية	٦/٣٣٦
	العكس	١٣/١٥٨ ، ٣/١٩١ ، ٥/١٨٥ ، ٤/١٧٩ ، ١٧/١٦٦ ، ١٢/١٣٩ ، ٤/١٣٢
conversion		٦/٣٣٤ ، ١٨/٣٣٤ ، ١/٣٣٣ ، ١٥/٢٧٥ ، ٣/٢٢٩ ، ١٦/٢٢٧
contraposition	العكس بالتساوي	١٠/١٦٥
	عكس قياس	١٠/٣٢٩
	عكس القياس بالتقيص	١٦/٣٣٤
	بالعكس	١٤/٢٢٣ ، ٦/٢٦٩ ، ٩/٢٠٣ ، ١٥/١٨٣ ، ٥/١٦٥
eure	العلاج	١١/١١٢ ، ٤/٥٢
real relation	علاقة حقيقية	١٤/١٢٥
	علاقة مشهورة	١٤/١٢٥

	علاقة الموافقة	٩ / ٢٦٤
sign	العلامة	١ / ٢٧٢ ٦ ١٤ / ٢٧١ ٦ ٥ / ٢٥١ ٦ ٧ / ٢٠٩ ٦ ١٣ / ٨٥
causes	علل	١١ / ١٤٨
	علل الأمور	٩ / ١٥٤
	علل مستدعية	٦ / ١٤٧
	العلم	٦٤ / ١٣٨ ٦ ٩ / ١٣٣ ٦ ٩ / ١٣٠ ٦ ١١ / ١٢٤ ٦ ١ / ٩٣ ٦ ٢ / ١٦ ٦ ١٦ / ١٣
		٦ ١٧ / ١٨٢ ٦ ٢ / ١٧٩ ٦ ١٦ / ١٧٨ ٦ ٢ / ١٦٧ ٦ ٨ / ١٦٣ ٦ ٢ / ١٥٩ ٦ ١٥ / ١٤٥
		٢ / ٢٢٢ ٦ ١ / ٢٢١ ٦ ١٦ / ٢١٤ ٦ ٣ / ٢١٢ ٦ ٩ / ٢٠٣ ٦ ٩ / ١٩٩ ٦ ١٧ / ١٩٦
science, knowledge		١٢ / ٣٣٣ ٦ ١٣ / ٢٢٣
	علم اتخاذ الدفوف	١٢ / ١٢١
	علم بالتسطير	١٤ / ٢٧٢
	علم بالشيء	٨ / ١٢٠ ٦ ٤ / ١١١
	علم البرهان	٢ / ٨
theology	علم التوحيد	١٢ / ١٢١
	علم خسيس	١١ / ١٢١
mysterious kn.	علم خفي	٥ / ١٣٦ ٦ ٥ / ٨٣
noble kn.	علم شريف	١٢ / ١٢١
practical sc.	علم عملي	١ / ٢٦٥
	علم القياس	١٣ / ١٦٣ ٦ ١٣ / ١٦٢
	علم المتضادات	١٥ / ٣٣٣
	علم المتقابلات	١٥ / ٣٣٣
	العلم المكتسب بالبرهان	١٥ / ١٣
science of logic	علم المنطق	٩ / ١٣١
speculative sc.	العلم النظري	١١ / ٢٧٩ ٦ ١ / ٢٦٥
single sc.	علم واحد	١٤ / ١٣٧
scientists	العلماء	٦ / ٢١٦ ٦ ٧ / ٧٣ ٦ ٩ / ٤٣
	علمي	٦ ٣ / ٢٢٩ ٦ ٧ / ٢٢٧ ٦ ١٢ / ١٩٥ ٦ ١٦ / ١٦٩ ٦ ٨ / ١٤٤ ٦ ٣ / ١٤٠ ٦ ١٢ / ١٣٩
scientific		١ / ٢٤٦ ١٠ / ٢٤١ ٦ ١٤ / ٢٣٥ ٦ ١١ ٢٣٣

cause	١٢/١٩٨٦٩/١٥٤٦٩/١٤٨٦٦/١٤٧ طلة
	١٤/٣١١ طلة الاستقراء
	٣/١٤٨ طلة بالفعل
motive cause	١٠/١٤٦ العلة الداعية
necessary cause	٨/١٤٧ طلة موجبة
up.	٢/٧٨ العلوم
sciences	٦١/١٤٣٦٤/١٣٩٦٢/١٣٧٦٨/١٣١٦١٣/١٢٢٦٦/٨٠٦٨/٢١ العلوم
demonstrative sc.	٢/٢٨٢٧١/٢٧٥٦١٢/٢٤٥٦٢/٢٣٤٦٦/٢٣٠١٦/١٨٢٦١/١٦٨
high sc.	١٥/١٣ العلوم البرهانية
absolutely	١١/١٦٨ العلوم العالية
	٤/١٤٤٦٣/١٤٣٦٣/١٤٢٦١١/١٤١ على الإطلاق
	٩/١٥٦ على الإطلاق مشهور
	٢/١٦٧ على جهة المشهور
	١٩/١٨٠ على حكم المشهور
	٣/٢٦٦ على سبيل الآلة
	١٥/٢٣٢ على سبيل المشهور
	٣/١٦٧ على طريق آخر
	٣/٢٢٨ على طريق الإنسانية
	٥/٢٢٨ على طريقة الجميل
	٥/٢٢٨ على طريق العدل
	٣/٢٢٨ على طريق مشي ذى الزجلين
	٣/١٨١ على المشهور
	٨/١٤٢ طليل
	١٦/٣٠٩ العمدة
fundamental things	١٠/٣٠١ عمدة الأمور
practice	١/١٥١٦١٦/١٥٠ العمل
	١٧/٨٢ "عمل" عمل

العموم generality	١٦/٢٥٣ ، ٨/٢٤٦ ، ١٦/٢٤٣ ، ١١/٢٢٧ ، ٧/١٩٨ ، ٩/١٨٩ ، ١٧/١٤٢ ، ١/٢٧٥
عموم مشكك	٩/١٢٠
blindness	العمى ٨/٢٧٦ ، ٥/٢٥١ ، ٢/١٨١ ، ١/٨٧ العمى عميين ١/٨٧
عناد contention	١٧/١٤٠ ، ١/١٢٩ ، ١٨/١٢٥ ، ٥/١١١ ، ١٥/١٠٨ ، ١٦/١٠٧ ، ٢/١٩ ، ٩/١٦ ، ٤/٣٢٦ ، ٣/٣١٥ ، ٢/٣١٣ ، ١٣/١٧٨ ، ٩/١٦٩ ، ٢/١٤٣ عناد جدلى ٦/١٤١ عناد جزئى سالب ١٥/١٠٧ عناد جزئى موجب ١٦/١٠٧ عناد علمى ٦/١٤١ عناد كلى ٤/٣٢٦ عنادية ٢/٤٥ ، ٤/٤٤ عهدة الاستقراء ١٠/٣١٢
procedure of induction	
knowledges	العوارف ٧/٩٥
vulgar	العوام ٤/٣١١
defect	عيب ١٨/٢٥٧
eye	العين ١٠/٢٤٤ عين المقدم ٦/١٢٤

(غ)

nourishing the bones	فاذى العظام ٢/٢٤٤
faulty	غالط ٧/٢١٦
ends	الغايات ٧/٢٧٣ ، ١٣/١٧٨ ، ٢/١٥٩ ، ١٠/١٥٧ ، ١٧/١١٦
الغاية	٦/٣٠٦ ، ٤/٢٨٩ ، ٢/٢٧٣ ، ١٦/٢٧٢ ، ٤/٢٢٤ ، ١/١٥٨ ، ٨/١٥٧ ، ١/١٥٦
end	١٣/٣١٨

	غاية الجودة	٨/٢١٧
	غاية مباينة	١٣/٣١٨
praiseworthy end for its own sake	غاية محمودة لذاتها	١٣/١٨٧
single end.	غاية واحدة	١٧/١١٦
purpose	غرض	١٢/٢٧٢
instinct	غريزة	٢/٢٧٧
anger	الغضب	٦/٣٠٧ ، ١٤/٢٨٨
angry	الغضبان	٧/٣٠٧
spirited faculty	الغضبية	٥/١٨٥
	”القوة“ الغضبية	٨/١٣٠
	الغفلة	١٦/١٣٥ ، ١٥/١١٥
	”وقت“ الغفلة	١٥/١١٥
victory	الغلبة	٨/٣٢١ ، ٣/١٥٦ ، ١١/٤٩ ، ٢/٤٥ ، ٦/٢٠ ، ٩/١٨ ، ١٥/١١
	الغايط	٨/٢٧٢ ، ٥/٢٦٦ ، ١٠/٢٢٤ ، ١٢/٢٢١ ، ٧/٢١٦ ، ١١/١٨٩ ، ٣/١٠٦ ، ٣/٤٥
error		١/٢٨١ ، ٢/٢٧٦
angry	الغام	١٦/٢٠٠
	الغم	١٤/٢٨٨ ، ١٤/٢٠٠ ، ١٤/١٨٤
	الغم في الشهواني أو في السيامي	٦/١٨٥
obscurity	غموض	١٠/٣٢٤
wealth	الغنى	١٢/٣٢٣ ، ١٣/٢٨٥ ، ٥/١٥٩ ، ١٣/١٥٨ ، ٤/١٥١ ، ١٥/١٥٠
	الغنى والشدة	١٣/١٥٨
other	الغير	٤/٢٩٣ ، ١/٢٧٩ ، ٩/٢٥٤ ، ٦/٢٥٣ ، ٧/١٨٧ ، ١٩/١٨٢ ، ١٢/٩٦
	غير الاضافة	١٨/١٨١
	غير برهاني	٢/١٣
	”خاصة“ غير دائمة	٧/٢٥٧
immortal	فيرمات	٩/١٩٠



	غير محصل	١٣/٢٠٢
	غير محصل الطبيعة	٧/١٩٧
	غير مقوم	٤/١٩٠
	غير مؤثر	١٤/١٦٠
	غيران	٣/٣٢٤
	غيره	٦/٢٩٣
	غيرية	٢/٦٧
rage	الغيظ	١٥/٢٠٠ ، ١٤/١٨٤
rage is pain and sorrow	الغيظ ألم وغم	١٤/١٨٥
rage is in the spiritive faculty	الغيظ في الغضبية	٥/١٨٥
clouds are intensified air	الغيم تكاثف الهواء	٥/٢٧٤

(ف)

impious	الفاجر	٣/٢٧٤ ، ٦/٢٧٣
corrupted	فاسد	١/٢٦٨ ، ١٤/٢٦٧ ، ١/٢٤٧
	الفاسدات	٧/٢٩٤
judulgeut	الفاسق	٢/٢٣٧
good man	فاضل	٢/١٤٣ ، ٩/١١٠ ، ١١/٤٣
good discourse	”قول“ فاضل	٩/٣٣٢
agent	فاعل	٩/٢٣٦ ، ١٣/١٨٧ ، ١٦/١٧٩ ، ١/١٥٨ ، ٤/١٣٧ ، ١٣/٣٦ ، ٢/٢٢
	الفاعل التصريفي	٧/٢٣٦
	الفاعل الحقيقي	٧/٢٣٦
	فاعل الخير	٥/١٣٧
	فاعل الشر	٥/١٣٧
	فاعل الغايه	١/١٥٨
	”الأسباب“ الفاعلة	١٨/٢٦٧
unnoticed by the senses	الفائتة عن الحسن	٤/١٧٥

impiety	بجور ٥/٢٨٥ ، ١٤/١٧٨ ، ٩/١٤١
	الفحش ٨/٢١٨ ، ١٥/٢١٧
joy	فرح ١١/١٢٧
individual	الفرد ٨/٢٨٠ ، ١٧/٢٥٠ ، ٣/١٧٦ ، ١/١٧٤ ، ١٣/١٤٠
	فردانية ١٧/٢٠٩
	فردية ٣/١٧٣ ، ١/١٧٤
horse	الفرس ١٣/٢١٨
history of the Persians	”تاريخ“ الفرس ١٥/١٥٠
corruption	الفساد ١٧/٢٨٥ ، ١٢/٢٤٦ ، ١٣/٢٣٠ ، ٢/١٣٧
	الفسق ١/٢٣٧
familiarity	الفسو ٢/١٩٦
eloquence	الفصاحة ١/٣٠٤
	فصحاء العرب ٢/٣٠٤
	الفصل ٩/١٧١ ، ١٣/١٦٥ ، ١٢/١٠٦ ، ٤/٩١ ، ١٦/٨٩ ، ٤//٦٩ ، ٤/٦٦ ، ٤/٥٥
	١٣/١٧٣ ، ٣/١٧٣ ، ١٠/١٧٥ ، ١٠/١٧٦ ، ٧/١٩٩ ، ١٦/٢٠١ ، ٥/٢٠٢ ، ١٤/٢١١ ، ١/٢١٢
	١٢/٢٤٢ ، ٤/٢٤٤ ، ٤/٢٤٦ ، ١٠/٢٥٣ ، ١٠/٢٥٨ ، ١٣/٢٥٩ ، ١/٢٦٠ ، ٢/٢٦٤
differentia	٨/٢٨٩ ، ١٨/٢٧٩ ، ٩/٢٧٤
simple d.	فصل بسيط ٧/٢٦٠ ، ١٠/١٧٤ ، ٦/٩١ ، ٦/٢٦
d. of a geuns	فصل الجنس ١٠/١٧١
real d.	فصل حقيقى ١٩/٢٥٢
real essential d.	فصل حقيقى ذاتى ٩/١٧٣
privative d.	فصل عدمى ١/١٨٠
	فصل على المشهور ٩/١٧٣
non-logical d.	فصل غير منطقى ١٨/٢٥٩
	فصل مجرد بسيط ١١/٩٠
	فصل مشهور ٦/٢٠٢
logical d.	فصل منطقى ١١/٢٣١ ، ٥/١٧٤ ، ٧/٩١ ، ٨/٩٠

specific d.	١٩/٢٥٧ فصل النوع
existential d	١/١٨٠ فصل وجودى
الفصول	١/٥٦ ، ٢/٩٠ ، ١١/٩٦ ، ٢/١٦٥ ، ١/١٧٦ ، ٣/١٨٨ ، ٢١/٢٤٢ ، ٢/٢٤٦ ، ١٣/٢٥٣ ، ٦/٢٥٤ ، ٣/٢٥٧ ، ٤/٢٥٨ ، ٦/٢٦٢ ، ٣/٢٦٣ ، ١٠/٢٦٦ ، ١٦/٢٧١ ، ٣/٢٧٤
differentiae	٣/٢٧٤
	٥/٨٩ فصول الأعراض
	٢/١٨٠ فصول أنواع الجنس
	٧/١٧٤ فصول الجواهر
	١٣/٦٩ الفصول الجوهرية
	١٤/٦٩ فصول الكيف
	٦/١٨٩ ، ٥/٨٨ فصول متداخلة
	١٦/٨٧ فصول متعاندة
	٥/٨٨ فصول متقابلة
	١١/١٨ فضح ( كشف وفضح )
	١١/١٢٥ الفضيحة
	٨/٢٣ ، ٥/٨٤ ، ٢/٨٧ ، ٣/١٠٦ ، ٢/١٤٦ ، ٢/١٤٧ ، ١٦/١٥٠ ، ١/١٥١ ، ١٢/٢٢٧ ، ١٠/٢٠١ ، ١/٢٠٠ ، ٦/١٩٩ ، ٢/١٨٨ ، ١٤/١٧٨ ، ١٠/١٥٧ ، ١/١٥٥
virtue	١٠/٣١٣ ، ٢/٢٥٨ ، ٨/٢٥٣ ، ٨/٢٤٦ ، ٧/٢٤٤
temperance	٦/٢٥ فضيلة العفة
	٥/٢٥ الفضيلة العفية
	٤/٢٠٠ فضيلة مطلقة
	١١/١٨٤ فضيلة الملكة
nature	١١/٢١ فطرة
natural reason	٨/١٩٠ فطرة العقل
concavity	٧/٦١ القُطْسة
comprehensive mind	١١/١٠٣ الفطن
natural con. , chension	٧/٩٥ فطنة طبيعية

act, action	٥/٢٤٧ ، ١/٢٣٦ ، ١٢/١٥٠ ، ١٠/١١٠ ، ١٦/٣٦	الفعال
		فعل الشيء ٥/١٤٠
praiseworthy act for its own sake	١٢/١٨٧	الفعال المحمود لذاته
	٥/٣٢٠	”جهة“ الفعل
poverty	٤/١٥١	الفقر
right thought	١٠/٢٨٨	فكر صحيح
	٣/٢٩٠	”عين“ الفكرة
rational soul	١٣/٢٢٧	(قوة النفس) الفكرية
agriculture	٨/٢٥٠	الفلاحة
philosophers	٩/٢٧٢ ، ٤/٧٧ ، ٨/٤٣	الفلاسفة
philosophy	١/١٥٣	الفلسفة
first philosophy	١٧/١٥٢ ، ٦/٩٤ ، ١٠/٥١	الفلسفة الأولى
sphere	١٤/٢٧٣ ، ١٠/١٥٠	الفلك
sphere is a quintessence	١١/٤٣	الفلك طبيعة خامسة
art	٤/٢٩٧ ، ١٥/١٨٦ ، ٣/١٨٢ ، ٧/١٦٩ ، ١٠/١٤٥ ، ٤/٢١	الفن
first art = eisagoge	١/٥٧	الفن الأول = المدخل
second art = categories	١٤/٢٥٨	الفن الثاني = المقولات
third art = de interpretatione	١١/١٤٤	الفن الثالث = العبارة
demonstrative art	١٥/١٨٦	فن البرهان
understanding	١١/١٦٦ ، ١٩/٢٤٧ ، ١٢/٢٢٧ ، ١١/٢٢٣ ، ٦/١٦٩ ، ٥/١٣٨	الفهم
understanding is knowledge	١٥/١٨٦	الفهم = علم
good un.	١١/١٠٣	”جودة“ الفهم
	٤/٧٦ ، ٢/٣٩	”سوء“ الفهم
	٧/٢٥	الفواحش
up the earth	١٣/٢١٣	فوق الأرض
more than one	١١/٢١٢	فوق واحد
	٨/١٢١	في الأغلب

in a greater degree	في الأكثر ١٠/١١٣
praedicatur in quale quid	في جواب أى شىء هو ١٥/١٧٢ ، ١٥/١٧١
pr. in quid	في جواب ما هو ٨/١٧٣ ، ١/١٧١ ، ١٨/١٧٠ ، ١١/١٦٦ في جواب ما هو بالشركة ١/١٧١
in reality, vere	في الحقيقة ١٠/١٤١
quasi in quid	في طريق ما هو ١٣/١٦٦
apparently	في الظاهر ٨/١٢١ في ظاهر المشهور ٦/٢٣٦ في المشهور ٣/١٩٣ ، ١٥/١٨١
Pythagoras	فيثاغورس ١٣/٨٢
philosopher	الفيلسوف ١٠/١٦ ، ١٦/٧٨ ، ١/١٥٣ ، ١/٣١٢

(ق)

capable, susceptible	قابل ٤/١٣٥
susceptible to error	قابل للباطل ٩/٣٣٦
susceptible to ignorance	قابل للجهل ٨/٢٩٨
	قابل للعلم ٧/٢٨٩ ، ٣/٢٢٠ ، ٥/٢١٩ ، ٢/٢١٧ ، ١١/٢١٣
capable of receiving knowledge	قاصر الأسباب ١/١٤٩
law, rule	قانون ٦/٢٣٢ ، ١٠/١٣١ ، ١٢/٨٥ ، ٨/٨٤ ، ٨/٦٦ ، ١٢/٦٠ ، ٩/٥٩ ، ٧/٤١ ، ٣/٢٨
	قانون الإثبات والإبطال ٨/١٦٥
	قانون تحديد الأوضاع ١٠/٥٩
dialectical rule	القانون الجدلى ٦/١٠٩
universal rule	قانون كلى ١٣/٥٩
logical rule	قانون منطقي ١/٧٦
reasoner	قايس ١١/١٢٦ ، ٦/٢٩ ، ١/١٩ قايس جدلى ٢/٢٦

قائل ( قول القائل — قال قائل — يقول قائل ) ٦/١٩٢ ، ١١/٢٠٢ ، ٢/٢١٠ ، ٣/٢١٢

١٧/٢١٣ ، ٢/٢١٥ ، ٦/٢١٦ ، ٨/٢٣٥ ، ٦/٢٤٨ ، ٧/٢٧٦ ، ٤/٣٢٨ ، ٤/٣٣٠

” بحسب “ القائل ١٥/٧٨ ، ٧/٢٧٦

right-angled

قائم الزاوية ١/٦١

lever of a balance

القبان ١٤/٨٧

acceptance

القبول ٩/٣٢٨ ، ١٠/٣٢٥

bad

القبیح ٤/١٢٨ ، ١٣/٢١٢ ، ١٠/٣١٣ ، ١/٣٢١

power

القدرة ١٢/١٨٨ ، ٢/٢٦٩

” جهة “ القدرة ٥/٣٢٠

القدوم ١٧/١٩٢

proximate

القريب ١٦/١٨٠ ، ٤/٢٥٤

قريب من البين ١١/٥٠

قريب من المشهور ١٢/٣٨ ، ٦/١٩٣ ، ٣/٣٢٣

القرينة ١٢/٧٣

( التقرين ١٥/٧٣ )

involuntarily

قسر ٩/١٧٥

part

القسم ١/١٤٩ ، ١٦/١٨٥

القسمة ٢/٥٦ ، ٩/٥٧ ، ١/١٠٧ ، ١/١٦٧ ، ١٤/١٧١ ، ٥/٢٢٧ ، ٢/٢٥٧ ، ١/٢٦٩

division

١٢/٢٧١ ، ١٦/٣٠٢ ، ١١/٣٠٣ ، ٩/٣١٨ ، ٧/٣٣٥

قسمة أولى ٣/١٠٨

قسمة ثانية ٣/١٠٨

قسمة التعليم الأول ١٤/٦١

قسمة الفصل ٥/١٧٢

قسمة كاذبة ٢/٥٦

قسيم ٨/٢٥٤

primary intention	القصد الأول ١٤/٧٨
secondary intention	القصد الثاني ١٥/٧٨
propositions	القضايا ١٠/٣٠٢ ، ٥/٧
dialectical prop.	القضايا الجدلية ٦/٧١
	القضية ٢/٥٤ ، ١٧/٥٣ ، ٥/٤٢
	”النتيجة“ قضية ١٧/٥٣
diagonal	القطر ٣/٨٦
heart	القلب ٣/١٥٠
in a less degree	(في) القليل ١٢/١٠٨ ،
less and more	القليل والكثير ١٥/١٣٨
	القناعة ٩/٢٥٩
acquisition	القنينة ١٣/٢٢٣ ، ١١/١٣٣
	القنينة الجدلية ٣/٩٩
	القوام ٧/٢٢٣ ، ١٢/١١٩
rules	القوانين ٤/٢٨٩ ، ١٥/٨٤ ، ١٦/٤٨ ، ٢/٢٤ ، ١٧/٢٢ ، ١١/٢١
universal rules	قوانين كلية ١١/٢١
	القول ١٧/٢٥٧ ، ٤/٢٤٣ ، ٢/٢٢٢ ، ١/٢١٧ ، ٧/١٩٣ ، ٦/١٨٩ ، ١١/١٨٥ ، ٢/٤٢
	٣/٣٣٠ ، ١٧/٣٠٣ ، ١٤/٢٨٤ ، ١/٢٧٧ ، ٤/٢٦٨
discourse, argument, discussion	قول أولى ١٨/٥٥
	قول جدلي ٧/١٧٤
	قول جزافي ٢/١٨٨
	قول خاص ١٧/٢٤٥
	قول الراسم ٦/٢١٥
	قول رذل ١٣/٣٣٢
	قول غير مستج ٧/٣٣١
	قول فاضل ٩/٣٣٢

chosen argument

- قول كلي ١٥/٣٢٦  
قول مساو ٨/٢١٤  
قول مستخير ٤/٣٠٨  
القول المشهور ٥/٣٢١  
قول مطلق ٩/١٨٥  
قول معقول ١٦/٢٦٣  
قول منتج ٦/٣٣١  
قول موجب للطلوب ١١/٣٠٢  
القول الواحد ٧/٣٣٥  
”بحسب“ القول ١٥/٧٨  
قوم ٦/٣٢٣ ، ٣/٢٠٢ ، ٩/١٤٩ ، ٩/١٤٣  
”بحسب“ قوم ٥/٣٢٣  
قوة (— بالقوة) ٨/٣٣ ، ٢/١٥٧ ، ٥/١٥٩ ، ٦/١٧٨ ، ١/١٩٨ ، ١١/٢٠١ ، ٦/٢٣٥ ،  
٢/٢٧٧ ، ٢/٢٦٢ ، ٨/٢٥٧ ، ٥/٢٥٦ ، ٣/٢٤٨ ، ٨/٢٤٧ ، ٥/٢٤٦ ، ٣/٢٣٦  
faculty, capacity, power, potentiality

- قوة الاستنشاق ١٢/٢٣٦  
قوة إضافة ٧/٢٣٥  
القوة الإنسانية ٤/٢٣  
قوة الانضراب ٨/٢٣٦  
قوة الانفعال ٢/٢٣٦  
القوة جنس ٤/١٨٩  
قوة حركية ١٢/٢٧٧  
قوة الضرب ٨/٢٣٦  
قوة طباعه ٧/٢٣٥  
قوة الظن ٢/١٩٠  
قوة على المصابرة ٧/١٨٤  
القوة الغضبية ٨/١٣٠  
قوة فاسدة ١١/١١



- قوة الفعل ١/٢٣٦  
القوة الفكرية ١٣/٢٦٦  
القوة القريبة من الفعل ١٣/٥٩  
قوة قياسية ٢/٣٢٨  
قوة مفكرة ٥/٢٦٧  
قوة المواثاة ٢/٢٣٧  
قوة النفس الحيوانية ٥/١٨٥  
القوة النفسانية ٣/١٥٠  
قوة الهواء ٤/٢٣٦  
القوى ٩/١٨٧  
قوى الجدل ٦/٩٥  
قوى الخاطر ٩/١٢٥ ، ٦/٩٥ ، ١٦/٤٨  
القياس ٥/٧ ، ١/٨ ، ٢/٩ ، ١/١١ ، ١٧/١٦ ، ٨/٢٥ ، ١٢/٢٧ ، ١/٣٢ ، ١٠/٣٧ ،  
١/٤٧ ، ٩/٥٣ ، ٦/٨٤ ، ١/٩٦ ، ٨/٩٧ ، ٣/١٢٥ ، ١١/١٤١ ، ١/١٤٤ ، ٩/١٧٨ ،  
٧/٢٠٧ ، ١٢/٢٠٨ ، ١١/٢١٣ ، ١١/١١٥ ، ١٢/٢١٨ ، ١٢/٢٢١ ، ١٢/٢٢٩ ، ١٤/٢٢٩ ،  
٣/٢٩٧ ، ١١/٣٠٢ ، ٤/٣١١ ، ١٦/٣١٣ ، ٥/٣١٥ ، ١/٣١٧ ، ١٥/٢٣٠ ، ١٥/٣٢٦ ،  
١/٣٣٢ ، ١٥/٣٣٤ ، ١٦/٣٣٥ ، ١/٣٣٦  
قياس امتحاني ١/٩٥ ، ٤/٤٨ ، ٢/٤٧ ، ٣/١٧  
قياس برهاني ٤/٤٨ ، ٥/٤٦ ، ٤/٤٣ ، ٢/١٠ ، ٨/٩  
قياس بسيط ١٢/٣٢٢  
قياس بين ١١/٣٢٥  
قياس تعليمي ١٢٤/٧  
قياس جدلي ٤/٧ ، ١/١٠ ، ١٢/١١ ، ١/٢٠ ، ٣/٢٥ ، ٢/٢٦ ، ٨/٣٠ ، ١٣/٣١ ، ٤/٣٣ ،  
٢/٣٤ ، ٤/٤٣ ، ١/٤٨ ، ١١/٥٣ ، ٤/٧٢ ، ١٢/٨٣ ، ١٢/٣٢٢  
قياس جدلي بسيط ١٢/٣٢٢  
القياس الجدلي السائلي ١١/٥٣  
قياس جدلي مركب ١٢/٣٢٢

argumentum ad absurdum

قياس الخلف ٦/٧٤ ، ١٤/٨١ ، ١/٣٣٣

قياس الخلف البرهاني ١/٣١٤

قياس زين ٦/٣٢٦ ، ١٤/٣٣١

قياس سائلي ٩/٣٠ ، ٣/٣٣

قياس سوفسطائي ٤/٤٦ ، ١/٤٧

قياس شرطي ١٠/١٣٨

قياس شعري ١/٢٦

قياس صادق ١٥/٥٠

قياس صدق ١٢/١٩

قياس عامي ١٨/٥٣

قياس عناد ١/١٧

قياس غير حق ٣/١٩

قياس فاضل ٢/٢٣١

قياس قريب ١٧/٣٠٥

قياس قليل التركيب ١٢/٣٢٢

قياس كذب ٣/٢.٣

قياس مجهول ١/١٧

قياس مركب ١٢/٣٢٢

قياس مستحق للتبكي ٣/٣٣١

قياس مستقيم ١٣/٣١٤

القياس المستقيم المشارك للخلف في المادة ٥/٣١٤

القياس المشاغي ٩/٤٧ ، ٩/٤٨

قياس مطلق ٧/٧ ، ٤/٤٣

قياس معاند ٧/١٦

- قياس مغالط ١١/٤٧ ، ٧/١٦  
قياس مغالطي ١/٤٨ ، ٩/٤٧  
قياس الممتحن ٧/١٦  
قياس يقيني ١١/٧  
”ترصد“ القياس ٦/٣٠٥  
”عقد“ القياس ٩/٣١٧ ، ٣/٣٠٥  
”كتاب“ القياس ١٠/٣١٨ ، ٧/١٠٨  
”وجدان“ القياس ٣/٣١١  
القياسات ٨/٣٢٥ ، ١١/١٠٦ ، ١٢/٩٦ ، ١/٢٨ ، ١٧/١٦ ، ١٥/١٠ ، ١/٩ ، ٦/٧ ، ١١/٣٣١  
قياسات احتجاجية ١١/٣٣١  
القياسات الاستثنائية المتصلة ١٤/١٢٧  
القياسات الامتحانية ١٣/١١٦  
قياسات بالقوة ١/٢٨  
قياسات بعيدة ١٠/٣٠٥  
قياسات تعليمية ١١/٣٣١  
القياسات الجدلية ١/٣٢٢ ، ٨/٥٣ ، ٨/٥٠ ، ١/٤٥ ، ٢/٤٣ ، ٥/٣٤  
القياسات الحقيقية ٨/٥١  
القياسات الخطابية ١/٤٤  
قياسات شرطية متصلة ١٧/٩٦  
القياسات الشعرية ١/٤٤  
قياسات عنادية ١٣/١١٦  
قياسات مركبة ٨/٢٤  
قياسات مشبهة ٤/٤٦  
قياسات مغلطة ١١/١٨ ، ٣/٨  
قياسات نافعة ١١/١٠ ، ١١/٨

ك : ل

- كاذب ١٢/٣٤ ، ١٦/٤٥ ، ١/٢٧٠ ، ١/٢٧٩ ، ١٥/٣٢١ ، ١٥/٣٢٤ ، ٦/٣٢٧ ، ٩/٣٣١ ، ٥/٣٣٣  
false
- كاذبات ٧/٣٣١ ، ١٧/٣٢٨  
كاذبة ١١/٣٢٦ ، ٣/١٤٩  
الكائنة الفاسدة ١٥/٢٩٤  
الكبرى ١٥/٣٢٦ ، ٩/٣٠٤ ، ١٥/١٠٦  
كتاب إيساغوجي ١٥/٦٢  
كتاب البرهان ٨/٧٧  
كتاب القياس ٧/١٠٨  
كتاب المواضع ١/٣٨  
كتب المنطق ٣/٢٩٠  
الكثرة ١/٦٧ ، ٢/٨٤ ، ١/١٠٧ ، ٣/١٣٨ ، ١٢/١٣٩ ، ١١/٢٣٣ ، ٦/٢٣٤ ، ١/٣٣٥  
multiplicity  
multiple ١٦/١٣٨ ، ١٥/١١٣  
كثير إشكال ٦/١٤٩  
كثير الأضعاف ٦/١٨٢  
كثير بالعدد ١٥/٦٧  
كثير منفعة ٦/١٤٩  
الكذب ٩/٣٤ ، ٦/٣٦ ، ١٣/٣٩ ، ١٣/٤٥ ، ١١/٧١ ، ٥/١٠٥ ، ١٣/١٣٩ ، ٩/١٤٣ ، ١٠/٢٠٧ ، ٩/٢٣٥ ، ١٤/٢٨١ ، ٢/٢٨٢ ، ٦/٢٩٥ ، ١٤/٣٢٦ ، ١٦/٣٢٨ ، ١/٣٢٩ ، ٣/٣٣٣  
falsehood  
الكرامة ٢/٢٧٤ ، ١٦/٢٧٣ ، ٥/١٤٧  
الكسوف ١٣/١٢٤  
كشف وفضح ١١/١٨  
"سرعة" الكشف ٣/١٢٧  
كظم الغيظ ٨/١٨٤  
الكفاية ١٠/٢٤٣ ، ٢/١٥٥

كل ١٥/٦٤ ، ١٤/١٠٨ ، ١١/١٠٩ ، ١١/١٥٥ ، ١٨/١٩١ ، ٨/٢٢٣ ، ٥/٢٢٥ ،  
١٥/٣١٥ ، ١٢/٢٨٩ ، ١/٢٨٨ ، ٥/٢٨٧ ، ١/٢٨٦ ، ١٥/٢٨٥ ، ٣٥/٢٨٤

all, whole

the whole is the part

الكل هو الجزء ١٢/١٨٦

الكل والكثرة ١١/١٠٩

wholes

الكلمات ٨/٢٨٦

God's Word

كلام الله ٨/٩٤

didactic discourse

كلام تعليمي ٤/٣٧

dialectic discourse

كلام جدلي ١/٩٧ ، ٦/٨٠

continuous discourse

كلام متصل ٢/١٩٣

الكلية ٩/٣٨ ، ٧/٤٠ ، ٢/٥١ ، ٥/٦١ ، ١٥/٩٦ ، ١٣/١٠٣ ، ٤/١٠٨ ، ١٠/١١٣ ،

universal

١١/٣٣٥ ، ٩/٣٣٤ ، ١/٢٧٦ ، ١٢/١٦٣ ، ١١/١٤٩ ، ٩/١٢١

كلية ليس بجنس ١٠/٦١

كلية ليس بحد ١٠/٦١

كلية ليس بخاصة ١٠/٦١

كلية موجب ١٠/٤١ ، ٧/١٠٧ ، ١٠/١١٧

الكلية الواحد ٢/٣٣٦

”اسم“ الكليلة ٦/٨٥

كلية ١١/٣١١ ، ٢/١٠٨

كلية الاستقراء ١٥/٣٢٥

كلية شيء ٢/١٩٤

كلية مناقضة ٩/٣٨

quantity

كم ٦/٢٧٤ ، ٥/١٧٠ ، ١٥/١٤٩ ، ١٥/٩٨ ، ١٨/٩٢ ، ٩/٨٧

continuous q.

الكم المتصل ١/٧١

discontinuous q.

الكم المنفصل ١/٧١

quantity and quality

كم وكيف ٦/٢٧٤

perfection

كمال ٤/٢٨٢ ، ٩/٢٧٤ ، ٨/١١

	٩/٣١٣	كآال الءلقة
	١٨/٥٧	كآال ماهية الشئ
	١٦/٢٦٣ ، ١٦/١٦٩	الكية
	٩/٣٢٠	الكهام
	٦/٣٣٣	كواذب مءوءة
	١٢/٢١٣	كواكب
planet	١٥/٢٨١ ، ١٣/٢٥٢	كوكب
generation	١٨/٢٦٧ ، ٤/٢٦٤ ، ١٣/٢٤٣ ، ٩/١٤٧ ، ٤/١٣٧	الكون
	١/١٩٧	كون بالذات
generation and corruption	١٣/٢٣٠ ، ١٣/١٧٩ ، ١٣٧ ، ١٧/١٣٦	الكون والفساد
quality	٤/٢٨٠ ، ٦/١٧٤ ، ١٦/٢٧٣ ، ٧/٢٤٠ ، ١٦/١٦٦ ، ١٥/١٤٩ ، ٩/٨٧	الكيف
	١٣/٢٤٣	”اعتءال في“ الكيفيات
	٨/٢٦٣ ، ١١/٢٠٠ ، ١٦/١٨١ ، ١٥/٦٩	الكيفية
	٦/٣٦	كيفية الصءق
	٦/٣٦	كيفية الكذب
	١٥/١٧٣	”ذو“ كيفية

(ل)

non-duality	٥/١٧٦	اللائنية
not-man	٦/١٨١	اللائسان
	٩/١٨١	اللائسان مءلقا
	١٠/١٨٤	لاءفعل
	١٧/٢٧٦	لايفعل
	١٧/٢٧٦	لاينفعل
	٣/٣٢٥ ، ٩/٢٥٩ ، ٧/٢٥٤ ، ١٤/٢١١ ، ٩/١٢٩ ، ١٢/١١٣ ، ٢/١١١	لازم
sequence	٥/٣٣٤	
	٣/٣٢٨	لازم بالقياس

inseparable sequence	لازم لاينفك ١٢/١٨٤ لازم مطلق ٣/٣٢٨ اللاعرض ٢/٢٥٦ اللاقوة ٩/٢٥٧ لاقوة ولافعل ١٢/٢١١ اللامس ١/٩٧
non-being	اللاوجود ٤/١٢٢
appropriate	اللائق ١٥/٢٢٤ ” بلا “ لبس ١١/١٢٦
milk	اللبن ٢٠/١٥١
wood and brick	” الخشب “ واللبن ٣/٢٨٦ ، ١٦/٢٨٥ ” الطين “ واللبن ٤/٢٧٣ البحاج ٣/١٩ ، ١٦/٣٨ ، ١١/٩٤ ، ١١/١٧٩ ، ١٤/٣٠٦ ، ٧/٣١٦ ” في “ لبحاج ٤/١٩٨ اللذة ٤/٧٦ ، ٩/٨٣ ، ١٠/٨٦ ، ١٠/١٣٨ ، ١٥/١٥٩ ، ٨/١٦٣ ، ٦/١٦٦ ، ٥/١٧٩ ، pleasure ١/٢٧٣ ، ١/٢٧٤ ، ١/٢٧٥ ، ١٥/٣١٥ ، ١/٣١٦ لذة الأكل ١٥/١٦٠ لذة الجماع ١٥/١٦٠ لذة الحكمة ١٥/١٦٠ لذة الخير ٨/٣٠٨ لذة ما ٥/١٦٣
pleasant	لذيذ ٢/٢٧٥ ، ١/٢٧٣ ، ٤/٢٧١ ، ٧/٢٤٧ ، ٦/١٧٩ ، ٩/٤٣
sequence, implication	لزوم ١٤/٢٤٧ ، ٤/١٩٩ ، ١١/١٧٩ ، ١/١٣٣ ، ٨/١٣٢ ، ١٨/١٢٥ ، ٢/١١١ ، ١/٧٤ ٢/٣٣٢ ، ٤/٢٩٦ لزوم التابع ١٥/١٣٦ لزوم المقوم ١٥/١٣٦ ” بحسب “ اللزوم ١٤/٢٤٧

- السع ١٢/٢٤٤  
اللطفة ٣/٢٧٠ ، ٨/٢٤٤ ، ٣/٢٠٨  
لغة ٣/٢٦٥ ، ٤/١٣٦  
لغة العرب ١٢/٢٨٤  
لغة اليونانيين ٨/١٧٥ ، ٩/٨٦  
لفظ ١١/٢٤٤ ، ٩/٢٤٣ ، ١٢/٢٣٧ ، ٧/١٢٠ ، ١٧/١١٩ ، ١/١١٣ ، ٣/١١٢  
word, term  
لفظ خاص ٣/٢٥٩  
لفظ خاص شخصي ٣/٢٥٩  
لفظ عام ٢/٢٥٩  
لفظ مشترك ١٧/٢٠٩ ، ٣/١١٤ ، ٤/١١٢ ، ١٠/٩٦ ، ١١/٩٤ ، ٦/٩٣ ، ٩/٨٤  
Common w.  
obscure w.  
لفظ منغلق ١٤/٢٤٣  
لفظ موضوع ١٧/١٨٢  
اللفظة الإيجابية ١٥/٨٦  
اللفظة السلبية ١٥/٨٦  
المس ١٩/٩٦ ، ١٦/٨٥  
اللية ٣/٨٠ ، ١٥/٧٩  
flame  
اللهب ١٣/٢٢٤  
اللهيب ٣/٢٧٠ ، ١٠/٢٦٩ ، ١٣/٢١٩  
اللواحق ٣/٢٣١ ، ٢٧/٢١١ ، ٩/٧٠  
اللوازم ٨/٢٣١ ، ١/١٥٩ ، ١٦/١٥٨ ، ٢/١٢٥ ، ١٣/١١٣ ، ١/١١١ ، ٩/٥٤  
consequences  
٦/٢٥٣ ، ١٤/٢٤٥  
اللوازم التي لا تنعكس ١٣/٢٠٣  
لوازم جنس ٨/٢٥١  
لوازم للاهيات ١٣/١٩٨  
colour ٣/٢٨١ ، ٨/٢٥٤ ، ١٨/٢٣٣ ، ٣/٢٣٢ ، ١٢/٢٠٠ ، ٩/١٩٩ ، ٣/١٩٨  
لون عادم لصفة البياض ٤/١٨٠  
الليل ٤/٢٧٤



(م)

(أ م)

الماء	١١/١٧٤ ، ٥٠/١٧٥ ، ١٧/١٩١ ، ١٢/١٩٣ ، ٢/١٩٤ ، ٧/١٩٥ ، ٤/٢٢٥ ، ٨/٢٣٧ ، ٦/٢٦٦ ، ٧/٢٦٢
water	ماء البحر ٤/٢٢٥ ماء متعفن ١٧/١٩٥ ماء مجرد ٤/١٩٤ المأخذ ١٧/٩٧ مأخذ الحكمة ١٠/١٣٥
means	ماتة ٥/١٤٧ ، ٤/١٤٨
مادة	٨/٤٤ ، ٥/٤٦ ، ٦/٥٣ ، ٧/١٤٠ ، ٧/١٨٠ ، ١٥/١٩٠ ، ١٤/٢١٢ ، ١٩/٢٢٢
matter	مادة الاستقراء ٤/٣٠٥ مادة القياس ٥/٤٤ مادة وافة ٩/٢٢٢ المادى ١٠/٢٣١
material	ماصدق ١/٢٢٢
extension	مانع ١٣/٣٥
hindrance	مانعة ١٨/٢٦٧
quid	ماهو ١٦/٥٥ ، ٩/١٦٦ ، ١١/١٦٩ ، ٣/٢٠٢ ، ٢/٢٠٣ ، ١٦/٢١٦ ، ١٧/٢٠٨ ، ١١/٢٠٧ ، ١١/٢٠٨ ، ١/٢٠٢ ، ٩/١٦٥ ، ٩/١٦٥ ، ١٥/٥٧ ، ٤/١٩٩ ، ١٢/١٩٨
	ماهو أخفى ١٧/٢٠٨ ماهو أعرف ١١/٢٠٧ ماهو أعرف بالذات ١١/٢٠٨ ماهو فى جواب أى شىء ١/٢٠٢ ماهو حد حقيقى ٩/١٦٥ ماهو حد غير حقيقى ٩/١٦٥ ماهو الشىء ١٥/٥٧ ماهيات الأشياء ٤/١٩٩ ، ١٢/١٩٨

ماهية ١٠/٥٨ ، ٣/٥٩ ، ٢/٦٩ ، ١٣/٨٥ ، ١/٩١ ، ٣/١٧١ ، ٧/١٧٦ ، ١٨٥/١٨٥ ، ١٩٩/١٨٥ ، ٥/١٩٩ ، ٢٠٢/٢٤٢ ، ١٧/٢٤٥ ، ١٠/٢٥٠ ، ١١/٢٥١ ، ٢/٢٥٤ ، ٢٥٨/٢٦٤ ، ٤/٢٧٤ ، ٩/٢٧٤ ، ١٣/٣١٥

essence, quiddity

الماهية الخاصة ٥/٢٤٢

ماهية الشيء ٣/٥٩ ، ٩/٢٧٤

ماهية المحدود ٥/٢٤٩

( م ب )

الماهية المشتركة ١/٢٤٢ ، ١٢/٢٥٣ ، ٣/٢٥٤

ماهية معقولة ٨/٢٥١

ماهية النوع ١٤/٢٠٠ ، ٤/٢٤٢ ، ١٠/٢٧٤

” ذو “ ماهية ١٦/٢٦٤

mortal

مأنت ٨/١٧١ ، ٩/١٩٠ ، ٦/٢٢٧ ، ١١/٢٦٧ ، ١٤/٢٧٦ ، ٩/٢٧٨

essence

المائية ١٥/٧٩

discussion

المباحثة ١٤/١٥

principle

مبادئ ٤/٣٧ ، ٧/٤٦ ، ٧/٥٠ ، ٢/٥١ ، ٩/٦٢ ، ٤/٣١٨ ، مبدأ ١٣/٤٦ ، ١/١٢٠ ، ١/١٢٦ ، ٦/١٣١ ، ٦/١٣٥ ، ٣/٣٢٠ ، مبدأ صناعة ١٧/٢٥

first principles of the sciences

المبادئ الخاصة ٦/٣٧ ، ٢/٤٨ ، مبادئ العلوم ١/٥١

مبادئ قياسات ١٠/٤٦

المبادئ المشتركة الغربية ٥/٣٧

المبادئ المشهورة ٦/٣٣٥

المبادئ المشهورة المشتركة ٣/٣٧

مبادئ للهندسة ٩/٥١

different

مباين ٩/٢٦١ ، ١٨/٢٨٦ ، ١٢/٣١٨ ، ٥/٣٣٤

demonstrater	المبرهن ٤/٧٥
who destructs	المبطل ١٥/٧١ ، ٦/١٠٥ ، ٨/١١٣ ، ١٠/٢١٧ ، ١٢/٢٣٣ ، ٢١/٢٤٢ ، ١٠/٢٨٩
	المبطلات ١٦/١٩٦
	(م ت)
posterior things	(الأوائل) والمتأخرات ١٠/٣١٧
	المتأمل ١٣/٢٢٠
	المتباعدات ١/١٢٦
	متباين ١٨/١٧٤
	”أمور“ متباينة الحدود ٨/٢١٧
	المتجادلون ١٠/٢٧
moved	المتحرك ٤/١٩١ ، ١٨/١٩٩ ، ١٣/٢١٣ ، ٣/٢٣٣ ، ١٣/٢٧٧ ، ١/٢٩٥
self-moved	المتحرك بذاته ١٥/٢١٨
moved in a straight line	المتحركة بالاستقامة ١/٢٩٥
	متحركة متقلة ١٤/١٢٩
	المتحصل بالذات ١٠/٢٥٠
	المتحير ١٧/١٨٩
rarified	المتخلخل ١/٢٩٥
	المتذكر ١٦/١٨٣
synonymous	مترادفان ١٢/١٦٨ ، ٥/٢٧٩
equilateral triangle	متساوي الأضلاع ٧/١١٩ ، ٩/١١٨
equiangular	متساوي الزوايا ٩/٦١
isocetes	متساوي الساقين ١٠/٦١
	متساوي الصدق ١٢/٣٤
	متساوي الصدق والكنب ٩/٣٦
	”الأمور“ المتساوية ١٥/٢٥٢
received	المتسلم ٤/١٦٦ ، ٨/٣٤
	المتسلم المطلق ٧/٧٣

received premisses	المسلمات ٨/٣٦ ، ١٢/٢٥ ، ١/١٩ ، ١٣/١٠
received premisses	المسامة ١٥/٧٢
	المتشابهات ١٤/١٣٧
	المتشكك ١٤/٣٠٨
	المنشوق إليه ١٣/١٥٢
rising upwards	المتصعدة الى فوق ٦/٦٨
continuous	المتصل ٤/١٧٠ ، ٢٠/١٦٩
	المتضادات ٩/١٢٠ ، ٣/٨٤ ، ٨/٨٣
	متضادين ١/٤١
	المتضايقات ١٧/٢١٢ ، ٥/١٠٧ ، ١٥/٨٣
	المتضايقان ٧/٣٠٥ ، ٦/٢٥٢ ، ٨/٢٥١ ، ٨/٢٢٦
	” المناسبة “ المتعادلة ١٧/٢٣٤
	المتعارف ١٥/١١٢
	المتعاكسين ١/١٩٣
	المتعجب ١٨/١٨٩
refractory	متعسر ٨/٣٠٩
	المتعسرون ٨/٣٠٩
	متعفن ١٧/١٩٥
	المتعقب ٩/٤٤
	متعلق ١٤/٢٤٣
	متعلم ١١/١٥ ، ١٦/٢٥ ، ١٣/٤٧ ، ١٠/٤٩ ، ٨/٥٠ ، ٥/١١ ، ٦/٩٥ ، ٧/١٥٩
	٢/٢٧٥
	المتعنت ٧/٣٣٦
	المتقابلات ١٠/١٢٨ ، ١٣/١٢٧ ، ١١١/١١١ ، ٣/١٠٧ ، ١٠/٨٨ ، ٣/٨٤ ، ١٦/٨٣
	١٤/١٣١ ، ١/١٦٣ ، ١٢/١٨١ ، ١١/١٨٧ ، ٤/٢٧٦ ، ٦/٢٩٤ ، ٦/٢٧٦
opposites	٧/٣٣٤ ، ٦/٣٠٥
contrary opposites	المتقابلات الضدية ١٥/١٢٧
	المتقابلات بالعدم والملكة ٤/٢٧٦

	متقابلان ٧/٢٨٧٤١٥/٢٥
	متقابلة بالتضاد ١٨/٢١٢
	متقابلين ٢/٢٨٧٤١/٤١٤٨/٣٣
	متقارب ٧/١٥٧
	متكلف ١١/١٠٣
theologians	المتكلمون ١٠/١٤٥
	متكون ١٥/٢٠٣٤٣/١٩٣
	متلازمان ١٢/١٦٨
	المتلقى بذهنه للتحديد ٤/٢٥٠
	المتناظرين ١٧/١٨
contradictories	المتناقضات ٧/٣٢٩٤١٣/٢٢٦٤١٦/٢١٢
	المتنكد ٦/٣٠٤
univocal	متواطيء ٥/١١٦٤١٠/١١٥
	متوافي الأسباب ٣/١٤٩
intermediate	المتوسط ٣/١٧٨
real in.	المتوسط الحقيقي ٧/١٧٨
	المتوسط الوجودي ٩/١٧٨
Category of time	”مقولة“ متى ٤/٢٧٤٤٥/١٥٠

(م ث)

platonie idea	المثال الأفلاطوني ١٦/٢٧٦
didactic example	المثال التعليمي ٧/٢١١
dialectical example	مثال جدلي ٦/٢١٠
	المثال المشترك للمشهور وللحق ٤/٢١١
	مثل سخييف ٢/١٥٠
one who constructs.	المثبت ٩/١١٣٤١٥/٧١

	المثبتات ١/٢٩٧
	مثلة القبيح ١/٣٢١
triangle	مثلث ١/٣٢١ ١٤/٣١٨ ١/٢٠٩ ١١/٥٩
	مثلث بالذات ١٣/١١٨
	مثلث قائم الزاوية ١١/١١٩
	مثلث متساوي الأضلاع ١١/١١٩
	مثلث متساوي الساقين ٢/١١٨
	المثلث المطلق ٥/١١٩

(ج ٢)

dialectician	مجادل ٩/٣٢٨ ١٤/٤٩
	المجادلة ٤/٣٠٤٨ ٣٠١٦٧/٢٣٠٦٥/٤٩٦ ١٧/٢٣٦ ٦/١٥
	مجادلة المتعسرين ٦/٣٢٩
following the example	مجازاة ١/٢١١ ١٨/٢١٠ ٦/١٥
metaphor	المجاز ٥/٩٢
	مجاز لفظ ٤/١٩٥
	”سائل ضيق“ المجال ٧/٣٢٧
	مجانس ٤/٢٤٨ ١٧/٢٣٣
	المجانسة للوصوف ٣/١٦٦
	مجاهد ٨/٣٢٨
	المجاهدة ٤/٣٢١
compound	المجتمع ٦/٢٨٦ ١٢/١٩٧
	”الأجزاء“ المجتمع ٦/٢٨٦
avoidable	مجتنب ٨/١٣٢
way of the genus	مجرى الجنس ١٣/٢٧٩
way of wisdom	مجرى الحكمة ١٤/١٣٦
way of courage, bravely	مجرى الشجاعة ١٣/١٣٦
way of nature	مجرى الطبيعة ١١/١٣٥
	المجرى الطبيعي ١٢/١٨

halitually	١٢/٢٦	مجرى العادة
justly	٧/١٣٦	مجرى العدالة
	١٣/٢٧٩	مجرى الفصل
composite	١/٢٨٩٤٣/٢٨٦٤١٨/١٨٦	مجموع
unknown	٤٥/٢٧٧٤١٠/٢٣٠٤١٥/٢٠٩٤٨/٢٠٧٤١٥/١٤٨٤١٢/١١	المجهول
	٣/٢٧٨	
	١٠/٢٣٠	مجهول الحال
	٤٦/٣٣٤٤/٣٢٤٧٣١٤/٣٠٤٤/٢٩٤٢/٢٧٤١١/٢٥٤٢/٢١	المجيب
	٤١٥/١٠٨٤٨/١٠٥٤٩/١٠٤٤٣/٩٤٤١/٧٥٤١٢/٥٣٤١٣/٣٦	
	٤٦/٣١١٤٨/٣٠٨٤٤/٣٠٧٤٩/٣٠٤٤٧/٣٠٢٤١٠/١٣٥٤١٣/١١٣	
	٤١٨/٣٢٤٤١٦/٣٢٣٤٩/٣٢١٤٣/٣٢٠٤١٣/٣١٧٤٥/٣١٦٤١٥/٣١٣	
	٥/٣٣٦٤١٦/٣٣٥٤٥/٣٣٣٤١١/٣٢٩٤٧/٣٢٨٤١٠/٣٢٧٤١٨/٣٢٥	
answerer		
dialectical an.	٥/٣١٢٤٨/٣٠١	المجيب الجدلي
	٨/٢٧	المجيبون
	٤/٣٢٠	المجيد
( ح٢ )		
imitating the meaning	١٨/٢١٠	محاكاة لل معنى
absurd, impossible	٤١/٢٦٠٤١١/٢٤٩٤١/٢٣٣٤١/١٩٠٤١٧/١٨٦٤١/٦٨٤١٦/٥٩	محال
	١/٣١٥	
	٤/٢٨١	محال الوجود
discussions	٨/٣٢١	المحاورات
discussions for the sake of practice	١٠/٣٢١	المحاورات الارتياضية
dialectical dis,	٨/٦٦	المحاورات الجدلية
	٥/٣٢٤٤٥/١٥	المحاورة
	٨/٣٢٦	المحاورة الاحتجاجية
loved	٧/٣٩	المحبوب
respected	٦/٣٩	المحتشم
created	٩/٨٣	محدث

”الفهم“ محدد الموجودات ١٩/٢٤٧

المحدود ١٦/٢٢٤ ١٦/٢٤١ ١٢/٢٤٣ ١١/٢٤٤ ٢/٢٤٦ ١٦/٢٤٧ ١/٢٤٨  
١٤/٢٧٦ ١/٢٧٠ ١٠/٢٦٧ ١/٢٥٣ ٨/٢٥٢ ٤/٢٤٩ ٦/٢٤٨  
defined ١٦/٢٩٦ ٥/٢٨٩ ١٧/٢٨٦ ١٤/٢٨١

المحدود النوعي ٧/٢٤٩

المحدودات ١٧/٢٧٥ ٥/٢٦٨

المحدودات المضافة ١٨/٢٧٥

mover

المحرك ٢/٢٤٦ ١٨/١٩٩

concrete, sensible ٢/٣٢٦ ٢/٢٤٤ ١٨/٢٤٣ ٦/٢٢٧ ١١/١٨٢ ١/٩٣

sensible objects

المحسوسات ١٣/١٢٩

distinguished

محصل ١٧/٢٩٨ ٨/٢٥٤ ١٢/٢٤٣

محصل الطبيعة ٧/١٩٧

party

محفل ١٤/٦٨

locus

محل ٨/٢٨٨ ١٨/٢٨٦

praiseworthy ١/٣٢١ ٤/٣١٣ ٢/٢٥٨ ٦/١٧٨ ٧/١٣٦ ١١/١١٦ ١٣/٣١

المحمود لذاته ١٢/١٨٧

محمود عند المخاطب ١٤/٣١

المحمودات ١/٣٢٩ ١١/٣٢٠ ١٦/٣٨ ١٠/١٤

المحمودات في نفس الأمر ١٠/١٤

”مقدمات“ محمودة ٨/٣٢٠ ٤/٣٠٣

المحمول ١٦/١٠٥ ١٨/١٠٤ ١/٩٦ ٧/٧٠ ١/٦٩ ١/٦٢ ٢/٦١ ٧/٥٤

٤/١٢٣ ١١/١٢٢ ١/١٢١ ٥/١١٨ ١/١١٠ ١/١٠٨ ٩/١٠٧ ١٣/١٠٦

٩/١٤٩ ١/١٤١ ٢/١٤٠ ١/١٣٩ ٧/١٣٦ ٣/١٣٠ ٣/١٢٩ ٨/١٢٥

١٣/٢٢٦ ١/٢٢١ ١/١٩٥ ٧/١٧٢ ١٠/١٦٩ ٤/١٦٦ ١/١٥١ ٧/١٥٠

predicate ١٢/٢٩٦ ١٥/٢٥٩ ٤/٢٤٢ ٣/٢٣٥ ١٨/٢٣٣ ٨/٢٣٠ ٨/٢٢٧

self-predicated

محمول على ذاته ١/١٨٦

predicated on the individual

محمول على الشخص ١٥/١٩٤

predicated on the class

محمول على الصنف ١٧/١٩٤

محمول مضاد ٨/٣٣٤



المحمولات	١١/٥٧ ، ١١/٦٢ ، ٤/٦٣ ، ٤/٨١ ، ١٦/١٠٤ ، ٢/١٠٥ ، ٧/١٥٠ ،
predicables	٣/٢١٩ ، ١٤/٢٤٥ ، ٥/٢٦٠ ، ٩/٢٩٦
محمولات الاستثناءات	٥/١٠٦
المحمولات الجدلية	١١/٥٤
محمولات خاصة	٢/٢١٩
المحمولات الخمس	٩/٢٧٩
محمولات الدعاوى	١٤/٧١
المحمولات العامة	١٤/٢٢٥
محمولة	٥/٢٨٤
محمولين	١٦/١٣٩ ، ٢/١٤٠

( ٢ خ )

brain	المخ ١٢/٢٤٤
deceiver	مخادع ١٠/١٨٨
deception	المخادعة ٧/١٩
antagonism, opponency	المخاصمة ١٠/١٠٤
	المخاصمة الخاصة ٩/١٠٤
المخاطب	١٢/١٠ ، ٢/١١ ، ١٢/١٣ ، ٣/١٦ ، ٢/١٧ ، ٩/٢٤ ، ٢/٥٢ ، ٢/٧٩ ،
interlocuter	٤/٩٧ ، ٦/١٠٩ ، ٦/١١٣ ، ١١/١١٦ ، ١٧/٢٥٧ ، ٢/٣٠٣ ، ٥/٣٠٦
didactic int.	المخاطب التعليمي ١٣/١٠٨
discourses	المخاطبات ١٢/١٨ ، ١٠/٢٤ ، ١/٤٤
scientific d.	مخاطبات علمية ٦/٤٥
sylogistic d.	المخاطبات القياسية ٥/١٥
	المخاطبة ١٢/١٣ ، ٥/١٥ ، ١٣/١٦ ، ١٢/٢٤ ، ٥/٣٣ ، ٣/٣٠٢
didactic d.	مخاطبة تعليمية ١٢/٢٤
dialectic d.	مخاطبة جدلية ١٢/٢٤
	مخاطبة الجمهور ١٢/٢٤
	مخاطبة قياسية ٧/١٨

	مخاطبة المتعلمين خاصة ١٣/٢٤
	المخاطبة الواحدة ٧/٢٤
	مخالط ٣/٢٨١
	مخالف ٧/٣١٢
	مخالفة عرضية ١٤/٢٦١
	المنجور ٣/١٧
choice	مختار ٤/٢٦٩ ، ٣/١٨٨ ، ١١/١٥٢
choice of the expert	مختار الأريب ١١/١٥٢
	مختار جماعة من المبرزين في الفضل والمعرفة ١١/١٥٢
	مختار الشريعة الصحيحة ١١/١٥٢
	مختبر ممتحن ٥/١٧
	المخصب ١١/٨٤
	مخصوص ١٠/٢٧٦ ، ١٣/٢٣٦ ، ١٦٢/٢٣٣ ، ١/٢٢٥ ، ٣٢١٧ ، ٥/٢٠٨ ، ٥/١٧٥
particular erroneous	مخطيء ١٠/٢١٦
created	«كلام الله» مخلوق ٨/٩٤
	( م د : م ذ )
cure	مداواة ٢/١٢٠
ruler, governer	مدبر ٤/٩٥ ، ١٦/٢٥ ، ٨/١٤
ruler of a state	مدبر مدينة ٤/٩٥ ، ١٦/٢٥
	مدبرو الناس ٦/١٤
perceiver	المدرک ١/٢٤٤
holder of a theme	المدعى ٩/٣٣٤ ، ٦/٣١٢ ، ١٩/٢٦٨ ، ٤/١١٤
	المدعى الكاذب ٤/٤٥
designated	المدلول ٤/٢٧٢ ، ٧/٦٠
	المدلول الأول ١٦/٧٠
doctrines	المذاهب ٣/٣١٨
	مذهب ١/٣٣ ، ٧/٣١ ، ٥/٣٠

	مذهب أصحاب التصريف ١٦/٢٣٦
doctrine of the Forms	مذهب أصحاب الصور ١٥/٢٧٤
true doc.	مذهب الحق ٩/٢٧٤
real doc.	المذهب الحقيقي ١٤/١٧٤
	مذهب الصور ١٥/٢٥٦
the way of justice	مذهب العدالة ١١/١٣٥
	المذهوب إليه ٢/٢٦٠
blameworthy	مذموم ٦/١٨٧

( م ر )

bitter	المر (والحلو) ١٤/١٤٠
shining mirror	المرآة المضيئة ٥/١٥٦
contention, dispute	المرآة ٦/٢٧
revision	المراجعات ٣/٢٩
	المراجعة ٩/٢٤
aim	المراد ١٤/٢٧١ ، ٦/٢٦٠ ، ١٥/٢١٦ ، ١٧/٢٠٩
synonymous name	اسم "مرادف" ١٤/٢٧٩ ، ١٣/٢٢٤ ، ١٢/٢١٧
	المراعى ٩/٢٢١
	مراودات ٣/٢٩
	مراوغة ٣/٣٢٥ ، ١/٢٠
disputer	المرائى ١٣/٣٣٢
	المرائى المشاغبي ١٣/٣٣٢
square	المربع ٤/١٥٤ ، ١١/٥٩
square per accidens	المربع بالعرض ٣/١٥٤
trained, expert	مرتااض ٣/٤٩ ، ١٣/٤٨
rank, order	المرتبة ١٣/٢٠١

	”جنسان في“ مرتبة واحدة ٢/١٩٩
defined	المرسوم ١٥/٢٥٠
disease	المرض ٢/١٧٨ ، ١٢/٢٥٠ ، ١٨/٢٥٣ ، ٣/٣٣٤
	مرض جزئي ٢/١٧٨
putrefactive disease	مرض عفوني ٧/٣٥

( م ز )

sick, ill	المريض ١١/٣١٣
	المركب ٧/١٠٧ ، ٥/٢٣١ ، ٦/٢٧٩ ، ٣/٢٨٠ ، ١٠/٢٨٦ ، ١٠/٢٨٧ ، ٢/٢٨٩
compound	
mixture	المزاج ٧/١٧٥ ، ١٢/٢٨٧
other m.	مزاج آخر ١٤/١٤٠
mixture of the elements	مزاج الأركان ٣/١٥٧
	مزاولة ١٦/٣١
chronic diseases	”الأمراض“ المزمنة ١٤/١١٢

( م س )

problem	المسألة ١٥/٥٣ ، ٥/٥٤ ، ٩/٧٢ ، ١٣/٧٥ ، ١٦/٨٢ ، ١٨/١٠٦ ، ١٠/٣٠١
dialectical p.	مسألة جدلية ٢/٣٠ ، ٥/٧٥ ، ١١/٢٩٣
ethical p.	مسألة خلقية ٨/٨٣
physical p.	مسألة طبيعية ٩/٨٣
medical p.	مسألة طبية ١/٣٧
problem is a proposition	المسألة قضية ١٧/٥٣
logical p.	مسألة منطقية ٧/٨٣
distance	المسافة ٤/٣٢٤ ، ١٤/٣٢٢
	مساهل ١٣/٢٥٨
	المساهلة ١٣/٣٠٦
equality	المساواة ١٣/٦٣ ، ٢/٦٤ ، ١/١٤٠ ، ٦/١٦٥ ، ٦/٢٦٣ ، ٦/٢٨٠
	مساواة الزوايا لقائميتين ٩/٦١
contraposition	المساواة في الانعكاس ٩/٢٠٨

equal	١٤/٢٥٠ ، ١/٢٣١ ، ٨/٢١٤ مساوى
equal to two right angles	١٣/١١٨ مساوى الزوايا لثايمين ٧/٢١٥ مساوى للعرف
problems	١٣/٨٢ ، ٦/٧٠ ، ٤/٦٣ ، ٨/٥٣ المسائل ١/٧٨ المسائل الجدلوية ٤/٣٣٥ المسائل الخلافية المشهورة ٧/٢٧ المسائل المتسامة ٢/٣٢٣ المسائل الهندسية
preferable	١٢/١٤٣ المستحسن ٨/٢٢٠ ، ٥/٢١٩ ، ٧/٢١٨ ، ١٤/٢١٧ المستحق
impossible	٣/٣٣٦ ، ٩/١٤٨ مستحيل
chosen discourse	٣/٣٠٨ "القول" المستخير
circular	٦/١٩١ المستدير
circular	٤/٢٣٣ المستديرة ١٥/٣٠٨ المستريب
absurd	١٢/٣٢٣ مستشنع ١/٢٤٥ مستعار ١٧/٢٤٤ مستعار معروف ١١/٣٢٨ مستعجز ١٤/٢٧١ المستعين ١٤/٣٠٨ المستفهم
fixed essence	١٤/٢٤٦ المستقل (من الحيوان عن الأرض)
inductor	١٠/٢٥٠ المستقر الماهية ١٥/٣١٢ المستقرى
induced instances	٣/٣١٣ ، ٦/٣١١ المستقريات
straight.	٨/٣٣٣ ، ١٥/٣١٣ ، ١٤/٢٧٨ المستقيم

	المستقيمة ٥/٢٣٣
continuous	مستمر ٧/٢٥٢
breathable	المستنشق ٩/٢٣٥ ، ١٠/٢٣٦ ، ٧/٢٢٥
	مستوحش النفس ١٧/١٣
intoxicating	مسكر ٢/١٤١
way	مسلك ١٥/٣١٧ ، ١٦/٢٤٩
who grants, accepts	مُسَلِّمٌ ١٢/٣٢٠ ، ١١/١١٣ ، ١٢/٢٩ ، ١٤/١٠
received	المسلمات ٢/٣٢ ”مقدمات“ مسلمة ٤/٣٠٣ ، ٨/٢٩ ، ١٥/١٠
	المسموع ١١/٨٣
designated	المسمى ١٢/٢٦٨ ، ٢/٢٥٢
	المسميات ٢/٨٥
questioned	المستول ١٢/٣٠ مسيء ٤/٢١٣
	( م ش )
walking	المشاء ٧/٢٠٢
similarity, likeness	المشابهة ٦/٢٦٤ ، ١١/٢٦٣ ، ١١/٩٧ ، ١١/٨٢ مشارك ٥/٣٣٤ ، ١٥/٢٦١ ، ٩/٢١٣ ، ٤/١٦٨ المشاركة ١٠/٢٨٠ ، ٩/١٥ ، ٤/١٤ المشاركة للوضوع ٣/١٦٦ مشاغب ١٠/١٦ المشاغبون ١/٢١٩ ، ٥/٩٤ المشاغبي ٣/٣٣٢ ، ١١/١٦ مشاغبية ٣/٤٥ مشاقة ١١/٣٢٧ المشاكسة ١٧/٣١٤ ، ١/٣٠٨ ، ٧/٣٠٧ مشاكسون ١٥/٣٠٩

	مشاكل ١/١٤٢
old aged	مشايخ ٢/١٦٠
	المشبه ٢/٤٧
	مشبهه بالصادقة ٧/٤٥
	مشترك ٢/٢٤٤ ، ١٢/٢٤٣ ، ١٢/٢٤٢ ، ١/٢١٢ ، ٥/٢١٠ ، ٤/٢٠٣ ، ١/١٧٩ ، ٥/١٥١ ، ٤/٢٧٨
	مشترك الدلالة ١٧/٢٤٣
	المشتركات ٧/٢٧٩ ، ٣/١٧١ ، ٧/٩٢ ، ٢/٤٨
	المشتركة ١٨/١٨٥ ، ١٧/١٦١
	مشتركة العدم والملكة ١٦/١٨٠
derivated	مشق ١٠/٢٧٥ ، ٧/٢٢٧ ، ١١/٢٢٦ ، ١/٢٢١ ، ٥/٢٠٩
difficult	المشكل ٢/٢٨٠
	المشكلة ٦/٢٢٧
	مشهور ١٠/٧٥ ، ١٢/٧٣ ، ٧/٤٣ ، ٢/٣٥ ، ٧/٣٤ ، ٩/١٩ ، ١/١٣ ، ٤/١٠
	٥/١١٤ ، ٥/١٠٩ ، ١/٩٨ ، ٢/٩٢ ، ١٦/٩٦ ، ٧/٩٥ ، ١/٨٢ ، ٧/٨٠
	٢/١٣٤ ، ١٠/١٣٢ ، ٥/١٢٥ ، ١/١٢٢ ، ٨/١٢١ ، ١/١١٦ ، ٨/١١٥
	٤/١٧٨ ، ٨/١٧٤ ، ١/١٧٢ ، ١/١٧١ ، ١٨/١٧٠ ، ٢/١٣٩ ، ١٤/١٣٨
generally accepted	١٤/٢٤٢ ، ٤/٢٠٣ ، ٣/٢٠٢ ، ١٧/٢٠١
	مشهور قوى ١٠/٢٠٣
	بحسب المشهور ١٣/٣١١ ، ١٣/٢٥٨
	جانب المشهور ١/٣٢٣
	فصل مشهور ٦/٢٠٢
	في المشهور ١٣/٢١٠
	مقابل المشهور ١١/٣٢٣
	من المشهور ٩/١٨٧
	المشهور بفصليته ١٣/١٧١
	مشهور جدا ٦/١٦٩

- مشهور صرف ١/١٦٦  
مشهور عام ١٩/٢٠١  
المشهور عند المنطقيين ١١/١٦٥  
مشهور غير حق ١٩/١٨٧، ٩/١٥٧  
مشهور غير حقيقي ١٦/١٥٩  
مشهور قوى ١٠/٢٠٣  
مشهور محمود ١٣/٣٢٣، ١٥/٩٧، ٨/٤٣  
المشهور المسلم ١/٢٦  
مشهور مطلق ٩/١١٦، ١٠/٧٥، ٧/٤٣  
مشهور غير مطلق ٩/١١٦  
مشهور مقبول ١٧/٩٧  
مشهور من جملة المشهورات ٧/١٨٨  
المشهورات ١٠/١٣، ٦/١٩، ٧/٢٤، ١١/٢٥، ١٧/٣٥، ١٧/٣٦، ١٣/٨١، ٢/٧٧، ١/٧٦، ٢/٧٥، ١٣/٥١، ٦/٤٥، ٦/٤٣، ١٠/٣٧، ٧/٣٢٢، ٤/٣٢١، ٦/٣٠٤، ١١/١٦٥، ١٠/١٣١، ٣/١١٤، ١٣/٨٣  
accepted premisses ٤/٣٢٤، ١٧/٣٢٣  
مشهورات بالانقياد ٤/٤٠  
مشهورات جلية ١٦/٣٢٨  
المشهورات الذاتية المشتركة ٦/٥١  
المشهورات الضعيفة ٥/١٩٦  
المشهورات الكاذبة ٥/٣٢٢  
المشهورات المشبهة ٢/٧٦  
المشهورات المقابلة ٢/٧٦  
مشهورة ١١/١٦٦، ٤/١٦٣، ١٥/١٥٢، ١/١٤٣، ٦/١٤٢، ٢/١٢٩، ٩/٢٣٤، ٥/٢٣٢، ٦/٢٢٦، ٤/١٩٦، ١١/١٩٠، ١٤/١٨٦، ١٧/١٨٠، ٣/٣٢١، ١٢/٣٢٠، ٢/٣١٥، ١٢/٣١٢، ٥/٢٧٧، ٥/٢٥٦، ٩/٢٤٩، ٦/٢٣٦، ٦/٣٣٦، ١٤/٣٣١، ٣/٣٢٢  
مشهورة غير مطابقة ٥/٧٣



	مشهورة مشتركة ١٣/٥١
	مشهورين ٨/١٩٥
walking	المشي ٨/٢٦٠، ٣/٢٢٧، ١١/٢١٧
	المشي تحرك ٤/١٠٦
will	المشيئة ٧/١٨٥
( م ص )	
	المصاربة ٤/٣٣١، ١١/١٨٤
	المصادر الفعلية ١١/٢٧٦، ٦/٢٣٦
	المصادرات ٧/٣٣٤
petitio principii	المصادرة ٢/٢٣٤
chance	مصادفة ١١/٣١٨، ١٦/٣١٧
wrestling	المصارعة ٧/٢٣
benefits	المصالح ١١/١٨٧
	المصالح المتعلقة ١٧/١٤٦
	المصحح ١١/٢١٢، ١٠/١١٢، ١١/٨٤
	المصححات ١١/٢٨٨
	المصدق ١٧/١٨٩
	المصرف ٤/٢٢٧
attentive	المصغى ١/٤٠
	المصلحة ١٠/٩٦
	المصلحة العامة ١٠/٣٩
common benefit	المصلحة الشريكة ٣/١٤، ١٤/١٣
portrait	المصور ١٢/٣١٢
	المصيب الترتيب ٩/٣٣٢، ٩/٣٣١
opposite	المضاد ٦/٢٨٩، ١٠/٨٨

( م ض )

	مضادة	١٨ / ١٣٠
relative	المضاف	٧ / ٢٨١ ، ١ / ٢٦٤ ، ٨ / ٢٦٣ ، ٦ / ٢٢٧ ، ٧ / ١٦٧ ، ٥ / ١٥١
	المضاف البسيط	٢ / ٢٦٤ ، ٤ / ٢٦٣
	مضاف حقيقي	١٣ / ٢٦٤
	مضامين	٧ / ٣٠٥
	مضاييف	٨ / ٢٥٢ ، ٩ / ١٨٢
	مضاييف جنسى	١٨ / ٢٧٥
	مضاييف نوعى	١٨ / ٢٧٥
	مضاييفة المنفوع	٨ / ٤٣
	مضاييفة المنقول	٦ / ١٤٣
	مضايقة	٤ / ٢٦٢ ، ٤ / ١٧١
	”قياسات“ مضللة سوفسطائية	١٢ / ٣٣١

( م ط )

identical	مطابق	١١ / ٢٩٣
	مطابق لل معنى	٩ / ٢١٥
identity	المطابقة	٦ / ٢٥٦
	مطابقة الموضوع	١٨ / ١٩٢
questions	المطالب	١٣ / ١٠٣ ، ٥ / ٨١ ، ١ / ٨٠ ، ٦ / ٧١ ، ٨ / ٣٧
dialecticald.	المطالب الجدلية	١ / ٧٨
	المطالب الجزئية	٣ / ١٦٣
	المطالب الخاصة	٨ / ٨٠
	المطالب العلمية	١٢ / ٣١٦
	المطالب المشتركة	٨ / ٨٠
	بحسب المطالب	٦ / ٧١
	المطالبة	٧ / ٣١٥ ، ١٠ / ٢٤

question	مطلب ٧/٧٨
	مطلب جدلي ١٤/٧٩ ، ١/٧٧ ، ١/٧٣ ، ٤/٧٢
absolute	مطلق ٥/٣٢١ ، ٤/٢٣٢ ، ٣/٢١٨ ، ٨/٢١٣ ، ٤/١١
	المطلق العام ٥/٢٧٥
	المطلق العام الحقيقي ٥/٢٧٥
	مطلق مختلف ١٥/١١٨
	مطلقة ١٠/٢٢٤
	المطلقين ١٢/٢٩٦ ، ٤/٢١٨ ، ١/١٦٣
	مطلوب ٨/٨٤ ، ٩/٧٨ ، ١٧/٧٥ ، ١٢/٧١ ، ١٨/٥٣ ، ٤/٥١ ، ٦/٤٩ ، ١٢/٤٨
	٦/٣١٩ ، ٤/٣٠٧ ، ٨/٣٠٣ ، ١٠/٣٠٢ ، ٧/١٢٥ ، ٤/١٢٤ ، ١٠/١٢١ ، ٥/٩٦
inquiry, question	١٦/٣٢٩ ، ١٤/٣٢٧ ، ١/٣٢٦
	مطلوب اعتقادي ١٧/٧٥
	مطلوب جدلي ١٦/٣٣١ ، ٥/٧٦
	مطلوب بالضرورة ١٣/٣١١
	مطلوب لذاته ١٥/١٤٦
	مطلوب معين ٨/٨٤
	مطلوبات جدلية ٢/٧٢
	( م ظ )
	المظلة بالحاجب ١١/٢٤٤
object of opinion	مظنون ١١/٢٧٢ ، ٧/١٦٩ ، ١٧/١٦٧ ، ٢/١٤٩ ، ٩/١٣٣ ، ١٢/١٠
	مظنونات ٥/١٠
	مظنونات ساذجة ٨/١٠
	مظنونات مرئية ٥/١٠
	( ع م )
resurrection	المعاد ١٠/٢٨١ ، ١٣/١٥٧ ، ١٦/١٤٦ ، ١٤/١٤
equivalence	المعادلة ١/٢٢٧ ، ١٣/١٣٣
objector	المعارض ٤/١٨٩

	المعارض للحجة ٣/٣١٢
objection	المعارضة ١/٣٣٦ ، ٦/٣٣٥
	المعارضة بالاحتجاج ١٥/٣٣٥
	المعاصر ١٣/٣٢٨
	المعاصرة ١٣/٣٣٨ ، ١٤/٣٠٩
	”شدة“ المعاصرة ٨/٣٢٨
living	المعاش ١٣/١٥٧
	معاكس ٣/١٠٤
	المعاملة ١٤/٣٢٨
	معاملة شريكية ١٠/٣٢٨
privative meanings	معان عدمية ٧/٢٥٧
contester	معاند ٣/٢٢٢ ، ١٩/١٤٢ ، ١/١٠٩ ، ٥/٣١ ، ٥/١٧ ، ٦/١٦
	المعاندات ٢/٢٦
	المعاندة ٦ ، ١٦/١٠٨ ، ٩/٨٢ ، ١/٤٠ ، ١٢/٢٧ ، ٦/٢٠ ، ١٧/١٨ ، ٣/١٦ ، ٦/١٥
contest	١٧/١٣٣ ، ١/١٠٩
	المعاني الجنسية ٨/٢٣١
	المعاني العمومية ٥/٢٥٧
	المعاني اللاحقة للشيء ١٦/٢٣٠
	المعاوقة ٣/٢٢
criteria	معايير ١٢/٢١
habitual	معتاد ١/٢٤٥
	معتادة ١٦/٢٤٤
	معتبر ١٢/٢٦٤
	المعتدل ٨/٢٢
	معتفد ١/٢٧٦
paste	معجون ١١/١٩٣
stomach	المعدة ١٩/١٧٨
non-being	المعلوم ١٦/٣٠٣ ، ١٨/٢٦٧ ، ١٣/٢٣٦ ، ١٢/١٧٠ ، ١٠/١٦٧

	معدوم الذات	٤/٢٨١
	معذور	١٥/٣٢٨
	معذول	٧/٣٣٣
defining the essence	معرفة للاهية	٦/٢٤٩
knowledge	المعرفة	٤/٢٤٩
	المعرفة لذاته	١٩/١٨٥
	معرفة محصلة مميزة	٧/٢٧
known	معروف	١١/١٢٤ ، ١٢/٢٠٧ ، ١/٢٠٨ ، ١٧/٢٤٤ ، ١٠/٢٥٢ ، ١/٢٨٩
	معقبة السع	١٢/٢٤٤
intelligible	المعقول	٥/٢٢٧ ، ١/٢٤٤ ، ٤/٢٥١
teacher, master	معلم	١٠/١٥ ، ١٣/٤٧ ، ١٠/٤٩ ، ٩/٥٠
	المعلم الأول	١١/٢٥ ، ٥/٥٥ ، ٨/٦٤ ، ١٤/١٠٨ ، ١٧/١٣٥ ، ١٧/١٩٥ ، ١٧/٢٠٢
First Master	معلم صناعة	١٦/٢٥
effect, caused	المعلول	١٢/١٤٨ ، ٩/٢٧٢ ، ٨/٢٧٥ ، ٧/٣١٣
	المعلوم	١/٩٣ ، ١١/١٣٣ ، ١/١٣٤ ، ٧/١٤٨ ، ١٨/١٨٢ ، ٢/١٨٣ ، ٦/١٩٢ ، ٩/٢٠٩
known	معلوم الحال	١١/٢٣٠
	المعلوم الخارج	٩/١٨٣
meaning, sense	المعنى	٦/١٢٦ ، ٧/١٤١ ، ١/١٤٢ ، ١٧/١٩٦ ، ٥/٢٠٩ ، ١٠/٣١١
	المعنى الآخر المطلق	١٦/١٩٤ ، ١/١٩٥
	معنى أخص	٤/٢٧٥
	معنى أعم	٣/٢٧٥
	المعنى الجنسى	١٥/٦٦
	معنى الجنسية	٩/١٨٠
	معنى الحد	١٦/٢٢٤
	معنى الخاصة	١٦/٢٢٤
	معنى سلبى	٤/٦٥
	المعنى الشخصى	١٦/٦٦

- معنى طبيعي ٣/١٥٦  
معنى عام ٦/١٤٤  
معنى عام جدا ١/٢٤٥  
معنى عام جنسي ١٢/٦٦  
معنى عام شخصي ١٣/٦٦  
معنى عام نوعي ١٢/٦٦  
المعنى العامي ١٤/٧٧  
معنى فصلي ١/١٨٠  
معنى كلي ١١/١٩٤  
معنى اللاحق ١٨/٢٣٠  
المعنى المتشابه ٥/٣١١  
معنى المحدود ١٦/٢٢٤  
معنى المحمول ٩/١٣٨  
معنى المخصوص ١/٢٢٠  
المعنى المعروف ٩/٢١٥  
المعنى المقصود ١١/٣٢٤  
معنى مناسب ١٧/٧٤٤  
معنى الموضوع ٩/١٣٨  
المعنى النوعي ١٥/٦٦  
المعنى الوجوري ١٨/١٧٩  
معنيان ١٠/١٨٥  
معنيين متباينين ٥/٢١٨  
المعية ٨/٢٨٨  
معافصة ١٤/٣٢٠

(غ م)

paralogist	المغالط ٥/١٧ ، ٦/٢١٩ ، ٤/٢٢٧ ، ٤/٣٣٣ ، ٩/٢٣٦
fallacies	المغالطات ٧/٨
	المغالطات المعنوية ٥/١٣١
paralogism	مغالطة ١١/١٨ ، ٨/٤٥ ، ٣/٤٦ ، ١٥/٩٤ ، ٢/٩٥ ، ٧/٩٦ ، ٢/١٢٢ ، ٦/١٢٥ ، ٦/٢١٩
	المغالطون ٦/٢١٩ ، ٤/٧٣ ، ٣/٤٥
	مغالطى ٧/٤٧ ، ٧/٤٦ ، ١/٢٦
	مغالطى سوفسطائى ٨/٤٧
	مغالطى صرف ١١/١٢٥
	المغالطين ٤/٧٢
nourished	مغذ ٦/٢٧٧ ، ١٠/١٢٤
	مغناطيس ٤/٨٦

( م . ف )

separated	مفارق ٢/٣١٣ ، ١/٢٦١
	المفاوضات الموجهة ٨/٣٢١
	المفردات المطلقة ٨/٦٢
	المفروق ١٣/٢٥٥ ، ٨/٢٥٤ ، ١٦/٩٠
supposed, assumed	المفروض ١/٢٨٧ ، ٩/٢٧٧ ، ١١/١٩٨ ، ٢/١٦٨ ، ١٢/١٦٧ ، ٤/١٦٦ ، ٩/١٥٩
	المفسدة ٧/٢٩٤
	المفسرون ١٨/١٩٢
	المفضول ٩/٢٢٦
	المفطون ٤/٣٢٣ ، ١٠/٣٢٢
	مفعول ١٦/٢٣٦
meaning, comprehension	مفهوم ١٨/٢٥٨ ، ١٢/٢٤٣ ، ٣/٩١ ، ٢/٥٤
	مفهوم الخاصة ١٨/٢٠٨
	مفهوم العالم ١٩/٢٤٧

مفهوم الفصل ٩/٩٠  
مفهوم قول الراسم ٦/٢١٥  
مفهوم لازم ١٢/٢٣١  
مفهوم متشكك ٦/١١٧  
مفهوم المحدد ١٩/٢٤٧  
مفهوم المركب ١٢/٢٣١  
مفهوم مضمن ١٤/٢٣١  
مفهوم المعنى ٣/٢١٠  
المفهوم من الأثر ١٤/١٤٥  
مفهوم النوع ١٠/٩٠  
المفهومات ٨/٢٦٨  
مفيد للصحة ٩/٢٢٩ ، ١٣/١١٢

(م ق)

مقابل ١٥/٣٢ ، ١٠/٨٨ ، ٣/١٣٣ ، ١٢/٢١٨ ، ١٣/٢٢٦ ، ٣/٢٢٧ ، ١٧/٢٥٠ ،  
opposite ١/٢٥١ ، ٢/٢٥٤ ، ١١/٢٧٦ ، ٧/٢٨٩ ، ٣/٣٠٥ ، ١٧/٣٠٦ ، ٩/٣٣٤  
opp. by relation ١٦/٢١٢  
مقابل جزئى ٢٠/١٧٨  
المقابل بحسب التضاد ١٣/١٨٦  
المقابل بالخلف ٨/٣٣٣  
مقابل على سبيل التناقض ١٤/٨٦  
مقابل المشاركة ٥/٩٦  
مقابل مشهور ٦/١٩٦  
مقابل بالمضادة ١٦/٢١٢  
مقابل مطلوب ١٣/٣٣٤ ، ٤/٣٣١ ، ٥/٩٦  
مقابل مقدمته ١/٣٣  
مقابل الموضوع ٦/١٢٩  
مقابل وضع ١٥/٢٥ ، ٢/٣٢ ، ١٢/٩٥ ، ٤/٣٠٥ ، ١٥/٣٢٠



مقابلة ٥/٣٢٧ ، ١٠/٢٧٢ ، ٣/٢٢٢ ، ٧/١٥٤ ، ١١/١٣٦ ، ١٨/١٢٥ ، ١١/٨٢

oppositeness

مقارب ٦/٢٨١  
مقارن ١٢/٢٥٦ ، ١٠/٢٢١  
المقارنة ١٢/٢٢٧  
المقاسمة ٧/٢٥٤  
مقام الأجناس ٩/١٨٠  
مقام الجنس ٥/١٩٤  
مقام المنفعل ١٣/٣٦  
مقاوم ٦/٢٩ ، ٦/٢٦  
المقاومات ١٥/٣٣٥ ، ٦/٣١

resistance

مقاومة ١/٣٣٦ ، ٦/٣٣٥ ، ١٢/٣٢٧ ، ٦/١١١ ، ١٥/٣١  
مقاومة مقدمة ١١/٣٢  
المقايضة ٦/٨٩

reasonings

المقاييس ١٣/١٠٣ ، ٣/٤٤ ، ٧/٢١ ، ٢/١٥

four reasonings

المقاييس الأربعة ١/٤٤

critical r.

مقاييس امتحانية ٤/٤٤

demonstrative r.

مقاييس برهانية ٤/٤٤

dialectical r.

المقاييس الجدلية ٢/٥٣

sophistical r.

مقاييس سوفسطائية ٤/٤٤

contentious r.

مقاييس عنادية ٤/٤٤

eristic r.

مقاييس مرائية ٢/٤٤

مقاييس مشاغبية ٢/٤٤

المقاييس المنفصلة ١٦/٣٠٢

مقبول ٤/١٣٥

plausible

مقبول في المشهور ١٠/١٤١

المقبولات ٩/١٤

	المقبولات لذواتها ١٠/١٤
	المقتدر ٧/١٧
quantity, magnitude	المقدار ٢/٢٤٥ ، ١٠/١٧٠
	المقادير ١٨/١٧٤
antecedent	المقدم ٥/٣٠٨ ، ٤/٢٩٦ ، ١٢/١٣٨ ، ١٥/١٣٧ ، ١٠/٧٣
	مقدم جزئي ٧/١٦٣
	مقدم في الشرطية ١٧/٣٥
	مقدمات ٨/٤٤ ، ١٠/٤١ ، ٤/٣٠ ، ٧/٢٩ ، ١٠/٢٨ ، ١٦/٢٧ ، ١٨/٢٥ ، ٥/١٠
	٤٨/٣٠٣ ، ٢/٣٠٢ ، ٥/٣٠١ ، ٥/١٠٩ ، ١٠/١٠٦ ، ١/٩٨ ، ١١/٩٦ ، ٧/٥٣ ، ١٤/٤٦
	٤/٣٣٦ ، ٢/٣٣٥ ، ٢/٣٣٠ ، ١٢/٣٢٢ ، ٦/٣٢٠ ، ٤/٣١٩ ، ٧/٣١٥ ، ١١/٣٠٨
premisses	
	مقدمات أكثرية الصدق ٦/٣٤
primary premisses	مقدمات أول ١٣/٩
	المقدمات الأول البرهانية ٣/١٠ ، ١٤/٩
false pr.	مقدمات باطلة ٤/١٦
demonstrative pr.	مقدمات برهانية ١٠/٧١ ، ٦/٥٠ ، ٩/٤٦ ، ٥/١٣ ، ١٥/١٢
dialectical pr.	مقدمات جدلية ١٠/١١٥ ، ١٣/٨٣ ، ٦/٧٣ ، ٨/٧١
true pr.	مقدمات حقة ٤/١٦
external pr.	مقدمات خارجية ١٥/٣٣٢
plausible pr.	مقدمات ذائعة ٤/١٦
true pr.	مقدمات صادقة ١٣/٣١٣
necessary pr.	مقدمات ضرورية ١/٣٠٣
apparent pr.	مقدمات ظاهرة ٩/٣٣٢
	مقدمات غير برهانية ١٥/١٢
proximate pr.	مقدمات قريبة ٧/٣٢٥ ، ٢/٣٠٦
syllogistic pr.	مقدمات قياس ١٠/٤١
major pr.	مقدمات كبرى ١١/٢١٥
	مقدمات كبرى في القياس ١١/٢١٥

universal pr.	مقدمات كلية ١٠/١٢١ ، ٢/٣١٥
	مقدمات ليست واجبة ٧/٩٧
received pr.	مقدمات متسلمة ١١/١ ، ٨/٣٤ ، ١٥/٣١٩
distinguished pr.	مقدمات محصلة ٨/٨٤
	مقدمات مسامة ١٦/٣٠
	مقدمات مشبهة بالمشهور ٩/٤٤
	مقدمات مشهورة ٩/١٤ ، ١١/١١ ، ١٢/١٥ ، ١٣/٣٥ ، ١٠/٤١ ، ١٠/٥٠ ، ٦/٧٢ ، ٢/٧٣ ، ٣/٧٣ ، ١٥/٣١٩
probable pr., accepted pt.	مقدمات مشهورة باطلة ١/٣٥
	مقدمات مشهورة حقة ١/٣٥
	مقدمات مشهورة على الحقيقة ٩/٢٤
	مقدمات مشهورة على الظاهر البادى ٩/٤٤
	مقدمات مشهورة مطلقة ٣/٧٣
	مقدمات معلومة الشهرة ٢/٣٢٣
	مقدمات متبجة ٧/٣٢٥
geometrical pr.	مقدمات هندسية ١٥/٣٣٢
	مقدمات واجبة ٧/٩٧
	مقدمات ليست واجبة ٧/٩٧
	مقدمة ٢/٢٧ ، ١٨/٢٩ ، ٤/٣٠ ، ١١/٣٢ ، ٢/٣٣ ، ٣/٣٤ ، ٧/٣٦ ، ٩/٤١ ، ١٤/٤٦
premiss	٧/٥٤ ، ٦/٧٢ ، ٦/١١٦ ، ٣/١٣١ ، ١٣/٣٠١ ، ٦/٣٣١ ، ٢/٣٣٢
dialectical pr.	مقدمة جدلية ٧/٥٤ ، ٣/٧٢ ، ٨/٧٦ ، ١٤/٧٩
	مقدمة جدلية مطلقة ٦/٧٣ ، ١/٧٥
absurd pr.	المقدمة الشنعة ١١/١١٦
	المقدمة الشنعة المضادة للشهور ٤/٧٤
necessary pr.	مقدمة ضرورية ١/٣٠٤ ، ١/٣٠٥
general pr.	مقدمة عامة ١٤/٣٨
	مقدمة العناد ١٢/٣٢٥
	المقدمة قضية ١٧/٥٣

	١٧/٣٠٥	مقدمة القياس القريب
major pr.	٤/٣٢٦	مقدمة كبرى
universal pr.	٥/٣١١	مقدمة كلية
	٦/١٠٩	مقدمة كلية
	١٥/٥١	مقدمة غير كلية
received pr.	٧/٣٦	مقدمة متسامة
	١١/٥١	مقدمة مشهورة
	١١/٥١	مقدمة مشهورة غير صادقة
	١٣/٣٨	مقدمة مقابلة
	٦/٤١	مقدمة من جهة موضع
	١٢/٣٢٥	مقدمة المناقضة
	١١/٣٢	مقدمة متقضة
	١٠/٣١٩	مقدمتين
divider	٨/٢٤٩ ، ١٣/٢٠٣ ، ١٣/١٧٥ ، ٥/١٧٣ ، ١٤/١٧١ ، ١٧/١٦٨ ، ١٦/٥٥	مقسم
	٩/٢٩٣	
	١١/١١٣ ، ١٧/١٧	المقنع
predicated	١٧/٢٠١ ، ١٨/١٩١ ، ٤/١٧٣ ، ١٧/١٧٠ ، ١١/١٤٠ ، ٣/٥٦ ، ١/٥٥	المقول
	١٠/٢٧٨ ، ٣/٢٧٧ ، ١/٢٦٤	
	٥/٢٦٤	مقول بالقياس
	١٠/١٨٥	مقول على جزئية لا كلية
	١٥/١٩٨	مقول على جنس
	١٧/١٧٠	مقول في جواب ما هو
	١٤/٢٦٣	مقول الماهية
categories	١٦/٢٩٥ ، ١٩/٢٤٥ ، ٨/١٩٥ ، ٨/١٩٤ ، ٨/١٥٠ ، ١١/٩١ ، ٢/٦٩ ، ٣/٦٣	مقولات
	٩/٢٥٨	المقولات العشرة
	١٢/٦٩	المقولات المعلومة
	٢/٢٩٥	المقولان
category	٧/٢٤٨ ، ١١/٢٢٤ ، ٨/١٩٤ ، ١٦/١٨٠ ، ١٥/١٧٠ ، ٤/١٤٩ ، ١١/٩١ ، ١/٧١	مقولة
	١٥/٢٦٣ ، ٨/٢٥٠	

relation	مقولة الاضافة ٥/٢٦٤
possession	مقولة الجدة ٩/١٥٠
time	مقولة المتى ٨/١٥٠
	مقولة المضاف ٥/٢٦٤
	مقولة المضاف بالذات ٢/١٦٧
	مقولة واحدة ١٨/١٨٠
constitutive	مقوم ٨/١٥٣ ، ١٥/١٣٦ ، ١٢/١١٣ ، ٦/١٠٤ ، ١/٩١ ، ١٥/٦٣ ، ٢/٦٢ ، ١٧/٥٥ ، ٩/٢٥٩
	مقوم جزئي ١٢/١١٣
	مقوم ذاتي ٨/٦٣ ، ١٣/٥٤
	مقوم كلي ١٣/١١٣
	مقوم للنقلة ١٨/١٧٥
	مقومات ٥/٢٤٩
	مقومة ٦/٢٥٣ ، ١٤/١٧٥ ، ٧/١٥٣
restricted	مقيد ٦/٢٨٤ ، ٤/١١
	”الخاصة“ المقيدة ١١/٢٢٤
( م ك )	
place	مكان ١٠/٢٩٥ ، ٢/٢٨١ ، ٨/٢٧٤ ، ١١/٢٤٧ ، ٢/٨٦ ، ١٨/٧٩ ، ٨/٤٢
	مكان مفرد ١٨/٢٨٦
	”قريب“ المكان ١١/٣١٦
	المكانية ١٤/٢٤٢
written	المكتوب ١١/٨٣
repeated	المكرر ١٤/٢٧٥ ، ١١/١٦٧
	مكرر بالفعل ٥/٢٤٧
	مكرر بالقوة ٩/٢٩٦ ، ٥/٢٤٧ ، ١٦/١٦٧
	مكروه الذات ٥/١٨٨
measure	المكيال ٧/٢٦٦ ، ٢/٢٤٥

( م ل )

plenum	الملاء ٣/٢٣٣
	ملاجة ١٦/٣٠٨
	الملاجة ٣/٩٤
beauty	الملاحة ٣/٢٣١
angels	الملائكة ٧/٢٢٧
confused	المتبس ١/٢٨٩
	المتذ ٧/٢٧٥
	ملزوم ١٠/١٢٩
	ملزومات ١/١٢٥
skilled thief	"السارق" الملط ٨/٢٨٢
king	الملك ٢/٢١٧ ، ٩/١٨٧
angel	الملك ٢/٢١٧
possession	الملك للشئ ٦/١٢٠
imagined angel	ملك متوهم ٥/٢٦٨
	الملكات ٩/٢٧٥ ، ٢/٢٤٨ ، ١٠/١٨٤
	ملكة ١١/١٥ ، ١١/١٧ ، ٤/٢٣ ، ٨/٢٥ ، ٢/٢٨ ، ٣/٣٢ ، ٣/٣٣ ، ٢/٤٩ ، ٦/٥٢ ، ١١/٩٢ ،
	١٣/١٧٩ ، ٧/١٨٠ ، ١٧/١٨٢ ، ٣/١٨٣ ، ٢/١٨٨ ، ١٦/٢١٢ ، ١٣/٢٢٠ ، ٣/٢٢١ ،
faculty	١٠/٢٢٦ ، ١/٢٥١ ، ٢/٢٥٨ ، ١١/٢٦٦ ، ٥/٢٧٣ ، ٤/٢٧٦ ، ٥/٢٨٩ ،
	ملكة إزالة الأمراض ٦/٢٨٢
	ملكة إقناع ٥/٢٨٢
	ملكة تصديقية ٢/٢٢٢
	ملكة الجلد ١٦/٣٣٤ ، ٢/٨١
	الملكة الجدلية ١٢/٨١
	ملكة غير قانونية ٢/٢٨
	ملكة الكتابة ١٢/١٥٦

ملكة المجاهدة ١٣/٣٢٨

ملكة مجودة ٢/٢٥٨

ملكة المعاندة ١٣/٣٢٨

ملكة نفسانية ٦/٢١٤٨ ، ١٢/٢٣ ، ٢/٥٤ ، ٦١٤٨

”ذو“ الملكة ١٦/٢٢٠

الملموس ١٩/٩٦

الملون ٤/٣٣٢ ، ١٧/٢١٣

( م م )

مماحكة ٧/٣٢٦

practice

ممارسة ٩/٢١

eristic

ممارى ”قياس“ ٥/٤٦

الممانعة المتوجهة نحو القائل ٤/٣٢٨

refusal

ممانعة المحيب ١٠/٣٢٧

mixture

المترج ٧/٢٨٦

impossible

المتنع ١٢/٣٢٠ ، ٢/٢٣٣ ، ١/١٤٩ ، ٩/٢٨

possible

ممكّن ٤/٢٣٣ ، ١٥/٢٢٣ ، ٦/١٤٣ ، ١/١٤٢

الممكّن الأكثرى ٧/٣٣٢

الممكّن الخاص ١٣/٧٧

الممكّن العام ١٣/٧٧

الممكّن للقوى ٥/١٤٣

ممكّن مقبول ٨/١٩٠

”الأشياء“ الممكنة ١٧/٢٦٧

المموهين ١٠/٢٠

distinguished

المميز ٢/٣٢٩

”خاصة“ مميزة ١/٢١٢

( م ن )

according to the essence and relation

من جهة الذات والاضافة ٥/٢٦٦

according to general acceptance

من جهة الشهرة ٥/٤٧

من جهة العبارة ٤/٢١٠

من جهة العلمية ١٣/١٨٦

من جهة ماهو ٥/٢٠٣

من جهة المخصوص ٥/٢١٠

”اعتبار“ من حيث ١/٢١٨

من طريق ماهو ١٣/٥٤ ، ٩/٥٥ ، ١٠/١٦٦ ، ١٨/١٧٠ ، ٢/١٧٠ ، ٦/١٧١ ، ٦١١/١٧٣ ،  
quasi in quid ١٥/٢٠١

من طريق ماهو با شركة ١٤/١٦٩

من قبيل الشهرة ١١/١٨٢

المنازعة ١٤/١٨

appropriate

مناسب ١٢/٢٤٤

المناسبات ٨/١٥٨

المناسبة ١٢/٣٢٧ ، ١٧/٣٣٤ ، ١٠/٢٣٣ ، ٨/٢٢٩

المناسبة المعتادة ١٧/٢٣٤

المناسبة والملازمة ١٠/١٣٥

المناسبة ١/٤٠

debator

المنظر ١١/١٩

debate, conversations

المنظرة ٥/٤٩ ، ٦/٢٠ ، ٦/١٥

المنافاة ٢/١١١

competitor

المنافس ١٢/١١٠

المنافع الشخصية ٩/٨

مناقض ٦/٢٦

المناقضات ٨/٤٠

مناقضة ٦/٣١ ، ٨/٣٨ ، ١٠/٤٠ ، ١٧/١٠٧ ، ٨/١٠٩ ، ١/١٢٩ ، ٨/١٤٤ ، ٨/٣١١

objection

١٠/٣٢٥ ، ١٢/٣٢٧ ، ١٨/٣٣٥ ، ١/٣٣٦

مناقضة القائل ١٥/٧٨



	المناكدة ١٢/٣٠٦
	المناكدة ١١/٣٢٧
	متج ٧/١٨٦
	”تأليف غير“ متج ١٦/٣٢٧
	”صورة“ متجة ١٠/٤٤
	المنظر ١٣/١٣٤
	متفع ٨/٢٣٤
	المنتقل اليه ٣/١٢٥
	منصف ٢/٣٢٩
logic	المنطق ١/٧٦
	”أقسام“ المنطق ١٧/١٤
logical	منطقي ١٨/٢٥٩
convertible	منعكس ٤/٢٢٥ ، ٨/٢٤٢ ، ٦/٢٧١ ، ٢/٢٨٥
confused	منغلق ١٤/٣٤٣
	منفرد بالدلالة والاستحقاق ١٧/٢٠٢
separated	المنفصل ١٩/١٦٩ ، ١/١٧٠ ، ١٦/٢٣٥
	المنفصل لذاته ٨/١٧٠
passive	المنفعل ١/٢٢ ، ١٣/٢٣ ، ١٤/٣٦ ، ٤/١٩٠ ، ١٤/٢٣٦
	المنفعل جنسا للانفعال ٧/١٩١
	منقبة الجميل ١/٣٢١
	المنقسم بالمتساويين ٤/٢٥٨
	منكر ١٤/٣٠١
	المنكر في المشهور ٧/١٩٥
method	منهاج ١٠/٢٧٩
	منهاج واحد ٦/١١٦

(م)

avoidable	المهروب عنه ١٥/٨٢
indesignate	مهمل ١/١٤٣
geometer	مهندس ١١/١٢١
	مهندسون ٦/٢١٦

(و)

means	موات ٦/١٤٨
	المواتة ٢/٢٣٧
	المواتى ١/٢٣٧
	المواتى للفسق ١/٢٣٧
parallelism	الموازاة ١٣/١٣٣

مواضع ٤/٣٤ ، ١٠/٤١ ، ١٢/٤٨ ، ٧/٦٤ ، ٥/٦٦ ، ٣/٧٢ ، ١١/٨١ ، ٥/٨٢ ،  
١٢/٨٦ ، ٣/٩٩ ، ٤/١٠٣ ، ١٧/١٠٤ ، ١٦/١٠٥ ، ١/١٢٣ ، ٣/١٢٤ ، ٥/١٢٨ ،  
٥/١٣٦ ، ١٤/١٣٧ ، ١٢/١٣٩ ، ١/١٤٠ ، ٢/١٤٢ ، ٣/١٤٥ ، ٨/١٥١ ، ٢/١٥٢ ،  
١٧/١٦٠ ، ٣/١٦١ ، ١/١٦٣ ، ١/١٧٩ ، ٣/٢١٦ ، ١٢/٢٢٠ ، ٢/٢٢١ ، ٣/٢٣٣ ،  
١/٢٤١ ، ٤/٢٤٣ ، ٣/٢٤٥ ، ٤/٢٤٨ ، ٢/٢٤٩ ، ١٠/٢٥٠ ، ١٥/٢٥٧ ، ١/٢٦١ ،  
٢/٢٦٣ ، ٧/٢٦٥ ، ٥/٢٨٠ ، ٩/٢٨١ ، ٢/٢٨٦ ، ٥/٢٩٣ ، ١٨/٢٩٥ ، ٣/٣١٦

common-places

destructive c.	مواضع إبطالية ٩/١٩٢
	مواضع تقابل الإضافة ١٤/١٨١
particular c.	مواضع جزئية ١٦/١٦١
generic c.	مواضع جنسية ٤/١٦٥
external c.	مواضع خارجية ٣/١٣٥ ، ١٣/١٢٧ ، ١٨/١٢٥
rhetorical c.	مواضع خطابية ٤/٣٠٤
sophistical c.	مواضع سوفسطائية ٤/٣٠٤
	مواضع العرض ٧/٢٠٧
	المواضع الكلية ١٦/١٦١
	مواضع المتشابهات ١٤/١٣٧
	المواضع المتعلقة ٧/٢١٠
	المواضع المجانسة ٧/١٨٤
	المواضع المشتركة ١١/١٧٩

suitability	مواضع مشتركة القوانين ١٣/١٩٩ المواضع المعدة نحو الخاصة ٨/٢٠٧ مواضع النسبة إلى الوحدة والكثرة ٣/١٣٨
suitable	موافق ٥/٢٧٢
suitability	الموافقة ٨/٢٦٤ ، ١٢/٢٦٣ ، ٦/٢٤٨ ، ٦/١٣٩
death	الموت ٥/١٩٠ ، ٦/١٤٥
object of choice, preferable	مؤثر ١/٢٨٣ ، ١٣/٢١٧ ، ٤/١٦١ ، ٥/١٥٤ ، ١٦/١٥٣ ، ٦/١٥٢ ، ٨/١٣٦ "غير" مؤثر ١٤/١٦٠ مؤثر لأجل غيره ١٦/١٥٣ مؤثر بالذات ٨/١٥٤ مؤثر بذاته ١/١٥٤ ، ١٦/١٥٣ مؤثر لذاته ٦/١٨٨ مؤثر بالعرض ١/١٥٤ مؤثر لغيره ٦/١٨٨ ، ٤/١٥٤ مؤثر في نفسه ١٧/١٦٠ مؤثر مما يقارنه ٢/١٥٤ المؤثرات ١٥/١٥٩ الموثوق به ٦/٣٧ موجب ٦/١٢٤ موجب جدلي ٥/٣١٢ موجب جزئي ٨/١٠٥
being, existent	موجود ٢/٢٣٥ ، ٢/٢٣٤ ، ١/١٩٩ ، ١٣/١٩٨ ، ١٠/١٦٧ ، ٨/١٥٦ ، ٢/١٤٢ ٨/٢٨١ ، ٣/٢٧١ ، ٧/٢٦٥ ، ١٤/٢٥٦ ، ١٣/٢٤٥ ، ٢/٢٣٦ موجود بالذات ٤/١٨٠
beings	موجودات ٣/٣٢٢ ، ١/٢٨١ ، ٨/٢٦٥ ، ١٩/٢٤٧ ، ١/١٩٩ ، ١/١٩٨
harmful	مؤذ ١٧/٢٥٧
musician	الموسيقيار ٣/٢٨ ، ٣/٢٧

music	٩/٢٠٣ ، ١٨/١٥٢ ، ٢/٨٦ ، ١٨/٧٩ ، ٨/٤٢
attributed	٩/٢٨٥
	الموصوف الاسمي ٢/٢١٨
	الموصوفات ١٠/٢٧٥
	موضع ٣/٣٤ ، ٣/٣٨ ، ٩/٤١ ، ١/٤٢ ، ١٣/٤٦ ، ١٤/٧١ ، ٨/٨٤ ، ١/١٠٨ ، ٩/١٠٩ ، ٢/١١١ ، ١٧/١٢٠ ، ١٤/١٢١ ، ٥/١٢٢ ، ٥/١٢٧ ، ٥/١٢٩ ، ١٢/١٣٠ ، ٦/١٣١ ، ٢/١٣٣ ، ٤/١٣٨ ، ٤/١٣٩ ، ٢/١٤٠ ، ١/١٤١ ، ١٤/١٥٠ ، ١/١٥٥ ، ٢/١٥٦ ، ١/١٥٧ ، ٩/١٥٨ ، ٣/١٥٩ ، ١١/١٦٧ ، ١١/١٦٨ ، ١٦/١٦٩ ، ١١/١٧١ ، ٧/١٧٦ ، ٤/١٧٨ ، ١/١٨٨ ، ١/١٩٢ ، ١/٢٠٠ ، ٢/٢٠٢ ، ١/٢٠٨ ، ٤/٢١٨ ، ١/٢٢٠ ، ١٤/٢٢١ ، ٣/٢٢٧ ، ١٨/٢٢٠ ، ١/٢٣٤ ، ٥/٢٣٧ ، ٧/٢٤٥ ، ٤/٢٤٨ ، ١٠/٢٥٠ ، ١٠/٢٥٢ ، ١٨/٢٥٩ ، ٩/٢٦٥ ، ١/٢٧٠ ، ١٠/٢٧٩ ، ١/٢٨٠ ، ٥٠/٢٨١ ، ٩/٣٢٧ ، ٨/٣٠٣ ، ٩/٢٩٤ ، ٦/٢٨٩
commonplace	موضع آخر ٩/١٨٥ ، ٩/١٩٦ ، ٨/٢٠٠ ، ٥/٢٠٣ ، ٥/٢١٠
preservative c.	موضع اعتبار وحفظ ١١/٤٢
security c.	موضع أمن ٩/٤٢
	موضع انتفاع ١١/٤٢
first c.	الموضع الأول ٩/١٣٨ ، ١/١٥٥ ، ١٣/١٦٦ ، ٩/٢٠٠
second c.	الموضع الثاني ١/١٣٩
third c.	الموضع الثالث ١٤/١٣٩
fourth c.	الموضع الرابع ٢٦/١٣٩
inquiry c.	موضع بحث ١٠/٤٢
demonstrative c.	موضع برهاني ٦/٣٨ ، ٦/١٣٨
dialectical c.	موضع جدلي ٣/١١٣ ، ٧/١١٥ ، ١٢/١١٦ ، ١٣/١٣٦ ، ٣/٢٧٦
real c.	موضع بالحقيقة ٢/١٨٩
particular c.	موضع خاص ٥/٧١
fearful c.	موضع خوف ٩/٤٢

sophistical c.	موضع سوفسطائي ٦/١١٥
scientific c.	موضع علمي ٢/٢١٣، ١٣/١٨٦، ١٦/١٦٩
universal c.	موضع كلي ٤/٢٧٢
	موضع كلي جدا ٤/٢٧٢
unscientific c.	موضع ليس بعلمي ١٦/١٦٩
accepted c.	الموضع مشهور ١١/١٤٥
erroneous c.	موضع مغالطة ٣/١١٣
c. is a premi.	الموضع مقدمة ١/٤٢
	الموضع المكاني ٨/٤٢
	موضع كالمكرر ١٤/٢٠١
useful c.	موضع نافع ١٨/٢٧٥، ٥/٧١، ٣/٧٠
	موضع نظر ١٠/٤٢
	موضع ومقدمة ٤/٤٢، ١٢/٤١
	موضع وموضوع ٢/١٤٣
	موضوعان تعليميان ٨/٢٠٨
	موضوع ٩/٩، ٢٢/١٦، ٦١/٦٣، ٦٩/٦٢، ١٠٦/١١، ١١٠/١٢١، ١٢١/٩
	١٢٣/١٢٧، ١٢٩/١٣٠، ١٣٨/١٣٩، ١٤٢/١٤٣
	١٤٣/١٤٩، ١١/١٥٠، ١٦٧/١٧١، ١٩٣/١٩٥، ١٢/١٧
	١٩٩/٢٠١، ١٤/٢١٧، ٢١٩/٢٢٠، ٢٣٢/٢٣٣، ٥/٢٣٣
	٢٣٥/٢٣٦، ١٣/٢٣٧، ١٤/٢٤٩، ٣/٢٦١، ١٥/٢٧٧، ٦/٣٣٤، ١١/٢٣٥
subject	
	موضوع برهاني ٧/١٠٦
	موضوع جعل جنسا ١٦/١٩١٢
	الموضوع جنسا ٧/١٧١
	موضوع جنسا للعارض له ٥/١٩٠
	موضوع العرض ١٧/١٩٤
	موضوع علمي ٥/١٣٩

subject not a predicate

موضوع لا محمول ٤ / ٢١٧٠٨ / ١٩٥

موضوع مضاف ٣ / ١٥١

موضوع مقول على المركب ١ / ١٩٢

الموضوع المنفعل ١٤ / ١٩١

الموضوع نوعا ٧ / ١٧١

موضوعات ٦ / ١٩٦٠١٦ / ١٩٥٠١٤ / ١٩٣٠٤ / ١٦٨٠١٤ / ١٥٠٠٣ / ١٤٢

subjects

٣ / ٢٨٠٠٤ / ٢٣٤٠١١ / ٢٠٠

الموضوعات الأولى ١٨ / ١٩٣

موضوعات الجدل ١٢ / ٥٤

موضوعات المخصص ١٢ / ٢١٢

(م ي)

water

المياه ٦ / ٦٧

inclination

الميل ١٦ / ٢٦٨

(ن)

(ن ا)

النار ٦٨ / ٢٢٤٠٦ / ٢٢٣٠٥ / ٢١٧٠٦ / ٢١٢٠٤ / ٢١١٠٢ / ٢١٠٠٢ / ١٥٠

fire

٣ / ٢٨١٠١٠ / ٢٦٩٠٧ / ٢٦٢٠٦ / ٢٣٧٠١٢ / ٢٣٢

النارية ١١ / ٢٩٦٠٣ / ٢٧٠

descendant

اعتبار الصاعد والنازل ١٥ / ١٦٨

supporter of a com.

ناصر الوضع ٤ / ٣١٠٣ / ٢٦

ناصر وضع نفسه ١٥ / ٣٠

الناطق ٦١ / ٢٦٠٠٥ / ٢٥٩٠٩ / ٢٥٤٠٩ / ٢٢٧٠١٦ / ٢١١٠٩ / ١٣٠٠٩ / ٥٦

rational

٢ / ٢٨٥٠٩ / ٢٧٨٠١٤ / ٢٧١

الناطق في المشهور ١٨ / ٢٠١

rational power

”القوة“ الناطقة ٩ / ١٣٠

النافع ٨/١٧٤٩/١٧٤٩/١٨٤١٧/١١٤٤٣/١٤٢٤١٨/١٤٦٤٢/١٦/١٥٧٤١٣/٤  
useful ١/٣٠٧٤١١/٢٤٥٤٦/١٧٩

النافع بالذات ٨/١٢

نافع حسن ١٥/٢٧٥

نافع في الإثبات والإبطال المطلقين ٩/١٨٥

نافع للإبطال ٦/١٦٧

النافي السالب ٤/٢٥١

(ن ب ت ح د)

الناقض ١٠/٢٨٧٤١٠/١٨٢

ناقض وضع ١٢/٢٥

plant

النبات ٦/٢٧٧٤٤/٢١٢

نباهة ١٨/٧٧

pulse

النبض ٤/١٥٧

false conclusions

التأنيج الباطلة ٣/٣٥

true conclusions

التأنيج الحققة ٣/٣٥

النتيجة ٢٧/٣٢٤١٣/٣٢٤٨/٣٦٤٧/٣٦٤١٣/٥٣٤١٣/٧٣٤٩/١٣/٧٤٤١/٣٠٢٤١/٦  
conclusion ١٤/٣٣٤٤٢/٣٣٠٤٥/٣١٩٤٥/٣١٥٤١٠/٣٠٥

النتيجة قضية ١٧/٥٣

نتيجة كلية ١٨/٢٥

نتيجة لازمة ٧/٣٦

نتيجة مظنونة ١٥/٣٣١

نحس ١٣/٣٧

grammarians

النحوى ١١/١٢١

rareness

الندرة ١/٢٢٤٤٥/٢٢٣

( ن س )

النسبة ٦ ٧ / ٢٦٣ ٤ / ٢٢٩ ١٨ / ١٨١ ٥ / ١٧٩ ٤ / ١٧٨ ١ / ١٥٨ ٨ / ١٤٩  
relation, proportion

١٨ / ٢٨٦ ١٢ / ٢٨١

نسبة الاعتدال ٣ / ٨٩

نسبة إلى جملة ٨ / ٢٢٣

نسبة إلى الصورة ٦ / ٢٢٣

نسبة إلى الكثرة ٣ / ١٣٨

نسبة إلى الكل ١٠ / ٢٢٣

نسبة إلى الوحدة ٣ / ١٣٨

نسبة الأمرين ١٠ / ١٨٩

نسبة الأمرين إلى الجنسية من نسبة واحدة ١٠ / ١٨٩

نسبة ثالث إلى رابع ١٤ / ٢٢٧

نسبة رديئة ١ / ٢٨٧

نسبة الفاعل ٢ / ١٥٨

نسبة الكثرة ٤ / ١٣٧

نسبة واحدة ١٠ / ١٨٩

نسبة الوحدة ٤ / ١٣٧

”إبدال“ نسبة ٧ / ١٥٨

( ن . ص . ط . ظ )

defence

نصرة ٦ / ٣٣٦ ٢ / ٩٦

half

النصف ٩ / ٢٢٦ ٦ / ١٨٢

النصفان ٣ / ٢٥٣

النطق ٨ / ٢٦٠ ١٩ / ٢٥٩ ٩ / ٢٢٧

rational

النطقية ٥ / ١٨٥

co-ordinates

النظائر ١٧ / ٢٧٥ ٧ / ٢٢٧ ١ / ١٦٣ ٤ / ١٣٦ ٣ / ١٣٥

speculation

النظر ٦ ١٥ / ١٥٨ ١٦ / ١٥١ ١٤ / ١٥٠ ٥ / ١٤٥ ١٧ / ١١٥ ٤ / ٧٩ ٦ / ٢٠ ١١ / ١٥

speculation

٧ / ٢٩٣ ٤ / ٢٦٦ ٣ / ٢٤٩ ٤ / ٢٠٢ ٦ / ٢٠١ ٥ / ١٦٥



philosophical spec.	النظر الجدلى ٦/٧٩
scientific spec.	النظر الحكيمى ٤/٣٠٢
	النظر العلمى ١٨/١١٥
	النظر فى الجنس ٥/٦٥
	النظر فى الحد ٥/١٦٥
theoretical	نظرى ١/٢٦٤
	نظير ١٥/٣١١ ، ١٧/٣٠٦ ، ٥/١٣٥

( ن . غ . ف )

	النغم ٦/٢٤٤
	النغمتين ٢/١٧٧
soul	النفس ٤/٨٣ ، ٢/١٧٦ ، ١٦/١٨٣ ، ١١/١٨٤ ، ١٨/١٨٦ ، ١٧/١٩٩ ، ٣/٢٠٨ ، ٤/٢١٢ ، ١٢/٢٢٣ ، ٢/٢٢٥ ، ١٢/٢٢٧ ، ٥/٢٣١ ، ١٠/٢٣٤ ، ٢/٢٤٦ ، ٦/٢٥٢ ، ١٥/٣٠١ ، ٧/٢٨٩ ، ١١/٢٦٦
anim ated	” ذو “ نفس ٣/٢١٢ ، ١١/١٨٦
	نفس الأمر ٢/٢٠٠ ، ١٦/١٤٧
	” ذو “ نفس إنسان ٨/٢٤٨
	نفس الجمع ٥/٢٨٦
	نفس الحق ٧/٩
	نفس الحيوان المحصل ٥/٩٧
animal soul	النفس الحيوانية ٤/١٩٧ ، ٥/١٨٥
	نفس المشابه ٥/٢٦٣
	” ذو “ نفس ناطقة ١٦/٢١١
aversion	نفور الطبع ٣/٣٩
negation	النفى ٨/١٠٣

ن . ق

decrease	النقصان ١١/٣٣٢ ، ٢/٢٩٦ ، ٤/٢٧٩ ، ٤/١٨١ ، ٤/١٨٠ ، ٢/١٦١ ، ٣/١٥٠ ، ٢/١٤٦
contradiction	النقض ٣/٣١٥ ، ١٥/٣١٢ ، ٩/٨٢ ، ٢/٤١ ، ١/٣٣ ، ١٢/٣٢

	نقض مقدمة قياس ١٣/٣٢
point	نقطة ٨/٢٤٩
	نقل الاسم ٤/١٢٦
movement	النقلة ٨/١٧٥ ، ٥/١٠٦
	التقيض ٦/١١ ، ٥/١٨ ، ٦/١٠٧ ، ١٢/١٨١ ، ١٣/٢٢٦ ، ٣/٢٢٧ ، ٤/٣٠٨ ، ٧/٣١٤
contradictory	٦/٣١٧ ، ١١/٣٢٣ ، ٥/٣٣٦
	” باستثناء “ تقيض التالي ٨/١٢٤
	تقيض الشهرة ١٦/٨١ ، ٧/٨٢ ، ١٦/٨٣
	التقيض في المتقابلات ١٢/١٨١
	تقيض اللازم ١/١٣٢
	تقيض المحال ٧/٣١٤
	تقيض المطلوب ١٦/٣٢٥ ، ٥/٧٤
	تقيض المقدم ١٥/١٣١
	تقيض الملزوم ١/١٣٢
	تقيض الموجود ١٤/٣٣١
	تقيض وضع ٣/٧٩ ، ١٣/٢٦
	تقيض وضعه ٩/٣٢٩

( ن . هـ . و )

day	النهار ١٣/٢٥٢
two limits	نهايتين ١/١٧٩
limit	نهاية ١١/٢٧٨ ، ٥/٥٨
personal benefits	النوافع الشخصية ٨/٨
common benefits	النوافع الشركية ٨/٨
light	النور ٢/٢٧٧ ، ١١/٢٤٦ ، ١/٢٤٤ ، ١٨/٢٤٣ ، ١٦/١٩٩
	النور المحسوس ١/٢٤٤
	النور المعقول ٢/٢٤٤

النوع ٧/٥٤ ، ٦/٥٧ ، ٣/٩٠ ، ٥/٩١ ، ١٥/١٢١ ، ٣/١٢٥ ، ٢/١٤٦ ، ١٦/١٦٦ ،  
 ٥/١٦٧ ، ١/١٦٨ ، ٢/١٦٩ ، ٣/١٧٠ ، ٥/١٧٣ ، ٤/١٧٦ ، ١٧/١٧٨ ، ٢/١٧٩ ،  
 ١/١٨١ ، ٩/١٨٥ ، ١/١٨٨ ، ١٨/١٩٠ ، ١٠/١٩١ ، ٦/١٩٢ ، ١٠/١٩٤ ، ٤/١٩٥ ،  
 ١٦/١٩٦ ، ٩/١٩٧ ، ١/٢٠٠ ، ١٤/٢٠١ ، ٣/٢١٣ ، ٨/٢١٤ ، ١٢/٢١٨ ، ١٧/٢٣٠ ،  
 ٤/٢٤٢ ، ٤/٢٤٨ ، ٣/٢٥٣ ، ١١/٢٥٤ ، ١/٢٥٥ ، ٨/٢٥٦ ، ١٥/٢٥٧ ، ٣/٢٦٠ ،  
 species ٦/٢٦١ ، ١٢/٢٦٣ ، ١/٢٦٤ ، ١٠/٢٧٤ ، ٧/٢٧٥ ، ١١/٢٩٦ ، ٧/٣٠٣

infima species نوع أخير ٦/١٧٣  
 simple s. نوع بسيط ٦/١٧٣  
 real s. نوع حقيقى ١٤/١٩٤  
 s. of the number نوع العدد ٥/٢٥٨  
 s. of the quantity نوع الكمية ١٢/١٧٠  
 consequent s. نوع لازم ٤/٢١٧  
 intermediate s. نوع متوسط  
 relative s. نوع مضايف ٣/٢١٣  
 نوع مضايف للجنس ٣/٢١٣  
 نوعية ٩/١٩٨  
 النوم ١/٢٦٧  
 sleep النيران ١٤/٢٦٦ ، ٦/٢٢٤

(هـ)

هاذ ١٦/٣١٦  
 tautology هنر ٥١٠٠١ ، ١٧/٢١٠ ، ١٣/١٣٧ ، ٣/٤٨  
 الهدى ٣/٢٧٧  
 هضم ٤/١٥٧  
 هلايات ١٥/٤٧  
 factual syllogism الهلية ١٣/٣١٥ ، ٣/١١١ ، ١٧/١٠٦ ، ١٧/٧٩  
 geometry الهندسة ١٤/٣١٨ ، ١٦/٢٨١ ، ٤/١٥٣  
 هو هو — الهوو هو هو ١٣/٢٩٦ ، ٤/٢٩٣ ، ١/٢٨٨ ، ١/٢٣١ ، ٣/٦٨ ، ٢/٦٦ ، ٦/٦٥  
 identity, sameness ٢/٢٩٧

الهواء ٤/١٩١ ، ٢/١٥٠ ، ٤/١٩٣ ، ١١/١٩٥ ، ٥/٢٢٤ ، ٥/٢٢٥ ، ٥/٢٣٥ ،  
air ٤/٢٣٦ ، ٤/٢٣٧ ، ٧/٢٣٧ ، ٥/٢٧٤ ، ٤/٢٩٦ ،  
”متحرك“ هوائى ٤/١٩٣  
هويته ٤/١٩٨ ، ١٢/٢٠٢ ، ١٨/٢٦٥ ،  
هى هى ٧/٢٩٤  
matter الهيولى ١٠/١٤٩ ، ٤/٢٠٣ ، ١١/٢٧١ ،  
الهيولى أم حاضنة ٥/٢٤٤  
figure الهيئة ١٧/٢٧ ، ١٧/٤٧ ، ١/٢٨٢ ، ٥/٢٨٥ ، ٣/٢٨٨ ، ١٠/٣١٣ ، ١١/٣٣٢ ،  
هيئة الجمع ٦/٢٨٦

( و : ي )

واجب ٨/١١٤ ، ١/١١٥ ، ١٣/١٤٣ ، ١٧/١٤٨ ، ١٠/٢٤٣ ، ١٠/٢٥٣ ، ١٣/٢٦٠ ،  
necessary ١١/٣٣٢ ، ١٤/٢٦٣ ، ١٦/٢٦٦ ،  
الواجب الأوجب ١٦/٥٦  
واجب فى نفس الأمر ١٦/٣١١  
”الأشياء“ الواجبة ٦/٢٤٨  
الواحد ١٢/٩٦ ، ١٤/١١٣ ، ٧/١٤٧ ، ١٣/١٩٨ ، ٨/١٩٩ ، ٤/٢٠١ ، ٨/٢٩٣ ، ٣/٣٣٦ ،  
one واحد بالشخص ٤/٦٧  
individually one واحد بالعدد ٩/١٩١ ، ١٦/١٩٢ ،  
numerical one واحدة بالعدد ٧/٦٧ ، ٢/١٨٥ ، ١٥/١٩٠ ،  
الواحد بالعكس ٨/١٦٨  
واحد بعينه ٥/٢١٦ ، ١٦/٢٥٨ ، ٥/٢٩٣ ،  
specifically one واحد بالنوع ٤/٧٨ ، ٧/٦٨ ،  
الواحد الشخصى ٩/٢٩٣  
general one الواحد العام ١٩/١٤٦ ،  
الواحد العام الدائم ١٩/١٤٦ ،  
one in itself واحد فى نفسه ٧/١٦٧ ، ٩/٢٩٣ ،  
الواحد الموجود ١٠/١٦٨ ، ١٤/١٩٨

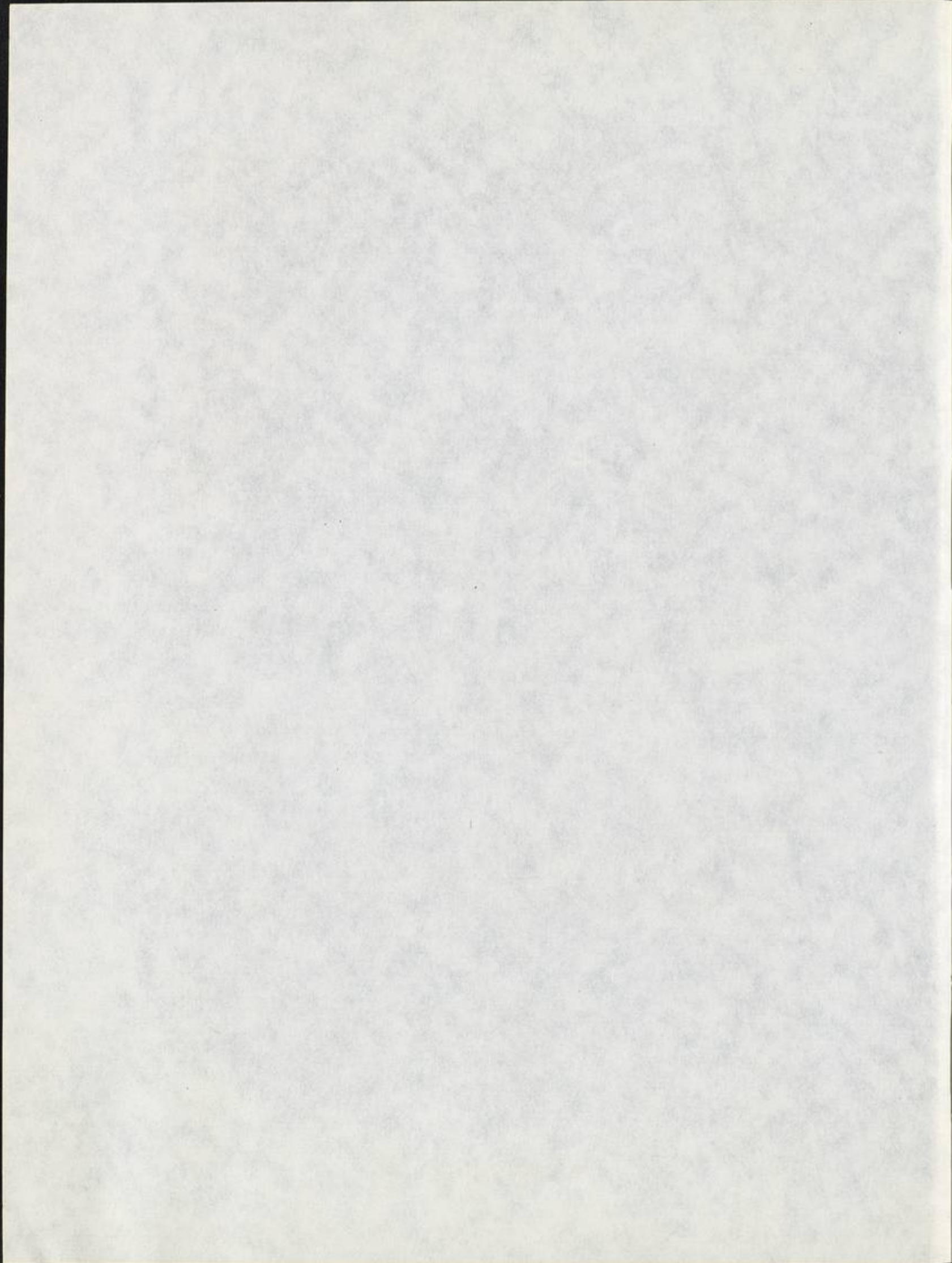
univocal	واحدى الاسم ١٠/٨٥
means	واسطة ٩/١١٢
	واضع ٧/٩
	واضعين ٧/٩
	الواقعات ١٥/١١٦
diagonal	الوتر ١٤/٢٤
	وجدان القياس ٣/٣١١
pain	الوجع ٨/٢٦٧ ، ١٧/١٥٣
	وجود ١٠/١٤٨ ، ١٣/١٤٣ ، ١٠/١٣٠ ، ٥/١٢٧ ، ٩/١١٩ ، ٣/١٠٥ ، ٧/١٠٤ ، ١/٦٤ ، ١٣/١٤٩
	١/٢٣٣ ، ٨/٢٣٠ ، ٦/٢٢٢ ، ١٥/٢١٢ ، ٦/١٧٦ ، ٨/١٦٨ ، ٩/١٥٤ ، ١٣/١٤٩
being, existence	١٧/٢٦٠ ، ١٤/٢٥٩ ، ٢/٢٣٤
particular b.	الوجود الخاص ١٢/٢٦٤
accidental b.	الوجود العرضى ٩/١٠٣
	الوجود المتحقق ٤/٢٣٥
	الوجودى ٣/٢٥١
	وجوه المقاييسات ١٣/١٥٠
	وحدانية ١٤/٦٦
unity	وحدة ١/٣٣٦ ، ١٧/٢٣٣ ، ٣/١٣٨ ، ٤/٦٨ ، ١٥/٦٦
recommendations	الوصايا ٣/٣٢٠
	وصايا السائل ٩/٣٠١
	وصايا مشتركة ٢/٣٣١
	الوصية ١/٣٠٥
	وضع ٥/١٦٧ ، ١٠/١٥٠ ، ٨/١٢٣ ، ١٠/٧٨ ، ٩/٧٧ ، ٢/٥٤ ، ١٩/٥٣ ، ٢/٣١ ، ٦/٩
thesis, inquiry	٥/٣٣٦ ، ١/٣٢٤ ، ١٤/٣٢٣ ، ١٥/١٩٢ ، ٦/١٦٨
	”جوهر“ الوضع ٤/١٠٣
negative th.	وضع سالب ٦/١٠٥
paradoxical th.	وضع مخيف ٦/٧٨
aburd th.	وضع شنع ٩/٣٢٦
true th.	وضع صادق ١٠/٣٢٦
absolute th.	وضع صرف ١٠/٧٨
opposite th.	وضع مقابل ٤/١٨٤
supported th.	وضع منصور ٤/٢٦

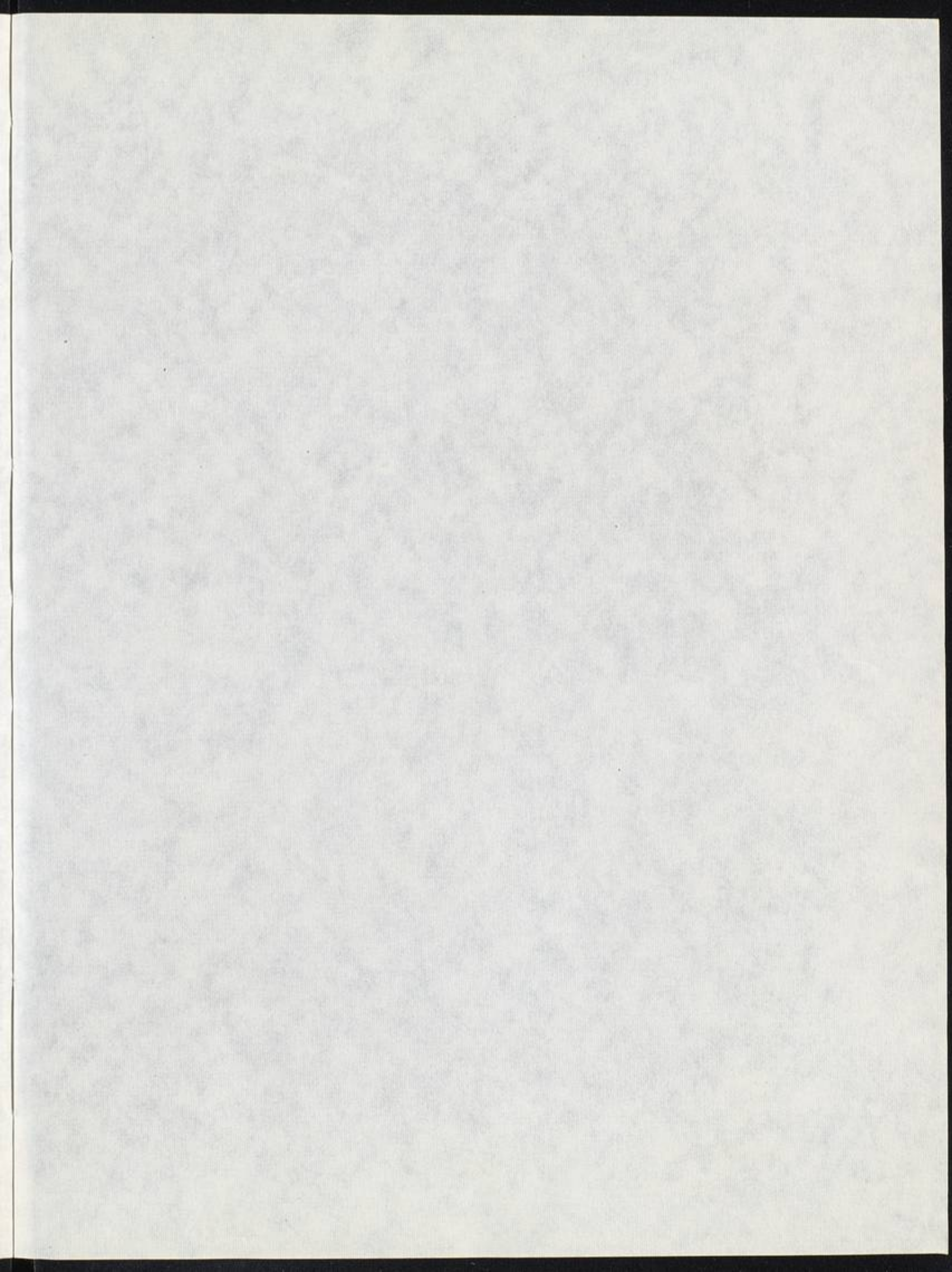
	وضع واضح ١٣/٣٠
	”حافظ“ وضع ١٢/٢٥
	”مقابل“ وضع ١٢/٩٥ ، ٢/٣٢ ، ١٥/٢٥
	”مقابل“ وضع واضح ١٣/٣٠
	”ناصر“ الوضع ٤/٣١
	”ناقض“ الوضع ١٢/٢٥
	”نقيض“ وضع ١٣/٢٦
	وفي = توفية ١/٢١٠
fu	الوقود ١١/٢٦٩
	الوقوع ١٤/١٤٧
	الوقوف ٧/٢٥٣
	وكد ٨/٣١٩
	الولوج ١٠/٣١٦
opinion	الوهم ٣/١١٩
according to opinion	”بحسب“ الوهم ١٠/١١٩

(٥)

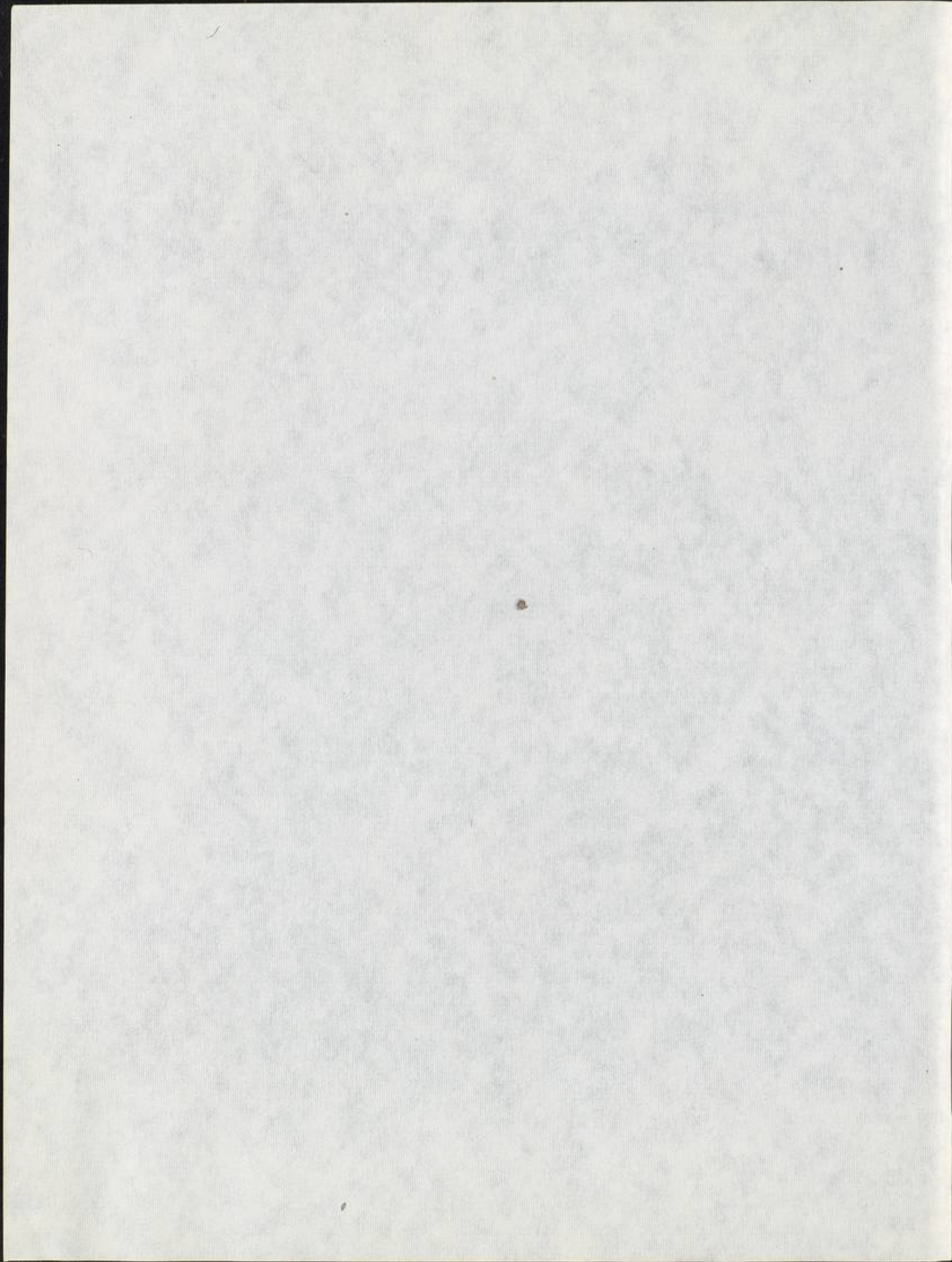
earth	اليابس ٧/٣٠٥ ، ٥/٨٤
	اليابسة ٥/١٧٥
wealth	اليسار ١٧/١٤٦
certainty	اليقين ١٨/١٣ ، ١/١٢ ، ٧/١١
	يقينيات ١٦/١١
Greek language	(لغة) اليونانيين ٨/١٧٥ ، ٧/٧٦

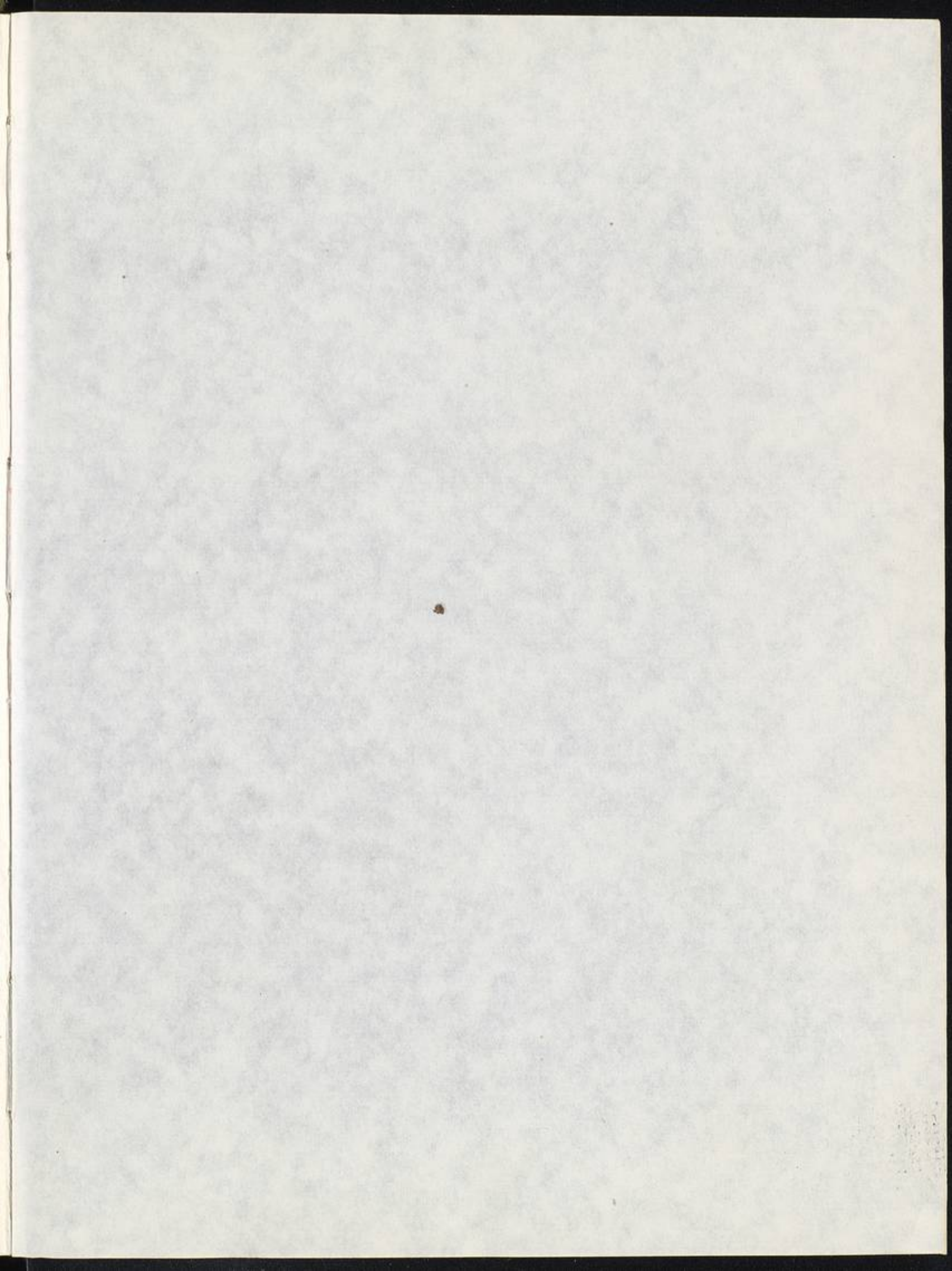
تم طبع هذا الكتاب في يوم ١٦ جمادى الاخره سنة ١٣٨٥  
(الموافق يوم ١١ اكتوبر سنة ١٩٦٥) م

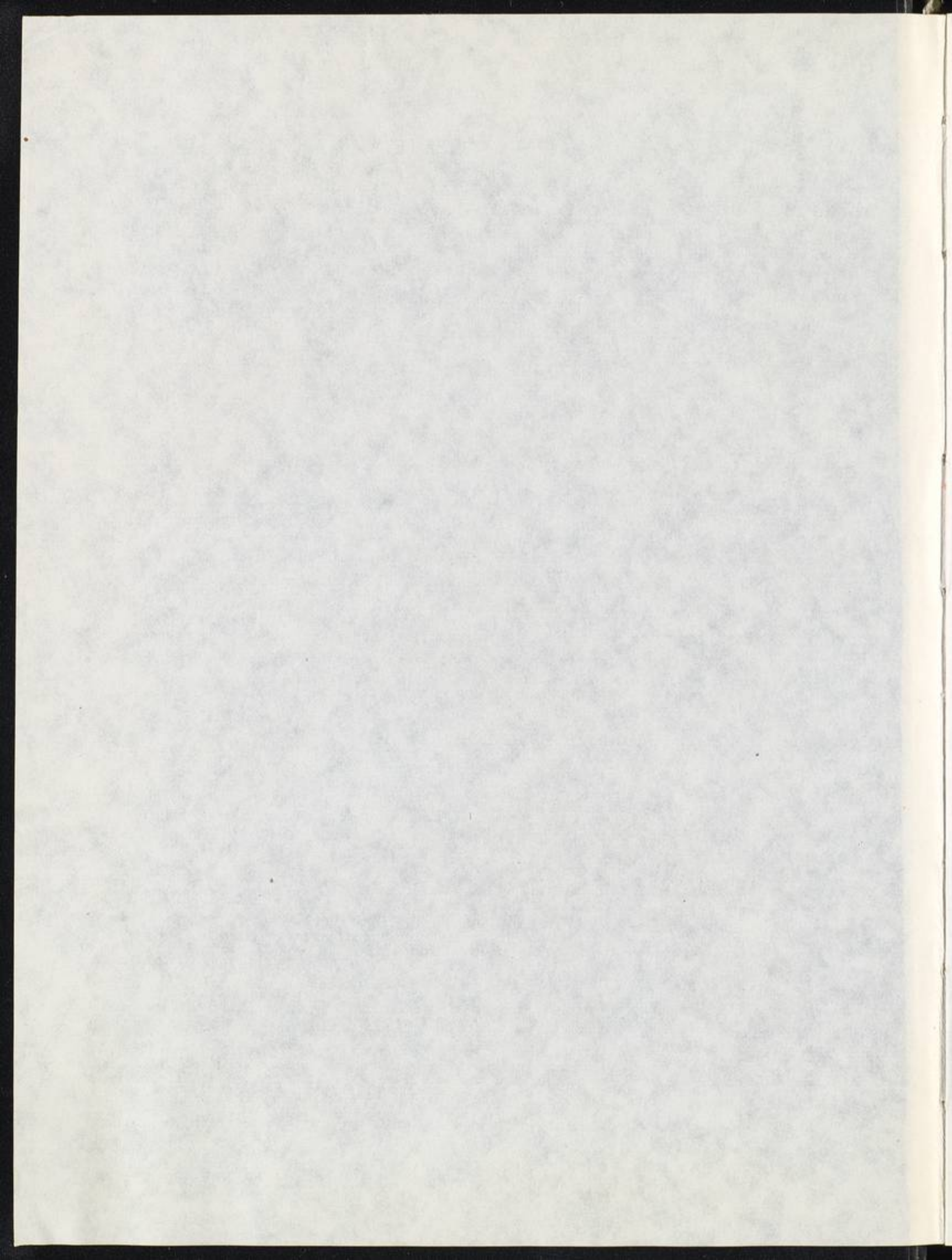


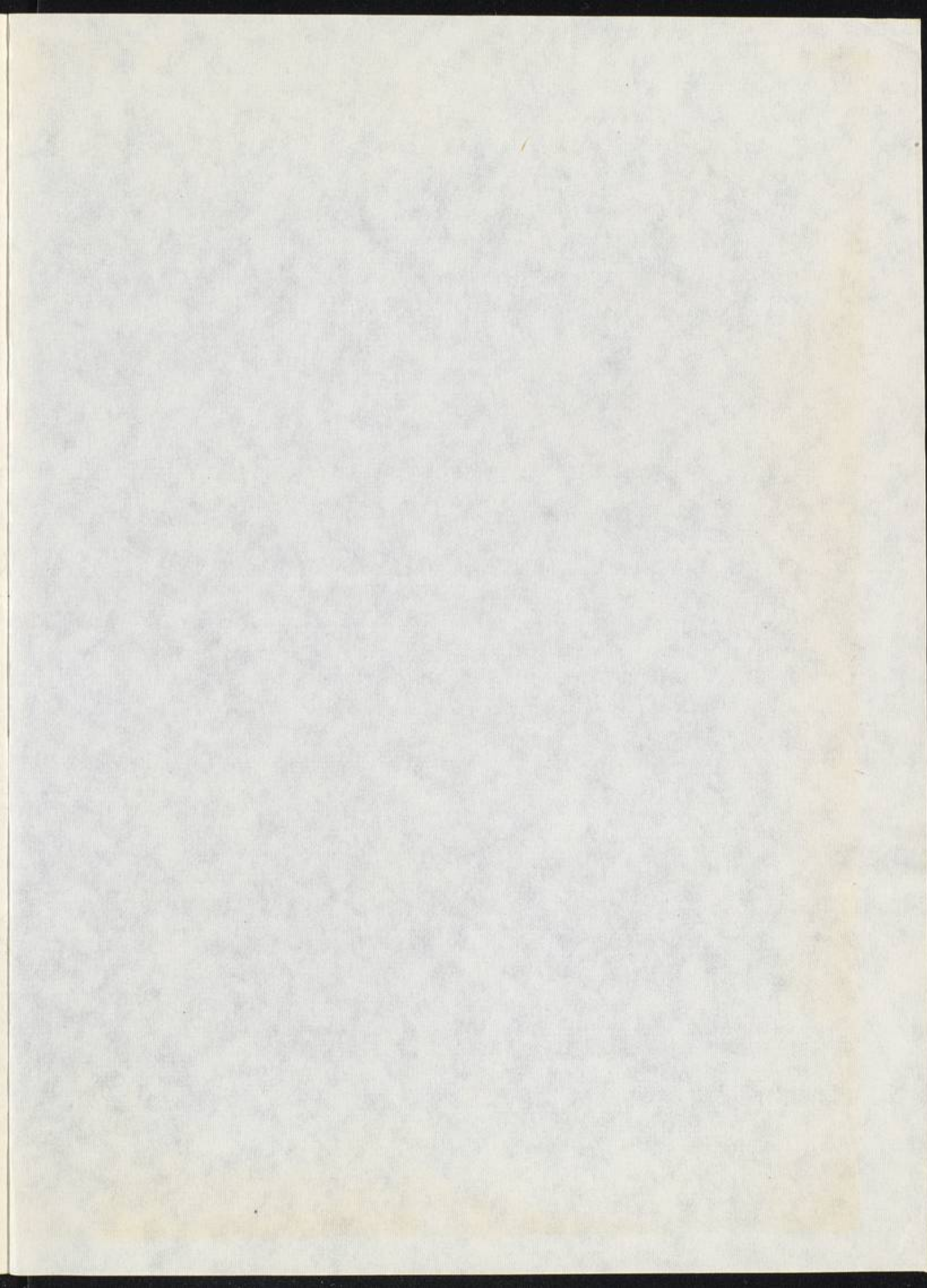


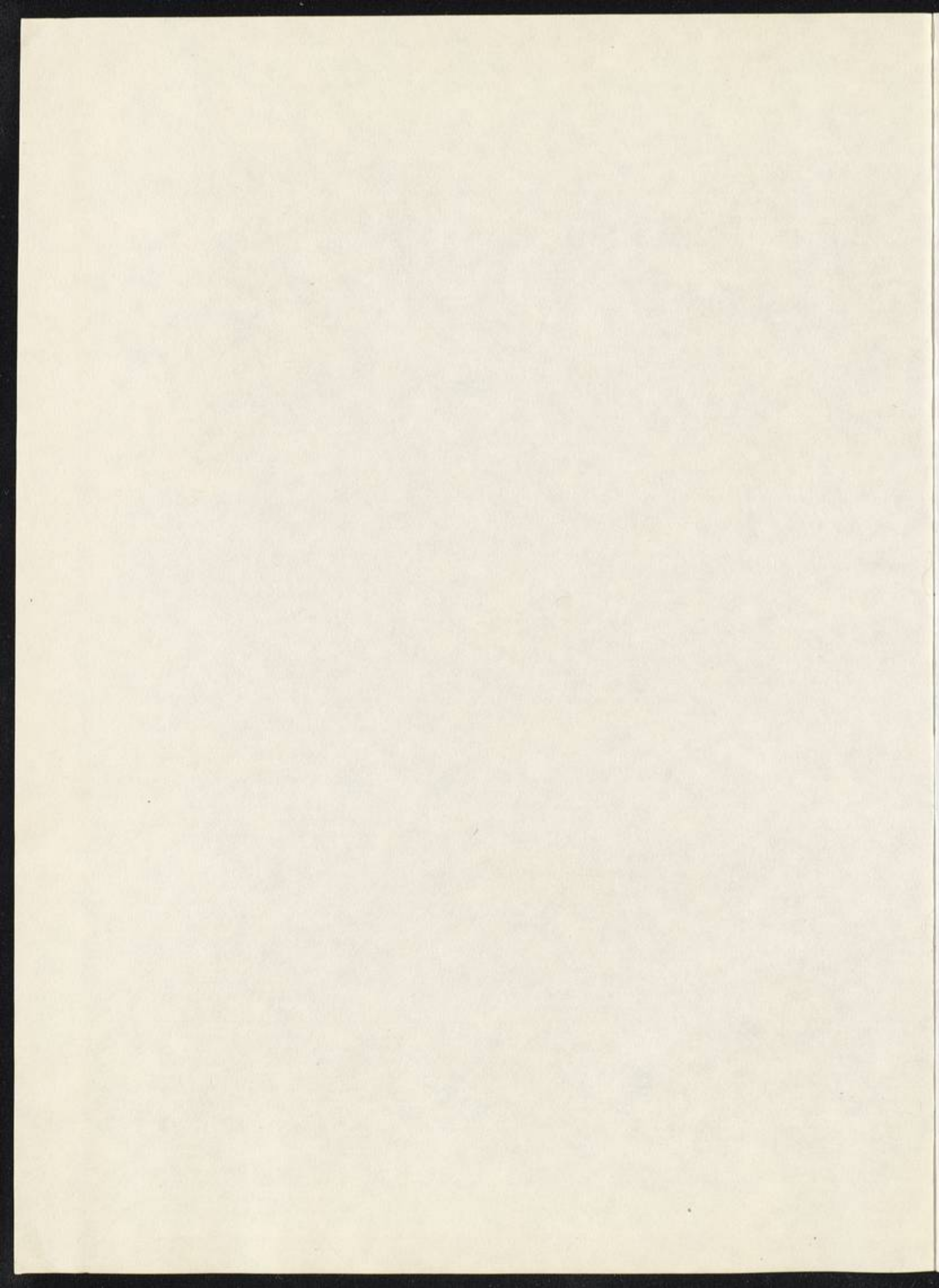


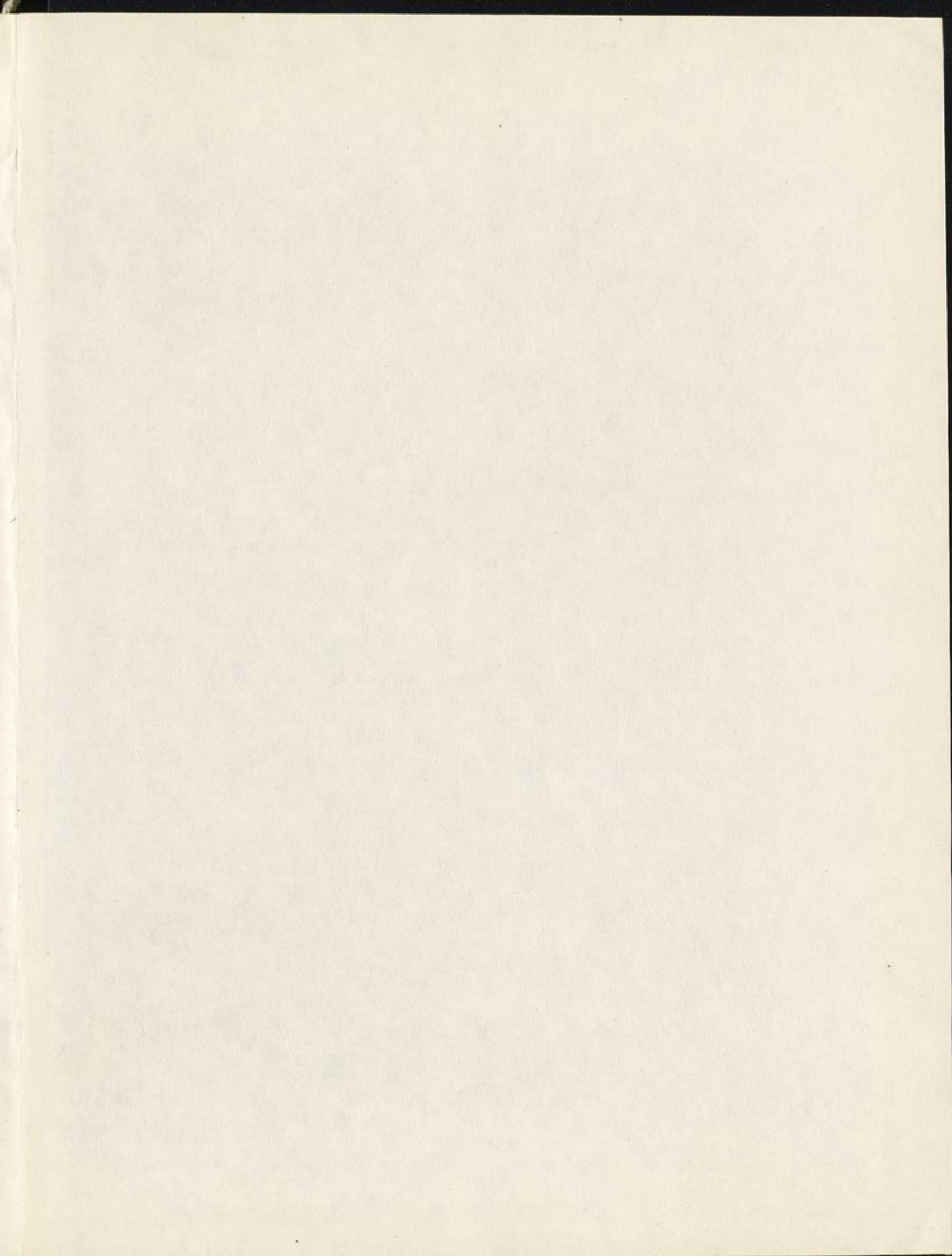












COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0045639990

